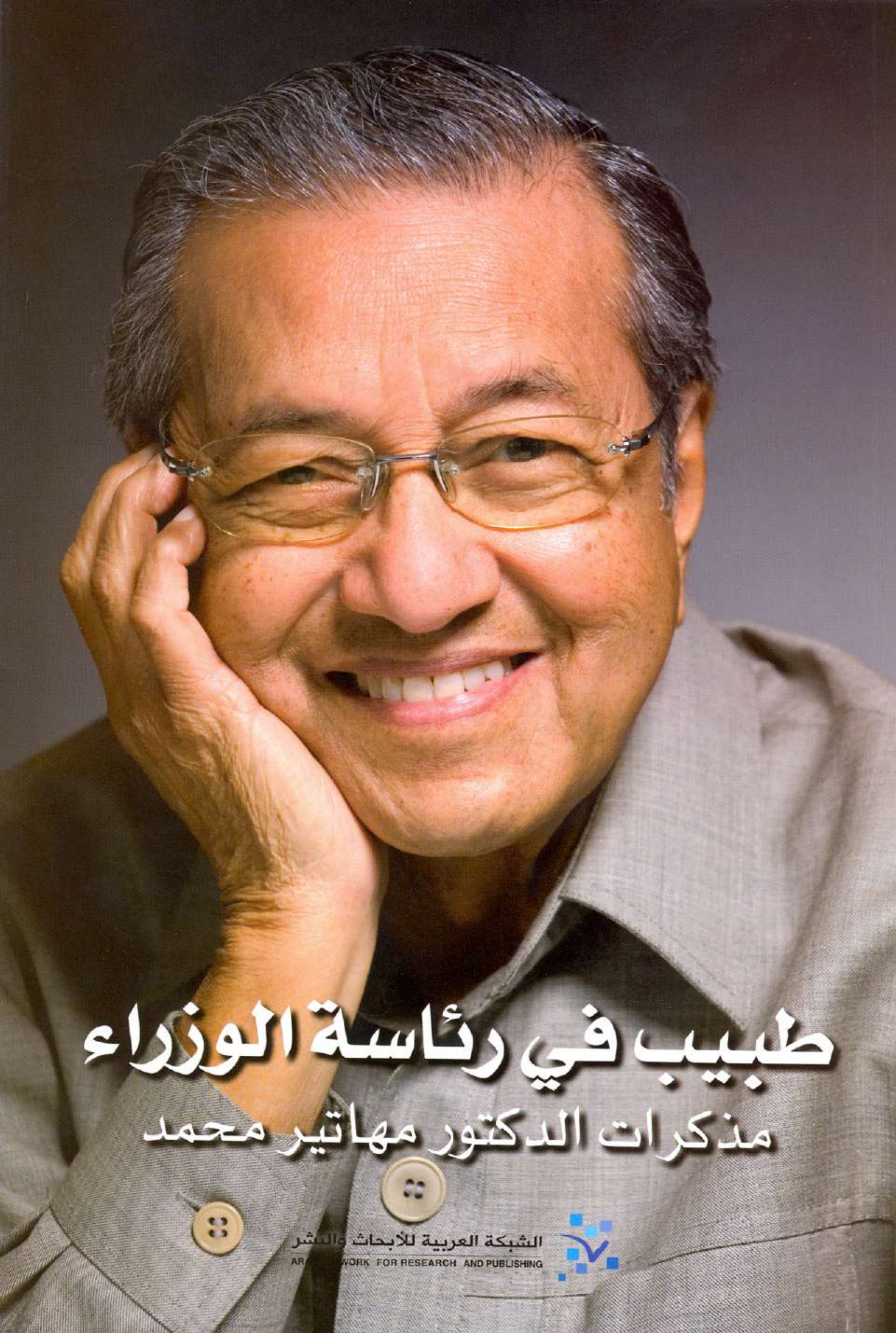

طبيب في رئاسة الوزراء
مذكرات الدكتور مهاتير محمد
الشبكة العربية للأبحاث والنشر
AR WORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

طبيب في رئاسة الوزراء

طبيب في رئاسة الوزراء

مذكرات الدكتور مهاتير محمد

مهاتير محمد

ترجمة: أمين الأيوبي



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر
محمد، مهاتير
طبيب في رئاسة الوزراء مذكرات الدكتور مهاتير محمد/مهاتير محمد؛ ترجمة أمين الأيوبي.
٩٩٢ ص.
ISBN 978-614-431-051-9
١. محمد، مهاتير ـ مذكرات. أ. الأيوبي، أمين (مترجم). ب. العنوان.
923.2595

A Doctor in the House

The Memoirs of tun Dr Mahathir Mohamad

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٤

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت ـ المكتب الرئيسي: رأس بيروت ـ المنارة ـ شارع نجيب العرداتي
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail:info@arabiyanetwork.com

القاهرة ـ مكتبة: وسط البلد ـ ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت
هاتف: ٠٠٢٠٢٢٣٩٥٠٨٣٥ محمول: ٠٠٢٠١١٥٠٢٩٦٤٩٢
E-mail:info@arab-network.org

الدار البيضاء ـ مكتبة: ٢٨ زنقة روما، تقاطع شارع مولاي إدريس الأول
هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧ محمول: ٠٠٢١٢٦٦٤٣٢٣٠٤٠
E-mail: info-ma@arab-network.org

الرياض ـ مكتبة: حي الفلاح ـ شارع الأمير سعود بن محمد بن مقرن
جنوب جامعة الإمام، مقابل بوابة رقم ٣
هاتف: ٠٠٩٦٦٥٥٢١٦١١٦٦
E-mail: info-ksa@arabiyanetwork.com

الإهداء

إلى حَاشمه وأبنائي

لحبّهم، ودعمهم، واحتمالهم، وشجاعتهم

المحتويات

مقدمة

هذه قصة ماليزيا كما أراها، وهي قصتي أيضاً.

كتبتُ عن حكمة آبائنا المؤسسين الذين أقاموا نظاماً سياسياً مكّن البلاد من حلّ مشكلاتها ومواجهة التحديات المتأصلة في مجتمع معقّد، بطريقة ديمقراطية وسلمية.

ربما لا تحاكي ماليزيا الديمقراطيات الليبرالية التي في الغرب، لكن ترأسُها حكومات ينتخبها الشعب على المستوى المركزي وعلى مستوى الولايات، وبالمقابل، أخفقت مستعمرات سابقة عديدة في إنجاح النظام الديمقراطي. لدينا؛ في ماليزيا مرشّحون من المعارضة يمكنهم الفوز وتحقيق نجاح يكفيهم لتشكيل حكومات الولايات، وحتى الحكومة المركزية. ومع إنّ حزبَ الائتلاف وَخَلَفَه الجبهة الوطنية، فازا في جميع الانتخابات الوطنية منذ الاستقلال، وكان أداؤهما رائعاً باعثاً على السرور حيناً، ومخيّباً باعثاً على القلق حيناً آخر. وفيما أكتب هذه السطور، يبقى الائتلاف عرضة للفشل بعد أن انتزَعتْ منه المعارضةُ خمس ولايات في الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٨م، وكي تستعيد الجبهةُ الوطنية قوتها، يتعين عليها إجراء تقييم صادق لمناقبها وإخفاقاتها، ويتعين عليها الاستعداد لاتخاذ تدابير جذرية إذا كانت تريد أن تكون قائداً واقعياً وفاعلاً لماليزيا في الألفية الجديدة.

بالنظر إلى السياسات البراغماتية التي اعتمدتْها ماليزيا، استطاعت الانتقال بشكل سلس من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، وأبناء وبنات المزارعين وصيادي السمك الذين عاشوا على الكفاف يعملون الآن في مصانع مُكيَّفة، ويتعاملون مع معدات حساسة ويُنتجون منتجات مبتكرة للأسواق العالمية.

بلغت ماليزيا اليوم مصافّ أكثر دول العالم النامي تقدماً؛ إذ إنها تضطلع بدور مهم في الشؤون الدولية، مركّزة أساساً على ظلم الدول الغنية للدول الفقيرة، وهي إحدى أكثر الدول الإسلامية مجاهرة برأيها.

ازدهرنا على الصعيد الاقتصادي، فتحوّلت كوالالمبور من عاصمة غير معروفة، كان يقطنها ٣٠٠,٠٠٠ نسمة غداة الاستقلال، إلى مدينة عالمية يقطنها أكثر من مليوني إنسان. يتميز مشهدها بمبانٍ مدهشة يتصدّرها برجا بتروناس التوأمان اللذان بقيا مدة من الزمن أطول برجين في العالم. ولطالما أخذت خططنا التطويرية في الحسبان حاجتنا في يومنا الحاضر وحاجاتنا في المستقبل البعيد.

كان لي دور في ذلك كلّه لكني سأكون مقصّراً إن لم أنسب إلى أسلافي فضل التقدّم الاستثنائي لماليزيا، فهم وضعوا الأساس وأنا بنيت عليه فحسب. ولولا حكمتهم البالغة وبصيرتهم النافذة، لكانت مهمّتي أصعب بكثير.

لا بدّ من أن تتمحور هذه المذكرات بالبداهة حول دوري، لكنّها تتحدث عن بلدي العزيز ماليزيا، البلد الذي منحني، ومنح جميع الماليزيين طبعاً، حياةً طيبة. ستصدر كتب أخرى تتحدّث عن ماليزيا وحتى عنّي، من زوايا أخرى، لكنّي آمل بأنني أنصفت بلدي.

ساعدني أشخاص كُثُر في إعداد هذا الكتاب. وجدتُ من حَاسمه التشجيع عندما يئست من قدرتي على إكماله وهي التي أتاحت لي العمل براحة بال، ونظّمتْ جدول أعمالي اليومي ليتلاءم مع وقت كتابتي. ووجدتْ ابنتي مارينا فريقاً من الصحافيين والباحثين ليساعدني، رأست الفريقَ روز إسماعيل، وكان في عداده فاطمة أبي بكر وشارون نلسون وشاريم عمري. وقد أشرف هذا الفريق على مراجعة المخطوطة وأعاد تنظيمها وقدّم إليّ نصائح قيّمة.

أمدّني ماثياس تشانغ، سكرتيري السياسي السابق، باقتراحاته وتشجيعه، كما حثّني أبنائي الآخرون وعدد من أصدقائي على مواصلة طريقي.

كتبت فوزية إسماعيل وليلى جعفر مخطوطاتي وتصحيحاتي ومخطوطاتي

الجديدة على الحاسوب وأعادتا كتابتها بلا كلل. أعيدت صياغة كل فصل خمس مرات على الأقل لكني لم أسمع كلمة شكوى منهما، حتى عندما قررتُ إعادة كتابة فصل بأكمله بعد طباعة النصّ للمرّة الخامسة.

هناك أشخاص غيرهم، إسهاماتهم أكثر من أن أتمكن من عدّها. أشكر لهم جميعاً، وما زلت أتساءل إن كانت قراءة هذا الكتاب ممتعة، مع أنني على ثقة بأنها كذلك، لكنّ شكوكي لا تفارقني.

الدكتور مهاتير محمد

٢٠١١م

الفصل الأول

تولّي منصب رئيس الوزراء

أصبحتُ رابع رئيس وزراء ماليزيا في ١٦ تموز/يوليو ١٩٨١م، وكما قادة المنظمة الملايويّة الوطنية المتحدة (أمنو) من قبلي، راودني حلم بأن أصبح عضواً في الوزارة، وحتى رئيس الوزراء، لكني لم أعتقد أن ذلك الحلم سيتحقّق فعلاً، بل إني بقيت مرشحاً يستبعد بدرجة كبيرة بلوغه أرقى منصب في البلاد إلى أن جاءت اللحظة التي وقفتُ فيها أمام الملك في انتظار أداء اليمين.

لطالما تضافرت العوامل بقوة ضدّي، فأنا لم أنتمِ إلى النخبة الملايويّة الحاكمة، فيما كان تونكو عبد الرّحمن بوترا الحاجّ بن المرحوم سلطان عبد الحميد حليم شاه، وهو أول رئيس وزراء في البلاد، أميراً ونجل سلطان ولاية قَدح[١]. كما كان مساعدَ المدعي العام ومديراً في وزارة التعليم. كان تونكو (الأمير)، وهو اللقب الذي خاطَبَتْه به بحفاوة كافةُ طبقات المجتمع، في الخدمة المدنية بولاية قدح وكان يرأس عدداً من الدوائر الحكومية. لذلك، لم تتعارض ترقيته إلى منصب رئاسة الوزراء مع التقاليد الاجتماعية السائدة آنذاك.

انتسب تون عبد الرزّاق حسين، رئيس الوزراء الثاني، إلى أسرة مرموقة من المدراء. كان والده موظفاً حكومياً رفيعاً في حكومة ولاية باهانغ[٢]، وكان تون عبد الرزّاق نفسه وزير خارجية في باهانغ قبل انخراطه في السياسة. وبعد إقامة فدرالية ملايا في سنة ١٩٤٨م، أصبح رئيساً للوزراء في ولايته وباعتلائه سدّة المنصب الثاني في المنظمة الوطنية الملايويّة المتحدة (أمْنو)، أصبح نائبَ رئيس الوزراء والخليفة البديهي لتونكو.

---

(١) ولاية في شمال شبه الجزيرة الماليزيّة (ماليزيا الغربية).

(٢) ولاية في الساحل الشمالي لشبه الجزيرة الماليزيّة.

وكما تون رزّاق في باهانغ، انتمى سَلَفِي، تون حسين عون، إلى نخبة مجتمع ولاية جوهور[٣]. وكما جميع أفراد أسرته، كان قريباً من قصر جوهور؛ فقد اعتلى والده وجدّه منصب رئيس الوزراء في الولاية، ما جعل ترؤس الإدارة الحكومية أحد تقاليد الأُسرة.

ومن ناحية أخرى، كنتُ إنساناً عادياً ونجل معلّم مدرسة سابق تقاضى راتباً تقاعدياً شهرياً مقداره ٩٠ رينغت ماليزيّ عندما انخرطتُ في السياسة. كانت جزر ملايا لا تزال إقطاعية ولم تألف جميعها ارتقاء أشخاص من عموم الناس إلى طبقة فوق طبقتهم، لكنني كسرتُ القاعدة وعبّدتُ الطريق أمامهم ليكون أحدهم رئيس حكومة ماليزيا. واليوم، يحظى أي شخص عادي يعتلي منصب رئيس الوزراء بالاحترام نفسه الذي يحظى به أي شخص يتحدّر من الطبقات الحاكمة.

كما كان رؤساء الوزراء الثلاثة الأُول محامين تدرّبوا في لندن، بينما كنتُ طبيباً تخرّج من جامعة ملايا في سنغافورة. وهذا وحدَه يجعلني في وضع غير مؤاتٍ؛ لأنّ مهنة الطبّ ليست المؤهِّل الأفضل لطامح إلى تولّي منصب رئيس وزراء. فالمحامون هم الأنسب لتولّي هذا المنصب بسبب الوظائف التشريعية التي ينطوي عليها الحكم. وساد اعتقاد بأن الأطباء ليسوا متمرّسين بدقائق القانون والإدارة.

كنتُ متمرّداً وصانع مشكلات أيضاً بلا سند يحميني، ولذلك طُرِدت من أمنو في سنة ١٩٦٩م لتجرّئي على انتقاد تونكو، وهذا العمل وحده يجب أن يكون كافياً لإنهاء مسيرتي السياسية. لكنني لم أكن أول من فعل ذلك؛ فقد طالب عزيز إسحاق، وزير الزراعة السابق في أول وزارة شكلها تونكو، ببناء مصنع للسماد لمساعدة المزارعين المحليّين الذين كانوا يشترون السماد من شركة أجنبية. أزعجت الخطوةُ تونكو الذي لم يشأ إغضاب الشركة الأجنبية فأقال عزيزاً من منصبه، ثم طُرد من المنظمة في النهاية ولم يُسمح له بالعودة إليها[٤].

---

(٣) ولاية في جنوب شبه الجزيرة الماليزيّة.

(٤) كما اعتُقل بموجب قانون الأمن الداخلي سنوات عديدة. راجع مذكراته الشخصية:
Abdul Aziz Ishak, *Special Guest: The Detention in Malaysia of an Ex-Cabinet Minister* (Kuala Lumpur: Oxford University Press, 1977).

كنتُ أوفر حظاً؛ إذْ سُمح لي بالعودة إلى المنظمة، لكنّ سجلّي كصانع مشكلات كان سيقصيني عن تسلّم مناصب رفيعة في الحزب أو في الحكومة. كما لم تربطني بالطبقة العليا روابطُ أسرية ولم أكن لأقطع شوطاً كبيراً في الأحوال العادية. لكنّ خلاصي السياسي جاء على يد تون رزّاق الذي تغاضى عن سلوكي مع تونكو وسهّل أمر وصولي بجعلي وزيراً بحقيبة بعد أن فزت بمقعد في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٤م.

التقليد السياسي الذي كان سائداً إلى عهد قريب يشترط أن يتقلّد المرء منصب عضو برلماني أولاً ثم مساعد وزير قبل ترفيعه إلى منصب وزير بحقيبة، لكني تجاوزتُ هاتين المرحلتين التدريبيتين.

بطبيعة الحال، كان هناك عدد لا بأس به من الأعضاء الأرفع مني بكثير في أمْنو والذين لم يتقبّلوا تجاوزي الآخرين. لكنّ تون رزّاق رأى أنّ فرصة وصولي إلى القمة ضئيلة للغاية من دون ذلك، وبوفاته في سنة ١٩٧٦م، خسرت سندي الوحيد.

توجّب عليّ أن أخطو خطواتي بحذر حتى في حياته لكنّ صديقاً لي هو داتوك هارون إدريس، رئيس الوزراء في سِلانغور[٥] الذي ساعدني من قبل على العودة إلى صفوف المنظمة بعد أن طُردت منها، أعتقد أنني قضيتُ على فرصته في الترشح لمنصب نائب الرئيس في انتخابات أمنو لسنة ١٩٧٥م؛ فقد خضتُ السباق نفسه وهزمته بفارق ضئيل. ولم يسامحني هارون وأبناؤه أبداً، لكني لم أنسَ صنيعه الجميل معي. قُدّم إلى المحاكمة في وقت لاحق ووُجد مذنباً بتهمة الفساد، ثم أُخلي سبيله في أثناء تقلّدي منصب رئيس الوزراء[٦]. وفي سنة ١٩٨٦م، أعان هارون وابنُه تونكو رزاليغ حمزة الذي كان نائبَ رئيس أمنو، عندما تحداني في انتخابات رئاسة الحزب في ذلك العام.

لكنّ الحصول على تأييد الرجل الأول لم يكن يعني التمتّع بمساندة كبار الأعضاء في الحزب. فعندما عيّنني تون حسين مساعداً لرئيس الوزراء في

---

(٥) ولاية في وسط ماليزيا.

(٦) أُدين هارون، رئيس الوزراء في سِلانغور بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٦م، في سنة ١٩٧٦م بتهم تتعلق بالفساد على خلفية مباراة في الملاكمة خاضها محمد علي ـ جو بوغنر في سنة ١٩٧٥م.

سنة ١٩٧٦م، واجه معارضة مستمرّة من أعضاء ذوي نفوذ في الحزب، مثل: تان سري سيّد جعفر حسن البار، قائد شبيبة أمْنو المسنّ الذي تُوفي إثر تعرّضه لأزمة قلبية في أثناء حملته الانتخابية في جوهور. وما إن عُيّنتُ مساعداً لرئيس الوزراء حتى اعتُقل اثنان من أصدقائي المقربين بزعم مساندتهم للشيوعيّين.

كان تان سري عبد الله أحمد وعبد الله مجيد مساعدَين لرئيس الوزراء في حكومة تون حسين. شغل عبد الله أحمد منصب السكرتير السياسي لتون رزّاق وكان صديقاً لأسرته، وكان أحد أقوى أنصاري أيضاً. وكما لو لم يكن اعتقال صديقَيّ كافياً، اعتُقل سكرتيري السياسي صدّيق غوز بزعم القيام بأنشطة تجسسية. وذكر وزير الداخلية السيد غزالي شافعي لاحقاً أن صدّيق عمل جاسوساً لصالح جهاز المخابرات السوفياتية الكاي جي بي (KGB).

هذا كان مآلي، مساعد رئيس الوزراء، متحدّراً من أسرة غير عريقة في السياسة، سكرتيره السياسي «جاسوس» وأصدقاؤه «متعاطفون مع الشيوعيّين». بدت إمكانية وصولي إلى أبعد مما وصلت إليه في الحزب مستبعدة جداً.

ربما لست الوحيد الذي لم تكن مسيرته سهلة؛ إذْ تعرّض تون حسين كذلك للهجوم عندما عيّنه رئيس الوزراء تون رزّاق مساعداً له. اعتبره بعض قادة الحزب دخيلاً لأنه لم يعد إلى أمْنو إلّا في سنة ١٩٦٤م، بعد مضيّ سبع عشرة سنة على انسحابه ووالده داتو عون جعفر، مؤسس أمْنو، لتشكيل حزب استقلال ملايا. وكان تون رزّاق من أعاد تون حسين إلى الحزب - كان كل من الرجلين متزوجاً بشقيقة زوجة الرجل الآخر ولذلك كانا قريبَين. أصبح تون رزّاق وزير التربية والتعليم واعتُبر ترقّيه في سلّم المناصب سريعاً أيضاً، واعتُبر اختياره لي في وقت لاحق مساعداً لرئيس الوزراء قراراً غير حكيم، وذلك عائد من بعض النواحي إلى صِلاتي بمن وُصفوا بالشيوعيّين. لكنّ تون حسين شخص نزيه خدم من قبل في القوات البريطانية ولم يكن في مقدور أحد الاعتقاد بأنه، بالإضافة إلي، على صلة بالشيوعية. أضف إلى ذلك أن تون حسين أمر باعتقال الأشخاص الذين اشتُبه في كون ميولهم يسارية على علوّ شأنهم في أمنو وقربهم من تون رزّاق.

لطالما تساءلت عن سبب اختياره لي مساعداً له، فهو لم يعرف عنّي كثيراً على المستوى الشخصي. ربما وقع اختياره عليّ لأنّ معرفته بتون غفار بابا كانت أقل من معرفته بي، وهو الذي خاض جولة الانتخابات ذاتها في الحزب ونال أكبر عدد من الأصوات من بين المرشحين لمناصب نائب الرئيس الثلاثة. ولا يسعني سوى التكهّن بموقف تون حسين من النائب الثاني للرئيس، تونكو رزاليغ حمزة. وربما كان لحادثة وقعت أثَر في استبعاده عندما كان تون حسين وزير المالية ومساعد رئيس الوزراء. طلب تونكو رزاليغ، الذي كان رئيس شركة النفط الوطنية «بتروناس»، ورئيس الشركة الوطنية للتجارة «بيرناس» (شركة ترايد ويندس الآن)، تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون رينغت ماليزيّ لكل من الشركتين وألّا يرفع تقاريره إلّا إلى تون رزّاق مباشرة متجاوزاً تون حسين رئيس الخزانة، وربما لم ينسَ تون حسين فعلته تلك. وأنا أعتقد أنه لم تتوافر له خيارات كثيرة عندما اختار مساعده، وربما كان لا يزال لآراء تون رزّاق بعض التأثير. وكما قال لي ذات مرّة، نصح له تون رزّاق بالاستعانة بي متى احتاج إلى مساعدة.

لا ريب أنه كان للقدر دور مهم في ارتقائي السياسي، عندما تُوفي تون الدكتور إسماعيل عبد الرّحمن الذي رشّحه تون رزّاق لمنصب مساعد رئيس الوزراء، أصبح تون حسين نائب رئيس الوزراء. ولم يمضِ وقت طويل حتى تُوفي تون رزّاق ليصبح تون حسين رئيس الوزراء، لكنّ اعتلال صحته منعه من شغل المنصب مدة طويلة فتنحّى في تموز/يوليو ١٩٨١م.

اعتُبر ارتقائي سريعاً، ومع ذلك احتجتُ إلى ثماني عشرة سنة لأصبح عضواً في البرلمان، وإلى ثمان وعشرين سنة لأصبح وزيراً. لم يكن المال السياسي معروفاً في تلك الأيام ولم أستخدم المال لأصل إلى ما وصلت إليه. وحتى عندما زُعم أن المال استُخدم في تمويل الحملات المنافسة لي، استطعت الفوز من دون رشوة أحد وإن بهامش ضيّق وأنا ممتنّ للديمقراطية التي تمارَس في «المنظمة الملايويّة الوطنية المتحدة» (أمنو) التي تناهض الإرث الإقطاعي للملايويّين. لقد تجرأتُ على تحدي التونكو في سنة ١٩٦٩م شعوراً منّي بأني أتمتع بدعم شعبي، وحتى عندما طُردت من الحزب، استطعتُ الانتساب إليه مجدداً بفضل هذا الدعم.

لكن حين أصبحتُ مساعد رئيس الوزراء، كنت شخصاً اختاره قائد لم يتمتع بدعم قوي في الحزب. وبدا واضحاً أنني لن أقضي وقتاً سهلاً، كما لم يستطع تون حسين تأمين حماية كبيرة لي وكان قد عوّل على تون رزّاق في الحصول على الدعم عندما اختير مساعداً لرئيس الوزراء. وعندما تُوفّي تون رزّاق، لم يكن لتون حسين قاعدة شعبية واسعة يمكن الحديث عنها. والظاهر أن اعتقال شخصيات كبيرة في الحزب ممن وُصفت بالمتعاطفة مع الشيوعيّين واحتجازها أوحى بأن مكتبه متأثر بالشيوعيّين. وربما كان إذعانه للضغوط الرامية إلى تنفيذ تلك الاعتقالات مقياساً جيداً على ضعفه السياسي. في الواقع، كانت إدارته مهووسة بالغُول الشيوعي الذي أطلقه الطاعنون فيه آملين بأن يُطرَد أو يتنحّى مبكراً، ما يؤجج صراعاً على القيادة داخل أمْنو.

وبالإضافة إلى عجز تون حسين عن كبح الجهود الرامية إلى إضعافه داخل أمْنو، واجه تحديات من الصينيّين. فبموجب «السياسة الاقتصادية الجديدة»[٧]، أُلزمت الشركات بموجب قانون التنسيق الصناعي لسنة ١٩٧٥م بتخصيص ٣٠ في المئة من أسهمها للبوميبوترا[٨]. ولمّا كانت عامة الشركات الصينية تملكها أُسر، لم ترضَ بالبداهة عن إشراك البوميبوترا الغرباء بالكامل على أي مستوى ولو كمدراء. لكن القانون (ICA) افتقر إلى المرونة وثارت ثائرة رجال الأعمال الصينيّين على الحكومة. كما تعالت أصوات طالبت بفتح جامعة صينية.

ولتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة بحذافيرها، زيدت الحصص المخصصة للبوميبوترا في الجامعات الأهلية، ما منع بعض الطلاب الصينيّين والهنود المؤهّلين من الالتحاق بهذه المعاهد. لم يشكّل ذلك مشكلة للأثرياء لأنّ في وسعهم الدراسة في الجامعات الأجنبية، لكنّ نظام الحصص قلّص إلى حدّ بعيد الفرصَ المتاحة للفقراء من غير الملايويّين لتلقّي علم جيد.

(٧) صُممت هذه السياسة لتضييق الفجوة الاجتماعية الاقتصادية بين الملايويين والجماعات المحلية الأخرى من جهة وبين جماعات الأقليات الصينية والهندية.

(٨) الترجمة الحرفية للعبارة هي «أبناء الأرض» وتشير إلى الملايويين وإلى الجماعات المحلية الأخرى في ماليزيا.

لم يكن في البلاد جامعات خاصّة ولا مؤسّسات تعليم مدرسي عالٍ في تلك الأيام. وكان عدد من الصينيّين يكملون دراساتهم الثانوية باللغة الصينية ما جعل المطالبة بافتتاح جامعة صينية أكثر إلحاحاً. وهكذا توحّد المجتمع الصيني الثائر بقيادة جمعية تربوية صينية تدعى دونغ جياو تسونغ[(٩)]؛ فأصبحتُ وتون حسين في مأزق وكنت وقتئذٍ وزير التربية والتعليم فوقعت القضية على كاهلي؛ فإذا أذعنّا لمطالب الصينيّين سنُغضب أنصارنا الملايويّين، وإذا رفضناها، سنُضعف «الحزب الصيني الماليزي» والأحزابَ الصينية المتحالفة مع أمْنو في ائتلاف الجبهة الوطنية الحاكم[(١٠)].

يصوّت الصينيّون بحسب القضايا لا بحسب الانتماءات السياسية بعكس الملايويّين. وفي قضية الجامعة الصينية، عرفتُ من خبرتي أن عدداً من أنصار «الحزب الصيني الماليزي» و«حزب الحركة الشعبية الماليزيّة» (غيراكان) (Gerakan) سيصوّتون لـ«حزب العمل الديمقراطي المعارض» (DAP). فولاؤهم لعِرقهم أشدّ من ولاءاتهم الحزبية. وعلى سبيل المثال، صوّت الناخبون الصينيّون في دائرتي الانتخابية في انتخابات سنة ١٩٦٩م لصالح «الحزب الإسلامي الماليزي» (باس) (The Malay Islamist Party (PAS)) لضمان عدم فوزي لأنني حُسبتُ في عداد ما يسمى الملايويّين «المغالين»، وهي جماعة إثنية متطرفة مزعومة. يوضح هذا الاختيار الدورَ الحاسم أحياناً لأصوات الأقليات الإثنية في ماليزيا، والذي بتجاهله لا يضرّ المرء إلّا نفسه.

في هذه الظروف العصيبة، تسبب بعض المتطرّفين المسلمين الملايويّين بمشكلات أيضاً. ففي ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٩م، دنّست مجموعة صغيرة منهم معابد هندوسية، ما دفع القيّمين على أحد المعابد في سِلانغور إلى توظيف حرّاس مسلحين. وعندما قدِم بعض مثيري الشغب الملايويّين، هوجموا وقُتل منهم أربعة. أثارت تلك الواقعة ردَّ فعلٍ قوياً من جانب الملايويّين، وبقيت المشاعر المعادية للهنود متأججة حتى بعد إلقاء الحكومة القبض على المسؤولين عن الهجوم ومحاكمتهم. الأمر المثير للقلق والذي شكل نذيراً

---

(٩) وتعني رابطة معلّمي المدارس الصينية المتحدة في ملايا.

(١٠) الجبهة الوطنية ائتلاف من أحزاب سياسية ترأس الحكومة منذ الاستقلال.

بتطورات مستقبلية أن الملايويّين الشباب الذين استفزوا الردّ الهندي كانوا طلاباً في ريعان شبابهم تلقوا علومهم في الخارج وليسوا قرويّين فقراء مستائين من انسداد كافة أبواب الفرص أمامهم.

وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠م، هاجمت جماعة منحرفة أخرى من الملايويّين المسلمين مركزاً للشرطة في باتو باهات في ولاية جوهور. رُدّ أفرادها على أعقابهم وقُتل منهم ثمانية، لكنّ الحادثة آذنت هي الأخرى بمشكلة بدأت بالاختمار وهي التعاليم المنحرفة المتفشية بين المسلمين في ماليزيا. وبرز تحدّ مشابه لكنه أشدّ خطورة في أواخر سنة ١٩٨٥م عندما نظّم رجل سمّى نفسه إبراهيم ليبيا وأتباعه المبتدعون عصياناً في ميمالي في ولاية قَدح.

على أن أصعب المشكلات التي واجهها تون حسين منذ تولّيه منصب رئيس الوزراء كانت قضية فساد تورّط فيها هارون إدريس. كان رئيس الوزراء في سِلانغور ورئيسَ جناح شبيبة أمْنو أيضاً وكان يتمتع بشعبية كبيرة في أوساط الملايويّين الأكثر جرأة. كان الأحرى بتون حسين الذي افتقر إلى دعم قوي من حزبه وواجه أعداءً أقوياء من الحرس القديم في أمْنو أن يتوخّى الحذر في التعامل مع هارون، لكنه مضى في إثارة القضية، فأدانته شبيبة أمْنو بقوة. لم يكن أمامي خيار سوى مساندته مع علمي بأنه لو سقط فقد أَسقطُ معه.

لكنّ تون حسين كان رجلاً صاحب معتقدات راسخة، فتجاهل شبيبةَ أمْنو بل تهيّأ لاستخدام الشرطة عندما رفض هارون تسليم نفسه. وتواصل التحريض على تون حسين، لكنّ فوز الجبهة الوطنية في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٨م ـ الذي يُعزى بدرجة كبيرة إلى انشقاق في صفوف «الحزب الإسلامي الماليزي» (باس) ـ ساعد في تدعيم موقفه. بناء على ذلك، قرّر تون حسين، المُنتَشي بهذا الفوز، إجراء انتخابات أمْنو لتأكيد رئاسته للحزب فترشّح ضدّه عضو في الحزب يُدعى الحاج سليمان فلسطين، وهو صاحب شخصية مثيرة للاهتمام يتكلم العبرية على نحو يثير الدهشة كونه عاش في فلسطين في سنيّ شبابه (ومن هنا كان لقبه). كان سليمان صاحب الشعبية الكبيرة خطيباً مفوّهاً، لكن تون حسين فاز عليه بفارق كبير. وإذْ لم

يتحداني أحد، ثُبّتُّ مساعداً للرئيس، وانحسر الخطر الذي كان يتهددني ويتهدّد تون حسين.

لكنّ التوتر شاب علاقتي الخاصة بتون حسين أحياناً؛ فقد رفض بعضَ مقترحاتي واستاء من جرأتي في عرضها عليه. ومع تزايد شعوري بالإحباط أحجمتُ عن طرح أفكاري في النهاية؛ لأني لم أشأ إزعاجه وتعريض حظوظي في أن أصبح رئيساً للوزراء للخطر. ثم جاء يوم في سنة ١٩٨١م، أبلغ به تون حسين الوزارةَ فجأة بأنه ذاهب إلى المملكة المتحدة لتلقّي العلاج بسبب علّة في القلب. عرفنا أنه لم يكن على ما يرام، لكننا لم نعتقد أن علته تستوجب جراحة قلبية ـ كانت خطورة العملية في تلك الأيام أكبر بكثير منها اليوم. ولئن تكلّلت العملية الجراحية بالنجاح، فقد بقي تون حسين متوعكاً عندما عاد إلى البلاد. توجّب عليه التخفيف من أعبائه فعرضتُ عليه تولّي بعض الأعمال الإضافية. وفي أحد الأيام، استبقاني بعد لقاء عُقد في منزله في أواسط سنة ١٩٨١م. قال لي إنه غير قادر على البقاء في منصبه ويريد التنحّي، فعرضت عليه مرة أخرى القيام بعمله نيابة عنه في أثناء نقاهته، لكنه كان عنيداً وقال إنه قد حسم أمره، وكان عليّ أن أتسلّم منصبه.

احتفظتُ بهذه المعلومة لنفسي وانتظرت ريثما يدلي تون حسين بالخبر بنفسه، وهذا ما فعله في قسم أمْنو في جوهور بارو في يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٨١م. صُعق الأعضاء الألف الذين حضروا اللقاء السنوي عندما أبلغهم نيته عدم الترشح لتجديد انتخابه رئيساً للحزب وأنه سيتنحى عن منصب رئيس الوزراء. وبعد وقت قصير، أبلغ الوزارة وأدلى بتصريح علني قال فيه إنه ينوي الاستقالة من رئاسة الوزراء. تعيّن على الحزب إجراء انتخاباته في «الجمعية العامة السنوية» في ٢٨ حزيران/يونيو من تلك السنة. ولم أقبل بالترشّح لرئاسة الحزب إلّا بعد أن اتضح أن تون حسين لن يخوض تلك الانتخابات.

وبما أنّه لم يترشّح شخص آخر، فزتُ بالرئاسة بالتزكية في ٢٨ حزيران/يونيو وذلك يوم تنحّى تون حسين رسمياً. وتركّز الانتباه في المنافسة على منصب مساعد الرئيس. شارك في المنافسة مرشحان، تنكو رزاليغ وتون

موسى هيتام[١١]، وكانا نائبي الرئيس.

انعقدت «الجمعية العامة السنوية» في قاعة نيرْوانا بفندق هيلتون آنذاك لأن أعمال البناء في مقرّ المنظمة لم تكن قد اكتملت بعد[١٢]. غصّت القاعة بالوفود والمراقبين والضيوف، وبعد الإجراءات التمهيدية المعتادة، اعتلى تون حسين المنصّة وألقى كلمة مقتضبة كانت بحسب الممارسة المتبعة في أمْنو الخطابَ الافتتاحي للجمعية. أعلن أمام الحشد الصامت أنه بعد أن تشاور معي، قرّر التنحي عن منصب رئيس الوزراء في ١٦ تموز/يوليو، أي إنه بعد ١٧ يوماً، لن يكون رئيسُ الوزراء رئيسَ المنظمة، والعكس صحيح، ومع أن ذلك مثّل خروجاً على التقاليد، لم يكن لقراره ارتدادات ولم يعلّق أحد عليه. رمقت العيون كافة تون حسين وهو ينزل عن المنصة بعد أن أنهى كلمته، قوبل بتصفيق حارّ وصافح أعضاء المجلس الأعلى قبل أن يعود إلى مقعده.

رُفعت الجلسة وتوجّه جميع أعضاء المجلس الأعلى إلى «غرفة الراجا» (Rajah Room) للاستراحة واحتساء القهوة، ولم يبقَ تون حسين مدة طويلة. والتفّ أعضاء المنظمة حوله فيما كان يشقّ طريقه نحو الردهة السفلى في الفندق، وهناك ودّعه أعضاء «المجلس الأعلى». وبعد ذلك، تجمهر أعضاء الحزب حولي لتهنئتي على انتخابي من دون منازع رئيساً لأمْنو، كان ذلك جيداً لإشباع الاعتداد بالنفس، مع أنني لم أعرف كم كان عدد الصادقين فيهم.

عندما استُؤنفت الجلسة، انطلقت عملية التصويت لانتخاب مساعد الرئيس، ونائبَي الرئيس ومناصب أخرى. التقليد السائد في أمْنو هو أنّ من يصبح مساعد الرئيس يصبح مساعد رئيس الوزراء أيضاً، لذلك كان من الطبيعي أن تستحوذ المنافسةُ بين تنكو رزاليغ وتون موسى على جلّ الانتباه. عزمتُ على العمل مع الفائز أياً كان، ولم أجرؤ على دعم أي من المرشحَيْن لأنه إذا خسر مرشحي، يصبح مساعدي خصماً لي. لذلك كان لزومي الحياد

---

(١١) شغل تون موسى هيتام منصب مساعد رئيس الوزراء بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٦م.

(١٢) افتُتح مبنى بوترا للتجارة العالمية (The Putra World Trade Centre (PWTC)) الذي يضم مقرّ أمْنو بشكل رسمي في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥م.

أمراً فائق الأهمية بالنسبة إليّ لأني أردت أن أكون قريباً من مساعدي، وعدم تمتّعي بهذا القرب من تون حسين كان في رأيي سبب رفضه بعض أفكاري. على أنّ حرصي على لزوم الحياد لم يُكسبني دعم مساعدي مدة طويلة؛ ففي غضون خمس سنين، اتفق تنكو رزاليغ وتون موسى عليّ في المنافسة على رئاسة أمْنو.

مع أن هارون كان لا يزال في السجن عندما تنحّى تون حسين عن رئاسة الوزراء، فقد رُشّح لمنصب نائب الرئيس في تلك الجمعية. لم يُثر تون حسين مشكلة بسبب ذلك، كما إنه ليس في ميثاق الحزب ما يوقف هذا الترشيح، لكنّ القواعد التنظيمية منعت هارون من شغل منصب فاعل في السياسة إلى أن يمضي على خروجه من السجن خمس سنين. وأوضحت شبيبة أمْنو أنها تريد أن يحصل هارون على عفو شامل من الملك. لم أعرف على وجه اليقين إن كان الحصول على عفو شامل يتيح له استئناف مزاولة السياسة على الفور، لذلك كانت انتخابات أمْنو في هذه الجولة حرجة. كانت ستحدد من سيكون مساعدي وتُفصح عن مشاعر أعضاء الحزب حيال سجن هارون. عرفتُ مشاعر تون حسين حيال هذه القضية؛ إذْ إنه ألقى ملفات هارون على عاتقي بكل ما في الكلمة من معنى عندما حاولت قبل ذلك مناقشة المضامين السياسية لمواصلة الدعوى القانونية المرفوعة على هارون، وافترضتُ حينئذٍ أنه سيستاء إذا ساعدتُ هارون. ومن ناحية أخرى، لم أستطع المجازفة بتجاهل مشاعر الأعضاء وأفقد شعبيتي بُعَيد تسلّمي منصب رئيس الحزب.

ساد جوّ من الإثارة الشديدة في أثناء عدّ الأصوات، وكان المرشحون كافة قد تعهّدوا في جلسة «المجلس الأعلى» العاديّة في الليلة التي سبقت انعقاد الجمعية العامة بمواصلة خدمة الحزب والحكومة منتصرين كانوا أم منهزمين. شعرت بثقة معقولة بأنّ الحزب لن ينقسم إلى طرف مساند لتنكو رزاليغ وآخر مساند لتون موسى. وفي النهاية، فاز تون موسى بأغلبية مريحة بحصوله على ٧٢٢ صوتاً مقابل ٥١٧ صوتاً لرزاليغ، ضجّت القاعة بالهتاف الشديد وإن لمدّة وجيزة عندما أُعلنت النتائج، وأحمد الله أن المندوبين استجابوا لمناشدتي عدم المبالغة في إظهار مشاعرهم حيال النتيجة.

أما النتائج التالية التي كانت ستُعلن بعد ذلك فهي حصيلة انتخابات نائبي الرئيس. انتظرتُ حابساً أنفاسي ريثما يتّضح عدد الأصوات التي سينالها هارون، كان هناك سبعة مرشحين، ولم يكن فيهم شاغل لمنصب مساعد الرئيس سوى تون غفار، أما المساعدان الآخران، وهما تنكو رزاليغ وموسى هيتام فلم يكونا في عداد المتنافسين المغامرين ولكن شاركا في التنافس على منصب مساعد الرئيس وليس على أي منصب آخر. وباستثناء تون غفار وهارون، كان في عداد المتنافسين تنكو تان سري أحمد رثاء الدين تنكو إسماعيل، وتون غزالي شافعي، وتان سري سينو عبد الرّحمن، وداتوك سيري الدكتور ريّس يتيم[١٣]. وكما كان متوقّعاً، احتلّ تون غفار المركز الأول بحصوله على ٨٦٩ صوتاً، واحتل هارون المركز الثاني بعد أن نال ٧٥٧ صوتاً، وحلّ تنكو أحمد رثاء الدين ثالثاً بعد حصوله على ٧١١ صوتاً.

تحققت أعظم مخاوفي؛ لأن الحصيلة أوجدت لي مشكلتين رئيستين حال تبوّئي رئاسة أمْنو ورئاسة الوزراء: **الأولى**، هي إمكانية انقسام الحزب إلى معسكرين يساند الأول تون موسى ويساند الثاني رزاليغ. والمشكلة **الثانية**، هي أنه لدينا الآن نائب رئيس في السجن.

ترأس تون حسين اجتماعه الوزاري الأخير في ١٥ تموز/يوليو، وقدّم رسالة استقالة رسمية في اليوم التالي إلى يانغ ديبيرتوان أغونغ (الملك)[١٤] ثم إلى أحمد شاه، سلطان باهانغ آنذاك. وفي الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم نفسه، عُقد احتفال قصير في قاعة الاحتفالات في القصر حضره جميع الوزراء إلى جانب مفتش عام جهاز الشرطة ورئيس أركان القوات المسلحة والمدّعي العام. كما كان في عداد الحاضرين توه بوان سهيلا محمد نوح، زوجة تون حسين، وزوجتي سيتي حاسمه محمد علي. وإلى طاولة أخرى جلس رئيس المحكمة العليا بالوكالة تان سري راجا أزلان شاه

---

(١٣) كان تون غفار بابا مساعد رئيس وزراء ماليزيا بين سنتي ١٩٨٦ و١٩٩٣م؛ وكان آخر منصب وزاري شغله تنكو أحمد رثاء الدين تنكو إسماعيل منصب وزير الدفاع إلى سنة ١٩٩٠م؛ وآخر منصب وزاري شغله تون غزالي شافعي كان وزير الشؤون الخارجية إلى سنة ١٩٨٤م؛ وكان تان سري سينو عبد الرحمن وزير الإعلام والإذاعة في وزارة تونكو؛ وداتوك سيري الدكتور ريّس يتيم هو وزير الإعلام والاتصالات والثقافة الحالي.

(١٤) ملك ماليزيا ورئيس النظام الملكي الدستوري فيها.

(الذي أصبح سلطان بيراك لاحقاً)[١٥]، والسكرتير الأول في الحكومة تان سري هاشم أمان.

دخل تون حسين القاعة وسِرتُ خلفه، وارتدى كل منا بزة داكنة متهدلة وسونغْكوك[*] لأنّ المراسيم التي تقتضي أن يرتدي وزراء ماليزيا باجو ملايو[**] الأسود لم تكن قد طُبّقت بعد. ثم دخل جلالة الملك يانغ دي بيرتوان أغونغ (الملك) وجلس على العرش وإلى جانبه أربعة ضباط معاونين من الشرطة ومن القوات المسلحة. وعقب دعوة كبير أمناء البلاط، تقدمتُ نحو الملك فسلّمني الوثيقة الرسمية لأداء اليمين وبعد إدلائي بقسمين، الأول قسم رئاسة الوزراء والثاني قسم صون الأسرار الرسمية، وقّعتهما ووقّعهما رئيس المحكمة العليا بالوكالة.

مثّل هذان التوقيعان حداً فاصلاً بين حياتي السابقة وحياتي اللاحقة، وغالباً ما تعجبتُ في أثناء شغلي منصبي من وصول شخص عادي مثلي إلى هذا المنصب. وعند النظر إلى الوراء، يتبين أنّها مسيرة مستبعدة للغاية بالنسبة إلى طبيب، فكيف بالنسبة إلى أحد من عامة الناس، ومع ذلك أصبحتُ رئيس الوزراء الرابع لماليزيا.

---

(١٥) ولاية في المنطقة الشمالية الشرقية من شبه جزيرة ماليزيا.

(*) قبّعة سوداء بيضاوية الشكل (المترجم).

(**) قميص طويل الكمين، وبنطلون مماثل في اللون (المترجم).

الفصل الثاني

القيم الأُسرية

كان والدي محمد بن إسكندر رجلاً ذا شخصية غير عادية في مسألة الدراسة. كان يفرّ إلى المدرسة وليس منها، وكان يكتم عن أبويه أمر التحاقه بالمدرسة، كانت تلك خاصيّته التي علّمتْني في النهاية تبجيل التعلّم والمعرفة.

السبب أن الآباء الملايويّين في سنيّ شبابه عارضوا إرسال أبنائهم إلى مدارس الإنكليز لأنّ الأخوة المسيحيين أو الإرساليات المسيحية كانت تدير أغلبيتها. كانت تدرّس الكتاب المقدّس في الأديرة وفي مدارس الإرساليات الأخرى، وتفرض على عدد من الطلاب الملايويّين دراسته كأحد المواد التي يُمتحَنون فيها. خشي الملايويّون المسلمون تحوّل أبنائهم إلى المسيحية إن هم ذهبوا إلى تلك المدارس، مع أنه لم يُعرف عن أحد ارتداده عن دينه. ومن الطبيعي ألّا يخبر أبي والدَيه عن قراره الالتحاق بصفوف تعليمية في مدرسة مسيحية في مستعمرة بينانغ البريطانية[١]. رغب في تلقّي العلم إيماناً منه بأنه سيحسّن فرص حصوله على عمل، وأن إيمانه بالإسلام قوي بما فيه الكفاية ليقاوم التبشير.

بعد نجاح والدي في امتحانات الصف النموذجي الرابع، قبلت به حكومة بينانغ مدرّساً تحت التدريب. خضع لتدريب «الصف العادي»، وهو تدريب عملي للمعلمين، وفي سنة ١٩٠٨م، دعته حكومة قَدح إلى افتتاح مدرسة إنكليزية في عاصمة ألور ستار الخاصة بأبناء الأُسر الملكية ونخبة الموظفين في السلك الحكومي، كان في عداد تلاميذه تونكو عبد الرّحمن

(١) ولاية في شمال شبه الجزيرة الماليزيّة.

الذي أصبح لاحقاً أول رئيس وزراء لملايا وماليزيا المستقلتين. ولأن والدي مؤدِّب صارم، لم يحبّه تلاميذه، بما في ذلك أول رئيس للوزراء، وربما يكون مردّ ذلك أن السلطان أجاز لوالدي معاقبة التلاميذ الذين يقصّرون في دراستهم ولو كانوا من أُسر ملكية. ولم يتردّد في فعل ذلك، بل كان يستعين بعصا رفيعة من الخيزران في بعض الأحيان.

لم يكن والدي في المنزل أقلّ صرامة منه في المدرسة. ولأنه أمرَنا بالدراسة بجدّ، أرسل أقرباؤنا أبناءهم للإقامة عندنا ليتشرّبوا القيم ذاتها، منهم الراحل تون سيد أحمد شهاب الدين الذي خدم حاكماً لملقا، فضلاً عن تولّيه مهاماً أخرى، من سنة ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٤م. عشنا كأطفال مذعورين من والدي ولو لم يلمسنا بيده، ولم يكن في حاجة إلى ذلك، فصوته وهو يسعل عندما يأتي إلى المنزل كان كافياً لنسارع إلى فتح كتبنا وأداء فروضنا. كنا نجلس جميعاً إلى طاولة كبيرة في الحجرة المحاذية لواجهة المنزل للدراسة، ولا نتوقف إلّا لتناول طعام العشاء.

نُقل والدي في وقت لاحق من قَدح إلى باهانغ، ثم إلى جوهور للتدريس في المدارس الإنكليزية هناك وغالباً ما كانت الرحلات تسبب الإجهاد وتستغرق أياماً عديدة، وتوجب عليه ركوب الباخرة واصطحاب والدتي وأبنائه. وفي هذه الأثناء، وُلدت إحدى شقيقاتي، واسمها حابسه، في باهانغ، ووُلد شقيقي في جوهور حيث كان والدي يدرّس في مدرسة أصبحت لاحقاً كلّية جوهور الإنكليزية. وفي النهاية سئم تغيير أماكن إقامته والعيش بعيداً عن منزله، فاستقال من سلك التعليم بعد نحو ثماني سنين. ولمّا كان بارعاً في الرياضيات، التحق بدائرة قَدح لتدقيق الحسابات كمدقق أول. وكان يدرّس شقيقي مشهور، الذي التحق بالمدرسة قبلي بسنتين، موضوعات مثل القاسم المشترك الأكبر والمضاعف المشترك الأصغر، وذلك بالجلوس إلى الطاولة الكبيرة حيث كنت أدرس وأُصغي باهتمام، ما جعلني أتقن الحسابات العقلية. ثم تقاعد والدي عندما وصلت إلى الصف الإعدادي الثاني في المدرسة الإنكليزية الأهلية في ألور ستار.

وُلدت في أفقر أحياء هذه البلدة في منطقة تسمى سيبيرانغ بيراك. صادف مولدي الحقيقي في العاشر من تموز/يوليو ١٩٢٥م، لكنّ والدي دأب

على تسجيل ولادات جميع أبنائه الذكور في كانون الأول/ديسمبر. وبما أنّ السنة الدراسية الملايوية تبدأ بكانون الثاني/يناير، فقد أغنانا ذلك عن أي مشكلات قد يسببها السنّ عند تسجيلنا في المدارس. ولذلك فإن تاريخ ميلادي بحسب السجلات هو ٢٠ كانون الأول/ديسمبر بينما سنّي بحسب الوثائق أصغر قليلاً من سنّي الحقيقي.

عندما تُصرَّف مياه أرض حيّنا المُنتنة وتطفو الأوساخ السوداء على الماء، يكاد أن يصبح زقاقاً قذراً، بل إنّ المنطقة بأسرها تصبح موحلة بعد هطول المطر. وعندما يرتفع مستوى مياه النهر، تتدفق في المصارف وتصبّ في الأراضي المحيطة مُلقية أكواماً من الأوساخ حال انحسار المياه. لكنّ هذه الظاهرة لم تخلُ من جانب إيجابي؛ ففي هذا الموسم، كنتُ وأشقائي نصطاد سمك إيكان تيميكونغ، وهو نوع من الأسماك الصغيرة غير الصالح للأكل، لكننا كنا نصطاده من أجل التسلية.

دأب عدد من أبناء المنطقة على زيارتنا ـ شخص مخنّث يُدعى تشي دين بوني، وبائع كعكات مصنوعة من فول الصويا ونباته؛ وإنسيك سيوتان آدم وهو جار ثري؛ وبائعة حلوى اعتادت حمل أربع سلال فيها كعكات ملايوية متنوعة بيديها. وفي بعض الأمسيات، كان يزورنا با أوانغ لاديه، وقد لُقب بذلك لأنه كان يبيع اللاديه أو اللبن الرائب. وله ابن يدعى عبد الرّحمن أوانغ درس طبّ الأسنان وكنّا معاً في دفعة طلاب كلّية الطبّ لسنة ١٩٤٧م. وبعد التخرّج، التحق بالسلك الحكومي وترقّى في المناصب إلى أن أصبح مدير قسم طبّ الأسنان في ماليزيا. وقصّته تُثبت أن في استطاعة أيّ كان النجاح في هذا البلد إذا بذل جهداً كافياً.

كان يزورنا أيضاً سقّاء هندي، وهو شخص غريب الأطوار بعض الشيء، فقد اعتاد وضع صفائح من القصدير تبلغ سعتها أربعة غالونات أرضاً ليرقص بصخب. ولسبب ما، كان يُلصق نقوداً معدنية من مختلف الفئات على قميصه وكانت تصدر أصواتاً عندما يرقص ويصرخ «آييم يويسه، يوهوك يوهوك»، وهي عبارة من دون معنى، ولا يزال هذا الرجل وقطعه النقدية الكثيرة تخطر ببالي إلى يومي هذا كلما ارتديت ملابسي وأوسمتي الرسمية، وأعتقد أنني أشبهه.

كان والدي ملايويّاً من بينانغ، علماً بأنه يجري في عروق جميع الملايويّين في جزيرة بينانغ دم هندي بشكل أو بآخر. بلغت الهجرة من الهند ذروتها حين أصبحت بينانغ مستعمرة بريطانية، وبما أن المهاجرين كانوا من الرجال فقط، فقد تزوجوا نساء ملايويّات. يُطلق على أبنائهم صفة جاوي برنكان، وتعني «جاويّ المولد»، ربما لأنه لم يكن في استطاعة الناس في تلك الأيام التمييز بين الملايويّين والجاويّين، ولا يزال العرب يُطلقون على الملايويّين اسم الشعب الجاوي، واستعمال وصف جاوي العربي في ماليزيا مجرّد صدفة. إن الملايويّين البينانغيين ملايويّون من الناحيتين الثقافية واللغوية. ووالدي لم يكن يحسن أياً من لغات الهند ولا يعرف شيئاً عن أجداده أو أقربائه هناك، بمعنى أن صلة القرابة كانت مقطوعة بالكامل.

كانت والدتي، وان تِمبوان، ملايويّة قدحية. تشير البادئة «وان» إلى أنها من جماعة الملايويّين القدحيين الذين يخدمون في العادة الأُسر الملكية أو يعملون في السلك الحكومي. وبما أن أقارب والدي عاشوا جميعاً في بينانغ، وبالتالي لم يكن له معرفة بأسر قَدح الملايويّة، فقد كان زواجهما مرتّباً أدى فيه عدد قليل من كبار الموظفين المدنيّين الملايويّين دورَ الوسيط. تحدّرت والدتي من أصل عريق وعرفت العادات، أو التقاليد والأعراف، المتّبعة في قواعد التشريفات الملايويّة، لذلك نشّأتْنا على التصرّف والظهور في مظهر الملايويّين المهذّبين.

وفّر والدي لجميع أبنائه العلم الذي يحتاجون إليه لشقّ طريقهم في الحياة. لكني طالما شعرت بأني أوفر أشقائي حظاً لأن والدي أوصلني إلى أعلى مستوى تعليمي، ولهذا أنا أيسر حالاً منهم.

وبينما شدّد والدي على التعليم العادي، أصرّت والدتي على أن يتلقّى أبناؤها علوم الإسلام في مرحلة مبْكرة من حياتهم، كانت تجيد تلاوة القرآن الكريم وهي علّمتنا تجويده بنفسها. وعُرفت شقيقتي الكبرى رفيه، ولقبها بوتيه[٢]، بصوتها الجميل عندما تتلو القرآن. كما تعلّمنا في المدرسة الملايويّة أساسيات الدين، وحفظنا سوراً مختارة من القرآن الكريم من دون

(٢) **بوتيه** تعني البيضاء باللغة الملايويّة.

تعلّم تفسيرها. وفي مرحلة لاحقة، حفظنا مزيداً من الآيات عن ظهر قلب على يد معلّم من مدرسة عربية يدعى إنسيك زكريا محمد نور، وشرح لنا معانيها باللغة الملايويّة. وما زلت أحفظ هذه الآيات إلى الآن، وبفضل تشديد والدي على طلب العلم وإصرار والدتي على أن أتعلّم أصول ديني، تولّدت لدي حماسة لاكتساب المزيد من المعرفة ومطالعة الكتب على اختلاف أنواعها.

كنت أقرب إلى والدتي منّي إلى والدي، ولذلك كان تأثيرها أعظم في بناء شخصيتي؛ إذ علّمتْني القيم التي تمسّكت بها طوال حياتي، وخصوصاً خُلُق التواضع وعدم التباهي بأفعالي، وعندما كنت أتحدّث عن نفسي، ربما بنبرة متعالية، كانت تقلّل من شأن إنجازاتي. رأت أنه ينبغي لي الإذعان في أي نزاع أو شجار، وكان ذلك صعباً جداً عليّ لأني كنت أعتقد في العادة أنني على حق. لكن وبحسب ما تسعفني به ذاكرتي، لا أذكر أنها وقفت بجانبي في نزاع ما.

كما علّمتني بوضوح شديد بأني إذا أردتُ شيئاً، عليّ أن أبذل قصارى جهدي للحصول عليه. وعندما أردت شراء قلم، طلبت إليّ حمل دِلاء الماء لسقاية شجيرات الياسمين مقابل سين واحد في اليوم كي أجمع المال اللازم. تعلّمت منها أن هذه هي الطريقة المشرّفة للحصول على ما أريد. لذلك، لم أشتكِ عندما تقلّص مصروف جيبي من أربعة سينات إلى سينَين عقب تقاعد والدي. وعوضاً عن ذلك، بذلت جهدي لأجني مزيداً من المال ببيع البالونات لأصدقائي، وكنت أشتري ثلاثة بالونات بسينَيْن من متجر قريب من منزلي في يوم الجمعة في العادة عندما يتوافر لي الوقت، ثم أبيع البالون الواحد بسين. كان في استطاعتك شراء كثير من ربح سين واحد في تلك الأيام، مثل طبق كامل من الأرز مع الكاري، لكنّي لم أكن أنفق مالي على نفسي دائماً، ففي بعض الأحيان، كان أحد المتنمّرين في صفي يسكن بالقرب من مسكني، وكان يأخذني إلى متجر للحلوى ويرغمني على الإنفاق عليه وإذا رفضت، كان يلكمني، وأنا لم أشأ بالطبع أن أتشاجر معه، إذ كان من الصبية القساة وكان والده شرطياً سابقاً. كما جنيت بعض المال من أداء مزيد من الأعمال المنزلية؛ إذْ كانت أمي تربّي بعض الدجاج والبط تحت المنزل، وكنت أُعينها على إطعامها وإعادتها إلى أقفاصها في المساء كما

كنت أحتطب جذوع الباكو، وهي من أشجار المنغروف، لإعداد نار الطهي. وكنت أتقاضى لقاء هذه الأعمال المنزلية سيناً واحداً كأوباه أو كأجرة.

امتلكت أمّي قطعة أرض صغيرة وكان أكثر ما فيها شجيرات الياسمين والورود. كنا نجمع زهور الياسمين ونعلّقها على سيقان أعشاب جافة مشقوقة بدقة تسمى مينيرونغ، ثم يأتي بائع أزهار هندي ليجمع خيوط الأزهار تلك ويبيعها للفتيات اللاتي كنّ يضعنها حول جُديلات شعورهنّ، وفي حيّنا، اشتُهرت أمّي أيضاً بصناعة السيلاك أو الكحل، كان عملاً مُضنياً يقوم على دقّ الكحل بواسطة هاون من البورسلان وتحويله إلى مسحوق ناعم. وبالإضافة إلى ذلك، كانت تصنع البيداك سجوك بإسقاط طحين الأرز السائل من خلال مخروط مصنوع من ورقة موز على قطعة من الشاش الأبيض، ثم تخزنه عندما يجفّ على شكل كريّات في قوارير. وكانت النساء في تلك الأيام يُذبن العجينة المقسّاة في الماء ويطلين بها وجوههنّ لتبريد بشرتهنّ. وكانت أمي تصنع أيضاً مِنياك أنجين، وهو مرهم مصنوع من زيت جوز الهند يساعد على تخفيف آلام العضلات والكواحل الملتوية.

أفترض أننا كنا نُعدّ من أبناء الطبقة الوسطى الفقيرة، لكنّ والداي لم يبخلا علينا بشيء؛ وإنْ تقلّص مصروفي اليومي من أربع سينات إلى سينيْن فلأن معاش والدي التقاعدي آل إلى ثلث آخر راتب تقاضاه وكان ٢٧٠ رينغت ماليزيّ، أحسست بحبّهما لي، مع أنّ أبي عاش بعيداً عني ولم يحسن التعبير عن عواطفه، وعرفتُ أن أمي أرادت مني قبل كل شيء أن أكون رجلاً صالحاً مستقيماً. وعلى صعيد المهن، هناك مهنتان لا غير لم تشأ منّي الاشتغال بهما، وهما مفتش في جهاز الشرطة، وطبيب وهو الأمر المثير للسخرية؛ قالت إنّ كلتا المهنتين تعني أنني لن أخلد إلى النوم، لكنّي عندما أردت الالتحاق بكلّية الطبّ لم تعترض على ذلك.

لم يكن في منزلنا غير سريرين معدنيّين فقط، واحد لوالدَيّ والثاني لأي فرد من الأُسرة متزوّج حديثاً، وكان الباقون ينامون على فرُش رقيقة على الأرضية تعلوها ناموسيات معلّقة بمسامير مغروزة في القوائم الخشبية. وفي الصباح، تُرفع الناموسيات وتُسند الفرش إلى الجدار مع الوسادات. وعندما أصبحت رئيساً للوزراء وصرت أزور اليابان كثيراً، سُررت لشرح اليابانيّين

بالتفصيل عاداتهم في النوم على الأرضيات لأنها لم تختلف في شيء عن عاداتي في حداثة سنّي.

حظِيَت الأخلاق في منزلنا باهتمام شديد، يأكل الملايويّون على سبيل المثال بأصابعهم، لكنهم لا يتناولون الطعام براحات أيديهم ولا يلوثونها وينبغي تناول الطعام باليد اليمنى فقط، وتُمسَك ملاعق سكب الطعام باليد اليسرى كي تبقى مقابضها نظيفة، ربما يبدو ذلك صعباً لكنها ممارسة أتقنّاها، حتى إني أنزع لحم الربيان (القريدس) والسلاطعين بيدي اليمنى فقط، ويزعجني أن أرى الأطفال الملايويّين اليوم وهم يأكلون بكلتا اليدين. وفي أسرتي التي أصفها بأنها ملايوية مسلمة ملتزمة، كانت النساء، باستثناء أمّي، لا يأكلن إلّا بعد أن يفرغ الرجال من طعامهم. وكنا نتناول وجباتنا قعوداً على الأرض ولم نكن نتكلم ونحن نأكل وبعد أن يتناول الرجال طعامهم، حتى صغار الصبية مثلي، يُنقَل الطعام إلى ناحية المطبخ الذي كان مستواه خفيضاً لتتناول شقيقاتي طعامهنّ.

والدي هو الذي علّمني الجلوس إلى المائدة واستعمال الشوكة والملعقة في تناول الطعام، وقد أحضر طاولة خشبية صغيرة ليعلمني ذلك بما أننا كنا نقعد على الأرض في العادة لتناول وجباتنا. لكني لم أحبّذ استعمال الشوكة والملعقة إلى أن جرحتُ يدي اليمنى وأنا في سنّ قريب من الثمانية حين كنت أحاول منع أريكة من الوقوع، لكنها وقعت على أصبعي الوسطى الأيمن وشقّت طرفه، عندئذٍ اضطررت إلى استعمال شوكة وملعقة في غالب الأحيان، إلى حدّ أني بالكاد أتناول طعامي بيديّ الآن. ولا ريب أنني أمهر اليوم في نزع لحم الربيان والسلاطعين باستخدام الشوكة والملعقة من أغلبية الناس الذين يستعينون بأصابعهم وأنا أنزع قشور السلاطعين غالباً لزوجتي حاسمه، كما علّمتُ أطفالي الطريقةَ المثلى لنزع اللحم، أنا أعتبر عادات تناول الطعام على المائدة، الملايويّة منها والإنكليزية، مقياساً لنشأة المرء، ولذلك أرتعب من رؤية ماليزيّين، وحتى دبلوماسيّين، يمسكون الشُّوَك بقبضات أيديهم كما لو كانوا يريدون طعن أحدهم.

كما أدّت شقيقاتي وأشقائي دوراً في تنشئتي، فأنا الأصغر سناً من بين

الأطفال الستة الذين أنجبتهم أمي[٣]، ومن الطبيعي أني كنت مدلَّلاً. لكنّ شقيقاتي الثلاث، رفيه وحابسه وجوهرة، صحّحنَ تصرفاتي، وكنّ يضربنَ يدي إذا تناولت الطعام بطريقة خاطئة، وعلّمنني كيفية التعامل مع الكبار بطريقة لائقة وكذلك أصدقاء الأُسرة الذين كانوا موظفين رفيعي المستوى في السلك الحكومي قَدح. وإلى جانب شقيقاتي الثلاث، لدي أخوان غير شقيقان وأخت غير شقيقة اسمها عائشة، وهي الأقرب إليّ مع أنها تزوجت وأنا ما أزال صبياً صغيراً وعاشت مع زوجها في منزل بعيد مُطلّ على طريق سيبيرانغ بيراك. وكنتُ ورفيه كبرى شقيقاتي الأطول قامة من بين أشقائي. وقد رحلت عن ألور ستار للعيش معي في كوالالمبور، وكنت أشعر بسعادة وحنين إلى الماضي دائماً عندما تكون بقربي، وقد تُوفيت في ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩م.

من خلال التواضع الذي علّمتني إياه أمّي، أورثتني أيضاً قيمتَي التسامح والاحترام، وعندما أصبحتُ مساعد رئيس الوزراء ورئيساً للوزراء، لم أنقل أي موظف في فريقي لسوء عمله كما هي الممارسة المتبعة، وسعيتُ عوضاً عن ذلك لحملهم على فعل ما أتوقّعه منهم بكسب ولائهم، وكانوا قادرين عموماً على تطوير أدائهم وتحسينه وصولاً إلى مستوى مُرْضٍ، ولا يزال عدد من أعضاء فريقي معي بعد عقود من الخدمة. ولديّ إيمانٌ راسخ بأنه على عاتق الرئيس تقع مسؤولية الانسجام مع الفريق واستخلاص أفضل ما عنده. لا مفرّ من ارتكاب الأخطاء، وتغيير الفريق ليس ضمانة بأن الموظفين الجدد سيكونون أفضل، وأنا على دراية تامة بأنه ليس للأشخاص المثاليّين وجود. وبقدر ما كنتُ أستاء من أعضاء فريقي، لا بدّ من أنهم كانوا يستاؤون مني غالباً، لكنّ توجيهات أسرتي عادت عليّ بنفع عميم في أثناء مدة شغلي منصب مساعد رئيس الوزراء ورئيس الوزراء. فمع أنني لم أوافق تون حسين على بعض سياساته وأفكاره، كان هو الرئيس وكنت أحترمه دائماً.

كما تعلّمتُ من مراقبتي والدَيّ وأنا في حداثة سنّي تعظيم مفهوم الأُسرة، كان والداي قريبَين جداً من بعضهما. وقد اعتاد والدي الجلوس على الأرضية في المساء ومدّ رِجليه وإسناد ظهره إلى الركيزة الأساسية

(٣) تزوج والدي بأمي بعد وفاة زوجته الأولى.

لمنزلنا وهو يتحدث إلى أمّي. كانت ناحية الركيزة مكانه المفضّل، وقد أصبح سطحها أملس على مرّ السنين من كثرة اتكائه عليها، كان يدخّن سجائر مفتوحة الطرفين فيما كانت والدتي تمضغ أوراق التنبول. لم أعرف الموضوعات التي كانا يناقشانها لكنهما كانا رفيقيْن جيدَيْن وبدا أنه كان لديها موضوع يناقشانه في أي وقت. ومع أنهما لم يُظهرا عواطفهما لبعضهما لأن فعل ذلك لم يكن لائقاً، عرفتُ أنه جمع بينهما حبٌ كبير.

مع تقدّم والدي في السنّ ومعاناته من قلبه، أعرض عن الذهاب إلى أي مكان، وأعتقد أنه خشي أن يموت وهو بعيد عن المنزل. كنت قد أصبحتُ طبيب صحة عامة مقيماً في المستشفيات الحكومية حينئذٍ، لكنني حرصتُ على زيارة والدَيّ كل يوم. وفي النهاية، جاء اليوم الذي رفض فيه تناول الدواء الذي وُصف له فضعف جسمه إلى أن فاضت روحه بهدوء في سنة ١٩٦٢م. لم يعد لدى أمي رغبة في العيش بعد وفاته فانزوت عنا جميعاً، لم تعد تأكل جيداً أو تتحدث كثيراً. وبعد مدة، تمددت على حصيرة على الأرضية فاترة الهمة وقد قبضت رِجليها والظاهر أنها لم تكن ترغب في النهوض. وفي النهاية، تجمّدت رِجليها في تلك الوضعية. وعندما فاضت روحها، لم نستطع تمديدهما. كان لديّ عيادة خاصة آنذاك وكنت أتوجه إلى المنزل في كل يوم لأتفقّدها بعد أن أعالج آخر مرضاي. حاولتُ أن أبعث السرور في نفسها، لكنّ الأمر بدا صعباً ومُحبطاً، وبعد ثلاث سنين من وفاة والدي، فارقت والدتي الحياة أيضاً.

لا يمكنني تخيّل كيف تكون تنشئة المرء في أسرة تضم أكثر من زوجة، لا ريب أن المرارة في هذا الوضع ستذيب قلب الأسرة، فلا يمكن الزوج أن يعيش حياة هانئة. أقول ذلك لأن مراد، أخي الأكبر من زواج والدي الأول، هو الوحيد من بين أشقائي الذي تزوج بامرأتين، وحقيقة نشأتي في أسرة فيها زوجة واحدة ساعدتني على التزام الصراط القويم، كما إن حموي الحاج محمد علي اقترن بزوجة واحدة فقط، وأشعر وحَاسمه بأننا في نعمة كوننا جئنا من مثل هذه الخلفية الأسرية.

غالباً ما يستند الناس إلى حجة أن الإسلام يُجيز للرجل الجمع بين أربع زوجات، ولذلك شرط يتجاهله الناس دائماً. قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا

تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣]. وفي موضع آخر في السورة ذاتها، يقول الله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩]، والمضمون واضح: يحبّذ القرآن الكريم الزواج بامرأة واحدة لا بأربع.

لا شك في أن ظروفاً غير عادية قد تستجدّ أحياناً، مثل اندلاع حرب، ينتج منها تجاوز عدد الإناث عددَ الذكور ولضمان توافر شخص يرعى النساء اللاتي فقدن أزواجهنّ في الحرب، يباح للرجل المسلم الزواج بأكثر من امرأة واحدة. إن الإسلام ليس مجرّد منظومة معتقدات وشعائر، بل إنه يوجّه المجتمع في الأنشطة الحياتية اليومية كافة، حتى في نواحٍ مثل مراعاة دقّة المواعيد، والنظافة الشخصية وحماية البيئة.

بصياغة طريقتنا في الحياة، يحافظ الإسلام على مجتمع متوازن جيّد التنظيم، لكن من دواعي السخرية أن الأشخاص الذين يزعمون أنهم مثقفون دينياً هم الذين يميلون إلى الزواج بأكثر من امرأة واحدة. وعلى العموم، تتألف المجتمعات من أعداد متساوية تقريباً من الرجال والنساء وغالباً ما حاججتُ بأنه لو تزوج رجل بأكثر من امرأة، فسوف يحرم رجلاً آخر من الزواج، وهذا يخلّ بصميم توازن المجتمع.

لكني لا أقصد من ذلك القول إن الزواج بامرأة واحدة مثالي فلا مجال لتلافي الخلافات من الناحية العملية، لكن ينبغي ألا تؤدي إلى شرخ في علاقات الرجل بزوجته؛ وعلى سبيل المثال، أنا دقيق للغاية في مسألة الوقت وفي القصص التي قرأتها وأنا صغير، بدت الدقة في المواعيد خصلة جيدة ولذلك تمسّكت بها، لكنّ حاسمه متأخرة دائماً ولا مفرّ من بروز شيء يشغلها قبيل خروجنا. في البداية، سبّب لنا هذا الفارق احتكاكاً كثيراً، لكني تعلمت بمرور السنين كيفية التكيّف مع هذا السلوك، بينما تكيّفتْ مع كثير من سلوكياتي وأنا أمازحها الآن بشأن تأخرها المعتاد وأبذل جهوداً جبّارة للعثور على ما تبحث عنه. وأنا أغيظها بتتبّعها وهي تتنقّل في أرجاء الغرفة، وأكذب وأقول علينا أن نغادر عند الساعة الثامنة مساءً، بينما الوقت الذي ينبغي أن نغادر فيه فعلاً متأخر عن ذلك، ولكنها تظلّ عصية على الإصلاح، وأنا الآن

ألازم غرفة ارتداء الملابس إلى أن تتهيّأ للمغادرة وقد تعلمتُ بالطريق الصعبة أنه إذا نزلتُ السلّم أولاً، فلن تظهر. يمكن الاحترام المتبادل والفكاهة الجيدة أن يحافظا على رباط الزوجية كما يُظهر هذا المثال الصغير وأنا لا أحلم بالاقتران بزوجة أخرى والتسبب لحاسمه وأولادي بالأسى والألم، فكي يعيش المرء سعيداً، يتعيّن عليه تعلّم كيفية التوصّل إلى تسويات برحابة صدر.

تعلمتُ من والدتي أيضاً أهمية الأسرة الكبيرة؛ إذ كنا شديدي الالتصاق بأقاربنا، حتى أقاربنا في النسب، ومن ذلك أن والدة أمّي عاشت معنا إلى أن وافتها المنية. كان اسمها حواء، وعندما وُلدتُ كان لون شعرها قد استحال رمادياً وأكثر ما يذكّرني بها أنها اعتادت وضع مالها في علبة سجائر مستديرة، وفي المساء، تجعل من العلبة وسادة لتنام عليها. ومؤخراً، شاهدتُ برنامجاً تلفزيونياً قرّر فيه زوجان ملايويّان وضع والدهم المسنّ الذي أصيب بسكتة في دار للعجزة فكانت هذه فكرة غريبة عنّي؛ ففي الثقافة الملايويّة، أنت ترعى أقرباءك المسنّين وتوقّرهم، ولا ترسلهم إلى مأوى يموتون فيه وسط غرباء وأنا مرتعب من التغيّر الذي طرأ على نظام القيم الملايويّ وأبكي على أفول عادة غرس القيم الجيدة من النوع الذي غرسه فيّ والداي.

على أنّ الروابط الأُسرية والمنصب الرفيع ليست توليفة مريحة دائماً، فبعد أن أصبحت رئيساً للوزراء، لم يفهم عدد من أفراد أسرتي الموسَّعة أنني لا أستطيع استخدام سلطتي في الحصول على ما أريده (أو يريدونه)؛ توقّع بعضهم أن أحابيهم في العقود والتراخيص وما شابه ذلك فكانوا يأتون إلى منزلي مسلّحين بمغلفاتهم البنّية التي تحتوي على كافة أنواع العروض، لكن جلّ ما كان في استطاعتي فعله هو أداء دور رجل بريد وإيصال هذه المغلفات إلى المسؤولين المعنيّين وربما كتبتُ على المغلفات في بعض الأحيان «أرجو النظر». يقول بعضٌ إنها عبارة كافية للتأثير في المسؤولين وتقديم المطلوب، لكنّي أعرف أيضاً أن أغلبية أقربائي وأصدقائي لم يحصلوا على شيء، وإذا تلقّوا رداً إيجابياً، فلأنّ عروضهم كانت قوية في نظر المسؤولين المعنيّين.

لا يزال بعض أقربائي الذين فشلوا في الحصول على شيء يقاطعونني. وفي إحدى الحالات، سعى ابن أختي أحمد مصطفى، وهو صحافي، دخول قطاع الأعمال وحاول إقناعي بشراء ما قال إنه طائرة سوخوي ـ ٣٥، وقلت له إن أي قرار بالشراء سيعتمد على مدى جودة الطائرة. وعندما استعلمتُ عن المسألة مستعيناً بأحد الروس، قال إنه لا يوجد طائرة اسمها سوخوي ـ ٣٥، ولكن هناك سوخوي ـ ٣٠ التي اشترتها الهند فقط، ولم يتم تصنيع النموذج ٣٥ إلى يومنا هذا. حتى إني سألت الرئيس الرّوسي فلاديمير بوتن عن هذه الطائرة بما أنني رغبت في تأمين الأفضل لسلاحنا الجوّي، وأكد لي أنه ليس لديهم طائرة اسمها سوخوي ـ ٣٥ ولذلك قرّرت حكومتنا شراء سوخوي ـ ٣٠. شعر مصطفى أنّني خذلته شخصياً ولا يزال كذلك إلى اليوم، وهو لا يكلّمني، هذه هي مخاطر تولّي منصب عام، ويتعيّن عليّ تحمّل استياء أقاربي مني.

عرف أبنائي وجهات نظري فلم يزعجوني، حتى إني لم أسمح لهم بالترشح لمناصب في أمنو أو الترشح للانتخابات، فلديّ إيمان راسخ بأنه ليس لأسرتي دور تؤدّيه في الحكومة وكنت رئيس وزراء الشعب وليس أسرتي. حصل أبنائي في بعض المناسبات على أسهم في شركات وعلى تراخيص لاستيراد سيارات. حصل ميرزان أكبر أبنائي على أسهم لأن منصب مدير في الشركة يجيز له ذلك، وحصل مُخزاني، ولدي الثاني، على تراخيص استيراد لأنه يدير مؤسسة قانونية تستورد السيارات وتبيعها لكنْ هناك أشخاص كثيرون حصلوا على تراخيص استيراد بقصد بيعها لا لاستيراد سيارات من خلال مؤسسة تجارية حقيقية.

أحسست بعد تقاعدي أن حرمان أبنائي من الاضطلاع بدور في السياسة لم يعد منصفاً إذا كانت تلك مشيئتهم. لم ينتفع أبنائي مباشرة من السنين التي قضيتها رئيساً للوزراء، ومع أنه ليس في يدي حيلة عندما يربط بعضٌ بينهم وبين اسمي، فقد بنى أبنائي حياتهم ومستقبلهم بأيديهم.

وكما تلقّيت المبادئ الأخلاقية من والدي ووالدتي، تلقى أبنائي التوجيه الأخلاقي منّي، أو هذا رجائي. ومن بين جميع الدروس التي آمل أنّهم تعلّموها، أهم درس هو عدم إساءة استخدامهم لمناصبهم. وفي سياق

الحديث عن أسرتي، انصبّت أغلبية التركيز العام على ميرزان لبيعه شركته للشركة الماليزية للنقل الدولي التابعة لشركة بتروناس التي تمتلكها الحكومة. لكن أبنائي لم يتّكلوا عليّ في حلّ مشكلاتهم، وقد عالج ميرزان مشكلته بنفسه كما سأحكي القصة في فصل لاحق.

إن رؤيتي الخاصة بماليزيا، والسياسات التي وضعتُها إدارتي كانت للجميع لا لنخبة تتمتع بصلات سياسية أو دائرة صغيرة مؤلفة من أسرتي وأصدقائي. حتى إني لم أمنح أياً من أبنائي فلساً واحداً لتكوين رأسماله، وكل ما أعطيتهم إياه هو التعليم الجيد، وفرصة للتطور ولبناء أنفسهم في هذه الحياة. لم يطلبوا منّي صنيعاً بل لم يحدّثوني عن الأعمال التجارية التي يزاولونها، كما إننا لم نكن نتباحث في القضايا المهنية أو السياسية والفكرة التي فهمها الجميع بوضوح تام دائماً هي أنني مشغول بإدارة البلاد وأن مشكلاتهم تخصّهم وحدهم.

الحقيقة هي أنّني لم أعد أنتمي إلى أسرتي منذ أن أصبحت رئيساً للوزراء. قبِل أبنائي بأنه ليس في استطاعتي، كوني رئيساً للوزراء، تمضية الوقت معهم أو إشغال نفسي كثيراً في مشاكلهم والأمر نفسه انطبق على أمّهم أيضاً، فلم تكن حاسمه تشتكي إذا لم أعد إلى المنزل، أو إذا عدت في وقت متأخر، أو إذا لم أمنح أسرتي أو منزلي الاهتمام الكافي، بل كفَتني هذين الهمَّين الأخيرَين. فَهِمَتْ وفهم أبناؤها أن في وسعهم الرجوع إلى أمّهم وليس إليّ طلباً للمساعدة عندما يواجهون مشكلات.

لم أُسئ استعمال السلطة التي كانت في يدي، كما لم أشأ أن يسيئوا استعمال صلتهم بي. وهذا ما كنت أقوله لهم دائماً، وهم عرفوا ما عنيت قوله. لقد كبروا وبلغوا مرحلة النضج وأنا رئيس للوزراء. وحتى عندما التحقوا بالجامعات، لم أطلب منحاً دراسية من الحكومة. وعليّ أن أشير إلى أنّ ميرزان حصل على منحة حين لم أكن في الحكومة، وحين طُردت من أمنو وقبل وقت طويل من تبوئي منصباً وزارياً. حصل ميرزان على منحة من «مارا»[٤] لمؤهّلاته الخاصة. كان من بين حفنة من الطلاب الملايويّين الذين

(٤) وتعني حرفياً «مجلس أمانة ركيات»، وهي وكالة حكومية تتيح للبوميبوتريين [السكان الأصليين] فرص المشاركة في الاقتصاد.

اختيروا للالتحاق بمدارس خاصة في المملكة المتحدة للتعرّف إلى ثقافة مختلفة.

بالنسبة إلى القيم الأخرى، مثل الثبات ودقة المواعيد والجدارة بالاعتماد، أقول لهم إنه لا يجدر بهم التصرّف مثل أبناء الأثرياء. وعندما كنت أحدّثهم عن أيامي في المدرسة، وعن ذهابي إليها مشياً على الأقدام وما شابه ذلك، كانوا يشعرون بالسأم. ربما سيقرؤون هذه الصفحات، ولا سيما استحضاري ذكريات والدَيّ وطفولتي، ويجدون فيها ما يثير اهتمامهم. ربما سيتعلمون شيئاً يشرح لهم تصرفات والدهم أو بعض نواحي شخصيته بقدر أكبر من الوضوح، أو ربما يتلمّسون رؤية يمرّرونها بدورهم إلى أبنائهم، فهناك دروس نتعلمها دائماً بشرط أن نمتلك الحكمة التي تساعدنا على استخلاصها.

الفصل الثالث

أنا ملايويّ

أعلم حقّ العلم أن أصلي الإثني موضوعُ كثيرٍ من المناقشات الحامية؛ إذ يزعم بعضٌ أن والدي ملايويّ وأنه كان يتقن اللغة التاميلية والملايويّة. حتى إن بعضهم ذكر في كتاباته أنه هندوسي اعتنق الإسلام ليتسنّى له الزواج بأمّي، ويقول آخرون إنهم اطّلعوا على مستندات تشير بوضوح إلى إثنيتي. أنا أقرّ بأن فيّ شيئاً هندياً، وبعبارة أدق، أن الدماء الجنوب آسيوية تجري في عروقي، لكنّي لا أعرف ذلك الجزء من شبه القارّة الهندية الذي تحدّر منه أجدادي. فلم يكن الملايويّون يتتبّعون أنسابهم في الماضي، مع أنّ أغلبية الذين تجري في عروقهم دماء عربية يُرجعون أصولهم إلى اليمن ويعرفون الأُسر التي ينتمون إليها.

سيرى بعض الأشخاص في هذا الفصل نزعة عنصرية في أسوأ الأحوال، ونرجسية في أحسنها، لكن ليس في هذا الفصل شيء من الصفتين، أنا ملايويّ وأفتخر بذلك. وهناك أسباب كثيرة تدفعني إلى قول ذلك بهذه القوة والجرأة؛ فالأشخاص الذين يقولون إن الشعوب لا تعبأ بإثنية قادتها أو جنسهم إنما يخدعون أنفسهم. ففي الولايات المتحدة، لم تظهر امرأة أو أفريقي أمريكي كمرشّح جادّ في الوصول إلى الرئاسة إلّا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة ٢٠٠٨م. وإلى يومنا هذا، لم يرأس الولاياتِ المتحدة رئيسٌ كاثوليكي سوى جون أف. كيندي. والأمر لا يختلف عن ذلك في بريطانيا، فالبارونة الحديدية مرغريت تاتشر تنتمي إلى أسرة إنكليزية عريقة على نحو مميَّز، ولو استثنينا بنيامين ديزرائيلي الذي نبذ اليهودية، لم تعرف بريطانيا رئيس حكومة أو رئيساً للوزراء ليس أبيض البشرة أو مسيحياً.

هناك فوارق دقيقة في الديمقراطيات المتعدِّدة الأعراق لا يمكن الدول المتجانسة إثنياً تخيّلها. إننا نجد في الأوصاف العِرقية سمة الحطّ من قدْر الناس؛ ففي ماليزيا، يُنظر إلى الصينيّين على العموم بأنهم يحبّون جمع المال، وإلى الهنود بأنهم ثملون عنيفون، ويقال إن الملايويّين، وهم العِرق الذي يشكل الأغلبية، كسالى ويفتقرون إلى المقدرة الفكرية. ستبقى الصور النمطية دائماً، حتى في أكثر المجتمعات رُقيّاً وعلماً، لكنّ القائد الجيد لا يتحاشى الطعن فيها؛ فما من مرّة ارتكبتُ فيها غلطة أو اتخذتُ قراراً غير شعبي وأنا رئيس للوزراء إلّا ووصمني الناس على الفور بوصمة «الملايويّ الأبله». لكن عندما كنت أتّخذ قرارات صائبة، وهي القرارات التي جلبت التقدّم والازدهار إلى البلاد، يعزى ذلك إلى دمي الهندي. أردت إثبات العكس، وهو أن الملايويّين أقدر على التفكير والتطوير والقيادة.

ما من ملايوي في ماليزيا إلّا وفيه عِرق غير ملايوي، لكنّ هذه الحقيقة لا تجعلهم ملايويّين من الدرجة الثانية. ويبدو أننا نصنّف أنفسنا بطرق محيّرة إلى حدّ يجعل إدارة بلدنا المتعدّد الثقافات أمراً بالغ الصعوبة، والتصنيفات العِرقية تؤثّر كثيراً في القبول بقيادة المرء وقراراته أو رفضها.

لطالما عاش الملايويّون في جزيرتهم عند مفارق الطرق بين الشرق والغرب، ولذلك تزاوجوا مع الآخرين وأصبحوا خليطاً من الأجناس قبل أغلبية الشعوب الأخرى. أغلبية تلك الزيجات المختلطة كانت مع الهنود ومع العرب وفي مرحلة معينة، كانت ذراري هذه الزيجات تصنَّف على وجه التحقير غالباً بـ«الملايويّين ذوي الأصول الهندية» أو بـ«الملايويّين ذوي الأصول العربية». واليوم، بَطُل استعمال هذه التسميات، وهذا يعني أن كلّ تصنيف أفرز صوره النمطية الخاصة وبعض هذه الصور سلبي.

واليوم، لم يعد كون المرء ملايويّاً مسألةَ نسب في ماليزيا، أو مسألة تاريخ للزيجات المختلطة لأسرة المرء، والتي أفرزت مصطلح «الدم» الشعبي، وإنّ «الانتماء الملايوي» تركيبة قانونية؛ بمعنى أنّ المرء لا يكون ملايوياً ما لم تتحقّق فيه شروط قانونية معيّنة. من الناحية الدستورية، الملايوي شخص يتكلّم اللغة الملايوية بوصفها لغته الأصلية، ويمارس العادات الملايويّة ويدين بالإسلام. كل فرد يفي بهذه المتطلّبات فهو

ملايوي، وجميع هؤلاء الأشخاص مواطنون تلقائياً ويتمتّعون بحقوق في الدولة، والمواطنون من أصل ملايوي يتمتّعون بحقوق معيّنة تنسجم وهذه الشخصية القانونية، والآخرون أيضاً يصبحون مواطنين ماليزيّين بموجب الدستور والقانون، لكنّ الأساس الرسمي أو التقني لمواطنيتهم مختلفة في هذا الوقت على الأقل. وفي النهاية، كل من وُلد في ماليزيا ويدين لها بالولاء من دون غيرها، سيصبح، كما نأمل ونخطّط، فرداً من أفراد الشعب والأمّة حاملاً اسم بانغسا ماليزيا[1].

وإلى أن نصل إلى هذه المرحلة، ستظلّ العلاقات العِرقية في ماليزيا موضوعاً مَثار اهتمام وخلاف دائم. إننا نُتّهم غالباً بالشوفينية [المغالاة بالوطنية]، والمادة الدستورية التي تعرف «الملايويّ» تُعتبر تفريقية وإقصائية أحياناً، وتعتبر أيضاً مَصيَدَة لاستدراج الغافل إلى الانضمام إلى طبقاتنا العِرقية. والحقيقة أنه أريد منها تغيير منحى النزعة العِرقية بوضع الملايويّين كافة، أياً يكن ميراثهم الإثني، على قدم المساواة مع بعضهم. وأحسب أنّ هذه المقاربة نجحت، وإن كانت ولاية جوهور لم توسّع على نحو يدعو إلى الاستغراب حقّ تملّك المحميّات الملايويّة ليشمل المواطنين من أصل عربي[2].

أضحى هذا التعريف القانوني ضرورياً عندما زعم أشخاص ليس لديهم خصائص أو صلات ملايويّة أنهم ملايويّون ليتمتعوا بحقوق ملايويّة معيّنة مثل الحقّ في تملّك المحميات. حصل ذلك عندما كانت الولايات الملايويّة محمياتٍ بريطانية، لكن عندما اقتُرح الاتحاد الملايويّ في سنة ١٩٤٦م، أراد البريطانيّون منح أبناء المهاجرين الهنود والصينيّين صفة المواطنة ذاتها التي يتمتّع بها الملايويّون الأصليّون. ومن هنا ازدادت أهمية تعريف الملايوي.

لطالما وفيتُ وأسرتي بتلك المعايير الرسمية، لكني لست ملايويّاً على

---

(١) طرحتُ سياسة بانغسا ماليزيا (أي الأمة الماليزيّة) لبناء هوية وطنية حصرية لجميع الماليزيّين وتعني أننا نستطيع أن نربط أنفسنا بهذه الدولة، ونتكلم اللغة الملايويّة ونقبل بالدستور الماليزيّ.

(٢) تنص المادة ٨٩ (٦) من الدستور الفدرالي على أنه يمكن الملايوي فقط امتلاك المحميات الملايوية أو توريثها. ويوجد حالياً نحو ٤,٥ مليون هكتار من هذه المحميات.

الورق فحسب، فأنا ملايويّ بالشعور والروح. وأنا أربط نفسي بالمطلق بكل ما يتّصل بالملايويّين ومشاكلهم، وبماضيهم وحاضرهم، وبإنجازاتهم وإخفاقاتهم. أنا لا أقوم بذلك بدافع عاطفي أو من دون قراءة نقدية، ولكن أقوم بذلك بشمولية وتفكير عميق. وقد انتقدتُ الملايويّين في عدد من المناسبات لاعتمادهم الطرق السهلة، وانعدام رغبتهم عموماً في تطوير أنفسهم وميلهم إلى الاتكال على الآخرين. وقد واجهتُ الأوهام المسلّية التي يلجؤون إليها عندما يتملّكهم خوف من التحدّيات التي يواجهونها كأفراد وكشعب. حتى إنّ لي كتباً عن هذا الموضوع، ولطالما كانت لدي أسبابي للتعبير عن خيبة أملي بشكل متكرر. وغالباً ما كان إحباطي يثير غضبهم، لكنّ انتقاداتي نابعة من رؤية استراتيجية أيضاً، أردت منها استفزاز الملايويّ العادي ليطوّر نفسه، ويقف متأهباً مطمئنّاً ومقتدراً، عوضاً عن الاتكاء على العكازات مثل برامج رفع المظالم. وما زلت أعتقد، كما كنت عندما طرحت هذا التحدّي، بأنّه يلزم إحداث تغيير في نظام القيم الملايويّ؛ فليس في استطاعة أحد إنكار الدور الذي أدّاه الملايويّون في الوصول بماليزيا إلى ما هي عليه اليوم بسبب سجيّتهم الطيبة والكريمة. وأياً يكن مستوى افتقارهم إلى الخبرة والمهارة، أحسب أن أهم نقاط قوّتهم هي رغبتهم وقدرتهم على العمل مع الآخرين.

كانت قدرتهم على القبول بالآخرين عظيمة إلى حدّ أنهم أصبحوا أو كادوا أن يتحولوا إلى أقليّة في بلدهم في أواخر عشرينيات ومطلع ثلاثينيات القرن الماضي. ولولا حادثة تاريخية أوقفت حركة الهجرة إلى البلاد، بل حملت عدداً من الأجانب الذين أقاموا بالبلاد مدة طويلة على العودة إلى الهند والصين، وأعني الركود الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وربما كان الملايويّون سيفقدون ملايا إلى الأبد. وبفعل أحداث سأتطرّق إليها في مواضع أخرى من هذا الكتاب، تغيّر الوضع كلياً بحلول أواخر أربعينيات القرن الماضي، فالحرب لطّخت بالعار سمعة البريطانيّين وزعمهم حقّ حكم البلاد وأضاءت شعلة جديدة شحذت عزيمة الملايويّين. وعندما عاد البريطانيّون بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، سعوا إلى فرض الاتحاد الملايويّ الذي لا تقرّ شروط المواطنة فيه بأن الملايويّين هم الشعب الذي سكن أرض ملايا على مرّ التاريخ. وأدّى ذلك إلى ظهور قوة جديدة في

المشهد السياسي لم يقدر أحد على إنكارها ـ عملاق نائم هو القومية الملايويّة، بشخص المنظمة الملايوية الوطنية المتحدة ـ أمنو.

رضي ملايويّو شبه الجزيرة عن طيب نفس بوفود المهاجرين غير الملايويّين وبمطالبهم مدة طويلة. واليوم، وبعد نحو ٤٥٠ سنة من الاستعمار، رفض الملايويّون ذلك الواقع لكن ليس بدافع الأنانية، فبعد أن ضمنوا الاعتراف بمكانتهم التاريخية، أثبتوا قدرتهم على العمل مع الآخرين على بناء أمّة مزدهرة ومتنامية في أقل من ٥٠ سنة. ربما يتميّز غيرهم بمواهب خاصة في التجارة والمشاريع المهنية، لكنّنا أظهرنا نحن الملايويّين استعدادنا الفطري للانسجام الاجتماعي والإدارة العامة، وكان ذلك أساس نجاح دولتنا.

عانت بلاد كثيرة خضعت للاستعمار الأوروبي الإثني صراعاتِ تحرّرٍ طويلة وعنيفة، لكنّ الظاهر أن الملايويّين قبلوا بالاستعمار والهيمنة الأجنبية برباطة جأش. لكنّ ذلك لم يخلُ من بعض المقاومة والانتفاضات، ولا سيّما في بيراك حيث اغتيل الحاكم البريطاني جاي دبليو دبليو بيرش في باسير سالاك على نهر بيراك. وفي ملقا[٣]، حارب الرئيس الإقليمي داتوك نانينغ[٤] البريطانيّين لفرضهم ضريبة على مقاطعته. وفي باهانغ وترينْغانو[٥]، اندلعت ثورات محدودة قادها رؤساء المناطق، وفي ولاية كلانتان[٦]، قاد توك جانغوت الكبير[٧]، وهو زعيم قروي من باسير بوتيه، تمرداً على البريطانيّين في سنة ١٩١٥م ولمّا يكد يمضي وقت طويل على سيطرتهم على الولاية وعلى مقدّراتها المالية. تصيّد البريطانيّون القادة في جميع هذه الحالات وقتلوا بعضهم. وفي سراواك[٨]، اغتال موالون لبروكي من

(٣) ولاية في وسط شبه جزيرة ماليزيا.

(٤) داتوك نانينغ، واسمه الحقيقي داتوك عبد السيّد، وهو الحاكم التاسع لنانينغ إحدى مقاطعات ملقا.

(٥) ولاية في منطقة الساحل الشرقي لشبه جزيرة ماليزيا.

(٦) وتقع في شمال شرق شبه جزيرة ماليزيا.

(٧) قاد توك جانغوت ثورة على البريطانيين لفرضهم ضرائب على السلع الزراعية في كلانتان. قتله البريطانيون في ٢٤ أيار/مايو ١٩١٥م وساروا بجثته في أنحاء كوتا بارو ثم علّقوه من رجليه قبالة القصر.

(٨) ولاية في شرقيّ ماليزيا.

الملايويّين الحاكم البريطاني[٩].

على أنّ هذه المقاومة، على بطولتها، كانت متقطعة ومحلية دائماً. فلم ينظّم الملايويّون كفاحاً منسقاً ومتواصلاً لاستعادة استقلالهم من الإمبرياليّين بالقوة، بل بدوا دائماً مستعدين للتعاون مع أسيادهم المستعمِرين برحابة صدر، إلى أن سعى البريطانيّون لانتزاع وطنهم ملايا من خلال اقتراح الاتحاد الملايويّ، تعهّد الملايويّون إلى ذلك الحين بالولاء لحكام الولايات التي يقيمون فيها. ومع أنّهم عرفوا في مرحلة ما أنّهم جميعاً من طينة أو من عِرق واحد، لم يعمل الملايويّون سكان شبه الجزيرة كمجموعة واحدة؛ وكان ولاؤهم لبعضهم ينتهي عند حدود ولاياتهم؛ ولذلك سقطت الولايات الملايويّة الواحدة تلو الأخرى في يد البريطانيّين. نحن نتكلم اليوم عن الأمم كما لو أنها وُجدت بشكل طبيعي من قديم الزمان، إلا أن عدداً من الأمم العظيمة بدأت كإمارات صغيرة ليست بعيدة الشبه عن الولايات الملايويّة، وعلى سبيل المثال، كانت اليابان والصين وإيطاليا وألمانيا مقسَّمة إلى دويلات حكمها أمراء وقادة عسكريّون ثم برز قائد قوي في كل من هذه الدويلات وصهر باقي الدويلات بالقوة في بوتقة واحدة. وفي هذا الصدد، يرى كثيرون في غوزيبي غاريبالدي (Giuseppe Garibaldi) الذي بنى أمّة إيطالية موحدة مثالاً بارزاً.

إن مرونة الملايويّين وقابليتهم للتكيف سمحت لهم بالازدهار في عالم شهد بكل أسف زوال أعداد كثيرة من الشعوب الأصلية. فالشعوب المحلية في دول الأمريكيتين والكاريبي، وسكان أستراليا الأصليّون، والمايوريس في نيوزيلندا كادت تختفي تحت وطأة هجمات الأوروبيّين الإثنيّين؛ إذ صودرت أراضيهم وأصبحت بلاداً أوروبية إثنية. لكنّ الملايويّين الضعفاء والكسالى والحمقى بحسب رأي كثير من النقّاد، بقوا موجودين على الرغم من الاستعمار والغارات وتهديدات الغزاة بفضل قوة لحمتهم وخضوعهم الطويل كتابعين إقطاعيّين للأمم الآسيوية القوية. وبفضل الصمود

---

(٩) حكم جايمس، وتشارلز، وفينير بروك، وهم ملوك سراواك البيض الثلاثة، الولاية من سنة ١٨٤١م إلى أن أصبحت مستعمرة في سنة ١٩٤٦م. حموا طوال مدة حكمهم حقوق السكان الأصليين، فحازوا ثقتهم وولاءهم.

على مرّ ذلك التاريخ الطويل من التعامل مع قوى أقوى منا، استطعنا نحن الملايويّين البروز في الوقت المناسب كشعب قادر على تقرير مصيره بنفسه. وفي هذه الناحية، نحن محلّ إعجاب صادق في نظر عدد من الدول المستقلة حديثاً، كما إن البوسنيّين والعرب اليوم ينظرون إلى الملايويّين بعين الاحترام، وينشدون توجيهاتهم غالباً في مجال إدارة التغيير في بلدانهم وتطويرها.

ومن بين سائر الملايويّين الإثنيّين في المنطقة، يُنظر اليوم إلى الملايويّين في هذا البلد بأنهم الأكثر نجاحاً، استطاعوا إدارة وتطوير دولة متعدّدة الأعراق تعاني مشكلات وتحدّيات متأصلة. إن الأعراق المتعدّدة في ماليزيا مقسَّمة بحسب الدِّين والثقافة واللغة والتباينات في تطوّرها وثروتها وهذا هو الأهم، لكنّ الملايويّين تطوّروا وحقّقوا نجاحات عظيمة. ومع أنّه مضى على الاستقلال خمسون سنة ولا يزال الملايويّون يشكلون عامّة الطبقة الأفقر في المجتمع، فقد طرأت تطوّرات كبيرة في البلاد.

وعلى سبيل المثال، قلّت أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع مقارنة بالأزمنة الماضية، وباتت الوسائل والفرص متاحة للفقراء لتحسين أوضاعهم. وأصبح بعض الملايويّين منظّمي مشاريع وطنية بارزة وقادة شركات، وقد تحقّق ذلك بفضل سياسات حكيمة لا من خلال إشباع رغبة المرء في حيازة ثروات الآخرين لإثراء نفسه. لقد تحقّقت التنمية الاقتصادية الملايويّة بطرق أخلاقية وقانونية لا بطرق عديمة الرحمة.

لم يكن تحقيق ذلك ممكناً لولا استتباب السلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي، وبفضل المهارات السياسيّة والإدارية الملايويّة بدرجة كبيرة، أمكنت المحافظة على البلاد آمنة ومستقرة وسرّعت تطوّرها. ونادراً ما يتساءل الناس عن جذور هذه الموهبة التي يُظهرها الملايويّون على نحو لافت في السلك الحكومي على أن بعض الذين لا يسلّمون بهذه الموهبة يشيرون إلى أنها تركة بريطانية ـ نتيجة للنموذج والدروس التي تعلّمناها من سلطات الاستعمار في مجال الإدارة العامة، وأنا أرى أن لذلك سبباً أقوى، إنه تقليد سياسي يرجع إلى السلطنات الملايويّة السابقة على الاستعمار.

هناك اليوم حضور ملايوي في كل مكان في العالم، وحتى في الفضاء

مؤخراً. وقد وسّع الملايويّون مهاراتهم إلى حدّ أنهم باتوا ينقّبون عن النفط وينتجونه، ويشقّون الطرقات ويبنون منشآت توليد الطاقة، ويديرون شركات وصناعات متعدّدة الجنسيات، بما في ذلك التي تتطلب مهارات هندسيّة معقّدة وفيها محتوى عالي التقنية في أنحاء العالم كافة. وهم يسافرون إلى الخارج ويحظون بالاعتراف كمتعاقدين مقتدرين، ومتعهدي بناء وتجّار. وباتت الشركات الأجنبية الآن توظّف مدراء تنفيذيّين ملايويّين لشغل مناصب رفيعة.

تسلّق الملايويّون جبل إفرست، وخاضوا بحار العالم منفردين، وقطعوا القنال الإنكليزية سباحة، وعبروا قارّة أنتركْتيكا منفردين مشياً وسبحوا في الفضاء. وبالنظر إلى كون أرضنا حارّة ورطبة، فإن أثر هذه الإنجازات مضاعف؛ أي إنه بعد انتهاز الفرصة واتخاذ الموقف الصحيح، أثبت الملايويّون جدارتهم المرّة تلو المرّة. إن أساس هذه الإنجازات، والحسّ الملايوي الجديد بالثقة بالنفس، راجع إلى سياساتنا العملية الوطنية الجازمة التي طبّقناها منذ سنة ١٩٧١م، وهي السياسات التي أدانها بانتظام عدد من الأوروبيّين الإثنيّين، سواء أكانوا رجال دولة أم صحافيّين. ولا يزال هؤلاء يذمّونني حتى بعد سنين من تقاعدي لتطبيقي هذه البرامج، فليكن، لكنّ إنجازاتهم لا ينكرها كل من يتحلّى بالتفكير الواضح والعقل المنصف.

يظهر أن التاريخ يُنسى بسهولة، فإلى جانب جالية ضخمة من المهاجرين الصينيّين والهنود الذين تُرِكَ أمر التعامل معهم للملايويّين، غادر البريطانيّون البلاد وهي في حال فقر شديد. كان دخل الفرد في البلاد في سنة ١٩٥٧م، وهي سنة الاستقلال، أدنى من ٣٥٠ دولاراً أمريكياً، وكان أكثر من ٧٠ في المئة من السكان يعيشون تحت خط الفقر في عهد الاستعمار البريطاني. وكانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة متدنّية للغاية ولم يتجاوز عدد حاملي الشهادات الجامعية ١٠٠ شخص في مجمل أنحاء البلاد. أُريدَ من الطرقات التي شقّها البريطانيّون خدمة المناطق المنتجة للمطاط ومناجم القصدير التي يمتلكها البريطانيّون فقط، وتعمّدوا إبقاء الموانئ الملايويّة متخلفة لحماية ميناء الاستعمار البريطاني في سنغافورة. كما دُمّرت ملقا وبُطّئ نمو بينانغ لدعم التنمية الاقتصادية في سنغافورة، ولا شك في أنها

تحتلّ موقعاً استراتيجياً عند رأس شبه الجزيرة وسط ١٣,٠٠٠ جزيرة خلّابة، لكن وكما تُظهر تنمية الموانئ في شبه الجزيرة بعد الاستقلال، لم يكن هناك حاجة إلى أن يكون التركيز على تنمية ميناء سنغافورة شاملاً. وكان في مقدور الموانئ الملايويّة دعم بعض الأنشطة التجارية في أيام الاستعمار وعوضاً عن ذلك، جُعلت ملايا دولة معتمدة بالكامل على صادرات المطاط والقصدير عبر ميناء سنغافورة. كما إنّ جلّ سيل العملات الأجنبية التي جنتها هذه الصناعات صبّ في بريطانيا، ولم تتطرّق ما تسمّى الصحافة الحرّة لدى الأوروبيّين الإثنيّين إلى هذه الحقائق المجرّدة الثابتة.

وفي تناقض صارخ مع تلك الحال، زاد دخل الفرد في ماليزيا اليوم على ٧,٠٠٠ دولار أمريكي (أو ما يوازي ١٤,٠٠٠ دولار بحسب تعادل القوة الشرائية). وتدنّت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطّ الفقر عن ٥ في المئة (منهم ١ في المئة فقط يعيشون في فقر مدقع). وتجاوزت نسبة المتعلّمين ٩٠ في المئة وهناك مئات الآلاف من خرّيجي الجامعات، وهناك شبكة من الطرق السريعة الحديثة والطرق المسفلَتة التي تصل إلى أقاصي القرى النائية وتربط بين أجزاء البلاد كافة.

الحقّ يقال إنّ بذور نجاحاتنا كانت موجودة أصلاً، ذلك أنّ توليفة من مهارات المحليّين التجارية وقدرتهم على التسامح جعلت شبه جزيرة ملايا مكاناً تجارياً ناجحاً وشعبياً قبل عدة مئات من السنين، وتقع شبه الجزيرة عند مفترق طرق بين الصين واليابان في الشرق، وبين الهند وشبه الجزيرة العربية وأوروبا في الغرب. أبحر التجار من هذه البلدان والمناطق كافة على مدى قرون ميمّمين شبه الجزيرة لممارسة أعمالهم التجارية، وحطّ كثير منهم رحاله في ملقا واستقرّ بعضهم فيها، وتزوّج بفتيات من السكان المحليّين. لم تكن النساء يصطحبن التجّار في تلك الأيام، فينبغي ألا نفاجَأ لكون الدماء التي تجري في عروق معظم الملايويّين خليطاً من أصول صينية وهندية وعربية وحتى أوروبية، لكنّ الدِّين والقيم الثقافية والتقاليد التي يتبناها هؤلاء الناس كافة ملايويّة على نحو مميَّز.

الأوروبيّون هم الذين أثاروا هوساً بنقاوة الدم المزعومة وليس الملايويّين، لقد أظهروا ذلك الهوس المميّز في الفصل العِرقي الذي فرضوه

على المجتمعات الاستعمارية التي حكموها وعلى أنفسهم في ديارهم الأوروبية، إلا أنّه يمكن تكوين عِرق أو جماعة من الناس على أساس غير الدم؛ إذ يمكن تكوينها على أساس الثقافة والتاريخ، كما هي الحال مع الهوية الملايويّة. كان تكوين هذه الجماعات، على أساس الأصول العِرقية باستخدام الدم معياراً، أمراً ممكناً في الأزمنة السابقة لقدرة الناس على الانعزال، لكن الناس اليوم كثيرو التنقّل، وبالتالي يصعب جعل الإثنية المعيار الوحيد للعِرق، حتى إنّ في عروق الإنكليز المعزولين في جزيرتهم دماءً يهودية وأوروبية وهو ما تعكسه أسماؤهم، وهذا الخليط مرشّح للزيادة بحيث لن تعود إثنية المرء أو هويته الرسمية العامة مؤشراً دقيقاً على عِرقه.

وعلى سبيل المثال، فإنّ مواطناً هنديّاً من حيث الإثنيّة في المملكة المتحدة يُعتبر اليوم بريطانياً وليس إنكليزياً، لكن إلى متى يمكن أن يستمرّ هذا الوضع فيما لا يزال الرجال الإنكليز ينجبون أطفالاً من زوجات هنديّات أو أفريقيّات أو العكس؟ وربّما يلزم وضع تعريف قانوني في يوم من الأيام لتعريف الإنكليزي، وربما لن يكون شبيهاً بالإنكليز حينئذٍ تماماً كما أن الملايويّين اليوم لا يحملون غالباً ملامح الملايويّين الأصليّين، والدم المختلط أو سلالته لا تجعل المرء إنكليزياً أو ملايويّاً من الدرجة الثانية.

ينتمي الملايويّون إلى الشعوب السمراء اللون التي تسكن جميع أنحاء جنوب آسيا تقريباً، بما في ذلك الأرخبيل الشاسع الذي عُرف ذات يوم باسم أرخبيل ملايا. وهم ينقسمون اليوم إلى ثلاثة فروع رئيسة متحدّرة من الشعب الملايوي إثنياً، وأعني الإندونيسيّين، والفيليبينيّين، وملايويّي شبه الجزيرة وولايتَي صباح وسراواك البورنيويتين الشماليتين، فضلاً عن بروناي. وهذا التقسيم سياسيٌّ محض تعود جذوره إلى تاريخ الاستعمار الأوروبي للمنطقة، ولا يستند بحال إلى أي فوارق إثنية أصيلة. وعلى سبيل المثال، يقول الفيليبينيّون بملء أفواههم إن بطلهم القومي خوسيه ريزال (Jose Rizal) ملايويّ.

إن ملايويّي ماليزيا سمر البشرة، متوسطو القامة متناسقو الهيئة، أنوفهم مسطحة وواسعة غالباً، وعيونهم سوداء مفتوحة، وشعورهم سوداء ناعمة أو متموجة، وهم ليسوا كثيفي الشعر غالباً، ولون بشرة نسائهم فاتح عادة،

وفتياتهم جميلات على نحو مذهل إلى حدّ أن المرء، ولا سيما إذا كان ملايوياً مثلي، يساوره حسّ عميق بالاعتزاز عندما يراهم. كما إن الأمر يتعدّى وسامة المظهر؛ إذْ إن الملايويّين شعب مثقف، ومهذب جداً وملتزم بالشكليات ولديه حسّ مرهف بالفنون. وهم شديدو التمسك بتقاليدهم، وإن كان معظمها غير مكتوب، وهم يعيشون، قبل كل شيء، بحسب الأمثال والأقوال المأثورة التي يتعلّمها كل طفل ملايوي وتوفّر بمجموعها دليلاً غير رسمي لأصول التعاملات الاجتماعية وأساساً وطيداً للبداهة والحكمة السياسية. والتمسك بالتقاليد أو العادات المحفوظة في هذه الأمثال والأقوال علامة على التنشئة الحسنة.

يشيع في ملايا آلاف من هذه الأقوال والأمثال، وربما فاقت ما هو متداوَل في أيّ لغة أخرى ويبدو بالفعل أنها تؤثر في مواقف الملايويّين وتصوغ سلوكهم حتى في يومنا هذا. ومن دواعي الأسف أن هذه الأقوال متناقضة غالباً؛ ففي أي وضع، يمكن الملايوي أن يجد في العادة قولاً مأثوراً يملي عليه تصرّفه أو يسوّغ له ما ينوي فعله، لكن في وسعه كذلك استقاء الحكمة من قول مأثور آخر يجيز له فعل نقيض الفعل الأول تماماً. لذلك، يمتع الملايوي بالولاء لأميره أو حاكمه بحسب القول المأثور «ينبغي للملايوي ألا يخون أميره»، لكنّ قولاً آخر يجيز له محاربة حاكمه إذا كان ظالماً، بناء على القول المأثور «الحاكم العادل مطاع، والحاكم الظالم يُعصى».

الملايويّون أكثر تحمّلاً بدرجة كبيرة لمظالم حكامهم وزلّاتهم من الأعراق الأخرى، وتاريخ ملايا ليس فيه كثير من الثورات وحالات التمرّد. ومع أن عدداً من الأُسر الحاكمة اختفت غداة الاستقلال، عن طريق العنف أحياناً في الهند وإندونيسيا، وبخاصة في جزيرة سومطرة، فقد حافظت الأُسر الحاكمة التسع كلها على وجودها في شبه الجزيرة ويقال إنها تشكل نصف الأُسر الملكية الحاكمة في العالم.

يختلف نظام القيم لدى ملايويّي شبه الجزيرة بشكل ملحوظ غالباً عن نظم القيم لدى الملايويّين الإثنيّين الآخرين في الأرخبيل؛ فملايويّو شبه الجزيرة أَمْيَل إلى الهدوء والتساهل، وهم لا يتميّزون بالعنف، ويكرهون

الأعمال التي تتطلب جهداً بدنياً وغير مولعين بطبيعتهم بالمنافسات. وبالمقابل، الملايويّون الإثنيّون الآخرون في الأرخبيل عمال مجتهدون بطبيعتهم وربما يتسمون بالعنف والمنافسة الشديدة أحياناً.

إن نظام الآداب الملايوي معقد ويتألّف من مجموعة دقيقة من القواعد، وقد نُشِّئت على أن أكون مهذباً، وأن ألزم الصمت وأطلب مشورة شيوخي ورؤسائي. ويتجلّى احترام المسنّين والألقاب[١٠] بقوة في استخدام ألفاظ التشريف، وفي طرق أخرى. وفي الحديث الملايوي كثير من ألقاب التشريف التي تخطر ببالي بسهولة، ولا يمكنني بالطبع مخاطبة الناس، وخصوصاً الأمراء من دونها، وأنا ألجأ إلى اللغة الإنكليزية كثيراً لأريح نفسي من عبء التبجيل، وحتى المداهنة، في اللغة الملايويّة. كما يتوافر في اللغة الملايويّة مفردات كثيرة ومتنوعة لمخاطبة مختلف الأفراد؛ فالتعبير عن قربك من صديق مختلف تماماً عن التعبير عن قربك من والدتك أو خالتك.

إن لغة الجسد أكثر أدباً وتلميحاً من اللغة المحكية، وهذا انعكاس شديد الوضوح لنظام الآداب الملايوي. فعندما تمشي وتتخطّى شخصاً أو أشخاصاً مسنّين، تنحني إلى الأمام قليلاً وتخفض ذراعك اليمنى كما لو أنّك تريد منع القدم من أن تلامس من دون قصد الشخصَ الذي تمشي أمامه، وركل شخص أو لمسه بالقدم عمل في غاية الوقاحة، والإشارة بالقدم إلى أي شخص من المحرمات.

الأجانب لا يستطيعون في العادة استيعاب هذه السلوكيات الدقيقة المتدرّجة؛ ففي سنة ١٩٨٥م، ذكرت مجلّة **فار إيسترن إيكونوميك رفيو** (*Far Eastern Economic Review*) أن تونكو عبد الرّحمن رفض محاولتي تقبيل يده، وفُسّرت تلك الحادثة بأن تونكو أعرض عنّي بفظاظة. في آداب المعاشرة الملايويّة، يقبّل الشخص من المرتبة الدنيا يد من هو أسمى منه مرتبة، وخصوصاً إذا كان من الأشراف مثل تونكو، لكن إذا شعر هذا الشريف بأن الشخص الآخر ذو شأن، فسوف يسحب يده قبل أن يتسنّى لذلك الشخص تقبيلها، وفي ذلك أمارة على حسن التنشئة وعلى الاعتراف

(١٠) لدى الملايويّين نظام معقد من ألقاب التشريف التي توحي بالهيبة أو الاحترام.

بمنزلة الشخص الآخر، وعندما سحب تونكو يده قبل أن يمكنني تقبيلها، كان ذلك اعترافاً منه بأني لست أقل شأناً منه، ولم يكن شخصاً وقحاً كما لم يُرد الإعراض عنّي، وفي الواقع، تحلّى بالأدب الرفيع بحسب أصول المعاشرة الملايويّة. إن الإشارات الضمنية مبهمة بالنسبة إلى الأشخاص غير القادرين على استعمالها أو الذين يجهلون طرق استعمالها.

وبقدر ما كنت مغالياً في هذه التصرّفات، سرعان ما عرفت أنه لا يمكن التعامل مع غير الملايويّين الأجانب، وبخاصة الأوروبيّون، بطريقة التعامل مع الملايويّين لأنّ الأجانب لا يتفطّنون لدقائق قواعد التشريفات الملايويّة. ومن ذلك أنّ المؤلف جوزيف كونراد (Joseph Conrad) ظنّ أنه عندما يخاطب الملايويّون أوروبياً بكلمة تيوان (وتعني: حرفياً «السيد»)، فذلك اعتراف من الملايويّين بتفوق الأوروبيّين. والحقيقة هي أن كونراد ترجم كلمة «تيوان» بأنها «لورد»، ومن هنا صاغ اسم روايته **لورد جيم** (*Lord Jim*). لم يكن لورد جيم أحد اللوردات الإنكليز كما ظننتُ قبل قراءة الكتاب، بل كان تيوان جيم أو السيد جيم ببساطة، وهو اللقب الذي خاطبه به الملايويّون الذين التقى بهم.

توقّع الملايويّون على مدى مدة طويلة أن يفهم الناس أن استخدام هذه الألقاب نابع من الأدب وأنه ينبغي عدم اعتبارها مؤشراً على المنزلة الحقيقية. لذلك، يخاطَب جميع الصينيّين بلقب توكاي، ويخاطَب جميع الهنود بلقب آية ويخاطَب جميع العرب والأوروبيّين بلقب تيوان، أياً تكن مكانتهم الفردية أو الشخصية في المجتمع. لذلك، قررتُ في مرحلة مبكرة حصر تصرفاتي الملايويّة شديدة التواضع بالأشخاص الملمّين تماماً بأصول التشريفات الملايوية، واعتماد تصرفات الأجانب الأكثر صراحة، وبخاصة الأوروبيّون، عندما أتعامل معهم. الأوروبيّون يتميزون بالصراحة وعدم المواربة، وتوجيه النقد طبيعي في أسلوب حديثهم، ومن هنا يظهر الميل إلى الانتقاص من الآخرين. وهذا انتهاك لحدود التصرف اللائق في العالم الملايويّ، ومن دواعي الأسف أن عدداً من الأوروبيّين الإثنيّين يتصرفون كما لو أنهم أرقى من الآسيويّين وأعلم منهم بوجه عام.

يبدو أن آلاف التعليقات التي كُتبت عن ماليزيا في المجلات والصحف

الأجنبية تُظهر قدراً من الثقة المتعالية بأنهم يستطيعون حكم ماليزيا على نحو أفضل من أي ملايوي. وهم يقدّمون بلا انقطاع نصائح لم تُطلب منهم، ومن دون خجل في الظاهر لأنهم عندما أخلوا ملايا للملايويّين في سنة ١٩٥٧م، كانت دولة فقيرة ومتخلّفة، ويبدو لي أنني انتُقيت من بين سائر الناس للقدح المنتظم. أنا لا أضيّع وقتي في العادة في تذكيرهم بعيوبهم وسلوكهم السيّئ في الماضي وفي الحاضر، لكن يظهر أنهم يغمضون عيونهم ويصمّون آذانهم عندما أفسّر لهم سبب إعراضي عن نصائحهم، ويرى كثير منهم أنه ينبغي لنا اعتماد ديمقراطية ليبرالية تحاكي ممارساتهم الوطنية الخاصة، ناسين أن تكويننا الاجتماعي والثقافي والديني والإثني والاقتصادي مختلف تماماً عن تكوينهم.

من وجهة نظرهم، نحن نفضّل بعناد أن نتمسّك بتقاليدنا الثقافية وقواعدنا الأخلاقية الخاصة وممارسة الديمقراطية بطريقة نرى أنها تناسب دولة متعددة الإثنيات ومعرّضة لانعدام الاستقرار لا كنظام مفتوح للجميع على نحو متهوّر. وعلى الرغم من تأكيداتهم المتكررة وجوبَ أن نكون أكثر تقبّلاً للانتقاد، فهم لا يتقبّلون برحابة صدر تذكيرنا إياهم بالمذابح التي ارتكبوها لإقامة دول أوروبية جديدة خارج أوروبا، وعندما أثيرُ هذه المسألة، يكيلون لي إداناتهم كيلاً مضاعفاً.

إنّهم يُدلون مثلاً بملاحظات جارحة بشأن برنامج رفع المظالم الماليزيّ ويعبّرون عن امتعاضهم من إيثارنا الإيجابي الملايويّين والسكان المحليّين الآخرين على الصينيّين والهنود. والظاهر أنّهم لا يعون سطحية تحليلهم وانعدام أهليتهم لتوجيه مثل هذه الانتقادات؛ فعندما حكم البريطانيّون ملايا، احتفظوا لأنفسهم بحقوق حصرية في الوظائف الإدارية وخصّصوا مساحات شاسعة من الغابات لاقتلاع أشجارها لزراعة أشجار المطاط والتنقيب عن القصدير. الواضح أنهم خصصوا لأنفسهم مناطق معزولة لمواطنيهم ونسوا أنهم لم يسمحوا حتى للسلاطين، حكام الولايات الملايويّة الذين حكموا البلاد باسمهم، بدخول أنديتهم الحصرية. كان هناك أساس واحد لهذا التمييز القاسي: مفهوم مزعوم خاطئ بتفوّق عِرقيّ أصيل، ولم يتغيّروا كثيراً منذ ذلك الحين، ربما انسحبوا من ماليزيا، لكنهم لا يزالون يقدّمون نصائح غير مرغوبة وينشرون مفاهيمهم وأفكارهم ونظمهم بالقوة.

التاريخ ليس سوى مجموعة ذكريات، والذاكرة انتقائية، وإن الأشخاص أنفسهم الذين يتسرّعون في توبيخنا اليوم ينسون أن المشكلات العِرقية التي تعانيها ماليزيا سبّبها طمعهم في نهب ثروات البلاد من دون تحمّل أي مسؤولية جديّة في تنميتها الاقتصادية أو رفاهية سكانها. سمحوا لأعداد لا تُحصى من الصينيّين والهنود بدخول الولايات الملايويّة إلى أن صارت نسبة عدد المهاجرين من سكان شبه الجزيرة أكثر من نسبة الملايويّين. ولو أنّ بريطانيا سمحت بدخول المهاجرين الصينيّين والهنود إلى أن تبلغ نسبتهم ٤٠ في المئة من السكان الإنكليز، ماذا كان سيحصل للعمال البريطانيّين ولنقاباتهم؟ عندئذٍ لن تعود بريطانيا بلاد الإنكليز والاسكتلنديّين والويلزيّين. من دون نظام تمييز، سيشغل الصينيّون والهنود المجتهدون والمهرة أرقى المناصب في الحكومة، ويديرون المؤسسات المهنية والمتاجر، وسيعمل المواطنون الأصليّون سائقين وبستانيّين لدى المهاجرين. لن يسمح البريطانيّون بالتأكيد بأن يَفِد إلى بريطانيا ذلك العددُ الكبير من المهاجرين الذين سمحوا لهم بدخول ملايا إبّان الحكم البريطاني. إنهم منزعجون حتى في الوقت الحالي من الشريحة السكانية الصغيرة المؤلفة من هنود وصينيّين ومواطنين غير أوروبيّين آخرين في بلادهم، وفي سجلّهم من حوادث الشغب العِرقية البشعة أكثر مما في سجلّنا.

تزعم حكومتهم أنها ليبرالية وغير عِرقية، ويمكن أن تجد بين الفينة والفينة ضابطاً آسيوياً يقوم بأعمال مختلفة، أو عضواً في البرلمان أو رئيساً لبلدية، لكنّ الواضح أنهم يفرضون قيوداً على هجرة الآسيويّين؛ إذ يُلاقي اليهود والأوروبيّون بالترحاب، لكنّ الآسيويّين والأفارقة يخضعون لنظام حصص غير معلَن. ولن يكون من حقّ الأوروبيّين الإثنيّين انتقاد ماليزيا والملايويّين وسياساتنا المتعلقة برفع المظالم إلّا بعد أن يشرّعوا أبواب الهجرة إلى بلدانهم من دون قيود لمئات الملايين من الصينيّين والهنود والأفارقة. وعندما يزيد، بالكاد، عدد جميع المهاجرين فقط، عندئذٍ سنسمع نبرة غناهم، ونرى هل سيواصلون انتقادنا على ما فعلناه أم سيفعلون مثله؟

شجّع البريطانيّون الصينيّين على الهجرة والانتقال إلى سنغافورة ليوفّروا القاعدة الاقتصادية والقوة العاملة للتجارة وللأنشطة التجارية البريطانية. وبحلول سنة ١٩٦٣م، شكّل الصينيّون ثلاثة أرباع عدد سكان سنغافورة

البالغ ٣,٥ مليون نسمة، لكنّ سنغافورة كانت جزءاً من الولايات الملايويّة تاريخياً وجغرافياً. وفي أجزاء أخرى من العالم حيث استولى وافدون أو مهاجرون على أراضي السكان الأصليّين، خاض أبناء الأرض حروباً مطوّلة دموية لاستعادة أرض آبائهم. ونحن نرى دليلاً على ذلك في إيرلندا الشمالية وفلسطين وعدد من المستعمرات الأفريقية، لكنّ ذلك لم يحصل في سنغافورة؛ إذْ غمر المهاجرون الصينيّون الملايويّين المحليّين الذين أمسوا أقلية هامشية في دولة ذات أغلبية صينية. والقبول بسنغافورة في اتحاد ماليزيّ أثار إمكانية أن تحاول سنغافورة غير الملايويّة وشديدة العدوانية الهيمنة على ماليزيا، وهذا ما حاول القيام به بالضبط زعيمُها لي كوان يو، الذي أصبح الآن المستشار السياسي للوزارة، خلال المدة القصيرة التي كانت فيها سنغافورة جزءاً من ماليزيا (١٩٦٣ ـ ١٩٦٥م). وفي النهاية، تعيّن استبعادها. هذه هي الطريقة الملايويّة؛ فعوضاً عن العيش بجفاء، طلب الملايويّون من السنغافوريّين الرحيل بسلام وبكل بساطة.

تجاهل الأوروبيّون الإثنيّون طريقة الملايويّين اللبقة نسبياً في التعامل مع الخلافات العِرقية، لكنّ الأوروبيّين لم ينسوا بالتأكيد كيفية تعاملهم مع الأمريكيّين الأصليّين، ومع الشعوب الكاريبية في دول البحر الكاريبي، ومع السكان الأصليّين الأستراليّين، ومع الهنود. ينبغي لهم كذلك تذكّر أنه في سبيل تحقيق مفاهيم المساواة المفضّلة لديهم في الماضي، قُتل الآلاف في الثورتين الفرنسية والرّوسية ولم يتوقّف القتل والأعمال الوحشية عندما انتهت الثورتان. ربما تكون الطريقة الماليزيّة غير منصفة في نظر بعضهم، لكن من المهم أن نشير إلى أننا لم نُزْهق أرواحاً ولم نصادر ممتلكات واسعة لتنمية بلدنا وتطويره. وبالمقابل، وسّعنا الكعكة الاقتصادية ليتسنّى للجميع الحصول على حصص أكبر من حصصهم السابقة، ولتكون الحصة العظمى من نصيب الأقل حظاً، بشرط أن يكونوا مستعدّين للاجتهاد في طلبها. والنتيجة جليّة أمام أعين الجميع، بلد مستقرّ يحقّق نموّاً اقتصادياً مطّرداً. وحتى في أثناء الأزمة المالية الآسيوية، لم تشهد ماليزيا حوادث عنف عِرقية مثل التي شهدتها الدولُ المجاورة، ولم تنل ماليزيا مقابل ذلك سوى القليل من ثناء منتقديها الأوروبيّين. وعندما يشرحون لي مذاهبهم في العدل والمساواة، أذكّر الإمبرياليّين بأنهم لم يعاملوا من خضعوا لحكمهم الاستعماري كما لو

أنهم مساوون لهم ولم ينصفوهم إلّا نادراً، لذلك كراهيتهم لي شديدة، فأنا أوصف بالدكتاتور وإذا ذُكر اسمي، فإنهم يُتبعونه بتهم المحاباة ويشيرون إلى سجن أحد مساعِديّ.

إنها السلبيات التي يرون ويتخيّلون، وليس إنجازاتنا الإيجابية؛ فالتغيّر الهائل، والتحوّل الاجتماعي الكبير والمطرد الذي حوّل مستعمرة سابقة فقيرة إلى ماليزيا التي نراها اليوم لا يستحقّ تنويهاً مهذباً. وبالكاد ينبس الكتّاب والصحافيّون والمسؤولون الأوروبيّون الإثنيّون بكلمة عن الطاقات المتوافرة للملايويّين كسياسيّين وإداريّين قادرين على تطوير دولة بأسرها. وأي إشارة نادرة إلى هذا الإنجاز تسبقها ملاحظات جارحة حول مراقبة الصحافة، والحكم الاستبدادي، والتدخّل السياسي في النظام القضائي.

يكره الملايويّون عموماً تجريح الآخرين، وهم يكتمون شعورهم بالإحباط والغضب من إذلال الأجانب لهم لكنّي لا أفعل ذلك، وأنا في هذه الناحية قد لا أكون ملايويّاً بالكامل؛ فقد تعلمتُ من الأجانب الصراحة واستخدمتها في تعاملاتي معهم وأنا لم أعد كثير الخجل، بعكس كثير من الملايويّين، من الدفاع عن نفسي وعن مصالحي، وإن شئت قلت أنا لست أكثر تهذيباً من أن أصون كرامتي من الجهل والابتذال. لقد تعلمت طرقهم وعليهم أن يدفعوا ثمن استيعابي الدروس التي علّموني إياها جيداً.

يبدو أن مفاهيم التفوّق العِرقي البريطانية تركت أثرها في جميع المناطق التي حكموها ذات مرّة. وأذكر أنني عندما سافرتُ بمفردي بالطائرة من أستراليا إلى فيجي، قعدت في مؤخرة الطائرة بوينغ ٧٤٧ وسط سكان جزر البحر الجنوبي والأستراليّين الهنود، ولم أجد راكباً أبيض واحداً في مؤخرة الطائرة، ويستحيل أن يكون قعود جميع البيض في المقدّمة صدفة. لكن في رحلة الإياب، كان توزيع المقاعد مختلفاً تماماً، كنت في صحبة أعضاء في لجنة رابطة دول الكومنولث وفيهم بعض البيض. يصعب بالمثل الظنّ بأن حجز مقاعدنا في المقدّمة كان صدفة حيث لم يوجد أحد من سكان جزر البحر الجنوبي. ولئن تمّ التخلّي عن سياسة أستراليا البيضاء رسمياً، فإنّ بقاياها لا تزال موجودة كما تجلّى في حادثة كرونولا التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥م عندما هاجم بعض مثيري الشغب البيض روّاد شواطئ ملامحهم عربية في الشريط الساحلي بسيدني.

وفي الطرف المقابل من طيف الانتقادات، عاب عليّ كاتب أسترالي ذات مرّة تعنيفي أبناء عِرقي الخاص وإغضابهم وشدّد على أنه لا يمكن ملايويّ أن يفعل ذلك، إنه محقّ على وجه العموم، لكنّي تعلمت أنه كي يُسمعُ المرءُ صوتَه على الساحة العالمية، هناك قواعد مختلفة وعليك أن تعمل بمقتضاها، اقتضت منّي قواعدُ تلك اللعبة امتلاك الشجاعة للمجاهرة بآرائي وعدم المبالاة كثيراً بإسعاد الناس، ولو كانوا من أبناء عِرقي، عندما أفصح عما يجول في خاطري وأقول ما أعتقد أنه واجب عليّ قوله. ويتعيّن على المرء أن يتكلم بصراحة ومن دون مجاملات أحياناً ولو مع أشقائه الملايويّين؛ فكي تصل إليهم يتعيّن عليك إحداث صدمة خفيفة أحياناً للاستحواذ على انتباههم ليس إلّا ولم أُرد يوماً تهدئتهم من خلال مفهوم القناعة والتواكل؛ فإذا كان المرء يعانق الناس ويقول لهم إنهم بارعون ومقتدرون بينما هم في الحقيقة ليسوا كذلك، فلن يبذلوا جهداً لتطوير أنفسهم والنهوض للتحديات التي تواجههم؛ لأنه لن يتوافر لديهم الدافع ولا الحافز للقيام بذلك. بيد أن توبيخاً صارماً نابعاً من محبّة يمكن أن يوفر ذلك الحافز.

لا يمكن المرء القول ببساطة إن الأمور على ما يرام في حين أنّها ليست كذلك وأنّها أبعد ما تكون عن المثالية. كانت «السياسة الاقتصادية الجديدة» إلى حدّ بعيد سياسة ناجحة ومدهشة؛ لأن عدداً من الملايويّين أصبحوا اليوم ناجحين في عالم التجارة والمال وفي المهن، ولأنّ الطبقة الوسطى الملايويّة قد توسّعت كثيراً. ومع ذلك، عندما يتأمّل المرء في العدد الكبير من الفرص التي أتيحت لهم، يتبيّن له أنّه يجدر أن تكون نسبة الملايويّين الناجحين في مجتمعنا أكبر اليوم، وهذا ما كان سينطبق عليه الحال لو أنّهم كانوا مستعدّين لزيادة الاجتهاد في العمل. وأنا شخصياً أخجل من سماع أخبار عن ملايويّين لم يسدّدوا ديونهم، أو خانوا الثقة التي وضعها الناس فيهم، أو باعوا تراخيص استيراد مُنحت لهم، أو رخصاً وعقوداً منحتها الحكومة لهم من خلال «السياسة الاقتصادية الجديدة». والمؤسف أنه في حين عادت هذه السياسة بنفع عظيم على الأشخاص الذين كانوا مستعدين لبذل جهد لتحقيق الآمال التي توفرها هذه السياسة، فقد أوجدت ثقافة تفضيلية معيقة في أوساط كثير من الملايويّين الآخرين ممن يتوافر لديهم عدد أقل من القيم

والحوافز النافعة؛ أي إنه في الوقت الذي طوّرت فيه «السياسةُ الاقتصادية الجديدة» عدداً من الملايويّين ذوي القيم الأخلاقية الجيدة، فقد أضعفت عدداً أكبر بكثير بسبب الامتيازات المقترنة بالتمييز الإيجابي. يتملّكني خوف على الأجيال القادمة، وقلق من أن يعتقد أبناءُ الذين أفلحوا بسبب هذه السياسة أنها من المسلّمات وبالتالي لن يتعلّموا كيفية الاعتماد على الذات ثقافياً واقتصادياً. سأواصل الضغط عليهم، مجازفاً بزيادة نفور الناس منّي، وأواصل استنهاضهم، والتودّد إليهم بفكرة جعلهم يقفون شامخين.

لديّ إيمان راسخ بممارسة القيادة من خلال القدوة، وفي مدوّنتي الخاصة بالسلوكيات، أشير إلى رفض الصور النمطية للملايويّ التقليدي بتطبيق القيم التي أريدُ من الملايويّين تبنّيها. وعلى سبيل المثال، غالباً ما كنت أُسأل عن المصادر التي أستمدّ منها طاقتي، التصور الشائع هو أن الملايويّين لا يمكنهم العمل بجدّ. ولتصحيح هذا المفهوم، لم آخذ طوال السنين الاثنتين والعشرين التي عملتُ فيها رئيساً للوزراء الإجازة التي تحقّ لي كاملة. وعندما كنت أعود من زيارات خارجية، أتوجّه إلى مكتبي في اليوم نفسه. كانت ساعات عملي أطول من ساعات عمل أغلبية الموظفين الحكوميّين والوزراء. لم أمارس لعبة الغولف، ولم أشاهد مباريات مثل مباريات كرة القدم أو البادمنتون إلّا نادراً، ولا أركب الخيل إلّا مرة واحدة في الأسبوع، والشيء الذي يحرّكني هو أنني أجد متعة في العمل بكل بساطة وأكثر ما كنت أتطلّع إليه عندما عملت وزيراً، ومساعداً لرئيس الوزراء، ورئيساً للوزراء، هو رؤية ثمرات أفكاري وسياساتي وتوجيهاتي وقد تبلورت، ورؤية ما لمحْتُه في مخيلتي وقد أصبح حقيقة.

عندما رأيت أن الطلب قد ازداد على المتدرّبين الذين خضعوا لبرامج معدَّة بموجب سياسة «النظر شرقاً»[(١١)]، شعرت برضى بالغ؛ إذ رأيت أن هذا الجيل الجديد من الماليزيّين لم يُظهر انعدام الثقة بالنفس المعتاد، رأيت مدى الاحترام الذي باتوا يحظون به خارج ماليزيا وتوجّب عليّ شخصياً العمل بجدّ لغرس فضيلة العمل الدؤوب في الجميع، وخصوصاً في

(١١) أريد من هذه السياسة أن تحاكي تنميةُ ماليزيا النموَّ الذي حققته دول شرق آسيوية مثل اليابان وكوريا الجنوبية.

الملايويّين. توجّب إفهامهم أن هذه هي الطريقة الوحيدة كي ينجحوا في حياتهم ويطوّروا بلادهم. وأنا في عجلة من أمري دائماً لرؤية النتائج، وهو أمر غير معتاد بالنسبة إلى ملايوي ولو أن مجتمعنا بأسره يفعل ذلك، لكان النجاح النتيجةَ الطبيعية فكلما اجتهدتَ في العمل، حصلتَ على النتائج في وقت مبكر. وهناك أسباب كثيرة بالطبع لدافعي القوي؛ فبعد أن درستُ بتعمّق تاريخ ملايا، أقرّ بمدى إسهام اجتهاد الصينيّين والهنود في النجاح المذهل الذي حقّقته ماليزيا.

يوجد في ذكاء الملايويّين التجاري وأخلاقهم في العمل كثير مما يستحوذ على الإعجاب، لكن يبدو أنهم لا يدركون أن السداد العاجل للقروض والجدارة بالتسليف شرطان أساسيان للنمو التجاري. يقترض عدد من الملايويّين المال لأغراض تجارية، لكنهم لا يوظّفون سوى نصف القرض في مزاولة أنشطة تجارية حقيقية، ما يضاعف من الناحية الفعلية معدل الفائدة التي تترتب عليهم. وباستثمار نصف رأس المال المقترَض، يصعب جني أرباح تكفي لسداد القرض بأكمله. وعندما يحصل ذلك، لا يتبقى لديهم خيار سوى تدوير الزوايا وأداء عمل متدنّي الجودة ومن ثَمّ يفقدون ثقة عملائهم ومصارفهم والمتعاقدين معهم، وبعد ذلك يضافون إلى القائمة السوداء وتتلطّخ سمعة جميع الملايويّين بالفرشاة ذاتها. وأذكر أن صاحب محطة وقود التقيت به ذات يوم استثمر أرباحه النقدية في مهنة أخرى، لكنه أخفق في تلك المهنة وعجز عن سداد ثمن مخزون الوقود الذي اشتراه من قبل بالدَّين، وبعد أن تخلّف عن السداد بضع مرات، طلب المورّد سداد ثمن إمداداته نقداً فلم يعد لدى صاحب المحطة مال ولم يستطع الحصول على قرض آخر من مصرفه، وفي النهاية، خسر محطة الوقود. عرفت قصته لأنه توسّل إليّ مباشرة كي أطلب إلى شركة النفط السماحَ له بالاستمرار في إدارة محطته، وعندما استفسرتُ عن تفاصيل القضية عرفتُ أنه لا يسدد ثمن الوقود الذي يشتريه، والظاهر أنه ليس الوحيد الذي فعل ذلك. وبسبب عدد قليل من البَيض الفاسد، بات يتعين على أصحاب محطات الوقود الملايويّين سداد أثمان ما يشترون سلفاً ونقداً. هذه هي قوى السوق، مجرّدة وبسيطة.

تلطّخت سمعة متعاقدين ملايويّين صغار بالطريقة ذاتها بسبب حوادث

تضمّنت بناء مختبرات حواسيب في مدرسة، أُريدَ من تلك المباني أن تكون بسيطة ومجهزة بتوصيلات كهربائية خاصة بالحواسيب وبدلاً من أن يبني المتعاقدُ المختبرات بنفسه، باع العقود إلى متعاقدين آخرين، وبدورهم باعوا العقود ذاتها لمجموعة أخرى من المتعاقدين مقابل مال دُفع مقدّماً. استمرّت هذه العملية إلى أن أصبح هامش الربح سلبياً ولم يعد العقد مُجدياً، عندئذٍ سعى المتعاقد الأخير إلى بناء المختبرات مستخدماً موادّ قليلة الجودة، ومن دون سداد أجور الموردين مقاولي الباطن الآخرين أحياناً، والنتيجة هي فشل في إكمال المشاريع أو انهيار المبنى حتى قبل البدء باستخدامه. وقد سلّطت الصحافةُ الضوء على هذه المشكلة مراراً وتلطّخت سمعة المتعاقدين الملايويّين بالجملة لانعدام أخلاقيتهم وعدم تحمّلهم المسؤولية، ويمكن تعليل سبب حصول هذه الحوادث بكلمة واحدة: الجشع، إنه الرغبة في الإثراء السريع من دون فعل شيء يستحقّ كسب ثروة.

أثبت التاريخ في هذه الأمثلة أنه معلّم حقيقي لكنّ تلاميذه شاردو الذهن؛ ففي مطلع القرن العشرين، لم يجنِ الحكام الملايويّون العائداتِ المستحقة لهم لأنّ جامعي الضرائب الملايويّين اختلسوا أغلبية الأموال التي جمعوها، ثم جاء توكاي (سيد) صيني عرض ضمانة بتحصيل عائدات ضريبية أكثر بكثير للحاكم إذا مُنح حق جمع الضرائب للأسرة الملكية، وكانت تلك ممارسة شائعة في تلك الأيام، وشيئاً فشيئاً أُسندت احتكارات صناعة الأفيون والقرنفل وجباية الضرائب وما سوى ذلك إلى التوكايات الصينيّين؛ لأنّهم ضمنوا تحصيل عائدات أكبر للحكام. وبمرور الوقت، قلّت الحاجة إلى مدراء ملايويّين فضعفت مهاراتهم الإدارية وتقلّص نفوذهم وافتقروا، بينما اغتنى الصينيّون وتوسّعت نفوذهم، ولا تزال هذه الدروس في حاجة إلى انتباه حتّى في يومنا هذا، وما لم يعمل الملايويّون بجدّ فقد يستيقظون ذات يوم ليجدوا أن بلادهم لم تعد ملكاً لهم وأنهم محرومون فيها. وما هذا السيناريو منهم ببعيد، فإذا أصبح الملايويّون فاسدين، ربما يتمّ إغراؤهم بالمال لينتخبوا حكومات قد تكون مستعدّة لبيع حقوقهم لأصحاب أكبر عطاءات والذين يُستبعد أن يكونوا ملايويّين.

وبالإدلاء بملاحظات جارحة وتقديم تحليلات نقدية لواقع الملايويّين، لم أُرد إهانتهم وإنما ترسيخ عادة الفحص الذاتي التي آمل بأن تؤدّي إلى

التطوير الذاتي، يعاني الشعب الملايويّ عيوباً ونقاط ضعف لافتة، لكنّه يتحلّى بعدد من السمات التي يمكنه التباهي بها، منها حقيقة أن ماليزيا وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم بفضل حُسن ترحاب الملايويّين وكرمهم مع الأشخاص الذين اتخذوا من هذه البلاد وطناً لهم. وإذْ هاجر بعض المواطنين الماليزيّين من غير الملايويّين، فحن لا نكنّ لهم ضغينة، وما زلنا نعتبر الباقين مواطنين أشقاء مخلصين.

عندما أصبحت رئيساً للوزراء في سنة ١٩٨١م، كان عدد سكان ماليزيا ١٣ مليون نسمة، منهم سبعة ملايين ملايويّ. واليوم يبلغ عدد السكان ٢٥ مليوناً، أي نحو مثلي عدد السكان في سنة ١٩٨١م، زادت نسبة الملايويّين قليلاً لكنّ إسهاماتهم لا تتناسب مع أعدادهم. استجابوا لمطالبتي إياهم بالاضطلاع بدور أكبر في تنمية بلادهم، لكنهم في حاجة إلى فعل المزيد، إنّ الناس في الدول المتقدّمة يتحدّثون بإجلال عن معدل النمو في ماليزيا وأنا فخور بذلك، لكنه فخر مشوب بالأسى، ويمكننا أداء عمل أفضل. يمكن الملايويون أداء عمل أفضل، وأنا أعرف أن بإمكانهم ذلك، لكن لم يعد في وسعي فعل الكثير بعد تقاعدي سوى مناشدتهم. أدعو الله أن يغيّر حالهم، لكنني أعرف أن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يسعوا بجدّية لتغيير أنفسهم.

أنا قلق على الملايويّين وأخاف على مستقبلهم، لكنّ ذلك لا يغيّر حقيقة أنني فخور بكوني ملايويّاً، وأنا لن أرضى بأن أكون شيئاً آخر. في الأيام الغابرة، كان الرومانيّ يجاهر باعتزاز أنه مواطن روماني أينما توجّه في العالم. ومن جانبي، أردت أن أكون قادراً على الذهاب إلى أي مكان في العالم وأقول باعتزاز مماثل: «أنا ملايويّ».

الفصل الرابع

قصة الملايويّين

كي نفهم الملايويّين، علينا أن نعاين أصولهم أولاً والرحلة التي قاموا بها للوصول إلى حيث هم اليوم. وقد بدأت بدراستي مبكراً معتقداً أنه إذا كنت أنوي الدفاع عن قضيّتهم، عليّ أن أكون على دراية تامّة بهم.

إن ما تعلّمته في المدرسة موجز للغاية، ولو وضعنا الكتب المدرسية جانباً، قرأتُ كتباً تتحدث عن التاريخ الملايويّ من تأليف إداريّين بريطانيّين مثل السير ريتشارد وينسْتيت، والسير فرانك سويتنهام وعدد من الأكاديميّين. وقرأت أيضاً **سِجاراه ملايا** أو **سجلات تاريخ ملايا** *(Sejarah Melayu or Malay Annals)*، و**حكاية هانغ تيواه** *(Hikayat Hang Tuah)* و**حكاية ميرونغ مهاونغْزا** *(Hikayat Merong Mahawangsa)*. وعلى صعيد تاريخ العالم، ذُكر الملايويّون في وثائق ترجع إلى أيام الإسكندر العظيم، فقد أشار بطليموس، العالم الفلكي اليوناني وعالم الرياضيات في القرن الأول من قبل الميلاد، إلى شبه الجزيرة بأنها «شبه الجزيرة الذهبية». وهي عند الهنود سوفارنادفيبا، وتعني «شبه الجزيرة الذهبية» أيضاً. وكتب الصيدلاني البرتغالي تومي بيريز أنّ ملقا على قدر عظيم من الأهمية والربحية إلى حدّ أنه ليس في العالم مثلها، وقد حازت شبه الجزيرة سمعة كونها غنية بالذهب.

اكتشفت من هذه المطالعات أنه يُعتقد أن الشعب الملايويّ الذي سكن شبه الجزيرة منذ الأزمنة القديمة وصل إليها قادماً من جنوبيّ الصين. ولا تزال هناك طائفة إلى يومنا هذا ملامح وجوه أبنائها شبيهة بملامح وجوه سكان إقليم يونان الصيني. والظاهر أنهم هاجروا إلى شبه الجزيرة التي شكلت الجزء الواقع في أقصى جنوب البَرّ الآسيوي، حتى إن بعضهم خاض البحار ووصل إلى جزر الأرخبيل الضخم حيث جمهورية إندونيسيا والفيليبين

اليوم، ويبدو أنّ آخرين خاضوا المحيطات الشاسعة واستقرّوا في جزر إيستر، وهاواي، ومدغشقر.

في النهاية، طوّرت الشعوب الملايويّة حضارة معقدة ومميَّزة وأقامت إمارات تربعّ عليها حكام بالوراثة. باستثناء الديانة الأرواحية(*) تأثر السكان أيضاً بالأديان الهندية والبوذية وبالثقافات الهندية. بدأ التجار الهنود بالسفر إلى شبه الجزيرة قبل نحو ١,٧٠٠ سنة، وجلبوا معهم مفاهيم التعاليم الهندوسية البوذية، وقد رفع هؤلاء مقام الحكام الأمراء إلى مصاف ملوك أشباه آلهة أمروا أتباعهم بالطاعة المطلقة وتمحورت الحياة حول بلاطات الراجا، الحاكم بالوراثة. ومما عزّز مقامه الشبيه بمقام الآلهة ممارسة طقوس واحتفالات منمَّقة وتعيّن على أتباعه، بمن فيهم كبار أعضاء البلاط، الحبو على أيديهم وأرجلهم بكل ما في الكلمة من معنى لتقديم فروض الطاعة له.

بقي الوضع على هذه الحال إلى حين انتشار الإسلام في المنطقة، ولم يحلّ الإسلام محلّ العالم الثقافي الهندوسي البوذي على نطاق واسع كنظام طغى على النظام الاجتماعي القديم فحسب، بل جلب تغييرات أيضاً؛ فإلى جانب كونه أبعد ما يكون عن الإقرار بالنظام الطبقي الذي أضحى ممارسة شائعة، بشّر الإسلام بمساواة الجميع أمام الله. لا بدّ من أنه صعب على الملوك الملايويّين في شبه الجزيرة والأرخبيل القبول بهذا المبدأ المساواتي، لكنّ التجار المسلمين الذين قدموا من شبه الجزيرة العربية والهند ونشروا الإسلام في المنطقة كانوا أغنياء وناجحين وأذكياء، ولذلك كان تأثيرهم عظيماً. ولم يكن في يد الأمراء حيلة سوى الإعجاب بهم، ولا سيما أن طلب الملايويّين على بضائعهم كان كبيراً، وفي ما عدا استثناءات معيّنة، كان الأمراء على استعداد للقبول بمبدأ المساواة الأخلاقي الذي دعا إليه الإسلام وإن أبقوا على كثير من طرقهم القديمة.

قايض الأمراء محاصيل الغابات التي جمعها أتباعهم بالحرير، والمشغولات المطلية بورنيش اللّك، والمشغولات النحاسية والذهب وما إلى ذلك من السلع التي أحضرها التجار. ولا بدّ من أن علاقات شخصية

(*) الاعتقاد بأن لكل ما في الكون روحاً (المترجم).

تطوّرت (كما هي الحال اليوم) بين التجّار الأغنياء والأمراء الملايويّين. وفي النهاية دخل معظمهم في الإسلام، وفسّروه بطريقة أبقت لهم مناصبهم العالية وأغلبية الممارسات القديمة المتبعة في البلاط. لكنهم توقّفوا عن زعم أنهم آلهة وقبلوا بأنّهم مثل أي شخص آخر، «هامبا الله»؛ أي: عباد الله، ومع أنّ ذلك شكّل تراجعاً كبيراً بالنسبة إليهم، فقد بقوا المجموعة المختارة.

ازدهرت الولايات الملايويّة في الأرخبيل وفي شبه الجزيرة من خلال التجارة، فبحكم موقعها على الممرّات البحرية بين الشرق والغرب، استفادت من مرور السفن التجارية التي كانت ترسو في موانئها للتزود بالمؤن والماء. أنتجت المنطقة التوابل، والخشب المعطّر وأنواع اللبان من أشجار الغابات والتي كان يطلبها الأجانب كثيراً. وتطوّرت التجارة مع تجار الصين والهند وشبه الجزيرة العربية جالبة الازدهار لعدد كبير من الإمارات المنتشرة على شواطئ البحار.

أول موانئ الاستيداع(*) هذه كان ميناء فو ـ نان في خليج سيام، وكان مركزاً تجارياً مزدهراً أصلاً في القرن الثاني قبل الميلاد. يقع هذا الميناء في مكان استراتيجي، يمكن الوصول إليه برّاً، ومنه إلى الموانئ المنتشرة على الساحل الغربي «للمضيق البري كرا» حيث كانت تصل السلع من الهند ومن شبه الجزيرة العربية وحتى من دول شرق أوسطية. وكان التجّار يحبّذون الطريق البرّي المؤدّي إلى فو ـ نان لطول الرحلة البحرية إلى سواحل شبه جزيرة ملايا ولكون البحر يعجّ بالقراصنة؛ لذلك، جرت عمليّات مقايضة وبيع للسلع القادمة من الصين والهند وشبه الجزيرة العربية والجزر الجنوب آسيوية في فو ـ نان. ومن هناك، كانت السفن الصينية تعود بتلك البضائع إلى الصين، وكانت السفن الملايويّة تنقل بضائعها إلى موانئ الاستيداع حديثة النشأة في جنوب شرق آسيا. وفي مرحلة لاحقة، تجاوز التجار الملايويّون الإثنيّون القادمون من الأرخبيل ميناءَ فو ـ نان ويمّموا الصين مباشرة. وبحسب السجّلات الأوروبية، كانت سفنهم تزن أكثر من ٢٠٠ طن، ما يوضّح أنّها من صنع بناة سفن بارعين. وفعل التجار الصينيّون الأمر نفسه فأبحروا باتجاه الموانئ المنتشرة في جنوب شرق آسيا، وأفل نجم ميناء

(*) مراكز إعادة التصدير (المترجم).

فو ـ نان وحلّت محلّه موانئ استيداع عظيمة في جاوة وسومطرة وشبه جزيرة ملايا.

أبحرت جميع تلك السفن التجارية، والسفن التي قدمت في وقت لاحق إلى جنوب شرق آسيا من أوروبا، مدفوعة بالرياح الموسمية أو «التجارية»[1]؛ إذ اعتمدوا على الرياح التي تهبّ كل ستة شهور لأن فنّ الهندسة البحرية لم يسمح للتجار آنذاك ببناء سفن قادرة على الإبحار بعكس اتجاه الريح السائدة؛ لذلك تعيّن على السفن القادمة من الصين والهند وشبه الجزيرة العربية والجزر النائية الجنوب شرق آسيوية البقاء في موانئ المنطقة نحو نصف سنة في انتظار أن تغيّر الرياح اتجاهها وتعيد السفنَ إلى ديارها.

هذه الإقامة القسرية للتجار من جنسيات مختلفة منحت هذه الموانئ صبغة دولية أو عالمية، وتنوّعها البشري أثرى الثقافات في دول المنطقة ومدنها. وعلى سبيل المثال، بلغ عدد سكان ملقا عندما كانت في أوجها ١٠٠,٠٠٠ نسمة، حين كان عدد سكان لندن نحو ٢٠٠,٠٠٠ نسمة. كما شارك حكام هذه الموانئ في الأنشطة التجارية أحياناً، ومن البديهي أنهم أعطوا أنفسهم امتيازات فاقت الامتيازات الممنوحة لأتباعهم. لم يكن ذلك بالأمر الغريب في تلك الأيام عندما كان أفراد الأُسر الملكية في العصر نفسه يستثمرون في الرحلات الاستكشافية التجارية التي كان يقوم بها تجارهم، وبقي حبٌّ أو ميل إلى التجارة خصلة لدى عدد من الأُسر الحاكمة في المنطقة. وعلى سبيل المثال، أصبحت أسرة نغري سيمبلان (Negeri Sembilan) في ماليزيا المعاصرة صاحبة أقوى الشركات التجارية ومنظّمي المشاريع.

تطلّبت الحياة التجارية ونجاح هذه الموانئ التجارية البحرية امتلاك الطبقات المحلية الحاكمة هناك مهارات إدارية وتفاوضية عظيمة؛ فالمنافسة كانت تشتدّ مع بروز موانئ جديدة سعت دائماً لجذب التجار الحاذقين عبر توفير حكام دولها قدراً أكبر من الأمن، والكفاءة، والعدل. وعلى صعيد إدارة موانئ الاستيداع، اضطلع بعض الأجانب بأدوار وظيفية في السيطرة

(١) وهي الرياح التي اعتمدت عليها الجهات العاملة في التجارة الدولية المتنامية.

على جماعات التجار والإشراف على أنشطة الموانئ. لكنّ الحياة في المدن ذات الموانئ البحرية ظلّت خاضعة للإشراف العام من جانب الحاكم المحلي، إلى جانب دائرة أسرته وشركائه الضيقة، وكان عليهم المحافظة على نجاح مدينتهم كمركز تجاري وإلّا انتهز حكام آخرون الفرصة لبناء موانئ لهم. وكانت إدارة الحاكم تجبي الضرائب والرسوم المستحقّة، مع الحرص على ألّا تكون ثقيلة تدفع التجار إلى التوجّه إلى مكان آخر والمقاربة ذاتها تتجلّى في ماليزيا اليوم. إن للموقف الداعم للأعمال التجارية الذي تتبنّاه الحكومة الماليزيّة، وهو موقف ليس بالجديد، جذوراً ثقافية عميقة وسوابق تاريخية. فقد أُريدَ أن تكون موانئ الاستيداع المتنافسة جذّابة للأجانب قبل وقت طويل من بروز ماليزيا.

في مستهل القرن الخامس عشر قبل الميلاد، تأسس ميناء استيداع جديد في ملقا على الساحل الغربي لشبه جزيرة ملايا. وقبل ذلك كان في قَدح وبيراك، وكذلك في ترينغانو على الساحل الشرقي، موانئ أصلاً، لكنها كانت صغيرة ولا تضاهي ميناء ملقا في نجاحه أو حسن إدارته، لكنّ الأمير الهندوسي براميسْوارا، مؤسّس ملقا، وخلفاءه تميّزوا بذكاء حادّ. بنى براميسوارا ميناء استيداع عند مصبّ نهر ملقا. ترجع أصول هذا الأمير إلى باليمّبانغ التي شكلت جزءاً من إمبراطورية سري فيجايا القوية، وتعلّم كيف تُجمع الثروات عبر توفير منشآت ساحلية ومقايضة البضائع في موانئ الاستيداع. وقد تكيّف الملايويّون في ملقا بسهولة لأنهم شعب حضري، وأحاطت الغابات بمدينتهم ولم يكن في المنطقة أراضٍ زراعية إلّا القليل، والواضح أن أوضاع الملايويّين في تلك الأيام ازدهرت بفضل اقتصاد حضري قائم على التجارة. ولم يُضطروا إلى التراجع إلى داخل البلاد كمزارعين إلّا في مرحلة لاحقة.

بنى حكام ملقا، بدءاً ببراميسوارا، مؤسّس ملقا في سنة ١٤٠٠، إدارة متينة سنّت القوانين تنظّم الحياة في البرّ والبحر. أدار الحاكم شؤون المدينة بواسطة ضباطه الكبار الذين ترأسهم بينداهارا (رئيس الوزراء)، وشاهْبندر (رئيس الميناء)، وعدد من البنغْليما (الجنرالات أو القادة) ولاكْسمانا (ربابنة السفن). يعود نجاح ملقا، كما نجاح سري فيجايا، إلى مهارات الملايويّين الملاحية وقدراتهم التنظيمية، وكان لموقع المدينة أهمية أيضاً كما كانت

الحال مع سنغافورة لاحقاً. لكنّ الموقع لم يكن ليشكل ضمانة بالنجاح التجاري لولا المواهب والقدرات البشرية المناسبة، أو البنية التحتية الاجتماعية كما نقول الآن.

كان الصينيّون الأكثر عدداً من بين سائر التجار الأجانب. انتشروا في كل مكان، من مانيلا في الفيليبين إلى آتشيه في شمال سومطرة، وعلى غرار سائر التجار الآخرين، لم يصطحبوا زوجاتهم معهم، ولذلك تزوج عدد منهم بفتيات محليّات. عندما كانت أعدادهم صغيرة، استوعبوا واعتمدوا لغة السكان المحليّين وثقافتهم ودينهم، وآثر التجار في البرّ الصيني هذه الجالية الصينية المتكاملة محلياً في التعاملات التجارية في المنطقة على من عداهم، واشتغل بعض هؤلاء الصينيّين الذين استُوعبوا وامتزجوا محلياً في زراعة المحاصيل التي تدرّ الأموال النقدية، ومع تزايد أعدادهم في الفيليبين وجاوة وغيرهما من المناطق، مالوا إلى المحافظة على صفتهم الصينية، وأصبحوا بالتدريج مكوّناً منفصلاً في المجتمع، ومتمايزاً عن السكان المحليّين.

عندما قدم الأوروبيّون إلى جنوب شرق آسيا في القرن السادس عشر بعد الميلاد، أدخلوا ثقافة تجارية احتكارية. وبناء على هذه الترتيبات الجديدة، اضطلع التجار الصينيّون والمستوطنون بدور أكبر باعتبار أنّهم هم من اشتغل في جمع المحاصيل المتنوعة من السكان المحليّين وتوريدها إلى التجار الأوروبيّين. كما تكوّنت صلات وثيقة قوية من خلال الزيجات المختلطة في الطبقات العليا بين التجّار الإسبان والنساء الصينيات، وما لبث أن ظهر وسط إسباني صيني هجين ومال الإسبان والصينيّون إلى التعامل معهم بطبيعة الحال. ومع انتزاع الجاليتين الصينية والهجينة في جنوب شرق آسيا الأعمالَ التجارية من المحليّين، توترت العلاقات بالتدريج بين الطرفين، إلى أن اندلعت اشتباكات راح ضحيتها كثير من الصينيّين في الفيليبين وجاوة. ومع أن الصراعات كانت تندلع بين الحين والآخر، كانت فرص التبادل التجاري المتاحة بين موانئ الاستيداع في جنوب شرق آسيا والمناطق الداخلية كبيرة إلى حدّ أن الصينيّين كانوا يعودون ما إن تستقرّ الأوضاع.

ثم توسّعت الأعمال التجارية الصينية في جنوب شرق آسيا. وفي غضون وقت وجيز، بنى الصينيّون السفن لتيسير الأنشطة التجارية بين جزر المنطقة

وبينها وبين الصين. وبالنتيجة تقلّص دور عدد أكبر من المحليّين الجنوب آسيويّين في التجارة مع حلول السفن الشراعية الصينية محلّ سفن الملايويّين. ومما زاد من نفوذ الصينيّين قدرتهم على تقديم خدماتهم للحكام المحليّين. وبناء على اقتراح الصينيّين، كلّفهم الحكام بمهمة جباية الضرائب للاستفادة من كفاءتهم والمبالغ الضخمة التي كانوا قادرين على جمعها ثم مُنح الصينيّون تراخيص إدارة احتكارات الأفيون، وجوز الطيب والبهارات، وغيرها. ومع توسيع الصينيّين أعمالهم التجارية، زادت أنشطتهم الإدارية وازداد تقهقر السكان المحليّين. وفي هذه الأثناء، تعطلت أعمال الحرفيّين المحليّين لتفوّق مهارات الحرفيّين الصينيّين. وعندما طُرد الصينيّون من الفيليبين، أضحى المستعمرون الإسبان والهُجُن والنخب المحلية من دون أحذية وسلع أساسية أخرى، وبعد أن اتضحت استحالة الاستغناء عن الصينيّين كان لا بدّ من إرجاعهم.

حدث أمر مماثل في الهند الشرقية الخاضعة للهولنديّين، وفي سيام، وبورما، وملايا والهند الصينية؛ فما من مكان أسس فيه الأوروبيون مستعمراتهم إلّا وانتقل إليه الصينيّون كوسطاء في قطاع الأعمال، وكحرفيّين مهرة استطاعوا تلبية حاجات الأوروبيّين والمجتمعات المحلية. وبحلول ذلك الوقت، زادت أعداد الصينيّين كثيراً إلى حدّ استحالة استيعابهم وعندما أحضروا نساءهم معهم، توقفت الزيجات المختلطة مع المحليّين. وأضحت الأحياء الصينية سمة لكل منطقة حضرية تقريباً في جنوب شرق آسيا وضمنت المنافع التي وفرتها الجاليات الصينية حمايةَ القوى الاستعمارية الأوروبية والحكام المحليّين لهم.

لكنّ الهنود والعرب تصرّفوا بشكل مختلف؛ إذ لم تكن جالياتهم كبيرة يوماً كما لم ينخرطوا في الأنشطة التجارية التي يزاولها المحليّون، ولكن مالوا إلى التمازج معهم والزواج منهم إذا رغبوا في الإقامة. وفي النهاية نسوا لغاتهم الأمّ بالكلّية وانصهروا بالكامل مع المحليّين، سواء أكانوا ملايويّين أم سومطريّين أم جاويّين أم قبليّين من أبناء القبائل الكثيرة المنتشرة في الجزر الشرقية في أرخبيل ملايا. وعندما جاء العرب والهنود المسلمون بالإسلام، لم يثيروا أي ضغينة لأن الناس لم يُرغَموا على اعتناق الإسلام، وتولّى المحليّون الذين أسلموا حديثاً أكثر أنشطة الدعوة إلى الدين الجديد.

كما تصرّف الأوروبيّون بطريقة مختلفة أيضاً؛ إذْ إنهم وصلوا على متن سفن حملت تجاراً مسلحين لا على متن سفن تجارية. حتى إنّهم لم يؤمنوا بالتجارة الحرّة وتوجّب على أحد حكام ماكسار، التي تعرف باسم أوجيونغ باندانغ في إندونيسيا اليوم، القول للهولنديّين: «خلق الله البرّ والبحر، على أن يقتسم الرجال البرّ والبحر. ولم نسمع أن شخصاً مُنع من خوض البحار»(٢). أرادت الدول الأوروبية ممارسة الاحتكار ولذلك شرعت في بناء محطات تجارية محصنة، وفي النهاية، قهروا شركاءهم التجاريّين كحلّ أخير لضمان حصولهم على المؤن من دون سواهم.

ومن بين سائر الأوروبيّين، اعتقد الإسبان، وكذلك البرتغاليّون وإن بدرجة أقل، أن على عاتقهم مهمة إلهية هي تنصير السكان المحليّين. وبالعودة إلى إسبانيا، وعقب استيلاء الكاثوليك على الأندلس من جديد، تعيّن على المسلمين واليهود الذين أُرغموا على التنصّر إثبات صدق اعتناقهم النصرانية بأكل لحم الخنزير وحصل الأمر نفسه في جنوب شرق آسيا، وبهذه الطريقة، فُصل المتنصرون في الفيليبين عن المسلمين أيضاً. ولم يحترم الفيليبينيّون كراهية المسلمين للخنزير إلّا في وقت متأخر. لكنّ الشقاق الديني بين المسلمين والمسيحيّين ظلّ عميقاً وتحوّل إلى قضية صراع وحرب بين الفيليبينيّين، وبما أن الصينيّين كانوا أميل إلى التنصّر، فقد انسجموا مع الأوروبيّين في المستعمرات أكثر من سواهم. ونشير إلى أنّ تغيير المعتقد الديني لم يُحدث شرخاً في المجتمع الصيني كما لم ينشط الصينيّون في نشر أديانهم، بل إن السكان المحليّين، مسلمين أو مسيحيّين، كانوا أكثر تسامحاً مع الصينيّين منهم مع بعضهم بعضاً.

هذا هو الوضع الذي ساد بدرجات متفاوتة في ولايات شبه جزيرة ملايا وفي مستعمرات سنغافورة وملقا وبينانغ البريطانية. وباستثناء سنغافورة، ضمّت شبهُ جزيرة ملايا أكبر عدد من المهاجرين الصينيّين في منطقة جنوب شرق آسيا. وقد شجعهم البريطانيّون على المجيء، ولا تزال العواقب الإثنية الديمغرافية لتلك السياسة ماثلة إلى يومنا هذا.

---

(٢) Nicholas Tarling, ed., *The Cambridge History of Southeast Asia: Volume One, Part Two, From c. 1500 to c.1800* (New York: Cambridge University Press, 1992).

تغيّرت ديمغرافية شبه جزيرة ملايا بسرعة عقب استعمار البريطانيّين، وهيمنت الجاليات الصينية على مستعمرات المضيق إلى حدّ أنه بحلول الربع الأول من القرن العشرين، أضحت سنغافورة دولةً صينية من الناحية الفعلية، ولم يعد الملايويّون يشكلون أكثر من ١٥ في المئة تقريباً من سكانها، ولو كان الملايويّون يشكلون الأغلبية، لأضحت جزءاً من ملايا وماليزيا.

كان الملايويّون التجار في المنطقة قبل مجيء الصينيّين، واشتغلت شعوب جنوب شرق آسيا، بما في ذلك الملايويّون، في جمع التوابل ومحاصيل الغابات ونقلها إلى ميناء الاستيداع في سري فيجايا حيث كانت تقايَض بمنتجات قادمة من الصين والهند وشبه الجزيرة العربية وأوروبا، لكنّ التجار الصينيّين سيطروا على هذه المهنة أيضاً في النهاية حين اشتغلوا في زراعة نباتات التوابل في بساتينهم التي حلّت محلّ مزارع الملايويّين؛ لذلك، عندما جاء الأوروبيّون، بدا الصينيّون في وضع مؤاتٍ للعمل كوسطاء. وبمرور الوقت، قدم مزيد من المهاجرين الصينيّين إلى جنوب شرق آسيا لتوفير جميع الخدمات التي احتاج إليها التجار والمستعمرون الأوروبيّون، وحتى الملايويون صاروا يعتمدون على الصينيّين في نهاية المطاف في تأمين مؤنهم وخدماتهم.

كان ذلك الوضع الراهن حين وصلت القوى الأوروبية، وكان الملايويّون الجزء الأعظم من السكان وليسوا السكان المحليّين في المنطقة فقط. وكانوا لا يزالون يصوغون شكل وتكوين النظام الاجتماعي والسياسي الذي في ظلّه مورست الأنشطة التجارية، لكن قُدّر لذلك كله أن يتغيّر؛ ففي ظلّ الهيمنة الأوروبية على المنطقة، خسر الملايويّون مكانتهم المحورية داخل الإطار الجديد للحياة الاجتماعية السياسية والتجارية.

ربما كان في استطاعة الملايويّين منع الأجانب من اجتياح أراضيهم لو أنهم أظهروا بعض الميل إلى تولّي المناصب الجديدة اللازمة لخدمة صناعات المطاط والقصدير التي أقامها المستعمرون. لكن بعد أن تركّزوا في الأرياف وليس في المدن الساحلية أو المراكز التجارية والإدارية، آثروا البقاء مزارعي أرز وصيادي أسماك. ونتيجة لذلك، أحضر البريطانيّون الهنود وشجعوا الصينيّين على انتهاز الفرص العديدة التي أتاحتها الصناعات

الجديدة، ورداً على ذلك، زاد الملايويّون انكفاءهم عن سائر الأنشطة الحضرية التي كانوا ضالعين فيها سابقاً. ومع تقلّص انخراط السكان الأصليّين في المهن التجارية، ضعفت مهاراتهم التجارية ولو أنهم ثابروا على مزاولة التجارة، لما كانوا على تلك الدرجة من التهميش حين سيطر الأوروبيّون على أراضيهم بالكامل.

غداة اندلاع الحرب في المحيط الهادئ، هُمّش مواطنو جنوب شرق آسيا (أو الملايويّون الإثنيّون) على اختلاف أوطانهم وأضحوا أفقر شعوب المنطقة. وساد النظام الاجتماعي نفسه تقريباً في أغلبية أصقاع جنوب شرق آسيا التي استعمرها الأوروبيّون: تربّع الأوروبيّون على القمّة، وبعدهم الأوراسيّون، والصينيّون وغيرهم، والشعب الأصلي في ذيل القائمة. ولو نظرنا إلى شبه جزيرة ملايا، نجد أوضح الأمثلة على الطبقات الاقتصادية والاجتماعية في مستعمرات سنغافورة وبينانغ وملقا البريطانية. ولم يستكن الملايويّون لإمكانية تحوّلهم إلى أقلية غارقة في الفقر في شبه الجزيرة مثل استكانتهم في سنغافورة.

إن دراسة التاريخ ومعرفة ماذا حلّ بسنغافورة أثار قلق الملايويّين على موقعهم في عالم فرض فيه الآخرون سيطرتهم الاقتصادية، والسياسية في نهاية المطاف، على بلادهم. حاجج بعضهم بأنهم بالغوا في تشاؤمهم حيال مستقبلهم في اتحاد ملايوي يحكمه البريطانيّون، لكن كل من ينظر إلى سنغافورة اليوم لا بدّ من أن يرى أنهم لم يبالغوا في توخّي الحذر، فمع أن الملايويّين يشكلون ما يصل إلى أكثر من ١٥ في المئة من سكان سنغافورة، وبالكاد يمكن ملاحظتهم، وهم يشكلون أفقر الشرائح السكانية، ويشتغلون هناك في الأعمال التي تتطلب جهداً عضلياً.

وبالمقابل، نجد أن ماليزيا أكثر انفتاحاً؛ إذْ يشغل الصينيّون مناصب رفيعة في الحكومة الفدرالية كما في حكومات الولايات. وعلى الرغم من برنامج رفع المظالم الذي يحابي الملايويّين، تتولى الجالية الصينية الدور الريادي في عالم المال والأعمال، إنهم يشكّلون أكثر من ٩٠ في المئة من أصحاب الملايين في ماليزيا، وفيهم كثيرٌ من أصحاب المليارات. ومع أنه يُفترض أن يكون الملايويّون مميَّزين، لا يشكو الصينيّون في ماليزيا حرماناً مثل الذي يشكو منه الملايويّون في سنغافورة.

لم يكن وضع خطة جادّة لعمل حكومي وتطبيقها لتقويم الوضع المعوّق لسكان البلاد من الملايويّين مطلباً ملايوياً ببساطة بقدر ما كان شرطاً لازماً للتلاحم الاجتماعي الوطني والبقاء. كان القيام بذلك العمل لازماً لفكّ التلازم الوثيق بين العِرق أو الإثنية وبين الوظيفة أو المكانة الاقتصادية، وهي تركة تقسيم العمالة المنظَّم عِرقياً الذي استحدثه الحكم الاستعماري البريطاني. كان عملاً مهماً في السياق العام لخفض معدّلات الفقر واستئصاله في النهاية في المجتمع الماليزيّ كله. من هذا المنطلق، طُبّقت السياسة الاقتصادية الجديدة، على شكل برنامج لرفع المظالم أُريدَ منه تقويم الوضع السيّئ للملايويّين وتأمين مستقبلهم الاجتماعي الاقتصادي.

يتبيّن ممّا تقدم أن قضية التمييز الإيجابي منطقية. ومن الأمور المقبول بها عالمياً الآن فرض ضرائب على الأغنياء أعلى من تلك المفروضة على الفقراء، لكن إذا لم تنفق البلادُ عائداتها إلّا على الأشخاص الذين يدفعون ضرائب أعلى، ستصبح مجموعات الدخل المتدنّي في القرى وفي الأحياء الفقيرة في عداد المنسيّين، إذاً لن تتوفّر لهم مرافق للصرف الصحي ولا مدارس ولا مرافق طبية إلّا نادراً، وبينما يتمتّع الأغنياء بالأمان وبالبيئة النظيفة نظير إسهاماتهم المالية المرتفعة في الإدارة، يعيش الفقراء في الفوضى والقذارة. ولمنع الأغنياء من استغلال الفقراء، شُكّلت النقابات التجارية وسُنّت قوانين العمل. وما لم تُسَنّ قوانين تمييزية وتُفرَض ضرائب على الثروة لحماية العمال، لن تصبَّ الثروة التي تُولّدها الصناعة والتجارة إلّا في جيوب الأغنياء من الرأسماليّين ومنظِّمي المشاريع، وما كانت ماليزيا دولة مستقرة ومزدهرة كما هي اليوم لولا هذه السياسة التمييزية.

يتعين على الملايويّين كتابة المرحلة الآتية من التاريخ وتحديد مستقبلهم بأيديهم كما يتعيّن عليهم امتلاك المعرفة والحكمة والفهم الذي يمكّنهم من القيام بذلك بكفاءة وامتلاك المهارات المهمة التي ستمنحهم القوة. لكنّ هذه المهارات وحدها لا تكفي، بل يتعين على الملايويّين إعادة النظر في ماضيهم واستخلاص العبر من دروس التاريخ القاسية لتأمين مكانهم في العالم.

الفصل الخامس

من الهُيام إلى التحرّر من الأوهام

كنت في عداد قلّة محظوظة قُبلت في المدرسة الإنكليزية الأهلية بولاية قَدح في سنة ١٩٣٣م، ومن دواعي الأسف أن آلافاً آخرين لم تسنح لهم تلك الفرصة، ولو أنّهم تسلّحوا بعلم جيد، لاستطاعوا ربما تطوير حياتهم ورفاهية مجتمعهم.

لكني لم أُقبل في المدرسة المتوسطة الإنكليزية بعد إنهاء «الصف الملايويّ الخاص» بخلاف معظم الصبية الملايويّين. كان الطلاب الملايويّون الذين أنهوا الصف الرابع في المدارس الملايويّة يلتحقون بصفوف ملايويّة خاصة لمدة سنتين في المدارس الإنكليزية قبل الحرب العالمية الثانية؛ حيث يدرسون اللغة الإنكليزية والمواد الأخرى باللغة نفسها أيضاً. وعوضاً عن ذلك، أرسلني والدي وأنا في الثامنة إلى المدرسة الملايويّة في سيبيرانغ بيراك وأنا في الصف الثاني، وعمل على إلحاقي بالصف الإعدادي الأول في المدرسة الإنكليزية الأهلية. وبالنظر إلى كونه أستاذاً في مدرسة إنكليزية، حسب أن أبناءه سيتلقون علماً أفضل هناك، وقد سار جميع أشقائي على الدرب نفسه، باستثناء أحد إخوتي الذي التحق بمدرسة عربية أولاً قبل التحاقه بالمدرسة الإنكليزية الأهلية.

أغلبية زملائي في الصف كانوا غير ملايويّين، لكني أقمت صداقات كثيرة معهم، منهم مونوسامي، وأُوي إنغ بان، وشقيقه أُوي إنغ هُوي، وتان كيات سينغ، وكان والد كيات سينغ تاجر أرزّ ميسور الحال، وكانت أسرة إنغ بان تُؤجّر عربات الريكشو(*). وسادت بيني وبينه منافسة ودّية فكان

(*) وهي عربات خفيفة يجرّها رجال (المترجم).

المركز الأول في الصف من نصيبه أو نصيبي، وبما أن معظم زملائي في الصف لا يتكلمون سوى الملايوية العامّية، فقد أُرغمت على التحدّث معهم باللغة الإنكليزية. لم يكن ذلك سهلاً عليّ لكني نجحت في ذلك إلى أن أتقنتُ اللغة قبل أقراني في الصفوف الملايويّة الخاصة. وبما أنني شرعت في القراءة باللغة الإنكليزية في مرحلة مبكرة، فقد حفظت من المفردات ما لم يحفظه الصبية الآخرون. وعندما بلغت الصف السابع، عرفت أنني أستطيع إتقان التعبير عن خواطري بالإنكليزية بمثل قدرتي على التعبير باللغة الملايوية. حصلت على المركز الأول في الصف الرابع، ونال أربعة منا، منهم إنغ بان، ترقية مزدوجة إلى الصف السادس، وساد انسجام تامّ بين جميع المعلمين والتلاميذ الملايويّين والهنود والصينيين، ولا أعتقد أننا لاحظنا الفوارق الإثنية بيننا حينذاك، واعتقدنا أنّ سير الأمور على هذا النحو قضية مفروغ منها.

تساءلت وأنا مراهق عن سبب عدم إتاحة التعليم لعدد أكبر من الأشخاص، وازدادت حيرتي عندما التحقت بالجامعة، لم أجد في دفعتي غير سبعة ملايويّين من أصل نيف وسبعين طالبَ طبّ عام وطالب طبّ أسنان؛ لذلك عزمت على رؤية عدد الملايويّين الذين يبلغون مرحلة التعليم العالي وقد ازداد. كل ما احتاجوا إليه هو إتاحة مزيد من الفرص، وقد أوليت التعليمَ أولوية قصوى طوال مسيرتي المهنية واجتهدت لإتاحته لأكبر عدد من الناس وبخاصة الملايويّون.

رفدتُ تعليمي بالكتب والمجلات التي قرأتها في أثناء نشأتي، كنت قبل الحرب أمين مكتبة الصف الرابع، وكانت مهمّتي كل يوم ثلاثاء بيع مجلات مثل **روفر** (*Rover*) و**شامبيون** (*Champion*) و**فيلم فان** (*Film Fun*) لصالح المكتبة. وبما أن عطلة نهاية الأسبوع في قَدح من الخميس إلى السبت، أُتيح لي يومان ونصف اليوم لقراءة أنواع القصص كافة، وحتى التعليقات أسفل الصور والإعلانات، قبل وضع الإصدارات الجديدة في مكتبة الصف. أُولعت بقصص الأبطال الخرافيّين البريطانيّين، مثل: روكْفيست روغان وماد كاريو والطيارين المقاتلين الأبطال الذين أسقطوا الطائرات الألمانية بسهولة. ثم أولعت بجاك كين تك، ذلك التحرّي الذي لا يفشل في إلقاء القبض على المجرم أبداً.

رأيت في تلك الشخصيات صورة نمطية للرجل الأبيض أو «أورانغ بوتيه»، وأردت أن أحاكيها، ولا سيما في شجاعتها، وفي طريقة تخطيطها لخطواتها ورباطة جأشها في مواجهة الأخطار، وكانوا رجالاً منضبطين صادقين بوعودهم، لم يستسلموا أبداً على الرغم من فظاعة الأخطار التي واجهوها. وحسبتُ أنني إذا أصبحت مثلهم فقد يساعدني ذلك على أن أكون رجلاً ينهض لمواجهة التحديات، وأردت كذلك تقييم وضعي باتزان، ومعاينة نقاط ضعفي وقوتي بالنسبة إلى خصومي، والتخطيط لاستراتيجياتي بهدوء ووضعها موضع التطبيق.

نشأت من دون أن أبالي بخضوعي لحكم البريطانيّين، وعندما درست تاريخ الإمبراطورية البريطانية في المدرسة، كنت ساذجاً بما فيه الكفاية لأشعر بالاعتزاز لكوني جزءاً منها. حتى إني أسهمت بمصروفي في الصندوق الوطني الملايويّ الذي أسسته إدارة الاستعمار البريطاني لدعم المجهود الحربي في الحرب العالمية الثانية. كنت أشتري كل يوم يصادف ١١ تشْرين الثاني/نوفمبر، وهو يوم الهدنة الذي يرمز إلى انتهاء الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨م، زهرة خشخاش صناعية وأثبّتها بدبوس على قميصي لمساندة قدامى المحاربين. وكانت زوجات البريطانيّين البعيدين عن أرض الوطن واللاتي عشن بمفردهنّ يأتين إلى المدرسة حاملات صواني مليئة بالأزهار الورقية مع علب قصدير مشقوقة لجمع التبرعات. بدت «السيدات البريطانيات» في عيني مراهق مثلي فائقات الجمال. كنت بحقّ شاباً مولعاً بالإنكليز، وأعتقد أن أغلبية الناس في ملايا كانوا موالين للإنكليز في تلك الأيام، صدّقتُ التقارير الإخبارية البريطانية لعدم توافر مصدر آخر للمعلومات يمكن الاعتماد عليه. قال لنا أساتذتنا منذ نعومة أظفارنا إن ملايا بلد مسالم للغاية وإن أعراقه المختلفة تعيش معاً من دون غيرة أو حسد أو تاريخٍ مليء بصراع عِرقي. وفي الحقيقة، قالوا لنا إن بلدنا ليس له تاريخ أصلاً، بهذه العبارة الوحيدة القصيرة التي تنمّ عن جهل، شُطب تاريخ بلادي بأكمله. وأوحت بأنه ليس في العالم إمبراطورية ملَقيّة، أو غزو برتغالي، أو استعمار أوروبي. كانت بداية تاريخنا ونهايته حين أصبح البلد بشكل غامض ملايا البريطانية.

بما أنه لم يكن لنا ماضٍ يخصّنا، لم نتعلم غير تاريخ الإمبراطورية

البريطانية. أصبحنا ملمّين بحروب الوردتين، وحرب السنين السبع، وملوك إنكلترا وملكاتها، وأوليفر كروموِل، وغزو النورمانديّين وحرب المئة سنة في أوروبا. ودرسنا تاريخ الإمبراطورية الرومانية والحروب النابليونية، ولم تكن هناك أي إشارة إلى السنين الثمانمئة التي خضعت فيها إسبانيا للحكم الإسلامي، باستثناء إشارة غامضة إلى فاتحي الأندلس العرب، كما لم يجرِ التطرّق إلى خضوع أوروبا الشرقيّة للحكم العثماني. قرأنا عن فظاعات الهنود الحمر الذين كانوا يسلخون فروات الرؤوس، وعن البحار الواقعة أمام الساحل الشمالي لأمريكا اللاتينية، وعن تأسيس أستراليا كمعسكر اعتقال، وعن باقي أنحاء الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس. وكان في كل صف خريطة للعالم ظهرت فيها أراضي الإمبراطورية البريطانية باللون الأحمر الزاهي وقد أحاطت بالعالم أجمع.

الأمر الغريب هو أنه عندما كان الملايويّون يتحدّثون عن الرجل الأبيض، بدا أنهم يشيرون إلى البريطانيّين فقط، وكانوا يتحدثون عن الرجل الأبيض وهو يقاتل الألمان كما لو أن الألمان ليسوا بيضاً، وكنّا نقف إلى جانب البريطانيّين. وأذكر أنّي قرأت عن دراويش قاتلوا الجنرال غوردون «الصيني» في الخرطوم عاصمة السودان، وسُررت عندما قرأت أنهم حُصدوا بالمدافع الرشاشة من نوع غاتلينغ في أثناء مهاجمتهم القوات البريطانية؛ ذلك أن كون السودان للسودانيّين وكونهم يقاتلون لتحرير بلدهم من نير الإمبرياليّين البريطانيّين لا يجعلهم على صواب أو يجعل البريطانيّين على خطأ. وبدا طبيعياً بالنسبة إلي أن أقف إلى جانب الأبطال البريطانيّين عندما يقاتلون السكان الأصليّين ويقتلونهم، ونسيت أنّني واحد من هؤلاء السكان الأصليّين، فكان السير فرانسيس درايك، ودوق ولينغتون، واللورد هوراشيو نلسون والمحاربون البريطانيّون الآخرون أبطالي أيضاً. قرأت في تلك الأيام عن المعارك التي انتصر فيها البريطانيّون على أعدائهم الأوروبيّين وافتخرت بها، مثل معركة واترْلو وترافلْغار. وبالعودة بالذاكرة إلى تلك الأيام، يبدو غريباً أن أعتبر التمسك بالإمبريالية البريطانية واستعمار بلادي عملاً وطنياً، لكنهم حملونا على الاعتقاد بطريقة ما أنّنا ننتمي إلى الإمبراطورية البريطانية.

لم يكن يوجد كثير من الرجال البيض في ألور ستار عاصمة ولاية قدح. كان جميع الأشخاص الذين عاشوا هناك بريطانيّين عزلوا أنفسهم في إقليم

بموازاة شارع ماكسويل في الجزء الشمالي من ألور ستار، وكانت تلك الأرض ملكاً للحكومة وأفضل أرض سكنية في الولاية. فليس فيها أحد من المحليّين، والمنازل منتصبة فوق أراضٍ شاسعة تظلّلها أشجار الأنغْزانا، وتفترشها الأعشاب الغضة وفُرُش الأزهار. كانت عالماً مختلفاً تماماً، منطقة هادئة ونظيفة، بعيدة كل البعد عن المنطقة التي عشتُ فيها. ومن ناحية أخرى، كان منزلنا محاطاً بأكواخ أقيمت على أراضٍ مغتصبة ومساكن خشبية سقوفها مغطاة بالقش، لكنّ محيطي المتواضع لم يُحزنّي لاعتقادي أنه أمر طبيعي وأن الجميع يعيشون على هذا النحو. ولم يُسمح لي بركوب الدرّاجة على الطرقات الرئيسة إلّا حين وصلت إلى الصف السادس عندما أعطاني والدي الإذن أخيراً بالتوجه إلى المدرسة على الدرّاجة. وكنت أقود درّاجتي مع زملائي في الصف في الأمسيات متوجهين إلى حيث عاش هؤلاء المغتربون، كان السكان الأوروبيّون يلعبون الغولف، وخلفهم غلمانهم الذين كانوا يحملون مضارب الغولف في أكياس جلدية، وكان ذلك ملعب الغولف الوحيد في ولاية قَدح. وكان يُشاهد في المناسبات بعض الأوروبيّين وحفنة من أفراد الأسرة الحاكمة لقدح وهم يمتطون الجياد، كما كان يوجد مضمار للسباق تابع لنادي قَدح جيمخانا حيث تقام السباقات مرة في السنة. لم أحلم يوماً بأن أعيش في تلك المنطقة، لكني فكّرت بذلك في السنين اللاحقة عندما أصبحت طبيباً حكومياً.

نادي قَدح هو المكان الذي كان يتجمّع فيه الأوروبيّون في الأمسيات، لاحتساء المشروبات وإقامة حفلات الرقص. كان نادياً حصرياً، لكنه لم يضاهِ نادي رويال لايك كلوب في كوالالمبور في حصريته، حيث لم يُسمح حتى لسلطان سِلانغور بدخوله[1]. قلة هم كبار الموظفين الملايويّين الذين نالوا عضوية نادي قدح، وعندما كان تونكو بدلي شاه ابن السلطان عبد الحميد[2] والوصي على عرش قَدح، كان يلعب التنس هناك. كما كان للمسؤولين الملايويّين العاملين في السلك الحكومي في قدح ناديهم الخاص

---

(١) تأسس نادي رويال لايك في كوالالمبور في ١٦ آب/أغسطس ١٨٩٠م. وقد أُلغي قرار منع سلطان سِلانغور من ارتياد النادي في وقت لاحق وأُبعد الضابط البريطاني المسؤول عن سِلانغور.

(٢) أصبح الأمير بدلي شاه ابن السلطان عبد الحميد السلطان التاسع والعشرين لولاية قدح في سنة ١٩٤٣م.

في الجزء الجنوبي من ألور ستار، بينما كان نادي المسؤولين المرؤوسين قبالة مدرستي، وقد وفّرت تلك الأندية وسائل الترفيه للنخب في تلك الأيام. ومع أن لعبة البادمنتون كانت شعبية، فقد اعتُبرت التنس لعبة الصفوة. وكان بعض الموظفين الحكوميّين الذين شغلوا مناصب رفيعة جداً يدخنون الأفيون، وفي تقليد للأوروبيّين، تعاطى بعضهم المسكرات.

لم أتفطّن إلى المدى الكامل لدهاء مستعمرينا ومهارتهم إلّا عندما بدأنا بصراعنا ضدّ اقتراح البريطانيّين إقامة الاتحاد الملايويّ. لم يضطروا إلى القتال لاستعمار الولايات الملايويّة، وإنما اكتفوا بعرض رواتب تقاعدية سياسية منتظمة على الحكام وأُسَرهم، بمقادير فاقت كل ما حصلوا عليه من الضرائب التي كانوا يجبونها. دُفعت جميع هذه الرواتب من الضرائب التي جباها البريطانيّون محلياً بكفاءة عالية، ولكنّ المعاهدات التي فرضوها على الولايات الملايويّة والتنازلات التي انتزعوها من الحكام الملايويّين بدأت بإثارة حفيظة الملايويّين الحذقين لا لأنها كانت دائمة فحسب بل لأنها انطلت على خديعة. فقد أشير إلى السلاطين الملايويّين في تلك الاتفاقات بـ«الحكام»، بينما سُمّي كبير المسؤولين البريطانيّين «مستشاراً»، لكنّ المعاهدة نصّت على وجوب اتباع نصيحة المستشار البريطاني متى أعطاها، والواضح أنه كان يدير حكومة الولاية لا أنه كان يقدّم النصح لها، وربما تولّى السلطان زمام الحكم، لكن الواضح أنه لم يستطع ممارسته، كان مجرّد حاكم صوري.

تتكامل هذه الازدواجية مع اللغة وقواعد التشريفات الإنكليزية؛ ففي أثناء قمة رؤساء حكومات دول الكومنولث التي انعقدت في هراري في زيمبابوي في سنة ١٩٩١م، طُلب إليّ إلقاء كلمة، كوني مضيف قمة رؤساء حكومات دول الكومنولث السابقة، في العشاء الرسمي الذي أقيم على شرف الملكة. بحلول ذلك الوقت، ذاع صيتي بأني صاحب انتقادات لاذعة وآراء صريحة للغاية واستبدّ بالمسؤولين البريطانيّين قلق شديد من إمكانية أن أقول شيئاً ربما يجرح شعور الملكة. ودرءاً للمخاطر، تكبّد مسؤولو القصر فضلاً عن عدد من المسؤولين في أمانة سرّ الكومنولث عناء إبلاغي أن الملكة إليزابيث الثانية ستلقي كلمة مقتضبة للغاية وأنه يجدر بي بالتالي الإيجاز في كلمتي أيضاً، وهذا بالطبع خلاف التقاليد، ففي اجتماعات الكومنولث

السابقة، كانت الخطابات طويلة ومليئة بعبارات الثناء على الملكة وكومنولث الدول البريطانية العظمى. والواضح أن أحداً لم يوعز إلى رؤساء الحكومات الآخرين بإيجاز كلماتهم، كما أن الملكة ألقت كلمات طويلة جداً في قمم الكومنولث السابقة.

لكنّ محاولة إسكاتي لم تُغظني، فقد اعتدت هذه المحاولات ولذلك أعددت كلمة مناسبة مختصرة لألقيها في حفل العشاء، ومع ذلك اختصرتها تاركاً ما أردت قوله من دون تغيير، وفحواه أنّ ما يُقال باللغة الإنكليزية ليس المقصود في العادة. قلت إنه في حين يسمّى الشخص الذي يرأس البرلمان «السيد المتحدث»(*)، فهو ممنوع من الكلام. ودور المستشار البريطاني لم يقتصر على تقديم النصائح فيما لم يمارس الحكام الملايويّون الحكم، بل في الواقع فعل الطرفان العكس تماماً. وفي الكومنولث [ومعناها الحرفي الثروة المشتركة]، الثروة ليست مشتركة، والواضح أنّ الملكة استطابت ذلك الكلام وسجّلت محطةُ البي. بي. سي صوتها وهي تضحك بصوت عالٍ. وفي وقت لاحق، عندما احتفل البريطانيّون باليوبيل الذهبي للملكة، بثّت محطة بي. بي. سي غير مرّة شريط الفيديو لخطابي ولضحك الملكة.

لم تكن الإدارة الاستعمارية البريطانية سيئة جملة وتفصيلاً، فلو استثنينا موقفها المتغطرس والمنزلة السامية التي منحتها لنفسها بلا جدال في المجتمع، نجد أنها قامت بعمل جيد. رُسمت الحدود الفاصلة بين الولايات، ومُسحت قطع الأراضي ووُثّقت بشكل جيد أو أُصدرت المنح. لكنّ عمليات مسح الأراضي بالشكل المناسب لم تنفّذ مع الدول المجاورة لماليزيا لتحديد الحدود الدولية وترسيمها بين تايلاند وماليزيا، وبين إندونيسيا وماليزيا إلّا بعد أن نالت الأخيرة استقلالها، ولا تزال هناك نزاعات حول الحدود النهرية والبحرية مع هاتين الدولتين ومع سنغافورة أيضاً.

أدخل البريطانيّون طرقاً إدارية حديثة وأسندوا وظائف ومسؤوليات محدّدة إلى الأقسام الإدارية المتنوعة، وكان في مقدور المسؤولين الملايويّين العاملين تحت إمرة المسؤولين البريطانيّين القيام بأدوارهم حين غيابهم

(*) وهي الترجمة الحرفية لعبارة رئيس المجلس بالإنكليزية، Mr. Speaker (المترجم).

وبالتالي استطاعوا تحمّل مسؤولياتهم من دون عناء يُذكر غداة نيل الاستقلال. وأقيمت وزارات مالية مناسِبة في الولايات لجمع العائدات وإدارتها ولم تعد تصبّ في جيوب الحكام، وأُوقفت ممارسة جباية الضرائب الزراعية واحتكارات الأفيون للتوكايات الصينيّين.

كما حدثت أمور كثيرة في سنوات الحكم البريطاني وكان يفترض أن تُغضبنا، لكننا أُخضعنا لعملية غسيل أدمغة جعلتنا نذعن لتفوق الرجل الأبيض. لذلك، شغل المسؤولون البريطانيّون جميع المناصب الرفيعة في الولايات الملايويّة المتحدة[٣]، وتقاضَوا رواتب مغتربين بمعدلات فاقت كثيراً معدّلات رواتب المحليّين، وكانوا يحصلون كل ثلاث سنين على إجازة مدفوعة الأجر من الحكومة يعودون فيها إلى بلادهم، وكما اختلفت رواتبهم اختلفت ألقابهم، ففي وزارة الأشغال العامة، كان الأوروبيّون مهندسين بينما كان الآسيويّون مساعدين تقنيّين. وفي قطاع الخدمات الطبية، أُطلق على الأطباء البريطانيّين اسم موظفين طبيّين بينما أطلق على الأطباء الآسيويّين اسم مساعدين طبيّين. وفي الفوج الملايويّ، لم يكن الضبّاط البريطانيّون يلقون التحية على الضباط الملايويّين لأن المفوّض السامي من قلّدهم رُتبهم بينما قلّد الملكُ رُتب البريطانيّين. وفي القطاع المهني، سيطرت الشركات البريطانية على جميع الوكالات واستأثرت بالعقود الحكومية كافة، وتعيّن تأمين جميع إمدادات القطاعات الحكومية ـ مستوطنات المضيق، والولايات المتحدة وغير المتحدة ـ عبر عملاء التاج. ولم تُمنَح مساحات شاسعة من الأراضي للزراعة وللتنقيب عن القصدير لغير الشركات البريطانية بأسعار رمزية.

كما أبرمت ولايات بيراك[٤]، وسِلانغور، ونغري سيمبلان[٥] اتفاقيات وأصبحت محميّات بريطانية، لكن أُقنعت بتكوين اتحاد فدرالي في سنة

(٣) استمرّت الولايات الملايويّة المتحدة إلى سنة ١٩٤٦م حين تشكل الاتحاد الملايويّ مع سنغافورة، وملقا، وبينانغ، وإقليم ويليزلي، وبيرليس، وقدح، وكلانتان، وترينغانو وجوهور.

(٤) ولاية في شمال غرب شبه جزيرة ماليزيا.

(٥) ولاية على الساحل الغربي لشبه جزيرة ماليزيا.

١٨٩٥م. وكانت إدارة الولايات الملايويّة المتحدة في يد مسؤولين بريطانيّين في الخدمة المدنية الملايويّة، ولذلك كانت السيطرة البريطانية في تلك الولايات مباشرة وكاملة. وشُكّل مجلس تشريعي فدرالي واستحوذ الموظفون البريطانيّون السابقون على أكثر مقاعده، فضلاً عن ممثلين مهنيّين بريطانيّين وممثّل لكل من المجتمع الملايوي، والمجتمع الصيني، والمجتمع الهندي. لكن كان يحقّ للمفوّض السامي رفض قرارات هذا المجلس، ولم يكن المفوّض مسؤولاً إلّا أمام وزارة المستعمرات في وايت هال بلندن. الفكرة من إنشاء المحميّات هي حماية الدولة المعنية من العدوان الخارجي، لكنّ البريطانيّين فسّروا «الحماية» بأنّها سيطرتهم على جميع نواحي الإدارة، باستثناء النواحي المتصلة بأعراف الملايويّين والدِّين الإسلامي. أُريدَ حماية الولايات الملايويّة وشعوبها من أنفسهم، ومن صفاتهم السيئة وعيوبهم (كما رآها البريطانيّون)، ومن تبعات إدارة شؤونهم الخاصة. ولم تكن إدارة الولايات الملايويّة المتحدة ومكانتها مختلفة عن إدارة ومكانة مستوطنات المضيق التي حكمت المستعمرات بشكل مباشر من دون الكلام الخادع الذي احتوته المعاهدات الملايويّة.

موطني الأمّ هو ولاية قدح إحدى الولايات الملايويّة غير المتّحدة التي خضعت للسيطرة البريطانية عقب تأسيس الولايات الملايويّة المتحدة، وبقيت خارج إدارتها المركزية، أما الولايات الأخرى غير المتحدة فكانت جوهور، وترينغانو، كلانتان، وبيرليس[٦]. وحين خسر الحكام الملايويّون للولايات الملايويّة المتّحدة سيطرتهم على ولاياتهم، رفض حكام ولايتَي قدح وجوهور الانضمام إلى الاتحاد، حتى إنهم رفضوا إقامة اتحاد جمركي واتحاد بريدي. ووصل الأمر بولاية قدح إلى حدّ الإصرار على امتلاك قوة شرطة خاصّة ترأّسها في مرحلة معيّنة ضابط شرطة رئيس ملايويّ هو الأمير يحيى سلطان عبد الحميد، كما كان جميع مسؤولي المقاطعات في ولاية قدح ملايويّين من سلك الخدمة المدنية في الولاية.

أرادت حكومة ولاية قدح تعيين مزيد من الموظفين المحليّين لترؤس الإدارة؛ لذلك، بُعث الطلاب الملايويّون المتفوقون إلى إنكلترا لدراسة

---

(٦) ولاية في شمال غرب شبه الجزيرة.

الهندسة، والمحاماة، والعلوم البيطرية. وتلقّى ضباط الشرطة تدريبهم في مركز التدريب التابع لجهاز الشرطة في قدح. لذلك، عندما نالت ملايا استقلالها، ترأس ملايويّو قدح أكثر الدوائر المهنية. وعقب تنحّي والدي عن منصب ناظر مؤسس للمدرسة الإنكليزية الأهلية في ألور ستار، كان الملايويّان اللذان خلفاه من بينانغ أيضاً، وهما عبد المناف وإسماعيل مريكان، إلا أنّ كافة من تولى نظارة المدرسة الإنكليزية الأهلية بعدهما في ألور ستار كانوا أوروبيّين. وبالإضافة إلى ما تقدّم، ترأس مسؤولون بريطانيّون الدوائر التقنية والمهنية الحكومية. لم يذكر لي والدي شيئاً عن رأيه في الحكم الاستعماري، لكني أعتقد أنه قبل به، كما فعل غيره، باعتباره أمراً واقعاً.

كانت الملايويّة، المكتوبة بالحروف الجاوية، اللغةَ الرسمية في إدارة الولايات الملايويّة المتحدة. وقد درسنا في المدارس الملايويّة الكتابة الجاوية والرومية (أي: الرومانية)، وبالتدريج، ضغط البريطانيّون لتبنّي الأخيرة، وأشير إلى أنه لم يكن في استطاعة الطلاب تلاوة القرآن الكريم إلّا الذين تعلموا الجاوية في المدارس الملايويّة، لكنّ علوم القرآن لم تكن من المواد التي تدرَّس في المدارس الإنكليزية، مع أنه كانت تُقام صفوف لتعليم الدين بعد الظهر في المدرسة الإنكليزية الأهلية التي تعلمتُ فيها. كما واصلت دراستي علوم القرآن في المنزل، على يد أمي أولاً، ثم على يد طالب متقدّم من مدرسة محمود العربية.

مع أنّ حكام الولايات المتحدة تقاضوا رواتب تقاعدية أعلى، كونهم موظفين سياسيّين، وعاشوا حياة مرفهة، فقد عرفوا وكرهوا بصمت حقيقة أنّ السيطرة البريطانية كانت أكثر إحكاماً وشمولاً في الولايات المتحدة. كانت اللغة الإنكليزية تستخدم على نطاق واسع في إدارة تلك الولايات، وبما أنّ قلّة هم الملايويّون الذين تلقوا تعليماً إنكليزياً، جُلب هنود وتاميليون سيلانيون ممن تلقوا تعليماً إنكليزياً لشغل المناصب الرئيسة. وفي الأقسام التي سيطر فيها هؤلاء المسؤولون على شؤون الموظفين، حرصوا على إسناد المناصب الجديدة لأقربائهم من الهند وسيلان. ومع إطلالة القرن العشرين، كان قد برز تقسيم طبقي اجتماعي إثني في مستوطنات المضيق وفي الولايات الملايويّة المتحدة، بحيث شغل المسؤولون البيض أعلى المناصب، وبعدهم

الأوراسيّون، والتاميليّون السيلانيّون، والهنود والصينيّون، وفي أسفل القائمة الملايويّون. كان ذلك ثمن عدم تلقي التعليم الجيد، وهي حقيقة لن أنساها.

عندما أبرم البريطانيّون معاهدات مع الحكام الملايويّين، لم تُوضَّح النواحي التي يستطيع فيها هؤلاء الحكام ممارسة صلاحياتهم؛ ولذلك استطاع البريطانيّون تغيير حدود الصلاحيات بحسب مشيئتهم، وبناءً على ذلك، جرى توسيع إقليم ويليزلي[٧] بتوسيع حدوده الجنوبية لتشمل أراضي بيراك. وفي الجنوب حين جرى التنازل عن سنغافورة للبريطانيّين، رسموا حدودها بحيث شملت بعض الجزر في مضيق جوهور. وفي الشمال، جرى التنازل عن أكثر أراضي قدح وأصبحت أراضي سيامية بموجب معاهدة بانكوك الإنكليزية السيامية لسنة ١٩٠٩م. والظاهر أن المنفعة الإدارية والمزايا الاقتصادية تقدّمت على سائر الاعتبارات الأخرى في الأماكن كافة. وفي هذه الأثناء، اعتمدت اليابان وسيام نظم الحكم الأوروبية. وسعت ولايتا قدح وجوهور لفعل الشيء نفسه قبل القبول بالحماية البريطانية. وقد شكّلت بينانغ المثال الذي احتذت به قدح، وسنغافورة المثال الذي احتذت به جوهور، لكنّ إعادة التنظيم لم تتمّ على الوجه المطلوب لتضارب المصالح الشخصية لكثير من الأشخاص.

وفي ظلّ الحكم الاستعماري البريطاني، مُنحت مساحات شاسعة من الأراضي الغابية لشركات بريطانية لزراعة أشجار المطاط والتنقيب عن القصدير. لم يدفعوا غير بضعة دولارات من عملة مستعمرات المضيق نظير كل أكر من الأرض، وإذا كانت الأراضي تشمل محميات ملايويّة، تكرّمت الحكومة بالأراضي الحرجية للاستعاضة عن المحميات التي استؤصلت أشجارها. وجنت هذه الشركات أرباحاً طائلة من زراعة أشجار المطاط ومن مناجم القصدير الضخمة حيث استُخدمت رافعات الرمل. أُدرجت تلك الشركات في بورصة لندن وكان أكثر حَمَلَة أسهُمِها بريطانيّين. وفي هذا المجال، أدار المنقِّبون الصينيّون المناجم المكشوفة ومضخّات الرمل. وعلى الرغم من وجود مزارع يمتلكها أمريكيّون، فمن نافلة القول إن أغلبية الأموال صبّت في جيوب البريطانيّين. ولم تتقاضَ الولايات الملايويّة أي ضرائب

(٧) جزء من ولاية بينانغ في الأرض الرئيسة مقابل جزيرة بينانغ.

على الأرباح لأنّ ضريبة الدخل لم تُستحدَث إلّا بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يكن تطوير المرافق العامة والبنية التحتية للمجتمع المحلي من أهداف «الحماية» الاستعمارية، بل جُمعت العائدات لغايات أخرى ولمنتفعين في مناطق بعيدة.

توافر للولايات الملايوية في البداية أموالها الخاصة على شكل قطع نقدية نحاسية وفضية وذهبية، وعندما ازدهرت التجارة مع الأوروبيّين، شاع استعمال الدولار الفضي الإسباني في التعاملات المالية وعندما انتقلت بينانغ إلى الحماية البريطانية، وقّرت الاتفاقية دفعة سنوية مقدارها ٦,٠٠٠ دولار فضي إسباني. ثم ضُمّت شريحة من الأرض مقابلة لبينانغ مقابل ٤,٠٠٠ دولار فضي إسباني. وبما أن القضايا السياسية في تلك الأيام كانت مقصورة على السلطان، لم يشكّك أحد في الصفقة. ويتبيّن أنّ الخطط البريطانية انتفعت من ولاء الشعب الملايوي لحكامه الإقطاعيّين. كما كان مبلغ ١٠,٠٠٠ دولار فضي إسباني مبلغاً ضخماً من المال حينئذٍ.

استُعيض عن الدولارات الفضّية بعملة ورقية أصدرتها حكومة مستوطنات المضيق، وسُدّدت الأموال لولاية قدح بدولارات المضيق. واعتُبرت قيمة العملة الورقية مساوية لقيمة دولار المضيق الذهبي، لكن لم يتمّ استرداد القيمة بالذهب من الناحية العملية، حتى إنّ قيمة دولار المضيق لم تتساوَ مع الدولار الفضي الإسباني، وانخفضت قيمته بمرور الوقت. لكن مع انتفاء عملة ورقية صادرة عن الولايات الملايويّة، أضحت العملة الورقية الصادرة عن حكومة مستوطنات المضيق (ولاحقاً مجلس عملات مستوطنات المضيق والولايات الملايويّة المتحدة) عملة ذات قوة إبراء قانوني في سائر الولايات الملايويّة. وكانت المصارف البريطانية الرئيسة قد جنت أرباحاً ضخمة من إصدار العملات الورقيّة قبل ذلك، وعندما تولّت حكومات مستوطنات المضيق إصدار تلك العملات، جنت أرباحاً هي الأخرى من طباعة العملات الورقية. لم يعرف أحد في تلك الأيام إن كان يوجد أي احتياطات ذهبية لدعم دولار المضيق، لكن طالما أن أحداً لم يسأل عن ذلك، أو لم يسعَ، بعبارة أدق، لمقايضة هذه العملات بالذهب، لم يكن لمسألة احتياطي الذهب أهمية.

عندما نالت ملايا استقلالها في سنة ١٩٥٧م، ثُبّتت قيمة العملة بمعدل ٨,٣٠ دولارات من عملة المضيق مقابل الجنيه الإسترليني وبمعدل ٣ دولارات من عملة المضيق مقابل الدولار الأمريكي. وقد انتمت ملايا إلى كتلة الإسترليني وكانت كافة احتياطاتها بالجنيه الإسترليني، وافترضت الحكومة البريطانية أنّ قيمة دولار المضيق، الذي أصبح الدولار الملايويّ بعد الاستقلال، ستنخفض؛ لذلك، أصرّ البريطانيّون في اتفاقية الاستقلال على وجوب سداد معاشات المتقاعدين بالجنيه الإسترليني، لكنّ قيمته هوت ما جعل تكلفة المتقاعدين البريطانيّين التي تحملتها الحكومة الملايويّة بالنسبة إلى الدولار الملايويّ أقل منها غداة الاستقلال، لكنّ ماليزيا خسرت مبالغ مالية ضخمة في سنة ١٩٦٧م في أعقاب خفض مفاجئ لقيمة الإسترليني لأن احتياطات البلاد كانت بالجنيه الإسترليني.

أدّى تنظيم الإدارة واستحداث عملة ونظم مالية مناسبة إلى تطوير إدارة الولايات الملايويّة وملايا ككل. وحتى مَزارع المطاط ومناجم القصدير التي امتلكها أجانب أثرتْ ملايا إلى حدّ أن إدارتها غداة الاستقلال كانت أفضل حالاً بكثير من عدد من المستعمرات الأخرى التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. لكنّ دخل الفرد السنوي لخمسة ملايين من سكان شبه الجزيرة كان أدنى من ٣٥٠ دولاراً أمريكياً، ومعدل البطالة مرتفعاً والفقر متفشياً.

أثنى البريطانيّون على مفهوم الملكية الدستورية المشابهة لنظامهم بوصفه نموذج الحكم المثالي، لكنهم لم يذكروا أبداً أن الديمقراطية لم تكن تمارس والانتخابات لم تكن تُجرى في ملايا البريطانية. كان الحكم الاستعماري البريطاني استبدادياً ومجافياً للمحليّين، وبخاصة الملايويّون. واليوم، يطالب البريطانيّون وكذلك الإمبرياليّون الأوروبيّون الآخرون مستعمراتهم السابقة باعتماد الديمقراطية، ومع أنه ليس من حقهم المطالبة بذلك بحال، فهم لا يشعرون بأدنى حرج بسبب ماضيهم.

لكن لا بدّ من أن كثيراً من الملايويّين أُعجبوا بالديمقراطية والملكية الدستورية البريطانية. وعندما تأسست المنظمة الملايويّة الوطنية المتحدة

(أمْنو) أخيراً للسعي إلى نيل الحكم الذاتي والاستقلال، لم يجرِ الحديث عن النظام الجمهوري، ولكن تركزت المناقشات على كيفية دمج الولايات الملايويّة التسع مع سلاطينها في دولة واحدة تسمى فدرالية ملايا التي ستحلّ محلّ الاتحاد الملايويّ، فعلى أي أساس سيوافق الحكام على دمج، أو حتى إخضاع، كياناتهم المنفصلة وإسناد سيادة الدولة إلى تركيبة مركزية جديدة؟ كان واحداً من ضروب عبقرية القادة الملايويّين اقتراح نظام المداورة في تولّي الملك، وأن يُنتخب الملك من بين الحكام الملايويّين ليتولى الحكم مدة خمس سنين. كان الحكام سعداء للقبول بهذه المكانة الدستورية الجديدة، فهي أفضل بكثير من معاهدات ماك مايكل التي أسست للاتحاد الملايويّ البغيض لسنة ١٩٤٦م والذي سارع أصحابه إلى التنصّل منه. كانت تلك الترتيبات المقترحة ستقلّل من شأنهم بجعلهم مجرّد رؤساء للمجتمع الإسلامي وحرّاساً للعادات والتقاليد الملايويّة، وربما كانت منزلتهم ستؤول في النهاية إلى منزلة أمراء مثل أولئك الذين هُمّشوا بسهولة في الهند.

يمكن البريطانيون ادّعاء الفضل بدرجة معيّنة في حلّ مشكلة الإبقاء على نظام الولايات والسلطنات الملايويّة مع توحيدها في كيان وأمّة واحدة. أدّى هذا النظام الغرض منه على أكمل وجه حتى بعد انضمام صباح وكلانتان إلى ماليزيا. تعكس الملكية الدستورية والديمقراطية البرلمانية الملايويّة حكمة شعبنا بعامة، والملايويّون بخاصة. فقد تعلّم الملايويّون كثيراً من البريطانيّين ومن الحكومة الاستعمارية، ولم تسدْ مشاعر عداء للبريطانيّين في البداية، وكنا نحن الملايويين أتباعاً إقطاعيّين لأمم أقوى منا، لم تكن الهيمنة الإقطاعية البريطانية خارجة عن المألوف، وعندما لجأت المجتمعات الصينية إلى الصراع المسلح ضدّ حكومة اتحاد ملايا الاستعمارية البريطانية، لم ينضمّ إلى تلك الجماعات سوى قلّة من الملايويّين، بينما التحقوا بالقوى الأمنية على الفور للقتال في صفوف البريطانيّين.

كان الصينيّون من أوجد المشاكل للإداريّين البريطانيّين، عملت جمعيّاتهم السرّية بنشاط على ابتزاز الأموال من الأثرياء وأدارت المواخير، وأوكار الأفيون، وألعاب القمار غير المشروعة. وشكّل الصينيّون الكونغْسي، أو المنظمات السرّية التي سعت إلى السيطرة على الاحتكارات وللهيمنة على

قطاعات اقتصادية مختارة، كما كان يقاتل بعضُها بعضاً[٨]. وبدأت بنشر الشيوعية متأثّرة بالأحداث التي جرت حينها في الصين، ونظّمت هرتال، أي إضراباً عاماً على غرار الإضرابات التي نظمها غاندي، وقاطعت البضائع اليابانية. وعلى الرغم من هذه المشكلات، بدا أن حكومة الاستعمار البريطاني ترى أن إسهام الصينيّين في الاقتصاد الاستعماري يستحقّ تحمّل مشكلاتهم. لذلك استُحدث منصب حامي الصينيين، وفي أثناء النزاع حول الاتحاد الملايويّ، دافع فكتور بيورسِل، أبرز شاغلي هذا المنصب، دفاعاً شرساً عن حقوق الصينيّين.

أبقى البريطانيّون الأعراق الثلاثة منفصلة، ففي حين انغمس الملايويّون في الحياة الزراعية في المناطق الريفية، تجمّع الصينيّون في المراكز الحضرية والهنود في مناطق المطاط. ذلك أن الملايويّين كرهوا مغادرة منازلهم القروية للعمل كعمّال أجرة في ظلّ الأوضاع غير المُجزية والصعبة التي تعيّن على العمالة الهندية المعْوزة المستورَدة القبول بها. ليس بالأمر غير الرشيد إذاً أنهم آثروا البقاء في الأرياف وجني المال من زراعة أشجار المطاط متى أمكنهم ذلك، أو العيش على زراعة الأرزّ أو صيد السمك. كان هذا الخيار حكيماً على المدى القصير لكل مزارع ولكل أسرة ملايويّة، لكن ترتّب عليه على المدى الطويل زيادة تخلّف المجتمع الملايويّ الذي يقطن شبه الجزيرة عن ركاب التنمية، وأصبح عالم المزارعين الملايويّين مهملاً على الصعيدين الاجتماعي والثقافي وليس الاقتصادي فقط، ثم جاء اليوم الذي أصبح فيه الملايويّون غرباء عن مساندة الحداثة وعديمي الرغبة في حصد منافعها وإتقان مهاراتها ومعارفها الجديدة.

سُرَّ «حُماتُهم» البريطانيّون لحصول ذلك؛ إذْ راقت لهم فكرة عالم ملايويّ بسيط جامد، لكن لا بد من أن استراتيجية فرّق تسد التي اتّبعوها نجحت، على الأضرار التي جلبتها، لعدم وقوع اشتباكات عِرقية طوال أيام الاستعمار إلّا نادراً. وربما كانت ملايا البريطانية ستظلّ قطعة خالية من المشكلات من إمبراطورية بريطانيا العظمى لو لم يقرّر اليابانيّون غزوها.

---

(٨) كانت جماعات الكونغسي جمعيات مهاجرة صينية أسستها عشائر متنوعة لإتاحة صلات اقتصادية واجتماعية لأعضائها الذين قدموا بأعداد كبيرة للعمل في مناجم القصدير وفي المزارع.

يرى بعضٌ أن انتقادي للبريطانيّين وللأوروبيّين الآخرين نابع من حقيقة أنني لم أتلقّ علومي في المملكة المتحدة بعكس رؤساء الوزراء الثلاثة الذين جاؤوا من قبلي. في الواقع، تنبع كراهيتي للبريطانيّين وللاستعمار البريطاني من دراستي لأحداث الماضي، ومن الحقائق التي تفطّنتُ إليها متأخراً. ولولا اقتراح الاتحاد الملايويّ الذي كان سيحرم أبناء شبه الجزيرة الملايويّين من بلادهم، كنت سأبقى على الأرجح مخلصاً للبريطانيّين من دون نقاش، لكنّ الصراع المناوئ للاتحاد الملايويّ جعلني أعيد النظر في حقبة حكم الاستعمار لأرى أموراً كثيرة ساءتني وانتابني شعور بالإذلال ما جعلني أثور على البريطانيّين عقلياً وعاطفياً، وفي هذه اللحظة بدأ تحرّر عقلي وروحي من الاستعمار.

الفصل السادس

مقاول في زمن الحرب

لم تكد تمضي أيام على خضوعي لاختبار كامبريدج للصف النموذجي الثامن الذي يسبق سنة التخرّج في سنة ١٩٤١م حتى هاجمت اليابانُ ميناء بيرل هاربور في السابع من كانون الأول/ ديسمبر والمناطق الخاضعة لحكم البريطانيّين والهولنديّين في جنوب شرق آسيا في الثامن من ذلك الشهر. بدا الألمان في تلك المرحلة أيضاً أنّهم يحقّقون مكاسب في أوروبا بغزو هتلر روسيا في حزيران/ يونيو بعد استسلام فرنسا في تموز/ يوليو من السنة التي قبلها. ولأنّني كنت أحد الغيورين على الإمبراطورية، لم يساورني شكّ للحظة واحدة في أنّ النصر سيكون في نهاية المطاف من نصيب البريطانيّين وحلفائهم، فقد تعلّمتُ من دروس التاريخ أنه عندما سعى نابليون لاحتلال روسيا، هزمه الشتاء الرّوسي. لم أعرف طبيعة فصل الشتاء، لكنني اقتنعت بأنّه سيعيد الكرّة ويهزم الألمان.

قرّر اليابانيّون دخول الحرب بعد أن ألهبتهم النجاحات التي حقّقتها ألمانيا في أوروبا فهاجموا الولايات المتحدة بقصف ميناء بيرل هاربور، أذكر أنّني قلت في نفسي إنّ هجوم اليابانيّين على أمريكا عمل طائش. ولم أستطع تخيّل إمكانية أن تغزو دولةٌ صغيرة مثل اليابان دولةً كبيرةً مثل الولايات المتحدة وتحتلّها. وفي النهاية، كل ما نجحوا في تحقيقه كان إرغام الولايات المتحدة على دخول الحرب إلى جانب الحلفاء، وتعلّمتُ من الهجوم الياباني المتهوّر درساً مصيرياً نفعني كثيراً في السنين اللاحقة عندما دخلت معترك السياسة: إياك أن تضيف إلى معسكر خصومك مزيداً من الأعداء، وإذا توجّب عليك مواجهة خصم آخر، فلا تفعل إلّا بعد فراغك من خصمك الأول.

لم أتصوّر إقدام اليابانيّين على غزو ملايا، لكنّ انهيار فرنسا مكّنهم من نشر قواتهم في الهند الصينية الخاضعة لحكم الفرنسيّين، وكانت الولايات المتحدة قد فرضت عقوبات نفطيّة من قبل على اليابان التي اعتمدت على المستوردات النفطية بالكامل حتى قبل الحظر، واستبدّ القلق بالبريطانيّين إلى حدّ أنهم نشروا قاذفات بلينهام[1] وفوج إيست سيري[2] في ألور ستار. وظهرت على الساحة أيضاً قوات غورخا التي حسبْتُ أنها ملايويّة لأن عناصرها ارتدت قبعات مستديرة صغيرة مثل القبعات التي كان يرتديها رجال الشرطة الملايويّون آنذاك.

شرعت الحكومة بتحضيرات الدفاع المدني والتدابير الاحتياطية من الغارات الجوية التي شملت وضع أقمشة سوداء فوق النوافذ، وإطفاء أنوار الشوارع، وإطلاق صفارات الإنذار للتحذير من الغارات الجوّية. التحقتُ بوحدة النيران المساعِدة وكنت فخوراً بارتدائي الزيّ الخاكي ووضعي فأساً تدلّت من حزامي. دُرّبنا على استعمال خراطيم المياه وإخلاء المصابين بواسطة الحبال من خلال النوافذ ـ لم يكن في الأمر مأثرة عظيمة لأن ارتفاع المباني في ألور ستار لم يزد على طابِقين آنذاك، واستُخدمت القنابل الحارقة لتعليمنا كيفية مكافحة النيران. وفي إحدى المرّات، أُلقيتُ واحدة من تلك القنابل من منصة مراقبة مؤقّتة وُضعت على سقف المبنى الحكومي الرئيس، لكنها لم تنفجر وعندما أمرني أحد الأشخاص بالتقاطها وإعادتها إلى المنصة، نفّذت الأمر حرفياً وأنا غير مدرك بالكامل لإمكانية انفجار القنبلة في يدي، وعندما أدركت في وقت لاحق الخطر الذي وضعت نفسي فيه، تصبّبتُ عرقاً بكل ما في الكلمة من معنى.

في ذلك الوقت تقريباً، بدأت القوات البريطانية بالظهور بأعداد غفيرة في ألور ستار، ولم يسبق أن وُجد هذا العدد الكبير من الرجال البيض في البلدة، كانوا يتردّدون إلى المقاهي المحليّة، ويحتسون الجعة ويصيحون بعبارات تحطّ من شأن اليابانيّين. وكانت الدعاية البريطانية قوية للغاية في

(١) قاذفة بريطانية خفيفة عالية السرعة استُخدمت بكثافة في الأيام الأولى من الحرب العالمية الثانية.

(٢) فوج في الجيش البريطاني تشكل في سنة ١٨٨١م.

ملايا وجاهرتْ صحيفتا **سترايتس تايمز** (*Straits Times*)[٣]، **وسترايتس إيكو** (*Straits Echo*) في بينانغ[٤]، وراديو ملايا بقدرة بريطانيا على دحر الألمان في آخر الأمر، كما صُوّر التراجع السريع من دنكرك بأنه انسحاب تكتيكي ونصر عظيم، وحظيت معركة بريطانيا التي أسقط فيها سلاحُ الجو الملكي عشرات المقاتلات من طائرات ميسرْشميت[٥] وقاذفات جونكر الألمانية[٦] بتغطية مسهبة.

سادت علاقات ودّية وثانوية بين ملايا واليابان قبل دخولها الحرب، وكان في ألور ستار عدد من المحلات اليابانية التي تبيع الألعاب، وكان أحدها كاي شيبا في شارع راجا. وبوصف صاحب هذا المتجر زعيم الجالية اليابانية المحلية الصغيرة، كان السيد شيبا يُدعى دائماً لحضور الاحتفال الذي يقام في ذكرى ميلاد السلطان، لكنّ جميع اليابانيّين اعتُقلوا غداة اندلاع الحرب. وقيل إن مصوّراً يابانياً في ألور ستار، يدعى السيد مياموتو، التقط صوراً فوتوغرافية لمطار ألور ستار حيث كانت القاذفات بلينهايم جاثمة. وعندما نزل اليابانيّون في سونغخلا في تايلاند، وفي كوتا بارو بكلانتان في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١م، لم تظهر في الأجواء ولو طائرة حربية بريطانية واحدة. والظاهر أن تلك القاذفات سُحبت لاستخدامها في مسارح قتالية أخرى، وأُسقطت في شمال قدح طائرة تابعة لنادي الطيران كانت تراقب التحرّكات اليابانية.

تقدمت القوات اليابانية بسرعة وتجاوزت بسهولة ما يسمى خط جيتْرا المؤلّف من سلسلة من مرابض مدفعية وخنادق دفاعية بالقرب من الطرقات شماليّ ألور ستار[٧]. وكان في مقدور الناس في البلدة سماع أصوات المدافع بُعَيد اجتياز القوات اليابانية الحدود بين سيام وقدح. لكنني عندما

(٣) صحيفة وطنية من صفحة واحدة تصدر باللغة الإنكليزية.

(٤) صحيفة أخرى تصدر باللغة الإنكليزية.

(٥) أولى المقاتلات النفاثة التي صمّمها مهندس طيران ألماني اسمه ويلي ميسرْشميت.

(٦) استُخدمت هذه الطائرة الحربية الألمانية في الحربين العالميتين وحملت اسم مصممها هيوغو جونكرز.

(٧) كانت جيترا بلدة استراتيجية في ولاية قدح. وقد امتدّ خط جيترا نحو تسعة كيلومترات من الشاطئ الواقع في ناحية اليسار إلى الجبال الواقعة في ناحية اليمين.

ذهبتُ إلى وسط البلدة بعدما احتل اليابانيّون ألور ستار، لم أجد سوى بضعة محلات دمّرها القصف المدفعي ـ لقد أعفى انسحابُ القوات البريطانية السريع بلدةَ ألور ستار من دمار واسع النطاق. كانت أسرة والدي لا تزال في المنزل في سيبرينغ بيراك عندما أظهرت طلقات المدافع تقدّم اليابانيّين. لذلك قرّرنا المغادرة والتوجّه إلى منزل شقيقتي في شارع كوتا تاناه الذي يبعد نحو كيلومتر واحد. عندما أعود بالذاكرة إلى تلك اللحظات، أجد أنّ التدابير التي اتخذناها لحماية أنفسنا كانت مضحكة للغاية، وشعرنا أن الابتعاد مسافة كيلومتر واحد سيكون حاسماً ويبقينا سالمين. وفي هذه الأثناء، كان المقيمون هناك قد انتقلوا مسافة كيلومتر واحد أيضاً، وتلك كانت إجراءات مفعمة بالأمل أكثر منها استراتيجيات. ولدى سماعنا دوي انفجار قوي، اعتقدنا أن جسر (كوبري) وان محمد سامان، وهو بنيان قديم جميل يمتد فوق نهر قدح، قد نُسف. ذلك أننا رأينا في وقت سابق جنوداً بريطانيّين يلغّمونه استعداداً لنسْفه، ولم يكن يبعد عنا أكثر من كيلومترين، وقد عثرنا لاحقاً على شظايا خرسانية تطايرت منه على سطح منزل أحد الجيران في سيبرينغ بيراك، ومن حسن حظ أصحابه أنهم أخلوه قبل ذلك.

انهمر المطر وغرقت الطريق الترابية القريبة من منزل شقيقتي بالأوحال السميكة، راقبنا بقلق وخوف القواتِ البريطانية المنهَكة وهي تمشي متثاقلة في الأوحال وتحت المطر فراراً من اليابانيّين الزاحفين. صُدمتُ لرؤية الرجل الأبيض مهزوماً وعلى يد آسيويّين، وسمعنا عن متلكّئين تُركوا بطريقة أو بأخرى. وعلى سبيل المثال، اختبأ جندي بريطاني في المسرح الملكي في ألور ستار، بينما وُجد آخر في مكان قريب من المحكمة الابتدائية على مسافة قصيرة من جسر وان محمد سامان قبل تفجيره، لم يتكبّد اليابانيّون مشقّة أسر الجنديّين وطعنوهما بالحراب في الحال.

أتذكر هذين الجنديّين دائماً، ولا سيما الجندي الذي عُثر عليه بالقرب من الجسر القديم، هنا كان الشاب تومي بعيداً عن منزله آلاف الكيلومترات، ما هي آخر خواطره عندما أُسقط على الأرض وصوّب جندي ياباني حربتَه نحوه؟ وما زلت أشعر حتى الساعة بخوفه وألمه عندما اخترقت الحربةُ جسده، قال الناس لاحقاً إنهم سمعوه وهو يصرخ قبل أن يسود صمت مفاجئ. دُفعت جثته بالأقدام إلى النهر، وعندما ظهرت في وقت لاحق،

كنت ما أزال أستطيع رؤية دمه وقد صعب عليّ تخيّل مقتله بعيداً عن وطنه وأسرته، تخيّلتُ أني متُّ وأنا في مثل سنّه ومدى إحساسه بالخوف في اللحظات التي سبقت موته المؤلم. ولا تزال الحروب الوحشية التي لا موجب لها والتي شهدتها منذ ذلك الحين تعيدني بالذاكرة إلى ذلك اليوم، إلى ذلك الجندي المذعور الذي لا رفيق له، وهي لا تزيدني إلّا بغضاً للحرب.

بعد أيام من طرد اليابانيّين للبريطانيّين، بدأ سكان ألور ستار بالخروج من منازلهم ومخابئهم. هُجر وسط البلدة، وفرّ أصحاب المحلات الصينيّون خشية أن يستهدفهم الغزاة وبدأت عمليات النهب بعد وقت وجيز. استعمل الناس الفؤوس لتحطيم واجهات المحلات، وبقيت البضائع المنهوبة تسمّى تشاب كاباك أو «ماركة الفأس» مدة من الزمن. عدنا إلى منزلنا في سيبيرانغ بيراك بعد مضيّ أسبوع على رحيل البريطانيّين، ومع أننا أخليناه على عجل، فقد وجدناه كما تركناه، باستثناء تعفّن الطعام الذي في الأطباق.

سمعنا عن فظاعات ارتكبها جنود يابانيّون في حقّ السكان المحليّين في مناطق أخرى. أُعدم كثير من الملايويّين، وبخاصة الصينيّون، وخشينا أن يغتصبوا نساءنا ويقتلوا رجالنا؛ لذلك، سارعت فتيات كثيرات إلى قصّ شعورهنّ كما يفعل الصبيان والاختباء فوق سقوف منازلهنّ الواهية. لكنّ الواضح أن اليابانيّين كانوا منشغلين بالقتال ولم تقع في الأغلب الفظائع التي كنا نخشاها، لكننا عشنا طوال الاحتلال في خوف من كيمْبيتاي، أي الشرطة العسكرية اليابانية. كانت تحتجز الأشخاص الذين اشتُبه في مساعدتهم العدو، أو في كونهم جواسيس، أو في مشاركتهم في حركة الحرب الفدائية ضدّ اليابانيّين، علماً بأن بعض من اعتُقلوا كانوا قبل الاحتلال يساعدون الصين في حربها مع اليابانيّين. الطريقة المفضلة لدى الشرطة العسكرية اليابانية في التعذيب كانت ضخّ الماء عنوة بوساطة مضخة عالية الضغط في فم المعتقل، فتتمدّد معدته، ثم يُضرب السجين على معدته لتفريغها من الماء، وبعد بضع مرات، يعترف المعتقل بالتأكيد إذا لم يكن قد مات.

على أن عدد الأشخاص الذين قُتلوا في أثناء الاحتلال الياباني ضئيل نسبياً، بل إن اليابانيّين جنّدوا ملايويّين في قوة شبه عسكرية اسمها هيهو.

تبختر الضباط الملايويّون الشباب ببزاتهم التي اشتملت على سيوف منحنية مثل سيوف الضباط اليابانيّين، وأصبحتُ صديقاً مقرباً لأحد هؤلاء المجندين ويدعى أزهري طيّب الذي أصبح لاحقاً عضواً في مجلس ولاية قدح ثم عضواً في البرلمان بعد الاستقلال. وعلمت لاحقاً أن تان سري أزهري (تُوفي مؤخراً) لم ينضمّ إلى قوة الهيهو للقتال إلى جانب اليابانيّين، بل كان وطنياً وقومياً ملايويّاً وكان في عداد أول من خاض الصراع لنيل الاستقلال، والواقع أن الوظائف كانت نادرة، والتحاقه بالقوة شبه العسكرية عنى أنّ في استطاعته تأمين طعامه.

التحق آخرون بالهيهو لبغضهم البريطانيّين، وقد فُوجئت كثيراً عندما عرفت أنّ كثيراً من الملايويّين أكنّوا هذا البغض، منهم على سبيل المثال رابطة الشبيبة الملايويّة، التي أسّسها معلمون تدربوا في كلّية تدريب المعلمين الملايويّين في تانْجونغ ماليم في ولاية بيراك. سمعتُ أنهم عاونوا الغزو الياباني فعلياً بوضع قوائم خشبية على شكل أسهم تشير إلى المنشآت العسكرية البريطانية. وكان هناك تعاون بين الهيهو الإندونيسيين والملايويين، ومن خلاله كوّنوا الجيش الإندونيسي للتحري، وخطّط المتطرفون في الرابطة مع أصدقائهم في جاوة وسومطرة لتشكيل إندونيسيا رايا التي كانت ستضم شبه جزيرة ملايا. وقام سوكارنو(٨)، الناشط البارز من أجل استقلال إندونيسيا، بزيارة ملايا في ظلّ الاحتلال الياباني للاجتماع بقادة الرابطة. لكنّ الشكوك في هذه الحركة الاستقلالية الوليدة ساورت أكثر الملايويّين، وتمنّوا انتصار الحلفاء في الحرب على كلٍّ من المحور الألماني والإيطالي والياباني.

رحّبوا كذلك بمشاركة الأمريكيّين ورأوا فيهم محرّرين. في الواقع، كان أكثر الملايويّين شديدي الإعجاب بالولايات المتحدة، وأنا نفسي كنت أفزع من الأمريكيّين الذين لم أرهم إلّا على شاشات السينما قبل الحرب. كانوا أشخاصاً عظيمي القامة يحاربون الهنود في أفلام رعاة البقر وينتصرون عليهم دائماً. كنت أصفّق لرؤية الهنود وهم يصرخون ويسقطون عن جيادهم بعد إطلاق الرصاص عليهم مثل قناني البولينغ الخشبية ويموتون، ولم تعد هذه

(٨) أصبح سوكارنو أول رئيس لإندونيسيا في سنة ١٩٤٥م وبقي حاكماً للبلاد إلى سنة ١٩٦٧م.

الأفلام مستساغة اليوم. وتبدلت الأدوار وكذلك مواقف منتجي الأفلام ومشاهديها، ولم يعد مستغرباً في نظر الغربيّين تصوير الأمريكيّين الأصليّين والزنوج كأبطال، كما قلّ ميلنا هذه الأيام إلى الهتاف للأمريكيّين وهم يطاردون أعداءهم ويقتلونهم في العالم أجمع.

بعد الغزو الياباني، شُلّت حكومة قَدح، وأصبح جميع أشقائي وأصهاري الذين كانوا يعملون لدى حكومة الولاية عاطلين عن العمل، ومع أن دولار المضيق بقي قيد التداول، فقد استنفدنا في وقت وجيز كل المال الذي كان في حوزتنا. توجّب القيام بشيء وبسرعة، لذلك قرّر أشقائي بيع ثمار الموز في الشارع، ولم نكن نملك متجراً ولذلك فرشنا الحُصُر على الطريق في شارع بيكان ملايا وعرضنا الموز للبيع. وزادت ندرة الطعام على الرغم من جهودنا وبدأنا بحذف الوجبات، ولم يمضِ وقت طويل حتى افتقرنا.

تألّف طعامنا اليومي من الأرز والقريدس المتبّل بالكاري واللوبياء الطويلة، وعشنا قريباً من الشاطئ ولذلك كان القريدس وفيراً ورخيصاً. ومع ذلك، كنت آكل الأرز المتبَّل بالكاري واللوبياء أولاً، وأترك القريدس للّقمات الأخيرة، واعتدت طوال سنين بعد ذلك تناولَ طبقي المفضل آخراً. وقلّ المتوافر من اللحوم والدجاج، وفُقد الشاي والبن، والأهم من ذلك كله فقدان السكّر، ومن حسن الحظّ أن الأرز كان متوافراً بكثرة في قدح. حتى إنه في المرحلة الأولى للاحتلال الياباني، فاضت كميات الأرز لتعذّر نقله إلى مناطق ملايويّة أخرى.

ومع ذلك، كان طعامنا فقيراً وعانى عدد من الأشخاص مرضَ البري بيري[٩] الذي جعل الأجساد تنتفخ، وظهرت على أجساد آخرين جروح متقيّحة، وأصيب بعضٌ بالحمّى وقضى نحبه. وخشي والداي إصابتنا بالحمى لعدم توافر الدواء اللازم، علماً بأن علاجه الوحيد كان وضع كمادات مبلولة بالماء البارد، أو الاستحمام بمياه ساخنة بعد غليها مع أوراق عشبية.

وفي هذه الأثناء، أرغم اليابانيّون عمالَ السكك الحديدية الملايويّة

(٩) خلل في الجهاز العصبي ناتج من نقص في الفيتامين ب١.

والمدنيّين الآخرين على الانضمام إلى قوة عاملة بنت ما اشتُهر بالاسم القبيح سكّة الموت[١٠] في بورما لنقل الجنود والأسلحة والمعدات الحربية الأخرى إلى الجبهة الهندية. وتعيّن على المجنَّدين العيش والعمل في أدغال تعجّ بالبعوض ولا يتوافر فيها غير القليل من الطعام، أو الماء النظيف، أو المكان اللائق للنوم. لذلك، قضى كثير من الملايويّين نحبهم في أثناء العمل على بناء السكة الحديدية تلك. وعندما وضعت الحرب أوزارها، عاد النّاجون من بورما سيراً على الأقدام، وأقام عندنا بضعة أيام عدد قليل من الأقارب والأصدقاء ممن عملوا في بناء السكة الحديدية قبل أن يواصلوا مسيرتهم إلى منازلهم سيراً على الأقدام. عانوا الهزال والمرض، وانتشرت الجروح المتقيّحة على سائر أجسادهم. ومن نعم الله أنّهم ما إن نعموا ببضعة أيام تمتّعوا فيها بطعام مغذّ ونوم مريح حتى بدؤوا بالتعافي من أمراضهم.

بما أنّ المدارس أغلقت أبوابها في الأيام الأولى للاحتلال، فقد لزمتُ منزلي، فتّشت المنزل وعثرت على كتب من مكتبة القارئ العائدة لوالدي وكنت قد قرأتها سابقاً، لكني قرأتها من جديد بما أنّه لم يكن لديّ عمل آخر أفعله، ووجدت في وقت لاحق بعض المجلات المهنية الأمريكية التي رماها أحدهم، ربما خوفاً من اعتراض اليابانيّين عليها، واعتقاداً مني بأن الجنود سيكونون مشغولين بأمور أهم، أخذت كل تلك المجلات إلى المنزل وقرأت كل صفحة فيها من أولها إلى آخرها. قرأت بنهم كل ما وقعت عليه يداي باستثناء كتاب ضخم عثرت عليه عنوانه **اليهودي التائه** (*The Wandering Jew*). يتحدّث الكتاب عن المصائب التي نزلت بكل مجتمع ينطبق عليه عنوان الكتاب، لكنه كان مملاً، وطويلاً جداً، إلى حدّ أنني لم أستطع إكماله على الرغم من عزمي على ذلك، ويبقى الكتابَ الوحيد الذي لم أتمكن طوال حياتي من الانتهاء من مطالعته.

خضعت قَدح لإدارة ما اعتقدتُ أنه ضابط عسكري ياباني رفيع لقبه تشو كانغ كاكا. توجّب على سكان ألور ستار التجمّع في غرّة كل شهر أمام محكمة بادانغ في حقل قبالة المحكمة القديمة ليتسنى لتشو كانغ كاكا إلقاء

---

(١٠) قدِّر بأن ١٨٠,٠٠٠ عاملاً آسيوياً و١٠٠,٠٠٠ أسير من قوات الحلفاء أُرغموا على بناء هذه السكة الحديدية التي امتدت مسافة ٤١٥ كم بين بورما (ميانْمار الآن) وتايلاند.

كلمة حماسية طويلة باللغة اليابانية يخاطب بها الحشود. ومع أنني ملمّ باللغة اليابانية بعض الشيء، لم أفقه من كلامه شيئاً سوى إشارته إلى إي بي كوكيو أي أمريكا وبريطانيا. عرفتُ أن اليابانيّين يريدون منا أن نكره البريطانيّين والأمريكيّين، لكني لا أعتقد أنهم استطاعوا التأثير في الناس.

على الرغم من مخاوفنا السابقة وندرة الطعام، لم تكن الحياة قاسية بالنسبة إلينا تحت حكم اليابانيين كما كانت بالنسبة إلى بعضهم، المشكلة الأساسية هي أن الإحساس بالانقطاع عن العالم أصابني بالاكتئاب. ولا أقصد بذلك القول إنني كنت كثير السفر، ولكن تعذّر عليّ الاطلاع على الأخبار التي اعتدت قراءتها بانتظام في الصحف المحلية. ولقد افتقدت بالفعل المجلات التي وجدتُ متعة كبيرة في قراءتها في مكتبة المدرسة.

حاولت متابعة مجريات الحرب من خلال الصحيفة الصغيرة **سيونان شيمْبون** (*Syonan Shimbun*) التي كانت تصدر في سنغافورة باللغة الإنكليزية[١١]. في البداية، وفي أثناء تقدّم اليابانيّين على الجبهات كافة، بدا أن أحداً لا يستطيع إيقافهم. احتلوا بابوا غينيا الجديدة والظاهر أنهم عزموا على غزو أستراليا، وتوغّلوا في بورما إلى أن بلغوا في النهاية إمفال عاصمة مانيبور، وبذلك فُتحت الطريق أمامهم وباتت الهند في متناول أيديهم. ثارت حماسة كثير من الهنود في ملايا من إمكانية القتال إلى جانب اليابانيّين لتحرير بلادهم. ولم يسع البريطانيّون إلى تجنيد الهنود في القوة الفدائية المناوئة لليابانيّين لعدم ثقتهم بولائهم، وانضم عدد من الهنود الملايويّين في النهاية إلى الجيش الوطني الهندي الذي شكّله سوبهاس شاندرا بوسي[١٢] وراس بيهاري بوسي[١٣] لانتزاع استقلال الهند بقوة السلاح بالتنسيق مع اليابانيّين.

كما أضحت عامة جزر المحيط الهادئ تحت الاحتلال الياباني بحلول

(١١) سيونان تعني سنغافورة باللغة اليابانية.

(١٢) كان سوبهاس شاندرا بوسي أحد أبرز قادة حركة الاستقلال الهندية المناوئة للراج (الحكم) البريطاني، رئيساً منتخباً لحزب المؤتمر الوطني الهندي لولايتين متعاقبتين.

(١٣) كان راس بيهاري بوسي رئيس رابطة الاستقلال الهندية ورئيس أول جيش وطني هندي أسسه الجنرال موهان سينغ.

ذلك الوقت، سمحت سيام بدخول الجيش الياباني بعد أن قررت حكومتها الوقوف في صفّ اليابانيّين؛ لذلك لم تقع أضرار بسبب الحرب في سيام. وفي الوقت عينه تقريباً قرّرت سيام اتخاذ الاسم تايلاند وتعني أرض الأحرار، ومكافأة لها على مساندتها، قرّر اليابانيّون نقل الولايات الملايويّة الشمالية الأربع إليها وهي قدح وبيرليس وكلانتان وترينغانو. لم يشعر تونكو بادلي شاه، سلطان قدح، بكثير من الأسى على ذلك، فقد تلقّى علومه في بانكوك تحت وصاية الملك السيامي، وعندما أصبح النقل ساري المفعول، اتصل هاتفياً برئيس الوزراء السيامي. لا أحد يعرف على التحديد ما قاله في أثناء تلك المحادثة، لكن لم تبرزَ معارضة صريحة للتايلانديّين عندما تسلّموا مقاليد تلك الولايات من اليابانيّين. كان الملايويّون لا يزالون يسلّمون بإمكانية عيشهم دائماً تحت حكم أجنبي.

وبعد وقت وجيز، رأيتُ بزات الخدمة العسكرية والمدنية التايلاندية في ألور ستار لأول مرّة، كانت مصنوعة من الحرير بما أنه القماش الوحيد المتاح في الحرب، ارتدى الجنود بزات خضراء بينما ارتدى الموظفون المدنيّون بنطلونات سوداء وسترات بيضاء. وبعد نيل الاستقلال، اعتمد تونكو عبد الرحمن اللباسَ الرسمي ذاته، وأضاف وزراء وحكام بينانغ إلى زيّهم قبعة مصنوعة من الفلّين تعلوها ريش نعام شبيهة بالقبّعات التي كان يرتديها الحكام البريطانيّون. وبدت أشكالهم مثيرة للسخرية إلى حدّ أنهم استعاضوا عن غطاء الرأس هذا بالسونغْكوك.

امتعضتُ من طريقة نقل اليابانيّين المتعجرفة سلطة قدح إلى التايلانديّين، وبدا لي أنّ قدح والولايات الشمالية الأخرى ليست سوى عقارات يمكن نقلها مثل الممتلكات الشخصية. ولم يكن لنا نحن الملايويّين رأي في ما حصل لبلادنا، ولم تكن لنا أي قيمة تُذكر، عندئذٍ تفطّنت إلى هويتي بأنني ملايويّ وتبلورت لديّ كراهية الحكم الأجنبي، وأردت أن يكون الملايويّون موضع احترام.

وفي أثناء الاحتلال السيامي لولاية قدح، عاش الملايويّون على خوف من أن تُختطَف بناتهم من قبل الجنود السياميّين. ولا يزال الملايويّون إلى اليوم شعباً شديد التمسك بالخرافات، فقد اعتقدوا في الأزمنة الغابرة أن

السياميّين يملكون قوى سحرية خارقة وأن في إمكانهم إعداد رُقْيات تثير الشبق ما أغرى الفتيات الملايويّات بالسعي للحصول عليها. وسرَت أحاديث بأن فتاتين أو ثلاث فتيات ملايويّات هجرن أسرهنّ وتحوّلن في الظاهر إلى الديانة البوذية، ومع أنّ أحداً لم يستطع التثبّت من هذه القصص، فقد أشاعت قلقاً وخوفاً شديداً. ولو وضعنا هذه القصص جانباً، لم يؤثّر الحكم التايلاندي في حياتنا في أثناء الحرب، بل إنهم سمحوا في الواقع لمجلس ولاية قَدح باستئناف نشاطه وإدارة دفّة الولاية.

على أنّه وقعت حادثة واحدة أغضبتني كثيراً؛ إذ أصرّ التايلانديّون عند إنزال علمهم كل مساء وعزف نشيدهم الوطني على أن يقف الجميع بلا حراك كعلامة على احترام رموز الدولة التايلاندية، وبينما كنت أمشي في إحدى الأمسيات بجوار مركز شرطة ألور ستار، سمعت عزف النشيد التايلاندي ولذلك تسمّرتُ في مكاني. كان في الشارع عدد من الجنود التايلانديّين يحرسون، فالتفتوا لمراقبة العلم التايلاندي وهو ينزل ببطء على سطح مركز الشرطة، ثمّ ظهر رجل مسنّ على درّاجة وواصل سيره ببطء لأنه لم يسمع النشيد على ما يبدو أو لم يلاحظ وقوف كل من في الشارع في مكانه. وما إن انتهى عزف النشيد حتى جرى جندي تايلاندي خلف العجوز وسدد إلى صدغه لكمة قوية، فسقط مع دراجته وتمدّد بلا حراك في الشارع.

يتعيّن عليّ الاعتراف بأني كنت جباناً؛ لأني وقفت في الشارع كما فعل غيري وصُعقت مما حصل ولم أحرّك ساكناً. بدا كما لو أنّ الجندي التايلاندي يريد لكم الرجل مرة أخرى، لكنّه صاح بالتايلاندية عوضاً عن ذلك واستدار ومشى متبختراً، لا أذكر ماذا حصل بعد ذلك. وفي النهاية، هبّ بعض الأشخاص لمساعدة العجوز على النهوض، لكني بقيت واقفاً جامداً في ما كانت أنواع الأفكار كافة تجول في خاطري. والشيء الغريب أنني لم أستشط غضباً من ذلك الجندي، وإنما امتعضت لقدرة الأجانب على ضرب شعبنا وعدم قيامنا بشيء حيال ذلك. كنا شعباً لا حقوق له، ويمكن ركله بكل ما في الكلمة من معنى، ولا تزال تلك الحادثة مطبوعة على نحو لا يُمحى في ذهني، ولا أستطيع إلى يومنا هذا حكاية هذه القصة من دون أن تتأجج مشاعري، ومع ذلك، لم أبدأ بالتفكير في الاستقلال؛ إذ كانت فكرة دخيلة وغريبة جداً، وتمنّيت ببساطة أن ينهزم اليابانيّون وأن يرحل

التايلانديّون عن قدح أو سايْبوري كما كانوا يسمّونها. تمنّيت أن يرجع البريطانيّون ويستأنفوا حمايتنا، ونسيت حينذاك أن البريطانيّين أبعد ما يكونون عن حمايتنا وأنّهم في الواقع تخلّوا عنّا.

مع عدم وجود شيء يشغلني، أقنعني بعضٌ بعد مدة بالالتحاق بالمدرسة اليابانية نيبّون غاكو وأنا في السابعة عشرة، أدارت المدرسة عجوز يابانية متزوجة بأوروبي، وكان زوجها معتقلاً وكان لديها ابنة جميلة اسمها نورا وقع في غرامها جميع الفتيان. وأذكر أن طالباً كبيراً من مدرسة معهد محمود الشرعي، واسمه سيد عبّاس الحبشي، عُيّن كوميشو، أو عريف الصف، وأصبحتُ فوكوشو أي الرقم اثنين. حاولت أن أدرس اليابانية لكنّي لم أتيّم بها، واعتقدتُ أن البريطانيّين سيعودون في النهاية ولن تعود اللغةُ اليابانية عليّ حينئذٍ بأي فائدة، كم كنت مخطئاً. وبعد الحرب، ما من مرّة زرت فيها اليابان إلّا وتأسّفت على عدم قدرتي على التحدّث باليابانية. كانت ستعتبر رصيداً لي، وبخاصة عندما كنت في الحكومة وتوجّب عليّ التعامل مع رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميّين اليابانيّين.

الشيء الذي أعجبني في المدرسة اليابانية كان راديو تايشو، أو التمارين التي تدرَّبنا من خلالها على عزف الموسيقى واتّباع التعليمات التي تذاع عبر الراديو. وفي الصف، كان الأستاذ يتوقف عن التدريس في أوقات معيّنة أيضاً لأداء التمارين التنفسية التي ساعدتنا على البقاء يقظين ومصغين، كما تضمنت التمارينُ الجريَ مسافات طويلة في تشكيل عسكري. ستشعر بتعب أقل عندما تقرع أقدام كثيرة إيقاعاً معيناً. كنت أركض بشجاعة في مقدّمة المجموعة، من غير أن أتمكّن من البقاء في الطليعة في العادة. لم أكن قوياً من الناحية البدنية يوماً، وأنا لا أتمتع، ولم أتمتع يوماً، بالبنية العضلية التي أعجبتني في الصبية الآخرين. لكنّي أتمتّع بقوة الاحتمال، وإذا كنت تقوم بعمل تحبّ القيام به، فلن تتعب منه أبداً.

وبمرور الأيام، وبخاصة بعد الاستقلال وبعد أن أصبحت وزيراً، ترسّخ إيماني بالمساهمة الإيجابية في الانضباط الذي علّمنيه والدي أولاً، وقوّاه التدريب في المدرسة اليابانية. أعتقد أن في وسع كل إنسان فعل شيء ما إذا كان منضبطاً في قيامه بعمله على الوجه اللائق. الانضباط يعني سيطرة المرء

على رغباته الأساسية أو تغلّبه عليها، مثل الغِش أو الكسل، ليتسنّى تحقيق النتائج المناسبة أو الأهداف المنشودة. وقد كان للانضباط دور كبير في حياتي مُسهماً بجميع النجاحات التي ربما حقّقتُها.

تركت المدرسة اليابانية لأكسب لقمة عيشي ببيع الأرز والكاري مع أصدقائي في مطعم في مبنى حكومي؛ حيث تمركزت الشرطة العسكرية اليابانية. وفي أحد الأيام، أمرونا بالمغادرة وألقوا طاولاتنا وكراسينا في مصرف خرساني قريب حتى قبل أن يتسنّى لنا الوقت لتفريغها من محتواها. ثم أقمنا كوخاً في بيكان رابو، السوق الأسبوعية في ألور ستار، لبيع ماء الزنجبيل والحلوى الملايويّة. كان لدي ثلاثة شركاء أصبح أحدهم مهندساً، والثاني أمين سرّ المنظمة الملايويّة الوطنية المتحدة (أمْنو) مدة من الزمن، والتحق الثالث بالسلك الحكومي في قدح وهو متقاعد الآن. ثم بعنا الكوخ في وقت لاحق وبدأت ببيع الموز والفواكه الأخرى في بيكان رابو. كما اشتغلت في قلي فطائر الموز وبيعها، فضلاً عن بيع الحطب وسلال القصب ومنتجات خيزران الراتان. وكنت أنتقل بالدرّاجة إلى غورون التي تبعد نحو ٣٣ كم عن البلدة لشراء منتجات القصب من رجل صيني كان يصنعها بنفسه، وعندما حصل شقيقي مهدي على بعض ثمار التمر الهندي المجففة من تايلاند، ساعدته على بيعها لمتجر تمويني يملكه أحد المسلمين الهنود. أعتقد أني أبليت بلاءً حسناً في تجارتي الصغيرة. ولا شك في أنني كنت أفضل حالاً من أشقائي الذين بقوا يحاولون العمل لدى الحكومة.

كما أقمت صداقة مع هندي شمالي مسلم كان يبيع الثياب والأحجار الكريمة، بما في ذلك بعض قطع الألماس الصغيرة، وضع سعراً على إحداها فالتقطُها لأمعن نظري فيها، عرفت القليل عن الألماس لكنني لاحظت أن هذه القطعة لا تعكس الضوء جيداً، جازفتُ في تخميني وقلت هناك خطب ما في هذه القطعة، عندئذٍ أقرّ بارتباك بأن فيها عيباً، فشعرت بفخر شديد مع أنني لم أتفطّن إلى حقيقة ذلك العيب. زاد احترامه لي بعد ذلك، وعلّمني كيف أغشّ قليلاً عندما أقيس القماش بعصا طولها ياردة، والفكرة هي بدس قطعة القماش بين أصابعك كي تبدأ بالقياس بعد مسافة قصيرة من نقطة البداية، بشرط أن تقوم بذلك بخفة. تعلمت أيضاً كيفية استعمال ميزان صيني اسمه كاتي، وكيف أضغط على القضيب الأفقي المرقّم بالخنصر لزيادة الوزن.

ربما تبدو التجارة التي اشتغلت فيها صغيرة وغير ذات أهمية الآن، لكني تعلمت الأساسيات. ولاحقاً عندما كتبت **المعضلة الملايوية** (*The Malay Dilemma*) **المرشد إلى التجارة الناجحة** (*Guide to Petty Trading*)، اقترحت استخدام آلات ذات صينيتين لوزن البضاعة مقابل أثقال محددة الوزن؛ إذ لا يمكنك الغش باستعمال هذه الموازين، فوزن الثقل مكتوب عليه ويمكنك التحقق من هذه الأثقال بسرعة بمقارنتها ببعضها على الميزان، ولا يمكن مفتش الأوزان الحكومي التغاضي عن أيّ تلاعب في هذه الموازين. هناك كثير من الأمور الأخرى التي تعلّمتها من العمل في تجارة صغيرة في أثناء الاحتلال الياباني وانتفعت منها كثيراً حين تولّيت مسؤوليات متزايدة في حياتي، بما في ذلك إدارة الحكومة وشركاتها الكثيرة.

لم يتوافر في أثناء الاحتلال الياباني إعانات ولا دعم حكومي من أي نوع، فإذا لم تجتهد في عملك لكسب لقمة عيشك فسوف تتضوّر جوعاً بالمعنى الحرفي للكلمة. كافحت كثيراً وكذلك فعل أصدقائي، وحرصت على ألّا أكون مديناً بشيء لأحد، كرهت الاستدانة ولا زلت أكرهها فالدَّين يحرمني من النوم. وغداة انتهاء الحرب، كنت قد ادخرت ما يكفي من «عملة الموز» اليابانية لأشتري بها خلسة دولارات مستعمرات المضيق.

بحلول سنة ١٩٤٣م، اتضح أن الحرب لا تسير كما يشتهي اليابانيّون؛ إذ تباطأ اندفاعهم إلى أن توقف في النهاية، توقّفت مسيرتهم في بابوا غينيا الجديدة وفي جزر المحيط الهادئ النائية وفي بورما بالقرب من الحدود الهندية. وشنّت قوات الحلفاء هجوماً معاكساً، لكن دارت معارك وحشية لتشبّث اليابانيّين بالأرض على شدّة القصف والخسائر المرتفعة. بدا أنّهم يؤثرون الموت على الانسحاب، ولذلك لم يكن احتلال مواقعهم ممكناً إلّا بعد فناء قواتهم بالكامل تقريباً، ومن حسن الحظ أن ملايا كانت بعيدة جداً عن جبهات القتال ولذلك بقيت آمنة نسبياً. بقيت أعمل في تجارة الموز في بيكان رابو، لكنني لاحظت أن أعمار الجنود الذين يتردّدون على أكواخنا باستمرار كانت تقل شيئاً فشيئاً، وباتوا أميل إلى التصرّف كمراهقين مرحين منهم إلى التصرف كجنود، ولم يكن في وسعهم الانتظار لتناول الموز الرخيص فكانوا يؤثرون الجيد منه، وكانوا يأكلونه بين الحين والآخر، ويلتهمون أعذاقه بلمح البصر.

تابعنا مجريات الحرب عبر التقارير التي نشرتها صحيفة **سيونان شيمبون** (*Syonan Shimbun*)، ومن غير المفاجئ أنها انحازت إلى مصلحة اليابانيّين، لكنها لم تستطع إخفاء حقيقة أنّهم ما عادوا يستطيعون إحراز أي تقدّم، كما حصلنا على الأخبار من بعض الأشخاص الذين كانوا يستمعون إلى المحطات الإذاعية التابعة للحلفاء، كانت عملية خطرة، لكنّ المستمعين جازفوا وأذاعوا أي أخبار تناهت إلى أسماعهم، علمنا بشأن تقهقر الألمان في روسيا وأوروبا الشرقية. وتمكنتُ من الحصول على خريطة لهذا الجزء من العالم من أطلس مدرسي قديم فاستطعت متابعة تقهقر الألمان، وعرفت أنّ المحور الألماني الإيطالي يتهاوى وأنه سيخسر الحرب؛ فالإيطاليّون خسروا شمال أفريقيا، والمارشال إرفين رومل وفيلقه الأفريقي الذي تسلّم مسارح القتال من الإيطاليّين، لم يستطع الصمود أمام هجمات الحلفاء.

مع تقدّم الحلفاء على مسرح المحيط الهادئ، حلّقت قاذفات بي ـ ٢٤ فوق ألور ستار وفوق أجزاء أخرى من ملايا وأسقطت منشورات أذاعت نبأ تقهقر اليابانيّين وهزيمة البحرية اليابانية في معركة ميدواي، بدا جليّاً أنّ الحكم الياباني في ملايا لن يستمرّ طويلاً، شعرت أنّه لم يكن هناك مسوّغ لتعلّم اللغة اليابانية، ثمّ جاء يوم عندما هرع شقيقي مشهور إلى المنزل وأنا أستحمّ وقال لي بصوت عالٍ إنّ قنبلة ضخمة قد أسقطت على هيروشيما، سمع الخبر من شخص احتفظ بمذياع خلسة، وكنت قد قرأت عن القنبلة الذرّية في عدة مجلات فاستنتجت على الفور أنه لا بد من أنه أسقطت واحدة من هذه القنابل على هيروشيما وأخرى على نغازاكي بعد ذلك.

كل ما فكرت فيه هو طريقة استسلام اليابانيّين، ذلك أنه لن تتسنى لهم فرصة لتطبيق سياسة الأرض المحروقة في أثناء تقهقرهم في ملايا كما هدّدوا. نجونا من ذلك التدبير، وهذا ما كان يعنيني، لم أعرف شيئاً عن تأثيرات الغبار الإشعاعي الذرّي وقتئذٍ، بل لم يعرف أحد عنها شيئاً. وحتى الولايات المتّحدة افترضت أنّ المرء سيكون في مأمن طالما أنه على مسافة بعيدة ولم يتعرّض لتأثير الانفجار بشكل مباشر. ولم تُكتشَف تأثيرات الغبار الإشعاعي الذرّي على المدى البعيد إلّا في مرحلة متأخرة جداً عندما عانى الذين تعرّضوا للإشعاع في هيروشيما ونغازاكي أمراضَ الإشعاع وأصيبوا بأنواع مختلفة من مرض السرطان. هل كانت الولايات المتحدة ستحجم عن

استعمال الأسلحة النووية لو أنها عرفت مدى طاقتها التدميرية؟ وهل استُخدمت القنابل النووية لأنّ العدو ياباني وليس أوروبياً؟ كان قصف الحلفاء الشامل للمدن الألمانية مثل دريزدِن مدمراً بلا شك، لكني لا أعتقد أن الأوروبيّين فكّروا في إيصال جنس من أجناسهم إلى ذلك المصير الفظيع.

لكنّ القنبلتين الذرّيتين أرغمتا اليابانيّين على الاستسلام. لم يصدّق القادة الميدانيّون اليابانيّون، الذين لم يعرفوا مدى الدمار الذي ألحقته القنبلتان، أن بلادهم يمكن أن تستسلم. أرادوا مواصلة القتال، ولذلك اضطرّ إمبراطور اليابان إلى إرسال الكونت تيروشي، أحد المسؤولين في البلاط الإمبراطوري، لنقل قرار الاستسلام إلى القادة اليابانيّين في جنوب شرق آسيا، لكنّ الجنود اليابانيّين آثروا الانتحار الجماعي في عدد من الأماكن على تحمّل ذلّ الهزيمة.

سُررت كثيراً لانتهاء الاحتلال الياباني؛ لأنّ ذلك عنى أنه صار في استطاعتي العودة إلى المدرسة، وبما أنني لم أستطع الانتظار، دخلت مبنى المدرسة عنوة وأشعت الخراب فيها بتوقيع اسمي بقطعة من الفحم على جميع جدران قاعة الاجتماعات. شعرت أنني مثل زورو وأنا أكتب الحرفين الأولَين لاسمي في كل مكان، كان ذلك عملاً صبيانياً. وعندما فتحت المدرسة أبوابها أخيراً، وبّخني أحد أساتذتي ويدعى السيد ليم شين شي بقسوة وأمرني بإزالة آثار فعلتي، لكنّ ذلك لم يُخمد إثارتي، ولا سيما أنني عرفت بعد وقت وجيز أن أوراق امتحان كامبريدج للسنة التي تسبق التخرج، والذي خضعتُ له قبيل نشوب الحرب، قد وصلت إلى إنكلترا، أما وقد انتهت الحرب، فقد أُذيعت نتائج الامتحان وعرفت أنني في عداد الناجحين.

لقد عايشت حرباً، حرباً عالمية، وعايشت جيشين أجنبيّين احتلّا بلادي. كانت تجربة غريبة وفريدة تركت فيّ آثاراً عميقة بدّدت كثيراً من تصوراتي للأشياء وعدداً من معتقداتي، فالرجل الأبيض لم يكن عصياً على الهزيمة بقدر ما كنت أتصوّر، ولم يكن ذكياً بقدر ما كنت أعتقد، كان بالإمكان التفوّق عليه في الذكاء وقهره، سرى في أعماق نفسي إحساس جديد، وأصبحت أكثر تفطّناً إلى جذوري وإلى انتمائي الملايويّ، صرتُ أمتعضُ من الدّوس على كرامة شعبي ووطني وإذلاله. رأيت كيف احتُلّت

الدول التابعة للدول القوية على مرّ التاريخ واستُعمرت ونُقلت من بلد إلى آخر متى شاء المستعمر. ورأيت أيضاً كيف أنّه لم يكن للملايويّين كشعب اعتبار، وأنّ أراضيهم مجرّد عقارات تتمّ المتاجرة بها بالمعنى الحرفي للكلمة أو منحها أعطيات لقاء خدمات أسداها أجانب إلى أجانب آخرين، بل كيف طُرد الملايويّون وعُوملوا بلا شفقة لعدم رضوخهم للآخرين.

لم تتبلور هذه المشاعر المتنوعة في لحظة واحدة أو تتضّح على الفور، ولكن تطوّرت ببطء، من دون تسلسل أو ترتيب، لكنّها شكّلت الأساس لردّي على الاتحاد الملايويّ، وأسهمت في دفعي إلى معترك السياسة بالتزام راسخ.

الفصل السابع

لحظات اليقظة

قرأتُ نبأ استسلام اليابانيّين في الصحف بعد نيف وأسبوع على حصوله، وكرمز على استسلام اليابانيّين، سلّم الجنرال توموبوكي ياماشيتا، نمر ملايا، سيف الساموراي للأدميرال اللورد لويس ماونتْباتن على درج دار العدل في سنغافورة في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥م. وحرص البريطانيّون، الذين ذُلّوا باستسلام رئيس أركانهم الفريق آرثر بيرسيفال في بوكيت تيماه في سنغافورة في سنة ١٩٤٢م، على الإسهاب في عرض هزيمة اليابانيّين ومنحها تغطية واسعة.

تجمّع عدد كبير من الصينيّين المحليّين لمشاهدة احتفال في ميدان مقابل لدار العدل، وكانت أحاسيسهم واضحة: لقد خسر اليابانيّون البغيضون وهذا جزاؤهم، كان ذلك يعني أن الصين، وليست ملايا فقط، تحرّرت من اليابانيّين.

ومن ناحية أخرى، بدا الملايويّون غير متأثرين بالاستسلام، قيل لي إنهم اكتفوا بالنظر إلى المشهد العظيم المهيب. لا أذكر أنّني احتفلت بالمناسبة، ولا أظهر أصدقائي والناس الآخرون غبطتهم في ألور ستار، ويصح أن يقال إن بلادنا تحرّرت من احتلال اليابانيّين، لكنّ ذلك في نظر الملايويّين ليس سوى تغيير آخر للأسياد المستعمِرين، سُررنا لانتهاء الحرب، وهذا كل ما في الأمر، ووقعنا من جديد تحت حكم البريطانيّين.

كل ما كنت أستطيع التفكير فيه هو العودة إلى المدرسة، أصبحت في التاسعة عشرة يومئذٍ واشتقت إلى رفقة أصدقائي وزملائي في المدرسة الذين عاد كثير منهم إلى قراهم في أثناء الحرب. قضى عدد قليل منهم نحبه، منهم صديقي الحميم عزيز زين الذي كان يقيم بالقرب من منزلي؛ إذْ أصيب بحمّى

وهو في السادسة عشرة ومات، لم يكن العلاج الطبي متاحاً في ظلّ الاحتلال الياباني.

ما إن أعادت المدرسة فتح أبوابها حتى عدت إلى الصف التاسع، أذكر أننا تجمّعنا في الصف في اليوم الأول، لم يرتدِ أكثرنا لباس المدرسة، وهو عبارة عن بنطلون قصير أسود وقميص أبيض. وعندما تسنّى لنا الحصول على لباسنا الرسمي لاحقاً، لم تستطع أسرتي تحمّل تكلفة شراء قمصان قطنية لي، ولذلك ارتديت قمصاناً قصيرة الأكمام عوضاً عنها، وبقيت على هذه الحال طوال الوقت المتبقّي من العام الدراسي.

أذكر جيّداً مدرّس الصف واسمه السيد زين رشيد، كان رجلاً رائعاً يتكلّم الإنكليزية متتبّعاً أدقّ تفاصيلها، كما عاد جميع أساتذتنا القدامى أيضاً، ما عدا السيد أم. فيراموثو، مدرّس الجغرافيا الذي قضى في الحرب.

عُيّن السيد جاي. أف. أوغستين، أكبر الأساتذة سنّاً، ناظر المدرسة مؤقتاً. كان أوراسياً من الفيليبين ولديه أسرة كبيرة كفاية لتشكل فريقاً لكرة القدم. كما درّس السيد أوغستين اللغة الإنكليزية، وكان يمنحني على عملي علامات عالية دائماً. وهو الذي جعلني رئيس «جمعية الأدب والمناقشة» ومحرّر مجلة المدرسة «دار الأمان». أول مقالة افتتاحية كتبتها في المجلة كانت تعليقاً على الحرب واليابانيّين افتتحتها بمقدمة فخمة بدايتها «جرت مياه كثيرة أسفل الجسر» لأظهر مدى إتقاني للّغة الإنكليزية، لكن السيد أوغستين رأى أنها عبارات منمّقة، ربما لأنّني أصررت على استعمال كلمات طنّانة، ولذلك توجّب عليّ تنقيحها.

بقي ناظر المدرسة لبضعة شهور فحسب وخلفه شاب إنكليزي هو السيد جي. إي. ماريسون. مع أنّه كان في أواخر العشرينيات من عمره، فقد اعتُبر الأرفع من بين سائر الأساتذة الملايويّين، وكان عالماً باللغات استطاع تعلّم اللغة التاميلية بسرعة مذهلة بالتحدّث إلى الباعة في المطعم، ثمّ أصبح كاهناً بعد سنين قليلة وحضرتُ سيامته في كاتدرائية سان أندرو في سنغافورة وأنا طالب في كلّية الطبّ.

لم أشارك في الألعاب الرياضية كثيراً لأني لم أبرع فيها، فحتّى في لعبة كرة القدم عليك أن تعرف كيف تمرّر الكرة إلى لاعب آخر، لكنّني مارستُ

لعبة الرُّغْبي، فهي لا تتطلّب مهارة ولكن تتطلّب استعداداً للتعرّض للإصابة، لا أعتقد أنّني كنت لاعباً ماهراً، لكن كان في استطاعتي التقاط الكرة بيديّ والجري، استمتعت بالتدافع وتكاتف اللاعبين. كنتُ عضواً في فريق كلّية الطبّ أيضاً ولاعب احتياط في فريق الزرق في سنغافورة، مع أنه لم تسنح لي فرصة للعب.

لم تكن الكتب المدرسيّة متاحة بُعيد انتهاء الحرب، فتوجّب علينا تقاسم الملاحظات وأي كتب قديمة في حوزتنا، دمّر اليابانيّون مختبر العلوم أيضاً، ولذلك لم تبدأ المدرسة بتدريس مواد العلوم، وكل ما عرفته منها إنما تعلّمته قبل الاحتلال الياباني، وقد شكّل ذلك عائقاً أمامي في مرحلة لاحقة عندما درست الطبّ، لكنّ عدم القدرة على دراسة العلوم لم تشكّل لي مشكلة حينئذ، فلم أكن أعرف أنني سألتحق بكلّية الطبّ، بل إنني لم أتصوّر أنني سأصل إلى مرحلة التعليم العالي بأي تخصّص كان.

الرياضيات هي المادة الدراسية المفضلة لدي، ويزعجني كثيراً أن أرى أبنائي وأحفادي يعتمدون على الآلات الحاسبة ولا يجرون حسابات ذهنية، كان والدي شديد التدقيق في مادّة الرياضيات وكان يدرّسني وشقيقي إياها في المنزل. إن المهارات الحسابية ضرورة مطلقة في الحياة، وبخاصة في عالم المال والأعمال. ظننت أن نشأة الصبي الصيني خلف منضدة محلّه التجاري حيث يحسب باقي النقود تجعله أمهر من غيره في الرياضيات، بينما لا يحتاج الصبي الملايويّ الواقف أمام المنضدة إلى إجراء أيّ عمليّة حسابيّة بعد شرائه حاجته. وربما كانت حجّتي تبسيط المسألة، لكنّ حساب باقي النقود بشكل متكرّر لا بدّ من أن يجعل الصيني العادي أمهر في الرياضيات من نظيره الملايويّ. وأنا شخصياً لم أكن أحسب ما تبقّى لي من نقود بعد شرائي حاجاتي من المحلات المحلية.

عندما كنت شاباً يافعاً، اعتدت سماع صاحب متجر صيني خلف منزلي وهو يهزّ مِعداده تفاؤلاً بالحظ السعيد عندما يفتح محله كل صباح، وقال لي أحد الأشخاص إذا كنتَ أول من يدخل متجرَ الصيني في الصباح، تستطيع تحديد أي سعر لمشترياتك لأنه يتشاءم من رفضه إتمام أول صفقة له في نهاره. قمت بالمحاولة وحدّدتُ ثمناً بخساً لشيء لا أذكر ما هو، فرفض

صاحب المتجر بالطبع، واليوم بَطُل استعمال المعداد وأنا متأكد من أن أصحاب المتاجر الصينيّين لا يهزّون آلاتهم الحاسبة، لكنّي بقيت ملتزماً بالطريقة التجريبية المتمثّلة في تجربة الأشياء والتحقّق من صحة ما قيل لي.

بالعودة إلى المدرسة، عدنا إلى دراسة تاريخ الإمبراطورية البريطانية، ولم يكن المنهاج الدراسي لامتحان كامبريدج لما قبل التخرّج قد تغيّر، لكنّنا لم نناقش هزيمة البريطانيّين على يد اليابانيّين في الحرب. فالمفترض أن التاريخ يحدّثك عن الماضي لا عن الحاضر، وهذا كان موقف الأستاذ على أي حال، وما زلتُ أرى مادة التاريخ ساحرة، ففيها كثيرٌ من الدروس لنستخلصها ونطبّقها في زماننا.

لم أكن أتذكر تواريخ الأحداث التاريخية جيداً وما زلت؛ فأنا لم أشأ حشو ذهني بكثير من الأشياء، والتواريخ من بين الأشياء التي اخترت نسيانها، ومن دواعي الأسف أنّني أنسى أسماء الأشخاص أيضاً، وهذا عيب في رجل سياسي ولا يمكن التسامح معه، لكنّني كنت بارعاً في التاريخ في أيام المدرسة وحصلت على تقدير «ممتاز» في امتحان كامبريدج لسنة ما قبل التخرّج. كما كنت بارعاً في مادتَي الجغرافيا والرياضيات لانكبابي على خرائط البلدات والمدن الأوروبية في أثناء الحرب حيث دارت رحى المعارك الطاحنة.

ومع كوني اعتُبِرت طالباً جيداً، لم يحبّني أساتذتي، ربما لأنني كنت «ماكراً» كما يقولون. لم أكن طالباً مطيعاً، والطاعة هي كل ما ينظرون إليه عند اختيار الطالب ليكون رئيس الصف أو الطالب المثالي، ولم أُعتبر طالباً مثالياً إلّا قبيل تخرّجي. وقد نصح لي الأستاذ ليم الذي وبّخني من قبل لتخريبي الصف، بقبول المركز لأنه سيقوّي حظوظي في نيل وظيفة أو الحصول على منحة دراسية.

مع العودة إلى روتين الصفوف المدرسية والدراسة، بقيت ذكريات الحرب تراودني، توقّعنا جميعاً انتصار البريطانيّين وانتظرت بشوق عودتهم إلى ملايا، لكنّ عودة هذه الذكريات ترافقت مع تحرّر متزايد من الوهم المتعلّق بالرجل الأبيض، فهو ليس المخلوق الذي لا يُقهر كما كنت أعتقد، وتأسّفت لعدم معاقبتهم تايلاند لسماحها للقوات اليابانية بالنزول على

شواطئها والزحف نحو المضيق البري كرا[1] لغزو ملايا.

كما كانت هناك مسألة الولايات الملايويّة التي اعتُبرت محميّات بريطانية قبل الحرب، كانت قدح في عداد آخر الولايات الملايويّة التي قبلت بالحماية البريطانية في سنة ١٩٠٩م. وهي أبرمت أيضاً تلك المعاهدات الخرقاء التي سلّمت إدارة الولاية للبريطانيّين طالما بقيت «الشمس والقمر والنجوم» كما جاء في نصّ المعاهدة، ولا يظهر أنّ الملايويّين اهتمّوا بدوام سريان هذه الاتفاقيات لأنّهم لم يتصوّروا مستقبلاً مختلفاً، تقبّلوا بسرور بقاء الحكم البريطاني إلى الأبد وعدم التحرّر منه.

الواضح أنّ البريطانيّين فشلوا في حماية الولايات الملايويّة وحكّامها من الاحتلال الياباني. كان من المفترض أن يؤدّي هذا الفشل إلى إبطال تلك المعاهدات، أو الدفع نحو إعادة التفاوض على بند بقاء البريطانيّين إلى الأبد، لكن عندما عاد البريطانيّون، تصرّف الملايويّون كما لو أنّ المعاهدات لم تزل سارية. خشي الحكّام الملايويّون، وبخاصة الذين ارتقوا العرش في أثناء الاحتلال الياباني، عدم اعتراف البريطانيّين بشرعيتهم. وبما أنّهم كانوا أبعد ما يكون عن التشكيك في بقاء حقوق للبريطانيّين في ملايا، بَدَوا شديدي التوق إلى الخضوع للحكم البريطاني طالما بقيت مناصبهم مضمونة.

قدّم البريطانيّون الذين تفطّنوا إلى هذه الحقيقة اعترافاً مشروطاً بالموافقة على إبرام المعاهدات الجديدة في لندن في أثناء الحرب. كانت تلك معاهدات ماك مايكل سيئة الذكر التي دمجت الولايات الملايويّة، فضلاً عن مستعمرتي التاج (أي: إنهما مستعمرتان لا تتمتّعان باستقلال ذاتي) بينانغ وملقا، في مستعمرة واحدة سُمّيت الاتحاد الملايوي، منذ ذلك الحين فصاعداً، ستصبح من مستعمرات التاج عوضاً عن بقائها محميات بريطانية. وستقتصر مهام الحكام الملايويّين على الإشراف على المسائل المتّصلة بالعادات الملايويّة والإسلام؛ وستفقد الولايات التي يتولّى الحكام زمامها (عوضاً عن تولّي حكمها) هويّتها التاريخيّة وحقيقتها السياسية. وبموجب المعاهدات الجديدة أيضاً، ستضعف مراكز الحكام أنفسهم بدرجة كبيرة.

---

(١) الجسر البرّي الضيق الذي يصل شبه الجزيرة ببرّ آسيا.

على أنّه على الرغم من الإكراه البريطاني، رضوا بهذا الإذلال الذي طال كافّة الملايويّين وطالهم بوجه خاص. والواضح أنّ البريطانيّين اعتبروا انتصارهم في الحرب فرصة وحقاً لتوطيد أركان إمبراطوريتهم. وفي النهاية، تشرشل هو القائل إنه لم يُنتخَب كي يُشرف على تفكيك الإمبراطورية[٢].

ربما كان الأهم من كلّ ما تقدّم أنّ الاتحاد الملايويّ سيُنشئ دولة ملايويّة وحدوية، ويُؤسس كذلك لمواطنة وحدوية أو متجانسة دَاخِلَه للملايويّين ولغير الملايويّين على حدّ سواء. إنّ منح حقوق مواطنة متساوية للمهاجرين الصينيّين والهنود سيعرّض حقوق الملايويّين في الأرض والفرص للخطر، وستّتسع الفجوة في الثروة في ملايا تاركة الملايويّين أفقر المجموعات في بلادهم.

كان رفاقي الذين عاشرتهم في المدرسة مهتمين بالسياسة ومحاربة الاقتراح البريطاني الأخير، كيف يمكن أن أتلهّى عن دروسي بسبب هذه التطوّرات؟ بعد سلسلة من المناقشات في منزلي، اقتنعتْ مجموعة شكّلتها بأنّه ليس من حقّ البريطانيّين فرض الاتحاد الملايويّ من دون استشارتنا. ومع أنّ بعض أعضاء المجموعة انسحبوا للتركيز على دراستهم، أرادت الأكثرية فعل شيء للاحتجاج على الاقتراح، منهم عزيز أحمد الذي نال لاحقاً شهادة مهندس ميكانيكي في المملكة المتحدة، وذو الكفل هاشم الذي أصبح لاحقاً الأمين العام للمنظمة الملايويّة الوطنية المتحدة (أمْنو)، وعثمان أبو بكر الذي لقبّناه بـ«الحصان» لأسنانه الناتئة.

في مطلع سنة ١٩٤٦م، ضغط البريطانيّون لإنفاذ اتفاقيات الاتحاد الملايويّ، اعتقدتُ أن للوقت أهمية قصوى، وأنه لا بدّ من فعل شيء، قبِل أفراد المجموعة بي قائداً، وأحسب أن سبب ذلك اضطلاعي بدور أبرز بالبداهة وإلحاحي على المجموعة بالتحرّك، فلطالما احتقرتُ الأشخاص الذين يؤثرون الحديث بينما هم في وضع يتيح لهم العمل، كنت أسخر من شقيقي الأكبر مشهور الذي كان يتحدّث دائماً عن رغبته في تربية الماعز أو

(٢) «لنتكاتف إذاً كي نؤدي مهماتنا، ونقول إذا بقيت الإمبراطورية البريطانية ودول الكومنولث التابعة لها ألف سنة، سيقول الرجال «هذه أروع ساعة»» ـ مقتطف من خطاب ألقاه السير ونستون تشرشل أمام مجلس العموم البريطاني في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٤٠م.

الدجاج من غير أن يفعل شيئاً، ثمّ سألت نفسي «ماذا عني؟» هذه قضية أتحمّس لها، ماذا سأفعل بشأنها؟

تميّز جيل والديّ بحس قوي من الولاء للحكام، ومع أننا لم نناقش هذه المسألة على العموم مع كبار السنّ، كنا نتلمّس إحساسهم بالولاء للملك، اعتقد الملايويّون أن السياسة ليست من شأن العامة رعايا الحكام. وكانت امتيازاً للمثقفين في قصورهم، وليست للأشخاص العاديّين في قراهم، وكان جيلي أول جيل أنكر القبول بحظر الخوض في السياسة، وإذْ اعترفنا بدور الحكام، فقد حرّرتنا المعاهداتُ التي أبرموها مع البريطانيّين من أوهامنا.

طالعت مجموعتنا الصحف بنهم بحثاً عن أي معلومة متّصلة بالاتحاد الملايويّ، كما كانت الأنباء تصل إلى ملايا عبر الطلاب الملايويّين الذين يتلقّون علومهم في المملكة المتحدة. من هؤلاء طالب في كلية الحقوق معارض للاقتراح يدعى إسماعيل محمد علي الذي انقطعت به السبل في إنكلترا بسبب الحرب، كتبت إليه طالباً دعمه معارضة الطلاب الملايويّين الاتحاد الملايوي. لم أكن أعرفه شخصياً، لكني قرأت عن الملايويّين المحتجّين في لندن والمقالة الصحافية التي تحدثت عنه. لم يردّ على رسالتي، لكني التقيت به وتعرّفت إليه بعد ذلك بسنين عندما أصبح عديلي ثم أول حاكم ملايوي لبنك نيجارا.

اتّحدت الجماعة الطلابية التي شكّلتها في كلّية السلطان عبد الحميد مع طلاب «معهد محمود» الشرعي في مرحلة لاحقة، وهو أهم معهد أهلي يدرّس العلوم الشرعية واللغة العربية. عرفنا أن الأساتذة والطلاب متوجّسون من الاتحاد الملايويّ مثلنا، وكان الناظر الشيخ عبد الحليم خرّيج جامعة الأزهر الشريف في القاهرة شديد العداء للبريطانيّين. كما راسلتُ عدداً من الجماعات الملايويّة الأخرى، منها جماعة في تانغْكاك في ولاية جوهور والتي كانت ناشطة للغاية في معارضة الاتحاد الملايويّ. وراسلتُ الصحافة أيضاً، وبخاصة **سترايتس تايمز** (*Straits Times*) التي عاودت الصدور بعد الحرب. انتقدتُ في إحدى رسائلي استخدامَ اللغة الإنكليزية في مناسبات معيّنة وحاججتُ بأنه ينبغي اعتماد اللغة الملايويّة عوضاً عنها، لكني تلقّيت ردّاً بالغ القسوة من أحد القرّاء الذي اتهمني بمحاولة فرض اللغة الملايويّة على الجميع.

بدا الطلاب غير الملايويّين غير مبالين بما يجري، فلم يتفاعل الصينيّون والهنود إيجابياً ولا سلبياً مع الاتحاد الملايويّ. ففي النهاية، سيصبّ الاتحاد في مصلحتهم لأنّ هدفه هو منحهم جميعاً الجنسية، وإن لم يكن جميعهم توّاقاً إلى نيل الجنسية الملايويّة. فقد دأب الصينيّون على رفع الأعلام الصينية في احتفالات الصين وعرّفوا أنفسهم بأنّهم موالون للكيومينْتانغ أي الحزب الوطني الشعبي الصيني. وفي هذه الأثناء، كان صينيو مستعمرات المضيق شديدي الولاء للبريطانيّين إلى حدّ أنهم اعتبروا أنفسهم صينيي الملك. أرادوا في مرحلة معيّنة بقاء بينانغ حيث استقر كثير منهم خارج فدرالية ملايا لتبقى مستعمرة بريطانية.

ركّز الهنود في الأساس على الأحداث التي وقعت في الهند، كانوا قد شكلوا في ظلّ الاحتلال الياباني الجيشَ الوطني الهندي للرجال وفوج جهانسي للسيدات، وأرادوا القتال إلى جانب اليابانيّين على الحدود بين بورما والهند، حتى إنّ كفاح الهند لنيل الاستقلال ازداد شراسة فور انتهاء الحرب؛ لذلك لم يشكّل الاتحاد الملايويّ أول اهتماماتهم السياسية.

مع فتور احترامي للبريطانيّين وحبّي لهم، ازداد نشاطي السياسي، وتذكّرت من دراستي لتاريخ المستعمرات الأمريكية في المدرسة حزب الشاي في بوسطن وشعار «لا ضرائب من دون تمثيل». وتكوّن لديّ إيمان راسخ بأنه ينبغي التشاور مع الملايويّين، وعلى وجه الخصوص سكان شبه جزيرة ملايا التي أبرم البريطانيّون معها معاهدات، بشأن الخطط الخاصة بالولايات الملايويّة. ولم تكن فكرة الاستقلال قد تبلورت في ذهني بعد، وفي الحقيقة، عندما فاتحني تونكو بفكرة الاستقلال أول مرّة، اعتقدت أننا لسنا مهيئين بعد، اعتقدت أن البريطانيّين لا يزالون مؤهّلين لحكمنا، وجلّ ما أردته منهم هو احترام مكانة الملايويّين وحقوقهم.

إذا أضحى الاتحاد الملايويّ أمراً واقعاً، سيعني ذلك أن أراضي الملايويّين ستصبح مستوطنة دولية خاضعة لحكم الاستعمار البريطاني، وتصبح الجنسية من حقّ كل من فيها. وبما أنّ مشروع الاتحاد خلا من بند يشترط التنازل عن الجنسيات السابقة، سيمتلك الصينيّون والهنود وغيرهم جنسيتين من الناحية الفعلية، بينما لن نتمتع نحن الملايويين سوى بجنسية

واحدة هي جنسية الاتحاد الملايويّ. وسرَت أقاويل أصلاً آنذاك تحدّثت عن وجوب إعطاء جزء من فلسطين للصهاينة ليقيموا عليه دولة إسرائيل، وجزعتُ من إمكانية أن يعاني الملايويّون مصيراً مماثلاً لمصير الفلسطينيّين ـ التهميش ثم الخنق وحتى الطرد من أراضيهم في النهاية.

كان الملايويّون وقتئذٍ أفقر المجموعات السكانية في شبه الجزيرة، ولم يكن فيهم سوى حفنة من خرّيجي الجامعات وعدد قليل جداً من المتعلّمين، كانوا في معظمهم مزارعي أرز، أو صيادي أسماك أو عمالاً. ونادراً ما كان يوجد متجر ملايويّ في البلدات وفي أغلبية المناطق الريفية التي خدمتها المتاجر الصينية أو الهندية التي وفرت مختلف أنواع البضائع. كما عمل عدد ضئيل من الملايويّين في السلك المدني في الولايات الملايويّة غير المتحدة وفي بعض الولايات الملايويّة المتحدة، لكن لم يكن لهم وجود من الناحية العملية في مستوطنات المضيق، وهي بينانغ وملقا وسنغافورة، كما هيمن الهنود والتاميليّون السلانيّون على الخدمات المكتبية وعلى السكك الحديدية الملايويّة.

عرفتُ تركيبة الحكم البريطاني في ملايا لأنّني درستها في المدرسة، لكني رأيت بأمّ عيني ما حصل للملايويّين، فسكان بينانغ احتقروا سكان قدح كونهم شعباً ريفياً، وقد ذُهلنا عندما ذهبنا إلى بلدات مثل بينانغ ورأينا المباني المؤلفة من أربعة طوابق هناك، لكنّ ملايويّي بينانغ كانوا أدنى منزلة من الناحية الاقتصادية من ملايويّي قدح؛ حيث كان جميع الموظفين الحكوميّين ملايويّين، لكن في بينانغ، لم يكن يوجد غير طبيب ملايويّ واحد وعندما زرت أقاربي فيها، رأيت أنّ أعمامي يعيشون في ـ ما يمكن اعتباره في موطني ـ أحياء فقيرة، ومع أنّ بعضهم عمل لدى الحكومة، فقد كانت وظائفهم متدنّية الأجر.

استطاع الحكام الملايويّون في الولايات الملايويّة المتحدة إدخال بعض الملايويّين في السلكين المدني والإداري الملايوييْن، واستطاع بعض زعماء المقاطعات التقليديّين تأجير أراضيهم التي تحتوي على القصدير للبريطانيّين أو للصينيّين، لكن إذا كان هؤلاء ميسوري الحال نسبياً، فقد عاشت أغلبية الملايويّين الآخرين فقراء، وإن لم يكونوا مزارعي أرز وصيادي أسماك، فهم

أجراء ـ عمال مكتبيّون وسائقون لدى الأوروبيّين والتوكايات الصينيّين، وقلة منهم امتلكوا مزارع مطاط صغيرة.

لكنّ سيطرة البريطانيّين كانت أضعف بكثير في الولايات الملايويّة غير المتحدة، فكانت اللغة الملايويّة اللغة الإدارية وأغلبية الموظفين الحكوميّين كانوا ملايويّين؛ ذلك أنّ العمل كموظف حكومي براتب منتظم ومعاش تقاعدي كان الطموح الأكبر لكل ملايوي، بينما كانت الأعمال المهنية محتقَرة بوجه عام.

لا يوجد في الولايات الملايويّة غير المتحدة ثروات طبيعية من القصدير مثل التي في الولايات الملايويّة المتحدة، وكانت ولاياتٍ فقيرة إذا استثنينا جوهور. وبالإضافة إلى كون الملايويّين في الولايات غير المتحدة أكثر عدداً من نظرائهم في الولايات الملايويّة المتحدة، كانوا أفقر منهم أيضاً. وعلى العموم، كان الحكام أنفسهم مُعدَمين، وربما بسبب ذلك أبدوا استعداداً لتأجير أجزاء من ولاياتهم أو التنازل عنها لقاء تأمين مدخول.

باعتراف البريطانيّين بمُطالِبٍ آخر بعرش جوهور، كسبوا قطعة أرض استراتيجية وثمينة هي سنغافورة، وحدهم البريطانيّون الذين كان لديهم فِرق مَسْح في تلك الأيام، طالبوا بحقوق في الجزر الواقعة في مضيق جوهور أو سيلات تيبراو. ولذلك، ضمّت دول مجاورة عدداً من الجزر التابعة للولايات الملايويّة لعدم معرفة الحكام الملايويّين المدى الكامل لولاياتهم وحدودها. وفي أواخر القرن العشرين ومستهل القرن الحادي والعشرين، عادت هذه المشكلة لتؤرق ماليزيا في النزاع على بولاو باتو بوتيه، أو بيدرا برانكا التي منحتها محكمة العدل الدولية لسنغافورة في أيار/مايو ٢٠٠٨م.

كانت سنغافورة غالية في نظر البريطانيّين إلى حدّ أنهم استثنوها من الاتحاد الملايويّ المقترَح. ومع تطوّر سنغافورة، تحوّل الملايويّون هناك إلى أقلية صغيرة، بل أصبحوا أفقر من ملايويّي شبه الجزيرة. كان عدد الملايويّين الذين حصلوا على تعليم مدرسي عالٍ يُعدّون بالأصابع في سنغافورة، وعندما كنت أدرس الطبّ هناك، لم أجد غير عدد قليل من القرى الملايويّة في سنغافورة. إحدى هذه القرى غيلام التي شيّد فيها سلطان

جوهور المخلوع الإستانا أو القصر، لكنّ الحكومة السنغافورية وضعت يدها على الإستانا ولم يعد لجميع القرى الملايويّة وجود الآن.

وسواء في المستوطنات، أم في الولايات الملايويّة المتحدة، أو في الولايات الملايويّة غير المتحدة، كان الملايويّون أفقر المجتمعات وأكثرها تخلّفاً، كما كانوا متأخّرين في التعليم كذلك. ولو استثنينا ولايتَي قدح وجوهور، لم يلتحق عدد كبير من الأطفال الملايويّين بالمدارس الإنكليزية الأهلية، ووضعها المزري لا يُعزى بالكامل إلى البريطانيّين أو الحكام الملايويّين، حتى إن الملايويّين أنفسهم لم يحاولوا التأقلم مع الأوضاع المتغيّرة في بلادهم، وإذْ رفضوا العمل في الاقتصاد الحديث، جلب البريطانيّون عمالاً هنوداً تحت التدريب وحمّالين صينيّين. ومع توسّع القطاع الاقتصادي الحديث، قدّم المزيد من صغار رجال الأعمال الصينيّين والهنود والأشخاص الذين لديهم ما يؤهّلهم ليكونوا موظّفين مكتبيّين وتقنيّين مبتدئين. وجاء بعدهم أطباء وتقنيّون أفضل تدريباً، وبات الملايويّون يعتبرون أنّ هذه الوظائف حكر على المهاجرين الهنود والصينيّين.

لم يكن الحكام الملايويون في وضع يمكّنهم من مساعدة رعاياهم الملايويّين لتقلّص سلطاتهم. وكما حصل سابقاً، تولّى هؤلاء الحكام زمام الأمور من غير أن يمارسوا الحكم، لكن اقتصرت ولايتهم الآن على «الكاثيّين»[٣]، ومسؤولي العادات[٤] الذين خدموهم شخصياً بإشراف الإستانا أو البالاي (قاعة استقبال زوار الملك). لم يكن الحكام غير رموز صورية لأعراف الملايويّين وتقاليدهم ورؤساء للمسلمين من رعاياهم.

كان لكل من بينانغ وملقا عضو ملايويّ واحد في مجالس بلدية المستعمرات في سنغافورة. ورأى الملايويّون أنّ هذا هو أكبر تمثيل يمكنهم الحصول عليه في مجالس الولايات وفي المجالس التشريعيّة المتحدة بعد تشكّل الاتحاد الملايويّ. وفي ما يتعلّق باللغة الملايويّة فستكون هي لغة المجتمع اللغة الملايويّ فقط، وستكون الإنكليزيةُ اللغةَ الرسمية وبالتالي

---

(٣) يعيَّن كاثيّ في كل مقاطعة لإدارة الشؤون الإسلامية، وعقد المحاكم ضمن اختصاصه، والإشراف على عمل المساجد في مقاطعته.

(٤) الخبراء في الأعراف والمراسم الملايويّة.

يُزال رمز رئيس لأصول شبه الجزيرة وخصائصها الملايويّة. عرفت أغلبية الملايويّين حقّ المعرفة أن الصينيّين الأكثر حركية ومقدرة سيهيمنون على البلاد في الاتحاد الملايويّ. أي إنه بالإضافة إلى سيطرتهم على القطاع المهني سيسيطرون على المعترك السياسي في غضون وقت وجيز أيضاً. وتصوّروا أنه سيشغل مناصبَ السلك الحكومي أشخاص مؤهلون ومقتدرون، وهم من الصينيّين والهنود على التحديد، ولن يبقى للملايويّين سوى المناصب المتدنّية.

ربّما تكون هذه وجهة نظر شديدة التشاؤم أو كثيرة الشكوك، ورفض عدد من الملايويّين الإقرار بإمكانية حصول ذلك. لكن حتى لو كان المستقبل أفضل، سيظلّ الملايويّون في وضع متدنّ للغاية بالنسبة إلى غير الملايويّين الذين سيحصلون على حقوق وامتيازات مواطنة شاملة ومتساوية في ظلّ الاتحاد الملايويّ.

لم يتسنّ لنا الحصول على النصّ الكامل لاقتراح الاتحاد الملايويّ، وتوجّب علينا استقاء أغلبية معلوماتنا من الصحف، بيد أن ما قرأته أفزعني. لقد نشأت على الافتخار بكوني ملايوياً واعتقدت أنني ورثت أرضاً وثقافة يمكن أن أنسبهما إلى نفسي، وإلى يومنا هذا هناك كثير من الأشخاص في العالم لا يملكون أرضاً. لكن طالما كانت بلاد الملايا أرض الملايويّين بقدر ما إن إنكلترا أرض الإنكليز واسكتلندا أرض الاسكتلنديّين. لم ترُق لي فكرة انتزاع أرض أجدادي مني، وهي أرضي قبل كل شيء، كما لم ترُق لي مشاهدة أرض شعبي وقد أضحت ملكاً لشعب آخر. وفزعت من إمكانية أن يصبح أشقائي الملايويّون خداماً للآخرين لأنّ المواطنة المتساوية لا تعني شيئاً آخر ـ يكمن خلف المساواة الشكلية مواطنة مجحفة ودنيئة لجميع الملايويّين.

وكما تحدثت بإسهاب لاحقاً في كتابي **المعضلة الملايوية** (*The Malay Dilemma*)[٥]، خشيت عجز رفاقي الملايويّين عن منافسة أبناء الأعراق الأخرى في البلاد، فقد افتقروا إلى المهارات وإلى التعليم اللازم

(٥) راجع الفصل الثامن عشر «المعضلة الملايوية» في هذا الكتاب.

وهم مذعنون لثقافة الاتّكال أصلاً منذ أيام الاستعمار، تحاشوا الأعمال الصعبة وبحثوا دائماً عن الأعمال المريحة. وهذا سيصبّ في غير صالحهم في وضع يتنافسون فيه مع آخرين أكثر تحفّزاً وقدرة، على أنّ من يستحق اللوم ليسوا فقط المزارعين الملايويّين؛ لأنّ المشكلات بدأت من قمة الهرم.

تنازل حكامهم عن أراضيهم للبريطانيين بمنتهى السهولة لأنّهم وُعدوا بالمال السهل والحياة الرغدة. فلماذا العمل إذا كان البريطانيّون سيعطونك راتباً لقاء عدم قيامك بعمل؟ كان المعاش التقاعدي السياسي، أو البدلات، رِشوة عرضها البريطانيّون على السلطان، وعلى أسرته، وعلى أحفاده لقاء تنازلهم عن حكم ولاياتهم، لم يُقتل ولو جندي بريطاني واحد كي يمكن استعمار الولايات الملايويّة بسرعة وفاعلية، أي إنّ البلاد انتُزعت من الداخل، وعندما استُميلت الأُسر الحاكمة نظير تنازلها عن استقلالها، أصبح استقلال المجتمع الملايويّ بأسره في مهبّ الريح. في السابق، كانت الطبيعة سخية مع الملايويّين؛ إذْ ضمنت لهم وفرة من دون عناء كبير. أما الآن، باتت الحماية البريطانية وتواطؤ الحكّام هما اللذين أعاقا الملايويّين بتجريد أغلبيتهم من الحافز الذي يدفعهم إلى النجاح بنشاط.

عاش الملايويّون كشعب حقبةَ الاستعمار من دون أن يواجهوا تحديات قاسية، وبعد أن استبدّ بهم الوهن بسبب إضعافهم ثقتهم بأنفسهم بأيديهم، بات يُتوقَّع منهم في حال إقامة الاتحاد الملايويّ التنافس مع شعب يفضل عليهم بكثير من المزايا: شعب كادح ومثقّف وماهر، شعب يملك أصلاً ثروة أكبر من ثروة الشعب الملايويّ، وإذا سُمح لتلك العملية بأن تستمرّ، ستكون نتائج الاتحاد الملاويوي كارثية على الملايويّين.

لم يوجد حينئذٍ منظّمة تمثّل ملايويّي شبه الجزيرة ككل، اعتبر الملايويّون أنفسهم رعايا الولايات الملايويّة المتنوعة وحكامها. لم يكن لديهم حاكم أعلى حينئذٍ، ولم يتصوّروا أنّهم ينتمون إلى أمّة واحدة.

شرعتُ في تنظيم رفاقي الطلاب من دون أن أعي الأبعاد الشاسعة للمهمة كي ننشط في حملة مناوئة للاتحاد الملايويّ. ومع أن عدداً من الأشخاص، بما في ذلك أساتذتنا، كانوا على علم بمناقشاتنا ولقاءاتنا السياسية، لم يتوقّعوا منّا معارضة إقامة الاتحاد الملايويّ بهذا القدر من النشاط، لكنهم لم يحاولوا صدّنا أيضاً.

ماذا في استطاعة مجموعة صغيرة من تلاميذ مدرسة أن تقوم به في وجه إدارة عسكرية بريطانية جبّارة؟ قرّر عدد قليل منّا إطلاق حملة دعائيّة مناوئة للاتحاد الملايويّ في ألور ستار وفي البلدات المجاورة. جمعنا كل ما توافر لدينا من مبالغ نقدية ضئيلة واشترينا لفافات ورقية ضخمة من دور الطباعة، وعمل نحو عشرة منا في إعداد الملصقات، استغرق القيام بهذه المهمة عدّة أيام في منزلي ومنزل عزيز أحمد. سعينا في البداية لرسم الخطوط الرئيسة للحروف بالقلم الرصاص وملء الحيّز بين الخطوط بالحبر الصيني، لكنّها كانت عمليّة بطيئة. عندئذٍ، نحت عزيز الحروف الاستهلالية السميكة من حبّات البطاطس. واستخدمنا أختاماً بدائية وحبراً صينياً في طباعة الشعارَيْن المفضلَين لدينا «لا نريد مواطنة متساوية» و«لا للاتحاد الملايويّ».

وفي اليوم الذي بتنا فيه مستعدين لوضع ملصقاتنا، قسّمنا أنفسنا إلى مجموعات توجّهت إلى مناطق مختلفة. وخوفاً من اعتقالنا واصطحابنا إلى مراكز الشرطة للاستجواب، انتظرنا إلى أن حلّ الظلام ثم انطلقنا، كان التعتيم[٦] لا يزال سارياً والتغذية الكهربائية ضعيفة.

سُررت لتمكّننا من فعل شيء إزاء الوضع في نهاية المطاف، كانت تلك أوّل مرة نخرج فيها عن طاعة المؤسّسة وقد سُررنا بذلك. سارت الأنشطة الليلية على أحسن ما يرام، ولم يفقد سوى اثنين أو ثلاثة صبية قدرتهم على تمالك أعصابهم ممن كُلّفوا بوضع ملصقات في جيترا. وضع بعضهم ملصقات على جدران مستودع وزارة الأشغال العامة قبالة منزلي، لم نتفطّن آنذاك إلى رجل نائم على الرصيف الإسمنتي الملاصق للمبنى. لا بدّ من أنّنا أيقظناه لأنّه عندما حضرت الشرطة في اليوم التالي لطرح الأسئلة، قال إنه رأى بعض الأشخاص بالقرب من المكان الذي نام فيه، ونحمد الله أن تعتيم الأنوار منعه من التعرّف إلى أي واحد منا.

كان والدي من الأشخاص القلائل الذين عرفوا ما نقوم به، لكنه لم يحاول منعي، ولم تتدخل أمي ـ وإذا كنت تعرف شيئاً، فهي لم تُفصح عن ذلك. وعندما سألتها عن كيفية صنع اللصاق اللازم لملصقاتنا، بيّنتْ لي

(٦) كانت النوافذ تغطّى بقماش أسود في أثناء الحرب، وكانت الأنوار تُطفأ لمنع القاذفات من تحديد مواقع البلدات.

كيفية إعداد لاصق منزلي باستخدام طحين التبيوكا(*) والماء الساخن، ولم تطرح أسئلة.

انعكست أنشطتنا السياسية على دراساتنا سلباً لكنّ المستغرب أنّ والدي لم يعترض على ذلك، بل إن موقفه كان معاكساً لما توقعته تماماً. بدا داعماً، ولأول مرة في علاقتنا تباحثنا في الأوضاع السياسية رجلاً لرجل، وما زلت أذكر بدقة مفاتحته إيّاي بالموضوع، جلس على درجات شرفتنا في أحد الأيام فيما اتّكأتُ على الدرابزين، سألني عن رأيي في الاتحاد الملايويّ. تردّدت في بادئ الأمر، لكنّي أحسست بمزيد من ارتياح مع مواصلتنا الحديث. وكم تفاجأتُ عندما علمت أنّه ليس أقل مقتاً للاتحاد الملايويّ منّي، تابع كلّ حدث جديد من خلال **سترايتس إكو** (*Straits Echo*) **وسترايتس تايمز** (*Straits Times*). حتى إنني ازددت دهشة عندما أراد مناقشة هذه الموضوعات الخطيرة معي وأنا مجرّد صبي. أدركت في تلك اللحظة أن علاقتنا تغيّرت، وأنه لم يعد يعتبرني مجرّد طفل، لقد زاد إقرارُ والدي الثقةَ التي أحسست بها مع أولى خطواتي في معترك السياسة.

اعتمد والدي على معاشه التقاعدي الضئيل اعتماداً كاملاً في إعالتنا، واحتاج في أثناء الاحتلال الياباني إلى بيع قطعتي أرض، كانت إحداهما بستان فواكه، وقد أزعجني ذلك كثيراً لأنّني عرفت أهمية الاحتفاظ بملكية الأرض. باعها وقد خطّط لأمر وهو امتلاك رأسمال يستثمره في عربة أجرة تجرّها درّاجة، ثمّ أجّرها للشقيق الأصغر لبائع ساتاي (لحوم مشوية) كان يقيم في كوخ خشبيّ على عقار مغصوب خلف منزلنا. لكنّ هذا الصبي كان ينتحل الأعذار دائماً لعدم دفع الإيجار، وفي النهاية لم يجنِ والدي من هذا المشروع فلساً واحداً. لا أعرف كيف استطاع سدّ حاجاتنا؛ لأننا كنا نتناول طعاماً يكفينا وكان يعطيني خمسة سنتات كمصروف جيب عندما عدت إلى المدرسة، وهذا هو المال الذي استعملته في شراء الورق لملصقاتنا.

كانت حملتنا مُقْنعة للغاية على الرغم من هذه الموارد المتواضعة إلى حدّ أن الشرطة اعتقدت أنّها من صنيع منظّمة تخريبية استعانت بمطبعة.

(*) مستحضر نشوي (المترجم).

مزّقت الشرطة الملصقات في اليوم التالي واستجوبت المطابع كافّة في ألور ستار. أنكر أصحابها بصدق أي مشاركة لهم في العملية، لكن من حسن الحظ أنهم لم يُسألوا إن كانوا باعوا لفافات من الورق الأبيض لشخص ما، وكان زوج أختي يعمل كاتباً في قسم الشرطة، ولذلك عرفنا أنّ الملصقات حيّرت الشرطة وأقلقت بالها.

ذُهل كل فرد في مجموعتنا من ردّ الفعل على حملتنا الصغيرة، اعتقدت الشرطة أن من يقف وراء الأوراق البيضاء الكبيرة حركة لها شأن تريد أن تتحدّى البريطانيّين. ولم يخطر ببالهم أنّ منظّمي الحملة تلاميذ مدرسة ـ لم يخطر ذلك ببال أحد مع أنّه أصبح موضوعاً ساخناً في المقاهي. كانت معرفة الناس العامة بالسياسة محدودة، لكنّهم عرفوا أن الاتحاد الملايويّ لن ينفع الملايويّين وسُرّوا لأن شخصاً ما يقوم بعمل لمعارضته، ولذلك تمتّعنا بدعم شعبي واسع.

انتشر خبر الملصقات في مختلف أنحاء ملايا وبُذلت محاولات أخرى لوضع ملصقات مناوئة للاتحاد الملايوي. وفي سياق ذلك، كلّفت الحكومةُ الملكية السير هارولد ماك مايكل بتأمين موافقة جميع حكام ملايا على الاتحاد الملايويّ، وعندما قدم إلى ألور ستار للحصول على موافقة سلطان قدح على اقتراح الاتحاد الملايويّ، وضعنا مزيداً من الملصقات قبالة مقرّ إقامة المستشار البريطاني حيث كان يقيم، وقد انزعج من ذلك كثيراً، ذلك أن البريطانيّين لم يعتادوا مواجهة معارضة في ملايا.

من الناحية القانونية، رأى كثير من الناس، بما في ذلك الملايويّون، أن الاتحاد الملايويّ صفقة مفروغ منها ما إن يتمّ توقيع معاهدات ماك مايكل. كان موظفو السلك المدني وأغلبية الملايويّين البارزين على استعداد للموافقة على منح بلادهم منزلة مستعمرة كاملة. لكنّ المشاعر على الأرض عارضت بقوة تسليم الولايات الملايويّة للبريطانيّين، حتى إنّ ملايويّي مستعمرات بينانغ وملقا وسنغافورة عارضوا ذلك.

أضحى استياء الملايويّين أكثر وضوحاً، وباتت التجمّعات الضخمة تُعقد في كل مكان للاحتجاج على الاتحاد الملايويّ، كما نُظّمت مسيرات في

الشوارع. وفي ألور ستار، كانت المسيرات تأخذ طابعاً بشعاً أحياناً لأنّ بعض مزارعي الأرز أحضروا مناجلهم معهم. ومع أني عرفت بعض القادة الذين شاركوا في تلك المسيرات، اكتفيت بمشاهدة مسيراتهم الاعتراضية ولم أنضمّ إليها.

تحدّثت الصحف الملايويّة عن هذه المظاهرات الاحتجاجية، وكذلك **سترايتس تايمز** و**سترايتس إكو**. وباتت الملصقات التي تندّد بالمواطنة المتساوية وبالاتحاد الملايويّ تشاهَد في كل مكان.

كانت تلك مرحلة مهمة بالنسبة إلي، وكما كثير من الملايويّين الآخرين، استجمعت محاولةُ فرض الاتحاد الملايويّ أحاسيس السخط المتنامية في أعماقي على البريطانيّين وأيقظت شعوري السياسي، لكنّي كنت لا أزال تلميذَ مدرسةٍ. كنت في حاجة إلى مصداقية تجعل الناس ينصتون إلى آرائي، اعتقدت أنّ إحدى الطرق المضمونة لاكتساب تلك المصداقية هي بالحصول على تعليم جامعي. لم أفكر في دراسة تخصص معيّن ـ بذلت جهوداً خارقة في الدراسة لأتأهّل، وعندما اجتزت امتحانات القبول، قرّرت التقدّم بطلب منحة لدراسة الحقوق. وعوضاً عن ذلك، حصلت على منحة لدراسة الطبّ.

الفصل الثامن

نصر سياسي

برفض القبول بالاتحاد الملايوي الذي اقترحه البريطانيّون رفضاً قاطعاً، ابتعد الملايويّون غير المسيَّسين والمتساهلين عن تقاليدهم واجتمعوا على كلمة سواء لأول مرّة في تاريخهم دفاعاً عن حقوقهم؛ إذ إنهم لطالما قدّموا فروض الطاعة لسلاطينهم في السابق، من دون أن يشكّكوا في أعمالهم أو يثوروا عليهم، لكنّنا الآن أمام وضع مختلف، وكان الاقتراح البريطاني يعني تجريدهم من وطنهم ملايا وإذا تحقّق ذلك، تصبح الدول الملايوية مستعمرات بريطانية مشروعة[1] وبحكم الواقع مثل سنغافورة.

وبعد أن عرف الملايويّون المحليّون ما حلّ بملايويّي سنغافورة في ظلّ الحكم الاستعماري البريطاني، لم يكن بقاؤهم بلا حراك وارداً، وردّوا بعنفوان شديد فاجأ حكامهم والبريطانيّين على حدّ سواء، ويمكن القول إن اقتراح الاتحاد الملايوي غيّر ثقافة الملايويّين وطباعهم تغييراً كاملاً.

بقيت الولايات الملايوية في شبه الجزيرة منفصلة على مرّ العصور، لعدم بروز قائد عسكري أو أمير قويّ يصهر هذه الولايات أو الإمارات في أمّة واحدة. من ذلك أن بيرليس لم تصبح ولاية إلّا بعد أن قرّر أحد سلاطين قدح التخلّي عن جزء من مملكته الإقطاعية. وكوبانغ باسو، وهي مقاطعة في قدح ودائرتي الانتخابية سابقاً، كادت أن تصبح ولاية بعد أن منحها سلطان قدح آخر لأحد أقرباء الأُسرة الحاكمة، ومن حسن الحظ أنّ هذه الممارسة قد هُجرت. وكي تحافظ هذه الولايات الملايوية الصغيرة على بقائها، نشدت الحماية من جيرانها الأقوياء ووافقت على أن تصبح ولايات إقطاعية

(١) أي مقررة بحكم القانون.

تابعة لها طالما سُمح لها بإدارة شؤونها الداخلية. وإذا ضعف سيّدها أو واليها الإقطاعي، تُلحق نفسها بدولة قوية أخرى، حتى إنه ربما كانت تابعة إقطاعية لأكثر من دولة واحدة.

الرمز الرئيس لهذه التبعيّة الإقطاعيّة كان أتاويَ سنوية تُقدّمها إلى ولاتها الإقطاعيّين، وأهمّ هذه المنح الأزهار الذهبية والفضية. وكانت الوفود تُرسَل مع هذه الأتاوي، بل إنّ الحاكم كان يأتي بالأتاوي بنفسه من حين إلى آخر. وفي هذه الحال، كان يتلقّى هدايا بالمقابل من حاكم الدولة التي خضع لها، وغالباً ما كانت تتضمّن هذه الهدايا سرايا وحتى زوجة في بعض الأحيان، وإذْ لم تعتبر الدولُ الآسيوية الولاياتِ الملايوية مستعمرات تابعة لها، لم تعيّن لها حكّاماً ولا قناصل إداريّين، لكنّ السياميّين كانوا يغيّرون على الولايات الملايوية الشمالية في بعض الأحيان، يقتلون السكان ويدمّرون محاصيلهم ويحرقون بيوتهم الخشبية، من دون أن يتركوا قوات احتلال عقب انسحابهم، ثمّ يعود الوضع إلى ما كان عليه لتظلّ الولايات الملايوية تابعات إقطاعية لسيام مع تمتّعها باستقلالها الذاتي.

لكن خوف الولايات الملايوية من هذه الغارات دفعها إلى البحث عن حماة آخرين، اعتقد الحكام أنّهم وجدوا ضالّتهم عندما وصل الأوروبيّون تصحبهم قوة مقاتلة حسنة التدريب ومزوّدة بأسلحة متفوّقة. وفي سنة ١٧٨٦م، عرضت ولاية قدح التنازل للبريطانيّين عن جزيرة بينانغ على أن يتولّوا صدّ الغارات السيامية. اعتقد الحكام أنّ في استطاعتهم التحوّل إلى تابعين إقطاعيّين للقوى الأوروبية مع المحافظة على استقلالهم في الوقت عينه، ومن دواعي الأسف أنّه كانت لدى الأوروبيّين أفكار مختلفة تماماً، تصوّروا أنّ العلاقات الدولية لا تعني تحصيل أتاوٍ سنوية من الذهب والفضة فقط. لم يتردّد البريطانيّون في القبول ببينانغ من دون أن يحموا قدح من السياميّين؛ لذلك، سعى سلطان قدح لاستعادة بينانغ من دون جدوى، وعوضاً عن ذلك، وضع البريطانيّون يدهم على شريط من الأرض الأساسية مقابل بينانغ لتعزيز دفاعات الجزيرة.

لم يتوقّع الملايويّون أن يتغيّر وضعهم تغيّراً جذرياً في ظلّ الحماية الأوروبية، واستخدم البريطانيّون ما يمكن وصفه باللغة الشاعرية في

اتفاقياتهم ـ أنهم سيفون بتعهداتهم طالما بقيت «الشمس، والقمر، والنجوم»، وقد استُخدمت هذه العبارة في الاتفاقيات كافة التي وقّعتها الولايات الملايوية مع البريطانيّين. إذا كان المراد فعلاً تخليد هذه الاتفاقيات كافة التي حوّلت الولايات إلى محميّات، سيكون استقلال الولايات الملايوية أو ملايا مستحيلاً. يبدو الآن أن موافقة الحكّام تنمّ عن سذاجة، لكن يُستبعد أن يكون الحكام قد أخذوا النص على ظاهره وهم المعتادون على التقاليد الشفهيّة المنمّقة، كانت العبارة في نظرهم مجرّد تصوير بلاغي، ومن دواعي الأسف أنّها كانت في نظر الأطراف الأخرى مُلزِمة قانوناً.

كان رعايا الحكام بعيدين عن السياسة ويرون أنّ من حقّ الحكام بالمطلق التنازل عن أراضيهم على النحو الذي يحلو لهم، ربما دُبّرت دسائس في بلاطات الحكام، لكن الناس لم ينظّموا ثورات ردّاً على ذلك. وحتى لو كان الحاكم عاجزاً أو متوحّشاً أو عديم المسؤولية ـ ما عدا السلطان محمود شاه الثاني حاكم جوهور ـ رياو الذي اغتيل[٢] ـ لم يثر أتباعه عليه. والقصة القديمة التي تحكي عن مزايا هانغ تواه وهانغ جيبات[٣] تستحق بعض الإسهاب في هذا السياق. يُحكى أنّ المحارب الملايوي الأسطوري هانغ تواه قال: «الملايوي لا يخون ملكه»، كان ولاؤه مطلقاً لا يتزعزع، حتى عندما اتُّهم زوراً بإقامة علاقة غير شرعية مع سرايا السلطان وصدور أمر بإعدامه، ومع أنّ رئيس الوزراء لم ينفّذ الحكم ظنّ المحارب هانغ جيبات، رفيق تواه، أنّ صديقه قد أُعدم فاندفع كالمجنون وقتل عدداً من المسؤولين في القصر، وعلى الرغم من الظلم الذي نزل بتواه، إلا أنه لم يتردّد في إطاعة السلطان عندما أمره بقتل جيبات.

لا يزال الملايويّون يمجّدون ولاء هانغ تواه إلى يومنا هذا، وعندما اقتُرح إطلاق اسم هانغ جيبات على سفينة حربية ماليزيّة، اعترض الأمير على الفكرة؛ لأنّ جيبات خائن ـ خان المبدأ المقدّس الذي يقوم على الولاء

(٢) اشتُهر السلطان محمود شاه الثاني (١٦٧٥ ـ ١٦٩٩) بوحشيته، وقيل إنه أمر بقتل من تحبل من زوجاته حتى لا يولد وريث يتحداه. اغتاله لاكْسمانا بيغات سري راما الذي قُتلت زوجته وطفله في مكيدة دُبّرت بالقصر.

(٣) كان هانغ تواه وهانغ جيبات أشهر عضوين في بلاط السلطان منصور شاه الذي حكم ملقا بين سنتي ١٤٥٦ و١٤٧٧م.

المطلق للحاكم، أي إن الأمير استند في قراره إلى الاعتقاد بأنّ جيبات لا يستحق تخليد اسمه، ومع ذلك، لدينا سفينة اسمها جيبات.

مع أنّه لم يكن للسلاطين أي سلطة حقيقية في أيام الاستعمار، امتنع المواطنون الملايويّون بدافع الحسّ بالواجب من الخوض في السياسة معتبرين أنها من امتيازات حكامهم، وقد انتفع البريطانيّون كثيراً من هذه الممارسات الإقطاعية، وإذا استثنينا المعارضة الضعيفة للحكم البريطاني، لم تشهد البلاد أي تمرّد عنيف على نحو ما شهدته المستعمرات الأخرى. ولم تأبه شركة الهند الشرقية البريطانية في البداية لتوسيع حكمها خارج إطار بينانغ وإقليم ويليزلي، لكنّ كل ذلك تغيّر عندما اكتُشف القصدير في بيراك، وبدأ الصينيّون في بينانغ بالانتقال إلى بيراك للتنقيب عن القصدير، علماً بأن هذه الصناعة ساعدت على تنمية بينانغ، لكنّ الحروب التي دارت بين العصابات الصينية العاملة في التنقيب عن القصدير جلبت الكوارث للشركات العاملة في صهر القصدير والاتّجار به في بينانغ. وبعد أن اتضح لسلطان بيراك عجزه عن المحافظة على القانون والنظام، أقنعه البريطانيّون بالقبول بمساعدتهم وإنهاء حروب العصابات.

يرجَّح أن السلطان اعتقد أن بيراك ستصبح ولاية تابعة للبريطانيّين مع احتفاظها باستقلاليتها الإدارية، وبدا اشتراط البريطانيّين تنصيب «حاكم» بريطاني من دون عواقب، فهو في النهاية مجرّد مقيم، شخصية تقيم في بيراك لتقديم النصح للسلطان في إدارة دقّة ولايته، وافتُرض أنّ هذا البند لن يؤثّر في سلطة السلطان ولا في استقلال ولايته، حتّى إنّ اشتراط الالتزام بما يشير إليه المقيم لم يُثر حفيظة السلطان.

ما إن تمّ توقيع معاهدة بانغْكور[٤] حتّى كشف البريطانيّون عن نواياهم، تولّوا إدارة بيراك وأزاحوا السلطان ومديريه جانباً. في المحصّلة، قُتل أول

(٤) أقرّت معاهدة بانغْكور لسنة ١٨٧٤م بين الراجا مودا عبد الله سلطان بيراك والسير أندرو كلارك حاكم مستعمرات المضيق، بالراجا عبد الله سلطاناً شرعياً لبيراك. وفي مقابل ذلك، تعيّن على السلطان القبول بنصيحة حاكم بريطاني من جملة الأشياء التي تعيّن عليه القبول بها في جميع المسائل عدا المسائل المتعلقة بالدِّين والأعراف الملايوية.

حاكم بريطاني ويدعى جاي دبليو دبليو بيرش[٥]، وبات البريطانيّون أكثر حذراً بعد ذلك. فالحاكم الثاني ويدعى أتش دبليو لو فاق سلفه كياسة على الرغم من أنّ إعدام القاتل المزعوم لبريش ونفي السلطان أرعب باقي أعضاء الأسر الحاكمة في بيراك ـ والحكام الآخرين بلا شكّ ـ إلى حدّ أنّه لم يعد أحد يجرؤ على العبث مع البريطانيّين.

على الرغم ممّا حصل في بيراك، أبرمت ثلاث ولايات ملايوية أخرى، هي سِلانغور ونغري سيمبلان وباهانغ، معاهدات مع البريطانيّين لتحظى بحمايتهم. ومن خلال الحكام البريطانيّين في تلك الولايات وصلاحية «تقديم النصح» التي يتمتّعون بها، أُرغمت الولايات الأربع على الدخول في اتحاد فدرالي، ما أفقدها حقوقَها في التصرّف بشكل مستقل. تولّى البريطانيّون السيطرة بالكامل على إدارة الاتحاد الجديد عبر إقامة سلك الخدمة الملايوي الذي أقصى الملايويّين لعدم امتلاك أيّ منهم المؤهلات المطلوبة.

بحلول سنة ١٩١٤م، وافقت الولايات الملايوية الخمس الأخرى على التحوّل إلى محميّات بريطانية، لكنّ ولايات قدح وبيرليس وكلانتان وترينغانو وجوهور رفضت الانضمام إلى الاتحاد بعدما رأت ما حلّ بالولايات الملايوية المتحدة من خسارتها استقلالها. لذلك، أُطلق عليها الوصف السلبي «الولايات الملايوية غير المتحدة»، أو «الولايات الملايوية غير الفدرالية». وقد بلغ حرص هذه الولايات الخمس الشديد على عدم خسارتها استقلالها حدّاً جعلها ترفض حتى الانضمام إلى اتحاد جمركي واتحاد بريدي اقترحهما البريطانيّون. وعزمت هذه الولايات على المحافظة على ما تبقى من استقلالها، حتى وإن باتت تُعتبر ممتلكات بريطانية في عيون العالم.

مع اندلاع الحرب في المحيط الهادئ سنة ١٩٤١م، كان في شبه الجزيرة الملايوية سبع حكومات مختلفة. أُديرت مستوطنات المضيق، وهي بينانغ وملقا وسنغافورة، بوصفها مستعمرات بريطانية يرأسها حاكم في سنغافورة. وأديرت الولايات الملايوية المتحدة، وهي بيراك وسِلانغور ونغري سيمبلان وباهانغ، بواسطة حكومة فدرالية اتخذت من كوالالمبور

(٥) اغتيل جاي دبليو دبليو بيرش (J. W. W. Birch) (١٨٢٦ ـ ١٨٧٥م) في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٧٥م بعد أن أغضب زعماء ملايويين محليين لحظره الرقّ ولما ذُكر عن قلّة احترامه للملايويين.

عاصمة لها. وكان في كل ولاية حاكم بريطاني يتّبع مفوّضاً سامياً بريطانياً يخضع هو الآخر لحاكم مستوطنات المضيق. ترأس الإدارةَ الفدرالية المفوّض السامي وآزره مجلسٌ تشريعي مؤلف من مسؤولين وأعضاء معيَّنين. وبقي السلاطين في جميع الولايات مسؤولين عن النواحي المتصلة بالدِّين الإسلامي والعادات الملايوية. وحصل جميع السلاطين وأفراد أُسرهم على رواتب تقاعدية جزاء عدم مشاركتهم في إدارة البلاد. وكان في كلّ من الولايات الخمس غير المتّحدة حكومة وسلك مدني خاص، وإذا استثنينا الدوائر التقنيّة، ترأس الإداراتِ مسؤولون ملايويّون، كما حصل حكام تلك الولايات على معاشات تقاعدية سياسية أيضاً لكنّهم بقوا على رأس مجالس ولاياتهم.

لم يعترف السلاطين سوى بالملايويّين رعايا لهم. كما قُبل بالمهاجرين المسلمين الذين قدموا من الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا الآن) وأقاموا في هذه الولايات بشكل دائم في جملة رعايا الحكام أيضاً، واعتُبر جميع من هم غير ملايويّين في عداد الأجانب (وكانوا صينيّين وهنوداً في الأغلب)، سواء وُلدوا في الولايات الملايوية أم أقاموا فيها بشكل دائم. لم يكن مفهوم الجنسيّة متداولاً في تلك الحقبة، ولم يخطر ببال السلاطين في أي مرحلة إمكانية مطالبة هؤلاء «الأجانب» بحقوق مواطنة في أحد الأيام. وعندما أصبحت الولايات الملايوية محميّات بريطانية وتضخّمت أعداد الصينيّين والهنود، استحدثت الإدارة البريطانية دوائر لمتابعة شؤون هاتين المجموعتين. وعُيّن مسؤول حمل لقب «حامي الصينيّين» رئيساً لدائرة الشؤون الصينية في الولايات الملايوية المتحدة. وبما أنّ أغلبية الهنود اشتغلوا في مزارع المطاط وفي الموانئ، فقد استُحدث «مجلس عمال الهنود الجنوبيّين» لرعاية مصالحهم. وكان هؤلاء العمال يعودون إلى الهند كل بضع سنين، وكان المجلس يسدّد ثمن رحلاتهم أحياناً.

رأى الملايويّون أنّ منزلتهم كرعايا للسلاطين منزلة مهمة لأنّ الولايات الملايوية كانت إقطاعيّة وكان حكامُها رؤساءَها الشرعيّين. وقد أبرم الحكام جميع المعاهدات والاتفاقيات أو أُبرمت باسمهم على الأقل، وإنّ لهذا الاعتراف أهمية بالغة ولا سيما عندما وُقّعت اتفاقيات الاتحاد الملايوي ثم أُلغيت في وقت لاحق لتُستبدل باتفاقية اتحاد فدرالي جديدة.

عندما احتلّ اليابانيّون ملايا، لم تكن سياساتهم حيال حكومات الولايات الملايوية ومستوطنات المضيق متّسقة، فلم يسمحوا لمجالس الولايات بالقيام بدورها مع أنّهم لم يُقيلوا الحكام الملايويّين. وعوضاً عن ذلك، خضعت كل ولاية لإدارة عسكرية ترأسها ضابط عسكري ياباني رفيع لقبه تشو كانغ كاكا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣م، نقل اليابانيّون إدارة الولايات الشمالية الأربع، وهي قدح وبيرليس وكلانتان وترينغانو، إلى سيام مكافأة لها لتيسيرها الغزو الياباني لملايا، علماً بأنّ هذه الولايات كانت تابعة لسيام من قبل إلى أن وقّع البريطانيّون مع الحكومة السيامية معاهدة بانكوك في سنة ١٩٠٩م. نصّت المعاهدة على أن تكون الولايات الأربع في فلك النفوذ البريطاني، وأُخضعت الولايات الأربع الأخرى الواقعة شمال قدح وبيرليس وكلانتان، أعني سيتول وباتاني ونراثيوات ويالا، للسيادة السيامية.

وعلى نحو ما حصل حين التوقيع على معاهدة بانكوك، لم يستشر اليابانيّون الحكامَ الملايويّون عندما نقلوا ولاياتهم إلى الحكم السيامي، لكن الحكام قنعوا بذلك لأنّ السياميّين أجازوا لمجالس الولايات استئناف عملها وللحكومات أداء وظائفها. في هذه الأثناء، قرّر البريطانيّون، ظنّاً منهم أنهم سيعودون إلى البلاد في النهاية، وضع خطط لتركيبة ملايا وإدارتها بعد الحرب. تصوّروا عودتهم عن طريق الغزو وتحقيق انتصار عسكري، وأنهم سيتعاملون نتيجة لذلك مع أرض محتلّة ولن يكونوا ملزَمين بالمعاهدات التي وقّعوها سابقاً مع السلاطين، بينما لم يعتبروا فشلهم في حماية الولايات الملايوية خرقاً لتلك المعاهدات. أولى أولوياتهم كانت توحيد إدارة الولايات الملايوية بحجة مساعدتها على تهيئة نفسها للحكم الذاتي.

وفي سنة ١٩٤٣م، بدأ العمل في وزارة المستعمرات بلندن على وضع خطة الاتحاد الملايوي، ومن غير المفاجئ أنّها لم تستشر أي ملايوي في ذلك، بل إنّه تمّ تجاهل مسؤولين بريطانيّين معروفين خدموا في ملايا من قبل. ونصّت الخطة على ضمّ السلطنات إلى مستعمرتي بينانغ وملقا لتشكيل اتحاد ملايوي يخضع لحاكم واحد. وتقرّر إبقاء سنغافورة تحت الحكم الاستعماري البريطاني، ونقل صلاحيات الحكام الملايويّين إلى حكومة

جلالة الملك، لكنهم سيبقون مسؤولين عن القضايا المتصلة بالإسلام والعادات الملايوية وإدارتها، وبينما لن يكون لهم دور في الإدارة أو في حكومة الاتحاد، لن تُقطَع رواتبهم التقاعدية. في هذا الاتحاد الملايوي، الجنسية حقّ لكل من يرغب في أن تكون ملايا موطنه الدائم، أياً يكن عِرقه أو دينه، وهذا يعني أن المهاجرين وذراريهم سيتمتّعون بمنزلة مساوية لمنزلة الملايويّين المحليّين ورعايا السلاطين الآخرين. كما لم يُشترط عليهم التنازل عن جنسيات الدول الأخرى لنيل جنسية الاتحاد، ما يوفر للمهاجرين إمكانية التمتع بجنسيتين.

كانت قوات الحلفاء الغازية لا تزال في البحر حين استسلم اليابانيّون، ما غيّر بعض الشيء مشروع الاتحاد الملايوي، لكنّ البريطانيّين لم يضطربوا من هذا التحوّل في سير الأحداث. كانوا مطمئنّين إلى أنّه لا يزال في الإمكان حمل الحكام على توقيع المعاهدات الجديدة التي ستنقل إدارة ولاياتهم بالكامل إلى التاج البريطاني. في هذه المرحلة المبكرة، لم يفكر أحد في ردّ فعل الشعب لأنّ البريطانيّين اعتقدوا من دون شكّ أنّ موافقة الحكام هي كل ما يحتاجون إليه لتشكيل الاتحاد الملايوي، ولا بدّ من أنّ الحكّام تفطّنوا إلى مصائر الأمراء الهنود وحكام عدد كبير من ولايات إندونيسيا المجاورة؛ فقد خسر الأمراء الهنود منزلتهم حين نالت الهند استقلالها، وقُتل أكثر السلاطين الإندونيسيّين على يد رعاياهم في أثناء الكفاح لنيل الاستقلال. ومع ذلك، استبعد الحكام إقدام الملايويّين اللطفاء على فعل فعلة الهنود أو الإندونيسيّين.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٤٥م وقبل وصول السير هارولد ماك مايكل الذي كان سيتولى مسؤولية الحصول على موافقة الحكام على مشروع الاتحاد، قررت الإدارة العسكرية البريطانية اختبار اقتراح الاتحاد، فكُلّف اللواء أتش سي ويلان، مساعد مسؤول الشؤون المدنية الرئيس، بالاجتماع بالسلاطين الحاكمين الذين اعترف بهم البريطانيّون قبل الغزو الياباني. كما تقرر أن يجتمع بالحكام الجدد الذين عُيّنوا في أثناء الاحتلال الياباني. وقرّر البريطانيّون استخدام الاعتراف الرسمي بكل عرش لليّ أذرع السلاطين وحملهم على تسليم صلاحياتهم إلى التاج البريطاني.

التقى ويلان بسلطان جوهور أولاً، ظانّاً أنه إذا استطاع حمله على التوقيع، سيحذو الباقون حذوه طواعية. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥م، سافر إلى جوهور بارو للاجتماع بالسلطان في قصره باسير بيلانجي. صرّح ويلان بأن السلطان «سُرّ كثيراً لرؤيته ولم يُلمح ولو لمرّة واحدة في أثناء المقابلة إلى خذلان البريطانيّين له بخسارتهم جوهور»[٦]، وأشار إلى تغيّر في الموقف وإلى تحوّل طفيف في الولاء لمصلحة البريطانيّين. وفي أثناء اللقاء، قال السلطان إن البدل الذي دفعه اليابانيّون له والبالغ ٢٠,٠٠٠ دولار مساوٍ للبدل الذي دفعته الحكومة البريطانية. كانت تلك ملاحظة مهمة بالنسبة إلى ويلان؛ لأن البدل الشهري للسلطان قبل الاحتلال كان يُسحب من خزائن ولاية جوهور. شرح ويلان الأسباب الداعية إلى وجود إدارة عسكرية والأسباب التي تحول دون ممارسة السلطان ومجلس ولايته وظائفهما. وافقه السلطان الرأي تماماً وقال إن كل ما يرغب فيه هو مشاهدة استعراض في سنغافورة يرمز إلى استلام اليابانيّين، وبعد ذلك سيتوجه إلى إنكلترا في أقرب فرصة ممكنة.

ثم انتقل ويلان إلى سِلانغور التي تغيّر سلطانها إبّان الاحتلال الياباني[٧]، ورأى البريطانيّون أنّ السلطان الجديد وليّ عهد غير مناسب حتى قبل الحرب، وأوضحوا أنهم لن يعترفوا به. وبناءً على ذلك، اختار ويلان التحدّث إلى المرشّح الذي وافق عليه البريطانيّون من دون سواه، لكن لم يجرِ التطرّق إلى تنصيبه سلطاناً. وعوضاً عن ذلك، استعملوا معه أسلوب العصا والجزرة بمطالبته بتوقيع المعاهدة كشرط مسبق للاعتراف. ومن غير المفاجئ أنه قبل بالإدارة العسكرية على الفور، وبتعليق عمل مجلس ولايته، وتقييد حركته.

---

(٦) A. J. Stockwell, ed., *Malaya. Part 1:* The *Malayan Union Experiment 1942-1948,* British Documents on the end of Empire; Series B, Vol. 3 (London: HMSO, 1995).

(٧) خلع اليابانيون السلطان هشام الدين علم شاه (١٨٩٨ ـ ١٩٦٠م) لإدلائه بخطابات موالية للبريطانيين قبل الاحتلال. استُبدل شقيقه الأكبر الأمير موسى الدين (مواليد ١٨٩٣م) به، والذي أصبح السلطان موسى غياث الدين رِيات شاه. أعيد السلطان هشام الدين إلى العرش في سنة ١٩٤٥م غداة عودة البريطانيين، ونُفي السلطان موسى إلى جزر كوكوس كيلينغ، لكنه عاد إلى ماليزيا قبيل وفاته في سنة ١٩٥٥م.

المحطة التالية في جولة ويلان التي خُطّط لها بعناية كانت تحديد موعد للاجتماع بسلطان قدح الذي نُصّب سلطاناً إبّان الاحتلال الياباني أيضاً، تعمّد ويلان الإشارة إلى تونكو بدلي شاه بأنه الوصي على العرش وليس السلطان، وكرّر حديثه المعتاد، لكنّه عندما قال إنه لن يُسمح للوصي ولا لمجلس ولايته بالعمل، «بدا الوصي مرتعشاً قليلاً»[٨]. وقال للسلطان أيضاً «لا يمكن حكومة جلالته الاعتراف به سلطاناً لأنّ السياسة الحاليّة هي عدم الاعتراف بأي سلطان عُيّن في أثناء الحقبة اليابانية، وأن هذا أيضاً سبب عدم تمكّنه من الاضطلاع بوظائف سلطان شرعي»[٩]. لكنّ المقابلة مع سلطان قدح أربكت ويلان وكانت علامة على عزم الحاكم على تعسير المفاوضات مع ماك مايكل.

أعدّ ويلان تقارير عن مقابلاته كافة وأشار إلى أنه ينبغي للبريطانيّين التعامل مع الحكام المعاندين، واقترح أيضاً الحصول على سلسلة من التواقيع الملكية. الأول في القائمة كان سلطان جوهور الذي وافق أصلاً على شروط البريطانيّين، ويليه سلطان سِلانغور، ثم سلطان نغري سيمبلان وسلطان بينانغ. وبعد الحصول على تواقيع هؤلاء السلاطين الأربعة، اطمأن ويلان إلى أن سلطان بيراك لن يرفض الانضمام إليهم.

بعد الحصول على تواقيع حاكم جوهور وحكام الولايات الملايوية المتحدة، توجّه ماك مايكل إلى قدح والولايات الشمالية الأخرى، أبدت قدح بعض المقاومة لأنّ السلطان كان ملزماً باستشارة مجلس ولايته، توجّب أولاً إقناع الحاج شريف أوانغ عثمان، الوزير المقرب إلى السلطان وحجر العثرة المرجّح. اعتقد البريطانيّون أن تلك طريقة مضمونة لانتزاع تأييد السلطان، وما من مشكلات كانت متوقّعة مع بيرليس وتِرينغانو وكلانتان بما أنّ حكامها الثلاثة ارتقوا عروشهم إبّان الاحتلال الياباني وهم في حاجة إلى اعتراف البريطانيّين بمناصبهم.

بعد أن أعدّ ويلان تقاريره، أُرسل ماك مايكل إلى ملايا في الشهر التالي. وبحلول ذلك الوقت، اطّلع المواطنون على اقتراح الاتحاد الملايوي

(٨) Stockwell, ed., Ibid.

(٩) المصدر نفسه.

فثارت ثائرتهم مع أنهم لم يطلعوا على مضمونه بالكامل. وبما أنهم افتقروا إلى معلومات يمكن التعويل عليها، افترضوا أن البريطانيّين يريدون تحويل ملايا إلى مستعمرة ومنح الجنسية لكل مقيم في البلاد، وعرف الملايويّون حقّ المعرفة أنّهم فقراء، ويفتقرون إلى التعليم الجيد، وغير منخرطين في الأنشطة الاقتصادية التي تُثري البلاد. وارتعبوا من إمكانية أن يصبحوا الطبقة الأدنى والأفقر في المجتمع الملايوي.

لكنّ ملايويي شبه الجزيرة لم يفكّروا في الاستقلال بعكس أشقّائهم في الهند الشرقية الهولندية. أرادوا العودة إلى سابق عهدهم المريح الذي تمتعوا به قبل الحرب. وأرادوا البقاء محميّاتٍ بريطانية بحيث يبقى المواطنون المحليّون ورعايا السلاطين شعب الولايات الملايوية الشرعي والنهائي، ويبقى سائر من عداهم أجانب.

مع تواتر التقارير والقصص التي تحكي عن عزم البريطانيّين على تنفيذ خطة الاتحاد الملايوي، تزعزعت ثقة المواطنين بحكامهم. وما عادوا راضين عن إقصائهم عن السياسة، وبقدر ما كان يُعتبر هذا الموقف خيانة في الماضي، شعروا أن حكّامهم غير عازمين على مقاومة الضغوطات البريطانية. وانتشرت فكرة الوحدة الملايوية الأولية ببطء في مختلف الولايات الملايوية، لكنهم لم يثقوا بقدرتهم على إفشال الخطط البريطانية. وتعالت الأصوات المُصرّة التي تطالب الملايويّين باعتبار أنفسهم شعب أرض ملايا وليسوا رعايا حكام الولايات المختلفة. وبدأت الصحف بالدعوة إلى الوحدة الملايوية واقترحت إقامة كيان منفرد يمثّل جميع الملايويّين، وحسد المواطنون إندونيسيا لأن فيها قائداً كاريزمياً هو سوكارنو، بل إن بعض المواطنين فكروا في إقامة اتحاد يجمع بين البلدين، لكن الأغلبية آمنت ببروز قائد في حال نجحوا في تشكيل تجمّع مفتوح أمام جميع الملايويّين من جميع الولايات.

لاحظ البريطانيّون مستوى النشاط السياسي الملايوي المتعاظم ومعارضته للاتحاد الملايوي، لكنهم لم يرتدعوا، وتمسّكوا باعتقادهم بأنه إذا أذعن السلاطين، ستنجح خطتهم الرامية إلى توحيد الولايات الملايوية وحكمها مباشرة كاتحاد ملايوي. بناء على ذلك، وصل ماك مايكل إلى ملايا

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥م. وعملاً بنصيحة ويلان، قصد سلطانَ جوهور أولاً. راقبتُ عن كثب التقدم الذي أحرزه ماك مايكل مع أنني كنت لا أزال طالباً في كلّية السلطان عبد الحميد. أردت معرفة ما يمكنني فعله لأُظهر امتعاض الملايويّين مما كان يجري.

انعقد الاجتماع في قصر باسير بيلانجي، بيّن ماك مايكل أن حكومة جلالته لا تريد غير رفاهية البلاد وأنّ عملها مقتصر على مهمة منسجمة مع هذا الهدف وهي تأمين تعاون الحكام. وكي تنفّذ حكومة جلالته هذه السياسة بشكل مناسب وفاعل، احتاجت إلى صلاحيات لم تتمتع بها حينذاك. والمعاهدة التي تنوي توقيعها مع السلطان تمنحها هذه الصلاحية، قال ماك مايكل إنّ لديه مذكّرة توضيحيّة فيها المزيد من التفاصيل ومعدّة خصيصاً لتمدّ السلطان بمعلومات شخصية وسرّية. وعن لقائه مع السلطان، قال في مذكراته «إنّ هذه الوثائق طُبعت على عجل وبكفاءة ملحوظة، إلى جانب نصّ المعاهدة الجاهز للتوقيع»[١٠].

أصرّ السلطان على أن يرأس مسؤول بريطاني كل دائرة لضمان حسن إدارتها، وقال إنه فَقَدَ ثقته بالملايويّين ـ وهي عبارة دُوّنت في حينه في ملفات محفوظة في الأرشيف. وأفصح السلطان أيضاً عن مخاوفه من قضايا مثل مصير الطوابع البريدية والعلامات المميِّزة للشرطة بعد الاتحاد، ربما لأنه خشي عدم احتوائها على شارة جوهور، قال إنه في حاجة إلى بعض الوقت لدراسة التقارير وإعداد مذكرة، لذلك اتفقا على عقد اجتماع آخر بعد يومين. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أعدّ أتش تي بورديلون[١١]، مساعد وزير المستعمرات الوثائقَ لتوقيعها، ووقّع ماك مايكل والسلطان الوثائق من دون مناقشة ولا إجراءات شكلية.

ختم ماك مايكل، الذي خدم في فلسطين، العملية بقول: «الحمد لله» باللغة العربية، وفعل السلطان مثله. أُعدّت مذكرة السلطان (التي تضمّنت آراءه حيال العلاقات بين البريطانيّين وجوهور) وقال إنه غير متأكد من قيمتها وأنّ في وسع ماك مايكل إلقاءها في سلّة المهملات إذا ارتأى ذلك، عندئذٍ

(١٠) هذه المذكرات محفوظة في الإستانا في باسير بيلانجي.

(١١) خدم أتش تي بورديلون في ملايا وعمل لاحقاً لدى وزارة المستعمرات في لندن.

أعرب ماك مايكل عن أمله في الاجتماع بالسلطان في إنكلترا مشيراً إلى أن الجنرال آر هون، المسؤول الرئيس عن الشؤون المدنية أبرق برسالة عاجلة يطلب فيها تسهيل وصول سموّه إلى إنكلترا.

عرف ماك مايكل المبتهج من هذا الإنجاز أنّه سيصادف صعوبات أقل مع الحكام الآخرين بعد ذلك، فتحقّقت ظنونَه ووقّع الجميع من دون اعتراض عدا تونكو بادلي شاه سلطان قدح.

ذكر ماك مايكل عندما توجّه إلى القصر في أناك بوكيت بألور ستار؛ حيث كان تونكو بادلي شاه في انتظاره أنّه كان «رجلاً قصيراً مكتنزاً وكان شكله بالكاد يسمح له بالتمتع بقدر كبير من الوقار الطبيعي»[١٢]، ومع ذلك أثّر في المبعوث البريطاني «كونه رجلاً عاقلاً وصادقاً، ومهذباً وودوداً ويتمتّع بقدر كبير من الثقة بالنفس». لا بدّ من أنّ تونكو بدلي شاه تفطّن حتى في تلك المرحلة إلى أنه إذا أحجم عن التوقيع، سيتودّد البريطانيّون إلى شخص يفوقه مرونة ليقوم بذلك. وبيّن ماك مايكل أنّ مهمّته منسجمة مع الخطوط نفسها، وفي ملاحظة للسلطان قال ماك مايكل: «إن حكومة جلالته منحته حرّية التصرّف في مسألة الاعتراف به سلطاناً على قدح».

قرأ تونكو بادلي شاه نسخة عن المعاهدة الجديدة وتسلّم المذكرة التوضيحية بتأنٍّ ومن دون تعليق. وعندما أشار المسؤول البريطاني إلى أنّه يأمل بخلوّ الاتفاقية من أمر لا يستسيغه، أجاب تونكو بادلي شاه بأنها «تحطّم الفؤاد»[١٣]. أهم النقاط التي أزعجته والتي تطرّق إليها في المباحثات باستمرار هي تسلّم الحكام لسلطاتهم. أشار إلى أنّ الحكّام سيقدّمون النصح للحاكم (في انعكاس للأدوار) من غير أن يكون أي منهما ملزماً بالعمل بنصيحته. كانت تلك إشارة إلى دور المستشار البريطاني الذي لا يمكن رفض نصائحه بينما يمكن تجاهل تعليمات السلطان من دون خوف من ردّ فعله. أجاب ماك مايكل عن هذه النقطة بالقول إن الأمر لا يتعدى اعترافاً شكلياً بالوضع القائم، وأضاف أنّ الحاكم كان يمارس صلاحيّاته الحقيقية دائماً قبل الحرب وأن إنكار ذلك حماقة، وأضاف أنّ السلاطين ملزَمون

(١٢) هذه الملاحظات محفوظة في الأرشيف البريطاني.
(١٣) هذه العبارة منقولة عن الأرشيف البريطاني أيضاً.

بموجب الحكم البريطاني بالقبول بنصائح الحكام أو المستشارين، وأنه لا غرابة في بقاء هذه الصلاحية والمسؤولية الواضحة في الأيادي نفسها.

اعترض سموّه على الإيحاء بأن الحكام كانوا ملزَمين دائماً بالقبول بنصائح المقيمين وأشار إلى حقّ الاستئناف أمام المفوّض السامي أو وزارة الخارجية بموجب المعاهدة القديمة. انزعج ماك مايكل من سماعه ذلك فأصدر تهديداً مبطّناً قائلاً إنّه من حسن الحظّ أنّ حكومة جلالته لم تخلص ـ بما ينسجم والمفاهيم الحديثة للحكم الديمقراطي ـ إلى أنّ السلطنات قد عفى عليها الزمن. لا نعرف ماذا استنتج تونكو بدلي شاه من ذلك، لكن ماك مايكل تابع حديثه قائلاً إنه حتى لو عُدّلت السياسة، لن يكون التغيير في صالح الحكام. وعلى الرغم من هذه العبارات التهديدية، وإصرار ماك مايكل على الإشارة إليه بالوصيّ على العرش، لم يتقبّل السلطان على الفور تسليم السلطة الاسمية، وواصل المحاججة بشأن الوضعية المستقلة للولايات الملايوية غير المتحدة، ولا سيما ولاية قدح. وأضاف أنّ وضعية ملايا ستُختزَل من جديد لتصبح مستعمرة.

بنبرة ساخرة أشار اللواء السير أليكس نيوبولت، الذي أصبح لاحقاً السكرتير الأول للاتحاد الفدرالي وكان حاضراً، إلى أنّه ربما كان سموّه يفكر في العودة إلى حكم السياميّين كبديل عن حكم البريطانيّين. وأُتبعت هذه الملاحظة الوقحة بإشارة من ماك مايكل إلى أنّه لو كانت هواجس سموّه مبررة، لأعرب عنها سلطان جوهور بلا شك. وبدا ردّ السلطان على هذه النقطة حاداً عندما قال إنه ليس ملزماً بالاحتذاء بجوهور. أخيراً، قال إنه سيستشير أعضاء مجلس الولاية وقبل أن يغادر ماك مايكل، عاد تونكو بدلي شاه إلى أسلوبه الملايوي المهذّب بعرض ملابس الزفاف الخاصة بالأُسرة الحاكمة في قدح، لكنّ حدّة مشاعره أثّرت في ماك مايكل.

أعرب السلطان مرّة أخرى عن إحساسه بالصدمة للعقيد إي. في. جي. داي، كبير مسؤولي الشؤون المدنية في قدح والذي رافق ماك مايكل واستبقاه بعد انتهاء اللقاء. وأضاف تونكو بدلي شاه أنه على الرغم من أن البريطانيّين أكثر تهذيباً إلى حدّ بعيد، فإن تكتيكاتهم في استعراض عضلاتهم شبيهة بتكتيكات اليابانيّين. بقي ماك مايكل ينتظر أربعة أيام في ما كان تونكو بدلي

شاه يتشاور مع مجلس الولاية، وقوبلت عروض العقيد داي واللواء نيوبولت للمساعدة في تفسير القضية بالرفض.

أخيراً، لم يتبقّ مزيد من الأعذار، استعدّ ماك مايكل لرؤية السلطان مجدداً في ٣ كانون الأول/ديسمبر والحصول على توقيعه. لكنّ تونكو قال إن التوقيع سيتمّ في اليوم التالي. وعندما رفض ماك مايكل التأجيل بحجة أنّ لديه ارتباطات أخرى، وافق السلطان على التوقيع لكن بعد أن يتناول غداءه أولاً. وعند الساعة الرابعة من بعد الظهر، طرح أعضاء مجلس الولاية أنفسهم تساؤلات حول اجتماع مجلسهم لأنّ المستشار البريطاني ليس في عداد الحاضرين، وربّما كانت تلك طريقتهم في إرجاء التوقيع، لكنّ ماك مايكل تكبّد مشقة تبيان أن العقيد داي ـ الذي عُيّن لاحقاً مستشاراً بريطانياً لولاية قدح ـ يتمتّع بصلاحيات المستشار البريطاني ووظائفه كافة، ولم تكن هذه الصلاحية معروفة إلّا بعد تلك الواقعة.

أُعدّت محاضر اجتماع مجلس الولاية التي لن يكون توقيع المعاهدة من دونها ممكناً، لكن قبل التوقيع، أدلى أحد أعضاء المجلس بملاحظة ذكية وهي أنّ السلطان رئيس مجلس الولاية. وبعد حصول ماك مايكل على ضمانة من جميع أعضاء المجلس بأنّ المعاهدة ستوقَّع، أرغم على الاعتراف رسمياً بأنّ حكومة جلالته تعترف بسموّه سلطاناً على قدح، ثمّ وقّع الجميع محاضر مجلس الولاية. وصرّح تونكو يعقوب، المسؤول الزراعي في الولاية وشقيق السلطان بعبارات لا لُبس فيها بأنّه أعطى موافقته لأنّه ليس أمامه خيار آخر، ثم هيّأ بورديلون المعاهدة ذاتها للتوقيع. في هذه المرحلة، نهض السلطان وصرّح بأنّه يرغب في قول بضع كلمات، قال بنبرة حازمة إنّ هذه أشدّ اللحظات تكديراً وإيلاماً في حياته. ولم يكن ماك مايكل ليترك تلك الملاحظة من دون تعليق فنهض وأعرب عن أسفه لتشاؤم السلطان مصرّاً على أنّ المعاهدة ستكون في صالح قدح وفي صالح ملايا ككل، وأشار إلى أنه مضطرّ إلى إبلاغ وزير الخارجية بتصريح السلطان. أخيراً، وُقّعت المعاهدة عند الساعة الخامسة وعشر دقائق من بعد ظهر ذلك اليوم.

بدأ سكان ألور ستار بالتبرّم فيما كان السلطان يتفاوض مع ماك مايكل، وحدث ذلك أيضاً بعد أن أعددتُ وأصدقائي الملصقات المناوئة للاتحاد

الملايوي، وبعد أن علّقنا بعضها على شجرة مقابلة لمنزل العقيد داي حيث كان يقيم ماك مايكل. سمعنا بأمر توقيع سلطان جوهور الفوري على المعاهدة، ثم علمنا أن السلاطين الأربعة الآخرين فعلوا الشيء نفسه. كانت المعاهدة في نظرنا مجحفة لأنّها لم تكن تعني سوى تسليم الولايات الملايوية إلى البريطانيّين، وشعر كثيرون منا أنّ حكامنا خانونا.

على الرغم من خيبة أمل السكان في سلاطينهم، شعروا أنّ الحكّام وحدهم يمكنهم تصحيح الأخطاء التي تسبّبت بها المعاهدات، وإذا لم يفسخ الحكام هذه المعاهدات من جانب واحد، فسوف تبقى قانونية. وكان ذلك المأزق الذي واجهته قيادة الملايويّين السياسية الوليدة؛ إذ احتاجت إلى إقناع الحكام بالوقوف في جانبها إذا كانوا يرغبون في رفض الاتحاد الملايوي المقترح. ومن حسن الحظّ أن الحكّام أحسّوا بالتغيّر الذي طرأ على موقف رعاياهم وسعى بعضهم لإصلاح الضرر، لكنّ البريطانيّين بدوا عنيدين وكان ذلك العامل المؤثر اللازم لجعل السلاطين أكثر تقبّلاً لاقتراح المنظّمة الملايوية الوطنيّة المتّحدة حديثة النشأة مقاطعة تنصيب أول حاكم للاتحاد الملايوي، لكن طغى على كل هذه القضايا نشوب نزاع أهلي هدّد بإغراق ملايا في أتون صراع.

الفصل التاسع

إعلان حالة الطوارئ

أبقى البريطانيّون عيناً ساهرة على أنشطة الصينيّين منذ انتهاء الاحتلال الياباني إلى الاستقلال، وبخاصة الشيوعيّون. عندما انقسم الكيومينتانغ (الحزب الوطني الشعبي الصيني) والحزب الشيوعي في الصين سنة ١٩٢٧م، انقسم نظراؤهم الملايويّون أيضاً. شكّل الشيوعيّون الصينيّون، الذين نظر إليهم البريطانيّون بعين الريبة، حزباً سرّياً واقتصروا في البداية على تنظيم مظاهرات مناوئة لليابان لغزوها الصين، كما أطلقوا حملات مقاطعة للبضائع اليابانية وألقوا بالمنتجات اليابانية في البحر في منطقة الإسْلنادي[1] في بينانغ، حتى إنهم تحالفوا مع جماعات صينية أخرى في سنغافورة لجمع الأموال للصين.

اعتُقل عدد من الناشطين الصينيّين من الشيوعيّين والكيومينتانغ وأُعدموا إبّان الاحتلال الياباني. وفي سياق ذلك، شنّ اليابانيّون حملة مداهمات بلا هوادة أرغمت المجموعتين على التواري في الأدغال حيث أمكنهم تنظيم مقاومة فدائية. وقد تمايزت المجموعتان الفدائيتان بالنجوم التي كان يضعها أفرادهما على قبعاتهم ـ وضع أنصار الكيومينتانغ نجمة واحدة بينما وضع الشيوعيّون ثلاث نجمات للإشارة إلى تحالف الملايويّين والهنود معهم. أرادوا إظهار أنهم ملايويّون وليسوا شيوعيّين صينيّين فقط. من بين الملايويّين الذين التحقوا بصفوف الشيوعيّين رشيد مَيدين الذي اختير إلى جانب تشين بانغ الأمين العام للحزب الشيوعي الملايوي (MCP)[2]، لحضور استعراض

(١) **الإسبلنادي** مقصد سياحي مشهور اليوم، لكنه كان قلب الإدارة الاستعمارية في بينانغ.

(٢) كان تشين بانغ، الذي ناصر صون يات سين في البداية، القائد المعمر للحزب الشيوعي الملايوي. وبعد الحرب العالمية الثانية، حارب الحزبُ الحكمَ الاستعماري البريطاني ما أدّى إلى إعلان حالة الطوارئ في ملايا. وقد استمرّ العمل بقوانين الطوارئ ١٢ سنة حتى العام ١٩٦٠م.

النصر الذي أقيم في لندن بعد الحرب، كانا قائدي الجيش الشعبي الملايوي المناوئ للجيش الياباني والذي تعاون مع البريطانيّين إبّان الاحتلال الياباني. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، أبدى البريطانيّون استعدادهم لإمداد جماعتي النجمة الواحدة والثلاث نجمات الفدائيتين بالأسلحة والمؤن، كما شكّلوا قوة سرّية ثالثة هي القوة (١٣٦) وكانت ملايوية بشكل شبه كامل. وإلى جانب المجنَّدين المحليّين، أُحضر الطلاب الملايويّون الذين كانوا على مقاعد الدراسة في إنكلترا وملايويّون آخرون مقيمون في الخارج إلى البلاد أيضاً لمؤازرة المقاومة.

هبط الضباط البريطانيّون بالمظلّات في الأدغال ليكونوا ضباط ارتباط لدى المجموعات الفدائية. وهبط الأفراد الملايويّون المنتمون إلى القوة (١٣٦) ممّن كانوا يقيمون في الخارج بالمظلّات في الأدغال أو نُقلوا بالغواصات. من الأفراد الذين نزلوا شواطئ شبه جزيرة ملايا تون إبراهيم إسماعيل، وهو ضابط من القوة العسكرية في جوهور أُرسل إلى دِهْرادون، الكلّية العسكرية البريطانية في الهند، ثم ترقّى إلى أن أصبح القائد الثالث للقوات المسلّحة الماليزيّة. كما هبط بالمظلات في الأدغال طالبان ملايويان من قدح كانا يدرسان الهندسة في إنكلترا هما محمد يوسف الذي أصبح لاحقاً أول مدير ملايوي لوزارة الأشغال العامة في الاتحاد، وعبد الحميد الذي عاد إلى قدح للالتحاق بالوزارة هناك. كانت هذه القوات الفدائيّة المحليّة تستعدّ لمساندة قوات حليفة واستعادة ملايا من اليابانيّين.

وضع الحلفاء خطة اسمها العملية زيبر تضمنت إنزال نحو ١٠٠,٠٠٠ جندي في شبه الجزيرة. وفيما كانت القوة الغازية لا تزال في أعالي البحار، قُصفت مدينتا هيروشيما ونغازاكي ما أرغم اليابان على الاستسلام في ١٦ آب/أغسطس ١٩٤٥م. وما إن ذاع خبر الاستسلام حتّى بدأ الفدائيّون الصينيّون بالتصرف بطريقة مختلفة. خرجوا من الغابات واحتلوا مراكز الشرطة في المناطق النائية زاعمين بكل عجرفة أن ملايا باتت الآن تحت حكمهم. وهذا ما تسبّب في اندلاع اشتباكات مع القرويّين الملايويّين الذين اتُّهموا بالتعاون مع اليابانيّين. قيل إن الفدائيّين تسببوا في مقتل أكثر من ٢,٤٠٠ صيني وهندي وملايوي. من الأشخاص الذين خُطفوا صديق مقرب

يدعى سيثامبالام عمل مع قوة الشرطة واشتُبه في تعاونه مع الشرطة العسكرية اليابانية، ولم أره مجدداً منذ اختطافه.

ما من مكان توجّب على الحكومة إثبات وجودها فيه إلّا وشهد فراغاً في السلطة. ولم يكن تلافي حرب دموية شاملة بين الفدائيّين الصينيّين والملايويّين ممكناً لولا القوات البريطانية التي سارعت بعد نزولها في سِلانغور وبينانغ إلى الانتشار في المناطق التي تصاعدت فيها حدّة التوتر بين الملايويّين والصينيّين.

استطاع ضباط الارتباط البريطانيّون الذين عملوا مع الفدائيّين الصينيّين إقناع جماعاتهم بمغادرة الأدغال وتسليم أسلحتهم. وفي ألور ستار، وضع فدائيّون أسلحتهم وهم بلباسهم العسكري الكامل، بعد جهد كبير بُذل في إقناعهم، في ميدان قريب من قصر السلطان القديم المجاور للمدرسة اليابانية حيث درستُ ذات مرّة، لكنّ البريطانيّين عرفوا أنّ أسلحة كثيرة أمدّوا الفدائيّين بها من قبل لم تُسلّم بعد، وكانت تلك غلطة تكرّرت في مناطق مختلفة من العالم في السنين القادمة، وهي إمداد قوات صديقة بأسلحة فعالة وتدريب أفرادها ليتحوّلوا إلى قوات معادية لاحقاً. وفي هذه الأثناء، عاين الفدائيّون رهاناتهم، فقد كانت ثقتهم معدومة بالبريطانيّين الذين اطّلعوا على نوايا الحزب الشيوعي الملايوي تجاه حكم ملايا.

بعد أن نزع أفراد الحزب الشيوعي الملايوي أسلحتهم وخلعوا ملابسهم العسكرية، انتظموا في نقابات تجارية. وفي وقت وجيز، ظهر في كل بلدة لافتات إنكليزية وصينية عليها حروف كُتبت باللون الأصفر على خلفية حمراء للإشارة إلى النقابات العمالية على اختلاف أنواعها. إن النوايا المريبة للحزب الشيوعي الملايوي دفعت الفرع الخاص في الشرطة إلى مراقبة أنشطة هذه النقابات عن كثب. وكان أكثر ضباط الفرع الخاص تفانياً صينيّين مناوئين للشيوعية، وهؤلاء الضباط أقدر بالبداهة على اختراق المنظّمات الشيوعية ووحداتها الفدائية، واستطاعوا تقديم معلومات أساسية ثمينة عن أنشطة وخطط التمرّد المسلّح الذي أُعلن بعد وقت وجيز.

وقعت هذه الأحداث على خلفية اقتراح البريطانيّين إقامة الاتحاد الملايوي الذي بدا أن الشيوعيّين غير معنيّين به على نحو يدعو إلى

الاستغراب، فعندما دُشّن الاتحاد الملايوي، واصلوا تنظيم نقاباتهم التجارية. لكن عندما فرض الملايويّون على المعنيّين مراجعة دستور الاتحاد، انضم الشيوعيّون إلى مجلس العمل المشترك لعموم ملايا، وهو لفيف من منظمات سياسية ومنظمات غير حكومية شُكلت لتشارك في صياغة الدستور استعداداً للاستقلال. كان الاتحاد الملايوي سيمنح الجنسية للشيوعيّين وحقّ المشاركة في صياغة سياسة البلاد. وبعد أن تخلّى البريطانيّون عن الاتحاد الملايوي، أنكرت فدرالية ملايا التي حلّت محلّه حقّ غير الملايويّين في الحصول على الجنسية تلقائياً من دون قيود. ذلك أنّ فئات محدّدة من غير الملايويّين يحقّ لها أن تنال هذه الحقوق من دون غيرها، وبما أنّ الصينيّين ما عادوا مؤهّلين ليصبحوا مواطنين، ستُمنع أغلبيهم من المشاركة في السياسة، ولذلك عارضوا الاتحاد الفدرالي.

في هذه الأثناء، نظّمت النقاباتُ التي يتزعمها الشيوعيّون إضرابات واستخدمت الترويع الحسّي على نطاق واسع، وكان معدّل البطالة مرتفعاً للغاية آنذاك وكانت المؤسسات المهنية الصغيرة تكافح في السنين التي أعقبت انتهاء الحرب مباشرة. وبعد فقدان الثقة بقدرة الحكومة على التعامل مع الصينيّين، استسلم عدد منهم للترويع وانضموا إلى النقابات، وحسبوا أنهم سيحصلون على الطعام والأمن على أقلّ تقدير. وباستثناء حالات قليلة نادرة، رفض الملايويّون الانضمام إلى الشيوعيّين رفضاً قاطعاً، بل ازدادوا تبرّماً من البريطانيّين.

لو جرت انتخابات في تلك المرحلة، ما استطاع أكثر الصينيّين المشاركة فيها ترشيحاً ولا اقتراعاً. وباعتبار أنهم ليسوا مواطنين، لم يكن في مقدورهم تأسيس نقابات تجارية ولا تزعّمها. كما رُحّل عدد من الناشطين إلى الصين؛ حيث شكّل الشيوعيّون حكومتهم بعد دحرهم شيانغ كاي شيك والكيومينتانغ. وبالتالي تقلّص الأفق المتاح لهم للعمل السياسي العلني والشرعي بشدة، فأحسّ الشيوعيّون الملايويّون بضغط متعاظم للجوء إلى خيارات أخرى. وأياً تكن الشرارة، قرّر الشيوعيّون الصينيّون في ملايا التخلّي عن العمل السلمي وجرّ حكومة الاستعمار البريطاني إلى مواجهة عسكرية مكشوفة، وكانوا مستعدّين للقتال بكل ما لديهم من قوة لجعل ملايا

دولة شيوعية، وما من شك في أنّهم تلقّوا جرعة شجاعة كبيرة بعد النجاح الذي حققه الشيوعيّون في الصين.

تابعتُ في سنة ١٩٤٨م التطورات بمطالعة الصحف وأنا لا أزال على مقاعد الدراسة في كلّية الطبّ. طالعت في الصحف نبأ تواري الفدائيّين السابقين في الأدغال لتنظيم صراعهم المسلّح المناوئ لحكومة الاستعمار البريطاني التي رأست فدرالية ملايا الجديدة، ورغبة منهم في إثبات أنهم يعنون ما يقولون وللإشارة إلى انطلاق التمرّد المسلّح، قتلوا ثلاثة من أصحاب المزارع البريطانيّين في بيراك. بدءاً بتلك الحادثة، بات مدراء الممتلكات البريطانية أهدافاً رئيسة، وردّت السلطات البريطانية باعتقال شيوعيّين مشبوهين واحتجازهم.

استُجوب عدد قليل من طلاب الطبّ والفنون الصينيّين في دفعتي بالكلّية واحتُجزوا أيضاً، وعقب إخلاء سبيل المعتقلين، قرّر اثنان منهم، والمفترض أنّهما متعاطفان بشدة مع الشيوعيّين، مغادرة البلاد والتوجّه إلى الصين. والأشخاص الباقون الذين كانوا يساريّين أكثر منهم مسيَّسين قرروا مواصلة دراساتهم في كلّية الطبّ وكلّية رافلز وعانوا تحرّشات الشرطة في سنغافورة. ومن حين إلى آخر، كانت الشرطة تباغتهم في مهجعهم أو تستدعيهم للاستجواب. وقد عاينتُ بنفسي أثر ذلك في دراساتهم، لكنّنا قبلنا جميعاً بحقيقة آنذاك وهي أنه إذا كنت شيوعياً، ستتخذ الحكومة إجراءً بحقك.

على الرغم مما تقدّم، كان أكثر الناس في ملايا شديدي العداء للشيوعية، وتذكّروا محاولة الشيوعيّين حكم البلاد عقب استسلام اليابانيّين، كما كانت تلك المرحلةُ مرحلةَ صحوةٍ سياسية في سنغافورة. ولمّا كان الصينيّون يشكلون الأغلبية في الجزيرة، بدا أنهم عازمون على الهيمنة على سياسات سنغافورة إلى الأبد، وسيطروا بسرعة على النقابات التجارية وعلى المدارس الصينية. كما اتحد النقابيّون التجاريّون الهنود في سنغافورة مع النقابات التي سيطر عليها الحزب الشيوعي الملايوي، ولا سيّما نقابة عمّال الميناء. ولو أصبحت سنغافورة دولة شيوعية، لتصاعدت حدّة التمرّد في ملايا.

في هذه الأثناء، ازداد الفدائيّون نشاطاً وازدادت كمائنهم التي نصبوها بإتقان ما أوقع عدداً كبيراً من القتلى في صفوف القوى الأمنية، وكان في عدادهم جنود بريطانيّون وجنود من دول الكومنولث، فضلاً عن جنود ملايويّين. وقد تميّز الفدائيّون بحسن تنظيمهم ـ وهذه علامة أكيدة على تلقّيهم دعماً من متعاطفين في أوساط السكان الصينيّين. تألفت ذراع الدعم التي تسمّى مين يوين، أو حركة الشعب، من صينيّين ملايويّين عملوا بالسر على إمداد الفدائيّين بالطعام، والعقاقير الطبية والمال.

ردّت السلطات البريطانية على التحدي الشيوعي بإعلان حالة الطوارئ. في ظلّ هذا النظام، تُعلَّق بدرجة كبيرة العمليات العادية للأجهزة المولجة بتطبيق القانون. وعلى سبيل المثال، يمكن احتجاز المشتبه في انتمائهم إلى الشيوعيّين من دون محاكمة بقدر ما يحلو للحكومة، وهي خطوة مهّدت لصدور قانون الأمن الداخلي[٣]. وقد انتفع البريطانيّون من الوضع كثيراً لأنّه كلّما طالت مدّة فرض حالة الطوارئ، طالت مدة تجاهلهم للقوانين العادية، كما إن صلاحيات الحكومة باتت مطلقة وخارج نطاق تدقيق المحاكم، فلم يكن للمحتجز حقّ في الطعن في اعتقاله واحتجازه أمام المحكمة في أيّام الاستعمار وحتى بعد الاستقلال. ولم تتغيّر هذه الحال إلّا بعد أن أصبحتُ رئيس الوزراء حين فُعّلتْ آلية قانونية قديمة تسمى الحصانة الشخصية[٤] في قضية رفعها المحامي والسياسي المعارض كاربال سينغ لإطلاق سراح المحتجزين بموجب قانون الأمن الداخلي.

لكنّ البريطانيّين وقعوا في خطئهم المعهود عندما قلّلوا من شأن قوة آسيوية معارِضة، وكان الأجدر أن تتّضح عزيمة الحزب الشيوعي الملايوي للجميع، فهناك تصعيد في أنشطة النقابات التجارية وفي أنشطة ترويع

(٣) أجاز قانون الأمن الداخلي لسنة ١٩٦٠م احتجاز الأشخاص من دون محاكمتهم. وبموجب هذا القانون، يُسمح للشرطة باحتجاز شخص من دون أمر قضائي لمدة ٦٠ يوماً، وبعد انقضاء المدة، يمكن أن ترفع توصية إلى وزير الداخلية بتمديد اعتقاله لمدة قد تصل إلى سنتين، وهذه المدة الثانية قابلة للتجديد.

(٤) تشير العبارة اللاتينية الكاملة «هابيس كوربوس آد سبجيسيندوم» إلى وثيقة ترجع إلى القرون الوسطى وتشترط على السلطات «إحضار الشخص المحتجز إلى المحكمة لإخضاعه للمحاكمة وإصدار» المحكمة قرارها بشأنه.

العمال. ورداً على ذلك، جلب البريطانيّون نقابيّين تجاريّين من المملكة المتّحدة لتوجيه العمال وقادتهم، وبدا واضحاً أنّه إجراء لا جدوى منه. وعندما نشأ نزاع بين العمال وشركة النقل العام، وهي شركة بريطانية تسيّر الحافلات في كوالالمبور، خرّب ناشطون منتمون إلى النقابات التجارية الصينية المركبات، وثقبوا إطاراتها، وعطّلوا محرّكاتها. لكنّ الإضراب اقتصر على البلدة التي شغّلت فيها الشركة حافلاتها، وسُمح للشركات الأخرى المملوكة محلياً بنقل الركاب من المناطق البعيدة إلى البلدة، ثمّ بيعت شركة النقل العام في السنين اللاحقة لأسباب أخرى وأصبحت سري جايا، فكانت أول شركة كبيرة ملايوية لتسيير الحافلات.

وساند النقابيّون الهنود في ملايا الحزبَ الشيوعي الملايوي أيضاً، أبرزهم الشيوعي آر جي بالان، وهو المعلّق السياسي التاميلي في الحزب الشيوعي الملايوي في منطقتي كمبار وتاباه إبّان الاحتلال الياباني. سيطر الحزب في وقت لاحق على ٩٠ في المئة من عمال المزارع في قدح وعلى نقابة عمال مصنع كينتا للمطاط في بيراك. وسعى الحزب أيضاً لتأمين دعم الملايويين من غير أن يحقق نجاحاً يُذكر لأن أكثر الملايويين رفضوا الشيوعية كونها إلحاداً ونقيضاً للإسلام. كما أن الذكريات الشنيعة التي اقترنت باستيلاء الجيش الشعبي الملايوي المناوئ للاحتلال الياباني على مراكز الشرطة في المناطق الريفية في المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب مباشرة، واختطافهم ملايويين وإعدامهم من دون تمييز بتهمة التعاون مع اليابانيين، كانت لا تزال حيّة. حتى إن الحزب الشيوعي الملايوي شكل حزباً للمزارعين اسمه كاوم تاني وتمكن من السيطرة على جناح الشبيبة التابع للحزب القومي الملايوي. وعندما حظرته الحكومة، شُكّل حزب شبابي جديد يسمى بيتا. وتلقّى أعضاء الحزب الشيوعي الملايوي، وبيتا، وحزب يدعى رابطة الشباب الديمقراطي الجديد[٥] تدريبات عسكرية على يد الشيوعيين.

---

(٥) تشكلت رابطة الشباب الديمقراطي الجديد في سنغافورة في سنة ١٩٤٥م، «ومع أنّ الجهات الراعية صوّرت الرابطة بأنّها غير حزبية، فقد تربّعت على قمّة الهيئات الشبابية الشيوعية مطالبة «بالتعليم الديمقراطي الحرّ» وبالحريات المدنية من خلال مناسبات مثل الأسبوع الدولي للشباب لسنة ١٩٤٦م... وهي منظمة ملايوية تحديداً مع أنها مثّلت مجموعات مشابهة في الصين». انظر:

T. N. Harper, *The End of Empire and the Making of Malaya* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 69.

سيطر الشيوعيّون أيضاً على اتحاد النقابات التجارية الوحدوي الملايوي الذي بدأ بالحديث عن المبادرة إلى الهجوم. وفي مؤتمر عقده هذا الاتحاد في سنغافورة، قال سكرتير اتحاد النقابات التجارية في بينانغ إنه يتوجب على العمال الاستعداد للتضحية بأرواحهم من أجل قضيتهم. وزعم بالان في أثناء زيارته منطقة زراعية أوروبية بأن نقابته تضم ١٣,٧٠٠ عضو من ١٣٣ منطقة زراعية، وأن لديها من القوة ما يمكّنها من تحدّي أيّ كان. كان الكلام القاسي والجريء، والدعاية الساخنة متفشية في سنة ١٩٤٨م. وعُقد اجتماع حاشد ضمّ ١٠٠,٠٠٠ شخص في عيد العمال وخُطط لمزيد من التحريض على أعمال العنف في مختلف أنحاء شبه الجزيرة.

لم يتفطّن البريطانيّون إلى مدى خطورة الوضع إلّا بعد مقتل ثلاثة من أصحاب المزارع الأوروبيين. تعيّن على الحكومة الإقرار الآن بأنّها لم تكن متأهبة وأن جهاز الشرطة التابع لها أصغر بكثير من أن يتعامل مع العدد المتزايد من المتمرّدين المسلّحين والمدرَّبين. ومع أنّ توافر قوة عسكرية برّية وجوّية لديها أسعفها بعض الشيء، فقد كانت المهمة ضخمة للغاية، ولذلك قرّرت زيادة قوّة جهاز الشرطة بتشكيل قوة شرطة خاصة. كان أكثر عناصر هذه القوة من الملايويين، ولم يُجهَّز رجالها ونساؤها سوى ببنادق خرطوش وبنادق عفى عليها الزمن، لكنّ قوة عزيمة أفرادها عوّضت ضعف قوتهم النارية.

وبفضل عزيمتهم وشجاعتهم، نالوا منزلة مشرّفة في الكتب التي تحكي عن تاريخنا لأنهم قاتلوا ببسالة وصدّوا هجوماً شنّه فدائيو الحزب الشيوعي الملايوي على مركز الشرطة بوكيت كيبونغ المشؤوم في جوهور في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٥٠م، حين حاصر أكثر من ١٠٠ شيوعي المركزَ القليل العدد. ومع أنّ الشيوعيين فاقوا رجال الشرطة كثيراً في العدد، لم تستسلم عناصر الشرطة ومعهم أربعة من رجال الدفاع الوطني. وعندما لم يرضخوا لمحاصريهم ويستسلموا، أضرم الفدائيّون النار في المبنى الخشبي. قُتل رجال الشرطة وأسرهم المحتجزة، إلى جانب أفراد الشرطة الخاصة في القتال اليائس أو احترقوا وهم أحياء. أصبح أفراد الدفاع الوطني بقيادة

بينغولو علي[٦]، الذي توجّه من قرية لا تبعد سوى ميل لمساعدة رجال الشرطة، ضحايا غير متوقّعين لكمين وحشي وأصيب أحد الحراس بطلق ناري فخرّ صريعاً، واستمر القتال إلى الفجر حينما تراجع الفدائيون القتلة. في ذلك الحين، كان مركز الشرطة قد سُوّي بالأرض، وكل ما تبقى من ذلك العمل البطولي بقايا متفحّمة لرجال الشرطة وأُسرهم وأفراد الحرس الوطني الأربعة. وقد وثّق الجنرال تون إبراهيم، الذي كُلّف بتدريب الحرس الوطني، مشهداً مروّعاً عندما وصل إلى المكان: جثة محترقة لامرأة تمدّدت بجانب طفلها الذي كانت لا تزال تحضنه بذراعيها.

بدا جلياً أنّ التعامل مع الوضع يتجاوز قدرة الحكومة، وتعيين السير هنري غورني حاكماً (شغل من قبل منصب السكرتير الرئيس لحكومة فلسطين) لم يحسّن الأمور، فالملايويّون تعاملوا معه بحذر، وعرفوا شدة تعقيد مشكلة الملايويين الشيوعيين والكراهية المتبادلة بين الملايويين والصينيين، وتخوّفوا من مساواة غورني هذه المشكلة بالصراع العربي اليهودي. فقد وقعت تلك الأحداث حين كانت الجماعات الإرهابية اليهودية، مثل: الهاغاناه وإرغون زفاي ليومي تهاجم البريطانيين بعنف، حيث فجّرت فندق الملك داوود أكبر فندق دولي في القدس. ومع أن الحكومة البريطانية أرجأت تعيين غورني بعض الوقت، فقد شرع في إقناع الجالية الصينية بمساندة الحكومة في ملايا في صراعها مع المتمرّدين الصينيين بشكل أساسي.

في هذه الأثناء، واصل الشيوعيّون حملة الترهيب والترويع، ولا سيّما ضدّ من لم يتعاطف معهم من الصينيين. وقال الأشخاص الذين أقرّوا بإمداد الفدائيين بالمال والطعام إنّهم فعلوا ذلك لفقدان ثقتهم بقدرة الحكومة على حمايتهم وليس إيماناً منهم بقضية الشيوعيين. كما إنّ الأحداث التي جرت في الصين بقيت تؤثّر في الصينيّين المحليّين؛ إذْ أحكم الشيوعيّون سيطرتهم على الأرض هناك وأبلوا بلاءً حسناً في بورما والهند الصينية أيضاً.

---

(٦) انظر:

Tun Ibrahim Ismail, *Ibrahim: Pahlawan Melayu: The Malay Warrior* Selangor Darul Ehsan (Malaysia: Pelanduk Publications, 2005).

رأى البريطانيّون أنّ الصينيين في ملايا ينقسمون إلى فئات أربع: تضم الفئة **الأولى**: الصينيين الذين وُلدوا في ملايا وعاشوا فيها منذ جيلين على الأقل، وهذا يشمل الصينيين الملقَّبين بـ«بابا» أو صينيّي المضيق الذين ارتبطوا بالبلاد ارتباطاً وثيقاً. كانوا يتكلمون الإنكليزية أو الملايوية واعتُبروا موالين لملايا بالبداهة. وتألفت الفئة **الثانية**: من الصينيين المولودين في ملايا من آباء مهاجرين. ومع أنّهم كانوا يتكلّمون الإنكليزية، فقد تمسّكوا بقوة بالتقاليد الأُسرية الصينية وتطلّعوا إلى الكيومينتانغ ليوفر لهم الحماية من الشيوعيين ومن التهديدات التي قد تنشأ عن الحكومة. كانت ميولهم السياسية مزدوجة وولاؤهم مشكوكاً فيه. وتألّفت الفئة **الثالثة**: من صينيّي الجيل الأول المولودين في ملايا ولا يتكلّمون الإنكليزية وآباؤهم مهاجرون. وقد قاموا بأعمال حسنة واحترموا ملايا كونها مكاناً آمناً لكسب المال. وهناك مجموعة فرعية تألّفت من أولاد عاملين لمهاجرين عاملين ليس لديهم شيء مشترك مع المجتمعات الملايوية. وصفهم البريطانيّون بالمستعمرين الصينيين في ملايا، قائلين إنّه لا شيء يمكن فعله لتحويلهم إلى مواطنين ملايويين، ملامحهم صينية بالتأكيد، وكانوا يقيمون في بيوت مهجورة على أطراف الأدغال حيث بنوا مدارس صينية. كما إنّ بعض هذه المناطق آوى جمعيات صينية سرّية، وفي التصنيف الرابع، عرّف البريطانيّون من وُلد في الصين وقدم إلى البلاد حديثاً ويحمل الصفات ذاتها بأنّه أشدّ انعزالاً من الفئة السابقة(٧).

وكي يواجه البريطانيّون تحدّي التمرّد المسلّح، توجب عليهم ابتكار خطّة للجم التأثير الشيوعي في الجالية الصينية. وبدا أنّ تجمّعاً أو حزباً سياسياً من الصينيين الملايويين هو الردّ المناسب على هذا التحدّي. وتقرّر إسناده إلى أولى الفئات الفرعية الأربع، على أن يكون قادراً على استقطاب دعم الفئات الأخرى، ولا سيّما الثانية. وإحدى مهام هذا الحزب التخفيف من استياء الملايويين من الصينيين؛ لذلك، تعيّن أن تكون نواته أفراداً صينيين من مواطني الولايات الملايوية المتّحدة. وبعد مرور سنة على إرسال غورني رسالة بشأن «الاضطرابات وسبل حشد دعم الصينيين» إلى وزارة المستعمرات في لندن، ظهر الحزب الصيني الملايوي بقيادة تون تان تشينغ

(٧) هذه الملاحظات مدونة في الأرشيف البريطاني.

لوك، وهو صيني يتكلّم الملايوية والإنكليزية وأصله من ملقا.

ولكسب ولاء المحليّين، احتاجت الإدارة البريطانية استمالة حفنة من القادة السياسيين المحليين إلى تركيبة الحكم. بناءً على ذلك، شكّل السير مالكوم ماكدونالد، الحاكمُ العام لاتحاد ملايا وسنغافورة، لجنةَ الاتصال مع الطوائف، وعيّن قادةً صينيين وهنوداً وملايويين عليها. برز من هؤلاء الأعضاء تان تشينغ لوك، وداتوك إي إي سي ثورايسنغهام من الجالية الهندية السيلانية، وداتو عون جعفر من المنظمة الملايوية الوطنية المتحدة (أمْنو). لكنّ البريطانيين المتابعين للوضع افتقروا إلى الكياسة ـ أو قُل افتقروا إلى الصدق. في الواقع، لم تكن هناك حاجة إلى إقناع الملايويين بالتعاون مع الحزب الصيني الملايوي لأنهم لم يعترضوا على تشكيله أصلاً. والظاهر أنّ القضية كانت فتح عضوية أمْنو لجميع الأعراق، وهو الأمر الذي طمع فيه البريطانيّون كشرط للبدء بالتفاوض على الحكم الذاتي.

لهذا الغرض، لجؤوا إلى داتو عون الذي لم يكن إقناعه أمراً سهلاً، وأشار إلى أنه ما من مرّة جرى التقدّم فيها باقتراح جديد إلّا وطلب البريطانيّون رأيَ الصينيين دون سواهم لانشغالهم بهدفهم التكتيكي المتمثّل بحشد الدعم الصيني وتوطيده. اشتكى داتو عون الذي ازداد مرارة وغضباً لأن الملايويين هم من ينبغي أن يُسألوا عن رأيهم.

تبيّن له أنه ما لم يتّخذ خطوات لحماية مصالح الملايويين فلن يفعل أحد ذلك، وبالتأكيد لن يفعل البريطانيون؛ لذلك، توجّه إلى لندن للاجتماع بوزير المستعمرات، والتباحث معه في الأساس بشأن تعيين مساعد المفوّض السامي. كان داتو عون الخيار الملايوي الواضح لهذا المنصب والمرشح المدعوم من أمْنو، لكنّ البريطانيين والحكام الملايويين عارضوه لأنّ منصب مرتبة المفوّض السامي أعلى من مرتبتهم. وإذا ما شغل مساعدُ المفوّض السامي منصب المفوّض السامي بالوكالة، سيتقدّم على الحكام في المسائل المتعلّقة بالبروتوكول وهذا أمر مرفوض عندهم. كما إنه في المسائل المتصلة بالكياسة والمراتب والألقاب الدالّة على المنزلة، تقاسم الحكام الإداريّون الاستعماريّون البريطانيّون والحكام الملايويّون المخاوف ذاتها. زد على ذلك أن داتو عون نفّر وزارة المستعمرات منه لطلبه ١٠ ملايين جنيه إسترليني

لمساعدة الملايويين على بناء مؤسساتهم المهنية، ويرجع طلبه ذاك إلى قلقه من تزايد تهميش الملايويين مع التزايد المستمر لعدد الصينيين الذين أصبحوا مواطنين في الولايات الملايوية المتحدة. كما لام البريطانيين على التمرّد الشيوعي قائلاً إنهم من يجلب الصينيين، لكنّ صراحته هذه لم تُكسِبْه مودّة البريطانيين.

على أنّ داتو عون الهادئ في العادة لم يتمالك أعصابه في عدد من المناسبات في أثناء مباحثاته مع البريطانيين. لم يفهم سبب عدم إدراك الحكومة الاستعمارية عدالة مطالبه، لكنّ البريطانيين رأوا أنّ جل ما يريده أن تكون ملايا للملايويين بينما سعى في الواقع لإبقاء عين ساهرة على المجتمع الملايوي والذود عن مصالحه المهدَّدة في حمأة التطوّرات الجارية. ومع ذلك، رأى ماكدونالد في داتو عون رجل دولة صادقاً وماهراً والقائد الحقيقي للملايويين، ولاحظ أيضاً أنّ داتو عون ضغط لإدخال غير الملايويين في السلك المدني بولاية جوهور.

في النهاية، استطاع ماكدونالد الدبلوماسي المحنّك إقناع داتو عون بأنّ السماح لغير الملايويين بالانضمام إلى أمْنو عمل صائب؛ إذ إن البريطانيين تخوّفوا على الخصوص من أنه إذا وصل الملايويّون إلى السلطة بعد الاستقلال فقد يضطهدون الأعراق الأخرى، مما سيلحق أضراراً فادحة بالاستثمارات البريطانية؛ أي إن قلقهم بشأن تطور نظام سياسي مستقر ومتعدّد الأعراق سببه مصالح مهنية وليس حقوق الإنسان.

تقدّم داتو عون، الذي أساء فهم مشاعر الملايويين تجاه الصينيين، باقتراح فتح عضوية أمْنو أمام غير الملايويين إلى المجلس الأعلى في الحزب فرفضه بشدة. وبوصفه رجلاً ذا مروءة، وجد نفسه في وضع لا يمكن الدفاع عنه، فانسحب من الحزب ومعه ابنه تون حسين، وداتوك بانغْليما بوكيت غانتانغ (عبد الوهّاب توه ميودا عبد العزيز)، وداتوك زين العابدين، وداتوك نيك كميل وعدد من قادة المنظمة الملايوية الوطنية المتحدة الكبار، وكان ذلك أمراً مؤسفاً لأنه هو من كان يُفترض أن يحرز لملايا استقلالها، لكنه مضى وشكّل حزب استقلال ملايا الذي حُلّ في سنة ١٩٥٣م.

بعد أن أصبحت المنظمة الملايوية الوطنية المتحدة (أمْنو) من دون قادة

مرموقين، بدأت بالبحث عن قادة جدد. اقترح تون رزّاق حسين، أبرزُ القادة المتبقين، إسناد رئاسة الحزب إلى تونكو عبد الرّحمن مع أنه لم يكن عضواً فاعلاً في المنظمة حينذاك، وأشار آخران إلى استعدادهما للحلول محل داتو عون، وهما: الحاج أحمد فؤاد والحاج محمد يوسف. وفي المنافسة التي أعقبت ذلك، حقّق تونكو فوزاً سهلاً. وانسحب أحمد فؤاد المحبَط ليجد ضالّته في الحزب الإسلامي الملايوي الذي اشتُهر لاحقاً باللفظة الأوائلية الملايوية «باس».

وعلى الجبهة الأمنية، كانت حالة الطوارئ لا تزال سارية في هذه الأثناء والهجمات الفدائية معتادة. ومع ذلك، شرع تونكو في إعادة تأهيل أمْنو ورصّ صفوفه، ولم يكن متحدّثاً فصيحاً مثل داتو عون، لكنّ نسبه الملكي وطرقه المحبّبة والليّنة أكسبتْه شعبية.

في دوامة هذه الأحداث التي ضربت ملايا، تجدر الإشارة إلى أنّ البريطانيين اعتقدوا أن الدول الأفريقية قطعت شوطاً أطول من ملايا لنيل حكم ذاتي. إحدى القضايا الرئيسة التي أرّقتهم الوضع الاقتصادي للملايويين. خافوا من مصادرة الملايويين المصالحَ غير الملايوية إذا امتلكوا سيطرة سياسية كاملة من دون نيل أي حصة كبيرة في اقتصاد البلاد. وتوقعوا أن تنعم دول غرب أفريقيا بالاستقرار حينذاك؛ حيث الفول السوداني والكاكاو محاصيل قطاع زراعي مزدهر. وعلى الدرب المؤدّية إلى الحرّية الوطنية، تبيّن أنّ دور الأفارقة العاديين في اقتصادات دولهم كان أكبر من دور الملايويين في اقتصاد ملايا.

تباطأت خطواتنا نحو نيل الاستقلال لعدم ظهور ما يدلّ على قرب انتهاء التمرّد، بل إنّ عددَ قُطّاع الطرق الشيوعيين زاد وبلغ نحو ٥,٠٠٠ متمرّد. كان المدنيّون الملايويّون ضحايا هجمات الشيوعيين دائماً، وكان الفدائيّون يعزلون مجموعات بأسرها ويروّعونها متى أمكنهم ذلك بقطع خطوط التيار الكهربائي وخطوط المياه. وبما أنّ البريطانيين كانوا المسؤولين عن أمن ملايا والدفاع عنها، توجّب تمويل عمليات مكافحة الشيوعيين من خزينة حكومة جلالته، وقد أثبت الشيوعيّون أنهم قوة غاشمة لا تلين. ومع أنّ الحكومة البريطانية عرفت أنّ تكلفة إلزامهم جانب الدفاع كانت ترتفع،

فقد قصّرت في توفير الأموال اللازمة، وحصل ذلك على الرغم من أنّ السير شينتون توماس، الحاكم والمفوّض السامي قبل الغزو الياباني، اعترف بإسهامات ملايا الكبيرة في المجهود الحربي البريطاني، وبدا أنّ البريطانيين يتقهقرون الآن على عجل هرباً من التكاليف المرتفعة وليس من العنف.

وعندما عُيّن الفريق السير هارولد بريغز في منصب مدير العمليات في الجيش سنة ١٩٥٠م، وضع «خطة بريغز» لتطهير شبه الجزيرة من «قطّاع الطرق»، بدءاً بالجنوب في جوهور والانتقال شمالاً نحو الحدود التايلاندية. كانت الأدغال الكثيفة سلاح الفدائيين السرّي، فما إن يتم الإعلان رسمياً عن تطهير منطقة ما، حتى يبرزوا من مخابئهم ويستعيدوا مواقعهم السابقة. لكنّ بريغز لم يكن ليرضى بأن يفوقوه دهاءً، وكان ضمن بنود خطته تجويع الفدائيين بإحكام السيطرة على حركة الموادّ الغذائية؛ إذ أدّى ذلك في النهاية إلى نقل المقيمين في البيوت المهجورة على أطراف الأدغال إلى القرى الجديدة القريبة من المناطق الحضرية ليتسنّى منعهم من إمداد الفدائيين بالطعام والمال.

وعندما أصبح السير جيرالد تيمبلر المفوّض السامي في سنة ١٩٥٢م، عزم على إحداث تأثير. وعندما رفض سكان تانجونغ ماليم، وهي بلدة في جنوب بيراك، تزويد السلطات بمعلومات عن هجوم شنّه الشيوعيّون هناك، فرض تمبلر حظر تجول على البلدة بأسرها ونظّم حركة الموادّ الغذائية المتوجّهة إليها. بهذه الخطوة الحازمة وغير المساوِمة، أثبت أنه يعني ما يقول، وبعد ذلك لقي تعاوناً كبيراً وتضاءلت الهجمات الإرهابية، وأُعلن عن المناطق التي أُوقفت فيها أنشطة الفدائيين نهائياً مناطق «بيضاء»؛ أي إنها آمنة تماماً من الإرهاب الشيوعي، ورُفع حظر التجوّل الليلي فيها وبات في مقدور الناس التنقل بحرية من جديد، لكنّ جزءاً كبيراً من شبه الجزيرة بقي مناطق سوداء. بعد تعيين تمبلر، تغيّر طابع حملة مكافحة الإرهاب وتمالكت الحكومة أعصابها وانتزعت زمام المبادرة.

مُنح الجنود الفيجيّون وفرقة بنادق أفريقيا الشرقية، وفرقة الغوركا دوراً أكبر إلى جانب البريطانيين، وأُطلق على القوة المشتركة اسم قيادة ملايا وليس الجيش الملايوي مع أنّ قوّاتها دُعمت بعناصر محلية. أصرّ تمبلر على

أن يكون سلك الضباط في القوات الملايوية مختلطاً عِرقياً يضمّ صينيين وهنوداً وأوراسيين، وسرعان ما أرغمت قواتُه الشيوعيين على الفرار. فبعد إعادة توطين سكان البيوت المهجورة الصينيين في القرى الجديدة، باتت خطوطُ تموين الشيوعيين الخطوطَ المقطوعة الآن، ولا داعي إلى الحديث عن أهمية القرى الجديدة في الحرب على الفدائيين.

يساوي عدد من المؤلفين الغربيين القرى الجديدة بمعسكرات الاعتقال، وعندما كنت في أمْهيرست بولاية ماساشوستس، سألني شباب أمريكيّون عن عدد القرى الجديدة في ماليزيا، لم أعرف الجواب، لكنّي أجبتهم على سبيل التخمين بأن عددها نحو مئة.

ردّ الأمريكيّون بهلع: «كيف يمكنكم إقامة هذا العدد الكبير من معسكرات الاعتقال؟».

لكنّ القرى الجديدة لم تكن معسكرات اعتقال وإن أُحيطت بأسلاك شائكة، وكان السكان الصينيّون على تخوم الأدغال يُمدّون الشيوعيين بالطعام والمال مخافة تنكيلهم بهم. وإعادة توطينهم في القرى الجديدة حمتهم ومكّنت السلطات من التحكم بإمدادات الطعام. وقد ازدهرت القرى الجديدة الآن وحصل عدد من المستوطنين على صكوك بأراضيهم، وفي وسع النقّاد الذهاب إلى هناك والتحقّق مما أقول.

بحلول الوقت الذي غادر فيه تمبلر وحلّ محلّه السير دونالد ماك غيليفْراي، كانت أغلبية المناطق في شبه الجزيرة قد أُعلنت مناطق بيضاء، وبعد ثلاث سنين من نيل الاستقلال، أي في سنة ١٩٦٠م، انتهى التمرّد. لكنّ الفدائيين الذين انسحبوا إلى جنوبيّ تايلاند واصلوا شنّ هجمات متقطّعة على القوى الأمنية. وعندما أصبحتُ وزير التربية والتعليم في سنة ١٩٧٤م، ضمّني تون رزّاق أيضاً إلى مجلس الأمن القومي الذي وجّه العمليات الحربية التي استهدفت فلول الفدائيين. وكان قادة الوحدات العسكرية يقدِّمون في كل أسبوع تقارير عن مجريات مكافحة الإرهابيين إلى نهاية سنة ١٩٨٩م عندما وضع الشيوعيّون أسلحتهم أخيراً. ذُهلتُ من المعلومات التي جمعتها الأجهزة الاستخبارية؛ إذ استطاعت تحديد الوحدات الشيوعية كافة ومواقعها وقياداتها وقواها. وبتوافر هذه الاستخبارات، تمكّنت القوى الأمنية من نشر

عناصرها وشنّ هجماتها. واستطاعت في الغالب تحديد مخازن الطعام والمال، ما أرغم الإرهابيين على الاعتماد على الخضروات التي زرعوها بأيديهم في الأدغال وعلى المؤن القادمة من مناطق قبائل أورانغ أصلي. رأى أبناء هذه المنطقة التي خلت من أيّ حضور حكومي أنّهم في حاجة إلى الوقوف بجانب الفدائيين المسلّحين والمخيفين الذين سعوا للزواج بفتيات من المنطقة لكسب دعم سكانها. ومن ناحية أخرى، شكلت الحكومة وحدة «أورانغ أصلي» وألحقتها بجهاز الشرطة تحت اسم سينوي براك(٨). وقد تعلّم عدد من الضباط الملايويين لغات أورانغ أصلي وقادوا الوحدة بكفاءة عالية، وكانت معرفتهم بالأدغال والرحلات الشاقة نافعة للغاية. وبالتدريج، توقّف سكان المنطقة عن مساعدة الإرهابيين بعد أن اطمأنوا إلى قدرة الحكومة على حمايتهم.

أقنعتني اللقاءات التي حضرتها عندما عُيّنت في مجلس الأمن القومي أن التمرّد لن يستمرّ إلى الأبد. فمن ناحية، تمكّنَت عناصر الشرطة من اختراق عصابات الفدائيين وجمع معلومات تبيّن أنها دقيقة. والإسهام الآخر في نجاح الحكومة كان تشكيل غرفة حربية أو غرفة عمليات، وهي فكرة مستوحاة من الجيش ولا تزال الحكومة تستخدمها إلى الآن لمراقبة المشاريع التنموية. وقد أصبحت هذه الطريقة معقّدة تكنولوجياً الآن؛ حيث توصل الحواسيب مع أجهزة عرض يمكنها عرض صور وخرائط مكبَّرة وبيانات وغير ذلك. يمثّل هذا تقدّماً كبيراً بالنسبة إلى أواسط سبعينيات القرن الماضي عندما كانت تُستخدم في عرض التقارير المتعلّقة بالوضع الأمني ألواحُ انزلاقية وألواح ثلاثية القوائم عليها خرائط تُظهر مواقع العدوّ في مختلف أنحاء البلاد. وبوضع أوراق شفافة على طبقات فوق الخرائط تمكّننا من متابعة التغيّرات الجارية، كما بُنيت مجسّمات لتمكيننا من الإحاطة بطبيعة العمليات والصعوبات التي تعترضها.

---

(٨) وتُلفظ أيضاً سينوي براق، وحدة شكلها تمبلر في سنة ١٩٥٦م بإيعاز من المسؤول في الإدارة الاستعمارية آر أو دي نون (الذي قادها في النهاية). تدرّب أعضاؤها الأصليون على يد فرقة نخبة هي سلاح الجو الخاص، والعمليات الناجحة للغاية التي نفذتها أصابت المتمردين بالشلل. واليوم، أصبحت هذه الوحدة (التي تضمّ كتيبتين الآن) جزءاً من قوة العمليات العامة التابعة للشرطة الماليزيّة الملكية، وهي تضطلع بدور بارز في مهمات البحث والإنقاذ.

بحلول أواخر ثمانينيات القرن الماضي، لم تقع إصابات نتيجة تفجير سيّارات مفخّخة، وتوقّفت الغارات عبر الحدود بالكامل. وأشارت التقارير الاستخبارية إلى استسلام المقاتلين الفدائيين أو استقرارهم في جنوبيّ تايلاند. لكنّ التمرّد لم يتوقف نهائياً إلى أن وافق الحزب الشيوعي الملايوي رسمياً على إلقاء سلاحه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩م. وذكرت استخبارات الشرطة أن الشيوعيين فقدوا الأمل بإحراز نصر عسكري لقوة ماليزيا واستقلالها. وبعد اتصالات متبادلة، عُقدت مباحثات بين المفتش العام بجهاز الشرطة تان سري رحيم نور وتشين بانغ من الحزب الشيوعي الملايوي. ومع أنّ الفدائيين ألقوا أسلحتهم، أصرّوا على أنّ ذلك لا يعني استسلامهم، وزعموا أنّهم قرّروا وقف القتال فحسب، وفي رأينا، كان ذلك تفريقاً لا يحدث فارقاً.

يزعم تشين بانغ في مذكراته التي صدرت مؤخراً أنه الوحيد الذي ناضل بحقّ لتنال ملايا استقلالها. لكنه لا يستطيع إنكار أن عدد الماليزيّين الذين قُتلوا والهجمات التي شنّها الحزب الشيوعي الملايوي على الشرطة والقوات المسلّحة الملايوية، حتى بعد الاستقلال، يُثبت أن قتاله لم يكن في سبيل التحرر الوطني، بل كان محاولة للاستيلاء على السلطة بقوة السلاح من دولة ذات سيادة يحكمها شعبها ويدافع عنها. وحتى وقت قريب من سنة ٢٠٠٨م، كان تشين بانغ لا يزال يخوض معارك قضائية في المحاكم الماليزيّة ليثبت عدم تخلّيه عن جنسيّته الملايوية ليحقّ له العودة إلى «الديار»، أي إلى ماليزيا.

شارك البريطانيّون من قبل في حملة إزالة التهديد الشيوعي عندما كانت ملايا مستعمرة، لكننا أخذنا المهمة على عاتقنا بالكامل بعد الاستقلال، ولم يكن في الإمكان اللجوء إلى الاتفاقية الدفاعية للقوى الخمس الموقَّعة مع أستراليا ونيوزيلندا وبريطانيا وسنغافورة. في الواقع، أوضحت أستراليا أن الاتفاقية معنيّة بالكامل بالهجمات التي يشنّها غزاة أجانب على ماليزيا، واعتُبر التمرّد الشيوعي مسألة داخلية. وفي النهاية، قواتنا الأمنيّة المؤلّفة من الشرطة والجيش والحرس الوطني وفرقة الشرطة الخاصة ووحدة سينوي براك والشعب الماليزيّ هم من هزم فدائيي الحزب الشيوعي الملايوي.

كان نلسون مانديلا، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، في عداد القادة العالميين الذين أعربوا عن تقديرهم لطريقة قهرنا للفدائيين. التقيت به أول مرّة في زامبيا عندما أُطلق سراحه، فتوقّعتُ أن أرى رجلاً محطّماً، رجلاً كدّر الأَسْر حياتَه، لكنّه بدا هادئاً للغاية وعقلانياً ليس في صدره غلّ لأحد. كان قد تدرّب على حرب العصابات في ليبيا ويوغسلافيا، قال لي نقلاً عن مدرّبيه إنه ليس في وسع أحد هزيمة الفدائيين، لكننا نحن الماليزيّين أثبتنا أنهم على خطأ. خضنا حربنا، ولم نثق بغير قوتنا العسكرية والسياسية، وانتصرنا.

الفصل العاشر

الالتحاق بكلّية الطبّ

أردتُ أن أكون قائداً كي أنجز الأعمال، وكان زملائي في الدراسة قد قبلوا مني اضطلاعي بهذا الدور، لكنّ الكبار لم يتعاملوا معي بالجدّية التي كنت أتمنّاها. وجدت أنّ تطوير مؤهّلاتي الوسيلة الوحيدة لحملهم على الإصغاء إلى أفكاري وآرائي، وأنّ المدخل لذلك هو الحصول على شهادة جامعية لأنّ خرّيجي الجامعات كانوا نادرين حينئذٍ، ولذلك ركّزت على مطالعة كتبي عازماً على التأهّل للالتحاق بالجامعة.

عزمت على دراسة الحقوق لأنّني أجد متعة في النقاش، كما إنّ هذا التخصص يوفر لي فرصة للذهاب إلى إنكلترا، وهي دولة أجنبية غريبة لكنّها مثيرة. لم تستطع أسرتي تحمّل تكاليف التعليم العالي، لذلك احتجت إلى منحة دراسية. وكان عدد ضئيل من زملائي على مقاعد الدراسة قد سافروا إلى الخارج بمنح دراسية، وانتظرت بشوق مآل طلبي. مرّ وقت طويل قبل أن أسمع شيئاً عنه. وفي هذه الأثناء، كنت في غمّ شديد؛ إذ كان التعليم المدرسي العالي الطريق الوحيد لتحقيق حلمي بأن يُصغَى إليّ ويُكترَث لأمري، لكنني عندما حصلت على منحة في آخر الأمر، كانت مشروطة بدراسة الطبّ في سنغافورة. لم أفكّر جدياً من قبل في دراسة الطبّ ومن الواضح أنّها لم تكن خياري الأول، لكنّ قَدَري قرّر مصيري. وقد سُعدت بقَدَري كثيراً في السنين اللاحقة لأنّه تبيّن أنّ الطبَّ مجال تعليميّ مناسب على نحو غريب لمسيرة سياسية.

وعلى سبيل المثال، انتفعت بدراسة الطبّ عندما تعاطيت مع المشكلات التي تواجه الإدارة. إن إدارة البلاد لا تقتصر على المناقشات البرلمانية أو سنّ القوانين، ولكنها تشمل كذلك علاج الأمراض الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية، والإجراءات المتّبعة هنا تشبه إجراءات العلاج الطبّي من حيث المبدأ على الأقل. والمستعمرون البريطانيّون كانوا ميّالين إلى رعاياهم الأطباء ظنّاً منهم أن افتعال الأطباء مشكلات سياسية أمر مستبعد. ومن ناحية أخرى، كان المحامون مصدر إزعاج لأنهم لا يتورّعون عن الانتقاد والردّ، وكان تزعّمهم حركات مناوئة للمستعمرين أمراً مرجّحاً، ولذلك آثر المستعمرون تخريج أطباء على تخريج محامين.

حصلت على قبول من كلّية الملك إدوارد السابع للطبّ في سنغافورة في سنة ١٩٤٧م. وكانت الكلّية حينذاك إحدى المؤسستَين الوحيدتين للتعليم العالي في جميع أنحاء ملايا التي كانت تضمّ سنغافورة آنذاك، كنت في سنّ الثانية والعشرين، وقد تجاوزت بنيّف متوسط سنّ القبول، وقد زيد المتوسط ثلاث سنين للتعويض عن سنوات الاحتلال الياباني.

تقدّمت بطلب الحصول على منحة عندما سمعت عن فريق اختيار يجوب البلاد لإجراء مقابلات مع المرشحين المحتملين لدراسة الطبّ العام، وطبّ الأسنان والصيدلة. كما كان الفريق يوصي بالطلّاب المناسبين لنيل منح حكومية. ضمّ الفريق البروفسور أي ساندوشام الذي درّسني لاحقاً علم الأحياء في سنتي الأولى. وما زلت أذكره جيّداً لأنّه مازحنا يوماً وقال لنا إنه اختار كلّية الطبّ لأنه عندما ذهب لزيارة صديقته قالت الأمّ إن ابنتها تطارح طبيبها الفراش. مرّت ثلاثة شهور كاملة قبل أن أتلقّى رسالة تبشّرني بالقبول. بناءً على ذلك، سأحصل على مساعدة مالية حكومية تغطي نفقاتي وعلى مخصّص مالي مقداره ٢٥ دولاراً ملايوياً في الشهر. وهذا يعادل في القوة الشرائية اليوم نحو ٢٠٠ رينغت ماليزيّ أو أدنى قليلاً. وكان هذا المبلغ كافياً لشراء الصابون ومعجون الأسنان ولوازم شخصية أخرى، مع ادّخار مبلغ كافٍ للذهاب إلى السينما.

مع أن والدتي حذّرتني مرات عديدة من أنّ حياة الطبيب تعني قلّة النوم والعمل في أوقات استثنائية، فقد سُرّت وسُرّ والدي لالتحاقي بالكلّية من دون أن يعبّرا عن فرحتهما. كنت أعمل كاتباً في مكتب حراسة ممتلكات الأعداء حينذاك، من دون أمل في الحصول على ترقية أو اكتساب مهارات جديدة. زد على ذلك أنني حصلت بموجب العقد الذي أبرمته مع المكتب

على راتب شهري مقداره ٨٠ دولاراً، وبعد أن بتّ أعمل بدوام كامل ومؤهّل للتقاعد، لم أعد أحصل على أكثر من ٦٠ دولاراً شهرياً.

قُبل زميل لي في الدراسة في كلّية الطبّ أيضاً، واسمه آر بي بيلاي، نجل مساعد ممرّض في مستشفى ألور ستار العام. كما كان شقيقه الكبير آر جي بيلاي في السنة الثالثة في الكلّية أيضاً، وتمّ الاتفاق على أن أذهب وآر بي بيلاي بالقطار إلى سنغافورة؛ حيث سيكون شقيقه في انتظارنا. كما كان في انتظارنا عند محطة القطارات تانجونغ باجار شخص بيني وبينه قرابة بعيدة يدرس طبّ الأسنان واسمه سوتان. وقد تنفّس والداي الصعداء لأني لن أتيهَ عقب وصولي إلى سنغافورة.

كانت سنغافورة أكبر مدينة زِرتُها إلى ذلك الحين وبدا كل شيء فيها ضخماً وباهراً، فأحسست هناك أنني في بلد أجنبي. وعندما ذهبت لتسجيل نفسي كطالب، مررت بجوار المستشفى العام الذي يتوسّط آلاف الأمتار المربعة من الأرض المتموّجة. انتصبت فوقي الأعمدة اليونانية التي شكّلت واجهة مبنى الكلّية شامخة ولم أفكر في شيء سوى أنني سأصبح طبيباً وسأكون مثل الرجل الذي أتى إلى منزلي ومعه حقيبة كبيرة لرؤية شقيقتي التي تعاني مرضَ الربو. حقنة واحدة تُنهي معاناتها ـ سأتعلم الآن فعل الشيء نفسه.

عرفت حقيقة الألعاب الهزلية في ليلتي الأولى في الكلّية. تقاسمت غرفة مع شابَّين آخرَين، **الأول**: طالب في السنة الثانية اسمه تشونغ تشون هيان من سراواك، **والثاني**: زميل مرح ضخم الجثة في السنة الثانية أيضاً اسمه كارْليل ميريكان. كانت عقوبة المهاجر الجديد في السنة الفائتة حمله وإلقاءه في مغطس فخاري يُستخدم للاستحمام. لم يضيّع تشونغ وكارليل وقتاً في تحذيري من إلقائي في المغطس إن أحدثتُ أدنى ضجة، فتملّكني خوف شديد من دفعي تحت الماء وظننت أنني سأعجز عن التنفس وأموت غرقاً. وإلى الآن يساورني خوف من ذلك فأفتح فمي تلقائياً متى نزلت إلى الماء، وربما لهذا السبب ما زلت لا أحسن السباحة.

جُهّزت غرفتنا بأسرّة معدنية قابلة للطيّ تحدث صريراً ولذلك حرصت على عدم الإتيان بحركة ليلاً مخافة إحداث ضجة. وفي صباح اليوم التالي استيقظت وأنا على الوضع الذي كنت عليه عندما نمت، وقد تقاسمنا نحن

الثلاثة الغرفة نفسها ليالِيَ عديدةً إلى أن حصلت على غرفة خاصة بي، ومن حسن حظّي أنني تقاسمتها مع مهاجر جديد مثلي.

ومع ذلك، أُلقي بي في المغطس مرات عديدة، تهكّم عليّ طلاب السنة الرابعة وسخروا من دون شفقة من التقديرات الممتازة الثلاثة التي حصلت عليها في امتحان كامبريدج، قالوا إنّ تلك العلامات لا تجعلني جديراً بالالتحاق بكلّية الطبّ، وقالوا لي إحزم حقائبك وعدْ من حيث أتيت، كما أرْغَمَنا الطلاب الأرفع منّا على شدّ آذاننا والجلوس في وضعية القرفصاء ثمّ النهوض وهكذا. وأسوأ من ذلك تمارين اليدين لأنّ ذراعيّ كانتا ضعيفتين، حتى إنه جرى التهكّم على الفتيات حيث أُرغمن على وضع مصاصات في أفواههنّ. وبدا أن الطلاب الأرفع منا يقضون أوقاتاً مسلّية للغاية، لكن وُجد فيهم بعض المتنمّرين الذين تجاوزوا الحدود كثيراً، وعندما أصبحت طالباً في السنة الرابعة، استمتعت باللهو أيضاً، لكني لم أتجاوز الحدّ المقبول بحيث أصبح سادياً.

تحمّلتُ السخرية بشجاعة لكنّ بعض الملاحظات شكّلت إهانات، وعلى سبيل المثال، كان يُطلق على جميع الشباب الملايويين «إزرع الأرز» (عوضاً عن قول «زارع الأرز»)، أو «إصطد السمك» (ويريدون بذلك «صياد السمك»). وفي ذلك تشبيهات وقحة للإشارة إلى الوضعية المتدنية للملايويين في الهرم الاجتماعي الملايوي آنذاك. كانت تلك تسميات جارحة، لكنها لم تَزِدْني إلّا تصميماً على تحقيق أفضل النتائج.

عندما بدأ الفصل الدراسي، أجريت مقابلة مرّة أخرى مع السيد أوستِن هيل أمين صندوق الكلّية. أراد أن يتأكّد من أنّ أسرتي ستمدّني بالمال، وعندما أخبرته أنّ والدي سيرسل إليّ ١٠ دولارات شهرياً خُفّضت مخصصاتي الحكومية على الفور إلى ١٥ دولاراً بعد أن كانت ٢٥ دولاراً. لكنّي لم أشتكِ، فقد تعلّمت الاقتصاد. لم أكن أسهر خارج مسكني سوى مرّة واحدة كل أسبوع ولم أشترِ أشياء زائدة مثل ثياب جديدة، وإذا بقي معي فضل مالٍ بعد شرائي مستلزماتي، أسلّي نفسي بالذهاب إلى سينما كاثاي في مبنى مهيب ارتفاعه ١٢ طابقاً وكان المبنى الأطول في سنغافورة حينذاك. أو أذهب إلى مارين باراين المطلّ على البحر؛ حيث يمكنني الحصول على طبق توفو

مشوي(*) بسعر مقبول. كما كانت شركة سنغافورة تراكشن تدير خدمة نقل جيدة وقليلة التكلفة للحافلات. وبما أنّ التسعير يعتمد على مضاعفات عشرة سنتات أو أقل في تلك الأيام، يتبيّن أنّ مبلغ ٢٥ دولاراً كان مناسباً جداً.

كما جنيت مدخولاً إضافياً في الأوقات التي تخلّلت الدراسة من كتابة مقالات لصحيفتَي **سترايتس تايمز** (*Straits Times*) **وصنداي تايمز** (*Sunday Times*)، بكتابة مقالة واحدة أو مقالتين في الشهر، استطعت دعم مدخولي بمبلغ ربما بلغ ٥٠ دولاراً، وأكبر مبلغ جنيته من مقالة واحدة كان ٤٠ دولاراً. وقد ناقشت في أغلبية مقالاتي مشكلات الملايويين تحت عناوين مثل: «مزارعو الأرز الملايويّون في حاجة إلى مساعدة»، و«محنة جماعة صيادي السمك»، و«أفكار جديدة عن القومية». حرّضت على اعتماد الملايوية لغة قومية مشيراً إلى أنها لغة ١٢٠ مليون إندونيسي وليست لغة بضعة ملايويين فقط.

وفي النهاية، عرض عليّ ألينغتون كينارد، محرّر صحيفة **سترايتس تايمز**، العمل لديه صحافياً بدوام كامل. وفي أواخر أربعينيات القرن الماضي، لم يكن يعمل لدى **سترايتس تايمز** سوى نزر يسير من الصحافيين الملايويين، لكنّي رفضت عرضه بأدب، ذلك أن نيل شهادة جامعية تساعدني على تطوير مسيرتي السياسية بدا أعظم أهمية في نظري. وربما كانت صدفة سعيدة، لكن بدا أن مقالاتي تُنشَر بانتظام في **صنداي تايمز** بعد ذلك اللقاء، استخدمت الاسم المستعار «سي أتش إي دت». دت هو لقب أسرتي، وحرصت على إخفاء هويتي بالفصل بين الحروف سي وأتش وإي التي تشكل كلمة تشي في اللغة الملايوية، وهي اختصار كلمة «إنتشي» التي تعني «السيد» في معناها الأوسع، كما خدم سطر اسم كاتب المقالة في إخفاء جنس الكاتب. وبعد مضيّ سنين على شَغْلي منصب رئيس الوزراء، جُمعت مقالاتي الموقّعة باسم سي. تشي. إي. دت في كتاب صادر عن دار بيريتا للنشر التي كانت في مرحلة معينة إحدى أكبر دور النشر في البلاد. كتب مقدمةَ الكتاب داتوك أي قدير ياسين الذي كان مدير دار بيريتا للنشر ورئيس تحرير مجموعة **نيو سترايتس تايمز** (*New Straits Times*) آنذاك. وإذْ لم أكلّف نفسي عناء الاحتفاظ

(*) يُصنع من فول الصويا المعالج بمادة مخثرة (المترجم).

بتلك المقالات، اضطر قدير إلى البحث عنها بنفسه في أرشيف الصحيفة.

وجدتُ نفسي في الكلّية وسط طلاب عامّتهم من الصينيين والهنود؛ إذْ لم يشكّل الملايويّون سوى ١٠ في المئة فقط من نيّف وسبعين طالباً. تميّز الطلاب غير الملايويين بالذكاء؛ إذ التحق كل منهم بالكلّية بعد أن نال ستة تقديرات ممتازة على الأقل، وأعتقد أنّني نلت قبولاً في الجامعة على تقديراتي الممتازة الثلاثة فقط لأنّ حكومة الاتحاد الملايوي أرادت أن يتخصّص بعض الطلبة الملايويين في الطبّ. وفي إحدى المرات، حاولت مساعدة طالب صيني في صف الفيزياء بشرح كيفية إجراء تجربة معيّنة، تجاهل كلامي والتفت إلى طالب آخر، ربّما لأنه لم يثق بفهمي للموضوع، كان ذلك أول فصل دراسي لي وتفوّقت على الجميع في مادّة الفيزياء، لكنّ الطالب المتكبّر رسب في امتحان السنة الأولى واضطرّ إلى ترك الكلّية.

أقمتُ صداقات مع عدد من الطلبة الذين سبقوني فضلاً عن زملائي في الصف، دونما اعتبار لأعراقهم أو دياناتهم. وعلى الصعيد السياسي، لم تكن لي مشاركات كثيرة في السياسة الطلابية ولم أتنافس على أي منصب في اتحاد الطلبة لأني لم أستطع اقتطاع وقت طويل من أوقات الدراسة. لكنّي عُيّنتُ محرّر مجلة كلّية الطبّ، **ذا مديكو** (*The Medico*)، في سنتي الثالثة. وقد أسهمتْ الإعلانات التي نشرتها الشركات الدوائية في دعم إصدار المجلة، وتعلّمت من عملي كمحرر أن هناك زلّات لا يمكن تصوّرها. وقد ذُعرت عندما ظهر في أحد الأعداد إعلان وردت فيه عبارة «كريم بروبغندا» عوضاً عن «كريم بروبانول»، ومن البدهي أنّ ذلك أثار استياء الشركة المَعنيّة الشديد، وطُلب إليّ إصدار نسخ جديدة تتضمّن العبارة الصحيحة، ومن حسن الحظ أنّني لم أتحمّل تكلفة النسخ الجديدة.

كان في الصف ٤٧ طالباً وكنا مجموعة مترابطة على نحو غير عادي، فقد عايشنا جميعاً الحرب والاحتلال الياباني وكنا ناضجين على نحو يفوق سنّنا. وتحملنا التهكم مع بعضنا بعضاً، كما كان يُلقى بنا جميعاً في شاحنة عسكرية في أثناء تنقلاتنا بين كلّية الطبّ وكلّية رافلز حيث تُعطى دروس الكيمياء، والسبب أنّ الشاحنات العسكرية كانت وسيلة النقل الوحيدة آنذاك. وكنّا نصعد في المؤخرة ونقف متشبّثين طوال الرحلة التي تستغرق ٢٠ دقيقة.

كما إن كلّية الطبّ لا تبعد سوى نحو أربعة كيلومترات عن كلّية رافلز ولم يكن يسير في الطريق كثير من المركبات في تلك الأيام.

أول زميل لي في الغرفة شخص خدم من قبل في سلاح الجوّ الملكي البريطاني وكان أسير حرب في اليابان، كنا نتعشّى معاً غالباً في هارور هال ونتباحث قضايا الساعة. وبعد سنة أمضيتها في نُزُل تان توك سنغ، انتقلت إلى النزل الفدرالي الأقرب إلى الجامعة. كان مسكني عبارة عن حظيرة حُوّلت إلى مبنى إضافي مؤقت ضمّ ١٢ غرفة أُطلق عليه الاصطبلات.

امتنعت بصعوبة عن إقحام نفسي في سياسة الجامعة بضع سنين، أردت أن أركّز على كتبي، لكنّي لم أستطع الإعراض عن الأحداث السياسية الجارية في ملايا. وإذْ لم أقدر على الانخراط في السياسة في بلادي، انضممت إلى الجمعية الإسلامية في كلّيتي الطبّ ورافلز، شكّل الملايويّون أكثر الطلاب المسلمين، وقد أتاحت لنا الجمعية فرصة لمناقشة القضايا السياسية ومصير الملايويين، وأشير إلى أن تشكيل جمعية ملايوية يثير الشكوك، وكنت قلقاً للغاية من إمكانية قطع المساعدة المالية التي أتلقّاها إن رأت السلطات منّي ما تكره.

من البدهي أنّ العدد الصغير من الملايويين المقبولين في كلّيتي الطبّ ورافلز في الجامعات قد جذب انتباهنا واتفقنا على وجوب فعل شيء لزيادة عدد الطلبة الملايويين. كان في عداد المجموعة أمين الدين باكي، وهو طالب من بيراك كان يدرس الفنون كان شخصاً وطنياً عظيماً شغوفاً بالعلم. وقد التحق في وقت لاحق بالسلك الحكومي في ماليزيا وترقّى في المناصب بسرعة إلى أن أصبح مدير التعليم. ومن دواعي الأسف أن حدّته وتفانيه في وظيفته أثّرا في صحّته وعجّلا في وفاته في سنة ١٩٦٤م وهو في سنّ قريبة من الأربعين، كانت تلك خسارة جسيمة للملايويين.

اقترح أمين الدين أن تقوم الجمعية الإسلامية بإجراء مسح للطلبة الملايويين في الصفوف العليا في المدارس لمساعدتهم على تحقيق نتائج جيّدة تخوّلهم الالتحاق بالجامعات. وبناءً على ذلك، تسلّمتُ رزمة من الاستمارات لإجراء المسح في قدح في أثناء عطلتي في الفصل الدراسي الأول. وعندما عدت إلى البلاد، التقيت بالطلبة الملايويين في الصفوف

العليا في المدارس الإنكليزية، لكنّ الفرع الخاص بجهاز الشرطة ظنّ أنني أدبّر عملاً تخريبيّاً فاستدعاني للاستجواب. وعلى الرغم من تفسيراتي، طُلب إلي وقف المسح، ففعلت ما طُلب تفادياً للوقوع في مشكلات ربما تنعكس على دراستي.

كان المشهد السياسي يتغيّر بسرعة في ملايا، واستُعيض عن الاتحاد الملايوي بفدرالية ملايا في ١ شباط/فبراير ١٩٤٨م، وكان داتو عون جعفر أول ملايوي يمتلك ثقة بالنفس كافية للمجاهرة بتصوّراته والإفصاح عن قضية ملايا الحرّة. لكنّ تونكو هو الذي قاد البلاد إلى الاستقلال في النهاية، وعقب تولّيه رئاسة المنظمة الملايوية الوطنية المتحدة (أمْنو) في سنة ١٩٥١م، قررت مجموعة من الطلبة الملايويين الملتحقين بكلّيات سنغافورية الاجتماع به. فمع أنّه تحدّث عن الحكم الذاتي قبل ذلك، شكك الملايويّون بعامّة بقدرتهم على تولّي حكم أنفسهم بأنفسهم.

هذا الخوف عائد إلى عوامل عديدة، كان أكثر الملايويين شديدي الفقر وقلة قليلة منهم تلقّت تعليماً مدرسياً عالياً أو امتلكت مؤهّلات مهنيّة. كما كانوا عازفين بالكامل عن الأنشطة الاقتصادية في البلاد، وشاع تصوّر بأنّ الصينيين سيهيمنون، على قلّة عددهم، على ملايا مستقلة. والوضع في سنغافورة؛ حيث عاش أكثر الملايويين في أحياء فقيرة وعملوا سائقين وأُجراء، كان عامل تنبيه للطلبة الملايويين في الكلّيتين.

مع عدم توافر عدد كافٍ من الملايويين المؤهّلين لاستلام السلطة من البريطانيين، شعرنا نحن الطلاب بأنّ الاستقلال لن يقوّي مكانة الملايويين. وربما سينتهي بنا الأمر إلى إبدال حكم البريطانيين بحكم صيني أو هندي، علماً بأن أحد المسؤولين البريطانيين ويدعى أتش تي بورديلون صرّح في سنة ١٩٤٧م بأن «منح الملايويين حكماً ذاتياً كاملاً في غضون السنين الخمس القادمة سيعني على الأرجح خضوع الملايويين لحكم الصينيين». مع أننا لم نطّلع على الموقف البريطاني الرسمي حينئذٍ، بدا أن بعض المراقبين البريطانيين يوافقوننا الرأي.

انتابنا هذا الخوف عندما توجّهنا إلى جوهور بارو لرؤية تونكو في منزله ومكان عمله المتداعي الذي استُخدم كمقرّ للحزب حينذاك. كنا ستة

أشخاص تزعّمهم بالبداهة أمين الدين باكي. وسبق أن التقيت بتونكو في قدح حين كنت في منظمة «شباب قدح الملايوي»[1] وكان مراقب التعليم، لكنّ معرفتي به لم تكن قوية، وكانت معرفته بشقيقي مهدي الأوثق من بين سائر إخوتي. تميّزت طفولتهم جميعاً بالشقاوة؛ إذ كانوا يضايقون سائقي العربات بإلقاء الحجارة عليهم أو سرقة عرباتهم. وقد أحبّ تونكو من حداثة سنّه الطُّرَف العملية، فكان يخبر الناس بنبأ وفاة شخص يعرفونه، فيتوجّهون إلى منزله لحضور جنازته أو تعزية ذويه ليفاجؤوا بأنه حي وعلى خير ما يرام ويحتسي الشاي.

لم أعرف حينذاك أن مؤهِّلات تونكو تضاهي مؤهِّلات داتو عون، ولم أتصور أن قيادته للحزب ستُحدث تغييرات جوهرية، ولم أتصوّره بالتأكيد يقود ملايا إلى الاستقلال، لكني كنت مخطئاً.

تباحثنا مع تونكو في ذلك اللقاء جاهزية ملايا للاستقلال، لم يكن واسع الصبر ولم يكن يميل إلى الإسهاب في شرح وجهات نظره، ومن نافلة القول إن الاجتماع لم يستغرق وقتاً طويلاً. ومع أنّ ائتلاف أمْنو والحزب الصيني الملايوي لم يكن قد تشكّل حينذاك[2]، اقتنع بأنه يستطيع حمل الصينيين على مؤازرته والتعاون معه. وأذكر أنّه ألمح إلى امتلاك الملايويين الأسلحة اللازمة لهذه المهمة، وربما أراد بذلك الإشارة إلى العدد الطاغي للملايويين في جهاز الشرطة آنذاك. لكنّنا لم نستخدم الإكراه في المسألة، والعادات أوجبت علينا إظهار احترامنا له.

لكنّنا لم نقتنع باستراتيجيته السياسية، وعرفت أنني واحد منهم؛ إذْ إنّني لم أستسغْ فكرة استخدام العنف للمحافظة على سيطرة الملايويين على ملايا المستقلة، كما إنّني لم أثق بإمكانية سماح البريطانيين للملايويين باستخدام القوة ضدّ غيرهم.

وبحلول سنة ١٩٤٨م، كان الشيوعيّون قد أشعلوا صراعهم المسلّح من دون أن يحقّق البريطانيّون نجاحاً كاملاً في مكافحة حرب العصابات.

---

(١) كنت عضواً مؤسساً في المنظمة.

(٢) شكّل أمْنو والحزب الصيني الملايوي ائتلافاً انتخابياً في انتخابات مجالس البلدية في كوالالمبور لسنة ١٩٥٢م، ما أسس لتعاون سياسي بين الحزبين.

وتساءلتُ كيف يمكن حكومة ملايوية القيام بعمل أفضل؟ لم يكن ذلك سوى واحد من الشكوك التي ساورتني حيال الاستقلال.

عدنا إلى سنغافورة ونحن في غاية التعاسة، لم يكن في وسعي فعل شيء للتأثير في التطورات الجارية في ملايا، على شدّة رغبتي في ذلك. فأنا لست سوى طالب طبّ غير معروف في أمْنو التي لم أجدّد عضويتي فيها. والخيار الوحيد الذي بقي أمامي هو التركيز على النجاح في امتحاناتي واجتيازها في أسرع وقت ممكن.

بذلتُ جهوداً مضنية، وأعدت مطالعة كتبي المرّة تلو المرّة، وبعد وقت وجيز، بِتُّ أرى صفحات الكتب والرسوم التوضيحية في ذهني بالمعنى الحرفي للكلمة. واستطعت استحضار المعلومات بدقة في الامتحانات. وعندما ترأستُ الحكومة لاحقاً، تذكرتُ هذه التقنية وشجعتُ جميع الملايويين على قراءة كتبهم مرّات عديدة ليتمكنوا من الاحتفاظ بالمعلومات واستخدامها بيسر. إنها عملية شبيهة بامتلاك مهارات يدوية أو كلامية أو أي مهارات عملية أخرى، بما في ذلك التوجيه والإدارة. كل شيء صعب في بدايته، لكنّ التكرار يؤدي إلى الإتقان، إن التجربة، والتجارب المتكررة بالطبع، خير معلّم للإنسان.

عندما التحقت بالكلّية، بدت السنوات الستّ حياة طويلة لكنّي أكملت المقرر التعليمي بسرعة. كُرّست السنتان الأخيرتان للمواد التي ستدخل في الامتحانات التأهيلية النهائية: الطب، والجراحة، التوليد، والطبّ النسائي. وعندما حان وقت الامتحانات، كنت على أتمّ استعداد، وقد حققت نتائج طيبة في الطبّ والجراحة لأن أساتذتي لم يطرحوا أسئلة كثيرة في الامتحانات الشفهية.

اجتزت جميع الامتحانات في كلّية الطبّ عدا امتحانَي التوليد والطبّ النسائي في سنتي الأخيرة، خاب أملي كثيراً مع أنني لم أرغب في أن أكون طبيب ولادات أو طبيباً نسائياً، وكل ما أردته هو اجتياز جميع امتحاناتي. كان البروفسور بنيامين شيرز، الذي أصبح لاحقاً الرئيس الثاني لسنغافورة، الأستاذ المدرّس لطب الولادات والطب النسائي[٣]. وهو سافر من قبل إلى

(٣) بالإضافة إلى كونه طبيب ولادات في مستشفى كاندانغ كيرباو، كان الدكتور شيرز المستشار الأول لجامعة ملايا الوطنية والمستشار الأول لجامعة سنغافورة الوطنية.

الولايات المتحدة وعاد وقد أصبح أحد المؤيدين للإجراءات الأمريكية في طبّ الولادة والطبّ النسائي. ولذلك تعلّمنا الطبّ على الطريقة الأمريكية، لكنّ الظاهر أنّها اختلفت كثيراً عن الطرق التي تحبّذها المدرسة البريطانية.

من دواعي الأسف أن المُمتحِن الخارجي في تلك السنة كانت السيدة غلايدز دودز من إنكلترا، وهي لم تأبه كثيراً للإجراءات الأمريكية، ولا أتذكر بدقة السؤال الذي طَرَحَتْه عليّ في الامتحان الشفهي، لكنّ الواضح أنها اعترضت على إجابتي ورسّبتني، كانت تلك صدمة لي لأنّي لم أرسب في امتحان من قبل، أرسلتُ برقية إلى والدي قلت له فيها إن ذلك يعني بقائي في الكلّية ستة شهور أخرى على الأقل، والسبب هو أنّني لم أشأ أن يتبلّغ الخبر من أحد غيري.

إن الامتحانات والقضايا الطلابية ليست كل شيء في الكلّية، فإلى حين التحاقي بكلّية الطبّ، تلقّيت تعليمي في مدارس الذكور؛ لأنّه لم يكن في البلاد تعليم مختلط في تلك الأيام، لكنّي وجدت طالبات في الكلّية، ومن بين الملايويين السبعة في دفعتنا، كانت هناك فتاة واحدة اسمها حاسمه اعتادت أن تجدل شعرها في ضفيرتين، تسابقَ الطلاب الذكور لحمل كتبها. ولو استثنيت قريباتي، لم ألتقِ بفتيات من قبل ولم أعرف كيفية التصرّف في وجودهنّ. وعلى النقيض منّي، بدا أن بعض الطلاب مرتاحين للغاية في التعامل مع الطالبات، حسدتُهم لأنني لم أكن كيّساً ولم أعرف ما عليّ قوله، لكني لم أشأ البقاء وحيداً ولذلك استجمعت شجاعتي أخيراً وعرضتُ عليها خدماتي في حمل الكتب، فقبلت بعرضي على الفور، لكنّها قبلت بعروض طلبة كثيرين من قبل. ومع ذلك، واصلتُ عرض خدماتي وتطوّرت علاقتنا بالتدريج.

وفي النهاية، سألتني إن كنت أستطيع مساعدتها في بعض دروسها، كاد ذلك الطلب أن يفسد علينا صداقتنا. كنت شاباً عديم الصبر، ولم أفهم ببساطة عجزها عن استيعاب شروحي، كان كتمي لغيظي سهلاً في البداية، لكن صعب عليّ الأمر بعد ذلك، أعتقد أن تسامحنا الفطري مع الآخرين هو الذي ساعدنا على تلافي كثير من المشاجرات. مرّت بنا أوقات فقدْنا فيها أعصابنا، لكنّ أوقاتنا تصبح رائعة حين نتصالح.

توثّقت علاقتي بحاسمه، وفي أحد الأيام، وبعد إحدى حلقات المشاجرة والمصالحة، استقلّينا حافلة تابعة لشركة النقل السنغافورية وتوجهنا إلى مارين باراد، أفضل المواقع التي يحبّذها الطلاب؛ فالطعام هناك زهيد الثمن والجلوس بالقرب من البحر تجربة ممتعة. تناولنا طبقنا المفضل توهيو باكار مع السبانخ المائي وطبق الحبّار، كانت مأدبة عظيمة بددتُ عليها مالي كله وفوقه ٥ دولارات اقترضتها من حاسمه لسداد ثمن الطعام.

وفي أثناء ذلك اليوم، استجمعت شجاعتي وأفصحتُ لها عن حقيقة شعوري نحوها، وكم كانت سعادتي عندما قالت إن شعورها نحوي مماثل لشعوري نحوها. كان ذلك في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٤٩م ـ وكان يوماً سعيداً إلى حدّ أننا ما زلنا نحتفل به كل سنة.

بما أنّ حاسمه من كوالالمبور وهي فتاة مدينية، افترضتُ أن أسرتها «عصرية». قبلت الأُسرة بي صديقاً لحاسمه بل سمحت لي باصطحابها إلى ألور ستار. وعندما أعود بالذاكرة إلى تلك المرحلة، أصاب بالدهشة من هذا الانفتاح العقلي لأننا كنا أسرة محافظة للغاية. وأكثر من ذلك تأثّري بمدى تهوّري؛ إذ إنني لم أكن قد خطبتها بعد، وكنّا في الواقع مجرّد صديقين، زد على ذلك أنّها كانت فتاة ملايوية مسلمة، وزيارة منزل صديق واللبث فيه عمل خارج على المألوف على أقل تقدير، ظننتُ أنّ قبول أسرتها بي من دون شكليات الخطبة أمر مستبعد. ولكن ربّما أحسّ والداها أننا جادان وأنني سأتزوجها، وبما أنّ الأشخاص المتزوجين لا يدرسون في الجامعات، عرفوا أن علينا الانتظار ريثما ننال الشهادة الجامعية.

اشتريتُ دراجة نارية مستعملة من نوع بي أس أي سعة ٢٥٠سم مكعب بفضل ما ادخرته من المقالات التي كتبتها لصحيفة **صنداي تايمز**، ما سهّل عليّ رحلاتي إلى هولن تشايز؛ حيث مسكن الطالبات لرؤية حاسمه. وعنى ذلك أيضاً إمكانية تنقّلنا بها معاً، حتى لقضاء عطلات نهاية الأسبوع في جوهور بارو.

ثم اشتريت درّاجة نارية مستعملة من نوع فيات مارفيليت سعة ٥٠٠سم مكعب وكانت كثيرة الأعطال، والدراجة التي اشتريتها بعدها لم تكن أفضل حالاً، ثم اشتريت سيارة ستاندرد كوبي مستعملة ومهترئة، وقررتُ وحاسمه استعمالها في الذهاب إلى كوالالمبور في العطلات. كان سقفها ينهار من

حين إلى آخر ما أوجب على حاسمه الإمساك به بكلتا يديها متى كان الطريق متعرجاً وكثير المطبّات ـ وكان الطريق كذلك معظم المشوار، وربما كان ذلك دافع رغبتي في شقّ طرقات سريعة عندما أصبحت رئيساً للوزراء.

وفي كوالالمبور، أقنعتُ حاسمه بأن تستأذن من والدَيها للذهاب معي إلى ألور ستار، لم يساورني أدنى شك في اقتراني بها في نهاية المطاف وأردت أن أجمعها بوالدَيّ، فقُدْتُ الستاندرد كوبي وصولاً إلى ألور ستار، وقد ذُهل مالكها السابق عندما أخبرته أن السيارة صمدت في كلتا الرحلتين.

لم تكن السيارات المستعملة باهظة الثمن في تلك الأيام، فكنتَ تستطيع شراء واحدة ببضعة مئات من الدولارات بحسب حالتها، وبما أن الستاندرد كوبي تتعطل دائماً، أردت اقتراض بعض المال من زوج أختي غاني باك تشيك لشراء سيارة أفضل. وعوضاً عن إقراضي المال، أعطاني سيارة ترايمف مايْفلاور وكانت في حالة جيدة، لكنّه ظلّ يراقبني، وعندما قررت في النهاية افتتاح عيادة خاصة، قدّم إلي المال في مقابل ١٠ في المئة من مدخولها. عندما وهبني المايفلاور في سنة ١٩٥٠م على ما أعتقد، لم أكن طبيباً مقيماً بعد، لكني احتفظت بها بعد أن أصبحت طبيباً مقيماً في بينانغ ثم أرجعتها له عندما حصلت على قرض حكومي لشراء موريس أوكسفورد. كنت وغاني باك تشيك صديقين حميمَين، وهو ساعدني من قبل على حضور اجتماعات «مؤتمر المنظمات الملايوية» المصيرية في كوالالمبور في سنة ١٩٤٦م[٤] ثم تُوفي بمرض سرطان الكبد، وكنت الطبيبَ الذي شخّص حالته وأحسست أن خسارتي كبيرة.

حاولت البقاء مع حاسمه بقدر استطاعتي طوال أيام دراستي الجامعية، كنا نجلس معاً في حديقة مهجع الطالبات، ندرس معاً أو نتبادل الكلام فحسب. بقيت أشعر بمرارة رسوبي في امتحان التوليد والطبّ النسائي، لكنّ ذلك عنى أيضاً أنني سأبقى مع حاسمه ستة شهور أخرى؛ إذْ إنها كانت لا تزال في السنة الدراسية الخامسة حينئذٍ.

لم يتسنّ لنا الزواج إلّا بعد مضي تسع سنين على لقائنا الأول، توجّب

(٤) قادت تلك الاجتماعات إلى تشكيل المنظمة في ١١ أيار/مايو ١٩٤٦م.

عليّ الانتظار ريثما تنال شهادتها وتُكمل خدمتها كطبيبة مقيمة أولاً، ولذلك لم نتزوج إلّا في سنة ١٩٥٦م. أقمنا حفل زفافنا في شارع إمبي بكوالالمبور، وأقمت مع أحد عمومتي في كامبونغ بارو، وهي المستوطنة الملايوية القديمة في وسط المدينة(٥). كان حفل زفاف مهيباً بالنسبة إلى ذلك الوقت حيث حضره بضع مئات من الضيوف، وقد دام مدة طويلة لأنّ التقاليد أملت على العروسين الظهور بملابس عديدة في سياق الاحتفالات. من الألبسة التي ارتدتها حاسمه لباس صيني تقليدي على شاكلة الألبسة التي ترتديها المَحظيّات الصينيات لدى سلطان ملقا، ولم أتوقف عن مضايقة حاسمه بعد ذلك كونها مَحظِيّتي. لكنّ العرائس ما عُدْنَ يرتدين هذا اللباس في هذه الأيام ولا جديلة الشعر التي تأتي معه.

في أثناء الشهور الستة التي أمضيتُها في الكلّية، حرصت على الاجتهاد في الدراسة، عازماً على اجتياز الامتحان. دعوت الله ورجوت ألّا تكون السيدة غلايدز دودز الممتحِن الخارجي مرّة أخرى. وهذا ما حصل فعلاً، وقد اجتزت امتحانَي التوليد والطبّ النسائي وحصلت على بعض العلامات الإضافية.

عندما عُلّقت النتائج على اللوح في الردهة الرئيسة في مبنى الكلّية، شعرت بقدر من الأسى لأن أيامي في الكلّية قد انقضت. فجأة، بدا المكان بأسره فارغاً؛ فالأشخاص الذين توجّب عليهم إعادة الامتحانات غادروا مبكراً، ولم يبق غير الطلاب في السنين التي تسبق التخرّج، وكانت حاسمه واحدة منهم.

أمضيت يومين أو ثلاثة أيام بعد صدور النتائج لأسباب منها أنّني أردت البقاء مع حاسمه وزيارة الأماكن المألوفة التي تردّدتُ عليها طوال سني دراستي الستّ في كلّية الطب. ومن المحطّات التي توقّفنا عندها مطعم آه لينغز حيث اعتدنا تناول حساء شعيرية الأرز المفضل لدى حاسمه.

وعندما آن وقت الرحيل، ودّعتني حاسمه في محطة تانجونغ باجار للسكك الحديدية، كانت رحلة إياب إلى الديار امتزجت حلاوتها بمرارة؛ لقد انتهت أيام دراستي في الكلّية فعلاً، وكذلك ست سنين لن تُمحى من ذاكرتي.

---

(٥) كابونغ بارو (القرية الجديدة) هي أقدم منطقة سكنية ملايوية في كوالالمبور وقد تأسست في سنة ١٨٩٩م كمستوطنة زراعية وحرفية ملايوية. وهي اليوم محاطة بالكامل بكوالالمبور الحديثة، لكنها لا تزال تحتفظ بعبق القرية.

الفصل الحادي عشر

ولادة ائتلاف

كنت في سنتي الثانية في كلّية الطب حين دُشّنت فدرالية ملايا في ١ شباط/ فبراير ١٩٤٨م، وحدث ذلك بعد نحو سنتين من إقامة الاتحاد الملايوي وقبل بضعة سنين من نيلي شهادتي.

تابعتُ الأحداث عن كثب في الصحف كونها جرت في أوقات مثيرة غيّرت حياة الملايويين إلى الأبد. أراد الشعب ممثَّلاً بالمنظمة الملايوية الوطنية المتحدة (أمْنو) توحيد الولايات الملايوية في دولة واحدة هي الدولة الملايوية، وعارض التنازل الكامل عن الولايات الملايوية لتشكيل الاتحاد الملايوي الذي دعا البريطانيّون إلى إقامته. ساد إحساس عامّ بالتعب، وفقد الملايويّون ثقتهم بحكومة الاستعمار، وما عادوا يفعلون كل ما يطلبه البريطانيّون بحذافيره، لكن بقيت عقبة واحدة هي معاهدات ماك مايكل.

اقتضت فكرة الاتحاد إقامة دولة واحدة تديرها حكومة واحدة، بينما أقرّت فكرةُ الفدرالية بوجود دول بمثابة مكوّنات تكوّن بمجموعها الفدرالية. وتقرّر تحديد مدى استقلال هذه المكوّنات في اتفاقية ثنائية وبالتالي تحديد مدى السلطة الفدرالية على هذه الدول.

بعد أن أدرك السلاطين أخيراً عمق المشاعر التي تساور المواطنين، سعوا للتنصّل من الاتفاقيات التي وقّعوها مع البريطانيين. ومع أنّهم لم ينجحوا في ذلك، فقد أدركوا حينئذٍ أن خيارهم الوحيد هو دعم مطالبة الشعب بتشكيل فدرالية بناءً على شروط ملايوية يقبل بها ملايويّو البلاد الذين امتلكوا الآن وعياً سياسياً.

كان السير إدوارد جنت الحاكمَ وقتئذٍ والسير مالكوم ماكدونالد الحاكم العام. أوفدت وزارة المستعمرات ماكدونالد لضمان استمرار الاتحاد

الملايوي، لكن تبيّن أنّ لديه أفكاراً مختلفة ـ أراد الاستماع إلى آراء الملايويين. اتّفق مع جنت على أنّ الاتحاد غير قابل للتطبيق عمليّاً وعلى وجوب اعتماد فدارلية ملايوية كما اقترح الملايويّون عوضاً عنه. وبعد أن تبيّن لماكدونالد في النهاية أن خطّة الاتحاد الملايوي باتت في حكم الميتة، أوصى وزارة المستعمرات بالموافقة على اقتراح الفدرالية، وقد شكّل ذلك مراجعة كاملة وغير متوقّعة للسياسة البريطانية تجاه ملايا بعد الحرب.

بناءً على ذلك، تشكّلت حكومة فدرالية متماسكة واستعادت الولاياتُ السلطاتِ كافة التي تمتّعت بها عندما كانت محميات. لكن بعد أن رأت ما حصل في سنة ١٩٤٦م، ازدادت مجاهَرَة برغبتها في الاستقلال عن البريطانيين وتشكيل الحكومة الفدرالية الجديدة، وقد ترأس مجلس كل ولاية رئيس وزراء يسمّيه حاكم الولاية، وأصرّ رؤساء الوزراء الذين عرفوا مدى صلاحياتهم وسلطاتهم على أن يكون لهم رأي في القرارات التي تتّخذها السلطات الفدرالية.

اعترفت الفدرالية في البداية بالملايويين أساساً مواطنين، لذلك، لم يشكّل عدد الصينيين والهنود الذين حقّ لهم الاقتراع سوى ١١ في المئة من العدد الكلي للمقترعين في انتخابات الحكم الذاتي على نطاق الفدرالية سنة ١٩٥٥م. وقد شكّل ذلك تناقضاً صارخاً مع نسبة المقترعين التي تقاسمها الملايويّون وغير الملايويّين مناصفة في الاتحاد الملايوي. وتمخّض عن ذلك نصر غير مكتمل وحل غير شامل في نظري، فعلى الرغم من مراعاة محنة الملايويّين بدرجة معيّنة، حرمت الفدراليةُ أغلبية المواطنين من غير الملايويّين من التصويت. لكنّ الصينيين بادروا إلى تشكيل «مجلس العمل المشترك لعموم ملايا»[1] بزعامة تون تان تشينغ لوك للاحتجاج على تشكيل الفدرالية عقب مشاورات انحصرت بالملايويّين. ومن ناحية أخرى، بقي تركيز الهنود منصبّاً في الأساس على الهند التي نالت استقلالها.

بقي السير جنت، المفوّض السامي البريطاني رئيس الحكومة الفدرالية، وعاونه مجلس تنفيذي فدرالي ومجلس تشريعي فدرالي انتُقي أعضاؤهما

(١) كان المجلس اتحاداً لمنظّمات غير حكوميّة صينية وهنديّة في الأساس سعى لاستقلال ملايا ومنح الجنسية للصينيين والهنود.

بالتعيين، مع امتلاك المفوّض السامي صلاحية الاعتراض على القرارات الصادرة عن المجلسين.

وما إن دُشّنت فدرالية ملايا حتى قرّر الحزب الشيوعي الملايوي إيقاد صراع مسلّح لانتزاع البلاد من البريطانيين، لكنّ أغلبية الصينيين كانوا أكثر انشغالاً بالتطورات السياسية الجارية في الصين منهم في الأحداث الجارية في ملايا البريطانية؛ ذلك أنهم لم يعتبروا البلاد موطنهم ولم ينذروا ولاءهم لها.

يرفع الصينيّون المحليّون الأعلام الصينية فوق نوافذ محلاتهم في كل يوم احتفالي صيني. وقد ساندوا بقوة إقامة جمهورية صينية بقيادة الدكتور صون يات سين، حتّى إنّ هذا الزعيم الثوري زار بينانغ وأقام فيها معتمداً على هذا الدعم، حيث جُمعت الأموال لتمويل صراعه. وبالتالي، قلّة هم البابوات (السادة) الصينيون أو صينيّو المضيق[٢] الذين اعتبروا ملايا وطنهم.

لكنّ أنشطة الشيوعيّين بدأت في الصين هذه المرّة وتمدّدت إلى ملايا، وهنا أيضاً قلّل البريطانيّون من شأن العدو. بدا لي أنّ التاريخ الوحيد الذي يتذكّرونه هو تاريخ إمبراطوريّتهم العظمى القديمة وليس الهزيمة الأخيرة التي مُنوا بها على يد دولة آسيوية تطوّرت حديثاً، لذلك، لم يكن نجاح تمرّد الشيوعيّين وارداً في نظرهم، لكن ما هي إلّا أيام حتى شنّ الفدائيّون مئات الهجمات على أهداف مدنية وعسكرية.

أُرغم جنت على إعلان حالة الطوارئ، ومع ذلك، استطاع الفدائيّون شنّ هجمات في مختلف أنحاء البلاد. لكنّ عداء الملايويّين للصينيّين منع الفدرالية من تحقيق تقدّم سياسي يُفضي إلى الحكم الذاتي ولم يتبلور تصوّر لكيفية عمل المجتمعات الرئيسة الثلاثة معاً. لكنّ الفكرة التي راودت الناس كانت تشكيل حزب واحد يلتحق به أفراد من المجتمعات الثلاثة، وهي فكرة تعذّر تحقيقها؛ لذلك، كانت الغلبة للاتفاقيات الفدرالية التي صانت الهوية الملايوية ومركزيّتها وأقصت الهنود والصينيّين.

---

(٢) أقامت سلطات الاستعمار البريطانية في الهند مستوطنات المضيق (وهي بينانغ وملقا وسنغافورة) على شكل وحدة إدارية واحدة في سنة ١٨٢٦م. وأبناء التجّار الصينيين الذين تزوجوا بنساء ملايويات محليات واستقروا في هذه المستوطنات لُقّبوا بـ«بابا» (لقب الرجال) ونيونيا (لقب السيدات) أو بصينيي المضيق.

اعتُبر جنت ضعيفاً وعاجزاً عن حلّ مشكلة التمرّد، كما تحمّل عار مسؤولية تداعي الاتحاد الملايوي. وعندما ظهر الشيوعيّون وقاموا بأعمال عنف شنيعة، نظّم المزارعون والمنقّبون البريطانيّون حملات عبر صحيفة **سترايتس تايمز** (*Straits Times*) التي يملكها البريطانيّون لتنحية جنت وتعيّين «قائد أعلى» ـ يكون مسؤولاً عن الإدارة المدنية وعن إدارة الحرب على الإرهابيّين. وقد وقف القدر إلى جانبهم؛ إذْ لقي جنت مصرعه في تحطّم طائرة، فحلّ محلّه السير هنري غورني في سنة ١٩٤٩م. خدم غورني من قبل في فلسطين؛ حيث اعتمد اليهود تكتيكات إرهابية في محاربة البريطانيّين ـ ولذلك امتلك بعض الخبرة في حرب العصابات. ولمكافحة المشكلة، جلب جنت ٥٠٠ رقيب شرطة بريطاني خدموا في فلسطين، لكنّ ذلك أثار مشكلة أخرى وهي تسلسل الرتب، ففي جهاز الشرطة الملايوي، تعيّن على الرقباء البريطانيّين العمل تحت إمرة ضباط ملايويّين، لكنّ الحكومة البريطانية لم تكن لتقبل بذلك، ولسدّ الفجوة، مُنح الرقباء رتبة ملازم في الشرطة، وهي رتبة لم تكن موجودة سابقاً، ومن البدهي أنهم عجزوا عن الاندماج بالجهاز بسلاسة. وفي مرحلة لاحقة، رُقّي عدد منهم إلى رتبة معاون مأمور شرطة، ما جعلهم أعلى رتبة من مفتشي الشرطة ومساعدي مأموري الشرطة الملايويّين. كما لم تستطع الشرطة والجيش العمل معاً، ذلك أنّ العقيد دبليو. أن. غاري، مفوّض الشرطة الذي خدم في فلسطين أيضاً كان شديد الحرص على تأكيد قيادته لقوة الشرطة ولم يتعاون مع ضباط القوات المسلّحة.

لم تسرِ الأمور كما اشتهت الحكومة، أعلن الحزب الشيوعي الملايوي تشكيل جيش التحرير الشعبي الملايوي وبذل جهوداً لتجنيد ملايويّين وهنود في صفوفه لكن من دون نجاح يُذكر. وفي النهاية، بقي هذا الجيش قوة صينية بشكل كامل تقريباً، ومن الملايويّين القلائل المنضمّين إلى هذا الجيش شمسيه فقيه. وقد آل بها الأمر إلى الإقامة في الصين سنين عديدة إلى أن سمحت لها حكومتنا بالعودة إلى ماليزيا في تسعينيات القرن الماضي لكبر سنّها، وقد تُوفيت في سنة ٢٠٠٨م.

بقي عدد الهجمات الفدائية كبيراً على الرغم من التدابير التي اتُّخذت لاستئصال الخطر الشيوعي، بما في ذلك إقامة «القرى الجديدة» لقطع

إمدادات الطعام عن الشيوعيّين. وقد انهمك أعضاء «المجالس الحربية» على المستوى الفدرالي وعلى مستوى الولاية والمقاطعة في متابعة التقارير الخاصة بسير الحرب، وعدد الهجمات الفدائية وأماكنها، والحملة الرامية إلى إقناع الناس بعامّة، والصينيّون بخاصة، بمؤازرة المجهود الحربي. كان لزاماً كسب تأييد الناس إذا ما أُريد إلحاق الهزيمة بالفدائيّين.

واجهت حكومةُ الاستعمار مشكلات ملحّة على الصعيد السياسي وليس على الصعيد العسكري فقط. تعيّن عليها توجيه الأنشطة السياسية ومحاولة التوفيق بين مطالب المجتمعات المختلفة. وبعد أن تزعّم تون تان «مجلس العمل المشترك لعموم ملايا»، شكل «الحزب الصيني الملايوي» في سنة ١٩٤٩م، والذي أصبح «الحزب الصيني الماليزي»، وهو اليوم حزب مكوّن رئيس في ائتلاف «الجبهة الوطنية» الحاكم، لم أفكّر كثيراً في فرص نجاحه في ذلك الوقت. ظننت أنّه سيصعب على الصينيّين العمل معاً على المستوى السياسي لانقسامهم إلى شيوعيّين وموالين للوطنيّين الكيومينتانغ. لكنّ تون تان كان صينياً شهيراً للغاية وبدت رئاسته للحركة أمراً بدهياً، فقد تمتّع بنفوذ عظيم في أوساط الصينيّين، ومع ذلك لم يحسن التكلم بغير اللغتين الملايوية والإنكليزية كونه من صينيي مستعمرات المضيق.

عيّن البريطانيّون الذين تبرّموا من هذا النزاع السياسي مالكوم ماكدونالد مفوضاً عاماً على جنوب شرق آسيا في أيار/مايو ١٩٤٨م. وقد استطاع الجمع بين عدد قليل من قادة الطوائف من خلال «لجنة الاتصال مع الطوائف».

بعد أن انسحب داتو عون جعفر من أمْنو لتشكيل حزب استقلال ملايا في سنة ١٩٥١م، تولّى تونكو عبد الرحمن رئاسة الحزب في آب/أغسطس من تلك السنة. وقد ذاع صيت تونكو قبل ذلك وعرفته أغلبية الأشخاص الناشطين على الساحة السياسية، وقد اشتُهر وأخاه تونكو يعقوب في ولاية قَدح لمحاولتهم دعم المؤسسات المهنيّة الملايويّة الصغيرة واهتمامهم برفاهية فقراء الملايويّين عموماً. وبالإضافة إلى كونه صديقاً لأخي، تعرّفت إليه عندما دعاني من قبل لمشاهدة عرض مسرحي أقامته رابطة الشبيبة الملايوية في قَدح.

كان تونكو قد جاهر باعتراضه على اقتراح إقامة الاتحاد الملايوي. وأسهم في صياغة التماس رفعته رابطة ملايويّي قَدح إلى وزارة المستعمرات للإعراب عن احتجاج الناس على الاتحاد. والواضح أن قلبه كان في المكان الصحيح لجهة مصالح الملايويّين وتطلعاتهم، ولذلك لقيت قيادته للحزب قبولاً عاماً.

بدأ تونكو بالحديث عن استقلال ملايا ما إن تولّى رئاسة الحزب، ما أثار حفيظة البريطانيّين على أقل تقدير؛ ذلك أنّ مرشّحهم للفوز بتأييد الملايويّين بات الآن يشجعهم على التحرّر من حكم الاستعمار. أراد منه البريطانيّون أيضاً تليين مواقف الحزب من منح الجنسية للصينيّين والهنود، لكنّ الحزب رفض برئاسته هذه السياسة على الفور.

ما إن انقضى شهر على تولّي تونكو رئاسة الحزب حتى لقي غورني مصرعه في كمين نصبه له فدائيّون في أثناء توجّهه إلى جبل الفرايزر لقضاء عطلة. وتوجّب تعيين مفوّض سامٍ جديد لتطبيق الاستراتيجيات التي وضعها غورني ومدير العمليات السير هارولد بريغز لمكافحة المتمرّدين لا للتعامل مع قيادة الملايويّين الجديدة فقط. وتعيّن تمديد حالة الطوارئ والموافقة على خطة إعادة توطين المقيمين بطريقة غير شرعية في «القرى الجديدة». لكن من دون مفوّض سامٍ حاسم، بدت فرصة كسب الحرب ضئيلة على الرغم من كل الاحتياطات والمخطّطات.

حصدت الحرب أرواح ٥٣١ مدنياً و٥٠٤ جنود ورجل الشرطة في سنة ١٩٥١م. وهنا أيضاً، طالب المزارعون والمنقِّبون البريطانيّون بتعيين «قائد أعلى» للتعامل مع الوضعين السياسي والعسكري. وفي شباط/فبراير ١٩٥٢م، قدِم السير جيرالد تمبلِر متمتّعاً بسلطات شاملة على الإدارتين المدنية والعسكرية. تولّى وظيفة عسيرة، فالمشكلات السياسية وحدها بالغة التعقيد وتقتضي توليفة دقيقة من الدبلوماسيّة والحزم، كما توجّب عليه تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي وضعها غورني، وتوسيعها. ومن أجل كسب تأييد الملايويّين والأعراق الأخرى، وعد تمبلر بإجراء انتخابات للبلدات والبلديات والولايات، وأخيراً على مستوى المجلس التشريعي الفدرالي، وهذه الانتخابات الأخيرة يمكن أن تفضي إلى الحكم الذاتي.

أدركت الحكومة البريطانية أخيراً خطورة الوضع في الفدرالية، لذلك، وعدت بتقديم مساعدة مستمرّة قوية لدحر الفدائيّين وتحقيق هدف إقامة دولة ملايوية موحّدة، أمضى تمبلر سنتين منتجتين كمفوض سام. وقد شكّلت ولايته للمنصب نقطة التحوّل في الحرب على المتمرّدين وفي إحراز تقدّم نحو تشكيل حكومة تمثيليّة لفدرالية ملايا. وقد بقي في منصبه إلى حزيران/يونيو ١٩٥٤م. وخلال هذه المدة، أجريت انتخابات البلديات وانتخابات مجالس البلدات، لكنّ البريطانيّين لم يكونوا متهيّئين لمجلس تشريعي فدرالي منتَخب.

أُجريت انتخابات مجلس بلدية كوالالمبور في سنة ١٩٥٢م، وفيها تعاون أمْنو مع الحزب الصيني الملايوي للمرّة الأولى، وحصد ائتلاف الحزبين على مستوى الفروع أغلبية المقاعد. لكنّ الأهم من ذلك أن أيّاً من الأحزاب المتعدّدة الأعراق، بما في ذلك حزب استقلال ملايا الذي رأسه داتو عون، لم يفز بأيّ مقعد، ما عنى أن صيغة التعاون السياسي بين الملايويّين وغير الملايويّين ستكون الخطاب الأكثر قبولاً لدى الأعراق المختلفة. من أبرز مزايا الائتلاف أنّه لا يُفقِد الأحزاب المنضوية فيه هوياتها الطائفية الإثنية المتميّزة أو العِرقية المنفصلة بينما تعمل معاً من أجل الصالح العام.

كان تونكو سريعاً في تقدير المنفعة السياسية لهذا الائتلاف، فبذل جهوداً مضنية لتعميمه على البلاد كلها بعد الانتخابات البلدية لسنة ١٩٥٢م، وعندما أُجريت انتخابات مجالس البلدات بعد ذلك، أبلى الائتلاف الجديد الذي سُمّي حزب الائتلاف بلاءً حسناً وحصد أغلبية المقاعد. ثم بدأ تونكو بالضغط لإجراء انتخابات مبْكرة للمجلس التشريعي الفدرالي. لم ترغب الحكومة البريطانية في السماح للمحليّين بالسيطرة على المجلس لأن ذلك سيعني الحكم الذاتي من الناحية الفعلية، ولذلك رفضت تحديد موعد لتلك الانتخابات، لكنّ تمبلر وعد بتشكيل حكومة ديمقراطية في ملايا.

سافر تونكو إلى المملكة المتحدة برفقه تي أتش تان من الحزب الصيني الملايوي وكان الأمين العام للائتلاف أيضاً. رفض أوليفر ليتليتون وزير المستعمرات الاجتماع بهما في بادئ الأمر، لكنّ تونكو كان يعرف محامياً

وجندياً يدعى ديفيد آر ريز وليامز سبق له أن خدم مدة طويلة في ملايا لكنه عادة إلى إنكلترا وانتُخب عضواً في البرلمان على قوائم حزب العمال. وبفضل وساطة ريز وليامز، اجتمع تونكو بوزير المستعمرات، لكنّ الوزير رأى أن الوقت لا يزال مبكراً جداً لإجراء انتخابات في ملايا.

عاد تونكو خائباً لكن من غير أن تُكسر عزيمته، وواصل الضغط على السير دونالد ماك غيليفراي، خليفة تمبلر، لإجراء انتخابات في أقرب فرصة ممكنة. وأخيراً، وافق المفوّض السامي وقرر إجراء الانتخابات في سنة ١٩٥٥م لشغل ٥٢ مقعداً فقط من أصل ٩٨ مقعداً في المجلس التشريعي الفدرالي (على أن يسمّي بنفسه الأعضاء المتبقّين). وفي سوء تقدير آخر للوضع المحلي، حسب البريطانيّون أن فوز أي من الأحزاب الملايوية بأغلبية مطلقة أمر مستحيل.

احتجّ تونكو وطالب بعدد أكبر من الأعضاء المنتخَبين إذا لم يكن انتخاب المجلس بأكمله ممكناً. وفي النهاية قنع بانتخاب ٥٢ عضواً في مقابل شرط واحد وهو التشاور مع الحزب الذي ينتمي إليه أكبر عدد من الأعضاء المنتخَبين في اختيار الأعضاء المعيَّنين.

في ذلك الوقت، كان عدد الصينيّين الذين يحقّ لهم الاقتراع ضئيلاً للغاية. كما أنّ عدد الدوائر الانتخابية التي شكلوا فيها أغلبية المقترعين لم يكن كافياً كي يؤدّي الحزب الصيني الملايوي دوراً ذا شأن في الانتخابات. وفي خطوة جريئة، أقنع تونكو حزبَه أمْنو بالتنازل عن الدوائر الانتخابية التي شكل فيها الملايويّون الأغلبية لصالح الحزب الصيني الملايوي والكونغرس الهندي الملايوي(٣). كانت موافقة أمْنو على الاقتراح مثيرة للدهشة والأكثر إثارة للدهشة هو أنّ المقترعين الملايويّين صوّتوا لصالح الصينيّين الذين رشّحهم الحزب الصيني الملايوي ولصالح الهنود الذين رشّحهم الكونغرس الهندي الملايوي، ضدّ مرشّحين ملايويّين من الحزب الإسلامي الملايوي غالباً.

---

(٣) تشكل الكونغرس الهندي الملايوي في سنة ١٩٤٦م وكان أحد الأحزاب المؤسسة للائتلاف.

حلّ داتو عون حزبَ استقلال ملايا متعدّد الأعراق وشكّل حزب نيجارا، وهو حزب شديد العداء للصينيّين. كان يُتوقّع أن ينتزع نيجارا مع الحزب الإسلامي الملايوي أصوات الملايويّين من الائتلاف، لكنّ الائتلاف فاز بعكس كل التوقّعات بواحد وخمسين مقعداً من أصل المقاعد الاثنين والخمسين التي جرى التنافس عليها. ولم تجد حكومة الاستعمار بعد هذا الانتصار بدّاً من السماح للائتلاف برئاسة تونكو عبد الرحمن بتشكيل حكومة في ملايا.

سبق ذلك طرح البريطانيّين نظام حكم عضوي يُكلَّف بموجبه عددٌ قليل من الأعضاء المنتخَبين في المجلس التشريعي المعيّن بمسؤولية الإشراف على دوائر حكومية معيّنة والردّ على استجوابات المجلس الخاصة بتلك الدوائر. بناء على ذلك، رشّح المفوّض السامي لهذه المناصب شخصيات بارزة تمتّعت بقدر من الثقة الرسمية في الطوائف الملايوية والصينية والتاميلية والسيلانية التاميلية.

كان تونكو، وداتو عون وتون الدكتور عبد الرّحمن وتون أتش. أس. لي من بين الأعضاء المعيَّنين. وعقب انتصار الائتلاف، استُبدل هؤلاء المعيَّنون بأشخاص اقترحهم تونكو في المجلس التنفيذي الفدرالي الذي كان الأمير كبير وزرائه.

انطلقت المرحلة الأولى من فدرالية ملايا غداة انهيار الاتحاد الملايوي في شباط/فبراير ١٩٤٨م. والآن بدأت المرحلة الثانية التي سنصبح فيها شعباً يتمتع بحكم ذاتي، وبقي المفوّض الساميّ البريطاني رئيس الدولة من الناحية الفعلية، لكنّ تونكو ترأس الحكومة كونه رئيس الوزراء ولم يضيّع وقتاً في إظهار استقلاليته. ومن أولى تصريحاته قوله إنه على استعداد للاجتماع بتشين بانغ رئيس الحزب الشيوعي الملايوي للتفاوض على وقف لإطلاق النار، وفي خطوة راديكالية ابتعد فيها عن السياسة البريطانية، عرض كذلك العفو عن المتمردين.

أزعجت هذه المبادرة البريطانيّين كثيراً، عارضوا بالمطلق الاعتراف بالحزب الشيوعي الملايوي، ناهيك برؤيته يضطلع بدور في السياسة الملايوية، لكنّ تونكو تشبّث برأيه.

التقى تونكو وتون تان وديفيد مارشال، رئيس الوزراء في سنغافورة، بتشين بانغ وبذراعه اليمنى رشيد ميدين في بالينغ الواقعة في ريف قَدح. أراد تشين بانغ الحصول على اعتراف بالحزب الشيوعي الملايوي وبحقه في الاحتفاظ بالأسلحة التي في حوزته، لكنّ تونكو طالب بتسريح عناصر الحزب وتسليمه الأسلحة التي في حوزة الفدائيّين كافة. رفض تشين بانغ طلبه وعاد إلى الأدغال ليواصل كفاحه.

شكّل هذا اللقاء نصراً مبيناً لتونكو، فبضربة خاطفة واحدة، أثبت للجميع أنه ليس دمية في يد البريطانيّين. ومن ذلك الحين فصاعداً، بات تشين بانغ والحزب الشيوعي الملايوي يقاتل الملايويّين ولم يعد يقاتل لتحرير البلاد وشعبها. من الناحية الفعلية، أتاح تشين بانغ الحجة التي قد تدعو البريطانيّين إلى البقاء، وهي وأْد المقاومة والتمرد المسلّح؛ أي إنّ خطاب تشين بانغ المعادي للاستعمار، وأنصاره العنيدين أظهروا أنّ الحزب الشيوعي الملايوي بات الآن سبب إطالة أمد الاستعمار البريطاني، وبذلك أبطلوا حجج الحزب بأن تونكو والقوى السياسية الوطنية الجديدة التي يقودها ليسوا أكثر من دمى بريطانية، وبات تشين بانغ في موقف المدافع عن نفسه الآن، وأكّد تونكو أنه لا مكان لحزب يستخدم القوة والإرهاب على الساحة السياسية في ملايا. وبالتالي باتت صدقية تونكو كزعيم للملايويّين على اختلاف أعراقهم مفروغاً منها، وتعيّن على البريطانيّين من ذلك الحين فصاعداً التعامل معه ومع مطالبته بالاستقلال بجدّية.

لكنّ الحكام تخوّفوا من ارتدادات الاستقلال على فدرالية ملايا، وكانوا قد استعادوا مراكزهم وحصلوا على حقّ اختيار رئيس الوزراء في ولاياتهم، لكنّ الديمقراطية التي روّج لها البريطانيّون وناصرها الشعب كانت ستُنهي على الفور حكمَ الفرد الإقطاعي. وكان الحكام الملايويّون التسعة ـ الذين تمتعوا جميعاً بمنزلة متساوية ـ مستعدين للقبول بالمفوّض السامي البريطاني رئيساً للدولة كونه ممثلَ الحكم الملكي البريطاني، لكنّ ملايا مستقلّة لن تقبل بمفوّض سامٍ ولا حتى بالملك البريطاني نفسه في ذلك المنصب.

عانت الهند من قبل ذلك مشكلةً مشابهة بُعيد استقلالها في سنة ١٩٤٧م، لكنّها حلّت مشكلة الحكام الذين يتوارثون مناصبهم بإبطال ألقابهم

وخفض منزلتهم إلى مستوى مواطنين عاديّين وقد اختير الدكتور راجندُرا براساد، وهو من عامة الناس، رئيساً للبلاد. بعد ذلك التاريخ، لم يعد اختيار رئيس من العامة خرقاً للبروتوكول الملكي. وفي إندونيسيا، وبخاصة في عدد من أصقاع سومطرة التي كانت نظمها السياسية التقليدية سلطنات ملايوية إسلامية لكنها ليست دولاً جاويّة مقدّسة تدين بالهندوسية والبوذية، حُلَّت مشكلة البروتوكول هذه بإجراءات أكثر جذرية، بارتكاب جرائم قتل. اغتيل أفراد الأُسر الحاكمة وحُظر استعمال الألقاب الملكية.

طرحت هذه التطوّرات السؤالين الآتيين: ماذا سيحلّ بالأُسر الحاكمة التسع إذا أصبحت ملايا دولة مستقلة؟ وهل يمكن شخص من عامة الناس أن يصبح رئيس الدولة؟ ربما بدا ذلك مستبعداً وقتئذٍ، لكنّ تطور الأحداث في ذلك السياق لم يكن بعيداً عن التصوّرات. وكان أمْنو قد اقترح تعيين مساعد للمفوّض السامي من عامة الشعب، وهو الاقتراح الذي رفضه الحكام. لكن تمّ تلافي إحراج الأُسر الملكية بلباقة عندما أفرزت انتخابات سنة ١٩٥٥م عضواً بارزاً في أسرة قَدح الملكية ليكون رئيس الوزراء في ملايا، لكنّ الحكام عرفوا أن انتخاب شخص من عامة الناس لهذا المنصب لن يكون أقلّ سهولة.

وبوصف تونكو عبد الرحمن رئيس الوزراء، لم يتقدّم على الحكام على صعيد البروتوكول، لكن مع وصول شخص من العامة إلى منصب رئيس الدولة، يصبح الأمر مختلفاً. وبالتالي، ما لم تُسوَّ القضايا المتّصلة بالبروتوكول ومنزلة الحكام بطريقة تُرضيهم، لن يؤازروا المطالبة بالاستقلال. وإذا لم يفعلوا، ربما تُؤخِّر المواجهةُ التي ستنشأ بين الشعب والحكام نيلَ الاستقلال في أحسن الأحوال، وربما تؤدّي إلى اضطرابات سياسية مديدة في أسوأ الأحوال.

في هذه الأثناء، بقيت جذوة التمرّد مشتعلة، وكانت محاربة الفدائيّين ستفقد زخمها وحتى تركيزها لو اندلعت مواجهة بين الشعب والحكام. ولا ريب أنه كان في عداد الشعب إقطاعيّون ملكيّون سيلقون بثقلهم خلف الحكام مهما كان الثمن، لكنّ تراجع الداعين المتحمّسين إلى الاستقلال لم يكن وارداً. وأي قتال سينتج من ذلك سيجفّف الموارد المهمّة ويقوّض العزيمة

السياسية في مكافحة حرب العصابات، لكنّ جريان الدماء الملكية في عروق تونكو طمأن الحكام إلى أن الحكومة المنتخَبة حديثاً لن تناصر فكرة الجمهورية. ولو رأسَ الحكومةَ داتو عون أو أي شخص آخر من عموم الناس، لما كان الطريق المؤدي إلى الاستقلال بمثل تلك السلاسة على الأرجح.

عندما اقترح تونكو إرسال وفد من الائتلاف إلى المملكة المتحدة للمطالبة بالاستقلال، قرّر الحكام إرسال وفدهم الخاص أيضاً، لكن لم يكن قد تمّ التوصّل إلى اتفاق بشأن الاستقلال بعد، ولذلك سافر الوفدان بحراً كي يلتقيا ويتفاهما قبل وصولهما. سمّى الحكامُ أربعة وزراء أول برئاسة داتوك بانغْليما بوكيت غانتانغ من بيراك، ليكونوا ممثّليهم، بينما رأس تونكو وفد الائتلاف.

كان توصل الوفدين إلى آراء منسجمة أمراً بالغ الأهمية، فلو أنّ المجموعتين قدّمتا وجهتي نظر مختلفتين، لاتّخذ البريطانيّون من أي خلاف ذريعة مناسبة لتأخير الاستقلال، ومن حسن الحظ أنّ الوفدين توصّلا في أثناء الرحلة إلى موقف مشترك راعى بكل احترام مواقف الطرفين. من حيث الجوهر، حلّ مندوبو الحكام وتونكو بوصفه رئيس الحكومة المنتخَبة مشكلة رئيس الدولة ومناصب الحكام في فدرالية ملايا المستقلّة في أثناء رحلتهم البحرية إلى لندن.

تقرّر استحداث منصب «حاكم أعلى»، يُعرف في دستورنا اليوم بلقب أغونغ، منتخَباً من قبل الحكام ومن بينهم لولاية مدّتها خمس سنين ليكون عاهلاً دستورياً من دون سلطة تنفيذية. وسيكون الرمز الحيّ، في الشكل والمضمون الثقافي الملايوي، لدولتنا وسيادتنا الوطنية.

كما اتّفق الطرفان على أن تتّبع الحكومةُ النموذج الغربي تقريباً. سيكون هناك برلمان منتخَب ووزير أول أو رئيس وزراء يسمّيه الحاكم الأعلى من بين الأعضاء المنتخَبين بناءً على رأي الحاكم الأعلى في من يتمتّع بأغلبية الأعضاء المنتخَبين في المجلس التشريعي الوطني، وسيعاون رئيسَ الوزراء مجلسٌ وزاري. وفي هذه الأثناء، سيكون لكل ولاية وزيرها الأول كمسؤول تنفيذي رئيس، على أن يختاره حاكم الولاية من بين أعضاء مجالس الولاية

المنتخَبة، بعد تحديد العضو الذي يتمتّع بثقة الأغلبية أيضاً. وسيعاون رئيس الوزراء مجلسٌ تنفيذي في الولاية يتمّ اختياره من بين الأعضاء المنتخَبين.

بالتالي، ستكون فدرالية ملايا المستقلة ملكيةً دستورية وفقاً لديمقراطية برلمانية، ولن تزيد مدّة بقاء الحكومة المنتخبة في السلطة على خمس سنين، مع إمكانية طلب الحكومة من الحاكم الأعلى حلّ البرلمان وإجراء انتخابات عامة في أي وقت لانتخاب برلمان جديد وتشكيل حكومة جديدة.

استعدّ الطرفان المسلّحان بهذه الأفكار للاجتماع بالبريطانيّين، وعُقد مؤتمر لفدرالية ملايا الدستورية في لندن بين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٥٦م. لكنّ البريطانيّين بقوا متردّدين وإن وافقوا أخيراً على منح ملايا استقلالها في سنة ١٩٥٧م «إذا تيسّر ذلك» وإلّا ففي سنة ١٩٥٩م. وربّما أراد البريطانيّون من التاريخ الثاني الإمساك بزمام الأمور وامتلاك ورقة مساومة أخرى إذا ما نشأت صعوبات وخلافات بين أيّ من الجهات الأساسية الفاعلة في السياسة الملايوية الجديدة، لكنّه تحوّلَ إلى حافز للجميع لحلّ خلافاتهم وتجريد البريطانيّين من أي عذر لتأخير منح ملايا استقلالها.

عاد تونكو إلى ملايا منتشياً بعبق النصر، كان في استقباله حشد كبير في ملقا؛ حيث رافقه داتوك بانغليما بوكيت غانتانغ، ممثّلُ الحكّام، وهناك، أذاع تونكو نتائج التفاوض على الاستقلال. وأبلغ الحشد أنّ البريطانيّين وعدوا بمنح الاستقلال في سنة ١٩٥٧م «إذا تيسّر ذلك»، لكن المواطنين رفضوا هذا التأخير على الفور وطالبوا بمنح الاستقلال في تلك السنة.

عند منتصف الليل مساء ٣١ آب/أغسطس ١٩٥٧م، أُنزل العلم البريطاني الذي كان عظيماً يوماً ما من سارية خاصة نُصبت قبالة مبنى أمانة السرّ الفدرالية في كوالالمبور، وبذلك انطلقت المرحلة الثالثة والنهائية لفدرالية ملايا، مرحلة الاستقلال الوطني الكامل النهائية.

كنت في ألور ستار في ذلك اليوم، ولأنّ السفر لم يكن سهلاً آنذاك، قررت عدم الذهاب إلى كوالالمبور لحضور الاحتفالات، كما وضعت حاسمه طفلتنا الأولى مارينا قبل بضعة شهور من ذلك. لكن حتى في ألور ستار، أعيد طلاء المباني للاحتفال بالمناسبة وازدانت البلدة بأكملها بالأنوار.

وكي أكون صادقاً، لم يعرف أيّ منّا تمام المعرفة ما سيحصل بعد ذلك، أمّا وقد أصبحنا دولة مستقلة توقّعنا تغيير الحرس وبروز فرصة للحكم الذاتي (وحتّى في تلك الحالة، كان قد مضى على شَغْل تونكو منصب رئيس الوزراء سنتان في ذلك الحين)، لكننا لم نستطع استشراف الأشياء التي ستصبح مختلفة عدا ذلك، وفكرة أنّ الوقت قد حان الآن لبناء الدولة لم تخطر ببال أكثر الناس. وفي الواقع، كان فينا عدد ممن ساورتهم الشكوك في إمكانية تحويل استقلالنا إلى نجاح، وأنا نفسي لم أكن متأكداً من قدرتنا على التعامل مع تعقيدات الحكم، لكن تبيّن لنا لاحقاً كم كنّا مخطئين.

الفصل الثاني عشر

من النظرية إلى التطبيق

عدت إلى ألور ستار لمدة قصيرة عقب تخرّجي من الجامعة في سنة ١٩٥٤م قبل أن أُعَيَّن في مستشفى بينانغ العام لأنهي مدة العمل طبيباً مقيماً[١] في الطبّ والجراحة.

تقاضيت راتباً مقداره ٤٠٠ دولار في هذه المرحلة التدريبية، وفي هذا الراتب الكبير إشارة إلى أنني أخدم حكومة الاستعمار لا أنني أمضي مدة تدريبية فقط. ولذلك خضعت للقوانين المطبَّقة على جميع الموظفين الحكوميّين، والتي تضمنت الامتناع من مزاولة الأنشطة السياسية والتجارية. ومع أنّني كنت متحمّساً لأمْنو، فقد قبلت بتلك الشروط من دون جلبة لأنّي عرفت أنّه لا غني لي عن التدريب، فهناك فجوة واسعة دائماً بين النظرية والممارسة، وهي فجوة واسعة جداً في تخصّص الطبّ.

يحكي الأطباء الشباب غالباً قصصاً عن الإرهاق الذي تسبّبه مرحلة التدريب، ويمكنني تأكيد صحة هذه القصص. تضمّن برنامج عملي نوبة عمل مدّتها ٢٤ ساعة كل يومين طوال أسبوعين من كل شهر، وهذا للتدرّب على ممارسة الطبّ فقط ـ للتدرّب على الجراحة، لزمتُ الخدمة كل أسبوعين. كما إنّ الخدمة الليلية مرهقة للغاية لأنّ المرضى يفدون في كل وقت، وهذا يعني أنّه لا يتسنّى للمقيمين فرصة للنوم إطلاقاً.

أشكّ في حصول المرضى على أفضل رعاية من طبيب لم تغمض له عين في الليلة السابقة، لكنّي انتفعت كثيراً من ذلك التدريب. وعندما حان الوقت لأعمل بشكل مستقل، لم أعد أعرف الساعات التي يتعيّن عليّ العمل

---

(١) وهي مدة يمضيها الطبيب في المستشفى لاكتساب الخبرة.

فيها ولا الأوقات الغريبة التي تتوجّب فيها معالجة المرضى في منازلهم، وكانت أمّي على حقّ: كي تكون طبيباً جيداً ومتفانياً، عليك أن تتخلّى عن متعة النوم.

اقترنتْ تلك المدة بتكاليف وتضحيات أخرى، فقد زاد راتب الطبيب المقيم دولاراً واحداً في تلك السنة وأصبح ٤٠١ دولار. عنت هذه «الزيادة» السخيّة أننا معفيّون من الإسهام في صندوق التوفير الخاص بالموظفين[٢]، ولذلك لم يُقتطع من رواتبنا شيء لهذا الغرض. وبعبارة أدقّ، لم يتوجّب على الحكومة تقديم إسهاماتها البالغة ٦ في المئة للصندوق نيابة عن موظفيها. وبالتالي لم يعد يحقّ لنا الحصول على معاش تقاعدي عن السنة التي قضيناها في التدريب ولا الحصول على تعويض تقاعدي من الصندوق عندما نُحال إلى التقاعد، أي إنّ تلك الزيادة البالغة دولاراً واحداً لم تكن مكسباً لنا على الرغم من توافر دولار إضافي في أيدينا، وكانت حكومة الاستعمار شديدة الحرص في استخدام أموالها.

في تلك الأيام، كان التخصّص شرفاً حِكراً على الأوروبيّين وكنا نخشاهم. وعلى سبيل المثال، اشتُهر أحد الجرّاحين، ولا أذكر من اسمه سوى أنه السيد كامبِل[٣]، بمزاجه الشرس؛ فإذا سُلّم الأداة الخطأ في أثناء عمليّة جراحيّة، يبادر إلى الصراخ وإلقاء الأداة على الأرض، وهذا ما جعل الجميع يفزعون من نوبات غضبه وجعلني أتجنّب مساعدته في عملياته، وأبذل كل ما أستطيع للابتعاد عنه، لكنّ ذلك لم يكن ممكناً دائماً.

وفي مرحلة لاحقة، عملت في ألور ستار تحت إشراف السيد فرايزر، وكان هادئ الطباع مستقرّ المزاج بعكس كامبِل ذي المزاج شديد التقلّب؛ فإذا سُلّم الأداة الخطأ، كان يهمهم تعبيراً عن امتعاضه ويستخدمها على الرغم من ذلك. لذلك؛ تعلمتُ منه أكثر ممّا تعلمت من كامبِل، لكننا تعلّمنا أنه يحقّ للجرّاحين (شأنهم في ذلك شأن الفنّانين) الإفصاح عن نوبات

---

(٢) يُسهم الماليزيّون العاملون في القطاع الخاص بنسبة مئوية من رواتبهم في صندوق التوفير الخاص بالموظّفين الذي يستثمر الأموال لإفادة المساهمين عندما يُحالون إلى التقاعد.

(٣) إن مخاطبة الجرّاح بالسيد أو السيدة وليس بالطبيب تقليد راسخ في المجال الجراحي البريطاني.

غضبهم. وكان السيد هانتر أحد أفضل الجرّاحين في المملكة المتحدة، وقد اشتُهر هو الآخر بمزاجه الحادّ. كان يقول إنّ معاناته مرضاً في القلب تعني أنه يرجّح إلى حدّ بعيد أن تكون وفاته على يد الأشخاص الذين يُغضبونه، والظاهر أنه تُوُفّي لتعرّضه لأزمة قلبية في أثناء إحدى تلك النوبات.

تعلّمت أمراً واحداً من كل نوبات الغضب هذه وهي عدم فقداني السيطرة على أعصابي. وجدت ذلك صعباً في البداية؛ لأنّ أغلبية الناس يردّون بانفعال على أي شيء يكرهونه، لكني وجدت أنّ ذلك يُزعج الآخرين ولا يحقّق شيئاً، ولا ريب أن مزاج كامبِل الحادّ لم يساعده على تعليمنا وإنما دفعنا إلى الابتعاد عنه. كنت أذهب إلى قاعة العمليات الجراحية الأخرى في العادة؛ حيث لا يراني أحد من دون عمل، وبالتالي كان عملاً يقتضي دهاءً.

تعلّمت الابتعاد عن الغضب من ذلك الحين، أو محاولة ذلك على الأقل. وعلى سبيل المثال، تألّمت من خسارتي مقعدي البرلماني في سنة ١٩٦٩م، لكنّ إحساسي بالتعاسة فاق غضبي. وعوضاً عن فقداني أعصابي، حاولت تقصّي أسباب الخسارة، على أنّه يصعب على المرء تمالك أعصابه عندما لا يُصغي الآخرون لنداء العقل.

تعلّمت الاستغراق في التأمّل أيضاً؛ فالهدوء، وليس الغضب، ضمانة العمل الفاعل، والإيماءات الدراماتيكية لا تجدي نفعاً وهي غير لازمة. وعلى العموم، أعتقد أنني نجحت في ألّا أكون شبيهاً بالرجال سيّئي الطباع. وبمرور السنين، كطبيب أولاً ثم كسياسي، تعاملت مع عدد كبير على نحو غير عادي من الأشخاص كل يوم واستطعت الانسجام مع فريقي وزملائي وأصدقائي دائماً ـ بل مع أعدائي ـ من دون إبداء غضب زائد.

في النهاية، همّي الأساسي في تلك السنين التي حُرمت فيها من النوم كطبيب مقيم كان عجزي عن الذهاب إلى سنغافورة لزيارة حاسمه التي كانت لا تزال على مقاعد الدراسة، واضطررت على مدى سنة كاملة إلى الاكتفاء بالكلمات المدوَّنة على الورق. ومع أنّ هذه الرسائل كانت ثمينة ولا تزال إلى يومي هذا، فهي لم تكن بديلاً عن رؤيتها عياناً، ولم أرَ حاسمه إلّا عندما دُعيت مع اثنتين من شقيقاتي إلى حفل جامعي في سنة ١٩٥٤م.

من حسن الحظّ أنني انهمكت في عملي، كنت متحمّساً لممارسة الطبّ، ولا سيّما الجراحة. وبالكاد كنت أستدعي الطبيب المقيم وأنا في الخدمة، وقد أجريت أغلبية العمليات الجراحية البسيطة بنفسي وأنا أدين بالفضل للممرّضين الذين بيّنوا لي كيفية التعامل مع الحالات وتطبيق التقنيات الجراحية تلك بدقة، أعتقد أنّني بارع جداً وقد زادني ذلك حماسة. ومن بين سائر الأعمال الطبية، كانت الجراحة مصدر الراحة الأكبر لي، فعلى العكس من العلاجات التي تقوم على العقاقير الطبّية، يمكن تلمّس نتائج الجراحة فور إجرائها تقريباً، وقد أجريت جراحات معقّدة وأنا لا أزال مسؤولاً طبيّاً في مقتبل العمر مثل عمليات البتر، واستئصال الزائدة الدودية، واستئصال أجزاء معوية.

وفي لنكاوي[٤]، عالجتُ فتقاً مختنقاً، كان المريض مالك شركة هاي هوت لصيد السمك، وقد أُحضر في ساعة مبكرة صباحاً من بولاو توبا إحدى جزر لنكاوي ولم يكن في مستشفى لنكاوي قاعة عمليات جراحية آنذاك، وإنما منضدة فحص في غرفة المرضى الخارجيّين. كان في استطاعتي نقله إلى ألور ستار بواسطة قارب صيد؛ حيث يمكنه الذهاب إلى المستشفى العام، لكنّ الرحلة كانت ستستغرق أكثر من ١٠ ساعات فيما يتلوّى من شدّة الألم؛ لذلك، قررت إجراء العملية على منضدة الفحص في غرفة معالجة المرضى الخارجيّين، لم أجد خيوطاً حريرية ولذلك اضطررت إلى استخدام خيوط وترية.

حسبتُ أنّ القيام بذلك أمر سهل مع أنّه لم يتوافر لديّ المعدات ولا الموادّ الخاصة، وكنت شديد الثقة بنفسي والواضح أن أُسرة المريض وثقت بي أيضاً، قلت لها إنّه لا بدّ من إجراء العملية. وقد تعافى المريض وعاش عدة سنين بعدها، ولا تزال زوجته ترسل إلي السمك المملّح متى توجّهت إلى لنكاوي.

على أنني عايشتُ أشد تجربة مأساوية وأنا مسؤول طبي في أثناء الخدمة

(٤) جزيرة قبالة ولاية قَدح.

في مستشفى ألور ستار العام. صادف ذلك يوم الجمعة وهو يوم العطلة الرسمية في قَدح، ولذلك توجّه جميع الجرّاحين والأطباء الآخرين إلى بينانغ، ولم أتوقّع أيّ حالات طوارئ خطيرة، لكنّ امرأة في جناح الولادات جاءها المخاض فجأة. كانت قد أتمّت شهور حملها تقريباً لكنّ الجنين لم يكن في وضع مناسب للولادة، احتجت إلى اتخاذ قرار عاجل وهو أن إجراء عملية قيصرية هو الحلّ الأمثل، وأحمد الله أنّ حاسمه عاونتني وكانت زوجتي حينئذٍ، وبما أنّه لم يكن يوجد مخدّر يُعطى بالوريد في تلك الأيام، احتجت إلى سكب كلوريد الإيثيل والإيثر على قناع ووضعه على وجه المريضة، وكان إجراءً بدائيّاً وتوجّب عليّ توخّي الحرص في استخدام الكمية اللازمة من السائل. ثم شققت البطن وهي تحت التخدير، لكنّي فزعت فزعاً شديداً عندما اكتشفت أنني أمام حالة حمل مُنتبِذ (خارج الرحم) لأنّ الجنين نما خارج التجويف الرحمي. إن حالات الحمل خارج الرحم نادرة جداً وقلّة هم الأطباء الذين يصادفون هذه الحالة ولو مرّة واحدة طوال حياتهم المهنية.

نزفتْ دماءً كثيرة؛ فحاولتُ ربط الأوعية الدموية لكنّي لم أستطع وقف النزيف الحادّ، وبذلتُ كلّ ما أستطيع، لكنّ ذلك لم يُسعف الجنين كما لم يُسعف أمه، إنهما المريضان الوحيدان اللذان لم أستطع إنقاذهما على منضدة العمليات وأنا في الخدمة الحكومية، وكانت تلك تجربة قاسية آلمتني وآلمت حاسمه كثيراً.

عرفتُ زوج المرأة معرفة شخصيّة ـ كان يدير مطبعة في ألور ستار، شعرت بأسى بالغ تجاهه واعتذرت إليه كثيراً، مع أنه لم يلمْني على الإطلاق، ولو وقعت الحادثة اليوم، لرُفعت ضدّي قضية أمام المحاكم على الأرجح. لقد تغيّرت المواقف كثيراً من ذلك الحين، وبات اللجوء إلى المحاكم الخيارَ المعتاد لدى الأشخاص المتظلّمين.

ربما يكون هذا التغيّر أمراً حسناً، لكنّ الحاجة إلى التأمين ضدّ التقصير في العمل زاد تكلفة العلاج، والأطبّاء في أمريكا يرفضون معالجة إصابات الحوادث غالباً أو التطوّع وتقديم المساعدة عندما يمرض راكب أثناء السفر في الطائرة خشيةَ الملاحقة القضائية. ولتلافي هذه الملاحقة، يطلبون في

الأغلب فحوصاً مخبرية مُكْلفة وغير لازمة، لقد ضاعت اللمسة الإنسانية وأضحى علاج المرضى مهنة تضاف إلى المهن الأخرى.

وعلى العموم، منحتْني الجراحة راحة عظيمة، ولا تزال يداي ثابتتين تماماً مع أنّي لم أعد مؤهّلاً لإجراء عمليات جراحية بما أنّه مضى على انقطاعي عن مزاولة الطبّ أكثر من ثلاثين سنة الآن، أشتاق إلى العمل طبيباً، لكنّ شوقي إلى الجراحة يفوق أي شيء آخر. ومع ذلك، لست متأكداً إن كنت سأستطيع أو أرغب في إجراء عمليات جراحيّة معقّدة مثل التي تُجرى اليوم باستخدام معدات فائقة التعقيد. في نظري، الجراحة مهارة بشرية مكّنتني من تقديم كثير إلى الآخرين: الحياة، والشفاء والعافية.

تركتُ الخدمة الحكومية في سنة ١٩٥٧م، وهي سنة الاستقلال، وافتتحت عيادتي الخاصة، ومع أنّ عدداً من زملائي وأصدقائي نصحوا لي عدم القيام بذلك، فقد مضيت قدماً في مشروعي. لم يكن هناك كثيرٌ من العيادات الخاصة في ألور ستار في تلك الأيام، وكانت عيادتي في الواقع أوّل عيادة افتتحها طبيب ملايوي في الولاية. أطلقت على عيادتي اسم عيادة «مها»، وهو اختصار مهاتير وحاسمه مع أن زوجتي لم تعمل معي في العيادة أبداً، ولكنها آثرت العمل طبيبةً مسؤولة متعاقدة مع الحكومة، ولسبب ما، لم تشارك في أي برنامج تقاعدي؛ لذلك فهي لا تتقاضى معاشاً تقاعدياً الآن مع أنّها عملت لدى الحكومة سنين عديدة، ثم إنّي تركت عيادتي حين أصبحت رئيساً للوزراء وتولّى شريكي الدكتور محمد يعقوب إدارتها من بعدي، ولا يزال محمد موجوداً وكذلك العيادة.

لم أستطع إدارة عيادتي على الوجه المطلوب مع نجاحي على الصعيدين الطبي والمهني؛ لذلك، تركت أمر الإدارة وتحصيل الأجور لاثنين من أصهرتي وكانا يُقرضان أموال العيادة للأصدقاء. كنت أجني نحو ٢,٠٠٠ دولار في الشهر، وهو ليس بالمبلغ الكبير، لكنّه أكثر مما كنت سأتقاضاه من عملي بوصفي طبيباً مسؤولاً حكوميّاً. كان الأطبّاء الحكوميّون يتقاضَون راتباً ابتدائياً مقداره ٧٣٠ دولاراً في الشهر، وبلغت زيادة الأجور حين اشتغلت في المهنة ٣٠ دولاراً، أي إنني كنت أتقاضى ٧٩٠ دولاراً في سنة ١٩٥٧م؛ لذلك، مثّل دخل العيادة الخاصة نقلة كبيرة.

كنت طبيباً مشهوراً وبقي عدد مرضاي ـ من الصينيّين والملايويّين والهنود ـ يزداد، ولم أكن أرغب في التوقّف عن العمل لآخذ قسطاً من الراحة طالما أنّ مرضاي في انتظاري؛ ففي الشهور القليلة الأولى، استطعت رؤية جميع مرضاي قبل استراحة الغداء، وعندئذٍ أتناول غداءً سريعاً في غرفة المشاورات وليس في منزلي. كان طبقي اليومي قطع دجاج، وما إن أفرغ من طعامي حتى أستأنف الكشف على مرضاي من جديد لأنّ إبقاءهم رهن الانتظار يُشعرني بالذنب. وأنا لا أستطيع أن أفهم كيف يمكن موظفو الاستقبال التحدّث إلى بعضهم وتجاهل الأشخاص المنتظرين. وعندما زاد عدد مرضاي، زادت ساعات عملي ببساطة، وبعد ذلك كنت أتوجّه إلى المرضى الذين يتصلون بي هاتفياً من منازلهم.

وفي إحدى المرّات، قال لي مريض عن حسن نية إنه لم يشأ إزعاجي كثيراً لأنه لا يعاني أيَّ مرض خطير؛ لذلك، قرر استدعائي إلى منزله عوضاً عن توجّهه إلى عيادتي، كان فحصه سيستغرق عشر دقائق في العيادة، لكنّي اضطررت إلى ركوب السيارة مدة ساعتين ذهاباً إلى منزله وإياباً منه، وقد يصاب المرء بالجنون، أحياناً، من هذا النوع من اللطف.

بمرور السنين، وجدت نفسي حبيس عيادتي طوال ساعات اليوم وبعد وقت طويل من عودة الناس إلى منازلهم. وفي أحد الأيام، وصلتُ إلى عيادتي في الساعة التاسعة صباحاً ولم أرَ ضوء النهار حتى انقضى اليوم، بدا أنّه ليس في عالمي سوى الليالي. وحتى أيام العطل لم تعد ملكي؛ لأنّ الناس كانوا يستدعونني إلى منازلهم للكشف على مرضاهم طريحي الفرُش؛ لذلك، عزفت عن ممارسة الألعاب الرياضية وبالكاد سنح لي وقت للذهاب إلى دور السينما، كما لم أستطع الانخراط في السياسة بالقدر الذي تمنّيته.

هناك ناحية منفّرة في مهنة الطب لا تُذكر على شدّة وضوحها إلّا نادراً، وهي أنّ أكثر الناس الذين أتواصل معهم كانوا مرضى، بعضهم كان يُحتضر، وبعضهم مات أمامي وهو تحت العلاج. وأذكر أن صديقاً مقرّباً لي كان رياضيّاً وأرفع مني في سنوات الدراسة، لكنّه تُوفّي في أحد الأيام لتعرضه لنوبة قلبية فاستُدعيت لتأكيد وفاته، لم يكن في استطاعة الطبيب فعل الكثير لعلاج قصور القلب في تلك الأيام؛ فبلغ تأثّري بوفاته حدّاً جعلني أذرف

الدموع بصمت، وهذا ما لاحظه بعض أصدقائي وسمعت أحدهم يقول: «إنه يبكي»، لكنّ شخصاً آخر ردّ عليه بالنفي لأني طبيب، والطبيب معتاد رؤيةَ الناس يموتون، لم أُنكر عليه تصوّره لأني أردت الظهور في مظهر القويّ، لكنّي وجدت نفسي بمرور الوقت أكثر عرضة لمثل هذه الانفعالات، وكانت أمارة على شدة الإنهاك وعلى عدم الانعتاق أو التحرّر من حياتي كطبيب.

تنتابني أحاسيس قوية حيال الأشياء في العادة، لكنني أحاول السيطرة على انفعالاتي لأنّها علامة على قلّة الرجولة مع أنني أفشل غالباً، ولا أزال إلى اليوم أحس بانقباض شديد في صدري عند تأثري بشيء معيّن ويرتجّ صوتي. وإذا حصل في أثناء إلقائي كلمة، أشعر بالاختناق وأتوقّف عن الكلام، فأشعر بالخيانة بسبب هذا الضعف، وبسبب افتقاري إلى الشدّة والقوة، ويتنابني هذا الشعور دائماً حين أتحدّث أو حتى عندما أفكّر في الملايويّين وفي إخفاقاتهم. عندئذٍ، أُصبح عاطفياً وتنحدر دموعي؛ فتحاول حاسمه مواساتي وتقول إن الانفعال ردّ فعل طبيعي عندما يشعر المرء بالإحباط أو الاكتئاب، لكني ما زلت أخجل من عجزي عن السيطرة على عواطفي.

من دواعي السخرية أنني أُشتهَر بالقسوة وحتى عدم الرحمة، ربما أنا كذلك. والسبب هو أنّه إذا أراد المرء إنجاز الأعمال، يتعيّن عليه أن يكون ثابتَ العزم عاقد النية. أردت وأنا رئيس وزراء ردّ شرف الملايويّين والماليزيّين وماليزيا، أردت رؤيتهم وقد أثبتوا أنهم ليسوا أقلّ جدارة من أي أمّة أو شعب آخر، وعرفت من البداية أنّ ذلك يقتضي حسّاً قويّاً بالهدف واستعداداً لمواجهة التحدّيات. ولا بدّ من أنّ هذه الخصال جعلتني أبدو صلباً لا أساوم وأنا رئيس للوزراء؛ لأنه لا يمكن أحد أن ينجح في السياسة ما لم يكن قليل الاكتراث بالآخرين، والنّاس لن يعرفوا أو يشتبهوا بما هو مستور. على أنّ الشيء الذي لم أشأ إظهاره هو سهولة تأثّري بمآسي الإنسان ومعاناته، وعندما تتجلّى مظاهر التعاطف تلك في الأوضاع العامة، أحاول تلافي الاختناق وانقباض الصدر المعهود.

الطبيب ليس بعيداً على الإطلاق عن المآسي التي تصيب الناس، رأيت مرات كثيرة أناساً، بعضهم أقارب وأصدقاء عرفتهم منذ أن كانوا شباباً أصحاء، وقد تعرّضوا لسكتات دماغيّة وفقدوا القدرة على النطق أو حتى

تحريك أطرافهم. يمكنك في بعض الأحيان تلمّس الحسّ العميق بالتعاسة في عيونهم وهم يحاولون تحريك أطرافهم بلا طائل لينتقلوا من أماكنهم أو تحريك شفاههم للنطق بالكلمات؛ إذ يبقى الدماغ حيّاً ونشطاً لكنّ الجسم عديم المرونة وعديم الحركة. إن إحساسهم بالإحباط لا يمكن وصفه.

بعضهم يموت بسرعة، وهم بذلك محظوظون من وجوه عديدة، وبعضهم الآخر يبقى في هذه الحالة التعيسة شهوراً وربما سنين في كنف محبّيه. في نظر المريض، الموت له راحة، لكن في نظر من سيتركهم من خلفه، الموت مصيبة ولو كنتَ قوي الإيمان بالحياة الآخرة؛ لأنّه لا رجعة إلى الحياة الدنيا بعد الموت.

تطوّرت هذه الأفكار في ذهني، ربّما بسبب طول معايشتي للأشخاص المرضى والمحتَضرين ومع عملي ليل نهار في عيادتي، تسلل الاكتئاب ببطء إلى حياتي.

فكّرت في الموت الذي كان قدراً محتوماً لأحبابي، لوالدي ووالدتي، ولكبار أفراد أسرتي وأصدقائي. وأفكّر دائماً في موتي، في اعتلالي بالأمراض التي أصابت مرضاي وأفكّر في النوبات القلبية والسكتات الدماغية والعجز الذي سيأتي بعدها، وهذا يزيدني عللاً على عللي.

قررت، أخيراً، أنني في حاجة إلى أخذ إجازة؛ لذلك أغلقت عيادتي لمدة أسبوع لقضاء عطلة مع زوجتي في هونغ كونغ في سنة ١٩٦٠م. في تلك الأيام، لم يكن العثور على طبيب ينوب عنّي مؤقتاً أمراً ممكناً، وعدم وجود شخص يعتني بمرضاي أنّب ضميري، لكنني كنت بين أمرين، إما أن أنقطع عن عملي أو أُجَنّ.

لم يسبق أن غادرنا الحدود الملايوية إلى بلد غير سنغافورة، وهاذْياي في جنوبيّ تايلاند في رحلة استغرقت نصف يوم. لكنّ هونغ كونغ أذهلتني، رأيت فيها الكثير والكثير من الأشخاص المهندمين الذين يرتدون المعاطف ويضعون ربطات العنق، لم تكن بنطلونات الجينز والملابس غير الرسمية معروفة حينذاك. ورأيت أول مجمّع تسوّق في ميرامار(٥)، لكنّ أكثر

(٥) تقع ميرامار في وسط تسيم شا تسوي، قلب المركز السياحي والتسوّقي في هونغ كونغ.

المحلات تألّفت من مبانٍ من طابقين أو ثلاثة طوابق مصطفّة على جوانب الشوارع، رأيت خيّاطين صينيّين يدخلون الفنادق أو يخرجون منها على عجل حاملين بدلات غير مكتملة سعياً للالتزام بمهل الـ ٢٤ ساعة التي التزموا بها.

التقيتُ بعددٍ من الأطباء الملايويّين الصينيّين الذين كانوا يعملون في هونغ كونغ واصطحبوني إلى مطاعم صينية فاخرة. شكّلوا نادياً للسمر في أوقات العشاء ولتجربة مطاعم جديدة كل أسبوع، قالوا لي إنهم لا يذهبون إلى المطعم نفسه مرّتين في أسبوع واحد؛ لأنّهم سيجدون دائماً مطعماً جديداً واحداً على الأقل في المدينة. أحسست بالنشاط الذي يدبّ في هونغ كونغ وتساءلت إن كانت ملايا ستصبح مثلها يوماً.

وفي السنة التالية، قررتُ وحاسمه الذهاب إلى اليابان التي كانت لا تزال تُعتبر مكاناً غريباً في تلك الأيام. أُرغم اليابانيّون بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية على اعتماد نظام ديمقراطي برلماني في ظلّ ملكية دستورية مثل بريطانيا، ثمّ غلبت عليهم الطبائع الأوروبية وتخلّوا من أمد بعيد عن لباس الكيمونو(*) واستعاضوا عنه بالمعاطف وربطات العنق والأزياء الأخرى، لكنّه لم يكن أكثر من تغيير تجميلي فحسب؛ إذْ بَقَوا شديدي التمسّك بطبائعهم اليابانية وأخلاقهم الرفيعة جداً على المستويين الثقافي والفكري. وعلى سبيل المثال، إذا وقع اصطدام غير خطير بين سيارتين، يخرج السائقان وينحني كل منهما للآخر ثم يعود كل واحد إلى سيارته ويمضي في طريقه، وبدت سيّاراتهم من نوع نيسان أشبه بنسخ فقيرة للهيلمان البريطانية، وكانت تُستعمل شاحنات قديمة وسيارات ثلاثية العجلات تُثير الضجيج على الطرقات سيئة التعبيد.

لكنّ اليابان شهدت فورة ازدهار في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته؛ إذ خرجتْ من أطلال الحرب بسرعة عجيبة، وكانت في الواقع في طريق التحوّل إلى مصنع واحد عملاق ينتج جميع أنواع السلع المصنّعة ويدعم اقتصاد البلاد من خلال الصادرات. كانت دينامية البلاد ملموسة، ما زلتُ

(*) ثوب ياباني فضفاض للرجال والنساء (المترجم).

أذكر الفظائع التي ارتُكبت في أثناء الاحتلال الياباني لملايا، لكنّي كنت أزداد إعجاباً باليابانيّين، وظننتُ أنّنا لو استطعنا أن نتشبّه بهم في اجتهادهم في العمل والابتكار والتصميم، ستصبح ملايا بلداً عظيماً.

بدا واضحاً في زيارتي الأولى إلى اليابان أنّها لا تزال في غمرة ورشة إعادة إعمار بعد الدمار الذي لحق بها من قاذفات الحلفاء، ووجدت بعض المحلات الخشبية في منطقة التسوق في غينزا[٦]، وشاهدت طريقاً سريعاً مرتفعاً قيد الإنجاز يمتدّ من طوكيو إلى مطار هانيدا استعداداً لأولمبياد طوكيو[٧]، قليلة هي البلدان التي كانت تستطيع استضافة الألعاب الأولمبية أو المؤهلة لاستضافتها، لكنّ اليابان فازت بحقّ تنظيم الألعاب في سنة ١٩٦٤م، ولم تحدث ضجة كبيرة، ولم يبلَّغ عن عروض منافسة لاستضافة الأولمبياد لأن عدداً قليلاً من الدول رأت في استضافة الأولمبياد فرصة لإظهار مقامها الرفيع في ذلك الوقت. لكنّ اليابان قرّرت استضافة الأولمبياد لإظهار قوّتها الاقتصادية الجديدة وتمسّكها بهويتها الثقافية، ولتجسيد عودتها الكاملة إلى كنف المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

كانت اليابان في طريق العودة وآسيا في طريق الازدهار، فلم يلمح الجميع ذلك أو يتقبّله، لكنّ بعضنا في آسيا لمح ذلك التطوّر وأهميته، ربما سبقنا باقي العالم بمدّة وجيزة. وعوضاً عن الإحساس بالتهديد أو الامتعاض، أُعجبنا بما كانت تقوم به اليابان، وكنّا مستعدين للتعلّم من مثالها في حال نجاحها، وما شاهدته في هذه الرحلة ترك فيّ انطباعاً دائماً كان له الأثر البالغ عندما أصبحت رئيساً للوزراء.

كان النشاط يدبّ في كل مكان في اليابان وكانت الطرقات تعبَّد والمباني تُشيَّد بسرعة كبيرة، وكان يجري إنهاض الصناعات التي بدأت أصلاً بإنتاج أجهزة راديو تعمل بواسطة الترانزستور وكاميرات التصوير الفيديوي الشخصية، ونصحنا أصدقاؤنا في السفارة بعدم شراء المنتجات المحلية في

---

(٦) تعتبر غينزا أرقى منطقة تسوّق في طوكيو اليوم.

(٧) اليابان هي أول بلد آسيوي استضاف الألعاب الأولمبية وذلك في سنة ١٩٦٤م. وقد أنفقت الحكومة نحو ٣ مليارات دولار أمريكي على المنشآت اللازمة للألعاب الرياضية.

اليابان لأنّ خيرة منتجاتهم تُخصَّص للتصدير بالكامل. لم تكن اليابان قد محت بعد سمعتها بأنّها تنتج سلعاً رخيصة رديئة الصنع، وكنّا شهوداً على خطواتها الأولى نحو التحوّل إلى عملاق حديث لإنتاج الإلكترونيات والسلع الكهربائية كما هي اليوم وباتت المنتجات اليابانية اليوم مبتكرة ومرموقة ومعتبرة.

توجّهت كذلك إلى أوساكا في تلك الرحلة على متن طائرة ذات مراوح، وقد شجّعني على ركوب الطائرة أنّه ذُكر لنا أنّنا سنتمكّن من رؤية جبل فوجي الشهير في أثناء الرحلة، وتمنّى لنا المضيف الياباني من دون هزل «رعباً سعيداً»، فضحكتُ وحاسمه كثيراً. والسبب أنه ليس في استطاعة اليابانيّين التلفّظ بحرف اللام «l» الذي في لفظة «flight» ولذلك يستعيضون عنه بحرف الراء «r» دائماً. وعواقب ذلك قد تكون وخيمة، لكننا ردّدنا عبارة «رعباً سعيداً» مرات عديدة طوال تلك الرحلة.

عندما أعلن المضيف أنّنا نطير بالقرب من جبل فوجي نظرنا من نافذة الطائرة؛ فرأينا جبالاً تكسوها الثلوج لكنّ أياً منها لم يُشبه جبل فوجي الشامخ في ألبومات الصور.

ثم قال الراكب الجالس في المقعد الأوسط بجوار حاسمه، وبدا واضحاً أنه ياباني: «انظري هناك يا سيدتي» يبلغ ارتفاع جبل فوجي ٣,٦٥٠ متراً، بينما كنا نحلّق على ارتفاع ٣,٠٠٠ متر فحسب في تلك الطائرة الصغيرة.

بعد أن تسلّينا كثيراً بأمنية الرعب السعيد، شعرنا بإحراج شديد؛ إذ كانوا يتهكّمون على المضيف ظنّاً منهم أنّ الركّاب اليابانيّين الذين معنا لا يتكلّمون الإنكليزية، مع أنّ الجالس في جوارنا كان يتكلم الإنكليزية بطلاقة. لكن بعد أن سمع كلّ ما قلناه، بدا لطيفاً للغاية بإظهاره لنا ما كنّا نتطلّع إلى رؤيته. كان ذلك درساً تعلمناه وفحواه أنّه ينبغي توخّي الحرص الشديد عند التحدّث في حضور أجانب.

كانت أوساكا تزدهر مثل طوكيو، تجوّلنا في المدينة وضواحيها بمساعدة دليل ياباني. وحتى في تلك المرحلة رأينا مصانع في كل مكان، وأتذكّر أنّ نفسي حدّثتني أنه لن يُسمح بالقيام بذلك في ملايا لأنّنا متشدّدون للغاية في

استعمال الأرض؛ فالأرض المخصصة لزراعة الأرز ليس لها استخدام آخر سوى زراعة الأرز.

ذكر لي من قبل مسؤولون في السفارة أنّ السفر بين طوكيو وأوساكا بواسطة القطار ممتعٌ للغاية لأنّنا سنتمكّن من رؤية المزيد من المناطق في البلاد؛ لذلك، تشوّقت إلى العودة من أوساكا على متن قطار لكنني لم أجد مقاعد؛ ذلك أنّ القطارات اليابانية تسير بحمولات كاملة من الركاب.

أوفدت الشركة صديقاً في شركة تاكيدا لصناعة العقاقير الطبية، ويدعى السيد رِيو يونيموتو، لاستقبالنا في مطار أوساكا، كان في ذلك الوقت محطة صغيرة تضمّ مبنى عادياً. ذكر لنا أنّ شركة السكك الحديدية اليابانية تخطّط لتشغيل قطار سريع (سيسمّى القطار الرصاصة) على طريق طوكيو أوساكا، وإذْ تستغرق الرحلة بواسطة القطار الحالي ستّ ساعات، لن تستغرق على متن القطار الجديد غير ثلاث ساعات.

لكنّ القطارات في محطّة طوكيو هي التي سحرتني أكثر من غيرها في رحلتي الأولى إلى اليابان، وقفتُ وحاسمه خارج المحطة نراقب القطارات في أثناء وصولها ورحيلها، فما إن يغادر قطارٌ المحطةَ حتى يصل آخر حتى قبل خروج آخر عربة في القطار المغادر. بدا سيلاً لا ينتهي، ومشهداً يقطع الأنفاس لأنّه لم يسبق لي رؤية شيء كهذا، ولا بدّ من أنّ محطة طوكيو للقطارات أكثر المحطات ازدحاماً في العالم، وقد تأكّد لي هذا الانطباع عندما زرت أوروبا في وقت لاحق لأنّي لم أرَ في أيّ محطة أوروبيّة ذلك النشاط المحموم. وعلى سبيل المثال، توجد في محطّة فكتوريا قطارات متوقّفة، وربما تمرّ أوقات طويلة من غير أن يدخل قطارٌ المحطة أو يغادرها.

وخلال زياراتي إلى اليابان في السنين اللاحقة، بقيت مندهشاً من خدمة القطارات، فحتّى حين تتوجّه بالقطار من مطار ناريتا إلى طوكيو، وهي مسافة لا تتجاوز ٥٠ كم، ستمرّ بجوار أكثر من عشرة قطارات سائرة في الاتجاه المعاكس. وعندما يسير الشنكانْسِن أو قطار الرصاصة الواحد في عكس اتجاه القطار الآخر بسرعتهما الفائقة، يُسمع دويّ هائل ربما بسبب تصادم عمودَي الهواء المدفوعَيْن بالقطاريْن بسرعة مجتمعة تقارب ٦٠٠ كم في الساعة. ومع أنّ نظام السكك الحديدية السويسرية يضاهي النظام الياباني،

فالقطارات هناك لا تسير بأعداد تضاهي أعداد القطارات وسرعتها في اليابان. كما صمّم الفرنسيّون والألمان نُظُم قطارات سريعة أيضاً، لكنّها لا تضارع النظام الياباني إلى الآن في عدد قطاراته.

حُفر مشهد محطة طوكيو في سنة ١٩٦١م في ذاكرتي ولم أَنْسَهُ أبداً، وكان امتلاك ملايا سككاً حديدية مماثلة مدهشة حلماً.

بذلتُ جهوداً مُضنية حين أصبحت رئيساً للوزراء لتحديث السكك الحديدية الملايوية المتداعية، لكنّي عرفت أنّها لن تصل إلى مستوى نظام القطارات الياباني أبداً. ومع ذلك، استطعت إضافة خطّ إضافي للقطاع الممتد من سيرمبان جنوبيّ كوالالمبور إلى روانغ شماليّ كوالالمبور وإمداده بالكهرباء، كما تحوّل الخط المؤدّي إلى ميناء كلانغ إلى سكة مزدوجة مع توفير الكهرباء اللازمة لتشغيله.

عندما تنحّيت عن رئاسة الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣م، كانت الحكومة تنفّذ مشروعاً مماثلاً في الخطّ الممتدّ من روانغ إلى إيوه، لكنّي أردت فعل شيء مختلف: رأيت أنّه كان يجدر بعملية التحديث أن تشمل البلاد بأسرها بدءاً بولاية جوهور الواقعة في أقصى الجنوب، وانتهاءً بالحدود مع تايلاند على الطرف الشمالي لشبه الجزيرة، وأردت من خلال ذلك أن أجعل السفر بالقطار رائجاً مرة أخرى. والنتيجة هي تدنّي كثافة حركة المرور التي تصل إلى حدّ الاختناق على الطرقات السريعة، وربّما لم يتفطّن الناس إلى أنّ القطارات أسرع من الطائرات في الرحلات القصيرة التي تمتدّ مسافة ٤٠٠ كم أو أدنى. فباعتبار أنها تنقلك مباشرة من وسط إحدى المدن إلى وسط مدينة أخرى، تنتفي الحاجة إلى ركوب السيارة متوجّهاً إلى المطار ومنه، وتوفّر الوقت الضائع في عمليات التدقيق الأمين وحجز المقاعد في الطائرة.

كما يمكن سحب كمّ هائل من أدوات الشحن الثقيلة من الطرقات، بما في ذلك ناقلات السيارات وحاملات الحاويات المتّجهة إلى الموانئ ومنها، ونقل شحناتها بواسطة القطارات، ما يعني زيادة خفض الازدحام على الطرقات العامة. ومن دواعي الأسف أنّ الحكومة التي خَلَفت حكومتي اعتبرت ذلك «مشروعاً كبيراً» حمل الاسم المجازي «الفيل الأبيض»،

والذريعة هي عدم توافر مزيد من الأموال لتحديث هذا الخط وفقاً لطرقي المبذّرة. ومع ذلك، سُررت لبقائي مدة طويلة كانت كافية لتحديث القطاع القصير الممتد بين سيرمبان وروانغ على الأقل. واليوم، باتت قطارات المواصلات التي تعمل بالكهرباء ممتلئة بالركاب بالكامل فيما لا تزال الطرقات المحيطة بكوالالمبور مزدحمة، لكنّ معدل بناء التقاطعات متعددة المستويات لن يواكب زيادة أعداد المركبات السيارة، والتلوّث الذي تعانيه كوالالمبور ما عاد يُعزى إلى حرائق الغابات الإندونيسية، ولكن يُعزى إلى انبعاثات عوادم المركّبات المتنقلة والواقفة على الطرقات، فنزول سيارات أجنبية أسعارها متدنّية إلى الطرقات لن يُحسّن نوعية الهواء في كوالالمبور.

يمكنني أن أرى في هذه الأيام وأنا أتناول فطوري على شرفة منزلي في منطقة المناجم[٨] كلاً من قطاراتِ الركاب العادية والبضائع، والمواصلات التي تعمل بالطاقة الكهربائية، ووصلة السكك الحديدية العريضة السريعة أو الإيرل والتي تمتدّ من كوالالمبور إلى مطارها الدولي في الاتجاهين غالباً. قال بعضهم إنّ هذه القطارات إضاعة للمال، لكني أعجب من تكلفة بناء هذه السكك والقطارات في هذه الأيام، أو في الأيام اللاحقة عندما سيغدو التنقّل بالسيارات على الطرقات مستحيلاً، وأحاول أن أتخيّل كوالالمبور من دون هذه القطارات ومن دون نظام النقل الخفيف بواسطة السكك الحديدية ولا أرى سوى مجموعة ضخمة من السيارات الساكنة من دون قدرة على التوجّه إلى أي مكان.

في سنة ١٩٦٢م؛ أي: بعد انقضاء سنة على زيارتنا إلى اليابان، جلت على أوروبا في إجازة مدتها ثلاثة شهور. بدت آثار الدمار الناجم عن الحرب واسعة النطاق، لكنّ أوروبا كانت تتعافى سريعاً. والشيء الذي أذهلني في أوروبا هو عظمة مدنها، فعلى الرغم من عجرفة الأوروبيّين في تعاملهم مع باقي العالم، بنوا حضارة عظيمة من دون شك، بنوا من قبل إمبراطوريات عظيمة وجلبوا الثروات من مغامراتهم الخارجية واستطاعوا

---

(٨) المناجم منطقة سكنية تضمّ منتجعاً ومركز تسوق، وهي تبعد مسيرة نحو ٢٥ دقيقة بالسيارة عن كوالالمبور.

تعميم الصناعة، ومزاولة التجارة مع دول القارة الأوروبية الأخرى ومع باقي العالم وحقّقوا تقدّماً هائلاً.

بالاستعانة بهذه الثروات بنوا مدناً اصطفت على جوانب شوارعها المباني الضخمة الجميلة. شُيّدت هذه المباني قبل مئات السنين باستخدام أحجار الغرانيت القاسية وأحجار أخرى، بينما كنّا في ملايا لا نزال نعيش في منازل خشبية يسهل على النمل الأبيض تدميرها وعلى النار التهامها.

يوجد حسّ بالتاريخ لدى هؤلاء الأوروبيّين؛ إذ إنهم بنوا صروحهم للمستقبل، ولقرون قادمة، وحرصوا على المحافظة على ما في حوزتهم وهم يفتخرون بميراثهم. وعلى سبيل المثال، شيّد ملكُ الشمس لويس الرابع عشر قصرَ فرساي، وعاش حفيده لويس السادس عشر حياة فجور غير عابئ بالمجاعة التي أصابت شعبه. وفي النهاية، ثار الشعب وشهدت الثورةُ الفرنسية ختام مصيره ومصير ملكته ماري أنطوانيت تحت المقصلة، وعندما ذهبنا في جولة سياحية إلى القصر، أشار الدليل باعتزاز إلى الألواح المطليّة بالذهب وإلى الممر الطويل المليء بالمرايا، وإلى الحدائق الاحتفالية الغنّاء ونوافيرها معقّدة التصاميم. بدا لي على سبيل السخرية أنّه ما كانت هذه التحف لتتوافر للفرنسيّين لو لم يُنفق ملوكهم وملكاتهم على هذا الترف مبالغ ماليّة ضخمة. لكنّ الطرق الملتوية التي اتّبعها ملوكهم منسية إلى حدّ بعيد، ولم يبقَ سوى تراثهم، ومع أنّ الفرنسيّين جمهوريّون متعصّبون اليوم، فهم يصونون ماضيهم الإقطاعي بكل اعتزاز.

على العموم، أثارت رحلتي إلى أوروبا أسئلة عزمت على الإجابة عنها: لماذا هم أغنياء ومتطوّرون؟ ما سبب ارتفاع مستوى معيشتهم؟ هل يمكننا بلوغ مستواهم في الغنى والتطوّر؟

كنت أرى في طفولتي الأوروبيّين رجالاً متفوقّين، وأناساً غير عاديّين يمكنهم فعل كل ما نعجز عن فعله ثمّ وجد اليابانيّون ثغرة في نموذجهم الذي لا يُقهر وأثبتوا إمكانية قهر الأوروبيّين في الحرب. كما أثبتت زيارتي إلى اليابان أنه يمكن غير الأوروبيّين إتقان التصنيع والصناعة، وتساءلت لماذا لا يستطيع الملايويّون وغيرهم فعل الأمر نفسه؟

عدت من هذه الرحلات متجدّد النشاط، وزال الإحساس بالاكتئاب

وسلّمتُ بقابلية فنائي، فلا أحد يعيش إلى الأبد، ولذلك قرّرت استغلال معظم وقتي هنا. أمضيتُ الوقت في التأمّل في حقيقة الحياة، هل هي مجرّد أكل وشرب وتسلية؟ أنا أؤمن بالآخرة كوني مسلماً، لكنّي لا أؤمن بأنّ الإسلام يريد منا أن نكون منعزلين وأنانيّين، ونقضي حياتنا في الطاعة لننال النعيم في الآخرة، وإن الاستعداد للموت ليس كل شيء في هذه الحياة.

عندما درست القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة، تعلّمت أنّه يتعيّن على المرء في الحياة الدنيا الإسهام برفاهية الأمّة الإسلامية، والبشرية ككل؛ فارتفعت معنوياتي وصار في مقدوري أن أرى على نحو أوضح كيف يمكنني بوصفي طبيباً الإسهام في حياة الناس بشيء نافع. وهذه الرؤية الجديدة مكّنتني من إعادة النظر في عملي وفي حياتي وكيف يمكنني الإسهام من خلالهما في شيء نافع أكبر من نفسي.

لم أعرف كيفية القيام بذلك آنذاك، لكنّ طريقة أخرى تجلّت أمامي لتقديم شيء نافع للناس من خلالها. وعندما عدت من رحلاتي إلى اليابان وأوروبا، امتلأ ذهني بالأفكار وجلبتُ معي طاقة وروحاً وحماسة جديدة، وكانت رؤية قوميٍّ ملايويّ بات ملتزِماً الآن بالإسهام في التنمية الاقتصادية، والحداثة التقنية، وأكثر القضايا الإنسانية جوهريّة كوني مسلماً يستند فكره إلى التعاليم القرآنية الصحيحة. وعندما أصبحت في نهاية المطاف رئيساً للوزراء، كان لحماستي للابتكار والفاعلية التي عايشتها في اليابان أثر عظيم في عدد من مشاريعي وسياساتي.

الفصل الثالث عشر

تونكو يتقدم باقتراح

شرع تونكو في مشروع جديد في سنة ١٩٦١م، وفاجأ الجميع، بمن فيهم أعضاء أمْنو، بإعلانه غير المحضَّر سلفاً إلى حدّ بعيد في مؤتمر صحافيّ عقده في سنغافورة بأنّه ينبغي أن تتوحد فدرالية ملايا وسنغافورة وبروناي وسراواك وبورنيو الشمالي البريطانية[١] لتشكيل فدرالية ملايوية جديدة.

أثار إعلانه غضباً عارماً، تعالت أصوات الاحتجاج من إندونيسيا المجاورة ومن الفيليبين وليس من داخل الأراضي المعنيّة فقط، ولم ترغب إندونيسيا في الأساس في رؤية الفدرالية وقد زاد حجمها عما هي عليه أصلاً. وربما كان لدى الإندونيسيّين كذلك طموحاتهم الخاصة بسراواك وبورنيو الشمالية البريطانية لتكونا امتداداً لإقليم كليمنتان الإندونيسي. وكان للفيليبين مطالبها القديمة ببورنيو الشمالي[٢] وشكواها من كون حقوق سلطنة سولو السابقة في المنطقة غير معترَف بها دولياً. وفي هذه الأثناء، أراد كثيرون في سنغافورة البقاء وحدَهم، وحين اقترح البريطانيّون الاتحاد الملايوي ثم أسسوا فدرالية ملايا، لم يضمّوا إليها سنغافورة، كما لم يضغط ملايويّو شبه الجزيرة لضمّها. أراد البريطانيّون أن تكون الجزيرة قاعدة بحريّة ولم يشأ الملايويّين إشراك العدد الكبير من سكانها الصينيّين في السياسات التي تركز على الملايويّين.

كان لي كوان يو من أوائل داعمي هذا الاقتراح، وهو الزعيم الشاب لحزب العمل الشعبي في سنغافورة. لطالما اعتقدَ لي كوان أنّ الشيوعيّين

---

(١) عندما انضمت بورنيو الشمالي لتشكيل فدراليّة ماليزيا، باتت تُعرف باسم صباح، وأُعلن استقلالها عن السيادة البريطانية.

(٢) لم تطالب الفيليبين غداة استقلالها بأراضي بورنيو الشمالي البريطانية.

سيسيطرون على سنغافورة بُعَيد استقلالها؛ ذلك أن الصينيّين يشكلون أغلبية سكانها، بينما الأقلية الملايوية فقيرة في الأغلب وليس لها نفوذ سياسي أو اقتصادي ذو شأن. كما إنّه بالكاد يوجد قطاع زراعي في سنغافورة، وليس فيها سوى بعض مزارع الخنازير صغيرة الحجم وأراضٍ صغيرة غير مهمّة مزروعة بأشجار المطاط. وبالتالي، لم يتوافر للملايويّين غير فرص ضئيلة للزراعة أو امتلاك الأرض، حتّى إنّه لم يكن في استطاعتهم مزاولة صيد السمك؛ لأنّ الصيد هناك يتطلّب غرس قضبان خشبية في قاع المياه الضحلة وربطها بِأشْراك ضخمة، وهذه شباك مكلفة وليس في استطاعة أحد غير الصينيّين تحمّل تكاليفها.

عندما انتزع البريطانيّون سنغافورة من تيمينغونغ (رئيس حكومة جوهور) في سنة ١٨١٩م، لم يُعنوا سوى بتطويرها لتكون مركزاً تجارياً وقاعدة لقواهم البحرية بهدف حماية المصالح والتجارة البريطانية في الشرق الأقصى، ولا يُعرف غير القليل النادر عن ملايويّي جوهور باستثناء أنّهم كانوا صيّادي سمك في الأغلب، ولا يبدو أنّ رفاهية هؤلاء الناس عنت البريطانيّين بقليل أو كثير. وكي تقدّم البنيةُ التحتيّة التجاريّة الدعمَ إلى التجارة البريطانية، فتحوا باب الهجرة على مصراعيه أمام الصينيّين، وسمحوا لقليل من الهنود بشغل الوظائف المكتبيّة في الحكومة وفي الشركات التجاريّة البريطانية. وفي النهاية، عمل الملايويّون سُوّاساً أو سائقي سيارات بوصفهم عمّالاً منظَّمين، أو سُعاةً، عمّال مكاتب، أو عمّالاً يدويّين، تلك كانت طريقة البريطانيّين المحبَّذة في توزيع الأعمال على أساس عِرقي. ويتّضح مدى اعتبارهم هذا التقسيم طبيعياً في إدانتهم الخبيثة، حتى يومنا هذا، لسياسة التمييز الإيجابية التي تقوم بها ماليزيا للقضاء على هذه الهرمية الاقتصادية. ولا داعي للقول إن السياسة البريطانية حوّلت سنغافورة إلى مستوطنة صينية، وعندما نالت استقلالَها وأضحت دولة صينية، آلَ الأمر إلى أن أصبح الملايويّون فيها أقلّية من الدرجة الثانية. وتقطّعت أوصال قراهم، وبموجب خطط الدمج الإثني التي أعدّتها «سلطة الإسكان» لمبانيها الجديدة الشاهقة التي تضمّ أعداداً كبيرة من الساكنين، شُتّتوا في أوساط الأغلبية الصينية فأضحى اجتماعهم على رأي واحد للدفاع عن مصالحهم أمراً صعباً.

عندما التأَمَ المؤتمر الملايويّ في سنة ١٩٤٦م، حضره ممثّلون عن

المنظّمات الملايويّة في سنغافورة أيضاً. وفي أعقاب تأسيس أعضاء المنظّمة الملايوية الوطنية المتحدة، أمْنو، قرّر ملايويّو سنغافورة تأسيس فرع للمنظمة هناك، وتبيّن أنّها خطوة ذكيّة لأنّ صلات الفرع بالمنظمة المهيمنة سياسياً في شبه الجزيرة أكسبت قادة المنظمة في سنغافورة اعتراف الأحزاب السياسية التي شكّل الصينيّون قوامها، مثل: حزب العمل الشعبي. واتضح من الخطط الأولى التي وضعها «لي» لسنغافورة افتراضه حدوث دمج مع ملايا. وعندما اقترح تونكو ضمّ سنغافورة إلى فدرالية ملايوية أوسع، رحّب «لي» باقتراحه بحرارة، بل إنه تطلّع إلى أن يكون رئيس وزرائها، وهو أمل عرف أنّه قريب الاحتمال لأنّ الصينيّين سيشكّلون أكبر مجموعة عِرقية في البلاد في هذه الفدرالية.

لم يرغب ملايويّو الجزيرة في ضمّ سنغافورة إلى الفدرالية مع كونها جزءاً من ملايا من الناحيتين التاريخيّة والجغرافية. الحقّ يقال إنّه كان من الأجدر إعادة سنغافورة إلى جوهور أو إلى ملايا على الأقل كونها كانت في الأصل جزءاً من بلاد ملايا، لكن توجّب على ملايويّي الجزيرة التفكير في مستقبلهم، لم يعترضوا على استثناء سنغافورة من اقتراح الاتحاد الملايوي كما لم يفصحوا عن أيِّ رغبةٍ في ضمّها إلى الفدرالية قبل الاستقلال أو بعده. كانوا واعين تماماً لحقيقة أنّ المجتمع الصيني الكبير والجريء في سنغافورة سيُميل كفّة الميزان العِرقي الدقيق في شبه الجزيرة إلى غير صالح الملايويّين.

لم تزدْ نسبة الملايويّين حين الاستقلال في سنة ١٩٥٧م على نيّف وخمسين في المئة من سكان شبه جزيرة ملايا، فيما شكّل الصينيّون أكثر من ٣٠ في المئة والهنود نحو ١٠ في المئة وتألّفت النسبة المتبقية من عدد من الجماعات العِرقية الأخرى. وضَمُّ سكان سنغافورة إلى هذا المزيج سيزيد النسبة المئوية للصينيّين وأعدادهم المطلقة، ويجعلهم أكبر مجتمع في الفدرالية الجديدة التي اقترحها تونكو. ربما سيقلّل ضمُّ سكان سراواك وبروناي وبورنيو الشمالي البريطانية النسبةَ الإجمالية للصينيّين، لكنه سيزيد عدد الملايويّين وليس ثقلهم الديمغرافي، كما لن يؤثّر في وضع الصينيّين كونهم أكبر مكوّن إثني من سكان الفدرالية الجديدة المقترحَة.

كانت هيمنة الملايويّين على ملايا ضعيفة؛ فعلى الصعيد الديمغرافي، فاقتهم الجاليات الأخرى عدداً في شبه الجزيرة قبل الحرب العالمية الثانية. وعلى الصعيد السياسي، اتسم موقفهم بالضعف بسبب معاهدات ماك مايكل التي أُبرمت بعد الحرب ومهّدت الطريق لإقامة الاتحاد الملايوي. وعندما تنازل السلاطين عن كل شيء تقريباً للبريطانيّين، تجمّع رعاياهم الملايويّون للاحتجاج عليهم، لكن بفضل أعداد السكان الملايويّين وأساليبهم السياسية البارعة، أمكنهم إنقاذ حكامهم واستعادة الصدارة في بلاد ملايا. باجتماع الملايويّين وانتظامهم، نجحوا في فرض تغيير في الاتجاه، فأُلغي الاتحاد الملايوي ومعاهدات ماك مايكل وتشكلت فدرالية جديدة عوضاً عنها، وعلى هذا الأساس نالت البلاد استقلالها. وطوال جميع هذه المراحل الحرجة، كان الملايويّون متنبّهين تماماً لأهمية الأعداد والديمغرافيا السياسية، وكونهم سكان البلاد المحليّين وشعبها النهائي لم يشكّل على أهميته الرمزية حقيقةً قطعيّة بمثل قوّة تشكيلهم أغلبية السكان في البلاد؛ ولذلك تردّدوا في القبول بفكرة تونكو المتعلّقة بفدرالية أوسع تضمّ سنغافورة خشية ألّا يعودوا العِرق الذي يشكل الأغلبية.

سبق أن قدّم الملايويّون تنازلاً ثقافياً كبيراً بتخلّيهم عن اسم بلادهم الحبيبة، التي بات اسمها الآن فدرالية ملايا، لكن لا يزال يُشار إلى بلاد ملايا باسمها الرمزي فدرالية أراضي ملايا، وقد اقترح الملايويّون من قبل اسماً لبلدهم الجديد الذي بات يضمّ ولايات مكوّنة جديدة. لكن اسم ملايا رايا أو أرض ملايا العظمى لاقى رفضاً جماعيّاً قاطعاً من سكان سراواك وبروناي وبورنيو الشمالي البريطانية وسنغافورة، وأذعن الملايويّون المتردّدون دائماً في الإصرار على مطالبهم. وقُدّر للفدرالية الجديدة أن تحمل اسم ماليزيا.

لكنّ المخاطر التي واجهها الملايويّون لم تقف عند هذا الحدّ، فلم يخطر ببال تونكو أنّ عددَ سكّان سنغافورة حينئذٍ كان أكبر من عدد سكان سراواك وبورنيو مجتمعين. شكّل السكان الأصليّون في هاتين الولايتين نحو ٧٥ في المئة من إجمالي السكان فيما شكل الصينيّون نحو ٧٥ في المئة أيضاً من سكان سنغافورة. لكن بما أنّ سكان سنغافورة أكبر عدداً، سيسهل على صينييها التفوّق على السكان الأصليّين عدداً في سراواك وبورنيو الشمالي.

وحتى لو اتّحدت أغلبية السكان في كلتا الولايتين مع ملايويّي شبه الجزيرة في التصويت ضدّ الآخرين، سيبقى الصينيّون في سنغافورة المكوّنَ المهيمن، يتبيّن إذاً أنّ تونكو أخطأ في تقديره. افترض أنّ السكان الأصليّين عموماً، بما في ذلك سكان سراواك وبورنيو الشمالي وبروناي سيتفوّقون على السكان الصينيّين في العدد، وبالتالي يحافظون على صدارة الملايويّين في بلاد ملايا.

وبحسب علمي، لم يستشر تونكو أحداً في الحزب بشأن اقتراحه توسيع الفدرالية، ولم يتمّ إعداد دراسة لائقة لمشروعه أولاً بكل تأكيد؛ لأنّه لو أجرى دراسة جدوى، ربما كانت الأمور ستختلف، وكان الأحرى إجراء مناقشات حزبية مفتوحة قبل اتخاذ أي خطوات. ولديّ اعتقاد قوي بأنّ البريطانيّين هم من حرّضه على ذلك، زارعين في عقله فكرة سارّة لكن بالكاد تكون صالحة للتطبيق عمليّاً؛ لأنّهم لم يَرَوا فرصة لمستعمراتهم في بورنيو الشمالي في البقاء كدول مستقلة، وتخوّفوا من مطامع إندونيسيا المتعاظمة بعدما طالبوا بغينيا الجديدة الغربية الهولندية ونالوا ما طلبوا. فهل ستكون صباح وسراواك اللتان زعم الإندونيسيّون أنهما جزءان مكمّلان لإقليم كليمنتان في الجزيرة هدفَيْهم الآتيين؟ تطلّع البريطانيّون إلى ملايا وإلى تونكو لقطع الطريق عليهم، وخافت بريطانيا، ودول أخرى، من سوكارنو[٣] الذي كان يعبع المنطقة آنذاك.

وفي النهاية، أدرك تونكو أنه أخطأ في تقديره، وسعى إلى إقناع حزب العمل الشعبي بالموافقة على عدم الانخراط في السياسة خارج سنغافورة، لكنّ هذا الحلّ كان متعذّراً إلى حدّ بعيد. وفي الحقيقة، أراد التوصّل إلى تفاهم مع أقوى حزب سياسي في سنغافورة وقتذاك لحصر طموحاته السياسية ببلاده. والواضح أنّه ليس لطلبه أيَّ أساس قانوني وأنّه لن يكون مُلزِماً لأي حزب آخر يصل إلى السلطة في سنغافورة، وحتّى حزب العمل الشعبي نفسه لم يعتبر نفسه مُلزَماً باحترام هذا التفاهم.

وفي سنة ١٩٦٤م؛ أي: بعد سنة من تدشين ماليزيا، وصل حزب العمل

(٣) قاد سوكارنو حملة إندونيسيا للاستقلال عن هولندا وأصبح أول رئيس للبلاد ودامت ولايته من سنة ١٩٤٥م إلى سنة ١٩٦٧م.

الشعبي إلى شبه الجزيرة عازفاً على وتر المشاعر العِرقية للسيطرة على الدولة الجديدة. لم يطّلع أعضاء أمنو وقادته من أصحاب الرتب المتوسطة في فروع الحزب على مفاوضات تونكو مع حزب العمل الشعبي التي رمت إلى حصر أنشطة الحزب بسياسات سنغافورة. ولم يكن لدى الملايويّين عموماً ثقة بقدرتهم على الدفاع عن مصالحهم وتحقيق مكاسب حقيقية من الفدرالية الموسَّعة، لكنّهم حصلوا على بلاد ملايا لإقامة ماليزيا، فأي شيء يمكن أن يُطلب إليهم التنازل عنه فوق ذلك لتكون ماليزيا مقبولة لدى شعوب المناطق الأربع الأخرى؟

عندما عارضت إندونيسيا والفيليبين إقامة ماليزيا، كان الوقت متأخراً جداً كي يعترض أمْنو أو الملايويّون؛ فلم يكن في مقدورنا الاعتراض في ملايا من دون الظهور كمن يدعم إندونيسيا والفيليبين. وكي لا يُتَّهَم ملايويّو شبه الجزيرة بالخيانة، أُرغموا على القبول بخطر ترجيح صينيّي سنغافورة كفّة الميزان العِرقي في ماليزيا المقترحة، وما بين مخاطر الاتهام بالخيانة والتهديد المحتمل الذي تمثّله أعداد الصينيّين، اختار الملايويّون التهديد الأخير. لكنّ الصينيّين الأوسع ثراءً في سنغافورة لم يعتادوا طرقَ الملايويّين، وكل ما عرفوه عنهم أنّهم خدم وأفراد طبقة عاملة فقيرة في سنغافورة، بهذه النظرة الدونية إلى الملايويّين، ربما استهانوا بقوة مجتمعهم.

لا يسع لي كوان، المحامي اللامع، أن يزعم عدم فهم دستور فدرالية ملايا الذي أريد أن يكون الأساس لدستور ماليزيا. تضمّن الدستور موادّ واضحة تشير إلى المكانة الخاصة للملايويّين، والتي ستشمل بلا شكّ المواطنين المحليّين أو الشعبيْن الأصليّين في سراواك وبورنيو الشمالي وكذلك ملايويّي سنغافورة. ولا بدّ من أنّ لي كوان لاحظ أيضاً أنّ تقسيم الدوائر الانتخابية في الفدرالية حابى المناطق الريفية التي عاش فيها الملايويّون والشعوب الأصلية الأخرى. ربما تتمتّع المناطق العمرانية بأعداد أكبر من السكان، وربما هذا هو سبب قلة عدد الدوائر الانتخابية في المناطق الحضرية؛ إذ سيكون لهذه المناطق التي يقطنها الصينيّون أساساً عدد أصغر من الممثّلين في البرلمان من الناحية التناسبية مقارنة بالدوائر الانتخابية الريفية. وطالما أن هذه الحقيقة مقبولة، ستقابل العددَ الأكبر للمقترعين الصينيّين.

لكنّ لي كوان لم يكن ذلك الشخص الذي يقنع بدور ثانوي، وقد رأى في ماليزيا فرصته للهيمنة على دولة أساسية وترؤّس مجلس وزرائها، وكانت سنغافورة في مطلع ستينيات القرن الماضي أصغر بكثير من حجمه وطموحاته. إن ماليزيا دولة حقيقية وليست دولة بحجم مدينة، وتولّي رئاسة وزراء ماليزيا سيلبّي طموحاته، ولا سيّما تعطّشه للسلطة والاضطّلاع بدور أكبر من دور رئيس بلدية. والتباينات بين الملايويّين وغير الملايويّين لم تعنِ له شيئاً، بل كان يعوّل على الصينيّين في سنغافورة وفي ملايوي ككل في دعم حزبه وبالتالي إزاحة الحزب الصيني الملايوي والمنظمة الملايوية الوطنية المتحدة. كما شجب ما سمّاه النزعة العِرقية الملايوية، لكنه بتوقعه مؤازرة الصينيّين له كونه صينياً يدافع عن المصالح الصينية كشف أنه عِرقيّ النزعة.

قنع تونكو غير المتفطّن إلى هذه الآراء الخفية، على ما يبدو، بالدعم الذي حصل عليه من سنغافورة وأراضي بورنيو لإقامة ماليزيا، وقد بدا رفضُ بروناي الانضمامَ مسألةً ثانوية في نظره. توقّع من حزب العمل الشعبي ومن لي احترام التفاهم غير الرسمي الذي توصّلا إليه، أي عدم التدخّل في سياسات ولايات ماليزيا الأخرى. وتمسّك تونكو باعتقاده بأنّ ائتلافاً سيستميل الأكثريات الضخمة في تلك الولايات وبالتالي سيحكم البلاد ككيان واحد فيما لن يحكم حزبُ العمل الشعبي غير سنغافورة ويحظى بعدد محدود من المقاعد في برلمان الفدرالية. وظنّ تونكو أنّ عدد المقاعد التي سيفوز بها حزب العمل الشعبي في البرلمان الماليزيّ لن يخوّله تشكيل الحكومة.

لكن لم يكن في نيّة لي كوان القبول بآراء تونكو حيال ما هو نافع لماليزيا ولدور سنغافورة المحدود داخلها. كان حزب العمل الشعبي متعددَ الأعراق في الظاهر، لكنّ الهنود والعدد الضئيل من الملايويّين فيه كانوا مجرّد واجهة خدّاعة، وكان حزباً صينياً من الناحية الفعلية، زد على ذلك، أنه مع كون لي كوان صينياً سنغافورياً، بدا أنه لا يرى فارقاً بين صينيّي سنغافورة وصينيّي شبه جزيرة ملايا صباح وسراواك. فصينيّو هذه الولايات عاشوا وسط الملايويّين العاديّين، وتعرّفوا إلى وجهاء ملايا، وحتى أسرها الملكية، وقبلوا بدرجة معيّنة بعناصر الثقافة الملايوية وتكيّفوا معها بل مارسوها. وبحكم عيشهم بسلام مع الملايويّين، لم يفكّروا في تعكير صفو الأجواء في البلاد. ومع أنهم لم يرتاحوا في البداية للمعارضة الملايوية

للاتحاد الملايوي والتي أنكرت عليهم حقّ التمتع بحقوق مواطنة مساوية لحقوق الملايويّين، لكن حين أُعلن التمرّد الشيوعي، لم يُظهر الصينيّون الأقل تطرّفاً، وكانوا يشكلون الأكثرية، اهتماماً بطموحات الشيوعيّين أو بعنفهم غداة عصيانهم وأسسوا الحزب الصيني الملايوي عوضاً عن ذلك في سنة ١٩٤٩م للكفاح وإتاحة فرصة أفضل للتمتع بحقوق المواطنة في فدرالية ملايا؛ لذلك، دافع تون تان تشينغ لوك، زعيم الحزب، عن مبدأ الحقّ المشترك في المواطنة لجميع من وُلدوا في البلاد بصرف النظر عن أصولهم وأنسابهم.

لكنّ المنظمة الملايوية الوطنية المتحدة والملايويّين آثروا المواطنة بحسب النسب، تبعاً لمكان ميلاد أحد الوالدين على الأقل بشرط كونه مواطناً ملايوياً. ومن شأن هذا المعيار خَفْض عدد المواطنين الملايويّين الصينيّين خفضاً كبيراً. لكن إقامة روابط صينية ملايوية كانت متعذّرة من خلال الائتلاف استعداداً للانتخابات البلدية في كوالالمبور في سنة ١٩٥٢م، حين اتخذ أمْنو والحزب الصيني الملايوي قرارهما الخطير بإقامة علاقة تعاون. وعندما اقترح تونكو إقامة ماليزيا، بدا صينيّو الحزب الصيني الملايوي مرتاحين للغاية في العمل مع ملايويّي أمْنو. ومع أنّ حصول غير الملايويّين على الجنسية بقي مقيَّداً إلى سنة ١٩٥٧م، فقد خُفّفت القيود بدرجة كبيرة في السنين اللاحقة؛ لذلك، كان صينيّو ولايات شبه الجزيرة أقل تجاوباً مع مناشدات حزب العمل الشعبي أو مع آراء «لي» الخاصة بالهوية السياسية للصينيّين ودورهم.

عرض لي بُعيد تدشين ماليزيا خطتّه الرامية إلى حكم ماليزيا، وظنّ أنّ في استطاعة حزب العمل الشعبي إخراج الحزب الصيني الماليزي من الائتلاف والحلول محلّه، وقد اقتبس تونكو في كتابه **نظرة في الماضي** (*Looking Back*)، كثيراً من خطب «لي» وتصريحاته، وبدت جميعها مناوئة للملايويّين. من ذلك قول «لي»: «لا يمكن أيٌّ من الجماعات العِرقية الرئيسة الثلاث ـ الصينية والملايوية والهندية ـ الزعم أنها أكثر أصالة في ماليزيا من الجماعات الأخرى لأنّ جميع أجدادهم قدموا إلى ماليزيا ضمن مدة لا تزيد على ألف سنة»، فردّ تونكو بالإشارة إلى تاريخ الولايات المتحدة بأن الإنكليز كانوا أولّ من استقرّ هناك وعندما نالت المستعمرات الأمريكية

استقلالها في سنة ١٧٧٦م، اعتُبرت بلادهم دولة «إنكليزية»، وتدفّق المهاجرون الأوروبيّون من ذلك الحين فصاعداً وتكيّفوا مع طريقة عيش الأنغلوساكسون الأمريكية، وقبلوا بالإنكليزية بوصفها لغتهم الوطنية ولسانهم الأمّ ولم يشكّكوا طوال مدّة طويلة من الزمن في الحق الحصري للبيض والبروتستانتيّين الأنغلوساكسونيّين في الترشّح لرئاسة الولايات المتحدة، وبقي الكاثوليك مستبعَدين إلى أن أدّى جون. أف. كيندي يمين الرئاسة.

ربما يمكن اعتبار الملايويّين مهاجرين من زاوية تقنية ضيّقة، ذلك أنّ بعض الأنثروبولوجيّين يعتقدون أنّهم قدموا من جنوب الصين قبل وقت طويل من تدوين التاريخ. لكنّ ذلك لا يضعهم على قدم المساواة مع الأمريكيّين البيض، والأستراليّين، والنيوزيلنديّين، والإسبان والبرتغاليّين في أمريكا اللاتينية، وغيرهم من أبناء المستوطنات الاستعمارية الحديثة وراء البحار كما يجادل بعضهم. فلا أحد يرى في الملايويّين مهاجرين بهذا المعنى، والمهاجرون الذين استقرّوا قبل ذلك في شبه الجزيرة اعتبروا الملايويّين شعب البلاد وتكيّفوا من دون اعتراض مع الثقافة واللغة الملايوية. كيّفوا أنفسهم مع معيشة الملايويّين المحليّين، وتبنّى الباباوات والنيونياوات، أعني صينيّي مستعمرات المضيق، أغلبية الثقافة الملايوية ودمجوها في طريقة عيشهم كصينيّين محليّين.

ومع أنّ المهاجرين الحاصلين على الجنسية في عددٍ من البلاد يُعتبرون متساوين مع المواطنين الأصليّين من الناحية الرسمية، فهم محرومون على الأغلب من المناصب العامة الرئيسة ما لم يعتنقوا دين الأغلبية التي تعتبر الشعب النهائي في البلاد، ومع أنّه ليس لهذا التمييز أساس قانوني، فهو يمارس بخفاء. وإذا كانت أعمال التمييز اليومية ليست سوى النظر بعين عمياء أو إعارة أذن صمّاء، فإنّ وقوع هذه الأعمال دليل على فقدان المساواة الحقيقية حتى في الدول التي تفاخر بأنّها حقّقتها، وماليزيا ليست أسوأ حالاً من عدد من الدول الغربية التي تنتقد التعدّدية العِرقية الماليزيّة التي تركّز على الملايويّين، وهي أفضل حالاً بالتأكيد من عدد من تلك الدول الغربية بإتاحتها وضمانتها مكاناً تحت سمائها لأبناء المهاجرين. وكما عدد من الغربيّين الذين ينتقدون ماليزيا، أخفق لي كوان في الإقرار بأنّ استيعاب ملايا لجالياتها المهاجرة غير الملايوية أضْعَفَ كثيراً حدّة مظالم الصينيّين التي يمكنه استغلالها في ماليزيا.

متسلّحاً بموقفه وطموحاته، وضع «لي» نفسه على مسار تصادميّ مع الأحزاب الحاكمة لماليزيا، ففي الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٤م، حاول الإمساك بقيادة الصينيّين في ماليزيا. وخطوته الأولى لتحقيق ذلك كانت إزاحة الحزب الصيني الماليزي، وشاركت حشود ضخمة من الصينيّين في التجمّعات التي نظّمها «لي» حيث تجلّت تكتيكات استعراض القوّة التي ميّزت حزب الشعب الصيني بأبهى صورها. وعلى سبيل المثال، سُلّطت أضواء قوية على الأشخاص الذين حاولوا مقاطعة خطباء حزب العمل الشعبي. كان وقْع ذلك دراماتيكياً وحاسماً؛ إذْ لم يعد أحد يجرؤ على إبداء اعتراض في تجمّعات الحزب مخافة التعرّض لهذا الإحراج الشديد، لكنّ هذه الأعداد الضخمة التي شاركت في تجمّعات الحزب لم تُكسبه غير مقعد واحد في انتخابات سنة ١٩٦٤م. فشلت محاولة الحزب في تشويه سمعة الحزب الصيني الماليزي والحلول محلّه كشريك لأمْنو فشلاً مدوّياً، والحملة التي أطلقها الحزب تحت شعار «ماليزيا للماليزيّين»[٤] لم تُثبت أنها الحصان الرابح الذي توقّعه «لي».

لم يلقَ اقتراح ماليزيا قبولاً حسناً في سراواك وبورنيو الشمالي البريطانية وبروناي في بادئ الأمر. وتعيّن في النهاية إرجاء إعلان إقامة ماليزيا مدّة أسبوعين للتأكّد من توافر دعم محلي كافٍ في سراواك وبورنيو الشمالي البريطانية للانضمام إلى الفدرالية الجديدة، لكنّ ردّ فعل إندونيسيا والفيليبين، جارتي ملايا، كان العامل الحاسم. انقسم الناس في سراواك وبورنيو الشمالي البريطانية بين مؤيد ومعارض؛ إذْ آثر الملايويّون والمسلمون من المواطنين الأصليّين فكرة ماليزيا بوجه عام، فيما ساورت المواطنين المحليّين الآخرين مشاعرُ متناقضة وعارضت أغلبية الصينيّين الاقتراح. لكن لم يشأ أيّ من المعارضين أن يكون جزءاً من إندونيسيا أو الفيليبين. وبموافقة ضمنية من الحكومة البريطانية، وإن لم يعبّر عنها في الغالب المسؤولون البريطانيّون الذين خدموا في المستعمرتيْن، مضت الحكومة الملايوية في شرح مشروعها وكسب تأييد الناس هناك له.

(٤) يتناقض هذا الشعار مع شعار «ملايا الملايويين» الذي زعم حزب العمل الشعبي أن حكومة الائتلاف تفرضه.

أُحضرت أعداد غفيرة من الناس من سراواك وبورنيو الشمالي البريطانية إلى شبه الجزيرة حيث رَأوا التقدّم الذي تمّ إحرازه ونوعية الحياة الأفضل التي تمتّع بها سكانها بوجه عام، استُضيف الزوار في أرقى الفنادق واصطُحبوا في جولات للتعرّف إلى المواقع المختلفة في البرّ الرئيس(٥). وأدّى أعضاء أمْنو وأعضاء أحزاب الائتلاف الآخرون دور الدليل، وقد أقنعت هذه الاستضافةُ أغلبية الزائرين بمنافع الانتماء إلى فدرالية ماليزيا، وأمل هؤلاء بأن تصل بورنيو الشمالي البريطانية وسراواك إلى رُقيّ ولايات شبه الجزيرة. لكنّ بروناي قررت عدم الانضمام إلى الفدرالية لأسباب خلافية منها أنّ سلطانها لم يرتح لفكرة وضع الحكومة المركزية الماليزيّة يدها على نفط سلطنته.

في الحقيقة، كان سوكارنو رئيس إندونيسيا أول المرحّبين بالاقتراح في بادئ الأمر، لكنّه عدل عن رأيه وبدأ بتأليب النّاس عليه، ومع تحوّل سكان سراواك وبورنيو الشمالي البريطانية إلى الإفصاح عن مساندتهم لاتحاد فدرالي مع شبه جزيرة ملايا، أشعل سوكارنو مواجهته مع ملايا. ومع أن المواجهة لم ترقَ إلى إعلان حرب رسمي، فقد اشتملت على توغّل وعدوان عسكريين إندونيسيين فضلاً عن إجراءات دبلوماسية، وأُطلقت حملة «سحق ماليزيا» وسرت مشاعر العداء لماليزيا في أوساط الإندونيسيّين وعَبَر الجنود الإندونيسيّون الحدود نحو سراواك وأُنزل جنود مظلّيّون على جوهور. واعتمدت إندونيسيا، التي أضحت ركيزة أساسية لحركة عدم الانحياز(٦) منذ مؤتمر باندونغ الذي انعقد في سنة ١٩٥٤م، على مكانتها الدولية في شنّ حملة دعائية صوّرت ماليزيا بأنّها مشروع «استعماري جديد»؛ فاصطفّ عدد من الدول المستقلّة حديثاً بجانب إندونيسيا مقتنعة بمآثرها المناوئة للاستعمار إن لم نقل مزاعمها الرعناء، وللردّ على هذه الدعاية المناوئة لماليزيا، قررت مجموعة من أعضاء الائتلاف الفتيان تأسيس فرع ماليزيّ لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية (آبسو)، وكنت حينئذٍ عضواً في البرلمان وترأستُ الوفد الذي توجّه إلى غانا، حيث تقرّر عقد مؤتمر لآبسو، وقد شكّلت رحلة

(٥) يقصد هنا الأرض غير المستعمرة بريطانيا سنغافورة وملقا وبينانغ (المراجع).

(٦) تأسست حركة عدم الانحياز في سنة ١٩٥٥م لتكون منتدى دولياً للدول التي تعتبر نفسها غير منحازة رسمياً إلى أي من تكتلات القوى الرئيسة أو ضدّها.

آيسو حدثاً ثانوياً نسبياً في المخطّط الكبير، لكن تبيّن، كما سيأتي لاحقاً، أنّها كانت مهمة مصيرية في مسيرتي السياسية.

رفعت ماليزيا شكوى ضدّ العدوان الإندونيسي إلى الأمم المتحدة، وقام وزير خارجيتنا تون الدكتور إسماعيل عبد الرّحمن بعمل مشرّف في مجلس الأمن عارضاً أسلحة إندونيسية استولت عليها ماليزيا. وفي سياق ذلك، وقفت الدول المتقدّمة إلى جانب ماليزيا، ولا سيّما دول الكومنولث الأوروبية الأصلية (أو دول الكومنولث القديمة)، لكنّ سلوك الولايات المتحدة بدا محيّراً؛ فباعتبار أنها مورّد أسلحة أساسي لإندونيسيا، شجّعت تلك الجمهورية على إبداء مزيد من العدوانية وعلمنا لاحقاً أن الأمريكيّين يدرّبون القوى العسكرية الإندونيسية وبخاصة الجيش. وعقب الإطاحة بسوكارنو لاحقاً واستيلاء الجنرال سوهارتو على السلطة في إندونيسيا، كسب الأمريكيّون وشركاتهم دولة عميلة قوية في جنوب شرق آسيا؛ لذلك حصلوا في الوقت المناسب على عوض مقابل دعمهم المعارضة الإندونيسية للاقتراحات الماليزيّة.

يضاف إلى المواجهة الإندونيسية مزاعم الفيليبين في بورنيو الشمالي البريطانية التي كانت جزءاً من سلطنة سولو في يوم من الأيام، لكنّ السلطنة تنازلت عنها للبريطانيّين عبر شركة بورنيو الشمالي البريطانية التي دفعت أجرة سنوية لقاء ذلك. وبوصف الفيليبينيّين الورثةَ السياسيّين لسلطنة سولو، طالبوا ببورنيو الشمالي كونها جزءاً من أراضيهم الوطنية. واستند ردّنا على ذلك الزعم إلى عدم مطالبة الفيليبينيّين بضم بورنيو الشمالي البريطانية حين سيطر عليها البريطانيّون، كما لم يصدر هكذا زعم بعدما نالت الفيليبين استقلالها وقبل نيلها إياه. من ناحيتنا، كنّا مستعدين لدفع ما يدفعه البريطانيّون.

على أنّ القانون والحقوق القانونية شيء، والسياسة والمزيّة الدبلوماسية شيء آخر، بدا أنّ الرئيس الفيليبيني ديوسْدادو بانْغان ماكاباغال يتعاون مع الرئيس سوكارنو على إفشال مشروع ماليزيا. واستند زعم الفيليبين أحقيتها في بورنيو الشمالي الذي تجدّد فجأة إلى القوة الدافعة للنزعة التوسعية العدوانية الإندونيسية، وهي النزعة التي اعتمدها الرئيس سوكارنو لدعم موقفه السياسي المهتزّ على نحو متزايد في الداخل الإندونيسي.

ورداً على معارضة إندونيسيا والفيليبين لماليزيا، أرسلت الأمم المتحدة بعثة كوبّولد[٧] لتقييم دعم شعبَيْ سراواك وبورنيو الشمالي البريطانية لضمّ الولايتين إلى الفدرالية المقترحة. وسبق أن أجرت سنغافورة استفتاءً جاءت نتيجته شبه إجماع على تأييد الانضمام إلى الفدرالية، ومع أنه اشتُرط عدم إعلان النتائج إلّا بعد أن تُصدر بعثة كوبّولد تقريرها الرسمي، مضت الحكومة واحتفلت بيوم ماليزيا في يوم استقلال الفدرالية ما أزعج الأمم المتحدة. وصدر التقرير بعد أسبوعين من ذلك التاريخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣م.

بدأت علامات تراجع حدّة المواجهة بالظهور في وقت قريب من وقت سفري إلى الولايات المتحدة في سنة ١٩٦٥م ضمن وفد ماليزيا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. كان المندوب الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة السيد رذْهاكريشنا راماني، وهو محام اشتغل في بادئ الأمر في السياسة المتصلة بالهند وحداه الأمل ذات مرّة بأن يصبح وزير خارجيتها، وأذكر أنه كان يعاني أرقاً شديداً، والظاهر أنه كان يستطيع الخلود إلى النوم مرة واحدة في الأسبوع بعد إعطائه حقنة منوّمة. أذهلتني نيويورك بناطحات السحاب التي فيها وبمبنى إمباير ستايت الذي كان أطول مبنى في العالم، لكنّي وجدتها مدينة وسخة ومنحلّة وغارقة في كآبة شديدة، وكانت صفّارات سيارات الشرطة تدوّي ليل نهار، والرجال الذين بدوا مجانين يمشون في الشارع (٤٢)، وهو أحد الشوارع الرئيسة في مانهاتن، وهم يصيحون بعبارات متقطعة في أثناء سيرهم.

وبينما كنت في الأمم المتحدة، سعى الحزب الشيوعي الإندونيسي للاستيلاء على السلطة في الجمهورية، واعتُقل خمسة من كبار الضباط العسكريّين بواسطة زمرة من الجنود، وقُتلوا وأُلقيت جثثهم في بئر، لكنّ الجنرال ناسيوشون رئيس أركان القوى المسلّحة لاذ بالفرار، ونتيجة للهجوم المضاد التالي الذي شنّته القوى المسلحة، برز الجنرال سوهارتو. نجح في دحر الشيوعيّين وضباط سلاح الجوّ المتعاطفين معهم، لكن ذُكر أنّه لقي نحو نصف مليون إنسان حتفهم في حمام الدم الذي أعقب ذلك، وبعد وقت

---

(٧) تولت بعثة كوبّولد أيضاً المسؤولية عن صياغة دستور فدرالية ماليزيا.

وجيز، اتُّخذت خطوات لإنهاء سياسة المواجهة مع ماليزيا. وبعد حبس سوباندرو، وزير الخارجية في عهد سوكارنو، حلّ محلّه آدم مالك وقد تميّز بالسماحة مع ماليزيا بل كان لديه أقارب ماليزيّون في بيراك. وجرى اتصال بين الجنرال بيني مويرداني، الذي أصبح لاحقاً رئيس أركان القوى المسلحة الإندونيسية، وسكرتيرنا الدائم لدى وزارة الشؤون الخارجية تون غزالي شافعي، ما أدى إلى اتفاق لإنهاء النزاع.

لكنّ الفيليبين واصلت مطالبتها بصباح، وهو الاسم الجديد لبورنيو الشمالي البريطانية، وبقيت العلاقات معها متوترة. لكنّ هذا التوتر، لم يمنع دولاً خمس في جنوب شرق آسيا، هي إندونيسيا وسنغافورة والفيليبين وتايلاند وماليزيا، من تشكيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في سنة ١٩٦٧م. كان آدم مالك القوة الدافعة لهذه المبادرة التي أُسّست لتطبيع العلاقات الإقليمية والذي بدوره أتاح سياقاً آمناً لتطوّر وتنمية اقتصاديّيْن قويّيْن، والتقدّم الذي أحرزته الدول الأعضاء في آسيان مكّنها من إعلاء صورتها وفرض نفسها على الساحة الدولية، وقد استغلت ماليزيا تلك الفرصة إلى الحدّ الأقصى.

لذلك، ثبتت صحّة رؤى تونكو في النهاية، ونجح في تحديد مسار تطوّر بلاده، ومن خلال رؤيته ومبادرته، تحوّلت فدرالية ملايا إلى ماليزيا. كانت تلك مأثرة عظيمة لتونكو الذي أصبح سياسياً وزعيماً بالبداهة، كما عزّزت سنغافورة موقفها وحضورها الدولي، مثلها في ذلك مثل ماليزيا، في ظلّ قيادة «لي» وخلفائه، من دون أن تكون جزءاً من ماليزيا. وقد بلغ «لي» شأناً بعيداً، لكنّ نفوذه عبر الممرّ وتدخّله في سياسة شبه الجزيرة الملايوية لم يُفضِ إلى نتيجة.

الفصل الرابع عشر

مرارة نشوة السياسة

بعد أن تركتُ الخدمة الحكوميّة في سنة ١٩٥٨م وافتتحت عيادتي الخاصة، انتُخبتُ عضواً في لجنة المنظّمة الملايوية الوطنية المتّحدة (أمْنو) في قَدح وترأستُ لجنتها الفرعيّة السياسيّة. وبرزت خلافات بيني وبين مسؤول المنظمة في قَدح الراحل تون سيد أحمد شهاب الدين، وهو نفسه سيد أحمد الذي أُرسل إلى منزلي عندما كنا تلميذين في المدرسة للدراسة تحت رعاية والدي الصارمة. كان عضواً في المجلس التشريعي الفدرالي عقب فوزه في الانتخابات العامة التي جرت في سنة ١٩٥٥م. رأيتُ أنه ينبغي للمرشحين على مستوى الولايات ومستوى الفدرالية امتلاك بعض المؤهّلات العلمية، والقدرة على القراءة والكتابة في الحدّ الأدنى. لم أكن الوحيد الذي فكّر بذلك؛ إذْ برز داخل اللجنة اعتراض قوي على الأشخاص الذين ليس لديهم مؤهّلات علمية تجعلهم مرشحين، لكنّ سيد أحمد خالفني الرأي ورفع المسألة إلى تونكو.

رأى تونكو أن اشتراط امتلاك مؤهّلات علمية سيُقصي عن المنافسة عدداً من أعضاء الحزب المخضرمين، وأمر بدافع استيائه منّي بحلّ اللجنة السياسية في الحزب بولاية قَدح، وعندما بلغني النبأ، قررت الاستقالة من اللجنة أولاً. وعندما طُلب إليّ المشاركة في الانتخابات العامة لسنة ١٩٥٩م، رفضت ذلك الطلب وكانت لا تزال بي غصّة من طلب حلّ اللجنة ومن موقف تونكو.

مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٤م، زارني عدد من أعضاء فرع الحزب في قَدح لإقناعي بالترشح لنيل مقعد برلماني، ألمحوا إلى أنّ تون رزّاق، مساعد رئيس الوزراء، يريد منّي المشاركة في الانتخابات.

وفي النهاية، وافقت على المشاركة في الدائرة الانتخابية البرلمانية كوتا ستار سيلتان التي كان يمثّلها سابقاً تونكو قاسم، الأخ عن الشقيق لتونكو عبد الرحمن، كان رئيس قسم الحزب هناك مزارع ثري اسمه الحاج علي. ومع أني لم أكن عضواً في القسم، لم يعترض أحد على ترشّحي؛ لأنّ تونكو قاسم لم يكن على ما يرام ولم يرغب في المشاركة في الانتخابات. في تلك الأيام، قلّة هم الأشخاص الذين كانوا يقحمون أنفسهم عنوة ليترشحوا للانتخابات، بعكس الحال اليوم. وبما أنّ الحاج علي رئيس القسم، توجّب عليه المنافسة على أحد المقعديْن المخصصَيْن للولاية عوضاً عن الترشّح لمقعد برلماني في دائرته الانتخابية.

كانت عيادتي الطبيّة ذائعة الصيت في ذلك الوقت، ومع أنّني اشتُهرت «بطبيب أمْنو»، دعم عددٌ من مرضاي الحزبَ الإسلامي الماليزيّ (باس) بقوة، منهم عالم دين واسع النفوذ في بيندانغ التابعة للدائرة الانتخابية كوتا ستار سيلتان. قصدت رؤيته لطلب دعمه، فنصح لي بالتركيز على عيادتي ونبّهني إلى أن انتمائي الحزبي السياسي قد يقضي على شهرتي الطبّية، قلت له إنّ غايتي من زيارتي إعلامه بأنّي سأدخل منطقته، هذا هو الأدب الملايوي، فحتّى عند دخول غابة، يستأذن الملايويّون من الأرواح دائماً. كان ذلك التزاماً منّي بالعادات، لكنّي عرفت من هذا الردّ المثبّط للعزيمة أن نجاحي في الانتخابات لن يكون سهلاً.

كوتا ستار سيلتان دائرة انتخابية ريفية تضمّ نحو ٢٦,٠٠٠ ناخبٍ مسجَّل، وفي المساء الذي أطلقتُ فيه حملتي لأول مرّة، توجّب عليّ استعمال جيب مكشوف رباعي الدفع للتنقّل على طرقات ترابية لأصل إلى حشد صغير من الناس. وعندما وصلتُ، رحّبوا بي وهم يضحكون، ما أثار حيرتي وغضبي، وتبيّن أنّ المركبة التي سارت أمامي على الطرقات غير المعبّدة خلّفت وراءها سحباً من الغبار الذي غطّى مركبتي الرباعية الدفع وكل من فيها، وعلى ضوء مصباح يضاء بالكاز، ابيضّ شعري بالكامل بسبب الغبار، ومع أنّ نظارتي حمت عينيّ، ازدادت الأمور سوءاً عندما خلعتهما لتنظيفهما، وأصبحت أشبه بما يسميه الملايويّون «ماوا»، وهو نوع من القردة تحيط بعينيه حلقات بيضاء من الفرو، لا بدّ من أنّ مظهري كان مُضحكاً، ومع أنّ الحادثة لا تزال حيّة في ذاكرتي، فهي لم تترك ذلك الانطباع الذي

أردت غرسه. واليوم، باتت معظم تلك الطرقات معبّدة وانتفى إلى حدّ بعيد خطر الظهور في مظهر مخلوق برّي.

سارت الحملة في كوتا ستار سيلتان بشكل هادئ نسبياً، ولم أكن بارعاً جداً في فنّ الخطابة وما زلت أفتقر إلى موهبة إلهاب حماسة الناس، والتي بدت في نظري مصطنعة وأشبه بصيد السمك لسماع التصفيق، ولا أزال إلى الآن أحبّذ استخدام لغة بسيطة عند التحدّث باللغة الإنكليزية أو الملايوية، وأنا لا أعتبر نفسي متبحّراً في العلم ولا أسعى للظهور بهالة عظيمة، وعوضاً عن الكلام المنمّق، أحرص كثيراً على إفهام الناس ما أقول ـ فلا جدوى من محاولة إظهار عبقريّتك للناس وأنت لست ذلك، لكنّ مهاراتي الخطابية تحسّنت بمرور الوقت.

تنافستُ في كوتا ستار سيلتان مع باس الذي رشّح واعظاً دينياً كالعادة، وإذْ لم يمضِ وقت طويل على تحقيق أمْنو استقلال ملايا، كانت الذكرى والتقدير لا يزالان حيّين في أذهان الناس. شعر مستوطنو «فيلدا»[1] في تلك الدائرة الانتخابية بالامتنان لأمْنو للهكتارات الأربعة من الأرض التي مُنحت كل واحد منهم ليزرعها ويكسب لقمة عيشه منها. والصينيّون الذين شكلوا نحو ١٥ في المئة من المقترعين تخوّفوا من أجندة باس، وكذلك الجاليتان الصغيرتان التايلاندية والهندية، وإذْ عزموا على عدم التصويت لباس، توافر لي دعم قوي جداً كوني مرشح الائتلاف.

مع بلوغ نسبة المقترعين ٨٢ في المئة، فزت بأغلبية ٤,٢١٠ أصوات بكل سهولة. لكنّ حزب باس تمكّن على خسارته من الحصول على ٨,١٩٦ صوتاً وبدا واضحاً أنه يشكل قوة يُحسب لها حساب (وهذا ما تأكد بوضوح في جولة الانتخابات التالية في سنة ١٩٦٩م). كنت في مركز عدّ الأصوات عندما أُذيعت النتائج، وبالكاد استطعت استيعاب أنني أصبحت عضواً في البرلمان، مع أنني كنت واثقاً من فوزي بعض الشيء بسبب التجاوب الذي تمتعت به في أثناء حملتي وردود عدد من الناس الذين أجريت معهم محادثات خاصة، لم يكن فوزاً كاسحاً لكنّي سعدت به كثيراً وأخيراً، صار

---

(١) تأسست هيئة تطوير الأراضي الفدرالية (فيلدا) في سنة ١٩٥٦م، وهي وكالة حكومية تدير عملية توطين أبناء الريف الفقراء في مزارع مقامة في مناطق طُوِّرت حديثاً.

في مقدوري الإسهام بفاعلية برفاهية ناخبيّ الجدد. وبمرور السنين، أراد سكان كوتا ستار سيلتان طرقات جيدة وحصلوا عليها ونعموا أيضاً بالكهرباء، وبالمياه التي تُجَرّ بالأنابيب وشُيّدت لهم المدارس، ذلك أنّه يتعيّن على الممثّلين المنتخَبين التعامل مع مناصبهم بجدّية لأنّ المقترعين تفطّنوا إلى قوة أصواتهم.

عندما شاركت في الجلسة البرلمانية الأولى في كوالالمبور، عرفت منزلتي الجديدة حين وجدت نفسي، في أثناء جلسة برلمانية تمهيدية، في حضور شخصيات لامعة مثل: تونكو عبد الرحمن، رئيس الوزراء، وأعضاء آخرين في الوزارة لم تجمعني معرفة سابقة بأكثرهم بالطبع لأني كنت حديث عهد بالبرلمان ورجلاً عادياً في الصفوف الخلفية. بدا لي من مكاني أن أعضاء الوزارة يشكّلون طبقة خاصة بهم. كان لدى كل منهم لوحة معدنية نُقشت عليها كلمة «وزير» فوق لوحة سيارته، وعلم وطني وعلم الحزب وهما يرفرفان بفخر فوق الرفرفين الأماميَّين للسيارة. أثّر ذلك المنظر فيّ كثيراً، واعتقدت أنّ الوصول إلى مرتبة وزير يعدّ إنجازاً.

تبيّن أن ولاية البرلمان الممتدة من سنة ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٦٩م كانت حافلة بالأحداث؛ إذ إنها شهدتْ طرد سنغافورة من ماليزيا، وانتهاء المواجهة الإندونيسية، وسقوط سوكارنو وميلاد آسيان. وشهدت أيضاً احتقاناً متزايداً بين الصينيّين والملايويّين بلغ ذروته في الانتخابات العامة الحاسمة والحامية لسنة ١٩٦٩م والتي كادت أن تدمّر البلاد. بدا من المثير مراقبة تكشّف كل هذه الحوادث التاريخية أمامي في ديوان راكيات[٢]. إن الاضطلاع ولو بدور صغير فيها أكثر إرضاءً للذات، واستطعت الإفصاح عن أفكاري وآرائي في أهم هيئة للتشريع وصنع القرارات في البلاد، وأردت أن أكون عضواً فاعلاً في البرلمان عن دائرتي الانتخابية، ممثّلاً يمكنها الاعتزاز به، أردت الإسهام بطريقة ما في رفاهية البلاد.

لم تغب مؤهّلاتي الطبية عن ملاحظة المعنيّين؛ إذْ خُصّص لي مقعد بجانب طبيبَيْن مرموقَيْن هما الدكتور ميغات خاس والدكتور أوانغ حسن

(٢) مجلس النواب في البرلمان.

(الذي أصبح حاكم ولاية بينانغ لاحقاً) في الصف الثاني الذي يلي الصف الذي يجلس فيه أعضاء الحكومة. واليوم، يجلس أعضاء الوزراء في مقاعد هذا الصف كافة بعد أن زاد عدد أعضائها كثيراً على عدد أعضاء الوزارات آنذاك، فيما يجلس الأعضاء العاديّون على مسافة بعيدة من الوزراء، وجلس قبالتي المبجّل السيد لي كوان يو وثلاثة أعضاء سنغافوريّين في البرلمان لم يكونوا في ناحية المعارضة، ولكن جلسوا قريباً من أعضائها، ولا أعتقد أن «لي» وافق على توزيع المقاعد هذا.

كانت تربطني بلي كوان علاقة عادية، لكنها لم تكن ودّية، وفي أثناء المرحلة التي امتدت إلى حين انفصال سنغافورة عن ماليزيا في سنة ١٩٦٥م، دارت معارك كلامية كثيرة بيني وبينه في البرلمان. بدا سلوكه مترفّعاً في العادة كمن يلقي محاضرات على أعضاء البرلمان حول ما ينبغي له وللحكومة فعله. كان يقف وأمامه لوح مشبكي، خالعاً ساعته، ومتعمداً وضعها أمامه، ثم يشرع في مخاطبة أعضاء البرلمان، أصغيْتُ إليه بانتباه في البداية، لكني سئمت أسلوبه في الحديث، فقد استخدم النبرة التعليمية التي يستخدمها أستاذ متباهٍ؛ لتعليمنا ما ينبغي لنا عمله وللإشارة إلى «الأخطاء» التي نرتكبها ـ وهذا الأسلوب لا يساعد على حسن الاستماع. وبهدف الإبقاء على مجريات الجلسة في المسار الصحيح في بعض الأحيان، ولمجرّد الإزعاج في أحيان أخرى، كنت أقاطعه بطرح أسئلة وطلب توضيحات. وبالكاد كان «لي» يُخفي تبرّمه من مقاطعتي المستمرّة له، لكني لاحظتُ أنه قلل خطاباته، رأى عدد من أعضاء البرلمان الآخرين أنه متعجرف فمقتوه. وما هي إلّا أيام قلائل حتى حذا أعضاء الائتلاف الآخرون حذوي وبدؤوا بمضايقته إلى أن لم يعد في استطاعته إلقاء المواعظ في أعضاء البرلمان.

كان هناك عضو مفوّه آخر في البرلمان هو دي. آر. سينيفاسَغام من الحزب التقدمي الشعبي، أوضح وشقيقه أس. بي. سينيفاسغام بجلاء تام أنّهما لا يعبآن كثيراً بالملايويّين. كانا يمثّلان الدائرتين الانتخابيتين إبوه ومينغْلَمبو في بيراك بعدما مكّنهما الدعم الصيني القوي من الفوز فيهما. عاشا بين الصينيّين، وكانا يتقنان على ما يقال اللغتين الكانتونيز(*)

(*) لغة هونغ كونغ (المترجم).

والمندرين(*). الأمر الغريب هو أن أس. بي. سينيفاسغام الذي تولّى قيادة الحزب التقدمي الشعبي غداة وفاة شقيقه، انضمّ إلى ائتلاف الجبهة الوطنية حين تشكّله وأصبح وزيراً في حكومتَي تون رزّاق وتون حسين.

هاجم حزب باس (الحزب الإسلامي) الائتلافَ مستخدماً استراتيجية مختلفة، أوضح عبد الصمد غُل ميانجي، العضو في باس عن باسير ماس هولو، بعبارات لا لُبْس فيها أنه لا يعتبر أمْنو وأعضاءها مسلمين ملتزمين، وتبنّى أعضاء باس الآخرون الموقف ذاته لكنهم كانوا أقلّ مجاهرة به. اعتمد عبد الصمد طريقة قاسية وعنيفة للغاية في الكلام، وقد اغتاله في النهاية مسلحون مجهولون في كوتا بارو بالقرب من مكاتب حزب باس في سنة ١٩٦٧م. ومن بين الأعضاء المحترمين الذين اصطدمت معهم غالباً تون سري الدكتور تان تشي خون ممثّل دائرة باتو الانتخابية. كان أحد أعضاء الجبهة الاشتراكية، لكنّه دافع في الأساس عن حقوق غير الملايويّين. وبدا واضحاً أنّه يعتبر حكومة الائتلاف حكومة ملايوية أساساً ورفض القبول بتمثيل الحزب الصيني الماليزي للصينيّين أو بتمثيل الكونغرس الهندي الماليزي للهنود.

وفي سنة ١٩٦٥م، كُلّفتُ بأول مهمة لي في الخارج. أراد تون رزّاق فرض احترام ماليزيا على دول العالم كافة، القوية منها والضعيفة، وعلى الهيئات غير الحكومية أيضاً. ولهذا السبب، أراد أن تكون ماليزيا عضواً في منظمة تضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية (آبسو)، وهي هيئة غير حكومية عظيمة التأثير مناوئة للأمريكيّين عموماً، وموالية للشيوعيّين. كانت جميع الدول المستقلة حديثاً والدول المنتمية إلى حركة عدم الانحياز ممثّلة في آبسو. وفي أثناء «المواجهة الإندونيسية»، شنّت إندونيسيا هجوماً دبلوماسياً لعزل ماليزيا وإظهارها في عيون باقي أنحاء العالم، وبخاصة الدول الأفريقية والآسيوية، ككيان استعماري جديد. وفي أثناء المؤتمر الذي عقدته المنظّمة في الجزائر في سنة ١٩٦٤م، أدينت ماليزيا بقوة مع أنّها لم تكن عضواً في المنظّمة ولم تشارك في مؤتمرها، فأراد تون رزّاق الذي تفطّن من هذه التجربة تغيير التصوّرات حيال ماليزيا في مؤتمر آبسو الذي تقرّر عقده في

(*) اللغة الصينية الرسمية (المترجم).

غانا في السنة التالية. جرى اختياري على عجل وتنصيبي رئيساً لرئاسة الوفد الماليزيّ المرسَل إلى مؤتمر آبسو وطُلب إليّ التوجّه إلى غانا وطلب عضوية المنظمة، وكان تكليفي تشريفاً لي وعزمت على التوصل إلى نتيجة مُرْضية.

ضمّ الوفد أيضاً كلاً من جايمس بوثوشيري (وهو محام غير مرغوب فيه في سنغافورة وكان قد اعتُقل بموجب قانون الأمن الداخلي هناك)؛ وتان سري لي سان تشون، وهو عضو برلماني من الحزب الصيني الماليزي؛ وتون موسى حاتم، السكرتير السياسي لتون ساردون جوبير وزير النقل؛ وونغ لينغ كين من الحزب التقدمي الشعبي؛ وتان سري عبد الصمد إسماعيل الصحافي الملايوي اللامع؛ وسي في ديفان نايْر، وهو عضو نقابي سابق وعضو الحزب التقدمي الشعبي في البرلمان عن منطقة بانغْسار في ضواحي كوالالمبور ورئيس سنغافورة لاحقاً. تبيّن أن رحلتنا إلى غانا ذكرى لا تُنسى وإن لم تكن لأسباب وجيهة دائماً، فمن ناحية، احتُجزتُ في الحجر الصحي لمدة قصيرة في القاهرة لعدم حملي الوثائق الصحية المناسبة، ومن ناحية أخرى كانت الطائرة الغانيّة سوفياتية الصنع وكانت تهتزّ كثيراً، ومع أن الطياريْن كانا غانيّيْن وجلس خلفهما طياران سوفياتيان بدا أنهما يزوّدان الغانيّيْن بالتعليمات، كانت رحلة غير مطمئنة بالمرّة، على أدنى تقدير، لكنّنا وصلنا سالمين إلى العاصمة الغانيّة أكرا. وبعد تلك التجربة، آثرنا ركوب طائرة تابعة لشركة أليتاليا حطّت رحالها في روما في أثناء رحلة الإياب.

نالت غانا وماليزيا استقلالهما في السنة ذاتها، وكان زعيم البلاد رجلاً أسود البشرة بالغ الاحترام يدعى كوامي نكْروماه الذي آمن بقوة بعدم الانحياز. وعندما وصلتُ إلى أكرا، وجدت أن كل شيء يحمل اسمه، بدا شعبياً للغاية، لكنّ بريقه خفت بعض الشيء بعدما رأيت حلقة الحراسة المشدّدة التي تحيط به؛ إذ كنتُ أعتقد أن القائد الشعبي رجل يخالط الناس من دون قيود، ولا يخشى أن يطاله أحد بأذى، لكنّ معرفتي ازدادت الآن، ففي وسط المناصرين الكثر يتربّص المغتالون كما تبيّن لعدد من القادة الديمقراطيّين. لكني لم أحبّ اتخاذ ولو أدنى الإجراءات الأمنية التي أصرّت الشرطة على اتخاذها كوني رئيساً للوزراء.

عُقد المؤتمر في وينيبا، وهي بلدة تبعد نحو ٨٠ كم عن أكرا؛ حيث

يوجد للحزب الحاكم مركز للتدريب الأيديولوجي. وقد سبق أن أمضينا بعض الوقت في أكرا في لقاء أكبر عدد من الوفود لحشد الدعم لطلب ماليزيا الحصول على العضوية، كان الغانيّون والمصريّون والسوفيات ودودين، لكنّهم سألونا تأمين دعم الوفود الأفريقية. كان عدد من الدول الأفريقية لا يزال يكافح لنيل الاستقلال وحظي أكثرها بدعم الكتلة الشيوعية وتدريبها؛ لذلك، لم يكن لديها ميل إلى مساندة الكيان «الاستعماري الجديد» المزعوم الموالي للغرب، أي ماليزيا، وتبيّن لنا أن دربنا شاقة للغاية.

دعا الرئيس نكْروماه في خطابه الافتتاحي ماليزيا وإندونيسيا إلى الجلوس إلى طاولة حوار، قال إنّ انسحاب الإمبرياليّين من جنوب شرق آسيا شرط مسبق لإنجاح المفاوضات السلمية. وبحسب نكروماه، ليس في استطاعة إندونيسيا ولا ماليزيا تحويل الموارد التي هما في أشدّ الحاجة إليها للتنمية «إلى صراع يمكن تلافيه بسهولة». رحّبتُ بدعوته إلى محادثات سلمية مع إصراري على أنّ الكفاح للتخلّص من القواعد الأجنبية في ماليزيا لا يمكن أن يبدأ طالما أنّ البلاد تواجه تهديدات عسكرية من إندونيسيا، وفي تصريح صادر عن الوفد الماليزيّ، أوضح الوفد أنه لخفض الوجود العسكري للإمبرياليّين، «ينبغي إعطاء الأولوية المطلقة لإزالة خطر تعرّض ماليزيا لغزو عسكري». كما طالب التصريحُ الوفودَ بالمساعدة على أن يكون للرأي الأفريقي الآسيوي وتأثيره الأخلاقي دور في النزاع الماليزيّ الإندونيسي، وطالب المنظّمة بمنح ماليزيا عضويّتها. اعترض الإندونيسيّون زاعمين أنّ حضور الوفد الماليزيّ «غير قانوني ولا يمكن التسامح معه على الإطلاق». على أنّ إحدى أكثر الحجج التي استُدلّ بها في رفض طلبنا تأثيراً أدلى بها وفد فييتكونغ الذي أدان مساندة ماليزيا القصفَ الأمريكي شمال فييتنام، وهدّدت الصينُ الشيوعية وإندونيسيا بالانسحاب من المنظمة إذا منحت عضويتها ماليزيا. في مواجهة هذه الإدانة وتهديد الصين وإندونيسيا، لم يكن هناك بارقة أمل بقبول ماليزيا، وبالتالي أخفقتُ في أولى مهماتي الخارجية.

وفي أثناء جلسة برلمانية انعقدت عقب عودتي، تساءل الدكتور تان تشي خون عن مشاركتي في آبسو. قال إنها لا تنسجم مع موقف حكومة الائتلاف لأن آبسو منظمة يسارية وتسميتي رئيساً للوفد أمر معهود في المنظّمات الشيوعيّة التقليدية. بيّنتُ أنّ حكومة الائتلاف تحترم اختلاف آراء مناصريها،

لكنّي لا أعتقد أن كلامي بدا مُقْنعاً، وتبيّن لي لاحقاً من ردّ فعل تونكو كم كنتُ مخطئاً في تقدير موقف الائتلاف، ومن ناحية أخرى، أعطى تون رزّاق الوفدَ تأييده. قال متحدّثاً في الجلسة البرلمانية ذاتها إن ماليزيا أرسلت مندوبين إلى المؤتمر، مع أنّها ليست عضواً فيه، لتفنيد الاتهامات الإندونيسية. وبعد ثلاثة أيام، عاد تونكو الذي كان في طوكيو آنذاك، وأدلى بتصريح علني قال فيه إنه لم يكن ليوافق على تلك المهمة، وأسف لتوجّه وفد ماليزيّ إلى أكرا لحضور المؤتمر من دون معرفته. ووصف المنظمة بأنها «هيئة شيوعية شُكّلت في القاهرة لغاياتها الخاصة، وأن روسيا والصين الشيوعيتين تمولانها»، وأضاف «إنهم لم يقبلوا بعضويتنا في المؤتمر ولا شيء لديه يرتجيه منها على الإطلاق».

لكنّ معارضة تونكو لآبسو ولزيارتي إلى غانا لم تُفضِ إلى حلّ فروعها المحلية. وفي ٢١ تموز/يوليو ١٩٦٥م، أصدرتُ بياناً باسم آبسو طالب، منتهزاً الدعم الأمريكي الواضح لإندونيسيا، الحكومةَ «بإعادة تقييم سياستنا الخارجية فوراً». ومن حيث الجوهر، طالب البيان بإعادة تقييم سياستنا تجاه أمريكا والقوى الغربية الأخرى وإعادة صياغتها بطريقة أكثر واقعية وانسجاماً مع اعتزازنا وتطلعاتنا الوطنية كدولة أفريقية آسيوية مستقلة. وأضاف البيان، أن الأمريكيّين أصدقاء لا يمكن التعويل عليهم، تُحرِّكهم مصالحُهم الاقتصادية الأنانية، وأن الدول التقدمية هي الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وبولندا والدول الأفريقية الآسيوية، ودعوتُ إلى إقامة صداقة دائمة مع الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية.

الواضح أنّه لم يكن مرادي من بياني كرئيس لآبسو التودد إلى تونكو، فحتى في تلك اللحظة، لم يكن موقفي مشابهاً لموقفه بل كان أكثر انسجاماً مع موقف تون رزّاق، وربما تبدو واقعة آبسو ثانوية، لكنها أدّت إلى تسليط الضوء على الاختلافات في التصوّرات بين تونكو ومساعده تون رزّاق. وفي إعادة قراءة للتقارير اليوم، أدركت أنّني كنتُ عاجزاً في الأغلب عن الوصول إلى رأي مشترك مع تونكو، ففي مناسبة أخرى في أثناء ولايتي الأولى كعضو في البرلمان، حرّضت الحكومة على إلغاء «الأفضلية الإمبريالية». كانت تلك من بقايا أيام الإمبراطورية البريطانية حين كانت تُفرَض على السلع المستورَدة من بريطانيا ودول الإمبراطورية الأخرى ضرائب تفضيلية. وشجّعت الحكومة

على التوقف عن الانحياز لصالح إمبراطورية كانت ـ حتى ذلك الحين ـ مفارقة تاريخية، وهنا أيضاً بدوت على طرفَي نقيض مع تفكير تونكو. ولا يبدو أن أعضاء البرلمان الآخرين وأغلبية أعضاء أمْنو كانوا على معرفة بـ«الأفضلية الإمبريالية»، ولا يظهر أنهم اهتموا بها؛ لذلك، من غير المفاجئ أنّني لم ألقَ دعماً قوياً في هذه المسألة، فتونكو لم يرَ الأمور من المنظور نفسه، وكذلك عدد من الموالين له في أمْنو.

كما إنّ بعثة غانا لا تزال حيّة في ذاكرتي لسبب آخر، ذلك أننا حضرنا في وينيبا حفلاً أراد فيه الرئيس نكْروماه كشف الستار عن نصب آخر لنفسه في مسيرة كفاحه من أجل الاستقلال، ولم نعرف على وجه اليقين إلى اللحظة الأخيرة إن كان سيحضر الحفل أم لا. وفي هذه الأثناء، تجمّع جميع المسؤولين الغانيّين عند قدم النصب الذي أخذ شكل سيف ضخم بطول نحو ١٢ متراً، رأسه إلى أسفل ومثبّت بقاعدة خرسانية، وصل الرئيس متأخراً نحو ساعتين. وهناك، ألقى المسؤولون الغانيّون كلمات للثناء عليه والترحيب به، ثم ردّ الرئيس بخطاب طويل، وعندما أُطيح به في وقت لاحق، أُسقطت جميع نُصُبه وحُطّمت.

أدركت حينئذٍ أن تملّق الناس لمن في السلطة غير صادق، أو دائم، إلّا نادراً. إنّ خسارتك موقعَك تعني خسارتك المديح متى انقلب الناس عليك، والخلفاء، ولو كانوا من الحزب نفسه، لا يريدون من الناس تذكّر الرؤساء السابقين. وهناك عدد من الخلفاء الذين حاولوا محو ذكريات الماضي القريب وهذا أمر سهل إذا شُوّهت صورة السابقين. وحتى عندما يتنازلون عن السلطة طواعية، ربما يشعر خلفاؤهم بالاستياء إذا كانت ذكرى من سبقوهم طيبة.

وكوني ممثّلاً منتخَباً، شعرت بأهميّة إثارة القضايا التي تؤثّر في الأمّة، حتى ولو كان لذلك ثمن سياسي؛ ففي مناقشة الموازنة في سنة ١٩٦٨م على سبيل المثال، وفي أوّل اشتغال لي في المسائل الماليّة، أَثَرْتُ مسألة خفض قيمة الجنيه الإسترليني، وكانت ماليزيا منتمية إلى كتلة الإسترليني، ورُبطت عملتها الرينغت (التي كان لا يزال يشار إليها بالدولار الماليزيّ آنذاك) بالإسترليني مقابل ثمانية دولارات ماليزيّة وثلاثين سنتاً، حين كان الإسترليني

عملة قوية ولم يكن الدولار الذي بلغت قيمته ثلاثة دولارات ماليزية العملةَ التجارية الرئيسة في العالم؛ لذلك، ادّخرت ماليزيا أغلبية احتياطياتها بالجنيه الإسترليني، وعندما قرّرت بريطانيا خفض قيمة الجنيه فجأة في سنة ١٩٦٧م لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، تكبّدنا خسائر، علماً بأنّنا كنا نرزح قبل ذلك تحت ضغوط مالية هائلة من المصارف السويسرية. وعلى الرغم من هذا الضغط المتراكم واستفساراتنا عن سلامة ادّخار احتياطياتنا بالجنيه الإسترليني، أنكر البريطانيّون وجود أيّ خطط لخفْض قيمة الجنيه. قبِل الرجل البالغ الشهامة تون سيو سين، الذي كان وزير المالية، بتأكيداتهم ما كبّدنا خسائر فادحة، وتبيّن أنّ إنكلترا لم تُشتهر باسم «إنكلترا الغادرة» بلا سبب، وبعد أن أذعن البريطانيّون للضغوط وخفّضوا قيمة الجنيه، هوت قيمة الدولار الماليزيّ بنسبة ١٥ في المئة، وخسرنا مبالغ مالية ضخمة.

كانت الأمور على أرض الواقع أسوأ بكثير، ولا سيما في المناطق الريفية الملايوية. وفي ذلك الحين، كان يجري بالتدريج سحب العملة الورقية التي أصدرها «مجلس مراقبة العملة» وطرح عملة ورقية جديدة صادرة عن مصرفنا «بنك نيجارا»[٣]، لتحلّ محلّها. وقد قطعت تلك العملية شوطاً كبيراً في المناطق الحضرية، لكنّ العملة القديمة بقيت مهيمنة في المناطق البعيدة، وبسبب عدم ثقة القرويّين بالمصارف، احتفظ كثيرون منهم بمدّخراتهم طوال سنين بعملة «مجلس مراقبة العملة» القديمة وسرعان ما برزت المشكلة لأنّ ارتباط العملة بالجنيه خفّض قيمتها تلقائياً بنسبة ١٥ في المئة. ولما كانت عملة مصرف نيجارا الجديدة مربوطة بقيمة الدولار الأمريكي ذهباً، لم تنخفض قيمتها. لذلك، تكبّد حاملو العملة القديمة، وبخاصة أبناء الريف، خسائر ثقيلة فيما تكبّد المتعاملون بالعملة الجديدة خسائر أقل. وتوقف نشاط الأسواق الريفية وأعمالها المهنية بسبب مشكلات المبادلات التجارية الآنية بالعملة القديمة والعملة الجديدة. وهنا أيضاً عانى الريفيّون الأمرّيْن، مع أنّه برزت علامات تذمّر واحتجاج كذلك في بعض المناطق الحضرية وبخاصة في بينانغ.

(٣) بنك نيجارا ماليزيا هو المصرف المركزي في البلاد، وقد تأسس في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩م.

لم يكن منصفاً بالإجمال امتناع البريطانيّين من إبلاغنا سلفاً قرارهم خفض قيمة الجنيه. وفي المناقشة يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨م، جاهرت باعتراضي على مقولة إنّ خفض قيمة العملة سيحسّن اقتصاد بريطانيا العظمى، كما إنّ تون تان لم يكن سعيداً أيضاً وتطرّق إلى ذلك في كلمته. في زمن تونكو، كانت ماليزيا لا تزال شديدة الولاء لبريطانيا، ولذلك لم تؤثّر الحادثة في العلاقات الثنائية. ومع ذلك، لم يطرأ تحسّن على اقتصاد بريطانيا مع أنّها خفّضت قيمة عملتها مرّتين. لقد تعلمتُ كثيراً من هذه الواقعة وساعدتني ذكراها في أواخر تسعينيات القرن الماضي عندما ضارب تجار العملة الدوليّون على الرينغت، وهنا أيضاً ثبت أنّ التجربة خير معلّم، لكنّ التكاليف التي يتعيّن دفعها قد تكون باهظة واستخلاص العبر من تلك الدروس يتطلّب كثيراً من الصبر.

السبب الرئيس لسوء أداء الاقتصاد البريطاني، كما ذكرتُ للحكومة، هم العمال البريطانيّون الذين ما كانوا كادحين مثل الأوروبيّين الآخرين بل كانوا يضربون عن العمل مراراً وتكراراً، ويبطئون العمل ويطالبون بزيادات في الأجور من دون زيادة في الإنتاجية، حتى إنهم طالبوا بتقاضي رواتب لمجرد مراقبة الآلات التي تقوم بعملهم نيابة عنهم، بل إنّ العمّال واصلوا إضراباتهم على الرغم من معاناة الاقتصاد البريطاني. كانت زيادات الأجور مقبولة عندما كانت المنتجات البريطانية محمية بموجب نظام «الأفضلية الإمبريالية» لأنّها ضمنت للبريطانيّين الاستحواذ على الأسواق والمبيعات. لكن عندما وجدوا أنفسهم مضطرين إلى التنافس مع اليابانيّين في أسواق مفتوحة، سرعان ما تداعت الصناعات البريطانية من الداخل ولم يكن في مقدورها الصمود بكل بساطة، وهذا أيضاً درس يتعيّن على ماليزيا تعلّمه.

في هذه الأثناء، اتهم الدكتور تان الحكومةَ بالتمييز ضدّ غير الملايويّين في التعيينات الخاصة بالمناصب الحكومية الرفيعة. وبعد أن أجريت استعلاماتي، عرفت أن الوظائف التخصصية يشغلها غير الملايويّين في الأغلب مع أن الملايويّين يشكلون أغلبية موظفي السلك الحكومي. فمن بين الوظائف الـ ٣,٦٣٨ في القسمين ١ و٢ في سنة ١٩٦٥م، لم يشغل الملايويّون غير ١,١٥٦ منصباً. وبلغت قيمة رواتب العاملين في القسمين ١ و٢ أربعة وثلاثين مليون رينغت سنوياً، ولم تزد حصة الملايويّين فيها عن ١١ مليوناً فقط،

وبإجراء عملية حسابية بسيطة، يتّضح أنّ الموظفين الحكوميّين غير الملايويّين جنوا ٢٣ مليون رينغت. وكي يجنوا هذا المبلغ، لا بدّ من أنهم يهيمنون على المناصب الحكومية الرفيعة، الشيء الذي أراد الدكتور تان قوله هو أنه ليس للأصل العِرقي أهمية طالما أن المرشحين ماليزيّون، فأجبته بأنه إذا لم يكن للأصل العِرقي أهمية كما يقول، لماذا يشير إلى قلة عدد الصينيّين والهنود في السلك المدني؟ حتى إني اتهمتُ حزب العمال بمحاولة حرمان الملايويّين، الذي يشكلون أكثر من نصف السكان، ولو من ثلث المناصب الحكومية الرفيعة. كان لعدالة هذه الحجة وقْع في نفوس عدد قليل من أعضاء المعارضة غير الملايويّين وحتى في عامة الناس من غير الملايويّين. ولم يعلّق الحزب الإسلامي الماليزيّ (باس) على ذلك، على الرغم من خطابه الأخلاقي المعتاد، وتُركت وحدي لأكشف هذه الحقيقة. وهذا ما أفقدني شعبيتي في أوساط الصينيّين بينما لم أحظَ بأي دعم من ملايويّي المعارضة وهو ما أرّقني في الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٩م.

همّي الأساسي، الذي ورد في مداخلاتي البرلمانية، كان رفاهية الملايويّين وحصتهم في ثروة بلادهم. بالقبول بمبدأ «الحق المشترك في المواطنة» أساساً للمواطنة الماليزيّة، أبرمت الأحزاب السياسية بالبداهة عقداً اجتماعياً ضمِن للملايويّين حصة أكبر في الثروة الاقتصادية للبلاد. وقد نال أكثر من نصف مليون صيني الجنسية الماليزيّة لكن لم يطرأ سوى تحسّن اقتصادي ضئيل على أوضاع الملايويّين. وفي أواخر ستينيات القرن الماضي، بدأ الصينيّون بالمطالبة بتجاهل هذا العقد الاجتماعي المبرم بين طوائف البلاد، وبوصفي عضواً في البرلمان، تحدثت مطولاً غير مرّة عن هذه القضية، سواء داخل قبّة البرلمان أو خارجها، وبما أن الصحافة الملايوية منحتني تغطية مكثّفة، صرت أشبه بمدافع عن قضية الملايويّين. ومع أنّني أوضحت الفرق الذي يميّز صينيّي الحزب الصيني الماليزي عن صينيّي حزب العمل الديمقراطي الذين استنكرت مناوأتهم للملايويّين، اعتبرتني الجالية الصينية ككل شخصية منفّرة.

اشتدّت كراهيتهم لي بسبب حزب العمل الشعبي السنغافوري، فبعد مناوشاتي مع المبجل لي كوان يو، ثأر منّي بتسميتي، وتسمية تان سري سيد جعفر حسين البار، بـ«المغالين» الملايويّين، ويعني بذلك المتطرّفين

الملايويّين المتشدّدين فعلِقت تلك التسمية في أذهان الناس. وبعد ذلك، بات كل شيء أقوله متطرّفاً في عيون الجالية الصينية مهما كان معتدلاً أو منطقياً. إن إطلاق التسمية خدعة سياسية أُريدَ منها في حالتي الإشارة إلى تطرّف آرائي ولذلك تنتفي الحاجة إلى دراستها بموضوعية، وإلى أنّني سأدافع عن الآراء المتطرّفة مهما كانت التكلفة وضدّ جميع الأدلة المخالفة. على أنّ أياً مما قلته أو فعلته لا يمكن وصفه بالتطرّف، كلّ ما فعلته أنّني دحضتُ الادّعاءات بأنّنا نحن الملايويّين نخصّ أنفسنا بكل شيء، ونستولي على كل ما ليس ملكاً لنا. لم يرَ «لي» نفسه متطرّفاً، أو «مغالياً غير ملايوي» من نوع ما عندما أشار في تعليقه على فقر الملايويّين وأسبابه، بقوله «ليس التخلّف في الملايويّين وإنما في ثقافتهم». لم أعبأ بموقف الصينيّين طالما نلتُ دعم الملايويّين وحافظت عليه، ففي النهاية، حسبتُ أنهم الجمهور الحقيقي الذي ينتخبني، حتى وإن كان دفاعي عن مصالحهم يقلّل أعداد أنصاري الصينيّين بعض الشيء. وبحلول سنتي الرابعة كعضو في البرلمان، أسهمت شعبيتي في أوساط الملايويّين في انتخابي عضواً في المجلس الأعلى للمنظّمة الملايوية الوطنية المتحدة (أمْنو) حاصداً أكبر عدد من الأصوات.

لم يكن المال السياسي شائعاً في تلك الأيام، وكان الملايويّون أفقر من أن ينغمسوا فيه، كما أنّ المشاعر الوطنية كانت لا تزال تُلهب أعضاء أمْنو، وبالتالي لم يكن هناك داعٍ لإطلاق حملات لنيل مراكز داخل الحزب. وأنا نفسي لم أطلق حملة لنيلِ مقعد في المجلس الأعلى في المنظمة، وأعتقد أنني نلت تلك الأصوات بسبب أدائي في البرلمان ومؤهّلاتي الوطنية الملايوية الجلية. وكانت انتخابات المجلس الأعلى تُعقد سنوياً في تلك الأيام، لم يكن هناك نزعات حزبية ولا معسكرات متنافسة، وبقي أعضاء أمْنو متماسكين وموحَّدين بعد الانتخابات. حسبت قبل ذلك أنّ كوني عضواً في المجلس الأعلى سيمكنني من الدفع ببعض أفكاري المتصلة بتحسين حظوظ الملايويّين، وكم خاب أملي عندما وجدت أن اجتماعات المجلس الأعلى برئاسة تونكو كانت فارغة من أيّ مضمون.

لم يعقد المجلس اجتماعاته بانتظام، وإذا قرّر تونكو عقد اجتماع، لم يكن يستغرق أكثر من نصف ساعة إلّا نادراً ولم تناقَش قضايا خطيرة. وبانعقاد الاجتماعات في منزل تونكو في بوكيت تونكو، بدا أنّ العشاء الذي

يعقبه أهم مزيّة فيه ولم تُبحَث حتى على طاولة العشاء مسائل مهمة. وكان عدد من أعضاء المجلس بارعين في حكاية المُلَح والقصص المضحكة وكانت أصواتنا تتعالى بالضحك دائماً. لم يمانع أعضاء المجلس الآخرون في عقد الاجتماعات بهذه الطريقة، فيما لم يكن الأعضاء من خارج المجلس على علم بما يجري في منزل العشاء الذي يعقبه ولا بانعدام الجدّية السياسية الخطير في طريقة تعامل أمْنو مع التحديات التي تواجهها وتواجه أنصارها. ليس لدي مشكلة مع دماثة الخلق والدعابة، لكنّي كنت سأشعر بارتياح أكبر لو تمّ تسليط الضوء على بعض القضايا الأساسية على الأقل ومناقشتها.

أكسبني ترفيعي إلى عضوية المجلس الأعلى مكاناً في أهم لجنة في الحزب، وهي اللجنة السياسية التي ترأسها تون رزّاق، مساعد رئيس أمْنو. عملت هذه اللجنة على حلّ مشكلات الملايويّين الذين أراد تون رزّاق بصدق تصحيح أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المزرية. استطعت من خلال هذه اللجنة الإسهام ببعض الأفكار، وأعتقد أنّ تون رزّاق أخذني على محمل الجدّ وسعى للاستفادة من اقتراحاتي المتصلة بالتعليم وبمشاركة الملايويّين في الأعمال المهنية. كما إن عضويتي في اللجنة السياسية المهيبة زادت مكانتي في الحزب رِفعة، لكن ليس في عيون تونكو.

بإعادة النظر إلى الماضي، يتبيّن لي أنّ علاقتي بتونكو لم تكن جيدة يوماً، فعندما كنت طالباً وناشطاً في رابطة الشبيبة الملايوية في قَدح، صحّحتُ مسوّدة مذكّرة رفعتْها الرابطة ضدّ الاتحاد الملايوي سبق أن دقّق فيها تونكو ووافق عليها، وأرسل إلي من أفهمني أنّ تونكو لم يُسَرَّ كثيراً بذلك. وعندما قرّر تونكو اعتماد نشيد ولاية بيراك، وهو أغنية شعبية تسمّى تيرانغ بولان (القمر الساطع) نشيداً وطنياً، انضممتُ إلى مجموعة من قَدح توجّهت إلى رؤيته والاحتجاج على قراره، لكنّ تونكو الذي كان يأخذ قسطاً من الراحة في بورت ديكسون رفض رؤيتنا؛ لذلك، التقينا بزميليْه المقرّبَيْن تان سري محمد خير جوهري[٤] وتان سري سينو عبد الرّحمن، قالا لنا إنّ تونكو حسم أمره ولا سبيل إلى تغييره.

---

(٤) خدم تان سري محمد خير جوهري وزيراً لدى ثلاثة رؤساء وزارة. آخر منصب وزاري تولّاه كان وزير التجارة والصناعة في سنة ١٩٧٢م.

وقعت حوادث أخرى لم تحبّبني إلى تونكو لكنّها لم تُوهن عزيمتي، فبما أنّ شعبيّتي كانت تتعاظم، حسبت أنني سأُرشَّح لمنصب معاون وزير[٥] على الأقل حين قرّر تون الدكتور إسماعيل، وزير الشؤون الداخلية آنذاك، الاستقالة من الحكومة في سنة ١٩٦٧م لأسباب صحية. عندما يرتقي معاون وزير إلى رتبة وزير كامل، يصبح موقع الأول شاغراً عند إعادة تشكيل الوزارة، لكنّ ذلك كان حلماً بعيدَ المنال لأنّ اسمي لم يُذكر في التكهّنات التي سرت قبل إعلان لائحة الأسماء الجديدة. ولو أنّ شخصاً قال لي إنّني سأقود البلاد ذات يوم، لاعتقدتُ أنّه فقد عقله تماماً.

في ذلك الوقت تقريباً، لمستُ تغيّراً في الأجواء، ولم يعد الصينيّون يتودّدون إلى الائتلاف كما كانوا سابقاً، طالبوا بتعويضات على الفظائع التي ارتكبها اليابانيّون في الحرب، وإذْ زعموا أنّ الصينيّين كانوا أكثر من عانى، حسبوا أنّ من حقّهم الحصول على «ديات» تقرّر توظيفها في بناء جامعة صينية في ماليزيا. وقد شكّل ذلك تناقضاً صارخاً مع سياسة التعليم الوطني التي تنصّ على أن تكون اللغة الملايوية لغة التعليم الوحيدة على جميع المستويات. كانت فكرة بناء جامعة صينية لعنة على الملايويّين آنذاك، إذْ اعتُرف باللغة الملايوية بأنّها اللغة الوطنية ووسيلة التعليم المدرسي منذ الاستقلال. ومع دنوّ سنة ١٩٦٧م، أضحت مسألة مكانة اللغة الملايوية مصدر احتقان لدى معظم الملايويّين. وتزايدت الضغوط بتحريك من أشخاص مثل تان سري سيد ناصر إسماعيل من ديوان بهاسا دان بوستاكا[٦] لتمديد «المدة الترويجية» التي تبلغ ١٠ سنين لرفع مستوى استخدام اللغة الملايوية مدة عشر سنين أخرى، أو ربما لِأَجَلٍ غير محدود. وفي ذلك السياق، شكل اقتراح برنامج منفصل لتعليم الصينيّين حتى مرحلة التعليم المدرسي العالي من دون الاشتراط عليهم تعلّم اللغة الملايوية واستعمالها تناقضاً مع التيارات السياسية والثقافية في البلاد، ممّا أدّى إلى زيادة تسميم العلاقة بين الملايويّين والصينيّين داخل الائتلاف وخارجه.

(٥) بدءاً بستينيات القرن الماضي، بات معاونو الوزراء يسمّون مساعدي وزراء.

(٦) ديوان بهاسا دان بوستاكا، أو معهد اللغة والأدب، وكالة حكومية تشرف على استخدام اللغة الملايوية في البلاد.

ازدتُ اقتناعاً بأنّ الصينيّين لن يصوّتوا للائتلاف في الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٩م، لكنني لم أفصح عن مخاوفي لتونكو الذي كان لا يزال يعتبر نفسه أسعد رئيس وزراء في العالم، وقد بدا غافلاً تماماً عن تغيّر مشاعر الصينيّين وتمرّدهم، وربما أكّد له أصدقاؤه الصينيّون أن الأمور على ما يرام فيما هي ليست كذلك. بقي تونكو غير المكترث على موقفه ولم يدعُ إلى إجراء الانتخابات إلّا حين انتهاء ولاية البرلمان الحالي، لذلك، لم يكن في توقيت الانتخابات عنصر مفاجأة، ولا إخلال بتوازن المعارضة، ولا إرغام لها على دخول معركة وفقاً لشروط ائتلاف، ثمّ ارتكب تونكو غلطة أخرى حين لم يعترض على قرار لجنة الانتخابات السماح باستمرار الحملات الانتخابية طوال المدة القصوى البالغة ستّة أسابيع. ولو أصرّ على مدّة أقصر، ربما كانت الأمور ستختلف، إن لم يكن على صعيد النتائج فعلى صعيد ردّ الفعل إزاءها، لكنّ الذي حدث عوضاً عن ذلك أفصح عن مشاعر مكبوتة ـ حنق لدى بعضهم وابتهاج لدى بعضهم الآخر ـ ربما كانت أقلّ انفلاتاً وعنفاً وتدميراً لولا قرارات تونكو.

خلال تلك الأسابيع الستة، أخذت الحملات في الطوائف المختلفة طابعاً شرساً، تلِفت الأعصاب وتصاعدت التوترات بين الطوائف. ولعبت الأحزاب كافة على وتر القضايا العِرقية وعلى العواطف التي تؤجّجها. وسعى كل طرف للتفوق على الآخر بتصريحات أخذت طابعاً عِرقياً متزايداً في مناسبات الحملات المتتالية كافة. ولقي عامل من المعارضة وآخر من حزب الائتلاف ينتمي إلى فرع أمْنو في بينانغ مصرعهما في تلك الحقبة. وأتاحت الحملات المنهِكة التي امتدّت ستة أسابيع وفرة في الفرص لتسميم العلاقات بين الأعراق وبين الأحزاب داخل الائتلاف، وتبادلت الأطراف عبارات القدح مع سعي كل منها لتشنيع صورة الآخر. أحسستُ بالضغط في دائرتي الانتخابية، لكن بما أنها دائرة ذات أغلبية ملايوية تمكّنت فيها من المحافظة على شعبيتي خلال السنين الخمس السابقة، اعتقدت أنّه لا يزال في وسعي الفوز ولو من دون أصوات الصينيّين.

حسبتُ أنّ فرصي إزاء خصمي من الحزب الإسلامي الماليزيّ (باس) جيّدة لأنّ العداء المستحكم بين الصينيّين وباس سيصبّ في مصلحتي

ومصلحة الائتلاف، شكّل باس مصدر خوف لغير الملايويّين، بينما أبدى الحزب كراهية مكشوفة للصينيّين والهنود. كما دأب الحزب على الحديث عن فرض الشريعة الإسلامية على كل شخص أياً يكن دينه. ومن ناحية أخرى، ضمن أمْنو حقوق غير المسلمين، وأكّد لهم عدم خضوعهم للقوانين الإسلامية.

لكنّ هذا التفكير لم يأخذ في الاعتبار المشاعر المناوئة للائتلاف والمناوئة للملايويّين التي تأجّجت في أوساط غير الملايويّين، وبخاصة الصينيّون، مع تواصل الحملات المطولة. لم يكن وارداً انقلابهم على أمْنو وعلى الائتلاف والتعبير عن عدم موافقتهم على المزاعم السياسية الملايوية بالتصويت لصالح باس. وكنت قد حصدتُ أكثر من ٤,٠٠٠ صوت في سنة ١٩٦٤م. وحتى إذا رفض الناخبون الصينيّون التصويت لي، لشكوكهم فيّ بسبب ما يسمى «المغالاة الملايوية» هذه المرّة، حسبتُ أنني سأبقى قادراً على الاحتفاظ بمقعدي. اعتقدت أنّهم سيمتنعون من التصويت أو إسقاط أوراق اقتراع مرفوضة تعبيراً عن احتجاجهم، لكنّي لم أتوقّع إمكانية تصويتهم لحزب معارِض يمقتونه أشدّ المقت.

إذا فعلوا ذلك، سيتعيّن عليّ مضاعفة عدد الملايويّين الذين سيقترعون لي لأضمن الفوز: ٣,٥٠٠ صوت إضافي للتعويض عن خسارتي أصوات الصينيّين، و٣,٥٠٠ صوت آخر للتعويض عن أصوات الصينيّين التي ستصبّ في صناديق باس، كان ردم تلك الفجوة مستحيلاً. وكما تبيّن لاحقاً، ذهبت أصوات الصينيّين كافة تقريباً إلى باس في مراكز الاقتراع التي شكّلوا فيها أغلبية المقترعين، وخسرت الانتخابات بفارق يقلّ عن ألف صوت.

شوهد التقلب والنمط نفساهما في الدوائر الأخرى في قدح، وصُدم تونكو في جولته يوم الاقتراع لرؤية الصينيّين وهم يتوجّهون إلى حجيرات الاقتراع التابعة لباس في دائرته الانتخابية. كانوا يتعدون عن تلك الحجيرات في الأحوال العادية، ومع أنّ تونكو فاز في الانتخابات، لكن بأغلبية متقلّصة (حصل على ٣,٥٠٤ أصوات في سنة ١٩٦٩م بينما حصل على ١١,٦٤٧ صوتاً في سنة ١٩٦٤م). وفاز مرشحو أمْنو الآخرون، منهم المخضرمون من

أمثال خير وتون فاطمة هاشم[٧]، وتون زاهر إسماعيل[٨] بأغلبيات تقلّصت كثيراً أيضاً، حتى إن سنيو، الذي كان الأمين العام لأمْنو، خسر مقعده في الواقع كما وقعت هزّة مشابهة تُرجمت في النتائج على المستوى الوطني. فبينما فاز الائتلاف في الانتخابات العامة، فإنّ فوزه جاء بأغلبية أدنى بكثير مما سبق، وأقلّ ما يقال إنّ الحادثة هزّت أركان أعضاء أمْنو.

أحسستُ بألم فظيع لخسارتي مقعدي البرلماني، ولم أملك دمعتي وأنا عائد إلى البيت برفقة حاسمه، لم أعرف مرارة الهزيمة من قبل وكانت هزيمة مؤلمة، كما شعرت بحنق شديد على الصينيّين، وبخاصة الحزب الصيني الماليزي الذي شعرتُ أنّه المسؤول عن هزيمتي وما يتبعها من تهديد لمستقبلي السياسي، وشعرتُ بالخيانة، لكنني أدركت أن الصينيّين لا يرغبون في الحقيقة في أن يحكم باس البلاد. عرفوا أنه لن يمكنه الفوز بمقاعد كافية لتشكيل الحكومة الفدرالية، لكنهم أرادوا بعث رسالة إلى حزب الائتلاف مفادها أنه لا يجدر به التسليم بتصويتهم له. وقد اضطلعوا بدور حاسم في جميع الانتصارات الانتخابية التي حققها الائتلاف من قبل، ولذلك ينبغي التفكير بمطالبهم بجدّية. رغبوا في إسماع صوتهم، وكانوا شديدي الغضب إلى حدّ أنهم باتوا على استعداد للأذية تحقيقاً لمرادهم، وأقسمتُ ألّا أتعاون معهم مرة أخرى.

عندما عدت إلى منزلي في المساء، لم تكن لديّ فكرة عن العنف الذي سيلي الانتخابات ولا عن العبر السياسية بعيدة المدى التي يمكن استخلاصها من الانتخابات وترجمتها في «السياسة الاقتصادية الجديدة». وعندما طُبّقت في النهاية، توافر لدى ماليزيا خطة لمعالجة مشكلات الملايويّين ووسيلة لإحلال السلم الاجتماعي وتحقيق المساواة في التنمية الاقتصادية. فذلك سيضمن لغير الملايويّين، وبخاصة الصينيّون، عدم تقلّص حصتهم في البلاد وإمكانيات تقدّمهم الاقتصادي مع تمتع الملايويّين بالدعم والتقدّم، لكنّ توجّب حدوث أشياء كثيرة ليتسنّى تحقيق ذلك.

---

(٧) كانت تون فاطمة هاشم رئيسة جناح قيوم أبو ملايا، والذي عُرف لاحقاً باسم وانيتا أمْنو، طوال ١٦ سنة. كانت أول وزيرة في البلاد وشغلت منصب وزيرة الرعاية الاجتماعية من سنة ١٩٦٩م إلى سنة ١٩٧٣م.

(٨) تون زاهر إسماعيل، شغل منصب رئيس مجلس النواب أطول مدة؛ إذ احتفظ بالمنصب ست دورات على مدى ٢٢ سنة.



الفصل الخامس عشر

مطرود

فاز الائتلاف في الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٩م، لكنّ أعضاءه صُعقوا لانخفاض عدد مقاعده على المستوى الفدرالي كما على مستوى الولايات.

كما خسر ولاية بينانغ أمام غيراكان، وهو حزب شكّله قُبيل الاقتراع فصيل تون الدكتور ليم تشونغ إيو[١] التابع للحزب الصيني الماليزي مع لفيف من الأكاديميّين والسياسيّين الساخطين على الحكومة[٢]. وفي بيراك، زاد الحزبُ التقدمي الشعبي عدد مقاعده في الولاية زيادة كبيرة فيما هزم مرشحو حزب العمل الديمقراطي وغيراكان عدداً من مرشحي الحزب الصيني الماليزي في سِلانغور. وفي النهاية، لم يستطع الائتلاف تشكيل الحكومة في هاتين الولايتين.

لو استطاعت جميع أحزاب المعارضة، بما في ذلك باس، التوصّل إلى رأي مشترك، لاستطاعت تشكيل حكومة ولاية بيراك، علماً بأنّ الدعم الذي تمتّع به أمْنو والحزب الصيني الماليزي تقلّص بدرجة كبيرة في جميع ولايات شبه الجزيرة عدا جوهور معقل أمْنو التقليدي. وفي البرلمان، فاز الائتلاف بـ ٧٤ مقعداً من أصل ١٤٠ مقعداً مقارنة بـ ٨٩ مقعداً فاز بها من أصل ١٠٠ في سنة ١٩٦٤م، ومع أنه امتلك أغلبية تكفيه لتشكيل حكومة، فقد كانت أغلبية هزيلة.

---

(١) شغل تون الدكتور ليم تشونغ إيو، الرئيس المؤسس لغيراكان، منصب رئيس الوزراء في بينانغ طوال ٢١ سنة.

(٢) ضمّت هذه المجموعة البروفسور داتوك الدكتور سيد حسين العطاس، وهو عضو مؤسس أيضاً لغيراكان ومؤلف كتاب **خرافة المواطن الكسول** (*The Myth of the Lazy Native*). أبطل الكتابُ تصوراتِ الناس حيال الشعوب الأصلية في إندونيسيا وماليزيا والفيليبين بأنها كَسْلى وغير منتجة.

ابتهجتْ أحزاب المعارضة ولم تتكلّف عناء إخفاء ذلك، وتصرّفت كما لو أنّها فازت في الانتخابات العامة، وتفاخر حزب العمل الديمقراطي المعتمد على الصينيّين، وغيراكان، على الخصوص، بنجاحهما وأرادا الاحتفال في شوارع كوالالمبور. ومع أنّ الشرطة منحتهم الإذن بتسيير موكب في مناطق معيّنة، فقد تجاهلوا الطرق المحدّدة وتعمّدوا التوجّه نحو قرية بارو الملايوية القديمة.

بالنظر إلى حدّة التوتر غير العادية التي خيّمت على أجواء الحملة الانتخابية الطويلة، كان قرار السماح بهذا الاحتفال غير حكيم في نظري، فقد أدلى عدد من غير الملايويّين الذين هيمنوا على الحشود بعبارات وإيماءات جارحة. عيّروا ملايويّي القرى بإطلاق صيحات مثل: «عودوا إلى قراكم أيها الملايويّون»، و«إنها بلادنا الآن»، وما بدأ كأنّه احتفال تحوّل إلى شيء مختلف تماماً.

في اليوم التالي الذي صادف ١٣ أيار/مايو، نظّم ملايويّو قرية بارو بعد أن اجتمع إليهم ملايويّون من مناطق أخرى محيطة بكوالالمبور احتفالاً معاكساً، وعندما أفلت الحشد الضخم من السيطرة، وقعت أحداث شغب عِرقية مُهلكة في المدينة.

بدأت المتاعب بالاختمار منذ مدة طويلة، وتوقّع بعضنا ظهورها، وسعيت من قبل لتنبيه تونكو إلى أماراتها لكنّه لم يُعِرْني أذناً صاغية؛ فخلال السنتين اللتين سبقتا الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٩م، اشتدت العداوة بين الملايويّين والصينيّين بدرجة كبيرة وشكّك عدد من الصينيّين فضلاً عن الأخوين سينيفاسغام جهاراً بالمادّة الدستورية التي تضمن للملايويّين وللسكان الأصليّين الآخرين امتيازات معيّنة. وقد تمتع هؤلاء بدعم محلي قوي في الدوائر الانتخابية التي يهيمن عليها الصينيّون بالقرب من إبوه، إزاء الحزب الصيني الماليزي والائتلاف.

وفي وقت قريب من ذلك، أُدين ١١ صينياً بتهمة الخيانة وحُكم عليهم بالإعدام جزاء جريمتهم، ومما عمّق شكوك الملايويّين بالصينيّين قرار تونكو تخفيف الأحكام الصادرة بهؤلاء الأشخاص إلى السجن المؤبّد بعد أن جذبت القضية إدانات والتماسات بالرأفة من شتى أنحاء العالم. قال تونكو

إنه تلقّى مناشدة من البابا نفسه، وهناك دول كثيرة ألغت حكم الإعدام في تلك الحقبة، ورأت أنّ هذا الحكم الصادر بسبب خيانة، لا بسبب جريمة، مدفوع بغايات سياسيّة وبالتالي فهو غير مقبول. بيد أنّ قراره، واستعداده الدائم والزائد للتوصّل إلى مواقف تصالحيّة والإذعان لمطالب الصينيّين، أغضب المجتمع الملايوي وأسهم في تراجع شعبيته، وكان في مقدوري تلمّس خيبة أمل الملايويّين.

رفض عدد من الصينيّين كذلك الخدمة في القوى المسلحة أو في جهاز الشرطة لأنهم كرهوا صرف أوقاتهم في مراكز لا تدرّ عليهم كثيراً. والإحساس العام على الأرض هو أنّه في حين يريد الصينيّون امتيازات المواطنة، ليس لديهم استعداد للإسهام في تحمّل المسؤوليات.

كما راهن حزب العمل الشعبي السنغافوري على اشتداد تذمّر الصينيّين من الوضع الراهن الذي يمتلك فيه الملايويّون بوضوح نفوذاً أكبر من نفوذ الأعراق الأخرى. وفي الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٤م، رفع الحزب شعار «ماليزيا للماليزيّين»، ملمحاً على سبيل المجاز إلى أنّ الوضع الراهن يعني «ماليزيا للملايويّين». والواضح أنّ الحزب لم يرَ في ماليزيا التي انضمّ إليها دولةً لجميع الماليزيّين، وواصل الحديث عن «ماليزيا للماليزيّين» على الرغم من خسارته الانتخابات في سنة ١٩٦٤م ـ حتى بعد طرد سنغافورة. وبعد ذلك، ألقى الحزب عباءته على حزب العمل الديمقراطي، وهو حزب شكّله ماليزيّون صينيّون أعضاء في حزب العمل الشعبي، بمواصلة حملة ماليزيا للماليزيّين، ألهب حزبُ العمل الديمقراطي المشاعرَ الصينية المتعصّبة وأمل من وراء ذلك بإضرام نيران النزعة العِرقية الملايوية.

ومن جانبهم، غلبت العواطف على الملايويّين وأساؤوا الدفاع عن قضيتهم، كان المسؤولون في ديوان بهاسا دان بوستاكا يروّجون دائماً للغة الملايوية ويحثّون الجميع على التحدّث بها. وفشلوا في الإشارة إلى أن تسمية اللغة الملايوية باللغة الوطنية والرسمية لا يمنع من استخدام اللغات الأخرى من دون قيود، بما في ذلك استخدام تلك اللغات في المدارس، وليس في جنوب شرق آسيا مكان آخر يجيز ذلك، ناهيك بكفالة القانون لذلك.

لكن لم يظهر أنّ الصينيّين يقدّرون هذه النقاط الدقيقة وعدالة الدستور الماليزيّ، وعاود الدكتور تان فضلاً عن قادة حزب العمل الديمقراطي الإشارة إلى حقوق الملايويّين وامتيازاتهم كما لو أنّه ليس في ماليزيا جماعة لها حقوق سوى الملايويّين.

مع أنّ الملايويّين سادة في الإدراك السياسي، وفي المجادلة وهذا من دواعي السخرية، فهم يفتقرون غالباً إلى الدهاء ويشدّدون على النواحي الخطأ. كما أنّهم يعتزون بأنفسهم بالاحتجاج بأسباب خاطئة أيضاً، فهم يحبّون التشديد على كونهم أسياد البلاد بينما هم ليسوا كذلك، لكنّ حزب العمل الشعبي لم يتطرّق أبداً إلى كون الصينيّين سادة سنغافورة لأنّه لم يرَ حاجة إلى ذلك، فالجميع يعرفون أن هذا هو واقع الحال.

أراد حزب العمل الشعبي «ماليزيا للماليزيّين» لأنه عرف أنه من دون تمييز إيجابي لمصلحة الملايويّين سيهيمن الصينيّون على كل شيء، بما في ذلك الحكومة. وحتى في ماليزيا اليوم، وعلى الرغم مما يسمى امتيازات وفرص يتمتّع بها الملايويّون وسكان البلاد الأصليّون الآخرون، تجد الصينيّين والهنود أرقى تعليماً ومهنيّة بكثير من الملايويّين؛ ففي القطاع المهني، لا يزال الملايويّون متأخّرين عنهم شوطاً بعيداً، فقد مضت ثلاثون سنة على البدء بتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة ولم يمتلك الملايويّون سوى ٢٠ في المئة من الكعكة الاقتصادية بينما الهدف الأصلي هو ٣٠ في المئة. لكن وكما أحاجج دائماً، الحلّ ليس في لوم الآخرين، ويتعيّن على الملايويّين أنفسهم تحمّل قسط كبير من اللوم على ضعف أدائهم في المجتمع.

كنت في طريقي إلى كوالالمبور مستقلاً السيّارة يوم وقعت أعمال الشغب في ١٣ أيار/مايو. أمِلت برؤية زملائي في أمْنو وقَادَتِه؛ لمناقشة الأسباب التي أدّت إلى خسارتي مقعدي البرلماني في كوتا ستار سيلتان وعندما وصلت إلى تانجونغ ماليم التي تبعد نحو ساعة عن العاصمة، أوقفتني الشرطة وطلبت إليّ الرجوع من حيث أتيت.

توقّعتُ حدوث شيء، لكن ليس أعمال شغبٍ بهذا القدر من الحجم والعنف، خشيتُ أن يمتدّ العنف إلى خارج العاصمة ويصبح الصينيّون الذين

يعيشون في الولايات التي يهيمن عليها الملايويّون مهدّدين. وتبيّن لاحقاً أنّه لم يمسّ الأشخاص الذين يعيشون وسط الملايويّين في المناطق الريفية سوء وأنّ الوضع خارج العاصمة بقي هادئاً، ولم تظهر أي ملامح عداوة أو تقع أي مواجهة بين الجانبين.

قال لي تان سري عبد الله أحمد، السكرتير السياسي لتون رزّاق آنذاك، إنه ذُعر من رؤية رجل ملايوي يطارد رجلاً صينياً ويطعنه بسكين. ولم يندّد الملايويّون المقيمون خارج المدينة بأعمال الشغب إلا أن المجتمع قد عمه غضب عارم، لكنّهم حرصوا على الالتزام بأمر الحكومة عدم فعل شيء بشكل منفرد.

عندما وصلتُ أخيراً إلى كوالالمبور في الأيام القليلة التالية، بدت المدينة أشبه بساحة حرب، وقد صُدمت لرؤية فداحة الأضرار؛ إذ اكتست مبانٍ عديدة بالسواد بسبب النيران، ورأيت هياكلَ عددٍ لا يُحصى من السيارات المحترقة التي سدّت الشوارع ولم تزل أعمدة الدخان الأسود تتصاعد هنا أو هناك فيما كان مبنى آخر يشتعل، وبحسب التقارير الرسمية، قُتل أكثر من مئة شخص عامّتهم من الصينيّين، لكنّ الجوّ بدا صامتاً ومتوتّراً للغاية وإذا استثنينا الانتشار القوي للشرطة والجيش، قلّة هم الأشخاص الذين شُوهدوا فيما أغلقت المتاجر أبوابها كافة؛ فاعتقدتُ أنّ تلك نهاية ماليزيا كما كنت أعرفها وحسبتُ أن الملايويّين والصينيّين لن يقدروا على العمل معاً بعد كل الذي حصل، حتى إنّي تساءلت إن كنت سأجرؤ يوماً على دخول متجر صيني مرّة أخرى.

رأت الصحافة الدوليّة أنّه ليس هناك أمل في إصلاح ماليزيا، وكان المراقبون الأجانب قد تكهّنوا غير مرّة بأنّ الصينيّين والملايويّين لن يقدروا على العيش معاً ورأوا أنّ الملايويّين سيستولون على السلطة ويحكمون البلاد من دون أي ممارسات أو شكليات ديمقراطية.

بكى تونكو ولم يفهم كيف حصل ذلك قَلَامَ المحرِّضين، والشيوعيّين عموماً؛ لأنهم كانوا أكبر المتنمّرين في تلك الأيام. وبعد أن أعلن حالة الطوارئ، عُلّق البرلمان وشُكّلت هيئة خاصة اسمها «مجلس العمليات الوطني» برئاسة تون رزّاق، أريد تشكيل حكومة برئاسة تونكو، لكنّ تون

رزّاق أدار البلاد بشكل كامل تقريباً، لم يسبق أن شارك تونكو في الإدارة مؤثراً التركيز على السياسة. ووافق تون الدكتور إسماعيل، الذي استقال من الحكومة في سنة ١٩٦٧م، على شغل منصب وزير في الوزارة وأن يكون الرجل الثاني في مجلس العمليات الوطني.

وعموماً، عادت الأحزاب السياسيّة التي غرقت في المشادّات العِرقية إلى رشدها بسرعة، وتنصّلت من أيّ مسؤولية عن وقوع أعمال الشغب لكن أبدت استعدادها جميعاً لتنفيس الاحتقان. وفيما كنتُ في كوالالمبور، التقيت بتون موسى هيتام وسليمان إلياس وعبد الله أحمد و«الشباب الأتراك» الآخرين وتباحثنا في الوضع السياسي، اعتقدنا أنّ اللوم يقع على تونكو، وأنّه كان غارقاً في السعادة بسبب إقامة ماليزيا وأنّه فشل في رؤية ما كان يجري على الأرض.

وفيما عكف تونكو على تشكيل الوزارة الجديدة، أدلى تون تان سيو سين بتصريح علني قال فيه إن الحزب الصيني الماليزي لن يشارك في الوزارة والحكومة لكنه سيبقى في الائتلاف، شعر تون تان، الذي خذل الائتلاف، أن الحزب لم يعد يستحقّ أن يكون في الحكومة. وقد أطلق ذلك مناقشات حامية على صفحات الجرائد، ولا سيّما الملايوية منها، وفي أوساط الجمهور الملايوي، وعندما سُئلتُ عن رأيي في مقابلة عبر الهاتف، لم أعمد إلى المراوغة بل قلت بعبارات واضحة إنّه لا يجدر بالحزب الصيني الماليزي المشاركة في الحكومة، فهو لم يؤازر الائتلاف وأعضاءه (كما حصل في كوتا ستار سلتان) بل إنه صوّت لصالح أحزاب المعارضة بما في ذلك باس.

عرفتُ أنّني لا أعمل على تهدئة الأوضاع، لكنّ غضبي على الحزب كان شديداً وأخذ طابعاً شخصياً، اعتقدت أنّه سبب خسارتي في الانتخابات. كان لمرارة الهزيمة، والاعتراف بأنّ شخصاً اعتبرته نصيراً ثم خانك تأثير في كلامي؛ لذلك رأيت أنه من البدهي خروج الحزب الصيني الماليزي من الحكومة.

هذا هو التصريح الذي لفت انتباه تونكو وجعله يقرر مراسلتي، ففي رسالة مؤرّخة في ٦ حزيران/يونيو ١٩٦٩م، قال إنني لا أقوم بعمل نافع

وتصريحي زاد الأمور سوءاً في وقت شَابَهُ توتّرٌ شديد حين لم تكن البلاد قد تعافت من شغب أيار/مايو بعد. والمشكلة، أضاف تونكو، امتدّت إلى سراواك وربما تتكرّر في شبه الجزيرة وحثني على التحلي بالصبر وعلى عدم فعل شيء إلى أن تستقرّ الأوضاع في البلاد.

كتبتُ إليه رسالة جوابية في ١٧ حزيران/يونيو، بعد نحو ١٠ أيام من وصول رسالته، وعندما أقرؤها الآن، أرى أنني غاليتُ في لغتي. لم يبد الأمر كما لو أنني أجيب متأثّراً بحرارة الموقف؛ إذ إنّي تعمّدت إعطاء نفسي قدراً من الوقت لأستعيد هدوئي، لكن لا بدّ من أني كنت أغلي لخسارتي في الانتخابات وللدور الذي أدّاه الحزب الصيني الماليزي والصينيّون في هزيمتي، وطَلَبُ تونكو التحلّي بالصبر وتحاشي أي تصرّف قد يزيد الوضع سوءاً لم يزدني إلّا غضباً، وإذا لم يكن أطراف الائتلاف مستعدّين للتحدّث معاً بصراحة، فالأحرى في نظري فرط عقده.

اتهمتُ تونكو في رسالتي بأنّه سبّب أعمال الشغب العِرقية ـ وسبّب أزمة الائتلاف وحتى النظام من الناحية الفعلية ـ لأنه شديد التساهل مع الصينيّين. كتبت على الخصوص عن تخفيف عقوبة الإعدام التي صدرت في حق ١١ صينياً أُدينوا بتهمة الخيانة ولمته على عدم الإصغاء لغير المتملّقين الملتفّين حوله. أردت في تلك الرسالة إطلاعه على رأي الناس الحقيقي فيه، كتبتُ إنّ الصينيّين والهنود أهانوا الملايويّين إهانة بالغة في أثناء احتفال المعارضة «بالنصر» إلى حدّ أنّهم فقدوا السيطرة على أنفسهم وافتعلوا أعمال الشغب وفتكوا بالناس. ربما ثارت ثائرة الآخرين، لكنّ استحقاقهم العقاب لإحساسهم بالإحباط موكول إلى قادتهم الذين فشلوا في تقدير مشاعر الملايويين.

وبقصد الإمعان في أذيته، قلت لتونكو إن الملايويّين، سواء من باس أو أمْنو، يكرهونه. اتّهمته بممارسة لعبة البوكر مع أصدقائه الصينيّين وقت اشتداد الأزمة حين أُعلنت حالة الطوارئ. قلتُ إن الصينيّين يعتبرونه ساذجاً وضيع المنزلة، وأنّ العاملين في سلك الخدمة المدنية، والشرطة، والقوى المسلّحة ما عادوا يساندون الحكومة وهم يميلون إلى باس عوضاً عنها. وألمحت إلى إمكانية فقدانه السيطرة على القوى المسلّحة، وأنّه سيكون قريباً

من المستحيل استعادة احترامهم متى حصل ذلك، وقلت لتونكو إن الشعب يرى أن الوقت قد حان كي يتنحّى.

بمخاطبة تونكو بهذه الطريقة، عرفتُ أنني أنشد الاعتقال والحبس. ذكرتُ في رسالتي مآل عزيز إسحاق، وزير الزراعة السابق، الذي طُرد من الوزارة وحُبس بموجب قانون الأمن الداخلي لتصرّف لم يصل إلى مستوى تصرّفي. لكنني قلت صراحة إني مستعد للذهاب إلى السجن بسبب آرائي. أخيراً، أصررت على أنني عنيت ما قلته في تصريحي عن ضرورة عدم انضمام الحزب الصيني الماليزي إلى الحكومة، وإذا سمح تونكو باستمرار إذلال الملايويّين، سيتوجّب دفع ثمن باهظ.

كان أملي الكبير أن يقرأ تونكو رسالتي بتمعّن ويرى الحقيقة، مهما كانت مرارتها. ائتمنتُ اثنين من أصدقائي على هذه الرسالة واحتجت إلى مؤازرتهما وفهمهما كي يعرفوا سبب اعتقالي إذا حصل.

يتّضح لي الآن أنني كنت عديم الشفقة وكان استفزازي عن عمد في رسالتي؛ إذ كان في وسعي أن أكون ألطف، لكنّي أردت إيذاء تونكو لأصدمه وأحمله على استيعاب كل ما كان يتحاشى استيعابه، أردت منه أن يعرف أنّه سبب كلّ المشكلات التي تعانيها أمتنا، وأنا نادم اليوم على نبرتي القاسية أشدّ الندم.

لكنّي استغربت من عدم قدرة تونكو على فهم أسباب بروز التوتر العِرقي فعندما عرفتُه في شبابه، حين كان موظفاً في السلك المدني بولاية قَدح، أظهر اهتماماً عظيماً بالملايويّين، لكن بعد أن أصبح رئيساً للوزراء وزعيم الائتلاف المتعدّد الأعراق، بَدَت آراؤه مبسَّطة إلى حدّ أنها أصبحت سطحية.

مع كل الجفاء الذي شاب رسالتي، لا أعتقد أنّه كان في إمكاني التعامل مع الوضع بطريقة مختلفة لشدّة غضبي وقتئذٍ. لقد خسرت الانتخابات ولم أكن في وضع يخوّلني التأثير في الحكومة ومع أني ما زلت عضواً في المجلس الأعلى في أمْنو، فهو كيان عديم الفاعلية. كنت أردّد ببساطة صدى مشاعر الملايويّين الثائرة وقتذاك؛ فكثير من الأشخاص سخطوا على تونكو أشدّ السخط من غير أن يجسر أحدهم على فعل شيء، ومن ناحية أخرى، أحسست بالحاجة إلى فعل شيء. ولو عدت بالذاكرة إلى أزمة

الاتحاد الملايوي في سنة ١٩٤٦م حين حرّضتُ مجموعة صغيرة من تلاميذ المدارس على القيام بعمل على المستوى العام، أجد أن إحساسي كان مشابهاً. ربما يُهَمْهِم المرء بلا انقطاع، لكنّ عمله هو الذي يُحدث تأثيراً حقيقيّاً، تأثيراً يمكن أن يغيّر مجرى التاريخ.

وما هو إلّا وقت وجيز حتى أعيدَ نسخ الرسالة وتوزيعها في مختلف أنحاء البلاد، تردّدت بين أمرين بخصوص إذاعة رسالتي على الملأ؛ فمن **ناحية،** من المفيد أن يعرف الناس ما كتبتُه، ومن **ناحية أخرى،** هناك احتمال بأن ترتدّ عليّ بسوء بل تدفع نحو اتخاذ إجراء ضدّي. لكن لم يطل بي الأمر حتى وجدت أن هناك تأييداً كبيراً لما قلته؛ إذ اتصل بي كثير من الناس تعبيراً عن موافقتهم. على أنّ تداول الرسالة على نطاق واسع أثار امتعاضاً كبيراً وسط الموالين لتونكو.

تلقيتُ مكالمة هاتفية من تان سري سينو عبد الرّحمن، الأمين العام لأمْنو آنذاك. وبّخني على كتابة مثل هذه الرسالة وطالبني بحزم بالتراجع عنها، قلت له لا أستطيع لأنّي عنيت كل كلمة كتبتُها فيها، كما أنّها ليست آرائي وحدي بل هي آراء عموم الملايويّين، وعلى تونكو أن يعرف ما يحصل على الأرض ولا سيما الأمور المتصلة بالملايويّين.

قال سينو إني جرحت شعور تونكو وإنه غاضب؛ لأنه هو وخير وتونكو على علاقة وثيقة ببعضهم وأصدقاء منذ أن كانوا معاً في مجموعة سابركاس الوطنية الملايوية في قَدح في أربعينيات القرن الماضي. ويظهر أن تونكو لم يكن على ما يرام حين كتبتُ رسالتي وأنه أُدخل المستشفى؛ لذلك لم يستلم رسالتي التي كتبتها في ١٧ حزيران/يونيو إلّا بعد خروجه منها فردّ عليّ يوم ٣٠ حزيران/يونيو في رسالة مكتوبة بالآلة الكاتبة من سبع صفحات أشار فيها إلى أن رسالته الجوابية صيغت بلغة حضارية، لكنّ ردي أثار قضايا كثيرة بنيّة تلطيخ سمعته الطيبة، قال إني أخطأتُ في اعتقادي أنه غافل عما يقال في شأنه، «عرف» أنشطتي مع أصدقائي الرامية إلى الإطاحة به ودعا الله وأمِل بأن أدرك خطأ أساليبي.

شكّك في زعمي أنّي أعرف آراء الشعب وقال إنّ أحداً لم يعطني تفويضاً لأتحدث باسمه، وأشار إلى أنّ تدخله في قضية الصينيّين الأحد عشر

سببه الرأي العام الدولي، وفي ما يخصّ ممارسة لعبة البوكر، قال إنها طريقته في الاستراحة.

تطرّق إلى خدمته لأمْنو وللشعب الملايوي وكيف أنه أنهض الحزب واستعاد شرف البلاد واستقلالها، وأنّ الأمور تكون على أحسن ما يرام طالما أنّ الحزب يقوم بعمل جيد، حتى إذا تعثّر وُجّهت الاتهامات على اختلاف أنواعها إليه.

أعاد الكرّة وقال إني خنتُ القيادة العليا، وإنه عرف أمر المكائد التي أحوكها ضدّه، لكنه لا يزال ممسكاً بمقاليد الأمور كونه رئيس الحزب، وأنه ما لم أستقل من المجلس، فسوف يناقش المسألة مع أعضائه.

كنت سأستقيل منه من أجل ذلك، لكنّي كنت لا أزال غاضباً ومعتقداً أن قيادة تونكو فشلت في تخفيف الوطأة الاقتصادية عن الملايويّين، حتى إن الهنود يقومون بعمل أفضل (مع كون عدد منهم لا يزال من أفقر الناس في ماليزيا، ويوجد فيهم كثير من أصحاب التخصصات، في مجال الطبّ والقانون والهندسة). وجدتُ أنّه علي الردّ لأشرح الأسباب التي دفعتني إلى كتابة رسالتي.

اعتذرت على قسوة كلامي، لكن ما من سبيل إلى توضيح الأمور من دون استعمال نبرة قاسية، قلت إني أقدّر خدمته لأمْنو لكنّي أردفت قائلاً إنّه لولا أن داتو عون وحّد الملايويّين في الولايات المتنوعة، لجاء طلب استقلال ملايا من غير الملايويّين، وأنّهم من كان سيتزعّم الحركة وينال الجائزة وليس الملايويّين. لكنّ داتو عون اضطر إلى الانسحاب من الحزب، على جليل الخدمات التي قدمها له وللملايويّين، حين قررت الأغلبية ذلك. إن الخدمات السابقة لا تجعل القائد محصّناً من تبعات قراراته السيئة التي يتّخذها بعد ذلك.

مع أنني اعترفت بجميع الخدمات الجليلة التي أسداها إلى أمْنو، أعدت القول إن الوقت قد حان ليستقيل. تعيّن أن تكون تلك السبيل الوحيدة لأن لا أحد له مكانة يمكن أن يتحداه علناً، فكل من يخالفه الرأي يُطرد من الوزارة، أو يوفَد إلى الخارج، أو حتى يُحتجَز كما حصل مع عزيز، قلت إنه لولا مخافة العقاب لبرز إليه من يتحداه منذ زمن طويل.

تقرر من قبل عقد اجتماع للمجلس الأعلى في ١٢ تموز/يوليو وباتت قضيتي على جدول أعماله، قلت لتونكو إنني أبلغت بأمر الاجتماع وإني أتوقّع أن أُطرد منه لأن أحداً لن يجرؤ على الوقوف في وجهه والدفاع عنّي.

وفي يوم ١١ تموز/يوليو، ذهبت إلى كوالالمبور والتقيت بكثير من أنصاري، منهم البروفسور زين العابدين وحيد الذي كان حينذاك عضواً في الهيئة الأكاديمية في جامعة ملايا. اعتقد هو وأصدقاءه داخل الجامعة وخارجها أنهم يستطيعون التأثير في المجلس الأعلى من خلال حملة جمع التواقيع. وكان زين العابدين قد خاض الانتخابات العامة السابقة على لوائح باس معتقداً أن تونكو خان الملايويّين. وبعد أن تنبّهت فجأة إلى إمكانية فوز باس في دائرتي الانتخابية، ناشدته في غمرة الحملة أن يتوسط لي لدى باس، لقد كان إجراء عقيماً ويائساً لأنه لم يكن لزين العابدين نفوذ عظيم في باس، لكنه كان مقرباً إليّ دائماً وبخاصة عند الدفع بأجندته الملايوية.

مع أنه استطاع جمع نحو ٦،٠٠٠ توقيع، اعتقدت أن الحملة لن تغيّر شيئاً، لكني قبلت بالوثيقة الكبيرة التي أعطانيها لرفعها إلى المجلس الأعلى. وصلت باكراً إلى منزل سري تامان، محل إقامة تون رزّاق في ١٢ تموز/يوليو؛ حيث تقرّر عقد الاجتماع فوجدت أنّ بعض الأعضاء سبقوني إلى هناك نصحوا لي بالتراجع عن رسالتي والاعتذار إلى تونكو، لكني أحجمت عن التعليق. انعقد الاجتماع بجميع الأعضاء تقريباً، وكان فيهم وزراء أمْنو، والوزير الأول ورئيس الوزراء. وإذْ لم يحضر تونكو بشخصه، ناب عنه مساعده تون رزّاق في ترؤّس الجلسة قدّرتُ اختيار تونكو عدم الحضور لتلافي الظهور في مظهر من يحاول التأثير في قرار المجلس، لكنّي لم أعتقد في الحقيقة أنه سيكون لغيابه الحسي أيّ تأثير في حصيلة اللقاء، فقد كان تونكو رئيس المجلس، وأي شخص ينحاز إليّ إنما يدلي بحجب الثقة عن قيادة تونكو.

توقَّعَتْ الشرطةُ افتعالَ بعض المتعاطفين مشكلات معي؛ لذلك شدّدت الحراسة على المكان، فأحاط رجال الشرطة بالمنزل وقَطعوا الطرق المؤدّية إليه ولم يُسمح لغير أعضاء المجلس الأعلى بالمرور، واستُبعد الصحافيّون والمصوّرون الفوتوغرافيّون، دخلت برفقة آخرين عندما أُعلن بدء الاجتماع.

وهناك، اختُصرت الإجراءات التمهيدية المعتادة ثم طُرح موضوع إرسالي رسالتي إلى تونكو وتداولها بين الناس، سألني تون رزّاق إن كنت على استعداد للتراجع عن رسالتي والاعتذار إلى تونكو. شرحت بإيجاز خلفية مبادلة الرسائل لكنّي أوضحت أني لست على استعداد للتراجع عن رسالتي أو الاعتذار إلى تونكو، ثمّ طُلب إليّ الانتظار في غرفة الجلوس.

ما زلت لا أعرف إلى اليوم ما جرى في اللقاء على التحديد، رأى بعض الأعضاء أنّ طردي من المجلس إجراء تعسّفي. وأعتقد أن داتوك هارون إدريس كان في عداد من حذّروا المجلس من مغبّة إقصائي، قالوا إنّ الرأي العام الملايوي يرمي بثقله خلفي. دام الاجتماع نحو ساعتين أمضيتها قلقاً في غرفة الجلوس. عرفت أني سأُطرد، لكني حسمت رأيي من قبل بالتشبّث بموقفي إن طُلب إليّ التراجع عنه، فالقيام بخلاف ذلك سيقضي على صدقيّتي التي اكتسبتها بصعوبة، وأيّ شيء سأقوله بعد ذلك سيكون محلّ سخرية، وهذا ما لا يمكنني تحمله.

خرج تون الدكتور إسماعيل قبل انتهاء الاجتماع ليوافيني في غرفة الجلوس. سألني من جديد إن كنت مستعداً للتراجع عن رسائلي والاعتذار إلى تونكو، فأكدتُ له موقفي ثم عاد إلى الاجتماع. وبعد وقت قصير، أُرجئ الاجتماع وقيل لي إن تصريحاً علنياً سيصدر بعد الظهر، اعتقدت أنّهم أرادوا إبلاغ تونكو بقرارهم أولاً.

عند الساعة ٤:٠٥ بعد الظهر، أدلى تان سري حمزة أبو سماح، وزير الإعلام والإذاعة ببيان من ١٧ سطراً صادر عن الأمانة العامة لأمْنو جاء فيه: «اعتبر المجلسُ ما قام به الدكتور مهاتير من توزيع لنسخ المراسلات التي جرت بينه وبين تونكو عبد الرحمن، رئيس أمْنو، والتي تضمّنت مسائل وتفاصيل ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى الحزب كان يجدر أن يناقشها مجلس أمْنو أولاً على ضوء الوضع السائد في البلاد» انتهاكاً لقواعد الانضباط والقواعد الإجرائية في الحزب. بناء على ذلك، «قرر المجلس تجريد الدكتور مهاتير من عضوية المجلس من ذلك اليوم» وأضاف أنّ تونكو لم يحضر الاجتماع.

لم أعترض كما لم أبكِ دفاعاً عن نفسي، وعدت أدراجي إلى قَدح ببساطة مرتاحاً لكوني طُردت من المجلس وليس من الحزب، وفي مقابلة تلفونية قلت

إني سأبقى عضواً في أمْنو لأني ما زلت أؤمن بكفاحها. وبعد يومين، حُظر التداول برسالتي إلى جانب خمس وثائق أخرى زُعم أنّ إحداها صادرة عن مُحاضِر في جامعة ما بعنوان «صراع غير الملايويّين» وذُكر أنها حرّضت الصينيّين على حرمان الملايويّين حقوقهم والاستيلاء على السلطة في ماليزيا.

تقرّر سجن كل شخص يثبت أنّه نشر أياً من الوثائق الستّ أو طبعها أو باعها أو وزّعها مدة أقصاها ثلاث سنين أو دفع غرامة مقدارها ٢,٠٠٠ دولار أو بالعقوبتين معاً، وامتلاك هذه الوثائق من دون مبررات قانونية يستوجب عقوبة سنة واحدة في السجن أو غرامة مقدارها ١,٠٠٠ دولار أو العقوبتين معاً ولم يصدر تعليق على حيازتي بالبداهة نسخاً من تلك الرسائل.

فاجأني أن باس، الذي لم يكن قد انضم إلى الائتلاف بعد، ساند الحكومة بقوة. حثّ حسن عدلي، الذي أصبح لاحقاً وزيراً في وزارة تون رزّاق ووزارة تون حسين، أعضاءَ باس على عدم التورّط في هذه «الأزمة الشخصية»، كما ساند غيراكان الحكومةَ، وكان حزباً معارضاً حينذاك. لم تفاجئني هذه الحقيقة مثل سابقتها لأنّه كان في الإمكان تأويل الرسائل بأنّها تحرّض الملايويّين على الصينيّين. تلا البيان البروفسورُ داتوك الدكتور سيد حسين العطاس، رئيس غيراكان، علماً بأن الصينيّين شكلوا أغلبية أفراد الحزب.

في مقابلة مسهبة أجرتها صحيفة ملايوية اسمها **أوتوزان زمان** (*Utusan Zaman*)، زعم تونكو وجود جماعات تؤلّب عليه طلاب الجامعات وأسف لمحو ١٧ سنة قضاها في العمل الجيد. وأنكر تقارير أوردتها الصحافة الأجنبية وذكرت أن تون رزّاق انتزع القيادة منه، مبيناً أنه أصيب بوعكة صحية ولم يستطع تحمّل جميع مسؤوليات إدارة دفّة البلاد. واللافت أنه أرجع أعمال الشغب التي وقعت في ١٣ أيار/مايو إلى توزيع رسالتي (مع أنها كُتبت بعد وقوعها).

تحدّث تونكو في أثناء جولته على الولايات للالتقاء بمجالس العمليات فيها عن رفع قضية قانونية ضدّي إبراءً لاسمه قبل تقاعده. وتحدّثت الصحيفة عن صراع على السلطة داخل أمْنو بين «المغالين»، في إشارة إليّ وإلى أنصاري، وبين القيادة آنذاك.

أشار تونكو إلى الزعم نفسه في كتابه في كتابه **ما قبل ١٣ أيار/مايو وبعده** (*May 13 - Before and After*). انتقاني من دون سائر الناس بأنّي واضع خطة نفّذها آخرون. أدان بمرارة اللهجة التي استعملتُها في رسالتي وتوزيعها وجدّد تأكيد إيمانه الراسخ بالحزب الصيني الماليزي والكونغرس الهندي الماليزي كونهما شريكَين في الائتلاف، وأضاف أنه سيواصل العمل مع الحزب الصيني حتى ولو لم يبقَ منها غير ثلاثة أعضاء، فهم شركاء دائماً مع كثرة عددهم أو قلّته.

كما اتّهم «المغالين» بالرغبة في حصر حكم البلاد بالملايويّين من دون سواهم وعاب هذه الرغبة على الفور كونها فكرة غير واقعية لأنّ أعدادَ غير الملايويّين لا تقلّ عن عدد الملايويّين في البلاد سوى بقدر بسيط.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، وبعد أن رفضتُ رفضاً قاطعاً التراجع عن فحوى رسائلي، أذاع تون رزّاق خبر اجتماع المجلس الأعلى لأمْنو برئاسته وإصداره قراراً «بشطب عضوية الدكتور مهاتير من أمْنو». وعندما سألتْه الصحافة إن كنتُ طُرِدتُ من الحزب، أجاب تون رزّاق «كل ما يمكنني قوله هو أنه لم يعد عضواً في الحزب».

إذاً، طُردتُ، أخيراً، كما توعّدَني تونكو تماماً. سُرّت المعارضة كثيراً ولا سيما حزب العمل الديمقراطي، لكنّ عدداً من سياسيي الائتلاف اضطربوا وقلقوا من العواقب المحتملة وغضبت أغلبية الملايويّين لكنّ الصينيّين رأوا أني أستحقّ ما نزل بي. وفي مقابلات كثيرة أجرتها الصحافة معي، أوضحت أنه ليس لديّ نية في الانضمام إلى أي حزب سياسي آخر، وقلت أيضاً إني لن أستأنف قرار الحزب.

توقّعت أن أُطرد من البداية، لذلك لم أشعر بخسارة كبيرة في بادئ الأمر لكني أدركت سريعاً أنّني غدوت من دون منبر يساعدني على التأثير في الأحداث، وبخاصة الأجندة الوطنية الرامية إلى تحسين أوضاع المجتمع الملايوي، لم يعد لديّ أمل الآن في أن أصبح قائداً في أمْنو، وإذا أُجريت انتخابات مجدداً، فلن يدرجني الحزب على لائحة مرشّحيه كما أني لن أحظى بأي دعم فأصبحتُ نكرة وشخصاً لا أهمية له، وأخيراً اتضحت الحقيقة.

الفصل السادس عشر

في البرّية السياسية

اعتُبرتُ شخصاً غير مرغوب فيه في حياتي السياسية مرتين، **الأولى**: في سنة ١٩٦٩م، **والثانية**: في سنة ٢٠٠٣م حين تنحّيت عن منصب رئاسة الوزراء لكنّ أشدهما مرارة كان طردي من أمْنو. بعد خمس سنين قضيتها عضواً في البرلمان بين سنتي ١٩٦٤ و١٩٦٩م، بتُّ معتاداً استقبال الزوار في منزلي لكنّ السيل المتواصل من أعضاء أمْنو ومن الناس المنتمين إلى دائرتي الانتخابية في كوتا ستار سيلتان توقف فجأة عقب طردي من الحزب.

لكنّي لم أصبح محل تجاهل مطلق وتلقيت عدداً من الدعوات لإلقاء كلمات دعتني فروع الشبيبة في الأقسام المحلية للحزب لأتحدث فيهم عن السياسة بعامة وعن آرائي حيال الملايويّين ومأزقهم وكيفية الخروج منه وليس عن الحوادث الأخيرة. كانت حقبة غريبة، حقبة انقطاع سياسي أو تجميد نشاط ربما لم ترقْ لتونكو دعوة الناس إلي كي أتحدّث فيهم، لكنه لم يعاقب أحداً فعل ذلك. جُمّدت الأنشطة السياسية والانتخابية العادية في أثناء حقبة حكم مجلس العمليات الوطني، ولذلك انتفى التهديد أو الخوف من عدم الانتماء إلى قوائم المرشحين برهة من الزمن. ولم يكن الناس حينذاك معتمدين، بعكس الحال اليوم، على عقود حكومية يمكن إلغاؤها. ويتعيّن عليّ القول إن تونكو لم يسعَ لمعاقبة الأشخاص الذين لا يقفون في جانبه إلّا نادراً.

وُجد بعض الأشخاص الشجعان، من غير أعضاء أمْنو، أناس اهتموا بصدق بالشعب الملايوي ممن جاؤوا لرؤيتي. منهم فاطمة حامد تواه، وهي ناشطة طلابية اشتُهرت بالمجاهرة بقضية أبيها حامد تواه الذي اقتُلع وأتباعه من أراضيهم في تيلوك غونغ في سِلانغور. رتّبت أمر زيارة عدد من الطلاب

ليستمعوا إلى آرائي في السياسة، ولا سيّما محنة ملايويّي البلاد وإخفاق السياسة الوطنية في تلبية حاجاتهم.

لم يظهر شخص آخر دافع عن قضية الملايويّين حينذاك، لكن وُجد في عداد مجموعة الشباب في أمْنو بعض من شاطرني همومي الأساسية بشأن مصير الملايويّين، لكنّهم لم يجهروا بها مثلي بوجه عام. وافقني الرأيَ أشخاص مثل تون موسى، وعبد الله أحمد، وسليمان إلياس إلى حدّ بعيد، لكنّهم تردّدوا في المجاهرة بذلك. وفي الأغلب، كان الملايويّون العاديّون وطلاب جامعة العلوم[1] في بينانغ الذين جاؤوا للتحدث إليّ والدعاء سائلين الله أن يحميني ويهديني سواء السبيل، لكن في ما عدا استثناء واحد أو استثناءين، لم يزرني أحد من أعضاء أمْنو في منزلي الجديد في تيتي غاجاه بولاية قَدح للتباحث في الشأن السياسي.

لا داعي إلى أن أقول إنه خاب أملي، ولا سيّما في زملائي في أمْنو الذين شاطروني آرائي المتصلة بتونكو وآلمني أن كثيراً من أصدقائي هجروني. كما أنّ حرماني من المناقشات السياسية الحيوية أكربني ولم يعمل سوى على تعميق إحساسي بوحدتي، ولم أدرك سوى لاحقاً أن تلك كانت أول مرّة أتذوّق فيها مدى سهولة التخلي عني حين لا أعود «شرعياً». لم أشعر بوخز الألم مباشرة حينئذٍ، لكني تلمّست عودة الإحساس نفسه حين لم أعد رئيساً للوزراء، بدأ الزملاء بتحاشي الاقتراب مني والواضح أنّهم ما عادوا راغبين في مناقشة السياسة الحالية معي. أفترض أنّ هذه هي قواعد اللعبة، وهي تقوم على مبدأ أساسي هو عدم المجازفة بإزعاج الأشخاص الذين يمكنهم استخدام نفوذهم ضدّك. وقد انسجمت مع هذا السلوك إلى حدّ بعيد، مع هذه الناحية المنفّرة في الطبيعة البشرية، لكن من بين الكم الكبير من الأشخاص الذين ما عادوا يرغبون في معرفتك، هناك أشخاص يتذكّرون الصداقة ويقيّمونها غالياً. إنهم يجعلون كل شيء - كل التضحيات - جديرة بأن تقدَّم.

أغلبية الأشخاص المقيمين في منطقة سكني الجديد في تيتي غاجاه

(١) تُعرف اليوم باسم يونيفيرسيتي ساينز ماليزيا.

كانوا من أنصار الحزب الإسلامي الماليزيّ (باس)، منهم قائد ثانوي في الحزب كان ابنه عاطلاً عن العمل، وكنت أساعده بين الحين والآخر بإعطائه قليلاً من المال اعتاد والده المجيء إلى منزلي لنتجادل في السياسة، لكنّ إيمانه بباس لم يتزعزع مهما كان كلامي، على أن مناقشاتي معه لم تمنع، على جموده، من ملء فراغ أحسست فيه بقوة.

عندما كنت عضواً في البرلمان عن دائرة كوتا ستار سيلتان، زاملت قائداً ريفياً ساعدني على تعميق معرفتي بالقرويّين. كان مناف عبد الله، أو باك سو مناف (العم الكبير مناف) زعيماً قروياً فطرياً على اطلاع واسع بأحوال السكان القرويّين. كانت نصائحه لا تقدَّر بثمن؛ إذْ إني وُلدت في بلدة وترعرعت فيها وتوطّدت عرى الصداقة بيننا، وحين تُوفّي أحد أعضاء مجلس النواب في دائرتي الانتخابية، أوصيت بترشيحه في الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٩م. فاز في تلك الانتخابات، لكنّي عندما طلبت إليه انتقاد حكومة قَدح في مجلس الولاية بسبب بعض القضايا الأساسية، مثل إخفاق سياسة الحكومة الخاصة بالملايويّين، فأبى وأحسّ بخوف شديد، لكنّي أرى أنه من المهم أن تعرّض نفسك للخطر، إذا لزم الأمر، إذا كنت تؤمن بشيء معيّن، لكنّي أدركت أنّ قلة قليلة من الناس يتصرّفون بهذه الطريقة، فالغالبُ عند الناس إيثارُ السلامة.

وكم استأت عندما هجرت العم مناف بعد ذلك، وبالعودة إلى تلك الحادثة، اتّضح أنّني بالغت في توقعاتي منه. كان حديث عهد بتمثيل الناس، وطلبي إليه تحدّي رؤسائه وجهاً لوجه غير منصف على الإطلاق، كان ذلك سيقضي على مستقبله بالتأكيد، فكيف لي أن أتوقّع ذلك منه فيما وزراء شغلوا مناصبهم مدة طويلة لا يجازفون عموماً بحياتهم السياسية من أجل قضية؟

اعتدت رؤية سيارة متوقفة قبالة منزلي، واشتبهت في كونها تابعة للفرع الخاص بقصد مراقبتي. عرفتُ أنني معرّض لخطر الاعتقال بموجب قانون الأمن الداخلي. وغالباً ما كان تونكو يقول لأوساط أمْنو وللأشخاص من خارج الحزب إنّ الشيوعيّين يؤثّرون في الملايويّين المغالين، وغالباً ما كان يُستخدم البعبع الشيوعي في تلك الأيام عندما تنوي الحكومة التضييق

على المعارضة. توقّعت في كل يوم أن يُقرَع بابي عند الساعة الخامسة صباحاً لأجد ضبّاط الفرع الخاص يقفون في الجانب الآخر، وأعتقد أنّهم يعرفون أنّك في أضعف لحظاتك في تلك الساعة المبكرة لكن ذلك لم يحصل أبداً.

بعد مرور نحو شهرين على طردي، قررت زيارة كوالالمبور والاتصال بصديقي الطيب تونكو عبد الله ابن تونكو عبد الرحمن، العضو في البرلمان عن روانغ، اعتدت ملازمته حين زيارتي إلى العاصمة، ولقد اشتقت إلى رؤية الأصدقاء والمتعاطفين السياسيّين من جماعة الشبيبة الذين اعتدت مزاملتهم، ذكر لي تونكو عبد الله أن الوضع في العاصمة ليس على ما يرام، فالتوتّر لا يزال شديداً والمنازل لا تزال تُشعَل فيها النيران وحذّرني من إمكانية اعتقالي إذا توجّهت إليها، لكنّي قرّرت الذهاب على أي حال ورؤية ما حصل. بدا سيف الاعتقال المصلَّت على رقبتي مُقلقاً للغاية ولم أشأ إخافة حاسمه فلم أخبرها عن تلك الشائعات.

عرفتِ الشرطة قصدي، وكذلك كثير من الناس، وظنّ بعضهم أنني سأُعتقل بلا ريب حال وصولي إلى محطة كوالالمبور للقطارات، كان تونكو عبد الله في انتظاري في ذلك الصباح وبما أنّ أيّاً من أصدقائي لم يعلم بأمر قدومي فلم يكونوا معه، لكن تونكو عبد الله لم يكن وحده. فما إن نزلتُ من القطار حتى لمحتُ أول رئيس أركان ملايوي للقوى المسلحة تونكو عثمان جيوا ابن أخت تونكو، واقفاً على الرصيف. ورأيت أيضاً عدداً من رجال الشرطة، ومظهرهم جعلني متشنّجَ الأعصاب قليلاً ومتحسّباً لاقترابهم مني لكنهم لم يفعلوا، ولذلك نزلت من القطار ولحقت بتونكو عبد الله إلى منزله.

ولاحقاً بعد إعادة ضمّي إلى أمْنو، قيل لي إن تونكو أراد اعتقالي وسجني، وتأكّدتُ من تلك المقولة من رجال الشرطة أنفسهم لأن بعض المسؤولين في أرقى المناصب كانوا من ولاية قَدح وهم الذين منعوه من تحقيق مراده. ارتحت لأنّ بعض رجال الشرطة بدا متعاطفاً ونبّه تونكو إلى أن اعتقالي لن يزيد شعبيتي إلّا اتساعاً ولن يزيد الملايويّين إلّا ذمّاً له.

وبعد ذلك، صرت أتردّد على كوالالمبور كثيراً وأنزل عند تونكو عبد الله دائماً. وبحسب علمي، لم تلحق به أي تبعات وخيمة بسبب محافظته المعلنة

على صداقته لي بعد طردي، كما بقي مقرّباً من تونكو ومن تون رزّاق، وكان أحد القلائل الذين لم يعتقدوا أنهم سيتحسّرون على مزاملتهم لي.

لكنّ سيف ديموقليس بقي مصلّتاً على رقبتي وأذكر أنّ استاذاً جامعياً زائراً أمريكياً في جامعة ملايا، اسمه كارل فون فوريز[٢]، وهو عالم سياسي من فيلادلفيا، زارني في تيتي غاجاه ونبّهني إلى أن الاعتقال، إذا حصل، لن يستمرّ سنتين، وهي المدة التي هيّأت نفسي لها بل قد يستمرّ مدة طويلة جدّاً لأنّ أمر الاحتجاز مدّة سنتين يمكن تجديده عدّة مرات، تلك كانت اللحظة التي سرت فيها قشعريرة الخوف في بدني، فإذا احتُجزت لأجل غير محدود، تضيع عليّ فرصة التأثير في مجرى الأحداث، ولن يسمع كلامي أحد. وسيعني ذلك التغييبَ والنسيان بكل ما في الكلمة من معنى لا آبه كثيراً للتعب الجسماني لأنّي أعتقد أنّ في وسعي تحمّله لكنّ معرفة أنّ أحداً لن يكترث بي لأنّي مُحيت من ذاكرة الناس هي التي أفزعتني حقاً.

مع فقدان أي أمل بالعودة إلى معترك السياسة في القريب العاجل، أشغلت نفسي بمهنة إسعاد الناس، كما استطعت إجراء بعض العمليات الجراحية الثانوية في عيادتي، بما في ذلك عمليات الختان. وقد اشتُهرت لاستخدامي مخدراً موضعياً، فيما كان المختصّ في عمليات الختان يستخدم موساً حادّة من دون تخدير، وفي وسعي أن أجزم مقدار الألم الذي يُحدثه ذلك. وما زلتُ إلي اليوم أستقبل الناس ويذكّرونني بخجل بأنّي من ختنهم، وأرسلت حالات خطيرة إلى المستشفى الحكومي لأنه لم يكن يوجد مستشفيات خاصة تضمّ مرافق جراحية في تلك الأيام.

عالجت كثيراً من النّاس في منازلهم ولم أتقاضَ منهم غير القليل حتّى إنّ أحدهم أشار إلى إمكانية فوزي في الانتخابات بسهولة بتقديم العلاج المجاني لكنّ ذلك لم يكن بحال سبب قلّة أجري. أردتُ أن يختارني النّاس، إذا رشّحت نفسي لمقعد نيابي مرة أخرى، كوني أستطيع خدمتهم في السياسة لا في الطبّ. وكنت أعالج المرضى مجاناً إذا عرفت أنّهم لا

---

(٢) ألّف كارل كتاباً بعنوان **الديمقراطية من دون إجماع** (*Democracy Without Consensus*)، وعمل مستشاراً في وحدة التخطيط الاقتصادي من سنة ١٩٦٨م إلى سنة ١٩٧٠م وفي المراحل الأولى من صياغة «السياسة الاقتصادية الجديدة».

يستطيعون تحمّل تكلفة علاجهم وأعتقد أنّ أكثر الأطباء يفعلون ذلك، باستثناء أنّ تكلفة العقاقير الطبية مرتفعة للغاية في تلك الأيام إلى حدّ أنها تفرّغ جيب المريض تماماً.

مرّ الوقت ببطء، لكن ليس إلى أجل غير محدود؛ ففي سنة ١٩٧١م تعرّضت حاسمه، التي كانت أول مسؤولة طبية امرأة في قَدح وقتذاك، لحادث سير في أثناء توجهها بالسيارة إلى المستشفى في أرو ببرليس فقد انعطف سائق درّاجة في طريقها فحاولت أن تتجنّبه فاصطدمت بعمود هاتفي قبل أن تنزلق سيارتها نحو حقل أرز.

تذكر أنها سارت في خط متعرّج بوعي ومن دون وعي قبل أن تتمكّن من التلويح لبعض القرويّين المارّة طلباً للمساعدة. وصدف أن مجموعة منهم كانت قريبة من المكان وتعمل على نقل منزل إلى مكان آخر بكل ما في الكلمة من معنى، وهي عادة قروية شائعة وقتذاك. وأول ما سألتْ عنه حاسمه هو التأكد من أن سائق الدراجة بخير، لكنّه كان قد فرّ من المكان. تمكّنوا من إخراجها من حطام السيارة ونقلها إلى سيارة أجرة أوصلتها إلى مستشفى كانغار. وهناك، حاولت حاسمه الاتصال بي في العيادة، لكن تبيّن أنّ اصطدامها بالعمود الهاتفي جعل إمكانية الاتصال بي هاتفياً معدومة إلا أن سائق سيارة الأجرة كان لطيفاً جداً؛ إذْ توجّه إلى العيادة وأطلعني على الخبر بنفسه فتركت ما في يدي وهرعت إلى المستشفى.

عندما وصلت أخيراً، قالت لي حاسمه إنها تعرضت لحادث بدت هادئة للغاية إلى حدّ أني لم أتفطّن في الحال إلى مدى خطورته. لكنها نجت ولم تصب إلّا بجرح في جبينها مع أن مثل ذلك الحادث قد يتسبب بإصابة أخطر بكثير، شعرتُ براحة كبيرة لنجاتها. كان قد مضى على زواجنا ١٥ سنة وعلى محنتي السياسية نحو سنتين. لطالما ملت إلى الكتمان، حتى عن حاسمه، وذلك عائد في الأساس إلى عدم رغبتي في إثارة قلقها من دون سبب، فإليّ يعود أمر اتخاذ القرارات اللازمة في العادة، لكنها هوّنت عليّ الأمور بمؤازرتها وتعاطفها وتفهمها في أثناء السنين التي أمضيتها خارج أمْنو.

أنتمي وحاسمه إلى أسرتين كبيرتين وأردنا تكوين أسرة كبيرة، لكننا

اكتفينا بإنجاب أربعة أطفال هم مارينا وميرزان ومُخزاني ومُخرز، وتبنّينا ثلاثة آخرين. وعندما أنهت حاسمه مدة العمل طبيبة مقيمة وأمكن لنا الزواج، كنت في الثانية والثلاثين، وهي سنّ كبيرة في ذلك الوقت.

أن تكون أباً إنجاز عظيم يُشعرك أنّك ذو حظّ عظيم؛ لأنّ وجود أبناء ترعى شؤونهم يجعلك تشعر بالخلود؛ لأنّك تعرف أنهم سيخلفونك وأنهم سيُرزَقون بأطفال وأنّ جزءاً منك سيبقى حياً فيهم دائماً من خلالهم. وأعترف أنني رغبت في أن يكون ولد أو اثنان منهم طبيبين، لكنّهم أعرضوا جميعاً عن مهنة الطبّ.

عندما أصبح لدينا أربعة أطفال، كانت حاسمه في عداد الأمهات العاملات القليلات وقتذاك، وبالنظر إلى كثرة المناسبات التي خدمنا فيها ليلاً، اعتدنا عدم الاجتماع معاً بالقدر الذي كنا نتمنّاه. كان أطفالنا صغاراً وبدا أنهم قبلوا بأن هذه هي طريقة سير الأمور.

اعتقدت حاسمه أنني أرغب في إنجاب صبي أولاً، لكن عندما وُلدت مارينا في مستشفى ألور ستار العام في سنة ١٩٥٧م، سررت بها جداً. كنا نُجلسها عند تناول العشاء على كرسي مرتفع بيننا، وفي أيام فراغنا في أوقات العطل، كنا نصحبها بالسيارة إلى بينانغ. تميّزت مارينا بالطلاقة والاستقلالية، وحين ناهزت سنّ الثالثة عشرة، استضفنا فتاة أمريكية تدعى لورين هيس بموجب برنامج الخدمة الميدانية الأمريكية[٣]، كانت في سنّ مارينا تقريباً وقد انسجمتا معاً بشكل جيد ثم التقيت في وقت لاحق بوالديّ لورين في كاليفورنيا وأعربا عن رغبتهما في أن تقيم مارينا عندهما. قالا إنني «تفحصت» منزلهما وأنهما يأملان في أن أثق بهما، وهذا ما حصل، إذ أرسلنا مارينا للإقامة لدى أسرة هيس لمدة ثلاثة شهور تقريباً حينما كانت في السادسة عشرة من عمرها.

سافرت وحدها بل التحقت بمدرسة هناك، وعندما عادت، وجدتُ أنها ألِفت بعض عادات الأمريكيّين فأرادت مزيداً من الحرّية والدراسة في

(٣) تأسس البرنامج في سنة ١٩٤٧م، وهو يرسل آلاف الطلاب والمعلمين ليقيموا في بلد أجنبي ويدرسوا فيه لتعميق التفاهم بين مختلف القوميات والثقافات.

كوالالمبور، لكني اعترضتُ على ذلك وقلت لها إنّ عليها البقاء معنا في ألور ستار ثم أصبحت مارينا شبهي تماماً: مولعة بالجدال، وعنيدة، ومتصلّبة وتعتقد أنها على صواب دائماً، وهي لا تمانع في الإفصاح عن آرائها وتجعل الأمور عسيرة للغاية أحياناً، وقد اعتادت حاسمه قول إن فيلاً يمكن أن يُسحق بين اثنين يعتقدان أنهما على صواب دائماً.

ميرزان أميل إلى الهدوء والانعزال وأذكر أنه في أحد الأيام، خضع لامتحان يؤهله للدراسة في مدرسة خاصة (أي أهلية) في إنكلترا بموجب برنامج مصمّم لتعريف الأطفال الماليزيّين إلى ثقافة وطريقة مختلفة في الحياة. حسب أولاً أنّه رسب في الامتحان فاستاء كثيراً إلى حدّ أنه لزم غرفته ثم تبين لاحقاً أنّه في عداد قلة وقع الاختيار عليهم، ولذلك سافر للدراسة إلى أن أنهى مستوياته «الأولى» لكنّه وجد صعوبة في إقامة صداقات مع زملائه الإنكليز فانطوى على نفسه في أثناء إقامته هناك. وفي النهاية، التحق بكلّية تقنيّة في برايتون قبل أن ينال شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من كلّية وارتون بجامعة بنسلفانيا في الولايات الأمريكية.

يتميّز موخزاني بالطلاقة حتى منذ أن كان طفلاً صغيراً، فعندما كان في الحضانة، توجّه إلى فتاة وقال لها «تبدين فاتنة»، لكنّه كان كثير الإيذاء لنفسه لكثرة سقوطه على الأرض، وفي إحدى المرات كسر عظمة فخذه في أثناء زيارة حاسمه لأوروبا في سنة ١٩٦٢م، ثمّ كسر ذراعه في حادث وهو في سنّ الرابعة، ومع ذلك، لا يظهر أنّ تلك الحوادث أطفأت روحه المرحة.

وُلد مُخرز في أثناء توجّهي إلى كوالالمبور بالقطار، بدا أرعناً منذ صغره ولم يكن مولعاً بالدراسة في البداية. لكن بعدما أرسلتُه إلى اليابان؛ حيث تعلّم التحدّث باليابانية بطلاقة، ثمّ إلى الولايات المتحدة للدراسة، تغيّر وأصبح أكثر جدّية، وأعتقد أنّه أكثر أبنائي شبهاً بي والظاهر أنّ مساعدة الناس تضفي عليه قدراً كبيراً من الرضى عن الذات، وهو أكثر أبنائي ميلاً إلى السياسة.

أول طفلة تبنّيتها كانت ابنة أحد مرضاي، جرت العادة حينذاك على طلب الآباء إلى آخرين تبنّي أبنائهم اسمياً بربط خيط أسود على معصم الطفل. لكن في هذه الحالة، كانت هذه الطفلة تُجلَب إلى منزلنا كثيراً وهي

في سن السادسة إلى حدّ أنني قررت ضمّها إلى أسرتي، وافق ذووها على ذلك اسمها عائشة، لكن بما أن بدء اسم كل فرد في الأُسرة بحروف الميم أضحى عادة، فقد سمّيناها مليندا. تكيّفت مليندا مع أسرتنا بسرعة، وقبلها الأطفال الآخرون شقيقة لهم من دون تحفّظ، وعندما تزوّجت لاحقاً، انتقلت إلى اليابان برفقة زوجها.

وفي وقت متأخر عن ذلك كثيراً، تبنّيتُ طفلين من باكستان، الأول صبي والثاني فتاة. رأيت في أثناء زيارتي لذلك البلد الأطفال المحليّين بلباسهم التقليدي الكامل، وسُحرت بهم كثيراً إلى حدّ أني رغبت في ضم واحد منهم إلى أسرتي، وفي النهاية تبنّينا اثنين، مايزورا ومزهار.

تركتُ حاسمه لي مهمة تربية أولادي، وأنا أعرف أنّي كنت صارماً للغاية معهم عندما يسيئون التصرّف، فشقيقاتي كنّ يقرصنني وأنا صبيّ عندما أسيء التصرّف، وأذكر أنّني فررت من والدي ذات مرّة ولحق بي في أرجاء المنزل ليضربني على مقعدتي، واستخدمت مرة مسطرة لأضرب بها مخزاني، لكني تمالكتُ نفسي وأمسكت عن ذلك فوراً؛ لهذا السبب أعارض المعلمين الذين يستخدمون الخيزران في الصف ـ لأنّك تميل إلى فقدان السيطرة حين تغضب. كانت تلك أول مرة وآخر مرة استخدمت فيها مسطرة وبعد ذلك، كل ما كان عليّ فعله هو الإمساك بها والتلويح بها أمام الأطفال ولا أحتاج إلى أكثر من ذلك حتى إنه كان لديّ خيزرانة، بقصد الزجر أيضاً.

اعتادت زوجتي توبيخ الأطفال أيضاً، لكنّها كانت تقف إلى جانبهم في أغلبية الأحوال. وعندما أوبّخ الأطفال تقول لي في بعض الأحيان أنت لستَ أقل سوءاً منهم، لكن من المهم أن يعرفوا أخطاءهم، أردتُ أن يكونوا منضبطين وألّا يكونوا مبذّرين، وأن يتعلّموا القدرة على الاعتناء بأنفسهم وأردت في الوقت عينه أن أكون أكثر قرباً إليهم من قرب أبي إليّ حين كنتُ صبياً، لذلك بذلت جهوداً كبيرة لإقامة علاقة مفعمة بالعاطفة والودّ معهم. وهذا ما أردته من البداية، لذلك لم ينشأ أطفالي في خوف منّي، على قسوتي من حين إلى آخر، وكانت وجبات الطعام، ولا سيّما العشاء، مهمّة لأنّها المناسبة التي أتاحت لنا التحدّث معاً.

وبعد أن شبّوا، لم يوافقوني دائماً على الأمور التي فعلتها في مسيرتي

السياسية ولا في اختياري للأشخاص الذين زاملتهم ودأبوا على القول إن هؤلاء الأشخاص يستغلّونني، فيما اعتقدت أنني من يستغلّهم. كما لم يشاطرني أبنائي آرائي السياسية دائماً، لكن ما إن تشتد حماوة النقاش حتى أبرّده كي لا تقع بيني وبينهم مشاجرة.

تقول حاسمه دائماً إن السنين التي قضيتُها بعيداً عن السياسة بين سنتي ١٩٦٩ و١٩٧٤م نعمة خفيّة لأنها سمحت لنا بالتركيز على منزلنا الجديد في تيتي غاجاه الذي انتقلنا إليه في أثناء الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٩م، جرّبت في ذلك البيت بناء القوارب لأملأ أوقات فراغي؛ فخلف المنزل يجري نهر وأردت التوجه إلى أعلاه للوصول إلى بستاننا الصغير المزروع بأشجار الفاكهة وأشجار الرامبوتان[٤].

طلبت إعداد التصاميم من الولايات المتحدة، وعدّلتها بمساعدة جارنا وكان يعمل مقاولاً، كما طالعت الكتب لأتعلم كيفية استخدام الفايبرغلاس وبناء القوالب. وفي النهاية، بنيت خمسة قوارب سمّيتها بأسماء أولادي. بدأت بقارب صغير، ثم بزورق سباق، لكن قاربي الأخير كان زورقاً بطول ٨ أمتار صنعته من الخشب الرقائقي البحري وبه أبحرت برفقة أولادي انطلاقاً من النقطة المقابلة لمنزلنا إلى كوالا قَدح، ثم خضنا البحر متوجّهين إلى بولاو بايار. وقد ذُعر صيادو كوالا قَدح ذعراً شديداً من احتمال غرق الزورق ما دفع بعضهم إلى مرافقتنا بقواربهم تحسّباً لأي طارئ. وبالعودة إلى ذلك اليوم، تبيّن لي أن الرحلة كانت خطرة بالتأكيد كوني لست خبيراً في بناء القوارب ولأن الزورق كان سيغرق على الأرجح لو هبّت عاصفة، لكن تبين أنّ الزورق صالح لخوض البحر تماماً وبعته لاحقاً للمدّعي العام تان سري عبد القادر يوسف الذي أبحر به ميمّماً شطر ميرسينغ في جوهور. في الواقع، وجدت صناعة الزوارق مسلّية كثيراً مع أنّني أحرقت ذراعي ذات مرة بسبب حرارة العادم، ولا يزال أثر ذلك الحرق بادياً.

قمت بأعمال أخرى لأملأ بها وقتي؛ أقمت ورشة عمل في قبو منزلنا واتبعت التعليمات المذكورة في كتيب استعمال لصنع ثريات من الحديد

---

(٤) فاكهة الرامبوتان شبيهة بحبة التمر في حجمها وحلاوتها، وتبدو غريبة في نظر الأجانب للزغب الذي يكسوها.

المُطاوع والقضبان المستخدَمة في تعليق اللافتات. وكان لدينا آلة طابعة تعمل يدوياً لكنّني لم أستطع تعلّم كيفية الطباعة الصحيحة، لكنني اشتريت طابعة وافتتحت محلاً صغيراً للطباعة بالأوفست، والنسخ وإنجاز أعمال مطبعية مؤقتة.

لطالما كنت فضولياً في تعلّم كيفية عمل الأشياء، ففككت الساعات وأنا صغير لأعرف سبب النقر الصادر عنها، لكنّي لم أنجح في إعادة جمعها. وكنت أقف طوال ساعات أمام نافذة محل طباعة قريب من منزلنا وأراقب العاملين فيه. وفي أثناء جولاتي على مصانع السيارات في زياراتي الرسمية إلى اليابان، كنت أتمنّى عليهم دائماً أن يُروني كيفية صنع السيارات من بداية خط التجميع إلى نهايته وليس بدءاً بنهايته كما يفعلون عادة، فأنت لن تستطيع تعلم الأشياء بترتيب عكسي، وأتمنّى أن يكون لدى مزيد من الناس هذا النوع من الفضول لأنّي وجدته كثير النفع.

انصبّ اهتمامي على الأدوات الكهربائية، وحتى التصميم الداخلي. صممتُ أثاث غرفة نومنا، من السرير وطاولة الزينة ذات السطح المنحني إلى الأقمشة والسجاد (مخطّط الألوان، ومن دواعي السخرية أنه تضمن اللون الأخضر الذي اعتمده الحزب باس). وصمّمت أول طاولة أمكنني شراؤها بعد أن أصبحتُ مسؤولاً طبّياً.

على أنّه ليس كل ما حاولت صنعه بيديّ بدا مثالياً، وكانت لي إخفاقات كادت أن تتحوّل إلى كوارث. وعلى سبيل المثال، حاولت صهر الحديد في ورشتي أسفل المنزل لمجرد التأكد من قدرتي على فعل ذلك، لم يحدث شيء عندما أشعلت الغاز أول مرّة، لكنّ كمية كبيرة من الغاز تسربت من القارورة حين حاولت إشعال النار للمرة الثانية لدرجة أنه وقع انفجار صغير، لم تقع أضرار ولم أتأذّى، لكني لم أخبر أحداً عما حصل أيضاً.

بوصفي طبيباً عاماً ممارساً، جنيت من المال أكثر مما كان يجنيه أكثر الناس، لذلك حين لم يستطع أحد الأصدقاء تشغيل محطة وقود تابعة لشركة موبيل؛ لأنه لم يعد في حوزته مال، اشتريتها منه على سبيل الاستثمار، لكنّي لم أمتلك الوقت اللازم لإدارتها بنفسي وأُديرت بشكل سيّئ. وفي النهاية، جاء مندوب شركة موبيل لرؤيتي وقال إذا كنتُ أودّ الاحتفاظ

بالمحطة، عليّ أن أتوقف عن مزاولة الطبّ، وإذْ لم أكن على استعداد لفعل ذلك، أُخذت المحطة منّي.

لم تكن تلك أول مرّة أجرّب فيها أشياء أخرى إلى جانب الطبّ والسياسة، فحين كنت لا أزال عضواً في البرلمان في سنة ١٩٦٦م، جرّبت العمل كمطوّر عقارات. لم يكن يوجد حينها سوى ملايوي واحد في هذا المضمار وحسبت أنّه إذا كان في استطاعته النجاح فيه، فلا سبب يحول بيني وبين النجاح فيه أيضاً. بناءً على ذلك، اشتريت قطعة أرض كانت ملكاً لشقيقاتي وبنيتُ ٣٢ منزلاً شبه منفصل من ثلاث غرف نوم وأعطيت كل واحدة منزلاً كقسط من أقساط الأرض، وأطلقت على المشروع اسم تامان ماليد، وهو توليفة من اسمي واسم شريكي تان سري خالد حاجي عبد الله. لم أجنِ مالاً كثيراً من المشروع مع أنّه يمكنني الزعم بأنّي من أوائل مطوّري العقارات الملايويّين في البلاد.

عملت أيضاً في قطاع التنقيب عن القصدير قبيل الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٩م، شاركني في ذلك المشروع عبد الله غفار الذي قال الجميع إنه الملايوي الوحيد الذي يستطيع غشّ الصينيّين. اكتشف أرضاً تحتوي على القصدير في سنتوك بالقرب من الموقع الذي تنتصب فيه جامعة أوتارا ماليزيا اليوم، لكنّ الأرض كانت مليئة بالصخور، ما أَبرَزَ مشكلات جمّة لنفق القصدير الذي حفرناه، وبلغت الأضرار التي ألحقتها الصخور بالعَنَفَة حداً اضطرنا إلى استبدالها بشكل متكرر، ولحلّ المشكلة، اخترعتُ طريقة لفصل الصخور عن القصدير من دون عَنَفَة. بنينا طريقاً صاعداً في اتجاه شبكة مائلة من القضبان المتصالبة؛ حيث كانت الشاحنات تطرح الأتربة المليئة بالقصدير، ثمّ استخدمنا مضخّات مائية أزاحت الصخور وأسقطت القصدير بين قضبان الشبكة على حوض خشبي في الأسفل. لكنّ الصخور استحالت كومة هائلة في غضون أيام قلائل ما كبّدنا تكاليف ماليّة لقاء نقلها. وآل الأمر إلى خسارتي ٨٠,٠٠٠ رينغت ماليزيّ وهي كل ما جنيته من صفقة تامان ماليد واضطررنا إلى إغلاق المنجم.

أردت أنّ أعرف كيف يمكن كسب المال من هذه المشاريع، وعندما لم تسرِ كما كنت آمل، كنت أغضب على شركائي أحياناً، لكنّ هذه المجالات

المهنية أتاحت لي خبرات تعليمية جيدة وكذلك جميع هواياتي، وطالما اعتقدت أنك إذا كنت تريد تعلّم شيء، ستجد دائماً الوقت اللازم لذلك. وفي هذا الصدد، مطالعة الكتب التي تتحدّث عن موضوعات مختلفة نافعة دائماً كما أنّي لم أتردد يوماً في طرح الأسئلة.

لكنّ السياسة لم تغب عن بالي أبداً، شعرت بإحباط شديد لعدم إحراز الملايويّين تقدماً واضحاً. كان أصحاب المهن التخصصية في البلاد، مثل الأطباء والمحامين والمهندسين المعماريّين والمحاسبين، من غير الملايويّين أساساً. وفي القطاع المهني، كانت مشاركة الملايويّين متدنّية وبالكاد يمكن ملاحظتها كما لم تُبذل محاولات جديدة فيما كان تونكو لا يزال رئيساً للوزراء لرفع مستوى مشاركة الملايويّين في الاقتصاد. وعرفتُ أنه طالما أنه على رأس الحكومة، لن يشهد الوضع أي تحسّن، وجلّ ما كان في استطاعتي فعله كوني خارج اللعبة هو العضّ على جرحي وألمي. سألت نفسي، ما فائدة الاستقلال والحكم الذاتي إذا لم نكن نستطيع تحسين وضعنا الصعب أو حتى البائس؟

الفصل السابع عشر

نحيبٌ غريب

لم تتوقّف الشائعات التي تحدّثت عن إمكانية إعادتي إلى أمْنو عقب طردي منه في سنة ١٩٧٠م، ولا سيّما حين سألتني الصحافة غير مرّة وأجبتُ بأنه ليس لدي نيّة في الانضمام إلى أي حزب سياسي آخر.

لكنّ عدم الانتماء إلى حزب أفقدني منبراً أُفصِح من خلاله عن آرائي، كانت حالة اختناق مُميتة، كما كنت شديد الغضب، فلم أستطع تحمّل رؤية استمرار تخلّف الملايويّين في بلدهم عن ركب الأعراق الأخرى. مضى على استقلال البلاد مدّة زادت على عقد هيمن الملايويّون فيها على الحكم من غير أن يحرزوا أيّ تقدّم على الإطلاق، ولا ريب أنّه يمكن فعل المزيد لدفعهم إلى المشاركة في عجلة الاقتصاد.

ربما هيمن الملايويّون على السياسة بموجب «صفقة» الاستقلال التي أبرمها الائتلاف، لكنّي أعتقد أنّ السياسة ليست غاية في حدّ ذاتها، كانت ولا تزال مجرد وسيلة لبلوغ أهداف معيّنة. فما فائدة حكومة يهيمن عليها الملايويّون إذا كانوا في مجموعهم متخلّفين وفقراء وغير محترمين حتى في وطنهم؟

اتفقوا على تقاسم أرضهم بلاد ملايا مع الصينيّين والهنود، وربما تبدو نقطة قليلة الأهمية الآن، ولا سيما في نظر الأجيال الشابة، لكن ينبغي التشديد على أنّ تلك كانت تضحية كبيرة قدّمها أمْنو، تخلّى أمْنو عن الملايويّين في باس طواعية فأحدث ذلك شرخاً في صفوفه، من أجل العمل مع غير الملايويّين. كان في مقدور أمْنو العمل مع باس لضمان حصة هذا الحزب المنافس من أصوات الملايويّين واللعب على وتر القضية الإسلامية. ولو فعل ذلك، لامتلك قوة تكفيه للفوز في الانتخابات وتشكيل حكومة

فدرالية بناء على شروطه وحده، لكنه كان سينفّر الصينيّين والهنود، ولن تكون ماليزيا مستقرّة إذا حُكمت بهذه الطريقة، وهذا هو السبب الرئيس الذي منع أمْنو من التحالف مع باس ضدّ سائر الأحزاب الأخرى.

استند إعراض أمْنو عن باس إلى اعتقاد فحواه أنّه ليس حزباً إسلامياً حقيقيّاً وأنّه لا يستطيع دعم قضية الملايويّين. كان لدى أمْنو قادته الدينيّون، وكانوا على العموم أكثر انفتاحاً من القادة الدينيّين المنضوين تحت عباءة باس، ولم يكن أعضاء أمْنو قرويّين بالكامل، بعكس أنصار باس في تلك الأيام. تودّد أمْنو إلى الملايويّين المثقّفين، وإلى الأشخاص الذين لديهم خبرة بأمور الدنيا ويفهمون المشكلات على حقيقتها.

لكنّ الأسس الأقرب إلى البراغماتية السياسيّة منها إلى العقيدة الدينية لإعراض أمْنو عن باس وعن الخيار الملايوي الإسلامي لا تزال تكبّده أثماناً باهظة. إنّها تعني أنّ قوته التفاوضيّة مع شركائها في الائتلاف أضعفتها حصة باس الكبيرة من أصوات الملايويّين، وبالتالي تعيّن على أمْنو التعويل من وجوه عديدة على دعم غير الملايويّين.

أظهرت النتائج المخيّبة للآمال للانتخابات العامة لسنة ١٩٦٩م مدى إمكانية الأذى الذي يمكن أن يلحق بأمْنو لاعتماده على أصوات غير الملايويّين. ومع ذلك لم يتخلّ الحزب عن رفاقه غير الملايويّين لكسب تأييد أنصار باس الملايويّين، لكنّ تكلفة المحافظة على الترتيبات التي يقوم عليها الائتلاف بين الملايويّين وغير الملايويّين وحاجته إلى تلبية مطالب غير الملايويّين عنت أنّه لم يكن في وسع الحكومة فعل كثير للملايويّين في العقد الأول بعد الاستقلال، وفيما مضى الآخرون قدماً، وقفت أغلبية الملايويّين بلا حراك، من وجوه عديدة، بل ازدادوا تخلفاً.

هذا هو مصدر سخط الملايويّين وامتعاضهم العارم الذي جعلهم يصبّون جام غضبهم في انتخابات سنة ١٩٦٩م وفي المرحلة التي تلتها على الحكومة وعلى قيادتها ممثّلة بتونكو نفسه. ولم يعد هناك سبيل للمضي قدماً من دون مراعاة مشاعر أولئك الملايويّين، وتحتّم إيجاد صيغة سياسية جديدة وسياسة من نوع جديد أوجبت صياغتُها تحلّي خلفاء تونكو في أمْنو برئاسة تون رزّاق بالشجاعة الكافية كما أنها ستفتح لي باباً للعودة إلى السياسة، لكن لم يكن لي أن أعرف ذلك، في ذلك الوقت.

قُدّر للعلاقة السياسية بين الملايويّين وغير الملايويّين أن تطفو على السطح مرات عديدة في السنين التالية. ومع أنّي ضغطتُ بقوة للرقيّ بالملايويّين، أقررتُ دائماً بقيمة التعاون الوثيق مع الصينيّين والهنود، لكنّي بقيت في عيون الكثيرين، منهم عدد من الأجانب، الشوفينيّ الملايوي.

أكثر المشكلات التي واجهتُها إلحاحاً هي كيفية قول ما أريد قوله وإسماعه، لم تتوافر لي خيارات كثيرة؛ إذْ كان انضمامي إلى حزب آخر أو العمل مستقلاً غير وارد على الإطلاق. اعتبرتُ باس خائناً للملايويّين ولم أؤمن يوماً بادّعاءاته الإسلامية، لن يتمكّن باس من إقامة دولة إسلامية حقيقية في ماليزيا مثلما فعلت الدول التي عرفتها الحضارة الإسلامية في عصرها الذهبي، كما لن يقدر على حكم البلاد وتطويرها؛ لأنه يفتقر إلى خطة أو استراتيجية متماسكة لتحسين أوضاع الملايويّين أو وضع البلد. وبما أنّه فشل فشلاً ذريعاً في ولاية كلانتان الملايوية ذات الأغلبية الملايوية حيث كانت في يده مقاليد السلطة، كيف يمكنه توقّع حكم ماليزيا بسكانها متعدّدي الأعراق وتركيبتها الفدرالية المعقدة؟

لمتُ باس أيضاً على شقّه صفوف الملايويّين، ولم يكن لباس وجود حين كافحنا لإسقاط الاتحاد الملايوي، حين لم تكن السياسة تدرّ مكاسب مالية، ولم يجرِ الحديث عن إقامة دولة إسلامية حينئذٍ. وقد اتحد جميع الملايويّين، منهم المتبحّرون في علوم الإسلام، كملايويّين ضدّ الخطر الذي هدّد الشعب الملايوي، كان في أمْنو وقتئذٍ مجلس علماء، لكنّه انفصل عنه، كانت السياسة تعِد حينئذٍ بوظائف مُجزية وخافوا من عدم ترشيح الأشخاص الأكثر تديّناً للانتخابات، وكانت العلاقة بين العلماء وغير العلماء في أمْنو طيبة، إلى حين انفصال الفريق الأول، وجذورها ضاربة في الاهتمام المشترك بشؤون الملايويّين. وعندما اتحد الملايويّون، اضطرت حتى بريطانيا العظمى، على قوّتها الإمبريالية، إلى الرضوخ لمطالبهم، لكنّ باس فرّق جمع الملايويّين بانشقاقه عن أمْنو. لم يكن تصرّفهم حكيماً أو عملاً يمكنني نسيانه في يوم من الأيام.

لم يبدأ العلماء بالحديث عن إقامة دولة إسلامية إلّا بعد انشقاقهم عن أمْنو وتشكيلهم حزبهم الخاص. والواضح أنّ الذين درسوا العلوم الشرعية رأوا ذلك حيلة سياسيّة جذّابة وقع الأقل تعليماً في حبالها.

وكي يدعم باس قضيّته، تعلّم بسرعة استخدام الرموز التي تجعل الملايويّين مرتبطين بالإسلام مثل اللون الأخضر. وقد مكّنه ذلك من طرح قضيته على أنّها قضية الإسلام نفسه ـ وتصوير خصومه، ولا سيّما أمْنو، بأنّهم أعداء الإسلام لا أنّهم منافسون سياسيّون دنيويّون فقط. يستدلّ أعضاء باس في خطبهم ومهرجاناتهم بآيات من القرآن الكريم ولا يأبهون لعدم تمكن أغلبية الحاضرين من فهم معانيها. وهذا الحضور تُعجبه تلاوة الخطباء تلك الآيات عليهم وتفسيرها لهم، ولا أحد يمكنه التأكد من دقة ما يقولونه، حتى إنّ المتكلّمين يُغفلون في بعض الأحيان ذلك الجزء من الآية الذي ينقل الرسالة الصحيحة للإسلام. وفي وسع باس أن يُسهب في تفسيراته التي تخدم غاياته، وهو على ثقة دائماً بعدم قدرة أحد من الحضور على تمييز الحقيقة. وتراهم يحكون قصصاً يزعمون أنّها من الأحاديث، أو أقوال نبي الإسلام محمد (ﷺ) أو أفعاله، والتحقّق من صحتها غير ممكن أيضاً. زعم باس أن الأشخاص الذين اقترعوا له سيدخلون الجنة فيما سيدخل الأشخاص الذين صوتوا لأمْنو النار لأنّ قضية باس تجسّد الإسلام، بينما خصومه، بمناوأتهم لباس، يناوئون الإسلام، ولا تزال تلك رسالة الحزب اليوم وإن بات يستخدم كلمات وعبارات مبتكرة فضلاً عن التكنولوجيا الحديثة دفاعاً عن قضيّته.

في سياق هذه الاستراتيجية التي يعتمدها باس لربط نفسه بالإسلام في المخيّلة الملايويّة الشعبيّة، اختار نعت أمْنو بالحزب الكافر معلناً أنه غير إسلامي كونه تعاون مع غير المسلمين. وقد ضحكتُ كثيراً في السنين اللاحقة حين قرر باس التعاون مع حزب العمل الديمقراطي (داب) في أواخر تسعينيات القرن الماضي، وهو الحزب الذي يرفض هدف إقامة الدولة الإسلامية الذي أعلنه باس رفضاً مطلقاً، كان ذلك ضرباً من النفاق الفاضح.

وفيما استخدم باس الإسلام أداة سياسية، لم يتردّد في التعتيم على القيم الجيدة التي يأمر الإسلام معتنقيه بالالتزام بها. إنها القيم التي حين تُفهَم وتمارَس على الوجه الصحيح تجعل الدول الإسلامية عظيمة والمفكرين الكبار قادة قادرين على إيجاد حضارات كاملة وبنائها. لكنّي أظن أنّه إذا كان خطباء باس ملتزمين بهذه القيم فعلاً، لن يكونوا قادرين على جعل الإسلام أداتهم السياسية الرئيسة أو نعتِ أعضاء أمْنو بالكفار. وعوضاً عن ذلك

سيبحثون عن سبل للتعاون مع الأمّة وتقويتها، لكن كيف سيتسنّى لهم عندئذٍ خداع الناخبين؟ وكيف سيعرضون قضيتهم وإضفاء هالة القداسة عليها؟

الإسلام يدعو إلى تآخي المسلمين ويحثّهم على عدم الاقتتال في ما بينهم. ولو كان باس يؤمن بذلك حقّاً، لما انسحب من أمْنو، ويضمّ باس في صفوفه عدداً كبيراً من المشايخ الذين يدرّسون في المدارس القروية أو في الأكواخ. وبما أنّهم معلّمون مبجَّلون، ففي استطاعتهم التأثير في عقول تلاميذهم، كباراً وصغاراً، وجعلهم يقبلون ما يقولونه عن الإسلام من دون مراجعة. وهم ينتحلون لقب العلماء، بل إنهم ينعتون أنفسهم بخلفاء النبي الكريم (ﷺ) كونهم علماء، مع أنهم يعرفون حق المعرفة أنهم أشخاص عاديّون ليس لديهم سوى قدر من المعرفة بالإسلام. كان العلماء المسلمون القدماء متبحرين فعلاً، درسوا الإسلام بعمق وألّفوا الكتب التي تحكي عنه، ولم يكن لأكثرهم دوافع سياسية. لكن كل من يعرف القليل عن الإسلام اليوم أو تخرّج من إحدى الكلّيات الشرعية يزعم أنه عالم، وعضو كامل العضوية في النخبة المتبحّرة في العلوم الشرعية. كما أن عضوية الاتحاد الماليزيّ أو جمعية العلماء تجعل صاحبها عالماً، فلا عجب أن هناك آلاف التفسيرات للإسلام، وأبناؤه الآن منقسمون على أنفسهم، وإنّ خداع المسلمين سهل للغاية وهم مرتبكون للغاية هذه الأيام. وذلك الضرب من العلماء المنحازين إلى باس والعاملين من خلاله يستغلّون هذه السذاجة ويقوّون هذا الارتباك.

كان باس سيتمكّن بسهولة من إضعاف مطالبتنا بالاستقلال، أو تأخيره على الأقل، لو كان أداؤه أفضل بعض الشيء ومنع الائتلاف من الفوز في انتخابات المجلس التشريعي لسنة ١٩٥٥م بمقاعد كافية لتشكيل الحكومة. ومن المعلوم أن تحالف الائتلاف المتشكّل حديثاً من الحزب الصيني الماليزي، والكونغرس الهندي الماليزي وأمْنو فاز بـ ٥١ مقعداً، ما منحه أغلبية مطلقة. ولو نظّم باس حملته بحنكة أكثر، ربما كان سيغيّر مجرى التاريخ الملايوي، لكن باس لم يفز إلّا بمقعد واحد، وذلك عائد في الأساس إلى إعلانه عدم جاهزية ملايا للاستقلال لعدم وجود صناعة تدعمها. وعُرف الحزب بمقولته الشهيرة إن الملايويّين عاجزون عن صنع الإبر، فأولى أن يكونوا عاجزين عن إدارة بلادهم. كما سعى باس لزرع الخوف في نفوس الملايويّين لكون الصينيّين، الأوسع ثراء وثقافة، سيهيمنون

على ملايا المستقلة، وعندئذٍ، لن يتسنى للملايويّين سوى العمل لديهم عتالين.

لم يركّز باس في انتخابات سنة ١٩٥٥م على الإسلام على سبيل الحصر، مؤثراً زيادة تركيزه على الهواجس المتصلة بالاستقلال. وعندما استخدم الإسلام في الانتخابات العامة لسنة ١٩٥٩م، سيطر على كلانتان وترينغانو، وعقب تشكّل حكومة ولاية ترينغانو، دبّ الشجار بين قادة الحزب. وبحلول سنة ١٩٦١م، انشقّ عدد من أعضائه والتحقوا بأمْنو وأسقطوا باس في الولاية. ومع أنه استعاد ترينغانو في سنة ١٩٩٩م، فقد عادت الولاية إلى كنف أمْنو في سنة ٢٠٠٤م. كما أدّت المشاجرات التي وقعت بين قادة باس إلى انتزاع ائتلاف الجبهة الوطنية كلانتان منه في سنة ١٩٧٨م. لكن ما لبث أن استعاد باس الولاية في سنة ١٩٩٠م ولا يزال مسيطراً على حكومتها إلى يومنا هذا، لكنّ تغييراً طرأ على قيادة باس اليوم مع بروز مزيد من القادة الذين لم يتلقّوا تعليماً شرعياً، لكن السيطرة لا تزال لرجال الدين من دون شك.

بيّنتُ آرائي في باس بكل وضوح، وقررت التحدّث في أثناء حملة للحزب نفسه في الانتخابات الفرعية بكابار في نيسان/أبريل ١٩٧١م حين كنت خارج صفوف أمْنو. ذلك أنّ إحباطي من عجزي عن إسماع صوتي حملني على ذلك. علّقت في خطابي على لين أمْنو في التعامل مع الحزب الصيني الماليزي ومع الكونغرس الهندي الماليزي، وأشرت إلى أنّ الأسياد الصينيّين الأثرياء في وئام مع كبار قادة أمْنو وأنهم قادرون على التأثير فيهم.

كانت تلك مجازفة سياسية كبيرة، مجازفة كانت ستكلّفني خسارة الروابط القليلة المتبقية بيني وبين أمْنو. راعني إمكانية أن يثير قراري غضب أنصاري في الحزب، لذلك حرصت على عدم الظهور في مظهر من يمثّل باس، وانتهزت الفرصة لأفصح عن آرائي فحسب وحرصت على ألّا يفسَّر انتقادي لأمْنو بأنه دعم لباس أو تأييد له. كان خطأً فاصلاً دقيقاً، لكني لم أخسر في تلك الحادثة دعم أعضاء أمْنو ممن اعتبروني صوتهم في حملة تغيير قيادة الحزب.

مرّت ثلاثون سنة، ولا يزال الطاعنون في سمعتي من قادة أمْنو يبتهجون

بتذكير الحزب بأني وقفت يوماً خطيباً في مهرجان لحزب باس، ويظهر أنّهم نسوا أن شبيبة أمْنو بقيادة داتوك هارون إدريس زاروني بُعَيد الخطاب لإقناعي بالعودة إلى أمْنو، وتلك الحادثة طواها النسيان عقب عودتي وتمتّعي بدعم كبير في صفوف أمْنو حين رشّحت نفسي لمناصب في المجلس الأعلى.

مع أنّ باس أتاح لي منبراً فهو لم يُبْدِ رغبة في ضمّي إلى صفوفه، ارتاع من إمكانية خسارة أصوات الصينيّين الذين ساعدوه على إلحاق الهزيمة بأمْنو في عدد من الدوائر الانتخابية، منها دائرتي، في الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٩م. وتودّده إلى حزب العمل الديمقراطي لاحقاً مدعاة للضحك لكنّه ليس مفاجئاً من هذه الناحية.

في هذه الأثناء، بلغ تون رزّاق نبأ إلقائي كلمة في مناسبة لحزب باس انتقدتُ فيها أمْنو، وأرجّح أنه علم بالخبر من أشخاص أمِلوا في استثارة ردّ سلبي منه تجاهي. ولا بدّ من أنّ ردّه خيّب أملهم؛ لأنه عوضاً عن مهاجمتي، قال ببساطة إني لست عضواً في أمْنو ولذلك يحقّ لي التحدث كما يحلو لي.

لم أكن على اتصال به حينذاك، بل إنني لم أحاول في الواقع الاتصال بأي من قادة أمْنو، لكنّي أحسست بأن لديه آراءً مشابهة من وجوه عديدة لآرائي وأعتقد أنّه عرف أيضاً أنّه ليس بي غضب على الحزب وإنما على قيادة تونكو. آمنتُ بشكل راسخ بأنّ الحزب محقّ في فلسفته وفي مقاربته وأنه سيكون أقدر على تحقيق أهدافه إذا تغيّرت قيادته وأدار تون رزّاق دفّتها.

بقيت قادراً ولو بصعوبة على متابعة التطوّرات الجارية داخل أمْنو عَبر الصحف، والشائعات، وعَبر عدد قليل من الأعضاء الذين تواصلتُ معهم هاتفياً والتقيت بهم أحياناً. وبقيت مشغول الفكر في كيفية نشر آرائي على نطاق واسع، ولم تكن الصحف إحدى هذه الطرق لأنّها لن تنشر ما أقول قطعاً.

تذكرت مقالات عديدة كتبتُها من قبل وأنا لا أزال عضواً في البرلمان وجلست وكتبت المزيد منها عن موضوعات مختلفة دعماً لأفكاري حيال الملايويّين والحلول المحتملة لمشكلاتهم. بدأت بالجلوس نحو ساعة في اليوم لكتابة آرائي، وسرعان ما اجتمع لديّ مقالات تكفي لإصدار كتاب سمّيته **المعضلة الملايوية** (*The Malay Dilemma*).

الفصل الثامن عشر

المعضلة الملايوية

شرحت في كتابي **المعضلة الملايوية** (*The Malay Dilemma*) فلسفتي السياسية الخاصة بالملايويّين، ولاحظتُ منذ أن كنت حدثاً أنّ الملايويّين لا يزاولون المهن التجارية في بلدة ألور ستار حيث ترعرعت، لكن باستثناء بضعة محلات تبيع التوابل يملكها هنود مسلمون، ومتجر هندي واحد يبيع الفلفل المطحون، كان أكثر تجار التجزئة صينيّين اشتغلوا في جميع أوجه النشاط التجاري، من تصنيع الحليّ الذهبية والفضية إلى بيع الكتب والخياطة. كما انتشرت المقاهي الصينية في كل مكان، فيما لم يكن في ألور ستار غير «محل ملايوي ونصف المحل»، المحل موجود في شارع لانغار وكان يبيع أقمشة تِرينغانو الفاخرة المشغولة باليد، وأدوات نحاسية، ونصف المحل هو الذي يشغل نصف مساحة محل عادي فقط، وهو موجود في شارع بيكان ملايو، وكان يبيع المجلات والكتب الدينية.

بيكان ملايو تعني بلدة ملايوية، لكنه بدا اسماً مغلوطاً في مثل هذه الظروف، اعتقدت حينذاك أن المشكلة هي عدم وجود عقارات، لكنّي عرفت لاحقاً أنّ المشكلة أعقد من ذلك بكثير؛ لأنه حين أتيحت العقارات للملايويّين بموجب «السياسة الاقتصادية الجديدة»، لم يزد عدد المحلات زيادة كبيرة.

قلقت حتى وأنا في تلك السنّ الصغيرة من عدم انخراط الملايويّين في التجارة؛ ما سبب عدم امتلاكهم ولو مقهى في ألور ستار؟ بقيت المشكلة تزعجني وأنا أكبر، وتأملت في الطرق التي تدفع الملايويّين إلى الانخراط في الأعمال المهنية. وفي أثناء الاحتلال الياباني، شكّل بعض الملايويّين المولعين بالمغامرة تعاونيات واشتغلوا في بيع الأرز بالجملة، كان رائدَهم

موظّفٌ حكوميٌ سابق اشترى منزلاً يضمّ محلاً في شارع ريغنت، وحقّقت تجارته نجاحاً معقولاً برهة من الزمن. ولسبب ما، أغلق متجره حين عاد البريطانيّون.

ظننتُ أن الحكومة التي هيمن عليها الملايويّون بعد الاستقلال ستعالج الوضع، لكن لم يتمّ فعل شيء، كتبت في **سترايتس تايمز** (*Straits Times*) عن محنة الملايويّين منذ سنة ١٩٤٧م، لكن في ما عدا زيادة دخلي بعض الشيء، لم تغيّر مقالاتي موقف الملايويّين. وعندما أصبحت عضواً في البرلمان في سنة ١٩٦٤م، كتبت عن الملايويّين من جديد، وعرضت مقالتي على صديق يدعى خالد أوانغ عثمان، وهو برلماني وسفير سابق، التهب حماسة إلى حدّ أنه صنع نسخاً عنها ووزّعها على قادة أمْنو والمفكرين الملايويّين، وقد علّق بعضهم عليها بإيجابية واقترحوا وجوب فعل شيء حيال القضايا التي تطرّقت إليها في مقالتي، لكنّ شيئاً لم يحدث.

تمحور موضوع **المعضلة الملايوية** حول حال الملايويّين ـ هل ينبغي لهم القناعة بكونهم فقراء أو ينبغي لهم محاولة حيازة بعض من ثروة بلادهم حتى وإن أثّر ذلك في نموّها الاقتصادي؟ اعتقدت أن محنتهم تستحقّ الدراسة كونهم شعباً أصلياً، ومجرّد نيل الاستقلال لن يكون له معنى ما لم ينتفعوا منه.

لإيجاد علاج لهذا الوضع، سعيت لتحديد الأسباب الأساسية الكامنة وراء إقصاء الملايويّين عن الاقتصاد الحديث والعلل التي تقف وراء ضعف أدائهم المزمن. لمتُ في كتابي **المعضلة الملايوية** العوامل الوراثية، والمعاهد التعليمية الضعيفة، وزواج الأقارب، والأمراض المتوطنة المزمنة مثل الملاريا والسُلّ، وسياسات حكومات الاستعمار وممارساتها على أداء الملايويّين الضعيف.

عالجت «السياسة الاقتصادية الجديدة» التي أُطلقت في سنة ١٩٧١م أغلبية هذه المشكلات بشكل جيد، بات التعليم متاحاً للجميع الآن حتى مستوى التعليم المدرسي العالي وتمّ استحداث آلاف المنح الدراسية في طائفة واسعة من التخصصات. وقد لاحظت دخول مزيد من الشباب الملايويّين معاهد التعليم المدرسي العالي ومزيداً من الزيجات خارج الأُسرة

الكبيرة، وأنّ مشكلة الأشخاص الذين يربطهم نسب قريب قد حُلّت إلى حدّ بعيد. كما تحسّن المستوى الصحي العام للملايويّين الشباب العاديّين ولذلك باتوا قادرين جسمانياً على الدراسة أو اكتساب المهارات من خلال التدريب.

لم يكن يوجد من الناحية الفعلية ملايويّون يعملون كعمال صيانة أو ميكانيكيّين قبل تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة. واليوم، إذا انقطع التيار الكهربائي أو تعطل مكيّف الهواء، فإنّ الكهربائيّين الذين يجيبونك على الهاتف ملايويّون في الأغلب، ورؤيتهم وهم يرفعون سلالمهم بثقة ويلوّحون بأدواتهم لإصلاح مكيّفات الهواء لديّ تُثلج صدري. وفي منشأتنا الوطنية الخاصة بتصنيع السيارات، يشكّل الملايويّون الأغلبية في كل قسم. إنّهم المصممون، وصانعو القوالب الطينية، وجامعو النماذج الأولية، ومُختبروها، ومبرمجو عمليات التجميع والإنتاج الكمي للسيارات، علماً بأنهم اكتسبوا هذه المهارات الدقيقة واستخدموها ولم يمضِ على تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة سبع عشرة سنة، ونجاح سياراتنا الوطنية يثبت زعمي أنّ الملايويّين قادرون على إجادة جميع نواحي قطاع الأعمال الحديثة. كما إن الإنجازات المدهشة التي حققتها الشركة النفطية الوطنية بتروليوم ناشونال بيرهاد، أو بتروناس، مثال آخر على أداء الملايويّين المتقن، إنها أكبر شركة في ماليزيا، وهي الشركة الماليزيّة الوحيدة المُدرَجَة في قائمة فورتشون ٥٠٠، وهي تعمل في نحو ٤٠ دولة وليس في ماليزيا فقط، تنافس كبرى شركات النفط، وتشارك في جميع نواحي صناعة النفط، سواء على مستوى معالجة الموادّ الخام أم التكرير.

كما شهدت السنون الثلاثون الماضية تعيين عدد من الملايويّين مدراء تنفيذيّين كباراً في شركات ومصارف أجنبية كبيرة. وقد أبلوا بلاء حسناً، مظهرين ثقتهم بأنفسهم، وقبل بهم زملاؤهم الأوروبيّون والآسيويّون كنظراء لهم. واليوم، يشغل هذا المجتمع الذي كان متخلّفاً يوماً طائفة واسعة من المسؤوليات التي تتجاوز إطار المهن والتجارة، فإن إدارة البلاد بأسرها في أيديهم بالكامل تقريباً؛ وإذْ لم يشغلوا في زمن البريطانيّين سوى مناصب ابتدائية، فإنّ النمو والديمقراطية بعد الاستقلال تطلّبا مدراء على قدر عالٍ من المهارة، وأثبت المسؤولون الملايويّون أنهم أكفياء لهذه المهمة، ربما لا

تكون إدارتنا أكفأ الإدارات، لكنّها واحدة من أفضل إدارات المستعمرات السابقة بالتأكيد في العالم، وذاعت سمعتنا الطيبة إلى حدّ أن عدداً من الدول النامية أرسلت موظفيها الحكوميّين ليتدربوا في ماليزيا.

يوجد اليوم متعهدون ومقاولون ملايويّون يملكون شركات تقدّر قيمتها بمليارات الدولارات تعمل في دول أخرى فضلاً عن ماليزيا. وذُكر أنّ الملايويّين يستحوذون الآن على ٢٠ في المئة من إجمالي الثروة والأسهم في البلاد، ما يشير إلى أنّ أهدافنا الوطنية، فضلاً عن آمالي التي أفصحتُ عنها في **المعضلة الملايوية** في طور التحقيق، لكنّ هذه الرؤية مضللة؛ ذلك أنّ نحو ١٢ في المئة من ثروة السكان الملايويّين الأصليّين أودعتها المؤسسات الحكومية المتنوعة في صناديق استثمار تُغني أغلبية المواطنين الأصليّين عن الحاجة إلى خوض مجازفات حقيقية بمزاولة الأعمال المهنية. وأصبحوا أصحاب مصالح تعتمد دخولهم على عقود مع الحكومة وليسوا منظّمي مشاريع مجازفين. إنّ موقف النفعية السلبية وعقليتها لا يمثلان الثورة العقلية التي تنشد الحكومة تحريكها في أوساط الملايويّين والسكان الأصليّين الآخرين، ولا سيما من خلال السياسة الاقتصادية الجديدة.

كما لم يظهر في بلداتنا ومدننا أيّ تغيّر واضح على صعيد مشاركة المواطنين الأصليّين في المهن؛ إذْ لا تزال أغلبية قاطني المناطق الحضرية صينيّين والمباني الجديدة التي لا يمتلكها الصينيّون ليست ملكاً لملّاك العقارات وأقطاب الممتلكات الملايويّين، وإنّما لمؤسسات شكلتها الحكومة للمواطنين الأصليّين أو للحكومة نفسها ببساطة على شكل مبانٍ حكومية مشغولة والتغير الوحيد الجلي الذي يُظهر مشاركة متزايدة من المواطنين الأصليّين في مدننا الكبيرة هو اشتغال موظفين من هؤلاء المواطنين في الفنادق والمطاعم والمتاجر. ذلك أنه بالكاد كنت تجد مواطناً أصلياً بائعاً أو نادلاً أو طاهياً أو عاملاً في الصناعة الفندقية قبل تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة، وعلى سبيل المثال، كان جميع العاملين والإداريّين في فندق ماجستيك في كوالالمبور وفنادق رايل واي من الهيانانيّين، لكنّ الحال لم تعد كذلك اليوم، إذا بات الطهاة الملايويّون، الذين يَبدون شديدي الذكاء والثقة بأنفسهم بلباسهم الأبيض، يصنعون أطباق المطبخ الملايوي والمطابخ

الدولية بخبرة وموهبة. ومع أنّ هذه الأخبار مشجّعة، لا تزال بالكاد تجد بائعي تجزئة ملايويّين في البلدات والمدن. والجهود التي تبذلها الحكومة لجذب الملايويّين إلى قطاع التجارة بالتجزئة من خلال منح الامتيازات لم تُفضِ بعد إلى نتائج كبيرة.

كان للسياسة الاقتصادية الجديدة إنجازاتها، لكنّها دون مستوى آمالي، وهذه الفجوة تثير القلق؛ إذْ مضى على تطبيق هذه السياسة نحو ٤٠ سنة، لكنّ مواقف الملايويّين وممارساتهم تُثبت أنّه لا يزال ينبغي تحقيق الكثير. لماذا فشلت الجهود الخاصة التي بُذلت بموجب السياسة الاقتصادية الجديدة؟ سبب ذلك الجشع وإدارة المال بطريقة سيئة، فعندما يزاول الملايويّون عملاً مهنياً، يطغى شحهم على الحكمة وعلى الممارسات الجيدة. إنهم يزاولون أعمالاً لا خبرة لهم فيها ويفشل عدد منهم في بذل الجهد الكافي. إنهم يقترضون من دون تقييم جدارتهم بالتسليف، ويريدون العيش على آمال لا أساس لها عوضاً عن الاعتماد على حسابات واقعية دقيقة وعلى الانضباط الذاتي، حتى إنّ بعضهم يستخدم مال شركته من دون وجه قانوني، وأدهى من ذلك أنهم يبدّدون في الغالب جزءاً من المال الذي اقترضوه من أجل الاستهلاك الكمالي الشخصي.

سعيت في كتابي **المعضلة الملايوية** وفي عدد من خُطَبي العامّة منذ ذلك الحين لتسليط الضوء على المشكلة الأساسية في مواقف الملايويّين وفي أخلاقيات العمل وثقافته، وهي ملاحظات تستحق إعادة الإشارة إليها. الفكرة الأساسية من السياسة الاقتصادية الجديدة عدم تحوّل الملايويّين إلى أشخاص أصحاب ثراء فاحش اعتماداً على المساعدة الحكومية، ذلك أنه ينبغي أن يكون توزيع الثروة في المجتمع ككل عادلاً على جميع المستويات، بما في ذلك أعلاها. عندئذٍ يمكن تلافي الانقسامات المثيرة للضغائن على امتداد الخطوط الاقتصادية والعِرقية، فإذا وُجد أثرياء من غير الملايويّين، يتعيّن وجود ملايويّين يحقّقون دخلاً مشابهاً. وربما يكون امتلاك الملايويّين ٣٠ في المئة من الثروة الوطنية هدفاً يصعب بلوغه إلى الآن، لكن يتعيّن أن تكون كتلة مهمة من الثروة، على الأقلّ، في أيديهم، وربّما لا يكون توزيعها متساوياً، لكن يتعيّن أن يكون منصفاً.

المشكلة هي أن عامّة الملايويّين لم يتعلّموا استخدامات المال بعد، المال في نظرهم يبقى للمنفعة، ووسيلة مقايضة في عمليات الشراء أو الحصول على سلع أو خدمات، والتمتّع بمقام رفيع. أي إنّهم لا يعتبرون المال رصيداً تمكن إدارته واستثماره لجني المزيد منه، المال في نظرهم أيضاً أداة للاستهلاك لا لتوليد مزيد من الثروة، وإذا كان المراد أن تتغلّب السياسة الاقتصادية الجديدة على «المعضلة الملايوية» الأصلية، يتوجّب عليهم تعلّم إدارة الثروة والتعامل مع المال كرصيد.

لمتُ في كتابي البيئةَ الاجتماعية والحكومة على تدنّي أداء الملايويّين في الاقتصاد الحديث. وبناءً على ملاحظات جديدة الآن، أصبحت مقتنعاً بأنّ أكثر جذور المشكلة كامنة في الملايويّين أنفسهم. ومن دواعي الأسف أن عدداً كبيراً منهم لا يزال يستدل بتحليلي الأول وبالحلول المقترحة فيه للتغلب على معضلتهم التي تشلّ قدراتهم، والأدهى أنّ أغلبية الملايويّين يتصوّرون أنّ تصحيح المظالم من جانب الحكومة بموجب السياسة الاقتصادية الجديدة ما هو إلّا اعتراف بمكانتهم «السامية» كونهم سكان البلاد الأصليّين. وهم يزعمون أنه يتعيّن أن تكون محاباتهم هذه دائمة لأنهم أسياد ماليزيا.

هذه هي المعضلة الملايوية الجديدة، هل سنركب المصاعب من دون وجل ونقول للملايويّين الحقيقة، أم سنُحجم عن ذلك خشية خسارة الدعم الشعبي؟ إذا عُلّقت إجراءات رفع المظالم التي تحابي الملايويّين، يرجّح أن يعودوا مجتمعاً محروماً ومعوزاً ومهمَّشاً من جديد في بلدهم. لكن إذا تمسكنا بتلك الإجراءات، نجازف بجعل الملايويّين شعباً اتكالياً بشكل دائم، مثل الأمريكيّين الأصليّين. إنّه مصير مشؤوم، لكنّه كارثة مختلفة عن الكارثة التي سلّطتُ الضوء عليها في كتابي.

كان للسياسة الاقتصادية الجديدة الفضل في مساعدة الملايويّين على الاستحواذ على بعض ثروات البلاد من دون تشويه الصورة الاقتصادية الإجمالية، أو الإضرار بحقوق غير الملايويّين وتوقّعاتهم إلى حدّ بعيد. هل كانت البلاد ستُبلي بلاءً أفضل على الصعيد الاقتصادي لو لم تلتزم بحلول السياسة الاقتصادية الجديدة؟ ربما. وربّما كان الاقتصاد سيحقّق نمواً أكبر،

لكنّ الانصهار الاجتماعي والاستقرار السياسي كانا سيتعرّضان للخطر، مع ما يستتبع ذلك من إضرار بثقة المستثمرين وإبطاء معدّل نمو الاقتصاد على المدى الطويل. ولا يمكن مجتمع محتقن ومنقسم توفير بيئة لاقتصاد مزدهر حتى وفقاً لأضيق المعايير الاقتصادية، ويرجّح إلى حدّ بعيد أن العداء الناتج والمتعاظم بين الملايويّين والصينيّين كان سيُتوَّج بـ ١٣ أيار/مايو جديد، ولكانت جولة أعمال العنف الثانية أسوأ من الأولى.

من دواعي الأسف أنّ الحماية والامتيازات التي كفلتها السياسة الاقتصادية الجديدة للملايويّين ربما زادتهم ضعفاً لأنّها جعلت الجيل الثاني يميل إلى التواكل معتقداً أن إجراءات رفع الظلم المنصوص عليها في السياسة الاقتصادية الجديدة ستبقى سارية ليعتمد عليها. وقد تحدّثت عن هذا الخطر عدّة مرات، مشبّهاً السياسة الاقتصادية الجديدة بالعكازات التي إذا استُخدمت مدة طويلة جداً تسبّب ضمور العضلات؛ بمعنى أنّ السياسة الاقتصادية الجديدة يمكن أن تجعل المنتفعين منها شديدي التواكل إلى حدّ تقليص قدراتهم الذاتية.

الحجّة التي أوردتها في كتابي هي أنّ الملايويّين خضعوا لبيئتهم المباشرة بسهولة مادياً وبدنيّاً ولأسباب مختلفة. إنّهم يحبّون الأعمال الهيّنة ويفشلون في تجاوز التحدّيات وسرعان ما ظهرت سمات ثقافية غالبة شجّعت على التكيّف المتهاود وصدّت عن بذل الجهد؛ لذلك، كفّ الملايويّون عن التكيّف مع الظروف المتغيّرة وبقوا مستكينين ومُذعنين.

وسرعان ما تحوّل هذا التوجّه الثقافي إلى عقبة كبيرة أمام انخراط الملايويّين بنجاح في العالم المعاصر، ويرجع ذلك إلى تهميشهم إبّان حكم الاستعمار وإلى غياب الحوافز الثقافية. وقد اقترحت في كتابي طريقة للخروج من هذا النفق تقضي بإتاحة أكبر عدد ممكن من الفرص واستغلال الملايويّين هذه الفرص المتاحة. كيف سيكون ردّهم؟ هل سينتهزون الفرص ويستغلّونها؟ أم أنّهم سيعتبرونها مسلّمات ويستمتعون بها من دون بذل جهود حقيقية؟ وهل سيتعاملون مع هذه الفرص كامتيازات مؤقتة أم كحقوق دائمة؟

بعد تجلّي النتائج، عرفنا الإجابة: نهض بعض الملايويّين والمواطنين الأصليّين الآخرين للتحدّي، لكنّ أكثرهم أحجم عن ذلك بكل أسف.

والآن، يظهر أنّ لدينا ثقافة جديدة هي حقوق المواطنين الأصليّين، هذه البيئة الجديدة تعيق تطوّر القدرات التنظيمية الثقافية والمهنية والاقتصادية الحديثة للملايويّين ولا تقوّيها، فهي تكبت الرغبة في الكفاح ولا تقوّي قدرات الملايويّين وكفاءتهم المهنية.

ومع ذلك، لا يزال لديّ إيمان راسخ بامتلاك الملايويّين القدرات كافة التي يمتلكها غيرهم. ونضرب على ذلك مثالاً بالمرأة الملايوية، عندما كنت صبيّاً، كانت النسوة محدودات بالعمل في المطابخ وكان يُنظر إليهنّ كمتاع أو أوعية لإنتاج الأطفال، وكان يُعتقد أنهنّ يمتلكن قدرة عقليّة محدودة تجعلهنّ غير قادرات على الانتفاع من التعليم، ومن حسن الحظ أنّ الفتيات حَصَلْنَ في ماليزيا المستقلة على فرص مساوية لفرص الصبيان في التعليم ونتائج ذلك كانت مدهشة. فاليوم، تشكّل نسبة الفتيات أكثر من ٦٠ في المئة في جامعاتنا، بما في ذلك الفتيات الملايويات كما أنّهنّ يشكّلن الآن نسبة كبيرة من العاملين في المهن، ففي بعض المستشفيات، يكاد يكون جميع المختصّين من النساء. ولا أعتقد أنّ النساء أفضل من الرجال لأسباب ذاتية، وكل ما في الأمر أنهنّ انتفعن من الفرص المتاحة للعمل والدراسة بجدّ، لكنّ الذكور لم ينتفعوا من تلك الفرص مع أنهم يمتلكون قدرات مماثلة، وتشير أغلبية الدراسات إلى أنّ الشباب يُفقدون من الجامعات وأماكن العمل، فهل سبب ذلك إذعانهم وغرقهم في الملذّات؟ إنّنا نجد في الشباب الملايوي، خصوصاً، أنّ ظاهرة «مات رِمبيت»[1] أسهمت بوضوح في اختلال التوازن هذا.

التاريخ حافل بالأمثلة على أشخاص متخلّفين تفوّقوا على من سبقوهم ولم يكتفوا بإدراكهم فقط. كان المسلمون يتقدّمون بمعدل غير عادي فيما كان الأوروبيّون غارقين في العصور المظلمة، لكنّ هذا الوضع لم يستمرّ طويلاً؛ إذْ إن الأوروبيّين المسيحيّين الذين عرفوا مستوى مهارات العرب وعلمهم انطلقوا لتحصيل المعرفة. ومن دواعي الأسف أن المسلمين قرّروا في الوقت عينه التركيز على تعلّم العلوم الشرعية من دون سواها. وفي النهاية، أصبح الأوروبيّون الجهلة أقوى وأفضل ثقافياً من العرب المسلمين،

---

(١) تشير عبارة مات رِمبيت إلى سائقي الدراجات النارية المتهورين الذين يتسابقون في شوارع المدن ليلاً وفي جماعات كبيرة غالباً.

ولا يزال الأوروبيون يحافظون على مكانتهم المرموقة منذ ذلك الحين. ولم يبذل العرب أي جهد لاستعادة المعرفة التي اشتُهروا بسببها في يوم من الأيام، ولو أنّ قدرات الأوروبيّين والعرب ذاتية، لما تغيّرت مراكزهم وقواهم النسبية. إنه نظامُ القيم الذي طوّره الأوروبيّون ورفضُ العرب للثقافة الفلسفية والفكرية الإسلامية اللذين أحدثا هذه الانتكاسة التاريخيّة المذهلة.

في استطاعة الملايويّين تغيير مصيرهم أيضاً، لكن ليفعلوا ذلك عليهم أن يواجهوا مأزقاً جديداً: إنّ مواصلة انتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة تعني نفي الحاجة إلى الاعتماد على الذات، لكنّ إلغاءها قد يُضعف الملايويّين ويوهن موقعهم السياسي في بلادهم. وللملايويّين قول مأثور يصوّر بدقة المعضلة التي يواجهها مجتمعهم الآن: إذا بلعت ما في فمك تموت أمك، وإذا بصقته يموت والدك.

وهناك اعتقاد لدى أغلبية الملايويّين وهو أنّهم سيحكمون هذه البلاد إلى الأبد لأنّهم يشكّلون أغلبية سكانها، لكنّ ذلك لن يكون صحيحاً إذا انقسموا، وفي حال انقسامهم، تملأ أطراف مهتمّة أخرى الفراغ في السلطة ما يجعل مأزق تمييز الملايويّين أشدّ صعوبة.

لم يجرؤ أحد في ماليزيا على نشر كتابي **المعضلة الملايوية**، لذلك عرضته على دونالد مور، وهي دار نشر في سنغافورة؛ فأبدت اهتماماً فورياً بنشره وطلبت الحصول على حقوق النشر، بما في ذلك حق إنتاج فيلم مبنيّ عليه، كان كسب المال آخر شيء فكرت فيه، وما أردت غير إسماع صوتي، ولذلك أجبتهم إلى كل ما طلبوه.

حقّق الكتاب نجاحاً مذهلاً وسارعت الحكومة إلى حظره، وكما هي الحال مع أي مادّة محظورة، زاد الطلب عليه في وقت وجيز وصار الماليزيّون يتوجّهون إلى سنغافورة لتهريبه.

انتعشت آمالي بأن تساعد أفكاري على صياغة البلاد في سياق بحثها عن أساس واتجاه جديدَيْن، قيل لي إنّ تون رزّاق طلب إلى اللجنة التي كانت تصوغ السياسة الاقتصادية الجديدة قراءته ولا أعرف إن كانوا فعلوا ذلك أم لا، لكنّ عدداً من الأفكار التي فصّلتها في الكتاب مشابهة للتوصيات المذكورة في السياسة الاقتصادية الجديدة.

نتيجة لذلك، ازدادت شعبيتي لدى الملايويّين، لكنّي تمسكت بقرار عدم تشكيل حزب لي. لقد تضامن الملايويّون معاً ونجحوا في ذلك في أيام الاتحاد الملايوي، ولم يكن في نيتي زيادة مجتمعهم انقساماً فوق ما فعل الحزب الإسلامي الماليزيّ (باس). لكنّ قلة من الأشخاص الذين فكروا بهذه الطريقة، وبخاصة الملايويّون، ربما لم يمتلكوا المنظور البعيد المدى الذي يأتي مع التقدّم في السنّ، أو لم يتمتّعوا بخبرة مراقبة قدرة الملايويّين وهم مُوَحَّدون، بدا لأغلبية الناس أنه ليس لشرذمة المجتمع عواقب.

بقيت بكل مشاعري عضواً في أمْنو، إنه الحزب الوحيد الذي آمنت به، لكني لم أعد أستطيع القبول بقيادة تونكو واعتقاده الساذج بأنّ الملايويّين سيقنعون دائماً بالوظائف الحكومية، كما لم يعجبني ولعه بالإنكليز أو ولاءه للكومنولث وكل ما هو أوروبي. لا أقصد بذلك القول إن تونكو لم يكن «ملايوياً» بما فيه الكفاية، فأنا أقدّر بإجلال إنجازاته السابقة حين أدّى دوراً حاسماً في قيادة الأمّة لنيل الاستقلال. كان كقائد دولة من العالم الثالث أنجح من أي قائد آخر، لكن بصرف النظر إن كان أهلاً للقيادة، فهو الرجل الذي قاد البلاد؛ إذْ إن داتو عون الذي كان يجدر به أن يكون ذلك الشخص خاصم الحزب، وبهذا المعنى، أثبت تونكو أنه الأكفأ سياسياً. صاغ السياسات الملايوية والماليزيّة لإعداد أجندة تحظى بقبول جميع المجتمعات، منها المجتمع الملايوي نفسه. لكن مع اقتراب موعد الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٩م، أضحت سياساته المتهاودة مصدر قلق عظيم للشبان الملايويّين وليس لي فقط، فقد أمطروه بوابل غير مسبوق من الأسئلة، وهو أمر لم يكن مهيّأ للتعامل معه.

بدا تونكو قانعاً بتسليم الملايويّين الوظائف المتاحة في الخدمة المدنية عوضاً عن حثّهم على المشاركة النشطة في الاقتصاد، كما أنه عند التأمل في كيفية محاولة البريطانيّين فرض الاتحاد الملايوي علينا، ظننت أنّ موقف تونكو التالي المهادن للبريطانيّين غير مقبول، أين هي مشاعر الغضب أو الحنق ممّا كانوا يحاولون فعله؟ والأسوأ من ذلك أنّ البريطانيّين لم يأبهوا حتى لمنحه الاحترام الذي يستحقّه، فحين ذهب للدراسة في جامعة كامبريدج، مُنع في البداية من الإقامة في مساكن الطلاب لأنه ليس بريطانياً. وتعيّن عليه الاتصال بوالده سلطان قَدح قبل أن يوافق المسؤولون في الجامعة

على تأمين مسكن له حيث يقيم الطلاب البيض، وحين أصبح تونكو رئيس وزراء، خصّص له البريطانيّون منزلاً متداعياً يرشح ماءً إلى حدّ أنه بالكاد كان يستطيع النوم ليلاً. لم أفهم سبب استعداده لنسيان كل ذلك أو كيفية نسيانه له، والحاصل، ولمصلحة الملايويين، أعتقد أنه آن الأوان لتغيير في القيادة الملايوية.

شاطرني ظنّي عدد من الملايويّين، منهم كثيرون ممن وقّروا تونكو واحترموه لقيادته الذكية في مواجهة إعاقات البريطانيّين الخبثاء في أثناء سعيه لنيل الاستقلال. لكن لم يكن في وسعه العيش على أمجاده السابقة فيما يزداد مستقبل، ملايا كآبة وشكوكاً؛ لذلك شعرنا أن عليه التنحّي، والسؤال المطروح، متى سيفعل ذلك؟

الفصل التاسع عشر

أمنو يفتح أبوابه

مع اقتراب ولاية تونكو رئاسةَ الوزراء من نهايتها، لا بدّ من أنه اتضح له أنه أصبح شخصية ممقوتة للغاية. وظنّ بشكل أو بآخر أنّه المسؤول عن تغيّر موقف الشعب منه وأنّني أعمل مع تون رزّاق على التخلّص منه. هذا ما كان يجري تداوله في أوساط قادة أمْنو، بل إنّ هذا ما ادّعاه الدكتور كاي. سونغ مؤخراً[1]. ولا ريب في أن تبادلي الرسائل مع تونكو يوضح أنّي لم أكن على اتفاق معه، وعندما تتشاجر مع شخص، تكون كتابتك رسالة وتسليمها إياه أيسر من توجّهك إليه والقول أنت مخطئ مباشرة، لكنّ حقيقة أنّني «جاهرتُ» بانتقادي له لا تعني أنّني خطّطت للإطاحة به كما كان يظنّ. وعندما فسّر تونكو علناً أنه أمضى وقتاً طويلاً في رئاسة الوزراء وأنه يريد التنحي، بقي يخبر الناس أنّ إزاحته كانت من تدبير تون رزّاق ومن وصَفهم بالشيوعيّين.

في مقابلة مع محطة راديو ماليزيا في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٠م، ذكر تونكو أنه لن يطرأ على السياسة الحكومية عقب تنحّيه أي تغيير، وربما أراد إعطاء ضمانة باستمرارها، لكنّي لم أعتقد أنّ خليفته تون رزّاق لن يغيّر شيئاً؛ لأنّه ما من مرّة يتولّى فيها شخص جديد قيادة دولة ما إلّا ويغيّر سياساتها؛ فالقائد الجديد يريد أن يُري الناس أنه مختلف، ويريد أن يترك بصمته الخاصة في الأمة. ومن حين إلى آخر، وفي مسعى لإظهار مدى تميّزه عن سلفه، ربما يُبطل سياساته أو يحاول تسليط الضوء على الأخطاء التي

---

(١) يزعم سونغ في كتابه **١٣ أيار: الكشف عن وثائق حول حوادث الشغب الماليزية لعام ١٩٦٩.** (*May 13: Declassified Documents on the Malaysian Riots of 1969*) أن أعمال الشغب التي وقعت في ١٣ أيار/مايو كانت محاولة انقلابية دبرها فصيل في أمْنو وليست ناجمة عن توتر بين الإثنيات.

ارتُكبت. وربما يرغب في إظهار أن حكومته أكثر تحسّساً لحاجات البلاد وشعبها.

إنها الطبيعة البشرية بالطبع، لكنّه مسار محفوف بالمخاطر في بعض الأحيان، فقد لا تجسّد هذه التغييرات فهماً أوضح لكيفية إدارة الحكومة على أحسن وجه بما يخدم مصلحة البلاد. لكن القائد الجديد قد يتحلّى بذهن وروح جديدة تحفزّه على تصحيح ما ثبت أو بعث نشاط متجدّد في مسعى لبلوغ الأهداف التي وضعتها الحكومة السابقة.

تكوّن لديّ اقتناع راسخ بأنّ تون رزّاق سيفوق تونكو إقداماً في مساعدة الملايويّين على الانخراط في عالم الأعمال والتجارة، واعتقدت أيضاً أنّه سيغيّر سياسة تونكو الخارجية شديدة الولاء للغرب وللكومنولث، وعزمت على العمل بكل ما أوتيت من قوة للعودة إلى أمْنو إذا أُجريت تلك التغييرات، ولا سيما المتصلة بمشاركة الملايويّين في قطاع الأعمال.

لم تعد أمْنو تزاول نشاطاً رسمياً بعد الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٩م، لكن بعد عودة التئام مجلس النواب في سنة ١٩٧١م ورفْع الحظر الذي فرُض على العمل السياسي بعد حوادث الشغب التي وقعت في سنة ١٩٦٩م، خطّطت أمْنو لعقد جمعيّتها العامة في كانون الثاني/يناير ١٩٧١م، وتقرّر في ذلك الاجتماع انتخاب شاغلي مناصب جدد. وعلى العموم، رحّب الناس بهذه المبادرة كونها أمارة على أنّ أوضاع البلاد استقرّت بما يكفي كي تُستأنف الأنشطة السياسية من جديد. وتوقّع الجميع الآن، وبخاصة الملايويّون، أن تبادر إلى معالجة الحكومة الأسباب التي أثارت استياءهم.

في أثناء الجمعيّة، كتب الراحل تان سري عبد الصمد إسماعيل من صحيفة **سترايتس تايمز** (*Straits Times*) والعضو في بعثة آبسو التي ترأستها حين كنت عضواً في البرلمان، الحزب يخطّ لنفسه مساراً جديداً. إنّ ما سيقوم به أمْنو بقيادة تون رزّاق سيختلف كثيراً عما قام به بقيادة تونكو شديد الولاء للغرب، وأراد تون رزّاق التزام الحياد وبناء صداقات مع الجميع وقد ساورتني شكوك في البداية وتردّدت لأنّي أردت رؤية التغييرات والسياسات التي ستطرحها قيادة أمْنو الجديدة.

لم ينهض أحد في انتخابات جمعية الحزب لمنافسة تون رزّاق على

رئاسة أمْنو كما لم يبرز منافس لتون الدكتور إسماعيل على منصب مساعد الرئيس، فقد كان الأول رئيس الوزراء والثاني مساعده أصلاً لكنّ المنافسة كانت مفتوحة على مناصب نائب الرئيس الثلاثة والمناصب التي تليها.

أراد بعض فروع أمْنو في قَدح وبيرليس اقتراح اسمي لمنصب نائب الرئيس ظنّاً منها أن ذلك سيساعد على الترويج للأفكار التي طرحتها في كتابي **المعضلة الملايوية** (*The Malay Dilemma*)، حتى إنّي لم أكن عضواً في أمْنو، بل إني لم أكن متأكّداً من نجاح خططي الرامية لإعادة الانضمام إلى أمْنو، وعندما سألتْني عن ذلك الصحافة، أشرتُ إلى أنّه ليس من حقّي المشاركة في المنافسة وناشدت فروع أمْنو عدم ترشيحي.

لم يكد يمضي وقت قصير على الكلمة التي ألقيتها في حملة انتخابية فرعيّة للحزب باس في كابار حتى قدم داتوك هارون إدريس المسؤول عن شبيبة أمْنو إلى قَدح لرؤيتي يرافقه زميلاه المقربان عزيز صلاح الدين ويحيى زكريا، حاولوا إقناعي بتوقيع رسالة اعتذار ليتسنّى لي طلب إعادة الانضمام إلى أمْنو، كنت متحرّقاً للعودة إلى الحزب بالطبع، لكنّها لم تكن الطريقة التي أودّ سلوكها للعودة. شعرت أنّه ليس هناك ما يوجب الاعتذار عنه، فكل ما فعلته هو إدلائي بتصاريح اعتقدت أنّها واقعية تماماً وتعكس مشاعر الملايويّين.

لطالما ظننتُ أنني طُردت من الحزب لأنّ تونكو رغب في ذلك وليس الحزب. وُجد كذلك بعض من رغب في طردي بالطبع، مثل تان سري سينو عبد الرّحمن وربما تان سري سيد جعفر حسن البار الذي اعتبرني سياسياً فتيّاً ملحاحاً يتخطّى رقاب الناس ولا يعظّم قيادة تونكو كما ينبغي. لكنّ اعتذاري لم يكن وارداً بحال؛ لأنه سيعني خسارتي كل صدقيتي كما أني لم أكن على استعداد للعودة منبطحاً وممقوتاً ومذلولاً وسيكون ذلك استسلاماً مخزياً وليس عودة إلى الحزب ثمّ اتصل الصحافيّون بعد ذلك بقليل ليسألوا إن كنت سأعتذر، فتمسّكت بتصريحي السابق، وهذا لم يقرّبني إلى بعض قادة الحزب بالطبع.

في أثناء ذلك، انكبّت الحكومة على سياسة مفصّلة جديدة تمنح الملايويّين وسكان البلاد الأصليّين الآخرين حصة منصفة من الثروة

الاقتصادية في بلادهم. وشُكّل فريق لصياغة استراتيجية اقتصادية وتنفيذها عُرفت لاحقاً باسم «السياسة الاقتصادية الجديدة». لم يتّضح على الفور كيف ينوي تون رزّاق بلوغ أهداف هذه السياسة، لكنّه أوضح على الأقل نيته في تصحيح أوجه الخلل الاقتصادي، تميّز بالبراغماتية وعدم اتّباع أي استراتيجية بطريقة عمياء، وكان على استعداد لاقتباس أفكار وسياسيات من أيّ كان طالما أنها قد تخدم مصلحة الملايويّين.

ألهبتني قيادةُ تون رزّاق حماسة، مع أنه لا بدّ من أنّ تغييراته آلمت تونكو، لكنّها تغييرات ضرورية لم يكن في وسع تونكو نفسه، بمقاربته القائمة على عدم التدخّل في تنفيذ السياسة، تنفيذها. والناحية الأخرى للتغيير في الاتجاه كانت العلاقات الخارجية؛ فقد أوضح تون رزّاق أن ماليزيا لن تنحاز إلى معسكر وستقيم علاقات ودّية مع جميع الدول بصرف النظر عن أيديولوجياتها، أي إنّ هذا التوجّه قضى بتخفيف شدّة ولاء تونكو للغرب في السياسة الخارجية.

وفي الداخل، عمل تون رزّاق بنشاط على تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة، وأبرز مزايا هذه السياسة وأهدافها إعادة هيكلة الاقتصاد لاستئصال الفقر بصرف النظر عن العِرق المبتلى به، وإزالة الربط بين العِرق والوظيفة الاقتصادية، بدا واضحاً أن العبارة الأخيرة تعني مشاركة الملايويّين في الأنشطة الاقتصادية لبلادهم ومشاركة غير الملايويّين في القطاع العام. وتبيّن في دراسة أعدها مكتب رئيس الوزراء لملكية الثروة الوطنية أنّ الأجانب يملكون ٦٠ في المئة من الثروة الاقتصادية للبلاد، ممثّلة في استحواذهم على حصص كبيرة في أسهم الشركات، وأنّ الصينيّين يملكون ٣٠ في المئة، وامتلكت الأعراق الأخرى الباقي، أي إنّ الملايويّين والمواطنين الأصليّين الآخرين امتلكوا أقل من اثنين في المئة.

تقرّر خفض حصة الأجانب إلى ٣٠ في المئة ورفع حصة الصينيّين إلى ٤٠ في المئة وحصّة الملايويّين والمواطنين الأصليّين الآخرين إلى ٣٠ في المئة، صُمّمت هذه المقاربة لتكون متوازنة تماماً، واعتمدت السياسة على زيادة حجم الكعكة الاقتصادية لا على مصادرة ممتلكات الأجانب. وانطلاقاً من معدل النمو الجديد، ستُخصّص حصة أكبر للملايويّين والصينيّين،

ويتوجّب على الأجانب الاستحواذ على نصيب صغير من النمو الجديد إلى أن تتقلّص حصتهم إلى ٣٠ في المئة.

ساورتني شكوك في هذه الاستراتيجية أولاً، توجب ألّا تزيد حصة الصينيّين إلّا بمقدار ثلث ما في أيديهم أصلاً، وفي ما يتعلّق بالمواطنين الأصليّين، القصة مختلفة تماماً، بما أنّهم يستحوذون الآن على أقل من اثنين في المئة، فالوصول إلى هدف الـ ٣٠ في المئة يعني أنّه يلزم زيادة حصتهم بأكثر من ١,٥٠٠ في المئة من الناحية الفعلية.

لكنّي لم أجد سبيلاً آخر، فانتزاع ما في حوزة الصينيّين والأجانب سيثير استياءً شديداً لا بدّ من أن يبطّئ نمو الاقتصاد عوضاً عن دفع عجلته، وستتوافر ثروة أقلّ وربما ثروة قليلة جداً لإعادة توزيعها. حتى إنّ تأكيد الحكومة عدم المساس بثروة غير الملايويّين لم يمنع عدداً كبيراً من الصينيّين من بيع ما لديهم والهجرة إلى أستراليا وغيرها.

سُررت بسياسة رفع المظالم هذه لأنّي اعتقدت دائماً بأنّ التوتّر والعداء بين الملايويّين والصينيّين لن يزولا ما لم يُصحَّح التباين الشديد بين ثروتي الطرفين. وأشير إلى أنّه حين ظهر هذا الاستياء آخر مرّة، وقعت أعمال الشغب في سنة ١٩٦٩م. وكي تنعم ماليزيا بالاستقرار، وبالتالي تنعم بالعافية سياسياً واقتصادياً، يتعيّن تضييق تلك الهوة الاقتصادية حتى وإن تعذّر ردمها بالكلّية.

عقب طردي من أمْنو، أجريت مقابلة مع ليزلي هوفمان، وهو صحافي لامع يعمل لدى **ستريتس تايمز**، خلَص فيها إلى أنّني ما زلت متمسكاً «بنهجي المتشدد»، وأشرتُ إلى لزوم إتاحة بعض الفرص للملايويّين عوضاً عن الصينيّين في سياق إعادة الهيكلة بموجب السياسة الاقتصادية الجديدة واشترطتُ لذلك «وجوب أن ترفض السلطاتُ طلبات بعض طالبي الالتحاق بالجامعات وبالخدمة المدنية من الصينيّين؛ أي إنه لن يكون في استطاعة بعض الصينيّين المؤهلين الحصول على وظائف أو ترقيات في الخدمة الحكومية».

لكني أضفت أنه «يلزم فعل شيء جذري بهذا القدر إذا كان المراد تغيير الوضع بشكل دائم». وأشار هوفمان إلى أن كتاب **المعضلة الملايوية** (*The Malay Dilemma*) جعلني ذائع الصيت في أوساط الملايويّين وأن عدداً

من أعضاء أمْنو الشباب يعتبرونني «منظِّر النظام الجديد». لكن هوفمان نفسه لم يقتنع بأفكاري، وكان في عداد من اعتقدوا بوجوب إزالة أي تمييز يحابي الملايويّين. وعندما سُئلت عن تحالف الائتلاف، قلت إنه خير وسيلة كي يعمل الملايويّون والصينيّون معاً وأثنيت على تونكو لإتاحته ذلك، لكنّه ركّز على الطبقة العليا فحسب من غير تعاون كبير على الأرض، ومع ذلك تمسّكت باعتقادي بأنّ صيغة الائتلاف وحدها هي التي يمكنها النجاح.

أرادت الصحافة غير مرة معرفة رأيي في الحكومة وسألتني عن عودتي إلى أمْنو، توخّيت الحذر دائماً في إجاباتي وأشرت إلى أنّ الحكومة الجديدة أكثر براغماتية لكني استخدمت عبارات مبهمة في الإجابة عن مسألة عودتي إلى أمْنو. وسعت الصحف التي تكتب باللغة الإنكليزية والمحلية فضلاً عن الصحافة الأجنبية لانتزاع إجابة دقيقة عن هذا الموضوع متى أمكنها ذلك. وقد كنت خبراً مثيراً في نظر الصحافيّين ـ أنا مثير للجدل من دون أن أكون مثيراً للشغب. بقيت سمعتي أو وصْمتي كوني «مغالياً» منتمياً إلى الحقبة التي سبقت أحداث ١٩٦٩م على حالها، وكنت بعبعاً مناسباً لكل من يعارض فعل شيء لتصحيح المظالم التي يعانيها الملايويّون.

لا تزال الصحافة الأجنبية تستفسر عن رأيي إلى الآن في الأمور التي تحصل في ماليزيا، ولم تُغيّر موقفَها منّي مع أنني لم أعد في الحكومة، وما زالت تعتبرني عنصرياً ملايوياً سجن مساعدَه، وما من أدلة تُثبت العكس يمكن أن تغيّر هذا التصوّر مهما كثرت.

رأيي هو أنني لست أقول غير الحقيقة حين أُسأل، ولئن كان ما أقوله حقيقة من وجهة نظري، فهي تصطدم دائماً مع العرف السائد اليوم ومع ما يتبنّاه الناس بوجه عام. عندما طُردت من أمْنو، لم يقل الناس إن عليّ لزوم الصمت وإنّي خسرت حقي في الكلام وفي إسماع كلامي. وعلى العكس، أرادوا معرفة ما أفكر فيه، لكنّ الأمور اختلفت على نحو يدعو إلى الغرابة بعد أن تنحّيت عن رئاسة الوزراء، بدا أنّ الناس يعتقدون أنه لم يعد لديّ ما أقوله أو أنّي لم أعد أملك الحق في قوله. يرجع هذا التباين في الموقف بدرجة كبيرة إلى سياسات تون عبد الله أحمد بدوي؛ إذْ إنّني لم أستعد حقي في إسماع صوتي إلى أن تنحّى عن رئاسة الوزراء.

في تموز/يوليو ١٩٧١م، وقعت حادثة أساء فهمها كثير من الناس، لكنّها خدمتني في نهاية المطاف. وفي التفاصيل، دُعيت إلى تقديم ورقة بحثية في حلقة دراسية لشبيبة أمْنو في موريب، وهي بلدة تقع جنوبيّ ولاية سِلانغور، جاء تون رزّاق لافتتاح المناسبة. كانت شبيبة أمْنو برئاسة هارون وقتذاك، وهو الذي وقف إلى جانبي دائماً، ولم يعترض تون رزّاق على وجودي.

وفيما كان تون رزّاق يغادر الحلقة، دفعني نحوه جمهور احتشد حوله، ومن الطبيعي أنني حيّيته وصافحته. التقطت الصحافة صورة ظهرت على افتتاحيات أغلبية الجرائد في اليوم التالي، ومع أننا تبادلنا التحية أوحت الصورة أن مصالحة تامة قد حصلت. ظهر تون رزّاق في الصورة مبتسماً، لكنّ الناس حمّلوا الصورة أكثر مما تحتمل ومع ذلك، كان ذلك تقدّماً في نظري.

ثم استعرضت ورقتي البحثية التي تناولت فيها موضوع الأتْمَتة والبطالة. وفي أثناء الاستراحة، سألتني الصحافة مرة أخرى إن كنت سأعود إلى صفوف أمْنو. أجبتها في هذه المرة: «رويداً رويداً، انتظروا حتى السنة القادمة».

إن همومي وحتى قلقي على البلاد جعلني أواصل انتقادي للسياسات الحكومية، حتى بعد التلميح إلى رغبتي في العودة إلى أمْنو. أملتُ بأن تصغي إليّ الحكومة وتعمل ببعض آرائي، لذلك قبلت بعدد من الدعوات لإلقاء كلمات في المناسبات، وغالباً ما تناولت في خطبي قضية تمدين الملايويّين، وظننت أنهم لن يحققوا تقدّماً ما لم يغادروا قراهم، أو ما لم تتحوّل قراهم إلى بلدات صغيرة، ومن ثَمّ تحدّثت الحكومة عن تمدين الملايويّين وسكان البلاد الأصليّين الآخرين.

وكما جرت العادة، ظننت أنّ المسألة ستكون سهلة، سينخرط الملايويّون في قطاع البيع بالتجزئة، ولن يحتكر الصينيّون المحلات والمهن التجارية في البلدات، ما يقوّي اللحمة بين الملايويّين والصينيّين والهنود. تخيّلتُ البلدات والمدن الملايوية وقد توزّعت فيها المؤسسات المهنية

والمحلات على جميع الأعراق بالتساوي. في سنة ١٩٦٩م، حين ثار الملايويّون في شتى أنحاء كوالالمبور وأحرقوا المحلات والمركبات، كانوا مطمئنّين إلى أنّ جميع المحلات عائدة لغير الملايويّين في أغلبية المناطق، وبخاصة الصينيّون. ولو كانت المحلات والمنازل في البلدات عائدة إلى أناس من مختلف الأعراق، لاختلفت الحال. وإذا أضرم الملايويّون النار في المحلات مرة أخرى في فورة غضب، يرجَّح أن تأتي النار على محلات يمتلكها أشخاص من طائفتهم وربما يفكّرون عندئذٍ مرتين قبل اللجوء إلى مثل هذه الأعمال.

لسوء الحظ لم يكن الواقع بمثل هذه البساطة؛ ذلك أنّه حين نزح الملايويّون إلى البلدات والمدن، لم ينخرطوا في المهن التي انخرط فيها الصينيّون، ولكن شغلوا من دون حقّ أراضي شاغرة وبَنَوا أكواخاً كانت في الواقع أسوأ من منازلهم القروية السابقة. في هذه القرى الحضرية، افتتحوا محلات صغيرة في أكواخ عشوائية حقيرة مصنوعة من الصفيح والخشب، مع سقوف من ألواح البلاستيك وملحقاتها. افتقرت هذه المناطق إلى طرقات ونُظُم صرف مناسبة، ما جعل المياه الوسخة تتدفّق من المحلات والمنازل إلى الطرق الترابية وانتشر الذباب في كل مكان. وسرعان ما تحوّلت هذه المستوطنات غير القانونية إلى أحياء قذرة، والمثير للسخرية أنّها انتشرت بالقرب من ناطحات السحاب المكسوة بالرخام والغرانيت.

واليوم، لا يزال الناس في هذه المباني الشاهقة ينظرون إلى أسفل، إلى السقوف المصنوعة من الصفيح الصدئ وإلى الأزقة القذرة في تلك الأحياء الوسخة. وحين تكون ناطحات السحاب تلك فنادق، يرى الزوار الأجانب مشهداً كاملاً لكيفية عيش الملايويّين في بلد يمارسون فيه السلطة السياسية ويهيمنون على حكومته ويحبّون اعتبار أنفسهم أسياداً. يتحدّث الملايويّون عن الملايوي السيد غالباً، لكن هل العيش في أكواخ حقيرة سقوفها الصفيح يعكس مقامهم الرفيع بأنّهم أسياد؟

لم يطل بي الأمر حتى عرفت لماذا أدّى التمدين إلى تدنّي نوعيّة حياة الملايويّين. العيش في المدن أعلى تكلفة، ولا يستطيع المرء هناك زراعة المحاصيل ولا تربية الدجاج، بل يتعيّن عليه شراء كل شيء؛ لذلك، يصعب

العيش من دون دخل كافٍ كما أن من ينزح إلى المدينة يترك وراءه أسرته والجماعة الاجتماعية التي تعوله في القرية، وبالتالي لن يعود في استطاعته التعويل عليها في تلقي الدعم أو شدّ الأزر، بل إن الأمر يصبح معكوساً، أي إنّ المفترض أن النازحين يجنون مالاً كافياً لإرسال بعضه إلى قراهم. يتعيّن عليهم الآن تكييف حياتهم وتغييرها بما يتّفق وأسلوب حياة وثقافة جديدة تماماً، ثقافة قائمة على شراء مستلزمات الحياة الأساسية كافة بالنقود. والنقود نادرة دائماً وتحصيلها صعب، والنازحون إلى المدن إما أنّهم لم يعرفوا بذلك قبل رحيلهم عن قراهم، أو أن شوقهم إلى الرحيل جعلهم لا يعبؤون بذلك.

وحين شيّدت الحكومة مبانيَ متعددة الطوابق لاحقاً لإيواء سكان تلك الأحياء الفقيرة، رفض هؤلاء الانتقال إليها مطالبين بمنازل منفردة كمنازلهم التي في قراهم. بدا الأمر كما لو أنّهم يتخيّلون أنهم لا يزالون يعيشون في القرى. قدموا من الريف وليس لديهم خبرات مهنية من أي نوع، جاؤوا متوقّعين الحصول على وظائف، لكنّ أغلبية الأعمال المتاحة بعيدة جداً عن الأماكن التي يعيشون فيها، والتوجّه إليها يقتضي تكاليف مالية، وما يجنونه من مال لا يتناسب مع أسلوب حياة حضرية. ومع أنّهم بدؤوا بأعمال مهنية صغيرة مثل بيع الأطعمة والقرطاسية والألبسة المستعملة وما إلى ذلك، بقيت هذه المؤسّسات صغيرة ومفتقرة إلى رساميل كافية، وهم لا يتفاعلون مع الآخرين إلّا نادراً، وامتزاجهم بالأعراق الأخرى على الوجه الذي تصوّرته لم يتحقّق.

العيش في البلدات لا يعني التمتّع بالأنوار الساطعة فقط، بل يعني امتلاك مهارات كافية لنيل وظيفة أو إدارة مؤسسة. إنه يتعلّق بالفطنة وفهم أنّ الطريق المؤدي إلى النجاح معتمد على العمل الدؤوب والانضباط وإن توجّب عليك البدء بمؤسسة صغيرة الحجم. إنه يتعلّق بالاستعداد للتكيف مع نمط عيش جديد. والإخفاق في ذلك يعني عيش حياة أشد بؤساً وحرماناً من حياة القرية التي تركوها خلفهم. تقوم أسطورة العيش في المدن على ارتقاء المرء السلّم الاقتصادي دائماً، لكنّ الحقيقة المرة والدائمة هي أنه قد ينزل إلى الحضيض.

عندما أشاهد أغلبية الملايويّين اليوم، أشعر بأسى لأسباب يعود أكثرها إلى عدم تكيّفهم كما يجب ولم يخطر ببالي إمكانية حصول ذلك حين اقترحت على الملايويّين الانتقال إلى البلدات والمدن، كان ذلك سذاجة منّي؛ فالحكومات تخطّط، لكنّ ردّ الناس وسلوكهم هو الذي يُملي النتائج. على أنّ مشروع تمدين الملايويّين لم يخفق بالكامل، وهذا موضوع سأتطرّق إليه في موضع لاحق.

وإلى جانب تمدين الملايويّين، تحدّثت عن قضايا أخرى تلبية لدعوات من شبيبة أمْنو عادة. تحدّثت عن الاستخدام المفرط للآلات لأنّ البطالة كانت مرتفعة في تلك الأيام؛ فالآلات تنفي الحاجة إلى العمال غالباً، عوضاً عن استخدامها في توظيف وإنتاج مكثف ومحاولاتنا المبكرة في التصنيع لم تحقّق نجاحاً باهراً. سعينا لإيجاد بديل عن الاستيراد، وهو تصنيع المنتجات التي نستوردها عادة، ولكن لسدّ حاجات أسواقنا فقط. لم تنجح العملية لأن البلاد لم تتمتّع بمزية وفورات الحجم(*)، وبما أنّ سوقنا المحلية كانت صغيرة جداً، فقد فاقت تكلفةُ كل المنتجات التي صنعناها لأنفسنا تكلفةَ نظيراتها المستورَدة كما أننا لم نُقِم شراكات مع الأجانب لحيازة تكنولوجياتهم المتطورة، وشراء أغلى التكنولوجيات سعراً لاستخدامها في إنتاج سلع لسوق صغيرة غير منطقي تماماً.

سعينا أيضاً لتصنيع إطاراتنا، وهو سعي بدا صائباً لأننا ننتج المطاط لكننا وجدنا تكلفة الوحدة الواحدة مرتفعة ومداخيل التكنولوجيا متدنية. وعلى أي حال، تعيّن علينا استيراد مكوّنات الإطارات مثل الأسلاك والخيوط، وأدركنا بعد قليل أن هناك كثيراً مما ينبغي اقتناؤه عدا الحصول على مطاط محلي رخيص الثمن. حتى إن الإطارات التي أنتجناها لم تكن في النهاية بالجودة المطلوبة لسوقنا، وإذْ لم نستطع تصديرها، تعذّر علينا الحصول على عملات صعبة. كان إيجاد بدائل الاستيراد سياسةً محبَّذة في عهد تون رزّاق وحتى قبل ذلك في عهد تونكو، مع أنّه لم يلحّ في تطبيقها مثل تون رزّاق. لكنّ هذا الخيار لم يكن وليد فكرتهما وحدهما، بل كانت الفكرة المهيمنة وقتذاك في الاقتصادات المتطوّرة وناصرها أغلبية الخبراء

(*) انخفاض التكلفة بسبب زيادة حجم الإنتاج (المترجم).

الدوليّين البارزين. كان ذلك التوجّه السائد آنذاك وتجربتنا الماليزيّة أثبتت بطلان الاعتقاد بأنّه إذا كنت تمتلك الموادّ الخام، يمكنك إنتاج بضائع أرخص.

كما إننا لم نبرع في قراءة سوق الوظائف واتجاهات العمل، وبالتالي اتجاهات المال، ولم يرغب الشباب الملايوي القروي في الاقتداء بآبائهم بزراعة الأرز وحصاده. وبعد أن نالوا قدراً من التعليم، احتقروا الزراعة من دون أن يهيّئوا أنفسهم لأعمال أخرى، والنتيجة هي أن سبعينيات القرن الماضي شهدت نقصاً في العمالة في المناطق الريفية ومعدل بطالة مرتفعاً في الوقت نفسه. رحل الشباب عن قراهم للاستمتاع بسحر المدن، ولم يبق منهم في حقول الأرز في القرى إلّا القليل. كما إن التوسع في استخدام الآلات في الصناعات زاد الفرص الوظيفية ندرة، لكنّ استخدام المحاريث والمحاصد اليدوية اليابانية الصغيرة ساعدت على التغلب على نقص العمالة في حقول الأرز على الأقل. وغالباً ما كنت أمزح بالقول: «الجواميس أداؤها أفضل، فهي تتكاثر ذاتياً، بينما المحاريث اليدوية تبلى وتصبح عديمة النفع ولا تتكاثر ذاتياً»، كما أنك لا تستطيع أكلها في موائد الأعراس.

ناقشتُ قضية أخرى وقتذاك وهي «الاتجاهات في ماليزيا» في معهد دراسات الجنوب شرق آسيوية، وهو مؤسسة بحثية يوجد مقرّها في سنغافورة، كانوا توّاقين إلى متابعة التطوّرات والاتجاهات الفكرية الحديثة في ماليزيا وأرادوا منّي التحدّث عن الاتجاهات السياسية المحلية. وعوضاً عن ذلك، بيّنتُ رأيي في القضايا الدفاعية. واخترت إدانة الاتفاقية الدفاعية للقوى الخمس، والتي شاركت فيها سنغافورة وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا وماليزيا، وقلت إنها لا تستحق الورق الذي كُتبت عليه[٢]. وكان بعض القادة الأستراليّين قد صرّح فور توقيع الاتفاقية بأنهم لن يهبّوا تلقائياً للدفاع عن ماليزيا، لذلك لست أرى في تلك الاتفاقية فائدة.

بدا أنّ الاتفاقية جزء من سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى احتواء الصين في تلك الأيام. قلتُ في مناسبة سابقة في منتدى لشبيبة أمْنو إن كل

(٢) تنص الاتفاقية على أن تتعاون الدول الخمس، عقب إنهاء بريطانيا ضماناتها الدفاعية لماليزيا وسنغافورة، إذا تعرضت ماليزيا أو سنغافورة لتهديد أو هجوم.

ما فعلتْه الاتفاقية هو وضع الصين مع الاتحاد السوفياتي في خانة واحدة كأعداء لنا، الآن وفي المستقبل. والنتيجة أنّ هذان البلَدين ينظران إلينا كأعداء، انتفعت الولايات المتحدة بعثورها على مناصر آخر فينا، لكن ما الذي كسبناه نحن؟

ساندت الدول المنتمية إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) فكرة منطقة زوبْفان بقوة في البداية، وتعني السلام والحرّية والحياد[٣]، وهي الفكرة التي دعت إليها ماليزيا، لكنّها احتاجت إلى مساندة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين بينما كانت الحرب الباردة لا تزال قائمة. وكانت الولايات المتحدة، التي نشرت أسطولها السابع في المحيط الهادئ، الدولة الوحيدة المستعدّة لمساندة زوبفان، وتجاهلت روسيا والصين طلب آسيان ضمانة حياد المنطقة والسلام فيها بكل بساطة.

لكن الحكومة لم تتجاوب مع أي موضوع تحدّثت عنه حين كنت منبوذاً في تلك الأيام. وكوني منبوذاً وشخصيّة سابقة، أفترض أنهم رأوا أني لا أستحق الردّ، لكنّي واصلت إلقاء تلك الكلمات ومراقبة التطوّرات السياسية على الساحة المحلية عن كثب.

في تلك المرحلة، بدأ تون رزّاق بالتودّد إلى المعارضة لإقناعها بالانضمام إلى حزب الائتلاف. كانت خطوة تنمّ عن حنكة سياسية؛ لأنّ ما أراده في الحقيقة تخفيف الاحتقان السياسي والتركيز على غايات السياسة الاقتصادية الجديدة. وأشير في هذا الصدد إلى أنّه كانت تربط تون الدكتور ليم تشونغ إيو، رئيس وزراء في بينانغ من حزب غيراكان، بتون رزّاق علاقة منذ أن كانا على مقاعد الدراسة في إنكلترا. جمعت بينهما صداقة قوية وشاركا معاً في رابطة الطلاب الماليزيّين هناك، وقد انسحب الدكتور ليم من الحزب الصيني الماليزي إثر خلافه مع زعيمه تون تان سيو سين. كان ذلك صراعاً على قيادة الحزب في الحقيقة حظي فيه تون تان بمؤازرة والده تون تان تشينغ لوك، ولم يحصل بين الدكتور ليم وأمْنو مشاجرة قط.

---

(٣) وقّعت ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة وتايلاند اتفاقية منطقة السلام والحرية والحياد لإبقاء المنطقة «خالية من أي شكل أو صورة من صور تدخّل القوى الخارجية».

ناقش وتون رزّاق على متن سفينة حربية ماليزيّة قبالة بينانغ انضمام غيراكان المحتمل إلى الائتلاف. استطاع تون رزّاق إقناعه بالانضمام بشرط أن تبقى رئاسة وزراء بينانغ في يد غيراكان ويُمنح الحزب مقعداً في الوزارة.

ربما عارض الحزب الصيني الماليزي انضمام غيراكان إلى الائتلاف لأنّه حزب صيني في الحقيقة وليس حزباً متعدّد الأعراق كما يزعم، كما إن أغلبية أعضائه كانوا أعضاءً سابقين في الحزب الصيني الماليزي، انسحبوا من الحزب لاختلافهم مع تون تان سيو سين. وربما كان في استطاعة غيراكان إضعاف الحزب باستمالة أعضائه المنشقين وتقليص قاعدة الدعم الصينية لمرشحي الحزب في الائتلاف. لكن كان في وسع الحزب فعل الشيء نفسه مع غيراكان، وأي صراع بين الطرفين سيلحق ضرراً كبيراً بالائتلاف، ولا سيما في بينانغ.

لكنّ احتجاج الحزب لم يكن قوياً؛ لأنّه كان لا يزال في وضع ضعيف سياسيّاً بعد أحداث ١٩٦٩م فلم يقوَ على الاعتراض بقوة. لا بدّ من أنّ تون رزّاق وتون تان قد عرفا ذلك، لذلك لم يصعب على تون رزّاق إقناع تون تان والحزب بانضمام غيراكان ـ مع أنّ منصب رئيس وزراء في بينانغ بقي حكراً على الحزب إلى سنة ١٩٦٩م.

ثار عدد من الملايويّين بسبب القبول بحزب معارض ـ وصيني ـ في الائتلاف. وفي أثناء جلسة استجواب في مركز تدريب الموظّفين الحكوميّين في بيتالينغ جايا في شباط/فبراير ١٩٧٢م، سُئلتُ عن سبب تحالف الائتلاف مع غيراكان في ولاية بينانغ.

لم أطّلع بالتأكيد على المناقشات والاتفاقات التي تمّت بين تون رزّاق وتون الدكتور ليم، ومع ذلك، دافعتُ عن الخطوة. قلت: «الأهمية في نظر الائتلاف ليست في الحزب ولا في الزعيم، ولكن في خدمة الناس، وإذا لم يكن للائتلاف مشاركة في حكومة بينانغ بقيادة غيراكان، فلن ينتفع سكان بينانغ من الخطة الخمسية الماليزيّة الثانية[٤]، وإن الشغل الشاغل لحكومة الائتلاف رفاهية الناس وليس حزباً أو قادة حزبيّين بعينهم».

(٤) تُرجمت أجندة ماليزيا الخاصة بالتنمية الوطنية وطُبقت في خطط امتدّت الواحدة خمس سنين.

وهكذا، وقفت موقف المدافع عن الائتلاف حتى قبل عودتي إلى صفوفه. وافقت بالمطلق على ما كان يقوم به تون رزّاق، كون تلك الخطوة لازمة لتمكين الحكومة من التركيز على التنمية الاقتصادية. ومضيت في تبيان أنه لا يمكن أي حزب لا يتجاوب إلّا مع المشاعر الطائفية توقع إمكانية تشكيله حكومة مركزية في ماليزيا، وأنّى كذلك لأي حزب ينسى الأصل العِرقي لأعضائه أن يأمل بالنجاح؟

بنى الناس تفكيرهم على عِرقهم، ولا يزال بعضهم كذلك إلى الآن، وتحديداً موقعه والفرص التي تسنح له. أحسّ الملايويّون أن أبناء عِرقهم لا يحصلون على نصيب عادل في ثروة البلاد. وكل من يردّد صدى هذه المشاعر لا بدّ من أن يحظى بمساندة المجتمع الملايوي. وعلى سبيل المثال، أحس الصينيّون بالحرمان من الفرص التي تتيح لهم جمع مزيد من الثروات، والدراسة بلغتهم الأم، وما إلى ذلك. ومن الطبيعي إذاً أن تُفسَّر أفعالنا أو طريقتنا في التفاعل مع الآخرين على أساس أن العِرق هو المحدِّد الأساسي لهويتنا.

لهذا السبب تُستغلّ هوية العِرق غالباً في إلهاب المشاعر وحشد دعم هائل. ينبني على ما تقدّم أن مقاربة ائتلاف هي الخيار الأمثل لأنه وكما أسلفت، «الائتلاف غير موغل في الطائفية، ومع ذلك، لم تنسَ أحزابُه أصولَها العِرقية». المشكلة الرئيسة في الائتلاف حاجته الدائمة إلى ضبط النفس وإدارة الميول الطائفية التي يَعتمد عليها، وذلك يهدّد بإمكانية أن تتغلّب عليه العواطف الطائفية التي يسعى هو للتغلب عليها، كانت تلك موازنةً صعبة ولا تزال. في العالم الحقيقي، وفي السياسة خصوصاً، يتعيّن على المرء غالباً التوصّل إلى كيفية الجمع بين شيئين وتحقيقهما وليس اختيار أحدهما.

إنّ حزب العمل الديمقراطي والحزب الإسلامي الماليزيّ حزبان طائفيان حتى النخاع، بينما أراد حزبُ الشعب الاجتماعي الماليزيّ[٥] من الناس نسيان الفوارق العِرقية كافة. ولا يزال حزب العمل الديمقراطي يزعم أنه

---

(٥) تأسس حزب الشعب الاجتماعي الماليزيّ في سنة ١٩٥٥م متأثراً بنضال إندونيسيا لنيل استقلالها. واندمج من ذلك الحين مع حزب العدالة وشكّلا حزب العدالة الشعبي.

متعدّد الأعراق، لكن أنّى يُقبل بزعمه فيما يهيمن على قيادته الصينيّون؟ إنّ معياره وحجته في قبول غير الملايويّين أنّ الجميع سينتفعون من نضالهم من أجل خدمة جميع من هم غير ملايويّين. لكنّ الجالية الصينية هي المنتفع الرئيس من نضاله، ولا داعي إلى إثبات صلة حزب العمل الديمقراطي بسلفه حزب العمل الشعبي السنغافوري وشعاره «ماليزيا للماليزيّين» ـ الذي رفعه دفاعاً عن الماليزيّين كافة في الظاهر فيما هو مصمم لإفادة طائفة بعينها فقط.

هذه هي طريقة السياسيّين، يقولون شيئاً ليس في ظاهره ضرر بينما قد تختلف أهدافهم عنه اختلافاً كبيراً، لكنّ طريقتي تقوم على التحدّث من دون مواربة وهو ما يثير استياء الجميع تقريباً. وعلى سبيل المثال، أنا أنتقد الملايويّين بصراحة عوضاً عن اللعب على وتر العِرق، وأعرف أني أنفّرهم بذلك، لكنّي آمل أن يدركوا أنّني لا أرجو غير مساعدتهم. إنّ القسوة لازمة أحياناً وأتمنى أنهم يعرفون ذلك.

ربما تصبح السياسة الماليزيّة في أحد الأيام منافَسة بين أحزاب عالية الهمة ومتعدّدة الأعراق بحقّ. لكن لا تزال التباينات ماثلة إلى الآن، وهي من الكثرة والوضوح في الأعراق بحيث يتعذّر تحقيق هذه الأمنية. في ماليزيا، العِرق الذي ينتمي إليها أكبر عدد من الناس وأوسعهم نفوذاً اقتصادياً سيهيمن عما قريب على أي كيان أو مؤسسة يُفترض أنّها متعدّدة الأعراق، مهما كانت مبادئها التوجيهية نبيلة أو حسنة القصد، وبالتالي ستحرص على ضمان مصالح الأغلبية أولاً. وسرعان ما ستجد الأقلية أنّ «الاتفاق المنصف» ما هو إلّا خرافة.

إذا كانت السياسة الاقتصادية الجديدة ستنجح على المدى البعيد، سيجد ملايويّو البلاد قدرة أكبر على التنافس مع الصينيّين وسيقلّ خوفهم من الهيمنة الصينية، وسيعاني الصينيّون بدورهم تمييزاً أقل. عندئذٍ، لن يكون حزبٌ متعدّد الأعراق شديد التدقيق في الأصول العِرقية لقادته أو خائفاً من هيمنة أي عِرق واحد عليه. ومن دواعي الأسف أنني أعتقد أنّه سيمضي وقت طويل قبل وصول الماليزيّين إلى ذلك المستوى، وإلى ذلك الحين، يمثّل الائتلاف الطائفي خير وسيلة لخدمة ماليزيا وشعبها المتعدد الأعراق.

ذكرت أنّ فوز الحزب الإسلامي الماليزيّ (باس) وحزب العمل

الديمقراطي في انتخابات سنة ١٩٦٩م لا يرجع إلى محبّة الصينيّين لهما، ولكن يرجع إلى غضب الصينيّين على الائتلاف ورغبتهم في تلقينه درساً وهو أنّه لا يجدر به التسليم بمؤازرتهم له.

سُئلت مرة أخرى في نهاية حديثي في مركز تدريب الموظفين الحكوميّين، عن إمكانية عودتي إلى أمْنو، أجبت «لا يسعني القطع بأني سأعود إلى أمْنو، فهناك أشخاص ربما يرغبون في عودتي وآخرون ربما لا يرغبون في ذلك».

حصل ذلك قبل وقت قصير جداً من الموافقة على طلبي العودة إلى صفوف أمْنو.

خلال المرحلة التي جرت فيها جلسة المناقشة تلك، كنت أنتظر علامة ما تدلّ على الموافقة، وصلتني شائعات متنوعة، لكنّي لست ذلك الشخص الذي يولي عناية في العادة لهمسات مجهولين، لكنّ المرء لا يسعه سوى الإصغاء إليها أحياناً وخصوصاً في اللحظات التي تكثر فيها التوقّعات.

سمعت من قبل أنّ أشخاصاً واسعي النفوذ لا يرغبون في عودتي إلى أمْنو. كانوا ساخطين بسبب رسالتي ورفضي الاعتذار إلى تونكو والحزب، وكانوا مستائين خصوصاً من تصريحي للصحافة الذي قلت فيه إنني لن أعود زحفاً. وحتى بعد إخفاق هارون في إقناعي بالاعتذار، بقي راغباً في رؤيتي وقد عدت إلى صفوف الحزب. واصل الصحافيّون تكهناتهم، ودافعُ بعضهم معرفته أن الخبر سيكون مثيراً.

وفي حزيران/يونيو ١٩٧١م، قال تون رزّاق مجيباً عن سؤال طرحته الصحافة عن عودتي إلى الحزب، «يتعيّن عليه (أي: على مهاتير) طلب ذلك عبر القنوات الحزبية المناسبة». جاء ذلك ردّاً على تصريح قلتُ فيه «احتمال عودتي إلى أمْنو وارد جداً». وبعد يومين، أعاد مقرّ الحزب التصريح بأنّ «أبواب الحزب مفتوحة للجميع، ومنهم الدكتور مهاتير بن محمد».

ربما ظنّ تون رزّاق أنّي أتحمل قسطاً من المسؤولية عن تنحي تونكو، ما منحه، أي تون رزّاق فرصة لقيادة البلاد. وعلى أي حال، بدا لي بوضوح أنّه عرف أنني لست على خصومة معه ولا مع المجلس الأعلى أو القادة

الآخرين في الحزب. ظنّ الناس أن تون رزّاق يتحايل في التودّد إليّ ومؤازرة موقفي في أوساط الحزب لكنّي لم أرَ الأمور على هذا النحو، اعتقدتُ أنه فهم بعمق مخاوفي وأقرّ بالطبيعة المبدئية لموقفي من الحزب والمصلحة السياسية للملايويّين.

ظننت أولاً أن «القنوات المناسبة» تعني الانضمام إلى فرع محلي لأمْنو، وأخبرني تونكو عبد الله توانكو عبد الرحمن أن فرعه روانغ في سِلانغور على استعداد للقبول بي عضواً فيه. ولذلك انضممت إلى فرع روانغ التابع لأمْنو ونقل تونكو عبد الله الخبر إلى مقرّ أمْنو. والظاهر أنّ ذلك لم يكن مقصد تون رزّاق من عبارة «القنوات المناسبة»؛ إذْ إنني احتجت إلى موافقة مقرّ أمْنو أولاً لتتسنّى لي العودة إليه. توجّب أن يخضع طلبي لفحص لجنة الانضباط، وإذا أوصت بتزكية طلبي يُرفع إلى المجلس الأعلى لينظر فيه.

لذلك، تقدّمت بطلب مرة أخرى عبر فرعي القديم في كوتا ستار سيلتان، وكتبت إلى تون رزّاق في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٢م مستفسراً عن سبب رغبته في عودتي، قلتُ إني ما زلت أؤمن بسياسة الحزب وكفاحه، وفي هذه المرّة، لم يصرّ أحد على اعتذار أو عدول عن رأي.

العامل الحاسم هنا كان تون رزّاق، فلو أصرّ على أن أقدم اعتذاراً، لحذا حذوه الباقون. في أمْنو، إذا كان أحد القادة مستعداً للموافقة، لا يثير الآخرون قضية في العادة؛ لذلك، لم يصدر عن لجنة العمل المركزية، وتعرف أيضاً بالمجلس الأعلى، أي اعتراض باستثناء إحالة طلبي إلى لجنة الانضباط برئاسة تون الدكتور إسماعيل مساعد رئيس الحزب ومساعد رئيس الوزراء.

لم تربطني بتون الدكتور إسماعيل علاقة قوية. كان شخصاً مهذباً للغاية، قليل الكلام، وليس منفتحاً على الصداقة مع أي كان، وكان أعضاء الحزب يهابونه. لم يجرؤ أحد على طلب خدمات منه ليقينهم بأنهم لن يحصلوا منه على شيء كما عامله الناس بقدر عظيم من الإجلال والاحترام. كان طبيباً تأهّل في أستراليا وابن أسرة ثرية في جوهور، لم تكن أسرته على علاقة طيبة بأسرة داتو عون، لذلك لم ينخرط في صفوف أمْنو إلّا بعد انسحاب داتو عون منه. ولاحقاً حين عدت إلى أمْنو، ذكر لي وهاب مجيد،

سكرتيره السياسي، أنّ تون الدكتور إسماعيل غير معجب بي، لم أقف على السبب، لكن الأمر لم يقلقني كثيراً، فهذا من الأمور التي ظننت أن في استطاعتي التعامل معها.

عرفتُ أن احتمالات رفض طلبي على الفور لا تزال قوية، لكنّي لم أقلق كثيراً لطالما حاولت تبنّي فلسفة فحواها أن حصول أي شيء أمر وارد وأنّ عليّ التسليم بذلك. والآن، في هذه المرحلة، واجهت حقيقة وهي أن هناك أشخاصاً يحبّونني وأشخاصاً يكرهونني، لكن محال أن يمرّ المرء بلحظة يكون فيها محبوباً من الجميع. وإذا حصل ذلك، يكون نكرة على الأرجح، شخصاً لا أهمية له ولا شخصية، وحين تكون في ذروة شعبيّتك، يظلّ هناك أشخاص يرغبون دائماً في موتك، وبتمسّكي بهذه الفكرة، لم أتوقّع أن أكون محبوباً أو مدعوماً من الجميع.

لم أشأ إشهار طلبي لأني سأُحرج إذا رُفض، لذلك أبقيت الأمر طيّ الكتمان بقدر الإمكان. ولا أعتقد أنّني كنت سأخرج من معترك السياسة لو رُفض طلبي، فهناك طرق كثيرة لمزاولة السياسة. ولطالما استخدمت ما اكتشفت لاحقاً أنّه يسمّى «التفكير العرضي» ـ إذا لم تستطع الحصول على شيء بطريقة ما، جرّب طريقة أخرى. عليك أن تتحرّك يمنة ويسرة عوضاً عن شقّ طريقك عنوة بهجوم مباشر، لذلك، حالفني النجاح غالباً في الوصول إلى سبيل ما لأفعل ما أريد، وما إن تبرز المشكلات حتى تخطر حلولها المحتملة في ذهني. ربما لا تكون مثالية في البداية، لكن مع إدخال بعض التعديلات، أجد أنّ حلّ المشكلات ممكن بقدر معقول بإذن الله، لكن حتى أفضل الخطط يمكن أن تخرج عن مسارها المرسوم، ولم أنسَ أبداً مقولة أنّ الإنسان يفكر والربّ يقدّر، عليك أن تضع خطّتك وتبذل غاية ما في وسعك. وعليك أن تكون مرناً ومحلّلاً إذا واجهت مشكلات وجاهزاً لتجربة حلّ آخر، هذا هو الإدراك الحديث الذي سعيت لحثّ الملايويّين على امتلاكه وإتقانه.

رُفع طلبي إلى لجنة الانضباط، كان في عداد أعضاء اللجنة تان سري سيد ناصر إسماعيل، وتان سري سيد جعفر حسن البار، وتون موسى هيتام، وتان سري سينو عبد الرّحمن. وكان فيهم تون غزالي الشافعي وتان سري

عائشة غاني رئيسة وانيتا (الفرع النسائي)، لكنهم لم يستطيعوا الحضور. اجتمعت اللجنة ووافقت على طلبي، وفي الأسبوع الأول من آذار/مارس أيّدت لجنةُ العمل المركزية قرارَ لجنة الانضباط. وحين أُبلغت بقرارها قلتُ «أنا سعيد لسماع ذلك. وآمل بأن أقدر على خدمة أمْنو بكل ما هو متاح لي»، وسرعان ما بدأ النشاط السياسي. عرض سيّد جعفر التنازل عن عدة مناصب في الحزب، بما في ذلك عضويّته في لجنة العمل المركزية، ليفسح لي المجال ويتسنّى لي الاضطلاع بدور مهم. قال: «الأجدر أن أضحّي بموقعي في الحزب لإتاحة فرصة لشاب أصغر مني بكثير»، أجبته على الفور بأنّه لا داعي لذلك. ينبغي لعودتي إلى أمْنو أن لا تؤدّي إلى انسحاب سيّد جعفر أو أي شخص آخر بالتأكيد. قلت إني سأنتظر دوري، وعضويتي في لجنة العمل المركزية تبتّ فيها الجمعية العامة التي تقرّر عقدها في حزيران/ يونيو. وبعد عدّة أيام، ذُكر أنّه دارت بيني وبين سيد جعفر «معركة كلامية»، وظننت وقتذاك أنّ الصحافة تبالغ، لكن بعد إعادة النظر في المسألة وجدت أنها ربما كانت أعلم بذلك منّي.

ربّما قدّم سيّد جعفر عرضه بحسن نية، لكنّ ذلك لا يفسّر إظهار هذا الرجل القوي في أمْنو امتعاضه الشديد حين أصبحت لاحقاً مساعد رئيس الوزراء ومحاولته تأليب شبيبة أمْنو عليّ وهو رئيسها. لكنّ هذه الدراما الصحافية لم تبدّد سعادتي بعودتي إلى أمْنو، وتطلّعت للاضطلاع بدور مهم في شؤون الحزب، وإلى خدمة الملايويّين وماليزيا من خلاله. وبذلك، زال إحساسي بالفراغ الذي سيطر عليّ منذ طُردت من أمْنو.

الفصل العشرون

نحو النهاية البعيدة

أُعيدَ قَبولي عضواً في أمْنو في ٨ آذار/مارس ١٩٧٢م وتصدّر الخبر العناوين الرئيسة. سُررت كثيراً بانتهاء عزلتي التي دامت سنين وبالنشاط الذي دبّ في الحزب الذي عدت إليه وآمنت به. بدت الاحتمالات بلا حدود لأنّه صار في وسعي الإسهام في الحزب من جديد، وربما في الحكومة أيضاً. وأفضل من ذلك كلّه أنّني أصبحت وسط أصدقائي وزملائي مرة أخرى، وهم الذين شاطروني طريقتي في التفكير وخضت معهم مناقشات حامية في السياسة، كان ذلك أمراً افتقدته كثيراً في السنين التي أمضيتها منبوذاً.

تبيّن أنّها سنة حافلة بالأحداث بالنسبة إلى البلاد لا بالنسبة إليّ فقط، تولّى تون رزّاق رئاسة الوزراء خلفاً لتونكو، وأحسست بأنّه سيُدخل تعديلات سياسيّة منسجمة والمحافظة على وضعيتنا الوطنية المستقلّة. لم نكن في حاجة إلى الارتباط بشكل وثيق بالبريطانيّين والغرب كما كانت الحال حين كان تونكو قائد البلاد. كما كنّا في طور معالجة التفاصيل العويصة لبعض مشكلات الملايويّين الأساسية على نحو أكثر جدّية.

غطّت الصحافة نبأ إعادة قبولي في أمْنو، كانت **سترايتس تايمز** (*Straits Times*) لا تزال وقتذاك صحيفة سنغافورية تمتلكها الشركة المصرفية الصينية وراء البحار والتي يديرها مغتربون بريطانيّون. كتب الصحافي تان سري عبد الصمد إسماعيل في الطبعة الماليزيّة مقالة مشجّعة للغاية، وهو الذي اشتُهر إلى ذلك الحين بانتقاداته اللاذعة الصادقة، عن عودتي إلى ما سمّاه «أمْنو جديد». ركّزت المقالة إلى حدّ بعيد على ملاحظاته المتصلة بشخصيتي في أثناء السنين التي أمضيتها خارج الحزب، وما زلت أشعر

بالخجل من الاقتباس منها إلى الآن، لكنّي أقوم بذلك بغرض إظهار المناخ الذي عدت فيه إلى أمْنو.

أصاب عبد الصمد بالقول إنّ خلافي لم يكن مع الحزب أبداً. كتب في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٢م: «حافظ على كرامته وإنصافه طوال أيام فصله من الحزب... دحض الشائعات التي تحدثت عن عزمه على تشكيل حزب سياسي أو عزمه على الانضمام إلى حزب سياسي آخر، قال مهاتير: «هناك ما يكفي من الشرذمة في أوساط الملايويّين ولا داعي إلى أن أزيد وضعهم سوءاً». إن خلافه مع ماضي الحزب وليس مع الحزب نفسه، لكنّ فصل تونكو وصل إلى خاتمته ولم يسعَ مهاتير لإعادة فتحه».

أضاف عبد الصمد: «...كان صوته معبّراً عن فئة من الناس لا يزال يتعيّن إرضاؤها بتغييرات تصوّرتها لهم قيادة جديدة، لكنّ مهاتير قام بواجبه على استحياء. وكان ليجعل من نفسه مصدر إزعاج لو شاء ذلك، وإذا كان مصدر إحراج، فلن يكون هو السبب. إنه ليس شخصاً تافهاً، وقد خاطب جمهوراً عريضاً، مراقباً مترفّعاً عن المناكفات الحزبية. إنه ناقد من دون عدوانية».

لم يسبق أن كنت قريباً من عبد الصمد لذلك شكلت لي مقالته مفاجأة سارّة، لكن حين أصبحت لاحقاً وزير التربية والتعليم، كتب عني مقالة قبيحة رأيت أنها غير منصفة بشكل سافر. وعندما اتصلت به هاتفياً لأسجّل اعتراضي، جاء ردّه جافاً ومقتضباً: «إذا لم تعجبك المقالة، يمكنك إخبار تون رزّاق».

اتخذت الصحف الناطقة باللغات المحلية التي يمتلكها ماليزيّون موقفاً إيجابياً مماثلاً. وعلى سبيل المثال، نشرت **أوتسان ملايو** (*Utusan Melayu*) بطبعتها الجاوية رسماً كرتونياً لي على شكل سوبرمان يطير نحو حشد يرحّب بقادة أمْنو، تلك كانت مبالغة أحرجتني كثيراً. عرفت أيضاً أنها ستزيد المستائين منّي كرهاً لعودتي وفيهم عدد من قادة أمْنو المخضرمين، لكني قدّرت مظهر الدعم على ما فيه من المبالغة.

قرّر أمْنو عقد جمعيته السنوية في حزيران/يونيو من تلك السنة وانتخاب أعضاء المجلس الأعلى الجدد. ورغب كثير الناس في أن أكون عضواً في

المجلس الأعلى، حتى إن أشدّ أنصاري إخلاصاً رشّحوني لأحد مناصب نائب الرئيس الثلاثة.

هذه المقاربة الجريئة في الانتماء إلى حزب وطلب المناصب السياسية بدت ظاهرة جديدة. ذلك أنّ الملايويّين دأبوا قبل ذلك على رفض الترشح ولو لنيل مقعد في البرلمان قائلين من باب التواضع إنّهم غير مؤهلين لذلك. بقي هذا الموقف الكريم سائداً إلى أن أدرك الناس أنه حين يصبح المرء نائباً في البرلمان أو عضواً في الجمعية التشريعية، يصبح كذلك «صاحب السعادة» ويحصل على مخصص مالي حتى وإن كان من دون مؤهلات، وبعد ذلك تدافع الناس؛ فكي تصبح موظفاً في مكتب، لا بدّ من تمتعك ببعض المؤهّلات التعليمية، لكنّ منصب نائب أو مشرّع أو حتى رئيس وزراء لا يقتضي التمتّع بأي مؤهلات.

شاعت في أوساط الملايويّين في هذه الأيام الرغبة في اعتلاء مناصب بارزة والاستمتاع بمقاماتها السامية، وأضحى السعي لنيل المقامات هوساً متفشّياً في المجتمع الملايوي المعاصر. وأصبحت الثقافة الملايوية، وبخاصة الثقافة الملايوية لأبناء الطبقة الوسطى وسكان المدن، أكثر ميلاً إلى الفردية والتزاحم والأنانية والمادّية، وحتى الأشخاص الذين لم يقدّموا سوى القليل يطمحون إلى نيل مقعد في البرلمان، وقليل منهم مستعدّ للتنحي إذا نال واحداً. فعندما تنحّيت عن رئاسة الوزراء، ذكر عدد من الوزراء الذين خدموا معي طويلاً أنهم سيحذون حذوي، والذي حصل أنّ أحداً منهم لم يقدم على ذلك.

في هذه الأيام، هناك من يتحدّى شاغلي المناصب طوال الوقت فالكل يريد منصب نائب رئيس في أمْنو. ربما يكون ذلك عملاً ديمقراطياً، لكني أشك في فهمنا إلى الآن الآليات الأساسية للديمقراطية؛ ففي النظام الديمقراطي أنت تدعم الفائز، ربما تطارده في حملة وربما تصوّت ضدّه، لكن بعد إحصاء الأصوات، يلتف الجميع حول الفائز ويقفون إلى جانبه. وبهذه الطريقة يبقى الحزب والبلد موحداً وقوياً. بيد أنّه لم يعد هناك ديمقراطية فاعلة في الحزب اليوم، وبالتالي تغيّرت اللعبة بالكامل.

واليوم أيضاً يواصل أعضاء أمْنو دعم مرشحيهم حتى بعد انتهاء

الانتخابات. والمرشحون للمناصب في الحزب يواصلون مطاردة خصومهم، مهزومين كانوا أم منتصرين. إذا هُزم الخصم، يحلّ به الخزي ويُرغَم على الدفاع عن نفسه، وبتأكيدك سلطتك، تُظهر كم يصبح موقف الخاسر مثيراً للشفقة. وإذا فاز، تعمّد إلى إضعافه بإعاقته وإفشاله متى سنحت فرصة، وهذا النمط لا يصنع حزباً قوياً. وفي النهاية، يُضعف الحكومة وقدرتها وسلطتها وكلّما ارتقيت سلّم المناصب، زادت الأمور سوءاً، فإذا جرى التنافس على مستوى مساعد الرئيس وترشّح للمنصب اثنان أو أكثر، يرفض الخاسرون وأنصارهم مساندة الفائز، بل إنه ربما تتكوّن جماعة منشقّة كما حصل بعد أن هزمتُ تنكو رزاليغ حمزة في انتخابات الحزب لسنة ١٩٨٦م.

في نظام ديمقراطي، لا غنى للناس عن القبول بوجود فائزين وخاسرين دائماً؛ لذلك أشعر في بعض الأحيان بأنّه ينبغي عدم وجود منافسات على مستويات معيّنة على مناصب معيّنة في الحزب. وإما أن الناس لم يفهموا بالفعل كيفية عمل آلية الانتخابات أو أنهم لا يبالون ببساطة، إنّ مصلحة الحزب في المرتبة الثانية والهم هو الطموح الفردي.

في عهد تونكو، لم ينهض أحد لتحدّيه أو تحدّي مساعده أو حتى تحدّي نواب الرئيس الثلاثة طالما أنّهم في مناصبهم مع أنّ أعضاء أمْنو لم يكونوا سعداء بأدائه. إنّها خصلة قويّة في الثقافة الملايوية، وهي غير مكتوبة بل غير معبّر عنها في العادة. والثقافة المجرَّبة ذاتها التي تقوم على احترام شاغلي المناصب والتسليم بحقّهم في الاحتفاظ بها هي التي منحت أمْنو قوة عظيمة في سنواتها الأولى.

لذلك، شعرت بأنّ خوضي سباق نواب الرئيس سابق لأوانه على الرغم من إصرار أنصاري على ذلك؛ فترشّحي لا ينسجم مع تقاليد الحزب التي أقدّرها ويرجَّح أنّه كان سيجلب لي عداوة شاغلي المنصب والقادة المسنّين الآخرين. ترددتُ كثيراً لكن في النهاية، كان دعم الفروع، وبخاصة التي في الشمال، قوياً وصريحاً للغاية، فوجدت صعوبة في المقاومة.

شغل مناصب نائب رئيس أمْنو الثلاثة وقتذاك تون غفار بابا، وتان سردون جُبَير، وتان سري سيد ناصر إسماعيل. كان تون غفار رجلاً من عامة الناس، بينما تمتّع الآخران بمكانة عظيمة كونهما قائدين خاضا معترك

السياسة منذ تأسيس أمْنو. كان قرار المشاركة يسيراً لو انسحب أحد شاغلي المنصب على الأقل من المنافسة لأنه سيتعيّن ملء المقعد الشاغر بإجراء منافسة، لكنّ أياً منهم لم يفعل ذلك وخوض هذا التحدّي يعني تخلّياً فاضحاً عن الطرق المتّبعة في أمْنو آنذاك.

أخيراً، وقبل شهر من انعقاد الجمعية، رضختُ لضغوط أنصاري ووافقت على التنافس على منصب نائب الرئيس. كانت خطوة محفوفة بالمخاطر فلم أشأ تخييب ظنّهم، كما عرفت أنّه يتعيّن عليّ لزوم الحذر لأنّي سأكون ممقوتاً إذا اعتُبِرت مغالياً في طموحي؛ ذلك أنّه بالكاد يُعتَبَر الترشّح لمنصب نائب الرئيس خطوةً متواضعة.

لم أعتقد أنّني سأفوز، ولذلك تحوّطتُ للخسارة، لكنّ إحجامي عن المغامرة أضعف حظوظي. خسرتُ انتخابات نيابة الرئاسة، وفاز تون سردون وتان حسين عون وتون غفار. حمل انتخاب تون حسين دلالات كثيرة لأنّه كان قد انسحب وأباه داتو عون من أمْنو حين شكّل الأخير حزب استقلال ملايا في سنة ١٩٥١م. بدا أنّه أعيد تأهيل تون حسين في نظر أعضاء أمْنو، وعرف الجميع أن تون رزّاق هو من مهّد لعودته إلى الحزب، ولذلك لم يشكّك أحد في ولاء تون حسين السياسي.

لم يخب أملي كثيراً لخسارتي لأنّي لم أعتقد أنها ستؤثر في مستقبلي، بل إني وجدتها مبرّرة كوني حصلت على أكبر عدد من الأصوات ينالها مترشح لمنصب عضو في المجلس الأعلى. يمكن أن تكون أمْنو غامضة للغاية من بعض الوجوه، فقد أشارت نتائج التصويت إلى عدم إحساس الأعضاء بجاهزيتي لمنصب نائب الرئيس، لكنّهم أرادوا إظهار دعمهم بمنحي عدداً كبيراً من الأصوات كعضو عادي في المجلس الأعلى.

شعرتُ أنّني أبليت بلاءً حسناً لأنّه لم يمضِ على عودتي إلى أمْنو غير ثلاثة شهور فحسب. أصبحت الآن جزءاً من هيئة صناعة القرار في أمْنو مرة أخرى، وقويت آمالي لإحساسي بأن المجلس بقيادة تون رزّاق لم يعد هيئة شكلية مثلما كان في عهد تونكو.

كان هناك بون شاسع بين شخصية تون رزّاق وشخصية تونكو؛ فقد تميّز تونكو بالعجلة وكان يعلن قرارات مهمة من دون مشاورات مسبقة. ومن

ناحية أخرى، أوْلى تون رزّاق للمناقشات أهمية كبيرة، وحتى في عهد تونكو، حين كنت عضواً في اللجنة السياسية التي ترأسها تون رزّاق، حرص دائماً على طلب إسهاماتنا وعلى التشاور والتخطيط معنا. كان قريباً من الأعضاء العاديّين ولم يحسّوا بالرهبة والبُعد عنه مثلما كان إحساسهم تجاه تونكو. لذلك، لم يكن تون رزّاق بعيداً عنهم مثلما كان تونكو، لكنّي أحسست في البداية أنّه صاحب شخصية عظيمة إلى حدّ أنّي واجهت صعوبة في مخاطبته، أحسست كما لو أنّي أخاطب فرداً من أسرة ملكية، لكنّي ذكّرت نفسي بالتدريج أنه ليس فرداً من أسرة ملكية.

أُعجبت بتون رزّاق كثيراً، فهِم الإدارة والتخطيط والتنفيذ، ولذلك فهِم ما ينبغي له فعله للملايويّين وبلادهم. وفي أثناء رئاسته للوزراء، ركّز على التنمية الريفية، وهو مشروع باشره في عهد تونكو. كما كانت سياسته الخارجية مختلفة للغاية عن سياسة تونكو، فكان أقلّ ميلاً إلى الغرب وأكثر ميلاً إلى عدم الانحياز وإلى إقامة علاقات دبلوماسية مع جميع الدول، أياً تكن أيديولوجيتها أو نظام حكمها. بناءً على ذلك، أقام علاقات مع الصين ومع عدد من دول الكتلة الشرقية، حتى إنّه زار الاتحاد السوفياتي والصين، علماً بأنّ قدم تونكو لم تطأ الصين، لكني لست متأكداً من عدم زيارته لروسيا.

دُعيت عقب انتخابي عضواً في المجلس الأعلى للتحدث عن عدد من القضايا في جموع عديدة من داخل الحزب وخارجه، ولا سيّما القضايا المتّصلة بمشكلات الملايويّين. حاولت إرشاد الملايويّين إلى طرق الانتفاع إلى الحدّ الأقصى من السياسة الاقتصادية الجديدة التي وضعتها الحكومة، أحسست بأنّ الفرص ستُهدَر ما لم يوجَّه الناس بالشكل المناسب، وقد أثبتت الأحداث اللاحقة صدق ظنوني.

وفي شباط/فبراير ١٩٧٢م، دعا تون رزّاق البرلمان إلى الانعقاد بصفته رئيس الوزراء لإقرار القوانين التي أُجيزت في المرحلة الانتقالية حين عُلّق البرلمان وخضعت البلاد لحكم مجلس العمليات الوطني. كما إن تعديلات أُدخلت على الدستور واقتضت مساندة ثلثي أعضاء البرلمان وموافقتهم. وإذا كانت مناقشة بنود الدستور ممكنة من دون قيود داخل البرلمان وخارجه حتى

ذلك الحين، تضمّنت التعديلات الجديدة فقرات معينة «ثابتة» لا يمكن مناقشتها ولا الطعن فيها، وأهم البنود اعتماد الملايوية اللغةَ الرسمية للحكومة، مع إمكانية استخدام اللغتين الأخريين (الصينية والتاميلية) في المسائل غير الرسمية، كما في التعليم كونه وسيلة التدريس في المدارس الإعدادية الوطنية المدعومة من الحكومة. وليس في جنوب شرق آسيا دولة أخرى أقرّت، أو تقرّ، بهذا التسامح اللغوي.

تضمّنت الفقرات الثابتة الأخرى الامتيازات الخاصة بالملايويّين والمحافظة على حقوق الصينيّين والهنود كمواطنين والتي لا يمكن التشكيك فيها أيضاً. فإذا كان ترحيل الصينيّين والهنود وسحب جنسياتهم في زمن الاستعمار البريطاني ممكناً، يحظر الدستور على الحكومة المستقلة هذه الأعمال.

حسبتُ أن البنود غير القابلة للنقاش خطوة جيدة لتلافي إثارة العواطف وإثارة الصراع بين الملايويّين والهنود. إن الدستور وثيقة متوازنة؛ إذْ بنظرة فاحصة يتبيّن أنّه عندما يُعطَى الملايويّون شيئاً، تُعطى الأعراق الأخرى شيئاً بالمقابل أيضاً. وإذا كان الإسلام الدين الرسمي للفدرالية، ضَمِن الدستور لغير المسلمين حرّية ممارسة شعائرهم الدينية الخاصة. وإذا كانت اللغة الملايوية اللغة الرسمية، يحقّ للأعراق الأخرى التحدث بلغاتها الخاصة وتعلّمها والكتابة بها.

لا يشار إلى هذه الحقوق إلّا نادراً، ولا سيما من قبل النقاد الدوليّين لماليزيا. ويظهر أن عدداً من المراقبين لا يتفطّنون لعدم السماح باستخدام اللغة الصينية في المدارس في دول، مثل: إندونيسيا والفيليبين وتايلاند. وإذا كان يحلو لبعضهم الإشارة سلباً إلى الامتيازات الممنوحة للملايويّين، ملمّحاً إلى أنّ ذلك تمييز لهم، فهو لا يتطرّق من قريب أو بعيد إلى الحقوق الموازية التي مُنحت لغير الملايويّين. وإن سمّى دستورنا الإسلام الدينَ الرسمي منذ الاستقلال في سنة ١٩٥٧م، فإنه ضمن حرّية ممارسة الشعائر الدينية الأخرى، فلا يمكن إكراه أحد على اعتناق الإسلام، ولا يمكن تطبيق قوانين الشريعة في بلادنا على غير المسلمين.

ينبغي للأوروبيّين بشكل خاص التفطن لهذه النقطة الأخيرة لأنه خلال

حقبة الاستعمار، دأب الإسبان والمستعمرون الآخرون على تنصير الناس بالقوة. وفي هذا الصدد كان المستعمرون البريطانيّون أدهى منهم، فهم لم يرغموا الناس على التنصّر من خلال سياسة متَّبعة، وإنما يسّروا على إرساليِاتهم المسيحية فتح المدارس والمشافي واستخدامها كمراكز تبشيرية. وفي بعض الحالات، كانت المنح الدراسية تُعطى لمن تحوّلوا إلى النصرانية.

تضمّن الدستور كذلك بنوداً متصلة بالأراضي المخصّصة للملايويّين، يُنظر إلى ذلك غالباً على أنّه تمييز مقنَّن للملايويّين على غيرهم، فيما الحقيقة على الضدّ من ذلك. فباعتبار أنه يُمنع بيع الأراضي المحفوظة للملايويّين لغير الملايويّين، تبقى أسعار هذه الأراضي متدنّية لضعف القدرة الشرائية لدى الملايويّين. ولو وصلت هذه المحميّات إلى أيادي غير الملايويّين، لارتفعت أسعارها بشكل صاروخي، وارتفاع أسعارها سيمنع الملايويّين من شرائها. ولو أعاد ملايوي حيازة هذه الأرض، ستصبح محميّة ملايوية وتفقد قيمتها لضعف استغلالها الاقتصادي. وستصبح هذه العقارات محميات لغير الملايويّين من الناحية الفعلية. وكما أن هناك ازدواجية في المجال الديني والقانوني للمسلمين وغير المسلمين بحيث لا يخضع لأحكام الشريعة سوى المسلمين، هناك ازدواجية في تقسيم المناطق إلى أراض للملايويّين وأراضٍ لغيرهم، وما يستتبع ذلك من وجود سوقين منفصلتين للعقارات حيث قيم الأراضي مختلفة والأسعار هي التي تهيمن على السوقين.

يمكن اقتطاع الأراضي المحفوظة للملايويّين وبيعها إذا تبين أنّها تحتوي على القصدير مثلاً؛ فيتعيّن إذاً تخصيص أرض مساوية لها في المساحة وتحويلها إلى محمية ملايوية للاستعاضة عن الأرض المقتطَعة، وينبغي أن تكون هذه الأرض خالية من القصدير أو من أي مورد طبيعي آخر. وهذا ما نصّت عليه قوانين الاستعمار البريطاني كي لا تمنعهم القوانين التي تحكم الأراضي المحفوظة للملايويّين من حيازة هذه الأراضي للتنقيب عن القصدير أو استئصال أشجارها لإقامة مزارع المطاط. ويظهر أنّهم أرادوا تمكين الملايويّين من حيازة الأراضي، لكنّهم لم يرغبوا في أن تكون القوانين مانعتهم من حيازة أراضٍ مناسبة لاستغلالهم الاقتصادي؛ لذلك، انتهى الأمر

بالملايويّين إلى حصولهم على الأراضي الأقل نفعاً من الناحية الاقتصادية. هذه هي طريقة تبلور المناطق المحفوظة للملايويّين وتطوّرها.

وُضعت قوانين محميّات الملايويّين لإتاحة قدر من الحماية، وتعليلها المنطقي هو أنّه لو لم تكن هناك محميات، لباع الملايويون أغلبية أراضيهم على الأرجح. وفي الوقت عينه، تمنعهم القوانين الصارمة من استغلال المقدّرات الاقتصادية لأراضيهم من خلال مشاريع مشتركة مع غير الملايويّين باستخدام أراضيهم كرأسمال أو تأجيرها لمدة معلومة وتضمن عودتها إلى ملكية الملايويّين حال انتهاء مدة الإيجار.

الغريب أنّ بعض الملايويّين يحسبون أنّ المحميات الملايوية اعتراف بكونهم «أسياد» البلاد، وهذا اعتقاد مشين، فيجب ألا يعيش السكان الأصليون في هذه المحميّات. ومع أنّ الأمريكيّين الأصليّين في الولايات المتحدة يعيشون في محميّات، فلا أحد يعتبر ذلك امتيازاً. ولا ريب في أنّ ذلك اعتراف مفتوح ودليل قويّ على مدى عجزهم عن منافسة الأمريكيّين الآخرين.

ينبغي لقوانين محميّات الملايويّين أن لا تكون أكثر من تدبير مرحلي، أو عكّازات مؤقّتة في أحسن الأحوال. إن الحل الحقيقي يكمن في تعلّم كيفية إدارة الأصول، مثل هذه الأراضي، وتطوير مهارات مهنية. وينبغي عدم إقصاء الملايويّين عن المنافسة، بل ينبغي تمكينهم من خوضها، لكنّ إتقان هذه المهارات يستلزم تبنّي الموقف الصحيح.

هنا يأتي دور نُظُم القيمة؛ فالقيم تصوغ الشخصية والعمل والتنمية الاقتصادية، لهذا أشدّد دائماً على أهمية المحافظة على نظم قيمنا الآسيوية وعلى تطويرها أيضاً. إذا فهمت قيمة ما لديك، مادياً كان أم أخلاقياً، فلن تتخلّى عنه بسهولة، لكنّ المحافظة على نصيب المرء المادي والأخلاقي في العالم يتطلب قوة شخصية، لهذا نحن في حاجة إلى مجموعة عريضة القاعدة من ملايويّين مثقّفين وموسرين في ماليزيا، لكن يتعيّن على هؤلاء بذل الجهد؛ لأنّه طالما أنّهم يسعَوْن للطرق السهلة ويبحثون عن وسائل لا تقتضي جهداً لكسب الثروات بسرعة، لن يتمكّنوا أبداً من جني مكاسب من أصولهم الخاصة. فما أسهل من بيع ما مُنح لك، مثل الأرض، ثمّ العيش على ذلك

المال إلى أن يفنى. وإذا حصل ذلك، يصبح الملايويّون معوزين في بلادهم على المدى الطويل.

عاشت أغلبية الملايويّين في الماضي على ضفاف الأنهار؛ حيث تتوافر الأسماك وأصناف الطعام الأخرى، ولم تمثّل الحياة تحدّياً كبيراً. وإذا كانت الحياة سهلة، لن تجد مبرّراً لبذل جهد كبير لتتطور، والمهاجرون لا يجدون الأمور سهلة ويتعيّن عليهم العمل بجدّ للنهوض بأنفسهم. هذه هي المقوّمات الأساسية لذهنية المهاجر، جاء الصينيّون إلى هذه البلاد؛ لأنّ الحياة كانت صعبة في الصين آنذاك وكانوا مستعدّين للمجيء إلى هنا والاجتهاد في العمل والمنافسة. وجدوا أنّ التفوّق على الملايويّين سهل في سائر الميادين، وانكفأ الملايويّون الذين لم يعتادوا المنافسة أمام هجمة الصينيّين، وكانوا سيبيعون كل أراضيهم للصينيّين لو لم توجد محميات ملايوية.

ومع ذلك، تُبرز الأراضي المحفوظة للملايويّين مشكلة كبيرة في الواقع. وفي الظاهر، يبدو أنّ الدستور يحمي الملايويّين، لكنّه لا يفعل ذلك في الحقيقة؛ إنه يُضعفهم ويجعلهم اتكاليين للغاية وغير ميّالين إلى الاعتماد على أنفسهم، على أنّه يصعب إلغاء نظام الأراضي المحفوظة للملايويّين الراسخ فجأة. ولو حصل ذلك، ستكون خسائر الملايويّين أكبر بكثير من المكاسب التي سيحققونها، ذلك أنّه يصعب على المرء إلقاء العكّازة أو التخلّي عن منفعة في حين أنه معتاد وجودها ومسلّم بإمكانية حصوله عليها. وهذا أيضاً سيصبح مشكلة للسياسة الاقتصادية الجديدة في مرحلة معيّنة.

أجيزت التعديلات الدستورية في شباط/ فبراير ١٩٧٢م بأغلبية كبيرة لأنّ حزب سراواك الشعبي الموحّد انضم إلى الائتلاف، ليحصل على ٩٨ صوتاً من أصل ١٤٤ صوتاً وهي تزيد على أغلبية الثلثين. وبالإضافة إلى ذلك، ساند غيراكان بأعضائه السبعة، واتحاد النقابات التجارية الوحدوي الملايوي بأعضائه الاثني عشر، التعديلات المقترحة، وبذلك استعاد الائتلاف موقعه القوي الذي خسره في انتخابات سنة ١٩٦٩م.

بقيت أشكك في تنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة، لكنّي لم أشكّك في صدق تون رزّاق. اقترح إقامة شركة تنمية اقتصادية في كل ولاية لتنخرط في مختلف المؤسسات المهنية المخصصة للملايويّين والتي تبيع بالجملة

والمفرق. عُيّنت مدير «شركة التنمية الاقتصادية في ولاية قَدح» وانتُخبتُ كذلك نائباً لرئيس غرفة التجارة الملايوية بولاية قَدح، كان الرئيس حنيفة علاء الدين، وهو رجل أعمال بارز في قَدح وصديق عزيز. ومن دواعي الأسف أنه تُوفي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢م، فتولّيت الرئاسة من بعده. كان حنيفة سيناتوراً أيضاً، وهو أحد اثنين يحقّ لحكومة قَدح تعيينهما. وفي كانون الأول/ديسمبر، اقترح مجلس ولاية قَدح حلولي محلّ حنيفة كسيناتور.

كانت «شركات التنمية الاقتصادية في الولايات»، آليّة ذكية من الناحية النظرية لتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة. احتاج الملايويّون إلى الرساميل وإلى المعرفة التقنية ليستغلّوا الفرص التي أتاحتها السياسة الاقتصادية الجديدة. قرّر تون رزّاق تحويل هذه الوحدات الحكومية إلى صناعات ضخمة مثل شركات قطع الأشجار وشركات التعدين ومزارع المطاط. وبعد أن يمتلك المتعهّدون الملايويّون الرساميل والمهارة المهنية، يُستعان بهم في هذه المشاريع. اتضح أصلاً أنّ تخصيص أسهم للملايويّين يسبّب مشكلة لأنّهم لن يحتفظوا بها، وسيبيعونها على الفور تقريباً إلى غير المواطنين الأصليّين، مثل الأرصدة الأخرى الممنوحة لهم، لتحقيق ربح سريع. لذلك، تعيّن أن تحتفظ هذه الشركات بالأسهم نيابة عنهم لضمان احتفاظ الملايويّين بحصصهم في المستقبل.

لكن بعد أن بنت شركات التنمية الاقتصادية في الولايات مؤسّساتها، أحجمت عن بيع أسهمها للأفراد الملايويّين، ومالت عوضاً عن ذلك إلى التصرّف كما الدوائر الحكوميّة. أدارها موظفون حكوميّون خصصوا امتيازات التنقيب عن القصدير وقطع الأشجار لتلك الشركات، والقلة من الملايويّين الذين كانوا يعملون مستقلّين أصلاً في القطاع التجاري أو الذين رغبوا في طلب الحصول على امتيازات لقطع الأشجار أو التنقيب عن القصدير وجدوا أنفسهم في منافسة مع شركات التنمية الاقتصادية التي حرمتهم الفرص. لكن على الرغم من إيثار الحكومة تلك الشركات وإعطائها احتكارات في بعض الحالات، فشلت مؤسّساتها المهنية في أغلبية الأحيان.

عندما دُعيت للانضمام إلى مجلس إدارة شركة التنمية الاقتصادية في قَدح، لم تكن مسؤولياتي الوظيفية واضحة، ولم تكن الأنشطة المهنيّة في

ماليزيا دينامية أو متنوعة في تلك الأيام. وبالكاد انطلقت مؤسّسات البناء والإسكان، وكانت مشاريع البنية التحتية قليلة ومتباعدة، وكانت سوق الأسهم قليلة الشأن وأغلبية الشركات صغيرة الحجم وملكاً لأفراد.

لذلك، قرّرت شركة التنمية الاقتصادية بقَدح تطوير الموارد الطبيعية في الولاية. ولم تكن ولاية قَدح غنيّة يوماً بالقصدير أو تمتلك غابات واسعة، والزراعة في أراضيها هي الأعلى كثافة من بين سائر الولايات. في الواقع، كانت «وعاء أرز». وكما في الولايات الأخرى، احتكر الصينيّون بالكامل تقريباً صناعة قطع الأخشاب وملكيّة مناجم القصدير المكشوفة، مع أنّ عدداً صغيراً من الملايويّين انخرطوا في هذه الصناعة. ودخول شركة الولاية عنى أنها ستستأثر بجميع امتيازات الغابات الجديدة تقريباً، وهذا لا ينسجم مع روح السياسة الاقتصادية الجديدة، لكن لم تجرِ مناقشة الموظّفين الحكوميّين والسياسيّين الملايويّين الذين كانوا أعضاء في مجالس إدارة شركة الولاية والشركات التابعة لها.

خسر أصحاب امتيازات قطع الأخشاب الملايويّين الذي تنافسوا مع شركة التنمية الاقتصادية في الولاية غالباً. وفي المراحل اللاحقة، أصبحت تلك الشكوى الرئيسة لرجال الأعمال الملايويّين من السياسة الاقتصادية الجديدة، ففي كلّ مرة، كانت الفرص المهنيّة من نصيب شركات الولاية التي تنافسوا معها من دون نتيجة. وفي هذه الأثناء، خسر الصينيّون أغلبية امتيازاتهم أمام شركات الولاية، لكن لمّا كانت هذه الشركات تفتقر إلى الخبرة في استثمار امتيازات قطع الأخشاب ولا تمتلك معدات قطع الأشجار، تعيّن عليها التعاقد مع الصينيّين من الباطن في عمليّات قطع الأشجار وتسويق الخشب لدى المناشر التي كانت ملكاً للصينيّين أيضاً. بناءً على ذلك، لم تحقّق هذه الشركات أرباحاً إلّا نادراً، بينما مقاولو الباطن هم من قطف الثمار بناءً على هذه الترتيبات.

وكذلك في باهانغ؛ حيث حصل «مجلس أمانة الشعب، أو مارا»، الذي خلف دائرة التنمية الريفية والصناعية[1]، على امتيازات ضخمة

(١) كانت دائرة التنمية الريفية والصناعية (ريدا) في الأصل وكالة سعت لتعزيز مشاركة السكان الأصليين في الاقتصاد بإنشاء صناعات ريفية.

لاستغلال الغابات، لكنّ الإدارة السيئة عنت عدم تدفّق ثروة إضافية إلى جيوب الملايويّين. وفي إحدى المرات، جُمعت جذوع الأشجار المقطوعة في الغابات بزعم تعذّر تسويقها، وذُكر أنّ بعضاً من جذوع الأشجار الثمينة هذه صار طعمة للنيران.

لا عذر يبرر حصول ذلك، وإذا تعذّر عليك بيع الخشب في صورة ما، المنطق يملي عليك تجربة تسويقه في صورة أخرى. وإذا لم تستطع بيع جذوع الأشجار، أنت في حاجة إلى منشرة أو يتعين عليك تحويل الجذوع إلى خشب رقائقي صفائحي أو خشب ليفي. وتعلّمُ كيفية القيام بذلك أمر حتمي لتعي مقدار العائد الذي يمكنك تحقيقه من استثمارك، لكنّ المسؤولين المعنيّين كانوا في معظمهم إداريّين لا يتمتعون بخبرة مهنية، طُلب إليهم قطع الأخشاب وهذا ما فعلوه. وفعل أي شيء آخر يقتضي توجيهات من الحكومة وليس إدارة فقط، وصدور المراسيم الحكومية يتطلب وقتاً لأنّ كبار المسؤولين فقط يمكنهم اتخاذ القرارات، والمحزن أنّ صناعة الخشب لم تكن أولوية في نظرهم ولذلك تحوّلت في النهاية إلى وقود للنيران. يصعب استئصال الموقف القديم في الخدمة العامة، إنها عقليّة تؤثر عدم فعل شيء والمحافظة على دفتر «نظيف»، على المخاطرة بارتكاب غلطة. وإذا كان هذا الموقف متجذّراً في المستويات العليا، فمن سيعترض من الموظفين الرسميّين الأقل مرتبة، أياً يكن الحافز لديهم على المستوى الشخصي؟ سيكون الاعتراض خطوة مدمّرة في الخدمة العامة.

استُعين بشركة كندية تعمل في صناعة قطع الأخشاب لمساعدة مارا، وتمّ استيراد آلات التحطيب الباهظة الثمن لتحديث العمليات ورفع الكفاءة. لكنّ الموارد البشرية على الأرض كانت أقل تطوّراً وكان مسؤولو مارا يوجّهون عمليات قطع الأشجار عبر اللاسلكي من مكاتبهم في كوالالمبور؛ فمن غير المفاجئ إذاً أنّهم أخفقوا على الرغم من المدخلات التقنية الكنديّة.

تكرّرت القصّة ذاتها تقريباً في المناطق الأخرى. عدتُ إلى صفوف أمْنو في ذلك الوقت، ولم أكن على علم بهذه الإخفاقات وكذلك عموم الناس. كنّا متحمّسين للغاية ظنّاً منّا أنّ السياسة الاقتصادية الجديدة ستصحّح أوجه الخلل في التوازنات بين ثروة الملايويّين وثروة غيرهم، ولذلك دعمنا

شركات التنمية الاقتصادية في الولايات، والظاهر أنّ النوايا الطيّبة بدت كافية، والنجاح في تطبيق السياسات بدا من المسلمات.

بقيت أعمل في عيادتي الطبية فيما راقبت أداء السياسة الاقتصادية الجديدة وانتظرت الانتخابات العامة. ولزيادة أسهم السكان الأصليّين في قطاع الشركات، تقرّر إلزام الشركات، ولا سيّما الحديثة منها، بتخصيص ٣٠ في المئة من أسهمها للسكان الأصليّين. وفي ذلك الوقت، كان يجري طرح أسهم عدد من الشركات الجديدة في سوق الاكتتاب. كانت أسعار الأسهم ترتفع فور الطرح الأولي للاكتتاب العام، والأشخاص المحظوظون كفاية بحصولهم على هذه الأسهم باعوها على الفور، كان ذلك أشبه بالحصول على المال مجاناً. ومن الطبيعي أن النّاس تدافعوا للحصول على أسهم الطرح الأولي هذه. تقدّمتُ بطلب للحصول على أسهم لصالح وزارة التجارة والصناعة لأمتلكها كفرد وأُسهم في حصة الملايويّين في البلاد لا لإعادة بيعها بسرعة. وكم خاب أملي عندما أجابوني بأنّ الأسهم مخصّصة للمواطنين الأصليّين المسجلين لدى الوزارة فقط. وتطوّع المسؤول بإبلاغي أنّ في استطاعتي طلب أسهم مخصصة لغير السكان الأصليّين بالطريقة المعتادة، أي بملء استمارات الطلب التي تأتي مع النشرة التمهيدية التي تنشرها الشركات في الصحف. ومن البدهي أن عدد طالبي شراء الأسهم من غير السكان الأصليّين كان كبيراً، وعلمت لاحقاً أنه سُجلت طلبات نحو ١٠,٠٠٠ مواطن أصلي في الوزارة.

على أنّه وفقاً لما حصل في الماضي، قلّة هم الذين احتفظوا بالأسهم التي خُصصت لهم، بينما باع أكثرهم أسهمهم لمشترين من غير السكان الأصليّين وفقاً للسعر المحدّد في الاكتتاب الأولي. وكانوا يسدّدون للمصارف الأموال التي اقترضوها لشراء تلك الأسهم ويربحون الفرق بين السعرين. وهذا لم يساعد في زيادة النسبة المئويّة للأسهم في الثروة الوطنية التي امتلكها الملايويّون بالطبع. ولو أنّهم أعادوا استثمار الأرباح التي جَنَوْها من بيع الأسهم في توسيع مؤسّسات مهنيّة قائمة أو في شراء أسهم جديدة، ربما كان الدفاع عن هذه السياسة ممكناً. لكنّ الأموال كانت تُصرف في الأغلب على الكماليات فوراً، وهي دلالات على المنزلة في المجتمع الملايوي المعاصر. وكانت هذه الدورة تُستأنف من جديد، بحيث تباع

الأسهم التي تمّ الحصول عليها. اعتبر السكان الأصليّون ذلك مسألة حق لا طريقة لزيادة حصتهم في ثروة بلادهم. وبناءً على ذلك، ترقّب الجميع بلهفة عرض أسهم جديدة للاكتتاب العام. وبدا أنّه ليس لأهداف السياسة الاقتصادية الجديدة أهمية في نظر المنتفعين وحتى في نظر المسؤولين.

كانت السياسة الاقتصادية الجديدة في الواقع سياسة متينة أريد منها تقليص التباينات بين الملايويّين وغير الملايويّين. لكنّ كثيراً من الملايويّين أساؤوا الاستفادة من المعاملة الخاصة التي مُنحت لهم، ولم تحقّق السياسة الاقتصادية الجديدة غير نجاحات متواضعة. في الواقع، ببيع الملايويّين المنتفعين من هذا الكرم أسهمهم للصينيّين، اتسعت الهوة بين المجتمعين. أرادت الحكومة المساعدة على إنجاح السياسة لتصحّح الخلل في التوازنات، لكن كل ما كان في مقدور المنتفعين الملايويّين رؤيته هو فرصة للاستمتاع بثروة غير متوقّعة سريعة الزوال. لم يأبهوا لإمكانية فشل السياسة الاقتصادية الجديدة ولا للهدف الشامل، وهذا مدعاة لإحباط شديد. وجدوا وسيلة لإساءة استعمال كل ما اقتُرح لمساعدتهم على تحسين وضعهم الاقتصادي. ربّما وضعت الحكومةُ الثروة والأسهم في أيديهم، لكنّ ذلك كان بلا طائل لعدم تغيّر العقلية الملايوية القديمة المعهودة.

تحقّق بالطبع بعض النجاحات، يوجد اليوم متعاقدون ملايويّون يمكنهم السفر إلى الخارج لبناء مشاريع بنية تحتية معقّدة، وفي ماليزيا، انخرط الملايويّون في تصنيع مكوّنات السيارات وإنتاجها. وبرز بعضهم صيرفيّين ناجحين، وتنشر الصحف أسماء مواطنين أصليّين يعملون مدراء تنفيذيّين ناجحين ويتقاضون رواتب كبيرة غالباً، بل إن بعضهم يدير شركات ضخمة متعددة الجنسيات في الخارج، لكنّ معدل النجاح متدنّ بالنسبة إلى الجهود الحكومية المنسقة والمستمرّة. إن الاستثناء يثبت القاعدة هنا أيضاً، فالأشخاص الناجحون إنما نجحوا لإظهارهم قدرة على بناء عقلية جديدة حين لاحت الفرص وليس بسبب الفرص والموارد التي أتيحت لهم.

لاستئصال الحرمان الذي يعانيه الملايويّون ورفع مستوى مبادرتهم وقدرتهم على تنظيم الأعمال، نحن في حاجة إلى مقاربة العصا والجزرة. وعندما كنت رئيساً للوزراء، ألقيت في أحيان كثيرة كلمات في مخيمات بناء

الأمة، وكنت أمضي يومين متواصلين واقفاً على قدميّ متحدثاً من الصباح إلى المساء، محاولاً شرح ما يقتضيه النجاح لكنّ الكلمات الحكيمة لم تترك أثراً. فعوضاً عن سماع ما هم في حاجة إلى القبول به، آثر عدد منهم الحديث عن أسباب عدم استساغتهم ما يقال لهم. لقد أعادت العادات الملايوية القديمة تأكيد نفسها. وخلال جلسات طرح الأسئلة والإجابة عنها، آثر المشاركون إعطاء تفسيراتهم الخاصة لإخفاقات الملايويّين والإشارة إلى أن حججي وتوصياتي خاطئة؛ أي إنه حين تُعرض عليهم فكرة أو يُطلب إليهم القيام بأمر ما بطريقة مختلفة، يكون ردهم المجادلة وتبيان الأسباب التي توجب عدم القيام بذلك ولماذا لا يمكن الملايويّون القيام بذلك.

الصيغة سهلة في نظري، أولاً لا تبالغ في الطمع؛ لأنّك إذا فعلت، ستميل إلى الاعتماد على ممارسات تركّز على جمع المال فقط. وعندما يفعل المرء ذلك، ربما لا يعود مهتماً بصحة ما يقوم به من الناحيتين الأخلاقية والقانونية.

يقول عدد من المعلقين إنه يجدر تحديث السياسة الاقتصادية الجديدة، والسياسة التي جاءت بعدها، وهي سياسة التنمية الوطنية[٢]، تسعى لذلك بطريقة ما بلا شك، لكنني أعتقد أن الناس من يجب تطويرهم لينتفعوا من الفرص الاقتصادية المتاحة لهم. فلو عدنا إلى السياسة الاقتصادية الجديدة بعزيمة كاملة، وإذا وُزعت الأعطيات من دون إعادة نظر، سيساء استخدام السياسة مرة أخرى بما لا يخدم المصلحة العامة وستضرّ بكفاءة الملايويّين وكرامتهم.

عندما عدت إلى صفوف أمْنو في سنة ١٩٧٢م، لم تكن آثار ذلك قد اتضحت لي وللآخرين. وبعد فشل محاولتي الاستثمارية الأولى، عزفت عن تكرار محاولة شراء أسهم مخصصة للسكان الأصليّين، وعوضاً عن ذلك، سعيت للاضطلاع بدور أنشط في الحزب والحكومة. وبعد شهرين من انتخابي عضواً في المجلس الأعلى، عُيّنت عضواً في المجلس الاستشاري للتعليم العالي المشكّل حديثاً.

---

(٢) طرحت الحكومة سياسة التنمية الوطنية في حزيران/ يونيو ١٩٩١م بعد انتهاء مدة السياسة الاقتصادية الجديدة. أعيد تعريف الفقر بحسب معايير نسبية، وجرى تأكيد إيجاد فرص عمل من جديد والاعتماد بشكل أكبر على القطاع الخاص.

بعد هذا التعيين، كتبتُ إلى تون رزّاق عارضاً خدماتي في أي صفة أخرى. اقترحت تسليمي إدارة السكك الحديدية الملايوية لأفكار لديّ متعلقة بتغيير وضعها. وعوضاً عن ذلك، عُيّنت في تشرين الثاني/نوفمبر رئيساً للصناعات الغذائية في ماليزيا (فيما)، وهي شركة حكومية تعمل في الأساس في صناعة تعليب الأناناس. قبلتُ التحدي وعزمت على أن أكون رئيساً غير تنفيذي ناشطاً للغاية، فأنا لم أكن لأقنع برئاسة مجلس إدارة.

مع أنه لم يكن لديّ خبرة في إدارة شركة تبلغ قيمتها عدة ملايين من الدولارات، فقد أدرت في زمن الاحتلال الياباني عدداً قليلاً من المهن الصغيرة، منها مقهى ومتجر لبيع الأرز والموز. ويضاف إلى ذلك خبرتي في إدارة عيادتي. ومتسلّحاً بما فهمته عن «الدخل الصافي»، أي أهمية تحقيق عائد على الاستثمار، والاحتفاظ ببعض الأرباح لدورة الاستثمار التالية، باشرت العمل وتوظيف جميع خبراتي في خدمة «فيما».

كان لدى مصنع تعليب الأناناس الملايوي، وهي الشركة الرئيسة التابعة لـ«فيما»، مصنعان لتعليب الأناناس ومنشأة لصنع المعلبات. وكان التسويق يتمّ في الأغلب من خلال شركة تسويقية مشتركة أسّستها شركات تعليب الأناناس الماليزيّة ولكنّها تدار من سنغافورة، كما سوّقت مصانع التعليب منتجاتها مباشرة لدى بعض الزبائن في الخارج. ولا أظنّ أنّ مصنع تعليب الأناناس الملايوي توقّع مسؤولاً تنفيذيّاً رئيساً حين عُيّنت رئيساً له، لكن هذا ما حصلوا عليه، أردت معاينة الأمور بنفسي وقد اختمرت لديّ أفكار عامة حيال ما هو خطأ في الإدارة والإجراءات العلاجية الواجب اتخاذها، وتعيّنت دراسة التكلفة الحقيقية للإدارة والإنتاج أولاً وغريزتي قادتني في هذا الشأن إلى استنتاج أن الإدارة الحالية لا تتوخّى الحرص الشديد. وهذا ما تأكّد لديّ عندما اطّلعتُ على مصاريف السفر التي أنفقها المدير العام. كان يسحب ٨,٠٠٠ رينغت في الشهر، وهو مبلغ سخيّ وفقاً للمعايير السائدة آنذاك. وحين أصبحت رئيساً للوزراء في سنة ١٩٨١م، تقاضيت راتباً شهرياً مقداره ٨,٠٠٠ رينغت أيضاً. وفوق ذلك كلّه، رصد مجلس الإدارة ١٠٠,٠٠٠ رينغت في السنة من الموازنة لتغطية مصاريف سفر أعضائه، وكان المدير العام يسعى لإنفاق هذا المال بحلول نهاية السنة سواء أكان السفر

لازماً أم لا. وضعتُ حدّاً لهذه الممارسة على الفور وقرّرت أنّ المدير العام يسافر فقط عندما يكون سفره لازماً.

زرت مصنع تعليب الأناناس في بيكان نيناس (بلدة الأناناس) بولاية جوهور في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣م، والتقيت بمئتي عامل مُضرب عن العمل من أصل تسعمئة عامل في المصنع. توجّهت إلى العمال المضربين على الرغم من صدمتي وسألتهم عن القضايا التي يعترضون عليها. كانوا عمالاً متعاقدين ليست لهم رواتب شهرية وأجورهم متدنّية للغاية بلغت أقل من ٤٠ سين في الساعة. والمفترض أن يتقاضوا ١٥٠ رينغت على الأقل في الشهر، أو مثلَي إلى ثلاثة أمثال ما يتقاضونه. ومع أني لم أحصل على معلومات رسمية، فقد وعدتهم بالنظر في شكاواهم، ابتهجوا وعلّقوا إضرابهم عقب وصولي بخمس عشرة دقيقة.

وعندما زرت ناحية التخزين برفقة المدراء، وجدت الأرضيات دبقة وزلقة لتساقط العصير المحلّي من العلب المثقوبة. المفترض أن المدراء يطبّقون مبدأ «فيفو»، أي إن «الوارد أولاً يغادر أولاً» حين تجهيز العلب لإرسالها إلى تجار الجملة، والظاهر أنهم لم يكترثوا لهذا المبدأ.

كان العمال يتناولون العلب التي يسهل الوصول إليها في أعلى المنصات النقالة حيث تُخزن المنتجات الجديدة، لتبقى العلب التي في الأسفل من دون أن تتحرك شهوراً عديدة. وبعد مرور بعض الوقت، ينفجر بعض العلب المعيبة بفعل تخمّر محتوياتها. يتقاطر العصير المحلّى ويبلّ العلب التي في الأسفل، ثمّ تصدأ هذه العلب وتنفجر في النهاية كذلك؛ أي إن العصير المحلّى ينساب إلى الأسفل من رزمة إلى أخرى مُتلفاً كل طبقة في طريقه، ومن البدهي أنّ أغلبية الأناناس المخزّن غير قابل للبيع، ولا داعي إلى القول إن وضع التخزين كان مريعاً.

سألت المدير عما يصنع بهذه المنتجات التالفة، نظر إلى أمين المخزن الذي لم يستطع الإجابة على الفور، ثم قال «نتخلّص منها»، سألته كيف يتم ذلك. صمت برهة هنا أيضاً، وأخيراً قال: «ندفنها».

سألته: «أين؟».

قال: «في الخارج».

ذهبنا إلى الخارج فهالني منظر فتحات كبيرة في السياج المعدني وآثار إطارات على الأرض. سألته: «ما هذا؟». لم يسد صمت طويل في هذه المرّة وأحسست أننا على وشك حلّ اللغز.

ثم قال أحدهم: «تدخل الشاحنات بهذه الطريقة».

سألت: «لكن لماذا؟ فهناك طريق معبّدة تؤدي إلى المخزن».

أخيراً حصلت على التفسير، والظاهر أنّ الشاحنات تسير عكسياً ليلاً عبر الفتحات المصنوعة في السياج ليقوم لصوص بتحميل رزم علب الأناناس الصالحة، ومع أنّه يوجد حراس أمنيّون فقد تملّكهم الخوف من هؤلاء اللصوص. والظاهر أنهم قطّاع طرق هدّدوا بالمناجل بقتل كل من يعترض طريقهم.

كانت الحال أشبه بكوميديا سيئة، فليس هناك حسّ بالمسؤولية ولا يوجد من يراقب أو يدقق في طريقة إدارة الشركة، ولن أوفي إحساسي حقه إذا قلت إني كنت مرعوباً.

جرت العادة في مصنع التعليب على السماح لكل موظف بأخذ صندوق واحد على الأقل من الأناناس المعلب إلى جانب راتبه كل شهر. وفي استطاعتهم بيع هذه الصناديق للمحلات في بيكان نيناس ويمكن في الغالب رؤية الباعة المتجولين وهم يسوّقون علب الأناناس على جوانب الطرقات. لكنّ مصدر البضاعة التي تباع ليس الموظفين بالضرورة؛ إذْ إنّ كميات كبيرة من تلك البضائع عبارة عن صناديق سُرقت في الواقع من المخازن. لم يحاول أحد إصلاح السياج أو منع الشاحنات من تحميل صناديق الأناناس وسرقتها. أمرتُ بإصلاح السياج وطلبت إلى الحراس الأمنيّين وقف محاولات سرقة المخازن بعد ذلك، واللافت أنه لم تقع هجمات بواسطة المناجل منذ ذلك الحين.

طبّقتُ عدداً من الإجراءات الأخرى في مصنع التعليب، وعلى الرغم من وجود فائض من الموظفين، لم أصرف أحداً لأن ذلك سيشيع حساً بانعدام الأمن والاستياء. وعوضاً عن ذلك، أتحت تناقص عدد الموظفين

بالشكل الطبيعي ولم أستعض عن العمال الذين تقاعدوا لكبر سنّهم. إن إدارة العمل بهذه الطريقة تتطلب وقتاً وبعض المال الإضافي، لكنها لا تؤثر سلباً في معنويات الموظفين على المدى الطويل.

وفيما كنت أمشي في المصنع في مناسبة أخرى، رأيت عدداً كبيراً من أغطية العلب منثورة على الأرضية بالقرب من أحد الممرات، سألتُ المدير الذي رافقني عن سبب وجودها هناك وقلت: «تبدو لي في حال جيدة، هل هي غير صالحة؟» ارتجفت شفتا الرجل، ثم غاب عن الوعي وسقط على الأرض، حمله رفاقه بسرعة ومدّدوه على الممر الإسمنتي فاستعاد وعيه في وقت وجيز. علمت لاحقاً أنهم يبيعون الأغطية ـ أغطية العلب ـ لمصنع آخر؛ فكانت تُلقى على الأرض لتُجمع بعد ذلك كأغطية علب غير صالحة من خلال جمع المخلفات بواسطة الشاحنات.

في أثناء ذلك، ساءت العلاقات بين الإدارة والعمال وزعماء النقابات. عمد العمال في أغلبية الأحيان إلى تخريب الشركة بوضع الورق الفضي المسحوب من صناديق السجائر في العلب في أثناء عملية التصنيع، حتى إن زبوناً كندياً وجد مرة سحلية داخل علبة. كانت العواقب فظيعة على الشركة لأنّه تعين إتلاف جميع المستوعبات بعد إعادة شحنها إلى ماليزيا مع تكاليف إضافية ودفع تعويض كبير للزبون الكندي لمنع التشهير بالشركة، بلغت الخسائر مئات آلاف الرينغات. لم يتفطّن العمال إلى كونهم يضرّون بأنفسهم ليس إلّا بتدميرهم مصدر لقمة عيشهم. وربما كنا سنضطرّ إلى إغلاق المصنع وتسريحهم جميعاً، ومن حسن الحظ أن الصحافة على الأقلّ لم تعلم بالقصة.

في تلك المرحلة، وُجد في زعماء النقابات من حسِب أن غاية العمليات الحكومية، مثل: السكك الحديدية الملايوية هي توفير وظائف لا جني المال. والواضح أنه افتُرض أنّ على الحكومة إقامة تلك العمليات واستمرار ضخّ الأموال فيها حتى وإن كانت مؤسسات خاسرة دائماً، والخدمات التي أقيمت هذه المؤسسات لتوفيرها اعتُبرت ثانوية. كان هذا النوع من التفكير الاجتماعي الخاطئ شائعاً للغاية في إنكلترا؛ حيث توجّب توقيف عدد من الصناعات البريطانية، لهذا السبب لم يكترث العمال بمصنع

تعليب الأناناس الملايوي، وظنّوا أنّهم سيبقون موظّفين مهما فعلوا. والأدهى من ذلك أنّ الحكومة تدفع لهم مزيداً من الأجور عندما تخشاهم، كان موقفاً تصادمياً، لكن هل سيخرج فائز في النهاية؟

أردت كسب تأييد رئيس نقابة العمال في مصانع التعليب الحكومية، وكان رجلاً طيباً، استمعت لشكاواه، وبالغ في تصوير مظالم العمال كأي زعيم نقابي آخر، لكنّ بعض الشكاوى المتصلة بالإدارة كانت محقة. والتقيت بلجنة النقابة وأجريت مناقشات مطوّلة معها، وقرّرت دراسة بعض شكاواهم المحقّة مثل الاتفاق على زيادة الأجور والبدلات وما إلى ذلك. ولم ألغِ امتيازاتهم المتعلّقة بمنحهم صناديق من معلبات الأناناس فضلاً عن أجورهم، وألقيت كلمات حماسية وبيّنت مدى أهمية تعاونهم ومساعدتهم الشركة على خفض خسائرها. إن التخريب بوضع السحالي في المعلبات سيؤدي إلى إغلاقها.

أذهلتهم هذه الفكرة، بل رحبوا بها، عملوا بموجب اعتقاد راسخ وهو أنّ مصنع التعليب أقيم لتوفير الوظائف لهم، كانت شركة حكوميّة لا يفترض أن يكون الربح دافعها. اعتقدوا أنّ في وسعهم فعل ما يحلو لهم وسيبقى مصنع التعليب يعمل. قلت لهم قد تقبل الحكومة بتحمّل بعض الخسائر، لكن إذا كانت الخسائر مرتفعة، ستوقف هذا النزف، وإذا أحسنت الشركةُ الأداء، تتوافر لها فرصة أكبر لجني مزيد من المال، على أنه ينبغي أن تقترن زيادات الرواتب بزيادة الإنتاجية، ولو زادت الرواتب وبقيت الحكومة تخسر المال، سيأتي يوم يصبح وقف العمل أمراً منطقياً.

كما كان العمال ناخبين في تلك الدائرة وألمح بعضهم إلى أنّ مرشحي أمْنو قد يخسرون مقاعدهم إذا خسر العمّال وظائفهم. كان تهديداً فارغاً لأنّ معظم العمال كانوا أعضاء في أمْنو على أي حال، وفي جوهور حيث لا يوجد معارضة من الناحية الفعلية، تمتّع الحزب بنفوذ عظيم. فقد كان عدد أنصار الحزب الإسلامي الماليزيّ (باس) معدودين هناك؛ لذلك اعتقدت أن النّاس سيبقون داعمين لأمْنو، ولذلك كنت واثقاً بأنّ كلامهم خدعة، وتبيّن أنّني على صواب؛ إذْ حقّقت الجبهة الوطنية[٣] فوزاً سهلاً في الانتخابات

(٣) تشكلت الجبهة الوطنية في سنة ١٩٧٣م لتكون خلفاً للائتلاف.

العامة التالية في سنة ١٩٧٤م. لكنني استطعت استمالة النقابة والعمال قبل ذلك، وأصبح زعيم النقابة صديقاً حميماً واستطعت الحصول على مساعدته ودعمه دائماً متى برزت مشكلة صناعية داخل الشركة.

ولاحقاً استخدمت المقاربة ذاتها مع نظام خطوط النقل الجوي الماليزيّ (ماس) حين كنت مساعد رئيس الوزراء. سعت النقابة لتخريب الشركة وجرى العبث بطائراتها إلى أن استحال عليها الطيران، قلت لهم إني سأوقف خطوط النقل الوطنية وهذا ما فعلته. وصفني حزب العمل الديمقراطي (داب) «بالبلطجي»، لكني لم أتأثر بذلك. كانت تلك أرصدة وطنية ولا يمكن المرء العبث بالطائرات ورفع المطالب إلى الشركة فيما كان أداؤها متعثّراً على أي حال.

كنت مستعداً لإقفال الشركة نهائياً إذا بدا ذلك ضرورياً، وفي سياق ذلك، ساندتْ نقابةُ الخطوط الجوية التجارية في أستراليا عمالَ «ماس» ورفضت تسليم طائرات الشركة. أجبتهم بالقول إننا سنحرص على ألّا تقلع الطائرات الأسترالية من المطار بعد وصولها إلى كوالالمبور، فأوقفت شركة كانتاس رحلاتها إلى العاصمة، توجّب إفهام الناس سقف ما يمكنهم المطالبة به. وحين يصبح الطرف الآخر غير عقلاني، أكون مستعداً لأن أكون غير عقلاني بالمرة أيضاً، وهذا ردّ فعل لا يتولّد بالفطرة ولكن يتولّد بالانخراط في الوظيفة.

بالعودة إلى مصنع تعليب الأناناس، دقّقتُ كذلك في مجمل عملية إنتاج الأناناس المعلَّب، بدءاً بقطف ثمار الأناناس، تُلقى الثمار من على ظهر الشاحنات في ثلاث سلال بحسب تصنيفها. والظاهر أنّ الرجل المسؤول عن إلقاء حبات الأناناس كان خبيراً في التصنيف، لكنّي وجدت بعد التدقيق أنّه بعد فرز الثمار، لا يتمّ التصنيف على الوجه الملائم، فكانت الثمار من الفئة أَلِف تصنّف ضمن الفئة باء أو جيم، بينما يمكن العثور على ثمار من الفئة جيم في سلة ثمار الفئة ألف ولم تكن نوعية الثمرة التي ستذهب إلى كل علبة مؤكدة. ووضع ثمار من الفئة الأولى في علب رخيصة يُفترض أن تحتوي على ثمار من الفئة باء أو جيم يُلحق بالشركة خسائر مادية لا لزوم لها. وحين تذهب الثمار من الفئة باء أو جيم إلى العلب التي يُفترض أن تعبَّأ

بثمار من الفئة ألف، قد يثير شكوى الزبائن وربما يدفعهم إلى الإعراض عن شراء الأناناس الماليزيّ المعلّب.

تُعزى مشكلات مصنع التعليب إلى كون مديره موظفاً حكوميّاً سابقاً أداره كأي دائرة حكومية أخرى، لم يفكّر في خفض التكاليف وجني الأرباح. كانت مؤسسات الصناعات الغذائية «فيما» تقدّم في كل سنة موازنة للحكومة، وكانت الخزينة توافق على مخصّصاتها كل سنة. ومع أنّ مسؤولين حكوميّين كانوا يجرون عمليات التدقيق الحسابية، لم يكن لديهم معرفة بالمحاسبة التجارية ولم يدقّقوا في الحسابات بالشكل المناسب. ولم يتقصّوا عن أسباب خسائر المصنع المتكرّرة؛ لأنه لا يُتوقّع جني المال من الدوائر الحكومية. في تلك الأيام الأولى، قلّة هم المسؤولون الحكوميّون الذين استطاعوا التكيّف مع المفهوم الجديد للتجارة وهو مزاولتها وجني أرباح منها. حسبوا أنّ تخصيص الأموال لهذه الشركات الحكومية الجديدة أمر طبيعي، ومن الناحية الفعلية، كانوا يضخّون رأسمال جديد في كل سنة من دون عائد. ولا توجد مؤسسة تجارية تتوقع نعمة الحصول على رؤوس أموال سنوياً أو الافتراض بأنّها حق شرعي؛ إما أن تستخدم المؤسساتُ التجارية الأموال التي جنتها أو تلجأ إلى الاقتراض، والديون إحدى تكاليف مزاولة التجارة.

ترسّخت الحقبة التي أمضيتها في مصنع التعليب في ذاكرتي كذلك لتعرّفي إلى الحاجّة فاطمة مديرة المطعم. كانت صاحبة شخصية لافتة، قوية العزيمة وشديدة التأثير في «وانيتا»، القسم النسائي في حزب أمْنو. أدارت المطعم بطريقة مربحة، لكنّ عدداً من العمال اشتكوا من سوء الطعام. حسبت أن في استطاعتي التعامل معها بفسخ عقدها، لكنّ الأمر لم يكن بتلك السهولة، وعندما زرت المصنع في المرة التالية، وجدتها في انتظاري، كانت امرأة مرعبة لا تكبح جماحها. شرحتْ لي بنبرة قوية أنها لا تجني كثيراً من عملها لأنّ الشركة لا تدفع لها المال الكافي لشراء طعام جيد للعمال، وأن العمال يدينون لها بمال كثير.

وجدت أنه ربما من الحكمة أن أجعلها صديقة على أن أجعلها عدوة، كما أنّها أبدت استعدادها للتغيير وقبلت ببعض مقترحاتي، أعترف أنني

حابيتها كونها زعيمة وانيتا في تلك الدائرة الانتخابية. بدا الأمر أشبه من بعض الوجوه بطريقتي في التعامل مع الأشياء والأشخاص، يمكنني تقدير المقاربة النزيهة في التعامل مع الآخرين إذا كانوا عقلانيّين. وأنا مستعد للإنصات إلى الآخرين دائماً لأني أعتقد أن من ينصت يتعلّم، وأن الذي يتكلم باستمرار لا يتعلم شيئاً.

انتفعت كثيراً لاحقاً بصداقتي القويّة لها، ولا سيما أنها أدارت المطعم بكفاءة عقب تلك المناقشة. وفي مرحلة متأخرة جداً عندما اقترح فرع أمْنو في جوهور ترشيح الحاجّة فاطمة لمنصب سيناتور، لم أتردّد في الموافقة على الاقتراح. كانت ماك أجي فاطمة، وهو الاسم الذي اشتُهرت به، شخصية وصديقة وفيّة إلى أن وافتها المنية في سنة ١٩٩٨م.

عندما عُيّنت في الوزارة بعد سنة من إدارتي مصنع التعليب، لم أتخلّ عن رئاستي للمصنع، لكني لم أعد قادراً على تمضية كثير من الوقت مثلما كنت أفعل سابقاً في الإشراف على العمليات. ومع أنّي لم أغيّر أوضاع الشركة تغييراً جذرياً فقد جنت ربحاً بلغ ٢ مليون رينغت في سنة ١٩٧٨م حين كنت لا أزال مسؤولاً عنها، مع أنّني كنت قد أصبحت مساعد رئيس الوزراء حينئذٍ.

مع أنّ تقويم الأمور صعب، فهو يعين على اكتساب خبرة لا تقدّر بثمن، سنحت لي فرصة للمشاركة المباشرة في إدارة مؤسّسة مهنية ضخمة وإجراء مفاوضات دولية. تعلّمت أهمية الإحاطة بالتفاصيل، وهذا درس قيّم في إدارة مؤسسة تجارية، أو حكومة بالتأكيد. علّمني مصنع التعليب الحاجة إلى إعطاء تعليمات واضحة، وأهمية عمليات المتابعة ورفع التقارير عن الأعمال المنجَزة، إياك أن تفترض أنّ الأعمال ستتمّ ببساطة لمجرّد إصدار قرارات بذلك.

كما اشتركتُ في أثناء إشرافي على مصنع التعليب في التفاوض على سعر الحصول على ألواح التعليب من الشركات اليابانية. وفي أثناء إحدى زياراتي إلى اليابان، توجّهت إلى معمل دلفنة الفولاذ في مؤسسة كوازاكي للصناعات الثقيلة في ولاية شيبا الإقليمية. أذهلني المصنع الضخم الذي يبلغ طوله نحو نصف كيلومتر، كانت ماكينات دلفنة الفولاذ تحوّل الكتل الفولاذية

الساخنة إلى ألواح رقيقة يصار إلى تدويرها على شكل لفائف في نهاية خط الإنتاج.

إن المحافظة على نظافة منشآت دلفنة الفولاذ صعبة جداً، لكنّ اليابانيّين يحافظون على ترتيبها وأناقتها. إنهم يبنون منشآتهم بطريقة تمكّنك من السير على ممرّ علوي إذا أردت تفقّدها وعدم عرقلة العمليات. كل شيء في مكانه الصحيح والعملية مُؤَتْمَتَة بالكامل تقريباً. إن رؤية ذلك تجربة تعليمية في حدّ ذاتها.

تركتْ تلك الزيارة في تفكيري أثراً عميقاً حين أصبحت رئيساً للوزراء، تنبّهت إلى ضرورة وجود نظام أو عملية ليتسنّى لك إنجاز أي شيء، والافتراض الشائع هو أنّ كل ما يلزمك فعله هو اتخاذ قرار ثم إبلاغه للمدراء لتنفيذه. لكنّي تفطّنت من تلك الزيارة إلى أهمية التحقق من كون الناس يعرفون ما يُفترض منهم فعله، وقد تكبّدت عناء إعداد عملية الإدارة مع ملفات، ومخططات سريان وكتيبات إجراءات.

في ذلك الوقت تقريباً عُيّنت في مؤسسة الصناعات الغذائية «فيما»، كما عُيّنت رئيساً لمجلس الجامعة الوطنية. وفي إحدى المرات، تقرر أن أرأس اجتماعاً لمجلس الجامعة في الجامعة نفسها. كان الطلاب متبرّمين آنذاك وعلم مسؤولو الجامعة أن بعض الطلاب ينوون تسيير مظاهرة وأنا في حرم الجامعة. اقترحوا تغيير مكان الاجتماع لكنّي اعترضت على ذلك لأنه ليس من عادتي الاختباء.

مع أن الاجتماع كان في الجامعة الوطنية، قدِم الطلاب المتظاهرون من معهد مارا للتكنولوجيا، وزعيمهم حليم أرشات رئيس الطلبة في المعهد كان قد رسب في امتحان اللغة الإنكليزية الإلزامي لكنّه أراد من المعهد إعفاءه من شرط النجاح فيه لأن سبب رسوبه كان أنشطته الطلابية، لكن المعهد رفض ذلك.

عندما غادرت اجتماع المجلس، أحاط بي مئات الطلاب، سمحت لهم بالسير أمامي نحو درجات المكتبة؛ حيث عزموا على عقد محاكمة هزلية. طُرحت عليّ بضعة أسئلة مثل سبب كون اللغة الإنكليزية إلزامية. قلت لهم إنه من مصلحتهم إتقان لغة مثل اللغة الإنكليزية، وأجبت عن باقي أسئلتهم

بقدر ما أمكنتني قدراتي. وبعد وقت وجيز فرغت جعبتهم من الأسئلة فبدؤوا بالشكوى من الأوضاع السيئة في حرم المعهد. وافقت على الذهاب معهم لرؤية المنشآت ووجدت أن لشكواهم ما يبررها. كان الأثاث محطماً وفي حاجة إلى إصلاح أو تبديل ووعدتهم برفع الأمر إلى السلطات.

تبيّن أن حليم لم ينجح في ذلك الامتحان وترك المعهد والتحق بالحزب الإسلامي الماليزيّ «باس»، وتبين أنه في دائرتي الانتخابية الجديدة في كوبانغ باسو ونافسني في سنة ١٩٧٨م وخسر بهامش كبير.

مرّ الوقت بسرعة، كنت مشغولاً بعيادتي الطبية، وحضور اجتماعات مجلس الشيوخ، وإدارة مصنع التعليب وإلقاء الخطب في تجمّعات أمْنو. كما دعتني مجموعات أخرى إلى إلقاء كلمات في ماليزيا وإلى إلقاء بعض الكلمات في سنغافورة أيضاً.

وبعد مدة وجيزة بدأ الحديث عن الانتخابات، وعلى الرغم من الأحداث التي تلت انتخابات سنة ١٩٦٩م وتعليق الأنشطة السياسيّة مدة سنتين، بدا أن تون رزّاق ينوي التمسك بعادة إجراء انتخابات عامة كل خمس سنوات. بصراحة، كان الأحرى أن تبدأ مدة الخمس سنين بأول دورة برلمانية في سنة ١٩٧٢م، وبالتالي كان تون رزّاق سينتظر حتى سنة ١٩٧٧م، لكنه اختار إجراء الانتخابات في سنة ١٩٧٤م كما لو أن أول دورة برلمانية انعقدت في سنة ١٩٦٩م، وهي آخر سنة أجريت فيها انتخابات. كان اختيار ذلك التاريخ بمثابة بيان إيجابي؛ إذْ أعرب عن رغبة في العودة إلى الوضع الطبيعي وتبديد أي انطباع بالتأكيد بأنّ الوضع الطبيعي تأثّر بأحداث سنة ١٩٦٩م. كما كانت سترسّخ قيادته كونه تولى منصبه خلفاً لتونكو من دون إجراء انتخابات عامة. قضت خطط تون رزّاق بالعودة إلى وضع سياسي طبيعي، وليس إلى الوضع الذي أُشعلت فيه الحرائق وسُفكت فيه الدماء في أيار/مايو ١٩٦٩م.

لم أسعَ إلى إدراج اسمي كمرشّح، لكنّ شخصاً أخبرني أنني سأكون على قائمة المرشحين لانتخابات سنة ١٩٧٤م. كان ذلك ما أملت به على الأقل: الوقوف على قدميّ مجدداً والعودة إلى المعترك السياسي الوطني.

الفصل الحادي والعشرون

ارتقاء السلّم السياسي

عندما حان وقت إجراء الانتخابات، كانت الآثار التي تلت أعمال الشغب التي وقعت في سنة ١٩٦٩م قد تلاشت تقريباً وثبت بطلان التكهّنات المشؤومة بشأن ماليزيا؛ ذلك أنّ صحفاً أجنبية ومجلات إخبارية ذكرت أنّ أعمال الشغب تُنذر بزوال ماليزيا حتى إنّ تون الدكتور إسماعيل قال آنذاك إنها نهاية الديمقراطية في البلاد، لكنّنا تجاوزنا تلك المرحلة بل عزمنا على إجراء انتخابات وإعادة الديمقراطية، ولم تكن هذه المرة الأخيرة التي ثبت فيها بطلان تنبؤات المتنبئين بسوء العواقب.

قام تون رزّاق بعمل مشكور في مجلس العمليات الوطني، فقد كانت البلاد في وضع بائس حين وقعت أعمال الشغب، لكن حين تولّى تون الدكتور إسماعيل وزارة الشؤون الداخلية وأصبح الرجل الثاني في مجلس العمليات الوطني، عاد الهدوء إلى كوالالمبور في غضون وقت وجيز، وبدا من شبه المؤكد أن تون الدكتور إسماعيل هو الرجل المناسب للوظيفة، موضّحاً للجميع أنّ كل من ينتهك القانون سيُعتقل كائناً ما كان، وهذا ما حمل الشبّان الملايويّين غير المسؤولين على الكفّ عن أعمال الشغب وإحراق المباني. وانتعش قطاع الأعمال، واستطاع الناس التوجّه إلى أعمالهم بلا خوف، وعادت الأعراق إلى الاختلاط من جديد.

إحدى الطرق التي استعملتها الحكومة في تقريب الأعراق من بعضها إقامة حفلات الدوريان[1]، ويهوى الصينيّون أكل الدوريان، وربما يفوقون في ذلك الملايويّين وفي بعض الأحيان، لا يطيقون الصبر حتى الوصول إلى

---

(١) الناس منقسمون بين محبّ لهذه الفاكهة كثيرة الشوك وبين كاره لها، لكنها من أشهر الفواكه في ماليزيا.

المنزل، فيشقّون الفاكهة الشائكة في المتاجر الصغيرة في جانب الطريق ويأكلونها. وهناك من اعتقد أن حفلة دوريان لا تقاوَم في نظر الصينيّين وأنهم سيلبّون الدعوة إليها، وبناءً على ذلك، نظّمت حكومة سِلانغور هذه التجمّعات آنذاك وأصدرت دعوة مفتوحة إلى الناس من جميع الأعراق للمشاركة فيها، وقدم الجميع، منهم الصينيّون المقيمون بـ«القرى الجديدة»، وأكلوا حتى التخمة.

كان الملايويّون والصينيّون على خلاف شديد قبل أعمال الشغب بشأن عدد من القضايا، لكن بدا الآن أنّ ما يسمى امتيازات الملايويّين أقل إثارة للنزاع وظهر أيضاً أنّ الملايويّين قبلوا بتأسيس كلّية تونكو عبد الرحمن التي امتلك الحزب الصيني الماليزي معظمها وإدارتها عوضاً عن إقامة جامعة صينية.

يتعيّن إسناد كثير من الفضل أيضاً إلى تون الدكتور إسماعيل الذي تقاعد عن السياسة قبل ذلك لإصابته بسرطان الحنجرة، لكنه تطوّع بعد أعمال الشغب بالعودة، وعُيّن على الفور مساعد رئيس مجلس العمليات الوطني وبعد أن تولّى تون رزّاق رئاسة الوزراء، عيّن تون الدكتور إسماعيل في منصب مساعد رئيس الوزراء، وسيظلّ اسمه في الذاكرة أبداً كونه رجلاً طيباً.

عندما أصبح تون رزّاق رئيس أمْنو ورئيس الوزراء، شرع في مهمة الجمع بين الأحزاب السياسية كافة ونجح في مسعاه، اعتقد أنّه ينبغي عدم السماح للسياسة بإضعاف تطوّر الدولة وساد انسجام بين جميع الأحزاب الجديدة التي انضمت إلى الائتلاف الموسَّع الذي بات يسمّى الجبهة الوطنية، وكان فيهم صينيّون وملايويّون صباحنيون محليّون وسراواكيّون وهنود. وبدا أيضاً أن أعضاء البرلمان الذين يمثّلون المجتمعيْن الملايوي والصيني راضون عن الوضع الجديد وعن السياسة الاقتصادية الجديدة.

تشكّلت الجبهة الوطنية بناءً على برنامج واضح يضمن استمرارها، والنجاح الذي حقّقته لم يكن صدفة. حرص تون رزّاق على بناء الائتلاف الجديد على مبادئ معيّنة، منها تقاسم منصف للسلطة السياسية والثروة الاقتصادية، كانت القواعد غير المكتوبة، وحتى غير المعلَنة بسيطة: لا تتوقّع

الحصول على كل ما تظنّ أنّه لك. توقّع دائماً ضرورة التنازل عن شيء كي يكون الآخرون مستعدّين لتقديم تضحيات أيضاً، وهذا هو فحوى المشاركة. إنّ الرغبة الصادقة بالمشاركة تقلّل الصراعات، والاستقرار الناتج يعزّز النمو الذي يتقاسمه الجميع.

كان ائتلاف الجبهة الوطنية قبل الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٨م قويّاً دائماً إلى حدّ أنّه نال أغلبية الثلثين على الأقل في كل انتخابات عامّة. ولهذه الأغلبية أهميّة لأنّ الحكومة لن تسقط أو تخضع للابتزاز إن انسحب أي حزب. ومن ناحية أخرى، عندما يضمّ الائتلاف حزبيْن، تسقط الحكومة عندما ينسحب منها الحزب صاحب الأقلية، وقد يتحالف هذا الحزب مع المعارضة لتشكيل حكومة، لكن إذا ضمّ الائتلاف عدداً كبيراً من الأحزاب، لن تنقص الأغلبية التي تتمتّع بها الحكومة إلى ما دون الخمسين في المئة بانسحابِ حزبٍ ما، وسيصبح ذلك الحزب المنشق في المعارضة؛ وهذا يمثّل رادعاً عن العصيان الداخلي.

يوجد في الجبهة الوطنية نقاط ضعف، وهي ليست موحدة دائماً. وعلى سبيل المثال، ترعى الأحزاب الصينية مصالح الصينيّين، ولعلمها بالقوة التي تتمتع بها، يمكنها المطالبة بأمور ما، فيحتّم على الآخرين الاتفاق معها على حل وسط، لكن إذا رفضت القبول بالحل المعروض وحدث انشقاق في صفوف الائتلاف، سيكون نصيبها من الخسارة في انعدام الاستقرار التالي مماثلاً لنصيب الجميع.

ضمّ ائتلاف الجبهة الوطنية الجديد في عهد تون رزّاق أحزاباً معارِضة سابقة مثل حزب سراواك الشعبي الموحَّد، وغيراكان في بينانغ، والحزب التقدّمي الشعبي، بل الحزب الإسلامي الماليزيّ (باس)، أيضاً، مدة من الزمن. إن استعداد هذه الأحزاب للمشاركة علامة على رغبتها ورغبة أنصارها في محو العداوة التي قادت إلى أعمال الشغب في سنة ١٩٦٩م، وبذلك لم يبق في المعارضة غير حزب واحد هو حزب العمل الديمقراطي الذي ضعف كثيراً، على النتائج الطيبة التي حقّقها في سنة ١٩٦٩م، عقب انضمام الأحزاب الأخرى إلى الائتلاف. وبالتالي خرج من تحت رماد أعمال الشغب التي وقعت في سنة ١٩٦٩م ائتلاف قوي قادر على إحلال الاستقرار وتنمية البلاد.

قرر تون رزّاق العائد للتوّ من زيارة رسمية ناجحة إلى الصين في سنة ١٩٧٤م، وهي زيارة شكّلت نقطة تحوّل في السياسة الخارجية الماليزيّة، إجراء الانتخابات لإظهار أنّ أعمال الشغب العِرقية لم تؤثر في التزام ماليزيا بالديمقراطية. مضت خمس سنين على إجراء آخر انتخابات عامة في سنة ١٩٦٩م، وبعبارة أخرى، كنا نسير وفقاً لما كان مقرّراً سابقاً. وربما يحقّ لقادة ماليزيا، وعلى رأسهم تون رزّاق، التباهي باستقرار البلاد والعودة إلى الانتخابات الديمقراطية؛ ذلك أن دولاً قليلة استطاعت العودة إلى الديمقراطية بعد أن شهدت أعمال شغب وتحوّلت بعد ذلك إلى دول استبدادية. ومع أنه تعالت أصوات مطالِبة بالإبقاء على حكومة مجلس العمليات الوطني، ساندت الأغلبية إنهاء أحكام الطوارئ.

عيّنتني الجمعية التشريعية في ولاية قَدح سيناتوراً عاماً عقب عودتي إلى أمْنو، إنه منصب سعدت بحصولي عليه، لكنه لم يكن مُرضياً تماماً مقارنةً بمنصب عضو في مجلس النواب؛ لأنّ السيناتور أقلّ تأثيراً من العضو البرلماني، ومع أنك تستطيع الاستفادة من تعيينك سيناتوراً في نيل منصب وزير، فذلك يشبه دخول الوزارة من باب خلفي. كما إنّه ليس في مجلس الشيوخ معارضة لأنّ الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات تعيّن أعضاءه، وجميع هذه الحكومات، ومنها حكومة كلانتان آنذاك، شكّلتها الجبهة الوطنية. وبما أنّه لا يوجد تحدّ، بدا الوضع باعثاً على السأم ولذلك أمضيت وقتي في إغاظة تون سردون جُبَير، وزير النقل آنذاك، بطرح أسئلة سخيفة عليه لإنعاش وقائع اجتماعات مجلس الشيوخ.

لكنّ الأوان حان الآن لمواجهة الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٤م، أقنعني بعضهم بترك دائرتي الانتخابية في كوتا ستار سيلتان التي خسرتُ فيها في انتخابات سنة ١٩٦٩م. فحدُودُها تغيّرت ومُنحت مرشحاً من باس، بناءً على تفاهم قدّمت بموجبه أحزاب الجبهة الوطنية مرشحين للمقاعد التي فازوا فيها في الانتخابات الأخيرة. لم أتفطّن إلى ترشيحي بادئ الأمر عن بادانغ تيرام، وهي دائرة انتخابية في شمال شرق ولاية قَدح، كانت دائرة فقيرة وكثافتها السكانية قليلة، لكن كان لدى أعضاء أمْنو في الدائرة الانتخابية كوبانغ باسو أفكار أخرى.

عندما علموا أنّ عضواً في حزب باس ترشّح في دائرتهم، هرعت مجموعة منهم وعلى رأسهم والد رئيس الفرع عثمان أروف إلى منزلي في إحدى الليالي وطلبت إليّ أن أكون مرشح الجبهة الوطنية بدلاً منه. وإذْ مثّلتْ أمْنو دائرةَ كوبانغ باسو دائماً، لم تكن لديهم رغبة في تغيير ذلك.

بدا ذلك مؤشّراً على الموقف العام الذي تبنّاه أعضاء أمْنو من باس، صحيح أنّ قادة أمْنو أرادوا ضمّ باس إلى الائتلاف، لكنّ الأمر أثار بعض الاستياء لدى عامة الأعضاء؛ فالخصام بين أعضاء الحزبين في القاعدة غَدَا شخصياً وهم لم يكونوا مستعدين للمصالحة والمزاملة لمجرّد كون الحزبين في ائتلاف واحد، والثقة بينهم كانت معدومة وفكرة ترشيح شخص من باس لتمثيل الدائرة بدت بغيضة في نظر فرع أمْنو في كوبانغ باسو. ولهذا السبب خطّطوا لترشيحي محلّ مرشح باس المفترض الحاج شعري الذي فزت عليه في انتخابات سنة ١٩٦٤م في كوتا ستار سيلتان.

لطالما تميّز أنصار باس المتعصّبون في ولائهم لحزبهم بالانضباط الشديد؛ فإذا قرّر قادتهم مساندة مرشّح ولو كان منشقاً حديثاً عن أمْنو، فسيمنحونه دعمهم الكامل، ويعرف أعضاء باس أن حزبهم لن يتخلّى عنهم. وحتى في الدوائر الانتخابية التي يعرف باس أنّه ليس له أمل في الفوز فيها، مثل دوائر ولايَتَيْ جوهور وسِلانغور، يحرص على ترشيح شخص ليكون لأنصاره في كلٍّ من تلك الدوائر مرشّح يصوّتون له. إنهم حريصون على عدم تجيير أي من أنصار باس صوته لأمْنو ولو لم يتوافر بديل أفضل.

وعلى الفور، وافقتُ على اقتراح الترشّح في كوبانغ باسو من غير أن أعرف أنّه كان يُفترض أن أترشّح لمقعد بادانغ تيراب، نقلوا الخبر إلى مقرّ أمْنو الذي وافق على إبدال الدائرة، واستعداداً لخوض المنافسة استقلت من منصب السيناتور. إن كوبانغ باسو دائرة وديعة كبيرة، بل أكبر من كوتا ستار سيلتان، وبما أنّ حاسمه عملت في المنطقة وأنا أقمت هناك مدة من الزمن، فقد عرفت سكانها. اعتقدت أنّ حظوظي في الفوز بالمقعد قويّة لأن باس في جانبنا ولن يرشّح بالتالي أحداً ضدّي وإن نافسني أحد، سيكون مرشحاً ضعيفاً.

توجّهت إلى مكتب مقاطعة جيترا في يوم الترشّح؛ حيث سجّلت اسمي

كمرشح. ورأيت من مسافة غزالي يعقوب، وهو ضابط شرطة سابق، وربما حضر ليسجل اسمه كمرشح مستقل. بدا غزالي متفاجئاً للغاية من رؤيتي لأنّه توقع رؤية شخص من باس، وبعد أن علم أن مرشح الجبهة الوطنية من سينافس على ذلك المقعد، عزف عن الترشح. وإذْ لم يسجّل أحد آخر اسمه، فقد فزت بمقعد كوبانغ باسو بالتزكية، ما أثار استياء أنصاري الشديد لتطلعهم إلى قضاء وقت مشوّق في حملة انتخابية.

تتمتّع الأحزاب السياسية في ماليزيا بمنافسة انتخابية حامية وهناك عنصر التشويق الطبيعي الملازم للتحضير للحملة؛ إذ يتعين تعليق الملصقات وتنظيم تجمعات انتخابية صغيرة وإنفاق المال بسخاء وتقديم المأكولات والمشروبات للقيّمين على الحملة، لكنّ عدم خوض منافسة يعني بالحرف أنه ليس هناك تسلية ولا بدلات، ولذلك كان الاحتفال بانتصاري من دون منافسة خالياً من أي رونق. وجلّ ما استطعت فعله للقيّمين على حملتي وأنصاري اصطحابهم إلى مقهى محلي حيث تناولنا غداءً شهياً، لكني كنت مبتهجاً للغاية على الرغم من خيبة أمل الجميع؛ إذْ فزت بالمقعد من دون معركة وصار في مقدوري تخصيص وقتي للمشاركة في حملات مرشحي أمْنو في الدوائر الأخرى.

إن الفوز في كوبانغ باسو عنى عودتي إلى البرلمان الذي أُوصدت أبوابه في وجهي طوال السنين الخمس الماضية. سُررت بفرصة المشاركة في المداولات من جديد والتحدّث عن القضايا الوطنية المهمة. كان هناك كثير ممّا أردت قوله، والفرصة سنحت لي قبل وقت طويل مما كنت أتوقّع.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، وبُعيد انتهاء الانتخابات، كشف تون رزّاق أسماء وزارته الجديدة وسمّاني وزيراً للتربية والتعليم. كنت آمل بنيل منصب مساعد وزير فحسب، لكنّ الظاهر أن تون رزّاق رأى أن لي خبرة تُعفيني من المرور في العملية المعتادة وفيها يتقلّد المرء منصباً ثانوياً قبل أن يصبح وزيراً بحقيبة. أحسّ كثير من الناس أنّ عملية إعادة تأهيلي السياسي تتابَع بوتيرة سريعة جداً وأنّ ترقيتي في صفوف الحزب غير مسبوقة. وبعد أن أصبحت وزيراً، صرت في مركز صناعة القرار في نظام الحكم الماليزيّ وأعتقد أن ذلك أثار استياء بعضهم، لكنّه لم يكن استياء شديد الوضوح.

كنت في ألور ستار حين أنبأني بالخبر بكر محمد نور، سكرتير الوزارة، اتصل بي وقال يتوجّب عليّ حضور حفل أداء اليمين بعد بضعة أيام. ويُنظر إلى وزارة التربية والتعليم في ماليزيا دائماً على أنها حقيبة عظيمة الأهمية لأنه يُعتقد أنّ الذين يستلمون هذه الوزارة يتمتّعون بحظوظ أوفر لتولي رئاسة الوزراء، وكان تون رزّاق نفسه وزيراً للتربية والتعليم وكذلك تون حسين، لكنّ هذا المسار المفترض للوصول إلى مكتب رئيس الوزراء أبعد ما يكون عن المؤكد. ومع أنّ تون عبد الله أحمد بدوي، وهو رئيس الوزراء الذي خلفني، عمل وزيراً للتربية والتعليم ذات مرّة، فقد تقلّد هذه الوزارة كثيرون لم يصلوا إلى أرقى منصب في البلاد.

فوجئت بتعييني، لكنّ حقيبة التعليم ناسبتني جيداً؛ فلطالما كانت لديّ آراء مهمة عن التعليم، ولا بد من أنها كانت ذائعة الصيت. فمن اللحظة التي أصبحت فيها ضالعاً في سياسات أمْنو، وقع الاختيار عليّ لأكون رئيس لجان التعليم، كما كنت عضواً في مجلس جامعة ملايا في سنة ١٩٦٦م، ورأستُ لجنة التعليم العالي حين لم يكن في ماليزيا غير جامعة واحدة، وشاركت في تأسيس الجامعة الوطنية التي اعتمدت اللغة الملايوية. وعقب عودتي إلى صفوف أمْنو، جُعلتُ رئيساً للجنة الاستشارية الماليزيّة للتعليم العالي من جديد، وهذا ما ذكرني بالأهمية الكبيرة التي أولاها والدي للتعليم، سواء في أثناء تلقّيه العلم وهو صبي أم في تعليم أبنائه لاحقاً. وتذكرت أيضاً اعتقادي القديم بأن التعليم الجيد باب مفتوح للعالم والارتقاء في سلّم المجتمع.

وبوصفي وزيراً للتربية والتعليم، تعيّن عليّ مواجهة المشكلات على الفور تقريباً؛ إذ بدأ الطلاب بتنظيم مظاهرات ضخمة في كوالالمبور في سنة ١٩٧٤م، زاعمين أن الناس يتضوّرون جوعاً في بالينغ، وهي بلدة في ولايتي قَدح. وكنت قد سعيت من قبل لمعالجة همومهم في منتدى طلابي في جامعة ملايا فقلت لهم إن البلاد لا تعاني نقصاً في الغذاء واسع النطاق، ولا ثقافتنا القائمة على المشاركة تجيز لنا ترك جيراننا جوعى. لكنّ الطلاب قرروا أصلاً التظاهر والاحتجاج على الحكومة. وبتحريض من داتوك سيري أنور إبراهيم، زعيم المنظمة الطلابية التي طالبت باستخدام اللغة الملايوية آنذاك، نزل الطلاب بكامل قوتهم إلى ما يعرف اليوم بميدان الاستقلال. مشوا

رافعين شعارات تندد بالحكومة لعدم اهتمامها بالجائعين في بالينغ، وأرغموا الشرطة على عزل بعض أجزاء المدينة. ولو تُرك الطلاب وشأنهم لقاموا بأعمال شغب، لكن قلقي كوزير للتربية والتعليم من تعليقهم الدراسة كان أكبر. تأمّلتُ وتون رزّاق وتون غزالي شافعي، وزير الداخلية آنذاك، في كيفية وقف المظاهرات وإعادة الطلاب إلى الجامعات. وكان إسهامي الرئيس اقتراح استخدام رجال الشرطة القصب وليس الهراوات في مواجهة الطلاب؛ لأني خشيتُ إمكانية تسبب الهراوات بكسور في الجمجمة والتسبب بإعاقة دائمة، بل التسبب بالوفاة، بينما يسبّب القصب إيلاماً فقط وسيكون الضرب بها مؤلماً لكنّه لا يكسر العظام. كما أنّه سيكون نوعاً من الإذلال لأن استعمالها يعني معاملة طلاب الجامعات معاملة تلاميذ المدارس. إنها أداة فاعلة للغاية، وقد استخدمتها الشرطة من حين إلى آخر، عوضاً عن الهراوات، في التعامل مع الطلاب ومع المظاهرات الأخرى.

توقفت المظاهرات بُعَيد ذهاب أنور إلى مركز الشرطة لمحاولة إخلاء سبيل الطلاب وعوضاً عن ذلك، اعتُقل هو نفسه واحتُجز بموجب قانون الأمن الداخلي، وبقي الطلاب في حالة هيجان وسببّ ذلك قلقاً شديداً لتون رزّاق فطمأنته إلى قدرتي على التعامل مع الوضع واتخذت عدة إجراءات؛ منها إدخال تعديلات على قانون الجامعات والكلّيات الجامعية لسنة ١٩٧١م، ما أسهم بدرجة كبيرة في استعادة الأمن في مؤسسات التعليم العالي.

انتقدني الطلاب والأكاديميّون والمفكرون بقسوة لطرحي تعديلات اعتبروها غير ديمقراطية وقمعية؛ إذ قالوا إن القانون يقمع الآن الذهنية المدنية والنشاط الفكري للطلاب ويكبح حرّية التعبير وزعموا أن القانون يَحدّ من إبداع الشباب الماليزيّ ويعيق تنشئة قادة جيدين.

لا أعتقد أنّ في كلامهم شيئاً من الصحة في الحقيقة، وأنا أرى أنّ التعليم من الأهمية بحيث ينبغي عدم السماح لشيء بإعاقته. وعلى سبيل المثال، يُستبعد من قائد محنّك للمظاهرات امتلاك القدرة على إدارة الجهاز الحكومي المعقّد لما تتطلّبه من مهارات إدارية ودبلوماسية؛ لذلك، يفشل كثير من القادة الثوريّين في إرساء الاستقرار في أوطانهم وتطويرها. وفي النهاية، يلجؤون إلى استخدام العصا الغليظة وإظهار عدم التسامح مع أي معارضة، وهي الأفكار ذاتها التي أرادوا محاربتها.

لم تتغير وجهة نظري بأن الطلاب المنهمكين في المظاهرات والسياسات العنيفة لا يمكنهم تكريس الوقت الكافي للدراسة، ولا تزال ماليزيا دولة نامية ونحن في حاجة إلى أناس طيبين ومتعلمين لدفع عجلة تنميتها واستدامتها؛ لهذا السبب، تُنفَق أموال عامة ضخمة على التعليم، ومع ذلك، لا يلتحق بالجامعات غير المحظوظين. وسواء أُخذت هذه الأموال على شكل منح دراسية أم لا، يتحمّل الشعب أغلبية الإنفاق على التعليم.

بلغت تكلفة تمويل دراسة طالب الطب في عهدي ٥٠,٠٠٠ رينغت في السنة الواحدة فقط. وهذا يعادل راتباً سنوياً يتقاضاه موظف حكومي رفيع، وعندما يسافر طالب إلى الخارج لنيل شهادة ماجستير، تُنفق عليه الحكومة مليون رينغت من أموال دافعي الضرائب. هل سيُسَرّ الناس بمعرفة أن المستفيدين من المنح الحكومية يمضون أوقاتهم في التظاهر عوضاً عن الدراسة؟ ربما تكون الحكومات في حاجة إلى من يحرّضها بالفعل، بل إلى من يغيظها، لكن ينبغي لمن يرغب في القيام بذلك على حساب وقته وماله. إنّ من حق الناس أن يعرفوا أن أموالهم تُصرف في مصارفها الصحيحة.

يتعيّن على الطلاب الملايويّين بخاصة عدم إضاعة الوقت والمال العام لأن أعدادهم صغيرة دائماً، ما يفرض عليهم زيادة الاجتهاد في الدراسة. إنهم يُمنحون فرصاً كبيرة للدراسة للمساعدة على موازنة التنمية المتفاوتة للأعراق المختلفة في ماليزيا لا لدعم ارتقائهم الشخصي فقط. ولن يتسنّى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة أبداً إذا كنّا نفشل في تنشئة عدد كاف من الملايويّين المتعلّمين. على أنه إذا تعذّر تحقيق أهداف تلك السياسية، سيكون الملايويّون أول المشتكين.

يمكن إلغاء قانون الجامعات والكلّيات الجامعية متى بلغ الطلاب النضج الكافي لفهم أنهم على مقاعد الدراسة لتحصيل المعرفة، وتطوير ذواتهم، والإسهام في تطوير بلادهم. وربما آن الأوان لمعرفة إن كان يجدر تليين القانون قليلاً.

بعد توقُّف المظاهرات، عدتُ إلى التركيز على أولوياتي، بوصفي وزيراً، التي تضمنتْ زيادة الفرص المتاحة للتعليم العالي، وبخاصة للملايويّين الذين لا يستطيعون تحمل نفقات الدراسة في الخارج، وإعطاء

مزيد من الأهمية للعلوم عوضاً عن الفنون. إنّ العلم أشدّ تعلّقاً بالعمل الذي يتوجّب علينا أداؤه؛ لأننا احتجنا في ذلك الوقت إلى مهندسين إنشائيّين وأطباء ومهندسين معماريّين وغيرهم من حملة الشهادات المهنية. والأشخاص الذين بلغت نتائجهم مستوى معيّناً ألزموا بالالتحاق بتلك التخصصات ببساطة. لم يكن قراراً شعبياً بل أثار كثيراً من الاستياء، ولا سيما استياء الآباء الملايويّين الذين أشفقوا من إمكانية مواجهة أبنائهم الآن صعوبة أكبر في اجتياز امتحاناتهم. لكنّ الأمر أيسر بكثير في ميدان الفنون؛ حيث تستطيع نيل شهادة بكالوريوس في الفنون بعد ثلاث سنين من الدراسة الجامعية، ويمكن للآباء التقاط الصور لأبنائهم وهم في عباءة التخرّج العظيمة الأهمية، والقلنسوة الجامعية المربّعة والشرّابة، وهي صور يمكنهم عرضها باعتزاز في منازلهم.

لكنّ الواقع هو أنه إذا استثنينا العمل في مجال الخدمات الإدارية أو التعليمية، يعاني خرّيجو كلّيات الفنون البطالةَ من الناحية العملية، فهم غير مناسبين للعمل في القطاع المهني. وقد افترضت الحكومة أن من ينال شهادة بكالوريوس في العلوم ذكي بما يكفي لولاية عمل إداري، وهو افتراض ليس خاطئاً بالكلّية، لكن لا يزال يتعيّن تدريب هؤلاء ليصبحوا مشرفين ومدراء.

بذلتُ جهوداً كبيرة لجعل اللغة الملايوية لغة التعليم الرئيسة في المدارس؛ لأني أعتقد أن لغة شائعة يمكن أن تسهم في بناء أمّة، وفي إضفاء حسّ بالهوية والوحدة على الأفراد من جميع الأعراق. ولطالما رغبت في تخريج طلاب يتقنون الملايوية وكذلك الإنكليزية كلغة ثانية فينبغي للطلاب الملايويّين إتقان لغتين على الأقل، بينما سينتهي الأمر بأغلبية الطلاب الصينيّين والهنود بالبداهة إلى إتقان ثلاث لغات على الأقل، لكننا عندما تحوّلنا إلى الملايوية، ظنّت أغلبية الملايويّين خطأً أن اللغة الإنكليزية غير مهمة، وما عادوا يعترفون بأهميتها وتوقفوا عن دراستها. وفي هذه الأيام، أغلبية الخرّيجين الذين تلّقوا علومهم باللغة الملايوية لا يمكنهم النطق أو الكتابة بلغة إنكليزية واضحة وصحيحة ولو جملة بسيطة.

بدأنا منذ زمن بعيد بتلمّس آثار هذا الموقف. وعلى سبيل المثال، عندما وظّفنا خرّيجينا الملايويّين في الخدمة المدنية، وجدنا أغلبيتهم غير

قادرة على أداء عملها بالشكل اللائق لشدة ضعف مهاراتها في اللغة الإنكليزية، وأوجب عليهم عملهم الاجتماع بأجانب والتفاوض معهم والمشاركة في مؤتمرات. حتى إنه ليس لدينا مترجمون يتكلمون الإنكليزية بطلاقة، وهذا مستلزم أساسي في المؤتمرات الدولية؛ لأن سوء الفهم أو التفسير الخاطئ يمكن أن يكون كارثياً ولا يوجد أحد يفهم بالكامل ما تنصّ عليه الوثائق المهمة. والأسوأ من ذلك، بل الأخطر، أنهم يظنون أنهم يفهمون. إن المسؤولين غير الملمّين باللغة بالقدر الذي تتطلبه المهمات الملقاة على عاتقهم يصابون بالإحباط لأنهم لا يستطيعون المجادلة بوضوح وقوة، وفي النهاية، تنشأ لديهم عقدة دونية.

لطالما أقلقتني جودة التعليم في ماليزيا لقد زيد عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة والأهلية زيادة هائلة لتلبية طلب متنام. ولضمان المحافظة على المعايير الدولية اللائقة، شجعنا على ترتيبات «توأمة» مع مؤسسات أجنبية. تخفّض التوأمة التكلفة لإمكانية إتمام السنين الأولى في ماليزيا وإتمام السنة أو السنتين الأخيرتين في الخارج. عندئذٍ، تحمل الشهاداتُ الممنوحة أسماء المؤسسات الأجنبية المناظرة. كما ساعدتنا إجراءات التوأمة هذه على تجاوز مشكلة عدم وجود مقاعد كافية في الجامعات المحلية التي تعاني قلّة الكادر التعليمي أصلاً. ومن النواحي المهمة أن الطلاب غير الملايويّين هم الأكثر انتفاعاً منها لأنهم أوسع قدرة على تحمّل تكاليف التعليم الخاص.

كما إن صفتي كوزير للتربية والتعليم تجلب لي مقت المعلمين، وأعتقد أن ذلك مجحف. إنهم يطالبون دائماً بزيادة رواتبهم، ووزراء التربية والتعليم السابقون مالوا إلى الإذعان لمطالبهم. وأذكر أنني غضبت كثيراً حين أصبحت رئيس الوزراء عندما زاد وزير التربية والتعليم بدلات المعلمين التي تبلغ ٩٠ مليون رينغت في السنة من دون التشاور مع الوزارة أولاً، فذلك يثير الإرباك في جدول الرواتب بأكمله حين يطالب موظفون حكوميّون آخرون في وزارات أخرى من الفئة ذاتها في الخدمة المدنية ببدلات مشابهة.

عندما كنت على مقاعد الدراسة، كان المعلمون شديدي الإعجاب بوظائفهم. كانوا مبجّلين للغاية ويُعتبرون أناساً مثقفين. وحتى لو كان معلماً في مدرسة إعدادية ملايوية، يُنظَر إليه على أنه أوسع اطلاعاً من باقي سكان

القرية أو حتى البلدة. لكن بات في مقدور أيّ كان أن يصبح معلماً في هذه الأيام. ومن دواعي الأسف أن ثقافتنا ملتزمة بمعايير متواضعة الآن. ونحن لا نحب البارزين، لذلك كل من يعمل بجدّ أو يلمع نجمه لن يلقى تقديراً من مجتمعه على الأرجح. وبحسب قول مأثور لدى اليابانيّين، إذا وجدت مسماراً بارزاً، أطرقه بالمطرقة.

يوجد بالطبع أساس من بعض الوجوه لشكوى المعلمين من العمل الزائد، لكنّ التعليم مهنة خاصة. وهي تقتضي أموراً لا تقتضيها أي مهنة أو وظيفة مؤسساتية أخرى. يقوم دور المعلم على بناء شخصية الشاب كي يواجه عالم الراشدين. وهو يقتضي كثيراً من العمل خارج أوقات التدريس، مثل الإشراف على الأنشطة غير الدراسية، لكنّ المعلمين يقارنون أنفسهم دائماً بغيرهم في الوظائف الأخرى. إن الفرص الوظيفية متاحة بكثرة اليوم في ماليزيا، لكن في الأيام التي تقلّ فيها الوظائف، تكون سعيداً بالعمل كمعلّم أو حتى الحصول على وظيفة أياً كانت.

أول ما قمت به حين أصبحت وزيراً للتربية والتعليم دعوة جميع رؤساء معاهد تدريب المعلّمين وإلقاء محاضرة مطولة فيهم عن الحاجة إلى العمل الدؤوب والإخلاص. وبعد تلك المناشدة العاطفية، كل ما قالوه إن الراتب غير كافٍ، لم أستطيع إعطاءهم فوق ما يتقاضاه الموظفون الحكوميّون من الفئة ذاتها لأنّ ذلك سيؤدّي فقط إلى مطالبة الموظفين بالمزيد. خضعت رواتبهم لمراجعات عديدة منذ ذلك اليوم، لكنّها لم تكن كافية. ولطالما اعتقدت أن في وسعي إلهام الآخرين، لكنّي وجدت بمرور السنين أنّني عاجز عن ذلك. ألقيت خطباً في شبيبة أمْنو عن الالتزام، وشرور الفساد، وما إلى ذلك، لكن حين يأتي وقت الأسئلة، انصرفت أسئلتهم إلى شيء آخر دائماً. وألقيت كلمات خاصّة لمدة ساعات عن كيفية تحقيق الناس النجاح واحتلال مكانة بين أكثر الدول تقدّماً في العالم، لكنّ الحضور كان يعارض آرائي دائماً لتنتهي الجلسات بمجادلات مشوشة. وكان يستبدّ بي إحباط شديد عقب تلك الجلسات.

لكنّي لا أعتقد بوجه عام أنّني قمت بعمل سيّئ للغاية كوزير للتربية والتعليم. استطعت تهدئة الجامعات وحملها على العمل من جديد كأماكن

للتعليم العالي لا للتحريض السياسي، وزاد عدد الطلاب الذين تخصصوا في مجالات العلوم، وزاد الاهتمام بالمدارس الوطنية. وبإقرار ترتيبات التوأمة، توافر خيار آخر للطلاب الفقراء الذين عجزوا عن الالتحاق بالجامعات المحلية بسبب نظام المحاصصة.

وفي أثناء ذلك، حدثت تغييرات مهمة في أمْنو. وبوفاة تون الدكتور إسماعيل في سنة ١٩٧٣م، أسند تون رزّاق منصب مساعد رئيس الوزراء إلى تون حسين، ولم يُسَرّ بعض قادة الحزب بهذا الخيار كون تون حسين بقي خارج صفوف الحزب وقتاً طويلاً وبقي ملازماً لوالده والأحزاب السياسية الأخرى التي شكّلها. ولم يصبح تون حسين شخصية بارزة كسياسي منذ عودته إلى أمْنو في سنة ١٩٦٩م واعتُبر ببساطة عضواً عادياً في الحزب، لكنّ الأحاسيس استفاقت الآن لأن تون رزّاق، وهو عديله، ضمن له ارتقاءه المذهل في صفوف الحزب وردّ فعل الحزب على إعلان تون رزّاق اسم مساعده على ما أذكر كان أبعد ما يكون عن الحماسة.

ومن جانبي، اعتقدت أن داتوك هارون إدريس سيكون مساعداً أفضل لرئيس الوزراء. كان بلا ريب أشبه بقائد تقليدي في أمْنو، امتاز بالشعبية في أوساط جناح الشبيبة النشط، واعتُبر قومياً ملايوياً على نطاق واسع، لكنّه وقف موقف المعارض من تون رزّاق، ومع تتابع مجريات الأحداث، ثبت أن تعيين تون حسين مساعد رئيس الوزراء خطوة مصيرية في مستقبلي السياسي.



الفصل الثاني والعشرون

تحقّق حلم ووفاة معلّم

آذن تعييني عضواً في الوزارة في سنة ١٩٧٤م بمرحلة جديدة في مسيرتي السياسية، لكنه أوصد باباً أمامي أيضاً، وهو ممارسة الطبّ.

بقيت إلى ذلك الحين سياسياً وطبيباً ولم يكن عيش الحياتيْن سهلاً دائماً، ولا سيّما أنّ حاسمه كانت تعمل آنذاك طبيبة ومسؤولة صحيّة في منطقة ريفية، ولم نكن نجتمع سوى في وقت العشاء غالباً ومع ذلك، لم تكن الليالي تمضي من دون اضطراب؛ ففي أثناء عملها قبل ذلك طبيبة مقيمة في جناح الولادة في مستشفى ألور ستار العام، كان الهاتف يرنّ باستمرار إلى حدّ أنني نزعت شريطه من المأخذ وأنا في حالة استياء شديد.

بعد عشرين سنة قضيتها في العمل طبيباً، تعيّن عليّ ترك ذلك العالم خلفي، وكان ذلك في صالحي كما تبيّن لاحقاً. إن القاعدة بسيطة: عندما تصبح وزيراً، يتعيّن عليك التخلي عن أنشطتك الأخرى لتلافي تضارب مصالح محتمل. أحسست بشيء من الندم؛ لأنه طالما أحببت العمل بيديّ، ولذلك عرفت أنني سأفتقد الارتياح النفسي الذي منحني إياه العمل طبيباً جرّاحاً، كما افتقدت القدرة على تخفيف آلام الناس وعلاج أمراضهم، لكني سلّيت نفسي بالقول إنها الفرصة أمامي الآن لمساعدة عدد أكبر من الناس في كامل أنحاء البلاد، وقد لقيت تشجيعاً كبيراً من جانب مرضاي الذين قالوا لي إنني سأنتقل من علاج أمراضهم إلى علاج أمراض البلاد، ومع أنني بتّ أعشق الطبّ، أحسست أنني أنتقل الآن إلى مهنتي الحقيقية.

اعتقدت في سنيّ شبابي أن مهنة المحاماة ستكون خير منصّة لدخول معترك السياسة، لكنّي وجدت أنّ مهنة الطبّ علّمتني كثيراً من الدروس عن القضايا التي يحتاج إليها المرء ليكون سياسياً جيداً؛ من الأمور الأولى التي

تعلّمتها وأنا طالب في كلّية الطبّ بجامعة الملك إدوارد السابع مثلاً كيفية التغلّب على مخاوفي.

نشأت في خوف من الموت؛ فعندما كنّا أطفالاً، أخبرنا الكبار حكايات عن الأشباح والمَرَدة الذين يأتون إلى المنزل قبل حلول الظلام. ونجحوا في تحقيق مرادهم؛ إذْ كنا نهرع جميعاً إلى المنزل بحلول الساعة السابعة مساءً مخافة أن تخطفنا المردة إذا بقينا خارج المنزل حتى ساعة متأخرة.

وفي المدرسة، تملّكني خوف من مشاهدة رسومات الهيكل العظمي البشري. وعندما التحقت بالجامعة، تجاوزت مختبر التشريح في اليوم الأول لمحاضراتي حتى إنّ منظر الجثث المغطاة بشراشف بيضاء كان يرسل موجات قشعريرة حتى عمودي الفقري، بل إن فكرة الإمساك بتلك الجثث كانت أشدّ هولاً. والغريب أنّه لم يخطر ببالي أنّ هذا بالضبط ما تعيّن عليّ القيام به كوني طالب طبّ ولم أفكر سوى في شيء واحد وهو أن أكون طبيباً يعالج الأمراض ويجلب للناس الراحة وتشريح الجثث كان آخر شيء خطر ببالي.

استجمعت كل قواي للتغلب على هذا الخوف، وهو أمر تمرّست عليه وأنا حديث السنّ. كنت أخشى الكلاب وأنا صبي؛ إذ نُشّئت على الاعتقاد بأنّها حيوانات شرسة، وهي فكرة ترسّخت لديّ عندما هاجم كلب أحد أصدقائي وعضّه. وعندما بلغت الثانية عشرة تقريباً، وفي أثناء زيارتي إلى منزل عمّي، لاحقني كلبه وانتهى بي الأمر إلى الجري نحو الحمام الخارجي وإغلاق الباب بقوة خلفي.

أخبرني عمي لاحقاً أنه كان ينبغي لي الوقوف ومواجهة الكلب وليس الهرب منه، كما علّمني أن إيهام الكلب بأني ألتقط حصاة عن الأرض كافٍ في العادة لإخافته، وعندما اقترب مني كلب لاحقاً تذكرت نصيحته استجمعتُ شجاعتي وقاومت ميلي المعتاد إلى الالتفاف والهرب، لم أبرح مكاني وانحنيت كما لو أنني أنوي التقاط حجر فكان الكلب هو الذي هرب هذه المرّة.

بالعودة إلى كلّية الطبّ، فكّرت في ترك الكلّية فعلاً يوم عرفت أنه يتعيّن عليّ التعامل مع الجثث. وبقيت في صراع مع هذا الخوف إلى أن تذكرت أنه حتى الفتيات يتوجّب عليهنّ فعل الشيء نفسه، تكوّنت لديّ فكرة وهي أنّه

لا بد من أنّ الفتيات يجبنّ بالبداهة ويخفنَ من الأمور التي تخيفني، لكنّ الغريب أن تلك الأمور لم تزعجهنّ ولم تتحدث واحدة منهنّ عن خوفها من الأجساد الميتة.

وخجلاً من نفسي، قرّرت أنّه يتعيّن عليّ التغلّب على خوفي فذهبت إلى المختبر حيث كان يجري تعريف طلاب السنة الثانية إلى علم التشريح وسألت أحدهم كشف الغطاء عن إحدى الجثث، كان شاباً صينياً فاحت منه رائحة الفورمالين القوية، وضعتُ يدي على الجثة، فوجدتها باردة وقلت في نفسي إنه ميت ولا يمكنه أذيتي. وبمواجهة خوفي بالتدريج، تمكّنت من بلوغ مرحلة لم تعد الأجسام الميتة فيها تخيفني.

وفي سنتي الثانية، لم أتردّد في الإمساك بالجثامين وتشريحها. وفي تلك الأيام، كان في استطاعة الطلاب في كلّية الطبّ شراء هيكل عظمي بشري كامل، عظام حقيقية وليست عظاماً بلاستيكية، كأدوات تساعدهم في الدراسة، وأنا اشتريت عظامي من بعض الطلاب الأعلى مني. كنّا نعيدها معنا إلى منازلنا عند قضاء العطل، وكان ضبّاط الجمارك الذين يفتشون حقائبنا يُذهلون لرؤيتها ملآى بعظام بشرية. حتى إني ألفت عادة أخذ جمجمة إلى سريري لأنّني سعيت لحفظ أسماء الأعصاب القِحْفية ومساراتها وكنت أنام والجمجمة بين يديّ، وحين أستيقظ في صباح اليوم التالي أجدها في سريري وهي تبتسم لي.

وفي مرحلة متأخرة، حين كنت أشرّح الجثث في ألور ستار، وقف ضابط شرطة بجانبي فيما كنت أحزّ جسد ضحية وكان هناك للتأكد من تشريح الجثة المطلوبة، كان الإجراء المعتاد هو فتح الجسد وإخراج جميع أحشائه لمعاينتها بحثاً عن مرض وكي تقوم بذلك، يتعين عليك امتلاك القوة والقدرة على تحمّل الرائحة، لم أكن قد عاينتُ الجرح بالكامل حين سقط الشرطي المسكين مغشياً عليه.

لو وضعنا هذه الحوادث الطريفة جانباً، حماني هذا القرب من الموت من إغواء إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب مادّية وكان ذلك درساً سياسياً مهماً آخر. في النهاية، لا بدّ من أن تترك كل ما تملك خلفك وكما قال بعضهم، ليس للأكفان جيوب، وسيكون مآل كل شخص، غنياً كان أم

فقيراً، مآل المرضى المتوفين نفسه الذين صادفتهم كل يوم تقريباً حين كنت أعمل في المستشفيات وكطبيب خاص.

ينتهي الأمر ببعض الأطباء إلى عدم المبالاة بموت مرضاهم والأشخاص الآخرين، ولو كانوا زملاءهم وأصدقاءهم. لكن يستحيل عليّ عدم التأثر لأن الموت أمر مبرم لا عودة بعده، والطريق الوحيد لمواجهتك موتك هو بالاعتقاد بأنّ ما تفعله في حياتك سيترك أثراً حتى بعد رحيلك، يتعيّن عليك الإيمان بملاقاة الموت. وبأخذ ذلك في الاعتبار، عزمت على عيش حياة حافلة؛ أردت الزواج وإنجاب الأطفال، ولاحقاً عندما تعمّقت في دراسة الشريعة، اتضح لي أنّ الحياة نعمة ينبغي تقديرها وسهل ذلك عليّ كثيراً التسليم بعد ذلك بموتي، وتبدّد خوفي من الموت بالتدريج.

الشيء الذي غدا أهم من ثروتي المادّية محافظتي على حسن سمعتي لا لأني أردت أن أكون محل إعجاب ولكن لأني لم أشأ توريث أبنائي وأحفادي شيئاً يُخجلهم بعد رحيلي أعتقد أنّني بذلت كل ما في وسعي وأنا مرتاح الضمير مع أنه سيوجد دائماً أشخاص يلطّخون اسمي. ولطالما قبلت بهذه الحقيقة، لكنّي بحسب ظنّي لن أترك خلفي ما يعيبني.

كما ساعدني التدرّب على ممارسة الطبّ في التعاطي مع المشكلات بطريقة منهجيّة ومنطقيّة صارمة، وهي مهارة أخرى نفعتني في السياسة؛ إذ يتعيّن على الأطباء المرور بعملية تسجيل التاريخ الطبي الكامل، والتنبّه إلى العوارض، والقيام بفحص سريري متبوع بأي فحوصات مخبريّة تبدو لازمة. تُجمع هذه المعلومات كافة، وبالتدريج، يتمّ استبعاد الأمراض والاحتمالات المستثناة. وربما يلزم إجراء فحوصات إضافية، هذه هي طريقة التوصّل إلى تشخيص، وبعد أن يتمّ، يمكن وصف العلاج المناسب.

عندما أواجه مشكلات سياسية أو إدارية، أطبّق المقاربة ذاتها دائماً. قد لا يكون الحلّ صّائباً دائماً، لكن يمكن إجراء تصحيحات في سياق العملية حال بروز مشكلات. إن نتائج هذه الطريقة المنهجية لا تكون سلبية بالكامل إلّا نادراً.

عندما وقعت أزمة العملة في سنتيْ ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨م، حين هوت قيمة الرينغت الماليزيّ، قيل إن منشأ مشكلاتنا إساءتنا إدارة اقتصادنا فأبيتُ

الموافقة على ذلك؛ إذْ إن مايكل كامديسوس، المدير الإداري لصندوق النقد الدولي أثنى على إدارة ماليزيا قبل شهور فقط فتعيّن عليّ معرفة أسباب حصول الأزمة على وجه الدقة، أي تحديد الأسباب، أو أسباب المرض كما نقول في الطبّ. وفي السياسة كذلك، إذا أمكنك إزالة الأسباب، ربما تستطيع التغلّب على المشكلة. وكما في الطبّ، ربما لا تنجح الصيغ القياسية دائماً؛ ففي بعض الأحيان، ربما يُعزى الظهور المتكرّر والمتشابه في الظاهر لمشكلة واحدة في أماكن مختلفة إلى أسباب مختلفة. يعتقد صندوق النقد أنّ التغلّب على جميع المشكلات المالية أمر ممكن بخفض الإنفاق ببساطة، وتحقيق فائض، ورفع معدلات الفائدة، وإشهار إفلاس المؤسسات المهنية عديمة الكفاءة. إن صندوق النقد الدولي لا ينظر إلى ما هو أبعد من الأرقام، ولا يأبه كثيراً لإفلاس الشركات الذي قد تنجم عنه ارتدادات بالغة الأثر. ومع أنه لم يتوافر لديّ دليل واضح على ذلك، بدا أنّ شيئاً على شكل أجندة مخفية تهدف إلى منع الدول الصاعدة حديثاً من التحوّل إلى اقتصاديات وطيدة.

لم أعرف سوى في مرحلة لاحقة الاختلاف الكبير بين مبادئ القانون ومبادئ الطبّ. المحامون مدرَّبون على النظر إلى أي قضية من منظور موكّليهم، أي من منظور عملائهم أو المنظور المعاكس لخصومهم. لكن يتعين على الأطباء، على الضدّ من ذلك، النظر إلى مشكلة المريض من سائر الجوانب للتوصل إلى تشخيص صحيح. فإذا كان المحامي يدافع عن شخص، تقتصر وظيفته على جمع الأدلة وعرضها، وحتى العثور على ثغرات في القانون إن احتاج إلى ذلك، لإخلاء سبيل موكّله، وإن كان يعرف أنه مذنب. لكن لعلاج المريض، يتعين على الأطباء تنحية الأفكار المتصورة سلفاً كافة والتعرّف إلى المرض وتحديد أسبابه بشكل صحيح. المحامون متحيّزون في تفكيرهم لضرورات مهنية لكنّ الأطباء موضوعيّون، أو يتعين عليهم السعي كي يكونوا كذلك على الأقل، وينشدون الحقيقة. ويتعيّن على السياسيّين فعل الشيء نفسه إذا اكتشفوا جذور المشكلات التي تؤثر في السياسات، والخطط التنموية، والاستراتيجيات الانتخابية، والتعامل بفاعلية معها.

ساعدني الطبّ أيضاً على فهم الناس على نحو أفضل، وعلى تحسس

آلامهم وما قد يلبّي حاجاتهم. ربما يلتقي مهنيّون آخرون بمئات وحتى بآلاف الأشخاص في أثناء عملهم لكن وجه الاختلاف أن جميع الناس يتوجهون إلى الطبيب عندما يشعرون بالضعف. وعندما يزورك هذا الطيف الواسع من المجتمع ويُسرّ إليك بأكثر مواطن ضعفهم خصوصية، أعتقد أنك ستخرج برؤية أفضل للطبيعة البشرية.

كان مرضاي يحدّثونني عن الأوضاع السيئة في قراهم وعن عدم قدرة أبنائهم على الذهاب إلى المدرسة وعن قلقهم على محصول الأرز السنوي وليس عن مشكلاتهم الطبية فقط. الأطباء مدرَّبون على الإنصات. ربما يكون ذلك مملاً، لكن المرء يتعلم حين يستمع، وبالتالي لن تتعلّم سوى القليل حين لا تكفّ عن الكلام. لهذا السبب استطعت الجلوس للاستماع إلى تقارير لا حصر لها عن الأوضاع السياسية وغيرها طوال عملي في الحكومة، ولم أكن أقاطع أو أسأل إلّا حين يكون ذلك لازماً.

إن فهم الناس أمر حيوي عندما تكون سياسياً، ولا سيما في نظام ديمقراطي عندما لا يمكنك البقاء في منصبك إلّا عندما ينتخبك الناس من جديد، ويتعيّن أن تحوز سياساتك وحلولك التي تقترحها مساندة شعبية من الناس لا أن تكون جيدة فقط، وهذا ليس سهلاً كما قد يُظَنّ. وعلى سبيل المثال، ربما يبدو افتتاح عيادة طبية في منطقة ريفية فكرة تُكسبك دعماً في دائرتك الانتخابية، لكنك ستصارع لتحديد الموقع وإبرام العقود والاختيار بين توظيف عمال خارجيّين أم محليّين. وربما تتفشى مشاعر الاستياء في غضون وقت وجيز. ذلك أنه يستحيل أن تكون محقاً وشعبياً في آن في غالب الأحيان.

وعلى سبيل المثال، عندما قررنا بناء مشروع «مودا» للرّي[١] الذي جرّ المياه إلى نحو ١٠٠ هكتار من حقول الأرز، كان المراد مساعدة الناس هناك على مضاعفة إنتاجهم السنوي من الأرز. وبلغت تكلفة المشروع ٤٠٠ مليون رينغت، أي ما يوازي مليار رينغت تقريباً اليوم. ينبغي أن يكون المشروع باعثاً على رضى الجميع تقريباً، لكنّ حزب «باس» سيّس القضية

(١) يقع مشروع مودا للري في ولاية قَدح وبوشر العمل فيه في كانون الثاني/يناير ١٩٧٠م.

وقال إنه يجدر السماح بإراحة الأرض عوضاً عن ذلك. وقال للناس أيضاً إن ثيابهم ستبقى مبللة دائماً، في إشارة إلى أنهم سيضطرون إلى العمل دائماً. وقال إن الله لم يخلقهم لذلك. إن هذا الخطاب مؤثر للغاية في نفوس القرويّين، فعلى الرغم مما أريد من هذا المشروع تحقيقه، أزعج بعضهم لأنه تعيّن عليهم التنازل عن بعض الأراضي لحفر قنوات الرّي ولم يقنعوا بالتعويض مهما بلغ.

تركتُ مهنة الطبّ وأنا موقن بأن تدرّبي كطبيب جعلني سياسياً أوسع حيلة. لكن حاسمه واصلت العمل مسؤولة طبية حتى بعد انتقالنا من ولاية قَدح إلى كوالالمبور عندما انضممتُ إلى الوزارة. وبقيتُ في معهد الصحة العامة إلى سنة ١٩٧٩م بعد أن أصبحتُ مساعد رئيس الوزراء.

وفي سنة ١٩٧٥م، أي بعد أقل من عام على تسلّمي وزارة التربية والتعليم، عقدت أمْنو انتخاباتها الداخلية، خضت الانتخابات من قبل في سنة ١٩٧٢م. ومع أني خسرت في نيل أحد مناصب نائب الرئيس الثلاثة، استطعت تأمين مقعد في المجلس الأعلى حاصداً أكبر عدد من الأصوات، والآن، توقّعت التنافس على منصب نائب الرئيس من جديد. حثّني زملائي المقربين في الحزب على تقديم اسمي كمرشّح، فوافقتهم على طلبهم لأنّ الدعم بدا كبيراً.

كانت الانتخابات الحزبية في تلك الأيام مختلفة للغاية عما هي عليه اليوم. ولم تكن الحملات تنظَّم بطريقة تهجّمية بل كانت تقتصر في العادة على مناداة الناس، لاحظت أنه في حالة الأعضاء العاديّين في المجلس الأعلى، ستقوى حظوظك إذا ظهر اسمك على رأس قائمة المرشحين. وقد اعتاد أعضاء الحزب قراءة اللائحة واختيار أسماء المرشحين الذين يعرفونهم أولاً، ولا يفكرون بمن سواهم إلّا بعد ذلك وفي قراءة من أعلى إلى أسفل أيضاً. عنتْ هذه الطريقة أنه لا مفرّ من التغافل عن حفنة من المرشحين الجيدين لمجرّد ورود أسمائهم قريباً من أسفل اللائحة ولاكتمال عدد الأسماء التي يريد المقترعُ انتخابها. لكنّ عدد المرشحين لمنصب نائب الرئيس صغير دائماً، ولذلك يزيد احتمال إكمال الناخبين قراءة اللائحة بكاملها وانتقاء خيارات مدروسة.

في هذه الأيام، أصبح عنصر المال مكوّناً في المنافسة على المراكز. وانتخابات أمْنو لسنة ١٩٨٦م مثال جيد على استخدام المال بسخاء لكسب الأصوات. وربما يقال إنّ ذلك بداية استعمال المال السياسي على نطاق واسع، علماً بأنه بات سمة لانتخابات أمْنو كافة منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من صور الإنكار الشديد، أعرف أنّ الحديث عن ذلك صحيح؛ ففي سنة ١٩٩٣م، حين تنافس داتوك سيري أنور إبراهيم مع تون غفار بابا على منصب مساعد الرئيس، بلغتني معلومات يمكن التعويل عليها عن تناقل مبالغ مالية ضخمة، لكن عندما سألتُ رؤساء الفروع الذين أصبحوا لاحقاً أعضاء في المجلس الأعلى إن كانوا حصلوا على أموال، صمتوا.

لسوء الحظ، أخفقت محاولاتي وقف هذه الممارسة والمشكلة الكؤود هي عدم قدرتي على اتخاذ إجراء بناء على أقاويل؛ لذلك، يتعيّن على الشخص الذي تلقّى المال أن يتعاون بكشف اسم من أعطاه ذلك المال، وهذا لا يحصل إلّا نادراً. وفي بعض المناسبات، استطعت متسلّحاً ببعض الأدلة رفع حالات إلى لجنة الانضباط، وحتى في تلك الحالات، صعب إثبات التهم؛ لأن المال تناقلته الأيدي لمنع الدليل من الظهور. ولمّا كان إثباتُ وجودِ فسادٍ عسيراً، بات رفضه الوسيلة الوحيدة للتعامل معه.

من المؤسف أن نرى هذا التغيير في أمْنو. خاطبتُ جماعات داخل الحزب وقلت لها إن المال السياسي سيقضي عليها بل على الحزب في النهاية، لكنّ هؤلاء يرون أنهم لا يتعاطون المال السياسي. وعلى سبيل المثال، إنهم يحاججون بأنه إذا كان الناس في حاجة إلى حواسيب، لماذا لا يكونون الجهة التي توفّرها لهم؟ اقترحت عليهم تقديم الحواسيب لمقرّ الحزب ليقوم بتوزيعها على محتاجيها وليس على دوائرهم الانتخابية فقط، لاقت الفكرة معارضة شاملة؛ إذْ أصرّ القادة المحليّون على عدم وجود خطْب في تقديم الحواسيب بأنفسهم والواضح أنّ ما يشغل بالهم التفضّل السياسي المتلازم مع أعمال الخير وليس حاجات الناس. يتعيّن عليهم أن يعرفوا كونهم مسلمين أنه «يتعين ألّا تعلم اليد اليسرى ما تنفقه اليد اليمنى»(*)، والفضيلة في إخفاء الصدقة، وهي عمل خيري أُمر المؤمنون

(*) النص الإنكليزي قلب نص الحديث الشريف (المترجم).

الميسورون كافة بالقيام به، لكنهم يعرفون أيضاً كسياسيّين أن هذا الإنعام يولّد حساً بالمديونية والواجب والذي يمكن أن يُترجم لاحقاً إلى دعم سياسي أو أصوات.

لم أشرف على حملتي بشكل مباشر في أثناء انتخابات الحزب لسنة ١٩٧٥م، لكنّ ترشيحي تقوّى لكوني وزيراً ولاعتباري مدافعاً عن قضية الملايويّين. كما تعزّزت حظوظي بتان سري عبد الله أحمد، السكرتير السياسي لتون رزّاق، والذي حرص على أن يتضمّن خطابُ رئيس الوزراء في الجمعية العامة الإشارة إلى ثلاثة أسماء اعتُبر أصحابها ممن أبلوا بلاءً حسناً وهم تنكو رزاليغ حمزة وتون غفار وأنا. رأى أعضاء أمْنو في ذلك تأييداً من جانب تون رزّاق لترشيحنا ولذلك فزنا جميعاً.

هزمتُ حليفي القديم هارون بفارق ٤٧ صوتاً، إنّه الشخص الذي ساعد من قبل على تمهيد الطريق لعودتي إلى الحزب، ولم يخطر ببالي أنّ هزيمتي إياه في التنافس على ثالث مناصب نائب الرئيس ستسمّم علاقتنا، وفي السنة التالية، اتُّهم هارون بالفساد وسُجن. والواضح أنّه كان سجيناً مثالياً في السنين التي أمضاها في السجن، وسعيت لإقناع مجلس العفو لمراجعة قضيّته حين أصبحت مساعد رئيس الوزراء، لكني فشلت. وعندما أصبحت رئيس الوزراء في سنة ١٩٨١م، أجرى المجلس مراجعة وأوصى بمنح عفو شامل. عاد إلى السياسة وانقلب عليّ، وعمل جاهداً كي أُهزم أمام تنكو رزاليغ في انتخابات الحزب لسنة ١٩٨٦م. وبعد ذلك بمدة طويلة، بعث أحد أبنائه إليّ برسالة لاذعة قال فيها إن الأُسرة تعتقد أنني قضيت على فرص أبيه في الفوز في انتخابات سنة ١٩٧٥م حين ترشّح لمنصب نائب الرئيس. الواضح أنّ جميع جهودي التي بذلتها لمساعدته لم تلقَ أي تقدير.

أذكر أنني لم أكن في القاعة عند إعلان أسماء نواب الرئيس الجدد لأنّه ليس من عادتي الانتظار ريثما تصدر النتائج وهذا الموقف مبنيّ على فلسفة خاصة. إذا فزت، أكون قد فزت، وإذا خسرت، أكون قد خسرت، ولو أني خسرت لخاب أملي بالطبع، لكن لم أعتقد أن إظهار بهجة زائدة عند الفوز عمل لائق، ولم أعرف أنّني فزت إلّا في وقت متأخر بعض

الشيء في ذلك اليوم حين دخلت القاعة وسمعت تصفيق الوفود. حللت في المرتبة الثالثة في ترتيب الفائزين؛ إذ تقدّم عليّ تون غفار وتنكو رزاليغ وكانا عضويْن رفيعَيْن في الحزب وأقرب إلى قيادة أمْنو منّي. وبالتالي، لا يمكن اعتبار أدائي سيئاً كوني طُردت من الحزب ثم سُمح لي بالعودة إلى صفوفه قبل ثلاث سنين فقط، لكنّي لم أتفطّن إلى مدى أهمية نجاحي آنذاك.

في ذلك الوقت تقريباً، كان لديّ هموم أخرى، وصرت أعتبر تون رزّاق معلّماً وراعياً فقد وقاني غضب تونكو بعد أن رأست بعثة آبسو في سنة ١٩٦٥م. وهو الذي اقترح ترشيحي لمنصب عضو في البرلمان عن دائرة كوتا ستار سيلتان في سنة ١٩٦٤م، ورشّحني أيضاً لعضوية اللجنة السياسية الفائقة الأهمية في الحزب. وبوصفي عضواً في لجنة، كنت أزوره في منزله وأجري معه مناقشات مطوّلة، وذلك التواصل زاد من قربي إليه، ويبدو أنّ ثقته بي زادت عندما أسهمتُ في معالجة المظاهرات الطلابية حين كنت وزيراً للتربية والتعليم. ويروق لي الاعتقاد بأنّه اعتبرني شخصاً على استعداد للتصرف وشخصاً يمكنه الاعتماد عليه.

لكن في هذه المرحلة كانت صحته تتراجع، وحتى في سنة ١٩٧٣م بُعيد عودتي إلى أمْنو، تبيّن على الفور أنّه ليس على ما يرام عندما حضر اجتماعاً للمسؤولين في الحزب على مستوى الولايات في سونغاي بتاني، لكنّه أكمل الاجتماع وإن بمجهود كبير كما بدا واضحاً.

تعلّمتُ كثيراً من تون رزّاق؛ كان رجل أفعال، وتونكو أناط به جميع المهام الإدارية تقريباً لتوجيه دفّة الحكم، وفهم أنه ينبغي الفراغ من التحضيرات قبل أن يتسنّى تطبيق الخطط، كان قائداً مخلصاً أراد بحث فعل شيء لبلاده وللملايويّين. وميله إلى تفضيلي بدا واضحاً للجميع في الحزب، ومن الطبيعي أن بعضهم أدركته بعض الغيرة منّي، فسرَتْ أقاويل بأنّي فَتَاهُ المُجتَبَى، لكنّي بقيت عاجزاً عن رفع الكلفة بيني وبينه. لم يخالط الناس، لكنّي عوّلتُ في المسائل السياسية كافة على حكمه ومؤازرته.

حضرنا في أحد الأيام سنة ١٩٧٥م مأدبة في مبنى البرلمان قُبيل سفره إلى لندن، كنت في عداد آخِر من استأذنوا بالانصراف وقبل أن أفعل ذلك،

أخذني تون رزّاق على انفراد. بدا واضحاً أنه فقد بعض وزنه حينذاك، لكني فوجئت عندما أخبرني أنه يعاني مرضاً دموياً وأنّه سيخضع للعلاج في إنكلترا، ربما قال لي ذلك لأنّه شعر أني سأفهم ما يقوله كوني طبيباً، فحزنت كثيراً لسماعي الخبر، وما إن ودّعته في مطار سوبانغ الدولي حتى اتصلت بطبيبه فأخبرني أنه مصاب بسرطان الدم وأن المرض بلغ مراحله النهائية. عرفت أنه لن يتعافى لأنه ليس هناك علاج فاعل لهذا المرض، قد يأمل المرء في سكون المرض، لكنه لا يلبث أن يعود.

علمت لاحقاً أن عدداً من الأشخاص المحيطين بتون رزّاق يخطّطون لزيارته في لندن. رأيت في ذلك عملاً غير حكيم، كان في أمسّ الحاجة إلى الراحة وأقلقني أنهم سيزعجونه، لكنّ عدداً من أقرب أصدقائه زاره وسمعت أنهم حاولوا رفع معنوياته بإقناعه بتفصيل بزة جديدة وتناول وجبة عشاء من لحم البقر المشوي وحلوى يوركشاير في سيمبسونز أون ذا ستراند، مطعمه المفضّل. أملت بأن حضورهم أفرحه قليلاً لأن السرطان مرض لا يتوقف ولو مع العلاج الطبي، لكنه تُوفي في لندن في يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦م وهو في عمر الأربع والخمسين سنة.

كنت وحاسمه قد عدنا للتوّ من عطلة في إندونيسيا حين بلغنا النبأ، كان للخبر وقْع مدمّر عليّ ومأساة شخصية، صُدم الناس عند سماع نبأ وفاته لأن قلة من الناس عرفوا خطورة الداء الذي ألمّ به حتى إن أغلبية زملائه السياسيّين لم يتفطّنوا لحقيقة وضعه الصحي. تجمّع الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميّين في مطار سوبانغ الدولي حيث أعيد جثمانه إلى البلاد مساءً بعد بضعة أيام. بكى كثير ممن كانوا في الحشد، وأنا نفسي لم أستطع كفّ دموعي فيما كنت أراقب إنزال النعش من الطائرة. وبقيت أشعر بضيق في صدري مدة طويلة من الزمن متى تحدثت عنه. وأذكر أن الصحافة وصفتْ ردّ فعل الناس بأنه «فيض من الحزن» وتُجمل هذه العبارة إحساس كثير منا.

لا شكّ في أن مستقبلي في السياسة بدا أقل إشراقاً من دونه، لقد خسرت نصيري ومع أني لم أستطع نيل منصب أعلى من رتبة وزير خلال رئاسته إلا أني تيقنت أن آرائي ستلقى آذاناً صاغية طالما أنه على رأس

الحكومة. لم أعرف أن تون حسين رئيس الوزراء الجديد فكر في الاستعانة بي، هل سيسعني التأكد من سماع كلامي تحت قيادة تون حسين، رئيس الوزراء الجديد؟ كان عليّ الانتظار لمعرفة الجواب.

كان تون حسين أكثر تحفّظاً من تون رزّاق ولم يكن يقيم صداقات بسهولة، ومن ناحيتي، شعرت بالحرج دائماً من إقحام نفسي وربما زاد ذلك من مصاعبي. عزائي الوحيد أنه لا أحد كان أقرب إليه منّي أيضاً، تولّى تون حسين رئاسة الوزراء عقب وفاة تون رزّاق وبدا على الفور أنه يرزح تحت ضغط هائل. عُرف عنه سرعة غضبه وحرص الناس في العادة على عدم إطلاعه على أي شيء قد يغيظه. وفي إحدى المناسبات، لم يتمالك نفسه عندما لم يمكن العثور على معاونه، لكن كي ننصف تون حسين، لم يكن معاونه متقناً لعمله وكان من عادته الاختفاء، وبعد أن عيل صبر تون حسين، صاح في وجه الرجل عندما ظهر أخيراً.

استمرّ الحشد والتنافس على منصب مساعد رئيس الوزراء الشاغر الآن عدة شهور. وفي مرحلة معيّنة، اتصل تنكو رزاليغ بتون غفار وبي للاجتماع ومناقشة من ينبغي تعيينه في منصب مساعد رئيس الوزراء. قال إنه بما أننا نحن الثلاثة نواب رئيس أمْنو، ينبغي حصر الاختيار فينا. وبما أنّ لأفراد أسرة تنكو رزاليغ تاريخ بالوفاة في سنّ الشباب نسبياً، اقترح منحه الفرصة ليكون مساعد رئيس الوزراء، لكن ثلاثتنا اتفقنا في النهاية على أن نتوجّه إلى تون حسين ونعرض عليه فكرة اختيار واحد من نواب الرئيس الثلاثة.

بصراحة، لم أعتقد أن فرصتي كبيرة، كنت نائب الرئيس الذي حاز منصبَه بأقل عدد من الأصوات، وكانت صفة الملايوي «المغالي» لا تزال ملصقة بي ومع أنها أكسبتني شعبية لدى الناخبين الملايويّين، فقد أثارت بعض القلق في أوسط الطائفة الصينية. وبوصفي وزيراً للتربية والتعليم، اصطدمت بالتربويّين الصينيّين، فيما لا يزال الحزب الصيني الماليزي يذكر لومي إياه على إخفاق الائتلاف في الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٩م. إن رجلاً يُتصوَّر أنّه معادٍ للصينيّين لن يُرحَّب به على الأرجح كوريث لقائد هذه الدولة المتعدّدة الأعراق؛ لأنّ هذا المراد في الواقع من استحداث منصب

مساعد رئيس الوزراء. كما جاهرت الصحافة الأجنبية بانتقاداتها؛ إذْ لم يمكنها ببساطة تصوّر أن أكون قائد هذه الأمّة، وكراهيتها لي لم تخفّ أبداً وكنتُ أبغض الناس إليها (أو البعبع الأسمر البشرة على الأقل) طوال مسيرتي السياسية.

في اليوم الذي كان يُفترض أن يُعلن فيه تون حسين اسم من اختاره لمنصب مساعد رئيس الوزراء، ذهبت لرؤيته وإبلاغه أني ذاهب إلى كلوانغ بولاية جوهور لزيارة مدرسة. ربما أملت بأن يلمح إليّ بشيء، وأنه سيسألني عدم الذهاب لأنه سيعلن تعييني مساعداً لرئيس الوزراء، لكنه بدا صلب الوجه ولم يقل شيئاً. فارقته مثبطَ العزيمة وتوجّهت بالسيارة نحو كلوانغ، حيث ذهبت إلى المدرسة واستمعت إلى التقرير المعتاد، ثم عاينت المَرافق وتحدثت إلى المعلّمين.

وفي أثناء جولتي التفتيشية، تقدم منّي حارسي الشخصي وهمس في أذني قائلاً لقد وقع الاختيار عليّ مساعداً لرئيس الوزراء فتاهت منّي العبارات وتجمهر مسؤول التعليم في الولاية والمدير والمعلمون حولي وهنّؤوني واقترح مسؤول التعليم في الولاية قطع زيارتي والعودة إلى كوالالمبور، وهذا ما فعلته. كانت رحلة طويلة وعند الحدود بين الأراضي الفدرالية وسلانغور، استمتعت بأول امتيازاتِ مكانتي الرفيعة: كان راكبو الدرّاجات من رجال الشرطة في الانتظار حيث أخذوا أماكنهم بسلاسة ورافقوني بصفتي مساعدَ رئيسِ الوزراء إلى مكتب وزارة التربية والتعليم في المبنى الفدرالي.

قرّرتُ الذهاب إلى تون حسين لرؤيته وشكره، لكني لم أستطع القيام بذلك في الحال لارتباطه بموعد سابق. وعندما تمكنت من رؤيته أخيراً، كان لا يزال في مكتب مساعد رئيس الوزراء؛ إذْ إنه لم يكن قد انتقل إلى مكتب رئيس الوزراء بعد فتقدّمت إليه بالشكر الجزيل لكنّه بدا هادئاً للغاية، حتى إني لا أذكر أنه تبسم حين صافحت يده، لكنه لم يكن رجلاً يُظهر مشاعره وعلمت لاحقاً أنّ المؤتمر الصحافي الذي أعلن في أثنائه قرارَه لم يسِر على ما يرام؛ إذ صدرت أصوات صاخبة وأشبه ما تكون بالتأوّه حين سمّاني مساعد رئيس الوزراء، ثم تلا ذلك سيل من الأسئلة عن أسباب اختياره لي،

أشارت الأسئلة إلى عدم توقّع هذا الاختيار، وأعتقد أنّه انزعج لذلك؛ فأنهى مؤتمره الصحافي بقول إنه يأمل ويدعو الله أن يكون قد اتخذ القرار الصحيح.

لم يكن المراسلون الوحيدين الذين أربكهم خبر تعييني وعلمت حاسمه بالخبر من زميل لها في معهد الصحة العامة قبل أن يتسنّى لي إخبارها بنفسي، حبست نفسها في غرفة فارغة وبكت وأخبرتني لاحقاً أنّها استاءت لحجم العمل وثقل المسؤولية التي وقعت على كاهلي الآن. وبعد أن استعادت هدوءها، غادرت المعهد وعادت إلى منزلنا في بيتالينغ جايا؛ حيث بدأ جيراننا بطرق الباب لتهنئتي والتعبير عن حسن أمنياتهم.

لا أستطيع القول إنّ زميليّ نائبَي الرئيس كانا سعيدَين بقرار تون حسين أيضاً وبلغ الاستياء بتون غفار الذي نال أكبر عدد من الأصوات في انتخابات نائب الرئيس حدّاً جعله يستقيل من الحكومة ثمّ انخرط في عالم المال والأعمال بعد ذلك. حاولت تخفيف وطأة رحيله وقلت إنه كان يخطّط للاستقالة على أيّ حال، لكني لا أعتقد أنّه استحسن ذلك والحقيقة هي أنّ تون حسين لم يعرف تون غفّار جيداً وربّما لم يعتبرْه صاحب مؤهّلات كافية، وفي ما يتعلّق بتنكو رزاليغ، تذكّر تون حسين جيداً كيف أن تنكو تجاوزه وهو وزير للمالية واتصل برئيس الوزراء مباشرة، فأعتقد أن اختيار تون حسين وقع عليّ تلقائياً لأني كنت «أقل خياراته سوءاً» لا لمنقبة معيّنة تحلّيتُ بها.

هناك كثيرٌ من العبر التي ينبغي استخلاصها؛ حسبت أن كوني مساعد رئيس الوزراء يجعلني عالياً في هرميّة الحكم بحيث أتحرّر من أي معارضة مباشرة وكان ظناً ساذجاً للغاية بالطبع؛ ذلك أنّ تان سري سيد جعفر حسن البار، رئيس شبيبة أمْنو، كان شديد المعارضة لتعييني إلى حدّ أنه جاب البلاد لتنظيم حملة ضدي، أعتقد أنّه رأى أني لا أستحق المنصب؛ لأسلوبي في معارضتي تونكو في سنة ١٩٦٩م ولأنّي كنت لا أزال حينها عضواً صغيراً نسبياً في الحزب لكن تبين له أنّ الشباب الذين يرأسهم لم يوافقوه الرأي. وبعد أن أحسست بالأمن حيال مستوى الدعم الذي نلته في أمْنو، قررتُ عدم الردّ على اعتراضاته، كما لم أحقد عليه ولا على ابنه تان سري سيد

حميد البار الذي عيّنتُه في وزارتي سنين عديدة وكان وزير الخارجية حين تقاعدت.

لم أدخل مكتب مساعد رئيس الوزراء حاملاً مجموعة كاملة من الأفكار المتعلّقة بما أنوي القيام به، ولا ضير في ذلك. وسرعان ما عرفت أن تلك ليست التجربة التي كنت أتوقعها.



الفصل الثالث والعشرون

من التعليم إلى التجارة الدولية والصناعة

لم يتأثر أبنائي كثيراً بترقيتي، وتوجب علينا الانتقال من منزلنا الكائن في بيتالينغ جايا إلى المسكن الرسمي الذي بدا صغيراً بالنسبة إلى أسرة كبيرة نسبياً. وكان سبق لتون حسين الإقامة فيه بعد إضافة توسعة متواضعة إليه، لكن الحيّز المتاح بقي غير كافٍ لنا جميعاً، شُيّد المنزل الاستعماري القديم لمسؤولين بريطانيّين لم يصحبوا أبناءهم معهم بالطبع، وبما أنّه لم يكن هناك غير غرفتين كبيرتين في الطابق العلوي، تعيّن عليّ تقسيم الحيّز بدقة لتوفير سكن مريح لأبنائي. وفي النهاية، جعلتُ من الحمام الكبير غرفة نوم لمارينا، وكان على الصبيان الثلاثة النوم في غرفة واحدة، كما استحدثت ناحية طعام ببناء منصة فوق السلّم، واتخذت ابنتي ميليندا من غرفة مؤونة معدَّلة غرفة نوم لها.

لم يبالِ أبنائي كثيراً بصغر حيّز المنزل بما أنّهم يقضون معظم أوقاتهم خارجه ولا يأتون للمبيت فيه إلّا في العطلات، كما لم يطرأ تغيّر على مواقفهم أيضاً؛ إذْ حافظوا على صداقاتهم وواصلوا أنشطتهم المعتادة كما لم يحاطوا بإجراءات أمنية إضافية، وعقب عودتهم من سفر، لا يخبرون الناس بالمكان الذي كانوا فيه. وعندما سافر مخزاني لاحقاً إلى تولسا بولاية أوكلاهوما الأمريكية للدراسة، زامل شاباً كولومبياً كان شريكه في الغرفة، وكنت قد أصبحتُ رئيس الوزراء في ذلك الحين، وفي أحد الأيام، قدم رجال المخابرات الأمريكية إلى الغرفة وعاينوها استعداداً لزيارتي فذُهل الصبي وانعقد لسانه وتعجّب مما حصل وفي النهاية، أخبره مخزاني أن والده رئيس وزراء ماليزيا.

بحصولي على منصب مساعد رئيس الوزراء، وصلت إلى أبعد مما

توقّعت الوصول إليه عندما دخلت معترك السياسة ومع ذلك، لم أستطع التخلّي بالكامل عن حياة المواطن العادي أحببت القيادة ولا أزال، وأنا أشتري حاجاتي بنفسي وكرهت البروتوكول كرهاً شديداً وغالباً ما كنت آمر الحارس الشخصي بعدم دفع الناس أو مطالبتهم بالتنحي عن طريقي عندما أسير وسطهم، وكنت أتعمّد تجاهل الطريق الذي أُخلي أمامي والسير في اتجاه آخر عوضاً عنه. وفي إحدى المرات عندما زرت متحف سميثْسونيان في الولايات المتحدة، أصرّ رجال مفرزتي الأمنية ضخام الجثة على الإحاطة بي بالكامل بحيث مشيت من غير أن أتمكن من رؤية شيء سوى ظهورهم الضخمة.

فهمت دواعي الإجراءات الأمنية، فلو أصابني مكروه لاستوجبت ملامتهم، لكن الحادثة الوحيدة التي اختُرق فيها جهاز أمني الشخصي فعلاً وقعت في ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٦م حين أُطلق في وجهي رذاذ حارق في أثناء زيارة لكلانتان بسبب منافسات سياسية محلية لكنّ الحادثة لم تغيّر مشاعري حيال الأمن والبروتوكول، وأنا أسعد سعادة عظيمة حين أستطيع التجوّل ماشياً والتحدّث إلى الناس من دون إعاقة.

كما خوّلني تعييني مساعد رئيس الوزراء الانتقال من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة التجارة الدولية والصناعة (ميتي). ذُكر أن رئاسة وزارة التربية والتعليم لا تتناسب مع موقعي الجديد كمساعد لرئيس الوزراء لكنّي أعتقد أن بعض الذين لاحظوا ارتقائي المتواصل في أمْنو خافوا من عواقب احتفاظي بحقيبتي السابقة. كان منصب وزير التربية والتعليم قوياً في الحزب؛ لأنّ عدداً من المعلّمين الملايويّين أعضاء في أمْنو ويتمتّعون بنفوذ قوي فيه، في تلك الأيام بخاصة، ولا سيما في مواسم الانتخابات.

لم أتفطّن إلى هذه الحقيقة إلّا لاحقاً، لكني لم أجد سبباً آنذاك للاشتباه بشيء واعتقدت أن الناس يودّون المساعدة فحسب. أحسست أيضاً، بوصفي المساعد الجديد لرئيس الوزراء، أن ترشيحي لرئاسة الوزراء في نهاية المطاف بات الآن آكد؛ لذلك، بدا تأثير تبديل الحقائب في حظوظي بدرجة كبيرة مستبعداً. وعلى أي حال، لم أكن سأنتفع بشيء باحتفاظي بوزارة التربية والتعليم لأني لم أبذل أي جهد لإقامة اتصالات أوثق مع المعلّمين.

وجدت وزارة التجارة الدولية والصناعة منشّطة للهمة إلى حدّ بعيد لأنني طالما اهتممت بعالم المال والأعمال، ولا سيّما في تهيئة المناخ والبيئة لنموّه. يضاف إلى ذلك أني تعجبت غالباً من سبب نجاح بعض الأشخاص وبعض الأعراق في قطاع الأعمال فيما فشل آخرون فيه.

عندما تولّيت الوزارة، اكتشفت أن الرُّخَص المجازة لاستيراد مركبات أجنبية مجدَّدة تُمنَح للملايويّين لعجزهم عن الانخراط في مهنة بيع السيارات. لم يكن الوكلاء الرئيسيون لشركات تصنيع المركبات الرئيسة والموزعون مستعدّين لتعيين ملايويّين تجاراً أو وكلاء مبيعات لتسويق مركباتهم. كما كان استيراد السيارات خارج متناول الملايويّين؛ لأن الوكلاء الحصريّين احتكروا، بالتوافق مع المصنّعين، جميع عمليات الاستيراد. لكنّ السيارات المستعملة لا تخضع لسيطرة الوكلاء الحصريّين، ولذلك أمكن منح رخص مجازة لاستيراد سيارات مستعملة مجدَّدة وبيعها. هذه الطريقة أمكنت الملايويّون الانخراط في قطاع بيع السيارات؛ لأن السيارات اليابانية المستعملة والمجدَّدة على سبيل المثال كانت بمثل جودة السيارات الجديدة تقريباً وتمتعت بسوق قوية.

لسوء الحظ، لم يستورد الملايويّون الحاصلون على رخص مجازة تلك السيارات بأنفسهم، ولكن باعوا رخصهم للصينيّين الذين تولّوا عملياً استيراد تلك السيارات وبيعها. كانت الأرباح كبيرة إلى حدّ أنّ كل رخصة مجازة عادت على صاحبها بمبلغ ربما وصل إلى ٨,٠٠٠ رينغت. وبما أنّه يحقّ لمقدمي الطلبات الملايويّين الحصول على ١٠ رخص مجازة على الأكثر شهرياً، استطاعوا كسب ما يصل إلى ٨٠,٠٠٠ رينغت، لكنّ حفنة منهم فحسب قامت بنفسها بحقّ باستيراد السيارات وبيعها.

عندما تولّيت الوزارة، أوقفت ممارسة منح الرخص المجازة من دون قيود ما لم يقدّم صاحب الطلب دليلاً على استيراده السيارات وبيعها بنفسه، وأوعزت إلى فريقنا أن يتحقّق من امتلاك مقدّمي الطلبات صالات عرض، وإذا تبيّن عدم امتلاكهم لها، أمرت الفريق بعدم منحهم رخصاً مجازة؛ تلا ذلك اعتراضات صاخبة وأراد الأفراد المعنيّون التظاهر ضدّي، لكنني كشفت خدعتهم فتراجعوا. كان القيام بذلك خطوة محفوفة بالمخاطر السياسية لأن

عدداً منهم أنصار لأمْنو وموظفون في مقارّه. لكنّ بعض الملايويّين تحلّى بالأمانة، إذْ كان لدى بعض الأفراد مثل تان سري نسيم الدين أمين صاحب مؤسسة نازا موتورز والذي وافته المنية في سنة ٢٠٠٨م، صالات عرض، ولكنّهم شكّلوا أقلية، وكنت على استعداد لمنح رخص مجازة مهما بلغ عددها لمقدّمي طلبات من أمثال هؤلاء.

هناك فئة أخرى من الناس منحتهم رخصاً مجازة أيضاً وهم الذين أرادوا استيراد سيارات لم يسبق جلبها إلى البلاد أصلاً، وبموجب هذا الترخيص، يحقّ لكل شخص استيراد سيارة واحدة مدى العمر على أن تكون مخصّصة لاستعماله الخاص. وكانت هذه عادة، طُرُزاً فاخرة باهظة الثمن من السيارات ولذلك لم تُمنح رخص مُجازة كثيرة من هذا النوع، كما يستطيع الماليزيّون المقيمون في الخارج استيراد السيارات التي يستعملونها. إنّ نظام الرخص المجازة نظام رشيد وقد ساعد بضعة ملايويّين بالفعل على ولوج قطاع السيارات، وفي النهاية، عندما باشرتْ شركة بروتون لصناعة السيارات الوطنية إنتاج السيارات، استطاع مزيد من الملايويّين امتلاك وكالات لبيع سياراتها.

اعترضت عقب تقاعدي بوقت وجيز على طريقة الوزارة في منح الرخص المجازة لمن يُظَنّ أنهم لا يتاجرون بالسيارات بطريقة مشروعة، وأدّى ذلك إلى خلاف بيني وبين الوزيرة آنذاك تان سري رفيده عزيز، تصدّرت أخباره الصفحات الأولى للجرائد المحلية عدة أسابيع. وكي أكون منصفاً، أجادت العمل الذي تقوم به ورُقّيت إلى هذا المنصب لقدرتها على الأداء تحديداً، لكنها لا تتحمل الانتقاد، ولا تخشى اعتماد نبرة جافة على الضدّ من أغلبية الملايويّين؛ ففي أثناء اجتماعات الوزارة، لم يجرؤ أحد على انتقادها حذراً من المناقشات الحامية التي لا بدّ من أن تتبع ذلك، فإذا انتقدتَها، ولو بكل أدب ونية طيبة، تردّ بشكل حادّ دائماً بالإشارة إلى أنّ الناقد أشد سوءاً وقد سبّب ذلك كثيراً من الانزعاج. لكني أبقيتها في الوزارة لأنها مفاوض مقتدر ولا تخشى أحداً، ولذلك استطاعت تأمين شروط مؤاتية لماليزيا في عدد من الاتفاقات التجارية، فليس اعتباطاً أنّ العاملين على مسرح التجارة الدولية سمّوها «رفيده سريعة الطلقات».

لكن حصلت مناسبات وافقتُ فيها على شروط ليست في صالحها، من أبرز تلك الحالات اتفاقية آسيان للتجارة الحرّة (أفتا) الرامية إلى خفض الضرائب على السيارات التي تشكل مكوناتُها المصنَّعة محلياً ٤٠ في المئة. في ذلك الوقت، كانت نسبة المكوّنات المصنَّعة محلياً في مركبات بروتون ٩٠ في المئة، لذلك بدا طبيعياً أن يكون ثمنها أعلى بسبب تكاليف التصميم والتطوير الأولية، وعندما علمتُ بالأمر، خشيت ألّا نتمكن من تسويق بروتون محلياً أو في دول آسيان الأخرى، طلبت إليها إبلاغ «أفتا» أنّنا في حاجة إلى تأجيل تاريخ تنفيذ الاتفاق من سنة ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠٠٥م.

واليوم، وبسبب اتفاقية «أفتا»، يوجد في ماليزيا أعداد ضخمة من السيارات الأجنبية، بينما ليس في تايلاند ولا في دول آسيان الأخرى سوى عدد قليل من مركبات بروتون. يُعزى عجزنا عن المنافسة من وجوه كثيرة إلى عدم امتلاكنا وفرة من المال. يوجد طرق للتغلب على ذلك، لكن إدارة بروتون لم تجد الحل آنذاك. والظاهر أيضاً أنها لم تمتلك رأسمال على الرغم من الاحتياطات النقدية الضخمة التي بنتها الشركة في أوقات سابقة.

تقوم صناعة السيارات التايلاندية في الأغلب على تجميع السيارات الأجنبية. والحق يقال إنهم يستخدمون مكونات صُنعت في تايلاند، وهم في حاجة إلى ٤٠ في المئة من المدخلات المحلية فقط لينتفعوا من اتفاقية «أفتا». إنها قضايا مهمة لا يعرف عنها الناس شيئاً، أو أنهم غير مكترثين لها. وعلى الضدّ مما قاله النقاد، كان بروتون مشروعاً مربحاً ساعد في تطوير القدرات الهندسية في البلاد، لكنّه في حاجة إلى معجزة الآن كي يستمرّ. وقد كان لسوء استعمال الرخص المجازة والتصريح بأسعار تقلّ عن الأسعار الحقيقية لاستيراد السيارات الأجنبية دور كبير في تراجعه المؤسف.

عندما كنت وزير التجارة الدولية والصناعة، حاولت استقطاب الاستثمارات الأجنبية بمشاركة الماليزيّين، والمراد من وراء ذلك أن يضخّ المستثمرون الأجانب أموالهم وبالتالي تكون الحركة الصافية تدفق رؤوس الأموال في البلاد، وفي مرحلة متأخرة، حين أصبحت رئيس الوزراء، عرفت أن ما جُلب من رساميل كان قليلاً بسبب اقتراض أغلبيتها من مصارف محلية.

ومع ذلك، ساعدت الاستثماراتُ الأجنبية في إيجاد وظائف وفي خفض معدّل البطالة الذي كان مرتفعاً آنذاك. وفي هذا السياق، اختلفت مقاربتنا عن مقاربة اليابان وكوريا الجنوبية التي حبّذت حيازة التكنولوجيا الأجنبية ليستخدمها مستثمرون محليّون، لكننا افتقدنا منظّمي مشاريع محليّين لديهم المال أو الرغبة في الاستثمار في صناعات لا يعرفون عنها شيئاً ولم يمتلك الماليزيّون المعرفة ولا المهارات الصناعية للاستثمار في التصنيع إلّا بعد سنين كثيرة. وبالتالي، الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي مكننا من النجاح في التحوّل من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي وحلّ مشكلة البطالة في نهاية الأمر.

بدأ التصنيع في ماليزيا برعاية تون رزّاق، وأنا ساعدت في تسريع العملية بالترويج لها بنفسي وتهيئة مناخ أكثر مؤاتاة للمستثمرين. وفي هذا السياق، رأستُ عدداً من وفود الترويج للاستثمار التي توجّهت إلى اليابان وأوروبا وأمريكا، وقدم المستثمرون بأعداد غفيرة ما إن سمعوا عن استقرار ماليزيا، وقوّتها العاملة التي يمكن تدريبها بسهولة، وتدنّي معدلات التضخم فيها، وموقفنا الليبرالي من تحويل الأرباح إلى الخارج وإدارتنا المالية الجيدة عموماً. في تلك الأيام، لم تكن الدول المستقلة حديثاً راغبة في السماح للأجانب بالاستثمار في اقتصاداتها.

كان الماليزيّون أقل تعقيداً منهم الآن، وهم لم يملكوا بالتأكيد الإقدام اللازم أحياناً في عالم المال والأعمال وآثروا بيع منتجاتهم لسنغافورة التي عملت آنذاك كمركز توزيع وجنت أرباحاً طائلة من تسويق المنتجات الماليزيّة. وصدّرت المنتجات نفسها، مثل زهرة الأوركيد، إلى دول أخرى، أو أعادت بيع الموادّ الخام المعالجة إلى ماليزيا نظير أسعار أعلى بكثير. وقد جعلت الوكالاتُ السنغافورية ماليزيا جزءاً لا يتجزّأ من مناطق عملياتها، وكانت رغبتي الشديدة أن أرى الماليزيّين وهم يسوّقون منتجاتهم بأنفسهم لأنّنا سنجني كثيراً بتخلّصنا من الوسطاء.

في البداية، حين بحثت عن استثمارات أجنبية وأسواق جديدة، وجدت أنه يصعب على المستثمرين الأجانب القبول بماليزيّين شركاء لهم. والشركة الوحيدة التي استجابت لرغبتي، وفي وقت مبكر جداً في ستينيات القرن

الماضي، كانت عملاق المنتجات الكهربائية الياباني «ناشونال». وضعت «ناشونال» خططاً طموحة للتوسع وكانت مستعدة للموافقة على شروط معيّنة لتقوم بذلك. أرادت الشركة بيع منتجاتها في ماليزيا، ولذلك وضعنا شروطاً منها وجوب أن تمنحنا حصة من أعمالها. وفي النهاية، أقامت مصنعاً في سوبانغ جايا، وهي ضاحية قريبة من كوالامبور. وفي وقت لاحق، ألغينا شرط المشاركة الماليزيّة إذا كانت المنتجات مخصصة للتصدير.

تطلّب التعريف بماليزيا كثيراً من الوقت لأن قلة من الناس سمعوا عن بلادنا آنذاك، بل إن عددَ مَن عرف مكانها على خريطة العالم كان أقلّ واعتقد كثير من الناس أنها في أفريقيا. وفي نيويورك، وضعنا ترتيبات كي يرعى «سيتي بانك» حلقة دراسية عن الاستثمار في ماليزيا، وطلبنا إلى مصارف ومنظّمات أخرى الانضمام ورعاية المشروع فوافقت على طلبنا؛ إذْ إن لديهم فروعاً في ماليزيا وهناك فرصة لتحصل على حصة من الاستثمار الأجنبي الناتج وتميّزت هذه الحلقات الدراسية بحضور كثيف. وفي إحدى المرات، دعونا نقابياً تجارياً ليشرح وضع العمالة، لكنه تحدث في النهاية عن الحاجة إلى رواتب جيدة وأوضاع عمل أفضل. مع أن مبدأه الأساسي مقبول، بمعنى أن الأجور ستزداد مع تزايد الاستثمار، فإن حديثه عن تلك القضايا لم يشجّع على الاستثمار بالتأكيد، والذي من دونه سيتراجع الطلب على العمالة، يستتبع ذلك استبعاد إمكانية رفع الأجور. واضطررت إلى التخلّي عن فكرة إحضار قادة النقابات التجارية كمتحدّثين؛ لأنّ مقاربتهم النضالية لا تخدم مصالح البلاد ولا مصالحهم أيضاً.

أنا براغماتي في هذه الأمور وكذلك كان تون رزّاق. كنت على استعداد لتبنّي الأفكار من أي مصدر أتت، وكذلك هو، حتى من الشيوعيّين، ومن الأفكار الشيوعية التي تبنّاها تون رزّاق وضعَ خططٍ خمسية لتنمية ماليزيا لأنه اعتقد أنها ستكون آلية نافعة لتسريع التنمية. لكننا اعتقدنا أيضاً أن أساس الشيوعية، وفحواه وجوب امتلاك العمال جميع وسائل الإنتاج، ليس منطقياً ولا عملياً. والحقائق في ذلك ساطعة، إذْ إن العمال في الدول الرأسمالية أفضل حالاً بكثير من نظرائهم في الدول الشيوعية أي إن امتلاك وسائل الإنتاج لم ينفعهم.

المساواة مبدأ جميل، لكنه في الممارسة الاقتصادية معيب؛ ففي حكومة العمال مثلاً، سيرغب العمال في تأمين اتفاقيات وتقاضي أجور أفضل وهذا يرفع التكاليف ويقلّص الأرباح. وإذا كان الجميع عمالاً والدولة تنتج سلعاً كمالية، فمن سيشتريها؟ ستُفقِر المساواةُ السوقَ المحلية من الناحية الفعلية وسيتعين بيع المنتجات للناس في الدول الرأسمالية.

عُرضت عليّ في أثناء زيارة لمدينة البندقية طاولة عتيقة جميلة الصنع مطعَّمة باللآلئ والأحجار الكريمة. كيف استطاع الناس صنع هذه الأدوات المكلفة في الأيام الغابرة؟ لأنه وُجد أشخاص واسعو الثراء امتلكوا القدرة على شرائها، ولا مفرّ في أي مجتمع من وجود أغنياء وفقراء؛ فإذا كان الكل أغنياء، يصبح الشراء من دون معنى. القدرة الشرائية هي العامل الأساسي، ويحددها ما يمكن شراؤه بالمال. إذا كان المراد أن يكون الكل، ومنهم العمال، أغنياء، ترتفع تكلفة الإنتاج وترتفع بالتالي تكلفة السلع والخدمات، وتتدنّى القدرة الشرائية للجميع.

مع تزايد ثروات البلاد، تزداد مستورداتها، سعينا لتحصيل أكبر نفع ممكن من أنشطتنا التجارية. وبعد أن اطلعنا على برامج المعاوضة، أصررنا على أن يُعطينا كبار مورّدي ماليزيا شيئاً إضافياً لتحلية الصفقة. وعلى سبيل المثال، عندما اشترينا طائرات سوخوي من روسيا، سألناهم مساعدتنا في تدريب رواد الفضاء الماليزيّين، وعندما اشترى نظامُ خطوط النقل الجوي الماليزيّ «ماس» الطائرات، أصررنا على أن يشتري المورّدون مكونات الطائرات منّا وبهذه الطريقة انخرطنا في تصنيع القطع المركَّبة للطائرات التجارية الكبيرة التي تصنعها إيرباص؛ إذ تبلغ أثمان القطع مئات الملاّيين من الدولارات. واليوم، تعتبر شركة «كومبوزيت تكنولوجيز أند ريسيرتش ماليزيا» عظيمة الكفاءة في تصنيع قطع الطائرات.

عندما كنت وزير التربية والتعليم، لم أسافر إلى خارج البلاد إلّا نادراً، لكن تعيّن عليّ كوزير للتجارة الدولية والصناعة السفر إلى دول صناعية عديدة للترويج لماليزيا كونها موقعاً للاستثمار ومركزاً للتجارة في جنوب شرق آسيا. وقد حصّلتُ من تلك الزيارات خبرة في التعامل مع المسؤولين ورجال الأعمال الأجانب. والدروس التي تعلّمتها غدت عظيمة الأهمية حين

شاركت لاحقاً في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية. كانت مهمتي في وزارة التجارة الدولية والصناعة إيجاد أسواق جديدة، ولذلك سافرت إلى مناطق عديدة في العالم وكانت أراضيَ لم نعرف عنها شيئاً آنذاك. عرفتُ أن ماليزيا دولة أصغر بكثير من أن تدعم صناعات ضخمة، ولذلك احتجنا إلى أسواق خارجية لتسويق منتجاتنا. وكي تصدّر ماليزيا منتجاتها مباشرة من دون المرور عبر التجار السنغافوريّين، كان على رجال الأعمال لدينا إيجاد أسواق محتملة والاتجار مع بلدانها. وقد آتى ذلك الجهد ثماره؛ إذْ إن ماليزيا اليوم بلد تجاري كبير يصدّر منتجات تزيد قيمتها على ١٠٠ مليار دولار بل إنها احتلت المرتبة السابعة عشرة في إحدى المرات في قائمة الدول المصدّرة في العالم، لكنها تراجعت إلى المرتبة الخامسة والعشرين من ذلك الحين.

تعلّمت دروساً كثيرة عندما عملت وزيراً للتجارة الدولية والصناعة، ومع أني أحسست بأني أحرز بعض التقدم في حقيبتي الجديدة، لكنّ منصبي كمساعد لرئيس الوزراء هو الذي بدا مدعاة للإحباط على نحو غير متوقّع.

الفصل الرابع والعشرون

إحباطات صاحب المنصب الثاني في الهرم القيادي

إن تولّي منصب مساعد رئيس الوزراء يعني كثيراً، عدا تحمّل مسؤوليات وامتلاك صلاحيات إضافية، كما إنها المرة الأولى التي تولّد لديّ فيها قدر معقول من اليقين بأنّي سأصبح يوماً رئيس الوزراء، وبوصفك الخليفة المنتظر، يُتصوَّر أنّك متفوق على باقي أعضاء الوزارة. وقد افترضتُ أن تون حسين سيبقى في منصبه سنين عديدة كما فعل تونكو، ولذلك ركّزت على القيام بواجباتي كمساعد لتون حسين، وعلى إقامة أفضل علاقة ممكنة معه.

لم يكن الأمر سهلاً؛ إذ إني عملت معه خمس سنين ولم أتمكن من التقرب إليه بالقدر الذي كنت آمل ولم يكن تون حسين ينفتح على الناس بسهولة واتّسم بالشدة في تعامله معهم وكان شخصاً جادّاً، ومع أنّه تميّز بروح الفكاهة، لم يكن من النوع الذي يقول الطُرف ويضحك منها. لكنّ تون رزّاق كان أكثر انبساطاً وضحكاً، وكان يستمتع بالصحبة مع أنه لم يعتد المزاح. وبالمقابل، كان تون حسين أكثر ميلاً إلى الوحدة.

أنا أيضاً لا أقيم صداقات بسهولة، كما أنني لم أعتد حكاية الطُرف والضحك ضحكاً شديداً معه. كان العمل بيني وبينه جاداً دائماً ولم أكن ألتقي به إلّا لمناقشة أمر رسمي، والشخص الوحيد الذي بدا أنّه قادر على لفت انتباهه كان تنكو رزاليغ الذي برع في التودّد إلى كل من يتقلّد منصب رئيس الوزراء، وكنت في بعض الأحيان أتواصل مع تون حسين من خلال تنكو رزاليغ وهو عمل لم أستحسنه. كما أني لم أعزّز موقعي كمساعد لرئيس الوزراء، لكن تعيّن عليّ استخدام هذه المقاربة في مسائل معيّنة كان لتنكو رزاليغ ضلع فيها، وفي أحيان أخرى، كنت أستعين بسكرتير الوزارة تون عبد الله صالح.

تميّز تون حسين بمسيرة مثيرة للاهتمام ومتنوعة؛ فقد كان في سلك القوى المسلّحة بولاية جوهور قبل حرب المحيط الهادئ، وأُرسل مع تون إبراهيم إسماعيل الذي أصبح لاحقاً ثالث ملايوي يحتل منصب رئيس أركان القوى المسلحة الماليزيّة، إلى ديهْرادون بالهند ليتلقّى التدريب كضابط عسكري. والتحق بالجيش البريطاني في أثناء الحرب وخدم في مصر قبل وقوع الاختيار عليه للانضمام إلى القوى البريطانية التي شُكّلت لغزو ملايا المحتلة ومقاتلة اليابانيّين. نزل تون حسين في «موريب» في عداد القوة المهاجِمة، لكنّ اليابانيّين استسلموا قبل هجوم البريطانيّين، وبعد أن ترك الجيش، التحق بالخدمة الإدارية بولاية جوهور. وأصبح داتو عون جعفر رئيس حزب أمْنو المتشكل حديثاً، وأصبح تون حسين رئيس جناح الشبيبة في الحزب.

كان تون حسين رجلاً مبدئياً للغاية بوصفه رئيس الوزراء ولم يظهر ولو أدنى أثر لفساد أو فضيحة حوله. كان قائداً مستقيماً، لكن عدداً من أعضاء أمْنو لم ينسوا أنه انسحب من الحزب وبقي خارجه طوال سبع عشرة سنة لينضم إلى حزب استقلال ملايا الذي شكّله والده.

سخر كثيرون من عادته تسطير الكلمات والعبارات في الأوراق التي يدرسها؛ كان يعيد النظر في الوثائق مرة بعد أخرى ليسطر في النهاية كل الجمل في الفقرة بألوان مختلفة. عمل بشكل دؤوب واعتاد اصطحاب ملفاته معه إلى منزله في مستوعبات حمراء على شكل صناديق عائدة إلى وزارة المالية ربما وصل عددها إلى اثني عشر صندوقاً وكان يأخذها كلها إلى منزله في المساء، ثم يعيدها إلى المكتب في الصباح. كما اتسمت الاجتماعات الوزارية برئاسته بالجدّية، وكانت المناقشات المديدة تستمر بعد الغداء إلى ما بعد الظهيرة. كان شديد الاهتمام بدقائق الأمور وأسلوبه دقيقاً للغاية، ويتابع التفاصيل بعناية ويعالج القضايا بعمق.

اضطرته بنيته الضعيفة إلى الخلود إلى الراحة مدداً قد تصل إلى خمسة أيام عقب عودته من سفراته الرسمية إلى الخارج. وما بين هذه الحالة وشموليته في إنجازه أعماله المكتبية، لم يسنح له الوقت الكافي لزيارة المناطق الريفية والالتقاء بأقسام أمْنو وفروعها، وبذلك فوّت على نفسه فرصة بناء دعم شعبي، لكنه تمتّع بقدر كبير من الإجلال في صفوف أمْنو وفي أوساط الناس بوجه عام.

بعد مرور سنتين على تولّي تون حسين رئاسة الوزراء، قام بانقلاب سياسي ووجّه ضربة إلى الحزب الإسلامي الماليزيّ «باس». فعقب أحداث الشغب التي وقعت في ١٣ أيار/مايو سنة ١٩٦٩م، انضم باس إلى ائتلاف الجبهة الوطنية وعمل بشكل وثيق مع أمْنو ومع الأحزاب الأخرى المشاركة في الائتلاف، كما في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٤م. لكن إن هو إلّا وقت وجيز حتى خامرت الشكوكُ عدداً من أعضاء أمْنو في صدق باس واشتبهوا في استغلاله موقعه الحكومي في تقوية وضعه.

شرع داتوك عصري مودا، رئيس «باس» ووزير التنمية الريفية آنذاك، في تجنيد مستوطني قرى هيئة تطوير الأراضي الفدرالية (فيلدا) في صفوف حزبه بعد أن كانوا أنصار أمْنو. وفي أثناء زياراته لمشاريع فليدا، كان ينظّم عروضاً مسرحية شعبية موضوعاتها دينية في الظاهر، لكنها روّجت لحزبه وأفكاره. كان يشير مواربة في حديثه إلى المستوطنين إلى أن أمْنو حزب ليس على مستوى «باس» في الالتزام الديني. وكان من السهولة بمكان تغيير مواقف هؤلاء الناس بحجج استندت إلى الدِّين في الظاهر، وبخاصة عند استخدام كلمات عربية.

عقب انتخابات سنة ١٩٧٤م، وقع نزاع بشأن من ينبغي أن يكون رئيس الوزراء التالي في كلانتان. لم يكن من حقّ داتوك عصري، رئيس الوزراء السابق، شغل المنصب وقد انضم الآن إلى الوزارة الفدرالية، لذلك اقترح ائتلاف الجبهة الوطنية إبداله بداتوك محمد ناصر، أحد زعماء باس المعتدلين، وهو اقتراح لم يُرْضِ باس. لطالما كان مساعد عصري كونه رئيس الوزراء، والعلاقات بين الرجل الأول ومساعده الرجل الثاني كانت عسيرة غالباً وفي باس أيضاً، ورأى بعض أعضاء باس أنّ ناصر شديد الانفتاح على أمْنو وشديد القرب منه وبحكم شخصيته الودّية، أقام علاقات بسهولة مع قادة أمْنو، ولم يثق به باس بسبب ذلك، كما كان رجلاً في غاية الصلاح يسيئه أي سوء تفسير متعمَّد للتعاليم الإسلامية بقصد محاباة باس.

قادت التحقيقات التي أجراها ناصر في إدارة الدولة السابقة في عهد عصري إلى اضطرابات أهلية في كلانتان ودفعت باس إلى المطالبة بإقالته من منصب رئيس الوزراء؛ إذ جاءت تحقيقاته مدفوعة بشخصيته لا بأجندة سياسية

فقط ولم يفكر في باس ولا بمصالحه الحزبية، ولكن فكّر في ما هو صائب. لم يكن يتسامح مع الفساد، وقد حاولتُ شخصياً العمل على تسوية وإقناعه بتنحية خلافاته الشخصية جانباً لإعطاء الأولوية لمصالح الحزب، ومصالحهم ومصالح ائتلاف الجبهة الوطنية. كان الأحرى بالطرفين معرفة أنه في حال وقوع خطأ جسيم، لا مناصّ من اتخاذ إجراء قانوني. ومع تفاقم الوضع، أعلن تون حسين في النهاية حالة الطوارئ وفرض الحكم الفدرالي على كلانتان.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧م، أُدرج مشروع قانون وضع كلانتان تحت الحكم الفدرالي على جدول أعمال البرلمان. عارض باس قانون الطوارئ الخاص بكلانتان وأمر أعضاءه بالتصويت ضدّه، وكما في أغلبية الأنظمة البرلمانية، استخدم ائتلاف الجبهة الوطنية نظام المراقبة الحزبي للمحافظة على الانضباط، ولا سيّما في القضايا المهمة. لذلك، شكّل تحدي باس لنظام المراقبة تنصّلاً من ائتلاف الجبهة الوطنية. وقد استحقّ هذا العصيان إجراءً جدّياً وتمّ طرد باس من الائتلاف.

وبعد ثلاثة شهور من الحكم الفدرالي برئاسة موظف مدني، وهو تان سري هاشم أمان، تقرّر إجراء انتخابات في ولاية كلانتان في شباط/فبراير ١٩٧٨م، نافس باس على المقاعد الستة والثلاثين جميعاً لكنّه لم يفز سوى بمقعدين. وفازت الجبهة الوطنية بثلاثة وعشرين مقعداً، وحصل بيرجاسا، وهو الحزب الذي شكله ناصر عقب انسحابه من باس، على أحد عشر مقعداً.

إن انشقاق باس منح أمْنو الفرصة لاستعادة ولاية سيطر عليها باس منذ سنة ١٩٥٩م. كانت هزيمته شنيعة إلى حدّ أنّه ساد اعتقاد بأنه قُضي عليه كحزب سياسي. وبالنسبة إلى تون حسين، شكّل ذلك إنجازاً لافتاً بوصفه رئيس الوزراء ورئيس الجبهة الوطنية، فقد أعاد ولاية إلى حكم أمْنو وخلّص الائتلاف الحاكم من عناصر نافرة.

كانت تقع بيني وبين تون حسين خلافات، لكنّ نزاعاً تفاقم إلى حدّ النفور ورفع الأصوات قبل أيام من تعيينه إياي مساعداً له. ثار النزاع بسبب قضية الفساد المرفوعة على داتوك هارون إدريس رئيس شبيبة أمْنو؛ لطالما

اعتبرت هارون ملايوياً وطنياً واحترمته؛ ولهذا السبب رأيت أن القضية المرفوعة ضده غير مبرّرة وينبغي إسقاطها.

ترجع جذور القضية إلى تمويل مباراة دولية في الملاكمة للوزن الثقيل بين محمد علي وجو بوغنِر؛ إذ حرص هارون على استضافة هذه المباراة في كوالالمبور لكنّ تون رزّاق نصح له بالعدول عن ذلك. واشتكى الناس الذين كان لآرائهم وزن لدى تون رزّاق من سوء إدارة المباراة. لكنّ هارون مضى على أي حال، وزُعم بعد ذلك أنه لم يتم إحصاء جميع الأموال المجموعة، لكنّ هارون أنكر وقوع عمل شائن.

كان على المحك في هذه القضية قضايا أهم بكثير من مجرد نزاع على حسابات مالية لمباراة رياضية. كان هارون ضالعاً بشكل مباشر في المنظمة التي رعت المباراة وسعى لإبراز صورته بمشاركته الشخصية فيها. ظننت أنّ هارون يتباهى ويومئ، وإن في وقت مبكر جداً، إلى طمعه في الوصول إلى سدة رئاسة الوزراء، وهذا احتمال لم يسرّ تون رزّاق. فلو أنّ هارون نافس تون حسين، ربما كان هارون سيفوز في المنافسة لأنّه رجل من عامة الناس ويحظى بشعبية كبيرة، وكنت سأسانده أيضاً لأنّه الذي بذل قصارى جهده لإعادتي إلى أمْنو.

عُرضت على هارون طريقة للخروج من مأزقه: أن يُعيَّن سفيراً لماليزيا لدى الأمم المتحدة، فذلك سيُبعده عن الساحة السياسية المحلية مدة من الزمن، لكنّه رفض، ولذلك تواصلت قضية الادّعاء المرفوعة ضده. قامر وخسر، فآل الأمر إلى أن دفع ثمناً باهظاً لرفضه الابتعاد عن معترك السياسة والتخلّي عن طموحه الواضح في أن يكون رئيس الوزراء.

في الحقيقة، توقّعتُ قبل ذلك وقوع اختيار تون رزّاق على هارون ليكون مساعد رئيس الوزراء، لكنه اختار تون حسين عوضاً عنه، عندما كان تون حسين وزير التربية والتعليم، قاد هارون وفداً من شبيبة أمْنو لمقابلته. أكد حججه بالإشارة إلى تون حسين بسبابته، وهي إيماءة غير مقبولة بالمرّة في نظر الملايويّين، ولم يغفر تون حسين له تلك الفعلة أبداً.

وحين أصبح تون حسين رئيس الوزراء، أُدين هارون من غير أن يُسجن. اعتقدت أن تون حسين سيتصرّف من منطلق استراتيجي ويحشد

النوايا السياسية الطيبة بعدم المضي واتخاذ عمل قانوني ضدّ هارون. وظناً مني أنه سيكون منفتحاً على الفكرة على الأقل، التقيت به واقترحت إسقاط القضية. وبصراحة، كان ينبغي أن يكون ذاك قرارَ المدعي العام، لكن الحقيقة أن القضية برمّتها سياسية، وفي تلك الأيام، كان لرئيس الوزراء رأي في كل شيء.

لم أكن متهيئاً بالمرّة لردّ فعله؛ انفجر غاضباً وصاح، «هذا الرجل مجرم، وأنا أنوي سجنه سواء أرضي الناس بذلك أم لا». ثم توجّه إلى خزانة ضخمة في مكتبه وأخرج رزمة سميكة من الملفات وألقاها على الطاولة أمامي وقال: «يمكنك معاينة هذه الملفات إذا أردت، كل شيء موثّق فيها، إنه مجرم ويستحقّ دخول السجن» وكانت حدّة غضبه أشدّ من أن تُحتمَل.

جلست مشدوهاً؛ لأني تصوّرتُ أن آرائي ستلقى آذاناً صاغية واهتماماً أياً تكن القضية كوني مساعد رئيس الوزراء، لكنّ الظاهر أنه كان لتون حسين رأي آخر وما إن بدأ بالصراخ حتى انعقد لساني ولذلك اكتفيت بالإيماء برأسي.

لكنّ أكثر شيء أثّر في علاقتنا أسلوبه الحذر في صنع القرار، ومع أن تولّي منصب مساعد رئيس الوزراء يعني امتلاك نفوذ عظيم، لم يكن في وسعك فعل ما تريد على الوجه الذي تريد إلّا عندما يوافقك رئيس الوزراء الرأي، لكني كنت أعدل عن ذلك لأني لم أحظ بتلك المساندة غالباً. إحدى القضايا التي أورثتني إحباطاً شديداً متعلّقة بزعمنا السيادة على جزيرة في بحر الصين الجنوبي، فعلى الضدّ من الجزر الأخرى التي لم تكن أكثر من حواجز مرجانية تحت سطح الماء، يوجد في «أمبُويْنا كاي» أشجار ومساحة كافية لإقامة مدرج طائرات، كما أنها أقرب جغرافياً إلى ماليزيا منها إلى فييتنام. وتطالب دول عديدة، منها الصين والفيليبين، بالسيادة على هذه الجزيرة التابعة «لمجموعة جزر سبراتلي».

وافق تون حسين في البداية على خططي الرامية إلى المطالبة بوضع أمبوينا كاي تحت السيادة الماليزيّة، لكنه عدل عن رأيه في الأسبوع التالي، ظانّاً أن طلبنا قد يُشعل مواجهة مع الدول الأخرى. أعتقدُ أن وزيرَيْن أو

ثلاثة وزراء وافقوني الرأي لكنهم لم يشيروا إلى ذلك صراحة وأنا متأكد إلى يومنا هذا أن أمبوينا كانت سترجع إلينا لو لم يعدّل تون حسين قراره.

ربما تبدو هذه القضية صغيرة لكنها مهمة، وبخاصة على ضوء المناقشات التي تلت حول محدوديّة الموارد الطبيعية المتاحة في العالم ونضوبها. لا نعرف ماهيّة الموارد التي ربّما توجد أسفل أمبوينا كاي وفي محيطها، ولا سيما أنّنا قد طوّرنا الآن التكنولوجيا اللازمة للحفر حتى مستويات عميقة في قاع البحر، وزعم بعضهم منذ ذلك الحين وجود نفط هناك. وعلى أي حال، هذه الجزيرة أقرب إلى ماليزيا منها إلى أي دولة أخرى؛ إذْ لا تبعد أكثر من ١٣٠ كم عن صباح وسراواك، وبزعم أنّها جزء من أراضينا، نستطيع زعم امتلاك جزء كبير من البحر المحيط بها.

الحق يقال إنه ينبغي أن تكون جميع هذه الجزر المتجاورة وعدد من الجزر المرجانية الحلقية ملكاً لنا لأنّها تقع ضمن رصيفنا القارّي. وقد وضعنا معالم على جميع تلك الجزر للإشارة إلى أنّها جزء من ماليزيا. وفي النهاية، احتلت فييتنام جزيرةَ أمبوينا كاي ونشرت قواها هناك واخترنا عدم الطعن في زعمها، المشكلة في هذه المزاعم أنه يتعيّن عليك المحافظة على وجود محسوس متواصل لفرض زعمك ويكون قابلاً للتصديق.

عقب خسارتنا أمبوينا كاي، ركّزنا على لايانغ ـ لايانغ، وتسمى أيضاً سوالو ريف، وتوافقنا على إرسال رجالنا إليها. وبعد أسبوع، وافقت الوزارة، وفي الأسبوع الذي يليه، قرّر تون حسين عدم المطالبة بها أيضاً مخافة إشعال حرب بيننا وبين فييتنام، وفي السنة ذاتها حين أصبحت رئيس الوزراء، أول أمر قمت به هو إرسال بعض الأشخاص إلى لايانغ ـ لايانغ والبدء بتطوير قاعدة صغيرة ومنتجع سياحي.

من نُقَط النزاع الأخرى بيني وبين تون حسين كانت بناء طريق سريع يمتدّ من الشمال إلى الجنوب، وهو مشروع عرضْتُه على الوزارة، ففي ذلك الوقت، كانت تكلفة بناء هذا الطريق الذي يبلغ طوله ٨٠٠ كم لا تتجاوز ٦ مليارات رينغت، وهي تكلفة قليلة نسبياً. كنا سنتمكن لقاء هذا المال من شقّ طريق سريع من أربع مسارب في الاتجاهين يمتدّ من جوهور بارو إلى بوكيت كايو هيتام على الحدود التايلاندية. بدا المشروع منطقياً في نظري،

مع أنّه لم يكن يوجد عدد كبير من السيارات على الطرقات في ذلك الوقت.

عاينتُ الخدمة التي أدّتها الطرق السريعة لليابان والولايات المتحدة، وتذكّرت أيضاً قول معلّمي في الصف النموذجي الثاني إنه لدى بناء خطّ للسكة الحديدية بين بينانغ وبادانغ بيسار، انتشرت بلدات وقرى جديدة على امتداد الخط، ثمّ اتضح لي أن الطريق السريع الشمالي الجنوبي سيشجّع على التطور ذاته، وقد لوحظ النمط ذاته في الأرخبيل الملايوي في الماضي؛ فحين بُني ميناء حيث يمكن تجميع منتجات المناطق الداخلية، قدِمت السفن من أنحاء آسيا كافة لشراء تلك المنتجات، ولبيع سلع أخرى ومقايضتها، وتحوّل إلى ميناء ومخزن استيداع وهذا الذي جعل ملقا عظيمة، وكذلك سري فيجايا[١] ماجاباهيت[٢] قبلها.

لكنّ تون حسين رفض فكرة الطريق السريع، ولم أتمكّن من إعادة طرحها إلى أن أصبحتُ رئيس الوزراء، واليوم، يمكنك أن ترى التطوّر على نطاق واسع على جانبي الطريق السريع الشمالي الجنوبي بأكمله. يوجد الآن مصانع وعقارات سكنية ومواقف سيارات لمجمعات مبانٍ مكتبية، لكنّ تكلفة شقّ الطريق حين استطعنا المباشرة ببنائه ارتفعت كثيراً. قرّرنا خصخصته، لكن تعيّن علينا دعم المشروع لخفض تكلفة رأس المال، ولولا ذلك، لكانت ضريبة المرور عليه مرتفعة للغاية.

وفي مناسبة أخرى، اقترحتُ استحداث وزارة المناطق الفدرالية، كانت كوالالمبور المنطقةَ الفدرالية الوحيدة آنذاك واعتقدت أنّ المدينة في حاجة إلى عناية. اعتدت أصلاً السير في طرقاتها لمشاهدة أماكن مثل المناظر الطبيعية، والإنارة، وحالة قواطع الطرقات. علّقت آمالاً كبيرة على اختياري وزيراً للأراضي الفدرالية لأتمكّن من تطبيق أفكاري الخاصة بكوالالمبور، ومع أنّ تون حسين استحدث تلك الوزارة، فقد اختصّ حقيبتها لنفسه، والمحزن أنّه لم يمتلك الوقت الكافي للتركيز على هذه الحقيبة، وأعتقد أنه

---

(١) يعتقد المؤرخون أن سري فيجايا كانت مملكة بحرية عظيمة جنوب شرق سومطرة دامت من القرن السابع إلى القرن الثالث عشر.

(٢) كانت عاصمة ماجاباهيت في جاوة الشرقية وكانت آخر الإمبراطوريات الهندية العظيمة في الأرخبيل الملايوي.

لو كلّفني بها، لأُدخلت التغييرات قبل وقت طويل. ومع ذلك يسرّني كثيراً أن أرى كوالالمبور مدينة مختلفة للغاية اليوم. باتت الأزهار والنباتات منتشرة على قواطع الطرقات وهناك حدائق تحظى برعاية جيدة أسفل السكة الحديدية الفوقية التي أصررت على بنائها.

وعلى العموم، اهتمت أغلبية الوزراء الآخرين بشؤونهم الخاصة وأشغلوا أنفسهم بوزاراتهم، لكن من حين اختياري وزيراً للتربية والتعليم، نظرت إلى مسؤوليات الوزارة ككل، وبدا أنّ عدداً كبيراً جداً من الاقتراحات صادر عنّي. ليس مَردّ ذلك أنني فارغ الصبر، لكنني تمتعت بحس قوي بأن الأمور تسير بوتيرة بطيئة للغاية، أردت تسريع التنمية للسير بالبلاد قدماً. وفي تلك المرحلة، بدا تون حسين مثقلاً بأعباء العمل فعرضتُ عليه في إحدى المرات تولّي أي مسؤولية لا يجد الوقت للتعامل معها. نظر إليّ وسألني: «أليس لديك ما يكفي من العمل لتؤدّيه؟» وهنا أيضاً، لم أسمع الجواب الذي كنت أتوقّع، لم أشعر يوماً أن عملي عبء عليّ، لكن على الضدّ من رويّة تون حسين وحذره المميَّز، تصورّتُ كثيراً جداً من الأفكار حيال ما يمكن عمله لتسريع تنمية ماليزيا، لكني لم أكن قادراً على تطبيقها.

لطالما اعتقدت في قرارة نفسي أن عليّ أخذ ما سيقوله تون حسين في الاعتبار وطريقة تعامله مع أفكاري، لم أستطع القيام بالأمور التي اعتقدت أنّها لن تروق له؛ ذلك أنّه حين لا يكون المرء في سدّة المسؤولية، عليه أن يتعلم كيفية التكتم على أفكاره وطموحاته المشرقة دائماً. هذا هو العمل السياسي الذي ينبغي أن يقوم به.

على الرغم من غياب من يشجّعني، استطعت طرح عدد من المبادرات بوصفي مساعد رئيس الوزراء. استُحدثت وحدة التحديث الحكومي والتخطيط الإداري الماليزيّ (مامبو) التي بحثت في سبل رفع كفاءة الحكومة وإنتاجيتها. أُريدَ أن تكون الوحدة تحت إشراف دائرة رئيس الوزراء، لكنني استطعت توجيهها والاستفادة منها.

زرت من قبل مكاتب تجارية ولاحظت أن تصاميمها تتغير باستمرار، فلم يعد كبار المسؤولين يجلسون في غرفة بعيدة عن باقي الموظفين، خُصصت للموظفين حجيرات تفصل بينها جُدُر خفيضة بما يكفي للسماح لكل

موظف برؤية رفيقه. من الناحية العملية، بما أنه لا يمكن أحد التخفّي، يتعيّن عليه الانكباب على عمله. بدت وسيلة ممتازة لتنظيم المكاتب واعتقدت أنّ الأحرى تطبيق هذا الأسلوب في المكاتب الحكومية. وعندما أصبحت رئيس الوزراء، أحد التغييرات التي أدخلتها إضافة لوح زجاجي إلى الباب المؤدّي إلى مكتبي. أدّى غاية مزدوجة، فكل من يودّ رؤيتي سيعرف إن كنت غير مشغول، أو أعمل أو أجتمع بشخص ما. وفي الوقت عينه، عرف الموظفون أنّني أستطيع أن أراهم فالتزموا بمواعيد العمل وتدنّت كثيراً محاولات الانصراف خلسة في وقت مبكر.

استطعت إعادة هيكلة الرواتب ونظام الرتب الخاص بالموظفين الحكوميّين. قبل ذلك، كانت تعديلات الرواتب تُجرى بطريقة اعتباطية والبدلات الممنوحة تشوّه هيكلية الرواتب. وربما اقترح الوزراء زيادة الرواتب بضغط من موظفيهم لأنّ الوزراء أرادوا التظاهر بالكرم، لكنّ هذه الزيادات أثارت نقمة واستياءً شديدَيْن في أوساط الموظفين الحكوميّين الآخرين من الرتبة ذاتها لعدم تعديل رواتبهم بالمثل. كما أسخطتْ أصحاب الرتب المرتفعة بادئ ذي بدء لأنهم وجدوا أن الموظفين الأدنى رتبة يتقاضون رواتب تكاد تساوي رواتبهم.

الشيء الذي كان مطلوباً لإزالة هذا الإرباك إعداد مخطط مراجعة شاملة للرواتب لتطبيقه على جميع الموظفين الحكوميّين. وقد احتجت إلى بضعة شهور لإعداد هذا المخطط. كان عليّ إيجاد تعليل منطقي للراتب أولاً، واتخاذ قرار في النهاية بأنه يتعين أن يكون هذا الراتب كافياً لتغطية مصاريف المأكل والمبلس والمسكن التي يتحملها موظف في مثل منزلته في الحكومة. وكلما ارتقيت سلّم المناصب، زاد إنفاقك على هذه البنود الثلاثة، وتوجّب زيادة الراتب. كما كان على مجموعات الدخل المتدني كسب مالٍ كافٍ لسدّ هذه الحاجات الأساسية، والمبدأ الأساسي الآخر هو مبدأ الأقدمية. يتمّ الحكم على مستوى أقدمية الموظف بناء على مؤهّلاته، وسنيّ خبرته ومستوى مسؤوليته، ولا بدّ من أن ينعكس على راتبه.

أحسست أيضاً أنه ينبغي للموظفين من الرتبة ذاتها تقاضي الراتب ذاته أياً تكن الوزارة التي يعملون فيها. فإذا كان زَيد على قدم المساواة مع عمرو

في جدول الرواتب، ينبغي ترقية عمرو متى رُقّي زيد، وبخلاف ذلك تصدر شكاوى لا نهاية لها. وحتى إذا ساويت في الترقية بين زيد وعمرو، سيتساءل ثالث أدنى منهما في المرتبة عن سبب تقاضيه راتباً أدنى بكثير من راتبهما. ونتيجة لكل هذه الصعوبات المتأصلة ومراعاة للأحاسيس الإنسانية، لا بدّ من أن تكون التغييرات في الرواتب شاملة مع المحافظة على المراكز النسبية للموظفين في الهرم الحكومي أيضاً.

حتى إنّ هذا النظام لم يخلُ من عيوب، وبقيت صعوبة التعويض بالشكل المناسب عن الخدمات التي تعاظمت أهميتها. وعلى سبيل المثال، اشتكت أقسام الخدمات التقنية بمرارة من تجاهل إسهاماتها الكبيرة في عصر التكنولوجيا، لكن لم يكن في وسعي فعل شيء. حتى إنّ نقابات الخدمة المدنية لم ترغب في التوصية بتحسين أجور التقنيّين والمساعدين التقنيّين. وفي أثناء إعدادي جدول رواتب شاملاً، قررت إلغاء بدلات المعيشة، وإدراجها في الرواتب عوضاً عن ذلك. تلك تكلفة تتحملها الحكومة وينبغي بالتالي أخذها في الحسبان عند حساب المعاشات التقاعدية. وبعد الاتفاق على الجدول، لا يجوز تعديله؛ أي إنه لا يُسمح بإعطاء الأفراد بدلات ما لم يكن لها مبرر حقيقي. وعلى سبيل المثال، منحنا الطيارين بدلات معينة بسبب المخاطر الملازمة للطيران، كما منحنا مسؤولين مهنيّين بدلات خاصة، مثل الأطباء؛ لأنهم سيتركون الخدمة من دونها.

واليوم، يجري تعديل رواتب الموظفين المدنيّين مرة أخرى تبعاً لكل حالة. كما تمنح الحكومة بدلات معيشة للأشخاص الذين تبعد مساكنهم عن كوالالمبور مسافة ٢٥ كلم فصاعداً. وهذا ما حدا بعضهم على الإقامة خارج المدينة ليحقّ لهم المطالبة بهذا البدل، لكن لا أساس منطقياً لذلك. ربما يعني العيش في الريف الإنفاق على المواصلات، لكنّ تكلفة المعيشة أعلى في المدن في العادة، وإذا تقرّر منح بدلات، ينبغي تعميمها على الجميع. وما لم يتم إعداد دراسة شاملة لتكلفة المعيشة، لا مبرر لوجود تفاوت في الرواتب.

البند الآخر الذي عاينته هو جدول التقاعد للموظفين الحكوميّين المتقاعدين. كان حساب المعاش التقاعدي لموظف حكومي متقاعد يستغرق

وقتاً طويلاً، حتى إنّه استغرق ثلاث سنين في بعض الحالات، إلى حدّ أن بعض المتقاعدين توفّي قبل حصوله على راتبه التقاعدي الأول. يرجع التأخير إلى نقص المعلومات الخاصة بسلك المتقاعدين، ربما كان المتقاعد يدين للحكومة ببعض المال، ما يوجب على دائرة المتقاعدين اقتطاع هذا الدَّين من راتبه التقاعدي الشهري. ينبغي أن يكون الحرص والوعي محل إعجاب، لكنّ ذلك لا ينفي حقيقة أن التأخيرات تؤذي المسنّين الذين يعانون أمراضاً غالباً.

لتقديم المعاشات التقاعدية في أوقاتها، سألت دائرة المتقاعدين مطالبة الموظفين بتقديم معلومات ذات صلة عن أنفسهم قبل سنة من إحالتهم على التقاعد، وتقديم معلومات إضافية بعد ستة شهور من ذلك. بهذه الطريقة، أمكن الفراغ من معالجة البيانات اللازمة بحلول وقت إحالة الموظفين إلى التقاعد وتقديم المعاش على الفور. وعلى أي حال، طلبت تقديم المعاشات التقاعدية كاملة في الشهر الأول بعد التقاعد، وإذا تبيّن أن المتقاعد يدين ببعض المال، يصار إلى استعادته باقتطاعه من رواتبه المستقبلية، وعلّلتُ ذلك بأنّ الحكومة لن تفلس بسبب مبالغ صغيرة زائدة على الرواتب الشهرية.

وفيما كنت أعمل على ذلك، تذكّرت والدي الذي تقاضى راتباً تقاعدياً مقداره ٩٠ رينغت إلى أن تُوفي في سنة ١٩٦٢م، بحيث بقي متقاعداً ثلاثين سنة. ذلك أن الناس يعيشون الآن مدة أطول، ومع ارتفاع تكلفة المعيشة، لن يكون المعاش التقاعدي كافياً طوال مدّة تقاعدهم الطويلة؛ لذلك قرّرت وجوب مراجعة المعاشات التقاعدية مع كل مراجعة للرواتب. وأنا فخور بجدول الرواتب التقاعدية لدينا وأعتقد أنّه الأفضل في العالم، وقد قارنّاه بجداول أخرى في الدول النامية والمتقدمة، ووجدنا أن عامة هذه الدول لم تتكبّد عناء إجراء هذه المراجعات. كما إنها لا تستمرّ في عدد من الحالات غير اثنتي عشرة سنة بعد إحالة الموظف إلى التقاعد، بينما يحرص نظامنا على نيل الزوجة والأبناء راتباً تقاعدياً إلى حين بلوغ سنّ معيّنة. نحن نريد الاعتناء بالأشخاص الذين خدموا وظائفهم جيداً ومنحوا الحكومة زهرة أعمارهم.

لكننا نتذكّر دائماً أن جدول المعاشات التقاعدية لدينا لا يشترط على

الموظف أي مساهمة مالية بعكس أغلبية الجداول في الدول الأخرى. إنّ حكومتنا هي التي يتعيّن عليها تخصيص بعض المال للجدول. وبعض الناس مسلّم بأن المال سيتوافر دائماً، لكن الحال ليست كذلك للزيادة المستمرّة في تكلفة المعيشة ولزيادة العمر المتوقع للإنسان. لهذا السبب يرفض عدد من الموظفين الحكوميّين الشباب المشاركة في المخطط التقاعدي ويتوجهون إلى صندوق الادخار الخاص بالموظفين، وهو المخطط التقاعدي الإسهامي المعَدّ للقطاع الخاص.

وحتى حين عملت على تطبيق أفكاري، واجهت مخاطر سياسية ملازمة لحوادث حصلت داخل أمْنو وكان لي ضلع فيها؛ منها أن عدداً من قادة أمْنو الذين أزعجهم قرار تون رزّاق تدبير أمر عودة تون حسين إلى الحزب اتهموا تون رزّاق بالتأثر بشيوعيّين مزعومين مثل تان سري عبد الله أحمد وتان سري عبد الصمد إسماعيل. شاع اعتقاد بأنّ بعض هؤلاء الأشخاص يساريّون أثّروا في تون رزّاق وأقنعوه بعدم انتهاج سياسات تونكو الموالية للبريطانيّين وللكومنولث.

ما إن تولّى تون حسين رئاسة الوزراء حتى قرّر وزير الداخلية حينئذٍ تون غزالي شافعي اعتقال عبد الصمد وعبد الله مجيد وعبد الله أحمد متهماً إياهم بأنهم شيوعيّون مهمتهم التأثير في قادة أمْنو. كان تون غزالي شافعي وزير داخلية واسع النفوذ رسم لنفسه صورة مخيفة. سألني بعض الناس عن سبب قيامه بذلك، ويرى بعضٌ أن دافعه الانتقام من تون حسين ومنّي كوننا «مبتدئَين» ناجحَين تخطينا رقاب الناس، منهم عدد من المخضرمين المخلصين الذين خدموا مدة طويلة في هرمية أمْنو، وربما حمّل تون غزالي هؤلاء الأشخاص مسؤولية تبديد آمال أشخاص أقوياء آخرين في الحزب، منهم تون غزالي نفسه.

قيل إنه كان لهؤلاء اليساريّين السابقين تأثير في تون رزّاق. حاولت تفنيد هذه الفكرة، لكنّ تون حسين بدا أميل إلى الإنصات إلى تون غزالي. تحدث تون حسين عن كيفية إقدام عدد من الشيوعيّين على تعذيب الناس وقتلهم، لكن لم يكن لعبد الله ولا لعبد الصمد ضلع في تلك الأنشطة. وعلى الرغم من جهودي، جلّ ما وعد تون حسين القيام به كان مراجعة الوضع بعد ستة شهور.

كان الأشخاص الذين اعتُقلوا قريبين من تون رزّاق الذي أحبّ أن يحيط نفسه بالشباب، ومنهم أنا، ومناقشة القضايا المختلفة معهم. لم يكن تون غزالي واحداً من هؤلاء، وأنا شخصياً كنت سأُعتقَل لولا أني كنت مساعد رئيس الوزراء. بدا تأثير هذه الاعتقالات مرعباً، وهي أرخت بظلال من الشك على تون حسين وعليّ لإيوائنا شيوعيّين.

وبعد ستة شهور، تحدّثتُ إلى تون حسين لمحاولة تأمين إخلاء سبيل الرجال، لكنّه رفض مرة أخرى قائلاً إن الجنود سيهاجمون عبد الله أحمد على الأرجح كونه شيوعياً ولم أعتقد أن جنودنا سيتصرفون على هذا النحو، لكنّ الرجال بقوا رهن الاعتقال في النهاية. وعندما أصبحتُ رئيس الوزراء، أمرت بإطلاق سراحهم. لم أعتقد أن تون حسين سُرَّ بذلك، بل إنّه ازداد انزعاجاً عندما صدر عفو عن هارون.

لم يكفّ تون غزالي عن محاولة إلصاقي بشيوعيّين مزعومين، وقبل أيام قليلة من ولايتي رئاسة الوزراء، قدِم تون حسين إلى مكتبي، بالصدفة وللمرة الأولى، ليخبرني أنه سيتمّ اعتقال سكرتيري الشخصي صدّيق غوز بتهمة التجسّس لجهاز الاستخبارات السوفياتي الكاي. جي. بي. وقال إن تون غزالي سيعرض عليّ الأدلة، ولم يلبث أن قدم ضباط من الفرع الخاص أروني صوراً لصدّيق في اجتماع مزعوم مع ممثّل المفوّض السامي لسنغافورة، ولا أذكر أنّي أُريت صوراً لعملاء من الكاي. جي. بي.

كنت أستطيع الاعتراض على تلك المزاعم، فأنا لم أشتبه يوماً بصدّيق في أي شيء، ولا ريب أنه بدا شخصاً عادياً جداً، لكنّي لم أعرف على وجه اليقين أنّه لم يكن متورطاً في التجسس. احتُجز صدّيق قريباً من سنتين، كان توظيفي جاسوساً مزعوماً للكاي. جي. بي في مكتبي سيرتدّ عليّ. وكانت هذه الحوادث ستؤثر في مسيرتي السياسية، لو لم أكن أو بالأحرى لو لم تكن آرائي والتزاماتي السياسية معروفة جيداً(*). كان لا يزال يُنظَر إليّ داخل الحزب بأني وطني ناضل من أجل الملايويّين، وذلك منحني قدراً من الحماية، والمضحك أن هذه السمعة عملت ضدّي في السابق في أوساط غير

(*) أحسب أن هناك خطأً في النص الإنكليزي، قمت بتعديله (المترجم).

الملايويّين الذين توجسوا مني دائماً. والآن، باتت درعي التي أردّ بها عنّي اتهامات لا أساس لها في أوساط الملايويّين.

ومع ذلك، لم أكن لأسمح بإذكاء مشاعر التململ لدى غير الملايويّين، وبوصفي مساعد رئيس الوزراء أعتقد أنني استطعت كسب ثقتهم بالتدريج. وبفضل سيرتي، أثبتُّ لهم في النهاية أن دفاعي عن الملايويّين لا يعني معاداتي للطوائف الإثنية الأخرى. وكل ما في الأمر أن لديّ إيماناً عميقاً بأن زيادة الثروة الاقتصادية للملايويّين ستصبّ في صالحهم كمجتمع، وفي صالح البلاد ككل، ولن ينتج من توزيع الثروة غير مستقبل اقتصادي أوفر عافية.

تلقيت دعوات متتابعة للتحدث إلى أعضاء في غرف التجارة الصينية، وإلى مجموعات المعلّمين الصينيّين. كما تكبّد زملائي الصينيّون في الوزارة مشقة طمأنة جماهيرهم الناخبة إلى أنني لست عدواً للصينيّين. واتضح لأغلبية الطاعنين فيّ أني لا أفعل شيئاً لأنتزع الثروة من الصينيّين. في الواقع، أدّت زيادة الاستثمارات الأجنبية التي جلبتها إلى البلاد حين كنت وزير التجارة الدولية والصناعة إلى تعزيز أنشطة رجال الأعمال الصينيّين.

وفي أثناء ذلك، تطلّعتُ إلى تعزيز موقعي في أمْنو. عندما تُوفي تون رزّاق، أصبح تون حسين رئيس الحزب بالوكالة، لكن بما أني كنت أشغل منصب مساعد الرئيس، وهو منصب مهم، لم يكن في مقدوري غير البقاء نائباً للرئيس إلى حين إجراء الانتخابات الداخلية التالية. العرف جعلني مرشحاً، ومن حسن حظي أن أحداً لم يتحدّاني عندما رشّحتُ نفسي لمنصب مساعد الرئيس في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨م.

مرّت تسع سنين تقريباً منذ طردي من الحزب، وفيما كنت أعقد آمالاً بالعودة إلى أمْنو في أثناء سني عزلتي السياسية، لم أتصوّر أنني سأرقى إلى ثاني أعلى منصب في الحزب ولمّا يمضِ عقد على طردي منه. وعندما رجعت قليلاً لأنظر في حالي آنذاك، دُهشت لسرعة ارتقائي، وتجاوزي عدداً من السياسيّين الأكبر منّي طوال ارتقائي. وأنا أنسب ذلك إلى العمل الدؤوب والحظ العظيم، لم أعرف آنذاك أن المستقبل يخبّئ لي مزيداً من التغيرات، وأنها ستحصل في بضع سنين قصيرة لاحقة.

الفصل الخامس والعشرون

الوصول إلى القمّة

لم يكن تون حسين يتمتع بصحة جيدة بوجه عام، كما كان يدخّن بشراهة، وأذكر اجتماعاً عقدناه في ديوان تونكو عبد الرحمن في شارع أمبانغ بكوالالمبور حيث كان عدد من الناس يدخنون. وبما أن القاعة مزودة بأجهزة تكييف، احتُبس جميع الدخان في الداخل، وبلغ حداً جعلني بالكاد أتنفس، وكان عليّ التحديق من خلال سحابة الدخان لأتبيّن وجوه الحاضرين. التفتُّ إلى تون حسين لأطلب إليه الإيعاز إلى الحاضرين بوقف التدخين، لأجد أنه كان يُشعل سيجارة.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨١م، أبلغ تون حسين المجلسَ الأعلى نيته التوجه إلى لندن للخضوع لعملية مجازة تاجية. كنت خارج البلاد أشارك في المؤتمر الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الطائف بالمملكة العربية السعودية حينها، ولذلك لم أره قبل مغادرته.

بقي في لندن مدة شهرين بعد إجراء العملية، وحللتُ محله في أثناء ذلك كرئيس وزراء بالوكالة، لكنّ تون حسين لم يتعافَ بالكامل بعد العملية، وبدا متوعكاً للغاية عقب عودته إلى ماليزيا. أعطيت تعليمات للجميع، ومنهم الوزراء، بتركه يتوجه إلى سيارته مباشر بعد نزوله من الطائرة، لم أشأ أن يصافحه الناس أو يزعجوه؛ لأن ذلك سيُجهده أو حتى يعرّضه للإصابة بعدوى.

وفي تلك المدة التي كنت فيها رئيس الوزراء بالوكالة أُطلقت شركة بيرهاد ماليزيا للصناعات الثقيلة (هيكوم)[1] لتكون الآلية الحكومية التي

---

(١) اندمجت هيكوم، التي حُولت إلى شركة في سنة ١٩٨٠م، مع شركة بيرهاد للموارد المنوّعة «دي آر بي» لتشكل دي آر بي ـ هيكوم، أكبر تكتل صناعي في ماليزيا في سنة ١٩٩٦م.

تُشرف على جهودنا التصنيعية وتنفيذها. كما بدأتُ بطرح أفكار عن الأسْلَمة وعن حاجة الملايويّين إلى المشاركة بجدّية في صياغة مستقبل البلاد. كنت متنبّهاً لما قد يقوله تون حسين، لكن تبيّن أن تلك المدة شكلت تدريباً جيداً لي لأن الأمور أوشكت أن تتغير.

عقد تون حسين بُعَيد عودته إلى عمله اجتماعاً في منزله بسيري تامان. وفي ختام ذلك الاجتماع، قال لي على انفراد إنّه لم يعد قادراً على المتابعة. كان الجميع قد رحلوا أصلاً، ولم يبقَ غيرنا نحن الاثنين واقفَين بالقرب من الباب، بدت ملامح الاكتئاب على وجهه. قال إنه ليس على ما يرام، وأن أي شيء يمكن أن يحصل، ولذلك يريد منّي تولّي رئاسة الوزراء، كانت محادثة مُفزعة ولكن قصيرة جداً استغرقت دقائق معدودات.

عرفتُ أنه مريض، لكنني اعتقدت أنه سيواصل العمل رئيساً للوزراء مدة أطول. كررتُ عرضي السابق تولّي بعض أعماله ليحظى بالوقت الكافي ليتعافى ويواصل عمله، لكنه رفض قائلاً إنه قرر التنحّي سلفاً. لم أُطلع أحداً على تلك المناقشة، ولا حتى حاسمه؛ إذ كان أشدّ ما يخيفني دائماً إمكانية أن يؤدي كشف معلومات سرّية إلى الإضرار بنتيجة محتملة، وعلى سبيل المثال، كان في استطاعته تون حسين العدول عن قراره بسهولة، لكن بدا واضحاً أنّه كان حازماً في قراره عندما أعلن تنحّيه في اجتماع لفرع أمْنو في جوهور في أيار/مايو ١٩٨١م وقال هناك، أيضاً إني سأتولى رئاسة الوزارة فنزل الخبر كالصاعقة على الأشخاص الذين احتشدوا هناك في ذلك اليوم. كرر إعلان قراره في الجمعية العامة التي عقدها أمْنو في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٨١م. وعندما تنحّى عن منصب رئيس الوزراء في ١٦ تموز/يوليو، أدليتُ بقسم اليمين في اليوم التالي.

لا أعتقد أن الناس تفطّنوا إلى عدم استعادته عافيته بالكامل بعد خضوعه لعملية المُجازة التاجية. ولو عدنا إلى تلك اللحظة، يتبيّن مدى شحّ المعلومات التي توافرت لديهم عن العمليات القلبية بما أنها لم تكن تُجرى في البلاد، لكنهم عرفوا أنها تشتمل على فتح صدر المريض ووصله بماكينة القلب والرئة، وأقل ما يمكن أن يقال إنها كانت عملية مفزعة.

عندما تولّى تون حسين رئاسة الوزراء بعد تون رزّاق، سألني بعض

الناس، وبخاصة الصحافيّون، إن كانت الأمور ستنتهج نهجاً مختلفاً، أجبت بأنّ الاختلاف سيكون في الأسلوب فقط وليس في الأهداف، ويصح قول ذلك أيضاً حين أصبحت رئيس الوزراء أيضاً. أعتقد أن تون حسين لم يوافقني الرأي في كثير من سياساته، وبخاصة عدائي للبريطانيّين. لم يكن ذلك موافقاً لأسلوبه على الإطلاق، فهو لم يكن تصادمياً، وكان يمقت الصراحة المسرفة.

يمكنني تفهم سبب عدم رضاه عنّي. ولو أني طلبتُ نصيحته كوني رئيس الوزراء، لخشيت أن يقول شيئاً لن أستطيع الامتثال له، وسيكون ذلك أمارة على عدم احترام سافر، لكنني توجهت إلى تون حسين في مكتب شركة بتروناس السابق في دايابومي لأني أحسست بالحاجة إلى أن أبيّن له لماذا فعلتُ ما فعلته في عدد من القضايا، وكان مستشار بتروناس آنذاك فلم يقل كثيراً في أثناء اجتماعنا، فتركته ولديّ إحساس بأنه لا يوافقني بالكامل على بعض الأمور التي كنت أقوم بها. من جانبي، اعتقدت بصدق أن ما أقوم به نافع للبلاد، ولذلك مضيت في التغييرات التي خططت لها من قبل لتسريع تحويل ماليزيا إلى بلد صناعي، واعتماد سياسة خارجية أقل موالاة للغرب والكومنولث.

كانت ماليزيا في بداية معايشة تحوّل سريع وحادّ من اقتصاد زارعي إلى اقتصاد صناعي، سبق لي أن زرت اليابان، وكوريا الجنوبية، ودولاً أوروبية وعاينت صناعاتها؛ لذلك، لم تكن طريقة عمل الصناعة الحديثة وإدارتها لغزاً بالنسبة إلي، وعرفت أن في استطاعة ماليزيا أن تكون دولة صناعية إذا أردنا ذلك فعلاً، وكل ما كنا في حاجة إليه الرغبة في التعلّم والعمل الدؤوب. لا بد من وقوع أخطاء وحصول إخفاقات، فهذا أمر مسلّم به، لكن يمكن إجراء التصحيحات والتعويض عن تكلفة هذه الأخطاء في النهاية بالنمو والتطور الذي سيجلبه الاقتصاد الصناعي.

لطالما امتلكت ماليزيا صناعات بدائل الاستيراد، لكنها لم تصنع اقتصاداً صناعياً فعلياً. وانطلاقاً من ذلك، قررتُ أن الأوان قد حان لنطوّر صناعاتنا الثقيلة الخاصة، وهي خطوة لا بدّ منها لنكون بلداً متقدماً، كما أن هناك متفرعات كثيرة تجعل الصناعاتِ الداعمة قادرة على الاستمرار. يتوجب

توفير الخدمات للصناعات الثقيلة وإمدادها بالموادّ الخام، وقطع الآلات، والدعم الهندسي والتكنولوجي، والقوى العاملة لتشغيل المعدات والآلات الثقيلة. كان في مقدورنا تعلّم طريقة تقديم هذه الخدمات كافة إذا تيسّر التدريب المناسب، والذي عنى بدوره مزيداً من الفرص الوظيفية. وبينما لا تستطيع توظيف غير عدد محدود من الأشخاص في الزراعة، الحال ليست كذلك في الصناعة. فمن ناحية، تساعد الصناعة على رفع كفاءة الاستخدام الاقتصادي للأرض، فبينما يمكن نصف هكتار تقريباً من الأرض إطعام أسرة واحدة، يمكن أرض مساوية في المساحة خُصصت للصناعة إتاحة ٥٠٠ وظيفة وتوليد ثروة لأمثال ذلك العدد.

احتجنا أيضاً إلى المعرفة التقنية لبناء صناعاتنا. من أجل ذلك، عدت بالنظر إلى الخطوات التي جعلتني طبيباً. عندما كنت يافعاً، حسبت أنها مهنة رائعة بعيدة المنال، مهنة لن أقدر على إتقانها، لكني أصبحت طبيباً بالعمل الجادّ والقيام بجميع الخطوات اللازمة. وبتطبيق تلك الخطوات على التكنولوجيا التي احتجنا إليها، تبيّن أنّنا في حاجة إلى أن نحدّد بوضوح ما نريد القيام به، ثم الاستعداد للاجتهاد في العمل للقيام به. ولديّ إيمان راسخ بكون النجاح النتيجة النهائية لتلك الأعمال. فهناك رابط بين الوسائل والغايات، وبين الجهد والحصيلة، وبين المعرفة والنجاح.

اخترتُ التركيز على الصناعات الثقيلة لأني أعتقد أنّ الدول المتقدّمة باتت أقل كفاءة في هذه الناحية ولأن تكاليفها، وبخاصة تكاليف العمالة، أصبحت مرتفعة جداً. كما إنّنا سنتعامل مع موادّ خام متاحة بسهولة، حدّدتُ الصناعات الثقيلة التي ينبغي لنا السعي لامتلاكها: بناء مصنع فولاذ في تِرينغانو، ومصنع لصفائح القصدير ومصنع للسيارات ومنشأة لصناعة الإسمنت في لنكاوي. فكرت في بناء مصنع لصفائح القصدير انطلاقاً من خبرتي في إدارة شركة التعليب الماليزيّة. تستخدم ماليزيا كثيراً من صفائح القصدير لصناعاتها الغذائية المتنامية. تقرر أن يضمّ مصنعُ الفولاذ المقترح منشأة اختزال مباشر ومصهر قوس كهربائي لإنتاج سبائك معدنية وكتل حديدية لاستخدامها في إنتاج حديد البناء. وتقرر أن تكون تلك المرحلة الأولى، على أن تضاف القطع المعدنية والمنتجات الدنيا الأخرى في مرحلة لاحقة.

لم أحسب أننا سنواجه كثيراً من المشكلات في إقامة هذه الصناعات إن نحن فكرنا فيها بتأنٍّ، وكجزء من اتفاقية الشراء، سيتولّى مورّدو المنشآت تدريب أبنائنا على تشغيلها، لكني بالغتُ في تقدير قدرة الماليزيّين على تعلّم كيفية تشغيل صناعة كبرى. ولو وضعنا إدارة المنشآت وتشغيلها جانباً، احتجنا إلى كثير من الخبرات للتعامل مع أي عيوب أو مشكلات في الآلات.

كان مصنع الإسمنت أفضل المصانع في البلاد حين إنشائه، أقيم بالقرب من البحر في جزيرة لنكاوي قبالة الساحل الشمالي الغربي لشبه الجزيرة، قريباً من تلال الأحجار الجيرية التي يراد قلعها لإمداد المصنع، وأمكن نقل الموادّ الخام الأخرى والمنتجات بالسفن وهي وسيلة نقل اقتصادية. ومن دواعي الأسف أن المصنع بيع في أثناء الأزمة المالية التي وقعت في أواخر تسعينيات القرن الماضي لضعف السوق وعجزه عن تحقيق أرباح. لم تكن المسألة متعلّقة بسوء الإدارة، وجلّ ما في الأمر أنّه إذا لم تكن جيوبك ملآى لتجاوز الأوقات الصعبة، ستخسر دائماً. والآن، المصنع ملك لشركة لافارج الفرنسية وهي تقوم بعمل رائع، وتساءل الناس لاحقاً عن سبب تشييدنا مصنعاً للإسمنت ينفث الغبار على جزيرة سياحية. الحقيقة هي أن لنكاوي لم تكن مقصداً سياحياً حين اتخذنا القرار، وعندما أصبحتْ كذلك، اتُّخذت إجراءات وقائية كبيرة لتقليل الغبار الناتج، كما حصل سكان الجزيرة على فرص عمل في مصنع الإسمنت في وقت لم تتوافر فيه فنادق تتيح هذه الوظائف.

عندما تدنّى الطلب على الإسمنت في أثناء الكساد، طلبتُ إلى مديرية الأشغال العامة استخدام الإسمنت في بناء الطرقات. وبناء على ذلك، بُنيت أربعة عشر كيلومتراً من الطريق المؤدي إلى فندق داتاي في لنكاوي بواسطة الإسمنت. وبُنيت طرق أخرى في الريف باستعمال الإسمنت في تلك الحقبة، مع أنها أكثر تكلفة من الطرقات المسفلتة، فضلاً عن كون إصلاحها أصعب.

بيع مصنع صفائح القصدير في النهاية أيضاً. كان مشروعاً مشتركاً مع يابانيّين امتلكوا حصة ثانوية فيه، لكنهم شاركوا في إدارته. لا أعرف

المسؤول، لكنّ شخصاً دبّر صفقة بيع المصنع التي عادلت بوجه أو بآخر نقل أسهم الحكومة إلى القطاع الخاص. وعلى الضدّ من الاعتقاد الشائع، لم أكن على علم دائماً بكل ما يجري في الحكومة، لكنّي قبلت اللوم إذا سارت الأمور على غير ما نشتهي لأنها الطريقة اللائقة عندما تتولّى منصباً رفيعاً. وبسبب عملية البيع، لم يعد الشريك الياباني قادراً على إدارة المصنع مع أنه لا يزال يمتلك حصة في أسهمه.

اكتشفنا أن أحد حملة الأسهم استخدم الشركة في صفقاته الأخرى التي قادت إلى خسائر جسيمة، حدث ذلك حين قرّرت الحكومة التدخّل واستعادة الشركة بشرائها وحرصنا على أن يكون للشريك الياباني القول الفصل في الإدارة. وبفضل خبرته، استطعنا قلب أوضاع الشركة رأساً على عقب، واليوم، تقوم الشركة بعمل رائع، حتى إنها أقامت فرعاً لها في فييتنام.

المشروع الصناعي الذي سبّب لي أعظم المشكلات كان مصنع الفولاذ الذي أدارته شركة تسمى بيرْواجا. سعينا أولاً للعمل مع اليابانيّين على استخدام نظام اختزال مباشر، ويعني حرق الأوكسجين لإنتاج كريّات ليس فيها صدأ من الموادّ الخام والخردة. تُمزَج الكريّات مع مزيد من الخردة وتُصهر في أفران قوس كهربائي لصنع سبائك معدنية وكتل حديدية. ويمكن تحويل هذه المنتجات إلى حديد بناء، هنا، احتجنا إلى إدارة واعية لا إلى تكنولوجيا متقدّمة. أخفق مصنع الاختزال المباشر الياباني، لكنهم عوّضونا بالكامل وتركوا لنا المصنع الذي بنوه بكل ما فيه.

كان لديّ بعض المعرفة بصناعة الفولاذ، لكنّها لم تكن بالقدر الذي يمكّنني من إنهاض مصنع أخفق. توجّب عليّ دراسة نظم أخرى للاختزال المباشر شاع استخدامها آنذاك. وفي النهاية وافقت على نظام مكسيكي من تصميم هيلسا التي عدّلت المصنع. واختصاراً لقصة طويلة، أعادت هيلسا الأمور إلى نصابها واستأنف المصنع عمله، لكن إذا كان المراد إبقاء التكاليف متدنّية، يلزم امتلاك مهارات في الإدارة والعمليات. ومن سوء الحظ أنّ المدير الذي عيّنته هيكوم افتقر إلى المهارة وإلى كثير من المؤهّلات الأخرى.

ذُهلت عندما اكتشفت أنه سعى لإدارة المصنع من كوالالمبور، ولا

داعي إلى قول إننا خسرنا كثيراً من المال؛ لذلك قررتُ تعيين مدير إداري جديد اسمه تان سري إريك شِيا، وهو رجل التقيت به أول مرة في أواخر ستينيات القرن الماضي. عرّفني به ليم بي هونغ، وهو زميل لي في البرلمان امتلك والده أول وكالة لبيع السيارات في ألور ستار، شِيا مواطن صيني وُلد في إحدى مستعمرات المضيق ويُتقن اللغة الملايوية. وكان أيضاً رجل أعمال ناجحاً عيّنتُه من قبل عضواً في مجلس إدارة شركة الصناعات الغذائية الماليزيّة «فيما». وفي وقت تخطّت فيه قلة من الصينيّين إطار إدارة المتاجر الصغيرة، أدار شيا «يو أم دبليو»، وهي شركة هندسية تنتج قطعاً للآلات الثقيلة التي تستوردها.

كان رائداً في التصنيع المحلي وقد أدهشتْني قدرته على إنتاج قطع ثقيلة لمحادل الطرق وعربات السكك الحديدية. رأيت فيه شخصاً مبدعاً وراغباً في تجربة شيء جديد.

عندما تولّى شِيا إدارة بيرواجا، كان المصنع في حالة سيئة، ومكاناً وسخاً وغير منظّم، لكنّ شِيا حوّله إلى مكان عمل نظيف للغاية وأشبه ما يكون بالمصانع التي رأيتها في اليابان. كانت أعطال الفرن الكهربائي والآلات الأخرى تعالَج بسرعة، ما جعل العمل في المصنع يسير من دون توقف، كما استحدث مرافق للتخزين ومركز مبيعات في كوالالمبور.

كانت الإدارة السابقة لمصنع بيرواجا تستخدم الشاحنات في طرح مخلّفات الحديد في أرض قفر بالقرب من المصنع. تضمّنت الخردة في الأغلب قطعاً حادّة تقطّع إطارات الشاحنات حتى بعد دفنها في الأرض الرخوة عندما تتقدّم الشاحنات لطرح مزيد من الخردة. كان إبدال الإطارات يكبّد الشركة خسائر مالية كبيرة. لذلك، قرّر شِيا تغطية مكبّ الخردة بالإسمنت، وكان يتأكد من حين إلى آخر من طرح الخردة بطريقة منظّمة. إن مقدار المال الذي تمّ توفيره مدهش للغاية.

بثّ شِيا روحاً جديدة في نفوس العمال؛ إذْ أخضعهم لتدريبات بدنية ومقرّرات تعليمية تحفيزية وأمدّهم بالبزات، وحسّن جدول أجورهم وحدّد رتبهم بحسب أدائهم. كما قدّم لمسات حكيمة مثل تقديم التمور للعمال، وأغلبيتهم من الملايويّين، ليُفطروا عليها في شهر رمضان. والنتيجة أنهم

صاروا أكثر تحفزاً وتفانياً في وظائفهم، وبدوا أنهم يستمتعون بحقّ بالعمل تحت قيادته.

وبوصف شِيا رئيس بيرواجا، أصبح عضواً في الوفود التجارية التي أوفدْتُها إلى دول كثيرة، منها تشيلي في أول زيارة لي إلى أمريكا الجنوبية في سنة ١٩٩١م، حيث أجرى مفاوضات ناجحة لشراء خام الحديد. ثم قرر شِيا توسيع المصنع وشراء مدلفِنة مقاطع معدنية، وهو مصنع ينتج عارضات مقطعها على شكل حرف «I» و«H» تُستخدم في بناء المنشآت المعدنية. وقال لي إنّ شركة دانييلي الإيطالية أنتجت المصنع للعراق الذي فُرض عليه حظر واردات، وافقت على شرائه بعد أن أقنعني بقدرته على شرائه بثمن زهيد. أقيم المصنع في غورون بولاية قَدح، والحقيقة هي أن اختيار موقع المصنع هناك ليس فكرة جيدة من الناحية اللوجستية لأنها أوجبت نقل السبائك والعارضات الفولاذية من تِرينغانو، ليصار إلى نقل المنتجات النهائية من غورون إلى باقي أنحاء ماليزيا لاستخدامها أو تصديرها. لكن عليّ الإقرار بأن قراره إقامة المصنع في ولايتي أثّر فيّ لأني أردت رؤية مزيد من التطور فيها.

كما أراني آلات تصنيع الفولاذ التي تثني قضبان البناء للدعامات والمنشآت الخرسانية المسلّحة الأخرى. كان ثني القضبان يتم يدوياً قبل ذلك وكانت الأجزاء الرأسية والأفقية تُربط بالأسلاك يدوياً. لكن باستخدام الآلات الجديدة، أمكن تشكيل القضبان الحديدية بدقة وتلحيمها بالقضبان الرأسية على مسافات منتظمة، كما أمكن تصنيعها في أماكن أخرى بحسب المواصفات ثم نقلها إلى موقع العمل.

تولّى شِيا أيضاً مسؤولية إقامة عدد من الصناعات الفولاذية الصغيرة الأخرى. وعلى سبيل المثال، أحضر آلات يمكن وضعها في منزل قروي، وجلّ ما تبقّى للقرويّين فعله استخدام تلك الآلات في صنع المسامير. واعتقدت أن هذه الطريقة ستساعد القرويّين على الانخراط في صناعات صغيرة الحجم.

وعموماً، رأيت أنه يقوم بعمل جيد في بيرواجا، لكنني أعرف أنه كان يضايق الناس باستمرار. كان حديثه منطقياً دائماً، وربما كان وقحاً ما أوقعه

في مشكلات؛ ففي أثناء إحدى سفراته إلى الولايات المتحدة، لم يستسغ ضباط الهجرة طريقته في الإجابة عن أسئلتهم فاحتجزوه وصُفّدت يداه وألقي به في مركبة مقفلة للشرطة إلى جانب مجرمين عاديّين، طلب منحه الوقت ليأخذ حقنة الإنسولين لأنه يعاني مرض السكري لكنهم تجاهلوه، ولم يخلوا سبيله إلّا بعد استجواب طويل.

صُدمت عندما بدأ الناس باتهام شِيا باختلاس أموال من بيرواجا[٢]، لم أدافع عنه مع كونه أحد أصدقائي لأنه إذا ثبتت صحة المزاعم، يكون قد خذلني. في الواقع، طلبتْ إليّ قيادة أمْنو عدم الترشح على قائمة ائتلاف الجبهة الوطنية في تِرينغانو في الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٤م؛ لأن سكان الولاية قرنوا بيني وبينه.

وعندما زُعم أن له عدداً من الحسابات المصرفية في سويسرا أودع فيها ماله، تحدثت إلى الرئيس السويسري حين توجّهت إلى سويسرا في زيارة رسمية لمساعدة السلطات الماليزيّة على الحصول على معلومات عن تعاملات شِيا مع المصارف السويسرية، وهناك، دارت معركة قضائية مطولة، وفي النهاية وجدت المحكمة أن المدّعين لم يُثبتوا اختلاس شِيا مالاً من الشركة. وعقب قرار المحكمة، أخشى أني لم أبذل جهداً للاجتماع به، وهو أمر آسف له الآن لأنه مات، وبعد إقفال القضية، اختفى عن الأنظار من الناحية الفعلية. وظنّي أنه كان منكسر الفؤاد بسبب القضية برمتها، فقد لطخت سمعته وحياته المهنية كصناعي كان مستقبله واعداً.

في سياق تطوير هذه الصناعات، كان عليّ التأكّد من مشاركة الملايويّين على المستويات كافة، وأردت أن تدار هذه الصناعات من قبل مدراء تنفيذيّين ملايويّين بقدر الإمكان ليكتسبوا الخبرة. وكالعادة، جُنّد هؤلاء المدراء من سلك الموظفين الحكوميّين لأن الحكومة هي صاحبة المصلحة الأكبر، إن لم تكن الوحيدة، في هذه المشاريع. تعلّم بعضهم بسرعة واستطاعوا التكيف مع طرق القطاع الخاص، لكنّ عدداً من الموظفين الآخرين تمسكوا بطرقهم البيروقراطية وعجزوا عن اتخاذ قرارات سريعة حين الحاجة إليها. وعلى

(٢) مثل شيا أمام المحكمة في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وأدين باختلاس ٧٦,٤ مليون رينغت من مصنع بيرواجا للدلفنة ومنشأة أس دي أن بي أتش دي للتطوير.

سبيل المثال، مرّت شركة بتروناس بظرف عصيب للغاية قبل اكتساب الموظفين الذين جُنّدوا من الدوائر الحكومية مهارات إدارية.

كان إنجاح هذه الصناعات مسألة عثورٍ على أشخاص مناسبين لديهم المهارات الإدارية المطلوبة، أو بعبارة أوضح، لديهم الموقف الصحيح من التعلّم. سعينا لجذب الاستثمارات الأجنبية لعدم وجود مموّلين محليّين راغبين في القيام بهذه الخطوة الجريئة، أراد المحليّون البقاء داخل مناطق الدَّعة. عندما تنعدم المنافسة في السوق، يسهل الإفلات من عواقب تدنّي الجودة، وسوء الإدارة، والعمليات القذرة وعدم الكفاءة، لكن في بيئة تنافسية، يتعيّن عليك توخّي الحذر. وعليك البحث عن سبل لتطوير منتجك وزيادة مردوديته وإلّا يمكنك الجزم بأنّ منافسيك سيفعلون ذلك بالضبط. ربما توفر الحماية الضريبية بعض الراحة، لكن ينبغي لها عدم تسهيل الأمور كثيراً وإغفال بذل الجهد، وينبغي لها بالتأكيد عدم التشجيع على تبنّي مواقف وعادات سيئة.

وعلى العموم، شعرتُ بالرضى قبيل انتهاء ولايتي رئاسة الوزراء عن وضع الصناعات الثقيلة في ماليزيا. كان الوصول إلى وضع أفضل ممكناً، لكن بتنا نمتلك على الأقل مهارات هندسية لم نكن نمتلكها سابقاً، وكان ذلك أحد الأهداف الرئيسة لصناعة السيارات، وهي تطوير مصفوفة واسعة من المهارات الصناعية وامتلاك مخزون وطني من الكفاءات التقنية، ليس لإنتاج مكونات وقطع آلات وتصنيع قطع فقط تستخدم الفولاذ والألمنيوم. اليوم، أفرزت الصناعات الهندسية عدداً من المنتجات الجديدة مثل المرافع، والتوربينات، والمحرّكات الكهربائية، وقوارب الصيد والشحن والسفن وغير ذلك، وهي منتجات يمكنها زيادة الصادرات الماليزيّة.

مع توافر التدريب المناسب، امتلك الماليزيّون مهارات يدوية بسرعة كبيرة وإتقان؛ إن أصابعهم وأياديهم الآسيوية صغيرة، والظاهر أن ذلك يساعدهم على أداء عمل دقيق وتجميع القطع الصغيرة بسهولة، وهذا ما قام به العمال الحرفيّون بكفاءة عالية في تجميع الدوائر الصغيرة قبل استخدام الأتْمَتة. وحتى الصبيان والبنات القرويات اللاتي كنّ سيعملن في حقول الأرز امتلكن مهارات رائعة في التصنيع، إنها مسألة متعلّقة بالانضباط. وقد

أشار اليابانيّون إلى أنّ العمال الماليزيّين يلونهم في المهارة، وهذا ثناء جميل بالتأكيد. حتى إنا لم نتفطّن إلى امتلاكنا هذه المهارات إلى أن أقحمنا أبناءنا في هذا المجال. توجّب علينا تعليمهم بإخضاعهم لتجارب مرّة بالقيام بالأعمال مباشرة.

على أنّ مشكلة واحدة أرّقتني كثيراً؛ فإذا كنّا نمتلك المهارة، فإنّ أخلاقنا المهنية قصرت عن المأمول، ولطالما أشرت إلى البون الشاسع بين الأشخاص الذين أوفدناهم إلى اليابان بموجب سياسة النظر شرقاً[٣] وبين الأشخاص الذين درسوا في بلاد أخرى. إن الأشخاص الذين درسوا في اليابان أكثر تفانياً واجتهاداً في العمل، ولذلك تخاطفهم المصنّعون اليابانيّون حين عادوا إلى الديار لعاداتهم الجيدة في العمل وإتقانهم اللغة اليابانية. وحصل أمر مماثل للأشخاص الذين تدرّبوا في كوريا الجنوبية.

أحسب أن مفتاح أخلاق العمل اليابانية يكمن في طقوس احتساء الشاي التقليدية، على المستوى الثقافي الرفيع، يظهر أنه جزء من عملية التدريب لأنّ الطقوس تتبع طريقة غاية في الدقة في الإمساك بالأدوات الخيزرانية الجميلة المستخدمة. عندما تمتلك ثقافة على هذا القدر من الرقيّ والاهتمام بأدق التفاصيل، يرجّح أن يكون كل شيء متجذّراً في هذه الثقافة على القدر ذاته في دقته وأناقته. عندما ينصب اليابانيّون دعامة في مبنى، يبادرون إلى تغطيتها بمادّة وقائية كيلا يصيبها العمال الذين يحملون أدوات ثقيلة بأي أذى، ربما تبطّئ ثقافةُ الدقّة المركزة سيرَ العمل في البداية، لكنّ السرعة تُكتسَب في وقت وجيز لأن الإجراءات والممارسات الجيدة ترسخت من البداية. وعندما قرر اليابانيّون أنه يتعيّن عليهم إنتاج منتجات عالية الجودة، استطاعوا تحقيق مرادهم مع المحافظة على تدنّي التكلفة. وكمية الإنتاج في مدة زمنية معيّنة لم يقلّ، وفي النهاية اتسعت هوامش الأرباح بدرجة كبيرة.

إن العمل الذي يؤدّيه الماليزيّون أعلى جودة بكثير من أي وقت مضى وإذا كنا مستعدين لتطوير ثقافتنا في العمل ولو بقدر يسير، سنبلي بلاءً حسناً. وعلى سبيل المثال، كان الكوريّون متخلّفين عن اليابانيّين في السابق، لكنهم

(٣) شددت سياسة النظر شرقاً على النظر إلى اليابان وكوريا الجنوبية، لا إلى الغرب، كنموذجين للتنمية الوطنية. راجع الفصل التاسع والعشرين: «النظر شرقاً».

كانوا مستعدين للعمل الجادّ. واليوم، تنتج شركة سامسونغ منتجات يمكنها التنافس بنجاح، على صعيد النوعية والابتكار، مع منتجات شركة سوني اليابانية مع المحافظة على أسعار متدنية نسبياً. عندما ترعى بيئة العمل المناسبة، تمتدّ قيمها ومواقفها خارج مكان العمل وتندمج في الحياة اليومية في النهاية. تخوّف بعضٌ من أن يؤدي ذلك إلى طمس توجهنا الثقافي الإجمالي وهويتنا الدينية، لكن ذلك لم يحصل.

الفصل السادس والعشرون

من الأفكار إلى الأعمال

تُمضي أغلبية القادة المنتخَبون حديثاً يومهم الأول في المنصب في التأقلم مع الأبعاد الشاسعة لمناصبهم ومسؤولياتهم. وأمضيتُ يومي الأول كرئيس وزراء في مكتب مساعد رئيس الوزراء، متأمّلاً في كيفية تشكيل وزارة، لم أخطط لتغييرات كبيرة، لكنني عرفت أنني في حاجة إلى بعض التعديلات الوزارية.

عقب احتفال أداء اليمين، عدتُ بالسيارة بصحبة تون حسين إلى المكتب ليودّع الأشخاص الذين عمل معهم خمس سنين. لاحظت كثيراً من الحزن على وجوه الموظفين الذين اصطفوا لوداعه، وعقب مغادرته، تجمّعوا حولي لتهنئتي. كنت قد قرّرت الاحتفاظ بفريقه بوجه عام، والاحتفاظ بسكرتيري الشخصي والسكرتيرَيْن السياسيَّيْن لنفسي وأنا لا أغيّر الموظفين في العادة لأنّ التعرف إلى أشخاص جدد يستغرق وقتاً، وأنا أكره مرحلة التعديلات.

مثّلت مغادرة تون حسين المبنى بدايةَ ولايتي الجديدة، أصبحت رئيس الوزراء الآن وكنت وحدي. توجّهت إلى مكتب مساعد رئيس الوزراء؛ حيث أجريت مباحثات مع تان سري هاشم أمان، السكرتير الأول للحكومة آنذاك، حول طريقة تعيين الوزراء. مع أنّ الوزراء الذين كانوا في وزارة تون حسين أدّوا اليمين في ولايته، أعتقد أنه ينبغي للوزراء الذين سيبقون في مناصبهم حلف اليمين من جديد إلى جانب الوزراء الجدد. لم أعتقد أنّ الإدلاء باليمن يعني كثيراً، لكنّه جزء من إجراء ولا يمكن تجاهله.

أحسست بشوق إلى مباشرة عملي حتى وأنا أتدبّر في اختيار وزراء حكومتي. إن امتلاك سلطة رئيس الوزراء مهم لأنّه يعني إمكانية تحقيق أمور

لم تكن لتتحقق لولا امتلاكها. وعلى سبيل المثال، كنت متشوّقاً إلى فعل شيء حيال إهمال كوالالمبور، ولذلك عندما تنحّى تون حسين وتنازل عن مناصبه، ومنها وزير الأراضي الفدرالية، استطعتُ أخيراً القيام ببعض هذه التغييرات.

أردت مثلاً حصر بيع الساتاي[1] في محلات مناسبة مثل المطاعم الأمريكية صاحبة الامتياز، عوضاً عن بيعها في أكشاك على جوانب الطرقات. عندما كنت لا أزال مساعد رئيس الوزراء، استطاع داتوك بندر (رئيس بلدية المدينة)[2] إقناع تون حسين بعدم الموافقة على الفكرة؛ لأنه إذا بيعت أطباق الساتاي في المطاعم، سيحتجّ الباعة المتجوّلون الذين يبيعون هذه الأطباق على جوانب طريق شارع كامبيل (ويسمى الآن شارع دانغ وانغي) لأنّ القرار يعني قطع أرزاقهم.

هذا مثال على العقلية الملايوية التقليدية التي تعتبر تطوير العمل المهني وتحديثه فكرتين غريبتين؛ فإذا كانوا باعة متجولين منذ ألف سنة، توقَّعوا أن يبقوا باعة متجولين ألف سنة أخرى. الساتاي طبق يبيعه الباعة المتجولون، ولذلك سيتناوله أبناء الطبقات الدنيا وحدهم تحت سقوف مصنوعة من القصدير على جوانب الطرقات. وبناء على التعليل ذاته، ينبغي للأشخاص الذين يرتادون المطاعم تناول أطعمة أخرى مثل شرائح اللحم وقطع الدجاج.

رأيت أن مهنة الباعة المتجولين لن تتأثر؛ لأنّ المطاعم يرتادها أشخاص لديهم القليل من المال الزائد لينفقوه ويريدون الجلوس في محيط أهنأ. ومع تزايد ثروة البلاد، يزيد عدد الأشخاص من أمثال هؤلاء الذين يريدون تناول الساتاي ولا يستسيغون فكرة الجلوس تحت سقيفة من القصدير.

بعد أن امتلكت سلطة رئيس الوزراء، قررت المضي على الفور في الخطط التي أعددتها لكوالالمبور؛ فأن تكون العاصمة مكاناً منفّراً أمر لم

---

(١) لحم متبّل يُسفَّد ثم يُشوى، وهو طبق ماليزيّ شعبي وعنصر مميَّز في مطبخنا.

(٢) باتت لكوالالمبور أول رئيس بلدية حين مُنحت منزلة مدينة في سنة ١٩٧٢م.

أكن لأتسامح معه؛ لأنّ ذلك سينعكس سلباً على مستوى الحكومة وعلى الماليزيّين على السواء.

تفطنت إلى وجود فساد في دار البلدية، ولذلك أصدرت تحذيراً صريحاً بأنّي سأنزل العقاب بكل من يتورّط في صفقات مريبة. عرفت أن قطع دابر الفساد لن يكون سهلاً، لكنّ داتوك بندر استقال عقب تحذيري، واستطعت تعيين رئيس بلدية جديد وإقناعه بالحاجة إلى زيادة الكفاءة والسرعة في معالجة طلبات الحصول على تراخيص أو إجازات، فإذا تأخرت الطلبات، يتولّد لدى أصحابها دافع لتوفير إغراءات. ولا داعي إلى القول إنه إذا لم يحصل تأخير، يقلّ الفساد، ولذلك أعطَيْت تسريع الإجراءات البيروقراطية أولوية طول رئاستي للوزراء.

أنتَ لست في حاجة إلى مهندس معماري ولا إلى مصمّم مناظر طبيعية لتمتلك أفكاراً متّصلة بتطوير مدينة. من ناحيتي، ما من مرة سافرت فيها إلى مدن أخرى إلّا ودوّنت ملاحظات عن حُسْن تنظيمها وتحضّرها ونظافتها. لم أجد سبباً لاستحالة أن تكون كوالالمبور مثلها، أنت لن تجد فيها أحداً لا يرغب في العيش في محيط جميل، فتلك رغبة طبيعية بالتأكيد. متسلّحاً بهذه الملاحظات والأفكار، عزمت على تقديم اقتراحات للمحافظة على نظافة المدينة.

من ناحية، لاحظت أمراً غريباً في لمبات شوارعنا التي كانت أغلبيتها غير مضاءة، وعندما ألقيت نظرة فاحصة، اكتشفت وجود أغطية بلاستيكية شفافة على اللمبات ولم تكن الأغطية مثبّتة بإحكام، واستطاعت الحشرات التي جَذَبَها الضوء البرّاق الانسلال أسفلها، ومع مرور الوقت، حجبت أكوامُ الحشرات الميتة ضوء اللمبات بالكامل. لفتُّ نظر رئيس البلدية، وفي غضون وقت وجيز نُظّفت الأغطية، وجرت المحافظة على نظافتها وهو الأهم. إن أموراً صغيرة مثل هذه تعكس طريقة عمل الناس، فالعمال الذين يتعهّدون اللمبات لم يفعلوا شيئاً بمبادرة ذاتية وتعيّن إبلاغهم ما ينبغي عمله. كما أشرت إلى الوزير المختص بأنه ينبغي أن تفصل بين أعمدة الإنارة مسافاتٌ متساوية، وهي علامة بصرية بسيطة تعني أننا نعتني بالتفاصيل.

لا ريب في أنّ متابعة رئيس الوزراء هذه الأمور أشبه باستخدام مرزبّة

في قتل بعوضة، لكن من المهم أن يُظهر صاحب أرفع منصب في البلاد اهتمامه كي يكون مَن دونه في المرتبة أقل ميلاً إلى الإهمال، كما أجريت اتصالات مباشرة مع رئيس البلدية بشأن المسائل كافة مثل جمع القمامة وإمدادات المياه. وكنت قد اقترحت أن يتولّى تان سري إلياس عمر منصب رئيس البلدية بعد داتوك بندر، ولا أخفي أن سبب ذلك معرفتي الشخصية به، ربما كان ذلك عملاً خاطئاً، فالعادة أن يقدّم السكرتير الأول للحكومة توصية مع امتلاكي حق رفض الترشيح، لكنني كنت حديث عهد برئاسة الوزراء ولم أتفطن بالكامل إلى جميع الإجراءات والبروتوكول.

عملت بشكل وثيق في ألور ستار، قبل أن أصبح عضواً في البرلمان، مع لجنة أمْنو المشرفة على مجلس البلدية. دقّقتُ في السجلات واكتشفت أن أشخاصاً تُوفوا منذ زمن طويل ولا يزال هناك من يسحب رواتبهم. لم يكن هناك شخص آخر يتولّى النظر في هذه المسائل، لذلك، أصررت في سياق متابعتي للتفاصيل طوال رئاستي للوزراء «على الاهتمام بالفلوس». فعلى الضدّ من القول المشهور، لا تعتني الأموال بنفسها دائماً، والصورة الكبيرة تصبح أقل عرضة للضرر حين تهتم بالتفاصيل.

كما تكونت لديّ أفكار متصلة بتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة، كانت ركيزة محورية في السياسات الحكومية وتعيّن تنفيذها من دون أخطاء. لكنّ القضية لم تقتصر على السياسة الاقتصادية الجديدة، ولكن شملت كل شيء. لم يعد يسعني الاتكال على أحد لأن المسؤولية النهائية عن إدارة البلاد مسؤوليتي وحدي، ووقعت المسؤولية على عاتقي وكانت مخيفة. كان عليّ أن أذكّر نفسي من حين إلى آخر طوال اليوم الأول أنّي رئيس الوزراء وبقيت أتعجب من كيفية بلوغي هذا المنصب. حصل ذلك فجأة، ولا أظنّ حتى في يومي هذا أن عدداً من السياسيّين الماليزيّين عاشوا التجربة ذاتها.

كنت لا أزال مقيماً في مسكن مساعد رئيس الوزراء لأني لم أشأ الانتقال إلى مسكن رئيس الوزراء الكائن في لايك غاردنز آنذاك؛ إذ خطّطتُ لتحويله إلى موقع تذكاري لتون رزّاق، معلّمي وأول رئيس وزراء أقام فيه كما لم أشأ الإقامة في مسكن تونكو القديم أيضاً لأنه لا يتسع لأسرة، ولذلك قررت الانتقال إلى منزل المسؤول التنفيذي الرئيس لشركة لندن تين

عقب استحواذ الحكومة عليها. عندما كنت مساعد رئيس الوزراء، مُنحتُ سيارة كبيرة، ليموزين ديملر قديمة بريطانية الصنع ذكّرتني بالحكام المستعمرين البريطانيّين، ومع أنّها كانت بمثابة تكريم عظيم، لم أشأ الظهور كمسؤول بريطاني. كان ذلك في الأيام التي سبقت صنع سيارات بروتون، ولذلك قرّرت استخدام سيارة لكزس اليابانية الصنع، ولم أتوقّف عن استخدامها حين أصبحت رئيس الوزراء، كما منحوني شرطيَّين درّاجَين إضافيَّين وضابطين من وحدة العمل الخاصة[٣] في ثياب مدنية، أضف إلى ذلك أن ستة من مفرزة الأمن الخاصة بي كانوا مسلحين.

من الأعمال الأولى التي قمت بها كرئيس للوزراء إطلاق سراح ثلاثة وعشرين سجيناً سياسياً، منهم تان سري عبد الله أحمد وعبد الله مجيد، مساعدَي رئيس الوزراء في عهد تون حسين، وتان سري عبد الصمد إسماعيل المحرر الصحافي، وقاسم أحمد، رئيس حزب العدالة الشعبي آنذاك، وعدد من الأعضاء البرلمانيّين وأعضاء اللجنة التنفيذية للحزب الصيني الماليزي. وكان في عداد المجموعة أيضاً العضوان في البرلمان من حزب العمل الديمقراطي شيانغ هينغ كاي وشان كوك كيت، وأحد عشر عضواً في بيرتوبوهان أنغكاتان (المنظمات المسلحة) سبيل الله وستة آخرون منهم ثلاث سيدات. لكن لسبب ما، اتُّهمت غالباً طوال مدة رئاستي للوزراء بالإبقاء على السجناء السياسيّين رهن الاعتقال بموجب قانون الأمن الداخلي، مع أن حالات تطبيق القانون في عهود رؤساء الوزراء الثلاثة الذين سبقوني على السياسيّين ومن يُزعم انتماؤه إلى الشيوعيّين كانت أكثر.

لم يكن في وسعي الإيعاز إلى تون غزالي، وهو لا يزال وزير الداخلية، احتجاز الأشخاص بتهم غامضة مثل انتمائهم إلى الشيوعيّين، ولذلك كانت إحدى أهم الخطوات التي قمت بها في وزاراتي الأولى نقله إلى وزارة الخارجية. وفي النهاية، كان الموظف المدني الأول هناك قرابه العشر سنين قبل انضمامه إلى الوزارة في سنة ١٩٧٠م. علّل غزالي العملية للناس بقوله إنها عملية نقل عادية وإنه سعيد بتولّي حقيبة وزارة الخارجية. وعيّنتُ تون

---

(٣) تعتبر وحدة العمل الخاصة القوة الخاصة الثانية في الشرطة الماليزيّة الملكية. وهي تتولى مهام سوات (وحدة الأسلحة والتكتيكات الخاصة) والمهام السرّية.

موسى هيتام، مساعد رئيس الوزراء الجديد، وزيراً للداخلية وهو منصب بقي يستأثر بنفوذ عظيم.

وفي ما عدا ذلك، أبقيت على معظم الوزراء الذين كانوا في حكومة تون حسين. كما رقّيت مساعدي وزراء آخرين منهم تان سري سنوسي جُنَيد[٤] وتون عبد الله أحمد بدوي، وأصبحوا وزراء بحقائب وكان الأساس في ذلك كله الجدارة وليس علاقاتهم الشخصية بي. وعندما سألتني الصحافة عن دواعي نقل وزراء معيّنين، قلت: «إنهم في حاجة إلى تغيير أجواء»، ما أطلق موجة ضحك كبيرة.

كما قرّرت أن يتولّى رئيسُ الوزراء حقيبةَ الدفاع، وأن يتولّى مساعدُ رئيس الوزراء وزارة الداخلية، وبذلك تخلّيت عن وزارة التجارة الدولية والصناعة. وتنازل تون موسى عن حقيبة وزارة التربية والتعليم حين تولّى وزارة الداخلية. وقبل شهر من ذلك، تنافس تون موسى، الذي تحلّى بالثقة بالنفس والقدرات اللازمة، على منصب مساعد الرئيس في انتخابات أمْنو. وقد غامر هو ومنافسه تنكو رزاليغ بكل ما لديهما، ولذلك صرّح الأخير عقب فوز تون موسى بأنّه سيترك الوزارة. لكنّ الرجلين تعهّدا بمواصلة خدمة أمْنو، لكن حين قرّر تنكو رزاليغ عدم الانضمام إلى الوزارة الجديدة، أحسستُ أنّ قراره لا ينسجم مع تعهّده بالاستمرار في خدمة الحزب. لكنّي أقنعته بالبقاء في المنصب الذي تولّاه في حكومة تون حسين وأبقيته وزيراً للمالية، وهو قرار سبّب لي مصاعب جمّة في وقت لاحق.

تقوم فلسفتي في السياسة على أن الفائز لا يحصل على كل شيء، كما أنّ الخاسر لا يخسر كل شيء. كرهتُ أن يشعر تنكو رزاليغ أنه فقد كل شيء، ومع أنّه خسر في انتخابات الحزب، عرفت أن لديه كثيراً من المؤيّدين في أمْنو ولم أشأ تنفيرهم. وقد بذلت جهوداً كبيرة لإقناعه بالعودة لأني أردت رصّ صفوف الحزب عقب معركة انتخابية قاسية.

انزعج تون موسى كثيراً من جهودي وعودة تنكو رزاليغ بعدها، وبعث

---

(٤) كان تان سري سنوسي جنيد عضواً في المجلس الأعلى ثم بلغ منصب الأمين العام لأمْنو، ثم نائب رئيسه. كما كان رئيس الجامعة الإسلامية الدولية من سنة ٢٠٠١م حتى سنة ٢٠٠٨م.

إلي رسالة اشتكى فيها احتفاظي بغريمه وزيراً، من البدهي ألّا يرغب في وجود منافس سياسي له في الوزارة، فهذه هي السياسة. فأنت تحاول الإطاحة بخصمك لأنّك لا تعرف متى سينهض ويتحدّاك من جديد، وعلى العكس مما يعتقد بعضهم، أنا لم آت بتنكو رزاليغ إلى مجلس الوزراء لمراقبة تون موسى، لقد كنت متأكداً من أنه كان عضواً في مجلس الوزراء لأني آمنت بأن لديه القدرة على القيام بالعمل. لكن في النهاية، كان وزير المالية في عهد تون حسين، ولم أجد سبباً للتحامل عليه وإذا كان في مقدوري احتماله، ينبغي للآخرين أن يكونوا كذلك. في الواقع، لم أتخلّ عن تنكو رزاليغ إلّا في مرحلة متأخرة جداً في سنة ١٩٨٧م.

لكن في سنة ١٩٨١م، لاحظتُ أنه وتون موسى يتمتعان بدعم أعداد غفيرة من الأعضاء في الحزب وإذا تخليت عن أحدهما، أخسر مناصريه. لقد كانت معركة بين شخصيتين متساويتين تقريباً في المنزلة والشعبية، لذلك، تعيّن عليّ إيجاد مكان تنكو رزاليغ للمحافظة على وحدة الصف في الحزب.

كان طريقي خلال السنة الأولى تلك محفوفاً بمخاطر اختبرتْ عزيمتي كسياسي وكقائد للناس. وفي سنة ١٩٨١م، دفعت أزمةُ الطاقة العالمية الثانية، التي بدأت في سنة ١٩٧٩م، أسعارَ النفط العالمية صعوداً وأغرقت الاقتصاد الأمريكي في ركود. وعندما ارتفعت معدلات الفائدة المحلية الأمريكية، لمس العالم أجمع آثار ذلك. وفي ماليزيا، أدت إلى خفض أسعار سلعنا الأساسية والمطاط والقصدير، وأصاب أسواقَ صادرتنا تقلّصٌ شديد، كما لم تتدفّق إلينا استثمارات أجنبية مباشرة كافية. في ذلك الوقت، اعتمدت ماليزيا على هذه الاستثمارات بشدة لعدم قدرة المستثمرين المحليّين على إقامة صناعات حديثة.

كما كنا لا نزال دولة زراعية اعتمدت بشدة على المطاط وزيت النخيل والقصدير، لكنّ صادراتنا من زيت النخيل الخام لم تتجاوز ٢,٨ مليون طن في سنة ١٩٨٢م، ولذلك تدنّى الدخل الحكومي كثيراً. ولإظهار شدة الوضع للجميع، اقتطعت من راتبي ورواتب الوزراء ورواتب كبار الموظفين الحكوميّين نسبة ١٠ في المئة حال تقلّدي منصب رئاسة الوزراء، كانت خطوة رمزية إلى حدّ بعيد لأنّ مقدار المال الذي تمّ توفيره زهيد. ومن نافلة القول إنّ الردّ، والنتيجة، كانت مخيّبة للآمال بدرجة كبيرة، فقد تذمّر الوزراء

والموظّفون الحكوميّون، والاقتطاع من الرواتب لم يُحدث التأثير المنشود في مجلس نقابات موظفي الخدمات العامة والمدنية أيضاً. حسبت أنهم سيكونون على استعداد لتقديم تضحيات في أوقات الشدّة، لكنّهم أصدروا عوضاً عن ذلك بياناً قالوا فيه إنهم لن يتنازلوا ولو عن رينغت واحد.

في هذا المناخ التمحيصي قدمتُ موازنتي الأولى للبرلمان، كما كان لزاماً في هذه الخطة المالية عظيمة الأهمية أخذ الوضع الاقتصادي العالمي في الاعتبار. توجّب على الحكومة خفض نفقات الخدمة العامة ووضع عدد من المؤسسات التي تمتلكها الدولة تحت الرقابة اللصيقة. وفي الوقت عينه، كان علينا دعم الصناعات الثقيلة مثل صناعة الفولاذ وصناعة الإسمنت. ولهذه الغاية أسسنا شركة ماليزيا للصناعات الثقيلة «هيكوم».

لكنّ الركود لم يمنعني من تنفيذ عدد من الأفكار الجديدة، أردتُ طرح أخلاقيات جديدة وتغيير طرق التفكير القديمة، لكنّي لم أجد أرضاً خصبة لتلك المفاهيم. وعندما طرحت القيم الإسلامية، ظنّ بعضهم أني أنوي إقامة دولة إسلامية متعصبة، واحتاج غير المسلمين إلى بعض الوقت ليتأكدوا من عدم إلحاق هذه الإجراءات بهم ضرراً بحال من الأحوال، وظن بعض المسلمين أني أصبحت أصولياً وأني أسعى للتفوق على الحزب الإسلامي الماليزيّ «باس». في نظر أغلبية الناس، أن تكون أصولياً يعني التحول إلى متطرّف غير عقلاني، وأنا أتبنّى رأياً مغايراً وهو أنّ الإسلام يدعو إلى السلام والاعتدال. ولذلك، ينبغي أن يكون الأصولي المسلم معتدلاً مثقفاً يتلافى التسبب بالمشكلات لأي كان.

الأفكار الجديدة، وبخاصة التي تُطرَح في زمن تغيّر اقتصادي وسياسي، في حاجة إلى بعض الوقت لتترسّخ وتفضي إلى نتائج، وربما تنقضي سنوات قبل أن يتسنى للمرء الحكم على فكرة ما بأنها جيدة أو غير ذلك. وأذكر أنه عندما عانت اليابان ركوداً طويلاً، سألني قليل من الأفراد اليابانيّين عن سبيل يمكّنهم من التغلب على مشكلتهم؛ إذ اعتادوا تغيير رئيس وزرائهم كل سنتين، فأشرت إلى أنّ كل رئيس وزراء سيسعى لتنشيط الاقتصاد لكنّهم فشلوا جميعاً لأنهم ما إن يباشر أحدهم تنفيذ الخطة التي وضعها حتى يترك منصبه. ورئيس الوزراء الجديد لا يرغب في متابعة تنفيذ خطّة وضعها سلفه، ولكن يرغب في أن تكون له استراتيجيته الخاصة ليتسنّى له ترك بصمته

الخاصة في تاريخ اليابان، لكنّه لن يتمتّع بالوقت الكافي أيضاً. ولم تنتعش اليابان إلّا عندما بقي رئيس الوزراء جونيشيرو كوزومي مدة طويلة في منصبه من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠٠٦م.

ربما يبدو الأمر مثار سخرية، لكنّ شيئاً واحداً له علاقة بالثقافة اليابانية وأثّر فيّ كثيراً وهو مفهوم العار، إنه مفهوم سبق أن علّمتْني إياه أمي وأنا في مقتبل العمر؛ فإذا قمت بعمل خاطئ، سيجلب لك العار فضلاً عن كونه مرفوضاً أخلاقياً، ولطالما خشيت أن أُعيَّر. وعلى سبيل المثال، عندما أتحدث عن النجاحات والإنجازات التي أنوي تحقيقها ثم أفشل في ذلك، سيلحق بي عار عظيم. وقد لاحظت الموقف ذاته لدى اليابانيّين، ولهذا السبب يبذلون قصارى ما عندهم دائماً لينجحوا، فهم يخشون العار أيضاً، وعادة الانتحار اليابانية القديمة على طريقة أظنها الهاراكيري معتَمِدة على هذا المفهوم القديم أيضاً.

إن لهذا البغض الشديد للعار صلة بالموقف الذي أردت من الماليزيّين اعتماده، أعني أنه ينبغي لنا عدم فعل ما يُشعرنا بالدونية أو السماح للآخرين بجعلنا كذلك، وكي نُخرج أنفسنا من دائرة ذلك الخطر، يتعيّن علينا ببساطة بذل كل ما في وسعنا دائماً، وإذا فعلنا ذلك، نحظى بالاعتراف والاحترام على الساحة الدولية، أردت أن نكون فخورين بما كنا عليه، وليس التباهي بما نحن عليه أصلاً، لنواصل الكفاح والتطور. وإذا فعلت دول آسيوية أخرى ذلك فما الذي يمنعنا من فعل الشيء نفسه؟

عندما أتخذ قراراً، أرغب في رؤيته وقد أصبح محلّ التنفيذ، وأحد أهمّ القرارات التي اتخذتها المطالبة ببولاو لايانغ ـ لايانغ، وهو أمر أردت فعله منذ أن كنت مساعد رئيس الوزراء، وهو حاجز مرجاني مغمور وسط بحر الصين الجنوبي، إنه جزء من جزر سبراتلي وهو على مسافة تناهز ٣٠٠ كم شمال غرب كوتا كينابالو في ولاية صباح، وقد أشرت من قبل إلى عزوف تون حسين عن المطالبة بأمبُويْنا كاي. إعتقدت أنّها كانت غلطة كبيرة وخسارة عظيمة، لكنّي عزمت على إثبات وجودنا في بحر الصين الجنوبي، فأمرت سلاح البحرية ببناء رمز ملموس لحيازتنا الحاجز المرجاني لايانغ ـ لايانغ، مع أنه ليس جزيرة حقيقية؛ إذْ لا يعلو سطحَ المياه غير جزء ضئيل منه في أوقات الجزر، وعندما أقيم كوخ مؤقّت هناك، زرت الجزيرة في سنة ١٩٨٣م برفقة كبار الضباط في البحرية وقرّرت تمضية ليلة هناك.

أذكر كيف أنّ طيّار المروحيّة أصيب بدوار البحر بسبب نومه على متن السفينة في بحر هائج، لكنّه أصبح على ما يرام ما إن أقلع بالطائرة. حدث ذلك في وقت المدّ ولذلك لم يتمكّن من العثور على مكان يهبط فيه في البداية. وأخيراً، قرّر الهبوط بالمروحية فوق مياه ضحلة بالقرب من الكوخ، ومن حسن الحظ أننا استطعنا خوض المياه التي وصلت إلى مستوى الفخذ للوصول إليه. وكما اعترفتُ في موضع سابق، أني لا أجيد السباحة، صحبني في رحلتي الأولى تلك تان سري إبراهيم محمد من بروميت، وهي شركة تبني الحفارات ومنصات التنقيب عن النفط. أردت منه أن يرى المكان واقتراح كيفية المطالبة بالسيادة عليه وإقامة جنودنا في مسكن مريح، كان الكوخ مبنى خشبياً مهتزّاً ويمكن عاصفة اقتلاعه، لكنّ جنود البحرية الماليزيّة يقيمون فيه ولذلك أحسست بأمان معقول. وبعد أن أمضيت الليلة، اتّخذت قراراً ببناء قاعدة مناسبة؛ كي لا تطالب دولة أخرى بالسيادة على لايانغ ـ لايانغ.

وانطلاقاً من ذلك الكوخ المتواضع، استطعنا بناء جزيرة تضمّ مدرجاً للطائرات وفندقاً للسياح التوّاقين إلى الغوص في المياه الصافية الجميلة ببحر الصين الجنوبي، ترتفع الجزيرة المرجانية الحلقية رأسياً مسافة تزيد على ٦١٠ أمتار فوق قاع البحر. لست غواصاً، لكن قيل لي إن الجرف المكون من المرجان أحد أجمل مواقع الغوص في العالم، كما استعدنا في النهاية خمسة حواجز مرجانية أخرى ورجالنا يرابطون فيها الآن.

سررت بهذه الحصيلة سروراً عظيماً، إننا دولة لا تهوى الحروب، لكن يتعيّن علينا المطالبة بما هو ملك لنا. في الماضي، خسرت الولاياتُ الملايوية عدداً من الجزر لعدم امتلاكها معدّات المسح وغياب الإشراف على أراضيها، أذعنتْ ببساطة عندما احتلّ آخرون أراضيها. واليوم، تكتسي الجزر المماثلة أهمية عظيمة لجمالها الطبيعي أو لاحتوائها على موارد يمكنها درّ دخول. وعندما كنت رئيس الوزراء، تُقتُ إلى زيارة جميع هذه الجزر المستعادة، تقع قمة بولاو بيراك في أقصى غرب ماليزيا، وهي نتوء عارٍ من الرخام والغرانيت في مضيق ملقا. إنها موقع مثالي لمراقبة السفن التي تمخر المضيق ذهاباً وإياباً، وتعلّمتُ من المطالبة بجزر سبراتلي درساً عظيم الأهمية، وهو أنّ الشيء ربما يبدو عديم الفائدة في البداية، لكنّه يصبح عظيم القيمة لاحقاً.

الفصل السابع والعشرون

كيف تعمل الحكومة

كنت على دراية تامة حين أصبحت رئيس الوزراء بأنّ الشعب لم يكن سعيداً جداً بالخدمات التي توفرها الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات؛ فقد أخفقت السلطات المحلية عموماً في تقديم خدمات نوعية وفي رعاية المناطق الواقعة تحت مسؤوليتها مباشرة. لا ريب أن الشعب لم يرضَ بالكامل عن الأعمال التي تقوم بها الحكومة يوماً ولن يرضى عنها في يوم من الأيام، ويقاس التحسين بالنسبة إلى الوضع الذي كان سائداً قبيل التغيير، لتُستأنَف الانتقادات المتحاملة من جديد حتى بعد إحداث التغييرات كما هي العادة؛ لذلك، لا بدّ من جهود متواصلة لتحسين الخدمات والمرافق العامة.

لم تكن البلدات والمدن الماليزيّة عموماً بهية المظهر ولم تُبذل غير محاولات لا ترقى إلى المستوى المطلوب للمحافظة على نظافتها، كما لم تكن مرافق الخدمات العامة تعمل كما يجب. وغالباً ما كان موظفو الخدمة المدنية جفاة منفّرين، ولم يكن عدد من المشاريع يُنفَّذ بالشكل المناسب وفي المواعيد المقررة؛ لذلك، أمضيت شهوري الأولى في منصبي أفكر في هذه المشكلة. سبق أن عملت في القطاع الخاص، مع أن عملي اقتصر على إدارة مصانع تعليب الأناناس وإنتاج العلب القصديرية، لكن الدرس الذي تعلمته من ذلك العمل لا يُقدَّر بثمن، وهو أنه ما لم تُعطَ تعليمات مفصلة وتدريب عملي مناسب، لن يسير العمل بحسب الخطة وسينعكس ذلك على الجودة والكفاءة.

عند إصدار تعليمات متصلة بمهمة معيّنة، أتساءل إن كان المسؤولون الحكوميّون والموظفون الآخرون فهموا بالفعل ما ينبغي عمله. لنفترض على سبيل المثال أنه جرى اقتراح بناء منزل أو فندق، ما هي الإجراءات

الصحيحة الواجب اتباعها؟ وما هو العمل الواجب على كل موظف لإعطاء الموافقة على بناء الفندق وتشغيله؟

بعد التحقيق، وجدتُ أنّ الإجراءات غامضة، لا لسبب مقصود ولكن لافتقارها إلى التنظيم. لم يكن المسؤولون المعنيّون على معرفة تامة بالأعمال التي يتوجّب عليهم البحث عنها في الطلبات التي تُرفع إليهم للموافقة عليها؛ لذلك، ينبغي أن يكون التسلسل الطبيعي للأحداث على الوجه الآتي: إذا وجد أحد المسؤولين خطأً ما في الطلب أو إذا لم يكن يعرف طريقة المتابعة، عليه إبقاؤه في صندوق المتابعة قيد الدرس ببساطة، والظاهر أنّه كان لدى جميعهم صناديق متابعة كبيرة، في هذه الأثناء، لا يُحاط مقدّم الطلب علماً بما يحصل، ورغبة منه في عدم إزعاج المسؤول، يُؤْثر الانتظار مدة طويلة من الزمن قبل أن يجرؤ على الاستفسار، عندئذٍ يُبلّغ بالخطأ الموجود في طلبه.

وبعد أن يصحّح الخطأ في جميع النسخ الست التي قدّمها ويعيد تقديمها إلى الدائرة، يرجَّح أن يعثر مسؤول آخر على خطأ آخر وينحّي الطلب جانباً مرة أخرى، وتعاد الإجراءات المعقدة من جديد. يفسّر ما تقدم سبب تأخّر صدور رخص البناء سنتين أو أكثر في بعض الحالات، كما أن الطلبات كانت تضيع أحياناً ما يؤدي إلى مزيد من التأخيرات.

كانت أعمال البناء قليلة في كوالالمبور حين توليت رئاسة الوزراء، وذلك عائد إلى التأخيرات البيروقراطية وإلى عدم الكفاءة بكل بساطة. وأشير إلى أنه في سنة ١٩٨١م، كان فندق فيدرال وفندق ميرلين أطول مبنيين في العاصمة، ولم يزد عدد الطوابق في «ناطحات السحاب» الثلاث أو الأربع على العشرين.

قررتُ طرح بضعة ابتكارات لتسريع العمل الحكومي وزيادة إنتاجيته: أول هذه الابتكارات إعداد كل دائرة حكومية كتيّب إجراءات لتمكين جميع المسؤولين من معرفة الخطوات اللازمة في كل مهمة يتعاملون معها، وتَقَرّر أن تتضمّن الكتيّبات مخطّطات لتسلسل الخطوات يمكن الرجوع إليها بسهولة، إنها نظم وعمليات مهمّة لضمان عدم إغفال أي من الخطوات اللازمة وهي تذكّرني بلائحة التدقيق التي يتدرّج فيها الطيارون قبل إقلاعهم،

وهي اللائحة ذاتها التي استعملتها حين تعلّمت كيفية قيادة الطائرة، فالطائرات لا تغفر الزلّات، وإذا لم تقم بالأعمال الصحيحة وفقاً لتسلسلها الصحيح، ربما تفقد حياتك.

بناء على هذه الممارسة السديدة، ظننت أن إتاحة لائحة تدقيق ستمنع المسؤولين الإداريّين من إغفال أي خطوة أو حذفها، وينبغي لمقدّم الطلب امتلاك لائحة تدقيق مماثلة ليتسنّى للطرفين متابعة سير الطلب.

لضمان معرفة كل مسؤول دوره ووظيفته في مهمّة ما، تقرّر إعطاؤه ملفاً مكتبيّاً، سيجد فيه ما يجب تقصّيه، وما ينبغي التحقّق منه والموافقة عليه أو رفضه. كما سيعرف من مخطّط تسلسل الخطوات الجهات التي يُفترض أن يحصل على الوثائق منها، والجهات التي ينبغي تمرير المعاملة إليها بعد أن يُكمل دوره في الإجراءات.

من نافلة القول إنه إذا وُجد مبرّر لرفض الطلب، وبعد أن يفرغ المسؤول من تدقيق كل ما يتصل بناحية مسؤوليته، عليه إبلاغ مقدّم الطلب بملاحظاته، وينبغي أن يقوم بذلك بعد أن يعاين الطلب بأكمله ويحدّد جميع الأخطاء الواردة فيه. وينبغي لجميع المسؤولين الآخرين المشاركة في التدقيق، متى أمكن ذلك، ليشهدوا على وجود الأخطاء، وبعد ذلك يبلّغ مقدّم الطلب بقراراتهم ويُطالب بإكمال جميع النواقص والأخطاء.

أجريتُ مباحثات عديدة مع السكرتير الأول وأقنعته بتبنّي اقتراحاتي، أعتقد أنّ كل دائرة حكوميّة أعدّت كتيّبات، ومخطّطات تسلسل الخطوات وملفات مكتبية. لا أعرف إن كانت هذه الإجراءات سبب ما حصل بعد ذلك، لكنّ الحقيقة هي أنّه شُيّدت في المدن والبلدات الماليزيّة مبانٍ لا تُحصى وناطحات سحاب مشاريع سكنية ضخمة، ما أعطى انطباعاً بأنّ البلاد تشهد نمواً وازدهاراً سريعَين، كما نُفّذت جميع مشاريع البنية التحتيّة الأخرى، مثل الطرق السريعة ومرافق إمداد المياه والموانئ والمطارات على نحو أسرع من أي وقت مضى.

لا يمكنني استخدام لغة تقنية لتصوير تلك العمليات؛ لأنّي لم أمتلك الوقت الكافي لدراسة فنون الإدارة وعلومها بالاستعانة بالكتب التي ألّفها الخبراء. لذلك، جاء عدد من الابتكارات التي طرحتها ثمرة ملاحظاتي وتدبّري في الأمور المختلفة.

وعلى سبيل المثال، عندما وجدت أنّ القرارات الوزارية لا تنفَّذ على الوجه الصحيح، اشتبهتُ في كون المسؤولين لم يفهموا في الواقع فحوى القرارات. جرت القاعدة بنقل القرارات الوزارية إليهم عبر مذكّرات الاجتماعات الوزارية التي لا يمكن أن تحتوي على جميع تفاصيل القرارات لأسباب وجيهة، وغالباً ما كان يتمّ تدوين القرارات فقط وتمريرها إلى المسؤولين. وكان يُتوقَّع منهم بعد ذلك معرفة الأهداف التي وضعتها الوزارة وإيجاد طريقة لتنفيذ القرارات من دون توجيه.

لسوء الحظ، كانت القرارات تحتمل تفسيرات متعددة في غالب الأحيان. وفي بعض الحالات، لم يوافق المسؤولون على القرارات الوزارية، ولم يطّلعوا على الحجج الداعية إلى إصدارها، ولماذا رُفضت الاقتراحات المحتملة الأخرى، حتى إنّهم ربما طبّقوا ما رفضته الوزارة.

في إحدى المرات، خطرت ببالي فكرة إقامة موقع جذب سياحي بالقرب من منارة كوالالمبور، أو برج كوالالمبور، يكون شبيهاً بالمدرّجات الإسبانية الشهيرة في روما. إعتقدت أنّ في وسعنا بناء مدرجات بدءاً بالبرج تصطفّ على جنباتها الأكشاك التي تبيع التذكارات والوجبات الخفيفة. ردّت مديرية الأشغال العامة على الفور بإرسال فريق لدراسة المدرجات، لكنّهم لم يجدوا المدرجات الإسبانية... لأنّها أُرسلت إلى إسبانيا.

لتلافي مثل هذه الحوادث، اشترطت على الوزراء الاجتماع بموظّفيهم بعد الاجتماع الوزاري وفي اليوم نفسه، عندئذٍ يستطيع الوزراء تفسير القرارات الوزارية للمسؤولين بشكل واضح والإجابة عن الأسئلة وتبديد أي شكوك ليتسنّى للموظفين تنفيذ ما قرّرته الوزارة، مع هامش مقبول لعدم الدقّة. وسيكتشف المسؤولون في سياق ذلك أنّ أموراً معيّنة يستحيل تطبيقها ببساطة، كما مُنحوا قدراً من الحرّية لتعديل القرارات، من غير أن يكون من حقّهم تغييرها أو نقضها بالكامل.

لا غنى عن الإجراءات البيروقراطية، لكن إذا أُطلقت أيادي المسؤولين ليفعلوا ما يرون صحة فعله، ستغرق الإدارة في الفوضى وسيقومون بما يناسبهم، والذي ربما يوافق، أو لا يوافق، ما تقتضيه المهمة أو ما تريده الحكومة أو الناس ككل، هذه طبيعة البشر. إذا تركنا الأمور لتقدير

البيروقراطيّين، لن يعرف الناس على وجه الدقّة ما ينبغي توقّعه، وإزاء هذا الشك، يصبح الفساد أكثر شيوعاً. ولو وضعنا الفساد جانباً، يحبّ البيروقراطيّون اتّباع الإجراءات البيروقراطية والتمسّك بها لمجرّد اتباعها في الأغلبية على ما يبدو. ومن دواعي الأسف أنّ الإجراءات البيروقراطية تميل إلى التوسّع للتعامل في الأغلب مع الإمكانات المتنوعة لإساءة التفسير ولضمان الالتزام الحرفي بالإجراءات، ولتلافي هذا الخطأ والإرباك، تميل الإدارة إلى إضافة شروط وإجراءات جديدة. ولذلك يزداد باستمرار عدد العوائق الإجرائية التي يتعيّن على مقدّمي الطلبات تخطّيها، وفي عدد من الحالات، تأخذ الموافقات شكل تراخيص صادرة عن دوائر معيّنة، بإذن من مسؤولين معيّنين. ومن البدهي أن صاحب سلطة إصدار هذه التراخيص يصبح قوياً وبشكل غير عادي.

يوجد قوانين لمكافحة الفساد، وتحقّق وكالة مكافحة الفساد (وتسمّى اليوم اللجنة الماليزيّة لمكافحة الفساد) في حالاته وتتخذ الإجراءات، لكنّ أفضل طريقة لمحاربته إعداد لائحة تدقيق تتضمّن المتطلبات الواجب تحقيقها وتحديد الوقت اللازم لدراسة كل طلب والموافقة عليه أو رفضه.

وعلى سبيل المثال، كان بناء فندق يتطلب الحصول على أكثر من ٢٠٠ موافقة وإذن وترخيص، وكان إصدار كلّ منها يستغرق زمناً طويلاً. كما سادت فكرة مَفادها أنّه ينبغي لك عدم اتخاذ قرار إلى أن يتخذ الموظف الآخر قراره، ومع أن ذلك لم يكن شائعاً مثلما هو اليوم، لم تكن القرارات تُتخذ بالسرعة المطلوبة. ينبغي للموظف الاهتمام بمسؤولياته الخاصة فقط، أياً تكن قرارات المسؤولين الآخرين وبما أنه يلزم إعداد نسخ كثيرة من الطلب، يمكن كلُّ مسؤولٍ العملَ على نسخته الخاصة، وبعد فراغ كل مسؤول من فحص نسخته وتسجيل قراراته، يدقّق المسؤول الأعلى بالطلب بأكمله ويُبلّغ صاحبه بالموافقة عليه، أو حاجته إلى إجراء تصحيحات أو تغييرات.

لا خلاف في الحاجة إلى تقليص الإجراءات البيروقراطية، لكن لا بد من أن تواجه محاولاتُ القيام بذلك مقاومةً من الأشخاص الذين سيفقدون سلطاتهم. سعينا لإقامة مراكز جامعة (تقدّم جميع الخدمات)، لكنّها لم

تعمل؛ لإحجام كبار الموظفين عن التواجد فيها أو لتعذّر قيامهم بذلك. لذلك، كانوا يرسلون موظفين أدنى منهم في المرتبة أصرّوا على قول إنهم لا يستطيعون اتخاذ قرارات قبل مراجعة رؤسائهم. وكانت تنقضي أوقات طويلة قبل انعقاد تلك الاجتماعات، بل إن المسؤول الأول لم يكن يتخذ قراراً فورياً في العادة.

غالباً ما يكون الفساد سبب تعطّل النظام البيروقراطي. عرفت باكراً أن الوقوف في وجه المسؤولين الفاسدين لن يكون سهلاً وحتى إذا أمكن جرّهم إلى المحكمة، ربما لن تتسنّى إدانتهم. وفي سنة ١٩٨١م، بُعَيد تقلّدي منصب رئيس الوزراء، أصدرت بياناً قوياً قلت فيه إنني سأتخذ إجراءات ضدّ المسؤولين الفاسدين؛ وفي أعقاب ذلك، آثر بعض المسؤولين التقاعد طواعية، والواضح أنه كان للبيان تأثير مفيد وأعتقد أن قلة من الأشخاص حاولوا بوقاحة ابتزاز المال من أشخاص يتعاملون مع الحكومة.

إحدى القضايا التي ظهرت بشكل متكرر في أثناء رئاستي للوزراء استشراء الفساد في المجتمع ككل. الفساد موجود دائماً بالطبع، لكنه ليس مقنناً في ماليزيا مثلما هو في بعض الدول، ولا هو جزء متأصل في ثقافتنا الإدارية. والخدمة المدنية والموظفون الحكوميّون يعرفون أن الفساد جريمة وهم حريصون على عدم التورّط فيه علانية على الأقل.

المراقبة أمر حيوي لضمان سير العمل بالشكل اللائق من دون أن تتبادل الأيادي المال خُفية. لكنّ الفكرة المبتكرة في دور الوزارة ومسؤولياتها هي حصر نفسها في صناعة القرار بناء على التقارير التي رفعها الموظّفون الحكوميّون في الوزارة، بيد أنّي طلبت إلى الوزراء وكبار الموظفين الحكوميّين الإشراف على العمل بأنفسهم متى تسنى ذلك. توجّب عليهم زيارة مواقع العمل والمكاتب ومتابعة التقدم، وإذا كان العمل جارياً على تنفيذ عدد كبير من المشاريع في وقت واحد، فيكفي رفع تقارير مزودة بصور فوتوغرافية. وقد طلبت رفع مثل هذه التقارير إليّ على مدد منتظمة، وكنت أزور مواقع العمل بين الحين والآخر وألتقي بالمشرفين والمهندسين. وبعد ذلك أُعلم الوزارة وأدلي بتعليقاتي، وقد أسهم ذلك في إبقاء الوزراء والمسؤولين الآخرين في حالة تأهّب.

بعد مرور عقد على اعتلائي سدّة رئاسة الوزراء، وجدت أن قرارات الوزارة لا تزال تنفَّذ بشكل غير مناسب. وقد طلبت إلى الوزراء من قبل الإشراف على تنفيذ قراراتنا، وإذْ لم أجعل ذلك الطلب أمراً مطلقاً، ترك بعض الوزراء أمر المراقبة لموظفيهم.

تلك كانت إدارة سيئة، بدا الموظفون مكبَّلي الأيدي من وجوه عديدة؛ إذْ إنهم واجهوا صعوبة في تقدير مدى قدرتهم على تعديل القرارات الوزارية بما يوافق الأوضاع التي يواجهونها. فإذا أرادوا رفع تقارير إلى الوزارة عن الصعاب التي واجهوها، فسبيلهم الوحيد هو تقارير الوزراء أو الوزارة. إن العجز عن استعراض المسائل شخصياً يؤثّر في دقة تصوير الوضع، لتبقى قرارات الوزارة حبراً على ورق في النهاية.

لذلك، تقرّر في مطلع تسعينيات القرن الماضي إلزام الوزراء بالمشاركة المباشرة والإشراف على تنفيذ القرارات الوزارية بأنفسهم. يتميّز هذا الإجراء بمنح الوزراء مزيداً من الصلاحيات وإمكانية إدخال تعديلات طفيفة على القرارات الوزاريّة لتيسير تنفيذها، ورفع تقارير إلى الوزارة مباشرة إذا لزم الأمر وطلب توجيهات جديدة. ربما لم يستسغ الموظفون ذلك لأنه يرقى إلى حدّ التدخّل في أعمالهم، وربما رأوا في ذلك تقويضاً لسلطاتهم. وتُرك للوزراء إدارة العلاقات بموظفيهم بحصافة وذكاء، ومن الأمثلة الواضحة على أهمية المشاركة المباشرة ميناء كلانغ، وهو الميناء الرئيس في ماليزيا. طوّر البريطانيّون في أثناء حقبة الاستعمار ميناءً في سِلانغور سمَّوه ميناء سويتنْهام على اسم مفوّض سامٍ بريطاني، علماً بأنّه كان يوجد ميناء في بينانغ، وفي سنغافورة بالطبع التي كانت مستعمرة بريطانية بالكامل والقاعدة البحرية الرئيسة لبريطانيا في جنوب شرق آسيا.

لم يشأ البريطانيّون أن تنافس الولاياتُ الملايوية في شبه الجزيرة سنغافورة، كون هذه الولايات ليست مستعمرات بريطانية بالكامل. على الصعيد التجاري، تحوّلت الجزيرة أصلاً إلى أكبر ميناء استيداع لجميع الأرخبيل الملايوي؛ لذلك قرّر البريطانيّون أن يكون ميناء سويتنْهام رافداً لسنغافورة ليس إلّا. ولضمان ذلك، فرض البريطانيّون على شحنات السكك الحديدية المتوجهة إلى ميناء سويتنهام رسوماً أعلى من الرسوم التي فرضوها

على الشحنات المتوجّهة إلى سنغافورة مع أنّ المسافة إليها أبعد، فضمن ذلك بقاء ميناء سويتنهام عاجزاً دائماً عن منافسة سنغافورة.

وعقب فصل سنغافورة عن ماليزيا، طوّرت الأولى ميناءها إلى أن أصبح أحد الموانئ العشرة الرئيسة في العالم، بل إنه احتلّ المرتبة الأولى في أوقات معيّنة، والواضح أنها جنت كثيراً من العمليات التي تتمّ عبر مينائها وأنّها أصبحت مركز التوزيع للبضائع المتنقلة في شتى أرجاء المنطقة، مستخدمة ماليزيا وإندونيسيا كمنطقتين خلفيتين.

عندما أصبحت رئيس الوزراء، قرّرت الحكومة تطوير ميناء كلانغ، الذي كان يسمى سويتنهام، ليكون ميناءً رئيساً للسفن التي تعبر المحيط. بناء على ذلك، بُنيت أرصفة جديدة شماليّ الأرصفة الأصلية الممتدة في البحر والتي خدمت المرفأ القديم (يشار إلى هذه الأرصفة الآن بالميناء الجنوبي). وأضفنا أيضاً أرصفة غربيّ الميناء القديم فزادت قدرة ميناء كلانغ زيادة كبيرة.

كنت أتوجه بالسيارة، كما هي عادتي، إلى الميناء الغربي[1] حين كان قيد الإنشاء ولطالما سحرني تحوّل الأراضي القاحلة إلى عقارات سكنية، وعقارات صناعية، وطرق سريعة، وجسور، ومنشآت أخرى. ببناء الميناء الغربي، تحوّلت أرض سبخة إلى ميناء عميق المياه، وبعد اكتمال بنائه، صرت أتوجه بالسيارة لأرى السفن التي يخدمها الميناء. بقيت شهوراً طويلة لا أرى غير بضع سفن تستخدم المرفأ، فبدا أن جميع الأعمال التي بُذلت ضاعت هدراً وأنتجت منشأة بالكاد تُستعمل. وفي مطلع تسعينيات القرن الماضي، طلبت الوزارة إلى وزير النقل الحصول على معلومات عن عدد السفن والحاويات التي استقبلتها المرافئ الماليزيّة، وبغرض المعايرة والبيانات الإحصائية، قيست الحاويات بوحدات تكافئ عشرين قدماً. صُدمت لأنّ جميع المرافئ الماليزيّة لم تستقبل بحلول أواخر ثمانينيات القرن الماضي غير مليون وحدة مكافئة لعشرين قدماً. وبالمقابل، استقبلت سنغافورة في ذلك الوقت ١٢ مليون وحدة مكافئة لعشرين قدماً. أردت أن

(١) افتُتح في سنة ١٩٩٥م، وهو أكبر ميناء خاص في البلاد.

أعرف أسباب هذا البون الشاسع، بدا أن المرافئ الماليزيّة لا تزال تخدم كمرافئ رافدة لسنغافورة، حتى إن أغلبية الحاويات التي منشؤها ماليزيا لا تستخدم المرافئ الماليزيّة لأنها تتوجه إلى سنغافورة برّاً أو عبر السكك الحديدية لتلافي التعامل المزدوج، أعني تحميل الشحنات على سفن في مرفأ كلانغ ثم تفريغها في سنغافورة ثم إعادة شحنها على السفن التي تعبر المحيطات هناك.

لم تكن سفن الحاويات الكبيرة العابرة للمحيطات تأتي إلى ميناء كلانغ ظنّاً أن الرحلة غير اقتصادية. كانت الحاويات الماليزيّة تنتظر تلك السفن في ميناء سنغافورة، ويتم تفريغ الحاويات الماليزيّة في سنغافورة ثم نقل الشحنات براً أو بحراً إلى وجهات ماليزيّة.

بدا الأمر غير منطقي، إن مياه ميناء كلانغ عميقة ويمكنه استقبال أكبر سفن الحاويات حجماً والتي كانت تحمل آنذاك حمولة أقصاها ٥,٠٠٠ حاوية؛ أي إن جميع الأموال التي أُنفقت لتحويله إلى ميناء مياه عميقة ضاعت سدى لأنّ سفن الحاويات الساحلية الصغيرة ذات الغاطس الضحل فقط تستخدمه. بناء على ذلك، أوعزت الوزارة إلى الوزير المعني بالترويج شخصياً لميناء كلانغ لدى شركات الشحن العملاقة وليس التقصي عن أسباب إحجامها عن استخدامه فقط. وبعد تأكّده من كفاءة إدارة الميناء، قصد مقرّات شركات الشحن الرئيسة في عدد من الدول وأقنعها باستخدام ميناء كلانغ، مشيراً إلى مزاياه على صعيد التكلفة وغيرها.

بدأت شركات الشحن العملاقة وسفنها حاملة الحاويات العابرة للمحيطات باستخدام ميناء كلانغ ببطء أولاً ثم بوتيرة أسرع بعد ذلك. واليوم، يستقبل المرفأ الشمالي والمرفأ الغربي التابعان لميناء كلانغ أكثر من ثمانية ملايين وحدة مكافئة لعشرين قدماً. كما يستقبل الميناء الجديد في تانْجونغ بيليباس في ولاية جوهور أكثر من خمسة ملايين وحدة، وتستقبل هذه الموانئ مع الموانئ الماليزيّة الأخرى أكثر من ١٠ ملايين وحدة. إنّ الدرس الذي استخلصته الوزارة هو أنّه عندما يشارك الوزراء شخصياً في أعمال وزاراتهم، يمكن تحقيق نتائج مذهلة بسبب مكانتهم ونفوذهم.

ومع ذلك، لا يزال هناك كثير مما يتوجّب إصلاحه، فلا نزال نتلقّى

تقارير عن عدم اكتمال بناء مدارس ومستشفيات بعد سنين من بدء العمل؛ ذلك أنّه لا تزال هناك مشكلات في الجهاز الإداري، وكثير من المعوّقات الهيكلية، والعقبات الإجرائية التي تتعيّن إزالتها، ولا يزال رجال الأعمال وعامة الناس يشتكون كثيراً من الموظفين الحكوميّين، وشكاواهم نبّهتني إلى الطبيعة الجامدة والمستعصية لمشكلات معيّنة في الحكومة، وفي الإدارة الرتيبة عوضاً عن الإدارة المتسلسلة.

ربما تبدو مشكلة سهلة؛ إذْ جلّ ما يلزم الوزير فعله إصدار أمر توجيهي وإظهار أنّ العمل جارٍ، لكنّ المشكلة دقيقة جداً في الواقع، ويتوقّع الناس من الوزير، وهم الذين ساعدوه في الوصول إلى مناصبه، أن يشفع لهم، وأرادوا رؤية النتائج وحتى القليل من الدراما. من ناحية، لا ريب أنه لا يسع الوزراء تجاهل شكاواهم، ومن ناحية أخرى، عادت الإجراءات العقابية التي طالت بعض الموظفين الحكوميّين بنتائج عكسية، وتقتضي الحكومة المنتخَبة تعاون الخدمة المدنية الدائم، واستعداؤهم يحملهم على رفض التعاون بطريق خفية، علماً بأنّ قدرتهم على الإضرار بالحكومة كبيرة، ومع ذلك، يتعيّن الإنصات إلى الشعب والالتفات إلى مناشداته تقديم المساعدة.

وجدتُ أنّ المقاربة المثلى الحديث إلى المسؤولين في جلسات خاصة، ربما لن يُسَرّ الشعب بذلك، لكن لا أحد يرضى بتوبيخه علناً، ولو وضعنا الإذلال الناجم عن ذلك جانباً، لن يُفضي هذا النوع من التوبيخ إلى النتائج المرجوّة، ذلك درس تعلّمته شخصياً لأنّي كنت أنتقد المسؤولين الحكوميّين جهاراً قبل انضمامي إلى الحكومة. وبعد أن أصبحت رئيس الوزراء، وجدت أنّه ينبغي النظر إلى المسألة من زوايا مختلفة وتوخّيت الحذر الشديد في طريقة تعاملي مع سلك الخدمة المدنية.

إحدى طرق المبادرة إلى تحديد المشكلات إرسال ملاحظات مكتوبة إلى المسؤولين، وأنا أحمل دائماً دفتر ملاحظات صغيراً لتدوين الملاحظات التي أودّ إثارتها في الوزارة، أو نقلها إلى الوزراء المعنيّين مباشرة، وشجّعتُ الوزراء على فعل الشيء نفسه لأنّ الملاحظات قد تغيب عن الذاكرة. وفي الاجتماعات الوزارية، كنت أخصّص الساعة أو الساعتين الأوليَين للنقاط التي دوّناها في دفاتر الملاحظات. وبذلك استطعنا حلّ القضايا، بل إن

عدداً من الابتكارات التي تمّ التوصل إليها في ماليزيا جاءت ثمرة هذه الملاحظات التي كنت أدوّنها في سفراتي إلى الخارج أو في تنقلاتي في أرجاء البلاد، أو حالما تخطر ببالي فكرة.

قررتُ من البداية الإشراف على الحكومة بأكملها وعلى أعمالها، لا حصر نفسي بالمسائل التي تخصّ مكتب رئيس الوزراء. وبالمثل، توقّعت من الوزراء تولّي مسؤوليات حقائبهم بشكل مباشر فضلاً عن اهتمامهم بالحكومة ككل. وأوعزنا بقوة إلى الوزراء بعدم توجيه انتقادات علنية، على أن يكون كل وزير حرّاً في الإشارة في الاجتماعات الوزارية إلى المشكلات التي تعانيها الوزارات الأخرى. آمنّا بالمسؤولية الجماعية، ولذلك توجّب على الوزراء الإشارة إلى أوجه القصور إن وُجدت، والغالب أنّ الوزير لا يلاحظ وجود خطب ما في وزارته بينما تكون المشكلة جليّة لوزراء آخرين. وعلى سبيل المثال، عندما كنت وزيراً للتربية والتعليم، دقّقتُ في جميع التقارير الخاصة بالوزارات الأخرى ولم أتردّد في التعليق عليها والمشاركة في المناقشات المتصلة بكل وزارة في أثناء الاجتماعات الوزارية. ومن دواعي الأسف أنّ واحداً أو اثنين من وزرائي كانا يستاءان من تعليقاتي أو انتقاداتي لوزارتيْهما لأنّهما اعتقدا دائماً أن وزارتيهما على أحسن حال.

وفي عهدي، عجز الوزراء بين الحين والآخر عن حضور اللقاءات الوزارية وكانوا يوفدون مساعديهم لينوبوا عنهم، لكنّ هذا التصرّف لم يبدُ صحيحاً في نظري. وكم خاب أمل شاغل منصب مساعد رئيس الوزراء حين قررنا في سنة ١٩٨٣م وجوب أن يفوّض الوزيرُ الغائب وزيراً آخر مسؤولياتِه. على أنه ليس لهؤلاء الوزراء بالوكالة إحداث تغييرات جذرية أو اتخاذ قرارات، بل ينبغي لهم الحرص على قيام الوزارة بعملها المعتاد فقط. وإذا برزت مشكلات، ينبغي لهم إرجاء البتّ فيها إلى حين عودة الوزير المختصّ، وإذا بدا حلّها ملحّاً، يصار إلى رفعها إلى الوزارة على الفور، لكنّي لم أصادف سوى في حالات نادرة مشكلات لم يكن في المقدور التريّث في حلّها ريثما يرجع الوزير المسؤول. وإلى جانب باقي التحسينات التي أُدخلت لرفع كفاءة الإدارة الماليزيّة، ساعدتْ مشاركة الوزراء المباشرة على تسريع وتيرة تطور ماليزيا ونموها الاقتصادي.

يعتبر رئيس الوزراء الشخصية الأقوى في النظام الإداري الماليزيّ ولا أقول ذلك من منطلق الغرور، لكنها الحقيقة، وهي حقيقة يترتب عليها بعض المضامين، فإذا كان رئيس الوزراء رقيباً ومستعداً للاستماع إلى الشكاوى والاقتراحات المرفوعة إليه ثمّ اتخاذ قرارات حاسمة، تنمو ماليزيا بسرعة وتزدهر، ذلك أن تركيبة الحكومة تجعل الكثير متوقفاً على هذا الشخص الواحد، ولو في ماليزيا على الأقل.

عندما قدتُ الحزب في الانتخابات، لم أَخُضْ حملةً مفتوحة لإحراز النصر فقط، بل للفوز بأغلبية الثلثين؛ قلتُ للناخبين إنّه لا يمكن غيرُ حكومةٍ قويةٍ الوفاءَ بالوعود التي قطعتها. ومع أنّ ائتلاف الجبهة الوطنية الذي ترأسْتُه خسر ثلاثة مقاعد من ثلاثة عشر مقعداً في أوقات مختلفة، توزّعت على الشكل الآتي: مقعد في كلانتان في سنة ١٩٩٠م، ومقعد في تِرينغانو في سنة ١٩٩٩م، ومقعد في صباح في سنة ١٩٨٤م، ولم أفشل أبداً في الحصول على أغلبية الثلثين في الحكومة الفدرالية.

الوجه الآخر للعملة ذاتها هو أنّه ما إن يرأس رئيسُ وزراءٍ حكومة قويةً، حتى تطلّ ثقافة الإقطاع بقرنها، والتي تتمثّل في التبجيل والتملّق والمحسوبية والواسطة وجماعات المصالح وطالبي الخدمات كما أنّ الحزب لا ينتقده إلّا نادراً، وحتى عندما يرتكب القائد أخطاءً وتبدو أحكامه غير صائبة، لا يواجه انتقاداً إلّا من المعارضة. وداخل الحزب، يتسابق الجميع في العادة لإظهار دعمهم والتعبير عن ولائهم النفاقي للقائد. تُظهر الدعايات وألواح الإعلانات مدى قرب القادة من رئيس الوزراء، وتمتنع وسائل الإعلام الشعبية عن النقد طوعاً أم خلاف ذلك، وتبحث عن أسباب لنشر ثناء كاذب.

إقراراً بذلك، أحد القرارات التي أصدرتُها في عهدي حظر إطلاق اسمي على المباني والطرق والمدارس وما إلى ذلك. وسعيت بقدر الإمكان لاستئصال النفوذ الشخصي الذي يتطوّر بسهولة لدى القادة الأقوياء. ولم أسمح بتعليق صورتي في المكاتب، مع علمي أنها كانت تعلّق على أي حال، وطلبت إلى الوزراء الذين يدعونني إلى حضور حفلات رسمية عدم منحي هدايا.

لم أرغب حتى في استخدام اسمي في المحادثات، لكنّ تلافي ذلك

كان مستحيلاً لأنّ الناس عموماً يستمتعون بالتفاخر بالأسماء، بل إني حاولت في إحدى المرات وضع حدّ لإعلانات التهنئة والشكر التي تظهر على صفحات الجرائد في العادة عندما أفتتح أو أدشّن مشروعاً، لكنّ الصحف اشتكت لخسارتها قدراً كبيراً من عائدات الإعلانات.

في التحليل النهائي، أعتقد أن الخدمة المدنية والماكينة الإدارية في ماليزيا أفضل منها في أغلبية الدول النامية، ومن أهمّ مؤشّرات ذلك الكفاءةُ في جباية الضرائب؛ فهي لا تُجمع بالشكل المطلوب في كثير من البلدان. وفي بعض الحالات، يفاوض دافعُ الضرائب جابيها لتحديد مقدار ما يجب عليه دفعه. ولو وضعنا مسألة عدم تحصيل الضرائب كاملة جانباً، لا مفرّ من أن تؤدي هذه المفاوضات إلى فساد. سيكون الاعتقاد بأن جميع الماليزيّين يدفعون كامل ضرائبهم المستحقة سذاجة، لكنّ مقدار الضرائب التي تتم جبايتها كبير. ومع ذلك، يعسّر المسؤولون الأمورَ كثيراً على الشركات. عُرف عنهم أخذهم الدفاتر لتفحصها بعناية والاحتفاظ بها عدة أسابيع، وحتى شهور. ومن البدهي ألا يسير العمل كالمعتاد.

خلال السنين الاثنتين والعشرين التي قضيتها في رئاسة الوزراء، تلقيت في كثير من الأحيان شكاوى متصلة بجباية الضرائب، لكنّ كثيراً من الماليزيّين لا يعرفون أن «هيئة عائدات الضرائب الداخلية» مستقلة تماماً، وجلّ ما استطعت فعله كان توجيه انتقادات عامة، لكني لم أُشر إلى أي شركة بالاسم لأن ذلك سيعتبر تدخلاً في عمل الهيئة.

لكنّ هيئة عائدات الضرائب الداخلية تهوى الشهرة، وربما لم يرتكب الأشخاص الذين داهمتهم الهيئة خطأً، لكنها تَظهر وتنقل حمولة عدّة شاحنات من الوثائق وذلك تحت مرأى ومسمع وسائل الإعلام، لكنّ الشركة المستهدَفة تخسر صدقيتها المهنية التي لا غنى لها عنها.

أذكر أنّ رجال هيئة عائدات الضرائب الداخلية داهمت في سنة ١٩٧٤م عيادتي ومنزلي قُبيل ولايتي رئاسة الوزراء. أخذوا دفتر الشيكات القديمة وخلصوا إلى أنني جنيتُ أكثر مما صرّحت. حاولت أن أشرح لهم أن بعض المال الذي في حساباتي أودعه مقرُّ الحزب من أجل الانتخابات، وكان عليّ إيداعه في حساباتي ليتسنّى توزيعه على عمال الحزب، لكنّ كلامي لم يؤثّر في جباة ضريبة الدخل.

وجدوا أيضاً شيكات مسطَّرة كتبها أشخاص ليس لديهم حسابات مصرفية وأرادوا مني مساعدتهم في صرفها، أودعتُ تلك الشيكات في حساباتي وأصدرت شيكات نقدية لبعض الأشخاص. وعندما داهمني مسؤولو الضرائب، سجّلوا جميع الشيكات المسطَّرة بأنها دخول، وتوجّب عليّ أداء الضرائب المستحقة، وهنا أيضاً، لاقت جميع تفسيراتي آذاناً صمّاء واضطررت في النهاية إلى دفع ١٣٠,٠٠٠ رينغت، وهو مبلغ ضخم بالنسبة إليّ آنذاك، وألمح مسؤولو الهيئة إلى أنّ طعني في تقديرهم، قد يضطرّني إلى دفع ثلاثة أمثال المبلغ المستحقّ إذا وَجَدَتْني المحكمة مخطئاً. ولم يكن لديّ فكرة عن القرار الذي قد تصدره المحكمة. وفي النهاية، اضطررت إلى دفع المبلغ المستحقّ مرة ونصف على دفعات لم أُكمل سدادها إلّا بعد أن أصبحت مساعد رئيس الوزراء. وعلمتُ أيضاً أنّه إذا استغنيت عن الدفعات المستحقّة لي لأيّ سبب كان، يبقى لزاماً عليّ أداء الضريبة المستحقّة على المال الذي لم أستلمه. جعلتني هذه التجربة متعاطفاً بالبداهة مع الناس الذين يشتكون من هيئة إيرادات الضرائب الداخلية، لكنّ الهيئة قامت على العموم بعمل جيد ومُرْضٍ.

بجهودهم وجهود مصلحة الجمارك، توافر للحكومة الماليزيّة مال كافٍ دائماً لدفع الرواتب وتغطية تكاليف مشاريع التنمية من دون الحاجة إلى اقتراض الكثير، واستطعنا في جميع الحالات أيضاً اجتياز الأزمات الماليّة التي عصفت بنا والسبب أنّنا في وضع متين مالياً، بينما لم تتمكّن أغلبية الدول الأخرى من فعل ما فعلناه.

الفصل الثامن والعشرون

النظافة والكفاءة والأمانة

أطلقنا حملة النظافة والكفاءة والأمانة في سنة ١٩٨٢م لاستخدامها في أول انتخابات عامة وأنا رئيس الوزراء. أردت إجراء انتخابات عاجلة لتشريع وضعي كقائد، واحتجنا إلى شعار مناسب للإشارة إلى التغييرات التي رأينا وجوب إدخالها في عهدي، وجدنا أنّ التغيير واجب في نواحٍ ثلاث: تطهير البلاد من الفساد، ورفع الكفاءة والتحلّي بالأمانة.

جاء ذلك في سياق عملية مستمرّة رامية إلى رفع المعايير، يحبّ التقليديّون ترداد عبارة «هذه طريقة عملنا قبل مئة سنة، وألف سنة». والماليزيّون على الخصوص ملتزمون بالعادات أو التقاليد لأنها تُشعرهم بالأمان، لكني اعتقدت دائماً بإمكانية أداء الأعمال بطرق مختلفة، وأنّ نظم القيم تحدّد نجاح الفرد أو المجتمع أو الأمّة وما إلى ذلك. وإذا كانت قيم المجتمع أو الأمّة تتطوّر بشكل طبيعي، يمكن كذلك غرسها بشكل مقصود، وممارسة الحكومة تلك القيم خير وسيلة لفعل ذلك.

مع انطلاق الحملة بدأت العجلة بالدوران، تلك كانت طريقة للحدّ من الفساد. وكما ذكرتُ في الفصل السابق، كان بناء فندق يتطلب الحصول على ٢٠٠ موافقة منفصلة، وكان الحصول عليها يستغرق سنين، وكان مقدّم الطلب المتلهّف الذي يعرف أن الوقت مال يلجأ إلى تقديم الرَّشاوى لتسريع معاملته. وبعد وقت وجيز، عرف المسؤولون أن تأخير العمليات نافع لهم، فصارت عادة توجّب قطعها.

مارستُ القيم التي دعونا إليها آملاً بأن أقود الناس بجعل نفسي قدوة يُحتذى بها، وقاومت كل محاولات إفسادي. وقد تضمن ذلك السيطرة على الجشع؛ فبوصفي رئيسَ الوزراء، كنت أتقاضى راتباً مناسباً، لكنّ الحكومة

قدّمت لي مسكناً مريحاً، وغطّت فواتير الكهرباء والماء، وقدّمت لي سيارات وطائرة لرحلاتي، ومنحتني بدلات لتغطية تكاليف سفراتي، امتلكتُ كل شيء ولم أعد في حاجة إلى المزيد، لكنّ الطاعنين فيّ لا يزالون يعتبرونني فاسداً بالتأكيد، لكنّ ضميري مرتاح.

لا يمكن استئصال الفساد بالكامل، ولكن يمكن الحدّ منه بالحدّ من عدد الموافقات اللازمة وتأمينها بسرعة؛ إذ يصبح الفساد أصعب. ولتسريع معاملة ما متى صدرت شكوى، أجريت استعلامات شخصية، وقد أدّى ذلك أحياناً إلى اتهامات بالمحسوبية، وإذا لم أتدخل، تحصل تأخيرات وتبرز فرص للفساد. أخيراً، وجدتُ أنه خير لي أن أُتَّهَم بالمحسوبية أو الفساد على السماح بحدوث تأخيرات، وقد أسهم ذلك في إتمام الأعمال على الأقل.

حدث الأمر نفسه مع الاستثمارات الأجنبية التي صادفت كثيراً من الصعاب بعد سنّ قانون التنسيق الصناعي. كان القانون، الذي أُريدَ منه ضمان استحواذ الموطنين الأصليّين على حصة نسبتها ٣٠ في المئة من الاستثمارات كافة، ساريَ المفعول أصلاً حين وُلّيت رئاسة الوزراء. كان الاستثمار الأدنى الخاضع لنسبة الثلاثين في المئة صغيراً جداً لا يتجاوز ١٠٠,٠٠٠ رينغت. لكن عوضاً عن ضمان مشاركة الملايويّين في الشركات التي تعمل باستثمارات أجنبية، أضرّ القانون بالمؤسسات المهنيّة التي تملكها أُسر صينية وبمشترياتها من الأملاك، والتي كرهت بالبداهة مشاركة الغرباء. وتلافياً لتعيين شركاء من المواطنين الأصليّين، جزّأ أصحاب المؤسسات المهنية الأُسرية مؤسّساتهم لخفض رأسمال كل شركة إلى ما دون ١٠٠,٠٠٠ رينغت. ثم رفعنا الحدّ إلى ٢٥٠,٠٠٠ رينغت في مرحلة لاحقة، لكن تبيّن أنّ الحدّ الجديد صغير جداً أيضاً. وفي النهاية، ألغينا شرط إشراك الملايويّين في شراء الملكيات بقصد الإيجار أو مباشرة عمليات تجارية أخرى؛ أي إنه فضلاً عن كون قانون التنسيق الصناعي غير عملي، أثار كثيراً من الاستياء وحثّ على المراوغة والكذب، ولم ينفع المواطنين الأصليّين.

كان قانون التنسيق الصناعي سيؤدّي عملاً أفضل في مراقبة ودعم مشاركة الملايويّين في شراكات أو شركات عامة محدودة؛ حيث يكون حملة

الأسهم أفراداً من عامة الناس. تعيّن أن تكون مشاركة الملايويّين صادقة وأن يقدّموا رأس المال اللازم. وإذا تعذّر عليهم ذلك، يمكن منح إعفاءات لهم، لقد غطّى قانون التنسيق الصناعي كثيراً من النواحي التي شعر فيها المستثمرون ومشترو الأملاك، المحليّون والأجانب، بانزعاج شديد، ما أدّى إلى شلّ الحركة وتجميد الأنشطة التجارية.

كان الموظفون المسؤولون عن تطبيق هذه السياسة عديمي المرونة في البداية، وعانيت كثيراً لإقناعهم بأنّ تلك ليست الطريقة المناسبة لتنفيذ قانون التنسيق الصناعي. وفي نهاية المطاف، وافقوني الرأي وإن على مضض. بقوا يشعرون أنّه يلزمهم تكبّد عناء معاينة كل استثمار، وهو أمر يستهلك وقتهم ويبدّد أموال رجال الأعمال. والتأخيرات تعيق الاستثمار والحياة الاقتصادية ككل. والاقتصاد لم يكن على ما يرام في الأيام الأولى من ولايتي رئاسة الوزراء، وقانون التنسيق الصناعي جعل التعافي صعباً للغاية.

بحلول سنة ١٩٨٤م، وفي ذروة تباطؤ اقتصادي شديد، ألغيت بالكامل المتطلبات كافة المتعلقة بالمواطنين الأصليّين وبالملكية المحلية الأخرى في حالات معيّنة. فالاستثمارات الأجنبية انقطعت وتعيّن جذبها، ولذلك نصّت الحكومة على عدم الحاجة إلى مشاركة محلية في الأعمال المهنية إذا كان المنتج مخصصاً للتصدير. أثمر ذلك دخول شركتَي إنتل وبوش البلاد، وهما شركتان دوليّتان لا تبيعان منتجاتهما إلى السكان المحليّين. من المهم أن تكون السياسات متسقة ومؤاتية للأعمال المهنية، ويتعيّن على الحكومة الاستماع إلى المستثمرين الأجانب ومحاولة حلّ مشكلاتهم وعدم تعسير الأمور عليهم. لأنه من دون استثماراتهم، لن تتوافر وظائف ولن ينمو الاقتصاد ولن يجني المواطنون الأصليّون شيئاً أيضاً.

وفي ما يتعلّق بالأمانة، المسؤولون الحكوميّون أهل لأن يُعتمَد عليهم بوجه عام، مع أنّ بعضهم يفتقر إلى الإحساس بالحاجة إلى تسريع الأمور. وقد أشار أحد المسؤولين إلى أنّه لا يزال يحصل على الراتب ذاته مهما بلغ عدد الوثائق التي وقّعها مع أنّ توقيعه ساعد رجل أعمال على كسب الملايين. فلمَ العجلة، إذاً، أو الحرص على سرعة الاستجابة؟ وعندما عُلّل الأمر بأن رواتب موظفي السلك المدني تُدفع من الضرائب التي تُجبى من

المؤسسات المهنية، وأن زيادة أرباحها تعني زيادة العائدات الحكومية وربما زيادة رواتب موظفيها المدنيّين، تبدّلت المواقف. وعندما طرحنا مفهوم «ماليزيا المتحدة» في مرحلة لاحقة، بات الموظفون الحكوميّون أكثر استعداداً لخدمة القطاع الخاص.

بعد أن أصبح الحصول على الموافقات على مشاريع البناء أيسر، ظهرت الرافعات في أنحاء كوالالمبور كافة، وأصبح مشهد الشاحنات التي تخلط الإسمنت مألوفاً وشاع بناء المباني الشاهقة في شتى أنحاء العاصمة، ولم تعد الأوراق تضيع وتجرّأ مقدّمو الطلبات على الاستعلام عن معاملاتهم حين حصول تأخيرات. وقد انتشرت الرافعات إلى حدّ أني ظننت ذات مرة أنه ينبغي أن يضمّ درع نبالة كوالالمبور رافعة. وحتى اليوم تشكّل الرافعات جزءاً من منظر المدينة، ويبدو أنه لا نهاية لأعمال البناء في المدينة صيفاً أو شتاءً. وبعد أن كانت كوالالمبور عاصمة لا شأن لها في بلد لا يُعرفه كثيرون، غدت عاصمة عالميّة كبيرة تضاهي المدن العصرية الأخرى في العالم. وبهذا التحوّل، أدّى شعار حكومتنا الجديد دوراً.

مقارنة بالماضي، يتبيّن أنّه حتّى نظرة خاطفة على كوالالمبور وباقي أنحاء ماليزيا اليوم تُظهر النفع الذي جلبته حملة النظافة والكفاءة والأمانة للبلاد. ومع أنّ فضل نمو ماليزيا لا يرجع إليها وحدها، فقد غيّرت إدارتنا نحو الأفضل، وأعادت تركيز الانتباه الرسمي والطاقات والتفكير، وقلّصت الفساد إلى حدّ معيّن وسرّعت التنمية.

بات بناء منزل أو إصلاحه في ماليزيا اليوم أسرع منه في إنكلترا؛ حيث وُضعت عراقيل من مختلف الأنواع دون ذلك وبات لكل شخص في هذه العملية رأي حيال البيئة، والواجهة التقليدية، وما شابه ذلك. وعلى سبيل المثال، احتاجت الحكومة البريطانية والسلطات المحلية إلى ثلاث عشرة سنة للموافقة على بناء المحطة الخامسة في مطار هثيرو. ربما لا تكون حكومتنا وإدارتنا الأعلى كفاءة في العالم، لكنهما تطوّرتا بدرجة كبيرة منذ العقدين الأوّلين على الاستقلال، وهما أفضل من نظيراتهما في عدد من الدول، المتقدّمة منها والنامية.

لم تكن الحملة مجرّد شعار انتخابي، مع أنّها بدأت كذلك. الشعارات

أداة نافعة، لكن يتعيّن استعمالها بلا مبالغة، فكثير من الشعارات لا تزيد الناس إلّا سأماً، وهي تجعل من رافعيها محلّ سخرية الناس، وهذا آخر شيء تريده الحكومات المقتدرة العازمة على التغيير. لكنّه شكل تجربة مؤسفة في كثير من الدول النامية والنظم المدمنة على الشعارات التي لا تحقق شيئاً في حدّ ذاتها، وكلما اقترحتَ مزيداً منها، قلّت فاعليتها على المستويين الكلّي والفردي. الشعارات مهمة فقط عندما تلخّص الحقائق التي تجسّدها أو تدعو إليها.

عندما نالت البلاد استقلالها، كانت كوالالمبور بلدة يقطنها نحو ٣٠٠,٠٠٠ نسمة، وحين تولّيت رئاسة الوزراء، بلغ عددهم نحو ٥٠٠,٠٠٠. واليوم يوجد أكثر من مليوني نسمة في «المنطقة الفدرالية»، وأكثر من مليون نسمة في ضواحيها. حتى إنّ عدد القاطنين في كوالالمبور اليوم فاق أربعة أمثال عددهم سابقاً، بمعدل فاق معدّل تكاثر السكان على المستوى الوطني. كما ازدادت رفاهية الناس، حتى إن المقيمين في البيوت المهجورة من دون وجه حقّ صاروا أحسن حالاً لإتاحة مساكن جديدة لهم.

أذكر زيارة قمت بها إلى منطقة بيوت مهجورة زرتها في كوالالمبور عقب نشوب حريق. لمحت سيارة مرسيدس بجوار أحد المنازل، ورأيت أنّ بعضهم يمتلك سيارتين، وكانت ثلّاجاتهم أكبر من ثلّاجتي، مع أنّي ظننت أنهم يستعملونها في أعمالهم التجارية، لا ريب أنّ بعضهم عاش في فقر مدقع، وبخاصة الهنود. لكنّ وضع الملايويين بدا مختلفاً، فبعد منحهم منازل قليلة التكلفة، بادروا إلى تأجيرها ومواصلة الإقامة في أكواخ أقيمت على أرض مغصوبة، وهم يرون أن العيش في هذه الأكواخ يشبه العيش في القرية، ومع ذلك، يبدو المظهر على الأقل مختلفاً. واليوم، يعيش كثيرون من الناس في مبانٍ سكنية شاهقة، وسيأتي يوم تختفي فيه الأزقة الفقيرة ولو في كوالالمبور على الأقل.

أشعر بشيء من الحزن؛ لأنّه لن يعود للطرق السهلة القديمة وجود، كنت أتّصل بالبلدية كل أسبوع للاطلاع على سير أعمال مشاريع معيّنة. وفي مرحلة لاحقة، أوعزتُ إلي البلدية برفع تقاريرها إليّ مباشرة مع إرفاقها بصور وتقارير عن سير العمل، وكان لعادة مراقبة الناس عن كثب أثر في حمل الجميع على العمل، ومنهم الوزراء.

في المراحل السابقة، كانت مخصّصات الوزارات والأقسام المتنوّعة التي لم تُصرَف من الموازنة تُنَفق على ما كان يسمّى «تسوّق عيد الميلاد»، وفي نيّة المعنيّين صرف كل الأموال المرصودة لهم كل سنة، وإلّا كيف سيتسنّى لهم زيادة التمويل أو مقاومة التخفيضات في السنة التالية؟ يحاول الموظفون العامّون عدم إعادة الأموال لأنّ إعادتها تعني أنّهم عديمو الكفاءة أو أنّهم حصلوا على أموال أكثر من اللازم أصلاً، ولذلك سيقومون بأيّ عمل لإظهار أنّ مخصّصاتهم قد أُنفقت. ويقال إنهم يشترون في الغالب أشياء عديمة الفائدة، أو معدّات غير مناسبة، أو ابتكارات آلية تتقادم بسرعة وبالكاد يستخدمونها.

عندما تولّيت رئاسة الوزراء، أعلنت أنّ هذا الممارسة ستتوقف وأن الأموال ستُصرَف على المشاريع التي أُقرّت فقط، وعلى الأقسام إعداد موازنات تغطّي ما يثقون بقدرتهم على إنجازه فقط. وأصررت على وجوب عدم اعتماد التخمين في إعداد الموازنات، وعلى وجوب تحرّي الدقّة. راقبتهم طوال الوقت وتوجّهت غالباً إلى مواقع العمل بالسيارة في عطل نهاية الأسبوع، وأوليت عناية عظيمة للتخلّص من النفايات وتصميم المناظر الطبيعية. يقال إنّ المشكلات الخطيرة تكمن في دقائق الأمور، لذلك عزمت على تتبّعها.

شدّد شعار لاحق على جعل القيادة نفسها قدوة، وكوني القائد الأعلى في البلاد، عناني هذا الشعار أكثر مما عنى أي شخص آخر. القادة الآخرون هم الوزراء، والرؤساء الإداريّون وكذلك رؤساء الحزب، لكن إذا أُريدَ أن يكون للشعار معنى، عليّ أن أكون القدوة.

تقرّر أن يسجّل الموظفون الحكوميّون أوقات حضورهم صباحاً لأنّي رأيت مدى قلّة اكتراثهم بالالتزام بأوقات الحضور صباحاً والمغادرة مساءً، كان بعضهم يأتي في أي وقت يحلو له، ويغادر قبل ساعة من انتهاء دوام عمله. وعندما أصبح تسجيل الحضور إلزامياً، صرت أتباهى بثقب بطاقة الحضور بنفسي، وتمسّكت بهذه الممارسة طوال السنين التي أمضيتها في منصبي. وعندما انتقلت إلى العاصمة الإدارية بوتراجايا، المركز الإداري الفدرالي الجديد جنوبيّ كوالالمبور، استخدموا بطاقة إلكترونية لكني أضعت

بطاقتي. ومع ذلك، كنت أحضر إلى المكتب دائماً عند الساعة الثامنة والنصف صباحاً ولا أغادر إلّا عند الساعة السادسة مساءً. كما أصررت على أن يكون وقت إنهاء الوظائف التي أتابعها ليلاً الساعة العاشرة مساءً.

ثم تقرّر أن نضع جميعاً بطاقات أسماء ليتسنّى لأفراد الشعب معرفة مع من يتعاملون، فصار التشكّي من الموظفين أسهل بعد ذلك. وكما هو معتاد، كنت أول من وضع بطاقة اسمه، ثم اقتدى الجميع بي، تلك كانت الممارسة القياسية في ماليزيا إلى حين رفع شعار «ماليزيا الواحدة».

بوصفي رئيس الوزراء، مُنحت سيارة ليموزين ديملر كبيرة لتكون مركبتي الرسمية، وبعد أن أنتجت شركتنا الوطنية لتصنيع السيارات «بروتون» السيارة بيرْدانا، وهي سيارة صالون سعة محرّكها ٢٠٠٠سم^{٣}، عدلتُ إليها، وأقنعت الوزراء باستعمال سيارة بروتون هذه، لكنّ بعض كبار الموظفين رأى أنه يستحق سيارة مرسيدس، فلم أرغمه على العدول عنها. لذلك، استعمل الوزراء في عهدي في ماليزيا سيارات أرخص من سيارات كبار الموظفين الحكوميّين، وأعتقد أنهم لا يزالون ملتزمين بذلك، حتى رئيس الوزراء.

عندما كنت الضيف الرئيس للرئيس شيراك في استعراض العيد الوطني الفرنسي، خُصصت لي سيارة رينو صغيرة لأنّهم لا يصنعون سيارات كبيرة في فرنسا. كان في مقدور الفرنسيّين منحي سيارة مرسيدس أو كاديلاك، لكنّهم منحوني سيارة من صنعهم. حتى إن الرئيس شيراك قدم في سيارة رينو، ولنا جميعاً في ذلك عبرة، وهي أن تفخر بما لديك أياً يكن نوعه.

دُعيت أيضاً كي أكون الضيف الرئيس للرئيس ضياء الحق في استعراض العيد الوطني الباكستاني فرافقني خيّالة قاماتهم طويلة جداً في بدلات أنيقة، ومع أنّ قصير القامة ربما يكون «جميلاً»، رأيت أنه ينبغي أن يكون لدى ماليزيا وحدة مشابهة في الجيش لأنّنا بلغنا مرحلة صرنا قادرين فيها على تحمّل تكلفة الظهور في مظهر دولة أعظم. والآن، يوجد في الجيش وحدة خيّالة خاصّة توفر المرافقة للملك عندما يركب عربة تجّرها جياد. كما تؤدّي مهمة حراسة «الإستانا»، أي القصر الملكي للملك ومسكنه الرسمي في كوالالمبور. والسيّاح الأجانب يهوون التقاط الصور للحراس الخيالة بستراتهم الحمراء اللون.

شكّلت ممارسة القيادة بجعل نفسي قدوة كابوساً لي لكنّ المراد يستحقّ ذلك، تعلمّتُ قيادة الطائرة لتشجيع الشباب الماليزيّين على فعل الشيء نفسه. وبعد أن بدأت بركوب الخيل، انتشرت أندية الفروسية في أنحاء البلاد كافة. ويوجد الآن في كوالالمبور وحدها ثمانية أندية فروسية، وقد حصد الفرسان الماليزيّون جوائز في عدد من المناسبات الدولية.

حين زرت تشيلي في سنة ١٩٩١م، كُرّمتُ بمنحي مفتاح مدينة فالْبارايْزو. وفي أثناء الحفل، أنشد التشيليّون نشيدهم الوطني، واستخدموا نبرة أثارت العواطف وأدهشتنا نحن الماليزيّين، وفي الحال، أنشدنا نشيدنا الوطني (بلادي)، ومنذ ذلك الحين، صرنا ننشد نشيدنا متى عُزفت موسيقاه. وأسهم ذلك في زيادة حسّ المرء بأنه ماليزيّ وفي نفخ روح الوطنية فيه. ولطالما أحسستُ بالبهجة بذلك، وهنا يأتي دور جمال القيادة بتقديم القائد نفسه قدوة؛ لأنه حين بدأتُ بالإنشاد، أنشد الجميع معي.

وإلى جانب التغيّرات الواضحة، حدثت تغيرات دقيقة كثيرة أيضاً. فحين طُرح شعار «ماليزيا يمكنها فعل ذلك»، قويت جاهزية الماليزيّين لمجابهة تحديات جديدة. تسلّقوا جبل إفرست، وخاضوا بحار العالم في إبحار منفرد، وعبروا القناة الإنكليزية سباحة واجتازوا منطقتي القطب الجنوبي والقطب الشمالي.

سعيت لإثبات سريان القواعد ذاتها على الجميع، حتى على رئيس الوزراء. يتعيّن علينا كمواطنين الالتزام بمجموعة من المبادئ نفسها والامتثال لمجموعة التشريعات ذاتها. بدأتُ في سنة ١٩٨٢م بإلغاء فارق التوقيت بين شرق ماليزيا وغربها. وقبل ذلك، كان التوقيت في ولايتَي صباح وسراواك يسبق التوقيت في شبه الجزيرة الماليزيّة بنصف ساعة، ما جعلها جزءاً من المنطقة الزمنية التي تقع فيها هونغ كونغ والصين. كان الفارق الزمني الداخلي مزعجاً وعنى أنّ المكاتب تفتح أبوابها وتغلقها في أوقات مختلفة في البلدات والمدن الماليزيّة المتنوعة. كما أنّ العالم بات مقسّماً الآن إلى مناطق زمنية تفصل بينها ساعات، ولم يبق غير مناطق معدودة تفصل بينها نصف ساعة، وإعادة ضبط الساعة في أثناء السفر مربك غالباً.

أذكر أنّي أخبرت لي كوان يو بذلك حين زرت سنغافورة. ينتج

اليابانيّون ساعات لمناطق زمنية تقع فيها المدن الرئيسة، واستخدامها سهل إذا كان الفرق في الوقت بين التوقيت المحلي وتوقيت مكان الإقامة ساعة واحدة، يعتقد بعض الناس أن الله حدّد الوقت ولا يمكننا تغييره، كتب الله تعاقب الليل والنهار، لكنّ تخصيص وقت لهما اختراع بشري. في أثناء الحكم البريطاني، كان يشار إلى أنّ الساعة في ملايا السابعة صباحاً بقرع الجرس القرصي مرة واحدة لأن الوقت في إنكلترا هو الواحدة صباحاً. وفي أثناء الاحتلال الياباني، اعتُمد توقيت طوكيو الذي يسبق التوقيت الماليزيّ بساعتين، ومن جملة نتائج ذلك إرغام ميادين التسلية على إغلاق أبوابها في وقت مبكر جداً.

لا يوجد في بعض المناطق، مثل منطقة الكاريبي، غير منطقة زمنية واحدة على كِبر المسافة الفاصلة بين أجزائها الشرقية والغربية؛ لذلك، يكون الصباح مشرقاً نيّراً في الشرق بينما يكون الوقت شديد العتمة في الغرب. وعلى سبيل المثال، جاكرتا متأخرة عنا في التوقيت مع أنها شرقيّ كوالالمبور، والصباح يكون منيراً هناك بينما يحلّ الغسق قريباً من الساعة الخامسة مساءً. وفي روسيا التي تفصل بين شرقها وغربها آلافُ الكيلومترات خمس مناطق زمنية داخلية مختلفة. والاتصالات الرسمية بين موسكو وأقصى شرق روسيا ليس سهلاً لأنّ ساعات العمل شديدة التفاوت.

لقد عاد علينا توحيد التوقيت بين الأجزاء الشرقية والغربية في ماليزيا بمنافع مهمة للغاية. عنى أن عدداً من سكان شبه الجزيرة مرغمون على الاستيقاظ والتوجّه إلى العمل بُعيد شروق الشمس، لكنّ ذلك أعطاهم مزيداً من الوقت في المساء لممارسة الرياضة والترفيه عن أنفسهم. والأهم من ذلك أنّ توحيد الوقت أضفى على جميع الماليزيّين، في شرق شبه الجزيرة وفي مناطقها الداخلية، حسّاً حقيقياً بالانتماء إلى بلد واحد. وبما أنّنا اعتمدنا توقيت صباح/سراواك، لم تُضطرا إلى تغيير التوقيت فيهما ولم تجدا ذريعة للاعتقاد بأنّ شبه الجزيرة تفرض مشيئتها عليهما. وباتت ماليزيا بأكملها، وليس سراواك وصباح فقط، تتقاسم منطقة زمنية واحدة مع المراكز التجارية والسياسية الرئيسة في شرق آسيا.

ومع أنني نجحت في تسهيل عملية التوقيت، لم أستطع في السنين التي

قضيتها رئيساً للوزراء تحديد عطلة نهاية أسبوع ماليزيّة واحدة. فالولايات الملايوية غير الفدرالية في عهد البريطانيّين اتخذت من يوم الجمعة عطلة نهاية الأسبوع. وأعتقد أنّ ذلك جاء رداً على اعتماد يوم الأحد يوم عطلة في مستعمرات بينانغ وملقا وسنغافورة وكذلك في الولايات الفدرالية الأربع. كان البريطانيّون يؤمّون الكنائس في أيام الآحاد كونهم مسيحيّين، ومن البدهي أن السلاطين الملايويّين افترضوا أن يوم العطلة ينبغي أن يكون يوماً معظَّماً، يوماً للصلاة. بما أن المسلمين يجتمعون للصلاة في يوم الجمعة، فقد اختاروا هذا اليوم ليكون يوم عطلتهم، وإبدال بيوم السبت يوم الخميس حين يتوقف العمل في منتصف اليوم.

يعتبر يوم الأحد لدى المسيحيّين نظير يوم السبت الذي يمتنع فيه الملتزمون دينياً عن العمل أو اللعب، لكنّ أغلبية المسيحيّين يتجاهلون هذا الواجب الديني. ويعظّم اليهود يوم السبت ويُفترض بهم التوقف عن العمل كذلك، لكنّ يوم الأحد أضحى الآن مجرّد يوم عطلة في نهاية الأسبوع، ولم يعد له أي أهمية أو رمزية دينية، ولذلك اعتمدت دول كثيرة ليست مسيحية يوم الأحد يوم عطلة نهاية الأسبوع من دون مشكلة. والماليزيّون كذلك يعتبرون يوم الأحد جزءاً من عطلة نهاية الأسبوع من دون دلالة دينية. وحين قررت ملايا المستقلة التمسك بيوم الأحد يوم عطلة، تمسكت الولايات غير الفدرالية السابقة الخمس بيوم الجمعة يوم عطلة. ويُمنح المسلمون وقتاً لأداء صلاة الجمعة في الولايات التي اعتمدت يوم الأحد يوم عطلة.

القرآن واضح جداً في عدم تشبيه يوم الجمعة بيوم السبت؛ لأنّ الناس يعودون إلى أعمالهم عقب أداء صلاة الجمعة، ولا يحرُم عليهم العمل بخلاف ما هو معتمد عند اليهود والمسيحيّين. كما لا يحرّم عليهم عدم اتخاذ يوم الجمعة يوماً للراحة. لكنّ اختيار يوم الجمعة يوماً للراحة اعتمده الناس الذين أرادوا تأكيد التمايز بين الإسلام والمسيحية. وأنا أفضّل اعتماد الأحد يوم عطلة نهاية الأسبوع؛ لأنّ العمل حين لا يكون هناك أحد في عمله في باقي العالم المعولَم اليوم غير ملائم وغير منتِج، وعيب واضح، وسيكون التوافق مع الممارسة المعتمدة عالمياً أفضل بكثير.

وفي النهاية، قرّرت ولاية جوهور ثم بيرليس اعتماد يوم الأحد يوم

عطلة قبيل انتهاء مدة ولايتي، وإن أصرّت ولايات قَدح وكلانتان وترينغانو على عدم سلوك مسلك باقي الولايات.

ينبغي للجميع، بدءاً برئيس الوزراء وانتهاءً بالمواطن العادي، أداء وظائفهم على أكمل وجه ممكن وألّا يكون العنصرُ المادي دافعَهم الأساسي. إننا جميعاً في حاجة إلى تطوير المواقف الصحيحة وأخلاقيات العمل التي تساعد على بناء أمّة ناجحة. إن رؤية ثمار عملك أنفع من أي عوض مالي. ربما لا يأبه بعضهم كثيراً بالتطور الذي حصل في عهدي، لكنّي أشعر برضى عميق عندما أرى كوالالمبور تنمو، وعندما أرى البرجين التوأم، وبوتراجايا، العاصمة الإدارية حسنة التخطيط، والطريق السريع الشمالي الجنوبي، والقطارات التي تسير على سكة مزدوجة وتعمل بالطاقة الكهربائية، ومطار كوالالمبور الدولي، وقطار النقل الخفيف في المدينة، وتطور لنكاوي، جزيرتنا الجميلة التي نقضي فيها عطلاتنا، وغيرها كثير.



الفصل التاسع والعشرون

النظر شرقاً

حسبنا قبل الغزو الياباني لملايا أنّ الغربيّين متفوّقون وأنّهم الأذكى والأقوى، واعتقادنا أنّ هذا يعني بالمقابل أنّ جميع الأعراق من غير البيض، بمن فيهم الآسياتيكيّين (لم تكن عبارة «آسيويّين» تُستعمل آنذاك)، أدنى إلى حدّ ما منهم.

لكنّ سفريّاتي السابقة إلى اليابان أقنعتني بأنّه في إمكان الملايويّين والماليزيّين تعلّم الكثير من ذلك الجزء من العالم. وحين أصبحت رئيساً للوزراء، كانت اليابان قد غدت قوة صناعية عظمى وكوريا الجنوبية في طور البروز كدولة صناعية. ولم يمضِ وقت طويل حتى قررتُ أنه ينبغي لماليزيا النظر إلى تلك الدولتين كنموذجين للتنمية، ومن هنا تبلورت سياسة النظر شرقاً وانطلقت.

حيّرني ردّ الفعل الأولي السلبي على هذه السياسة؛ أشار ماليزيّون، منهم موظفون حكوميّون، إلى أنّ تشبّهنا باليابان ضَرْبٌ من السخافة. ورأوا أنّ النظرَ إلى أوروبا أقرب إلى المنطق، وهي الأكثر تطوراً، وتساءلوا هل نجافي المنطق بتوجّهنا إلى المصدر مباشرة عوضاً عن التوجّه إليه بطريقة غير مباشرة بالتشبه بدول أخذت علومها من أوروبا؟

لكنّهم نسوا أن أوروبا شهدت نمواً بطيئاً دام أكثر من مئتي سنة، فيما أصبح اليابانيّون صناعيّين بالأمس فقط والمشكلات والصعاب التي واجهوها وتغلّبوا عليها لا تزال حيّة في ذاكرتهم. لم أُغفل تجارب الغرب وعدداً من إسهاماته بالكلّية، فلا يزال لديه كثيرٌ لنتعلّمه منه، لكنّ تلقّي العلم من أشخاص تجربتهم حديثة هو الأفضل. ففي حين لا يوجد أوروبي حيّ واحد يتذكّر الثورة الصناعية، يوجد عدد لا يُحصى من اليابانيّين والكوريّين

الجنوبيّين الذين لا يزالون يستحضرون بوضوح تام الصعاب والتكاليف التي تكبّدوها لحيازة المعرفة التقنيّة الصناعية الغربية وإدارة منشآتهم الصناعية.

وحتى في ثمانينيات القرن الماضي، بقي أشخاص كثيرون لا يأبهون كثيراً بالآسيويّين. ولا يزال معظم الأوروبيّين يتبنّون موقفاً متعالياً جداً، وهم يقللون من شأننا دائماً ويُلمحون إلى أن طرقنا بدائية ولذلك خاطئة. وعندما طرحتُ سياسة «النظر شرقاً»، ظنّ عدد من الناس أنّ لها صلة بسياستنا القائلة «اشترِ البضاعة البريطانية كخيار أخير»[1]، لكنّها في الواقع سياسة أخرى وأهدافها مختلفة تماماً. وبالعودة إلى سياسة «النظر شرقاً»، بدا ببساطة أنّ النظر إلى الدول الآسيوية التي تُبلي بلاءً حسناً أقرب إلى المنطق ولم يكن لأساسها المنطقي صلة بعدم نيلي تعليمي وتدريبي في إنكلترا. وأظنّ أنني لو تلقيت تعليمي في إنكلترا ثمّ زرت اليابان، لكنت أقل ميلاً إلى النظر غرباً بحثاً عن أفكار لتحويل اقتصادنا إلى اقتصاد صناعي.

عندما زرت إنكلترا في سنة ١٩٦٢م، أي بعد سنة من زيارتي إلى اليابان، كان البريطانيّون لا يزالون منقسمين على أنفسهم بشأن الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي سبقت الاتحاد الأوروبي. دخل العمال البريطانيّون آنذاك في إضراب إلى أجل غير محدود، وكانت الإنتاجية متدنية للغاية. وكانت أعمال البناء الجارية في لندن أقل منها في اليابان، وكان العمل لا يزال جارياً على رفع أنقاض بعض المناطق التي قُصفت في الحرب العالمية الثانية. لم تظهر بريطانيا على الإطلاق كما لو أنها تعيد بناء نفسها، أو لم تكن تفعل ذلك بقدر اليابان بكل تأكيد.

دُعيت في تلك الرحلة إلى منزل السير ريتشارد وينسْتيد، وهو موظّف حكومي ملايوي مرموق تولّى رعاية صالحه شقيقة زوجتي التي كانت تدرس في إنكلترا. كان وينستيد قد ألّف عدداً من الكتب عن ملايا وعن الثقافة الملايوية. والتقيتُ بابن أخيه على مأدبة غداء حيث أشرتُ إلى أنّ العمال

---

(١) طرحتُ سياسة «اشترِ البضاعة البريطانية كخيار أخير» بعد ثلاثة شهور من ولايتي رئاسة الوزراء. نصّت على وجوب أن تدرس الدوائر الحكومية خيارات أخرى قبل شراء أي بضائع أو خدمات بريطانية. وعللّت ذلك بأن دافع هذه السياسة «عدم اكتراث بريطانيا بملايين الجنيهات التي نضخها في الاقتصاد البريطاني من خلال نفقات ومصاريف إقامة طلابنا في بريطانيا».

البريطانيّين يبدون كسالى ويطالبون دائماً بأجور أفضل لقاء عمل أقل، قلت إنّه ما من سبيل يمكّنهم من التنافس مع العمال في الدول الأخرى، وبخاصة اليابانيّون. لكن تملّكني إحساس قوي بأنه لم يستسغ كلامي.

لا أحمل ضغينة على العمال ولا على نقاباتهم، لكنّي أستدلّ بالمنطق على أنّ زيادة الأجور مع قلة العمل تُضعف الإنتاجيّة والكفاءة. ومن ناحية أخرى، يعمل اليابانيّون بجدّ، حتى إن احتجاجاتهم، أو إضراباتهم، تنظَّم بعد ساعات العمل. ربما يبدو أمرهم مسلّياً، أو حتى مُضحكاً، لكنه يستند إلى أساس منطقي متين، عندما يُضرب العمل في أوقاتهم الخاصة، فإنّما يقومون بذلك من أجل قضايا حقيقيّة يتعاطفون معها بقوة. وهم لن يضربوا عن العمل من أجل قضايا تافهة أملاً بتحقيق مزيّة غير مبرَّرة.

إذا لم يُنجز عمل، لن يُجنى مال، وإذا لم يُجنَ المال، لن يتسنّى التجاوب مع المزاعم والالتماسات المطالِبة بزيادة الأجور. خلَصت في مرحلة مبكرة إلى أنّ أخلاقيات العمل لدى اليابانيّين، وتفانيهم الشديد في عملهم، مكّنهم من التعافي من الحرب بسرعة كبيرة. لهذا السبب، الهدف الرئيس لسياسة «النظر شرقاً» محاكاة اليابانيّين في طريقة عملهم. وعلى سبيل المثال، يحكي أكيو موريتا، مؤسس شركة سوني، في كتابه **صنع في اليابان** (*Made In Japan*)، حكاية تأسيس شركة سوني وكيف تمّ ذلك في السنين التي أعقبت الحرب مباشرة حين كان العمال اليابانيّون مستعدّين للعمل لقاء كوب من الأرز مع شيء من صلصلة الصويا. يمكن الغرب أن يصف ذلك بالاستغلال، لكنّ العمال اليابانيين عرفوا أنّ اليابان فقيرة وأنّه يتعيّن عليها إعادة بناء صناعاتها. لم يعملوا لتحقيق مكاسب فردية وإنما من أجل البلاد، وفهموا أنّ إخراج بلادهم من بؤرتها سيؤدي في النهاية إلى حياة أفضل لهم جميعاً، كان تقديم التضحيات أمراً لا بدّ منه، فضحّوا من دون تذمّر. وقد قامت بلادهم بعمل رائع، ويتقاضى العمال اليابانيّون اليوم أجوراً هي من بين أعلى الأجور في آسيا.

إنّ نظام التوظيف الياباني مختلف تماماً عن النظام الأوروبي وعن النظام الماليزيّ أيضاً. يوفّر نظام العمل الياباني للعمال اليابانيّين عملاً مدى الحياة. وبالمقابل، عندما تواجه الشركات مشكلة في أوروبا أو في الولايات

المتحدة، أولى الخطوات المتّخذَة خفض النفقات، والتي يشار إليها اليوم بعبارة تخفيض العمالة التلطيفية. وبعد ذلك، يسجّل العمال المسرَّحون أسماءهم كعاطلين عن العمل وربما يتقاضون إعانة بطالة من الحكومة.

إن تبرير هذا الإجراء ضعيف من الناحية الاقتصادية. فإعانات العاطلين عن العمل مرتفعة على نحو يثير السخرية في بعض الدول الأوروبية؛ إذْ قد يتقاضى العامل عقب تسريحه ما يصل إلى ٩٠ في المئة من آخر راتب تقاضاه، لذلك، كلما زاد راتب الموظف، زادت إعانة البطالة. الواضح أنه يمكن المرء عيش حياة مريحة بتقاضيه ٩٠ في المئة من راتبه السابق، وهذه حقيقة تؤدي لا محالة إلى إساءة استعمال نظام إعانة العاطلين عن العمل، وربما يختار الناس البقاء عاطلين عن العمل، ما يفرض أعباءً كبيرة على المصاريف الحكومية. وهذه الإعانة لا تشجّع العمالَ على السعي لعودة مبكرة إلى العمل في وظيفة أخرى ولا تشجّع على الاستثمار في شركات جديدة. وهي ترفع تكلفة العمالة التي يتحمّلها جميع أرباب العمل وتعمل كمثبّط قوي للتطوّر والتنمية الاقتصادية.

يعتمد نظام إعانات البطالة على العائدات التي تجنيها الحكومة؛ فعندما يكون الأداء الاقتصادي جيداً، ترتفع العائدات وتقل الحاجة إلى تقديم إعانات بطالة لتدنّي معدلات البطالة. لكن عندما يتباطأ الاقتصاد وتنخفض العائدات الحكومية، يزيد عدد العمال العاطلين عن العمل وترتفع إعانات البطالة. وعندما يحلّ ركود، تنكمش العائدات بقوة وترتفع إعانات البطالة ارتفاعاً كبيراً إلى حدّ أنها تصبح عبئاً ثقيلاً على الحكومة فيما هي في حاجة إلى زيادة الإنفاق لإنعاش الاقتصاد. يتبيّن، إذاً، أنّ نظام إعانات البطالة ليس نظاماً جيداً.

عندما يتدنّى أداء الشركات اليابانية، لا تسرّح عمالها، مؤثِرة إعادة توزيعهم عوضاً عن ذلك أو إيجاد وظائف لهم. وفي هذا الصدد، استحدث اليابانيّون طائفة من التدابير للاحتفاظ بعمالهم، يحصل العمّال على هذه البدلات في مقابل ولائهم للشركة، بينما يتسنّى للشركات، المطمئنّة إلى التزام موظفيها بالعمل الدؤوب، أن تخطّط وتتعافى وتزدهر. ومن دواعي الأسف أنّ العمال اليابانيّين اليوم تخلّوا عن ولائهم لشركاتهم ولم يعودوا

راغبين في عمل مدى الحياة، بل صاروا يؤثرون التنقل من وظيفة إلى أخرى.

لم أعتقد أنّ في استطاعة ماليزيا تحمّل أعباء نظام مماثل يضمن العمل مدى الحياة على شدّة إعجابها به. كما إنّه ليس لدينا نظام لتقديم إعانات بطالة للعاطلين عن العمل، ويتوجّب عليهم الاعتماد على أسرهم في العادة لإعالة أنفسهم، وهذا يجعلهم مستائين فيضطرون إلى بذل الجهد للحصول على عمل، لكنّ الحكومة تسعى من جانبها إلى إيجاد أكبر عدد ممكن من الوظائف. إنّ إيجاد الوظائف، ولا سيما بتطبيق سياسات تشجّع على إتاحة فرص عمل في القطاع الخاص، هو الدور المناسب للحكومة؛ لذلك، عندما دعت ماليزيا الأجانبَ إلى الاستثمار فيها، لم نصرّ على تحصيل ضرائب منهم على الفور وكنّا مستعدّين لإعفائهم منها إن أوجدوا وظائف لمواطنينا. في نظرنا، لا ينبغي لأحد لديه الاستعداد للعمل أن يبقى بلا عمل. وفي الواقع، حقّقت الحكومة نجاحاً باهراً في إيجاد وظائف إلى حدّ أنه يوجد في البلاد الآن أكثر من مليونَي عامل أجنبي. والسبب هو أنه ليس في استطاعتنا تلبية الطلب على العمالة الذي أفرزته تنميتُنا الاقتصادية.

وُجد في ماليزيا قبل الحرب عدد من المتاجر اليابانية التي تخصصت في بيع منتجات يابانية زهيدة الثمن، ومن هذه المنتجات مبراة أقلام رصاص عالية الجودة اشتريتها حين كنت في السابعة من عمري تقريباً، حسبتُ آنذاك أنها من صنع أوروبيّين، وربما بريطانيّين، لكن عندما أدرتها قرأت عبارة «صُنع في اليابان» محفورة في الشفرة ودُهشت لقدرة بلد آسيوي على إنتاج مثل هذه البضائع. اشتُهرت البضائع اليابانية بسمعة سيئة في تلك الأيام لأنها كانت رديئة النوعية بوجه عام. وأراد البريطانيّون تخليد هذه الوصمة، ولذلك نصّت السياسة البريطانية على تعيير أو نبز المنتجات اليابانية بعبارة «صُنع في اليابان» لثنْي الناس عن شرائها.

لكن حتى في تلك الأيام، بدا جلياً أن اليابانيّين مُبدعون، ربما لم تكن ألعابهم الأوتوماتيكية تعمّر طويلاً، لكنّها أظهرت عبقريتهم. وعلى سبيل المثال، كانت لعبة على شكل طائرة تطير بمروحة في حركة دائرية وهي مربوطة بخيط، وأذكر أني رأيت شفرة من الخيزارن مع منصة إطلاق لولبية

لإطلاقها في الهواء، وصنع اليابانيّون أيضاً ألعاباً على شكل بنادق وطائرات مصنوعة من خشب البلْزا يمكن أن تطير فعلاً، كانت العبقرية التي تجلّت في هذه الألعاب متجذرة في إبداع وابتكار تكنولوجي شكّل الأساس لصعود اليابان بعد الحرب كعملاق صناعي ضخم. وفي السياق نفسه، ما كان سيشيرو هوندا، مؤسس شركة هوندا لصناعة السيارات، مهندساً مدرَّباً ولكنه كان ميكانيكياً عادياً يصنع درّاجات نارية ومع ذلك، طوّر محرّكاً جديداً بالكلّية للدراجات النارية الصغيرة، وعندما عرضه لأول مرة في المملكة المتحدة ذُهل المهندسون البريطانيّون لأناقة تصميم المحرّك وشبهه بآلية ساعة اليد وعندما باشر هوندا إنتاج السيارات الصغيرة، علا صوت البريطانيّين بالضحك. قالوا سيعرف اليابانيّون الآن أنّ صناعة السيارات لا تشبه صناعة الدرّاجات النارية، لكنّ اليابانيّين هم من ضحك أخيراً في نهاية المطاف.

أثبت انحدار الجيش البريطاني السريع أمام اليابانيّين أن الأوروبيّين ليسوا الوحيدين القادرين على صنع البنادق والمركبات السيارة وحتى الطائرات. وأبطلت الحربُ تعويذة «الرجل الأبيض» التي سحرتني، لم أحسب أنّ في استطاعة بلد آسيوي دحر الأوروبيّين يوماً. لم يبلغني آنذاك خبر الانتصار البحري الياباني على روسيا في ميناء آرثر بجنوب منشوريا في سنة ١٩٠٤م. كما صدمني مشهد تقهقر القوى البريطانية أمام عينيّ، بيد أنّ قوة إيماني «بالرجل الأبيض» بلغت حداً جعلني أعتقد أن ما أراه ليس هزيمة شاملة للبريطانيّين ـ كانت في الحقيقة بداية أفول الإمبراطورية والهيمنة الإمبريالية، واعتقدت أنّهم سيعودون قريباً؛ فتجربتي مع البضائع اليابانية متدنّية الجودة، بمعزل عن مدى عبقرية صانعيها، لم ترسم في الأذهان صور يابان منبعثة تضع معايير جديدة للعالم أجمع.

إنّ سياسة النظر شرقاً لا تعني ببساطة النظر إلى القدرة التصنيعيّة لدى اليابان وكوريا الجنوبية، وإنّما إلى العناصر التي أسّست لنجاحهما. فما هي الأسس الاجتماعية والثقافيّة لقوّتهما وقدرتهما الجديدة على المنافسة؟ الواضح أنّ أخلاق العمل فيهما أحد العوامل، وهي تقوم على الاجتهاد في العمل الدؤوب والافتخار بمنتجاتهما، كما أنّ الروح الوطنية قوية جداً في الدولتين. اعتقدت أيضاً أنّه من الممارسات التي يمكننا تعلّمها من اليابانيّين طريقتهم في تنظيم شركاتهم؛ إذ لديهم نظام زايْباتْسو الذي يقوم على تشكيل

تكتلات يابانية عملاقة. يشمل نظام الزايْباتْسو في العادة مصرفاً يمدّ باقي مكوّنات النظام بالمال، ويساعد مسؤولون من المصرف الشركات الأعضاء ويشاركونها في إدارة أعمالها المهنية المتنوعة. ولئن لم تعد هذه المشاركة الوثيقة جائزة، خدمت تلك الممارسةُ اليابان جيداً طول مدة العمل بها؛ لأنّها وفّرت مصدراً داخلياً للتمويل لاستخدامه في إعادة بناء الصناعات الضخمة التي كانت قبل الحرب، كما أذهلتني مقاربة اليابان في حيازة التكنولوجيا. نسخوا التكنولوجيا أولاً، ثم عدّلوها وطوروها لتناسب حاجاتهم الجديدة في سياق تطوّرهم، وطوّروا في النهاية تكنولوجيات ومنتجات مبتكرة بمعارف ذاتية.

أظهر اليابانيّون إلى جانب استعدادهم للتضحية خصالاً أخرى تجدر محاكاتها. بوجه عام، يتميّز اليابانيّون بالشمولية والاعتناء بأدقّ التفاصيل إلى حدّ أن المرء يعجّب من سبب تدنّي جودة منتجاتهم سابقاً، ربما احتاجوا إلى كثير من الوقت لتطبيق ممارسة تقصّي أدقّ التفاصيل على الأنشطة والعمليات الصناعية الحديثة. وأياً يكن السبب، يمقت اليابانيّون رداءة الجودة في هذه الأيام، وأدمجوا في ثقافتهم الإصرارَ على أهمية تصميم وإنتاج أفضل المنتجات. وهذا لا يقتصر على الأجهزة الإلكترونية الحديثة؛ إذ إنهم يصنعون مشغولات خيزرانية تتميّز بالجودة الفائقة، والمظهر الجمالي الرائع، والدقّة، والذوق والجاذبية.

وعلى سبيل المثال، يقطّع اليابانيّون الخيزران إلى خيوط دقيقة ومرنة للغاية، ثم يحيكونها على شكل سلال أو مستوعبات بأشكال متنوعة يمكنها تحمّل الاستعمال الثقيل، وتعكس الأدوات الخيزرانية التي يستخدمونها في شعائر شرب الشاي اهتمامهم بأدقّ التفاصيل. وعلى سبيل المثال، لا تبلى ملعقة التحريك حتى بعد الاستخدام المتكرر، وهم يولون العناية ذاتها لمنتجاتهم الصناعية. كل شيء مصنوع وفقاً لمقاييس دقيقة، مع أقل ما يمكن من الفجوات بين الأجزاء. فلا عجب أنّ المهندسين البريطانيّين بنظرتهم ومعاييرهم التقليدية رأوا أن محرّكات الدراجات النارية التي صنعتها شركة هوندا أقرب في دقّتها إلى صناعة الساعات منها إلى صناعة محركات السيارات. والأمر نفسه يسري على جميع المنتجات اليابانية وهو ليس حكراً على شخص ولا على صناعة بعينها. إنّه موقف ثقافي عميق وشامل

وجوهري، ويشكّل على ما يبدو، جوهر تركيز مطلق على القيمة.

استطعت إقناع أغلبية أعضاء الوزارة بالنفع الذي ستجلبه سياسة «النظر شرقاً» لماليزيا، لكنّ بعضهم لم يقتنع تماماً، فلم يكترث تون موسى هيتام، مساعد رئيس الوزراء آنذاك، لهذه السياسة كثيراً، لكن حين تكون رئيس الوزراء، تمتلك نفوذاً عظيماً وقدرة على استخدامه. وحين كنت مساعد رئيس الوزراء في وزارة تون حسين، لم تلقَ أفكاري الدراسة الكافية عادة، لكنّي أصبحت من يقرّر لأني رئيس الوزراء. ومع أنّه كان يحقّ لتون موسى الإفصاح عن وجهة نظره والدفاع عنها في الوزارة، ولم يؤثّر دعمه الفاتر في هذه السياسة.

على أنّ هذه السياسة أصبحت أمراً واقعاً قبل وقت طويل من طرحها، ذلك أنّنا اعتدنا إرسال طلابنا إلى أوروبا، وإلى بريطانيا على الخصوص، ثم استحدث سلكُ الخدمة المدنية برامج لإرسالهم إلى اليابان وإلى كوريا الجنوبية ووفّر التعليم اللازم للتغلب على الصعاب اللغوية. وأوفدت بعض شركاتنا المحلية كذلك عمّالها لامتلاك الخبرة العملية في المصانع اليابانية واكتساب أخلاقيّاتهم السامية في العمل، منها شركة بروتون التي أرسلت عدداً كبيراً من العمال ومدراء المصنع للعمل لدى مصانع ميتسوبيشي.

ما إن سمعت الحكومة اليابانية بسياسة «النظر شرقاً» التي اعتمدناها حتى ردّت بإتاحة مقاعد ومنح دراسية لطلابنا في جامعاتها. فالحرب لم تضع أوزارها إلّا منذ مدة وجيزة، وذكرياتها لم تزل حيّة، ومشاعر العداء لليابانيّين لم تزل حاضرة في نفوس عدد من الماليزيّين؛ لذلك، عندما قلتُ إنّ ماليزيا ينبغي أن «تنظر شرقاً»، ظننتُ أنّ اليابان أحسّت بشيء من الراحة لعدم إظهار الحكومة الماليزيّة العداوة التي ربما توقّعها اليابانيّون، وكي أعبّر عن إيماني بسياسة «النظر شرقاً» وبروح تجسيد القيادة من خلال القدوة، أرسلتُ ابني مخرز للدراسة هناك مع أنني أصررتُ على عدم إعطائه منحة حكومية. وفي ثمانينيات القرن الماضي، انضمّ ختني إلى شركة يابانية، وعاش وابنتي وعملا في اليابان وأتقنا اللغة اليابانية؛ أي إن «النّظر شرقاً» لم يكن موقفاً نظرياً ولا سياسة شعبوية اعتمدتُّها؛ فأنا مارستها وأسرتي عاشتها.

تحدّثتُ في موضع سابق عن مدى أهمية مفهوم العار في الثقافة

اليابانية، إنّ شعباً تساوره هذه المشاعر القويّة حيال الفشل سيفعل أي شيء لاجتنابه. فكما الهزيمة العسكرية، يولّد الفشلُ في العمل المهني أو اشتهار المنتجين برداءة منتجاتهم إحساساً بالعار. إنّها خصلة أنثروبولوجية عميقة وربما فريدة في الثقافة والشخصية اليابانية، ويقال إن الموظفين اليابانيّين يكرهون العودة إلى منازلهم باكراً لأنّ ذلك قد يولّد انطباعاً لدى جيرانهم بأنّهم لا يحصلون على عدد كافٍ من ساعات العمل، أو أنّهم لا يحظون بتقدير عالٍ لدى شركاتهم، وستشعر الزوجة بحرج شديد من زوج هذه صفاته.

إن حسّ اليابانيّين بالعار مميّز فعلاً كونه يختلف عما هو شائع في أصقاع أخرى من العالم، إنهم يستحمّون عراة من دون خجل في برك المياه العامة التي تستقي مياهها من الينابيع الحارّة، والأُسر بكامل أفرادها تقوم بذلك معاً من غير استحياء، لا أستطيع الحكم بأن غياب الإحساس بالخجل أو العار في كشف المرء جسده مثار للإعجاب أم لا، لكني لست أرى أننا في حاجة إلى نسخ هذه الناحية في الثقافة اليابانية لبلوغ مستوى نجاحهم؛ ذلك إنه لا شيء يُشْعر الملايويّين بالخجل مثل رؤيتهم عراة، لكنّهم لا يشعرون بالعار لإنتاج منتجات رديئة الجودة مثلما يشعرون عند التعرّي.

يُعجب المرء من نظرة اليابانيّين تجاه الحياة، ويمكن ملاحظتها في أنشطة عديدة كبيرة وصغيرة، وجنوحهم إلى الكمال ملحوظ حتى، وربما خصوصاً، في طعامهم. أنا أحب التمبورا، وهو طبق ياباني مصنوع من الرُّبيان (الجمبري) والسمك وجميع أنواع الخضار المنقوعة في عجينة سائلة وخفيفة للغاية ومقلية جيداً، يُؤكل مع صلصة الصويا والفجل المطحون أو الملح الناعم.

إنّ تناول التمبورا أكثر إمتاعاً حين تجلس إلى منضدة تمبورا لتراقب طريقة إعداد الطبق، يسحرني كيفية تنقّل الطاهي طوال عملية الطهي، إنه لا يقف ساكناً أبداً يبدأ بتقشير حبات الربيان وتسويتها وترتيبها جنباً إلى جنب بطريقة أنيقة في طبق أو وعاء بلاستيكي. ثم يقلّم الخضار على اختلاف أنواعها وينظّفها ويقطّعها بتأنّ بأطوال منتظمة ويضعها في صف على طبق آخر، وبعد ذلك يُعِدّ المكونات المراد قليها كافة، ويرتّبها بطريقة ممنهجة.

ثم ينظّف ذلك الجزء الذي استخدمه من المنضدة إلى أن يصبح لامعاً وبرّاقاً من غير هدر في الموادّ أو إبقاء على مخلّفات، وتنظّف مقلاة القلي العميقة وتُصقَل، وتُمزج العجينة بتأنٍّ مع مقادير دقيقة من الطحين والماء، ثم يتمّ إشعال الغاز للحصول على درجة الحرارة المناسبة. ثم يرتّب الأطباق أمام الآكلين ويضع قطعاً من الورق الماصّ فوق كل طبق.

القلي عملية دقيقة؛ إذْ يتعيّن أن تَأخذ العجينة لوناً ذهبياً فاتحاً. وبعد قلي القطع، يلتقطها الطاهي بواسطة زوج من العصي الطويلة ويصفّيها من الزيت الزائد، ثم يضعها بشكل أنيق على الورق الماصّ الموضوع في الأطباق أمام الآكلين، ويوضع في جانب كل طبق وعاء صغير على شكل فنجان لوضع ذيل الربيان فيه، ثم تُغمر رؤوس الربيان التي وُضعت جانباً قبل القلي في العجينة، وتُسحب بعناية وتُقلى، وبعد الفراغ من قليها، يلتقطها الطاهي الواحدة تلو الأخرى واضعاً رأساً واحداً في كل طبق.

هذه هي متعة تناول طبق التمبورا، يصبح هذا الطبق البسيط أشهى بكثير؛ لأنّه يُطهى أمامك بطريقة دقيقة ومُغرية للغاية، وهذا يجعلك تدفع الفاتورة الثقيلة من دون اعتراض. لقد طوّر اليابانيّون فكرة طهي الطعام أمام الزبون إلى أن أصبح فنّاً جميلاً فيه جانب الطبخ وجانب التسلية.

وصفت طريقة إعداد الطبق؛ لأنّ طهي التمبورا الياباني يجسّد الموقف الياباني من العمل. هناك دائماً شيء ينبغي فعله وهم لا يتوقّفون عن العمل أبداً، تُغسل أواني الستانلس المطبخية وأدوات الطهي البرّاقة وتُجفَّف بعد كل استعمال؛ لذلك تلمع وتبدو كما لو أنّها لم تُستخدم من قبل. كل شيء في المطبخ مرتّب بشكل أنيق، تُزال الفضلات من أمام الناس على الفور ويجري تغيير الأطباق والورق الماصّ قبل أن تصبح قبيحة المنظر، ويحيّي الطاهي زبائنه بأدب وعندما يفرغ من عمله، يرتّب كل ما هو موجود على الطاولة ويعود المكان أنيقاً نظيفاً كما كان. وبعد انحناءة مؤدّبة، يستأذن بالانصراف لينتقل إلى خدمة زبائن آخرين. عندما تطبَّق هذه المقاربة الدقيقة في العمل في إنتاج البضائع الصناعية، لن تكون النتائج أقل جاذبية ودقّة.

إعتقدت أنّه إذا أمكن حمل العمال الماليزيّين على تطوير ثقافة العمل اليابانية وجعلها جزءاً مكمّلاً من عاداتهم وروتين عملهم، سيثمرُ عملهم

منتجاتٍ تضاهي المنتجات اليابانية، فلدى شبابنا القدرة والملَكة، لكنّهم في حاجة أيضاً إلى الثقافة وإلى الموقف الصحيح من عملهم.

عندما عيّنتُ مسؤولاً تنفيذيّاً يابانياً في شركة بروتون، استطاع غرس بعض عناصر ثقافة العمل اليابانية في نفوس عمال الشركة، وبعد ذلك اعتادوا المجيء إلى أعمالهم مبكراً وتشكيل مجموعات لمناقشة العمل الذي ينبغي لهم أداؤه، والأهداف التي ينبغي أن يضعوها لأنفسهم في ذلك اليوم، والنتيجة أنّ العمل يبدأ في الوقت المحدّد. لا ريب أنّ نوعية سيارات بروتون تحسّنت بدرجة كبيرة، ولقد استطاع هذا المسؤول التنفيذي الياباني قلب أوضاع الشركة رأساً على عقب.

تعاونت الحكومة اليابانية مع القطاع الخاص تعاوناً وثيقاً في مرحلة إعادة إعمار البلاد بعد الحرب، وغالباً ما كان الموظفون الحكوميّون ينضمّون إلى الشركات اليابانية الكبيرة بعد تقاعدهم كمدراء تنفيذيّين كبار. كانوا يعرفون شخصياً من سيخلفهم من المسؤولين الحكوميّين، وكان يسهل عليهم التواصل مع المسؤولين الذين عملوا تحت إشرافهم سابقاً في سلك الخدمة المدنية وسواء أكان دافعهم الترويج لشركاتهم أم غير ذلك، الحقيقة هي أنّه كان هناك اتصال وتعاون وثيقان بين الحكومة والشركات اليابانية في المرحلة التي تلت الحرب عندما شهدت اليابان نموّاً اقتصادياً غير عادي.

لم يُسعد نجاحُ اليابان في اختراق الأسواق الدولية منافسيهم في أوروبا وأمريكا، كانت البضائع اليابانية تحلّ بسرعة محلّ المنتجات الغربية وصارت العقود الدولية ترسو على الشركات اليابانية. وبحثاً عن سبب للطعن في اليابان، أشار النقاد الغربيّون إلى التعاون الوثيق بين الحكومة اليابانية وقطاعها الخاص، وأطلقوا على تلك العلاقة الوصف التهكمي «شركة اليابان المتحدة»، في إشارة إلى أنّ اليابان غير ملتزمة بالممارسات المهنية اللائقة، بل إنهم ربما أرادوا التلميح بذلك إلى تشبّه الصناعة اليابانية بمنظمات الجريمة المنظّمة والمافيا سيئة الذكر في الغرب.

بيد أنّ التعاون الوثيق بين الحكومات والشركات الخاصة شاع في أوروبا طوال قرون؛ وعلى سبيل المثال، توافر دعم قوي للشركات البريطانية

من الحكومة البريطانية ودعم مماثل لشركة الهند الشرقية الهولندية من الحكومة الهولندية. حتى إن القراصنة كانوا يحصلون على تراخيص من الحكومات، وعندما أعاقت السلطاتُ المحلية في الدول المختلفة الشركاتِ الأوروبية، لم تتردّد حكوماتها في غزو شركائها التجاريّين وحتى استعمار بلادهم لتأمين الإمدادات للشركات التجارية الأوروبية.

وحتى في يومنا هذا، تحظى الشركات الأوروبية بدعم قوي من حكوماتها، فالدبلوماسيّون الأوروبيّون يمدحون تلك الشركات غالباً، ويساندونها عندما تقدّم عطاءاتها لنيل عقود تجارية. والضغط الذي تمارسه حكوماتها في منظمة التجارة العالمية لفتح أسواق الدول المستهدَفة مثال آخر على التعاون بين الحكومات الغربية وشركات القطاع الخاص. ومن جملة الأمور التي من أجلها تضغط الحكوماتُ الغربية على حكومات الدول النامية اليوم فتح عروض الشراء لدى تلك الحكومات أمام الشركات الغربية، لا ريب أن هذا مثال على تعاون الحكومات مع القطاع الخاص. ومع ذلك، يصرّ النقّاد الغربيّون على أنّ مساندة الحكومة اليابانية للقطاع الخاص غير منصفة وغير أخلاقية بالمرّة، ويشيرون بقوة إلى أنّ هذه الممارسة لا توافق التجارة والمنافسة الحرّة حين يكون منافسوهم من يلجأ إليها. لقد درستُ مفهوم تحالف الجهاز الحكومي الياباني مع الشركات اليابانية وطريقة عمله لمعرفة أسباب اعتماد اليابان هذه الاستراتيجية ودواعي إدانة المنافسين لها، خلَصت إلى أنّه لا ضير في إقامة تعاون وثيق بين الحكومة وشركات القطاع الخاص؛ ذلك أنّ أنشطة القطاع الخاص تجلب الثروة إلى البلاد، وتوجد وظائف، وتملأ خزائن الحكومة من عائدات الضرائب، عندما تساعد الحكومةُ القطاع الخاصَ فهي تساعد نفسها وتقوّي التنمية الاقتصادية للبلاد، والأهمّ من ذلك أنّ الحكومة ستجني نسبة مئوية من الأرباح من غير أن تستثمر مالاً.

أقرّت حكومتنا رسمياً مفهوم «ماليزيا المتحدة» في سنة ١٩٨٣م. وبقيامنا بذلك، تعهّدنا بأن تشاور الحكومةُ القطاعَ الخاص بانتظام قبل صياغة سياسة واقتراح قوانين تؤثّر في اقتصاد البلاد، ولا سيّما القوانين التي تنظّم الاستثمارات، وفي الحوافز والضرائب. وتعيّن على القطاع الخاص المشاركة في إبراز صورة البلاد كمحل للاستثمار والتجارة، وفي إرسال

ممثليه مع الوفود الحكوميّة التي تزور الدول الأجنبية لهذا الغرض. وفي السياق نفسه، تساعد الحكومةُ بقوةٍ رجالَ الأعمال والشركات الماليزية في الداخل على تحقيق أرباح. وبموجب الأهداف التي نصّت عليها السياسة الاقتصادية الجديدة، سيتمّ إيلاء رجال الأعمال الملايويّين وآخرين من المواطنين الأصليّين عناية خاصة، كنت أشرح في المنتديات المهنية حقيقة أنّ الحكومة ليست مجرّدة من الأنانية حين تساعد القطاع الخاص؛ فإلى جانب الاعتراف باضطلاع القطاع الخاص بدور في توسيع الاقتصاد وتطوير البلاد، اعترفت صراحة بأن الحكومة مهتمّة بأرباح القطاع الخاص؛ لأنّ ٢٨ في المئة منها ستُجبى على شكل ضرائب مفروضة على الشركات، لكن حكومتنا، ليست كسولة، على الضدّ من بعض الحكومات الأخرى، حين تجمع من القطاع المهني عائدات غير مكتسَبة بمجهود ذاتي. إنها تعمل بشكل دؤوب مع قطاع الأعمال لنيل حصتها من الأرباح، إلى جانب الضرائب المتنوعة الأخرى التي تجبيها حين يكون قطاع الأعمال نشطاً.

أُشركت النقابات العمالية في مفهوم «ماليزيا المتحدة» أيضاً، وفي أثناء الأزمة المالية التي حصلت بين سنتي ١٩٩٧ و١٩٩٨م، شُكّلت هيئة استشارية خاصّة تسمّى «مجلس العمل الاقتصادي الوطني»[٢]، ضمّ المجلس ممثّلين من القطاع الخاص ونقابات العمال، كما شُكّلت لجنة تنفيذية صغيرة ضمّت أفراداً من القطاع الخاص أيضاً. وكما سأذكر في موضع لاحق، عكفت يومياً على مراقبة الوضع الاقتصادي الناشئ عن تدهور قيمة الرينغت الماليزيّ واقتراح العلاجات. ومن خلال العمل الجماعي والجهد الواعي، أمكن تجاوز الأزمة، ولم تتفوّق أي دولة أخرى على ماليزيا في التعاون بين القطاعين العام والخاص.

لكنّ التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص بموجب مفهوم «ماليزيا المتحدة» تعرّض لانتقادات حادّة من الطاعنين، وبخاصة الصحافيّون الأجانب؛ إذ اتهموا الحكومة بالمحاباة. على أنه لا يمكن لأحد التشكيك

---

(٢) لمعرفة المزيد عن وظائف مجلس العمل الاقتصادي الوطني، راجع الفصل الثاني والخمسين «انهيار العملة».

في أن مفهوم ماليزيا المتحدة سرّع النمو الاقتصادي وأسهم بدرجة كبيرة في تطوير البلاد. الأوروبيّون يؤمنون بالمنافسة في اختبارات القوة أو المهارات، لحلّ جميع الصراعات. وينطبق على مفهوم التنافس عندهم وصف بعضهم له بالثقافة «العدائية» التي تقوم وتنمو على منافسات القوة والإرادة. إنهم يعتقدون أنّ من يخرج من أي منافسة منتصراً يكون محقّاً ويحقّ له الحصول على المغانم، وأنا أيضاً أناصر عقلية «القتال حتى الموت» عندما أُضطرّ إلى ذلك، لكن إفلاس المؤسّسات المهنيّة لا يساعد أحداً، زدْ على ذلك أنّه يُبرز مشكلات اجتماعية. ويتعيّن على المرء إيجاد وسيلة تعود بالنفع على الجميع متى أمكنه ذلك، وهو المقابل للمقاربة الأوروبية التي تقول «الفائز يحصد كل شيء والخصم هو الخاسر»، صُمّم مفهوم ماليزيا المتحدة وأُقرّ للوصول إلى هذا الوضع الذي يعود بالنفع على الجميع. ولطالما حبّذت حكومتنا مساعدة الشركات على التغلّب على مشكلاتها إذا لم يكن الخطأ خطأها، عوضاً عن تركها تذبل إلى أن تموت، كما حين أضعف تجارُ العملة الدوليّون الاقتصادَ الماليزيّ. لقد انتفعت الحكومة والقطاع الخاص على السواء من هذا التعاون، وعمّ نفعه العمال والتنمية الوطنية كذلك.

لا ريب أن سياسة «النظر شرقاً» لم تكن تبادلاً أحاديّ الاتجاه؛ إذْ إن اليابانيّين انتفعوا منها أيضاً بتعرّفهم على الماليزيّين وعلى المسؤولين والسياسيّين. الحقيقة العملية هي أنّك لا تتعامل مع شخص لا تعرفه، فعندما قرّرت رئيسة الوزراء البريطانية البارونة مارغريت تاتشر فرض رسوم كاملة على طلابنا الذين يتلّقون علومهم في الجامعات البريطانية، امتنعنا عن إرسال طلابنا إلى هناك بسبب التكلفة. قلتُ للبارونة تاتشر إنها ترتكب غلطة؛ لأنه عندما يعود طلابنا من إنكلترا مهندسين أو مهنيّين آخرين، سيوصون بالبداهة بشراء بضائع وخدمات بريطانية عندما يزاولون العمل. وإذا أرسلنا طلابنا إلى اليابان، سيوصون عوضاً عن ذلك بالمنتجات اليابانية بالتأكيد؛ لذلك، بزيادة الرسوم، تجني المملكة المتحدة بضعة ملايين من الجنيهات الإسترلينية، لكنها ستخسر حتماً قدراً كبيراً من الصفقات التجارية طوال عقود قادمة. ومن المحتم أن سياسة «النظر شرقاً» منحت الشركات اليابانية مزيّة في ماليزيا.

انزعج بعضهم لفوز عدد من الشركات اليابانية بعقود بناء ضخمة خلال هذه المدة، لكنّ الأمر يرجع ببساطة إلى جسارتهم وإثارتهم للإعجاب. نحن

لم نعاملهم معاملة خاصة، لكنّهم أقنعونا بقدرتهم على أداء المطلوب، فلديهم القدرة على القيام بالعمل، ويقدّمون مناقصات متدنّية وينفّذون المطلوب بإتقان، كما أنّه كان يوجد القليل جداً من شركات البناء التي يمتلكها ماليزيّون. وعلى سبيل المثال، انهار جدار الدعم الذي بُني خلفه رصيفٌ في ميناء كوانتان عقب ولايتي رئاسة الوزراء لأنّه شُيّد على رمال ناعمة جدّاً، والمثير للسخرية أنّ شركة هولندية هي التي بَنَته. وبما أنّ الهولنديّين حازوا خبرات واسعة على مرّ القرون من بناء نظام القنوات وصيانتهم الجدران الحاجزة لمياه البحر والتي تحمي جزءاً كبيراً من هولندا، ربما يتوقّع المرء منهم أداء عمل من الطراز الأول، لكن تبيّن أنّ ثقتنا كانت في غير محلّها. وعندما حاولنا إيجاد علاجات لإهمالهم بعد انهيار الجدار، اكتشفنا أن الشركة حُلّت واختفت ولم يكن جائزاً ترك المشروع نصف مكتمل، وكان اليابانيّون هم الوحيدين الذين قدّموا مناقصات وتعهّدوا بجلب أساتذة جامعيّين محنّكين لتقييم الوضع وإعطاء الحكومة ضمانة، فيما لم يجرؤ غيرهم على التزام المشروع. أعطونا ضمانة لمدة سبع سنين، لكن مضى على إقامة الجدار الداعم الآن أكثر من عشرين سنة.

لولا اليابانيّون، كنا سنُضطرّ إلى تعلّم طريقة صنع السيارة أيضاً. تردّدوا في المشاركة بادئ الأمر، لكنّنا تمكّنا أخيراً من إقناع ميتسوبيشي بمساعدتنا. في البداية، كانت عامّة قطع السيارة الماليزيّة يابانية الصنع، لكنّا أتقنّا في النهاية جميع نواحي صناعة السيارات، بدءاً بالتصميم، ومروراً بالإنتاج والتسوق، وانتهاءً بالإبداع والتطوير التقني.

بيد أنّه لا ينبغي لأحد توقّع نقل التكنولوجيا بنسبة مئة في المئة، ونحن لا ننقل جميع مكوّنات تكنولوجيا استخراج زيت النخيل والمطاط إلى الآخرين. وعندما يفد الأجانب إلى ماليزيا بحثاً عن أفضل نسيلة من أشجار المطاط، لا نمرّر لهم هذه المعلومة؛ ذلك أن كماً هائلاً من البحوث والأموال أُنفقت على هذه الناحية، ولا يمكن توقّع إعطاء النتاج من دون مقابل، الملكية الفكرية ملك للأشخاص الذين ابتكروها وطوّروها. وللسبب عينه، لا يمكننا الحصول على مستحضرات العقاقير الطبّية التي طورتها شركات أجنبية لننتج منتجاتنا الخاصة من دون دفع ثمن باهظ لقاء الحصول على حقوق الإنتاج.

والأمر نفسه يسري على اليابانيّين؛ إذ أتاحوا لنا الحصول على بعض المعلومات وليس كلّها وربما لن يُقدِموا على بيع الملكيّة الفكرية أياً يكن الثمن المعروض؛ لأنّ عليهم حماية مصالحهم الخاصة وموقعهم المتميّز الذي نالوه بفضل جهودهم. إنها أصول التعامل المهني، وهذه هي الطريقة التي يسير وفقها العالم.

أنا شخص واقعي ولست متذمّراً، وأنا لا أتوقّع من الآخرين مساعدتي على أن أكون أفضل منهم، وسيكون توقّع ذلك غير واقعي وغير عقلاني. وعندما قامت ميتسوبيشي بما قامت به لبلادنا، لم يكن ذلك بدافع إيثار الغير ولكن لقاء شيء تحصل عليه، لكنّنا تعلّمنا الكثير من خلال الترتيب الذي توصلنا إليه معها، وينطبق مبدأ مماثل على الاستثمار الأجنبي. ينجذب المستثمرون إلى عوامل مثل تدنّي تكلفة العمالة لدينا، ونحن نجذبهم طمعاً لما يجلبونه لنا، مثل: التكنولوجيا والاستثمار والفرص الوظيفية، وبالجملة تقوية اقتصادنا.

في حالة بروتون، عندما لم نستطع الحصول على جميع التكنولوجيات التي أردناها من ميتسوبيشي، اشترينا شركة «غروب لوتُس ليمتد»[٣] البريطانية لصناعة السيارات الرياضية، واشترينا لاحقاً شركة «أم في أغوستا» الإيطالية لصناعة الدرّاجات النارية[٤]. ساعدتنا لوتس على تطوير محرّكنا الخاص وكنا قد وضعنا خططاً طموحة مع أغوستا، لكن هذا المشروع الأخير أخذ منعطفاً سيئاً في أوقاته الأخيرة، ما قلّل فرص حصولنا على ابتكارات متصلة بإنتاج السيارات.

عزمنا على إرسال مزيد من شبابنا إلى اليابان، لكنّ الأماكن كانت محدودة بكل أسف، وكان يُتوقّع أيضاً انتقال الخبرات على نطاق واسع من الشباب الذين عادوا إلى ماليزيا، لكن ذلك لم يحصل بالقدر الذي كنت

---

(٣) بلغ مجموع ما اشترته بروتون وتان سري يحيى أحمد، حامل الأسهم الرئيس فيها، ٨٠ في المئة من أسهم لوتُس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦م.

(٤) اشترت بروتون ٥٧,٧٥ في المئة من أسهم أن في أغوستا لقاء ٧٠ مليون يورو (نحو ٣٥٠ مليون رينغت آنذاك) في تموز/يوليو ٢٠٠٤، ثم باعتها لشركة إيطالية اسمها جيفي سبا لقاء يورو واحد فقط (نحو ٥ رينغتات) في السنة التالية. ثم اشترت هارلي دافيدسون شركةَ أغوستا لقاء ٣٥٥ مليون رينغت.

أتوقّع، لست أدري إن كان سبب ذلك عدم قدرة شبابنا العائدين على نشر ما تعلّموه في اليابان أو عدم رغبتهم في ذلك، أو كون أعدادهم ليست كافية لإيجاد التكتل الحاسم القادر على إحداث تغيير مبدئي وثقافي داخل الصناعات التي عملوا فيها.

تميل أغلبية الملايويّين إلى اعتماد الطرق السهلة، وإذا استطاعوا حمل شخص آخر على العمل نيابة عنهم، سيفعلون ذلك عوضاً عن استعمال أيديهم في أدائه، ولسوء الحظ، هذه الطريقة ليست مناسبة للتعلّم. كان في ألور ستار مدرسة تديرها الحكومة لتعليم مهنة النجارة في السنين التي أعقبت الحرب مباشرة، عند الساعة الرابعة من بعد الظهر، كان الطلاب، وعامتهم من الملايويّين، يضعون أدواتهم ويرحلون؛ وقد توقّعوا قيام أشخاص آخرين بإزالة الأوساخ التي خلّفوها وراءهم. وإذا لم يكلَّف شخص بالقيام بذلك، يتبنّون موقفاً سيئاً للغاية؛ لأنهم في النهاية لا يتقاضون أجوراً لقاء تنظيف المكان، وكانت علاقاتهم بزملائهم الطلاب أو العاملين سيئة عموماً. وبالتالي لم يكن هناك عمل جماعي ولا اعتزاز بالمكان الذي يعملون فيه، ولا التزام بمعايير عمل أو ممارسات أو منتجات راقية. وعلى الضدّ من ذلك، يقدّر اليابانيّون العمل الجماعي والنظافة، من ذلك أن كل فريق عمل في المصانع اليابانية يبقى بعد انتهاء نوبته بضع دقائق لتنظيف المكان ليتسنّى لفريق العمل في النوبة التالية مباشرة عمله في بيئة مرتّبة. تعلّم اليابانيّون أنّ عمال النوبة التالية زبائنهم، لذلك، يتعيّن عليهم معاملة عمال النوبة التالية كما يعاملون زبائنهم.

يتساءل الناس إن كان أملي خاب لعدم ترسّخ الانضباط الياباني هنا، جوابي هو أجل بالتأكيد؛ ذلك إنّه يمكن عزو الفشل إلى عدم الانضباط غالباً، وهذا بدوره يؤدّي إلى قلّة التفاني في العمل وإلى تدنّي الإنتاجية الذي يؤثّر في التكلفة والربحية. وعندما كنت وزير التجارة الدولية والصناعة، نظرت من النافذة عند الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر ورأيت عدداً من الموظّفين يغادرون، وعندما سألت عن السبب، قالوا إنهم يغادرون مبكراً لتلافي زحمة السير، لكنك تتقاضى أجراً لقاء عملك، والصعاب التي تواجهها من الأمور التي ينبغي توقّعها؛ إنهم يأتون من مناطق مختلفة، وهذا جزء من الوظيفة، ومن الحياة العملية ذاتها، وأنا لا أميل إلى التعمّق في هذه

المواقف غير المهنية، ولذلك طرحت نظام تسجيل أوقات القدوم والمغادرة كممارسة قياسية تشمل جميع موظفينا الحكوميّين.

كما إنه ليس لدى موظفينا ولاء، بمعنى ملازمة شركة واحدة طول حياتهم، فهم ينتقلون بلا انقطاع من ربّ عمل إلى آخر لتحسين مداخيلهم، وهم لا يسعون إلى تطوير نوعية أعمالهم وزيادة إنتاجيتهم ليترقّوا إلى مراكز أعلى وينالوا رواتب أكبر. وبالمقابل، الولاء لربّ عمل واحد كان خصلة يابانية حتى الأمس القريب، ضمن ذلك سعي كل شخص لبذل أقصى ما عنده خدمة للشركة. كما كانت مصالح الموظّف ومصيره متلازماً بقوة مع الشركة إلى حدّ أنّ تلك كانت الطريقة المنطقية لتحسين الموظف مركزه ودخله. كان ذلك نوعاً من «الأنانية المجرّدة من الذات»، فيخدم العامل مصلحته الخاصة من خلال تحقيق الشركة أرباحاً لا من خلال التمسك بالعمل لتحصيل راتب أفضل مثلما يحصل غالباً في أماكن أخرى في ظلّ نظم صناعية مختلفة، وقد أسهم هذا الموقف في انتعاش اليابان إسهاماً كبيراً. وكم ستكون سعادتنا حين نرى العمال الماليزيّين وقد تطوّر لديهم حسّ الولاء نفسه بسبب سياسة «النظر شرقاً»، سنكون عندئذٍ أكثر تطوّراً بكثير مما نحن عليه الآن.

إن موقف العمال الأوروبيّين من العمل مختلف تماماً، إنهم لا يركّزون على الشركة بل هم أصحاب نزعة فرديّة ولا يُظهرون ولاءً كبيراً للشركات التي توظّفهم، وهم لا يبذلون أقصى ما عندهم لمساعدة شركاتهم على النجاح. وحتى حين تكون الشركة في وضع صعب، يرفعون مطالب لا تُوجد غير مزيد من الصعاب للشركة وتفرض أعباءً إضافية عليها فيما هي أبعد ما يكون عن امتلاك القدرة على تحمّلها؛ لذلك لم يعد كثير من المنتجات يُصنع في أوروبا اليوم. نحن لم ننظر إلى أوروبا في سياق بحثنا عن نموذج صناعي، فأخلاقياتهم في العمل أضعفت قوتهم الصناعية وليس فيها نفع لماليزيا صناعية.

بموجب نظام التجارة الحرّة، على المؤسسة المهنية أن تقبل بتحدّيات المنافسة، وكي تفوز، يتعيّن أن يكون المنتج أو الخدمة التي توفرها عالية الجودة وأن يكون سعرها معقولاً. إنّ الأجور المرتفعة جداً والبدلات

الأخرى التي يحصل عليها العمال تؤثّر في تكاليف الإنتاج ما لم تتلازم مع تحسّن النوعية والإنتاجية، وأي اختبار للقوة بين النقابات وأرباب العمل سيوجد عراقيل ويجلب تكلفة إضافية حتى وإن نتج منه تحقيق مطالب عمالية، لكن ما لم تتلازم التكلفة الزائدة مع زيادة الإنتاجية، ستفشل المؤسسة المهنية وأي انتصار سيكون باهظ الثمن لأن العمال لن يحصلوا في النهاية على رواتب أفضل ولكن سيفقدون وظائفهم وأرزاقهم.

يتحلّى القادة النقابيّون الماليزيّون بالمنطق عموماً، لكنّهم عندما يحضرون مؤتمرات منظمة العمل الدولية، يحصل تفاعل بينهم وبين الزعماء النقابيّين الأوروبيّين الذين يحثّون زعماء النقابات التجارية الماليزيّة على المطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، وهم يلمحون إلى أنّ العمال الماليزيّين ضحايا الاستغلال الرأسمالي. وفي بعض المناسبات، حاججت بأنّ النقابيّين الأوروبيّين غير مهتمين على الأرجح برفاهية العمال الماليزيّين؛ لأنّهم معنيّون على الأرجح بحماية وظائفهم تحت غطاء عروض الدعم. والسبب أنّه إذا كانت مطالب العمال الماليزيّين أقل، وإذا ساد وئام كبير بين العمال وأرباب العمل، وإذا توافرت النية الطيبة لدى العمال العاديّين، ستتدفق الاستثمارات في ماليزيا بوتيرة أسرع، وربما نجذب حينئذٍ مزيداً من الاستثمارات الأوروبية وبعض أسواقهم في مرحلة معيّنة، وسيخسر العمال الأوروبيّون والنقابات التجارية عندئذٍ وظائفهم، لكن إذا كان العمال الماليزيّون كثيري المطالب، تقلّ الاستثمارات الأجنبية وتبقى الوظائف في أوروبا.

إن الاستعانة بمصادر خارجية وسيلة مهمة لخفض تكلفة الإنتاج، وقد ازدادت شعبيتها كثيراً لأن الاستعانة بدول تدنّت فيها الأجور لتصنيع المكونات يخفّض التكاليف كثيراً، ولتبقى ماليزيا جاذبة للمستثمرين، يتعيّن عليها المحافظة على مستوى أجور متدنّ نسبياً، وكذلك المحافظة على الأمن الصناعي، وينبغي فضّ النزاعات من خلال التفاوض أو التسوية وليس من خلال الإضرابات.

يمكن المحافظة على مستوى معيشة مرتفع بدرجة معقولة وتطويره باستمرار بالسيطرة على التضخم، وهذا هو المسار الذي سلكته ماليزيا؛

فنحن لم نتخلّ أبداً عن نظام مراقبة أسعار السلع الأساسية، حتى بعد وقت طويل من انتهاء الحرب، يمكن المرء أن يشتري برينغت واحد في ماليزيا ما يمكن شراؤه بدولار واحد في الولايات المتحدة؛ أي إن تدنّي الأجور لا يؤدي بالضرورة إلى تدنّي مستوى المعيشة.

يميل الماليزيّون على اختلاف طبقاتهم إلى تقليد الطرق الأوروبية بشكل أعمى، ولذلك لا تتصرف نقاباتنا التجارية بطرق موافقة دائماً للثقافة الماليزيّة وللحقائق المهنية، يعتقد بعضهم أنّ اللجوء إلى الإضراب عمل منطقي لمعاقبة أرباب العمل مثلما تفعل النقابات الأوروبية، وفي جدالاتي مع النقابيّين التجاريّين الذين طالبوا بزيادة الأجور، كان عليّ إقناعهم بأننا لا نمتلك ببساطة الأموال التي تمتلكها أوروبا. وقد احتجت إلى وقت طويل لبلوغ حالة من التفاهم الودّي مع مجلس نقابات موظفي الخدمات العامة والمدنية «كيوباكس». لكن قبل التوصل إلى ذلك التفاهم، كانت النقابة برئاسة تي نارينذْران تهدّد دائماً باللجوء إلى الإضراب، ربّما اعتقد بصدق أنّ الضرر الذي سيصيب الحكومة بسبب توقف العمل الصناعي سيكون بالغ السوء إلى حدّ أنه سيحملها على تلبية مطالب العمال وهذا ما سمّم العلاقات بين الحكومة والنقابة. وباستحضار تجربتي مع نقابة عمال تعليب الأناناس الملايوية، وجدت أن عليّ إقامة علاقة أفضل مع النقابات في القطاعين العام والخاص؛ ولذلك أمضيت ساعات كثيرة في التحدّث إلى قادة «كيوباكس»، شارحاً المشكلات التي تواجهها البلاد. استطعت رؤية الأوضاع من زاويتهم، وقبلت بمشروعية بعض مطالبهم ووافقت عليها. وفي النهاية، استعيض عن المواجهة بين أرباب العمل والنقابات بعلاقات عقلانية وحتى ودّية، وهنا أيضاً، تعيّن إبدال العقليّات والمواقف العدائية بالتزام يعود بالنفع على كلا الطرفين. لذلك، الإضرابات التي تشهدها ماليزيا أقلّ عدداً بكثير من الإضرابات التي تشهدها دول أخرى، نامية ومتقدّمة.

لديّ إيمان راسخ بأنّ هذه هي الطريقة الآسيوية أو الشرقيّة في التعامل مع الصراعات. كانت الإضرابات، وعدم تجاوز الحدّ الأدنى من العمل المطلوب، وإبطاء وتيرة الإنتاج، ومنع العمال من دخول أماكن عملهم إجراءات شائعة في ماليزيا في السابق؛ لأن الناس اعتقدوا أنّها الطرق الوحيدة لتسوية النزاعات العمالية وحماية العمال، لكنّ هذه الأعمال قادت

إلى تدنّي الاستثمار، وتقليل الفرص الوظيفية المتاحة، وكبح التنمية وتدنّي الأجور، أي على الضدّ تماماً من تطلّعات العمال وأجندتهم. إذاً، من هو المنتفع من هذه الأعمال؟ ليس العمّال، وليس أرباب العمل، ولا عملية التنمية أو الشعب أو الاقتصاد أو الدولة الماليزيّة. إنها صيغة تعود بالخسارة على الجميع ولا تعود عليهم بأي مكسب.

يشدّد الكتّاب الغربيّون غالباً على عدم وجود شيء اسمه قيماً آسيوية؛ لأنّهم يعتقدون أن جميع القيم عالمية وأن قيمهم هي القيم العالمية، لكني أعتقد خلاف ذلك. يوجد قيم عالمية بالتأكيد، لكن يوجد أيضاً قيم آسيوية قوية وراسخة تُسهم في العادات والتقاليد الآسيوية التي تؤثّر في سلوك الآسيويّين، ولديّ إيمان لا يتزعزع بأنّ الآسيويّين لا يؤمنون بالمنافسة العنيفة ولا باختبارات القوة الفظة مثلما يفعل كثير من الأوروبيّين. فالحرب على سبيل المثال اختبار قوة، وهو الاختبار النهائي، والذي اتضح من كثير من الحوادث المفزعة في الماضي والحاضر أن المنتصر ليس الطرف المحقّ والمنصف دائماً، بل غالباً ما تنتصر قوة شرّيرة لأن قدرتها على القتل والتدمير أكبر من قدرة خصمها بكل بساطة. لا ريب أن الآسيويّين خاضوا حروباً لكن ليس بعدد الحروب التي خاضها الأوروبيّون، وفي اعتقادي، يكمن سبب هذا الاختلاف في القيم الشرقية أو الآسيوية.

حسِب الماليزيّون قبل سياسة «النظر شرقاً» أنهم ليسوا قادرين على فعل أي شيء على نحو أفضل مما يفعله الآخرون. اعتدنا الإحساس بالدونية عند التعامل مع غير الآسيويّين أو حتى حين وجودهم. كان اعتدادنا بأنفسنا في الحضيض وشعرت بأنه ينبغي فعل شيء حيال ذلك ولتحرير العقل الماليزيّ الحبيس، توجّب علينا إقناع الناس، أي المواطنين، أن في استطاعتهم مضاهاة ما يفعله الآخرون في جودته وربما القيام به على نحو أفضل.

لو عدت عشرين سنة إلى الخلف، وطلبت إلى شركة ماليزيّة بناء منشأة لتوليد الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية، لعُدّ ذلك ضرباً من أحلام اليقظة. وعندما أردنا بناء الطريق الفدرالي السريع الممتدّ من كلانغ إلى كوالالمبور، منحنا العقد شركة يابانية اسمها ميتْسُوي. توجّب علينا الاستعانة بيابانيّين لمجرّد شقّ طريق، لكنّ الماليزيّين يشقّون الطرقات اليوم،

ويبنون معامل التكرير ومنشآت توليد الطاقة في مختلف أنحاء العالم. في الماضي، كان أفضل الموهوبين الماليزيّين في شقّ الطرقات هنوداً لكننا اليوم نشقّ الطرق في الهند. لقد تغيّرت الأوضاع كثيراً منذ اعتمادنا سياسة «النظر شرقاً».

سألني أصدقائي اليابانيّون إن كنت لا أزال أنظر شرقاً، وإن كنت لا أزال أنظر إليهم حتى في مرحلة الركود الطويل التي يمرون بها، قلت لهم أجل، فأنت تتعلّم من أخطاء الآخرين وكيفية مواجهتهم الصعاب وكيفية نهوضهم من الإخفاقات وليس من مشاريعهم الناجحة فقط. ويوجد دائماً شيء تتعلّمه من الأشخاص المقتدرين، ومن المجتمعات واسعة الحيلة والثقافات الوطيدة.

لا يزال اليابانيّون يبلون بلاءً حسناً بعد عقود من انتهاء الحرب، والظاهر أنّ النظم والسياسات التي اعتمدوها أياً كان نوعها عملت لصالحهم. وبين عشية وضحاها، بدوا عاجزين عن إدارة اقتصادهم على نحو لا يمكن تعليله، إنهم غارقون في حالة ركود، ويظهر أن حكومتهم وشعبهم عاجزون عن وقف الانكماش وإعادة النهوض.

ماذا حصل؟ بعد أن درستُ عجز اليابانيّين عن التعافي، خلَصتُ إلى أنهم ما عادوا يؤمنون بنظمهم، وهي النظم التي اعتمدناها. وبطريقة ما، أحسوا أن ما يقومون به خاطئ، ربما بسبب تعليقات النقاد الغربيّين. ويبدو أنهم تخلّوا عن النظم التي خدمتهم في الماضي وآثروا نظماً جديدة اقترحها أوروبيّون يسمَّون خبراء. والأسوأ أن اليابانيّين قاموا بتحوّل مفاجئ، ناسين التأثير المعرقل الناجم عن التغيّر السريع، وهذا ما أدخل اليابان في ركود طويل. تطلّب الانتعاش سياسةً متماسكة تطبَّق بطريقة متسقة، لكن مع تغيير الحكومات المتكرر والمراجعات السياسية المربكة كل سنة أو سنتين، كان الاتساق الشيء الذي لم تحصل عليه اليابان.

على الرغم من نكسات اليابان، قررت ماليزيا التمسك بسياسة «النظر شرقاً»، ومواصلة تطبيق أخلاقيات العمل اليابانية، واعتماد نواحٍ معيّنة من الثقافة اليابانية مثل تقديرهم الالتزام بالعمل، والترتيب والتفوقّ، وتطبيق مفهوم «ماليزيا المتحدة» المستوحى من اليابانيّين. وعلى الرغم من

المحاولات المتعمَّدة لإفقارنا بين سنتي ١٩٩٧ و١٩٩٨م عبر خفض قيمة عملتنا، تجاوزنا الأزمة واستعدنا قدرتنا على النمو. قمنا بذلك، كما سأشرح لاحقاً، برفض ارتكاب الغلطة الاستراتيجية التي ارتكبتها اليابان ربما بسبب مغالاتها في الاكتراث بأصوات النقاد الأجانب والانقياد لها.

بالإضافة إلى اليابان، عنت سياسة «النظر شرقاً» النظر إلى كوريا الجنوبية والصين أيضاً. لاحظنا أن كوريا الجنوبية آخذة في التحوّل إلى دولة صناعية بسرعة وأردنا معرفة كيفية تحقيقهم هذا النجاح الباهر؛ لذلك أوفدنا بعض طلابنا إلى كوريا الجنوبية، وتبيّن أن ملاحظتنا في محلّها. هناك شيء في الكوريّين الجنوبيّين مكّنهم من اللحاق باليابانيّين وحتى تخطيهم في بعض الحالات.

أصبحت كوريا الجنوبية اليوم دولة متقدّمة وصناعية بالكامل ولاقت منتجاتها القبول في شتى أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، وقد أقنعنا أداؤها بصوابية سياسة «النظر شرقاً»، لم نفقد رباطة جأشنا على الرغم من بعض النكسات التي تعرّضنا لها، كما لم نشكك في أنفسنا ولا في الاتجاه الذي اخترناه. ومع أننا عانينا ضغوطاً، آثرنا عدم تطبيق سياسات ربما يُنظر إليها باعتداد بالغ في الخارج لكنّ اعتمادها ليس في صالحنا، وربما تعلّمنا من اليابان الحاجة إلى التمسك بمسارنا الخاص لبلوغ الازدهار الاقتصادي والحداثة الثقافية. ولنقوم بذلك، لم نكن مستعدين للتضحية بكرامتنا أو سيادتنا وتحكمنا بمصيرنا، وإذا كانت ماليزيا لا تعدّ اليوم واحدة من دول العالم الثالث مثلما كانت حين أصبحت رئيس وزرائها، فلأننا اتخذنا القرار الصحيح بتحويل أنظارنا نحو الشرق.

الفصل الثلاثون

الأوروبيّون(*)

إننا نعيش في عالم يتمحور حول أوروبا، فما من مكان نتوجّه إليه إلّا ونجد دليلاً على الهيمنة الأوروبية على العالم، وما نسمعه ونفكّر فيه متأثّر بدرجة كبيرة بتصوّرات الأوروبيّين وتفكيرهم.

لكننا، نحن غير الأوروبيّين، نعرف النزر اليسير عن هؤلاء الناس الذين يضطلعون بهذا الدور المهيمن على جميع نواحي حياتنا، وما نعرفه عنهم إنما هو إخبار منهم عن أنفسهم، ومن الطبيعي أن يغلب الانحياز على ما يخبروننا به عن أنفسهم مهما حاولوا التحلّي بالحياد، ولا يسعهم سوى أن يروا في أنفسهم ما يودّون أن يراه الآخرون فيهم.

وعلى حدّ علمي، لا يوجد في علم أنثروبولوجيا الأوروبيّين مؤلّفات مهمّة درسها وكتبها أشخاص غير أوروبيّين؛ فلا الآسيويّون ولا الأفريقيّون ولا غيرهم عرضوا علينا تصوّراً غير أوروبي عن الأوروبيّين. ربما يوجد بعض الدراسات الأكاديمية، لكنّها بالتأكيد ليست في مثل شهرة الدراسات الأنثروبولوجية التي أعدّها الأوروبيّون عن الأعراق أو القبائل غير الأوروبية المتنوعة.

لا بدّ لنا من معرفة الأشخاص الذين نتعامل معهم إذا كنا ننوي التفاعل معهم، حتى إنّ هذا الأمر أهم اليوم منه في أوج الإمبراطوريات الأوروبيّة، حين امتلكت الدول الأوروبية أغلبية أصقاع العالم من الناحية المادية.

(*) اختزلتُ بعبارة «الأوروبيين» الأقوام الذين يسمّون اليوم «القوقازيين البيض» ويمكن الجمع بينهم بحسب تواريخ مشتركة فضلاً عن أوجه الشبه العامة في الثقافة واللغة والتجربة. كما أدرجت في تلك العبارة الأشخاص ذوي الأصل الأوروبي الإثني الذين استعمروا دولاً أخرى، مثل الأمريكيين والأستراليين والنيوزيلنديين.

ولئن تخلّوا عن إمبراطوريّاتهم، فهم أبعد ما يكون عن خسارة نفوذهم في العالم، بل إنّهم أعظم نفوذاً اليوم منهم في أي وقت مضى. إنهم يسيطرون من الناحية الفعلية على السياسة الدولية، وعلى الاقتصاد الدولي، والمعرفة الحديثة والمعلومات، والعلوم والتكنولوجيا، والأفكار والأيديولوجيات، واللغات، ونظم وطرق القيام بالأعمال بما في ذلك الإدارة الحديثة للدول، كما إنهم أقوياء عسكرياً، وهم يبسطون هيمنتهم على العالم أجمع بل يمدّون نفوذهم نحو الفضاء الخارجي. وفي الحقيقة، لا شيء يحدث في العالم ويكون مفصولاً تماماً وغير متصل بالأوروبيّين.

المدهش أنّنا لا نعرف سوى القليل عن الأشخاص الذين اضطلعوا ولا يزالون يضطلعون بهذا الدور المهم في حياتنا على المستوى المادي والعقلي والعاطفي وحتى الروحي.

يتوجّب على غير الأوروبيّين في الحقيقة إجراء دراسات مستفيضة عن الأوروبيّين لإيفاء هذا الموضوع حقّه، وللتبحّر فيه ولنتمكن من مقارنة آرائنا الحالية التي أملاها علينا الأوروبيّون بآرائنا الجديدة فيهم.

قرّرت تخصيص هذا الفصل للكتابة عن الأوروبيّين بقصد سدّ حاجاتي الخاصة أساساً، فأنا شديد القلق من تأثير الأوروبيّين في أفكاري وآرائي وألمس حاجة إلى الانفصال عنها إذا كنت أريد إعداد تحليل أكثر صواباً لتأثيرهم فيّ شخصياً وفي بلادي والناس عموماً. وهذا الفصل الذي أكرّسه للأوروبيّين، على ضرورته، ليس كافياً بحال، لكنّ الذي أكتبه يمثّل تصوّري المستقلّ الخاص عن الأوروبيّين الذين لا بدّ لنا من الاتصال بهم في سياق حياتنا الخاصة والعامة. ربما يعتقد الناس أنني سأكون منحازاً مثل الأوروبيّين لأني طالما أردتُ النظر إليهم من منظوري العِرقي الخاص، أعترف أنه ربما كان هذا واقع الحال وعلى افتراض صحة ذلك، سيبقى فصلاً نافعاً لأنّ آرائي تناقض الصورة التقليدية للأوروبيّين.

كي نعرف الأوروبيّين بحقّ، لا وسيلة أفضل من دراسة تاريخهم؛ بدايةً، ينبغي أن نعرف أن الأوروبيّين، مثل شعوب العالم الأخرى، كانوا في البداية منقسمين إلى قبائل، بعضها أوروبي فعلاً، مثل الشعوب الجرمانية التي استوطنت أوروبا الشمالية، ومثل اللاتينيّين الذين استوطنوا أوروبا

الجنوبية؛ لأن الدليل الأول على وجودهم عُثر عليه في أوروبا نفسها. وعلى سبيل المثال، نشأت الشعوب السلافية الشرقية في آسيا الوسطى، ثم هاجرت هذه القبائل السلافية إلى الغرب واستقرت في أوروبا الشرقية.

وعلى مرّ القرون، اكتسبت هذه الجماعات الإثنية الرئيسة الثلاث ثقافة أساسية مشتركة، لكنّ هوياتها الأوروبية جغرافيةٌ في حقيقة الأمر؛ أي إنها جماعات أوروبية لأنها استوطنت ذلك الجزء من العالم الذي يُعرف بالقارّة الأوروبية.

جالت هذه الجماعات الثلاث، البدوية في الأصل، في جميع أنحاء أوروبا، واستقرّت في بعض الأحيان حين وجدت الظروف مناسبة. وفي سياق حياتها البدوية الأولية، تقاتلت على الأراضي التي اختارت الاستقرار فيها؛ لذلك، نجد أن تواريخ هذه القبائل الأوروبية، والدول التي أقامتها لاحقاً، حافل بالحروب.

قرأنا عن الحروب التي نشبت قبل التقويم المسيحي إلى الآن. لم تمض سنة في السنين الأربعة آلاف الأخيرة من دون أن تشهد حرباً بين القبائل أو حرباً بين دول أوروبية، وبالنّظر إلى حاجتهم الدائمة إلى قتال بعضهم بعضاً، اكتسب الأوروبيون مهارة عالية جداً في المحاربة. بنوا القلاع المنيعة والبلدات المحاطة بالأسوار بل طوّروا أسلحة ما انفكّت تزداد فتكاً.

يشتهي الأوروبيّون أراضي جيرانهم الأقارب والأباعد دائماً، وما إن يمتلكوا القوة بفضل الأسلحة التي طوّروها أو بفضل طرقهم الحديثة في القتال حتى يبادروا إلى العدوان وشنّ الحرب على الآخرين.

إنهم يمجّدون الحرب وقتل الأعداء، ويجعلون من محاربيهم أبطالاً ويخلّدونهم بأساطيرهم وكتاباتهم، وقد اخترعوا جميع أنواع الطرق للاحتفاء بذكريات هؤلاء المحاربين الأبطال وتخليدهم. وبالإضافة إلى إقامة التماثيل والنصب لهم، أشعلوا من أجلهم نيراناً لا تطفأ، وأقاموا احتفالات تذكارية مهيبة في ذكراهم لإبقاء الروح القتالية حيّة ولإقناع شعوبهم بالقتال حتى الموت خدمة لمصالح قبائلهم أو دولهم.

طوّروا أكثر آلات الحرب فاعلية، وقواهم المسلّحة مقسّمة إلى

مجموعات متدرّجة الأحجام حسنة التنظيم خاضعة لإمرة ضبّاط من رتب مختلفة ولديهم صلاحيات وسلطات متزايدة الترتيب. وهم يصوغون أوامر لجميع الأعمال الواجب القيام بها، وتتحرّك جيوشهم الجرّارة وتعمل بدقّة. وفي الواقع، إنهم يسمّون قواهم المسلّحة «مكنة حربية».

تذوّق الملايويّون ذلك أول مرّة حين التقت قوى سلطان ملقا بقوى ألفونسو دي ألبيوكويرك. كان جيش السلطان أضخم بكثير ولديه فِيَلة مدرَّبة على القتال، لكننا لا نعرف إلى يومنا هذا قائد ذلك الجيش ولا ضباطه ولا رتبهم، بدت القوى البرتغالية ضئيلة أمام حشود السلطان من الغوغاء. لكنّ البرتغاليّين كانوا أكثر تنظيماً، وأفضل تسليحاً وتمرّساً بفنون القتال إلى حدّ أن قوى السلطان، على الفيلة التي كانت في حوزتها، لم تضارع البرتغاليّين، فهُزمت ملقا واحتُلّت لكن الأهمّ من ذلك أنّ الأوروبيّين رسّخوا تفوّقهم في عيون الملايويّين لعدة قرون بعد ذلك.

إحدى النتائج الجانبية لحروب الأوروبيّين تطويرهم مفهوم المنافسة، بمعنى أنّه لا بدّ من حلّ جميع المسائل من خلال المنافسة، وكما في الحرب، الفائز أو المنتصر هو المحقّ؛ لذلك، اعتنق الأوروبيّون منذ زمن مبكر جداً الاعتقاد الذي يقول إن «القوّة حقّ».

سيطر على تفكير الأوروبيّين الاعتقاد بأنّ المنافسة تحدّد صاحب الحقّ لا إنّها تحدّد الفائز فقط؛ لذلك، بُنيت جميع ألعابهم على هذا الاعتقاد وإحدى اللعب القديمة المطاعنة بالرماح؛ حيث يحاول المتنافسون الذين يمتطون الجياد إسقاط بعضهم عن جيادهم مستخدمين رماحاً طويلة. منذ ذلك الحين يُخترع المزيد والمزيد من الألعاب وجميعها يقوم على المنافسة والذي يخرج فائزاً يحظى بالتبجيل.

كما إن من الطرق القديمة لحلّ الصراعات المبارزة حتى الموت. هنا، لا يهم إن كان الأمهر من يخرج منتصراً في العادة؛ لأنه لا بدّ من أن يكون الفائز على حقّ.

وبالمثل، في المحاكم الإنكليزية التي تحكم بقانون العُرف والعادات، العادة أنّ المحامي الأمهر يحصل لموكّله على البراءة حتى عندما يعرف هو والآخرون أنّ الشخص المبرّأ مذنب.

وفي النزاعات بين العمال وأرباب العمل، تتمحور المنافسة حول تحديد من هو الطرف الذي يعاني أكثر ويُذعن في النهاية، لا حول معرفة الطرف المحقّ والطرف المخطئ؛ فإذا كان في استطاعة النقابات الإضرار بالمؤسسات المهنية وإرغامها على الرضوخ، يُعدّ الصراع منتهياً. والعملية في ذاتها غير مهمة لأنه لا تبعات للضرر الفادح الذي لحق بربّ العمل والمؤسسة نفسها وكل ما يهم خروج المحتجين منتصرين.

إنّ الاعتقاد بأن المنافسة تحلّ الصراعات كافة ملحوظ في عالم المال والأعمال أيضاً، فغالباً ما يتمّ الإعلان عن إفلاس شركات أو مؤسّسات لتحديد هوية الفائز ومن سيتمكّن بعد ذلك من مواصلة العمل من غير أن يزاحمه أحد، ويتعيّن على الحكومة عدم التدخّل، وكما إنّ المصارعين يفوزون بكل شيء، فكذلك المنتصرون. ويُترك الخاسر يضمّد جراحه، هذا إذا سُمح له بالعيش بعد هزيمته.

لكنّ الأوروبيّين يتميزون بكثير من الخصال التي تقابل ذلك، يمكن أن يكونوا شديدي المراعاة، وربما تجدهم يتفانون من أجل معرفة الحقيقة في العلوم، وربما يكونون أمناء ومقدّرين لأحاسيس الغير، ومتفانين في تحقيق العدالة ومراعاة الأصول المتعارف عليها.

إنّهم في سعي دائم لتطوير الأشياء، ولا يقْنعون بما في حوزتهم أبداً، وتوصّلوا إلى عدد من النظم لحكم الدول. والأشخاص الذين يهتمون بدراسة الأوروبيّين وتفكيرهم لمعرفة أفضل نماذج الحكم سيلاحظون أنّ الأوروبيّين سيتحمّسون في البداية للنظام القائم، لكنّ التذمّر يستشري عاجلاً أو آجلاً ما يجعلهم يصمّمون نظاماً جديداً يحلّ محل النظام القديم.

وعندما يقرّون النظام الجديد، يصرّون على أنّه الأفضل والأمثل، وهم لا يمارسون هذا النظام فحسب، بل يودّون أن يحذو الجميع حذوهم ويلقى عدد من الرافضين حتفهم، ما يجعل الناجين أكثر تقبّلاً للأفكار الجديدة.

لذلك فَقَدَ الأوروبيّون الثقة بنظمهم الملكية المطلقة وأبدلوا النظام الجمهوري بها. وعندما وجدوا أنّه ليس مثالياً بالقدر الذي تمنّوه، اخترعوا النظام الاشتراكي، ثم الشيوعي ثم اكتشفوا أنّ تلك الأيديولوجيات لا تبني المجتمعات التي تضمن المساواة كما أملوا. وبعد أن رأوا أنّ أداء

الرأسماليّين أفضل، تخلّوا عن أفكارهم المساواتية لصالح الرأسمالية. وفي سياق جميع هذه العمليات، لقي ملايين الأشخاص حتفهم دفاعاً عن أيديولوجيات ونظم حكم مختلفة وعن التخلّي عنها.

مضى الأوروبيّون الذين لم يكفهم الفتك بشعوبهم لنشر معتقداتهم فأوقدوا نيران الحروب مع دول أخرى وغزوها تحقيقاً للغاية ذاتها، لكنّهم فقدوا الثقة من جديد بنظامهم الحالي، واستحدثوا نظاماً جديداً وحاربوا وقتلوا لنشر معتقداتهم الجديدة، وهم يؤمنون حالياً بأنّ الديمقراطية والسوق الحرّة وعالم بلا حدود سيوجد جنّة على الأرض، وهم يغزون مرة أخرى دولاً ويبيدون شعوباً كي تلقى الديمقراطية وتوابعها قبول الجميع. لكنّنا نرى أصلاً أنّ الكارثة حلّت بالدول الأوروبية نفسها ونشرت الدمار في نظمها المالية. وسيأتي يوم نتوقّع فيه طرحهم نظاماً جديداً، والويل لأي شخص أو أي بلد يرفض القبول بآخر أفكارهم العبقرية.

سيبقى الأوروبيّون على اعتقادهم أنّهم الأعلم بما هو نافع للعالم، وفكرة وجود عالم لا يتمحور حول أوروبا فكرة بغيضة في نظرهم، ولذلك يقلقون من إمكانية صعود قوة جديدة في الشرق تحلّ محلّهم مُنذرةً بزوال مركزية أوروبا.

أوجزت وصفي صفات الأوروبيّين بقدر الإمكان لكننا لا نبعد عن الموضوع حين نحكي عن حوادث وثورات في التاريخ الأوروبي توضّح سلوكهم.

أولاً، الواضح أن الأوروبيّين مختلفون عن الآسيويّين والأفارقة، بقي الأوروبيون منزوين في قارّتهم الصغيرة ألف سنة، لكنّ اليونانيّين، الذين أعتقد أنّهم أقرب إلى الآسيويّين منهم إلى الأوروبيّين، اجتازوا حدود أوروبا لغزو آسيا، بيد أنّ شعوب الدول التي قهروها استوعبتهم في النهاية. وفي ما عدا اليونانيّين، لم تبرح القبائلُ الأوروبية أوروبا طوال قرون.

وصل الآسيويّون في وقت مبكر جداً إلى أوروبا الشرقية فاستقرّوا هناك وبنوا دولاً جديدة، وفي مرحلة لاحقة، وصل الآسيويّون الأتراك والمغول إلى أوروبا أيضاً لسلب مدنها ونهبها. لكنّ هؤلاء الآسيويّين آثروا العودة إلى آسيا بعد غاراتهم، مع أنّ بعضهم وسّع سلطانه ليشمل أجزاء من أوروبا.

يمكن القول بثقة إن الآسيويّين اكتشفوا أوروبا أولاً، ولم تحدث الاكتشافات الأوروبية للقارّات غير الأوروبية إلّا في وقت متأخر جداً بعد أن غزا العرب، والأتراك، والمغول أوروبا أصلاً. ولم يعبر كولومبوس المحيطَ الأطلسي كما لم يلتفّ فاسكو دي غاما حول رأس الرجاء الصالح إلّا في وقت متأخر جداً ليكتشفوا أن هناك قارّات أخرى غير أوروبا.

لكنّ مواقف الأوروبيّين من اكتشافاتهم اختلفت عن مواقف الآسيويّين، وكما أشرنا سابقاً، اشتهى الأوروبيّون المولعون بالحرب ممتلكاتِ الآخرين دائماً، وكانوا يستولون عليها ويتملّكونها حالما يلمسون في أنفسهم قدرة على ذلك.

لذلك حين أبحر الأوروبيّون إلى القارّات الجديدة، استخدموا سفناً تجارية حربية، كانوا توّاقين إلى التجارة، لكنهم لم يثقوا بالأشخاص الذين أرادوا التجارة معهم. وفي حين أبحر الهنود، والصينيّون، والعرب، وشعوب الأرخبيلات الآسيوية في سفن غير حربية وحملوا معهم بضائعهم التجارية وتبادلوها، لم يهتمّ الأوروبيّون بمخازن الاستيداع التي أقامها شعب الأرخبيل الملايوي لهذا الغرض.

حرصوا دائماً على تأمين إمدادات السلع التجارية التي تاقوا إلى الحصول عليها، وبما أنّهم قدموا على متن سفن تجارية حربية، طالبوا بمنحهم أراضي لإقامة محطّات تجارية محصّنة في مواقع استراتيجية. أرادوا توقيع اتفاقيات تجارية تضمن لهم حقوقاً احتكارية، وفي النهاية قهروا شركاءهم في التجارة ببساطة لضمان تلك الإمدادات، وبالتالي أمْلت التجارةُ توسّع الإمبراطوريات.

الطمع الأوروبي لا يعرف حدوداً، وبعد أن اعتاد الأوروبيّون الاقتتالَ في ما بينهم في أوروبا سعياً لحيازة مزيد من الأراضي، من البدهي أن يلجأ الأوروبيّون إلى الحرب حين تتباطأ التجارة البسيطة وتتوقّف عن إشباع جشعهم وطمعهم.

فُتحت شبه القارّة الهندية وجنوب شرق آسيا من خلال التجارة عندما منح تجار عديمو الذمّة دعمهم لمُطالبين غير شرعيّين بالعروش، ثم انتزع هؤلاء التجّار منهم معاهدات منحتهم حقوقاً حصرية.

أُقنع السلاطينُ الملايويّون بالتخلّي عن إدارة ولاياتهم من خلال الرشوة بكل بساطة، وعُرضت عليهم معاشات تقاعدية سخيّة، وقصوراً وسيارات رولز رويس إن هم وقّعوا اتفاقيات تنصّ على تفويض البريطانيّين إدارةَ ولاياتهم. تضمّنت تلك الاتفاقيات بنداً جعل المدراء البريطانيّين، الذين وُصفوا بالمستشارين أو المقيمين، حكام الولايات من الناحية الفعلية؛ لأن الاتفاقيات نصّت على وجوب الالتزام بنصائحهم التي يبذلونها للحكام الملايويّين. دُفعت رواتب الحكّام من العائدات التي جُمعت من ولاياتهم، وكذلك رواتب العدد الكبير من الضباط البريطانيّين المغتربين؛ أي إنّ البريطانيّين لم يُنفقوا فلساً واحداً من أموالهم الخاصة. وبعد امتلاك البريطانيّين السلطة والصلاحية، استطاعوا ضمان تدفّق ثروات تلك الولايات في جيوب الحكومة البريطانية ورجال الأعمال البريطانيّين.

حصل البريطانيّون على كلّ ما تقدّم من دون إراقة نقطة دم بريطانية واحدة، ولا نبالغ عندما نقول إنه تعيّن على السلاطين الملايويّين ورعاياهم دفع المال للبريطانيّين ليكونوا أسيادهم وولاتهم.

وفي مناطق أخرى من العالم، كانت بضع زجاجات من الويسكي كافية لمقايضة مساحات شاسعة من الأراضي، مثل جزيرة مانهاتن التي تمّ الحصول عليها بهذه الطريقة. وعندما أثار السكان المحليّون مشكلات ورفضوا التنازل عن أراضيهم، استُخدمت القوة في طردهم. لم يمتلك السكّان المحليّون في العادة القدرة على الدفاع عن أراضيهم، وقواهم لم تكن أكثر من محاربين غير منظمين وغير نظاميّين حملوا أسلحة بدائية مثل الأقواس والأسهم، والرماح والمناجل.

وبالمقابل، كانت القوى الأوروبية أحسن تنظيماً وأفضل تدريباً وكانت مجهزة ببنادق مشاة وبنادق عادية ومدافع. واخترع الغرب في مرحلة لاحقة المدفع غاتلينغ(*) القادر على حصد المحاربين المحليّين بالمئات والآلاف.

في هذه الحروب غير المتكافئة، كانت الخسارة حليفة السكان المحليّين دائماً، قُتل عشرات الآلاف منهم، وأبيدت قبائل بأكملها، وارتُكبت مجازر

(*) مدفع رشاش متعدد السبطانات (المترجم).

إبادة جماعية في كل مكان إلى حدّ أنّه لم يعد لكثير من تلك القبائل وجود في هذه الأيام.

انعزل السكان المحليّون الذين تضاءلت أعدادهم وفني أكثرهم بسبب الأمراض الجديدة في محميّات شكلت من الناحية الفعلية سجوناً لتلك الشعوب التي كانت حرّة يوماً تجوب السهول والغابات. وفي أمريكا الشمالية، أباد المستوطنون البيض قطعان البيسون بالكامل تقريباً، وهي الطعام الرئيس للهنود، لمسح السهول وتحويلها إلى مزارع وحظائر.

وفي أمريكا الجنوبية، حصلت زيجات مختلطة على نطاق واسع مع الهنود الأمريكيّين أثمرت أعداداً كبيرة من المستيثيين (Mestizos)(*). وطغت اللغات والثقافات الأوروبية على اللغات والثقافات الهندية وأُرغم كثير من الهنود على التنصّر.

وفي أستراليا، عُومل الأبوريجينيّين(**) معاملة الحيوانات البرّية فكانت النيران تُطلق عليهم حال ظهورهم، وأُرغم الماووريّون سكان نيوزيلندا على توقيع معاهدة وايتانغي والتنازل للغزاة الأوروبيّين عن جزرهم الجميلة.

وأبيد الزنوج في أفريقيا إبادة جزئيّة لكنّهم كانوا من الكثرة والانتشار بحيث نجت أعداد غفيرة منهم لتناضل من أجل الحرية لاحقاً، لكنّ أيادي دول أوروبية كثيرة مزّقت أراضيهم وقسّمتها إلى حدّ أنّه لم يعد الربط بينها وبين القبائل التي تعيش فيها ممكناً. والنتيجة هي أنّ الأفارقة الذين يعيشون في تلك الدول المصطنعة يتقاتلون في ما بينهم مستخدمين أسلحة يبتاعونها من تجار الأسلحة الأوروبيّين.

زرع الأوروبيّون الفوضى الديمغرافية حيثما حلّوا، جُمعت شعوب من أعراق مختلفة معاً من دون اعتبار لحقوق السكان الأصليّين، وسياسة فرّق تسدْ أبقت تلك الأعراق مشرذمة. لكن حين طالبت هذه الشعوب بالاستقلال، كان على السكان الأصليّين، الأقل رفاهية في العادة، إعطاء

(*) خليط من الإسبان والهنود الأمريكيّين؛ حرف الزاي في اللغة الإسبانية يُلفَظ كحرف الثاء في اللغة العربية (المترجم).

(**) السكان الأصليّين (المترجم).

حقوق الجنسية للجميع، أو إطالة أمد استعباد المستعمرين الأوروبيّين لهم. وحتى عندما توصّلت الجماعات العِرقية المختلفة إلى تسويات، كان الأوروبيّون يُزعجونها بمطالبتها بمزيد من الديمقراطية والدفاع عن صور حقوق الإنسان كافة وإرغام الأعراق الأضعف عموماً على الرضوخ للعِرق الأقوى عملاً بمبدأ التساوي في الحقوق أياً يكن انعدام المساواة الذي تسبّب به المستعمرون الأوروبيّون أنفسهم.

وإذا عجز الأوروبيّون عن إحكام سيطرتهم الكاملة والمحافظة على موقعهم المتفوّق، زرعوا قنابل زمنية بزرع الشقاق بين الأعراق. والنتيجة هي أنّ الدول التي نالت استقلالها عن الحكم الأوروبي غدت مفتقرة إلى الاستقرار وعاجزة عن التطوّر والتنمية؛ لذلك، بقي كثير من تلك الدول غارقاً في حروب أهلية حتى بعد وقت طويل من رحيل الأوروبيّين، وانعدام استقرار هذه الدول يوفر للأوروبيّين ذريعة لمواصلة التدخّل في شؤونها.

هذه هي حالة العالم الذي خرج منه الإمبرياليّون الأوروبيّون حين تخلّوا عن الاستعمار في الظاهر. وفشلت عامّة المستعمرات السابقة في تحقيق الاستقرار والنمو، وأصبحت دولاً ميؤوساً منها وأطلق عليها الأوروبيّون وصف «الدول الفاشلة». يولّد هذا الوصف انطباعاً بأنه ما كان يجدر أن تنال تلك الدول الاستقلال، بل كان يجدر إبقاؤها مستعمرات أوروبية.

بعد أن أُرغم الأوروبيّون على تفكيك إمبراطورياتهم، حوّلوا قارّتهم إلى حصن، وهم وطّدوا مكانتهم في العالم بإقامة ولايات متحدة أوروبية تُسمى اليوم الاتحاد الأوروبي. وباعتبار أن هذه الدول قوية وهي فرادى، أصبحت باجتماعها أشدّ قوة، وها هي جاهزة الآن لتحدي العالم من جديد. وبالتحالف مع الأوروبيّين الأمريكيّين الشماليّين، سيبقى الأوروبيّون مركز العالم.

أظهرت الحرب العالمية الثانية تفوّق الأوروبيّين من جديد في الحرب وحدّدت الحربُ خريطة العالم الجديدة وقسّم النصر الأوروبيّين بطريقة ما إلى أوروبيّين شرقيّين وأوروبيّين غربيّين. وتلا ذلك حرب باردة، وما لبث باقي العالم أن أصبح جزءاً من هذه المواجهة الأوروبية طوعاً أو كرهاً، وتعيّن على باقي الدول الوقوف إلى جانب أحد المعسكرَين وتحمّل آلام حرب ليست حربها.

لطالما اعتبر الأوروبيّون الغربيّون الأوروبيّين الشرقيّين أقل شأناً منهم، لكنّ الزيجات المدبّرة بين أفراد الأُسر الملكية في الطرفين طوّرت العلاقات قليلاً، ثم اغتيل القيصر نيكولاس الثاني، المرتبط بالأُسرة الملكية البريطانية، في أثناء الثورة الرّوسية سنة ١٩١٧م، لتتدهور العلاقات بين بريطانيا وروسيا الشيوعية بعد ذلك، ومع أنّ روسيا وقفت إلى جانب الحلفاء الغربيّين في أثناء الحرب العالمية الثانية، فما إن وضعت الحرب أوزارها حتى انفصل الحلفاء الغربيّون عن أوروبا الشرقية الشيوعية في معظمها بقيادة روسيا.

ونظراً إلى عدم رغبة الشرق والغرب في خوض حرب مفتوحة لأنّها ستعني تدمير أوروبا من جديد، خاض المعسكران حرباً باردة عبر وكلائهما. وادّعى الغرب حقّ نصب صواريخه النووية في تركيا المحاذية لحدود الاتحاد السوفياتي، ثمّ قرّر الرّوس إقامة قاعدة لصواريخهم في كوبا على مرمى حجر من الولايات المتحدة.

وصل الطرفان إلى شفير حرب نووية كانت ستدمّر العالم بأسره، لكنّ الرّوس وافقوا في اللحظة الأخيرة على الانسحاب من القاعدة الكوبية بشرط انسحاب الولايات المتحدة من قاعدتها الصاروخية التركية.

استمرّت الحرب الباردة عقوداً عديدة أُرغمت فيها الدول غير الأوروبية على الوقوف إلى جانب هذا المعسكر أو المعسكر الذي يعاديه. خاض المعسكران حروباً بالوكالة في دول العالم الثالث ليختبر كل معسكر أسلحة المعسكر الآخر واستعداده وجاهزيته للحرب، وما من مرّة تراجع فيها الخصمان الرئيسان إلّا وتركا الدول الوكيلة مدمَّرة.

كانت تكلفة هذه المواجهة جسيمة أفرغت خزائن الطرفين. وأخيراً، تفطّن ميخائيل سيرْغِييفيتش غورباتشوف، رئيس الاتحاد السوفياتي، لكون الشرق أسوأ حالاً من الغرب وقرّر وضع حدّ للحرب التي تستهلك الموارد.

تنفّس العالم الصعداء حين عجز الرّوس الأوروبيّون عن الاستمرار في المواجهة، وانهارت الكتلة الشرقية وتفكّك الاتحاد السوفياتي نفسه إلى دول مستقلة وانتهت الحرب الباردة.

هلّل الأمريكيّون وصرّحوا بأنّ تلك النهاية تعني نهاية التاريخ. لقد

انتصرت السوق الحرّة الرأسمالية الديمقراطية، وسيسود سلام أبدي مع إرساء الأوروبيّين الغربيّين بقيادة الولايات المتحدة نظاماً جديداً للعالم قاطبة تفرضه الأخيرة بقوّتها العسكرية الجبّارة.

ثم تفطّن العالم فجأة إلى نهوض عملاق أوروبي جديد وأشدّ قوة من «رماد» الحرب الباردة، أراد هذا العملاق فرض إرادته على العالم بأسره، ولن تقف قوة هذه المرّة في وجهه لتلجمه أو تراقبه بأي وسيلة من الوسائل.

تكمن هذه القوة في الولايات المتحدة الأمريكية، لكنّها أوروبية المنشأ والطابع بالبداهة، إنّها الإمبريالية الأوروبية القديمة ذاتها تتجلّى في شكل جديد، ولا تزال الهيمنةُ على العالم بأسره هدفَها.

سيشمل هجوم هذا العملاق على غير الأوروبيّين أوجه النشاط البشري كافة، بدءاً بالسياسة ومروراً بالاقتصاد وانتهاءً بالنظم الاجتماعية. وبموجب ذلك، يتعيّن على العالم بأسره الرضوخ لجميع إملاءات واشنطن والعمل بمقتضاها.

لم يمض وقت طويل جداً على الحقبة التي خضعت فيها الدول الأوروبية لحكام مستبدين كان آخرهم حاكما البرتغال وإسبانيا. ولو استثنينا اليونان، تبنّت الدول الأوروبية جميعها الديمقراطية كنظام سياسي وإداري والآن جاء دور الدول غير الأوروبية. إما القبول بالديمقراطية وممارستها أو مواجهة جبروت القوى الأوروبية؛ ذلك أنّ استغراق الأوروبيّين أنفسِهم أكثر من مئتي سنة لاعتماد النظام الديمقراطي والتكيّف معه ليس مبرّراً كي تستغرق الدول الأخرى المدّة ذاتها، ويتعيّن عليها أن تصبح ديمقراطية الآن وعلى الفور، وسيمدّ لها الأوروبيّون يد العون بالوسائل المتاحة كافة.

وجدت الدولُ الممتنعة نفسَها عرضة لهجوم تشنّه جماعات فدائية متمرّدة تحظى بتدريب وتمويل خاص وتسعى للإطاحة بحكومات تلك الدول. والنتيجة هي نشوب حروب أهلية هنا أو هناك، تجلب في سنواتها الطويلة الموت والدمار للدول الغارقة فيها.

عندئذٍ تُنتحَل الأعذار غالباً لغزو عسكري أوروبي لتلك الدول، وباسم الديمقراطية والحرّية يُجلب للشعوب مزيد من المعاناة. ومع ذلك، تتواصل

المساعي لإسقاط الحكومات المستعصية وتنصيب نظم دمى مكانها. أُزهقت أرواح الملايين، وأصيب ملايين آخرون بجروح وعاهات، ودُمّرت بلاد بأكملها باسم الديمقراطية والحرّية.

وفي حالات أخرى، اغتيل القادة لتغيير النظم بالقوة، وفُرضت على دول عقوبات لم ينتج منها سوى حرمان السكان الأبرياء من الغذاء والدواء، لكن وبحسب أحد وزراء الخارجية الأمريكيّين، الأمر يستحقّ ذلك.

إن حبّهم للحرب فظيع، وهم يُنفقون مبالغ هائلة على اختراع وتطوير وتحسين أسلحة وآلات أكثر قوة وفتكاً آخرها القنبلة النووية. وأُنتجت عشرات الآلاف من هذه الأسلحة وخُزّنت للحروب المستقبلية، ومع أنه يكفي عدد صغير من هذه القنابل والرؤوس الحربية النووية لتدمير العالم بأسره والقضاء على جنس البشر، لا تزال عمليات تطوير هذه الأسلحة وغيرها وإنتاجها وخزنها جارية. لا يهم إن كان يتعذّر تحييد هذه الأسلحة، وبات يتعيّن على البشر العيش على خوف من أن يُزال من الوجود إمّا عمداً أو سهواً.

يجري تحديث فنون الحرب وعلومها وتطويرها باستمرار، ونشير إلى أنّ الأوروبيّين هم أول من ألبس الجنود بزّات عسكرية، وزوّدهم بأسلحة ما انفكت تزداد فتكاً، ونظّمهم في دوريات وفرق وكتائب وألوية وفيالق عسكرية. حوّلوا جنودهم إلى آلات قتل مثالية جاهزة لقتال كل من تُؤمَر بقتاله، وليس على هؤلاء الجنود معرفة السبب، ولكنّ مهمّتهم التنفيذ أو الموت، وهذا هو شعارهم.

إن قواهم البحريّة والجوية منظّمة مثل قواهم البرّية لتنفيذ مهامّها بدقّة ومن دون تفكير، وهم يفكرون حاليّاً في خوض الحرب في الفضاء الخارجي وينظّمون قواهم لهذا الاحتمال.

حقّقت القوى العسكرية الأوروبية التي أُقحمت في قتال أعدائها على مرّ العصور نجاحات باهرة إلى حدّ أنّ جميع دول العالم اعتمدت التنظيم والتدريب والأسلحة التي يعتمدها الأوروبيّون.

وعندما استحدث الأوروبيّون وحدة قوات خاصة، تسمّى الكوماندوس، تتضمّن تدريباتها التسلل إلى عدو غافل وقطع حنجرته بسكين لتلافي إحداث صوت، حذا باقي أنحاء العالم حذوهم.

وبقدر ما يُحزنني استعداد الأوروبيّين الدائم للحرب، بقدر ما أعتبرهم عباقرة في التخطيط والتنظيم والتنفيذ. إنهم منهجيّون للغاية، يطوّرون مخطّطات مفصّلة لبناء كل ما يرغبون في إنتاجه. وباستخدام هذه المخطّطات، يمكنهم، ويمكن غيرهم الآن، تطوير المنتج ذاته بمثل دقّة تطوير الأداة المخطّط لها بسرعة عالية وبكميات ضخمة؛ فالإنتاج الكمّي اختراع أوروبي.

وبالمقابل، طوّر سكان بالي منازل جميلة ومثالية من دون الاستعانة بمخططات وحقّقوا نتائج ممتازة. لكن تعيّن على كل من يريد تشييد منزل مماثل التدرّب على يد البنّاء الأصلي، وهذا يحدّ من انتشار المهارات لدى الآخرين. لا ريب أن الطريقة الأوروبية هي الأمثل لأنّه لا أحد يتعلّم الهندسة المعمارية من الباليّين، ولذلك اعتمد الجميع النظامَ الأوروبي.

يمكن استعمال المخطّطات في تصميم أصغر منتج هندسي واستخدامه في طائرة أو سفينة مهما كان حجمها.

إنّ النظام والترتيب منحا الأوروبيّين للعالم، وبواسطتهما أمكنت إدارةُ شركات وجماهير ضخمة، وبواسطتهما أيضاً أمكن القضاء على شعوب واقتصادات بأكملها أيضاً.

إن إسهامات الأوروبيّين في الحضارة الحديثة كثيرة. وفي الواقع، المجتمع الإنساني الحديث يُنظَّم ويُدار بالطرق والنظم الأوروبية؛ ذلك أنه قبل مجيء الأوروبيّين، كانت النظم الإدارية في دول العالم ملكيّات مطلقة شكلاً وممارسة واستحوذ الملك على كل شيء؛ كل العائدات وجميع الموارد، ومنها الموارد الطبيعية، كانت حكراً للملك، والجهاز الإداري مكرَّس لخدمته وتوطيد حكمه، والقانون والنظام مفروضان لحماية ملكه وإدامته.

لم تكن القوانين مدونة وكان تنفيذها جائراً وبما يوافق هوى الملك في العادة، وفي بعض الحالات، ترأس الحاكمُ بشخصه المحاكمَ الملكية لتحديد المذنب أو الشخص المتهم. ومع عدم وجود قوانين مكتوبة، كما كانت تصدر أغلبية الأحكام وفقاً للهوى. أما العقوبات فكانت قاسية في العادة: الإعدام أو السجن المؤبّد، ولم يكن هناك استئناف وكانت عقوبة الإعدام تنفَّذ على الفور.

عيّن الأمراء المسلمون قضاة في المحاكم لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، لكنّ هذه القوانين لم تكن مدوَّنة بالشكل المناسب، ومع أنه توافرت كتب شارحة للقوانين الإسلامية لفقهاء مسلمين، فلم تكن أكثر من كتب توجيهية؛ ولذلك لم تُدوَّن القوانين بطريقة ممنهجة في أغلبية الدول الإسلامية.

يرأس نظامَ المحاكم قضاةٌ يبنون أحكامهم على قوانين مدوَّنة سنّ الأوروبيّون أغلبيتها. في البداية، كانت تلك المحاكم بمثل سوء المحاكم التي وُجدت قبل شيوع مبدأ سيادة القانون، لكنّ الأوروبيّين طوّروا معايير أحكامهم بالتدريج، وقلّت الأخطاء القضائية شيئاً فشيئاً.

وكما هي الحال مع الممارسات والنظم الأوروبية الأخرى، تبنّت دول العالم الأخرى عناصر من النظام القانوني والقضائي الأوروبي، إن لم يكن كله.

حدث الأمر نفسه مع الحكومات والإدارات؛ إذ تعتمد أغلبية الأنظمة الحكوميّة والإدارية المستخدمة في أنحاء العالم كافة، بشكل أو بآخر، على نظم طوّرها الأوروبيّون. وتقسيم الحكومة إلى وزارات يرأس كل واحدة منها وزير، وتقسيم تلك الوزارات إلى دوائر ووحدات أخرى يرأسها مسؤولون تتضاءل رتبهم بالتدريج، أوروبي المنشأ أيضاً. والمستويات المتزايدة للأسبقية متصلة بنواحي مسؤوليات متزايدة إلى أن يرأس أخيراً الوزيرُ الأول أو رئيس الوزراء أو الرئيس التنفيذي الحكومةَ بأسرها.

والأمر نفسه يسري في عالم المال والأعمال. ولو بدأنا بالشركات الخاصة، حيث يرأس المنظمةَ صاحبُها أو شريك رفيع المستوى، ازداد تعقيد المنظمات المهنية أكثر فأكثر مع تحوّلها إلى شركات وتكتلات تجارية عملاقة. وللإشراف على الإدارة، يوجد مجلس إدارة يرأسه رئيس جلسة أو رئيس أصيل، ولوضع الشركة تحت قيادة مسؤول تنفيذ رئيس محترف، يُستعان بموظفين متنوعين مكلَّفين بوظائف معيّنة مثل المحاسبين.

لطالما أُعجبتُ بذكاء الأوروبيّين في استحداث النظم والطرق، إنها تمكّن حكومتنا أو إدارتنا من النمو لتصبح كياناً ضخماً بالفعل مع إمكانية تنفيذ الأعمال على الطريقة التي يريدها الرئيس.

يوجد كثير من النظم الأخرى التي اخترعها الأوروبيّون لتمكّنهم من السيطرة على إمبراطورياتهم التي شملت العالم بأسره. ومع أنّ هذه النظم ليست خالية من الأخطاء ولا مثالية، فهي أقدر على العمل بالتأكيد من مؤسسات مهنية يمتلكها أشخاص ويديرونها مثل التي طُوّرت في دول غير أوروبية، وبخاصة في آسيا حيث تنهار المؤسسة بأكملها بوفاة مؤسسها أو صاحبها. وبالمقابل، نجد أن المنظّمات المهنيّة المبنيّة على النسق الأوروبي تبقى حتى بعد وفاة مؤسسيها.

بسبب كافة هذه الإسهامات في إدارة عالم معقد من منظمات سياسية واقتصادية واجتماعية، هناك كثير مما ينبغي للعالم أن يشكر الأوروبيّين على فعله؛ لكنّ ذلك لا ينفي أنّ للأوروبيّين نقاط ضعف، وأنه يتوجّب على العالم غير الأوروبي أن يعرف عن الأوروبيّين أقصى ما يمكن ليميّز بين المخطّطات والأفكار والنظم الأوروبية التي يجدر تبنّيها وتلك التي ينبغي رفضها.

كمثال جيد على ما تقدّم، ينبغي للعالم أن يدقّق في النظم المصرفية والمالية التي اخترعها الأوروبيّون؛ فنحن نعرف أنّ هذه النظم مبنيّة على التلاعب. ومع أنّها عمّرت وقتاً طويلاً جداً، لكنّ الفقاعة انفجرت في النهاية وتمّ اكتشاف التلاعب بصوره كافة.

لا شك في أنّ الأوروبيّين سيخترعون نظاماً آخر أو يعدّلون النظام القائم؛ فهل سيعتمد النظام الجديد على التلاعب أيضاً؟ بعد أن تعمّقت معرفة العالم بالأوروبيّين الآن، يتعيّن عليه النظر بعين الرّيبة إلى أي حلّ يقترحه الأوروبيّون.

تردّدتُ في تضمين هذا الفصل في مذكراتي، ويمكن الاستدلال به على أني مناوئ للأوروبيّين وربما يجرح أحاسيس أصدقائي الأوروبيّين، لكني ألمس حاجة ماسّة إلى أن يعرف الناسُ الأوروبيّين على حقيقتهم، أو كما يراهم الآسيويّون على الأقل. وأعتقد أيضاً أنه ينبغي للأوروبيّين معرفة ما يتصوّره غير الأوروبيين عنهم على حقيقته. وبمعاينة جميع المشكلات الكبيرة التي واجهها العالم على مرّ التاريخ أو التي يواجهها اليوم، يتبيّن لنا أنه ما من مشكلة إلّا وللأوروبيّين فيها يد بشكل مباشر أو غير مباشر.

لهذه الأسباب، أعتقد أنّ هذا الفصل لازم حقاً.

الفصل الحادي والثلاثون

أنور ينضمّ إلى أمْنو

انضمّ داتوك سيري أنور إبراهيم إلى أمْنو بُعَيد تسلّمي رئاسةَ الوزراء في سنة ١٩٨١م. فاجأتْني رغبته في الالتحاق بحزبنا لأنّ عمله مع «اتحاد الشباب الإسلامي في ماليزيا»، «أبيم»[١] وتصريحاته العامة جعلته حليفاً طبيعياً للحزب الإسلامي - باس.

لكني رأيت أنّ مصلحته في الانضمام إلى أمْنو؛ لأنّه لم يكن سيحرز تقدّماً كبيراً في السياسة وهو خارج الحزب. كان سيعمل في معسكر المعارضة إلى الأبد وبلا طائل، وهذا آخر شيء يريده، ومن جانبي، رأيت أنه سينفع أمْنو لأني اعتبرت أنّ الأولوية لمصلحة الحزب، وطالما أنّ في إمكان أي شخص الإسهام في إنجاحه فلن أقف في طريقه، ولو خالفني الرأي.

الاعتقاد الشائع هو أنّ أمْنو خطت الخطوة الأولى لضمّ أنور، لكنّ ذلك عارٍ عن الصحة؛ ذلك أنّ أمْنو حزب كبير حقّق نجاحات منذ زمن طويل وليس في حاجة إلى مناشدة الآخرين الالتحاق بصفوفه؛ أي: إنّ انضمام أي شخص إلى الحزب إنما هو شرف لذلك الشخص، وبقي عدد من الأشخاص يأتون إليّ طوال عدة شهور ليقولوا إن أنور كان توّاقاً إلى الانضمام إلى أمْنو ولذلك وافقتُ على الاجتماع به.

إلتقيت به أول مرّة في مكتبي، وكان ذلك أولَ تفاعلٍ حقيقي بيني وبينه على حدة. أراد الانضمام إلى الحزب، ولذلك أبدى أكبر قدر من الليونة ولم يتصرّف بطريقة تؤدّي إلى رفضه، وعندما سألتُه عن سبب رغبته في

(١) تأسس حزب أبيم في سنة ١٩٧٢م وساند النهضة الإسلامية وإقامة دولة إسلامية في ماليزيا.

الانضمام إلى أمْنو، قال إنه مشارك الآن في نضال الحزب، وأقرّ بأن قيادة أبيم لامته على قراره وأرادت معرفة سبب رغبته في الانضمام إلى أمْنو فذكر لها أنه أراد حمل أمْنو على تبنّي آراء أبيم والتأثير في الحكومة من الداخل. وقال إن أجندته تنصّ على جعل الحكومة إسلامية، والانضمام إلى الحزب خير وسيلة لتحقيق ذلك. أثبت أنور أنه ذكيّ حتى في تلك المرحلة؛ إذ استطاع إقناع أبيم والخروج من معسكره من دون قطع روابطه به، وعلمت لاحقاً أنه استطاع إقناع أحزاب المعارضة بأنه يتفق معها جميعاً.

لم تقلقني فكرته التي مرادها تغيير الحزب من الداخل لأني اعتقدت أن في إمكاني التعامل معه. وعلى أي حال، أحسست بأنّه إذا انضم إلى باس عوضاً عن أمْنو، لفاز في الانتخابات وَلَساعده ذلك على الأرجح على استقطاب بعض أعضاء أمْنو وبعبارة أخرى، لو بقي أنور خارج أمْنو لكان شوكة في خاصرتنا، أضف إلى ذلك جانباً إضافياً في انضمامه إلينا، فكونه قائداً شاباً لديه كثير من الأتباع يعني إقامته كثيراً من الاتصالات مع القادة الشباب في شتى أنحاء العالم. وتصوّره للإسلام لم ينفّر القادة الشباب من الأديان الأخرى، فيما بدا أنّ القادة الشباب المسلمين والناشطين الإسلاميين الآخرين يرون فيه قائداً مسلماً عظيماً.

في ماليزيا، ضمنتْ له قيادته لـ«أبيم» عدداً كبيراً من الأتباع وهذا يصبّ في مصلحة أمْنو؛ لأنّ أبيم متميّز عن سائر الجماعات الإسلامية الماليزيّة على نحو غير عادي؛ فهو ينشط في مساعدة الشباب المسلمين على البحث عن المعرفة، ونشر تعاليم الإسلام وبذل الخير، ومع أنّه بالكاد كان يوصف بأنّه في وئام مع أمْنو أو مع الحكومة التي يرأسها، فهو ليس حزباً متطرّفاً. وربما أدّى انضمام أنور إلى أبيم إلى تليين موقف الأخير من الحكومة أو التخفيف من حدّته على الأقل.

بسبب مؤهّلات إبراهيم الإسلامية، أَمِلْتُ بأن يضيف صدقيّة إلى زعم أمْنو الدفاع عن الإسلام. وبعد أن قررتُ الموافقة على انضمامه ولم أجد اعتراضاً قوياً في صفوف زملائي، رتّبت أمر توقيعه استمارات العضوية في مكتبي، وقد انضمّ أنور إبراهيم رسمياً إلى أمْنو في سنة ١٩٨٢م. أدليتُ ببيان صحافي من مكتبي، لكنّ استخدامي أملاكاً حكوميّة في أعمال تخصّ

الحزب كان محلّ انتقاد تان سري الدكتور تان شي خون، القائد المتقاعد لحزب العدالة الاجتماعية الماليزيّ، «بيكيماس»[٢]، وهو الذي اشتُهر في البلاد باسم السيد المعارض. رددت على الانتقاد بالإشارة إلى أنّ خروجي من المكتب لتوقيع الاستمارات ثم العودة إليه لرؤية أنور عمل مسرحي، علماً بأنّ مكتبي لا يخلو من الزوار أكانوا سياسيين أم غير سياسيين.

عرفتُ والد أنور، وهو داتوك إبراهيم عبد الرّحمن، وكان عضواً مخلصاً لأمْنو وكذلك في البرلمان حين كنتُ عضواً فيه بين سنتي ١٩٦٤ و١٩٦٩م، واعتقدت بحق أن أنور مخلص لأمْنو حتى إنه ناصرني حين وقعت الخصومة بيني وبين تونكو بين سنتي ١٩٦٩ و١٩٧٠م.

كما اتصف أنور بخصال يمكنها الإسهام في رفع شأن أمْنو بين المفكرين؛ كان واسعَ الاطلاع وقادراً على الاستدلال بأقوال عدد من الفلاسفة والمفكرين بدءاً بصن تزو وانتهاءً بمالك بن نبي، وهو يجيد اللغة الملايوية إجادة تامة كما أنه مولع باستخدام اللغة الأدبية في خطاباته. ومع أنّ أغلبية المصطلحات التي يستعملها اضطرت الناس إلى الرجوع إلى القواميس، فقد أُعجبوا كثيراً بأسلوبه الخطابي، كما استطاع الاختلاط بالأكاديميين داخل البلاد وخارجها واعتقدتُ بصدق أنه سيكون رصيداً للحزب، ولذلك ملتُ إلى مؤازرته.

لكنّ القلق استبدّ ببعض أعضاء أمْنو من الخطر الذي يمثّله أنور؛ ففي أثناء رئاسة تون رزّاق للحكومة، عمل هؤلاء الأشخاص بكل ما أوتوا من قوة على الردّ على أنشطة أنور المعادية للأعراف السائدة. ضمّت هذه المجموعة، التي ترأسها تون عبد الله أحمد بدوي، كلاً من داتوك عبد العزيز شمس الدِّين سكرتيري السياسي السابق الذي أصبح وزيراً في وقت لاحق[٣]. لا أعتقد أن عبد العزيز سلّم يوماً بنيل أنور عضوية أمْنو، واتفق

(٢) تان هو أحد مؤسسي غيراكان، لكنه شكّل حزب العدالة الاجتماعية الماليزيّ المتعدّد العرقيات في سنة ١٩٧٢م عقب انضمام غيراكان إلى ائتلاف الجبهة الوطنية. وكان الوحيد الذي فاز من بين أعضاء الحزب بمقعد فدرالي في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٤م. وقد انحلّ الحزب من الناحية الفعلية عقب تقاعده في سنة ١٩٧٧م، وانضمت أغلبية أعضائه إلى حزب العمل الديمقراطي «داب».

(٣) أصبح داتوك عبد العزيز شمس الدين وزير التنمية الريفية والإقليمية في سنة ٢٠٠٤ قبل خسارته مقعده الفدرالي أمام خالد عبد الصمد من حزب باس في الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٨م.

مع تون عبد الله على أنّ ما قاله أنور ليس سوى ادعاءات كاذبة، كما كان داتوك الدكتور وان إسماعيل وان محمود، الذي أصبح حمَا أنور في وقت لاحق، في عداد الأشخاص الذين وقفوا في وجهه بحزم. في ذلك الوقت، عمل وان إسماعيل مع وحدة حرب نفسية وكان نصيراً قوياً للحكومة، وحين سمعتُ أنّه عارض زواج أنور بابنته وان عزيزة، تحدّثتُ إليه وأقنعته بتليين موقفه، وهذه الحادثة سابقة لانضمام أنور إلى أمْنو.

برزت أُولى الأمارات المُقلقة حين شكّلتُ الوزارة في سنة ١٩٨٢م وعيّنتُ أنور مساعد وزير؛ فجاء لرؤيتي معرباً عن خيبة أمله لأني لم أجعله وزيراً بحقيبة، ذُهلت من موقفه وقلت: «هناك كثير من الأشخاص الأرفع منك، فكيف يمكنني تعيينك وزيراً؟» قلت له أيضاً لا أحد قفز من ناقد للحكومة إلى عضو كامل في وزارة في هذا الوقت القصير، كما أنه انضمّ إلى أمْنو للتوّ، وسيشعر الأعضاء الكبار باستياء شديد إذا رُفّع إلى منصب وزاري في وقت وجيز، وأنا منحته منصباً رفيعاً جداً بتعيينه مساعد وزير، وشكواه من هذا التعيين لم يسبقه إليها أحد وأحسستُ أنّها غير لائقة، لكنّي لم أتفطّن حينئذٍ إلى مدى طموحه وربما كان يجدر بي التفطّن وقتئذٍ إلى مآربه ومدى استيائه من إخفاق خططه.

المناسبة الثانية التي تجلّى فيها طموح أنور جاءت في انتخابات الحزب في سنة ١٩٨٢م حين قرّر التنافس على أعلى منصب في شبيبة أمْنو؛ إذ أحبّ داتوك سُحيمي قمر الدِّين، رئيس القسم آنذاك، أن يتمسك بقيادة أي منظمة يرأسها. وعلى سبيل المثال، حين كان قائداً لـ«حركة شبيبة ماليزيا فور بي»[٤]، بقي يغيّر القواعد كي يبقى قائد الحركة.

دعمتُ طلب أنور لكنّ سُحيمي رفض فكرة التنحّي إفساحاً في المجال له، دارت مشادّة كلامية بيني وبينه، لكنه أصرّ على منافسة أنور وفي النهاية خسر سحيْمي موقعه وأحس بمرارة شديدة، وفي سنة ١٩٨٧م، ساند تنكو رزاليغ في تحديه قيادتي، وهي مسألة سأتطرّق إليها في فصل لاحق.

---

(٤) خدمت غيراكان فور بي ماليزيا، التي شُكلت في سنة ١٩٦٦م لتكون حركة شبابية وطنية، كميدان اختبار لقادة شبيبة أمْنو.

منذ ذلك الحين، أوضح أنور أن طموحه لا يعرف حدوداً وظهرتْ رغبته في الارتقاء في هرمية أمْنو بأسرع ما يمكن لأنه تبيّن أنّ هذا هو هدفه الوحيد حين انضمّ إلى أمْنو، تنبّهت لذلك بسرعة، لكنّني لم أحاول كبحه لأنّي عرفت أنه يتمتّع بخصال القائد الجيد وبدا من الحصافة وجود شخص جاهز لتولّي الأمور من بعدي.

لكنّ رئاسة شبيبة أمْنو لم تُشبع طموحه مدة طويلة؛ فبعد وقت وجيز، أراد أن يكون نائب رئيس منتخباً للحزب، مع أن كونه رئيس قسم الشبيبة يجعله نائب رئيس، فرؤساء الأقسام الرئيسة في أمْنو، إلّا رئيسة القسم النسائي في أمْنو[٥]، تمتعوا بهذه المرتبة تلقائياً وعلمت من خلال تان سري ميغات جُنَيد ميغات أيوب، الذي كان مساعد وزير في وزراتي، أن أنور أراد ذلك المنصب لنفسه فقلتُ لميغات إنه أجدر بأنور أن يقنع بمنصبه الحالي ويتيح للآخرين الفرصة ليرتقوا، لكنني سمحت له بالترشح للمنصب في النهاية لشدّة إصراره على ذلك. لماذا آزرتُه؟ ولماذا لم أمنعه من الترشح؟ الحقيقة أنّي لم أسانده، كما أنّي لم أعترض طريقه أيضاً. هل كانت هناك طريقة لقول لا؟ ربما رأى بعضٌ في سماحي له بالترشح علامةً على موافقتي، لكنّ موقفي لم يرقَ إلى هذا الحدّ؛ إذْ لم يكن تأييداً مني؛ لأنه لا يتوافر أي أساس لمنعه بكل بساطة، لكنّي قلت لميغات إني أعتقد أن خطوة أنور ليست لائقة وأنّ عدم صبره لا يوافق المتعارَف عليه وإن كان لا يناقض القواعد.

يوجد ثلاثة ينالون منصب نائب رئيس بالانتخاب في أمْنو، وهذه مراكز رفيعة تلي مباشرة منصبَ الرئيس، الذي يصبح عرفاً رئيس الوزراء، وتلي منصبَ مساعد الرئيس الذي يصبح عرفاً مساعد رئيس الوزراء، وبما أنّ منصب نائب الرئيس يجعل صاحبه على مسافة خطوة واحدة من منصب مساعد رئيس الوزراء، تدور منافسة شرسة في العادة على هذا المنصب، وهذا هو المستوى الذي يسعى فيه الناس لإثبات جلَدهم وترسيخ أنفسهم كمنافسين محتملين على المنصب الثاني ثم على المنصب الأول في الحزب. وأنا أعرف شخصياً شدة الجراح التي تُحدثها هذه المنافسات؛ لأنه لا أحد

(٥) شُكل قسم للإناث وآخر للذكور في أمْنو لزيادة مشاركة الشباب في الحزب.

من شاغلي المنصب مستعد للتنحّي وإحداث فراغ، وقد تنافستُ على واحد من المناصب الثلاثة ضدّ جميع شاغليها وخسرت في سنة ١٩٧١ ـ ١٩٧٢م.

لم أفاتح أنور أبداً بشأن رغبته في دخول هذه المنافسة، وعدم فعلي شيئاً لوقف أنور أو ثنيه لا يُنبئ بموقفي منه تحديداً، تلك كانت ببساطة طريقتي وميلي الشخصي عموماً، فلم أحاول التأثير في انتخابات الحزب، كوني رئيس أمْنو، إلّا نادراً. وإذا أقحمت نفسي فيها، فذلك عائد إلى هدف عام لا إلى هدف شخصي. بناءً على ذلك، اخترت الوقوف على الحياد حين التنافس على مناصب معيّنة؛ لأني لا أرغب في مساندة خاسر ثمّ الاضطرار إلى العمل مع الفائز.

لكنّي عرفت أنه فيما عزفتُ عن الانخراط كثيراً في هذه المسائل، رأى بعض أعضاء أمْنو في موقفي المحايد تأييداً لأنّهم يولون عناية فائقة لقواعد التشريفات الملايوية التقليدية والحوادث المماثلة السابقة، ومع ذلك لا بدّ من أنّ عدم صبر أنور بدا غير لائق في نظرهم. وبسبب مؤهّلاته الدِّينية، فضلاً عن أمور أخرى، استطاع أنور بناء قاعدة نفوذ داخل الحزب، وحين أصبح وزير التربية والتعليم، تودّد إلى المعلمين الملايويين ونقابتهم، فأصبحوا مناصرين أوفياء له. وأشير إلى أنّ المعلّمين تمتّعوا بنفوذ عظيم في أمْنو قبل ازدياد مشاركة الملايويين في القطاع المهني في تسعينيات القرن الماضي واعتُبروا جماعة ضغط رئيسة في الحزب. كما أنهم على اتصال وثيق بالملايويين على الأرض، ومع المقترعين في القرى وفي المناطق الحضرية الملايوية؛ أي إنهم على اتصال بمشاعر الملايويين وتطلعاتهم الشعبية.

عندما أراد أنور استمالة الناس، استطاع الظهور بمظهر برّاق وساحر للغاية، كان في استطاعته استمالة العرب شديدي التديّن مع البقاء على وئام مع اليهود المتعصّبين المعادين للعرب. لم يُعتبر إسلامياً متطرّفاً، وحتى بعد إدانته بالفساد والشذوذ الجنسي في سنة ١٩٩٩م، أصرّ عدد من المسلمين على تصديق أنور وروايته عما حصل له، إنه شخص لافت للنظر من هذه الناحية؛ فلديه قدرة مدهشة على الإقناع؛ إذ يعرف كيف يقنع الآخرين بأنه صادق.

بدا في نظر عامة المسلمين غاية في التّقى واستطاع جمع أتباع مسلمين كثر على الساحة الدولية حتى قبل انضمامه إلى أمْنو، وأذكر أنّ أحد الموظفين في سفارة المملكة العربية السعودية في كوالالمبور كان يمقتني لكنه بدّل موقفه عقب انضمام أنور إلى الحكومة، اهتمّ أنور بالناس وعرف كيف يكسب مساندتهم. وكانت له سفرات كثيرة وهو قائد شاب، حيث التقى بقادة أفغان وباكستانيين وعدد من القادة الشبان المعروفين من المسلمين وغير المسلمين وجعل من الاجتماع بهم والتحدّث إليهم غاية وبدا أنّ لديه ما يرضي الناس جميعاً وزامل أنور أيضاً أشخاصاً مثل بول وولفويتز الذي كان مساعد وزير الدفاع الأمريكي المنتمي إلى معسكر المحافظين الجدد آنذاك ومسانداً قوياً للعدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين وعلى العراق(٦). كما تودّد أنور إلى وسائل الإعلام الدولية مقدّماً نفسه كليبراليّ معارض لعدد من ممارسات الحكومة الماليزيّة التي كان هو نفسه عضواً فيها، ولوّح لهم بالآمال بأنّ الأمور ستتغير ما إن يتولّى السلطة.

كان الناس يفدون عليّ ليقولوا إنّه يحاول بناء شعبية شخصية، ولا سيما في صفوف أعضاء أمْنو العاديين. زار أقسامَ الحزب وفروعه باستمرار، لكني اعتقدت بدرجة معيّنة أنّ فعله أمر طبيعي؛ فجميع السياسيين يسعون إلى التودّد إلى الناس لبناء شعبية. وحين أصبح مساعد رئيس الوزراء ومساعد رئيس أمْنو، رأيت أنّ اتصالاته بقادة أقسام أمْنو نافعة؛ ففي يوم من الأيام، سيتولى قيادة أمْنو وسيكون في حاجة إلى هذه الصلات الحزبية عندئذٍ لتساعده على قيادة الحزب والأمّة بكفاءة.

بقينا على علاقة شخصية طيبة طوال سنين تعلّم ركوب الخيل؛ لأنني فعلت ذلك مع أنه بدا خيّالاً عديم الصبر بدأ بالعدو قبل إتقان ركوب الخيل إلى أن سقط وكاد أن يكسر عنقه واحتاج إلى دخول مستشفى، ثم ادّعى لاحقاً أن الشرطة سببت له جرحاً في العنق.

---

(٦) وولفويتز رجل سياسي أمريكي خدم في إدارتي رونالد ريغان وجورج دبليو بوش، كما كان سفير الولايات المتحدة لدى إندونيسيا قبل أن يصبح رئيس البنك الدولي حتى حزيران/ يونيو ٢٠٠٧؛ إذ أُرغم على التنحي بسبب مزاعم تحدثت عن تسريعه ترقية موظفة في المصرف تدعى شاها رضا وكانت عشيقته.

كنت أصطحبه في رحلاتي الرسمية إلى الخارج قبل تولّيه منصب مساعد رئيس الوزراء وكنا نتحدث في الطائرة ونتباحث في السياسة والدِّين موضوعات تهمّنا. كان واسع الاطلاع وبدا ملتزماً بدينه، يتوضأ ويؤدي صلاته حتى في الطائرة، أذهلتني صورته كرجل تقي ومثير للإعجاب وكان أحد أقوى أنصاري نفوذاً وكان حديثه حسناً دائماً ولا شك في أنه صاحب هالة خاصة ـ كاريزما ـ وربما تأثرت بسببها.

من عاداتنا في أمْنو أنه مساء عيد الفطر، وبعد أن يغادر جميع الزوار بيت رئيس الوزراء، يزور بدوره مساعدَ رئيس الوزراء والمراد من تزاور المسلمين إزالة أي سوء التفاهم وتجديد النية الطيبة والودّ قبل السنة القادمة. وهذه هي ممارسة المسلمين في كل مكان، لكنها تحظى بقيمة خاصة لدى الملايويين والماليزيّين المسلمين. وبالنظر إلى تعقيدات العلاقة بين رئيس الوزراء ومساعد رئيس الوزراء (كما أظهرت تجربتي مع تون حسين)، من الأهمية بمكان إعادة تأكيد الثقة بين صاحبَي أرفع منصبيْن في الحزب والبلاد، لكن لم يكن هناك حاجة خاصة إلى بناء نية طيبة أو تضميد جروح في علاقتي بأنور؛ فأسرته قريبة جداً من أسرتي، وكانت زوجته داتين سيري الدكتور وان عزيزة وان إسماعيل تعدّ الأطباق الشمالية التي أشتهيها، وكانت وزوجتي حاسمه في وئام تام، أُعجبتُ بعزيزة التي امتلكت سحراً خاصاً، وحتى بعد أن تخاصمنا، لا يمكنني النظر إليها كخصم سياسي أو كشخص وقعت بيني وبينه مشاجرة وأنا أفهم قرارها الوقوف إلى جانب زوجها.

كما كان أنور كريماً للغاية؛ ففي شهر الصيام، يخصص عدداً من الأمسيات لدعوة كثير من الناس إلى منزله لتناول طعام الإفطار، ولاحظتُ أنه يدعو أصحاب منصب الوزير الأول في جميع الولايات إلى هذه المناسبات. لكني لم أفعل ذلك معتقداً أن مجيء هؤلاء الناس القاطنين في مناطق بعيدة للإقامة مدة قصيرة لتناول الإفطار وقد قطعوا مسافات طويلة سيسبب لهم إزعاجاً شديداً، كما يتعين على الحكومة تغطية تكاليف سفرهم، لكن لا بدّ من أن أنور رأى في ذلك أداة لإقامة علاقات عامة جيدة وتحقيق منافع سياسية.

بقي أنور متململاً بعدما نال منصب نائب رئيس الحزب وكان مطلبه التالي منصب مساعد الرئيس؛ إذ عرف أنّ مساعد الرئيس يصبح مساعد رئيس الوزراء. ولم يكن أحد يتحدّى شاغل هذا المنصب إلّا نادراً في الماضي ولم يحصل ذلك إلّا في أوقات غير عادية، كما في سنة ١٩٨٧م حين نافسني على رئاسة الوزراء تنكو رزاليغ حمزة وحين ترشّح تون موسى هيتام ضدّ تون غفار بابا على منصب مساعد رئيس الوزراء؛ أي إنه بترشّح أنور ضدّ مساعدي غفار آنذاك، أظهر قصر أناته في سعيه للوصول إلى القمة وليس انتهاكه لتقاليد الحزب فقط، وحين جاء لإطلاعي على نواياه، قلت له ليس من اللائق أن يتحدّى تون غفار الذي هو مرشّحي لمنصب مساعد رئيس الوزراء. سألته عدم الترشّح، وبدا أنّه التفت إلى كلامي مدّة من الوقت ولم يباشر حملته، لكن حين انتقدتُ بعض قادة أمْنو في تِرينغانو على بقائهم في مناصبهم مدة طويلة جداً وعدم إتاحة الفرصة للطامحين الشبّان، فسّر نصيحتي هناك بأنني أريد من القادة القدماء، مثل تون غفار، أن يتنحَّوا، افترض أن ترشّحه يوافق آرائي ولذلك شرع في حملته من دون إذن منّي.

لا أعرف كيف تمكّن من النجاح، لكنّ أكثر من ثلثي الأقسام رشّحوه لمنصب مساعد الرئيس، بل إنّ الأقسام التي اشتُهرت بدعمها القوي لتون غفار لم ترشّحه، وبدا جلياً أنّه سيخسر، وبعد أن رأى أن الوضع ميؤوس منه اختار عدم الترشّح وفاز أنور بالتزكية.

لم أشأ تنحية تون غفار، لكن بأي شيء أتذرّع كي لا أسند منصب مساعد رئيس الوزراء إلى المساعد الرئيس الجديد لأمْنو؟ لطالما راعيت رغبات الحزب ونفّذتها. مثال ذلك، عندما انتخب الحزبُ تون عبد الله، مساعد رئيس الوزراء السابق، نائباً لرئيس أمْنو في سنة ١٩٩٣م، أعدتُه إلى الوزارة مع أنّه وقف مع تنكو رزاليغ ضدّي في انتخابات أمْنو لسنة ١٩٨٧م.

أُبلِغت لاحقاً أنّ أنور نشط للغاية في حشد الدعم لشخصه في أقسام أمْنو وأنه يحرّضهم على انتقادي، قلت في نفسي حتى في تلك اللحظة ليس للأمر أهمية كونه سيصبح رئيس الوزراء التالي. أردت المحافظة على علاقة عمل طيبة معه، ولذلك كنت مستعداً للتغاضي عن عدم تجمّله بالصبر حيال مسألة تقاعدي؛ ذلك أنّه يصعب تخطئة سياسي بسبب طموحه وتململه

وتطلّعه إلى المستقبل. ربما يكون المجتمع الملايوي في حاجة الآن إلى أمثال هؤلاء القادة وإلى المزيد منهم، لقد قطعنا شوطاً طويلاً في الابتعاد عن دماثة تونكو التي أقلقتني كثيراً في أواخر ستينيات القرن الماضي، ربما كان ما يجري أمراً جيداً، ومقاربة أنور الجسورة تجسّد عالم السياسة الملايوي الجديد.

وكما أسلفت، عندما انضم أنور إلى أمْنو، لم ينل استحسان عدد من القادة الكبار لتشكيله تهديداً لطموحاتهم الخاصة ولم ينسجم مع تون عبد الله؛ لأنه حين كان موظفاً حكومياً كلّفه تون رزّاق بالردّ على قيادة أنور للطلاب والشباب المسلمين، ومع صعود أنور السريع في أمْنو، تحوّل إلى تهديد لقيادة تون عبد الله لأمْنو في ولاية بينانغ. وقد تحقّقت مخاوف تون عبد الله حين أصبح أنور مساعدَ الرئيس وحلّ محلّ تون غفار في منصب مساعد رئيس الوزراء، وسارع أنور إلى إزاحة تون عبد الله عن رئاسة الارتباط في أمْنو والجبهة الوطنية في بينانغ.

وبمرور الوقت، لاحظتُ أن أنور ازداد جرأة في انتقاده الحكومة، ولا سيما في القضايا المتّصلة بمحسوبيّات مزعومة، وصار يتحدّث عن خيانة ثقة الناس، مزيّناً عباراته بتلميحات مبطّنة تشير إليّ. أدان المحسوبية من حيث المبدأ، وهو أمر استحسنته، لكنّ كلماته كانت ذات حدّين؛ إذ قدّم لنا كلامه المنمّق مسرحيةً أخلاقية، كان هو الرجل الطيب فيها وكل من هو ضدّه هو الشرير، فحين تحدّث عن المحسوبية في أعلى المستويات، هل كان يلمّح إلى أحد سواي؟ فليس هناك أحد فوقي ولا فوقه. كما إنّه بإدانته المحسوبية أشار إلى عدم انغماسه فيها وكانت استراتيجية ذكيّة لصرف الأنظار عن محسوبياته الخاصة، وقد حذّرني أعضاء كبار في أمْنو من نواياه السيّئة ومن عدم ولائه للحزب. قالوا إن هدفه التالي بعد إزاحته تون غفار سيكون أنا لكنّي لم أقلق من ذلك؛ لأني لم أعتقد أنه سينجح ولأنني كنت مطمئنّاً إلى وضعي تماماً.

إعتقدت أنّني أستطيع التعامل معه، على تأزّم الوضع، وشككت في إمكانية تأمينه الدعم الكافي إذا اختار الانقلاب عليّ، وبينما كنت لا أزال أرى في أنور قائداً ذا كفاءة، أحسست أنّ رغبته في إزاحتي سابقة لأوانها،

لكنّ ثقتي بنفسي وبالاتجاه الذي اخترته أتاحت لي دائماً التعايش مع الاختلاف مع أشخاص يخالفونني في تفكيرهم وفي تصرفاتهم. ربما بالغتُ في ثقتي بنفسي، لكني رأيت أنّ الأهمية هي للمصالحة بين جميع الفصائل داخل الحزب ولو نحّيتَ قائداً، سيتقدّم آخر بالتأكيد للحلول محلّه وليس هناك ضمانة بأنّه سيكون أقلّ طموحاً وإثارة للمشكلات من سلفه، وسيتعيّن عليك التعامل معه وإذا كان أنور ينوي أن يتحدّاني، عرفت أنه سيتمتّع بمناصرين وأنّ ذلك قد يضعف أمْنو، لكنّي تهيّأت للتعامل مع ذلك كله.

كما أخبرني بعض الأشخاص المقرّبين بما رأوه وسمعوه عن أنور، وهم أشخاص ليس لديهم مصلحة أو اهتمام في السياسة ولم يكن هناك من يحرّضهم ولذلك لم أجد سبباً للتشكيك في دوافعهم. بحلول ذلك الوقت، جرى التداول بحكايات من سائر الأنواع ونشرها وبلغ الصحافةَ بعض الشائعات التي تحدّثت عن فسادي وإيثاري معارفي. ولأضع حدّاً لتلك المزاعم، وجدت في النهاية أنه لا بدّ من نشر أسماء جميع الأشخاص الذين فازوا بعقود حكوميّة حين كان أنور وزير المالية. أظهرت القائمة أن عدداً ممن رست عليهم عقود بالتراضي كانوا أصدقاءه وأفراداً من أسرته وظهر أيضاً شخص أو اثنان من أفراد أسرتي أو معارفي، لكنّ عقودهم كانت أصغر حجماً بكثير. إن الصراخ بقول: «سارق» مكيدة جيدة لصرف الأنظار عن نفسك، وتلك كانت بالضبط الاستراتيجية التي استخدمها أنور، والتي أخشى أنه لا يزال يستخدمها.

أشرت من قبل إلى أن أنور رسم لنفسه صورة مدهشة على الساحة العامة، كما أدهش الصحافيين الأمريكيين والغربيين بأفكاره التي تبدو ليبرالية. ورتّب أمر زيارة أعضاء في مجلس الشيوخ ومجلس الكونغرس الأمريكيَّيْن إلى ماليزيا كل سنة، وغطّى تكاليف تلك الزيارات بأموال جمعها فاعتقد هؤلاء الساسة أنه سياسي ليبرالي وديمقراطي فأحبّوه. واحتفظ في الوقت عينه باتصالاته مع عدد من الناشطين الإسلاميين في العالم الإسلامي. وتبيّن لاحقاً نفع هذه القاعدة التي أرساها لأن هذه الصلات وتلك السمعة التي يُحسَد عليها نفعته كثيراً حين حوكم لاحقاً وأدين بتهم جنائية في محاكمنا. صدّقوا روايته بأنه ضحية مكيدة أريد منها حرمانه من تولّي رئاسة الوزراء.

لا ريب أن الأمريكيين اعتقدوا أنه سيكون رئيس وزراء أفضل منّي، وهذا ما نقله عدد من صحفهم الرئيسة ومجلاتهم المهنية؛ إذ كنت قاسياً ولم يهواني الأمريكيون أبداً. ومع ذلك، سعيت لإرضاء أنور بالاجتماع إلى الشيوخ والنواب الأمريكيين والمشاركة في الحلقات الدراسية التي نظّمها. ولِمَ لا؟ لم أشكك في غايته من دعوته الأمريكيين لزيارة ماليزيا كل سنة، وظاهرها إتاحة الفرصة ليتعرّفوا إلى ماليزيا على نحو أفضل. وعندما اتُّخذت إجراءات ضدّه لانتهاكه قانوننا الجنائي، أدانني هؤلاء الأشخاص جميعاً وطالبوا بإخلاء سبيله وقُدّر لحكومتي التعامل مع ثمن شهرته الدولية لاحقاً عندما اعتُقل وحوكم بتهم جنائية، وحين زعم أنه الشخص الذي عالج بنجاح أزمة العملة.

وفي الداخل، اشتكى بعض قادة أمْنو الذين لا يحبّهم أو المقرّبين إليّ تضييقه عليهم كونه مساعد رئيس الوزراء. واتُّهم وزير أول بإقامة علاقة غرامية مع تلميذة مدرسة وزعم أن مساعد رئيس الوزراء أمر بإشهار القضية، وفي النهاية، خسر الوزير الأول منصبه.

وفي سنة ١٩٩٣م، قدِم تون محمد حنيف عمر المفتش العام في جهاز الشرطة آنذاك لرؤيتي، حاملاً دليلاً على سوء سلوك أنور الجنسي، كانت التهمة من الخطورة بحيث استبعدتُ صحتها ورأيت أنها جزء من مكيدة خبيثة حيكت ضدّه. لم أقترح اتخاذ أي إجراء، لكنّ الشرطة واصلت تحرّياتها لأن ذلك عملها، ولم تردْني تقارير أخرى إلى سنة ١٩٩٨م حين ظهرت دلائل كانت من القوة بحيث اضطُررت إلى اتخاذ إجراء، وهو ما سأذكره في فصل لاحق.

في أثناء ذلك، ازداد وضوح مساعي أنور لإرغامي على التنحّي ومع أني لم أقلق كثيراً، توترت علاقتنا وساورتني شكوك في قدرته على أن يكون قائداً جيداً وخليفة لي، لكن توجّب عليّ التعامل معه كما لو لم يحصل شيء، مثلما فعلتُ عندما ساءت الأمور بيني وبين تون موسى. هذه طريقتي في التعامل مع الناس، فأنا لا أتهمهم بشيء ولكن أتابع عملي كأن شيئاً لم يحدث.

عندما انقلب تون موسى عليّ، اعتقدتُ أنه لا يؤذي سوى نفسه؛ لأنه

فقد شعبيته داخل الحزب. وفي مرحلة لاحقة، كنت على استعداد لإعادته ولم أعترض حين أراد أنصاره أن يعود مساعدَ رئيس الوزراء ومساعد رئيس الحزب، وقد تبيّن لي أنها الاستراتيجية الصحيحة، وفي حالتي مع أنور، اعتمدتُ النظرة والمقاربة نفسيهما. بقي أنور يُضعف موقفه ويتصرّف كأن شيئاً لم يحدث. وفي أثناء ذلك، سمعت أن أعضاء في الوزارة يقولون عنّي أشياء لا تسرّ هنا أو هناك، بيد أنه على الرغم من كل ما كان يفعله أنور وحلفاؤه والطرق الخبيثة التي كان يستخدمها، احتفظ بسمعته كرجل ورع ومستقيم دينياً.

احتفظت بشكوكي لنفسي، وأحسست بالثقة بأنّه إذا نازعني رئاسة الوزراء بشكل مباشر، سأبقى قادراً على التغلّب عليه، وكما أظهرت الأحداث لاحقاً، أفسد هجومُ تجار العملات الدوليين على الرينغت الماليزيّ بين سنتي ١٩٩٧ و١٩٩٨م خططي للتنحي بعد انتهاء ألعاب الكومنولث في كوالالمبور، وبصرف النّظر عن خططي الشخصية، لم أستطع التنحّي في ظلّ تلك الظروف، لم أستطع الرحيل فيما تواجه البلاد أزمة عظيمة، فرأيت أنّ من واجبي إعادة الأمور إلى نصابها أولاً. وهذا ما تأكّد، على الخصوص؛ لأنّ خليفتي أنور بدا عاجزاً عن التعامل مع الوضع؛ فقد التزم بصيغة صندوق النقد الدولي وازداد الوضع سوءاً. وما لم تُتَّخذ إجراءات تصحيحية، كانت البلاد التي سيتسلّمها خليفتي ستغرق في ركود اقتصادي.

الفصل الثاني والثلاثون

إعادة ماليزيا إلى كنف العالَم

عندما تولّيت رئاسة الوزراء، لم يسمع بماليزيا أو حتى لم يعرف مكانها سوى عدد قليل من الناس. وعندما يخبر ماليزيّ مقيم في الخارج بعضَ الناس عن المكان الذي جاء منه، يأتي السؤال الثاني دائماً، «أين يقع هذا البلد؟» بقي الأجانب ردحاً طويلاً من الزمن يعتقدون أن ماليزيا تقع في الصين، أو في الهملايا أو حتى في أفريقيا، وكانوا يخلطون بينها وبين ملايوي أو مدغشقر، بينما عرف كل الناس إندونيسيا وتايلاند والفيليبين وسنغافورة، وحتى فييتنام كانت أشهر من ماليزيا وذلك عائد بدرجة كبيرة إلى الحرب التي وقعت هناك. وبالمقابل، كانت ماليزيا، وهي دولة جنوب شرق آسيوية مثل الدول التي سبقت الإشارة إليها، الأقل شهرة وهو ما جعل جذب السياح والمستثمرين مهمة عسيرة للغاية.

لم يشكل جهل الناس بماليزيا مفاجأة لأن اسمها لم يرد في الأخبار كثيراً في سنيها الأولى ولم تقع واقعة مشهودة في كفاحنا لنيل استقلالنا الذي حصلنا عليه بالتفاوض لا بقوة السلاح. لم تقع ملحمة طويلة سُفكت فيها الدماء ولا نزاع من النوع الذي يهوى الصحافيون ومحرّرو تقاريرهم الكتابة عنه كما حصل في كفاح إندونيسيا وفييتنام الطويل لنيل الاستقلال في منطقتنا، أو في الجزائر وقبرص القريبتين من أوروبا. دُعيت دولتنا الجديدة في البداية فديرالية ملايا، وريثة ما عرفه كثير من الناس بملايا البريطانية. لم يكن الربط بين الاسمين صعباً جداً. ثم عُرفت البلاد في وقت لاحق باسم ماليزيا، وهو الاسم الجديد الذي اعتُمد عقب انضمام ولايات صباح وسراواك وسنغافورة إلى فدرالية ملايا المستقلة أصلاً في سنة ١٩٦٣م. ومع أنّ انفصال سنغافورة عن ماليزيا في سنة ١٩٦٥م جذب انتباه وسائل الإعلام الدولية لبرهة وجيزة، وكذلك المواجهة التي وقعت بين إندونيسيا والفدرالية

الموسَّعة بين سنتي ١٩٦٣ و١٩٦٥م، فقد بقينا على العموم عضواً قليل البروز في المجتمع الدولي لا تعرفه أغلبية الأجانب.

لم تتجاوز مخصّصات وزارة الشؤون الخارجية الماليزيّة نحو ١٤ مليون رينغت في أواخر ستينيات القرن الماضي. أقمنا علاقات دبلوماسية مع عدد قليل جداً من الدول، ولا سيما دول الكومنولث، وكانت سياسات تونكو وتون رزّاق موالية للغرب وإن أولى تون رزّاق عناية أكبر بباقي دول العالم كما أظهرت زياراته الرسمية إلى الاتحاد السوفياتي ثمّ الصين في سنة ١٩٧٤م.

وعندما أصبح تون حسين رئيس الوزراء، انتهج سياسة تون رزّاق في الأساس لعدم امتلاكه الوقت الكافي لتغيير السياسات. ومع أنّه كان في الصميم شديد القرب من الغرب، فقد تبنّى مبدأ عدم الانحياز الذي اعتمده تون رزّاق قبله. في الواقع، كان تون حسين رجلاً مسالماً خشي إثارة حنق الدول الأخرى على ماليزيا فسعى لتحاشي النزاعات دائماً. وبناءً على ذلك، رمّم العلاقات مع بروناي التي اتهمت ماليزيا من قبل بمساعدة البروناييين المناوئين للنظام في عهد تون رزّاق.

عندما توليتُ رئاسة الوزراء، قرّرت مراجعة سياستنا الخارجية وتغييرها. أحسست أنه ينبغي لنا تجاهل الاختلافات الأيديولوجية وإقامة صداقات مع الجميع وجعلت في قمة أولوياتي بناء علاقات أقوى مع الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، أو آسيان؛ لأنهم جيراننا الأقربون ولأن ما يحصل لهم يؤثر فينا. وعلى أي حال، تشكّلت آسيان لتلافي الصراعات بين الجارات، كما حين افتعلت إندونيسيا مواجهة مع ماليزيا وحين طالبت الفيليبين بولاية صباح، ولم تتشكل لتكون كياناً اقتصادياً مثل الاتحاد الأوروبي. قررتُ وجوب تلافي الصراعات بين ماليزيا وجاراتها من خلال إقامة علاقات طيبة مع دول آسيان. وفي وقت كانت المشاعر الوطنية في ماليزيا على الضدّ من ذلك تماماً، سعيت لإقامة علاقات جيدة حتى مع سنغافورة بعد انفصالها عن ماليزيا.

أولويتي الثانية كانت الدول الصغيرة في المحيط الهادئ وأفريقيا، تليها الدول الإسلامية، وأخيراً دول الكومنولث. تبيّن نقلُ الكومنولث إلى أسفل قائمة أولويات العلاقات الخارجية الماليزيّة بجلاء حين اخترت عدم حضور

اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث[1] الذي يُعقَد كل سنتين وذلك في مناسبتين أولاهما في ملبورن في سنة ١٩٨١م ثم في نيودلهي في سنة ١٩٨٣م. وقد سعى السير شريداث رامْفال، الأمين العام للكومنولث، وكثيرون غيره لإقناعي بالمشاركة، لكنّ جوابي بقي نفسه دائماً: أريد أن أزور دولاً أخرى أولاً.

جاءت القوى العالمية والدول الأوروبية في أسفل القائمة. وفي الشرق، رأيت أن علاقاتنا باليابان وبكوريا الجنوبية هي الأهم، وفي مرحلة لاحقة حين قطعت جمهوريةُ الصين الشعبية مساعداتها عن المتمرّدين الشيوعيين، سارعتُ إلى إقامة علاقات قوية مع تلك الدولة العملاقة أيضاً.

باشرتُ العمل بموجب هذه الأولويات الجديدة بالقيام بزيارات للدول الأعضاء في آسيان، عدا الفيليبين. ورغبة في إقامة علاقات طيبة مع إندونيسيا، أكبر جاراتنا في آسيان وأقربها إلينا على صعيد الإثنية وصعيدي الثقافة واللغة، أصررت على زيارة إندونيسيا أولاً؛ استقبلني وزوجتي الرئيسُ سوهارتو في مطار حليم بيرْدناكوسوما الدولي وبرفقته بعض أعضاء وزارته، استعرضتُ والرئيس حرسَ الشرف ثم توجهنا بالسيارة معاً إلى بيت الضيافة خلف قصر ميرْديكا. ازدانت جوانب الشوارع التي سرنا فيها بصور ضخمة لي وللرئيس سوهارتو، وبدا الرئيس مُضيفاً كريماً ورافقني إلى باب الجناح الذي نزلتُ فيه، متمنّياً لي إقامة هنيئة وقال بأدب إذا احتجتَ إلى أي شيء، سينظر مسؤولو البروتوكول فيه.

ثم زرتُ تايلاند، حيث استقبلني الجنرال بريم تينسولانونْدا، رئيس الوزراء، في القطاع العسكري من مطار دون موانغ وهنا أيضاً اصطفّ حرس الشرف. وبعد استعراضه نُقلت بالسيارة إلى بيت الضيافة برفقة الجنرال واستعرضنا قضايا تهمّ بلدينا وأُتحفنا بعشاء فاخر، تبعه أداء رقصة تايلاندية مميّزة موضوعها الصداقة بين تايلاند وماليزيا، وسررت لتحسّن علاقتنا بتايلاند وبدا الجنرال بريم ودوداً للغاية.

---

(١) يجتمع قادة الكومنولث كل سنتين لمناقشة القضايا العالمية والقضايا التي تخصّ الكومنولث، وسياساتها ومبادراتها.

لم أزر الفيليبين لأن مشكلة مطالبتهم بولاية صباح لم تصل إلى حلّ، وجرت العادة آنذاك على ألّا يلتقي قادة ماليزيا والفيليبين إلّا على هامش مؤتمرات آسيان أو في المحافل الدولية الأخرى. وبقي الأمر على تلك الحال إلى أن انتُخب الجنرال فيديل راموس رئيساً وتوجّه إلى ماليزيا في زيارة غير رسمية؛ فأذابت هذه الزيارة الجليد بيننا، لكنّ الزيارات الرسمية بقيت معلّقة لاستمرار مطالبة الفيليبين بولاية صباح، ولم يمكن حلّ اختلافاتنا؛ لأنّ المشرّعين الفيليبينيين رأوا فيها قضية مؤاتية يمكنها حشد الدعم الشعبي دائماً للمطالبين بعودة صباح إلى الفيليبين. وكانت سياساتهم كثيرة التنافر والتباعد، ولذلك لم يجرؤ رئيس فيليبيني على إسقاط الدعوى، وبالتالي تبقى القضية حيّة إلى يومنا هذا، لكننا ودّيون في اجتماعات آسيان ولا نسمح لهذه القضية بتسميم علاقاتنا الشخصية.

عوملتُ وفقاً لبروتوكول من نوع مختلف تماماً في سنغافورة وحدها، فبما أنّي كنت رئيس حكومة زائراً، استقبلني مسؤول بروتوكول واحد فقط عند مدخل مكتب رئيس الوزراء وطُلب إليّ الانتظار في غرفة استقبال مجاورة إلى أن يفرغ رئيس الوزراء لاستقبالي؛ فاضطُررت إلى الانتظار نحو خمس عشرة دقيقة أحسستُ فيها بإساءة مريرة ولم تكن تلك الطريقة اللائقة للترحيب بزائر أجنبي مساوٍ في المرتبة. ولست أدري أذلك إجراؤهم الروتيني في التعامل مع جميع رؤساء الحكومات أم لا، لكني رأيت أنه إذا كان إجراءً لائقاً في سنغافورة، ينبغي أن يكون كذلك في ماليزيا حين تستقبل رئيسَ وزراء سنغافورة؛ لذلك، حين زار لي كوان يو، وخلفاؤه من بعده، كوالالمبور، حذوتُ حذو هذه السابقة. كنت أستقبل رؤساء الحكومات الآخرين عند الباب الرئيس دائماً، ونحن نكرمهم أيضاً باحتفال ترحيبي في مبنى البرلمان مع استعراض حرس شرف عسكري.

في زيارتي الأولى تلك إلى سنغافورة، لم أحضر عشاءً رسمياً ولا خطابات رسمية على ما أذكر. وفي مناسبة أخرى، قمت بزيارة مجاملة إلى الرئيس السنغافوري بنيامين هنري شيرز أستاذي الذي علّمني طبّ الولادة وطب أمراض النساء في كلّية الطبّ في سنغافورة وتحدثنا نحو عشرين دقيقة قبل أن يدخل معاونه الغرفة ويقول إن لدى الرئيس موعداً آخر، فهمت المراد فنهضت ورحلت.

كان الحديث مع لي كوان يو محادثة من جانب واحد؛ فأسلوبه في المحادثة، كما طريقته في مخاطبة البرلمان الماليزيّ حين كان عضواً فيه، يقوم على إلقاء محاضرة في المستمعين يبيّن فيها ما هو صواب وما هو خطأ. لكن في تلك المناقشة، عرفت أنه لا يعرف كثيراً، وبخاصة في المسائل التكنولوجية. وأذكر مناسبة ذكر فيها أنه تعرّف للتوّ إلى طريقة جديدة لتحلية المياه، لكنها لم تكن جديدة على الإطلاق بل كانت مطبَّقة عموماً منذ سنين.

ذكرتُ من قبل أنني تجادلت كثيراً مع «لي» حين كنّا عضوَين في البرلمان الماليزيّ، وكانت آراؤنا متعارضة تماماً في العادة، وكانت علاقاتنا لائقة ومناسبة مهنياً بالنسبة إلى خصمين سياسيَّين، لكننا لم نكن صديقَيْن أبداً. ومع ذلك، بذلتُ كل ما في وسعي كرئيس للوزراء لحلّ مشكلاتنا المتنوعة مع سنغافورة من دون أن ألقى تعاوناً منهم.

عندما أصبح الأمر متعلقاً بالغرب واجهتني توقّعات أخرى على صعيد السياسة الخارجية؛ إذ شرع السفير الأمريكي لدى ماليزيا بالتخطيط لزيارة لواشنطن العاصمة فور تقلّدي منصب رئيس الوزراء كي أحيّي في ما يظهر رونالد ريغان الرئيس الجديد. ذكر لي مدى صعوبة تأمين موعد مع الرئيس والظاهر أنه توقّع مني تقدير الجهود التي يبذلها في ترتيب هذه الزيارة، لكنّي أوعزت إلى ويسما بوترا[٢] بإبلاغ السفير الأمريكي أني لا أنوي التوجّه إلى واشنطن قريباً، ولم أفاجأ لعدم رؤيته بعد ذلك.

لو توجهت إلى واشنطن، لكنت مجرد قائد آخر من العالم الثالث يتوسّل المساعدات ولم أنوِ طلب شيء وأنا قررت أصلاً أن ماليزيا لن تستجدي شيئاً. وإذا لم يكن في خزائننا مال، فسوف نقتطع من إنفاقنا، توجّب على الماليزيّين إظهار أن لديهم اعتداداً بالنفس.

أردت أن أُظهر للدول العظمى والقوية التي تعنيني أن ماليزيا لا تكترث بالحجم ولا بالأهمية؛ لذلك، بعد أن زرت دول آسيان، توجّهت إلى فيجي وتونغا وجزيرة ساموا الغربية وبابوا غينيا الجديدة وجزر المالديف عوضاً عن

(٢) ويسما بوترا هو المقرّ الذي يضم مكاتب وزارة الخارجية الماليزية.

زيارة الولايات المتحدة. ربما تبدو دولاً صغيرة، لكني لم أفكر في المنافع الاقتصادية أو التجارية أو الدبلوماسية المتأتية من زيارتها وآمنت ببساطة بضرورة إقامة أكبر عدد ممكن من الصداقات. وكما أظهرت الأحداث، غالباً ما انتفعنا بمؤازرتها لاحقاً، ولا سيما انتفاعنا بأصواتها في الكومنولث وفي الأمم المتحدة، كما لمستُ فيها احتفاءً صادقاً وتقديراً لمصالح ماليزيا. ولا يمكن قائد ماليزيّ أن يزور واشنطن حاملاً مثل هذه التوقّعات. لكن عليّ الإقرار بأنّ السجاد الأحمر فُرش أمام داتوك سيري أنور إبراهيم حين زار واشنطن بصفته مساعد رئيس الوزراء.

أطلقت في مرحلة مبكرة من رئاستي البرنامج الماليزيّ للتعاون التقني، وبموجبه دعونا عدداً من الدول النامية إلى إيفاد شبابها إلينا ليتدرّبوا. وهم طالما أعربوا عن اهتمامهم بطريقة تطويرنا لاقتصادنا، ولا سيما طريقتنا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما كانوا متشوقين إلى معرفة كيفية تشكيلنا إداراتنا وسلكنا الدبلوماسي وصياغتنا اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها شركتُنا النفطية الوطنية بتروناس مع شركات النفط الدولية الرئيسة.

أكدتُ أن جميع ذلك يندرج في إطار التعاون لا في إطار المساعدات، وأصررنا على استعمال هذه الكلمة لأن البرنامج أتاح لدولنا العمل معاً بروح تشاركية تعاونية مجرّدة من أي إجحاف أو تلاعب، لم نقدّم مساعدات لأننا من جملة دول العالم الثالث، مع أننا أنفقنا الملايين من الرينغتات على مرّ السنين على هذا البرنامج الذي ساعدنا على إقامة صداقات مع دول في شتى أنحاء العالم. كما حصدنا ثمرات مساعدة تلك الدول. وعلى سبيل المثال، بعد أن درّبنا دبلوماسييها، قوبلت وفودنا ورجال الأعمال لدينا بوجوه منشرحة في اللقاءات الدولية أو في زياراتنا لدولهم، وعندما أردنا دخول المعترك المهني في أفريقيا، بدا ذلك أسهل على الماليزيّين؛ لأن المسؤولين الأفريقيين يألفوننا. كما أنني طلبتُ إلى وزارة الخارجية الماليزيّة الإيعاز إلى سفرائنا بالتركيز على الفرص المهنية والتجارية لا على سياسات الدول المعتمَدين لديها فقط. أردنا أن نكون أصدقاء لها بصرف النظر عن أيديولوجياتها.

كما لم نرغب في التدخل في شؤونها الداخلية، فما فائدة تدخلنا على

المدى الطويل في ميانمار مثلاً؛ حيث غدا نظامها الدكتاتوري العسكري محلّ كثير من انتقادات الدول الأخرى؟ يتعين أن يكون علاج الوضع هناك على يد شعب ميانمار نفسه. ويتعين أن يكون التغيير ثمرة جهوده وإلّا لن يعني كثيراً ولن يدوم طويلاً، وربما تعلّمنا هذا الدرس من القوى الكبيرة التي عرضت مساعدات لكن أرفقتْها بشروط، وفي النهاية، كرهتْها الدولُ التابعة.

ربما تنظر الحكومات الأخرى إلى الدول الأصغر والأقلّ تطوّراً منها نظرة دونية، بحيث لا يمكنها تلمّس المنافع التي ستجنيها من إقامة صداقات معها. على أنّنا لم نعمل من منطلق نكران الذات بالمطلق، بل آمنّا بشعارنا «لينعم جارك بالازدهار» حين ساعدْنا أصدقاءنا على تحقيق التقدم، وعندما ازدهرت هذه الدول، استطعنا مزاولة التجارة والأعمال المهنية معها.

وفي مؤتمر لحركة عدم الانحياز انعقد في بلغراد في سنة ١٩٨٩م، فاتحني السير شريداث رامفال بشأن تشكيل مجموعة أصغر وأفعل من الدول النامية، وفاتح أيضاً خمسة أو ستة من قادة دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا، وأشير إلى أن حركة عدم الانحياز كبيرة جداً. أدلى قادتها ببيانات دولهم، لكنهم عجزوا عن معالجة أي من مشكلات الجنوب بطريقة مجدية؛ لذلك أشار السير شريداث إلى مجموعة من خمس عشرة دولة نامية تُنتقى من آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ربما تكون أقدر على التعمّق في مناقشة مشكلات الدول النامية وحتى عقد حوارات مع مجموعة الدول الصناعية السبع (مجموعة الثماني الآن)[٣].

أعجبتني الفكرة ووافقت على تشكيل المجموعة، وكان ذلك سبباً للاجتماع الافتتاحي لمجموعة الخمس عشرة في كوالالمبور في سنة ١٩٩٠م. شاركتْ في اللقاء ماليزيا وإندونيسيا والهند وإيران وسيريلانكا والأرجنتين والبرازيل وتشيلي وفنزويلا وكولومبيا والجزائر ومصر ونيجيريا وجامايكا وزمبابوي. ومع أنّ دول أمريكا اللاتينية أبدت دعماً فاتراً للمجموعة، فقد ساندتها الدول الآسيوية بحماسة، وكانت المناقشات جوهرية ركزت في

---

(٣) مجموعة الثماني منتدى يضم كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (مع أنه ليس من حق الاتحاد الأوروبي استضافة مؤتمر أو ترؤسه).

الأساس على التجارة بين الدول النامية وعلى التنمية الاقتصادية. وعُرفت هذه المجموعة لاحقاً باسم مجموعة الجنوب ـ الجنوب.

لكنّ مجموعة السبع رفضت الاعتراف بمجموعة الخمس عشرة ككيان يمثّل الجنوب أو كناطق باسم الدول النامية. هذا اختيارها بالطبع، وهي ليست في حاجة إلى تبريره، وما كان عليها سوى تجاهل هذا الكيان، وعندما ذهب الرئيس سوهارتو إلى طوكيو نيابة عنا للمشاركة في اجتماع مجموعة السبع الذي انعقد في سنة ١٩٩٣م، أُبقي رهن الانتظار بل لم يتمكن من الاجتماع بهم. إن تصرف الدول المتقدمة بهذه الطريقة مألوف؛ فآثرتْ التعامل مع مجموعة السبع والسبعين[٤] التي تضمّ عدداً من الدول الصغيرة والضعيفة المدينة بالفضل لمجموعة السبع. وكل الجهود التي بُذلت لطرح وجهات نظر مجموعتنا في اجتماعات مجموعة السبع لتوضيح أسباب انعكاس قراراتها سلباً على الدول النامية ذهبت أدراج الرياح، ولم تلق اهتماماً ولا رداً.

ربما كان الرئيس الفرنسي جاك شيراك أكثر قادة مجموعة السبع صداقة مع دول الجنوب. أنا أعرف شيراك جيداً، لذلك حين تَقَرر أن تستضيف فرنسا اجتماعاً لمجموعة السبع، بعثت إليه برسالة. قرر شيراك عدم دعوة مجموعة الخمس عشرة ككل، واقتصر على دعوة قادة معيّنين لبعض دول الجنوب. وكنت أحد الذين حضروا اجتماع مجموعة السبع بإيفيان في سنة ٢٠٠٢م. وفي إحدى الجلسات، استطعت الإشارة إلى الضرر الذي ألحقته اتفاقية بلازا[٥] بدول نامية مثل ماليزيا. فارتفاع قيمة الين بنسبة قاربت ٣٠٠ في المئة زاد عبء الديون على الدول التي استدانت بالين، وهذا إجحاف مطلق. من الناحية الفعلية، فُرض على الدول الفقيرة دفع ثمن حلّ المشكلات المالية التي تعانيها الدول الغنية، ولا سيما التكاليف الاقتصادية لاختلال التوازن بين العملتين اليابانية والأمريكية وفُرض علينا سداد ثمن

(٤) مجموعة السبع والسبعين تجمّع غير رسمي للدول النامية التي تتعاون على الترويج لأجنداتها الاقتصادية الجماعية في الأمم المتحدة. وباعتبار أنها ائتلاف، تعمل المجموعة على التمتع بموقع تفاوضي أقوى في الأمم المتحدة.

(٥) وقّعتْ فرنسا وألمانيا الغربية واليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة اتفاقية بلازا في سنة ١٩٨٥م والتي نصّت، في جملة ما نصّت عليه، على خفض قيمة الدولار مقابل الين الياباني.

إنقاذ الدولار، ونحن الأقلّ قدرة على تحمّل ذلك، حتى إني حاولت التحدّث إلى اليابانيين عن مشكلتنا، لكن لم يكن في وسعهم فعل كثير لعلاجها. وفي النهاية، تكبّد اليابانيون أيضاً خسائر ثقيلة، فلئن حصلوا على مكان كلاعب أساسي في الشؤون المالية الدولية، فقد جاء ذلك على حساب تجريدهم من مزيتهم الاقتصادية التنافسية، فقد ارتفعت تكلفة صادراتهم ودخلت بلادهم في ركود اقتصادي طويل بُعَيد ذلك. ولم يتم علاج اختلال التوازن البنيوي بين الاقتصادَيْن الأمريكي والياباني، ولم يعد في وسع اليابانيين فعل الكثير لمساعدة أحد ولا حتى مساعدة أنفسهم.

واصلتْ مجموعة الخمس عشرة لقاءاتها بعد أن تنحّيتُ عن رئاسة الوزراء، وتوسّعت عضويتها وباتت تضم تسع عشرة دولة، لكن اسمها بقي مجموعة الخمس عشرة. وعُقد اجتماعها الثالث عشر في العاصمة الكوبيّة هافانا في سنة ٢٠٠٦م على هامش مؤتمر لحركة عدم الانحياز، فتحدث راوول كاسترو، شقيق الرئيس الكوبي فيديل كاسترو، مبدياً دعمه للمجموعة كضيف، كَوْن كوبا ليست عضواً فيها. وعلى الرغم مما واجهته مجموعة الخمس عشرة من معارضة من جانب دول مجموعة السبع، فقد عزّزت التعاون بين دول الجنوب.

إن تغيير ماليزيا مسارها لم يقرّبها إلى دول الكومنولث المتقدّمة والأوروبية إثنياً. ولا ريب أن صحافتها ازدادت عدوانية تجاه ماليزيا وحتى حين ازدهرت البلاد في عهدي، لم يُنسَب إليّ فضلٌ في ذلك، بل أصبحتُ محلّ كثير من الانتقادات الشخصية والإدانات الصريحة لأسلوبي في إدارة البلاد ونُعتُّ بالدكتاتور، ولا بدّ من أنّهم انزعجوا لعدم تمكّنهم من الحديث عن فشلنا بعد الاستقلال مثلما فعلوا مع عدد من مستعمراتهم السابقة.

وردّاً على ذلك، قررتُ اعتماد موقف قاسٍ وناقد للإثنيّات الأوروبيّة، وهو ليس بالأمر العسير كونهم أتاحوا لنقّادهم أسباباً كثيرة. لمستُ بقوة إجحافَهم، وموقفهم المتغطرس، واعتقادهم أنهم على حقّ دائماً، واعتيادهم المسارعة إلى استخدام القوة في تعاملهم مع الضعيف. وموقفنا المستقل جذب اهتماماً عالمياً، ولا سيما في أوساط الدول النامية، لكنّي لم أشأ خسارة أسواق الدول الأوروبية أيضاً لشرائها ولأن لدينا الكثير لنبيعها إيّاه.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وُجّهت إلى حكومتنا، وجدتُ أنّ رجال الأعمال لديهم لا يزالون معجبين بما تقدّمه ماليزيا. ولم يساندوا سياسات حكوماتهم دائماً؛ لأنّهم عرفوا ماليزيا جيداً وتنبّهوا لعدم دقة كثير مما قيل عنها في وسائلهم الإعلامية وفي تصريحاتهم الحكومية؛ أي إن سياساتنا القائمة على توفير مناخ مؤاتٍ للأعمال المهنيّة آتت ثمارها.

لطالما ملتُ بالبداهة إلى التمسك بالعادات الملايوية، لكنّي لم أكن لأتوصّل إلى شيء في مفاوضتنا مع الدول الصناعية لو كنت شديد التواضع. إنّ دماثة الخلُق سيف ذو حدّين، فاتباع اللباقة في التعامل مع الذين لا يمكنهم سماع نغماتها الدقيقة عديم الجدوى، وأنا لم أنمّق كلامي أبداً، وسرعان ما ذاع صيتي بأني فظّ خلافاً لما هو معتاد من آسيوي وملايوي.

عندما خطبتُ في الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢م، اخترتُ التحدّث عن أنتركْتيكا. وزعم بعض الدول المتقدمة امتلاكه بقعاً في تلك القارّة، وليس هناك أحد يواجه هؤلاء المستعمرين. إن أنتركتيكا بحقّ أرض ليست ملكاً لأحد، أرض لم يقطنها إنسان وبالتالي يمكن أي كان زعم امتلاكها ولم أجد مسوّغاً لزعم تلك الدول القوية سيادتها على أرض غير مأهولة، وكذلك على أرض مأهولة والهيمنة على «ساكنيها». ينبغي أن تكون الأراضي غير المأهولة ملكاً للجميع، ملكاً للمجتمع العالمي بأسره. وإذا كانت تحتوي على موارد يمكن استخراجها، ينبغي أن تكون مشاعاً مشتركاً وقد اعتبرت ذلك مسألة مبدأ.

أبرم عدد من الدول، وعامتها من الدول الغنية، معاهدة أنتركتيكية لم تأخذ في الاعتبار حقوق الدول الفقيرة التي لا تستطيع حتى تحمّل تكلفة بلوغ تلك القارّة المتجمّدة النائية؛ لذلك، أعلنت ماليزيا في سنة ١٩٨٣م معارضتها للمعاهدة الأنتركتيكية التي يُفترض أنها تنظّم أنشطة الناس في تلك القارّة، ثم أثرتُ هذه القضية من جديد في القمة السابعة لحركة عدم الانحياز التي انعقدت في العاصمة الهندية نيودلهي في سنة ١٩٨٣م، وطلبت إجراء مراجعة للنظام القانوني الحالي الذي يحكم تلك القارّة. لكنّ الردّ جاء فاتراً، ذلك أن أنتركتيكا لم تشكل قضية ملحّة في نظر أغلبية دول حركة عدم

الانحياز ولذلك كانت بطيئة في التعرف إلى المبادئ العامة المعنية. أحسّت أن استغلال الدول الغنية للموارد النفطية والمعدنية هناك لا يؤثّر فيها.

رأينا الأمور بطريقة مختلفة وأطلقنا البرنامج الماليزيّ للبحث الأنتركتيكي في سنة ١٩٩٩م. لم نتقدم بأي زعم لكننا اكتفينا بمحاولة إشراك ماليزيّين في العمل البحثي المتصل بتلك القارّة. ونجحنا في إثارة اهتمام دولي بهذه القارّة الباردة، لا تُرفع أعلام إضافية هناك في هذه الأيام. استُبدل بالحصرية الحديث عن اهتمامات مشتركة وتعاون بحثي. وثبتت جدوى السياسة الماليزيّة الخاصة بأنتركتيكا وتم الاتفاق على عدم التنقيب عن المعادن أو النفط واستخراجه هناك، وبإثارتنا الاهتمام بتلك القارّة، أثرنا فضولاً تجاهها وأردتُ أن أرى ذلك بنفسي. وفي سنة ٢٠٠٢م؛ أي قبل أن أتنحى عن رئاسة الوزراء، زرت أنتركتيكا وعشت تجربة لن أنساها.

إنه مكان بارد موحش يتألف من أرض مغطّاة بطبقات سميكة من الثلج والجليد تراكمت عبر آلاف السنين ولا شيء يبدو أنه ينمو هناك، والسكان الوحيدون الذين رأيناهم هم حيوانات البطريق والفقمات والطيور. كان الهبوط على تلك الأرض الجليدية والمشي عليها غريباً، والمياه شديدة البرودة إلى حدّ أنك قد تلقى حتفك في غضون دقائق إذا سقطت فيها. تجوّلنا في المنطقة بواسطة قارب مطاطي من نوع زودياك وارتدينا سترات نجاة، ثم أنزل الطاقم سلّماً ومشينا على جبل الجليد بكل تأنٍّ مخافة الدوس على طبقة رقيقة وما يعنيه ذلك من السقوط في البحر.

الجزء الأصعب من الرحلة كان عبور ممرّ درايك، وهو فسحة من المياه المكشوفة عرضها ٨٠٠ كم حيث يلتقي المحيط الهادئ بالمحيط الأطلسي بين كايب هورن (رأس هورن) والساحل الشمالي لأنتركتيكا. هنا، تتجلّى القوة الهائلة للتيار المائي الذي يلفّ حول القطب الأنتركتيكي. بقي البحر هائجاً جداً في أثناء رحلتَي الذهاب والإياب والتي استغرقت الواحدة منهما يومين وبدا النوم مستحيلاً لأنه يتعين عليك التشبّث بسريرك بقوة. لم تنهض حاسمه من سريرها لأن القارب بقي شديد الاضطراب إلى حدّ أنها عانت باستمرار دوار البحر ولم تكن وحدها التي أصابها ذلك. لكني كنت على ما يرام واستطعت التنقل وتناول الطعام.

واصلت استمرار استخدام زياراتي الدولية الرسمية طوال مدة بقائي في الحكم في الإشارة إلى أولويات السياسة الخارجية الماليزيّة المتغيرة، فعقب زيارة جزيرة أوقيانوسيا (أوقيانيا)، عزمت على زيارة الدول الإسلامية. ولم تكن ماليزيا قد حققت كثيراً من التقدم آنذاك، لكننا أصبحنا معروفين في ذلك الجزء من العالم لأن رئيس وزرائنا الأول تونكو عبد الرحمن أدى دوراً فاعلاً في تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي[٦]. لقيتُ استقبالاً وديّاً في جميع تلك الدول إلّا واحدة لن أسمّيها؛ إذ رفضتْ تلك الدولة تحديد موعد لزيارتي والظاهر أنها أضمرت لي شيئاً مع أني لم أعرف كنهه. وعندما أظهرت ماليزيا لاحقاً قدرتها على صعيد الاستقرار والتنمية السريعة، وبدأت بالإفصاح عن آراء وأحاسيس الدول الإسلامية والعالم الإسلامي، دُعيت إلى تلك الدولة لأستلم جائزة كوني قائداً مسلماً.

لم تكن الدول العربية آنذاك قد بلغت من الثراء ما بلغته لاحقاً، لكن وكما عدد من الدول النامية الأخرى، لم ترَ في التقرّب إلى ماليزيا حاجةً معيّنة. ولم ينشط في ماليزيا سوى صندوق الاستثمار الكويتي، حتى إنه انسحب بعد مدة من الزمن. وتطلّعتْ الدول العربية إلى أوروبا وأمريكا وبدا أنها تعتقد أن الأوروبيين متفوقون ويمكنهم صنع المعجزات. ولطالما تمتعت الدول الأوروبية ورجال الأعمال الأوروبيون بأفضلية عند التعامل مع الدول العربية وحتى اليابان لاقت صعوبة في إقناع تلك الدول بأنها تستطيع فعل ما يفعله الأوروبيون وأفضل منه.

لكنّ يتعيّن الاعتراف بأنّ ماليزيا لم تفكر كثيراً آنذاك في الدول الصغيرة التي تشكل الخليج العربي أيضاً، فلم تكن قد اكتشفت النفط إلّا حديثاً وبقيت تأخذ شكل قرى تزخر فيها مصائد الأسماك، ولم تكن أبراجها الزجاجية الجديدة البرّاقة قد شُيّدت بعد. كان الدافع لزياراتي إلى تلك الإمارات الصغيرة سياسة التعامل الودّي مع سائر الدول الإسلامية وليس عوامل اقتصادية مباشرة.

ومن بين دول شمال أفريقيا الإسلامية لم أزر غير مصر، الدولة العربية

---

(٦) تأسست منظمة المؤتمر الإسلامي في سنة ١٩٧١م لتوحيد المجتمع المسلم على مستوى العالم والدفاع عن مصالحه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الوحيدة التي يعيش فيها عدد كبير من السكان، سحرتْني عاصمتها القاهرة. ولم أُجرِ كثيراً من الاتصالات المهنية، لكني ذهبت في رحلة إلى سد أسوان والأقصر حيث تنتصب المعابد والأضرحة المهيبة. وكنت قد ركبت الطائرة عدة مرات فوق نهر النيل ودُهشت كثيراً لاخضرار الأرض على ضفتيه، بدا الشريطان متساويَيْن في العرض إلى أن يتوقفا فجأة في مكان قاومت فيه الصحراءُ الحضارة. تنبّهت حينئذٍ للأسباب التي سمحت بتكوين الحضارة المصرية وازدهارها وتعلّم الناس كيفية ريّ الأرض لزراعة الحبوب والمحاصيل الأخرى. وبعد أن لم يعد المصريون في حاجة إلى التجمّع والبحث عن قوتهم لتوافر المحاصيل الزراعية الوفيرة، صار في مقدورهم التفكير في تطوير طريقة عيشهم وحيازة المعرفة والتركيز عليهما. ومن المعلوم أن جميع الحضارات الأولى تطوّرت على ضفاف الأنهار، وأبرزها، إلى جانب النيل، واديا دجلة والفرات والسند ويانغْتزي.

وعندما سافرت إلى مالي في سنة ١٩٨٢م، رأيت نهر النيجر يعبر الأراضي القاحلة في مالي مثلما يعبر النيلُ صحراءَ مصر. وتساءلت عن سبب إحجام السكان الذين يعيشون على ضفاف نهر النيجر عن زراعة الأرض مثلما يفعل المصريون. وبعد أن أخبرني سفيرنا لدى مالي أنه زرع خضروات ونباتات ماليزيّة هناك وأن الأرض خصبة جداً، قرّرت مساعدة الماليين على استغلال أرضهم ليغنَوا ويطوّروا بلدهم. بناءً على ذلك، أقامت ماليزيا مركزاً زراعياً وأوفدت خبراء زراعيين لزراعة الخضار وتربية الماعز، والواضح أنّ تطوير نهر النيجر ممكن مثل وادي النيل، لكن من دواعي الأسف أنّ الماليين لم يُظهروا تحرّكاً لتطوير إمكاناتهم الزراعية. فبين الواقع الجغرافي أو الإمكانات البيئية والعمل الاقتصادي السليم، يتدخّل شيئان: الثقافة والقيم. وعلمت أنه كان لهذين العاملَين عواقب جسيمة تعيّن التصدّي لها في حالة الملايويين، وربما يحصل شيء مماثل للماليين، وبعد ثلاث سنين، عاد الماليزيّون إلى وطنهم وأُهمل المركز.

حققنا قدراً أكبر من النجاح في ملايوي حيث أقمنا مركزاً زراعياً أيضاً وعلّمناهم كيف يستعملون مياه بحيرة فكتوريا وكيف يزرعون أرضهم. إنهم يتمتعون بهذه البحيرة الضخمة ذات المياه العذبة، والغريب أنهم لا يستغلونها؛ فباعتبار أن الزراعة ليست من تقاليدهم، لم يقيموا حضارة مثل

حضارة المصريين، وليتحقّق ذلك يلزم نوع معيّن من الناس. عاش الملايويون أيضاً على ضفاف الأنهار التي وفرت المياه والأسماك ووسيلة النقل. ومع أنهم طوّروا مجتمعاً زراعياً، فهو لم يرقَ إلى مصاف حضارة زراعية عظيمة. بيد أن أبناء عمومتنا في عالم ملايا القاطنين في جاوة نجحوا في ذلك في مناطقهم الداخلية وليس في المناطق الساحلية المتصلة بالتجارة الدولية، إنّ الأسباب التي إليها يُعزى هذا الاختلاف في مسارَي التنمية قبل الاستعمار عوامل يتعيّن علينا تدبّرها ومعاينتها إذا كنا نريد سبر أعماق المعضلة الملايوية.

قيل لي حين تنحّيت عن رئاسة الوزراء إنّ المركز الزراعي الذي أقمناه لقي قبولاً أفضل لدى الملايويين، والظاهر أنه يمكن التغلب على العوائق الثقافية الأولية مهما كان نوعها.

آمن قليل من الناس في تلك الأيام في قدرة آسيا والآسيويين على تقديم نماذج تنموية للدول الأخرى - ليس في قدرة ماليزيا بالتأكيد القيام بذلك ظنّاً منهم أنّها لن تكون أكثر من دولة متخلّفة من دول العالم الثالث، هذا هو الموقف السائد آنذاك على أي حال. وقد تفطّنت لذلك حين دعوتُ عدداً قليلاً من قادة دول الكومنولث الأفريقية إلى زيارة ماليزيا. لم يُبدوا أي اهتمام، والظاهر أنّهم تصوروا عدم وجود شيء يرونه هناك أو عدم وجود شيء يتعلّمونه من إحدى دول العالم الثالث. لكنّي اقتنعت بخلاف ذلك وحتى في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، كانت ماليزيا تتقدّم أصلاً على أغلبية الدول النامية الأخرى.

قررتُ حضور مؤتمر دول الكومنولث لسنة ١٩٨٥م في الباهامس للتعرف إلى قادة الدول الأفريقية، والكاريبية والدول النامية الأخرى الأعضاء في الكومنولث. في ذلك المؤتمر، أُحرج رئيس الوزراء السير لينذِن أو بينذْلينغ لتنظيم المعارضة مظاهرة على الطريق التي سلكتها الوفود لحضور العشاء الرسمي. بُذلت محاولة للالتفاف على المظاهرة باستخدام القوارب، لكنها لم تنجح لسبب ما.

ينبغي لهذه الجزر الصغيرة أن تتعلّم من سنغافورة؛ حيث لم يكن يُسمح للمعارضين برفع رؤوسهم ولم تكن هكذا مظاهرة لتحدث في سنغافورة، لكنّ

العيون الناقدة للدول الأوروبية الأعضاء في الكومنولث وعيون الولايات المتحدة القريبة كانت مسلّطة على هذه الدول الصغيرة إلى حدّ أنها اضطرت إلى التعايش مع انعدام الاستقرار السياسي والتنمية الضعيفة لتثبت مؤهّلاتها الديمقراطية.

شاركتُ في مؤتمر دول الكومنولث الذي انعقد في فانكوفر في سنة ١٩٨٧م. وكنت قد قرّرت بأنّ الطريقة الوحيدة لحمل قادة الدول الأفريقية والكاريبية على زيارة ماليزيا هي باستضافة اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث. وفي فانكوفر، تقدّمت ماليزيا بطلب استضافة اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث لسنة ١٩٨٩م. أعتقد أنّ السير شريداث وعدداً من الوفود اعتبروا ماليزيا الابنَ السخي الذي يريد العودة، ولذلك تحمّسوا كثيراً لرغبتنا في استضافة الاجتماع وأعطونا دعمهم الكامل.

ومن جانبنا، أردنا إظهار أنّ في استطاعة ماليزيا أن تكون مضيفة لائقة. كان ذلك أول لقاء دولي ضخم نعقده ولم نشأ خروج أي شيء عن خطه المرسوم أو التقصير بحال. ولذلك أصررت على التخطيط بعناية وعلى تقصّي أدقّ التفاصيل، وأجرينا مناورات تجريبية كثيرة لاكتشاف أي خلل.

كلّفنا سفراءنا المتقاعدين بمهمة الترحيب بضيوفنا الذين عرفوا بعضهم، واختير سفير رفيع لتوجيه المؤتمر بأكمله وإدارته. وجرى التحضير لمآدب العشاء والحفلات لرؤساء الحكومات وزوجاتهم، وأجرى راقصون فلكلوريون وكورس من معهد ياماها للموسيقى تدريبات مكثّفة لعرض طائفة كاملة من المواهب الماليزيّة.

كان سيتمّ اختيار أمين عام جديد للكومنولث في المؤتمر الماليزيّ لسنة ١٩٨٩م أيضاً ليخلف السير شريداث وتقرر أن أرأس عملية الانتخاب التي تنافس فيها اثنان، مالكوم فرايزِر، وهو رئيس وزراء أسترالي سابق، وإيميكا أنيواكو رئيس نيجيريا. فاز الرئيس، وما أن أذيعت النتيجة حتى غادر فرايزِر عائداً إلى بلده وكوني المضيف، ترأستُ المؤتمر أيضاً.

كانت تلك مناسبة أيضاً استخدمت فيها ملقّناً لأول مرّة عند إلقاء الخطب العامة. هنّأني بعض رؤساء الحكومات لقدرتي على إلقاء كلمة طويلة من دون الرجوع إلى ملاحظاتي في الظاهر، ولم أكشف لهم الحقيقة، لكني

استغربت جهل عدد كبير من الناس على الساحة السياسية آنذاك لعدم تفطّنهم إلى وجود ملقّن وإمكانات تكنولوجية أخرى. وعلى العموم، سار المؤتمر على أحسن ما يرام وهنّأت الوفودُ ماليزيا على حسن تنظيمها المؤتمر وكفاءتها في إدارته.

في أعقاب استضافتنا لمؤتمر الكومنولث في سنة ١٩٨٩م وحضوري المؤتمرات التالية، أقمتُ علاقات طيبة مع رؤساء حكومات الدول الأفريقية والكاريبية. وزيارتهم إلى ماليزيا في سنة ١٩٨٩م أقنعتهم بأنه يمكن إحدى دول العالم الثالث أن تتطوّر وتزدهر، وبعد أن رأوا إنجازات ماليزيا ورخاء شعبها، قام بعضهم بزيارات شخصية متكرّرة لماليزيا أو أوفد وزراءه وكبار مسؤوليه لتبادل وجهات النظر والخبرات المتصلة بالحكومة والتنمية. في تلك المرحلة، اتفقنا على إجراء حوارات منتظمة حول الإدارة، والتخطيط والتنمية. وقادت هذه الحوارات لاحقاً إلى «حوارات لنكاوي الدولية»(٧) و«الحوار الدولي الجنوب أفريقي»(٨) التي وطّدت علاقات ماليزيا بدول أفريقيا والكاريبي. شارك في هذه الحوارات عدد من رؤساء الحكومات، منهم رؤساء حكومات من خارج دول الكومنولث. وأرسلت دول الكاريبي ممثلين وأقامت «حوارات الكاريبي» لتبادل الأفكار والخبرات الإقليمية.

قرّبت هذه المبادرات أهدافَ السياسة الخارجية الماليزيّة من أهداف دول نامية أخرى. وجرى الترحيب هناك بالماليزيّين، ومنهم رجال الأعمال الماليزيّون، ولذلك حين تقلّصت الفرص المهنية في ماليزيا، أمكن رجال أعمالنا التوجّه إلى تلك الدول الصغيرة بحثاً عن عمل وفرص تجارية. وأثبت الملايويون الذين اتكلوا مدة طويلة على مِنح العقود الحكومية أن في استطاعتهم الآن إيجاد فرص وتنفيذ الأعمال في هذه الدول بصفة متعاقدين أجانب ومقدّمي خدمات. بلغوا سنّ الرشد على المستوى الدولي، وعلاقاتنا بالدول النامية الأخرى مكّنتهم ومكّنت ماليزيا من إثبات قدراتها.

---

(٧) يشجّع حوار لنكاوي الدولي، الذي انعقد أول مرة في سنة ١٩٩٥م، على تعزيز الشراكات بين قادة دول الكومنولث ورجال أعمالها ومنظماتها الاجتماعية، وموظفيها الحكوميين، ومهنيين آخرين دعماً للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والمهنية الجماعية.

(٨) يشجع الحوار الدولي الجنوب أفريقي على إقامة شراكات وشبكات ذكية يمكن أن تؤدي إلى تنمية الدول الواقعة في جنوب أفريقيا.

أصررتُ على تطوير علاقات ودّية مع اليابان وكوريا الجنوبية والصين، وقد ساعدتنا اليابان كثيراً من خلال استثماراتها ومؤازرتها سياستنا «النظر شرقاً». ويوجد الآن عدد من الماليزيّين الذين تلقوا علومهم وتدريبهم في اليابان وكوريا الجنوبية؛ حيث اكتسبوا أخلاق العمل التي أسست لنجاح هاتين الدولتين فضلاً عن اكتسابهم المعارف والمهارات. وقدّم لنا الكوريون الجنوبيون أحدث نموذج يبين كيف يمكن دولة متخلّفة القيام بهذه القفزات الهائلة نحو التحوّل إلى دولة صناعية عظيمة ولقد تعلمنا منهما في مجال التصنيع الشيءَ الكثير.

لم تكن الصين قد أصبحت دولة منفتحة حين زرتها في سنة ١٩٨٥م في عهد دينغ كسياو بينغ[٩]، وسبق أن أخبرني لي كوان يو مرة أنّه لا يجدر بنا الخوف من الصين لأنّها دولة فقيرة متخلّفة. كان متنبّهاً لمخاوفنا من الرغبة الصينية في نشر الأيديولوجيا الشيوعية في جنوب شرق آسيا واعتقادنا بأن «نظرية الدومينو» الأمريكية ستتحقق مع سقوط الدول الواحدة تلو الأخرى في يد الشيوعيين. وما رأيته في الصين حين عرّجتُ على شنغهاي وبكين في أثناء توجّهي إلى كوريا الجنوبية حين كنت مساعد رئيس الوزراء أقنعني آنذاك بأن لي كوان على حق.

عانينا مشكلات في البداية بسبب دعم الصين للمتمردين الشيوعيين الصينيين أساساً في ماليزيا، لكن مع تقلّص الدعم الصيني بالتدريج، تطوّرت علاقاتنا. وكان دينغ قد زار ماليزيا حين كان شو إن لاي رئيس وزراء الصين وحين كنت لا أزال مساعد رئيس الوزراء. أراد الاجتماع بتون حسين، لكنّ رئيس الوزراء طلب إليّ الاجتماع به عوضاً عن ذلك وانتهى الأمر بنا نحن الاثنين إلى إجراء مناقشة خاصة طويلة جداً. واهتمّ دينغ بتطور ماليزيا وطرح عليّ أسئلة لا حصر لها عن اقتصادنا وعن سياساتنا الصناعية، أجبته على أفضل وجه ممكن، لكنّ بعض التفاصيل التي أراد معرفتها أربكتني. أثبت دينغ أنه لطيف المعشر وفضولي للغاية بشأن كل ما يتعلق بكيفية تطويرنا بلدنا.

---

(٩) ساعدت إصلاحات دينغ كسياو بينغ على تحويل الصين إلى التوجه نحو اقتصاد حر بتشجيع المؤسسات الخاصة والاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن أمور أخرى، وصرف تركيز الصناعة المحلية نحو إنتاج سلع استهلاكية يومية.

وعندما خلف شو إن لاي، فتح أبواب الصين وصاغ فلسفة السوق الاشتراكية فاقتنعت بأن الصين ستصبح قوة اقتصادية عظمى وأنّه يتعيّن على ماليزيا تطوير علاقات طيبة معها، على الاختلافات الأيديولوجية التي بيننا. كنا نعرف اجتهاد الصينيين ومهاراتهم وحبّهم للمغامرة في ماليزيا، فإذا استطاعت بضعة ملايين منهم تحقيق هذا القدر من النجاح في بيئة أجنبية، كم سيبلغ نجاح ١,٣ مليار شخص في الصين؟

في الأيام الأولى للحكم الشيوعي، جرى التشديد على الأيديولوجيا كثيراً، لكن وكما كان دينغ يقول مراراً، «لا يهمّ إن كان القط أسود أو أبيض طالما أنّه يصطاد الفئران» تميّز بالبراغماتية والميل إلى الأفكار الناجحة ولم يبالِ إن كانت الممارسات مناسبة من الناحية الأيديولوجية أم لا طالما أن الصين تتطور، وهذا ما فعلته الصين بقفزات ووثبات أدهشت العالم بأسره.

يتوجّب علينا التعايش مع جارتنا الصين سواء أحببنا أم كرهنا، لم أُعجَب يوماً بسياسة احتواء الصين التي اعتمدتها الولايات المتحدة لتسبّبها بتوتّرات شديدة في آسيا ولعدم جلبها أي منافع لماليزيا، ولم نكترث لوجود أسطول المحيط الهادئ الأمريكي في المنطقة لحمايتنا من عدوان صيني، وأنا لم أعتقد بأنّ الصين ستغزونا. وبالتالي، ما الحاجة إلى وجود قوة بحْرية أمريكية هنا؟ لطالما كانت الصين دولة إمبراطورية، لكنّها لم تنهمك في غزوات ممنهجة واستعمار البلاد مثلما فعل الأوروبيون. وعلى هذا الأساس، قررتُ أنه لا يجدر بنا أن نخشى الصين، بل ينبغي أن نكون أصدقاء ونساند تكاملها مع باقي أنحاء العالم.

أقمتُ علاقات طيبة مع القادة الصينيين، وفي مقدّمهم الرئيس جيانغ زيمين، إن نوايا ماليزيا الطيبة ودعمها تعرفها أغلبية المواطنين الصينيين المثقفين. والصين غدت الآن مصنع العالم، فهي تصنّع كافة أنواع المنتجات المصنَّعة التي تتجه بسرعة نحو الوفاء بالمعايير العالمية. ومع أنّ دخل الفرد في الصين أدنى من نظيره في ماليزيا، لكنّ الشعب الصيني يجعل الصين سوقاً هائلة. وماليزيا أكبر شريك تجاري للصين في جنوب شرق آسيا ولا يزال حجم تجارتنا ينمو باطراد وآمل بأن تستمرّ سياستنا الخارجية المنفتحة على الصين. ويتعيّن علينا عدم الوقوع في الفخ الأمريكي في ما يتعلق

بالصين بتصوّرها عدواً محتملاً؛ فحين تعتبر دولة أنها عدو محتمل، تأكد أن تلك الدولة ستعتبرك عدوها الحالي.

وإلى جانب الصين، أقمنا علاقات دبلوماسية مع دول أخرى منتمية إلى الكتلة الشيوعية. زرت الاتحاد السوفياتي حين كان ميخائيل غورباتشوف رئيسه وكجزء من رحلتي تلك، عرّجت على طشقند في أوزبكستان، وزرت يوغسلافيا ورومانيا وهنغاريا أيضاً قبل تخلّيها عن الشيوعية. وفي الشرق، زرت فييتنام، كما زرت من قبل كوريا الشمالية حين كنت مساعد رئيس الوزراء؛ لذلك كنت على معرفة جيدة بالدول الشيوعية.

لاحظتُ أن الدول الشيوعية ليست متطورة بقدر الدول الرأسمالية ذات الأسواق الحرّة. ووجدت نمطاً متسقاً معيّناً في مبانيها ومدنها، وبدت مجمعات العمال متعددة الطوابق متشابهة في كل مكان، وذُكر لي أن ساكن إحدى الشقق في موسكو سافر إلى لينينغراد (سانت بطرسبورغ الآن)، وبعد تناوله عشاءً جيداً واحتسائه بعض الفودكا، استقلّ حافلة كالمعتاد متوجّهاً إلى ما تصوّر أنها شقته ليتفاجأ بوجود امرأة فيها فتفاجأت المرأة مثله وقالت له هذه ليست شقته، تفطّن عندئذٍ إلى كونه في لينينغراد وليس في موسكو، فالشقق جميعها متشابهة. وكانت خاتمة القصة نهاية سعيدة لأن الرجل تزوّج بتلك المرأة.

زرت منشآت دلفنة الصلب ومصانعه في الدول الشيوعية ووجدتها بالية وقديمة ولم أجد في منتجاتها ما يلفت النظر، وتنبّهت في الحال لكون الدول الشيوعية ليست نماذج تنموية جيدة لنا. لكن في مجال إنتاج الأسلحة والطائرات والدبابات، بدت مدهشة للغاية. وربما لا تكون معداتها العسكرية بقدر جودة معدات الآخرين، لكنها تؤدي الغرض منها تماماً مثل تلك، ولذلك، حين قرّرنا شراء طائرات حربية، وتوجّهنا إلى روسيا.

أزعج القرارُ بعض كبار الضباط في سلاح الجو الملكي الماليزيّ كونهم تدرّبوا في الولايات المتحدة ويعتبرون الطائرات الروسية متدنية الجودة. وقرروا من دون علمي شراء طائرات أف ـ ١٨ الأمريكية من الولايات المتحدة أيضاً باستخدام جزء من المال المخصص لشراء الأسلحة. وحين علمتُ بأمر الصفقة كان الوقت قد فات للعدول عنها، وأشاروا إلى أنّ

طائرات الأف ـ ١٨ ستكون مكمّلة لطائرات الميغ ـ ٢٩ التي هي في حوزتنا أصلاً، لكني علمت لاحقاً أن الأمريكيين رفضوا إطلاعنا على ما يسمى أكواد المصدر التي من دونها لا يمكن استخدام طائرات الأف ـ ١٨ في القتال؛ أي إنه بعد سدادنا ثمنها، لم يقدّموا لنا كل ما دفعنا مالنا لشرائه، والأسوأ من ذلك أنهم يجعلون قدرتك على الدفاع عن نفسك مرهونة بمشيئتهم.

هذه هي مشكلة التعامل مع الأمريكيين، يريدون أن تجني صناعتهم الدفاعية المال وتنجح على المستوى التجاري، ولذلك يتشوقون إلى بيع أسلحتهم، لكنهم يريدون امتلاك السيطرة على استخدامها أيضاً، حتى بعد حيازة المشتري لها وسداده ثمنها بالكامل. وبالمثل، عندما أردنا بيع طائراتنا المقاتلة القديمة الأمريكية الصنع من طراز أف ـ ٥ إي، أصرّوا على تحديد من يمكنه شراؤها. وفي النهاية لم نستطع بيعها لعدم العثور على مشترين يوافق عليهم الأمريكيون، والدول الوحيدة التي أبدت اهتمامها كانت على لائحة الممنوعين الأمريكية.

والأسوأ من ذلك ما فعلوه مع الباكستانيين؛ إذ استحوذوا على ودائعهم المالية ثمّ قرروا أن باكستان ليست دولة يجدر بهم بيعها طائراتهم الحربية، ورفضوا تسليمهم الطائرات ورفضوا ردّ الودائع، إن اتكال دولة على هذه البلدان محفوف بالمخاطر.

لهذا السبب أرجأت زيارتي إلى الولايات المتحدة زمناً طويلاً؛ إذْ لم أزرها إلّا في سنة ١٩٨٤م؛ أي بعد انقضاء ثلاث سنين على ولايتي رئاسة الوزراء. وبعد أن قرّرت أن الوقت قد حان، عزمت على أن أعامل على الوجه اللائق كقائد ماليزيّ، وقيل لي إني سألتقي بالرئيس ريغان وإجراء مباحثات معه، ثم أتناول مأدبة الغداء، ثم ألتقي بالصحافة في «الروز غاردِن».

تقرّر عدم إقامة مأدبة عشاء، ومن ناحية أخرى، عومل أنور معاملة أفضل كمساعد لرئيس الوزراء حين زار واشنطن العاصمة. لكني لم أكترث لذلك كون زيارتي جزءاً من رحلة خارجية طويلة. زرت كندا أولاً ثم توجّهت بطائرة رئاسية من نيويورك إلى واشنطن العاصمة، حيث انتقلت على

متن طوافة من مطار دولِّس إلى باحة البيت الأبيض. قيل لي إن «بلير هاوس»، وهو المسكن المعتاد للشخصيات المهمة الزائرة قيد الترميم ولذلك توجّب عليّ الإقامة في فندق وقدّموا إليّ سيارتَي كاديلاك كبيرتين ومتماثلتين لإرباك المهاجمين المحتملين، وهو أمر أضحكني؛ ففيما يعيش القادة في هذه الدولة الديمقراطية العظيمة في خوف، يمكنني أن أمشي في ماليزيا بحرّية وسط رفاقي المواطنين في السوبرماركت؛ حيث أشتري حاجياتي. وأقام جورج أتش دبليو بوش، نائب الرئيس ريغان، مأدبة عشاء على شرفنا، والتقيت أيضاً بعدد من أعضاء إدارة ريغان، لكنّ الزيارة لم تثمر شيئاً ملموساً.

زرت واشنطن العاصمة مرة أخرى في سنة ٢٠٠٢م حين كان جورج دبليو بوش (بوش الابن) رئيساً. وكما في رحلتي السابقة، قيل لي إن هذه الزيارة ستكون نافعة لعلاقات ماليزيا بالولايات المتحدة لطالما انتقدتُ السياسة الأمريكية، لكن بعض المسؤولين استحسنوا عدم ظهورنا في مظهر شديدِ العداء للولايات المتحدة، قرّرت المحاولة ومعرفة إن كنا سنجني شيئاً. في هذه المرّة، أخذ أفراد خاصين أمر ترتيب الزيارة على عاتقهم، ما أثار حفيظة سفيرنا لدى واشنطن العاصمة وحفيظة وزارة خارجيتنا. وكانت مجموعة صغيرة من الماليزيّين قد أجرت مباحثات برئاسة تان سري ميغات جُنَيد ميغات أيوب، وهو وزير قديم ترك العمل الحكومي، مع مؤسسة التراث الأمريكية حول علاقة ماليزيا بالولايات المتحدة. خلَصوا إلى أن زيارتي إلى واشنطن العاصمة ستساعد أمريكا على فهم ماليزيا على نحو أفضل، ولست أدري إن كانت زيارتي قد حقّقت هذا الهدف، فأنا لم أتوقّف بعد ذلك عن انتقاد الولايات المتحدة، ولا سيما بعد غزوها كلاً من أفغانستان والعراق.

كان بوش الأب آنس ومضيافاً كريماً، لكنّني لم أشهد استخفافاً سافراً بالرأي العام العالمي مثلما رأيت في إدارة ابنه صعبة المراس، بدا كما لو أنه ليس لباقي أنحاء العالم وجود. والظاهر أنه كان في وسع الولايات المتحدة فعل واحد من أمرين فقط: تجاهل باقي أنحاء العالم بالكلّية سعياً وراء أجندتها الخاصة، أو استخدام جبروتها العسكري أو التهديد باستخدامه، سعياً لبسط هيمنتها المطلقة على العالم. ستظلّ الولايات المتحدة جزءاً من

هذا العالم ومضطرّة إلى التعامل مع الآخرين إلى أن تُطلق العنان لتلك القوة التي ربما تكون طاغية، عندئذٍ تصبح دولة معزولة يقاطعها باقي أنحاء العالم من الناحية الفعلية.

فاز بوش الابن بالرئاسة بأكثر الطرق بُعداً عن اللياقة؛ لأنه اختير بحكم محكمة لا بحكم الناس. كان ذلك سيعتبر طريقة غير لائقة في أي بلد يدعو نفسه ديمقراطياً، لكن من زاوية بلد يعرض نفسه على أنه حارس الديمقراطية وممارسها الأول، كان انتخاب بوش بواسطة المحاكم عملاً صادماً. لكنّ الأدهى من ذلك قرار مجلسي الكونغرس والشيوخ الأمريكيّين السماح لإدارة بوش بتعذيب السجناء، عدا احتجازهم مدداً طويلة من دون محاكمة.

كذب هذا الرئيس علناً في الواقع ليشنّ حرباً على العراق، وهي حرب أدّت إلى قتل وتشويه وصدم مئات الآلاف من العراقيين، وإلى تدمير مدن وبلدات، وإغراق البلاد في حرب أهلية وحشية. لكنّ بوش واجه إدانة العالم بالإصرار على أنها عملية حققت نجاحاً باهراً وزعم أن «المهمة أُنجزت». أي مهمة؟ وأي إنجاز؟ استخدم وجود أسلحة دمار شامل مطية لغزو العراق ليتبين أنها كذبة صارخة. لكنّ بوش، غير المتأثّر، زعم أنه خاض الحرب لإسقاط الرئيس صدام حسين وجعل العراق بلداً ديمقراطياً، بيد أن أكاذيبه وإخفاقاته في العراق لم تمنع الشعب الأمريكي من إعادة انتخابه لولاية ثانية وكما قلت مرات كثيرة، يحصل الناس على الحكومات التي يستحقونها. إن اللوم لا يقع على بوش وحده، ولكن يقع كذلك على الشعب بأسره الذي أعاد انتخابه وبقي يصادق على خدعه وعنفه.

كل شيء فعلته الولايات المتحدة زادني كرهاً بهذه الدولة العظيمة، كنت شديد الميل إلى الولايات المتحدة وأنا شاب؛ أُعجبت بالأمريكيين من جميع النواحي، قاتلوا بشجاعة في حرب المحيط الهادئ واعتقدتُ أن قنبلتيهم الذرّيتين أنقذتا ملايا من سياسة الأرض المحروقة التي خطط اليابانيون لتنفيذها في حال نزلت قواتُ الحلفاء على شواطئ شبه الجزيرة. لم أستوعب آنذاك حجم الفظائع التي تسببت بها هاتان القنبلتان الوحشيتان في هيروشيما وناغازاكي. وبعد الحرب، تطلّع شعبنا إلى الأمريكيين ثم حيرته أحوالُهم ولم تفهم ماليزيا سبب مساندة الولايات المتحدة القوى المسلّحة الإندونيسية

في أثناء «المواجهة»، لكنا علمنا لاحقاً أنهم عملوا على إسقاط الرئيس سوكارنو. إنه تخصص وكالة المخابرات المركزية ـ هندسة تغيير النظم، ولكن نظراً إلى أن سقوطه أدّى إلى نظام أكثر وِدّاً لماليزيا، لم نمانع كثيراً هذا التدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة.

كما حققت «منظمة فيلق السلام الأمريكية» نجاحاً في ماليزيا وأظهرت جانباً ليّناً للولايات المتحدة، لكن ما إن انتهت الحرب الباردة حتى تحوّل منقذُ العالم إلى وحش، ولا شيء سيوقف الولايات المتحدة عن إثبات هيمنتها العالمية الشاملة.

لا أستطيع أن أفهم كيف أمكن الأمريكيون تجاهل الأكاذيب الصارخة التي تفوّه بها رئيسهم ثم انتخابه لولاية ثانية لكنه لم يكن الوحيد في ذلك؛ فقد تفوّه توني بلير ورئيس الوزراء الأسترالي جون هوارد بالأكاذيب ذاتها، وأعيد انتخابهما أيضاً. لكن عندما قلتُ لصحيفة **الغارديان** (*Guardian*) البريطانية في مقابلة إني فقدت الإيمان بالديمقراطية فذكرت الصحيفة أني فقدت الإيمان بالكومنولث. لا أعرف إن كان المراسل ثقيل السمع، لكنني أعرف أن الصحافة الغربية تسعى بلا كلل لتقويض صدقية القادة الذين لا ترضى عنهم.

أنا أعرف عدداً لا بأس به من الأمريكيين، سواء في عالم المال والأعمال أم في الحكومة. وعدد منهم أصدقاء لأسرتي وهم أناس طيّبون ونواياهم حسنة، لكنهم جاهلون على نحو غير عادي بما يجري في أنحاء العالم الذي يتألف في نظر أكثرهم من الولايات المتحدة ومن الولايات المتحدة لا غير، ولهذا يسمون دوري البايسبول الوطني، الذي يقتصر على بلدهم بالكامل، السلسلة العالمية. إذا كان الأفراد يعتقدون أنهم هم الوحيدون الموجودون في هذا العالم، ربما يُعزى هذا القصور في المعرفة إلى مرض أو اضطراب عقلي. وبالنسبة إلى الأشخاص الذين يمكنهم التفكير في عالم معولَم، فهذا الانغلاق العقلي الفاضح مثير للدهشة. وعندما يحصل لأمّة بأسرها، يصبح أكثر إثارة للدهشة، إلا أنّ هؤلاء الناس في وضع يسمح لهم الآن بحكم العالم، إنه احتمال مخيف حقاً.

كما هي الحال مع الولايات المتحدة، لم أبادر إلى التوجّه إلى بريطانيا في زيارة رسمية، وعندما توجّهتُ إلى ذلك البلد في زيارة غير رسمية في

سنة ١٩٨٢م، اجتمعتُ بي البارونة تاتشر في مقرّ «اللّجنة العليا الماليزيّة»، على أنّ كل هذه الاجتماعات التي عقدناها مع بريطانيا على أعلى المستويات بعد أن نلنا استقلالنا لم تفلح في تحسين علاقاتنا ببريطانيا. وعندما قامت البارونة تاتشر بزيارة رسمية إلى ماليزيا، ساءها خطابي الذي قلت فيه إنّه ليس لدى ماليزيا مشكلات عالقة متصلة بماضينا كمستعمرة بريطانية، وأشرتُ إلى وجود مسحة بريطانية قويّة في قلب مدينة كوالالمبور لأننا حافظنا على ناديَي سِلانغور ولايك البريطانيَّين، وعلى ملاعب الكريكيت (ضُمّ بعضُها الآن إلى داتران ميرْداكا أو ساحة الاستقلال) وكاتدرائية سانت ماري الأنجليكانية بجوارها.

لكني انسجمت جيداً مع البارونة تاتشر على المستوى الشخصي وأسفتُ كثيراً على أسلوب حزبها في إسقاطها وإبدالها بالسير جون مايجور، فقد صنعت أعاجيب بإنهاضها بريطانيا المنهكة، وهي معجبة ببلدها مثلما أنا معجب بماليزيا، أراد كلانا لبلده النجاح، وسرعان ما خسر خليفتُها أمام مرشّح حزب العمال.

زارني توني بلير في مقرّ إقامتي الرسمي بالقرب من هايد بارك في لندن قبل أن يصبح رئيس الوزراء في أثناء إحدى رحلاتي إلى إنكلترا. أُعجبت بالرجل ـ كان فتيّاً ولديه أفكار كثيرة بشأن إعادة بناء بريطانيا لتكون لاعباً رئيساً في الشؤون الدولية، فطرح عليّ عدداً كبير من الأسئلة عن ماليزيا، وعندما التقيت به في مرة أخرى كان قد أصبح رئيس الوزراء. واستضاف بلير، بعد أن هزم جون مايجور، مؤتمرَ الكومنولث بأدنبرة في سنة ١٩٩٧م. كانت ماليزيا تواجه أزمة العملة في ذلك الوقت وحدّدتُ موعداً لرؤية بلير ولطلب دعمه لحمل صندوق النقد الدولي على وقف الإفقار غير العادل لماليزيا من خلال تخفيض قيمة العملة، لكنه لم يُبدِ تجاوباً. اشتبهت في كونه يعرف أنه لا يستطيع حمل صندوق النقد الدولي على القيام بأي شيء، ولذلك تغاضيت عن المسألة وعدت أدراجي للعمل على إيجاد الحل بنفسي. وبحلول ذلك الوقت، عرفتُ أنه لا يمكنني الاعتماد على أي شخص خارج بلدنا لمساعدتنا في حلّ مشكلة عملتنا.

مع توافر دعوة دائمة للاتصال بـ «تَن داونينغ ستريت» (مقرّ الحكومة

البريطانية) كلما قمت بزيارة لندن، التقيتُ ببلير عدة مرّات هناك. تحدّثنا في إحدى المرّات عن صدام حسين وحاولت تحذير بلير من استخدام القوة ضدّه وأشرت إلى أنه عندما تُوفي الرئيس السوري حافظ الأسد، خلفه ابنه، وهو رجل أكثر انفتاحاً بكثير، وقلت إن صدام لن يعيش إلى الأبد لكنّ بلير أجاب بأن صدام حسين لا يزال شاباً ولا يمكن «العالم» أن ينتظر موته ليضع حداً لسلبه ونهبه.

لطالما كان البريطانيون أكثر دراية وخبرة بالعرب والشرق الأوسط من الأمريكيين وكان يجدر بهم أن يعوا مخاطر إلقاء نظرة سطحية على منطقة الشرق الأوسط ومشكلاتها، ولذلك توقعتُ أن تكون الحكومة البريطانية أقل عدوانية من الولايات المتحدة. وكان جاك سترو، وزير الخارجية في حكومة بلير، قد زار ماليزيا قبل غزو العراق فطرحت عليه سؤالاً مباشراً عن سبب ربط بريطانيا نفسها مع سياسات بوش العدوانية، ردّ سترو بأن بريطانيا تريد التأثير في الولايات المتحدة للتخفيف من عدوانيتها، لكن وكما أظهرت الأحداث، الولايات المتحدة هي التي أثّرت في بريطانيا، ولعل هذه هي طبيعة الأشياء: الكلب يهزّ الذيل، وليس العكس. ولأسباب لا يعرفها سواهم، سمح البريطانيون لأنفسهم بالانجرار إلى مستنقع لا يمكنهم إخراج أنفسهم منه، وهذه عاقبة يتعيّن لوم بلير عليها، وفي ما يتعلّق بموقفي، لم أعد أكنّ له أي احترام. وأنا أعتبره الآن مجرم حرب يجب أن يحاكم كما حوكم القادة الألمان واليابانيون وعوقبوا بعد الحرب العالمية الثانية.

شهدت السنوات الأولى من تسعينيات القرن الماضي تغيرات سياسية واجتماعية كبيرة في العالم أجمع؛ ففي سنة ١٩٩١م، انهارت الشيوعية وانتهت الحرب الباردة أخيراً وبدأ عهد جديد وبدا أن هناك كثيراً مما ينبغي الاحتفاء به وزعم بعضٌ أنها نهاية التاريخ وقال بعضٌ إن نظاماً عالمياً جديداً في طور التشكّل. إنه جديد بالتأكيد، لكن هل هو أفضل؟ قُطّعت أوصال يوغسلافيا بلا رحمة بانفصال سلوفينيا وكرواتيا ثم عانت البوسنة والهرسك حرباً فظيعة ارتكب فيها الصرب جريمة إبادة جماعية راح ضحيتّها البوسنيون المسلمون ولم يحرّك العالم ساكناً لتقديم العون فيما راقب ٢٠٠,٠٠٠ مسلم وهم يُذبَحون على شاشات التلفزيون.

ساءني كثيراً ما كان يحدث للمسلمين في البوسنة، فعلى مرأى ومسمع قوات منظمة حلف شمال الأطلسي، قام الصرب بعملية تطهير عِرقي، ولم يفعل شيئاً لوقف المذابح، وأظهر مقطع فيديو ضابطاً بريطانياً غاضباً يصرخ في الصرب الذين أحرقوا للتوّ منزلاً لا يزال ساكنوه فيه، صاح باشمئزاز: «أي نوع من الناس أنتم؟» لكنه كان صوتاً حزيناً وحيداً وليس سياسة حكومية رسمية ولا جزءاً من عمل عالمي منسَّق. أبشع المآسي وقعت في سريبرينيتسا؛ حيث نأت القوات الهولندية بنفسها عن البوسنيين الذين كان يُفترَض بها أن تحميهم، وسمحت بذلك للصرب بذبح ١٢,٠٠٠ رجل وصبي بوسني علناً، أما الفتيات فقد وقعن ضحية عملية اغتصاب جماعي.

عندما قرّرت الأمم المتحدة، أخيراً، إرسال قوات إلى هناك شاركت ماليزيا بأكبر مفرزة. توجّب على قواتنا تحمّل الطقس البارد جداً، لكنّها لم تُضطَرّ إلى قتال أحد. وقد تمركزت في وادٍ عسكر الصرب فوقه، لكنّ الصرب تركوها وشأنها ولم يهاجموا القرى البوسنية القريبة. استطعنا تأمين حماية للسكان المحليين، وأعتقد أنه كان فيهم بعض الكروات. زرت قواتنا هناك والمعارك لا تزال مستمرة لأشكر لهم أساساً خدمتَهم الشجاعة. وعلى الرغم من ضيق المكان، بقيت قادراً على تلمّس ارتفاع معنوياتهم. لم أرَ الصرب، لكنّي تفطّنت على الدوام إلى وجودهم على الأرض فوقنا، وكان في استطاعتهم إطلاق القذائف على المخيم في أي لحظة.

ثم أصدر الأوروبيون قرارهم الغريب بعدم إمداد البوسنيين بالأسلحة بحجة أنه إذا باتوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم، سيُقتل مزيد من الناس. والظاهر أنّ الوضع كان سيبدو أفضل لو قُتل البوسنيون وحدهم. رأينا أنّ هذا الموقف خاطئ أخلاقياً، ولذلك قررنا مدّهم ببعض الأسلحة الخفيفة، وربما تعارض ذلك مع أوامر الأمم المتحدة، لكن لم يتوافر لدى البوسنيين في تلك المرحلة أي وسيلة للدفاع عن أنفسهم. قدّمنا صواريخ روسية الصنع يمكن إطلاقها من مدافع كانت في حوزة المسلمين البوسنيين أصلاً. كما قدّمت دول إسلامية أخرى مساعدات، لكنّ البوسنيين ما زالوا يعتقدون إلى يومنا هذا أنّ ماليزيا هي الدولة التي أمدّتهم بأكبر قدر من المساعدات.

ارتكب الصرب أفعالاً وحشية تفوق الخيال لكن ما فعله الأوروبيون لم

يكن أقل فظاعة، يروق للدول الأوروبية التي تشكل حلف شمال الأطلسي إلقاء محاضرات علينا عن حقوق الإنسان، لكنّ تناقض أفعالها مع أقوالها مخزٍ، فلو علق كلب في مصرف، ينفقون الوقت والمال لإنقاذه. وربما تنشغل بلدة بأكملها بمصير كلب واحد إلّا أنهم رفضوا مساعدة أشخاص أبرياء يجري قتلهم.

أعيد توجيه العلاقات الخارجية الماليزيّة خلال ولايتي رئاسة الوزراء التي امتدت ٢٢ سنة، وعدد من التغييرات التي تمّ تنفيذها أعطت ماليزيا مكانة عالية في الساحة العالمية. واليوم، لم تعد دولة غير معروفة «في مكان ما في الصين أو في أفريقيا أو جبال الهمالايا»، حتى إنه يُنظر إليها كزعيمة للعالم الثالث. وقدم عدد من الناس إلى ماليزيا ليتعلموا كيف تسنّى تحويل دولة زراعية إلى دولة صناعية، وكيف استطاعت المحافظة على استقرارها، فضلاً عن تطورها وازدهارها، مع أن شعبها متعدد الأعراق والديانات. أدهشتهم بنيتنا التحتية، وإمدادات المياه والكهرباء التي يُعتمد عليها على الصعيد الوطني، والطرق السريعة التي تقطع البلاد طولاً وعرضاً.

لدى ماليزيا الآن عدد من الأصدقاء في شتى أنحاء العالم، وكم كنت مسروراً عندما عبرت لي سيدة عن مدى اعتزازها بكونها ماليزية، وكانت قد زارت اليمن فسألها صاحب المطعم من أين أنتِ، وعندما قالت جئت من ماليزيا، لم يتكلم هو وزبائنه إلا بالخير عن هذا البلد، حتى إنه رفض أن تدفع فاتورة طعامها، وقال إنه يقدّر ما فعلته ماليزيا للعالم الإسلامي، ودعمها لفلسطين.

يقول بعضٌ أن تكون ضِفْدعاً كبيراً في بركة صغيرة ليس إنجازاً عظيماً، لكنّنا أثبتنا أنه حتى الضِّفدع الصغير في بركة كبيرة يمكنه تحدّي ضفدع الجبل الأقوى منه. هذه الحقائق مدعاة لسرورنا، كما أثبتت صحة سياساتنا الخارجية والوطنية، وأكسبتنا احترام الذات وعزّة النفس، وأضفتْ علينا حسّاً بالإنجاز. أثبتت ماليزيا أنّ المنافع والنجاحات التي تجلبها سياسة المشاركة والتعاون والانخراط العملي عن حسن نية مع دول صغيرة على المسرح الدولي أكبر من منافع ونجاحات سياسة قائمة على الخصومة والعدوان والهيمنة مثل تلك التي تمارسها القوى العالمية، ولم يعد هناك حاجة إلى التزلّف لتكون قوياً.

الفصل الثالث والثلاثون

«ملْيزة» الشركات

حين استقلّت ملايا في سنة ١٩٥٧م، بدا لي أن امتلاك شركات بريطانية جميع مناجم القصدير الكبيرة التسعة وجميع مزارع المطاط في البلاد من الناحية الفعلية وإدراجها في بورصة لندن خطأ جسيم. وربما دفع بعضها ضرائب رمزية هنا، لكن الواضح أنّ أغلبية الأرباح صبّ في المملكة المتحدة. وفي ذلك الوقت، شكّل القصدير والمطاط نحو ٨٠ في المئة من ثرواتنا وعائدات صادراتنا، ومن نافلة القول إنّه لو لم تخرج هذه الأرباح من بلادنا، لكان أبناء شعبنا أكثر ازدهاراً.

بقيت كبرى الشركات التجارية التي أُنشئت خلال الحقب الاستعمارية للتجارة مع بلدنا ملكاً للأجانب بعد الاستقلال، وتم شراء الأراضي أو استئجارها لها بمبالغ زهيدة للغاية، وبالتالي حققت أرباحاً كبيرة. لكن لم تُفرَض ضرائب على الشركات في ظلّ الحكم الاستعماري، وهذا يعني أنّ معظم الأرباح التي جنتها وأي ضرائب دفعتها صبّت في اقتصاد العاصمة البريطانية مباشرة، لكنها لم تكن لتجني تلك الأموال لولا تمكينها من حيازة أراضٍ ماليزيّة زهيدة الثمن (خمسة رينغتات لكل فدان). حافظ القصدير والمطاط الماليزيّ على الازدهار الاقتصادي لبريطانيا وإمبراطوريتها وهما اللتان عانتا ضغوطاً مالية شديدة طوال أغلبية السنين التي تخلّلت الحربين العالميتين في القرن العشرين. ظنّ المستعمرون البريطانيون المغادرون أن ماليزيا مستقلة لن تُحكَم على الوجه المناسب وأنها ستعاني مشكلات مالية مزمنة. فغداة الاستقلال، أعرب رئيس إدارة السجون البريطانية عن شكوكه في أن تكون إدارة السجون بجودة إدارتها حين كانت تحت إمرة السجّانين البريطانيين.

أحسّت حكومة ماليزيا المستقلة أنه ينبغي فعل شيء لتحقيق أقصى قدر من العائدات من الأصول الرئيسة لبلدنا فقررتُ أن نكون أكثر جرأة بشأن استرجاع ملكية ما كان ينبغي أن يكون ملكاً لنا، لكني لم أستطع تأميم الممتلكات الأجنبية مثلما فعلت بلدان أخرى كثيرة حين نالت استقلالها؛ لأن ذلك كان سيرتدّ سلباً على الاستثمار الأجنبي الذي احتجنا إليه. وبالتالي كان خيارنا الوحيد شراء تلك الأصول المهمة المُدرّة للثروة، أردنا نقلاً منظماً للملكية ممن لديهم رغبة في البيع إلى من لديهم رغبة في الشراء، وأردنا استعادة تلك الشركات، للحصول على الأرباح التي ستدرّها علينا متى استحوذنا عليها من ناحية، ولأسباب متصلة بالكرامة الوطنية من ناحية أخرى.

عندما سعينا أولاً لشراء الشركات الماليزيّة، قوبلنا بعداء سافر، لكنّ الطريقة التي اتّبعناها لتقديم عطاءاتنا أظهرت حنكة لم يعتقد أحد أن ماليزيا تمتلكها.

حرصت الشركة المساهمة الوطنية على إضافة شركات المزارع الكبيرة إلى محفظتها، وسبق أن اشترت شركةَ لندن للقصدير في سنة ١٩٧٢م، وهي أكبر شركة للتنقيب عن القصدير في العالم، وشخصت أبصارنا بعد ذلك إلى شركات المزارع الكبيرة، كانت مجموعة غوثري[١]، وهي الآن جزء من سايم داربي بيرهاد[٢]، إحداها. بعد استحواذنا على شركة لندن للقصدير، برز شيء من المقاومة للمشتريات الماليزيّة من أسهم شركات المزارع الكبيرة. وكي تنجح مساعينا، توجّب علينا تنويع استراتيجياتنا كي لا تُفشلها السلطات البريطانية.

استبعدنا فكرة التفاوض على شراء أسهم من أكبر المساهمين لأننا لم نعتقد أنهم سيبيعون أسهمهم إذا كان ذلك يعني سيطرة الماليزيّين على شركة

(١) كانت مجموعة غوثري الشركة التجارية الأولى في جنوب شرق آسيا وهي التي تصدّرت جهود بناء مزارع المطاط وأشجار نخيل الزيت في ماليزيا.

(٢) سايم داربي بيرهاد إحدى أكبر الشركات متعددة الجنسيات في ماليزيا وهي تستثمر في المزارع والملكيات والمحركات والمعدات الثقيلة والطاقة والخدمات، كما إنها إحدى أكبر مجموعات زراعة أشجار نخيل الزيت في العالم.

مزارع بريطانية رئيسة. توجّب أن يكون الاستيلاء عدائياً، بمعنى أنه تعين على عدة أطراف شراء الأسهم بشكل منسق بحيث يبدؤون بالشراء ما إن تفتح سوق لندن للأوراق المالية صباحاً، وهذا ما فعلناه في ما بات يُعرف بغارة الفجر.

كان مدبّر الخطة تون إسماعيل علي وهو حاكم سابق لمصرف نيجارا ورئيس الشركة المساهمة الوطنية، الذي صدف أيضاً أنه عديلي. كان رجلاً قليل الكلام لا يتحمّل الحمقى، وكان الشخص المثالي للقيام بهذه العملية المعقدة للغاية في لندن، بعيداً عن الميدان الذي يألفه. بموجب توجيهاته، اتسمت الغارة على السوق بالتنسيق الجيد. فما إن فُتح التداول في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١م حتى انقضّ الفريق الماليزيّ والتهم الأسهم، متدخلاً بطريقة منسّقة فيما ظهر أفراده في البداية كما لو أنهم يعملون بشكل مستقل. بموجب قواعد سوق الأسهم البريطانية، بعد أن نستحوذ على ٣٠ في المئة من أسهم الشركة، يتعين علينا التقدم بطلب شراء لحيازة بقية الأسهم بالسعر نفسه. وبحلول وقت الظهيرة، كان الماليزيّون قد استحوذوا على عدد الأسهم التي تمنحهم السيطرة على شركة مزارع غوثري، وفي تلك المرحلة، قدمنا عرضاً عاماً لشراء الأسهم المتبقية.

أريد من تحديد سقف الثلاثين في المئة من الأسهم، الذي يشترط التقدم بعرض لشراء بقية الأسهم، منع الأفراد من السيطرة على الشركات المحدودة ذات الأسهم المطروحة للتداول العام. لكنّ الغاية من غارة الفجر كانت حرمان الأطراف المعنيّة من الاستفادة من هذا السقف. وبعد ذلك، باتت غارة الفجر هذه قضيةً استُدلّ بها مراراً في الطرق القياسية لإدارة أسواق الأوراق المالية. لكنّ سوق لندن للأسهم المالية غيّرت القواعد بعد الغارة، ولجعل عمليات الشراء المباغتة هذه قريبة من المستحيل، يتعيّن على كل تاجر حصل على نسبة قليلة تبلغ خمسة في المئة من الأسهم الإعلان عن مقتنياته؛ لذلك، بات من شبه المستحيل علينا، أو على أي شخص آخر، السيطرة على شركة بريطانية محدودة مطروحة للتداول العام عبر الاستحواذ على أسهمها. أرادت سوق لندن للأسهم المالية والمستثمرون المحليون الذين تحابيهم تلافي أخذهم على حين غرّة بهذه السهولة مرّة أخرى، لكنّ ماليزيا تركت بصمتها، وأرغمناهم على اعتبارنا من جملة اللاعبين الجادّين في لعبتهم المعقدة.

سُررت بنجاح غارة الفجر واستحوذنا على غوثري، لكن الصحافة البريطانية استشاطت غضباً، أدانت وقطاع الأعمال البريطاني استحواذنا الذي تمّ بطريقة قانونية واصفين إياه بالتأميم المقنّع، لكنّ غضبهم شوّه منطقَهم. فمن ناحية، أصرّوا على عدم جواز ممارستنا التأميم لأنه ليس أداة مستخدمة في اقتصاد رأسمالي حرّ، لكنّ فحوى مقالتهم يفيد من الناحية الفعلية بأنّه لا يجوز لنا شراء الأسهم أيضاً إذا كان سيؤدي إلى سيطرتنا على شركة خارج الوطن. والظاهر أنه لا يُسمح لنا بفعل أي شيء لحيازة الأصول التي امتلكوها مدّة طويلة ودرّت عليهم أرباحاً مُجزية. ويبدو أنه لا يمكنهم الموافقة على أن من حقنا إدارة أصولنا والسيطرة عليها. ربما ولّى زمان الحكم الاستعماري، لكنّ التفكير العائد إلى حقبة الاستعمار لا يزال حاضراً ومهيمناً في سوق لندن للأوراق المالية وفي الصحافة المالية.

لم نستحوذ ببساطة على أصول اعتقدنا أنها مِلك لنا مثلما فعلت دول أخرى. وأردنا أن نفعل ما هو صواب لأنه قيل لنا إن نحن أمّمنا في خطوة منفردة هذه الأرصدة التي تمتلكها شركات تعمل في ما وراء البحار، لن يستثمر الأجانب بعد الآن في ماليزيا، لكن إلى متى سنترك الأجانب مسيطرين على أكبر الصناعات في بلادنا؟ إن الحجج التي تقول إننا غير أكفياء أو غير مؤهلين لإدارة هذه المؤسسات لم تعد صالحة بعد الآن.

لم نواجه عقبات تقنية أو تكنولوجية لأن إدارة مزارع نخيل الزيت ليست بالتعقيد الذي يجعلها خارج حدود قدراتنا. لم تكن زراعة نخيل الزيت واستخراج النفط أعقد العمليات، وكان في استطاعتنا القيام بالأمرين من دون الاستعانة بخبرات أجنبية. في الواقع، عندما اشترينا غوثري، كنا قد تمرّسنا بهذا القطاع المهني وكنا على استعداد للترحيب بالمستثمرين الأجانب الذين لديهم دراية فنية جديدة يمكننا تعلّمها منهم واستخدامها، لكنّ أصحاب المزارع ما عادوا يجلبون غداة غارة الفجر أي شيء جديد للصناعة أو لماليزيا. لم يعد لديهم شيء يعلّموننا إياه بعد الآن، وإلى جانب ذلك، بلغت الأرباح التي جنَوها أصلاً أضعاف استثماراتهم. فإلى متى سيواصلون القيام بذلك؟ إن الاستمرار في التمتع بتلك الأرباح من دون رفع المستوى التكنولوجي لهذه الصناعة لا يمكن الدفاع عنه ولا تبريره على أسس تنظيمية مهنية. بلغت السيطرة الأجنبية على صناعاتنا الزراعية الرئيسة نهاية طريقها

التاريخي. هذا هو الأساس الحقيقي للصراخ والعويل الذي سمعناه من الصحافة البريطانية والملّاك السابقين للصناعة والمستثمرين، وليس غارة الفجر التي نفّذناها.

هذا الردّ الدفاعي البريطاني لم يحبّبهم إلينا، فعندما يكون في مقدور الحكومات أو وكالاتها تغيير آليات السوق متى شاءت، لا يمكن اعتبار السوق حرّة. إن تجربتنا مع سوق لندن للمعادن التي سمحت للمضاربين البريطانيين بالتنصّل من تعهّداتهم، تُبطل مزاعم اتصاف آلية السوق بالنزاهة والإنصاف وما يسمى السوق الحرّة ليست حرّة على الإطلاق. وكان الأوان سيحين في سنتي ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨م، عندما أصبحت جاهزاً لكسر قواعد السوق واستخدام أساليب غير تقليدية في التعامل مع المؤسّسات والآليات الدولية. وبحلول ذلك الوقت، عرفتُ أن قواعد السوق والهياكل المالية الدولية لم توضع لضمان تجارة عادلة، ولكنها أُعدّت لإضفاء شرعيّة مشكوك فيها على الدول الغنيّة وعلى شركاتها العملاقة في جهودها الرامية إلى الاستحواذ على ثروة الفقراء وإعادة بسط هيمنتهم الاقتصادية القديمة.

قوّت غارةُ الفجر إلى حدّ بعيد ثقتنا بأنفسنا ولم نعد نعامل كأشخاص لا اعتبار لهم؛ إذ أثبتنا أننا لاعبون واسعو الحيلة، ولئن منعنا قانون الخمسة بالمئة الجديد من شراء مزيد من الشركات بالطريقة نفسها، فقد كان الاستحواذ على الشركات الاستراتيجية الرئيسة عملاً واصلنا القيام به.

دخل القطاع الخاص المعمعة أيضاً، وقرّر الراحل تان سري ليم غوه تونغ، الملياردير العصامي وأحد أغنى أغنياء ماليزيا، شراء شركة مزارع بريطانية قديمة تدعى هاريسونز أند كروسفيلد[٣]، كان رجلاً رائعاً، قدم من الصين إلى ماليزيا وهو في سنّ العشرين وليس في جيبه مال، لكنّه حوّل جنتنغ هايلاندز إلى منتجع ناجح على قمة جبل على طرف كوالالمبور. وحين تُوفي في سنة ٢٠٠٧م، كان يملك ريزورتس ورلد، وأسطولاً من

(٣) هاريسونز أند كروسفيلد شركة تجارية بريطانية حوّلت عدداً من العقارات الصغيرة في ملايا إلى شركة «الأمل الذهبي لعقارات المطاط» التي أصبحت في النهاية شركة «الأمل الذهبي لمزارع بيرهاد».

السفن السياحية، ومزارع وغيرها من الأصول الرئيسة وعندما ذهب إلى لندن لإتمام شراء شركة المزارع، أحدث ضجة كبيرة جداً.

تحلّق حوله المراسلون والمصوّرون والكاميرات التلفزيونية، وهم على أهبة الاستعداد لتسجيل تصريحاته وإجاباته المتعلّقة بحيازة شركتَي الأمل الذهبي وهاريسونز أند كروسفيلد، وهما شركتان كبيرتان أُسستا في وقت مبكر في أثناء الحكم البريطاني لملايا، لكنّ ليم لم يستطع الإجابة عن أسئلتهم إلّا بواسطة المترجم المرافق له؛ إذ كان يتحدّث اللغة الصينية واللغة الملايوية الهجينة فقط ولم يبدُ أنه مدبّر غارات على الشركات، لكنه استطاع التفوّق في ذكائه على أفضل العقول في الأعمال التجارية.

في أواسط الستينيات، اعتاد الطلبة الماليزيّون السفر إلى بريطانيا بالطائرة ذهاباً وإياباً على متن رحلات مستأجَرة أدارها بريطانيون، وبعد أن لمح بعض رجال الأعمال الماليزيّين فرصة لكسب المال، اشتروا طائرة بوينغ ٧٠٧ لنقل الطلبة الماليزيّين. وكانت ماليزيا قد منحت الرحلات الجوية المستأجرة البريطانية حقّ الهبوط مجاناً، لكنّ بريطانيا رفضت عندئذٍ السماح للرحلات الجوية الماليزيّة المستأجرة بالهبوط في المملكة المتحدة، ومع أنه لم يكن لدى ماليزيا شركة طيران دولية تسيّر رحلات بين ماليزيا والمملكة المتحدة، كانت الخطوط الجوّية البريطانية عبر البحار[٤] تسيّر رحلات إلى كوالالمبور كما تشاء، لكن حين تشكّل «نظام الخطوط الجوية الماليزيّة» (ماس)، لم يتمّ التوصل إلى ترتيبات متبادلة مُرْضية، ولم تستطع ماس تسيير غير عدد محدود من الرحلات إلى لندن.

عندما كنت على مقاعد الدراسة في المدرسة الإنكليزية المتوسطة في أثناء حقبة الاستعمار البريطاني، كانوا يحدّثوننا عن الروح الرياضية دائماً، ذلك الميل النبيل إلى اللعب النظيف الذي كان يفترض أنه من خصال البريطانيين؛ بهذه الروح، لن يستغلّوا سوء حظّ خصومهم ويحرصون على أن تكون المنافسة منصفة وعادلة دائماً. أُعجبت بهذه الفكرة، وقرّرت إظهار هذه الخصلة النبيلة في تصرّفاتي، لكنّ إيماني بالميل البريطاني إلى اللعب النظيف

(٤) باتت هذه الشركة تعرف باسم الخطوط الجوية البريطانية في سنة ١٩٧٦م.

تبدّد بالكامل تقريباً بحلول ذلك الوقت. تبيّن لي أنّ الأشخاص الذين كنتُ أبجّلهم والأشخاص الذين اعتبرتهم نماذج أحتذي بها أقلّ شأناً بكثير مما كنت أتصوّر.

على الرغم من كلّ ما تقدّم، نجحنا في استرجاع الصناعات المملوكة للأجانب في ماليزيا، بل الاستحواذ على شركات بريطانية مرموقة مثل: لورا أشلي، ولوتس، وكرابْتري وإيفلين. واليوم، عدد من شركات التجزئة البريطانية يملكها ماليزيون، ومع ذلك، قُدّر لنا أن نتعلّم عدداً من الدروس الصعبة الأخرى عن إدارة أصولنا وأوضاعنا المالية. عانينا في ستينيات القرن الماضي، كوننا منتجين للمواد الخام، عدم استقرار أسعار السوق، والانخفاض النسبي المستمر لأسعار السلع الأساسية بالنسبة إلى تكلفة السلع المصنّعة التي تحتّم علينا شراؤها. كنا في الواقع عالقين في دوامة، وبقينا في حاجة إلى بيع المزيد والمزيد من القصدير والمطاط بأسعار تنخفض باستمرار لشراء كميات تقلّ بالتدريج من السلع المصنّعة التي احتجنا إليها، وحتى عندما ارتفعت أسعار السلع الأساسية، لم تعوّض عائداتُنا الزياداتِ في أسعار السلع المصنّعة التي احتجنا إليها.

على الصعيد الدولي، لم يُسمح لقوى السوق بإملاء أسعار القصدير والمطاط؛ فعلى سبيل المثال، احتفظت الولايات المتحدة بمخزونات ضخمة من هاتين السلعتين، وكان الأمريكيون ينزلون هذا المخزون في السوق، فيزيد العرض على الطلب الفوري، فتنخفض الأسعار، بل تنخفض بشكل مفاجئ وحادّ. بهذه الطريقة، استطاعوا شراء موادّنا الخام بثمن زهيد وإنتاج السلع المصنعة ثم بيعنا إيّاها بأسعار مرتفعة.

عندما كنت عضواً في البرلمان في سنة ١٩٦٥م، دار نقاش بيني وبين جيمس دي بيل، السفير الأمريكي لدى ماليزيا آنذاك، حول طريقة استخدامهم مخزونات إدارة الخدمات العامة[٥]. قلت له ليس من الإنصاف أن تخفّض الولايات المتحدة أسعار القصدير الذي يعتمد عليه اقتصاد ماليزيا بشدة، فأجاب أنّ الإبقاء على أسعار السلع الأساسية منخفضة يخدم

(٥) إدارة الخدمات العامة وكالة حكومية أمريكية تشرف على العمليات التي تقوم بها الدوائر الفدرالية بتطبيق سياسات خفض التكلفة وتوفير المنتجات والنقل والاتصالات.

الاقتصاد الأمريكي، وأصرّ على أنّ الاستخدام الاستراتيجي للمخزونات الأمريكية من السلع عمل مشروع، وأنه ليس أمامنا سوى القبول بذلك، ولم يبالِ لعدم اعتماد الولايات المتحدة على القصدير بقدر اعتماد ماليزيا عليه.

توجّب عليّ بوصفي رئيساً للوزراء إرسال فريق غير رسمي في مرحلة معيّنة تألف من تون دايم زين الدّين[٦] الذي لم يكن يتقلّد منصباً حكومياً في ذلك الوقت، وتان سري أليكس لي[٧] للتوسّط لدى مديري المخزون الأمريكي، فحذروا الأمريكيين من انضمام عمال المناجم العاطلين عن العمل لدينا إلى رجال حرب العصابات الشيوعيين إن لم يتوافر لهم دخل، فنجحت هذه الاستراتيجية في إقناع مديري المخزونات بعدم طرح مخزون القصدير في السوق، وكان انقلاباً صغيراً لكنه مهم، انقلاباً تعذّر الإعلان عنه في ذلك الوقت.

ثم توجّب علينا التخاصم مع سوق القصدير في لندن التي لا تخضع لإدارة الماليزيّين بطبيعة الحال وكان المشترون والبائعون يحددون للقصدير أسعاراً ثابتة في سوق لندن للمعادن، حيث يباع ويُشرى، ولم يكن لماليزيا قول في المسألة على الإطلاق؛ فأجازت سوق لندن للمعادن المضاربةَ والبيع على المكشوف، مما أفسح المجال أمام المقامرة والتلاعب المتعمَّد وأجرى المتعاملون هذه الصفقات بهدف رفع أسعار السلع أو خفضها. إن بيع قصدير غير موجود سلفاً، وهي إمدادات ظاهرية أو افتراضية عوضاً عن كون القصدير موجوداً حسياً في اليد، ثمّ تسليمه في المستقبل ليس ضارّاً في حدّ ذاته، لكن البيع سلفاً بكميات كبيرة على سبيل المغامرة لخفض الأسعار يُحدث فائضاً وطنياً من دون إنتاج أي قصدير إضافي ملموس. هذا الفائض الوهمي من القصدير في السوق يدفع الأسعار إلى الهبوط، وقد أثّرت هذه العملية في عائدات القصدير في الدول المنتجة للقصدير مثل ماليزيا.

بعد أن يدفع البائعون أسعار القصدير إلى الهبوط، يشترون هم أنفسهم

---

(٦) راجع الفصل التاسع والثلاثين: «دائم يصبح وزيراً للمالية».

(٧) كان الراحل تان سري أليكس لي نجل تون أتش أس لي، أول وزير للمالية في ماليزيا. وبحكم أن أليكس لي حائز على شهادة في الحقوق، عمل كسياسي وتقلّد مناصب وزارية عديدة إلى أن قرر عدم الترشح من جديد لعضوية البرلمان في سنة ١٩٩٥م. كما كان شخصية رئيسة ساعدت ماليزيا على الفوز باستضافة ألعاب الكومنولث لسنة ١٩٩٨م.

القصدير لتسليمه وفقاً للسعر المرتفع المتعاقَد عليه حين يرتفع السعر. والواضح أنّ التجار حققوا أرباحاً طائلة بهذه الممارسة المريبة، لكنّ خفض سعر القصدير بهذه الطريقة ألحق بماليزيا أضراراً فادحة، وبما أننا في حاجة إلى المال الذي تدرّه مبيعاتنا من القصدير، اضطُررنا إلى بيع إنتاجنا وفقاً لأسعار السوق السائدة، والمتلاعَب بها. والدرس المستفاد هنا أن السوق ليست آلية نزيهة ومحايدة لتحديد الأسعار، ولكنها حلبة لعمليات استراتيجية وحتى خفية وغير مشروعة وتلاعب ماكر من جانب المضاربين الذين يملكون من القوة والدهاء ما يكفي كي يفلتوا من عواقب أفعالهم.

كنت قد أصبحت رئيس الوزراء للتوّ عندما هوت أسعار القصدير، فعرفت القليل عن سوق القصدير وعن عمليات البيع على المكشوف، وأذعنت لرؤية اقتصاد ماليزيا وهو يعاني تباطؤاً في النموّ، ثمّ قدم صديق، اسمه حبيب محمد شاه، وهو رجل أعمال من ملقا، ومعه تاجر معادن سويسري اسمه مارك ريتش لمقابلتي، قال لي إنه يستطيع عكس الاتجاه الهابط لأسعار القصدير بشراء القصدير الذي يباع في السوق وشرح لي كل ما هو متصل بعمليات البيع على المكشوف، وأقنعني بأنه إذا لم يكن في حوزة البائعين قصدير، فلن يتمكنوا من تسليم القصدير الذي باعوه عندما يحين وقت تسليمه، وإذا امتلكت ماليزيا القصدير المنتَج فعلياً من دون الآخرين، سيضطرون إلى المجيء إلينا لشرائه وفقاً لشروطنا الخاصة حين يتوجب عليهم التسليم. لقد أبرموا عقوداً يتوجّب عليهم تنفيذها، وتنفيذ العقود التزام مقدّس بالنسبة إلى رجال الأعمال مهما بلغت تكلفته بما أنّ ثمن السمعة المشوَّهة سيكون أكبر دائماً، وسيحصل ذلك حين يصبح البائعُ المتحكمَ في السوق. وإذا رفضت ماليزيا بيعهم القصدير الذي أنتجته أو إذا رفض مبرمو العقود سداد الثمن الذي تطلبه ماليزيا، لن يتمكّنوا من تنفيذ عقودهم وسيقعون في ورطة خطيرة.

كما أنه إذا اشترت ماليزيا القصدير المعروض للبيع بعد انخفاض أسعاره بسبب البيع على المكشوف، سيقعون في ورطة أكبر. وسنكون في وضع يمكّننا من الاحتفاظ بالقصدير المنتَج وفرض السعر الذي نشاء، وسنكون قادرين على تحديد سعر أعلى من سعر الشراء المتدنّي الذي عرضوا دفعه من قبل، ونحقّق أرباحاً في الحالتين، عندما كنا الباعة وحين أصبحنا

المشترين. سنبيع بسعر مرتفع كمياتِ القصدير التي سلّمونا إيّاها بالسعر المنخفض المتعاقَد عليه، وبضربة واحدة، نجني أرباحاً طائلة، وبسبب قدرتنا الجديدة على البيع بسعرٍ حدّدناه، ترتفع أسعار القصدير وتستقر في النهاية عند مستويات أكثر إنصافاً وواقعية.

بدت لي فكرة جيدة وعملية، ولن نحتكر السوق لأنّ الاحتكار يثير استياء المجتمع الدولي ولن نسعى إلى شراء كل كميات القصدير أو افتعال ندرة مصطنعة ترفع الأسعار؛ فالقصدير الذي تمّ إنتاجه فعلاً في حوزتنا، إنه لنا ونحن من أنتجه وامتلكه، لكنّ تلاعب المضاربين بسعره يقضي على أحد مصادر دخلنا الرئيسة.

نصّ الاتفاق الذي أبرمناه مع السيد ريتش على ضرورة أن يبرم صفقات شراء محدودة فقط نيابة عنا، وأي عملية شراء تتجاوز المبلغ المتفَق على إنفاقه تتطلّب موافقة من وزارة المالية الماليزيّة، ولسوء الحظ، لم يلتزم ريتش بهذا الاتفاق واشترى كميات ضخمة للتسليم الآجل من دون إذن منا. وعندما علمنا بأمر الكميات الزائدة التي اشتراها، جزعنا وحاولنا منعه، لكن بحلول ذلك الوقت، كان قد ألزمنا بمشتريات كبيرة ومع ذلك، شعرنا أننا نقف على أرضية صلبة. ونظراً إلى أنه كان في حوزتنا أصلاً قصدير منتَج فعلاً، توجّب على الأشخاص الذين باعوا القصدير لريتش وغيره أن يشتروه منا عندما يحين وقت تسليم مبيعاتهم. وكان في وسعنا مطالبة من أبرموا عمليات بيع على المكشوف بثمن جيد، لكن عندما حان الوقت الذي توجّب على البائعين فيه تسليم قصدير منتَج، اتهمونا بمحاولة احتكار السوق، ساندت سوقُ لندن للمعادن تجارَ السلع وحكمت بجواز تنصّل البائعين من عقودهم، وأنّهم غير ملزَمين بالتسليم.

كفل هذا الحكم الظالم الذي أصدرته سوق لندن للمعادن بقاء أسعار القصدير منخفضة أكثر من اللازم فكان قراراً حابى الأسعار غير المنصفة والمتلاعَب بها كما لم يكن في وسعنا فعل شيء حيال ريتش، وعلمنا لاحقاً أننا لم نكن الوحيدين الذين خُدعوا؛ لأنه احتال أيضاً على مصلحة الضرائب الداخلية الحكومية الأمريكية. والحاصل أننا خسرنا نحو ٦٠٠ مليون رينغت في تلك العملية وهو مبلغ ضخم في تلك الأيام.

وجّهت إلينا الصحافة الأجنبية والمحلية انتقادات كثيرة بحجة أنّنا حاولنا احتكار سوق القصدير، كما هاجمتنا المعارضة لإساءتنا استخدام الأموال الحكومية. كانت سوق لندن للمعادن المؤسسةَ البريطانية المتخصصة ببيع القصدير والمعادن الأخرى وشرائها، والعقود التي وقّعناها بموجب هذا النظام قانونية ومبرَمة على الوجه الصحيح، لكنّ العملية كانت ستُنزل بهم كارثة على صعيد المال والنفوذ والسمعة، ولذلك قضت ضدنا ببساطة لإنقاذ مضاربيها في السوق.

وبعد كارثة القصدير، ارتكبنا غلطتنا الثانية في سوق تداول العملات الأجنبية وذلك بسبب طريقتنا في إدارة الشؤون المالية للبلاد. ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥م، التقت دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»(٨) سراً في فندق بلازا في نيويورك؛ لتصحيح الخلل التجاري الضخم بين اليابان والولايات المتحدة وقرروا إعادة تقييم الين والعملات الأوروبية مقابل الدولار الأمريكي، عُرف ذلك الاتفاق باسم «اتفاق بلازا»، لكن الين القوي أثار الذعر في البلدان النامية وكانت ماليزيا قد اقترضت مبالغ كبيرة بعملة الين بسبب انخفاض معدلات الفائدة اليابانية وذلك الاتفاق يعني أن حجم الديون بالرينغت الماليزيّ سيصل إلى ثلاثة أمثاله تقريباً. ولو أن احتياطياتنا كانت بالين، لعانينا مشكلات قليلة. بناءً على ذلك، قرّر مصرف نيجارا، مصرفنا المركزي المسؤول عن إدارة احتياطاتنا، عدم الاحتفاظ بعملات تنخفض قيمها، وبخاصة الدولار الأمريكي؛ لذلك أجرى عمليات تجارة بالعملات الأجنبية اقتصرت على عملات البلدان المتقدّمة النمو، ولا سيما الدولار الأمريكي، والمارك الألماني، والفرنك السويسري، والين والجنيه الإسترليني.

كما افتتح المصرف مكاتب في لندن ونيويورك، وعيّن فيها موظفين ذوي خبرة عملوا في نوبات على مدار الساعة وقاموا بعمل جيد وجنوا أرباحاً جيدة. وأشير إلى أن جميع المصارف المركزية منخرطة بدرجة معيّنة في هذا النوع من التجارة لحماية احتياطياتنا من العملات. وهذه إحدى طرق إدارة

---

(٨) تضمّ المنظمة ٣٠ دولة ملتزمة بمبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحرّة.

العملة في البلاد وحماية قيمتها في حالات انعدام اليقين التي تكتنف النظام النقدي العالمي.

نظراً إلى التكامل الأوروبي في أوائل تسعينيات القرن الماضي، اعتقد كثيرون أن أوروبا ستتجاوز الولايات المتحدة عما قريب كقوة اقتصادية كبرى، كما توقّع الجميع انهيار الدولار الأمريكي من جديد، كما حصل في أعقاب اتفاق بلازا لكنّ الدانمارك رفضت التصديق على معاهدة ماستريخت[٩] وتهاوت العملات الأوروبية، وكان لدى تجار العملة لدينا مبالغ ضخمة بعملات أوروبية متنوعة فخسرنا بعض المال، لم نكن الخاسرين الوحيدين لأن عدداً من تجار العملة، أفراداً وشركات، راهنوا على ارتفاع قيم العملات الأوروبية بعد ماستريخت.

طرح حزب العمل الديمقراطي على أنور، وزير المالية، وابلاً من الأسئلة، لكنّ تان سري جعفر حسين حاكم مصرف نيجارا وتان سري نور محمد يعقوب نائب حاكم مصرف نيجارا تحمّلا اللوم وقدّما استقالتهما، فكان ذلك شهامة منهما وليس اعترافاً بذنب أو إساءة، فهما لم يتصرّفا بطريقة غير لائقة، وكل ما في الأمر أنّهما جازفا وخسرا. احتجنا إلى نحو عشر سنين للتعافي من تلك الخسائر وربما كانت محاولتنا التجارة بالعملات الأجنبية فشلاً باهظ التكلفة، لكننا استطعنا، كما فعلنا سابقاً دائماً، استخلاص درس قيّم ساعدنا بعد بضع سنين حين تعرّض الرينغت لهجوم دولي.

---

(٩) أدت معاهدة ماسترخت التي وُقّعت في سنة ١٩٩٢م إلى إقامة الاتحاد الأوروبي واستحداث عملة اليورو.

الفصل الرابع والثلاثون

التعديلات الدستورية

هناك مسألة مهمة أخرى اقتضت عناية عاجلة في الأيام الأولى لإدارتي وهي طريقة تحويل مشاريع القوانين في البرلمان إلى قوانين، وشاب النظامَ عيوبٌ أوجبت إدخال تعديلات في الدستور.

جاء الدستور الماليزيّ ثمرة اتفاق توصّل إليه مندوبو الحكام الملايويين ووفد من التحالف بقيادة تونكو عبد الرحمن، الذي كان الوزير الأول لفدرالية ملايا آنذاك.

تقرّر أن يتباحث الوفدان مع وزارة المستعمرات في لندن بشأن مستقبل الفدرالية، ولا سيما استقلالها، فخاف الحكام على منزلتهم ودورهم في ملايا المستقلة وقرّروا أنّه لا غنى عن المشاركة في المفاوضات التي تجريها حكومة التحالف برئاسة تونكو عبد الرحمن بشأن الاستقلال؛ ولذلك شكلوا وفدهم.

قرّر تونكو المحنّك وجوب سفر الوفدين على متن سفينة ليتسنّى لهما الوقت الكافي لتسوية خلافاتهما وعرض رؤية موحَّدة على وزارة المستعمرات البريطانية. وفي هذا الصدد، حقق تونكو نجاحاً باهراً إلى حدّ أنه استطاع التوجّه إلى لندن جواً حين وصلت السفينة إلى سيلان (سريلانكا).

تمّ الاتفاق بطبيعة الحال على أن تكون ملايا المستقلة دولةً ديمقراطية برلمانية نظامها ملكي دستوري، والواضح أن الطرفين تبنّيا النظام البريطاني الذي أبقى بنجاح على الملكية مع منح الشعب سلطات تشريعية وتنفيذية عبر مجلس عموم منتخب، ولم يفكر الملايويون في النظام الجمهوري الذي اختارته الهند وإندونيسيا.

لكنّ الدستور البريطاني غير مكتوب، وبالتالي لا يمكن ملايا السماح ببقاء قانون مهم غير مكتوب. وجرى الاتفاق على تشكيل لجنة مستقلّة كي تقترح على الحكام وعلى الحكومة المنتخَبة دستوراً منسجماً مع التفاهم الذي توصّل إليه الحكّام وممثّلو الشعب المنتخَبون ديمقراطياً.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الولايات الملايوية كانت ملكيات مطلَقة حين دعت البريطانيين إلى حكم ولاياتها من الناحية الفعلية، ولم تضع الولايات الملايوية قانوناً للجنسية. والشعوب الوحيدة التي اعتُرف أنها شعوب هذه الولايات هي الشعوب التي سُمّيت رعايا الحكام الملايويين، وهؤلاء في الأساس الملايويون المحليون والملايويون القادمون من الأرخبيل الملايوي والذين اختاروا الهجرة إلى الولايات الملايوية والاستقرار فيها وكانوا مسلمين.

وافق الوفد على وجوب أن تتّحد الولايات الملايوية في دولة واحدة، وسيبقى كل سلطان رئيساً لولايته، وفوق ذلك، سيختار السلاطين ملكاً منهم ليرأس الفدرالية. وسيكون الملك رئيساً دستورياً ليس له صلاحيات تنفيذية، وكذلك السلاطين. وعندما نال الدستور أخيراً موافقة جميع الأطراف، اشتُرط أن يعمل الملك وسلاطين الولايات في جميع المسائل بنصيحة رئيس الوزراء وأصحاب منصب الوزير الأول في الولايات، ولا يمكن الملك والسلاطين أن يتصرّفوا منفردين إلّا في ثلاث مسائل وهي:

(أ) تعيين رئيس الوزراء (أو الوزير الأول في الولاية)؛

(ب) حلّ البرلمان (أو الجمعية التشريعية في الولاية)؛

(ج) طلب عقد مؤتمر للسلاطين يُعنى على سبيل الحصر بامتيازات أصحاب الجلالة ومراكزهم وتشريفاتهم وألقابهم.

الظاهر أنّ توزيع الأدوار والسلطات بين الملك (والسلاطين) وممثلي الشعب واضح تماماً، لكنّهم تمتّعوا في الواقع بسلطات وصلاحيات واسعة يمكنها تقويض المبدأ الديمقراطي لحكم الشعب.

سبب ذلك أنّه تعيّن أن تأخذ مصادقةُ الملك على كل القرارات الصادرة عن البرلمان شكل توقيع من جانب الملك (والسلاطين) على الوثائق المعنية،

وإذا اختار الملك عدم التوقيع، تفشل مساعي البرلمان ولم يوجد في الدستور نصّ يتيح التعامل مع هذا الاحتمال.

على الرغم من أن الملايويين قبلوا بالديمقراطية، تأثر تفكيرهم تأثراً كبيراً، ولا يزال، بالإرث الإقطاعي، إنهم يجدون صعوبة كبيرة في قول «لا» لسلاطينهم. ومع أنّ الوزير الأول ورئيس الوزراء الملايوي قد يعتبران بعض مطالب سلاطينهما غير محقّة، وسيجدان صعوبة بالغة في الإفصاح عن ذلك، والطريقة الأسهل هي الإذعان للطلب الملكي.

وإذا رفضا الأمر الملكي، يرجَّح أن تسوء علاقاتهما بالسلاطين. إلّا أنّ رئيس الوزراء والوزير الأول وكبار المسؤولين في الإدارة في حاجة إلى تعاون السلاطين (وموافقتهم) ليؤدّوا علمهم، وإذا أحجموا عن التعاون، يصبح العمل صعباً إن لم يكن مستحيلاً، ويمكن أن ينشأ عن هذا المأزق مشكلات إدارية عديدة.

تبيّن بمرور السنين أن الأنشطة غير الرسمية التي يقوم بها السلاطين قد تتسبّب أيضاً بمشكلات محرجة للحكومة، وربما يكون حلّها صعباً أيضاً. وساد إحساس بأنه ينبغي للسلاطين عدم الضلوع في قطاع الأعمال، مع أنّه ليس في الدستور نصّ بشأن ذلك، وهذا ما أشار إليه بوضوح تونكو عبد الرحمن وكذلك تون حسين. ذلك أن أغلبية التعاملات المهنية تشمل التعامل مع مسؤولين وموظفين حكوميين لا بدّ من أن يجدوا صعوبة في رفض أي طلب للسلاطين، ولا سيما إذا كان الطلب موجَّهاً إلى مسؤولين في الولاية.

كما إنّ هناك إمكانية إقامة رجال الأعمال «شراكات» مع السلاطين أو استخدامهم في الحصول على تراخيص وامتيازات، وإذا تنافس رجال أعمال آخرون على الفوز بمشاريع حكومية أو الحصول على رخص أو امتيازات، سيجد المسؤولون وحتى السياسيون صعوبة في التزام الحياد وسيُضطرّون إلى محاباة الملك أو السلاطين، وربما تلا ذلك نزاعات بين الشركاء التجاريين والحكام، وفي هذه الحالات، ستحول الحصانةُ الممنوحةُ السلاطين دون أخذ القوانين مجراها.

وفي سياق آخر، يتورّط أفراد من الأُسر الملكية بمشاجرات واعتداءات

بين الحين والآخر، بل ربما يكون للسلاطين ضلع فيها وإذا نتج من ذلك ظلم عظيم، سيكون عجز الضحايا عن اللجوء إلى المحاكم لإنصافهم أمراً مجحفاً. وفي أغلبية الحالات، يتمّ التستّر على هذه الحوادث ولا تنشر الصحافةُ عنها شيئاً وستجد الشرطة أيديها مكبَّلة، لكنّ الخبر سيصل إلى عموم الناس على أي حال ويسود استياء عام. وعندما تُمنح الحصانةُ أفرادَ الأُسر الملكية، يُتوقَّع منهم عدم إساءة استخدامها لكنّهم يفعلون ذلك في ماليزيا في واقع الأمر ولو في حالات متباعدة.

كما إنه يوجد في أفراد الأُسر الملكية من يتدخّل في الإدارة، بما في ذلك تعيين من سيشغل المناصب الرفيعة. وحصلت حالات أثّر فيها هؤلاء في مسائل سياسية ما كان يوقع الحكومة في ورطة؛ لذلك، طالما برز تجاذب في الحكومة التي يرأسها ملايويون بين احترام الملايوي للأسرة الملكية وخضوعه لها، وبين الحاجة إلى فعل ما يجب فعله. وفي الوقت عينه، أحسّ السياسيون الملايويون بأنّهم مكبّلو الأيدي؛ لأن أي عمل سافر ينمّ عن عدم احترام السلاطين الملايويين سيثير حنق كثير من الملايويين على السياسيين، ويمكن أن يتسبّب عدم احترام، أو ما يبدو أنه عدم احترام، من جانب الحكومة أو القادة للسلاطين بانتقادات للحكومة بأنها تريد إلغاء الملكية أو تحويل البلاد إلى جمهورية.

لطالما كان السياسيون متنبّهين لمشاعر الملايويين القوية الميّالة إلى الأُسر الملكية، ولا سيما في شخص الحكام، والمواطنون العاديون لا يلاحظون في العادة الأخطاء التي يرتكبها حكامهم، ولا يُبدون حتى حين يلاحظونها أيّ اكتراث وبخاصة حين لا تطالهم تلك الأخطاء شخصياً.

ينصّ الدستور على وجوب أن يعمل الملك بنصيحة الحكومة ممثَّلة بالوزير المفوّض من قبل الحكومة أي رئيس الوزراء في العادة، لكن كما أشرنا آنفاً، ليس في الدستور ما يشير إلى ما ينبغي للحكومة فعله إذا رُفضت النصيحة أو تُجوهلت. ولو عدنا إلى زمن الاستعمار، كان المستشارون البريطانيون يتدخّلون في الواقع في تعيين خليفة السلطان، ولا يجيز دستور ماليزيا المستقلة تدخل الحكومة في ذلك، لكن ربّما تحصل حالات تكون فيها جدارة المرشّح موضع تساؤل.

يشترط الدستور بشكل واضح في حالة إعلان القوانين أخذ موافقة الملك بالحصول على توقيعه قبل أن يصبح أي قانون شرّعه البرلمان وفقاً للأصول قابلاً للتنفيذ، لكن هل يمكن فعل شيء دفاعاً عن حق ممثلي الشعب في سنّ القوانين إذا رفض الملك التوقيع؟ وهل يمكن القول إنّ ماليزيا دولة ديمقراطية إذا كان ملكها من يمارس في النهاية حقّ المصادقة على قوانينها والموافقة عليها؟

مع أنّ الدستور ينصّ على جواز أن يرفض الملك إسناد رئاسة الوزارة إلى شخص يمثّل أغلبية الأعضاء المنتخَبين، يمكن علاج المسألة بسهولة بتصويت الأعضاء المنتخَبين على حجب الثقة عن أي شخص يسمّيه الملك، لكننا نعرف حينئذٍ أنه في إمكان الملك أو السلطان إعاقة زعيم حزب الأغلبية بالإصرار على تعيين مرشّحي الحكام. وفي وسع حزب الأغلبية رفض خيار الحكام بمجرّد التصويت بحجب الثقة عن مرشّحهم حين التئام الهيئة التشريعية إلّا أن عادات الملايويين واحترامهم لملوكهم قد يحول دون فعل ذلك؛ لذلك، يمكن العادات الملايوية والمواقف الإقطاعية أن تطغى في الواقع على الدستور، وهذا أمر غير صحّي.

عندما تولّيت رئاسة الوزراء في تموز/يوليو ١٩٨١م، عزمتُ على الانسجام مع السلاطين وبخاصة الملك، وجرت العادة في ماليزيا بأن يجتمع رئيس الوزراء مع الملك كل يوم أربعاء قبل اجتماع الوزارة؛ فيُعطى الملك نسخة عن جميع الأوراق، بما في ذلك محاضر جلسة الأسبوع السابق، ليقرأها أو يدرسها أو يعاينها كي يتسنّى له التعليق أو طرح أسئلة متصلة بوثائق الوزارة. وفي الأغلب لا يكون لدى الملك سؤال أو تعليق، لكنّ هذا اللقاء يتيح للملك إثارة أي مسألة، شخصية أو رسمية، ربما يشعر بضرورة إثارتها.

ولن أسرد في هذا المقام القضايا الخاصة التي أثارها الملوك الستة الذين خدمتهم، ويكفي القول إن عدداً من تلك القضايا أوقعني في مآزق. فعلى الرغم من أن نص الدستور أو التقليد يفيد بأنه ينبغي للملك أن يعمل بنصيحة الوزير الذي يمثّل الحكومة (أي رئيس الوزراء)، كان يحصل العكس في بعض الأحيان؛ إذْ تعيّن على رئيس الوزراء الإذعان لرغبات الملك في

عدد من المناسبات، حتى إنه حصلت حالات استطاع فيها سلطان آخر التأثير في الملك.

لهذا السبب تباحثتُ مع مساعدي تون موسى هيتام بشأن كيفية جعل ممثلي الشعب المنتخَبين؛ أي أعضاء البرلمان، الفيصل النهائي في تحديد شرعية أعمال البرلمان. وستظّل القوانين التي أقرّها البرلمان في حاجة إلى توقيع الملك، لكن ينبغي أن تصبح القوانينُ سارية المفعول بعد مدة زمنية في حال رفض الملك التوقيع لأي سبب كان، ورأينا أنه ينبغي بقاء جميع حقوق الملك الأخرى مثل تعيين رئيس الوزراء وحلّ البرلمان، في يد جلالته.

اعتقدتُ أن تمرير التعديلات الدستورية لن يواجه صعوبة؛ لأن الملك يقبل بنصيحة رئيس الوزراء في العادة.

بعد الانتخابات العامة لسنة ١٩٨٢م وتشكيل الوزارة الجديدة، أعرب تون موسى، الذي أُعيد تعيينه مساعد رئيس الوزراء، عن رأيه في أنه إذا كنا نريد تعديل الدستور لإرجاع الحقوق المتصلة بسنّ القوانين إلى ممثلي الشعب المنتخَبين، ينبغي أن نفعل ذلك فور انتهاء الانتخابات، فذلك سيحول دون تحوّل التعديلات إلى قضية حيّة في جولة الانتخابات التالية، كما أن الانتخابات العامة لسنة ١٩٨٢م أكدت الدعم الشعبي القوي للجبهة الوطنية ولقيادتي للحزب والحكومة.

كُلّف المدّعي العام بصياغة التعديلات المقترحة للدستور، وبدا الأمر سهلاً لأن كل ما يلزم كان اشتراط تقديم جميع مشاريع القوانين التي عُرضت على المجلسين وأُقرّت بصيغتها الحالية أو المعدَّلة، للملك للحصول على توقيع جلالته، وإذا رفض الملك تذييل القوانين بتوقيعه لأي سبب كان، يصبح مشروع القانون قانوناً في غضون خمسة عشر يوماً. هذا التعديل يقنّن في الأساس ما كان ممارَساً، أعني موافقة الملك وتوقيعه لتحويل مشاريع القوانين إلى قوانين عملاً بنصيحة رئيس الوزراء أو أي وزير مكلّف بتقديم النصح للملك، وبما أن رئيس الوزراء يرأس الحكومة التي اقترحت القانون وحصلت على الموافقة البرلمانية عليه، ستكون نصيحته بشأن التعديلات منسجمة مع روح الدستور ولذلك ينبغي حصوله على موافقة الملك.

يعمل الملكُ البريطاني كذلك بنصيحة الوزير المكلَّف بالحصول على

توقيع جلالتها. ومع أن الدستور البريطاني غير مكتوب، فأنا لم أقرأ خبراً يفيد بأن ملكاً بريطانياً رفض التوقيع على أي مشاريع قوانين أقرّها مجلس العموم. لكن في ماليزيا، يلزم سنّ قوانين مكتوبة لتقنين أي عمل تقوم به الحكومة أو الإدارة. وبما أنه ليس في الدستور مادّة تحدد ما ينبغي فعله إذا رفض الملك العمل بنصيحة الحكومة، برزت رغبة في تعديل الدستور تحسّباً لهذا الاحتمال.

احتجنا إلى أن نكون واضحين في هذه المسألة؛ لأنّ رفض الملك الأخذ بنصيحة رئيس الوزراء سيسبّب إحراجاً للحكومة، وهي لن تتحمّل الوصول إلى طريق مسدود في إدارة البلاد؛ لذلك، عُدّلت المادّة ٦٦ (٥) من الدستور بحيث إذا لم يحظَ مشروع قانون برلماني أقرّه المجلسان (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) بتوقيع الملك، يعتبر كما لو أنه حصل على توقيع جلالته بعد انقضاء خمسة عشر يوماً ويُعتبر مجازاً بالشكل اللائق.

وينصّ تعديل المادّة (١٥٠) على أن يقوم رئيس الوزراء، إذا اقتنع بوجود حالة طوارئ وأن أمن أو سلامة الفدرالية أو أي جزء منها مهدّد، بنصح الملك الذي يتعيّن عليه العمل بتلك النصيحة وإعلان حالة الطوارئ ويُدلي ببيان بهذا المعنى، كما ينصّ تعديل القائمة الثامنة على أنه إذا لم يوافق الحاكم على أي قانون ولاية بعد خمسة عشر يوماً، سيُعتبر أيضاً مجازاً من قبل الحاكم ويصبح قانوناً.

وفي آب/أغسطس ١٩٨٢م، أقرّ مجلسا البرلمان والشيوخ التعديلاتِ الدستورية، وقُدّم مشروع القانون إلى جلالة الملك بحسب الأصول. كان سلطان باهانغ الملكَ آنذاك وقرّر التشاور مع أشقائه الحكام، وسبب ذلك أن التعديلات المقترحة تنطبق على حكومات الولايات وحكامها أيضاً.

المؤسف أن جميع الحكام رفضوا التعديلات، وأنيطت بي مهمة إقناع الحكام، وتوجّب عليّ التفاوض معهم إذا فشلْت، لكنّي أحسست بقوة بأنه يتعيّن أن تصبح التعديلات بطريقة ما جزءاً من الدستور.

كانت علاقاتي جيدة مع الملك آنذاك، لكنّه لم يشأ معارضة الرغبات التي أفصح عنها أشقاؤه الحكام، سلّط امتناعه عن الأخذ بنصيحتي والتوقيع على التعديلات الضوءَ على أوجه الضعف عينها التي صيغت هذه التعديلات

لإزالتها، لكن تعيّن في الوقت ذاته الحصول على موافقة الحكام على أي قانون يؤثّر في مكانتهم.

طلبت مساعدة تنكو تان سري أحمد رثاء الدِّين، وهو أحد أعضاء الوزارة وعديل راجا سلطان ولاية بيرليس، لكن من دون جدوى. كما توسّط راجا أزلان شاه، الذي كان رئيس المحكمة العليا (رئيس الجهاز القضائي) قبل أن يصبح سلطان بيراك، لكنه فشل أيضاً. وفي هذه الأثناء، أجرى الحكام في ما بينهم مشاورات غير رسمية، والظاهر أنهم تنبّهوا للمشاعر المتزايدة المناوئة لهم، وأرادوا التوصل إلى حلّ.

أحسستُ بالحاجة إلى أن أشرح للناس الوضع، فعقدتُ لقاءات عامة بيّنتُ فيها أنه ليس المراد من التعديلات إلغاء الملكية ولا تحويل البلاد إلى جمهورية، وأنّ هذه التعديلات لن تؤثر في سائر موادّ الدستور الأخرى، بما في ذلك الموقع الخاص للملايويين والسكان الأصليين، ومكانة الإسلام كونه الدِّين الرسمي للبلاد، ومكانة الأديان الأخرى، وما إلى ذلك. وعلى العموم، أبدى الناس كثيراً من الدعم وأرادوا من السلاطين أن يعطوا موافقتهم، لكن وُجد بعض الأشخاص ومنهم السلاطين الذين لم يتعاملوا مع القضية بإيجابية.

كما تعالت أصواتٌ مُعارضة حتى داخل أمْنو نفسه، روّج تان سري سينو عبد الرّحمن، الأمين العام السابق لأمْنو، رسالة مُعارضة للتعديلات. وأوصى تونكو عبد الرحمن بأن تسعى الحكومة والحكام إلى التوصل إلى اتفاق عبر المناقشات والمفاوضات، كما عارض الحزب الإسلامي الماليزي «باس» التعديلات وأصرّ على تحويلها إلى قضية.

ثارت ثائرة الناس وشعرتُ بأنه لا بدّ من التوصل إلى حلّ قريباً، والمشكلة هي أنّ التعديلات التي أقرّها البرلمان تحتاج إلى توقيع لتصبح قانوناً حتى لو رغب الحكّام في تعديلها، ولم يحصل أن قانوناً لم يصبح ساري المفعول وأعيد إلى البرلمان لتعديله لأي سبب كان.

كما إن الملك أخذ إجازة، وبحسب ما ينصّ عليه الدستور، يقوم مساعد الملك بأعمال الملك في حال غيابه؛ لذلك، أصبح الرئيس المعظّم لولاية نغري سيمبلان ملكاً بالوكالة باعتبار أنه مساعد الملك وكنت أعرف

الرئيس المعظم جيداً كما أن شقيقه الأصغر تونكو عبد الله، وتونكو بنغليما بيسار من ولاية نغري سيمبلان من أصدقائي المقرّبين، فأقنعتُ تونكو عبد الله بالتحدث إلى شقيقه الأكبر بشأن الحاجة إلى تسوية المسألة بسرعة.

كنت قد تسلّمت مذكّرة من الحكام شرحوا فيها وجهات نظرهم حيال التعديلات وأحسوا أن مهلة الخمسة عشر يوماً قصيرة جداً واقترحوا جعلها ستين يوماً، وإذا لم يوقّع الملك في غضون ستين يوماً، يعاد مشروع القانون إلى البرلمان. عندئذٍ، يعيد البرلمان النظر فيه آخذاً بعين الاعتبار اعتراضَ الملك وإذا شعر البرلمان بأنه ينبغي تعديل مشروع القانون، يمكنه فعل ذلك، وإلّا يعاد إرساله إلى الملك، وإذا لم يوقّع الملك على مشروع القانون في غضون ستين يوماً، يعتبر أنه حظي بموافقة جلالته ويصبح قانوناً.

إعترض الحكّام أيضاً على تعديل المادّة (١٥٠) المتعلّقة بحقّ رئيس الوزراء في إعلان حالة الطوارئ ورفضوا التعديل الذي يشترط على الحكام التوقيع على أي مشروع قانون ترفعه إحدى حكومات الولايات في غضون خمسة عشر يوماً ليصبح قانوناً، وإذا لم يوقّعوا يُعتبر القانون أنه نال موافقة الحاكم.

أجريتُ مقابلة رسمية مع مساعد الملك في مقرّ إقامته في قصر الضيوف (إستانا تيتامو) حيث كان الملك بالوكالة. وبعد شروحات مسهبة لأهمية توقيع الملك على التعديلات، وبعد التعهد بإدخال الملاحظات التي اقترحها الحكام، وقّع الملك بالوكالة على التعديلات الأصلية.

تنفّستُ الصعداء، وأثبتت هذه الحادثة ضرورة إجراء التعديلات. وفي المستقبل، إذا رفض الملك التوقيع على أي مشروع لتحويله إلى قانون، يكون الخروج من المأزق واضحاً تماماً، بمعنى أنه إذا لم يوقّع الملك على مشروع القانون في غضون ستين يوماً، يعاد إلى البرلمان. ربما يعدّله البرلمان وربما لا، قبلَ إعادة إرساله إلى الملك، وبعد انقضاء ستين يوماً آخر، يعتبر أن مشروع القانون قد نال موافقة الملك بصرف النظر إن كان قدْ وقّع عليه أم لا.

كانت حادثة لا أرغب في معايشتها من جديد، لكنّي سارعت إلى ترميم علاقتي بالملك وبالحكام الآخرين، ويتعيّن عليّ القول إن الحكام تحلّوا

بالشهامة وأبدوا استعدادهم لنسيان الحادثة. والملوك الذين خلفوا سلطان باهانغ انسجموا معي تماماً، ولم أتعرّض لإعاقة في عملي كرئيس للوزراء؛ إذ منحوني تعاونهم الكامل.

ثم حصلت حادثة أخرى أرغمتني على تعديل الدستور من جديد، وفي هذه المرّة، كان التعديل متعلقاً برفع الحصانة جزئياً عن الحكام.

في تلك الحادثة، صفع حاكمٌ واحداً من عامة الشعب وكان مدرِّباً في لعبة الهوكي، والظاهر أن السلطان استشاط غضباً لمنع اتحاد لعبة الهوكي الماليزيّ نجلَه من اللعب مدة خمس سنين. استُدعي المدرّب، واسمه ديفيد غوميز، إلى القصر حيث زُعم أنه لُطم، فقدّم شكوى إلى الشرطة ادّعى فيها تهجّم السلطان عليه.

أحسستُ وكذلك زملائي في الوزارة بأن ما حصل ليس صواباً، صحيح أن الحكام يتمتعون بحصانة أمام القانون، لكن يُفترض بهم عدم إساءة استخدام هذا الامتياز فتعيّن صون حقوق المواطنين باللجوء إلى القضاء لرفع الظلم عنهم. والناس لن يكونوا مرتاحين إذا كان في وسع الحكام التعدّي عليهم ثم لا يعاقبون على فعلتهم. وقعت الحادثة في سنة ١٩٩٣م؛ أي بعد مرور عشر سنين على التعديل الدستوري السابق ولم أكن متحمّساً للدخول في نزاع آخر مع الحكام، لكني أحسست أن من واجبي ضمان تمتّع مواطني هذا البلد بحماية القانون.

كان المراد من الحصانة الممنوحة الحكامَ إعفاءهم في الواقع من أي مسؤولية في أداء واجباتهم الرسمية. لكن ينبغي ألا يشمل ذلك الأفعال الشخصية التي ليس لها صلة بأدائهم واجباتهم. الماليزيّون يبجّلون، على العموم، الحكام الملايويين ويحترمونهم، وهم يتحاشون انتقاد الأُسر الحاكمة في العادة، حتى إن الحكومة تسعى للتستّر على الجنح الخطيرة التي ارتكبها السلاطين. ومع أن المناسبات التي اضطُرّت فيها الحكومة إلى ذلك قليلة ومتباعدة، فقد تضمّنت بعض الحالات الخطيرة. لن أسهب في هذا الموضوع، لكنّي أعرف أنه إذا ارتكب مواطنون عاديون هذه الأعمال، سيقدَّمون إلى المحاكم، وإذا وُجدوا مذنبين، تصدر أحكام عقابية قاسية جداً في حقّهم بطبيعة الحال.

وممّا يُؤسف له أنه يبدو أنّ أفراد الأُسر الملكية الآخرين يعتقدون أنّ منزلتهم الملكية تمنحهم حصانة أيضاً، وقد وقعت حوادث تهجّم فيها أبناء من تلك الأُسر على أفراد من عامة الشعب وبدافع احترام السلاطين المعنيين، تسعى الشرطة والمسؤولون الآخرون إلى إغلاق هذه القضايا، لكن حين يتقدّم مواطن فعلاً ببلاغ رسمي إلى الشرطة ويحظى بتغطية إعلامية واسعة في الصحافة، لا يعود في مقدور الحكومة تجاهل القضية. وقد ناقشت الوزارةُ هذه المسألة مطولاً وخلَصت إلى وجوب تعريف حصانة الحكام على نحو أفضل كي لا تحصل حوادث مثل التي تعرّض لها المدّرب في لعبة الهوكي من جديد.

سرت أقاويل كثيرة بشأن مشاركة أبناء الأُسر الملكية في قطاع الأعمال. وكما ذكرتُ آنفاً، اعتُبرت هذه الأعمال غير لائقة بالأُسر الحاكمة، ولذلك ينبغي لهم عدم إطلاق أسمائهم على مشاريع تجارية، والسبب هو أنّه حين ترتبط أسماؤهم بأعمال مهنية، سيجد المسؤولون الحكوميون صعوبة في تطبيق المعايير العادية قبل الموافقة على الطلب أو رفضه، وهذا يعني التحيّز ضدّ آخرين يزاولون العمل ذاته.

كما إنّ انخراطهم في الأعمال التجارية قد يحمّل السلاطين أعباء ديون أو خسائر تكبّدتها مؤسساتهم، وإذا لم يفِ الحاكم بالتزاماته، لا يوجد علاج قانوني لأنّه يتمتّع بحصانة قضائية، ويعتقد كثيرون بأنه إذا رغب الحاكم في الانخراط في مهنة ما، يتعيّن عليه تحمّل المسؤولية القانونية عن أي خيانة للثقة أو انتهاك للقانون مثل أي شخص آخر. كما إن هناك احتمالاً دائماً بأن يستخدم رجالُ الأعمال الحاكمَ كواجهة لأنشطة تتعارض مع القانون، مثل إدارة أندية قمار غير شرعية.

تضمّنت حادثة الاعتداء المذكورة آنفاً أحد الحكام، لكن لا يمكن طرح قانون لا يسري على الحكام الآخرين أيضاً، وكنت على يقين بأنّ الحكام الآخرين لن يُسعدهم ذلك. ومن تجربتي مع التعديل السابق، توقّعتُ إبداء الحكام مقاومة عنيدة. ومع ذلك، طلبت إلى المدعي العام صياغة القوانين اللازمة لعرضها على البرلمان، وقد اشتملت التعديلات في الأساس ثلاث مسائل:

المسألة الأولى؛ قصر حصانة الحكام على أدائهم واجباتهم كحكام دستوريين، وإذا انتهكوا القوانين بصفتهم الشخصية، يكونون معرّضين للملاحقة القضائية.

المسألة الثانية؛ وجوب ألّا يرأس الحاكمُ مجلس العفو على مستوى الفدرالية أو مستوى الولاية حين يقدّم التماساً إلى المجلس. وفي هذه الحالة، يختار مجلسُ الحكام حاكماً آخر ليرأس المجلس.

المسألة الثالثة؛ حماية أعضاء البرلمان أو أعضاء مجالس الولايات من تهم الخيانة إذا تحدثوا في المناقشات التي تدور في البرلمان أو في مجالس الولايات عن الإساءات التي يرتكبها الحكام.

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢م، قدّم تون غفار بابا التعديلات المقترحة بخصوص الحقوق الدستورية للملك والحكام للقراءة الأولى في البرلمان، وتضمّنت التعديلات المسائل الثلاث المذكورة آنفاً.

جاء ردّ الحكام فورياً؛ ففيما قال راجا نزرين شاه، الذي كان حاكم ولاية بيراك بالوكالة آنذاك، يتعيّن حماية حقوق المواطنين وحرّياتهم، خالفه الحكامُ الآخرون الرأي وعقدوا اجتماعاً غير رسمي في ألور ستار وفي نغري سيمبلان لمناقشة التعديلات. ودُعي مجلس الجبهة الوطنية إلى الانعقاد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر وتقرّر عقد جلسة خاصة في البرلمان لتعديل الدستور وفقاً لما اتُّفق عليه.

طلب الحكام في اجتماع عقدوه في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣م منحهم بعض الوقت لدراسة التعديلات، وعقد الحكّام مزيداً من الاجتماعات غير الرسمية لمناقشتها، وثارت ثائرة الناس بسبب ما قيل عن رفض الحكام الموافقة على التعديلات، كما عقد مؤلفون ومفكرون ماليزيّون معروفون اجتماعاً في معهد اللغات والآداب وأصدروا بياناً حثّوا فيه الحكام على تلمّس رغبات الشعب.

وجدت أنه لزاماً عليّ الإسهاب في تبيان أنّ الملك والحكام يتمتّعون بالحصانة في أثناء أدائهم أعمالهم الرسمية. والقانون معنيّ فقط بالأعمال التي يقوم بها الحكام بصفتهم الشخصية، والتي ربما تتضمن الاعتداء على أفراد أو القيام بأعمال جرمية أخرى أو انتهاك القانون.

كما تقرّر أن يحظر القانون أيّ اقتراح أو قرار بإلغاء نظام الحكام الملايويين؛ لأنّ هذه الاقتراحات بمثابة تدمير للنظام تستحقّ العقاب بموجب القانون بتهمة الخيانة.

عُقدت لقاءات عديدة لشرح المواد المذكورة في التعديلات للناس، وبخاصة تسكين مخاوف الملايويين حيال ما قيل عن عزمنا على إلغاء تقليد الراجاوات الملايويين وجعل ماليزيا جمهورية. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، شاركني داتوك سيري أنور إبراهيم والمدّعي العام تان سري أبو طالب عثمان الاجتماعَ مع ستة من الحكام بشكل غير رسمي لمحاولة إيجاد مخرج من هذا الطريق المسدود، وبدا في ذلك الاجتماع أن الحكام الستة موافقون على مشروع القانون.

اجتمع البرلمان في ١٩ كانون الثاني/يناير مع أنّ الحكام رفضوا إعطاء موافقتهم حتى الدقيقة الأخيرة. وبعد أن طرحتُ مشروع القانون، قرع أعضاء الجبهة الوطنية وبعض أعضاء المعارضة على الطاولات تعبيراً عن دعمهم، أُقرّ مشروع القانون مع تصويت حزب العمل الديمقراطي (داب) وحزب صباح المتحد وأربعة أعضاء مستقلين لصالح الحكومة. ويتعيّن عليّ الإقرار بأنّي ترددت في تمرير المشروع من دون توقيع الملك مع وجود مادّة تجيز ذلك، وشهد النقاش مطالبة حماسية من جانب عدد من أعضاء البرلمان بوجوب منع الحكام من معارضة قوانين البلاد.

أذكر أن تون حسين عون كان شديد الاستياء من بعض السلاطين في أثناء ولايته لرئاسة الوزراء وأنه أبلغ الوزارة عن نيته عقد اجتماع خاص معهم ليثنيهم عن فعل أي شيء يتعارض مع قوانين البلاد.

تلا تمريرَ القانون في البرلمان فترة توترت فيها العلاقات بين الحكام والحكومة، فأدان حزب سيمنغات ٤٦، بقيادة تونكو رزاليغ حمزة، مشروع القانون وطعن فيه أمام الناس.

كان سلطان كلانتان، وهو أحد الحكام، أكثر معارضي التعديلات شراسة. وفي إحدى المراحل، قرّرت الحكومة سحب الامتيازات غير الرسمية من الحكام، وحثّ تونكو عبد الرحمن الحكومةَ على الاجتماع بالحكام وبحث المسألة معهم للتوصل إلى تسوية ودّية، ولا بدّ من أن

تونكو تذكر محاولته منع الحكام من الانخراط في عالم المال والأعمال.

تحدّث أنور في عدد من المهرجانات الشعبية منتقداً سلطان كلانتان لمحاولته مساعدة عمه تونكو رزاليغ وحزب سيمنغات ٤٦ وحثّ السلطانَ على إيجاد وسيلة أخرى لمساعدة عمه.

وفي النهاية، ظهرت أمارات على أنّ الحكام سيوافقون على التعديلات. وقال سلطان باهانغ، الذي تقرّر أن يرأس اجتماعات مؤتمر الحكام التاسع والخمسين بعد المئة، والستين بعد المئة في ١١ شباط/فبراير، إنه يعتقد أن المشكلة ستُحلّ في تلك الاجتماعات. بدا أن الحكام يودّون أن يكون لهم رأي في تكوين المحكمة الخاصة التي ستنظر في القضايا المرفوعة ضدّ الحكام، ورأت الحكومة أنها تستطيع الإذعان في هذه المسألة.

جرت العادة بأن يصحب رئيسُ الوزراء الملكَ في اليوم الثاني لمؤتمر الحكام. وفي ١٢ شباط/فبراير، رافق تون غفار الملكَ، وحضر جميع الحكام إلّا سلطان كلانتان الذي طلب إلى سلطان قدح تمثيله.

وافق المجتمعون على التعديلات بالإجماع بعد حصولهم على تطمينات بإدخال تغييرات معيّنة في نص مشروع القانون وهذا ما تقرّر حصوله في أثناء تحضير اللجنة لجلسة البرلمان، وأصدر حامل ختم الحكّام والمدّعي العام بياناً مشتركاً فحواه أنّ مؤتمر الحكام وافق على التعديلات.

وفي ٢٥ شباط/فبراير، طعن سلطان كلانتان في شرعية قرار مؤتمر الحكام، وكتب جلالته إلى المدّعي العام في ٣ آذار/مارس أنه سيطعن في القرار أمام المحكمة.

وفي ٨ آذار/مارس، عُقد اجتماع خاص في البرلمان لمناقشة تعديلات مشروع القرار الذي أقرّه البرلمان في جلسات ١٨ ـ ٢٠ كانون الثاني/يناير التي لم تحظَ بموافقة الملك. غاب عن هذه الجلسة أعضاء حزب سيمنغات ٤٦، وامتنع أعضاء الحزب الإسلامي الماليزيّ عن التصويت، لكنّ حزب العمل الديمقراطي وحزب صباح المتحد فضلاً عن أربعة أعضاء مستقلين صوّتوا لصالح مشروع القرار المعدَّل.

تلك كانت أول مرّة صوّت فيها أعضاء من المعارضة لصالح الحكومة.

كانت مقياساً للمشاعر العامة لأعضاء البرلمان والشعب حيال الحاجة إلى حصر حصانة الحكام بواجباتهم الرسمية فقط. ومن بين ١٧٣ عضواً شاركوا في الجلسة، صوت ١٦٧ عضواً لصالح التعديلات.

أُرسل مشروع القانون المعدّل إلى الملك السلطان أزلان شاه في ١٦ آذار/مارس ووقّع عليه في ٢٢ آذار/مارس، وأُرسل كذلك إلى رئيس البرلمان تون محمد زاهر إسماعيل الذي أبلغني أنه سيُنشَر في الجريدة اليومية في أقرب وقت ممكن.

شعرتُ بارتياح شديد وكذلك جميع قادة الأحزاب المشاركة في الجبهة الوطنية. قال أنور: «أحد الدروس التي ينبغي تعلّمها من هذه الحادثة أنّ القضية ليست مقتصرة تماماً على إلغاء الحصانة القضائية للحكام الملايويين عندما يعملون بصفتهم الشخصية، إنه يتعلق بفهم ونضج جميع الأطراف المعنية بشأن المعنى الحقيقي للحرّية وحكم القانون».

رحّب زعيم المعارضة ليم كيت سيانغ بموافقة الملك على مشروع القانون وأمل باختتام «هذا الفصل الخاص بقضية الحكام». كما وصف نائب رئيس حزب العمل الديمقراطي الوطني كاربال سينغ موافقة الملك بأنّها ختام فصل آخر، قال: «القضية باتت في حكم المنتهية وأصبح المشروع قانوناً الآن من الناحية الفعلية»، مضيفاً أنّه ينبغي للحكومة إرساله إلى المطابع الحكومية لنشره في الجريدة الرسمية كقانون في أقرب وقت ممكن. وقال: «يتعيّن تطبيق القانون على جميع الحكام بإنصاف، بصرف النظر إن كان قادة الحكومة الحالية يتمتّعون بعلاقات جيدة معهم أم لا».

لم تحصل منذ أن أصبح التعديل الذي قضى بحصر حصانة الحكام قانوناً في سنة ١٩٩٣م سوى حادثة واحدة نظرتْ فيها المحكمة الخاصة في قضية وأصدرت حكماً. لم تنطوِ تلك الحادثة على اعتداء جسدي على أحد وكانت دعوى قضائية مدنية، يمكن المرء الزعم بأن القانون فاعل حقاً. ويوجد الآن من يقترح إلغاء القانون وإعادة الحصانة المطلقة إلى الحكام، وممّن جاهر بهذا الرأي الأشخاص الذين ساندوا بقوة وصوّتوا لصالح التعديلات بوصفهم قادة في الحكومة والمعارضة.

تبدو القوانين غير فاعلة غالباً في منع وقوع بعض الجرائم، لكن في

اللحظة التي تُلغى فيها القوانين، يمكن أن نشهد زيادة حادّة في وقوع تلك الجريمة.

وأياً يكن السبب، كانت التعديلات ضرورية وقتذاك وللأسباب التي ذكرتها، وكانت الحكومة منكبّة أيضاً على صياغة عدد من السياسات الجديدة لترسيخ العدالة الاجتماعية في أوساط الماليزيّين كافة.

الفصل الخامس والثلاثون

الوفرة العادلة

كانت ضآلة حصة السكان الأصليين من ثروتنا الوطنية على نحو لا يتناسب مع حجمهم مسألة شغلتني طوال مسيرتي السياسية. وكما ذكرت في موضع سابق، أظهرتْ دراسة، أعدَّها في سنة ١٩٧٠م مكتبُ رئيس الوزراء عن توزيع الثروة بناء على ملكية الأسهم، أنّ الملايويين وسكان البلاد الأصليين الآخرين الذين يشكلون نحو ٦٠ في المئة من السكان، يمتلكون أقل من اثنين في المئة من أسهم الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة. وامتلك الصينيون الذين يشكلون أقل من ثلاثين في المئة بقليل من السكان ثلاثين في المئة من الأسهم وامتلك أجانب ستين في المئة، وهم في الأساس أوروبيون أسّسوا شركات محدودة مساهمة عامة وكبيرة تسيطر على مزارع المطاط، ومناجم القصدير، والمؤسسات الوسيطة منذ زمن الاستعمار. وامتلك الأسهمَ المتبقية ماليزيّون من أصول هندية وأصول أخرى.

بناء على هذه النتائج وغيرها، صاغت الحكومة برئاسة تون عبد الرزّاق حسين «السياسةَ الاقتصادية الجديدة» التي هدفت إلى إزالة الربط بين العِرق والأدوار والوظائف الاقتصادية، واستئصال الفقر أياً يكن العِرق الذي يعانيه، وهذا الهدف الثاني بالكاد يتنبّه إليه الناس، ويبدو أن أغلبية الماليزيّين، ناهيك بمنتقدينا في البلاد الأجنبية، يعتقدون أن «المساعدة» الرسمية مقتصرة على السكان الأصليين عبر العمل الاقتصادي، لكن تعيّن تقديم يد العون لجميع الفقراء. ولتجنيب البلاد العواقب الفظيعة لانتشار الفقر، توجّبت معالجة وضع الملايويين معالجة شاملة في مرحلة مبكرة كونهم يشكلون أغلبية الفقراء. ولن يبدو الأمر جيداً لو أنّ الفقر المتفشّي في أوساط غير الملايويين استؤصل أولاً بحيث لا يبقى عالقاً في ربقة الفقر في البلاد سوى

المـلايـويـيـن، وهـو الأمـر الـذي لا بـدّ مـن أنـه كـان سيـحـصـل لـو أنّ غـير الملايويين نالوا القدر نفسه من العناية التي نالها الملايويون، بيد أنّ استئصال الفقر المستشري في صفوف غير الملايويين لم يغب عن البال بكل تأكيد.

انطوى أول هدفَي السياسة الاقتصادية الجديدة هذين على هندسة إعادة توزيع الثروة بين الأعراق المختلفة ليكون أكثر مساواة، وتقرّر أن يمتلك الملايويون والسكان الأصليون الآخرون ٣٠ في المئة من ثروات الشركات، وأن يمتلك الصينيون والهنود ٤٠ في المئة (بزيادة عشرة في المئة على ثروتهم السابقة) وأن تُخفَّض ملكية الأجانب إلى ٣٠ في المئة ولم تكن غاية السياسة الاقتصادية الجديدة مصادرة الثروة الحالية ونقلها من مالكيها القدامى إلى مالكين جدد، بل كان هدفها إيجاد ثروة جديدة وتوزيعها. وإذا قُدّر للاقتصاد أن ينمو بنسبة كبيرة، يمكن تخصيص كثير من ثمرات ذلك النمو الجديد للسكان الأصليين، وفي ذلك محاباة للفقراء في توزيع الفرص الجديدة على حساب الأغنياء، لكن ما هي الوسيلة البديلة كي نوازن النتائج النهائية إذا تعيّن حصول الأغنياء على حصة مساوية لحصة الفقراء من الفرص الجديدة أو حتى أكبر منها؟

هذا يعني من الناحية العملية تخصيص مزيد من الفرص والتراخيص والأذونات والعقود للسكان الأصليين وتخصيص نسبة أقل للسكان غير الأصليين؛ إذ كنا على دراية بأن الإحساس بالحرمان سيبقى سائداً في أوساط السكان غير الأصليين، لكنه سيكون أقل وطأة بكثير مقارنة بالحرمان الناتج من مصادرة الثروة؛ فثرواتهم الحالية لن تُنزَع منهم، لكنّ أحقّيتهم في الثروة والفرص الاقتصادية الجديدة ستكون أقل من أحقّية السكان الأصليين. وعليهم القبول بأنه في حين تحظى أملاكهم التي هي بحوزتهم أصلاً بحماية القانون، لا يمكنهم توقّع التمتع بإمكانية غير محدودة لتجميع الثروات في المستقبل مثلما كانوا في الماضي؛ إذا كنا ننوي تقليص التباين عوضاً عن تعميق انعدام المساواة.

بدا توزيع أسهم الشركات على السكان الأصليين مسألة بسيطة بما فيه الكفاية، وسيتم الحصول على الأسهم المراد توزيعها من عمليات الطرح

الأولي للاكتتاب العام أو عندما توسّع الشركات أعمالها أو تعيد هيكلة أقسامها حيث يصار إلى طرح أسهم جديدة، وسيتمّ تخصيص ثلاثين في المئة من هذه الأسهم الجديدة للسكان الأصليين لتزيد حصتهم من أسهم قطاع الشركات بمرور الوقت. وبعملية حسابية بسيطة يتبيّن أنّه إذا مال ميزان الأسهم إلى غير السكان الأصليين، فإنّ السبعين في المئة التي حصلوا عليها ستزيد التباين في الواقع. وبعبارة أدقّ، إذا كان المراد زيادة حصة السكان الأصليين من قطاع الشركات من ٢ في المئة إلى ٣٠ في المئة، ينبغي أن تكون حصتهم أكبر من الحصص المخصصة لغيرهم. لكنهم لن يحصلوا على حصة تتجاوز ٣٠ في المئة بحال. أدركنا من البداية أنه ليس لدى السكان الأصليين قدرة على الحصول حتى على نسبة ٣٠ في المئة المخصصة لهم لافتقارهم إلى رأس المال اللازم، ولذلك، تعيّن إيجاد طرق أخرى لزيادة ثروة السكان الأصليين.

تلك كانت على الأقل طريقة تصوّرنا لكيفية تطبيق الخطة، لكن ما إن خُصصت تلك الأسهم للسكان الأصليين حتى باعوها للصينيين في الأغلب وهم الذين لديهم القدرة على دفع ثمن أعلى من ثمن الإصدار، وبما أنّ قيمة جميع الأسهم المعروضة في الطرح الأولي للاكتتاب العام ترتفع في الأوقات الجيدة بعد إصدارها وأن قيمتها تواصل الارتفاع مدّة من الزمن، ويكون الطلب عليها مرتفعاً، والمضاربون الصينيون مستعدون دائماً لشرائها. ومن جانب السكان الأصليين، كانوا سعداء لكسب المال بسهولة من مكاسب الرساميل الأولية، وبما أنّ عدداً منهم اقترض المال من المصارف لشراء الأسهم المرصودة لهم، كانوا متلهّفين لسداد قروضهم، وهذا ما فعلوه ببيع أسهمهم مع تحقيق أرباح ضئيلة من تلك الصفقات. وفي بعض الأحيان، كان الصينيون الذين أرادوا أسهماً معروضة بعينها يدفعون عمولة أو أجراً من الناحية الفعلية للسكان الأصليين ليعملوا كواجهة لهم. وبعد شراء الأسهم، يأخذ الصينيون تلك الأسهم من مالكيها الاسميين ويدفعون لهؤلاء السكان الأصليين أجرة لقاء تلك الخدمة.

الواضح أن هذا البيع للأسهم لقاء أرباح معجَّلة أحبط الجهود المبذولة لزيادة ملكية السكان الأصليين من ثروة الشركات. في الحقيقة، زادت هذه الممارسة التباينات في الثروة بين السكان الأصليين وغيرهم. وإذا بقي الأمر

على هذه الحال، تفشل السياسة الاقتصادية الجديدة فشلاً ذريعاً وسيكون ذلك، على الصعيد السياسي، بمثابة كارثة لأن حسد الملايويين لغيرهم بسبب ثرواتهم التي تزداد دائماً سيولّد توترات وربما يزعزع استقرار البلاد.

على أن البيع المعجَّل حال التوزيع لم يقتصر على أسهم الشركات؛ لأن السكان الأصليين باعوا العقود والتراخيص والأذونات فور تخصيصها لهم.

في الواقع، لم يكن أمامهم خيار آخر، فلم يكن في حوزتهم رأسمال، ولم يمتلكوا المهارات الإدارية أو الدراية بالأعمال التجارية التي أتيحت لهم ليجمعوا الرساميل ويفتتحوا مؤسسات تجارية خاصة بهم، وعندما حاولوا، أدّى افتقارهم إلى الخبرة إلى فشل مؤسساتهم. وعندئذٍ، يتخلّفون عن سداد الأموال التي اقترضوها من المصارف وآل أمرهم في الواقع إلى أن أصبحوا أشد فقراً منهم حين افتتحوا مؤسساتهم المهنية، غير أن عدداً صغيراً منهم نجح بطريقة ما وتعيّن اتخاذ قرار بشأن إتاحة مزيد من الفرص لهؤلاء الملايويين الناجحين أو مواصلة إتاحة الفرص لغيرهم باسم الإنصاف. وفي النهاية، تقرّر الاستمرار في منح الملايويين الناجحين الفرص من دون إهمال الذين فشلوا والذين يرجَّح أن يبقوا فاشلين.

بعد التفكير ملياً في هذا المأزق، تذكّرت طريقة للاستثمار سبق أن تعلّمتها حين كنت وزيراً للتربية والتعليم في سبعينيات القرن الماضي حين توجّب عليّ الإشراف على شؤون مؤسسة تونكو عبد الرحمن. وباعتبار أنه صندوق وقفي خيري، تطوّع بإدارته رجل أعمال صيني استثمر الأموال في أسهم اشتراها في بورصة كوالالمبور، وكانت التجارة مزدهرة في تلك الأيام، ولذلك حقّق عائدات مجزية من إيرادات الأسهم التي استثمر فيها، كان يبيع الأسهم التي في حوزته بين الحين والآخر لتحقيق مكاسب مالية ثم يعيد استثمار الأرباح في أسهم واعدة أخرى، ولذلك نما الصندوق في ظل إدارته. وبدا لي أنه ينبغي للحكومة استحداث صندوق آخر على أن تخصَّص أسهم الشركات المعروضة للاكتتاب الأولي العام له وليس لأفراد مفلسين.

يمكن السكان الأصليون عندئذٍ الاستثمار في هذا الصندوق الذي ستخصَّص له في هذه الحالة نسبة الثلاثين في المئة المرصودة للسكان

الأصليين. وبالمقابل، لا يبيع الصندوقُ تلك الأسهم لتحقيق مكاسب رأسمالية فورية، ولكنّه يجني عائدات على تلك الأسهم ويصار إلى توزيعها على المستثمرين من السكان الأصليين، ويمكن الصندوق شراء الأسهم وبيعها بحسب ما يرتئي لينتفع من تذبذبات أسعار الأسهم.

يتطلّب الاستثمار في أسواق الأسهم مهارة وخبرة، لكنّ مدير صندوق حصص الاستثمار سيكون أقدر على تحديد الأسهم التي يجدر شراؤها، ووقت شرائها ووقت بيعها. وبالاستثمار من خلال صناديق حصص الاستثمار، لا يعود المستثمرون معرّضين لتقلّبات سوق الأسهم بشكل مباشر.

كان تملّك الأسهم فكرة حديثة بالنسبة إلى أغلبية الملايويين، وهم لم يعطوها الأهمية التي يعطونها لتملّك الأراضي أو الحلي الذهبية، وقد احتاجوا إلى زمن طويل ليروا في ملكية الأسهم طريقة مناسبة واستراتيجية لحيازة الثروة، لكنّ أسعار الأسهم قد تتذبذب بقوة في حين لا تتغيّر قيم الذهب والعقارات بتلك القوة. كما كانت الأموال النقدية وسيلة لتخزين الثروات، لكنّ التضخم قد يُنقص من قيمتها، وقد اعتاد الملايويون ادّخار أموالهم نقداً؛ لأنه شيء ملموس، فالسيولة النقدية أمر يمكنهم فهمه، لكنهم لا يفهمون كيف أن القوة الشرائية لمدخراتهم تتآكل مع مرور الوقت بسبب التضخم.

كما نظر عدد من الملايويين باستخفاف إلى الودائع الثابتة لأنهم يعتبرون الفائدة المصرفية ربا يحرّمه الإسلام[1]. سبب اعتراض المسلمين على الفائدة لأنها تضمن أرباحاً مؤكدة وثابتة، ولذلك يتعيّن على كافة صور الإقراض المقبولة إسلامياً أن تأخذ شكل مشروع تجاري مادّي فيه مخاطرة مشتركة. لكنّ سوق الأسهم بدت شديدة الخطورة في نظرهم، وعدم فهمهم لتقلباتها جعلهم ينفرون من الاستثمار في الأسهم وافتقروا إلى المعرفة والثقة اللازمتين ليودعوا ثرواتهم في استثمار أرباحه مضمونة.

وفي أثناء عطلة قضيتها مع حاسمه في هونغ كونغ في سنة ١٩٦٠م،

---

(١) الربا محرَّم في الإسلام لأنه ربح مكتسَب بلا جهد أو مخاطرة.

قرأتُ عن صناديق حصص الاستثمار في صحيفة **هونغ كونغ ستاندارد** (*Hong Kong Standard*) ووجدت أنّه لخفض مخاطر الاستثمار الخاص في الشركات، تؤسَّس صناديق حصص الاستثمار وتدار بواسطة متخصصين. وفي سياق إدارة مبالغ مالية ضخمة، يقلّلون المخاطر بتوزيع استثماراتهم بذكاء وحكمة على قطاعات مهنية مختلفة وعلى شركات مختلفة تعمل في القطاع نفسه. وبحكم إلمام مدراء الصندوق المحترفين بالسوق وإمكانية حصولهم على معلومات سرّية من خبراء في السوق، يُستبعَد تورّطهم في استثمارات سيئة، وعندما يتبيّن لهم أنّ شركة ما ستفشل على الأرجح، يسارعون إلى بيع أسهمها، وعندما يتلقّون معلومات عن تطوّرات وشيكة تعزّز أداء الشركة، يشترون أسهمها. رأيت أن تلك طريقة جيدة للاستثمار، ولذلك وضعت في مطلع ستينيات القرن الماضي مقداراً صغيراً من مالي في أحد صناديق حصص الاستثمار في هونغ كونغ، وقد ارتفع سعر الوحدة بالتأكيد. وبما أنّه لم يكن لديّ استراتيجية بعيدة المدى، بعتُ أسهمي وجنيت ربحاً ضئيلاً، وكنت أتصرّف كشخص ملايوي.

يتعيّن عليّ الاعتراف بأنّه على الرغم من الربح الذي جنيته، لم أستثمر مرّة أخرى في صناديق حصص الاستثمار تلك في هونغ كونغ. وكان ذلك استثماري الأخير إلى أن اشتريت ٢٠٠ سهم في شركة التبغ الملايوية، وأنا أعارض التدخين بطبيعة الحال. وفي أثناء الاحتلال الياباني، لم يكن في حوزتي مال لأشتري سجائر، لكني عاهدت نفسي على شراء علبة سجائر راف رايدير والبدء بالتدخين حين يعود البريطانيون. كان التدخين رائجاً ومظهراً رجولياً، وكان جميع الناس يدخنون، لكنّي حين أشعلت أول سيجارة واستنشقت دخانها، سعلت وأحسست بمذاق فظيع في فمي. إن أسباب معارضتي التدخين أقل شخصانية الآن، وهي مستندة إلى المعرفة الطبّية والمصلحة العامة، لكني اشتريت أسهماً في شركة التبغ الملايوية قبل زمن بعيد جداً، وقبل أن أصبح رئيساً للوزراء، وما زالت في حوزتي. وأنا لا أمتلك أسهماً أخرى في أي من الشركات المدرَجة في البورصة الماليزيّة، وإن كنت اشتريت أسهماً في برنامج صندوق حصص استثمار وطني، ويدعى صناديق حصص الاستثمار بيرمودلان ناسيونال بيرهاد، حين أُطلق، واشتريت كذلك أسهماً في صناديق حصص الاستثمار التي تمتلكها الدولة حين

إنشائها. اشتريت هذه الأسهم لأنه كان يُتوقع مني ذلك ولأن الإدارة أرادت مني الظهور في مظهر الداعم لها.

وبعد أن واجهتُ مشكلة بيع الملايويين حصصهم بعد تخصيصها لهم، خطر ببالي إنشاء هيئة لإدارة صناديق حصص الاستثمار كي تشتري الأسهم المخصصة للسكان الأصليين بموجب السياسة الاقتصادية الجديدة ثمّ بيعت هذه الصناديق مستثمرين أفراد من السكان الأصليين. وإذا أرادوا بيعها، ففي وسعهم ذلك بشرط أن يكون الشاري مدراء الصناديق. وبهذه الطريقة، لن تباع الأسهم لغير السكان الأصليين وستبقى في حوزة مدراء الصناديق الذين ربما يبيعونها لأفراد من السكان الأصليين أو الاحتفاظ بها في الصناديق إلى أن يتوافر مشترون من السكان الأصليين. ويمكن أن تحقق وحدات الأسهم التي يعيد المدراء شراءها عائدات، وربما يبيع المدراء تلك الأسهم لتحقيق مكاسب مالية حين ترتفع أسعارها في السوق، أو لتجنّب الخسائر حين تنخفض الأسعار، وربما تنخفض قيم بعض الأسهم، لكنّ تنويع الاستثمارات يقلل من الخسائر. ولن يتكبّد المدراء خسائر إجمالية في استثماراتهم إلّا في حالات نادرة حين تنهار السوق برمّتها.

كتبتُ إلى حاكم مصرف نيجارا تون إسماعيل محمد علي طالباً إليه دراسة إقامة صندوق حصص استثمار للاستحواذ على الأسهم المخصّصة للسكان الأصليين، على أن تكون عائدات الاستثمارات أعلى من عائدات الاستثمار في الودائع الثابتة في المصارف.

شكّل تون إسماعيل مجموعة عمل اقترحت في النهاية تركيبة معقّدة من ثلاث طبقات ضمنت من الناحية العملية عدم خسارة المستثمرين أموالهم. وستكون العائدات السنوية على الاستثمارات أكبر من الفائدة على الودائع الثابتة. وبناء على ذلك، أودعت الحكومة ٢٠٠ مليون رينغت في المؤسسة الاستثمارية للمواطنين الأصليين كرأسمال أولي. وستقوم المؤسسة بإنشاء الشركة المساهمة الوطنية وتمويلها لشراء الأسهم المخصّصة للسكان الأصليين. ثم تُنقل ملكية الأسهم إلى هيئة تدير صندوق حصص الاستثمار («أمانة سهام ناسيونال»)، وستباع الوحدات للسكان الأصليين بسعر ثابت مقداره رينغت واحد لكل وحدة، وسيكون سعر إعادة الشراء رينغت واحد

لكل وحدة أيضاً. ويمكن لحامل الأسهم في صندوق حصص الاستثمار بيع الوحدات مجدّداً في أي وقت، بشرط أن يكون الشاري الشركة المساهمة الوطنية.

في هذه الأثناء، خصّصت وزارة التجارة الدولية والصناعة آنذاك أكثر من ٢,٥ مليار رينغت من الأسهم للشركة المساهمة الوطنية، وجميع هذه الأسهم مخصّصة للسكان الأصليين. واشترت الشركة المساهمة شركةَ غوثري الزراعية العملاقة مقابل مليار رينغت، وباعت مؤسساتها غير المتخصصة في الزراعة وحقّقت أرباحاً بلغت ٦٠٠ مليون رينغت. كما اشترت «مزارع هاريسون الملايوية» (وسمّتها «مزارع الأمل الذهبي»)، وشركة لندن للقصدير (وسمّتها شركة «بيرهارد الماليزيّة للتنقيب عن المعادن»)، وشركة يونايتد موتور ووركس، وكومبليكس كيوانْغان ماليزيا بيرهاد. عندما تأسست أمانة سهام ناسيونال، كانت شركة مفتوحة الرأسمال، لكنّها نمت وبلغت من الضخامة ما دفع إلى تأسيس شركة صندوق حصص استثمار ثانية، هي أمانة سهام بوميبوترا. وبحلول سنة ١٩٩٠م، بلغ عدد حملة الأسهم في الشركتين ٤,٣ مليون مستثمر، وبلغت العائدات التي وُزّعت ٤,١٥ مليار رينغت، مع تخصيص علاوة خاصة مقدارها ٢,٥٢ مليون رينغت لحملة وحدات أمانة سهام ناسيونال.

نجحت الشركة الوطنية المحدودة للاستثمار في مجالات عدا ضمان بقاء الأسهم المخصصة للسكان الأصليين في حوزتهم. أُطلقت حملة لتشجيعهم على الاستثمار في صناديق حصص استثمار تضمنت توعية بشأن سوق الأسهم ووظائفها وكيف يمكن الاستفادة منها في ادخار المال. وفي سياق العملية، فهم السكان الأصليون المزيد عن الاقتصاد الحديث، ووظيفة المال كرأسمال، وإدارة الرساميل وطرق جمعها لغايات تجارية. وتعرّفوا أيضاً إلى طريقة عمل المصارف وكيفية الاقتراض منها ووقته. وفي السابق، كانوا يقترضون المال من الشِّتْيار أو مقرضي المال الهنود ويرهنون أراضيهم عند الهنود، وبما أنّهم كانوا يجهلون كيفية استخدام المال الذي اقترضوه، كثيراً ما كانوا يخسرون رهونهم، وكانوا يقترضون في العادة لتمويل أشياء لا تدرّ عوائد مثل حفلات الزفاف، وتوقّعوا سداد قروضهم من مداخيلهم العادية، وعجزوا في الأغلب عن سداد فوائد القروض أو سداد رؤوس الأموال الأصلية.

عندما بدأت الحكومة بتشجيع الملايويين على الاستثمار في الأسهم، أمِلت بتشكيل نواة لمجتمع استثماري ملايوي متنام، لكن جرى التعبير عن مخاوف سرعان ما تأكّدت وفحواها أنّه حتى لو نجحّت هذه المقاربة ولم يبع الناس مخصّصاتهم المتكرّرة من الأسهم لقاء مكاسب سريعة، سيعود كثير من منافع السياسة الاقتصادية الجديدة على مجموعة صغيرة جداً من المستثمرين من سكان البلاد الأصليين. وستبقى أغلبية الملايويين الفقراء جاهلين بمنافع الاستثمار في صناديق حصص الاستثمار، وكان لا بدّ من الاهتمام بهذه المشكلة، ولذلك حرصت الشركة الوطنية المحدودة للاستثمار على إتاحة فرصة للاستثمار والانتفاع من النموّ الذي يقوّي الاقتصاد لأشد الناس فقراً. ولذلك وضعوا شرطاً خاصاً يتيح للأفراد امتلاك أسهم في الصندوق مقابل مبلغ صغير قد يصل إلى ١٠ رينغتات، ومقابل استثمار ١٠ رينغتات، ستخصَّص لهم ١٠٠ وحدة وليس ١٠ وحدات، على أن يتمّ سداد ثمنها جميعاً من الأرباح التي تتراكم بالتدريج، إنّ معرفة الفقراء بأنّهم أيضاً يمتلكون حصة في كبرى المؤسسات والشركات المهنية في البلاد أعطت الفقراء إحساساً جديداً بالكرامة.

وفي سنة ١٩٩٦م، وبعد سنين من العمل الناجح، تقرّر منح الماليزيّين من أصول تايلاندية الحق بشراء وحدات، ثمّ تقرّر منح ذلك الحق للأوراسيين البرتغاليين كذلك. وأخيراً، تمّ إنشاء صندوق حصص استثمار خاص لجميع الماليزيّين، بما في ذلك السكان غير الأصليين. وسرعان ما اتضح أن الوحدات التي اشتراها التايلانديون والأوراسيون والسكان غير الأصليين فاقت الوحدات التي اشتراها السكان الأصليون وعلى الرغم من أنّ حملَة الوحدات من السكان الأصليين كانوا أكثر عدداً، فقد كان متوسط ما في حوزتهم من الأسهم أقل واستثماراتهم الإجمالية لم تعكس أعدادهم. هل كان السكان الأصليون أقل ميلاً إلى الاستثمار؟ أم أنهم افتقروا إلى الأموال اللازمة للاستثمار مقارنة بالسكان غير الأصليين؟ ربما، لكن مع الثقة الجديدة بالنفس، تحوّلوا إلى الاستثمار في قطاعات أخرى، ومع ذلك، كنا سننتفع لو عرفنا السبب.

ربما لم تحقّق سياساتنا الرامية إلى تشجيع الملايويين على الاستثمار النجاحَ الذي توقّعناه، لكنها لم تفشل فشلاً ذريعاً أيضاً. فعلى الأقل، بات

السكان الأصليون يدّخرون أموالاً أكثر من أي وقت مضى وربما الأهم من ذلك أن الأشخاص الذين أداروا صناديق حصص الاستثمار تعلموا كثيراً عن تدبير الموارد المالية. وبالنسبة إلى الأشخاص الذين اشتكوا من فتحنا باب المشاركة في صناديق حصص الاستثمار أمام غير المواطنين الأصليين، يتعيّن على المرء الإجابة بأنه ليس من الإنصاف استبعادهم منها إلى الأبد. وقد استخدمنا أموالاً حكومية في البداية، وهي أموال عائدة إلى جميع الماليزيّين.

نحن نرى أن الملايويين يعتبرون صندوق الحصص الاستثمارية أشبه بمصرف توفير. ومن خلاله يبيعون أسهمهم متى احتاجوا إلى مال، كما حين يذهبون لأداء فرض الحج على سبيل المثال. فإذا كان في حوزتهم بعض المال، يشترون أسهماً في صندوق حصص الاستثمار، وهذا ليس عملاً سيئاً لأن المال يدرّ بعض العائدات بهذه الطريقة ويعوّض إلى حدّ ما عن انخفاض القوة الشرائية لمدخراتهم بسبب التضخم.

ولغاية سنة ٢٠٠٨م، بلغ عدد مالكي الحسابات في صندوق حصص الاستثمار التابع للشركة الوطنية المحدودة الاستثمار ٨,٩ مليون مستثمر بعد أن كان ٨٤٠,٠٠٠ مستثمر في سنة ١٩٨١م. تستثمر الشركة في أسواق الأسهم الدولية وتوفر التدريب على الاستثمار والمنح الدراسية للتعليم العالي، كما أنها وزّعت أرباحاً بلغ مجموعها إلى هذا التاريخ ٦٠ مليار رينغت، وقد استثمرت في أكثر من ٣٠٠ شركة، لكنّي أخشى ألّا تعترف أغلبية الملايويين بذلك أو يقدّرونه، وربما من طبيعة الإنسان أنّه لا يقدّر التغيير ما لم يكن يعرف كيف كانت الأوضاع قبله، وشبابنا لا يعرفون أوضاعنا السابقة، ولا يعرفون إلّا ما حصل بعد ذلك ولذلك لا يلاحظون اختلافاً، والشيء الذي يرونه يعتبرونه من المسلّمات، لكن على الملايويين كبار السن أن يلاحظوا الفرق أكثر، وربما بإمكانهم مساعدة الجيل الأصغر سناً على إدراك ذلك.

إن النجاح الذي حققته صناديق حصص الاستثمار لدى الشركة الوطنية المحدودة للاستثمار شجّع منظمات ودولاً أخرى على إقامة صناديق حصص الاستثمار، حتى إن «مجلس صناديق الاستثمار للسكان الأصليين» (مارا) يدير صناديق حصص استثمار خاصة بالسكان الأصليين. لكنّ جميع

الصناديق الأخرى هذه تقيّم وحداتها بحسب قيمة استثماراتها، فإذا لم تُظهر استثماراتها ارتفاعاً كبيراً في سعر السهم أو عائداته، يميل المستثمرون إلى إعادة بيع وحداتهم لمدراء الصندوق الذين يتعين عليهم تحمّل الخسارة لأنهم لا يضمنون سعر إعادة الشراء. إن مدراء صناديق الاستثمار هذه لا يتمتعون في أوساط الملايويين بشعبية مماثلة لشعبية الشركة الوطنية المحدودة للاستثمار التي تدير صناديق حصص الاستثمار.

سعت دول كثيرة إلى محاكاة نجاح الشركة الوطنية المحدودة للاستثمار وأقامت صناديق خاصة بها، ضامنة عائدات كبيرة لحملَة الوحدات، وقد سارت الأمور على ما يرام مدة من الزمن. لكن عندما انهارت أسواق الأسهم بسبب أزمة انخفاض قيمة العملة، انخفضت قيمة موجودات صناديق الأسهم لدى تلك الدول ولم تعد وحداتها تشكّل دعماً كافياً لمدة معينة، لكن حين أراد حملَة الوحدات إعادة بيع ما لديهم من أسهم، عجزت صناديق تلك الدول حتى عن دفع أثمان تلك الأسهم وفقاً لأسعارها حين شرائها. فقدَ عدد من المستثمرين ثقتهم بصناديق حصص الاستثمار تلك التي تديرها الدول، فهي لم تدرّ عائدات حين انكمش النشاط التجاري. بيد أن أداءها تحسّن الآن لارتفاع قيم أسهمها، مع أن انتعاش الأسواق واستعادة الأسهم قيمها الأصلية استغرق عدة سنين. ونحمد الله أن مشكلات صناديق الدولة قد حُلّت الآن إلى حدّ كبير.

إن صناديق الاستثمار العامة فريدة من نوعها كونها إحدى سبل ردّ المظالم، وسعت منذ ذلك الحين حكومات عدد من الدول النامية لمحاكاة الشركة الوطنية المحدودة للاستثمار لأنّها رأت فيها نظاماً يدرّ عائدات ثابتة يمكن التكهّن بها، لكنّ قلة من تلك الحكومات نجحت في ذلك. إنّه نموذج يبدو ملائماً على وجه الخصوص لأوضاع الدول متعدّدة الأعراق، وفي ماليزيا، لا يزال الأداة التي تجمع بين قدرات كسب الأموال الصينية والقدرات العقلية والإدارية العامة للملايويين لمنفعة جميع الماليزيّين.

اكتسب مدراؤنا الماليزيّون معرفة كبيرة في التجارة منذ ذلك الحين، ولم يتّضح بعد أنه كان في وسعهم توظيف معرفتهم هذه بنجاح في أعمالهم التجارية الخاصة بعد أن يتركوا إدارة صناديق الاستثمار لكنّ أحدهم فعل

ذلك، وفشل، ولام الحكومة على فشله. على أن صناديق الاستثمار نجحت في تطوير معرفة الملايويين بالأعمال التجارية في البيئة الحديثة وضمنت امتلاكهم أسهماً كثيرة في قطاع الشركات. وإلى جانب إتاحة الشركة الوطنية المحدودة للاستثمار عدداً هائلاً من المنح الدراسية للتعليم العالي، فاقت ١٠٠,٠٠٠ منحة مكّنت الملايويين الفقراء والمواطنين الأصليين في مختلف أنحاء البلاد من تحصيل شهادات لمرحلة ما بعد التعليم الثانوي وحيازة مؤهّلات مهنية، حقّقت الشركة إنجازات عظيمة في أنشطتها الأساسية، وباتت أغلبية حملة الأسهم في صناديق حصص الاستثمار التي تديرها في وضع مالي أفضل الآن، ولم يكن هؤلاء أغنياء ولا حتى ميسوري الحال حين بدؤوا بالاستثمار. وهذه الحقيقة البسيطة تدحض التهم بأنّ السياسة الاقتصادية الجديدة لم تُفِد غير الأغنياء أو المقرّبين من رئيس الوزراء، كما أن أعدادهم بلغت عدة ملايين ومحال أن يكونوا جميعاً الأغنياء المقرَّبين.

جرى تمليك الوحدات بطريقة منصفة وتوزيعها على نطاق واسع. والأشخاص الذين ينعمون بالكثير من المال لا يمكنهم شراء عدد كبير من الوحدات لأنّ كل صندوق يحدّد سقفاً لعدد الأسهم التي يمكن حامل الوحدات أن يشتريها. إن جوهر السياسة الاقتصادية الجديدة توفير المساواة على جميع المستويات، ولا يمكن صناديق حصص الاستثمار أن توفر ذلك. إنّ تقليص التباينات الاقتصادية بين الأعراق يعني التساوي في الثروة وليس التساوي في الفقر فقط؛ أي إنّه يتعيّن على جميع الطوائف أن تكون متساوية في الثروة أيضاً؛ لذلك، تعيّن استحداث طرق غير صناديق حصص الاستثمار لضمان المساواة بين الطبقة الوسطى والأغنياء. ولهذا السبب أطلقنا هذه المجموعة الواسعة من المبادرات في التعليم، بما في ذلك تقديم المنح الدراسية والتدريب، إلى جانب إتاحة الفرص والمساعدات لإقامة مؤسسات تجارية، مثل إتاحة الرساميل والشقق السكنية بأسعار مقبولة.

لا شك في أنّ الشركة الوطنيّة المحدودة للاستثمار قدمت إسهامات كثيرة في سبيل إتاحة حصة دائمة ونافعة للسكان الأصليين في قطاع الشركات. وبقيامها بذلك قطعت شوطاً بعيداً نحو حل المشكلة الأساسية التي تعانيها الأمّة، وهي مسألة عدم المساواة في ملكية ثروة الشركات. إن التباينات التي نحن مبتلون بها الآن ما هي إلّا الإرث الذي خلّفه حكم

الاستعمار، ببنائه مجتمعاً تعددياً يتميّز بالفصل الإثني ويتّسم بتقسيم العمال على أساسه. البريطانيون هم من أوجد هذه المشكلة طوال السنين الثمانين التي حكموا فيها هذا البلد، وينبغي للأشخاص الذين ينتقدوننا على محاولة تصحيح هذا الخلل في التوازن أن يتذكروا أن هذا الخلل ليس من صنعنا.

لا يزال هناك كثير مما ينبغي عمله لإصلاح الضرر الذي أُلحق بنا، لكن ما استطعنا أن نقوم به فعلاً بموجب السياسة الاقتصادية الجديدة ومن خلال الشركة الوطنية المحدودة للاستثمار هائل حقاً. وعلى حدّ علمي لا يوجد مخطط آخر لرفع الظلم في أي مكان في العالم قام بعمل أفضل، ويجدر بالماليزيّين أن يفتخروا بهذا الإنجاز ونحن لسنا مضطرين إلى الاعتذار لأحد.

الفصل السادس والثلاثون

الإسلام والأسلمة

وُلدتُ مسلماً ونشأت كطفل مسلم، وتعلمت من مرحلة مبكرة أداء الصلاة والصيام، وعلّمتني أمّي وأحد المدرّسين تلاوة القرآن الكريم، على الرغم من ذلك فإني لم أحط علماً إلّا بالنزر اليسير من تفسير آياته.

إيماني قوي وعقيدتي ليست محلّ تشكيك، الإسلام ديني ولا يمكنني تصوّر نفسي سوى أنني مسلم ولا يمكنني مجرّد تخيّل ارتداد أي مسلم عن دينه، ربما لا يكون مسلماً يمارس شعائر دينه، لكنّ التزامه بالإسلام لا يتزعزع بكل تأكيد.

كان منزلي محاطاً بمنازل ومحلات عاش فيها أشخاص من ديانات أخرى وعملوا فيها، ففي قبالة منزلي كان يوجد محلّ صيني فيه مذبح مقابل للمدخل، ووضعت أمام صورة لإله أوعية ملآى بالرمال غُرست فيها عيدان البخور، وكنت أرى بين الحين والآخر النساء المسنّات وفي أيديهنّ عيدان البخور ويصلّين لذلك الإله.

عندما كنا فقراء إبّان الاحتلال الياباني، كان هناك تاميليون هنود يعيشون أسفل منزلنا، ولم يكن لديهم مذابح ولا أصنام منحوتة، لكنّي عرفت أنهم يصلّون للأصنام المنصوبة في معابدهم.

وفي المدرسة، كان في عداد زملائي في الصف صبي أوراسي كاثوليكي الديانة وعندما التحقتُ بالجامعة لدراسة الطبّ، كان زملائي على مقاعد الدراسة من ديانات مختلفة بطبيعة الحال.

إن معرفتي بكل هؤلاء المنتمين إلى أديان أخرى، ومزاملتي لهم لم

تُضعف إيماني، لكني لم أتباحث معهم في الدِّين أبداً، عرفتُ بالبداهة أنّنا سندخل في نقاشات قد تؤثر في علاقتي بهم.

كان الإسلام ولا يزال في نظري ديناً متسامحاً مع وجود الأديان الأخرى وأتباعها. وحين قرأتُ لاحقاً تراجم معاني القرآن الكريم باللغتين الملايوية والإنكليزية، وجدت سورة كاملة، هي سورة «الكافرون» تثبت أنني لم أكن مخطئاً في افتراضي المتعلّق بموقف الإسلام من الأديان الأخرى، جاء في تلك السورة:

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ. لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ. وَلا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ. وَلا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُّمْ. وَلا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ. لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾. وجاء في آية قرآنية أخرى: **﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾** [البقرة: ٢٥٦].

ربما لا نطبّق في ماليزيا ما تنصّ عليه الشريعة في كل حالة، وإنما نطبّق قوانين أخرى، لكننا نتّبع تعاليم الإسلام بدفاعنا عن توفير العدالة للجميع في هذا البلد المتعدد الأديان، وإبقائنا الأمّة بعيدة عن الصراع وانعدام الأمن.

وبالمثل، بتسامحنا مع الأديان الأخرى نكون ملتزمين بتعاليم الإسلام أيضاً. وفي الواقع، تمسّكت الحكومة بالمبادئ الإسلامية في جميع أعمالها.

لذلك، لدينا كل الحق في وصف ماليزيا بأنها دولة إسلامية، والإسلام وأسلمة الإدارة الماليزيّة لم يكونا محلّ نزاع من قبل. والحقيقة هي أنه في الفترة التي تبنّت فيها ماليزيا القيم الإسلامية وأعلنت أنها دولة إسلامية، ساد السلام والاستقرار وتطوّرت البلاد ونمت على نحو لم يسبق له مثيل.

لسوء الحظ، هناك عدد من المسلمين «المثقفين» الذين لا يعجبهم التسامح الذي دعا إليه القرآنُ الكريم. إنهم يحبّون أن يروا الإسلام ديناً صارماً وقاسياً وعنيفاً تجاه الأديان الأخرى. وفي الواقع، ذكر لي مفْتٍ عالم ذات مرّة أنه لا يوجد دين سوى الإسلام، فشعرت بإرباك شديد، صحيح أن الدِّين عند الله الإسلام، لكن وردت في القرآن الكريم إشارات كثيرة إلى دينَي موسى وعيسى (عليهما السلام). وفي الواقع، ورد في سورة «الكافرون» التي ذكرناها آنفاً إشارة إلى الأديان التي لا تقبل بـ«الدِّين» الذي هو الإسلام.

درستُ تاريخ الأديان واكتشفت أن تفاسير التعاليم الدِّينية تتغير لا محالة بمرور الوقت. نحن نعرف أن المسيحيين انقسموا إلى ثلاث طوائف رئيسة هي الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية، والكنيسة الرومانية الكاثوليكية، والكنيسة البروتستانتية في مرحلة لاحقة، لكنّ الانقسام لم يقف عند هذا الحدّ؛ إذ شكّل الأساقفة والمطارنة المتنوعون طوائف خاصة بهم بناء على أفهامهم وتعاليمهم الخاصة. ولن أذكر المزيد عن الطوائف المسيحية لأن معرفتي بها ليست وافية.

حصل الأمر نفسه في الإسلام، دعا رسول الله (ﷺ) إلى إسلام واحد تعبّر عنه آيات القرآن الكريم والأحاديث والسنّة النبوية الصحيحة المرويّة عن النبيّ الكريم.

لكن يوجد اليوم طوائف إسلامية كثيرة يزعم كل منها أن الطوائف الأخرى ليست إسلامية أو لا تدين بالإسلام. وفي الواقع، غالباً ما اندلعت حروب بين هذه الطوائف بسبب الاختلافات في تعاليمها.

ربما يُعزى ظهور هذه الطوائف في بعض الأحيان إلى مشعوذين يريدون استغلال سذاجة بعض أتباع هذا الدِّين وجهلهم. وقد حقّق بعض هؤلاء الانتهازيين نجاحاً أوصل أتباعهم إلى حدّ زعم أنهم أنبياء أو حتى الإمام المهدي المنتظَر الذي يُعتقد أنه سيظهر مع اقتراب العالم من يوم القيامة، لكنّ إثبات كذب هؤلاء الأشخاص دائماً لم يردع آخرين عن التفوّه بمزاعم مشابهة من حين إلى آخر، ولم يمنع من استقطابهم أتباعاً آمنوا بهم إيماناً عميقاً. ومن قبيل الصدفة أنه لا يزال يظهر حتى في أوساط المسيحيين مدّعون من أمثال هؤلاء ويُعرف عن أتباعهم ارتكابهم عمليات انتحار جماعية في اليوم الذي يعتقدون أن نهاية العالم ستكون فيه.

لكنّ عدداً من مؤسسي المذاهب الإسلامية أئمة عظماء اعتقدوا بصدق أنهم يقدّمون التفسيرات الصائبة أو الصحيحة للإسلام. وبالنظر إلى الاختلافات الكبيرة بين تفسيراتهم وتعاليمهم، محال أن يكونوا جميعاً على صواب.

على أنّ الاختلافات في التفسيرات والتعاليم أمر ينبغي توقّعه لأنّ هؤلاء

العلماء بشر في النهاية، ويقعون في الزلّات التي يقع فيها البشر، ولذلك فإنّ أفهامهم وتفسيراتهم متأثّرة بنقاط ضعفهم تلك.

ربما لم يقصدوا إحداث الصراعات بين الناس وتقسيمهم إلى طوائف، وهم يناشدون أتباعهم غالباً عدم التعصّب لتعاليمهم. لكنّ الأتباع غالباً ما يكونون أشدّ تصلّباً من معلّميهم وربما لا يعتبرون التعاليم الأخرى إسلامية.

وبمرور الوقت، نتج من تعصّب الأتباع وميلهم إلى المبالغة وإضافة أمور إلى التعاليم استحالة التوفيق بين وجهات النظر المختلفة للطوائف المتنوعة. وكل من يحاول التخفيف من الجمود في معتقداته، أو يسعى إلى التوافق مع تعاليم الآخرين (أو حتى الامتثال لنهي الإسلام عن النزاع) يعتبر خائناً مارقاً إن لم يكن مرتدّاً.

لذلك نرى المسلمين اليوم منقسمين إلى عدد لا يُحصى من الطوائف ولكل منها تفسيراتها الخاصة للإسلام. كما يوجد داخل كل من الطوائف طوائف فرعية وأتباع لأئمة مختلفين. إن تمسّك هؤلاء الأتباع بطوائفهم قوي جداً ولا يقبل المساومة، والتضحية بالنفس خصلة قوية وكذلك قتالهم في سبيل معتقداتهم، والاعتقاد هو أن المضحّي سيكافَأ في الحياة الآخرة على تضحيته.

السنّة أكثر عدداً من الشيعة لكنهم أقلّ تعصّباً في تطبيقهم الإسلام، ومع ذلك، العداء للشيعة قوي جداً، والهجمات العنيفة التي يشنّها الشيعة على السنّة يقابلها السنّةُ لا محالة بعنف مماثل.

الإسلام دين متسامح، لكن وكما قلت، بعض المفسرين المطلّعين على تعاليم الإسلام لا يروق لهم ذلك. يريد هؤلاء وأتباعهم جعل الدِّين عديم التسامح وجامداً وصارماً. وهذا ما يصحّ خصوصاً في الموقف من غير المسلمين. إنهم متحمسون لفرض الشعائر والقوانين الإسلامية على غير المسلمين بالقوة إذا أمكن، وهذا لا يحبّب الإسلامَ إليهم، ولذلك يزداد رفضهم للإسلام شدّة. بعبارة أخرى، السلوك عديم التسامح، والجمود المتطرّف والتعصّب، وهي صفات مناقضة لتعاليم الإسلام، شوّهت سمعة الإسلام وحالت دون انتشاره.

كان المسلمون الأوائل أكثر تساهلاً وليناً مع غير المسلمين، وهذا سبب انتعاش المسيحية واليهودية في الدول الإسلامية. وفي الواقع، بلغ تسامحُ المسلمين مع اليهود حدّاً جعلهم يفرّون إلى الدول الإسلامية الواقعة في شمال أفريقيا وإلى المناطق الخاضعة للحكم العثماني في أوروبا الشرقية متى اضطهدهم المسيحيون الأوروبيون.

وبالمقابل، حين استعاد الإسبان المسيحيّون السيطرة على إسبانيا، مُنح اليهود، وكذلك المسلمون، خيار التحوّل إلى المسيحية، أو القتل أو الطرد من إسبانيا الكاثوليكية. ولهذا السبب لحق عدد كبير من اليهود بالمسلمين الذين أُجلوا إلى شمال أفريقيا.

تجدر الإشارة إلى أنّه لا يزال يعيش في إيران عدد من اليهود، مع كونها دولة إسلامية متطرّفة في الظاهر، وكُنُسهم تحميها الحكومة. حتى إن اليهود ممثّلون في البرلمان الإيراني. والظاهر أن الإيرانيين، على شدّة عداوتهم للإسرائيليين والأمريكيين، يطبّقون ما أوصى به القرآن الكريم بشأن التعامل مع أبناء الديانات الأخرى.

لكنّ اليهود غير مرحَّب بهم في المناطق الأخرى في العالم الإسلامي، بما في ذلك ماليزيا. وعندما حاولت دفع عملية السلام في فلسطين بالسماح لتلامذة مدارس وفريق كريكت إسرائيلي بزيارة ماليزيا، أدانني الملايويون المسلمون بشدّة.

على أنّ انعدام التسامح لا يقتصر على التعامل مع غير المسلمين، فنحن ننتقد إخوتنا المسلمين في أدائهم واجباتهم وشعائرهم الدِّينية. ومع أنّ القرآن الكريم يقول إنه ليس في الدِّين من حرج، هناك عدد من المسلمين الذين يريدون جعله عبئاً؛ إنهم يرفضون مرونة التعاليم القرآنية المتصلة بالصغائر من المحرّمات وأداء شعائر معيّنة.

أُمرْنا بأداء خمس صلوات في اليوم، لكن لو تُرك بعض متعلّمي الشريعة وشأنهم، سيزيدون على الصلوات الخمس صلواتٍ وقراءات أخرى. ومع أن أغلبية هذه النوافل تطوّعية، إلا أنهم يرغبون في جعلها إلزامية.

وبوصفي سياسياً في أمْنو، توجّب عليّ الردّ على الاستشهادات الدِّينية التي يستدلّ بها المتحدّثون باسم الحزب الإسلامي الماليزيّ «باس». إنهم مؤثّرون للغاية باستدلالهم بآيات من القرآن الكريم وترجمتها على الفور وصبغها بعواطف ملايوية جيّاشة.

حفظتُ بعض الآيات التي يكثر تردادها وترجمات معانيها بالملايوية، لكنّي لم أبلغ في ذلك حدّ الإتقان، فأنا لا أتقن اللغة العربية بالقدر الكافي حتى حين أتلو الآيات التي أستدلّ بها بشكل صحيح.

بدأت بدراسة القرآن الكريم بمزيد من الشمولية، بقراءة النص بالعربية ثم قراءة الترجمات الملايوية أو الإنكليزية، ووجدت أنّ التفاسير التي يوردها السياسيون غير دقيقة تماماً، وإن كانت أكثر تأثيراً، بل إنهم غالباً لا يُكملون تلاوة الآيات التي يستدلّون بها.

وفي سياق ذلك ازداد شغفي بتلاوة القرآن لأن معرفتي بالترجمات الملايوية والإنكليزية جعلت دراستي أكثر تشويقاً. وفي وقت وجيز، صرت أختم القرآن كاملاً عدة مرات لأعرف التعاليم الأساسية فعلاً للدين الحنيف. وحتى ذلك الحين، كل ما كنت أعرفه عن ديني لم يتجاوز ما علمني إياه أساتذتي الخصوصيون وأساتذتي في المدرسة. ركّزوا على فقرات معيّنة وعلى السور التي تعيّن عليّ حفظها عن ظهر قلب لأتلوها في صلواتي.

كانت قراءة القرآن بلغة فهمتها مؤثرة فعلاً ولم يتأخّر أساتذة مادّة الدِّين في الإشارة إلى أن ترجمات معاني القرآن ليست قرآناً في الحقيقة. لكنهم أشاروا إلى أنهم عندما يدرّسونني يقومون بترجمة النصوص العربية إلى الملايوية لأتمكن من فهم تلك النصوص. وبحسب حججهم، ترجماتهم ليست قرآناً وليست الوحي الذي أنزله الله تعالى.

علمتُ لاحقاً أنه حتى الذين يتكلمون العربية بوصفها لغتهم الأمّ لا يمكنهم أن يفهموا فعلاً عدداً من سور القرآن الكريم. وهم لا يزالون في حاجة إلى كتب التفسير، وما يفهمونه من القرآن هو ما فهمه المفسّرون، والمفسرون الذين هم من جملة البشر قد يحملون هم أيضاً الآيات على غير محملها أو يفهمونها بشكل مغاير لفهم الآخرين، ولذلك ربما لا تكون تأويلاتهم متشابهة، بل قد تكون متناقضة.

افترضتُ أن سبب انقسام المسلمين إلى مذاهب مختلفة اختلاف أفهام المفسرين واختلاف تأويلاتهم بناء على ذلك.

لكنا في حاجة إلى مفسرين كي نفهم تعاليم القرآن، وتتأكد هذه الحاجة بالنسبة إلى غير الناطقين باللغة العربية أو غير الملمّين باللغة العربية بالقدر الكافي؛ لذلك قنعتُ بترجمات معاني القرآن الكريم إلى اللغتين الملايوية والإنكليزية والتي وإن كانت لا تعتبر قرآناً فهي تبقى مقبولة مثل الإسلام الذي تعلّمته باللغة الملايوية.

لكنّ آيات القرآن الكريم تنقسم إلى فئتين متمايزتين تماماً؛ **الأولى** هي فئة المُحْكَمات، وهي آيات واضحة المعاني وليس فيها غموض ولا تختلف بشأنها الأفهام ولا التفاسير.

والفئة **الثانية** تضم الآيات المتشابهات، وهي آيات معانيها ليست واضحة ولا مباشرة وربما تتضمن استعارات أو دلالات رمزية ما يجعلها قابلة لتفسيرات متنوعة بل متناقضة أحياناً.

يمكن فهم الآيات المحكمات الواضحات بسهولة بالغة حتى لو لم يكن المرء يتكلم العربية بشرط وجود شخص يترجم معاني الآيات، إنها سهلة ومباشرة ويمكن الجميع تقريباً ترجمة معانيها من غير أن تظهر اختلافات ملحوظة في التفاسير. ومثال ذلك، جاء في القرآن الكريم: **﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾** [الحجرات: ١٠]، والواضح أنه لا يمكن إساءة فهم هذه الآية أو تفسيرها بمعنى آخر، وجاء في القرآن الكريم أيضاً: **﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَأً﴾** [النساء: ٩٢]، والمعنى هنا واضح تماماً.

لكننا نرى مسلمين يقاتلون مسلمين آخرين ويقتلونهم، أليس هؤلاء آثمين؟ لا بدّ من أنهم كذلك. لكنهم يصرّحون بأنّ خصومهم غير مسلمين حقيقة ولذلك فهم يرون أنهم لا يقتلون مسلمين وأنهم لا يفعلون شيئاً منهيّاً عنه في الإسلام.

هناك آيات واضحة أخرى تأمر المسلمين بالوفاء بالوعود والعهود، والصدق، وبعدم أخذ الرشوة، وطلب العلم، والاستعداد للدفاع عن الأمّة (المجتمع الإسلامي العالمي)، وكفالة اليتامى، وتوزيع التركة وفقاً للقواعد

الشرعية، والقبول بعروض السلم، والحكم بالعدل، وعدم السماح للكراهية بأن تؤثر في القرارات، وعدم إكراه الناس على اعتناق الإسلام، وغيرها كثير من الآيات التي تحدّد طريقة الحياة التي ينبغي أن يكون عليها المسلم وتجعله شريفاً مستقيماً. وينبغي أن ينجح في مساعيه في هذه الحياة، على ألّا ينسى الآخرة حين يحاسب على الأفعال التي قام بها في الحياة ثم يجازى عليها إن خيراً فخير وإن شراً فشرّ.

الإسلام، كما يردّد كثير من المسلمين، «طريقة حياة». إنه دليل شامل لطريقة عيش المسلم وليس «معتقداً» فقط، وعندما يعيش المرء وفقاً لما أمر به الإسلام، سيلقى نعيماً في الآخرة كما وعد القرآن الكريم، و«طريقة الحياة» هذه تشمل كل شيء يقوم به وليس أداء الشعائر الدِّينية فقط.

بما أنّ الآيات المحكَمات واضحات لا لُبْس فيها، ينبغي عدم وقوع خلاف في فهمها وتفسيرها ولذلك ينبغي ألا ينقسم المسلمون بسببها، لكننا وكما بيّنا أعلاه في حالة قتل المسلمين بعضهم بعضاً، لن يتوانى الأشرار والمضلّلون عن القتل، على الرغم من وضوح الآية التي تنهى عن ذلك، بزعم أن خصومهم ليسوا «مسلمين حقيقيين» أو ليسوا مسلمين أصلاً.

المشكلة الثانية التي تنشأ عن اختلاف التفاسير الميل إلى التشديد على شكل الرسالة لا على مضمونها.

يؤكد القرآن على الحاجة إلى القراءة في سورة العلق ومطلعها ﴿اقْرَأْ﴾. عندما يقرأ المرء، يكتسب المعرفة بالتأكيد؛ لذلك، قرأ المسلمون الأوائل الذين امتثلوا لهذه الآية كل ما وقعت عليه أيديهم لينهلوا من المعرفة.

وبما أنه ليس هناك كثير من الأعمال المكتوبة عن الإسلام في حياة النبيّ الكريم (ﷺ)، وبما أن الأمر بالقراءة لا يضع قيوداً على الموادّ الواجب قراءتها، اطلع المسلمون الأوائل على ما يبدو على مؤلفات اليونانيين والهنود والصينيين والفرس. وكي يتمكنوا من ذلك، توجّب عليهم تعلّم لغات تلك الأقوام، ونحن نعرف الآن أن العلماء المسلمين الأوائل أعادوا إنتاج الاكتشافات العلمية والنظم الرقمية التي توصّلت إليها الشعوب المذكورة. والأهم من ذلك أنّهم أجروا دراساتهم وبحوثهم الخاصة وكانت لهم إضافات في كثير من ميادين المعرفة، فالعلماء المسلمون كانوا روّاد علم

الفلك، والجَبر، ودراسة الأمراض والطبّ، والأجرام السماوية وغيرها.

بقي المسلمون متقدمين على الحضارات الأخرى طوال قرون بإتقانهم العلوم، والطبّ والرياضيات. لكن بدأت تفسيرات جديدة بالانتشار في وقت قريب من القرن الخامس عشر بعد الميلاد، وفحواها أن كلمة ﴿اقْرَأْ﴾ تعني اكتساب العلوم الشرعية فقط.

أراد هؤلاء القول إن الدراسة التي تلقى استحسانَ العلماء هي دراسة الدِّين فقط وأنّ كل الدراسات أو ميادين المعرفة الأخرى لا تُكسب صاحبَها أي فضل، والأشخاص الذين أعطوا هذه التفسيرات كانوا أشخاصاً تعمّقوا في دراسة الدِّين، ولا بدّ من أنهم مالوا بالبداهة إلى اعتبار هذا الفرع من المعرفة أهم العلوم.

وأياً يكن سبب هذا التشديد على دراسة العلوم الشرعية حصراً، الحقيقة هي أنّ اشتغال العلماء المسلمين بدراسة ميادين المعرفة الأخرى تراجعت في وقت قريب عنها في القرن الخامس عشر، وبمرور الوقت، أصبح المسلمون شديدي الجهل بهذه الموضوعات.

وصادف أنه في الوقت الذي عزف فيه المسلمون عن دراسة العلوم، لاحظ المسيحيون الأوروبيون، الذين كانوا في العصور المظلمة آنذاك، تفوّق حضارة المسلمين وقرّروا امتلاك معارف المسلمين، فتعلّم الكهنة المسيحيون اللغة العربية ودرسوا الكتب العلمية وغيرها والتي كانت تزخر بها المكتبات العظيمة في العالم الإسلامي.

النتيجة النهائية كانت انكفاء المسلمين وتقدّم المسيحيين الأوروبيين السريع بعد أن تُرجمت المعارف التي اكتسبوها إلى اللاتينية أولاً ثم إلى اللغات الأوروبية الأخرى. وبذلك أتيحت المعرفة للمواطنين العاديين وليس للكهنة فقط مثلما كانت ممارسة الكنيسة في العصور الوسطى.

ومع انكفاء المسلمين بسبب قلّة إلمامهم بالعلوم، أصبحوا ضعافاً وعاجزين عن الدفاع عن أنفسهم. لم يتمكّنوا من تطوير دفاعاتهم بأسلحة واستراتيجيات جديدة، وسقطت الدول الإسلامية الواحدة تلو الأخرى في أيدي الأوروبيين الذين امتلكوا أسلحة أفضل.

هذه هي عاقبة التفسيرات الخاطئة للآيات القرآنية، مثل الخطأ في تفسير ﴿اقْرَأْ﴾. والعجيب أنّ بعضاً لم يحمل الآية على معنى القراءة، لكنّهم أقلية لحسن الحظ.

على أنّ هناك تفسيرات أخرى للقرآن الكريم أدّت إلى انكفاء المسلمين، فالقرآن يأمر المسلمين بامتلاك القدرة على الدفاع عن أنفسهم، ولهذا السبب ذكر القرآن الخيل التي تُستخدم في الحروب(*)، وكان لدى النبي الكريم (ﷺ) خيول وأسلحة أخرى يدافع بها عن المجتمع.

المؤسف أن التفسيرات الحرفية لهذه الآية جعلت المسلمين يهملون أهمية القدرة الدفاعية، وشدّدوا بالمقابل على امتلاك الخيل عملاً بالتفسير الحرفي، والأسلحة التي استخدمها النبيّ الكريم بوصفها السنّة التي يتعيّن على المسلمين اتّباعها، ولو أنهم شدّدوا على الدفاع، لعزّزوا قدراتهم الدفاعية بتحديث أسلحتهم مثلما فعل أعداؤهم الأوروبيون.

أسهم إهمال دراسة العلوم والرياضيات في عجز المسلمين عن اختراع أسلحة جديدة وتطويرها. وفي النهاية، أُرغموا على حيازة الأسلحة من أعدائهم وتدهورت بالكامل قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم، وهي القدرة التي أمرهم القرآن بامتلاكها.

نلاحظ هنا أيضاً أنّه حتى حين تكون الآية القرآنية واضحة، يمكن أن تفوت المفسرين الرسالةُ الحقيقية التي فيها، بميلهم إلى المعنى الحرفي. ويتعيّن عزو الحالة الكئيبة التي يعيشها المسلمون اليوم، وعجزهم عن الدفاع عن أنفسهم، إلى التشدّد الخاطئ في تفسيرات تعاليم الإسلام.

يقدّم لنا القرآن توجيهاً آخر غالباً ما يساء تفسيره أو فهمه بما يلحق الضرر بالمسلمين. فليس هناك ضير مثلاً في وجوب طلب المسلمين العون بالابتهال إلى الله في صلواتهم عندما يواجهون مشكلات أو تهديدات.

يشدّد مدرسو الدين على الحاجة إلى أداء الصلوات للتوسّل إلى الله في

(*) ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠].

أوقات الشدة أو عند التعرّض للتهديد، لكنّهم لم يشدّدوا على الآية الكريمة التي تقول: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ**﴾ [الرعد: ١١].

من الأهميّة بمكان أن نحاول مساعدة أنفسنا، فالصلاة وحدها لن تساعدنا إلّا في الحالات التي لا يسعنا فيها فعل شيء لأنفسنا، لكنّ إمكانية معاناتنا عجزاً كاملاً نادرة للغاية.

إنّ الوضع البائس الذي يعيشه المسلمون اليوم راجع جزئياً إلى عدم قيامهم بشيء، أو إلى قيامهم بشيء ضئيل للغاية عدا طلب النصرة من الله تعالى. يتعين أن يكون ١,٣ مليار مسلم في عداد أغنى الناس في العالم لأنّ الله أنعم عليهم بثروة غير محدودة من الموارد النفطية. لكن هل يستطيعون القول إنهم استخدموا تلك الثروة في مساعدة أنفسهم على الخروج من وضعهم الحالي؟

الواضح أنهم لا يعملون بتوجيهات القرآن التي أمرتهم بمساعدة أنفسهم أولاً إذا كانوا يريدون من الله أن يساعدهم، ولوم الآخرين لن يوصلهم إلى شيء لأنه لا يمكنهم في الواقع توقّع قيام الآخرين بعمل لإنقاذ المسلمين فيما لا يقوم المسلمون بشيء من الناحية الفعلية لإنقاذ أنفسهم.

مررت بوقت شعرت فيه بارتباك بشأن الإسلام وتعاليمه، فعندما كنت أدرس موضوعات علمية في الجامعة، وجدت أني أشكك ببعض تعاليم الإسلام.

يطالب الإسلام المؤمنين، أكثر ممّا يطلب أي دين آخر، بالقبول بأي شيء بوصفه من العقيدة الجوهرية التي لا يمكن التشكيك فيها، وهذا ما يقوله دارسو العلوم الشرعية على الأقل، وما عليك سوى الإيمان بما تعلّمته وعدم طرح الأسئلة، لكن بوصفي عالماً، تعلّمت طلب الدليل في كل شيء. وبدا أنّ الذي وجدته في العلم مناقض في الظاهر لتعاليم ديني في حالات كثيرة.

في الطبّ، كل شيء يُفسَّر بطريقة منطقية. تنجم الأمراض عن كائنات عضوية صغيرة الحجم، أو قصور في أداء جسم الإنسان، ولعلاج الاعتلال الجسدي، عليك أن تخلّص جسم المريض من التأثيرات التي تضرّ بصحته،

عليك أن تقتل الجراثيم أو تستأصل الأطراف الميتة، يمكن أن تنجح فيشفى المريض، أو تفشل فيموت.

ربما تصلّي وتدعو الله أن يشفيه، لكن يتعين عليك تقديم العلاج الموصوف إذا كنت تريد أن يستعيد المريض عافيته من جديد. إذا كان المريض سينجو، فسوف ينجو سواء أدعوت الله أم لم تدْعُهُ، ففي النهاية، المرضى غير المسلمين يتماثلون للشفاء أيضاً. وفي الواقع، يطلب المسلمون العلاج من أطباء غير مسلمين.

أحسست بالتشويش والارتباك، لم أقوَ على رفض الإيمان، لكن ما لاحظته لا يفسره الإسلام وهو ديني الذي أؤمن به.

أبدى الأساتذة الذين علّموني الدِّين معارضة قوية لمفهوم التعليل العقلي أو تحكيم العقل في شؤون الدِّين، وأرادوا مني الإيمان فحسب، أرادوا مني في الواقع القبول بما قالوه لأنه كلام الله وليس من حقّي أن أجادل، وتوجّب عليّ الإيمان ببساطة.

لكن بسبب ميلي إلى طلب تفسيرات رفضتُ مجرّد الإيمان، لا شك في أنّه يتعيّن أن يكون كلامُ الله منطقياً ومستنداً إلى المنطق. فمحال أن يكون الدِّين مجرّد أداء شعائر، ويتعيّن وجود سبب لكل شيء؛ لأنّ الله أعطى الإنسان القدرة على التفكير وهو يعني البحث عن سبب، ولا يمكن انتفاؤه في إيماننا.

سعيت لمدة طويلة من الزمن إلى الوقوف على الأسباب التي تعلّل معجزة الحياة. أرشدني العلم إلى كل ما له علاقة بالوظائف الجسمانية، مثل حاجتنا إلى الأكل والتنفس والتخلّص من الفضلات وما سوى ذلك. لكن لماذا يجدر بنا العيش أصلاً إذا كنا سنموت في النهاية مهما أكلنا وتنفسنا؟

وحتى حين درست علوم الأحياء والكيمياء والفيزياء في السنة الجامعية الأولى، تأمّلت ملياً في الحقيقة التي تسمى معجزة الحياة. ثم بدا لي بالتدريج أن العلم لا يمكنه دائماً تفسير «سبب» حدوث الأشياء، وإنما يمكنه فقط تفسير «كيفية» حدوثها.

يقال لنا إننا نستنشق الأوكسجين من الهواء لإشباع الدم به، والذي

بدوره يؤكسد خلايا الأنسجة لإبقائها حية ثم تمرّر الخلايا الفضلات الناتجة عن عملية الأكسدة للدم على شكل ثاني أكسيد الكربون وفضلات أخرى يُتخلّص منها بعد ذلك عبر الرئتين أو الكليتين أو مخرج البدن. وبهذه الطريقة، يتمكّن الكائن العضوي أو المخلوق أو الإنسان من العيش.

لكن لماذا ينبغي أن تسير الأمور على هذا النحو؟ العملية الموصوفة أعلاه متعلقة بـ«كيفية» أكسدة الجسم وإفرازه الفضلات، لكنها لا تعطينا الإجابة عن «سبب» منح هذه العملية الحياةَ الكائن العضوي.

ولماذا الأوكسجين وليس الكلور أو أي غاز آخر؟ يبيّن العلم أنّ الكلور سيسمّم الجسم. ويشرح العلم بإسهاب العملية التي تُقتل فيها الكائنات العضوية بواسطة الكلور. ما من مرّة تساءلت فيها عن سبب عمل شيء وفقاً للطريقة التي يعمل فيها، أو ما إذا كانت عملية إحياء أم «إماتة»، إلّا وفسّر الجوابُ كيفية حدوث العملية فقط.

وفي النهاية، أُرغمتُ على استنتاج أن هناك قوّة حددت سبب حصول كل شيء وكيفية حصوله. يطلق العلماء على هذه القوة اسم «الطبيعة»، لكن ما هي الطبيعة؟ ولماذا تحدد الأشياء على هذا النحو؟

استنتجتُ بأنه بتعريف تلك القوة بأنها الطبيعة، يسعى العلماء لتجنّب الاعتراف بوجود قوة لا يمكنهم تفسير قدرتها على تحديد كل شيء حصل في العالم. حتى إن هذه القوة حدّدت قوانين العلوم وطريقة تحكّمها بكل فعل وردّ فعل.

استنتجتُ بأن ما يسمّونه الطبيعة إنما هو الله، القادر على تحديد كل ما يحكم تصرفات جميع الأشياء على الكرة الأرضية وغيرها.

هذه القدرة أكبر بكثير مما قيل لنا، نحن نعرف الآن أنّ الكون، بنجومه (شموسه) ومجموعات نجومه التي لا تُحصى أوسع بكثير مما كنا نعتقد. ونحن نعرف أن الفضاء من الاتساع بحيث يستغرق الانتقال من نجم إلى آخر عدة سنين ضوئية حتى داخل المجموعة ذاتها.

لكنّ كل شيء على الكرة الأرضية يتألّف من إلكترونات وبروتونات وجزئيّات أخرى هي من الدقة والصغر بحيث نعجز عن رؤيتها، تحدّد هذه

الجزئيات خصائص مادّة معيّنة وسلوكها، على المستوى الجزيئي، ويمكن أن تكون تركيبتها طليقة مثل الغاز إلى حدّ تمكين الأشياء من المرور فيها، لكنّ تركيبتها يمكن أن تكون من الكثافة مثل الأجسام الصلبة بحيث يمكنها مقاومة الجهود القوية لتغيير أشكالها الفيزيائية.

إن القدرة التي تخلق هذا الكون الفسيح الذي يتعذّر قياس حجمه وهذه الذرات والإلكترونات والبروتونات الدقيقة والجزيئات دون الذرّية؛ والقدرة التي تحدّد خصائصها وسلوكها؛ والقدرة التي تخلق الحياة والعمليات الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية الناتجة من تلك الحياة؛ والقدرة المتحكّمة بكل شيء، من أصغر الأشياء حجماً إلى الكون الهائل الشاسع لا بدّ من أنّها قدرة تتجاوز قدرة الإنسان على الإحاطة بها. لا بدّ من أن القدرة تلك هي قدرة الخالق، الذي هو الربّ، وهو الله. وما لم نؤمن بوجود خالق، سنعجز عن تفسير أسباب حصول كل شيء وطريقة حصوله في هذا الكون، سنتوه ببساطة، ولن نقدر على فهم لماذا ظهرت الأشياء على هذا النحو.

شعرت بارتياح لاكتشاف ذلك، عرفت الآن حدود العلم. يشرح العلم كيف تبدو الأشياء، والإلمام بالعلم يفضي إلى كثير من الاستخدامات العملية، لكن هذا هو أقصى ما يمكن العلم الوصول إليه. وفي اللحظة التي يُلجَأ فيها إلى العلم فيها لتفسير سبب ظهور الأشياء على الشكل الذي تظهر فيه، لن تجدي لديه جواباً سواء الآن أو في المستقبل.

«يخلق» علماؤنا حياةً الآن من خلال الاستنساخ مستخدمين خلايا جذْعية، وما إلى ذلك، نجحوا في ذلك وفي وسعهم إخبارك عن كيفية حصول الأشياء التي فعلوها، لكن حين يُسألون لماذا يمكن إجراء الاستنساخ، وخلقُ حياة جديدة، لن تجد لديهم أي جواب.

إنّ ما قاموا به لا يعدو كونه تسخيراً لسلوك كائنات حيّة خلقها الله. وفي النهاية، يمكن أي منا خلق حياة، إننا نقوم بذلك من خلال معجزة الولادة. يمكننا شرح كيفية تلقيح المنيّ للبُوَيضة، لكننا لا نستطيع هنا أيضاً شرح السبب، لماذا لا يضع البشر بيضاً؟ فهذه العملية يمكن أن تخلق حياة أيضاً. لكن الإنسان يُخلَق في رحم امرأة، ولو شاء الله أن ينجب الرجل من خلال عملية وضع البيض، ماذا كنا سنقول؟ سنبيّن كيفية وضع البيض،

وتخصيبها وتفقيسها. لكننا لن نقدر على شرح سبب عدم حصول الحمل في رحم المرأة مثلما يحصل الآن، وجلّ ما يمكننا قوله إنها إرادة الله.

وبعد أن تعلمتُ المزيدَ عن العمليات العلمية الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، بالتدريج أولاً، ثم بوتيرة أسرع، استعدتُ إيماني.

أصبح إيماني أقوى من أي وقت مضى لأني عرفتُ الآن ما لم يعرفه المسلمون العرب الأوائل، وهو أن قدرة الله أكبر بكثير مما اعتقدوا، وأنها تمتدّ ملايين السنين في الزمن، وأنها تحكم كوناً هائل الحجم على نحو يفوق التصوّر. لا يمكن العلم إنكار قدرة الخالق، كما لا يمكن العلم الحلول محلّ الإيمان؛ لذلك، ليس في تعلّم العلوم ما نخشاه، ولا يمكن أن تقوّض دراسة العلوم الإيمان، بل إنها تقوّيه في الواقع؛ لذلك، لا سبب يمنع المسلمين من دراسة العلوم.

أنا أعتبر هذه الحقيقة على قدر عظيم من الأهمية لأن أحد أسباب تخلّف المسلمين هو جهلهم في المجال العلمي، ومع أن عزْو جميع الظواهر إلى الله صحيح، لكنّ دراسة «الكيفية» التي يشرحها العلم شرطٌ لتمكننا من تسخير ما خلقه الله في تحسين أوضاعنا.

أكبر إساءة للحضارة الإسلامية تلك الاستنتاجات والتعاليم المنقولة عن علماء ومفادها أنه ينبغي للمسلمين عدم دراسة العلوم لأنها علمانية وغير دينية. وبُعَيد رواج هذه التعاليم، انكفأت الحضارة الإسلامية وأصبح المسلمون في النهاية ضعافاً عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم.

وأسوأ من ذلك أن هؤلاء العلماء نسبوا هذا الانكفاء إلى قدرة الله وتجاهلوا التحذير الإلهي من أن الله لن يساعد الأمّة حتى تبذل الجهد في مساعدة نفسها أولاً. ولا ريب أن حيازة المعرفة العلمية تعطي المسلمين القدرة على الدفاع عن الأمّة، وعندما يفشلون في ذلك، لن يلقى دعاؤهم إجابة.

هناك أمور يمكن فعلها بطبيعة الحال حتى في الوقت الحالي، على أنه على الرغم من النعم التي أنعم بها الله على المسلمين، لم يفعلوا شيئاً لتحصين دفاعاتهم ورفع مستوى رفاهيتهم، مع أن الإسلام في غاية الوضوح في مسألة الحاجة إلى أداء ما اصطُلح على تسميته فرض كفاية، وهو الفرض

الذي يشترط أن يكون في المجتمعات الإسلامية أفراد تُسهم قدراتهم وأفعالهم في الدفاع عن مجتمعاتهم وتقديم ما هو خير لها وللإسلام نفسه. وإذا لم يوجد فرد قادر على توفير هذه الأمور، يعتبر المجتمع بأسره آثماً.

أنا أرى أن توافر مدراء جيدين، وأطباء، ومهندسين، وجنود وقادة سيطهّر المجتمع الإسلامي من آثام عديدة، وهؤلاء الأشخاص هم الذين يؤدّون بحقّ فرائض الإسلام.

ومع أن الفرد يثاب على أداء فروض الصلاة والصيام والزكاة والحج، فإن سدّ حاجات المجتمع الإسلامي تعود على الفرد بالثواب، كما تطهّر المجتمع من آثام شائعة.

ومن دواعي الأسف أن تشديد المسلمين والذين يدرّسون الدِّين على فروض العَين مثل أداء الصلوات والصيام والزكاة والحج أكثر من تشديدهم على فروض الكفاية، لكن ليس في القرآن آية ولا في السنة حديث صحيح يفيد بأن فرض العين الذي يعود على الفرد وحده بالثواب أوفى جزاءً يوم القيامة من فرض الكفاية.

يعرف المسلمون جيداً أن الجنود الذين يُقتلون دفاعاً عن الإسلام أو عن الأمّة الإسلامية يعتبرون شهداء جزاؤهم الموعود دخول الجنّة. يستتبع ذلك أن الثواب الذي سيناله المشاركون في تحصين دفاعات المجتمع وتحسين رفاهيته، في الآخرة، ليس أقل من ثواب الذين يؤدون الفرائض المختلفة ويدرسون الشريعة ويؤمّون المصلّين ويتلون القرآن.

إن الدفاع عن بلاد المسلمين ليس مقتصراً على الجنود، ولكن يشمل العاملين في الصناعة الدفاعية، والباحثين، ومبتكري الأسلحة الدفاعية ومُنتجيها؛ بل الإدارة برمّتها في الواقع. وإذا أدّوا جميع أعمالهم بإخلاص وبالشكل اللائق، يتعين اعتبارهم في عداد مؤدّي فروض الكفاية وهم يستحقون الثواب ذاته.

وإذا فشلوا في أداء مهمتهم، وإذا كانوا فاسدين، يكونون بطبيعة الحال في جملة مرتكبي الكبائر ويستحقون العقاب في الآخرة.

كانت دراستي للقرآن الكريم نافعة للغاية في توجيهي في حياتي الشخصية وفي أدائي المهام التي ائتُمنت عليها بوصفي قائدَ بلادي،

وأحسست بأنه ينبغي للآخرين الانتفاع منها أيضاً. فإذا حظي كل القاطنين في ماليزيا «بالتوجيه الصحيح»، لا بد من أن تصبح دولة عظيمة وستساعد على إبطال الاعتقاد الشائع بأنه لا يمكن الدول الإسلامية أن تصبح دولاً متطورة مثل الدول غير الإسلامية. ربما يوجد قدر من الغرور في ادعائي، لكنّ ذلك لا يُنقص من حقيقة أن أعمالنا تجعل الإسلام ديناً مبجَّلاً وقوياً.

عندما قررتُ إضفاء مغزى إضافي على المادة الدستورية التي تنصّ على أن الإسلام هو الدِّين الرسمي للدولة، لم أقصد أنه يتعين على جميع سكان ماليزيا الآخرين أن يصبحوا مسلمين. كل ما أردناه هو تشريب الماليزيّين القيمَ الإسلامية حتى من دون حملهم على التحوّل إلى الإسلام؛ لذلك، أعلنت في سنتي الثانية في رئاسة الوزراء أنه ينبغي للحكومة الماليزيّة الاسترشاد بالقيم الإسلامية.

يوجد اختلافات كثيرة في نظم القيم بين أبناء الديانات المختلفة في ماليزيا، لكني لا أعتقد أن تلك الاختلافات عميقة أو كثيرة. وعلى وجه العموم، القيم الإسلامية الجيدة مماثلة للقيم الغربية التي تعتبر جيدة أو التي تسمى القيم العالمية.

وإذا بدا أنه يوجد اختلاف، فذلك لا يرجع إلى تعاليم الإسلام ولكن يرجع إلى التفسيرات التي ذكرها الذين يشعرون بالحاجة إلى أن يكونوا مختلفين. يوجد بطبيعة الحال قيم غربية معيّنة لا يرتضيها الإسلام، وبخاصة القيم التي تبلورت في الأزمنة الحديثة، على أنه حتى غير المسلمين في ماليزيا يودّون نبذ هذه القيم.

حتى إني عجزت وأنا صبي عن فهم سبب تخلّف الدول الإسلامية وضعفها مقارنة بالدول الغربية، ولا يمكن عزو ذلك إلى تعاليم الإسلام. إن التعاليم الصحيحة هي المذكورة في القرآن وليس في تفسيرات بعض من تلقوا تعليماً شرعياً، والحقيقة هي أن المسلمين كانوا أكثر تقدّماً من الغرب في مرحلة معيّنة.

قرأت أن المسلمين الذين استقروا في الأندلس في إسبانيا كانوا متقدمين كثيراً على الأوروبيين في الزراعة، بنوا العبّارات لجرّ المياه من الجبال وريّ الأرض، وبرعوا في البناء كما يتجلّى في قصر الحمراء بغرناطة. وشقّوا الطرقات للمسافرين والتجار، وبنوا خانات للتجارة إلى جانب حظائر

لجمالهم وخيلهم، وكان لديهم أسواق للتجار المتجولين ولأصحاب المحلات المقيمين.

خاضوا البحار الهائجة وعبروا الصحاري مهتدين بالنجوم، وعبر التجار العرب المحيط الهندي الواسع للتجارة مع التجار الصينيين والهنود وقايضوا السلع معهم في موانئ الاستيداع في جنوب شرق آسيا. كانت بلداتهم ومدنهم حسنة التصميم، وعكست مساجدُهم مهاراتِهم وفهمهم لقوانين الفيزياء، وتقديرهم للجمال، وتميّزت جيوشهم بحسن التنظيم والقوة، وكذلك قواهم البحرية.

كان كل شيء يشير إلى تفوق المسلمين وحضارتهم، لكن وُجد مسلمون متعصبون، شديدو التمسك بأداء فروضهم الدِّينية، وكانوا متبحرين في دينهم. تعمّق علماؤهم في دراسة الدِّين وكتبوا مجلّدات عن نواحي الإسلام المتنوعة، بل إنهم برعوا في العلوم والرياضيات والفلك والطبّ.

احترم العالمُ الإسلامَ والمسلمين آنذاك، وسبب هذا الاحترام نجاح المسلمين في جميع الميادين.

إن كون بلد ما ناجحاً لا يجعله غير إسلامي، وسيُعتبر بلد ما غير إسلامي إذا تجاهل تعاليم الإسلام فقط، وليس في تعاليم الإسلام ما يفيد بأن الفشل في الحياة الدنيا سينفع صاحبه في الآخرة.

ذكرت في كلمة ألقيتها في الاجتماع العام لحزب سياسي غير مسلم في سنة ١٩٩٦م أن ماليزيا دولة إسلامية، لم يعترض غير المسلمين على ذلك لأنهم عرفوا أن الأغلبية المسلمة التي هيمنت على الحكومة منذ إقامة ماليزيا عاملتهم بعدل وإنصاف. لكنْ هناك مسلمون، حتى في ماليزيا، يعتقدون أن الشيء الوحيد الذي يجعل دولة ما دولةً إسلامية هو ضرب أعناق القتلة وقطع أيادي السارقين.

لكنه معيار تعسّفي، فالقرآن يدعو إلى إقامة مجتمع إسلامي لا إلى إقامة دولة إسلامية. ولا شك في أن المسلمين مأمورون بالتسامح والتراحم، يقول الله تعالى في الآية ٤٥ من سورة المائدة: **﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾**، ويتضح أن الإسلام مبني على التراحم والتسامح ووفق ذلك، العدل هو الذي يجعل المجتمعَ إسلامياً.

الفصل السابع والثلاثون

اعتماد الخصخصة

شاعت عبارة التأميم عندما صعد نجم الاشتراكية والشيوعية، وكانت الوصفة القياسية للتنمية الوطنية؛ إذْ سرى اعتقاد بأنه إذا وضعَت الدولةُ يدها على وسائل الإنتاج، ستصبّ جميع الأرباح في خزائنها لا في جيوب الوسطاء أو المصالح الأنانية الخاصة. عندئذٍ، ستكون الثروة الناتجة، التي لم يُنقص منها رجال الأعمال الجشعون شيئاً، ملكاً لحكومة العمال وستوزَّع على جميع المواطنين بالتساوي والإنصاف، لكنّ تلك المقاربة لم تنجح لعدة أسباب، ولذلك انقلب عليها الرأي العام، وعاد الحديث بشكل جدّي عن الخصخصة أو اللامركزية.

كان في ماليزيا عدد قليل من المؤسسات المهنية التي تمتلكها الدولة، لكنّ العمل في أي منها لم يسر على ما يرام، ولذلك بدأنا بالتفكير في إدارة هذه المؤسسات كشركات خاصة، والفارق الأساسي بين المؤسسة الخاصة والعامة هو دافع تحقيق الربح، ففيما تكون جميع أرباح المؤسسات التجارية المؤمَّمة للحكومة، تكون الأرباح في القطاع الخاص لمالكي المؤسسات أو أصحاب المصالح فيها بعد اقتطاع الضرائب المتوجّبة، وتكون كذلك للإدارة والموظفين من خلال رواتبهم وأجورهم. وبما أن الربح حافز المالكين، سيجتهد المدراء والعمال في أعمالهم، وزعم المدافعون عن المبادرة الخاصة أن هذه هي طريقة تطوير المؤسّسات وتحقيق الربحية.

لم يكن هناك حقاً ـ أو بالفعل ـ نموذج للخصخصة تحتذي به ماليزيا وتعيّن علينا استنباط طرقنا الخاصة، وساورنا القلق بشأن ما سيحصل للعمال الذين هم موظفون حكوميون. ومن ثَمّ لنضمن عدم تكبّد العمّال الخسارة؛ لأنّهم لم يعودوا موجودين على جداول معاشات الحكومة ورواتبها التقاعدية، وضعنا شروطاً على الخصخصة.

أولاً، ينبغي أن يتوافر للموظفين خيار البقاء على جدول رواتب حكومي إذا شاؤوا ذلك، وإذا طرأت زيادة على الرواتب الحكومية، من حقهم الحصول على تلك الزيادة وإن لم يعودوا موظفين حكوميين، لكن إذا اختاروا أن يكونوا على جدول ورواتب الشركة، ربما يحصلون على المكافآت التي تُصرف حين تؤدي الشركة عملاً ممتازاً، كما أنهم سينتفعون بأي مراجعة للرواتب تقوم بها الشركة، لكن بعد أن يحدّدوا جدول الرواتب الذي يريدون إدراج أسمائهم فيه، لا يمكنهم الانتقال إلى جدول الرواتب الآخر. وإذا اختاروا عدم الانضمام إلى الكيان الذي تمت خصخصته، يبقون موظفين حكوميين لكن ستُسنَد إليهم وظائف أخرى، وربما يختارون كذلك ترك العمل الحكومي، وسينتفعون في هذه الحالة من مخطط الاستقالة الطوعي الذي يخوّلهم الحصول على تعويض مالي جيد، لكنهم لن يُصرَفوا من أعمالهم لمجرّد خفض تكاليف المؤسسة التي تمت خصخصتها. ومع ذلك، سيبقى موظفون معيّنون في السلك الحكومي لتولّي الأعمال الرقابية.

قررنا أولاً تجربة نموذجنا الخاص بالخصخصة في مديرية الاتصالات، افتقرت خدمات هذه المديرية إلى الكفاءة وغالباً ما كانت الموافقة على منح خط هاتفي تستغرق سنتين، كما ظهرت دلائل على وجود ممارسات فاحت منها رائحة الفساد، وتوجّب على الحكومة تكريس نحو ٢٠٠ مليون رينغت سنوياً لإدارة هذه المديرية وبقي هذا المخصّص يزداد باطراد، كما أن الحكومة لم تجنِ من إدارة خدمات الهاتف والتلغراف شيئاً من الناحية العملية.

وكخطوة أولى، حُوّلت المديرية إلى شركة في سنة ١٩٨٧م وأُطلق عليها شركة الاتصالات الماليزيّة المحدودة، وكانت أول مؤسسة جرت خصخصتها في ماليزيا، أُعطيت معداتها الإنتاجية (الرأسمالية) قيمة اسمية ونُقلت إلى الشركة. وتم تقسيم رأسمالها المقدَّر إلى أسهم قيمة السهم رينغت واحد وأُدرجت الشركة في البورصة لتمكين المستثمرين من شراء الأسهم، مع أنّ الحكومة احتفظت بسبعين في المئة من تلك الأسهم. والمسؤولون الذين كانوا في المديرية وأُلحقوا بالشركة ما عادوا خاضعين للتوجيهات أو القواعد العامّة للخدمة المدنية في أثناء قيامهم بأعمالهم.

تحسّنت الخدمة على الفور تقريباً، وزادت الأرباح كثيراً وسرعان ما باتت الشركة تحقّق أرباحاً تناهز ٣٠٠ مليون رينغت في السنة. وبالإضافة إلى استفادة الحكومة من إيرادات حصتها من الأسهم، لم تعد مضطرّة إلى دفع المخصص السنوي البالغ ٢٠٠ مليون رينغت لمديرية الاتصالات القديمة. هذا فضلاً عن توفير الأجور والرواتب التي كانت تُدفع لموظفي المديرية سابقاً بطبيعة الحال.

كانت تكنولوجيا الاتصالات في طور البروز آنذاك وآلات الفاكس أخرجت التلغراف من الخدمة. في ظلّ تلك الظروف، كان قرار أي مصلحة حكومية بالاستغناء عن المعدات القديمة سيستغرق سنين، ومن ناحية أخرى، اتخذت الشركة قراراً سريعاً بتركيب آلات الفاكس وأتاحت الملكية الخاصة لها، تلا ذلك ظهور ابتكارات أخرى، وكان تجاوب الشركة سريعاً. واليوم، تعتبر شركات الاتصالات من بين أكثر الشركات ربحية، ولا سيما بعد تعدّد استعمالات الهواتف الخلوية ورواجها واستخدامها على نطاق واسع. وقد استطاعت شركة الاتصالات التعامل مع التحديات الجديدة التي أوجدها التنوع المتزايد لاستعمالات الاتصالات اللاسلكية، وحتى عندما مُنحت شركات خاصة جديدة تراخيص، أثبتت شركة الاتصالات الماليزيّة المحدودة التي تمتلك الحكومة أغلبية أسهمها أنها قادرة على المحافظة على مركزها بالنسبة إلى الشركات المنافسة، وارتفعت قيمة أسهمها ومكّنها أداؤها من الاقتراض من المصارف لتوسيع أعمالها.

قلّصت تكنولوجيا الأجهزة اللاسلكية استخداماتِ الخطوط الأرضية والأسلاك النحاسية، بل إن أهمية الألياف البصرية لم تعد بالقدر الذي كانت عليه سابقاً. كما أن إيرادات شركة الاتصالات تحسّنت مع اعتماد كل تكنولوجيا جديدة وكل تطبيق جديد، وباعتمادها الممارسات التجارية، روّجت لخدماتها، وهو أمر لم يكن لمديرية حكومية تحتكر خدمة أن تحققه أو حتى تعتقد بضرورة تحقيقه. لقد وفّرت الخصخصة للناس خدمة أفضل، وللعمال رواتب أعلى، وللحكومة مصادر دخل جديدة، في حين كانت الحكومة مضطرة إلى إعانة هذه الخدمة بكل ما في الكلمة من معنى. كما تقلّص عدد الموظفين المدرجين على جداول الرواتب الحكومية ما ساعد الحكومة على توفير أموال كثيرة.

واصلت الحكومة العمل كمنظّم وكمانح رخص، فيما توجب معاينة التكنولوجيات الحديثة قبل اعتمادها لضمان عدم استخدامها في غايات غير قانونية. وعلى سبيل المثال، عندما ظهرت الطابعة الملوّنة، عارض بعض الوزراء استخدامها مخافة أن تُستخدم في صنع نقود ورقية مزوَّرة. أرادت الحكومة أن يكون استخدام الآلات بموجب ترخيص، لكنّ استخداماتها كانت من الكثرة والتنوع بحيث لم يكن سينتج عن الإجراءات الرقابية سوى إعاقة اعتماد هذه التكنولوجيا الحديثة، وعلى الرغم من الخطر المذكور، قررت الحكومة إجازة استيراد هذه الآلات وبيعها من دون قيود، وفي النهاية، يمكن استخدامها في تزوير النقود خارج البلاد. واليوم، يمكن صنع نسخ متعددة لصور ملوّنة ثمّ إرسالها إلى أي مكان في العالم في غضون ثوانٍ فيما تتحسن نوعية الصور باطراد. وبصرف النظر عن الاستخدامات السيئة والتطبيقات الإجرامية لهذه الآلات، فإن منافعها والخدمات التي تؤدّيها تفوق بكثير إمكانية إساءة استخدامها. ولا تزال التطورات الحديثة في التكنولوجيا تفتح الأفاق أمام استخدامات جديدة، ويتعيّن على شركات الاتصالات مواصلة استحداث تطبيقات جديدة بسرعة لزيادة أعمالها وأرباحها، ولتحافظ على حصتها السوقية وعلى بقائها. وبتخلّصها من المعوّقات البيروقراطية، يمكنها التجاوب مع التطورات بسرعة، وبوصفها شركات خاصة، فهي تعرف وتعيش على حقيقة أن الوقت يعني المال وأن التأخر قد يكون مهلكاً.

لن تتمكن الدوائر الحكومية من التعامل مع هذه التحدّيات لأنّ العاملين في الأقسام المختلفة يريدون أن يكون لهم رأي في عملية صنع القرار، وبذلك تستمرّ التأخيرات، وهي لن تكلّف هؤلاء الموظفين شيئاً، بما أنّ الموظف الحكومي لن يجني شيئاً كما هو واضح من العائدات التي قد يدرّها القرار أو لن يتكبّد أي خسارة بسبب التأخر في اتخاذه. ولا يهمّ هؤلاء الموظفين إن كان الابتكار الجديد سيزيد العائدات الحكومية ويعزز تنمية البلاد، وبعد استيعاب الأرباح الإضافية في «الحساب الموحَّد» حيث توحَّد جميع العائدات الحكومية، لا يعود تعقّبها ممكناً. ويرجَّح أن تكون مطالبة أعمال حكومية ذات أولوية بالمال أقوى. ولن يكون لدى الموظفين الحكوميين الذين يتحكّمون بمصير الاقتراحات أي حافز لأنه ليس لديهم مصلحة ولا منفعة في التوصّل إلى قرار حكيم بسرعة.

السبب الآخر الذي أوجب علينا التفكير في الخصخصة أن الطلب العام على المرافق والخدمات تجاوز بكثير قدرتنا على توفيرها، وبخاصة القدرات المالية والبشرية للحكومة والانتظار ريثما تخصص الحكومة الأموال اللازمة سيعني دائماً تأخّراً في توفير المرافق والخدمات اللازمة. والخدمات غير الكافية تعيق التطوّر والتنمية الاقتصادية للبلاد وتثير تذمراً شعبياً ومشاعر مناوئة للحكومة.

صرفنا انتباهنا بعد ذلك إلى نظام الطرق الذي احتاج إلى تطوير بإبدال الطرق القديمة المتعرّجة بطرق سريعة؛ إذ كان حجم المرور يزداد باطراد ولم تعد الطرق الضيقة ثنائية الممر قادرة على استيعابه، رأينا أنّ الطرق الجيدة ستحفّز التجارة وتسرّع تنمية البلاد، اعتقدت أنه إذا بنينا طريقاً سريعاً من شمال شبه الجزيرة إلى جنوبها، ستنشأ بلدات ومؤسّسات تجارية جديدة بسبب تحسّن القدرة على نقل البضائع والموظفين، لكنّ الحكومة افتقرت إلى المال اللازم لشقّ هذا الطريق السريع. وحتى لو توافر المال، لم نكن ستتمكن من تنفيذه إلّا ببطء شديد، وعلى مدى سنين طويلة، مما كان سيعيق التنمية في البلاد.

لم تكن رسوم المرور على الطرقات معروفة على نطاق واسع في ماليزيا آنذاك. وكي تسافر إلى الساحل الشرقي في الأيام السابقة، كان عليك عبور عدد من الأنهار بواسطة عبّارات، وكل منها يتقاضى أجراً على نقل كل مركبة. لكن الناس لا يتذكّرون ذلك أو أنّهم اعتبروا المبلغ المالي المدفوع أجرةً أو عطيةً وليس رسماً، وكان يوجد جسر واحد في بيراك تُجبى لقاءَ عبورِه رسومٌ. كما اضطرت حكومة الحزب باس إلى تقاضي رسم كان محل استياء شديد لقاء استخدام الجسر الذي بنته فوق نهر كلانتان في كوتا بارو في ستينيات القرن الماضي. وبالتالي، عاش الماليزيّون تجربة دفع رسوم المرور ولو كانت محدودة.

ربما لا يحبّ سائقو السيارات دفع رسم مرور، لكنّي اعتقدت أنه ينبغي للمستخدمين دفع رسوم لقاء الحصول على طرقات أفضل. وإذا أرادت الحكومة شقّ طريق مجاني، سيتوجب على الأشخاص الذين لا يستخدمونه دفع تكلفة بنائه من خلال ضرائب أخرى، وسيكون ذلك عملاً مجحفاً في

حقّ أغلبية سائقي السيارات الذين قد لا يستخدمون الطرقات السريعة أبداً، كما أننا احتجنا إلى تطوير الطرقات في المدن والبلدات التي تعبرها السيارات عدّة مرّات في اليوم. سيكون فرض الرسوم هناك صعباً كما أنّ مستخدمي الطرقات السريعة سيسلكون الطرق الحضرية التي بنتها الحكومة ولا تُجبى عليها رسوم، رأيت أنّه يتوجب عليهم دفع قدر من المال على الأقل. أحسست أن دفع الرسوم لقاء القيادة على طرقات سريعة عريضة تضمّ ستّة مسارب مع حاجز يفصل بين الاتجاهين تسوية منصفة. كما أنه لا يزال في إمكانهم استخدام الطرق القديمة التي لا تُجبى رسومٌ عليها، وربما يستغنون عن دفع الرسوم، لكنّ الاهتراء من كثرة استعمال سياراتهم سيكلّفهم مالاً، فضلاً عن استهلاك مزيد من الوقود على الطرقات القديمة الطويلة والمتعرّجة.

وافقت الوزارة على وجوب خصخصة الطريق السريع الشمالي الجنوبي، لكنّ قلة من المتعهّدين اهتموا بتجربة شيء جديد إلى هذا الحدّ. وفي النهاية، جرى إقناع مجموعة من المتعهّدين الملايويين بشقّ طريق سريع وتشغيله، قالوا إنّهم سيلتزمون المشروع إذا اقتنعوا بأنه سيكون مربحاً، وأشاروا إلى أنه إذا حدّدت الحكومةُ مقدار الرسوم، ربما لن يكون المشروع ناجحاً. ومن جانبها، تخوّفت الحكومة من إمكانية الردّ على رسوم المرور المرتفعة باحتجاجات من جانب السائقين ومن عموم الناس وستفقد الحكومة شعبيتها؛ لذلك، أصررنا على وجوب تثبيت جميع رسوم المرور وأن تكون متدنّية. ولضمان عدم خسارة المتعهّدين والمشغّلين الأموال التي أنفقوها على عمليات البناء، وافقنا على نقل الأجزاء المكتملة من الطريق الجديد إلى مشغّلها مجاناً، وعلى أن تتكفّل الحكومة بعمليات استملاك الأراضي اللازمة، وعلى تقديم قرض ميسّر للشركة التي ستشقّ الطريق لتمكينها من تحقيق أرباح ولو كانت رسوم المرور متدنّية.

لم تكن تلك التسهيلات إعانات مالية للشركة، بل كانت في الحقيقة إعانات لمستخدمي الطرقات لضمان عدم حاجتهم إلى دفع رسوم مرتفعة؛ فإذا كانت الرسوم مرتفعة جداً، ربما يحجم السائقون عن سلوك الطريق السريع ممّا سيؤدي إلى فشل المشروع. وستكون تكلفة الفشل مرتفعة جداً بالنسبة إلى الشركة والحكومة على حد سواء، ولذلك كان الأحرى إعانة

مستخدمي الطريق السريع بخفض تكلفة بنائه. كما كان لحجم المرور أهمية بالغة أيضاً لأنه كان ينبغي أن ينمو بمعدّل معيّن لضمان نجاح المشروع. ولو تعذّر ذلك، سيتعيّن على الحكومة دفع تعويض للشركة. ومن ناحية أخرى، إذا زاد نمو حجم المرور عما كان متوقّعاً، تحصل الحكومة على حصة من العائدات الإضافية.

بوشر العمل على شقّ الطريق السريع الشمالي الجنوبي في سنة ١٩٨٨م، واستمرّ على مراحل إلى حين اكتماله في سنة ١٩٩٥م وقبل ١٥ شهراً من الموعد المقرر، وهو يمتدّ الآن على مسافة ٧٧٢ كم من تايلاند إلى سنغافورة. كان مشروع الطريق ناجحاً في البداية، لكنّ الأزمة المالية التي وقعت في سنة ١٩٩٧م أثّرت في عائداته وتعيّن على الحكومة الاستحواذ على الشركة، وقد عاد إلى تحقيق الأرباح مجدداً.

وكبرهان على نجاحه، ما إن اكتمل شقّ الطريق حتى تدافع القطاع الخاص لبناء طرق سريعة أخرى تعمل بموجب الرسوم، واليوم، تمتلك ماليزيا أفضل نظام طرق في جنوب شرق آسيا. وبعد أن انتفت الحاجة إلى شقّ طرق سريعة، استطاعت الحكومة تطوير الطرقات الحضرية والريفية. إنّ الطرق العُلوية في المدن والبلدات طرق عامة لا تُجبى عليها رسوم في الأغلب، وباتت الطرق الريفية تغطي الآن سائر المناطق الريفية، ولولا الخصخصة، لما أمكن شقّ هذه الطرقات. ومع أنّنا نفرض الآن رسوم مرور على الطرقات الحضرية، فهي متدنية وعدد من الناس يستخدمون هذه الطرقات بشكل يومي، والسائقون يرون الآن أنّ دفع رسوم المرور يماثل دفع ثمن الوقود.

بعد أن بات مبدأ الخصخصة مقبولاً، عاينت الحكومة جميع مرافقها وخدماتها لدراسة إمكانية نقلها إلى القطاع الخاص. وفي النهاية، جرت خصخصة منشآت توليد الطاقة وإمدادها، ومنشآت إمداد المياه، ومكاتب البريد، والخطوط الجوية الوطنية، وصناعة السيارات، وعدد من الخدمات والشركات الحكومية الأخرى. وفي حين جرت خصخصة بعض هذه المرافق جزئياً، نُقلت الإدارة فقط في خدمات أخرى إلى الشركات مثل «المعهد الوطني للقلب». واقتُصر في بعضها الآخر على تلزيم الخدمات للقطاع

الخاص، على أن عدداً قليلاً من الشركات بقي ملكاً للحكومة، منها بتروناس وهي أكبرها والاستثناء الذي يُثبت صحة القاعدة؛ لأنّها أثبتت أنّ شركة مملوكة للحكومة بنسبة مئة في المئة يمكن أن تنجح أيضاً. يُعزى نجاحها بدرجة كبيرة إلى عدم إدارتها كما تدار مصلحة حكومية، بل لكونها تُدار كمؤسسة تجارية مع أدنى قدر من التدخّل الحكومي.

لم يكن هناك مفرّ من إفلاس بعض الشركات، ولا سيّما في أثناء الركود والأزمة المالية في سنة ١٩٩٧م. لكن على وجه العموم، نجحت الخصخصة في ماليزيا، والدولة مَدينَة في كثير من نموّها السريع إلى الخصخصة. وعلى سبيل المثال، لم تكن الموانئ تستقبل غير بضع مئات الآلاف من الحاويات في السنة حين كانت ملكاً للحكومة، لكنها تستقبل الآن أربعة ملايين أو خمسة ملايين حاوية في السنة، وتوسّعها الرامي إلى تلبية الطلب المتزايد لم يعد معتمداً على التمويل الحكومي. وتتمّ تغطية تكاليف العمل من الإيرادات، وإذا كان المال مقترضاً، تستطيع الموانئ سداد تلك الديون من إيراداتها.

لا جدال في أنّ الأصول الحكومية بيعت بأسعار أدنى بكثير من قيمها السوقية النظرية، لكنّ هذه الأصول لم تكن تدرّ علينا شيئاً، كانت قديمة، حيزت أو رُكبت منذ زمن طويل. ربما كنا نستطيع بيع هذه الأملاك في السوق، لكن ذلك كان سيؤدي فقط إلى زيادة تكلفة الشركة المخصخَصة. ولو أنّنا نقلنا هذه الأصول وفقاً لقيمها السوقية، لما استطاعت هذه المؤسسات البقاء، والمؤسسات الفاشلة لا تنفع الحكومة بشيء. وإذا كانت الأصول تشمل خدمة أساسية مثل إمدادات الكهرباء أو اتصالات، سيستتبع الفشلَ تكلفةٌ أعظم تتكبّدها الدولة والشعب ككل. يتعيّن أن تكون المؤسسة المخصخَصة قادرة على البقاء ويتعيّن عدم إرغام الناس على سداد أثمان مرتفعة. وإذا كان يُنظر إلى بيع الأصول الحكومية بأسعار أدنى من قيمها السوقية بمثابة تقديم إعانة فهي مقدّمة للشعب.

يظنّ بعض الناس أن الخصخصة شرّ رأسمالي، لكننا لجأنا إليها لأنه ثبت مراراً أن التأميم خطأ اشتراكي، بل إن الدول الشيوعية لجأت إلى

القطاع الخاص لإنعاش اقتصادها، ولم ينجح التأميم لغياب الحافز في العمل. وغالباً ما يميل الجهاز الإداري الحكومي إلى حماية نفسه لا إلى الدفع في اتجاه تحقيق الغاية الأساسية التي شُكّل من أجل تحقيقها. وفي غياب حافز تحقيق الربح، لا يُبذَل جهد إضافي لتحسين الخدمات وتحقيق مزيد من الأرباح، وفيما الحكومة مضطرة إلى دعم إدارتها البيروقراطية المتعثّرة أو المعاندة، تُضطر أيضاً إلى تخصيص أموال لإدارة الشركة وحتى إعانة أنشطتها، فالشركات التي هي ملك للدولة تدار غالباً كما تدار الدوائر الحكومية. وغالباً ما يتعيّن على الحكومة إدراج هذه المخصصات المالية في الموازنات السنوية.

الخصخصة ليست ضمانة بالنجاح، لكن سينتج منها على الأرجح خدمات أفضل بتكاليف أقل. وهي تُعفي الحكومة من الحاجة إلى تحمّل تكلفة إدارة الشركة، وتقلّص فريق العمل الحكومي وتكاليف الهيكل الوظيفي مثل الرواتب والأجور والمخصّصات. وغالباً ما تستطيع الحكومة التعويض بسرعة عن دعمها المالي من خلال الضرائب المفروضة على أرباح الشركة وعلى أرباح الشركات التابعة لها، وربما تبلغ الأرباح حداً يجعل رفض الخصخصة لاعتبارات أيديولوجية حماقة مطلقة.

الانتقاد الآخر للخصخصة هو أنّها عادت بالنفع على المقرّبين إلى الحكومة، يصعب تفنيد هذه التهم بكل بساطة لأنّ كل من يحصل على مشروع مخصخَص يُتصوّر ويوصَف على الفور بأنه مقرّب من الحكومة، ومنطق الاتهام شائع يثبت نفسه بحكم الأمر الواقع. وإذا كانت كل عملية خصخصة برهان على محاباة الأصدقاء، فالطريقة الوحيدة لدحض هذا الاتهام رفض خصخصة أي شيء. لكن من دون الخصخصة، لن تقدر الحكومة على دعم جميع الخدمات والمرافق التي يحتاج إليها اقتصادنا الذي ينمو بسرعة؛ فنحن ببساطة لا نملك المال اللازم لتقديم تلك الخدمات بأنفسنا، واللجوء إلى الاقتراض له حدوده وعيوبه. وفي النهاية، يتبيّن أن الخصخصة هي السبيل الوحيد المتاح.

على أنّ مشاريع الخصخصة الضخمة ليست متاحة للجميع، بل يتعيّن أن ترسو على أشخاص لديهم القدرة وسجلّ نجاحات مثبَت، كما أنّ مقتضيات

السياسة الاقتصادية الجديدة تزيد من محدودية عدد الشركات المؤهّلة. وربما تبدو المناقصة المفتوحة تدبيراً صائباً، لكنّ التخيّر من بين العطاءات ليس سهلاً، فتلهُّف مقدّم العطاء للفوز بالمناقصة يجعله ميالاً إلى عرض أسعار أدنى من أسعار السوق. ومن ناحية أخرى، إذا لم يُمنَح المشروع لصاحب أدنى عطاء، يعلو الصراخ والعويل، بما في ذلك اتهامات بوجود تلاعب قذر وفساد. وفي النهاية، يتعيّن على الحكومة استخدام حنكتها، ويتعيّن عليها إيجاد طريقة لمنح العقود ومشاريع الخصخصة أشخاصاً لديهم القدرة على تنفيذ المشاريع، والنجاح في تنفيذها، وامتلاك القدرة على تخفيف بعض الأعباء عن كاهل الحكومة بدلاً من زيادة هذه الأعباء بفشلهم، ويتعيّن عليها أيضاً السعي للحصول على سعر منصف يتيح للمتعاقد تحقيق عائد مقبول من العقد.

طرحنا إجراء عرض المناقصات بشكل مباشر حيث يُطلب إلى عدد قليل من الشركات تقديم عطاءاتها. والعطاء الذي يقع الاختيار عليه بحسب معايير محدّدة سلفاً يخضع للتفاوض لخفض تكلفته وضمان الالتزام بالمواصفات، وبعد أن ينفّذ صاحبُ العطاء التزامه بالشكل اللائق، يصعب استبعاده في المرة التالية من مناقصات المشاريع الأخرى، ولا سيّما المشاريع التي تنتمي إلى فئة المشروع ذاته الذي قام بتنفيذه. من دواعي الأسف أنه على الرغم من الوفاء بجميع المعايير، يُتصور الشخصُ الذي يحصل على عقد جديد أنه محسوب على الحكومة أو مقرّب إليها. وفي مسعى لتحاشي هذا الاتهام، وبدافع الرغبة الصادقة في توزيع مُنصف للفرص، تُمنح مشاريع بين الحين والآخر لأصحاب عطاءات غير مقتدرين ثم يفشلون في النهاية. وهناك عدد من المشافي والمدارس التي لم يكتمل بناؤها حتى بعد سنين من حلول الآجال المحدّدة لها في العقود، تعلّمنا في النهاية الاعتماد على أشخاص يتمتّعون بسجل إنجازات جيد ولو اتُّهمت الحكومة بالمحاباة. وأنا أفضّل أن أواجه هذه الاتهامات على المخاطرة بمواجهة الفشل الذي سيكبّد الحكومة مزيداً من التكاليف لا محالة.

كما إنّ هناك مشكلة أخرى تُبرزها العطاءات، وهي أنّه ما إن يقدّم أحدهم عطاءه حتى يقدّم ثلاثة أو أربعة آخرون عطاءات مماثلة تقريباً، ما يشير إلى تسريب مستندات المناقصة إلى أطراف لها مصلحة فيها. وربما

يخسر مقدّم العطاء الأول حين يقدّم الآخرون أسعاراً أكثر تنافسية، وهو ما يجعل مقدّمي العطاءات متردّدين في تقديم عطاءاتهم إلى الجهة المعنية، ويصرّون بالمقابل على تقديمها مباشرة إلى الوزارات المعنية، وهذا يضمن في حال كان يُتوقع تقديم عطاءات أخرى أن تكون مختلفة وليست نسخاً معدَّلة للعطاء الأول. على أن ممارسة تقديم العطاءات للوزير لا للوزارة تُبرز مشكلات خاصة؛ إذْ إنها تشجّع على توجيه مزيد من الاتهامات بالمحاباة، وإيثار المقرّبين وفتح قناة داخلية سياسية، نقل العطاء إلى مسؤولين آخرين، وهو ما اختار بعضٌ فعله، لن يدفع عن الوزير الشكوك، ولم يكن هناك مفرّ من هذه التهم، لكنّها لم تردعنا، فهناك عمل ينبغي أداؤه وقرارات ينبغي اتخاذها.

اشتبهتُ في كون الانتقادات الأجنبية لمشاريع الخصخصة الماليزيّة راجعة في الأغلب إلى سياسة السماح للشركات الماليزيّة فقط بالمشاركة فيها، ولو أنّنا سمحنا للشركات الأجنبية بتقديم عطاءاتها وحيازة المؤسّسات المعروضة للخصخصة، لقلّ عدد منتقدينا.

مهما كانت الحجج أو الانتقادات الموجَّهة، لا يمكن أحد أن يساوره شك في أنه لولا الخصخصة، لما تطورت ماليزيا بهذه السرعة. كان تطور البلاد غير عادي، ففي أثناء ٣٠ سنة تقريباً، تحوّلت من دولة زراعية فقيرة إلى الدولة السابعة عشرة في ترتيب أكبر الدول التجارية، حيث تشكل البضائعُ المصنَّعة ٨٢ في المئة من إجمالي صادرات البلاد التي تزيد قيمتها على ١٠٠ مليار دولار أمريكي. والبنية التحتية في ماليزيا تضاهي البنى التحتية في الدول المتقدّمة، وهي تتضمّن شبكة طرقات سريعة من الطراز الأول تقطع البلاد وإمدادات كهربائية ومائية يمكن التعويل عليها.

أُثيرت انتقادات جديدة للخصخصة بعد أن تنحيت عن رئاسة الوزراء، لكنها كانت ذات مسحة سياسية؛ إذ جاء في مقالة نشرتها إحدى الصحف المحلية أن الرئيس السابق لمصلحة الكهرباء الوطنية عارض خصخصة توليد الطاقة الكهربائية. لم تذكر المقالة أن هذا الشخص كان رئيس توليد الطاقة وتوزيعها حين عانت ماليزيا أسوأ حوادث انقطاع التيار الكهربائي التي عمّت

البلاد بأسرها[1]. تسببت هذه الحادثة في خسارة منشآتنا الصناعية مئات الملايين من الرينغتات لتوقف عمليات حساسة فجأة كما طالبت تلك الصناعات بتعويضات. وفي أعقاب انقطاع التيار الكهربائي، أصدرت الحكومة أول ترخيص لمنتج طاقة مستقل، ومن دواعي الأسف أن الفريق التفاوضي الحكومي لم يكن له عهد بتوقيع اتفاقيات خاصة بإمدادات الطاقة مع مُنتجي طاقة مستقلين. اتبّعوا نموذجاً أمريكياً تضمّن مادّة «خذ أو ادفع»، وتعني أنه يتعين تقديم مبلغ مالي معيّن لمُنتِج الطاقة المستقل سواء استمدّت شركة الطاقة الوطنية الكهرباءَ من المُنتِج أم لا، وحقّق ذلك المنتج أرباحاً ضخمة نتيجة لذلك. حاولنا إعادة التفاوض على الاتفاقية لكنّ الشركة المُنتِجة رفضت، إلا إن اتفاقيات إمداد الطاقة التالية التي وُقّعت مع منتجي طاقة مستقلين آخرين خلت من هذا الشرط.

يقترح القطاع الخاص نفسه مشاريع جديدة كلياً في بعض الأحيان. حرصنا على أن نكون منفتحين دائماً في هذه الحالات ودرسنا إمكانية إعطاء الموافقة إذا كان الاقتراح جيداً ولا يتضمّن تعهّد الحكومة بدفع أي مبالغ مالية خاصة. أحد هذه المشاريع كان خط القطار السريع الذي ينطلق من «محطة السكك الحديدية المركزية» نحو مطار كوالالمبور الدولي. كان نظام السكك الحديدية القديم في ماليزيا يستخدم سكة ضيّقة، لكن اقتُرح استخدام سكة واسعة لخط القطار السريع. وسيكون المطار على مسافة تناهز ٥٠ كم من الطريق القادم من وسط المدينة، وسيكون زمن السفر طويلاً جداً؛ لذلك بدا القطار السريع بديلاً مناسباً. بُني بواسطة استثمارات خاصة بالكامل وأثبت نجاحه منذ إطلاقه في نيسان/أبريل ٢٠٠٢م. إن أجرة السفر فيه معقولة، وسهولة الحجز فيه في المحطة المركزية في كوالالمبور أكسبته شعبية كبيرة.

توجّب على الحكومة أخذ السياسة الاقتصادية الجديدة في الاعتبار طوال عملية الخصخصة المعقّدة. يمكن أن توفّر الخصخصة لرجال الأعمال من المواطنين الأصليين الفرصة للتقدّم في ميدان الأعمال المهنية الكبيرة بسرعة. وفي حين أنّهم تخطوا في بعض الأحيان بعض الشركات التي

---

(١) عانت شبه جزيرة ماليزيا بأكملها انقطاع التيار الكهربائي في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٦م، واستغرقت إعادة التيار إلى كافة المناطق المتأثرة نحو ١٤ ساعة.

يمتلكها أشخاص من غير المواطنين الأصليين، تمتع عدد من الأشخاص غير الأصليين أيضاً بفرص أتاحها برنامج الخصخصة. ولبلوغ أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة، تعيّن توسيع قاعدة السكان الأصليين المنتفعين من الخصخصة، لكنّ ذلك قاد إلى توجيه انتقادات أيضاً. ومع ذلك، لم يكن أمامنا خيار آخر، كان علينا تحقيق التوزان في النجاحات المهنية للطرفين والموازنة أيضاً بين المستلزمات الاقتصادية والمساواة في التوزيع، وجميع ما تقدّم مكوّنات أساسية ومتكاملة لتنميتنا الوطنية. بناء على ذلك، مُنح المواطنون الأصليون الذين يملكون القدرة على العمل مشاريعَ خصخصة. وبما أن أعدادهم قليلة، بدا أن السياسة الاقتصادية الجديدة لا تنفع سوى حفنة من المواطنين الأصليين، مع أنه كان يوجد مواطنون غير أصليين بأعداد أكبر بكثير في المؤسسات المهنية الكبيرة ولزيادة عددهم وتوطيد مكانهم في المؤسسات المهنية الكبيرة، تعيّن علينا الاعتماد على تلك القلة؛ أي تلك الحفنة من المُنجزين الأقوياء والمقتدرين والمجرَّبين. لم تكن الانتقادات مُقنعة لأنّها كانت سياسية وغير مبنية على أي تحليل منطقي لاستراتيجيتنا التنموية الوطنية.

يُظهر التحليل الدقيق أنّه حتى حين مُنحت المشاريع الضخمة لمواطنين أصليين، انتفع المواطنون غير الأصليين منها لأنهم استحوذوا على أغلبية مقاولات الباطن. لكن عندما مُنحت المشاريع لمواطنين غير أصليين، لم يحصل المواطنون الأصليون على شيء منها تقريباً عدا عدد من عقود التموين الصغيرة ولا يمكننا لوم المواطنين غير الأصليين على عدم إعطائهم المواطنين الأصليين حصة في مشاريعهم لأنّهم ببساطة لم يبذلوا أي جهد جادّ ليكونوا مقاولي باطن جيدين.

حجتي هنا ليست مدفوعة بأي نية دعم الطرف الملايوي، لكنّ الحقائق تُظهر أن المواطنين غير الأصليين استفادوا كثيراً من العقود التي مُنحت متعاقدين من المواطنين الأصليين، فضلاً عن حصولهم؛ أي المواطنين غير الأصليين، على مشاريع خصخصة خاصة بهم. والنقاد الذين يقولون إن السياسة الاقتصادية الجديدة أغلقت باب الفرص أمام غير المواطنين الأصليين يرفضون الاعتراف بحقيقة أن المواطنين غير الأصليين حصلوا على أغلبية مقاولات الباطن.

طالت الاتهامات بالمحاباة السياسية رموزاً على المستوى الشخصي في بعض الأحيان، مثل رئيس الوزراء ووزراء آخرين، ووُجّهت إلى أمْنو في أحيان أخرى. جاء في أغلبية تلك التهم أن الشركات التي مُنحت مشاريع الخصخصة لها صلات بأمْنو، الحزب الرئيس في الحكومة الائتلافية. إحتاج أمْنو في أيامه الأولى إلى المال لتغطية نفقات عملياته فأسس شركات عديدة أدارها مرشحون كان يُفترض أنهم يمثّلون الحزب في الاستثمارات والعقود، لكنّ عائدات تلك الاستثمارات لم تكن كبيرة. وبسبب اللامبالاة، لم يستطع الحزب في كثير من الأحيان إثبات ملكيته للأسهم أو الشركات أو حتى الأراضي المستخدمة. وعندما تُوفي المرشحون، رفض أبناؤهم في أغلبية الحالات الإقرار بمزاعم أمْنو، وقد حدث ذلك منذ زمن بعيد. والشركات التي مُنحت مشاريع الخصخصة تبرّعت بالمال لتغطية الحملات الانتخابية لأمْنو غالباً، لكنها لم تكن الجهات المتبرعة الوحيدة، ففي مواسم الانتخابات، تتبرّع شركات عديدة للحزب. وغالباً ما يقولون لنا إنهم تبرّعوا لأحزاب المعارضة أيضاً، وتقتضي الحكمة أن يحتاط عالم المال والأعمال في رهاناته ويتعامل مع جميع الأطراف على الحلبة السياسية ويكسب ودّهم.

بيد أنّه لم يكن للأموال التي تبرّعت بها تلك المؤسسات المهنية علاقة بكونها على صلة بأمْنو، وشعر كثيرون بالامتنان لأنّ الحكومة التي يقودها أمْنو هيّأت مناخاً مهنياً جيداً وأتاحت لهم الفرص لكسب المال. تبرّعوا بأموالهم تعبيراً عن امتنانهم، ولأنّهم أملوا بأن يفوز الحزب من جديد ويواصل قيادة حكومة مؤاتية لعالم المال والأعمال. وأشير إلى أنّ هذه الممارسة لا تقتصر على الماليزيّين، فالتبرّع للأحزاب السياسية أمر يمارَس في كل مكان، وأعتقد أن الأحزاب السياسية كافة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفي دول متقدمة أخرى تتلقّى دعماً مالياً من المؤسسات المهنية الكبيرة، ذلك أن اشتراكات الأعضاء أو الأنصار ليست كافية أبداً.

تتحمّل الأحزاب السياسية أعباءً مالية، والانتخابات تزيد تلك الأعباء، ويتعيّن جمع التبرعات بطريقة ما. نحن نسمع أنّ حكومة حزب العمال في بريطانيا تبيع ألقاب النبالة، وربما فعل حزب المحافظين الأمر نفسه. وفي الولايات المتحدة، ربما يعيّن المتبرعون سفراء، والمتعاقدون في صناعة الدفاع يعرفون أن الحكومة زبونهم الوحيد وجماعة الضغط الموالية لهم قوية

للغاية. ويتساءل المرء ماذا يفعل كل المنتمين إلى جماعة الضغط في «الشارع كاي» وفي مجلس الكونغرس في واشنطن العاصمة غير الدفاع عن المصالح التي يمثلونها؟ يفترض المرء أن صناعة الدفاع التي تمتلك وسائل ضغط كثيرة هناك تريد كسب المال، سواء أكان القادة السياسيون في ذلك البلد يدعون باقي العالم إلى اعتماد الديمقراطية وإلى الحوكمة النظيفة والشفافة أم لا.

إن لوم الحكومة الماليزيّة على محاباة شركات لها صلات حزبية عمل تمييزي ومثال آخر على ازدواجية المعايير، إنّنا نؤمن بوجوب اعتماد سياسات مؤاتية لعالم المال والأعمال. ونحن لا نرتكب بذلك خطيئة، ولا سيما حين يؤدّي ذلك إلى ضمان تقديم الخدمات المطلوبة ورفع مستوى معيشة السكان؛ لهذا السبب اعتمدنا مفهوم «ماليزيا المتحدة». قمنا بذلك لأنه طالما كانت لنا مصلحة في نجاح الشركات العاملة في البلاد، وسببها أنّ ٢٨ في المئة من أرباح تلك الشركات تصبّ في خزائن الحكومة من خلال ضرائب الشركات، وهذا يعني أننا لا نستطيع أن نكون غير مبالين بما يحصل في عالم المال والأعمال. فنجاحه يحفز الاقتصاد ككل، ويدعم نموّه ويولّد مزيداً من العائدات الضريبية.

أوجدت الخصخصةُ منافسةً بين الشركات، وفي حين يُعتبر ذلك أمراً جيداً من حيث المبدأ، يمكن أن تؤدي المنافسة الشديدة إلى الفشل. ويمكن على سبيل المثال خفض الرسوم المفروضة على الخدمات لجذب العملاء وامتلاك حصة في السوق، لكن إذا تدنّت الرسوم كثيراً، لن تحقق الشركة أرباحاً كافية. ونحن لا نحبّ الشركات الفاشلة لأنها غدت مشكلتنا من وجوه عديدة، فالحكومة لا تجبي ضرائب من الشركات الفاشلة كما يتعيّن عليها غالباً معالجة ذيول الفشل والتوصّل إلى طريقة بديلة لتوفير الخدمات الأساسية، والتعامل مع تبعات فشل الشركة على عمالها، والمعاناة من العواقب السياسية أيضاً إذا كانت الشركة ثمرة مشروع خصخصة جديد.

وإذا أفلست الشركة، تميل إلى توريط شركات أخرى معها، والعمال الذين يخسرون وظائفهم سيتكبدون خسائر أيضاً وكذلك مقاولو الباطن، وربما تصبح القروض متعثرةَ السداد وهذا أيضاً قد يؤثر في المصارف. وبناءً على ما تقدّم، يصعب تقدير تأثير إفلاس إحدى الشركات في المجتمع وفي

الاقتصاد ككل. وإذا أفلست شركات كثيرة، ستصل التأثيرات المدمّرة إلى كل شخص وكل بلد، لكن إذا كان تجنّب ذلك ممكناً، أو إذا كان إدخال التصحيحات متاحاً، لا يوجد سبب يبرّر ترك ولو شركة واحدة عاملة أو قابلة للعلاج تقع في الإفلاس، ونحن نرى الآن تأثيرات إفلاس الشركات في الاقتصاد الأمريكي.

تُتَّهم ماليزيا بإنقاذ الشركات، لكنّ شركة أُنهضَت يمكنها الإسهام في رفاهية مالكيها وموظفيها، فضلاً عن دفعها ضرائب للحكومة. إن الفكرة القائلة إنه يتعيّن على الشركة عديمة الكفاءة أو التي تعاني صعوبات أن تغلق أبوابها فوراً قصيرة النظر؛ لأنّ مضامين ذلك بالنسبة إلى الشركات الأخرى والاقتصاد ككل ستكون سيئة.

ستواجه الشركات الناجية عقب نهوضها من كبوتها منافسة أقل وربما تجني مزيداً من الأرباح، لكن الأمر الذي لا يفعله المعترضون هو المساعدة على التغلب على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن إغلاق الشركة الفاشلة أبوابها.

يتحمّل هذا العبء الموظفون المسرَّحون وأُسرهم، والمجتمع عموماً والحكومة. ويتعيّن على الحكومات اختيار مسار العمل الأمثل في مثل هذه الأوضاع؛ وإنقاذ شركة فاشلة ربما يكون الخيار الأمثل من الناحية الاقتصادية. يمكن أن يخدم مصلحة العدالة الاجتماعية بالتأكيد، وبالتالي المحافظة على اللُّحمة الاجتماعية، وهو عامل لا يمكن أن يغيب عن بال أي حكومة ماليزيّة وأولوياتها بالنظر إلى الطابع الخاص للمجتمع الماليزيّ ونقاط ضعفه.

لكنّ منتقدي رزم الإنقاذ الماليزيّة لن يترددوا في مساندة الاستراتيجية ذاتها إذا كانت شركاتهم هي الفاشلة. ففي سنة ١٩٩٨م مثلاً، عجزت شركة لونغ تيرم مانجمنت في الولايات المتحدة عن سداد القروض الضخمة التي استلفتها لحماية عملياتها التمويلية. والصيارفة الأغنياء الذين استثمروا أموالهم في الشركة أقنعوا مصارفهم بإنقاذها، حتى إنّ الحكومة الأمريكية ضغطت على المصارف لإنقاذ الشركة.

ومنذ مدة قريبة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨م، طلبت إدارة الرئيس جورج

دبليو بوش من الكونغرس الموافقة على رزمة إنقاذ مالي بقيمة ٧٠٠ مليار دولار؛ لإنقاذ شركات أمريكية مثل مؤسّستي الرهن العقاري «فاني ماي» و«فريدي ماك»، وتتجلّى ازدواجية المعايير هنا مرة أخرى. في الواقع، بعض الشركات أكبر من أن يُسمح لها بأن تفشل، والأشخاص الذين يقامرون من خلالها تتعين حمايتهم. وبالمقابل، لا ماليزيا ولا حكومتها بهذا القدر من الضخامة. لذلك، علينا حصر اهتمامنا بمصير شعبنا الذي يبلغ تعداده ٢٢ مليون إنسان، فضلاً عن بضعة ملايين آخرين يؤمّون شواطئنا ومواقع أعمالنا الصناعية بحثاً عن عمل وعن لقمة العيش لعدم قدرة بلادهم على توفيرها لهم. والظاهر أننا لسنا بهذه الضخامة كي لا يُسمح لنا بالفشل وعلى العكس من شركة لونغ تيرم مانجمنت والمستثمرين فيها، بلادنا لا قيمة لها.

حققت الخصخصة نجاحاً مطلقاً، مع أنّه في الحياة العامة، قلة هي المشاريع التي تحقّق النجاح، ومع أنّه تعيّن على الحكومة إعادة الاستحواذ على الشركات المخصخَصة في بعض الحالات، فقد أسهمت الخصخصة بشكل كبير عموماً في نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي ادّخار أموال من الموازنة لتخصيصها لمبادرات تنموية مهمة أخرى. في الواقع، زادت العائدات الحكومية من الضرائب وأرباح الأسهم.

ومن ناحية أخرى، حفّزت الخصخصةُ الشركاتِ الحديثة التكوين ونموَّ الشركات الكبيرة في القطاع الخاص. تحسنت المهارات الإدارية لتلك الشركات، مما مكّنها من تولّي مشاريع كبيرة في الخارج. إنه إنجاز عظيم وحجّة دامغة أيضاً في الردّ على منتقدي سياسة الخصخصة التي انتهجناها، إنّ الوضع الذي تواجهه هذه الشركات في الدول الأجنبية مختلف تماماً عن البيئة الاجتماعية والسياسية التي اعتادتها في ماليزيا. فلا يمكنها هناك الاعتماد على وزراء مقرّبين في الحكومة ولا على علاقات شخصية وديّة قديمة مع مسؤولين كبار في الحكومة، كما لا يمكنها توقّع التعامل مع القوانين والممارسات ذاتها التي اعتادتها في وطنها. يتعيّن عليها إثبات نفسها وجدارتها بالنجاح على أرض غريبة.

لقد حوّلت هذه الشركات ماليزيا إلى نموذج مشاهَد لما يمكن دولة نامية

بلوغه وتحقيقه إذا كان لديها قطاع خاص نشيط. وإنجازاتنا شجّعت عدداً من الدول النامية التي رأت في مقاربتنا نموذجاً يُحتذى به، وأظهرت إيثاراً واضحاً لماليزيا حين بحثت عن نماذج لجهودها التنموية الخاصة.

الفصل الثامن والثلاثون

تشغيل محرّكاتنا

فيما ساعدتنا الخصخصة على تسريع عملية التنمية، قررتُ أنّ الوقت قد حان للسعي وراء حلم آخر وثيق الصلة. لم أشأ رؤية مزيد من الماليزيّين يقودون سيارات فحسب، بل أردت أن يقودوا سيارات صنعناها بأنفسنا، وهو إنجاز سيكون بمثابة خطوة كبيرة في جهودنا التنموية والصناعية، شرعت شركات ماليزيّة بتجميع سيارات الركاب الأجنبية في ستينيات القرن الماضي. إعتقدتُ أن في إمكاننا فعل المزيد بالانتقال من تجميع سيارات مفكّكة بالكامل (مجموعات مفكّكة بالكامل) إلى إنتاج سيارتنا الخاصة.

لكن قبل البحث في الأساس المنطقي لإنتاج سيارة وطنية، تجدر الإشارة إلى خصال معيّنة لثقافتنا وشخصيتنا. الملايويون وأغلبية الآسيويين تقليديون، بمعنى أنّهم يحبّون فعل ما كان جدودهم يفعلونه في الماضي، وهم لا يحبون التغيير عموماً وهذا ينطبق على أنماط الحياة المفضلة لديهم وعلى ما يُنتجونه، فإذا كان جدودهم يستخدمون محراثاً خشبياً بتصميم معيّن، ينتجون محاريث مشابهة ويستخدمونها من دون بذل أي محاولة لتحسين التصميم أو طرق الإنتاج.

لاحظت في مرحلة مبْكرة أن الأوروبيين على الضدّ من ذلك تماماً. إنهم يحبّون تطوير كل شيء. بالعودة إلى ماليزيا، بنى السكان الأصليون منازلهم على ركائز، ولدخول المنزل، ثبّتوا درجات من دون إتقان على جذع شجرة مستقيم. وطوّر الملايويون ذلك السلّم وصنعوا درجات أفضل باستخدام ألواح خشبية تُثبّت نهاياتها داخل شقوق صُنعت في خشبتين طويلتين، لكنهم لم يفعلوا شيئاً أكثر من ذلك. ومن ناحية أخرى، اخترع الأوروبيون المصاعد والسلالم المتحرّكة لتطوير السلالم الجيدة أصلاً لديهم،

ودمج الأوروبيون سعيَهم إلى التطوير في ثقافتهم. إنهم يرون أنّه ينبغي صنع منتج أفضل دائماً وأن هناك طريقة أفضل لصنعه. ولديهم اليوم منشآت بحثية مكرّسة لتطوير جميع منتجاتهم وطرق الإنتاج لديهم، وقد تبنّى بعض الآسيويين الآن هذا الموقف الأوروبي إلى حدّ أنهم تفوّقوا على الأوروبيين، لكنّ الآسيويين التقليديين يكرهون التغيير عموماً. والواضح أن التقدميّين خرجوا منتصرين من المنافسة التي دارت بينهم وبين التقليديين، وانتشرت أفكارهم وأسهمت بشكل كبير في تقدّمهم.

عندما قرّرنا صنع سيارتنا الوطنية، لم يكن هدفنا تعلّم هندسة السيارات فحسب، بل أملنا باعتماد الموقف التقدّمي القائم على الرغبة المستمرة في تطوير منتجاتنا. أردنا بناء وتطوير ممارساتنا في العمل وثقافتنا برمّتها وليس بناء وتطوير مركبات سيارة فقط. ومع بدئنا بإنتاج سيارتنا الوطنية، بادرنا إلى التركيز في كل طراز جديد على تطوير تصميمه، وسعته وقدرته، ونوعيته الإجمالية. بالقيام بكل ذلك، استطعنا مواكبة المجتمعات التقدّمية.

بُذرت بذور هذا الحلم في سنة ١٩٦٤م، عندما زرت مدينة نيويورك لأول مرّة كعضو في وفد أرسله مجلسُ الشباب الماليزيّ لحضور مؤتمر «الجمعية العالمية للشباب»، وأذكر أنّني نظرت إلى أسفل من نافذة الطائرة مع اقترابنا من المطار ورأيت صفوفاً لا نهاية لها من السيارات التي تدخل وتخرج من الطرقات المحيطة بالمطار. لم أرَ شيئاً مثل هذا من قبل، ولا حتى في اليابان أو أوروبا، بدا كما لو أنّ ثلث سكان الولايات المتحدة يركبون سيارات في أي لحظة معيّنة ورأيتُ أن كل تلك السيارات تجسيد للثروة والتنمية، وأنه إذا تمكّنت ماليزيا من امتلاك شيء مماثل، سيكون الأمر رائعاً، إننا نملك ذلك العدد من السيارات اليوم مع أني لم أعتقد يوماً بإمكانية حصول ذلك.

لكن قبل أن نتمكن من صنع سيارتنا الوطنية، كان علينا دراسة الإجراءات أولاً؛ عندما كنت أدير «الصناعات الغذائية الماليزيّة» (فيما)، تعرّفت إلى عدد من رجال الأعمال اليابانيين وتوجّب عليّ السفر إلى اليابان للتفاوض على شراء ألواح القصدير اللازمة لصنع العلب. اصطحبوني في زيارة لمصنع كوازاكي للفولاذ في شيبا بيرفكْتشور بالقرب من طوكيو حيث

تُصنع ألواح فولاذية، كل منها بطول ٢٥٠ متراً، ثم تُطوى في لفائف من دون تدخل بشري تقريباً، بدا عملاً مدهشاً. والواضح أنه مثال جيد على التكنولوجيا الحديثة، ثم زرت لاحقاً مصانع السيارات وأذكر أنني قلت في نفسي، إذا كنا نستطيع إجادة تقنيات التجميع، لن يكون إنتاجها خارج متناولنا. عرفت أن الأمر سيكون صعباً، لكنّي لم أقدّر حقيقةً حجم التعقيدات التي يتضمّنها ذلك. كما إن إيماني الراسخ بقدرتنا على تحقيق أي شيء إذا أردنا تحقيقه فعلاً منحني القوة الدافعة للمضيّ في هذا المشروع.

أن تكون صناعةُ السيارةِ ماليزيةً، حقاً، فهذا يعني أن نزيد قطعها المحلية إلى أقصى حدّ. أردت من الماليزيّين أن يتعلّموا هندسة السيارات، وهي مكوّن لا غنى عنه في صناعتها، ولم أعتقد أننا سنستطيع اعتبار أنفسنا دولة متقدّمة في يوم من الأيام طالما أننا مجرّد مستهلكين للمنتجات الصناعية التي تنتجها الدول الأخرى. ولم أرغب في أن نكون مثل أغلبية البلدان النامية التي ربما تكون واسعة الثراء لكنّها عاجزة عن إنتاج أي شيء لسدّ حاجاتها. إن العالم مليء بالمدن التي ستصبح عواصم عالمية تتذوّق أرقى المنتجات الحديثة، بيد أننا لا نقدر على إنتاجها بل ولا على فهم كيفية صنعها، وهذا النّوع من الحداثة السطحية لم يرُقْ لي لأنه لن يوفّر لشعبنا مستقبلاً آمناً.

لم تلقَ فكرة إنتاج سيارة وطنية دعماً واسعاً في البداية. أُبديت الملاحظات الساخرة والانهزامية المعتادة بأنّنا لن نتمكن من إنجاز ذلك أبداً. وبدت المعارضة، والصحافة، وبعض الخبراء الاقتصاديين متشائمين حيال فرص نجاحنا، وقال السياسيون في المعارضة إن صناعة السيارات ليست من شأن دولة نامية، وأننا نقفز إلى الأمام بلا مال ولا خبرات هندسية أو إدارية. أرادوا منا البقاء حيث نحن، دولة زراعية هشّة، بل إنه صدرت ملاحظات جارحة من أعضاء في وزارتي.

توقّعتُ ردّ الفعل السلبي ذاك لأني عرفت عقلية الماليزيّين وكيف إنهم يحبون البقاء في منطقة الأمان. لم يفكروا في صنع سيارة ماليزيّة كوننا لم نفعل ذلك من قبل، لكنني توقعت الحصول في الحدّ الأدنى على دعم مساعدي آنذاك، تون موسى الذي لم يستسغ الفكرة أيضاً، لم يعبّر عن موقفه بكلام كثير،

لعدم حاجته إلى ذلك، لكني عرفت شعوره حيال الأمر على الرغم من ذلك. حتى إن «لات»[1]، أشهر رسّامينا الكاريكاتوريين رسم رسماً كاريكاتورياً ظهرت فيه سيارة ماليزيّة سقفها على شكل عربة ثيران مَلْقِية واعتبرت أن ذلك الرسم الكاريكاتوري يصوّر عقليتنا بشكل مثالي؛ إذ صوّر القالبَ الذهني لشعبنا، وهي عقدة الدونية التي تعيّن التغلّب عليها. أنت لن تعرف إن كنت قادراً على تحقيق شيء حتى تقوم بمخاطرة محسوبة، لقد نُشّئت على الحرص في استخدام المال ولم أكن سأبدّد مال الحكومة بالتأكيد على شيء تافه.

لكنّ تلك التعليقات والمعارضة السلبية التي واجهتُها لم تزد موقفي إلّا تصلّباً وعزماً أكثر من أي وقت مضى على صنع السيارة الوطنية، ولأنّي رئيس الوزراء تمكنتُ من السير بأفكاري قدماً. تأسست شركة بيروساهان أوتوموبيل ناسيونال بيرهاد، أو بروتون، أول شركة ماليزيّة لصناعة السيارات، في ٧ أيار/مايو ١٩٨٣م كمشروع مشترك مع شركة ميتسوبيشي للمحرّكات وشركة ميتسوبيشي للسيارات، ضمنت مشاركتهم في ملكية المشروع دعمَهم له. ومع أن ميتسوبيشي لم تكن أفضل صانعي السيارات في اليابان، فقد كانت الشركة الوحيدة التي أبدت استعدادها لدراسة المسألة والمشاركة في تنفيذ فكرتي المتصلة بصنع سيارة وطنية، ولم أفكّر أبداً بالاستعانة بالأوروبيين أو الأمريكيين لأنهم كانوا يخسرون حصصهم السوقية في ماليزيا وغيرها.

لكني تحدّثت قبل عرض المشروع على شركة ميتسوبيشي للمحرّكات إلى شركة دايهاتسو التي تصنّع سيارات صغيرة في مجموعة طوكيو، لكنّ اهتمامهم اقتصر على أن نقوم نحن بإنتاج سياراتهم من دون تعديل موديلاتها. كان ذلك أبعد ما يكون عن فكرة صنع السيارة الوطنية الماليزيّة التي اقترحتها. لم تغب عن بالي الحاجة إلى التقدّم خطوة خطوة، لكن تعيّن على ماليزيا في النهاية امتلاك القدرة على تصميم سياراتنا الخاصة وصنعها وكان علينا أن نبدأ بجرأة.

---

(١) كان داتوك محمود نور خالد أو «لات»، وهو لقبه الذي يحبّه، مراسلاً يغطي الأخبار الجنائية في صحيفة **نيو سترايتس تايمز** *(New Straits Times)* قبل أن يكتشف أحد المحررين بالصدفة موهبته، وأصبح منذ ذلك الحين الرسام الكاريكاتوري الأكثر شعبية في ماليزيا.

كانت ميتسوبيشي أكثر ليناً من الشركات المصنّعة الأخرى، ولكم اعتراني شكّ في رغبتها في امتلاكنا القدرة الكاملة على تصنيع سيارات ربما تنافس سياراتها، لكن طالما أنهم يعملون معنا كشركاء، كانوا مستعدّين لسحب سياراتهم من السوق الماليزيّة حتى لا ندخل في منافسة مباشرة معهم، حتى إن خسارة السوق المحلية خدمت مصلحتهم في الواقع؛ ففي المراحل الأولى، كانت سياراتنا معتمدة على تصاميم ميتسوبيشي وعلى القطع التي تصنّعها، وكانت عائدات استثمارات ميتسوبيشي مرتفعة. والأرباح التي حقّقوها من كل سيارة لمجرّد توريد المحرّكات ومعدات نقل الحركة فاقت الأرباح التي حقّقوها من بيع سيارات ميتسوبيشي كاملة في ماليزيا، ومع استحواذ شركة بروتون على ٨٠ في المئة من سوق السيارات الآخذة في النمو بسرعة، كانت مكاسب ميتسوبيشي من مشروع السيارة الوطنية الماليزيّة كبيرة. ولاحقاً، عندما أردتُ صنع سيارة صغيرة، أبدت شركة دايهاتسو تعاوناً كبيراً بعدما تبيّن لها حجم الأرباح التي جنتها ميتسوبيشي من مشروع سياراتنا الوطنية، وكانت النتيجة أن مبيعات سيارتنا الوطنية الثانية فاقت مبيعات بروتون.

لكنّ ذلك لم يدفعني إلى المبالغة في طموحي؛ ففي أثناء الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٤م، مُنح أنصاري سيارة تويوتا صغيرة احتوت على الأساسيات مع بعض التحسينات وكانت رخيصة الثمن. ومع أن تويوتا لم تستطع مضاهاة السيارات المصنوعة في أوروبا آنذاك، اعتقدت أننا نستطيع اعتماد التصميم الأصلي لتلك السيارة وإدخال بعض التغييرات الجمالية عليها قبل أن ننتج سيارتنا الأولى. أجرت ميتسوبيشي مسحاً للسوق الماليزيّة وأوصتنا بإنتاج سيارات أكثر تعقيداً تتراوح سعة محرّكاتها بين ١٣٠٠ و١٥٠٠ سم^{3}، وكانت الأكثر رواجاً في السوق الماليزيّة آنذاك.

أُطلق نموذج بروتون الأول واسمه بروتون ساجا في ٩ تموز/يوليو ١٩٨٥م، وكان اسمها مستوحى من بذور الساجا المتماثلة في الوزن والتي استُخدمت قديماً في وزن الذهب. توقّعنا أن تكون سيارتنا مماثلة لبذرة الساجا في كمالها وانتظامها، لكن بصراحة، لم ترقَ معايير سيارات بروتون ساجا الأولى إلى ذلك المستوى. رشّحت شركةُ الصناعات الثقيلة الماليزيّة المحدودة المسؤولَ التنفيذي الأول، وهو ماليزيّ، لكنه افتقر إلى الخبرة من

الناحية الفعلية. وعندما لم تطابق السياراتُ المعاييرَ المحددة، خُفّض مستوى تلك المعايير ببساطة. وعلى سبيل المثال، حُدّد الفراغ المسموح به بين الأبواب والدعائم الرئيسة ثلاث ملليمترات، لكنّ المسؤول خفّض المعايير وأصبح الفراغ المسموح به ٥ ملليمترات، لم يلاحظ الناس ذلك، لكنّ المشرفين اليابانيين لاحظوه. كما عانت السيارة بعضَ العيوب الميكانيكية الصغيرة، مع أنني أعتقد أن أداءنا لم يكن بالغ السوء كوننا مبتدئين. بقيت آمل بأن تُحَلّ تلك المشكلات التقنية الأولية، لكنّ تسويق السيارة لم ينجح. وفي مرحلة معيّنة، رفضت شركة إيون برهاد، الموزّع الرئيس، استلام شحنات إضافية للعدد الفائض من تلك السيارة في مخزوناتها.

لم تتجاوز سوق السيارات الوطنية لدينا ٥٠,٠٠٠ وحدة في السنة آنذاك، كانت بروتون تنتج ٢٥,٠٠٠ وحدة، لكنّ سائقي السيارات لم يروا حكمة في إبدال سياراتهم اليابانية بسيارات بروتون على تدنّي سعرها، تكبّدت الشركة خسائر مالية، وإذا فشلتُ سألقى كثيراً من اللوم. وحتى أنصار الحكومة لن يرحموني، وسيكون ذلك يوماً مشهوداً للمعارضة أيضاً. عرفت أنه يتعيّن عليّ فعل شيء، ولذلك قررت إقالة المسؤول التنفيذي الماليزيّ والاستعانة باليابانيين لإدارة المصنع على أن يتعلم الماليزيّون منهم كمتدرّبين.

وافقت شركة ميتسوبيشي على إعارتنا واحداً من مدرائها المحنّكين، وعملاً بالممارسة المهنية اليابانية، توجّب علينا أن ندفع له راتباً ضخماً بالإضافة إلى دفع راتبه الذي يتقاضاه في اليابان. كان إجراءً باهظ التكلفة، لكن تبيّن أنه قرار حكيم؛ ففي أثناء السنين الأربع الأولى التي عملت فيها بروتون تحت الإدارة اليابانية، تحسّنت نوعية السيارات تحسّناً كبيراً، بل إنّ أوضاع الشركة انقلبت رأساً على عقب بانتهاء السنة الأولى. بيد أن أهم إسهامات اليابانيين كان إدخال أخلاقيات العمل والممارسات اليابانية، صحيح أن عمّالنا لم يرقوا إلى مستوى عمّالهم، لكنّ إنتاجيتنا ومعاييرنا تطوّرت بشكل ملموس.

إعتقدت أنّ في إمكاننا فعل أي شيء، بشرط أن نكون مستعدين للتعلّم، والواضح أن اليابانيين عرفوا شيئاً لم نعرفه نحن، ولذلك نجحوا في صناعة

السيارات. لم تكن مسألة متعلّقة بالتكنولوجيا فحسب، بل كنا في حاجة إلى أخلاقيات عمل سامية وأفكار صائبة لإنجاح صناعاتنا. واليابانيون هم الذين طرحوا مبدأ «كايزِن» (التحسين) ونظام «في الوقت تماماً» (جيت). المبدأ الأول يعني الكفاح المتواصل للتحسين في طريقة عملنا وفي نوعية منتجاتنا، والنظام «جيت» يتضمّن تخطيط تسلسل العمل وجدوله ليتمّ إنتاج القطع وتسليمها وقت الحاجة إليها تماماً عوضاً عن امتلاك مخزونات قطع ضخمة لكنها غير المطلوبة مما يجعلها عرضة للتلف والسرقة، وهذا يختزل تكاليف التمويل وحيّز التخزين، ومع أن في استطاعة الأَتْمَتَة والروبوتات تحسين الإنتاجية، كان علينا أن نتحلّى بالحكمة في اعتمادها لأن هذه الآلات مُكلفة؛ لذلك، تمسّكنا بالعمال اليدويين في كثير من الحالات لخفض التكلفة.

كان المدير الياباني الجديد يرفع إليّ تقريراً فصلياً عن أداء مصنع بروتون؛ لذلك، عرفت دائماً مقدار المال الذي يتمّ إنفاقه، والمشكلات التي يواجهها المصنع، وحجم المبيعات. كما كانت زياراتي إلى المصنع كثيرة، وحتى عندما لم أكن أزوره، كنت على علم بما يحصل فيه. هذا النوع من المراقبة اللصيقة لم يكن من وظائف رئيس الوزراء حقيقة، لكنّي شعرت أنني مسؤول؛ فإذا فشلتْ شركة بروتون، سأكون الملام، كما أنّ عملية التصنيع سحرتني.

ربما كانت صناعة السيارات الصناعة الأولى التي تتبنّى تقنيات الإنتاج الكمّي، والتي نتج منها خفض التكاليف بدرجة كبيرة. ويتطلّب الإنتاج الكمّي عملية تجميع ضخمة وحسنة التنظيم؛ الخطوة الأولى في صناعة السيارات هي إنتاج القطع المشكَّلة بالكبس، وخطوة خطوة، تُجمع القطع لبناء الهيكل إلى أن يُركَّب المحرّك ومعدّات نقل السرعة، وأجهزة التحكّم وألواح أجهزة القياس في النهاية. والمثير للدهشة، أنّ سيارة مكتملة الصنع ستخرج من الطرف الآخر لخط التجميع بعد اختبارها والمصادقة على جودتها بالشكل المناسب. إن العمليات الجارية في المصنع سحرت زوّاره وهناك ممرّ فوقي يسمح لهم بالنظر إلى العمال في الأسفل وهم يجمعون السيارات من دون عرقلتهم، وأعتقد أنّ هذه الزيارات ساعدتني على توجيه عقول الشباب نحو الصناعة، بما في ذلك الانضباط في مكان العمل

والإنتاج الصناعي، فبما أنّ ماليزيا بلد زراعي منذ زمن طويل، لم يكن هناك بدّ من إعادة التوجيه هذه. كانت عنصراً أساسياً في عملية التغيير الثقافي التي أملنا بأن تتبلور من خلال مشروع السيارة الوطنية. وبعد أن سيّر اليابانيون المصنع بالشكل المناسب، أعددنا الماليزيّين لتولّي إدارته، والواضح أنّ مدراءنا الماليزيّين تعلّموا كثيراً من اليابانيين وأنّنا لم نعد في حاجة إلى طلب العون منهم، مع أنّ مستويات إنتاجنا باتت أعلى من أي وقت مضى؛ ففي إحدى المراحل، كنا ننتج ٢٠٠,٠٠٠ سيارة في السنة، كما كنّا نُجري تغييرات منتظمة على الموديلات أيضاً، وامتلك المهندسون والمصممون الماليزيّون بسرعة مجموعة المهارات الكاملة في جميع مراحل التصميم، وإنتاج النموذج الأولي، والاختبار، وأخيراً التجميع الكمّي. وخلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٣ و٢٠٠٠م، حصلنا على التكنولوجيات اللازمة كافة لصناعة السيارات لكنّه قطاع يتطوّر باستمرار. احتجنا إلى مدخلات جديدة طوال الوقت، ولذلك استحوذنا على شركة لوتس إنجنيرينغ البريطانية التي اشتُهرت بتطويرها محرّكات للسيارات الرياضية وسيارات السباق. وقد ساعدنا ذلك في تطوير محرّكاتنا، لكن ذلك لم يكن كافياً؛ إذْ كان الألمان واليابانيون يطوّرون سياراتهم باستمرار، بحيث كنا سنخسر حتى السوق الماليزيّة إن لم نواكبهم.

يلزم ذكر بعض التعليقات هنا بشأن التصنيع والإجراءات الوقائية: كان هناك ماليزيّون خجلوا من حماية دولتهم سيارتها الوطنية وربما تصوّروا أن الدول الأخرى لا تحمي صناعاتها واقتصاداتها، لكنّ الحقيقة هي أن تلك الدول، وبخاصة المتقدّمة منها، اعتمدت أكثر السياسات الوقائية تطرّفاً، ولا سيما في المراحل الأولى.

نشأتُ في كنف سياسة «التفضيل الإمبراطوري» التي انتهجتها الإمبراطورية البريطانية وكانت السياسة الوقائية سافرة وغير أخلاقية لحماية المنتجات البريطانية. واليوم، تستحدث الدول المتقدّمة عوائق جمركية وغير جمركية لحماية منتجاتها من المنافسة؛ فالولايات المتحدة تحمي منتجاتها الزراعية بتقديم إعانات ضخمة للمزارعين وتُخضع الواردات المنافِسة لمعايير جودة صارمة، هذا نفاق وإجراءات وقائية مقنّعة. وأُعلن منذ مدة طويلة أن زيت النخيل الماليزيّ ضارّ بالصحة ليَمْكُن حماية صناعة زيت فول الصويا

الأمريكية، والمثير للسخرية أن زيت فول الصويا هو الذي ثبت أنه ضارّ بالصحة في النهاية لكنّ أعمال الإدانة أو تشويه السمعة، حتى بعد مضي وقت طويل على إعلان أن زيت النخيل مأمون، لا يزال المواطنون الأمريكيون يحجمون عن استهلاكه بما أنّ رفضهم له غدا في ذلك الوقت عملاً غريزياً.

فرضت الولايات المتحدة كذلك معايير مرتفعة خاصة بالانبعاثات الغازية على السيارات المستوردة، ولا سيما بعد أن حقّقت السياراتُ اليابانية اختراقات مهمة في السوق الأمريكية، لكنّ اليابانيين كانوا نِدّاً في هذه اللعبة وأنتجوا سيارات بمواصفات فاقت معايير الانبعاثات الغازية اللازمة، كما أن اليابانيين والكوريين الجنوبيين ماهرون في حماية أسواقهم. وحتى وقت قريب، كان يمكن تسويق عدد قليل جداً من السيارات الأجنبية في بلدَيهم.

ماليزيا دولة نامية وسوقها المحليّة صغيرة، وهذا يعني أن كل ما ننتجه لا يتمتّع بمزايا وفورات الحجم، وكي نكون دولة صناعية، علينا أن نحمي صناعاتنا الوليدة. بناءً على ذلك، حمينا السيارة الوطنية بأن جعلنا الرسوم المفروضة عليها أدنى من الرسوم المفروضة على السيارات الأجنبية المستوردة. ونتيجة لذلك، نمت حصة بروتون في سوق السيارات في ماليزيا بسرعة وبلغت في مرحلة معيّنة ٨٠ في المئة ولم يشتكِ أحد من ذلك في الواقع؛ لأنهم اعتادوا دفعَ مبالغ مالية كبيرة لقاء شراء السيارات المستوردة. كما أن الحكومة لم تخسر من جرّاء ذلك أيضاً لأنّ زيادة حجم مبيعات بروتون وتوسّع السوق زاد العائدات الحكومية.

في عالم معولَم لا حدود تعترض تدفّق الأموال، جرى التشكيك في التعرفات الوقائية وتعديلها بالإكراه. أرادت الدول الصناعية الغنية امتلاك قدرة على الوصول الحرّ إلى أسواق الدول النامية سعياً لاختراقها. والعولمة لم تمنح الموادّ الخام أي مزيّة تنافسية فيما تتمتع المنتجات التي تصنّعها الدول الغنية بانخفاض التعرفات الجمركية، وكان من المفترض أن تتمكن بروتون من تصدير مزيد من السيارات، لكنّنا كنا منتجين نتحمّل تكاليف مرتفعة كون صناعتنا لا تزال صغيرة، كما أنّنا لم نقدر على منافسة السيارات القادمة من كوريا الجنوبية واليابان ولم نستفد شيئاً من خفض الرسوم المفروضة على الواردات عقب العولمة.

لهذا السبب، تحدّثت كثيراً عن مواقفي المناوئة للعولمة. وفي النهاية، تنبّهت دول نامية عديدة للخدعة الماكرة التي تقف خلف مواقف الدول الغنية المؤيدة للعولمة، لكن لم يُتمَكَّن من إحباط مساعيها الرامية إلى استغلال أسواق الدول الفقيرة. اقترحت الدول الغنيّة توقيع «اتفاقيات تجارة حرّة» متبادلة في الظاهر بين الدول خارج إطار منظمة التجارة العالمية، كانت سنغافورة من أوائل الدول التي وقّعت اتفاقية تجارة حرّة؛ إذ رأت، وهي ميناء حرّ أصلاً، أنّ اتفاقية التجارة الحرّة لن تكلّفها شيئاً، فهي لا تفرض ضرائب توجب الاتفاقيةُ إلغاءها. ومع ذلك، جرى تصوير اتفاقية التجارة الحرّة بين سنغافورة والولايات المتحدة كنموذج يجدر بدول آسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا) الاحتذاء به وقيل لها إذا لم توقّعي اتفاقية تجارة حرّة مع الدول المتقدّمة، ستتخلّفين عن سنغافورة. تسابقت دول آسيان، التي خُدعت بآمال زيادة صادراتها إلى الدول الغنية وإلى جاراتها، على الدخول في اتفاقيات تجارة حرّة. حتى إن آسيان اقترحت اتفاقيات تجارة حرّة خاصة بها يُسمح بموجبها للسلع الوطنية التي تنتجها أي من الدول الأعضاء بدخول أسواق تلك الدول مع فرض ضريبة متدنّية عليها أو من دون فرض ضريبة على الإطلاق.

لكنّ الخدعة في تعريف كلمة «الوطنية»، عندما قررت آسيان تصنيف أي منتج لا يزيد محتواه الوطني على ٤٠ في المئة بأنه «وطني»، انتقلت الشركات المصنّعة الأجنبية فوراً إلى دول آسيان ذات التكلفة المتدنّية وشرعت في إنتاج سيارات بأدنى محتوى محلّي للاستفادة من وصف منتجاتها بـ«الوطنية». وبما أنّ المحتوى الوطني لسيارة بروتون بلغ ٩٠ في المئة، باتت أغلى ثمناً من السيارات اليابانية والألمانية والفرنسية والأمريكية المصنَّعة في دول آسيان الأخرى. وغدا تصدير بروتون إلى أسواق السيارات في دول آسيان مستحيلاً.

الواضح أنّه لا يمكن الدول النامية أن تتحوّل إلى دول صناعية من دون شكل من أشكال الحماية. كان سبب اقتراحي إنتاج سيارة وطنية اعتقادي أنها ستتمتع بحماية، إلى حين إنتاجها بكميات كبيرة على الأقل، وإلى أن تنمو السوق المحلية وامتلاكها مزيّة وفورات الحجم. وبعد ذلك، يمكن خفض الحماية بالتدريج، لكن فيما سُمح للدول الغنية بحماية منتجاتها الزراعية، لم يُسمح لنا بحماية صناعاتنا الوليدة.

في البداية، لم يتجاوز المحتوى المحلي في سيارات بروتون ١٨ في المئة تقريباً، لكنّ الحكومة ضغطت لزيادة القطع المكوّنة المصنَّعة محليّاً باطراد، وكنّا مستعدّين لخفض الضرائب للمساعدة على تحقيق ذلك لأنّنا عرفنا أنه لن يكون في وسعنا صنع كل شيء بأنفسنا في البداية. وعلى سبيل المثال، تعيّن استيراد مجموعة تسيير الحركة (المحرّك وناقل السرعة) من اليابان، لكننا استطعنا بمرور السنين صنع المزيد والمزيد من القطع في ماليزيا، وباتت إمكانية بلوغ المحتوى المحلي ١٠٠ في المئة متاحة تكنولوجياً بمجرّد زيادتنا حجم الإنتاج. لكن تعذّر علينا ذلك لأن السوق المحلية ليست كبيرة بما فيه الكفاية حالياً بكل بساطة لأنه يتعيّن علينا مشاركتها مع الآخرين. يرجع هذا العائق إلى قواعد التجارة الدولية الجائرة حالياً. وعلى سبيل المثال، عندما أطلق اليابانيون صناعة السيارات، كانت السوق المحليّة ملكاً لهم بالكامل مما مكّنهم من الوصول إلى حجم الإنتاج اللازم، وكذلك الحال مع كوريا الجنوبية. وبما أنّ عدد السكان كبير في البلدين، فقد احتفظت الصناعة فيهما بتلك المزّية مدة طويلة ضامنة امتلاكهما قاعدة سوقية محليّة قوية.

كل دولة، غنية أو فقيرة، تحمي اقتصادها وصناعاتها، ولذلك لا تفعل ماليزيا أمراً خارجاً عن المألوف حين تسعى لحماية سيّارتها الوطنية، وينبغي للماليزيّين التوقّف عن الإحساس بالخجل بسبب ذلك، وإذا اقترحت الدولُ الغنية شيئاً، فمن المؤكد أنّه يخدم مصالحها مهما بدا حيادياً وحميداً. وحين تتحدّث تلك الدول دفاعاً عن العولمة وعن عالم بلا حدود، وحين تقترح رفع الحماية، فهي تفعل ذلك لأنّ المنفعة ستكون لها وليست لنا.

مضت بروتون في إنتاج عدد من الموديلات الأخرى، مثل: واجا التي كانت أول سيارة مصمَّمة محلياً، وساتْريا، وجين ٢، وويرا، وإسواره، وأرينا، وبيردانا، وجُوارا. ويمكن أن تصل تكلفة كل طراز وإنتاجه إلى ٥٠٠ مليون رينغت، لكنّ السيارة ساجا الأولى بقيت المفضّلة لديّ. حين أُطلقت في سنة ١٩٨٥م، عبرتُ بسيارة ساجا كحلية اللون جسر بينانغ وأذكر الانطباع المرسوم على وجوه الناس، كانوا فخورين برؤية سيارة وطنية على الطريق وأشاروا بأيديهم تعبيراً عن الرضى فيما كنت أتجاوزهم.

شعرت بسعادة غامرة بقيادتي الساجا في ذلك اليوم، ولا سيما فوق الجسر الذي يبلغ طوله ١٣,٥ كم والذي دشّنته رسمياً في أيلول/ سبتمبر من تلك السنة. أصبح هذا الجسر ثنائي الاتجاه في السنين العشرين الماضية أحد أبرز المعالم في ماليزيا، يربط هذا الجسر جزيرةَ بينانغ بباقي أنحاء شبه الجزيرة، وهو لا يزال أطول جسر من هذا النوع في العالم. وهو جزء مكمّل لحلم رؤية ماليزيا دولةً فيها صناعة سيارات مزدهرة وفيه أيضاً شبكة قوية من الجسور والطرق السريعة التي تخدم المتجولين. دفعنا ٨٠٠ مليون رينغت لبناء الجسر وهو مبلغ ليس كبيراً نسبياً، لكن حجم المرور ازداد كثيراً منذ ذلك الحين ونحن في حاجة الآن إلى بناء جسر ثانٍ.

لم تستثمر الحكومة غير ٤٨٠ مليون رينغت لإنشاء مصنع بروتون في منطقة شاه علم قبل إقراض الشركة مبلغاً إضافياً مقداره ٨٠٠ مليون رينغت، لكنّ بروتون سدّدت القرض ولذلك لم يتجاوز ما استثمرته الحكومة في بروتون ٤٨٠ مليون رينغت. ومن ناحية أخرى، بلغ مجموع الضرائب التي دفعتها بروتون في ١٠ سنين ١٨ مليار رينغت، وهذا يعني أن استثمار الحكومة في بروتون حقّق عائداً تجاوز ٣٠٠٠ في المئة. وبفضل بروتون، استطاع مزيد من الماليزيّين اقتناء السيارات، وهذا إنجاز كبير للصناعة وإسهام في تغيير نمط الحياة في ماليزيا المعاصرة أيضاً.

عندما شيّدت بروتون منشأة ثانية بالغة التطوّر للتصنيع والتجميع في تانْجونغ ماليم بولاية بيراك في سنة ١٩٩٦م، استطاعت تسديد ثمن البناء الذي بلغ ١,٨ مليار رينغت من دون أن تقترض من الحكومة أو من المصارف. وهذه المنشأة مؤتمتة بنسبة ٦٠ في المئة ويعمل فيها ١٨٠ روبوتاً للأعمال الدقيقة و٢٠٠٠ عامل، وقد قطع مشروع السيارة الوطنية شوطاً طويلاً في السنين الثلاث والعشرين التي مضت على بناء أول مصنع لبروتون. كما أدّى إلى تأسيس ما يزيد عن ٢٠٠ شركة هندسية صغيرة امتلك الملايويون عدداً منها وأداروها. ساعدتنا بروتون في بلوغ أهداف تحفيز الصناعات الهندسية الماليزيّة وغايات السياسة الاقتصادية الجديدة الرامية إلى إدخال المواطنين الأصليين في عالم المال والأعمال.

لكنّ الماليزيّين يستخفّون بسياراتهم ويصوّرونها على نحو أسوأ مما هي

عليه حقيقة، وهذه هي الطريقة الماليزيّة؛ فالاحتقار أمر سهل ويمكن توزيعه بسخاء، لكنّ الاعتراف والتنويه يُقَرّ به على مضض. ينبغي أن نكون فخورين جداً بما قمنا به؛ لأن إنجازاتنا أذهلت حتى الدول الأخرى، لكن عوضاً عن ذلك، يقول الماليزيّون إن تصاميم السيارة ليست جيدة، وسقفها منخفض جداً وما إلى ذلك. أنا لا أفهم ذلك بكل بساطة؛ إذْ يبدو أننا خسرنا اعتزازنا بقدراتنا ونصرّ على الاستخفاف بكل أمر نقوم به، ثم نزعم أن الآخرين أفضل منّا، وأن منتجاتهم وإنجازاتهم أعظم من منتجاتنا وإنجازاتنا، إنها عقدة الدونية القديمة تطلّ برأسها من جديد.

إذا كانت سياراتنا سيئة بقدر ما يقول بعضهم، كيف استطعنا بيعها في الدول الأجنبية؟ حتى إننا بعناها في أسواق عريقة مثل أوروبا، نحن لا نبيع وحدات كثيرة ولا نجني مالاً من هذه السوق، لكنّ ذلك يثبت قدرتنا على صنع سيارات بمواصفات عالمية.

على أنه يتعيّن عليّ الإقرار بأن نوعية سياراتنا تدهورت مؤخراً، وقد شعرت بحزن عميق حين علمت أن سيارة جين ـ ٢ التي يجري تسويقها في إنكلترا تُعرض على الناس مقابل دفعة أولى مقدارها جنيه إسترليني واحد فقط، وهذا تراجع مؤلم عن المستوى الذي حقّقناه حين قمنا بتوريد سياراتنا الأولى إلى إنكلترا حيث فازت بعدة جوائز في معرض بيرمنغهام للسيارات[٢]. كانت بروتون قد استعانت بشركة ألمانية في فحص سياراتها لضمان مطابقتها للمواصفات العالمية، لكنّ الإدارة الجديدة استغنت عن خدمات الألمان، وربما بهدف خفض المصاريف، وقيل لي إنّ مبيعاتنا في الخارج الآن أدنى مما كانت عليه سابقاً، لكني لا أمتلك وسيلة للتحقّق من صحة هذا الزعم، علماً بأنّ مبيعات بروتون في السوق المحلية انخفضت بشكل كبير حين أصدرت وزارة التجارة الدولية والصناعة آلاف تراخيص الاستيراد لاستيراد سيارات أجنبية. وتأتي أغلبية هذه السيارات من دول لا تستورد بروتون، والأسوأ من ذلك أن مستوردي السيارات الأجنبية يصرّحون

---

(٢) فازت بروتون بميداليتين ذهبيتين وبميدالية برونزية واحدة في المعرض الدولي للسيارات في بيرمنغهام في المملكة المتحدة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨م، كما فازت بميداليتين ذهبيتين أخريين هناك في سنة ١٩٩٠م، وبميداليتين ذهبيتين بعد ذلك في سنة ١٩٩٢م.

بأسعار أدنى من أسعارها النهائية بشكل سافر لخفض الضريبة المتوجّبة عليها. والنتيجة هي أنّ بروتون تواجه صعوبة بالغة في التنافس مع هذا السيل من السيارات الكورية الجنوبية واليابانية، وأصبحت حصة بروتون من سوق السيارات المحلية ٤٠ في المئة فقط بعد أن كانت ٨٠ في المئة، حتى إنّ سيارتنا الوطنية الثانية برودوا تحقّق مبيعات أكبر.

افتتحت برودوا منشأتها الصناعية في ١ آب/أغسطس ١٩٩٤م. لم أخطط لتأسيس شركة ثانية لصناعة السيارات، لكني اعتقدت أنه توجد سوق مزدهرة للسيارات الصغيرة، وهي سيارات لا تهتم بروتون بصناعتها. وكنت قد اقترحت على بروتون في مطلع تسعينيات القرن الماضي صنع سيارة صغيرة، لكنّ الشركة اعتقدت أن هكذا سيارة ستنافس موديلاتها الموجودة فقط، وقدّموا سيلاً من الأعذار إلى أن شعرت بالإحباط وأذعنت.

ثم التفتُّ إلى دايهاتسو التي سبق أن أجريت مباحثات معها حين فكرنا لأول مرة في صناعة سيارة وطنية، وعندما رأت النجاح الذي حققته بروتون، قبلت على الفور باقتراحنا صنع سيارة صغيرة معتمدة على سيارة تنتجها سعة محرّكها ٦٦٠ سم^{3}. وقد وافقت الآن على تغيير شكل السيارة الذي صممتُه في الأصل، زُوّدت كانسيل، وهي أول طراز أنتجته برودوا، بمحرّك صغير سعته ٦٦٠ سم^{3}، وكانت مركبة صغيرة أنيقة ولا تزال تحتفظ بشعبيتها. كما أنها سيارتي المفضلة من بين سائر سيارات برودوا، لكنّها لا تنافس سيارات بروتون؛ لأنّه يُنظر إلى كانسيل على أنها سيارة عائلية ثانية. ويُستخدم المصنع ذاته في تجميع سيارات دايهاتسو، وهذا يعني عائدات إضافية لبرودوا، وقد طرحت الشركة موديلات أخرى منذ ذلك الحين، مثل روزا، وكيمبارا وهي أول مركبة وطنية رباعية الدفع، وكيناري، وكيليسا، وأخيراً مايفي.

وفي سنة ١٩٩٥م، اشترى تان سري يحيى أحمد(٣) حصة مهيمنة في بروتون، وغيّر إدارتها وأشرف على التقدّم المطّرد الذي حققته الشركة.

---

(٣) أصبح تان سري يحيى أحمد مدير بروتون ورئيسها، وكان رئيس دي آر بي هيكوم الشركة القابضة التابعة لبروتون. أشرف في رئاسته على استحواذ الشركة الأخيرة على نحو ٢٠٠ من شركات النقل والسيارات، بما في ذلك لوتس غروب البريطانية.

وعقب وفاته المأساوية في حادث تحطم طوافة[٤]، واصل تنكو تان سري مهاليل تنكو عريف[٥]، الذي عُين مديراً تنفيذياً، إدارة الشركة وساعدها على جمع سيولة نقدية بلغت ٤ مليارات رينغت. وبعد نجاح مشروعَي السيارات، وجدت أنه ينبغي تأسيس شركة لصناعة الدرّاجات النارية أيضاً، وعندما فاتحت يحيى بالفكرة، تحمّس لها كثيراً لأنه كان وكيلاً لشركة كوازاكي للدرّاجات النارية. بناء على ذلك، ذهبنا إلى مصنع كوازاكي وتحدثنا إلى الإدارة فوافقت على مساعدتنا على تصنيع درّاجة نارية ماليزيّة. وكانت تلك انطلاقة مودناس والتي كانت شركة لتصنيع المحرّكات أيضاً، أقيم المصنع في ولاية قَدح، ودرّبت كوازاكي عمالنا على صنع هذه الدارجة باستخدام كثير من العمليات المؤتمتة وتبيّن أنه مشروع ناجح.

ولمّا كانت الضريبة المفروضة على الدرّاجات النارية المستوردة متدنّية للغاية، تعيّن أن تكون مودناس عالية الكفاءة لتنافس في السوق. أرادت الشركة إنتاج درّاجة نارية صغيرة ومنتجات أخرى أيضاً، أشير إلى أنّ الدرّاجة النارية في الأساس عبارة عن محرّك صغير وعجلتين، لذلك، بتوسيع التطبيق يمكنك إنتاج آلات مثل آلات جزّ الأعشاب، والمولّدات الكهربائية ومحرّكات القوارب، لكنّ مودناس لم تَسِرْ في ذلك الاتجاه بعد لأنّها لم تستنفد بعد الخيارات المتاحة في صناعة الدرّاجات النارية وبدأت بدرّاجات نارية مزودة بمحرّكات رباعية الأشواط حقّقت مبيعات جيدة وصُدّرت إلى دول أخرى، حتى إنّي شاهدت عدداً قليلاً منها في جزيرة يونانية في أثناء عطلة قضيتها هناك. وفي استطاعة الشركة الآن تصميم درّاجات صغيرة ومركبات ثلاثية العجلات واختبارها. بامتلاك المهارات الهندسية، يمكنك تطوير أجهزة مختلفة عديدة حال تعلّمك كيفية استخدام التكنولوجيا.

أعتقد أن مودناس أكملت الصناعة الهندسية في ماليزيا. بدأنا من لا شيء، لكن لدينا الآن سيارات كبيرة، وسيارة صغيرة ودرّاجات نارية.

---

(٤) لقي يحيى وزوجته روحانا عثمان حتفهما في حادث تحطم طوافة بالقرب من كوالا لبيس في ولاية باهانغ في ٨ آذار/ مارس ١٩٩٧م.

(٥) شغل تنكو تان سري مهاليل تنكو عريف منصب المدير التنفيذي لبروتون بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٥م.

والخطوة المنطقية التالية هي إنتاج محرّكات صغيرة، وهذا ما كنا ننوي فعله في الواقع حين اشترينا في سنة ٢٠٠٤م حصة بلغت ٥٨ في المئة من أم في أغوستا موتورز، وهي الشركة الإيطالية التي تصنّع درّاجات نارية، مقابل ٧٠ مليون يورو. ونشير إلى أن شركتَي هوندا وبي أم دبليو بدأتا بصناعة الدرّاجات النارية، لكنهما تنتجان الآن سيارات ومحرّكات صغيرة لمولدات الكهرباء ومحرّكات القوارب، لكنّ الناس الذين لا يفهمون الهندسة لن يقدّروا الأسباب المنطقية لشراء أغوستا. غير أنّ الإدارة الجديدة لبروتون باعت الشركة مقابل يورو واحد في سنة ٢٠٠٦م، ليبيعها مالكوها الجدد بعد سنتين بنحو ١٠٩ مليون دولار.

دخلنا منذ ذلك الحين في صناعة الطائرات أيضاً، وهو مجال آخر أملتُ بأن نمتلك فيه مهارات هندسية وعمالاً مهرة يخدمون البلاد. أنجح الشركات المحلية في هذا المجال شركة كومبوزت تكنولوجي ريسيرتش ماليزيا، وهي الكيان الرئيس في مدينة التكنولوجيا المركّبة في ملقا. فازت الشركة بعقود فاقت قيمتها ١ مليار رينغت لإنتاج قطع مركّبة من عنصر لمصنّعي الطائرات الرئيسيين، مثل: إيرباص وبريتش إيروسبايس سيستمز وبومبارديبه إيروسبايس، وأنتجت كذلك إيغل ١٥٠ بي، وهي طائرة خفيفة بمقعدين ومحرّك واحد. ونحن قادرون اليوم على تصنيع أجهزة محاكاة الطيران وطائرات بلا طيار وفقاً لأرقى المواصفات العالمية ولدينا طيارون أيضاً، وأذكر أنني سافرت على متن طائرة بوينغ ٧٤٧ من كوالالمبور إلى لندن واكتشفت أن أحد الطيارين من كوديانغ، وهي بلدة صغيرة في دائرتي الانتخابية كوبانغ باسو بولاية قَدح. تعتبر هذه البلدة من أكثر الأماكن تخلّفاً في الولاية، حيث يتخذ الناس من زراعة الأرز عملاً إضافياً ولم يعتقد أحد أن شخصاً من هذه القرية يمكن أن يصبح طياراً يقود بوينغ ٧٤٧.

عندما نتحدث عن صناعة الطائرات، نتحدّث عن مناسبة رائعة في ماليزيا وهي معرض لنكاوي الدولي للمعدات البحرية والفضائية (ليما) الذي يقام كل سنتين، والذي أقيم أول مرة في سنة ١٩٩١م. أحببتُ لنكاوي منذ أن عملت فيها طبيباً في سنة ١٩٥٦م، وأردت الترويج لهذه الجزيرة؛ عنى ذلك أننا في حاجة إلى القيام ببعض الأنشطة التي تُرغم الناس بالمعنى

الحرفي للكلمة على التوجه إليها. قرأتُ عن معرض جوي في أوشكوش[(٦)] في الولايات المتحدة، حيث يتوجّه الناس بطائرات صغيرة بعضها منزليّ الصنع، فقرّرت إقامة معرض جوّي صغير للطائرات الصغيرة بما أنّ سنغافورة تقيم معرضاً جوياً ضخماً. كما قرّرنا إقامة المعرض في أوقات تتخلّل السنين التي يقام فيها معرض سنغافورة حرصاً على عدم حدوث تداخل.

لم تتوافر للحكومة الموارد اللازمة لتنظيم معرض «ليما»، ولذلك لجأت إلى رجل أعمال يدعى يوسف منان. تولّى يوسف، الذي تلقّى علومه في ألمانيا وهو يتقن اللغة الألمانية، إقامة المعرض بالتعاون مع شقيقه. استحوذ على انتباه عظيم من البداية وسرعان ما استفسرت الشركات عن إمكانية إحضار طائراتها العسكرية فوافقنا على الفور، ثم اقترح علينا شخص إقامة معرض بحري في الوقت نفسه، وهكذا تبلور معرض «ليما». قلقتُ في البداية من إمكانية عدم الوفاء بالوعود الأولى بإحضار الطائرات لأن نقلها عملية مكلفة، لكنّ عدد المشاركين والزوار في المعرض الأول الذي أقيم في سنة ١٩٩١م كان جيداً جداً.

على الرغم من قلقنا في البداية من إمكانية احتدام منافسة مع المعرض الجوي السنغافوري، تبيّن أن معرض لنكاوي يمتلك مزيّة لعدم وجود مطار مزدحم ولأنّه محاط بالبحر. عنى ذلك أن في استطاعة مصنّعي الطائرات إجراء عروضهم الجوّية طوال اليوم من دون التأثير في الرحلات الجوّية التجارية أو التحليق فوق مناطق عمرانية.

نال المعرض أيضاً دعم بعض الجهات الغربية، مثل: روسيا التي بالكاد كانت تشارك في معارض جوّية من قبل، بل إنه ربما كان الفريق الروسي أكبر الفرق التي شاركت في معرض «ليما» لسنة ١٩٩١م؛ حيث عرضوا طائرات متنوعة منها طائرات سوخوي وميغ التي لم تعرف أغلبية الناس عنها شيئاً سوى من مطالعاتهم. وربما لم يذهب الروس إلى مكان شبيه بلنكاوي من قبل ولذلك بدوا متحمّسين للغاية. وفي النهاية، اشترت ماليزيا طائرات ميغ الروسية وكانت أول صفقة بيع طائرات روسية في جنوب شرق آسيا، تمّ

---

(٦) يدوم معرض إي. أي. أي. إيرفنتشور أوشكوش الجوي سبعة أيام وهو أحد المعارض الاختبارية الرائدة للطائرات في العالم اليوم باستقطابه ١٠,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ طائرة سنوياً.

ذلك في سياق تحوّل روسيا من دولة سرّية إلى دولة توّاقة إلى بيع طائراتها وتكنولوجياتها؛ لذلك، لفتت مشاركةُ الروس الانتباه إلى «ليما».

نلنا كذلك دعم جنوب أفريقيا التي تمتلك صناعة طائرات ضخمة جداً استطاعت تطويرها في أثناء فرض عقوبات عليها بسبب سياسة التفرقة العنصرية التي انتهجتها. كما كان سرب «ريد أروز» التابع لسلاح الجوّ الملكي البريطاني، وهو أحد أشهر فرق الاستعراضات الجوية في العالم، حاضراً معنا من البداية، كانت عروضهم الجوية حدثاً ذا أهمية خاصة في «ليما»، وكان الجميع يخرجون من منطقة المعرض الداخلية إلى مهبط الطائرات لمشاهدتها.

جذبنا سفناً حربية أيضاً من دول مختلفة للقسم البحري من المعرض. وعلى أي حال، تُبحر السفن غالباً إلى دول متنوعة كجزء من تمارينها، وقد رحّبت تلك الدول بالدعوة إلى المشاركة في «ليما»؛ حيث يمكنها الترويج لبيع سفنها كما شاركت السفن الماليزيّة بكامل مكوناتها بطبيعة الحال.

لم أخطط كي يكون «ليما» معرضاً على هذا القدر من الشهرة والفخامة، لكنه سرعان ما نما من تلقاء نفسه، وحرصت دائماً على تمضية ثلاثة أيام على الأقل في «ليما» وعلى مشاهدة جميع المعارض، ومراقبة الاستعراضات الجوية، ومعاينة السفن والتفاعل مع جميع الأشخاص المعنيين. أردت إظهار دعم الحكومة، لكن كان لي اهتمام شخصي أيضاً بالطائرات والتكنولوجيات الهندسية التي تدخل في صناعتها. وكانت قدرة الشركات الماليزيّة على إظهار قدراتها المتقدّمة في الهندسة الفضائية مبعث ارتياح كبير، حيث جذبت الخدمات الجوّية، والمكوّنات وأجهزة محاكاة الطيران الماليزيّة انتباه كبيراً وحققت مبيعات كثيرة.

وكما أمِلْتُ تماماً، انتفعت جزيرة لنكاوي كثيراً بمعرض ليما الذي أمسى من أهم الملامح في مناسباتها السنوية. وعلى سبيل المثال، لم يكن في الجزيرة عدد كافٍ من سيارات الأجرة في البداية لتلبية زوّار الجزيرة كافة في أثناء المعرض. وفي الواقع، شيّدنا فندقاً يحتوي على ٢٠٠ غرفة في غضون شهرين لاستضافة العاملين في القوى الجوّية الأجنبية، لكنّ ذلك لم يكن كافياً وآل الأمر بالزوار المحليين إلى المبيت في المساجد. والنمو الذي

حققته الجزيرة بعد ذلك كان استثنائياً. شيدنا الفنادق وبقينا نطيل مدرج المطار إلى أن أصبح طوله كافياً لاستقبال طائرة بوينغ ٧٤٧. نصبنا الخيام في سنة ١٩٩١م لإيواء منصات المشاركين، لكننا بنينا لمعرض «ليما» الثاني الذي أقيم في سنة ١٩٩٣م قاعة دائمة.

وبحلول سنة ١٩٩٥م، ضاعفنا حجم القاعة وزدنا حيّز الوقوف للطائرات الزائرة التي بلغ عددها المئات، كان مشهداً لم تتوقع لنكاوي رؤيته أبداً. وأنا اليوم المستشار لدى هيئة تطوير لنكاوي وأحب رؤية الأشياء وقد كبرت. وقد ارتفعت أسعار الأراضي إلى حدّ أن بعض الأشخاص باعوا أملاكهم بسعر ١ مليون رينغت للفدان. وأصبحت مساحة كواه، أكبر البلدات في الجزيرة، خمسة أمثال مساحتها السابقة، حتى إنه يمكنك أن ترى هناك مبانيَ لن ترى مثلها في ألور ستار. وانتشرت مطاعم كثيرة تقدّم المأكولات الأجنبية، كما أن أجمل الفنادق في العالم يعمل الآن في لنكاوي، وانتفع السكان المحلّيون كذلك؛ لأنهم يديرون المطاعم والمحلات التي تقدّم المأكولات ويجدون وظائف جيدة بسهولة، وبالاستعانة بالعائدات التي جنوها من بيع أراضيهم، بنوا منازل حديثة واشتروا السيارات وهم يسافرون إلى البرّ الأساسي كثيراً الآن. في الواقع، بات مستوى معيشة سكان لنكاوي أعلى من نظيره في باقي أنحاء ولاية قَدح.

لم يأتِ المشاركون في «ليما» إلى لنكاوي متوقّعين إبرام صفقات فورية، وإنما جاؤوا لانتهاز فرصة لإظهار قدرات طائراتهم وطوافاتهم، لكنّ المبيعات وعدد العقود الدفاعية التي أُبرمت في «ليما» كان كبيراً، على أن الواقع تغيّر منذ ذلك الحين؛ فمعرض «ليما» لسنة ٢٠٠٥م لم يحقّق نجاحاً مماثلاً لضعف اهتمام الناس به، فتدنّت نسبة المشاركة. وحتى فريق «ريد أروز» لم يعد يأتي لاستعراض مهاراته الجوية بعد ذلك. أحسّ الناس بأنّ حكومة تون عبد الله بدوي لم تكن على قدر حماسة الحكومة السابقة للترويج للمعرض، وأنّه ما لم يتغيّر ذلك الواقع، سيتواصل تراجع شعبية «ليما» وأهميته، سيكون ذلك أمراً مخزياً بسبب كل ما استطاع المعرض إنجازه ولأنّ عدداً من الماليزيّين يترقّبونه. إنّها فرصتهم التي تسنح مرة كل سنتين ليروا أفضل الطائرات في العالم وأغلاها ثمناً وهي تحلّق في سمائهم.

أكملت صناعةُ السيارات والصناعة الفضائية الميادين الصناعية الأخرى في عملية تحويل ماليزيا من بلد زراعي إلى بلد صناعي، ومع تدنّي الفرص المتاحة للأعمال المهنيّة في البلاد اليوم، استطاعت الشركات الهندسيّة الماليزيّة الدخول في مناقصات لنيل عقود بناء منشآت هندسية وتشغيلها أيضاً في الدول الأجنبية. ولولا الجهد الذي بذلناه لحيازة المعرفة الهندسية من خلال مشروع السيارة الوطنية، لما استطاع أبناؤنا تجاوز التباطؤ في توسع الاقتصاد الماليزيّ.

الفصل التاسع والثلاثون

دائم يصبح وزيراً للمالية

عرفت رجلاً وعملتُ معه طوال سنين وفُتن به عدد من الناس منذ زمن طويل. ووصفوا تون دائم زين الدّين بأنه شخص غامض، وهو وصف يلائم شخصيته تماماً. إنه سياسي متردّد في الظاهر، لكنه اضطلع بدور حاسم في السياسة الماليزيّة، أدار دقّة الاقتصاد الماليزيّ في أصعب المراحل لكنّه لم يبقَ في منصبه ليتذوّق طعم نجاح سياساته، استقال لكنّه بقي رهن أمر الحكومة، مسهماً بأفكاره وانتقاداته من دون تحفّظ وبلا خوف أو تحيّز. وعندما استُدعي، عاد طواعية لتقديم خدماته، وحين حان وقت استقالته مجدداً، كان مستعداً بالمثل للتنحي عن منصبه الرفيع كوزير للمالية، بلا تكلّف أو دموع أو أحقاد في الظاهر على الأشخاص الذين ذمّوه.

عرفتُ أسرة تون دائم قبل التقائي به، وكان منزلها يقع في شمال منطقة سيبيرنغ بيراك؛ حيث كنت أعيش، وكان شقيقه الأكبر سيناوي صديقاً مقرّباً من عديلي عبد الغني، وهكذا تعرّفت إليه لأنه كان يزور عبد الغني غالباً في منزلي، وعندما شكلتُ «جمعية الشباب الملايوي» في قَدح، أقنعتُ سيناوي بتولّي منصب أمين صندوقها.

سمعت عن الشقيق الأصغر لسيناوي لأول مرة حين أصبحت عضواً في البرلمان. أسس تون دائم مزرعة مِلحية لكنها فشلت ثمّ عمل في بناء المساكن وحقّق نجاحاً باهراً، واشتغلت أنا نفسي في مشروع بناء مساكن في ألور ستار، وَجنَيت بعض المال على الرغم من إدارتي السيئة. لا بدّ من أن تون دائم جنى مالاً وفيراً لكبر حجم مشروعه ولأن إدارته كانت أفضل بكثير من إدارتي. في الواقع، أعتقد أنّه أحد كبار أصحاب الملايين الملايويين.

كان قريباً من داتوك هارون إدريس الذي كان الوزير الأول في

سِلانغور. وافق هارون على طلبه شراء أرض في كوالالمبور، ولم تكن الأرض غالية الثمن في تلك الأيام، وانتعاش سوق العقارات لم يكن حدث بعد، لكن حين انتعشت فعلاً، اغتنى تون دايم وأقرّ لهارون بالجميل. على أنّه حين تصادم هارون مع تون رزّاق حسين وتون حسين عون، وحين أصبح تون حسين رئيس الوزراء، مضى في توجيه تهم بالفساد لهارون، وعندما اتضح أنّ هارون سيدخل السجن، قدم تون دائم لرؤيتي، كنتُ مساعد رئيس الوزراء آنذاك واعتقدت أني أستطيع التوسّط لدى تون حسين وإقناعه بمعاملة هارون بمزيد من اللّين.

كان تون دايم يرتدي لباساً عادياً جداً في لقاءاتنا، بلا ربطة عنق، وكان يكتفي بلبس قميص مفتوح وصندل من دون رباط، كان غاية في الدقة في ما أمل منّي أن أفعله، استمعت إليه ثم بيّنتُ له أنني حاولت التوسّط وأن كل ما حصلت عليه كان إلقاء ملفات هارون في وجهي. وكان تون حسين قد استشاط غضباً حين كلّمتُه بشأن هارون واتضح أنّه لن يعدل عن آرائه إذا أثرتُ المسألة مجدداً.

عيّن تون حسين تون دائم سيناتوراً في سنة ١٩٨٠م، وأثبت أنّه مصدر عون كبير حين أصبحتُ رئيس الوزراء في السنة التالية ومع أول احتكاك بيني وبين الولايات المتحدة. وكما ذكرتُ في موضع سابق، كانت إدارة الخدمات العامة الأمريكية تضخّ مخزوناتها من القصدير في السوق ممّا أدى إلى انخفاض أسعاره التي كانت متدنية أصلاً، ولم تُفضِ الشكاوى الرسمية إلى الولايات المتحدة عن نتيجة. وباعتبار أن المادّتين الرئيستين اللتين كانت ماليزيا تصدّرهما آنذاك هما القصدير والمطاط، لم يكن هناك مفرّ من أن يؤثر انخفاض أسعارهما في اقتصاد ماليزيا وفي عائدات حكومتها.

اقترح عليّ تون دائم، الذي لم يكن يتقلّد منصباً حكومياً آنذاك، إرسال فريق غير رسمي للتحدث إلى المسؤولين الأمريكيين. ساورتني شكوك في اقتراحه؛ إذْ مَن الذي في ماليزيا يعرف مسؤولين أمريكيين كباراً معرفة جيدة كي يلتقي بهم ويقنعهم؟ لكنّي قررت العمل بالاقتراح وكلّفته بالسفر إلى واشنطن العاصمة برفقة تان سري أليكس لي. بدا الأمريكيون متصلّبين في البداية وغير مكترثين بالمشكلات الاقتصادية التي تعانيها ماليزيا. كما إن

وظيفة مخزون القصدير لم تكن عنصراً مهماً للاقتصاد الأمريكي. والجهات الوحيدة التي ستتضرّر إذا ارتفعت أسعار القصدير هي شركات التعليب، وبما أنّ ارتفاع الأسعار سيطال جميع شركات التعليب في العالم قاطبة، ستبقى المزيّة التنافسية للشركات الأمريكية على حالها نسبياً أياً يكن سعر القصدير.

ثم عرض تون دائم ورقته المفاجئة، وأشار إلى أن تدنّي أسعار القصدير سيؤثّر في مصدر عيش عمّال المناجم الذين قد يدفعهم ذلك إلى الالتحاق بالمتمرّدين الشيوعيّين الذين كانوا مصدر إزعاج للحكومة الماليزيّة آنذاك، وفي تلك اللحظة، بدأ المسؤولون الأمريكيون بالإنصات. كانت هزيمتهم المُخزية في فيتنام لا تزال حاضرة في أذهانهم، وكان خوف الأمريكيين من الشيوعيين مرَضياً، وبإثارة ذلك الخوف، تمكّن تون دائم من وقف استعمال مخزون القصدير الأمريكي. وبما أنّ مهمته لم تكن رسمية، لم يُعلَن عن أنشطته التي قام بها في واشنطن العاصمة، لكنّي دُهشت من قدرته على الاتصال بصنّاع السياسة في الحكومة الأمريكية وإقناعهم، ونجاحه في ذلك وهو رئيس وفد غير رسمي أقنعني بامتلاكه مهارات متعددة. ومؤخراً، كان أيضاً ذرائعياً في وضع حد لسياسة «اشترِ البضائع البريطانية كخيار أخير».

عندما قرّرتُ الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة في سنة ١٩٨٢م، للمصادقة على تسلّمي أعلى منصب في البلاد، رأيت أنّه ينبغي لتون دائم أن يتنازل عن مقعده في مجلس الشيوخ ويترشّح لمقعد في مجلس النواب، أردتُ أن يكون جاهزاً إذا احتجت إلى تعيينه في منصب حكومي.

ترشح تون دائم في دائرة كوالا مودا بولاية قَدح بعد أن قرّر تان سري خير جوهري، وهو وزير محنَّك وعضو في المجلس التشريعي الفدرالي ثمّ عضو في البرلمان منذ سنة ١٩٥٥م، العزوف عن الترشّح، ومع أنّ تون دائم لم يكن عضواً في قسم أمْنو في تلك المنطقة، لم يعترض على ترشّحه أحد هناك وفاز على خصمه من حزب باس بسهولة كبيرة ونال المقعد.

لم يبذل جهداً أكبر من اللازم للفوز بالمقعد، وهذا موافق لأسلوبه كسياسي، كره إضاعة الجهد والقيام بأكثر ممّا يلزم لضمان المنصب الذي يريده. وكانت لديه أولويات وقضايا أخرى تستحوذ على اهتمامه وطاقاته، ولم يكن نيل مقعد في البرلمان واحداً من أهدافه، بل كان ببساطة وسيلة

للوصول إلى موقع يمكّنه من بلوغ أهدافه الاستراتيجية بعيدة المدى. كان محبّاً لفعل الخير وكريماً دائماً ويحبّ بناء المساجد، كما ساعد القسم المحلي للحزب من ماله الخاص. لكنّ تون دائم لم يبذل جهوداً مضنية ليكسب شعبية بين الناس. كان يفعل دائماً ما يريد فعله وما يعتبره صواباً، كما أنّ تنظيم الحملات لم يوافق أسلوبه ولم يشارك فيها كثيراً.

دعوته في البداية، بوصفه عضواً جديداً في البرلمان، إلى تولّي رئاسة مصرف بوميبوترا أو الشركة التعاونية الكبيرة بيرساتو، لكنّه رفض كِلا المنصبين ووافق على تولّي إدارة «فليت غروب» المسيطرة على الصحف في مجموعة نيو سترايتس تايمز.

لكنّي نقلت تنكو رزاليغ حمزة إلى وزارة التجارة الدولية والصناعة عقب انعقاد الجمعية العامة في سنة ١٩٨٤م، ولذلك أصبح منصبه السابق كوزير للمالية شاغراً. لم أتردّد في تعيين تون دائم في ذلك المنصب، وكما توقّعت، تردّد في البداية، لكنّي لم أكن لأقبل بالرفض جواباً. قلت في نفسي، لقد جنى مالاً وفيراً، وآن الأوان كي يمنح الناسَ والحكومةَ وقته. لم يكن الاقتصاد على ما يرام في ذلك الوقت بسبب ارتفاع حجم الديون الخارجية ومواجهة عدد من المصارف فضائح وأزمات وإخفاقات.

شكك بعض الناس بحسن اختياري وأشار عدد منهم إلى أنّي أحابي صديقاً، لكن لم يكن في استطاعتي تعيين شخص غريب تماماً، توجّب عليّ أن أكون على معرفة بالشخص الذي سيتولّى إحدى أهم الوزارات في الحكومة. وبحكم خبرته المهنية، كنت متأكداً تماماً من قدرته على تولّي تلك الوظيفة، وكان هناك عدد قليل من الأشخاص داخل أمْنو أو قريبين منه، من أصحاب الخبرة في القضايا المهنية أو المالية.

عندما تولّى تون دائم وزارة المالية، لم تزد احتياطيات ماليزيا من العملات الأجنبية على ٩ مليارات رينغت فقط، في حين بلغ دينها الخارجي ٢٠ مليار رينغت. وكان عليّ التعامل في ذلك الوقت مع فضيحة مؤسّسة «بوميبوترا ماليزيا فاينانس»، والتي تورّط فيها «مصرف بوميبوترا ماليزيا بيرهاد»، خسر المصرف ملياريَ رينغت في هونغ كونغ حيث أقرض شركة كاريان غروب القابضة مبالغ ضخمة. ولإنقاذ المصرف من ورطته المالية،

توجّب على الحكومة بيع مصرف بوميبوترا لشركة بتروناس التي وقع عليها الاختيار ببساطة لأنّها تمتلك المال اللازم.

ونتيجة لإخفاق «بوميبوترا ماليزيا فاينانس»، وُجهت تهمة الاحتيال إلى عدد من رجال الأعمال الملايويين البارزين. كان في عداد هؤلاء داتوك هاشم شمس الدِّين، ولوراين اسمي عثمان، والدكتور رئيس سانيمان (المدير التنفيذي السابق لبوميبوترا ماليزيا فاينانس، والرئيس السابق، والمدير البديل السابق على التوالي)، لكنّ قضية بوميبوترا ماليزيا فاينانس لم تكن حالة وحيدة. وتعيّن على تون دائم حلّ عدد من المشكلات المصرفية والمالية الأخرى بوصفه وزيراً للمالية؛ إذْ كانت المؤسسات «ماليزيا فاينانس»، و«كوالالمبور فاينانس»، و«كيوانْغان أوساها بيرساتو بيرهاد»، و«كؤوبيراتف سنترال بانك» غارقة كلها في مشكلات تولّى داتوك حلها.

كما بدأ بخفض النفقات الحكومية، وإعادة النظر في مخصصات الوزراء وكبار الموظفين الحكوميين أو تخفيضها، حتى إنه أراد وقف العمل بالبرنامج التقاعدي لكني عارضتُ ذلك. كما سرّع خصخصة الخطوط الجوية الماليزيّة، و«تيناغا إنترناشونال»، و«نورث ـ ساوث إكسبرس واي»، و«مديرية الاتصالات»، وميسك، وهيكوم، و«بورت كلانغ كونتاينر تيرمينال» وكثير من المؤسسات الأخرى، حتى إن السكك الحديدية الملايوية عُرضت على متعهدين مقابل ١ رينغت.

استدلّ داتوك سيري كليم الله حسن، وهو رئيس تحرير سابق لصحيفة **نيو سترايتس تايمز** (*New Straits Times*)، بهذا العرض كمسوّغ لبيع بروتون حصتها في شركة أم. في. أغوستا الإيطالية التي تنتج درّاجات نارية مقابل يورو واحد، لكنّ الحالتين ليستا متشابهتين. ذلك أن الذي سيشتري السكك الحديدية الملايوية لن يقدر على بيع أصولها لأنه سيتعين عليه تشغيل المؤسسة، وتسوية الديون المستحقة عليها وهي كبيرة، ناهيك بتحقيق أرباح، كان عرضاً عاماً لا يوجد من يقبل به. لكن في حالة أغوستا، لم يكن هناك عرض عام، وربما أعفى بيعُها شركةَ بروتون من الحاجة إلى تحمّل ديون شركة أغوستا وإن لم يكن العرض سيردّ الأموال التي دُفعت سابقاً لشراء الشركة. ولو تمّ الاحتفاظ بأغوستا، لأمكن تصحيح أوضاعها إذا عرفت

الإدارة ما ينبغي عمله. وكما نعرف الآن، استطاع مشتري أغوستا بيعها مع ديونها مقابل ١٠٩ مليون دولار.

في هذه الأثناء، أرادت الحكومة امتلاك القول الفصل، على الرغم من أنّ تون دائم أدار عمليات خصخصة عدد من المؤسسات العامة، في حال حصول أمر غير عاديّ. ولهذا السبب احتفظت بـ«حصة ذهبية» تمنحها بكل معنى الكلمة حق وقف عملية بيع الشركة ما لم توافق على ذلك، وإدراج أسهم هذه الشركات المخصخصة زاد رسملة سوق كوالالمبور للأوراق المالية. في ذلك الوقت، عمل كلٌّ من سوق كوالالمبور وسنغافورة للأوراق المالية كسوق واحدة، لكنّ التجارة بالأسهم في سوق سنغافورة كان أكبر حجماً بسبب كفاءتها. وهذا يحمّل السماسرة الماليزيّين تكاليف مالية ويحدّ من عملياتهم وقدرتهم على توقّع اتجاهات السوق.

قرر تون دائم وجوب الفصل بين البورصتين فلم أعترض على ذلك. ولم أفهم الأسباب التي تبرّر عدم تحوّلهما إلى بورصتين مستقلّتين، مع أننا نستخدم عملتين مختلفتين والمساواة بينهما مستحيلة. ونتج من الانفصال زيادة هائلة في حجم التجارة في سوق كوالالمبور للأوراق المالية، وبما أنّ أغلبية تجار العملات في سنغافورة كانوا ماليزيّين، باتت بورصة سنغافورة معرّضة للهبوط. وردّاً على ذلك، استحدثت سنغافورة «السجلّ المركزي للطلبيات المحدودة» (كلوب)، وهي منشأة للتجارة الشرعية خاصة بالتعامل بالأسهم الماليزيّة. وتعيّن علينا في النهاية اتخاذ إجراء مقابل للسجل المركزي حين أدى إلى هبوط أسعار الأسهم الماليزيّة في أثناء الأزمة المالية بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨م.

اعتاد تون دائم المجيء لرؤيتي ومعه قائمة بالمشكلات التي يتوجّب عليه حلّها إلى جانب حلولها المقترحة، وكنت أصغي إليه وأطرح القليل من الأسئلة قبل إعطاء موافقتي، ثم يرحل بعد الموافقة وقد أضفى عليّ حساً بأنه سيتمكّن من حلّ تلك المشكلات. لم يتحدّث عن الصعوبة يوماً من دون أن يعرض اقتراحاً لطريقة قد تساعد في التغلّب عليها. كان ناجحاً عموماً، لكنه كان قاسياً في إزاحة الأشخاص وإحلال مرشحيه محلهم كجزء من حلّه. وسرعان ما بدأ الناس بالحديث عن الأشخاص الذين يُعتبرون وكلاءه ولا

يبدو أنه كان يكترث بما يقال، وكان يمضي في اتخاذ أي تدابير قاسية وجد أنه لا بدّ من اتخاذها.

لكنّ البرنامج التقشفي الذي اعتمده تون دائم حقق نتائج بطيئة؛ انخفض حجم الاقتراض الحكومي، بل سُدّد بعض الديون، وبدأ الاقتصاد بالانتعاش. ففي سنة ١٩٨٥م، سجلّ الاقتصاد نمواً سلبياً بنسبة ١,٦، لكنه حقق نمواً إيجابياً في سنة ١٩٨٦م بنسبة ١,٢، ثم ١,٤ في سنة ١٩٨٧م، و٨,٩ في سنة ١٩٨٨م، و٩,٢ في سنة ١٩٨٩م، و٩,٧ في سنة ١٩٩٠م، و٨,٧ في سنة ١٩٩١م. وانخفضت الديون الخارجية، التي كانت مرتفعة بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٤م ـ حيث بلغت ذروتها عند مستوى + ٧٠,٣ في سنة ١٩٨١م ـ انخفاضاً شديداً؛ فتقلّصت بنسبة ١٤,٢ في المئة في سنة ١٩٨٥م، وبنسبة ١٨,٩ في المئة في سنة ١٩٨٦م، لكنّها عادت وارتفعت بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٠م بسبب تمويل التنمية الجديدة بقروض جديدة، لكنّها انخفضت من جديد بنسبة ٥,٥ في المئة في سنة ١٩٩١م.

كما بثّ تون دائم السعادة في نفوس أطراف عديدة حين حلّ المشكلات التي عانتها شركة الصيرفة الملايوية المتحدة. وكان فرع شبيبة أمْنو بقيادة داتوك سحيمي قمر الدِّين قد اعترض على بيع هذا المصرف لشركة «مالتي بوربوس هولدينغز»، الذراع الاستثمارية للحزب الصيني الماليزي؛ لأنه بامتلاك الحزب ٥١ في المئة من الأسهم، يسيطر على المصرف حتى وإن امتلكت «الشركة الوطنية للتجارة (بيرناس)» ٣٠ في المئة من الأسهم. أجرى تون دائم مفاوضات مع تشانغ مينغ ثين، مؤسّس المصرف، واتُّفق على زيادة حصة بيرناس بنسبة ٤٠,٦٨ في المئة وعلى أن تقتصر ملكية مالتي بوربوس هولدينغز من الأسهم على ٤٠,٦٥ في المئة، وستكون الأسهم المتبقيّة في حوزة شركة توافق عليها الحكومة، وبهذه التسوية هدأت مخاوف أمْنو.

تعرّض تون دائم لانتقادات كثيرة طوال هذه الأحداث على الرغم من نجاحه الواضح في إعادة تأهيل اقتصاد البلاد، هوجم لتخلّصه من ملكيته الشخصية وملكية أسرته. وعندما كان رئيس «فليت غروب»، اشترت الشركة «فايبر مارلين» التي كان يُفترض أن يمتلك تون دائم أسهمها. وكانت «فايبر» قد اشترت أملاك بولوك مالوي العائدة إلى تون دائم، لكنّ ذلك حدث في

سنة ١٩٧٧م؛ أي قبل وقت طويل من تولّيه رئاسة شركة «فليت»، وقبل أن يصبح وزير المالية بالتأكيد. لكنّ ذلك لم يمنع الناس من اتهامه بتحقيق أرباح كبيرة من بيعه ملكيته في «فايبر مارلين» التي اشترتها «فليت غروب» حين كان رئيساً لها.

لاموا تون دائم أيضاً على خسائر شركة مامينكو في سوق لندن للمعادن وعلى مشكلات «بوميبوترا ماليزيا فاينانس» التي تكشّفت قبل أن يصبح وزير المالية. وكذلك سيقت ضده علاقاته برجال أعمال ملايويين أصبحوا شخصيات بارزة في الفترة التي تولّى فيها أمانة صندوق أمْنو. وعلى سبيل المثال، كان تان سري وان عزمي وان حمزة، وتان سري حليم سعد، وداتوك شمس الدين أبو حسن، وتان سري تاج الدِّين رملي[1] مقرّبين منه. وقد بُنيت تلك الاتهامات على كون هؤلاء الأشخاص وكلاءه الذين يشترون له أسهماً في مشاريع الخصخصة الكبيرة.

اتهمني تاج الدِّين مؤخراً وتون دائم بإرغامه على شراء أسهم وامتلاك حصة مهيمنة في نظام خطوط النقل الجوي الماليزيّ (ماس)، وقد أجريت تحقيقات في التقارير الصحافية آنذاك. الواضح أن تاج الدِّين، الأبعد ما يكون عن الإحساس بالإكراه، كان سعيداً بما اشترى وأراد مقايضة أسهمه في «ماليزيان هليكوبتر» (وهي شركة تمتلك طائرتين) بأسهم في «ماس» (وهي شركة تمتلك أكثر من ٦٠ طائرة)، رفضت الحكومة خطته وطلبت منه دفع ثمن الأسهم نقداً، وهو ما اضطرّه إلى اقتراض ١,٨ مليار رينغت. وبالتالي لم ترغمه الحكومة على شراء الأسهم وإنما أرغمه ضمانُه الإضافي المتواضع على اقتراض مبلغ ضخم.

مع أنّي كنت رئيس الوزراء آنذاك، لم أشارك في عملية البيع الفعلية بشكل مباشر، وأذكر أنّي تعجّبت من قدرة تاج الدِّين على شراء شركة الطيران، وعندما سألت تون دائم عن ذلك أجاب إن شركة سيلْكوم بيرهاد للاتصالات التي يمتلكها تاج الدِّين (بماليزيا) تحقّق أرباحاً جيدة. وفي ما

(١) أسس تان سري وان عزمي حمزة «لاند أند جنرال بيرهاد»؛ وكان تان سري حليم سعد الرئيس التنفيذي لـ«رينونغ بيرهاد» التي سيطرت على «يو إي أم غروب»؛ والقسم الأعظم لمصالح داتوك شمس الدين أبو حسن في جنوب أفريقيا؛ وكان تان سري تاج الدين رملي الرئيس التنفيذي السابق للخطوط الجوية الماليزية.

يتصل بالمزاعم التي تقول إن تون دائم أرغم تاجَ الدِّين على إنقاذ الحكومة بتقديم رزمة إنقاذ للخطوط الجوية الماليزيّة، والاتهام سخيف؛ إذْ إن تون دائم لم يعد وزيراً للمالية آنذاك. ومع أنّ الحكومة خسرت بعض المال في تجارة العملات، لم تكن تلك الخسارة لتطيح بها، إن قدرة الحكومة على التعافي أكبر بكثير من قدرة أي شركة عامة أو خاصة.

وجدت نفسي أقف موقف المدافع عن تون دائم من حين إلى آخر، لكنّه بدا رابط الجأش. وذكرت مجلة **فار إيسترن إكونوميك ريفيو** (*Far Eastern Economic Review*) أنه دفع ٥ ملايين دولار أمريكي لتغيير الشركة التي تورّد المحرّكات لطائرات الخطوط الجوية الماليزيّة، لكنّه لم يكلّف نفسه عناء الردّ على ذلك الزعم.

تحدّث الناس باستمرار عن امتلاكه مصالح مالية في شركات يديرها وكلاؤه، وهذا ما كان يجري تداوله خصوصاً عندما كان العمل جارياً على برنامج الخصخصة. فالجهات التي حصلت على مشاريع الخصخصة الكبيرة كانت محظيات عنده، وأشخاصاً غالباً ما كانوا في عداد من عمل تحت قيادته عندما كان في مديرية التنمية الحضرية. لكنّه مضى غير هيّاب في مشاريع الخصخصة وكان عدد من المحظيّين عنده المنتفعين. ومن جانبي، أردت استخدام الخصخصة كوسيلة لإدخال الملايويين في الأعمال المهنية الكبيرة، ولم أكن في وضع يمكّنني من تقييم مقدّمي الطلبات لأنّي لا أعرفهم، ومؤهّلاتهم لم تُنْبئني بالكثير عنهم. ولذلك كان عليّ ترك عملية الاختيار لتون دائم ولمعرفته الواسعة وحكمه الحصيف سواء على احتمالات النجاح المهنية أم على الأشخاص.

ربما اختار أشخاصاً مقرّبين منه، ولذلك اتُّهم باستخدامهم كوكلاء، لكن هل يسعه اختيار أشخاص لا يعرفهم أو لا يثق بهم ثمّ يوصي الحكومةَ بهم؟ أظنّ أنّه عيّنهم لأنّه عرفهم ولأنّه وثق بقدرتهم على تولّي وظائف كبيرة. وفي النهاية، اخترتُه وزيراً للمالية في وزارتي لأني عرفته.

وأنا نفسي اتُّهمت غالباً بشكل مجحف بعدم اللباقة، ولذلك أطالب دائماً بتقديم برهان في كل مرة يُتَّهم فيها شخص بإساءة، وأرفض اتخاذ أي إجراء إلى أن أقتنع بأن الاتهام مبني على أسس صحيحة، أراد تون دائم

الاستقالة من الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠م، لكنّي أقنعته بالبقاء، على أنّ عدد الاتهامات غدا كبيراً في النهاية إلى حدّ أنه لم يعد في استطاعتي تجاهلها.

لم أجد برهاناً على عمل مسيء، لكن تعيّن عليّ ردّ الاتهامات عنّي بأني أوفّر غطاءً له. وممّا زاد مشكلتي سوءاً رفض تون دائم الدفاع عن نفسه، وربّما إحساساً منه بالإحراج الذي أنا فيه، عرض في النهاية الاستقالة من منصب وزير المالية في سنة ١٩٩١م بعد تقديم الموازنة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠م. وافقتُ عليها على مضض، لكني أبقيت خياراتي مفتوحة وأوضحت أنني سأستدعيه إذا احتجت إلى مشورته أو مشاركته بأي صورة.

وربما بسبب السذاجة، حسب أن داتوك سيري أنور إبراهيم، الذي حلّ محله في منصب وزير المالية، سيطلب مشورته، وهو الأمر الذي لم يفعله أنور أبداً. فانتعاش الاقتصاد والنمو السريع الذي خطط له تون دائم استمرّ بعد تقاعده. كان الناتج المحلّي الإجمالي لماليزيا ينمو بمعدل يفوق ٨ في المئة منذ العام ١٩٨٨م، وبدا أن النمو سيستمرّ إلى الأبد.

لكنّ تجار العملة ضربوا ضربتهم وانهار الاقتصاد، أصبحت ماليزيا فجأة دولة فقيرة جداً وخسر الرينغت ٥٠ في المئة من قيمته، وأضحت الواردات باهظة الثمن جداً في حين لم تحقّق صادراتنا كثيراً للتعويض عن ذلك، فقد أصرّ مشترو المنتجات الماليزيّة على الانتفاع من انخفاض تكاليف الانتاج بسبب تدهور قيمة عملتنا.

من حسن الحظ أن ماليزيا لم تحتج إلى الاستدانة من الخارج بكثرة، ولذلك لم تشعر بضغط يرغمها على استجداء الدعم من صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، استفحلت مشكلات ماليزيا لأن أنور، كما ذكرت في موضع آخر، سمح لصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي بالتأثير فيه. قرّر اعتماد الصيغة التي اقترحها صندوق النقد الدولي للفكاك من الأزمة المالية، والتي تنصّ على خفض الإنفاق الحكومي لتحقيق فائض في الموازنة، ورفع معدلات الفائدة، وزيادة القروض متعثّرة السداد بتقصير فترة التأخر عن السداد من ستة شهور إلى ثلاثة شهور.

تبيّن أنّ مجلس العمل الاقتصادي الوطني الذي تشكّل في سنة ١٩٩٨م، وضم أعضاء من أحزاب المعارضة والنقابات التجارية والقطاع الخاص والأكاديميين، كبير جداً وغير عملي في تقديم النصائح ومراقبة ردّنا على وضعنا الفظيع. ومع تراجع قيمة العملة كل يوم وتداعي الاقتصاد، قررتُ العمل مع فريق أصغر لمراقبة الوضع بشكل يومي، وكان تون دائم في عداد الأشخاص الذين عيّنتهم في هذا الفريق، وكان فيه أيضاً أنور كونه مساعد رئيس الوزراء ووزير المالية. وعندما أدين أنور لاحقاً، أصبح تون عبد الله بدوي عضواً بوصفه مساعد رئيس الوزراء الجديد.

حضر تون دائم الاجتماعات الصباحية اليومية وكانت إسهاماته لا تقدَّر بثمن، طرحتُ عليه فكرة وضع ضوابط على العملة وطلبت دعمه، وعلى الرغم من أنه لم يكن يجاهر برأيه كثيراً، لم يعترض على اقتراحي وكان ذلك جيداً بما فيه الكفاية. وبعد أن خرج أنور من الحكومة، اضطررت لتولّي مهام وزير المالية لكنني وجدت المهمة ثقيلة؛ إذْ لم يكن في استطاعتي تفحّص جميع الأوراق بالإسهاب المطلوب، ولذلك قررت الطلب إلى تون دائم العودة إلى الحكومة. ولإعطائه منزلة رسمية، أسندت إليه وزير الوظائف الخاصة. وإحدى مهماته كانت المشاركة في اللجنة الجديدة الخاصة بالمراقبة الاقتصادية ومراقبة العملة وهي هيئة لم يكن لها أي صفة قانونية. جلّ ما أردته تشكيل هيئة خبراء يمكنني الاعتماد عليها، وبعض أعضائها كانوا وزراء وبعضهم لم يكن كذلك. ومع أن اسم «الوظائف الخاصة» كان غامضاً جداً، فالغاية من تون دائم كانت الحصول على مشورته أساساً.

أشرف على فرض ضوابط العملة وتعامل مع حملة الأسهم في شركات أمانة الاستثمار التي كان يستخدمها «السجلّ المركزي للطلبيات المحدودة» (كلوب). لم يُسمح لحمَلَة الأسهم ببيع أسهمهم. ومع استقرار العملة التي ثبتت عند ٣,٨ رينغت مقابل الدولار، انتعش اقتصادنا على نحو أسرع من اقتصادات الدول التي خضعت لرقابة صندوق النقد الدولي. وارتفع مؤشر سوق كوالالمبور للأوراق المالية من ٢٦٢، وهو أدنى مستوى له في أثناء الأزمة المالية، إلى أكثر من ٨٠٠ في سنة واحدة. وواكب ذلك زيادة رسملة السوق زيادة كبيرة وبات كل من الشركات والمصارف أقلّ عرضة لتهديد النسبة المئوية المرتفعة للقروض متعثّرة السداد.

وعلى الرغم من المساعدة التي قدّمها، ما لبثت أن عادت من جديد الانتقادات التي ابتُلي بها تون دائم في الماضي، اتُّهم مراراً بملء جيوبه وأخذ عمولات على العقود الممنوحة، ولم يقدَّم على ذلك أيّ دليل واضح، لكنّ الهمس بات أكثر صخباً وحقداً، قدم الناس لرؤيتي والتشكّي إليّ منه، وعندما طالبتهم بإظهار الدليل، لم يقدّموا إلي واحداً، على أنّ دفاعي عنه لم يكن سهلاً؛ فإيجاد دليل التبرئة ليس أقل سهولة من إيجاد الأدلة التي تثبت التورّط في الجريمة، ولم أستطع بناء دفاعي على أسس متينة، ولم أحدّثه عن ذلك لأني عرفتُ جوابه سلفاً.

تجاهل تون دائم كالمعتاد كل ما أُثير حوله، ولا بدّ من أنه سمع الشائعات لكنّه آثر عدم الردّ. وعندما كثر الحديث، لم يعد في استطاعتي الصبر أكثر من ذلك، فرتّبتُ أمر استقالته. ففي النهاية، قلقتُ من القصص التي تحدثت عن عدم ولائه المزعوم وليس من الشائعات التي تحدّثت عن المحاباة فقط. كان مصدر عون في أثناء الأزمة المالية، أمامي على الأقل لكنّ داتوك عبد الغني عثمان، الوزير الأول في ولاية جوهور، ذكر لي أن دائم دعا عدداً من الوزراء الأول الآخرين وقال لهم إنه لا يدعم فكرة ضوابط العملة. وبما أنّ أحداً آخر لم يرفع شكاوى مماثلة، فقد أهملتُ القصة ببساطة. لكن عندما كثر اللغط، لم أتهمه بشيء وإنما أوصلتُ له كلمة عبر صديق مشترك أني أريد منه أن يقدّم استقالته.

بعث تون دائم برسالة على الفور وقدم لرؤيتي، لم يتطرّق إلى ما ذكره له صديقنا واكتفى بقول إنه يريد الاستقالة. لطالما قال إنه سيتنحّى متى طلبتُ منه فعل ذلك، وكان يلتزم بوعده، لذلك، عندما طلبت منه التنحّي لم يراجعني في ذلك. تلك كانت المرة الثانية التي يتنحّى فيها. لم أحبّ التخلّص من الناس لأن ذلك يثير كثيراً من الصخب وأنا لا أحبّ مواجهة الردود العاطفية. حاولت التخفيف من تأثيرها عبر العمل بطريقة غير مباشرة من خلال وسطاء، لكني لم أنجح دائماً.

عرفتُ أنه لن يفتقر إذا لم يعد وزيراً، فحين انضمّ إلى الحكومة لأول مرة، كان مليونيراً أصلاً، وكان ثرياً حين خرج من الحكومة وقتها، وعرفت أنه ثري الآن حين ترك الحكومة للمرّة الثانية.

كان يتقدّم في السنّ بطبيعة الحال، ويمكنه التطلّع إلى عيش حياة هانئة متقاعداً. لم أُعِده ليكون نِدّاً لأنور كما اعتقد بعضهم، أُعجبت بحنكته المهنيّة وإحساسه القوي بالغاية، لكنّ أمراً واحداً لم يُعجبني فيه وهو علاقته الوثيقة بـ«لي كوان يو». بعث «لي» إليّ برسالة ذات يوم قال فيها إن تون دائم رجل صالح وينبغي الاحتفاظ به، حتى إنّ «لي» عزا فكرة ضوابط العملة إلى تون دائم مع أنه لم يتحمّس لها كثيراً في الواقع.

ما زلتُ وتون دائم صديقين إلى يومنا هذا، وأنا أُدعى إلى مأدبة الإفطار التي يقيمها في منزله كل سنة في رمضان. وفي إحدى المناسبات، دعاني وزوجتي حاسمه إلى مأدبة عشاء في منزله الفخم، وعندما وصلنا، سُررت بالالتقاء ببعض الأصدقاء القدامى. وسرعان ما وصل مزيد منهم، حتى إن أحدهم كان يجلس على كرسي مدولب. أراد تون دائم وزوجته توه بوان مهاني الاحتفال بعيد ميلادي مع أصدقائي وزملائي، وتبادل الحديث واسترجاع الذكريات، واستحضار الأيام الخوالي الطيبة. كانت حلقة رائعة أمضى فيها الجميع وقتاً مسلّياً، مع أني أحسست بشيء من الحزن لعدم تمكن عدد من أصدقائي وزملائي القدامى من الحضور.

لم يتطرّق تون دائم في كلتا المناسبتين إلى اضطراره إلى تقديم استقالته من الحكومة. إنه رجل أعمال لا رجل سياسة، ولذلك لم يأبه كثيراً لكونه وزيراً أم لا. شارك في الحكومة لقدرته على الإسهام فيها، لقد قدّم تون دائم خدمات كثيرة للأمّة، وهذا ما أحبّ أن أتذكره عندما أفكر فيه.

الفصل الأربعون

بيت منقسم على نفسه: فريق ألف وفريق باء

غالباً ما كنت أُوصف كوني رئيساً للوزراء بأن أسلوبي استبدادي وأني لا أحتمل المعارضة. لكن لو كان ذلك صحيحاً، لماذا واجهتُ كثيراً من التحديات داخل أمْنو؟ كنت مستعداً دائماً للتصالح مع الأشخاص عينهم الذين سعوا إلى الإطاحة بي، حتى إني ذهبت إلى حدّ اختيار أحدهم ليخلفني في قيادة الحزب ورئاسة الوزراء عندما تقاعدتُ طوعاً، وبالمناسبة، الحكام المستبدّون لا يتقاعدون، ليس طواعية بالتأكيد.

ربما كان تحالُف مساعدي السابق تون موسى هيتام وتنكو رزاليغ حمزة على إزاحتي عن رئاسة أمْنو خلال الجمعية العامة للحزب في سنة ١٩٨٧م أصعب التحدّيات التي واجهتها. كان تون موسى هيتام قد استقال من منصب مساعد رئيس الوزراء قبل ذلك بسنة، وإن بقي يحتلّ منصب مساعد رئيس الحزب، وقد كان فوز تنكو رزاليغ بذلك المنصب مرجَّحاً في الجمعية العامة لأمْنو في سنة ١٩٨١م والتي شهدت انتخابي رسمياً رئيساً للحزب، لكنّ تون موسى تمكّن من حشد دعم كافٍ لهزيمته.

أملتُ من قبل أن تربطني بتون موسى علاقة عمل جيدة أفضل من تلك التي كانت بيني وبين تون حسين عون حين كنتُ مساعده، لكن فترة شهر العسل خلال ما سُمّي إدارة «أم أم» أو «٢أم» لم تدم طويلاً؛ فهو لم يمنحني دعمه حين احتجت إلى المضي في مبادرات أساسية مثل مشروع السيارة الوطنية، ولم يكن سعيداً باختياري الإبقاء على تنكو رزاليغ في الوزارة. ومع ذلك، فوجئت عندما بعث إلي رسالة في سنة ١٩٨٦م قال فيها إنه سيستقيل من منصبه كمساعد لي في الحكومة وفي الحزب.

ألحّ عليَّ أعضاء المجلس الأعلى في أمْنو كي أسمح لوفد من أعضاء

في الحزب بالاجتماع بتون موسى في إنكلترا حيث أقام عقب استقالته لإقناعه بالعودة إلى الحكومة والبقاء مساعداً لرئيس الحزب؛ إذ أرادوا تجنّب حدوث شرخ في الحزب. ربما لم يكن لحاكم مستبدّ أن يوافق على عودة موسى لأنّه اتضح أنه عديم الصبر باستعجاله خلافتي في رئاسة الحزب ورئاسة الوزراء. لكنّي احترمت رغبات الأعضاء ووافقت على السماح لوفد من كبار أعضاء المجلس الأعلى بالتوجّه إلى لندن لرؤيته، وافق على البقاء مساعداً لرئيس أمْنو لكنّه رفض العودة إلى الحكومة التي أرأسها. وكان عليّ أن أعيّن تون غفار بابا في منصب مساعد رئيس الوزراء، وهذه أول مرة لا يكون فيها مساعدُ رئيس أمْنو مساعدَ رئيس الوزراء.

كان مُتوقَّعاً أن ينظّم تون موسى حملة تمهّد لعودته لكنني لم أكن أتحسّب لما فعله بعد ذلك. سافر إلى دافوس بسويسرا للاجتماع بتنكو رزاليغ الذي كان يحضر المنتدى الاقتصادي العالمي، وأقنعه بالترشّح لمنصب الرئيس في انتخابات الحزب التالية فيما سيترشّح للاحتفاظ بمنصب مساعد الرئيس.

بدا لي هذا التحالفُ محيّراً؛ إذْ إن تون موسى بعث إلي برسالة قُبَيل استقالته أعرب فيها عن خيبة أمله لاختياري الاحتفاظ بتنكو رزاليغ في الحكومة وزيراً للتجارة الدولية والصناعة. لطالما كان الرجلان خصميْن سياسييْن، وأظنّ أن ذلك كان مؤشراً على أن كراهية تون موسى لي بلغت حداً جعله الآن يبدو راغباً في الخدمة تحت قيادة عدوه السابق لإسقاطي. بدا أنه يعتقد بالقول المأثور «عدو عدوي هو صديقي».

عندما عمل تون موسى ضدّي جهاراً، اضطررت إلى إقحام تون غفار في المنافسة على منصب مساعد رئيس الحزب؛ لذلك، بدا اختيار تون موسى مساعداً للرئيس فيما يكون تون غفار مساعد رئيس الوزراء أمراً خارجاً عن المألوف. ولتقويم هذا الوضع، كان على تون غفار أن يصبح مساعد الرئيس، وبدا أن الأمر سيكون أيسر لو احتل الشخصُ نفسه المنصبَين لأن آراء أمْنو ستجد صداها واضحاً في الحكومة. ومن ناحية أخرى، إذا فاز تنكو رزاليغ وتون موسى، يُحَل الوضع الشاذّ ولكن بطريقة مختلفة تماماً، لكنّ بقاء الحال على ما هو عليه أمر يتعذّر القبول به. كما أنه إذا فاز تنكو

رزاليغ وخسر تون موسى، أو إذا خسر تنكو وفاز تون موسى، تبرز مشكلات أيضاً. وهذا يعني أن المهم هو أن يفوز المتحالفان في المنافسة معاً أو يخسرا معاً.

مع اتضاح خطوط المعركة، بات أعضاء أمْنو مرغمين الآن على الانحياز إلى أحد الفريقين. وصفتنا الصحافةُ بالفريق ألف، فيما وصفت مجموعةَ تنكو رزاليغ وتون موسى بالفريق باء. لا بدّ من أنه كان بين هذين الحليفين الجديدَين توترات باقية بالنظر إلى منافستهما السابقة، لكنهما عملا بشكل وثيق معاً في أثناء الحملة وتمكنا من حشد الدعم حتى داخل معسكري. كما ساندهما تون عبد الله أحمد بدوي لكراهيته الشديدة لداتوك سيري أنور إبراهيم الذي نافسه على السلطة في ولاية بينانغ المؤيدة لأمْنو. وهو لم يستسغ أبداً انضمام أنور إلى أمْنو وإسناد وزارة إليه. وكان تون رزّاق قد كلّف قبل سنين تون عبد الله حين كان مسؤولاً حكومياً وحين كان أنور زعيماً يثير الطلاب في الجامعات بمهمة تحجيم الأخير، وبالتالي لم يكن بين الاثنين حبّ مفقود.

حظي الفريق باء بمساندة علنية من تونكو عبد الرّحمن، أول رئيس وزراء يتقاعد ثمّ يبقى ناشطاً على الحلبة السياسية. ومع أنني لم أتابع حملة الفريق باء عن كثب، سمعتُ أن تونكو عبد الرّحمن سمح له بعقد اجتماعات في منزله تحت ستار احتفالات دينية. تعاطف تونكو عبد الرحمن مع ذلك الفريق لأن تنكو رزاليغ حشد الدعم له بكل بساطة. كما أنه طالما كان تنكو رزاليغ شخصيته المفضلة؛ إذْ على الرغم من أنّهما يتحدّران من أسرتين ملكيتين مختلفتين، غير أنّ خلفيّتهما المشتركة منحت تنكو رزاليغ إمكانية خاصة للتعامل معه. ولتمويل الفريق باء، قيل لي إن تنكو رزاليغ باع مضمار سباق الخيل لسلطان بروناي بـ ١٤ مليون رينغت.

سمعنا أيضاً أن الفريق باء أنفق على حملته نحو ٢٠ مليون رينغت، وقرّ تنكو رزاليغ نفسه أغلبيتها. كانت قضايا هذا الفريق بسيطة: قالوا إنني دكتاتوري وإنني أنفقت مبالغ طائلة على مشاريع سخيفة مثل السيارة الوطنية. لم يكن أداء بروتون على ما يرام حينها لأن مواصفات الموديلات الجاري إنتاجها لم ترقَ إلى مستوى تطلعاتنا، وبدا أن تخبّط الشركة في البداية يؤيد

مزاعمهم. كما تداولوا صورة فوتوغرافية ظهرتُ فيها مع سيدة صينية زعموا أنها زوجتي السنغافورية. وفي الواقع، كانت زوجة زميل دراسة قديم، وقد التُقطت تلك الصورة في حفلة زفاف ابنتهما.

ظهر في البداية أننا نحظى بدعم الأغلبية، فمن بين أقسام أمْنو المئة والعشرين، رشّحني أكثر من ٨٠ قسماً للرئاسة فيما رشّح أقل من ٤٠ قسماً تنكو رزاليغ. وبعد أن اطمأننتُ إلى أنني سأفوز من دون مشقة، لم أرَ حاجة إلى تنظيم حملة. لكنّ أنور الذي كان رئيس شبيبة أمْنو آنذاك لم يكن مطمئناً مثلي، عرف أن حظوظه مرتبطة بحظوظي وأنه إذا خسرتُ فسيلقى على الأرجح المصير ذاته.

حثّني أنور على تنظيم حملة جادّة وبدأ بإحضار مجموعات من أعضاء اللجان في أقسام أمْنو وأنصار صادقين آخرين من أعضاء الحزب إلى منزلي للإجابة عن أسئلتهم وحشد تأييدهم. لكني وجدتُ تنظيم حملة لنفسي محرجاً جداً؛ ذلك أنني فزتُ من قبل بمنصبي مساعد الرئيس ثم منصب الرئيس من دون الحاجة إلى منافسة أحد. وعندما ترشّحت لمنصب نائب رئيس في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٥م، لم أنظّم حملة أيضاً، لكنّي وجدت نفسي الآن في حاجة إلى الترويج لنفسي دفاعاً عن قضيتي مع أن ثنائي على نفسي لم يكن سهلاً عليّ يوماً. ومع ذلك شعرت بالإحراج وتجنّبت القيام بذلك دائماً ما أمكنني ذلك. وبالمقابل، تحدّثت في اللقاءات التي عُقدت في منزلي عن مشكلات الملايويين وماليزيا والطرق التي قد تمكّن من حلها.

تميّز بعض الأشخاص الذين أحضرهم أنور إلى منزلي بالصراحة التي بلغت حدّ الوقاحة، انتقدوني على تعييناتي واختياري للمرشحين. ولامتني إحدى السيدات. وهي عضو عادي من باهانغ، على تعييني مسلماً هندياً في منصب سيناتور. وأذكر أنني أُخذت على حين غرة بصراحتها، وقلة احترامها لمجتمع مهم في حاجة إلى تمثيل.

من الأشخاص الذين حضروا تلك اللقاءات داتوك مزلان إدريس الذي كان عضواً في مجلس ولاية باهانغ وقتذاك. كان مناصراً مخلصاً لي، لكن عندما اتصل به الفريق باء ووعده بتنصيبه وزيراً أول، انتقل إلى معسكره. الشيء الذي لم يدركه هو أن أشخاصاً آخرين وُعدوا بالمنصب ذاته. كان

مزلان رجلاً مثقفاً حائزاً على شهادة جامعية في إدارة الأعمال، لكن ذلك لم يمنعه من الذهاب إلى عرّافة ليزيد ثروته، واعتقد أن وضع المال أسفل ثوب سارونغ مبلل للعرّافة على مدى ثلاث ليال سيضاعف ثروته أضعافاً كثيرة، لكنّ هذا الاعتقاد كلّفه حياته لأن العرّافة التي ذهب لرؤيتها كانت منى فندي الشرّيرة التي قتلته لاحقاً في سنة ١٩٩٣م[1].

حرصت في سياق الحملة على عدم إعطاء وعود بأي شيء. إذا كنتَ تتوقع الفوز، كما حصل معي، فأنت لن تقطع وعوداً تعرف أنك لا تستطيع الوفاء بها. وإطلاق الوعود أسلوب لن تلجأ إليه إلّا عندما تريد الفوز بأي ثمن ولا تكترث بما سيحصل بعد ذلك. اعتقدت بأني سأفوز وبأغلبية مريحة. ظننت أنه سيتبين لأعضاء الحزب أن تنكو رزاليغ وتون موسى كانا عدوَّين قديمَين واجتمعا الآن في حلف لا يعدو كونه حلفاً انتهازياً، بمعنى أنهما لن يتمكنا من العمل معاً حقيقة، وهذا أمر ظننت أنه سيكون جلياً لمندوبي وأعضاء أمْنو الواعين.

أدلى أعضاء الحزب بأصواتهم في يوم الجمعة الذي صادف ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٨٧م. وتعيّن تعليق عملية التصويت كي يؤدي الأعضاء صلاة الجمعة، لكنّ الفريق باء استغلّ هذه الاستراحة في مواصلة حملته. شوهدوا وهم يلاحقون مندوبين معيّنين إلى فنادقهم، وحتى إلى دورات المياه، وقيل إن أموالاً كثيرة تناقلتها الأيادي.

اتضح أن حملة الفريق باء كانت فاعلة لأن نتائج التصويت لم تعكس الموقف الذي أخذته الأقسام في مرحلة الترشّح. ومع اقتراب اليوم من نهايته، اتصل بي أنور ليبلغني بهدوء أن النتائج متقاربة جداً. قال إن الفريق باء مطمئن للغاية إلى فوزه إلى حدّ أنه بدأ بالاحتفال. وقد أهمّني خبر أن النتيجة غير مؤكدة لدرجة أنني هيّأتُ نفسي ذهنياً لأي شيء قد يحصل بعد ذلك. وقد تعلّمت درساً منذ زمن طويل وهو أنه إذا كنت تريد شيئاً بلهفة شديدة فقد تؤذي نفسك كثيراً إذا لم تحصل عليه. كان درساً تعلمته وأنا طالب صغير عندما انتظرت بلا طائل الحصول على منحة لدراسة المحاماة

---

(١) اتُّهمت منى فندي وأُدينت بجريمة قتل مزلان في سنة ١٩٩٣م، وأُعدمت شنقاً في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١م.

حين غادر جميع أصدقائي البلاد للدراسة في الخارج. ولطالما كنت مستعداً للاستقالة من رئاسة الوزراء ورئاسة أمْنو. ذلك أنني قبلتُ من البداية بأني سأتنحّى في النهاية؛ لأنه لا حياة سياسية تستمرّ إلى الأبد، لكن لم يكن قد مضى على رئاستي للوزراء غير أربع سنين ولا يزال هناك كثير من العمل، واحتجت إلى البقاء لأكمل عملي.

وبعد مرور ساعتين على المكالمة الهاتفية التي تلقيتها من أنور وصلتنا الأنباء أخيراً بأنني فزت وتون غفار، هزمتُ تنكو رزاليغ بـ ٧٦١ صوتاً مقابل ٧١٨؛ أي بفارق ٤٣ صوتاً فقط. وهزم تون غفار خصمَه تون موسى بفارق ٤٠ صوتاً فقط، وبما أنّني كنت مستعداً للهزيمة، فقد تنفست الصعداء لأنني فزت، لكن أملي خاب بالتأكيد لأننا فزنا بفارق ضئيل.

لكنه انتصار على الرغم من ذلك، وفاز مرشحو الفريق ألف أيضاً بأغلبية المقاعد في المجلس الأعلى وبمنصبين من أصل مناصب نائب الرئيس الثلاثة؛ إذْ فاز تون عبد الله من الفريق باء بمنصب نائب الرئيس. وغداة الانتخابات، استقال تنكو رزاليغ من منصب وزير التجارة الدولية والصناعة وكذلك فعل زميله في الفريق باء داتوك سيري الدكتور رئيس يتيم الذي استقال من منصب وزير الخارجية. كما أقلتُ ثلاثة وزراء وأربعة مساعدي وزراء انضموا إلى الفريق باء، وهم داتوك شهرير عبد الصمد من وزارة الخدمات الاجتماعية؛ وداتوك عبد العجيب أحمد من قسم رئيس الوزراء؛ وتون عبد الله من وزارة الدفاع؛ ومساعد الوزير تان سري عبد القادر شيخ فدزير من وزارة الشؤون الخارجية؛ ومساعد الوزير داتوك سيري رادزي شيخ أحمد من وزارة الصناعات الأولية؛ وداتين بادوكا رحمة عثمان، وكانت مساعدة وزير في وزارة النقل؛ وداتوك زين العابدين زين، وكان مساعد وزير في وزارة الطاقة والاتصالات والبريد، وأحسست أنّ إقالتهم مبرّرة لأنهم لم يدعموني ولذلك لن يقدروا على العمل معي كأعضاء في الوزارة.

تنصّ تقاليد أمْنو على أنّ جميع المشكلات والتحديات تُحَل داخل الحزب، لكن سرعان ما اتضح أن تنكو رزاليغ ليس مستعداً لتقبّل الهزيمة. ففي ٢٥ حزيران/يونيو؛ أي بعد شهرين من انتخابات الحزب،

رفع ١١ عضواً في الفريق باء دعوى قضائية إلى المحكمة العليا لإلغاء نتائج انتخابات الجمعية العامة. وحجتهم في ذلك أنه لم يجر تسجيل أعضاء من ٥٣ فرعاً لأمْنو بالشكل المناسب ولذلك فإن تصويتهم باطل. ومع أنّني سمعت خبر دعواهم قبل ذلك، لم أصدّق أنهم سيمضون فيها، وحتى في حال فعلوا ذلك، رأيت أنّها مشكلة ثانوية وسترفض المحكمة النظر فيها. وفي أسوأ الأحوال، ربما تقضي المحكمة بعدم أحقّية أعضاء أمْنو المطعون فيهم بالاقتراع وبإعادة عدّ الأصوات من دونهم.

لكنّ الفريق باء أراد من المحكمة أن تأمر أمْنو بإعادة الانتخابات على أساس أن أصوات المندوبين غير المؤهلين كانت ستؤثر في النتيجة النهائية للانتخابات، يتعين عليّ الإقرار بأن إمكانية إعادة الانتخابات أقلقتني، واعتبرتها تطوراً غير صحّي لأن الأشخاص الطامحين سينفقون المزيد من الأموال على شراء الأصوات. كما إن نقل قضية حزبية إلى المحاكم عمل غير صائب في نظري لأنه كان يجدر حلّها داخل الحزب، لكنّ لجوء تنكو رزاليغ إلى مرجع خارجي أفقدني احترامي له. وعقب هذه الحادثة، أضيفت قاعدة جديدة مفادها أن أيّ شخص يجرّ أمْنو إلى المحكمة سيخسر عضويته في الحزب.

في هذه الأثناء، واصل تونكو عبد الرّحمن دعمه العلني للفريق باء. بعثتُ إليه رسالة لأقول له إن إعرابه العلني عن دعمه لا يساعد في حلّ المسألة، فردّ عليّ بأنه يعتقد أنّ إعادة الانتخابات هي الإجراء الصحيح، تنبّهت إلى هذا الوضع المثير للسخرية ولأوجه الشبه بين هذه المراسلة والمراسلة التي كانت بيني وبين تونكو قبيل طردي من أمْنو، لكن بعد أن وصلني جوابه، آثرت الصمت هذه المرة.

أرجأت المحكمةُ النظر في القضية مدة أسبوعين للسماح للجنة من أمْنو بمحاولة حلّ القضية قبل إصدار الحكم. سعى الفريقان ألف وباء إلى التفاوض على تسوية خارج المحكمة، لكنّ الفريق باء أصرّ على إجراء انتخابات حزبية جديدة. شعروا بالاطمئنان إلى أنّهم إذا مُنحوا مزيداً من الوقت، سينالون العدد اللازم من الأصوات في انتخابات جديدة، وأنا نفسي اعتقدت بأنّهم قد يتمكّنون من ذلك، وبخاصة أنّ وسيلتهم في الإقناع كانت

المال، وإجراء انتخابات من جديد لم يكن أمراً يمكننا القبول به لأنه سيعني الإذعان لكل ما يريده الطرف الآخر. وفي النهاية، لم يكن أمامنا خيار سوى ترك أمر البتّ في القضية للمحكمة.

لكنّ ما حصل بعد ذلك أذهل الجميع، بمن فيهم الفريق باء. رفض قاضي المحكمة العليا تان سري هارون هاشم الالتماسات الـ ١١ التي تقدّم بها أمْنو، لكنه حكم بموجب المادة ١٢ (٣) من قانون الجمعيات بأن وجود فروع غير مسجلة يعني أنّ أمْنو نفسه حزب غير قانوني. وكان لقراره وقْع الصاعقة؛ إذْ لم يسبق في تاريخ أي بلد أعرفه أن حَكَم قاضٍ بعدم قانونية حزب حاكم. وأمْنو ليس حزباً صغيراً؛ إذْ لديه أكثر من مليونَي عضو وأكثر من ألفي فرع، كيف لنا أن نتأكد من أنّ كل فرع عمل بما تنصّ عليه القوانين بالحرف؟ وإدانة الحزب برمته لخطأ وقع فيه بعض أعضائه ولا يبدو عملاً صائباً، ومع أنّه يتعيّن على المرء القبول بقرارات المحكمة واحترامها، لكنّ التعليل المنطقي في هذه الحالة بدا في نظري جائراً ومجحفاً وحتى إنه ناتج من هوى ويمكنني القول إن قرار المحكمة لم يخدم البلاد كما ينبغي.

ما إن أُعلنت عدم شرعيّة أمْنو حتى جُمّدت أرصدته، بما في ذلك مبانيه وأسهمه في الشركات، وكنا في حالة هيجان في ذلك الوقت ولم يكن تنكو رزاليغ بوصفه أمين الصندوق في الحزب قد قدّم حساباً نهائياً. وعندما فعل ذلك في وقت متأخر، أراد أن يقول لنا إنه لا يوجد في خزائن الحزب شيء. وسرت قصة فحواها أنه بمنعنا من استعمال أرصدة الحزب، لم يعد لدينا المال الكافي لشراء الورق للمكاتب في مقرّ أمْنو. الحقيقة هي أنّ وضْعنا لم يصل إلى هذا القدر من السوء؛ فمصروفاتنا الشهرية في مقرّ أمْنو كانت ضئيلة نسبياً، ونحن لا ننفق أموالاً إضافية إلّا في أثناء الانتخابات البرلمانية، ولم يكن علينا ديون، بل إن نفقات مبانينا دُفعت سلفاً.

المشكلة كانت في الهوية السياسية لأمْنو أكثر مما هي في أرصدته. عرف قادة الفريق ألف، بمن فيهم أنا وتون غفار وعدد قليل، أنه يتعيّن علينا التحرك بسرعة للمحافظة على اسمه، إن اسم أمْنو علامة ينبغي لنا ادّعاء امتلاكها بتسجيل الحزب قبل أن يسبقنا الفريق باء إلى ذلك. وأصبح الخلاف سباقاً الآن بين الفريق ألف والفريق باء لتسجيل حزب جديد يمكنه الانطلاق

من حيث وصل أمْنو. وباعتبار أن المحكمة قضت بحلّ الحزب القديم، توجّب أن يكون الحزب الجديد متميّزاً عنه، ومختلفاً عنه شكلاً وقانوناً. وفي الوقت عينه، ينبغي أن يضمن امتلاك اسم أمْنو وتاريخه وأرصدته.

قدّمنا طلباً لإدارة سجلّ الجمعيات في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٨م لتشكيل حزب اسمه أمْنو ٨٨، لكن الطلب رُفض على أساس أن أمْنو القديم لم يُشطب من السجلات رسمياً بعد، كما رُفض طلب الفريق باء أيضاً للسبب عينه، ثمّ أعدنا تقديم طلبنا في ١٣ شباط/فبراير وتمّت الموافقة عليه بعد يومين. وتقدّم الحزب الجديد، المنظّمة الوطنية الملايوية المتحدة (الجديدة)، أو أمْنو بارو بطلب الانتساب إلى ائتلاف الجبهة الوطنية في اليوم نفسه، وكنت قد اقترحت تغيير هيكلية الحزب الجديد لخفض عدد الأعضاء المسؤولين عن القرارات كافة؛ لأنّي أحسست بأنّ عضويته الكبيرة أعاقت إدارة أمْنو، لكنّ الآخرين اعترضوا وأصرّوا على وجوب أن يبقى أمْنو بارو حركة عريضة مثل سلفها، وجادلوا بأنّ المشاركة الكثيفة وحدها تضمن دعماً عارماً.

جرى التداول بنظريات غريبة بشأن الواقعة برمّتها منذ ذلك الوقت، وسمعت أشخاصاً يقولون إنني سمحت بمواصلة عملية إلغاء تسجيل أمْنو لأني رأيت فيها فرصة لتشكيل حزب جديد تقتصر عضويته على الأشخاص الموالين لي. ولدعم هذه النظرية، زعم بعضهم أنّ كبير مستشاري أمْنو القانونيين داتوك غوبال سري رام هو الذي لفت الانتباه إلى تلك المادة في قانون الجمعيات التي بنى عليها القاضي قراره. وأشار آخرون إلى أنّني لم أقاوم عملية إلغاء التسجيل بالقوة اللازمة لأنّ أمْنو لم يقدّم غير ردّ من صفحة واحدة على رسالة إدارة سجل الجمعيات المشهورة.

من جانبي، لم يكن في مقدوري أن أعرف إن كان محامينا قد أثّر في القاضي أم لا، وإذا قام بهذا بتلك الطريقة، سيكون ذلك من دون علمي بكل تأكيد. وفي ما يتصل بعدم اعتراضي على شطب أمْنو بالقوة الكافية، ردّي هو أننا لم نشأ إطالة عملية الالتماس وجلّ ما أردناه كان مواصلة قيادة البلاد، فهذه هي مسؤولية من هو في السلطة، وهي مسؤولية لا يتحمّلها خصومنا. وإذا لم نهتمّ بواجبات الإدارة، يمكن الفريق باء تمضية وقته في

المسائل القانونية والدقائق التقنية والتسييس اليائس. وبالنسبة إلينا، أهم الأعمال التي توجّب القيام بها بعد إعلان عدم قانونية أمْنو كان تسجيل حزب جديد يمكن الربط بينه وبين أمْنو. نجحنا في المطالبة بذلك الإرث السياسي وضمان بقاء استمراريته التاريخية في أيدينا.

بعد انتهاء معركة أمْنو، ركّزنا على رأب الصدوع التي برزت في صفوف الحزب وعلى تسجيل أكبر عدد ممكن من أعضاء أمْنو القديم في أمْنو بارو. ولم يكن إقناع الناس، وبخاصة دوائرنا الملايوية الناخبة، بالقبول بأمْنو بارو مهمة شاقة. وفي سياق نحو عام، سافرنا إلى جميع الولايات لإعادة التعريف بالحزب، وحشد الدّعم الشعبي له، وضمان بقاء قادته على اتصال بالناس العاديين، وبيّنا لهم أنّ أمْنو بارو هو الحزب أمْنو القديم نفسه بالبداهة وأنه يحمل المبادئ ذاتها ويخوض الصراع نفسه الذي خاضه حزب أمْنو الذي طالما عرفوه وأيّدوه. كما استخدمنا الأعلام والرموز ذاتها، وحرصنا على إظهار كلمة «بارو» في خط رفيع جداً في ترويسات رسائلنا. وفي النهاية، توقف الناس عن استخدام تلك الكلمة نهائياً وحُذفت من اسم الحزب بالكامل، وكان من المهم أن نكون حزب أمْنو الذي يعرفه الجميع ويتذكّرونه. فإذا كنّا نمثل الحزب أمْنو بالنواحي كافة، سيعود أعضاء أمْنو السابقون وينضمّون كأعضاء في الحزب الجديد. وإذا اعتُبر حزباً آخر، فقد يُحجمون عن ذلك.

فُتحت عضوية أمْنو أمام الجميع، حتى أولئك الذين وقفوا ضدّي، ولطالما اعتقدت بأنه ليس من حقّي منع أحد من خدمة الحزب لمجرّد أنه اختار عدم الوقوف بجانبي؛ لذلك أدخلت في أمْنو بارو كل من أراد الانضمام إليه، بما في ذلك الأشخاص الذين وقفوا مع الفريق باء، مثل تان سري سيد حميد البار وعبد القادر شيخ فدزير وتون عبد الله. وبعد شيء من التردّد، كان تون عبد الله في أوائل من تقدّم للانضمام إلى أمْنو بارو. إعتقدت أنه تصرف وفقاً لأكثر الطرق بُعداً عن المألوف في أثناء المنافسة بين الفريق ألف والفريق باء، وكان مسؤولاً في الصف الثاني في الحزب وقائداً في الفريق باء ويُعتقد على نطاق واسع أنه من أنصار تون موسى. وأذكر أنني نظّمت حملة في مرحلة معيّنة في دائرة تون عبد الله الانتخابية كيبالا باتاس بولاية بينانغ. وهناك، اختار تقاسم المنصّة معي في ذلك اليوم وألقى كلمة

لم يؤيّد فيها أياً من الفريقين، وهو ما جعلني أتعجّب من الطرف الذي يقف بجانبه، وأفترض أنه كان يحتاط لنفسه في حال فزت.

على أنه ليس كل أعضاء الفريق باء أرادوا الانضمام إلى أمْنو بارو، منهم تنكو رزاليغ الذي بادر إلى تشكيل حزب جديد اسمه سيمنغات ٤٦ (روح الـ٤٦)، مستذكراً السنة التي تأسس فيها أمْنو. وبقي تون موسى وتون عبد الله خارج أمْنو بارو. وبحكم خبرة تنكو رزاليغ الطويلة في السياسة، عرف أن نجاح أمْنو معتمد جزئياً على قاعدته الملايوية وعلى تحالفه العملاني مع الحزب الصيني الماليزي والمجلس الماليزيّ الهندي ضمن إطار التحالف والجبهة الوطنية؛ لذلك قرر اعتماد المقاربة ذاتها، مدركاً أنه طالما أنّ أحزاب المعارضة تتنافس في ما بينها، فإنّ تشتّت أصوات المناوئين للجبهة الوطنيّة سيؤدّي إلى فوز الجبهة الوطنية دائماً.

لذلك؛ أقنع الحزبَ الإسلامي الماليزيّ (باس) وحزب العمل الديمقراطي (داب) بالتعاون مع حزبه وتقديم مرشّح واحد للمعارضة ضدّ الجبهة الوطنية في كل دائرة انتخابية. وقرروا تقاسمَ الدوائر الانتخابية مثلما تفعل الجبهة الوطنية، ودعمَ كل حزب مرشحي الحزبين الآخرَين، لكن أنصار باس كرهوا دعم حزب داب فيما نفر أنصارُ داب من حزب باس، لكنّ أنصار باس وسيمنغات ٤٦ تعاونوا بشكل وثيق، غير أنّ المستفيد الرئيس من هذا التعاون كان باس؛ إذْ فاز سيمنغات ٤٦ بعدد قليل جداً من المقاعد وسرعان ما اتضح أن ائتلاف المعارضة أفاد باس أساساً من خلال أصوات سيمنغات ٤٦. كما استفاد داب من دعمه، غير أنّ أصوات باس وداب لم تكن كافية لمساعدة سيمنغات ٤٦ في معاركه التي خاضعها مع مرشحي أمْنو.

وبعد دورتين انتخابيتين عامّتين، أدرك قادة سيمنغات أنّهم لن يصلوا إلى نتيجة من خلال الحلف الذي أبرموه مع باس وداب. وقام عدد من أعضائه الذين كان لهم أصدقاء في أمْنو بالخطوة الأولى لإعادة سيمنغات ٤٦ إلى كنف أمْنو. وبهذه الطريقة، لم يعد أعضاؤه مضطرين إلى تحمّل العزلة والقلق الناجم عن اختيار فردي، واعتقدت أنّها فكرة جيّدة وتوقيتها مناسب أيضاً. فالانشقاقات الحزبية أضعفت أمْنو والقبول بعودة المنشقين إليه

سينفعه. كنت مستعدّاً للسماح للأشخاص الذين عارضوني بالعودة إلى أمْنو، وحتى إسناد مناصب حزبية إليهم فأدركت أنّ لكل منهم أنصاره وأن من المهم أن يعود هؤلاء الأنصار معهم. ولا يمكن فعل ذلك إلّا بحفظ ماء وجوههم، والقبول بهم من دون تبادل الاتهامات معهم أو إذلالهم.

تلك كانت وجهة نظري، لكن ليس كل واحد في أمْنو راوده الإحساس نفسه. كان بعضهم لا يزال غاضباً ومقولة إنه ينبغي لنا إعادة ضمّ مجموعة تسبّبت بهذا القدر من المشكلات للحزب وانقلبت عليه بدت كريهة في نظر عدد من قادة أمْنو بارو وأعضائه. وشعر عدد قليل من الأعضاء بأنهم لن يستطيعوا العمل مع سيمنغات ٤٦ أبداً ولا سيّما أن إعادة القبول بقائد سابق في سيمنغات ٤٦ في أحد أقسام أمْنو يمكن أن يُشعر قائد ذلك الفرع بانعدام الأمن، لكن كان عليّ أن أنظر إلى الصورة الكبيرة؛ فالمجموعات المنشقة تستطيع إحداث أضرار كثيرة في الدوائر الانتخابية التي يضيق فيها هامش الأصوات كثيراً. وحتى الأعداد الصغيرة يمكنها إحداث فارق كبير في الانتخابات، وأنا لن أنسى خسارتي في سنة ١٩٦٩م لأنّ أعضاء الحزب الصيني الماليزي المحليين، على قلة عددهم، رفضوا التصويت لي وصوّتوا لـ«باس» بدلاً مني.

لكنّ عودة سيمنغات ٤٦ إلى أمْنو لم تضمن الفوز للجبهة الوطنية بولاية كلانتان في الانتخابات العامة لسنة ١٩٩٩م. إنّ باس حزب عنيد تصعب زحزحته، وإن شعوري تجاه بعض قادته قضية منفصلة، لكنّ تماسك صفوفه باعث على احترامي وإعجابي، وأنصار باس يدعمونه ومرشحيه بدافع التزام شخصي قوي لا لأنهم يتلقون مكافآت مادية سخية. لكنّي أتحسر لكونهم يمنحون ولاءهم العميق بشكل أعمى وبلا تمييز، ولطالما كان التوصّل إلى طريقة لكسر ذلك الرابط أحد أكبر التحدّيات التي تواجه أمْنو.

تبادلتُ وتنكو رزاليغ الحديث في مهرجان عام بولاية كلانتان للإعلان عن المصالحة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦م. بعد مرور سبع سنين على تشكيل سيمنغات ٤٦، تحدثنا حينها عن الحاجة إلى توحيد الملايويين وتقوية أمْنو، وعن أهمّية عملنا معاً على بلوغ ذلك الهدف. وقبل شهر من ذلك، أصدر المجلس الأعلى في سيمنغات ٤٦ قراراً بحلّ الحزب وضمّ أعضائه

الأربعمئة ألف إلى أمْنو. وعرفت أنّ مشكلات ستعترض العمليةَ الانتقالية وأن عدداً من الأشخاص سيجدون صعوبة في نسيان ما قيل في ذروة الخصام بين الفريق ألف والفريق باء، مثل مزاعم تنكو رزاليغ بأننا تحايلنا للفوز في الانتخابات الحزبية في سنة ١٩٨٧م.

ومع ذلك، كان الأحرى أن نعمل على إعادتهم وعرفت أنّني سأتمكّن من العمل معهم، مثلما يمكنني العمل مع أي شخص لديه شيء يسهم به في خدمة الحزب. حتى إني فكرت في إعادة ضمّ تنكو رزاليغ إلى الوزارة، لكن بعد أن وجّه إليّ وإلى الحكومة انتقادات عنيفة في مقابلة أجراها مع مجلة **فار إيسترن إيكونوميك ريفيو** (*Far Eastern Economic Review*)، تعيّن عليّ العدول عن الفكرة. يمكن تفهّم الخيانة السابقة والصفح عمن قام بها والتغاضي عنه، لكن لا يمكن التسامح مع استمرار انعدام الولاء والتعقّل. ولو كان تنكو رزاليغ أكثر صبراً، ربما حلّ محلّ تون موسى كمساعد رئيس الوزراء ليصل في النهاية إلى منصب رئيس الوزراء.

وفي ما يتصل بتون موسى، لم يكن في نفسي حقد على مساعدي السابق. عاملتُه بطريقة لائقة حتى بعد انسحابه من أمْنو وأسندتُ إليه مناصب عديدة، بما في ذلك منصب مبعوث ماليزيا الخاص إلى الأمم المتحدة برتبة وزير في سنة ١٩٩٠م ولاحقاً رئاسة اللجنة الماليزيّة لحقوق الإنسان في سنة ١٩٩٩م، ولم أرَ مبرّراً لحرمانه من أداء دور في الحكومة. وعقب فشل الفريق باء، نأى تون موسى بنفسه عن الفريقين وبقي مستقلاً، لكنّي رأيت في قراره عدم الانضمام إلى سيمنغات ٤٦ علامة على عدم رغبته في الوقوف موقف المعارض لأمْنو.

عندما انضمّ أعضاء الفريق باء إلى أمْنو بارو، عُرضت عليهم الفرصة ليعودوا إلى مناصبهم في المجلس الأعلى للحزب. قال بعض النقاد إنّ تلك خطوة محسوبة من جانبي لتليين صورتي القاسية والعنيدة، ولم يكن ذلك مصدر قلق لي، وأنا أظنّ أنني قاس كما كنت دائماً لكن حين أعتقد أن عملاً ربما يخدم مصلحة الحزب، لن أتردد في القيام به.

من حيث الجوهر، كان أعضاء الفريق باء السابقين أعضاء في أمْنو أساساً، وهذه هي حقيقة رفع الحظر عن إعادة انضمامهم إلى الحزب.

انفصلنا عن بعضنا بسبب ولاءاتنا الشخصية لأفراد مختلفين، لكنّ الأهداف السياسية التي تحرّكنا واحدة، وكان من المهم إعطاء مكان لكل من يدعم نضال أمْنو ومبادئه.

لطالما أصررت على أن أمْنو ملك لجميع الملايويين، وأن من حق كل ملايوي يشاطر الحزبَ أهدافه أن ينضم إليه. وقد نما أمْنو بارو منذ انطلاقه، وازداد قوة حين عادت أغلبية هؤلاء الأعضاء الذين انشقوا والتحقوا مؤقتاً بسيمنغات ٤٦ إلى بيتهم السياسي.

الفصل الحادي والأربعون

عملية لالانغ

لم يمضِ على الانشقاق الذي حدث في أمْنو وقت طويل حتى مررت بإحدى أسوأ المراحل في مسيرتي السياسية عندما اعتقلت الشرطةُ أكثر من مئة شخص بموجب قانون الأمن الداخلي واحتجزتهم. بدأت مداهمة الشرطة التي سُمّيت عملية لالانغ (وتعني تقريباً عملية التعشيب) في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧م وأصبحت لطخة دائمة شابت مدة رئاستي للوزراء.

لم أحبّذ استخدام قانون الأمن الداخلي يوماً ولا يمكنني نسيان أنّني كنت مرشّحاً على الأرجح للاحتجاز من دون محاكمة في سنة ١٩٦٩م بأوامر من حكومة تونكو. وفي ذلك الوقت، كان تصوّر البقاء رهن الاعتقال لأجل غير محدود مخيفاً؛ لذلك، أوضحت كراهيتي لقانون الأمن الداخلي بإطلاق سراح أكثر من ٢٠ معتقلاً ما إن أصبحت رئيس الوزراء، وعزمت لاحقاً على تعديل القانون وإصلاحه إن لم يكن إلغاؤه بالكلّية.

طلبت من تون موسى هيتام، مساعد رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية آنذاك، إبلاغ مفتش عام جهاز الشرطة بأني لا أنوي استخدام قانون الأمن الداخلي طوال مدة رئاستي للوزراء. كيف يمكنني إذاً السماح بعد ست سنين فقط بتنفيذ عملية لالانغ، وهي أكبر عملية قامت بها الشرطة في تاريخ ماليزيا؟

تتّسم العلاقة بين حكومة منتخَبة والإدارة الدائمة بالدقّة والتعقيد الشديد؛ إن جهاز الشرطة الملكي الملايوي مؤسسة محترفة تعي أنّها خاضعة للحكومة المنتخَبة لكنّ من واجبها أيضاً تقديم النصح للحكومة بشأن الوضع الأمني والعمل الذي ربما يلزم القيام به لمعالجته. في العادة، يعمل الوزيرُ المسؤول بهذه النصيحة، ولا يتجاهلها إلّا في الظروف الاستثنائية، لكن إذا

دأب الوزير على الإعراض عن نصيحة رئيس جهاز الشرطة، سرعان ما سيجد أنّ التعامل مع المستشار الأمني الأول صعباً للغاية. ومع أن القرار النهائي يظل في يد الوزير والحكومة، يتعيّن أن تستند قراراتهما إلى تقييم مناسب للتقارير التي ترفعها الشرطة إليهما.

لطالما تعجّبت في الماضي من سبب خضوع الشرطة، وكذلك القوات المسلحة والموظفين الحكوميين في المصالح الإدارية في هذه المسألة، للحكومة المنتخبة؛ ففي النهاية، لا توجد وسيلة تمكّنها من فرض قراراتها عليهم، فليس لدينا في ماليزيا حرّاس قصور موالون بالمطلق للقائد لضمان الامتثال لقرارات الحكومة. وأغلبية عناصر حرّاسنا الرسميين يأتون، في الأغلب، من الشرطة ومن القوات المسلحة التي تتلقّى أوامرها من رؤسائها. خلاصة القول، يطيع هؤلاء الرؤساء الحكومة لأنهم موافقون على ذلك، ولأنهم يعترفون بأن القيادة الوطنية المنتخَبة قيادة شرعية، كما أنّهم يقبلون بشرعية آلية الانتخابات الديمقراطية التي انبثقت عنها القيادةُ الوطنية برئاسة رئيس الوزراء.

يعتمد القادة المنتخَبون على الخدمات المتخصّصة التي توفّرها الشرطة والقوات المسلحة وعلى القوة المادّية التي تستخدمانها، كما إننا نعتمد على الموافقة والاستعداد المستمر لرؤساء الشرطة والقوات المسلحة للاعتراف بنا والقبول بقراراتنا وتوجيهاتنا، ويتعيّن علينا بالتالي إقامة علاقات عمل جيدة معهم عموماً ومع جهاز الشرطة خصوصاً؛ لأنه المسؤول الأول عن أمن القادة والبلاد، وإهمال نصائح الشرطة ليس عملاً يقوم به قائد بخفة أو من دون تحمّل العواقب.

واستشعاراً مني بالعلاقات الدقيقة جداً بين السلطات، حرصتُ من البداية على تطوير علاقات جيدة مع مفتش عام جهاز الشرطة، ومع رئيس أركان القوات المسلّحة والسكرتير الأول في الحكومة؛ ذلك أنّ كلاً منهم يستطيع بطرقه الخاصة إلحاق ضرر بالغ بإدارتي إذا ارتأى ذلك. وكون أي منهم لم يفعل ذلك في الماضي وأنه مستمرّ في ولائه لا يعني أنه قد لا يتصرّف بشكل مغاير في المستقبل. وكنت على دراية بالانقلابات العسكرية التي هزّت أركان دول أخرى وعرفت أنّه لا يمكنني السماح بحال بوصول

الوضع إلى حالة ربما تغري الجهات التي تحمل السلاح في ماليزيا بالتفكير جدّياً بالفكرة. وأكد لنا البروزُ اللاحق لمجموعة «المعونة» التي سعت إلى تدبير انقلاب غريب على الحكومة في سنة ٢٠٠٠م ولمسلّحين إسلاميين آخرين أن بعضاً من صغار الضباط وعناصر آخرين لا يؤمنون بكونهم مهنيين دائماً. ومع أنني ربما أصررت على فرض آرائي، وكان عليّ التعامل مع النصائح التي تقدّم إليّ بجدّية، وبخاصة عندما تأتي من مفتش عام جهاز الشرطة، الضابط الأول في الجهاز. وكان الضعف قد اعترى الحكومة في السنة التي نُفّذت فيها عملية لالانغ بسبب سلسلة من الشروخ السياسية في قيادة أمْنو، وتون موسى استقال من منصب مساعد رئيس الوزراء قبل ذلك، وهو قرار قاد إلى الصراع الذي قسّم الحزب بين الفريق ألف والفريق باء. والقضية التي رُفعت إلى المحكمة بعد ذلك زادت الحكومة ضعفاً، وكان رأيي دائماً أنّ ماليزيا في حاجة إلى حكومة قوية لتحافظ على استقرارها، بينما لن تعمل الحكومة التي تبدو هشة إلّا على إغراء المتطرّفين باختبار عزيمتها. وفي أعقاب المعارك الحزبية والقضائية، بدا أنني أرأس حكومة ضعيفة للغاية، وبدا أنّ الطاعنين فيّ يعتقدون أن دفعة خفيفة قد تكون كافية لإسقاطي، أضف إلى ذلك أنّ الاقتصاد لم يكن على ما يرام ومعدل البطالة كان يرتفع.

في هذا الوضع، سرعان ما بدأ المتطرّفون الذين يدافعون عن اللغة والثقافة الصينية وعن التعليم باللغة الصينية بإثارة قضايا متنوعة خلافية بل استفزازية في بعض الحالات. وبدأ المعلّمون الصينيون بالاحتجاج على تعيين معلّمين صينيين لم يتلقّوا تعليمهم في مدارس بيئتها صينية في مراكز رفيعة في المدارس الإعدادية (الصينية) الوطنية الطابع. وسرعان ما تبنّى هذه القضية حزب العمل الديمقراطي المعارض وكذلك الحزب الصيني الماليزي وغيراكان، وهي الأحزاب المدعومة من الصينيين في حكومة الجبهة الوطنية. وكان في عداد منتقدي التعيينات تان سري لي كيم ساي، مساعد رئيس الحزب الصيني الماليزي. وعُقد لقاء ساخن في معبد حضره المعلمون الصينيون وعدد غفير من المنظمات غير الحكومية العاملة في المجتمع الصيني إلى جانب قادة حزب العمل الديمقراطي والحزب الصيني الماليزي وغيراكان.

أثيرت قضايا أخرى منها التطوير المقترح للمقبرة الصينية بوكيت سينا في ملقا وفشل التعاونية الإبداعية التابعة لغيراكان التي شعر عدد من الصينيين بأنه ينبغي للحكومة إنقاذها. كما نظّم حزب العمل الديمقراطي مظاهرات على خلفية قضية التغييرات في الموضوعات الصينية والهندية الاختيارية التي تدرَّس في جامعة ملايا. واقتُرح أيضاً رفع مذكّرة مناوئة «للثقافة الوطنية» الرسمية التي أعلنت أن الثقافة الملايوية هي المكوّن الجوهري لثقافتنا الوطنية الناشئة منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي. وبعبارة أخرى، كان الخطاب العِرقي في المعترك العام يتنامى بسرعة ويزداد سخونة بشكل خطير.

وكما كان متوقعاً، ثارت ثائرة عدد من الملايويين، ولا سيّما في أمْنو وعقد الطلاب في الجامعة الملايوية مهرجاناً غير قانوني. ونُظّمت مسيرة ملايوية في منطقة كامبونغ بارو في كوالالمبور، وهي الساحة التي شهدت أسوأ الصدامات في أيار/مايو ١٩٦٩م، ممّا أجّج عواطف الملايويين وأثار مخاوف غير الملايويين. واتّهم كل من الحزب الإسلامي وأمْنو الكنائسَ المسيحية بتنصير جماعي للملايويين، وهيّأ أمْنو الساحة لمهرجان حاشد يحضره ٥٠٠,٠٠٠ شخص في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧م لإظهار الدعم القوي الذي تتمتّع به الحكومة، لكنّنا آثرنا عدم السماح بتنظيمه خوفاً من تدهور الوضع. حتى إنّ التوترات ازدادت حدّة حين اندفع جندي ملايوي لأسباب لا تزال مجهولة وأطلق النار من بندقيته الـ«أم ـ ١٦» في شارع تشو كيت في كوالالمبور ممّا أدّى إلى مقتل ملايوي واحد واثنين من الصينيين.

في تلك الظروف الآخذة في التدهور بسرعة، شعرت الشرطة أنّ تكرار أحداث الشغب التي وقعت في ١٣ أيار/مايو ١٩٦٩م يزداد رجحاناً؛ لذلك نصح لي مفتّش عام جهاز الشرطة بوجوب المسارعة إلى تنفيذ عمليات اعتقال دفاعية بموجب قانون الأمن الداخلي للمحافظة على النظام العام. عنت الموافقة على توصية مفتش عام جهاز الشرطة أنه يتعين عليّ إسكات ضميري. إن جوهر قانون الأمن الداخلي قائم على المنع، بمعنى عدم الانتظار ريثما يحصل أمر فيتطوّر الوضع وتقع جرائم يمكن أن تُرفع إلى المحاكم. وسيكون الوقت قد تأخر كثيراً إن نحن انتظرنا ببساطة ريثما تسوء الأمور ويُقتل بعض الناس، ومع أنّني وافقت على عمليات الاعتقال والسجن، حسبتُ أنها لن تشمل سوى عدد قليل من مثيري الفتن، حتى إني

التقيت بعدد من قادة حزب العمل الديمقراطي وطمأنتهم إلى أنّ الاعتقالات لن تطالهم.

لكنّ الاعتقالات لم تكن سوى في بدايتها وكانت أبعد ما تكون عن نهايتها، وكم حزنتُ حين قامت الشرطة بعمليات اعتقال جماعي. اعتقلوا أعضاء برلمانيين من جميع الأحزاب السياسية بما في ذلك أمْنو، ومعلمين صينيين، وشخصيات بارزة من منظّمات غير حكومية. ومن بين المعتقلين سيم مو يو، وهو أستاذ صيني أراد أن يتمّ الاعتراف باللغة الصينية كواحدة من اللغات الرسمية في ماليزيا؛ والدكتور شاندرا مظفّر، وهو عالم سياسي بارز وناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان؛ وداتوك بادوكا إبراهيم علي، وهو سياسي في أمْنو اشتُهر بالقفز من حزب سياسي إلى آخر. وبالجملة، أُلقي القبض على ١٠٦ أشخاص. وفي غضون أسبوع، أطلقت الشرطة سراح أكثر من ٥٠ منهم، وبعد شهرين لم يبق رهن الاحتجاز غير ٣٣ شخصاً، لكنّ الرقم الذي علق في أذهان الناس لا يزال ١٠٦.

صُعقتُ عندما أُخبرتُ أخيراً بالعدد الكلي للاعتقالات، لكن لم يكن في وسعي إبطال أوامر الشرطة، كما توجّب عليّ تحمّل المسؤولية وإعطاء دعمي الكامل للأعمال التي قامت بها الشرطة. وأصدرت الحكومة في مرحلة مبكرة «كتاباً أبيض» شرح الخلفية الكاملة، والتوترات الخطيرة بين الأعراق، والحاجة إلى القيام بعمل جذري.

وإلى جانب الاعتقالات، سحبنا رخص طبع ثلاث صحف ونشرها، هي: **ذا ستار** (*The Star*)، وهي صحيفة يومية تصدر باللغة الإنكليزية، و**سين تشو جيت بوه** (*Sin Chew Jit Poh*)، وهي صحيفة يومية تصدر باللغة الصينية، و**الوطن** (*Watan*)، وهي مجلّة أسبوعيّة تصدر باللغة الملايوية. شعرنا أن هذه الصحف تعمل على إذكاء نيران المشاعر العِرقية باستغلال قضايا معيّنة، وتشجيع المجتمع الصيني على التمرّد على الحكومة. وعلى سبيل المثال، صُوّرت حادثة اندفاع الجندي الملايوي وإطلاقه النار كالمجنون بأنّها محاولة ملايوية لقتل الصينيين.

لم أُبلَّغ سلفاً بوقف تلك الصحف من الناحية الفعلية، عرفت أن جمعيات الصحافيين في العالم أجمع ستديننا وتشوّه اسم ماليزيا، لكن تعيّن

عليّ ائتمان الشرطة على اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة بناء على المعلومات الاستخبارية التي في حوزتها.

كان العالم بأسره يراقبنا، وقيل إنني أُظهر الآن صورتي الحقيقية كدكتاتور ولم يكن هناك وسيلة لشرح دوري في الاعتقالات الجماعيّة تلك، وأصبحت عملية لالانغ لطخة سوداء لا تُمحى على جبين إدارتي. فجميع الروايات التي وصفت السنين التي أمضيتها في سدة رئاسة وزراء ماليزيا ملوّنة بعملية لالانغ. إنها تؤطّر جميع الأوصاف التي أُلصقت بشخصيتي ومسيرتي السياسية الإجمالية، بينما يظهر نعت «الدكتاتوري» دائماً في تقييمات جميع الطاعنين فيّ. ومع أني لم أستخدم قانون الأمن الداخلي ضدّ داتوك سيري أنور إبراهيم لاحقاً، تشير التقارير دائماً إلى أنه احتُجز هو أيضاً من دون محاكمة، لكنّهم يتجاهلون دائماً حقيقة أنه مثل أمام المحكمة وفقاً للأصول.

لم أكن الوحيد الذي لطّخت عمليةُ لالانغ سمعتَه؛ فقد تزعزعت ثقة الناس وإيمانهم بجهاز الشرطة وشعر عدد منهم أنه بالغ في إجراءاته وأنه فعل ما فعل لأنه أُعطي حرّية مطلقة في التصرّف على الوجه الذي يحلو له، وسرت شائعات تحدّثت عن تعذيب الشرطة للمعتقلين وإساءة معاملة العمال الأجانب الموقوفين قبل ترحيلهم، هذه افتراءات، لكنّ منتقدينا استغلّوها أبشع استغلال.

كما شرعت المنظّمات غير الحكومية في النظر في أوضاع العمال الأجانب غير الشرعيين الذين احتجزتهم الحكومة، وسلّطت الصحافة الضوء على حالات وفاة بعض الموقوفين لدى الشرطة. وطالبت بالاطلاع على الأوضاع التي احتُجز فيها الموقوفون وعندما سُمح لها بذلك، أدانت الحكومةَ والشرطةَ خصوصاً، على الأوضاع المزرية لمنشآت الاعتقال.

لا يمكن أحد أن يطعن في أسباب عمليات الاعتقال عندما استُخدم قانون الأمن الداخلي، بل لا يمكن حتى المحاكم التشكيك في عمليات الاعتقال التي وافق عليها وزير الشؤون الداخلية. لكن بطريقة ما، تمكّن عدد من المحامين من استصدار أوامر قضائية بإحضار المقبوض عليهم للنظر في شرعيّة حبسهم، زاعمين اتباع إجراءات غير شرعية. وعندما مَثَلوا أمام المحاكم، أُخلي سبيل عدد منهم، لكنّ الشرطة أعادت اعتقال حفنة قليلة

منهم بعد أن أعدّت مذكّرات الاعتقال المناسبة وكانت محقّة في ذلك بالطبع، لكنّ أعمالها لم تحسّن صورتها في عيون الناس.

لم يوجّه أعضاءُ الحكومة للشرطة انتقاداتٍ علنية، لكن الوزارة شعرت بقلق شديد. ناقشنا قضية صورة البلاد والحاجة إلى إطلاق يد الشرطة ضمن حدود القانون وعرفنا أن فيهم من قد يتعمّد إثارة المشكلات، لكننا لم نعتقد أن جهاز الشرطة لدينا يرتكب تعديات ممنهجة.

لا يوجد أساس للمزاعم التي تحدثت عن إطلاق الحكومة يدَ الشرطة في إدارة شؤونها، لكنّ ضبط الشرطة ليس مسألة سهلة ومعاقبتها علناً غير واردة؛ فمعظم أفراد جهاز الشرطة ملايويون لا يتقبّلون توبيخهم علناً، وإذا تقرّر تعنيفهم أو معاقبتهم، ينبغي أن يتمّ ذلك بعيداً عن أعين الناس. وبالمقابل، تقبل شرطتنا بأن تُوبَّخ أمام زملاء من رجال الشرطة، لكنّ لوم الشرطة جهاراً وإبراز إخفاقاتها أمام الصحافة وجعلها أضحوكة لا ينفع أحداً. وإذا كان لديّ ما أقوله لأفراد جهاز الشرطة، فسأقوله لمفتش عام الجهاز، وهو بدوره ينقل المسألة إلى ضباطه الذين سيناقشونها ويعتمدون الطريقة المثلى لاتخاذ الإجراءات التصحيحية أو إنزال عقوبات. إن جهازهم يتميّز بالانضباط وعلى الأرجح أنهم سيصحّحون طرقهم إذا عولجت المشكلة بالشكل المناسب.

ليس لشرطتنا أيّ أجندة سياسيّة خاصة، وعناصرها موجودون لخدمة الحكومة المنتخَبة وسيطيعون الأوامر ولو بدت في نظرهم طائشة. وكي تُظهر الشرطة كجهاز تردداً في إطاعة الأوامر، لا بدّ من أن تكون الحكومة قد قامت بعمل شائن وغير قانوني لكن قبل أن يعمد كبار الضباط في الجهاز إلى إظهار ذلك، ربما يعبّر أفراده العاديون عن ضيقهم بطرق مهذبة، وكل ما قد يبادرون إلى فعله أو يحجمون عن فعله يمكن أن يؤثّر في أداء الجهاز ككل، وهذ النوع من الامتناع عن إطاعة الأوامر ومقاومتها لن يخدم أمن البلاد واستقرارها.

يجادل بعض منتقدي عملية لالانغ بأنّه لم تقع أزمة تبرّرها، لكنّهم مخطئون. ويجادل آخرون بأنّ أزمة قد حصلت فعلاً، لكنّ الحكومة وأمْنو وأنا شخصياً قمنا بتضخيمها والتلاعب بها لمآرب سياسية، وهذا قول موغل في الخطأ أيضاً.

لكنّ النقاد الأكثر عقلانية يقرّون بأن هناك أزمةً حقيقية لكن رد فعل

الحكومة عليها كان مفرطاً ولا يتناسب مع خطورتها، وربما يكونون محقّين في ذلك، لكنّ هؤلاء النقّاد يعلّقون وهم ينظرون من بعيد بعد وقوع الحدث لكن لم تتوافر للحكومة هذه المزايا. واجهنا أزمة وكنّا المسؤولين عن إدارتها، والدورة الانتكاسية الهدّامة كانت قد قطعت شوطاً طويلاً حين قررنا إلغاء مهرجان أمْنو وحين بدأت موجة الاعتقالات، وبدا الانزلاق نحو الفوضى وتجدّد أعمال العنف المحتمل في الشوارع والدمار الذي حدث في سنة ١٩٦٩م أموراً وشيكة. ولم يكن الماليزيّون ليصفحوا عنا، ولا ينبغي لهم ذلك، لو اتُّخذت إجراءات غير كافية أو غير فاعلة وسمحنا لدورة العنف بالسيطرة على الشارع. من سيتمنى حدوث ذلك ويكون مرتاح الضمير، ليس أنا بالتأكيد.

يصعب في مثل تلك اللحظات معرفة ما هو لازم ومعقول، وما هو غير مناسب وزائد عن الحدّ وكان علينا أن نتصرّف، ولو عدنا إلى تلك المرحلة، سيظهر أننا قمنا بعملية قمع شديدة. لكننا تعلمنا كثيراً مما عانيناه جميعاً: نحن في الحكومة، والشرطة، والأحزاب السياسية في كل من الجبهة الوطنية والمعارضة، والمنظمات غير الحكومية، والمواطنون العاديون التوّاقون إلى حياة هادئة ويتطلعون إلى الحكومة لتوفر لهم الاستقرار الاجتماعي.

ماليزيا دولة ديمقراطية ولو اعترض بعضهم على ذلك، وإحدى السمات الرئيسة للديمقراطية الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، على أنه لا يمكن أن يكون هذا الفصل مطلقاً كما لا يمكن تجاذب الأمّة باستمرار في اتجاهات مختلفة. ويتعيّن توافر قدر من التفاهم بين هذه السلطات وكذلك التنسيق بين الأعمال التي يقوم بها كل مركز سلطة، ويتعين على كل سلطة أن تعرف مجالها الخاص ومنتهى حدوده. ويتعيّن على كل طرف في الحكم معرفة دوره والمدى الذي يمكنه قطعه قبل أن يُتّهم بتجاوز حدوده العملياتية.

توجّب عليّ في أواخر سنة ١٩٨٧م كبت شكوكي ومشاعري الخاصة، وتوجّب عليّ الاعتراف بدور جهاز الشرطة وخبرته والتسليم بحقّه في ممارسة دوره المحدّد له في نظام الحكم لدينا. لا شك في أنّ عملية لالانغ شكّلت نقطة سوداء في التاريخ الإداري لماليزيا، لكنها علّمتنا درساً جيداً. وإذْ لم تُنفَّذ عمليات أخرى منذ عملية لالانغ، فذلك لأننا تعلّمنا درساً عظيماً منها سواء الحكومة أم الشعب.

الفصل الثاني والأربعون

السلطة القضائية

إن النظام القضائي الماليزيّ موروث عن البريطانيين، والآباء المؤسسون لهذا البلد لم يروا مبرّراً لتغييره. وقد قام بواجبه على أحسن ما يرام في أثناء حقبة الاستعمار على الرغم من محاباته للبريطانيين؛ إذْ لم يكن في المقدور محاكمة البريطانيين أمام قضاة محليين، لكن بما أن القضايا التي شملتهم كانت قليلة ومتباعدة، فبالكاد كانت ملاحظة ذلك التمييز ممكنة. والأشخاص الذين لاحظوا ذلك لم يروا فيه أمراً غير عادي لأن البريطانيين كانوا عِرقاً متميّزاً، كانوا الأسياد المستعمِرين أصحاب الامتيازات.

كما إنه لم تقع حوادث تورّط فيها بريطانيون أو أشخاص من جنسيات أوروبية أخرى بعد الحرب العالمية الثانية. ولم يكن في السجون الماليزيّة، على حدّ علمي، سجناء أوروبيون بالتأكيد. إن قانون ماليزيا المستقلة يسري على الجميع بالتساوي بالطبع، فلا يوجد تمييز عِرقي على سبيل المثال، والدستور هو القانون الأساس وهو يحظى بقبول الجميع. وإذا برزت حاجة إلى تعديله، توجد مادّة في الدستور نفسه تجيز ذلك.

وعلى العموم، عمل الجهازان القانوني والقضائي الماليزيان على خير ما يرام؛ فالحكومة تفهم دور السلطة القضائية والفصلَ بين سلطاتِ ركائز الحكم الثلاث، أعني السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية. عندما أصبحت رئيس الوزراء، كنت أول رجل تولّى هذا المنصب لم يدرس القانون، فرؤساء الوزارة الثلاثة الأُول كانوا جميعاً محامين تدرّبوا وتعلّموا في إنكلترا. وهم عرفوا القانون العرفي الإنكليزي بالطبع، وهو قانون يُعمل به في ماليزيا. وكوني لست محامياً، لم تكن معرفتي بالقانون والنظام القضائي على قدر معرفتهم. وفي الواقع، ألمح تون محمد

سيف الدِّين هاشم، وهو أحد أكثر رؤساء المحكمة العليا تميّزاً، إلى قلّة معرفتي القانونية.

وبما أنني لم أتدرّب لأكون محامياً ولم أتدرّب بالمثل لأكون خبيراً اقتصادياً، كان لدي بعض وجهات النظر غير التقليدية حيال إدارة النظام القضائي في ماليزيا. وجهة النظر الراسخة هي أنه يتعيّن على المرء عدم المجاهرة بانتقاد القاضي والحكم الذي يصدره وإلّا اتُّهم بازدراء المحكمة. ومن ناحية أخرى، ربما يعلّق القاضي على الآخرين، متمتّعاً بحصانة محكمته، أو حتى يحطّ من قدرهم، بما في ذلك الحكومة، وأنا لم أعتقد صواب ذلك.

ثم إن هناك تساؤلاً حيال دراسة القضايا من قبل القضاء وعندما تُرفع قضية إلى محكمة، لا يُسمح لأحد بالتعليق عليها، يبدو ذلك منصفاً تماماً؛ إذْ إننا لا نريد إثارة نقاش عام يتحوّل غالباً إلى محاكمة عامة عبر وسائل الإعلام مثلما يحصل في الولايات المتحدة مثلاً.

لكن عندما يستمرّ النظر في القضيّة لسنوات وسنوات، يمكن أن تتضرّر صورة الخصوم بشدة من دون توافر وسيلة لإصلاح الأمر. وغالباً قد ينتهي الأمر بموت الأشخاص المعنيين أو المتهَمين أو المدّعين أو المحامين، أو الشهود قبل البتّ في القضية. كما أن ذاكرة البشر قصيرة؛ أي إنه لا يمكنك توقّع أن يبقى الشاهد مستحضراً التفاصيل الدقيقة لما حصل في يوم معيّن قبل عشر سنين؛ لذلك، ربما لا يتمّ إحقاق الحق.

لا شكّ في أن تأخير إحقاق الحق كعدم إحقاقه، لكنّ القضاة أنفسهم ربما يكونون سبب التأخير أحياناً، والحالات التي فشل فيها القضاة الماليزيّون في إصدار أحكام مكتوبةٍ شائعةٌ.

تستطيع الحكومة، حين يحدث تأخير أو لا يُقام العدل، أن تلوم أيّاً كان إلا القضاة، لكنّ القضاة بشر أيضاً، وعندما يخطئون ولا يصحّحون أخطاءهم، ينبغي أن تكون الحكومة قادرة على فعل شيء كونها ممثّلة للشعب.

ربما كنت قليل التحفّظ في أيامي الأولى التي قضيتها في رئاسة الوزراء

ولا بدّ من أني أعربت عن مشاعر الإحباط من السلطة القضائية جهاراً. وفي إحدى المرّات اقتبستُ على سبيل المزاح من مسرحية «هنري السادس» لشكسبير ما قاله «ديك الجزار»: «أول ما يجب أن نقوم به قتلُ جميع المحامين»، لقد نسيت الكلمات الحرفية بالطبع لأنني قلت: «أول ما يجب أن نقوم به شنقُ المحامين».

يُفترض أن تظلّ محاضر جلسات مجلس الوزراء سرّية، لكن بطريقة ما عرف المحامون ما قلته فاعتقدوا جميعاً، بما في ذلك عدد ضئيل من العاملين في السلطة القضائية، أنني أكره المحامين.

مع أنني عرفت كثيراً من الأشخاص من داخل الحكومة ومن خارجها، يتعيّن عليّ الإقرار بأنّني لم أكن قريباً من أعضاء السلطة القضائية أبداً. وإذا أقمت حفلات استقبال، بما في ذلك المآدب الرمضانية (تناول وجبات الإفطار في رمضان)، كان رئيسُ المحكمة العليا القاضيَ الوحيد الذي أدعوه إليها. ولم أكن أناقش المسائل المتعلّقة بالمحاكم معه إلا حين يقدّم قائمة القضاة المرشحين للترقية، ومع أن بعضاً من أصدقائي أصبحوا قضاة، إلا أنني لم أعد ألتقي بهم حين أصبحت رئيس الوزراء، وربما شعروا أنني شديد الاعتزاز بنفسي عقب وصولي إلى هذا المنصب.

الانطباع العام هو أنّني معادٍ للسلطة القضائية. أجل، شعرت بالإحباط منها مرات عديدة، لكني لم أعاديها مع أن عدداً من القرارات التي أصدرتها المحاكم لم تكن في صالح الحكومة التي كنت أرأسها.

الممارسة التي كان معمولاً بها قبل عهدي هي عدم إمكانية الطعن أمام المحاكم في قرارات الوزير المتعلّقة بعمليّات الاحتجاز المستندة إلى قانون الأمن الداخلي، لكنّ المحامين الأذكياء تمكّنوا من الالتفاف على الممارسة باستصدار أوامر بإحضار الموقوفين للتأكّد من تنفيذ إجراءات الاعتقال كافة المعمول بها بموجب قانون الأمن الداخلي، وجدت المحاكم عدداً من الأخطاء. وبصرف النظر عن تفاهتها، أمرتْ بإطلاق سراح بعض الموقوفين. وقد حصلت حالات كثيرة منذ ذلك الحين، مع أن الضباط الموكلين بتنفيذ القانون غدوا أكثر حرصاً. ومن الناحية الفعلية، أضحت ممارسة عدم تشكيك المحكمة في قرار الوزير من دون معنى.

كما صدرت قرارات كثيرة مناقضة لمشيئة الحكومة، لكن الحكومة احترمت ما توصّلت إليه المحاكم، ولم تُجرَ أي محاولة للتدخل في عملها.

لكن يتعيّن حتى على القضاة الاعتراف بأنهم بشر، وأن لهم مشاعرهم الخاصة بوصفهم بشراً ومن جملة مواطني هذا البلد، ولا بدّ من أنّ لديهم ميولاً سياسية ولو لم ينخرطوا في السياسة. وربما يكون لتلك الميول تأثير في أحكامهم.

وقعت حادثة سير نظر فيها قاضٍ وتورّط فيها قائد صغير لحزب سياسي معيّن وأدت إلى تضرر سيارته، عرف الجميع أن القائد هو المخطئ لكنّ القاضي حكم ضدّ الشخص الآخر زاعماً أنه شاهد بنفسه ذلك الحادث. والواضح أنّ القاضي كان شاهداً وكان يجدر به الاعتذار عن تولّي القضية، لكنه لم يفعل لأنه كان يفضّل أحد الأحزاب على حزب آخر، أو هذا ما ظنّه الناس.

على أنه لم يجرؤ أي محامٍ على الاعتراض على القاضي والإشارة إلى أنه أصدر حكماً منحازاً لأنه شاهد. لم يجرؤوا على الاعتراض عليه لأنهم ربما يمثلون أمام محكمته لاحقاً وربما يصدر أحكاماً لمصلحة خصومهم.

يُفترض أن يكون القضاة مترفّعين ومحايدين، لكنهم يبدون غالباً محابين لأسباب متنوعة، منها أسباب سياسية وشخصية.

شهدت البلاد في عهدي أشهر القضايا القانونية، وكنت طرفاً فيها بوصفي مرشحاً لرئاسة الحزب في انتخابات أمْنو الحزبية في سنة ١٩٨٨م. فزت في تلك الانتخابات بأغلبيّة ضئيلة مع أنّ المؤشرات كافة أظهرت قبل الانتخابات أنّني أحظى بمساندة أغلبية الأقسام التي يحقّ لمندوبيها التصويت[١].

رفع الخاسر، وكان تنكو رزاليغ، القضيّة إلى المحكمة بزعم أنّ

(١) للاطلاع على القصة الكاملة لتلك الانتخابات، راجع الفصل الأربعين: «بيت منقسم على نفسه».

الانتخابات غير قانونية لأنّ عدداً ضئيلاً من فروع الحزب التي فاق عددها المئتيْن لم تكن تعقد اجتماعاتها بانتظام، ولذلك فهي فروع غير قانونية وبالتالي لا يحقّ لمندوبيها المشاركة في الجمعيّة العامة.

حكم القاضي بأنّ أمْنو حزب غير قانوني، ما جعل الحكومة، وليس الحزب فقط، في وضع صعب، وبصراحة، أصبحتُ برلمانياً مستقلاً ولم أعد رئيس تحالف الجبهة الوطنية.

كانت المعارضة ستتحدّاني لولا أنّها عرفت أنّ أيّ تصويت على حجب الثقة عنّي في مجلس النواب لن ينجح. ولذلك استطعت البقاء رئيساً للوزراء مع أنّني لم أكن رئيساً لأيّ حزب أو رئيساً للجبهة الوطنية.

أُرغمت على إعادة تسجيل الحزب باسم «أمْنو بارو» (أمْنو الجديد) ونظّمنا حملة فتح عضوية لإعادة بناء الحزب في سائر أنحاء البلاد. لكنّ تونكو رزاليغ آثر تشكيل حزب جديد هو سيمنغات ٤٦ (روح الـ٤٦) على الانضمام إلى أمْنو بارو، وجرت منافسة على إقناع أعضاء أمْنو المنحلّ بالانضمام إلى أحد الطرفين الجديدَين.

وفي النهاية، انضمّت أغلبية أعضاء أمْنو المنحلّ إلى أمْنو بارو، بما في ذلك أغلبية أعضاء البرلمان، وتقدّم أمْنو بارو الجديد بطلب الانضمام إلى الجبهة الوطنية وانضمّ إليها، واستعدتُ موقعي كرئيس للجبهة الوطنية.

لا ريب أن إصدار المحكمة حكماً بعدم قانونية أمْنو تسبّب لي بكثير من المتاعب بخاصة وللحكومة بعامة، وكان لديّ أسباب وجيهة للسخط على القاضي. كنت ساخطاً، لكني لم أعتد إضمار الحقد لأيّ كان مدة طويلة. وكما أن عدداً ممّن سعوا لإسقاطي أُعيد تعيينهم وزراء في حكومتي، ورُقّي القاضي المذكور، وهو الراحل تان سري هارون هاشم، بعد وقت قصير من تلك القضية.

وفور انتهاء انتخابات أمْنو التي شهدت منافسة مريرة في سنة ١٩٨٦م، أُحيل عدد من القضايا القانونية المتنازَع عليها إلى المحاكم. تضمّنت هذه القضايا القرارات بشأن قضية رفاييل بورا وجون بيرثيلْسِن بشأن حقّ الوزير المعني في ممارسة حريته في التصرف في عدم تجديد تأشيرات الزوار

والموظفين الأجانب؛ والنزاعات حول تعديل المادّة (١٤٦) من الدستور التي سمحت للمدّعي العام، وليس للقضاة، تحديد الجهة القضائية التي يجب رفع القضايا إليها؛ وقضايا متصلة بمنح عقود مشروع الطريق السريع الشمالي الجنوبي لشركة «يونايتد إنجينيرز ـ ماليزيا»؛ والقضية التي أدّت إلى إعلان أمْنو حزباً غير قانوني؛ وعدد من القضايا الأخرى. وفي جميع تلك القضايا، شكّكت المحاكم في سلطة الحكومة وحكمت عليها لا لها باستثناء قضية واحدة.

إن تفاصيل هذه القضايا وارتباطاتها المحتملة ببعضها محلّ دراسة المؤرخين القانونيين والسياسيين في المستقبل. لكن يمكنني القول إنه لا يمكن رسم خط رابط للدوافع بين هذه الحوادث والقرارات والمواجهات القضائية التي أدّت إلى إقالة تون محمد صالح عبّاس من منصب رئيس المحكمة العليا. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه في عدد من هذه القضايا، حكم تون صالح لصالح الحكومة متى كان له رأي في أي منها.

في بعض الحالات البارزة التي حُكم فيها على الحكومة، أعرب عن آراء مخالفة للأغلبية شكّك فيها في الأساس القانوني الذي استند إليه أغلبية القضاة في رفض قضية الحكومة. ومن الأمور المهمّة أيضاً أنّ الذي أصدر الحكم المشهود بأنّ حزب أمْنو برمته منظمة غير قانونية هو تان سري هارون وليس تون صالح.

يتبيّن، إذاً، أنه ليس بيني وبين تون صالح مشكلة، وقد تحلّى بالإنصاف دائماً في القضايا التي كانت الحكومة طرفاً فيها. وكان تون صالح أحد القضاة الذين حكموا لصالحي ولصالح الحكومة، مقابل ثلاثة قضاة آخرين لم يفعلوا ذلك، في قضيّتين مهمّتين: **الأولى**، هي تهمة احتقار المحكمة التي رفعها ضدّي ليم كيت سيانغ؛ و**الثانية**، الأمر القضائي الذي سعى ليم لاستصداره ضدّ شركة «يونايتد إنجينيرز ـ ماليزيا». وهنا أيضاً، عندما أبطلت محكمة النقض تعديلاً لمدونة الإجراءات الجنائية مجيزة إحالة الدعوى القضائية إلى المحكمة العليا (عوضاً عن محكمة الصلح) بناءً على أمر صادر عن المدعي العام، خالف حكمُ تون صالح حكمَ القاضي الذي ترأس المحكمة وقاضيين آخرَين.

لم يصلني خبر إلقائه خطابين تهجّم عليّ وعلى الحكومة فيهما؛ ألقى الخطاب **الأول** عقب نيله شهادة دكتوراه فخرية في الآداب من جامعة ملايا في سنة ١٩٨٧م، وألقى **الثاني** في سنة ١٩٨٨م بمناسبة إصدار كتاب قانوني بعنوان: **القانون، والعدالة، والسلطة القضائية: اتجاهات عابرة للحدود** (*Law, Justice and the Judiciary: Transnational Trends*). لكنّ هذين الخطابين لم يكونا سبب الإجراء الذي اتُّخذ في حقّه بعد ذلك، بل كان نتيجة رسالة بعث بها إلى يانغ دي بيرتوان أغونغ (الملك).

لتسليط مزيد من الضوء على القصة التالية، يتعيّن على المرء أن يفهم العلاقة الغريبة بين حكم القانون والحكام في السياق الماليزيّ. ومن المعلوم أنّ الولايات الملايوية لم تعرف الديمقراطية قبل الاستقلال، ولكن الحكم الإقطاعي ساد فيها؛ حيث يملك الحاكم حقّ الإبقاء على حياة المواطنين أو قتلهم؛ لذلك، كان هانغ تواه، المحارب الملايوي الأسطوري، الذي حكم عليه السلطان بالإعدام. ولم يكن يوجد قانون ينصّ على إنزال هذه العقوبة جزاء إقامة علاقة غرامية مزعومة مع إحدى زوجات السلطان، وبقي الحكام يتمتّعون بالحصانة القضائية بموجب المادّة (١٨١) في الدستور حتى سنة ١٩٩٣م.

عقب إجراء التعديلات الدستورية في سنة ١٩٩٣م، أوضحت المادة الدستورية، التي تحمي حقوق الجميع أمام القانون، العلاقةَ بين الحاكم والرعية.

يعرف الأشخاصُ الذين ينوون ارتكاب جريمة ما هي العواقب: وفكرة إلغاء الملكية المطلقة تعني إلغاء إنزال العقوبات تعسّفياً.

كما نُقلت سلطة معاقبة الحكام الملايويين والملك للمواطنين مباشرة إلى المحاكم. لكن في ماليزيا وفي أوساط الملايويين بخاصة، لا يزال الحاكم يمتلك نفوذاً عظيماً لتمتّعه بدعم التقاليد أو العادات الملايوية، ويتعيّن علي الإقرار بأنّني شخصيّاً أجد صعوبة في تجاهل العادات. وسأسعى لاجتناب المواجهات الشخصيّة مع الحكّام بقدر الإمكان، لكن إذا توجّبت عليّ المواجهة، سألجأ إلى الإجراءات الرسمية من خلال البرلمان لمنع أبناء الأسر الملكية من إساءة استخدام سلطاتها.

بموجب التقاليد، يجتمع رئيس الوزراء بالملك في صباح كل يوم أربعاء قبل أن يرأس اجتماع الوزارة. إنها مسألة مجاملات في الغالب، لكنّ الملك يبدي رأيه في التقارير الوزارية بين الحين والآخر أو يثير مسائل يشعر أنّه ينبغي لرئيس الوزراء الاطّلاع عليها. وفي مطلع سنة ١٩٨٨م، عرض عليّ أغونغ في أحد هذه الاجتماعات رسالة وصلته من القاضي تون صالح اشتكى له فيها من الضجيج الذي تُحدثه عمليات ترميم بمقرّ إقامة الملك بالقرب من منزل القاضي. اعتبرها الملك إهانة؛ لأنّه ليس من عادة الملايويين كتابة رسالة شكوى إلى حاكم، ناهيك بالملك. كان الأحرى بمسؤول حكومي رفيع جداً طلب إجراء مقابلة وإثارة المسألة بطريقة مهذّبة، لكنّ تون صالح لم يكتفِ بإرساله الرسالة، بل مرّر نسخاً منها لجميع الحكام الآخرين للضغط على الملك وإحراجه.

ثم أصرّ على أن أُقيلَ تون صالح من منصب رئيس المحكمة العليا، وهو قرار أشار إليه على هامش رسالة تون صالح.

ومع أنّ الصراحة تقتضي القول إن الملك هو الذي عيّنه رئيساً للمحكمة العليا، وأنه يمتلك حق إقالة من عيّنهم بحسب القوانين البرلمانية، رأت الحكومة بناء على نصيحة المدّعي العام أنه ينبغي عدم تجاهل بنود الدستور المتصلة بإقالة رئيس المحكمة العليا والقضاة؛ لذلك شكّلنا محكمة خاصة للنظر في القضية المرفوعة على تون صالح. كان إجراءً دقيقاً لأنّه توجّب علينا أن نأخذ حساسيات القضية في الاعتبار، أضف إلى ذلك أنّ القوانين البرلمانية لا تسري على الدستور بحسب مراجع قانونية.

ومما زاد الملك انزعاجاً كتابة تون صالح رسالة ثانية اشتكى فيها في هذه المرة من تدخل الحكومة في القضاء، وهنا أيضاً، أرسل نسخاً إلى الحكام الآخرين. في هذه الرسالة الثانية، اشتكى من إدلاء رئيس الوزراء «... بتعليقات وتوجيهه اتهامات متنوعة... إلى القضاء داخل البرلمان وليس خارجه فقط. إننا جميعاً (القضاة) نتحلّى بالصبر ولا نريد توجيه اتهامات علناً لأن هذا العمل لا ينسجم مع عملنا كقضاة بموجب الدستور. كما أنّ هذا العمل لن يكون موافقاً للتقاليد والأعراف الملايوية... بناء على ذلك، لا يليق بنا سوى التجمّل بالصبر لمصلحة الأمّة».

وأضاف:

«في ما عدا ذلك، جلبت الاتهاماتُ والتعليقات لنا العار جميعاً وسبّبت لنا ألماً ذهنياً إلى حدّ أنّنا لسنا قادرين على القيام بوظائفنا بطريقة منظمة ولائقة. إننا جميعاً نشعر بالخجل لعدم قدرتنا على تجنّب نظر من لا يقدّرون موقعنا الذي منحنا إيّاه الدستور إلينا بازدراء».

لم يكن في وسع أي كان سوى التخمين في القرار الذي ستتوصل إليه المحكمة؛ فإذا كان لمصلحة تون صالح، نصبح في موقف محرج، كما أنّه لن يسرّ الملك. لكن إذا رأت المحكمة وجوب إقالته لعدم تصرّفه بطريقة لائقة بصفته عضواً رفيعاً في السلطة القضائية، سيقع على عاتق الحكومة القيام بالعمل اللازم، وهذه نتيجة ليست جيدة أيضاً.

ظننت أنّ الأفضل لو تُسوَّى القضية من دون اللجوء إلى محكمة خاصة؛ فالدعاية المصاحبة لإقالة أرفع قاضٍ في البلاد لن تفيد القضاء ولا الحكومة، وهي لن تفيدني بالتأكيد؛ لذلك، قررت القيام بمحاولة وإقناع تون صالح بتقديم استقالته طوعاً.

وفي اجتماع عُقد في منزلي يوم ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨م، طلبت من تون صالح التفكير في الاستقالة عوضاً عن إقالته من منصبه، أطلعته على طلب الملك وموافقته على تشكيل محكمة خاصة. وافق تون صالح وعرض تقديم استقالته في رسالة مؤرَّخة بتاريخ اليوم الذي تلا يوم الاجتماع، كتب في تلك الرسالة: «لتفادي إحراج الجميع، فكّرت في المسألة وقررت أنه الأفضل لمصلحة الأمّة أن أتقاعد فور أخذ جميع الإجازات المستحقّة لي ومجموعها ٩٦ يوماً على أن تبدأ الإجازة اعتباراً من اليوم»، ولم تعكس نبرة رسالته أي إحساس بالغضب وتنفّستُ الصعداء، لكنّ تون صالح سحب استقالته قبل انقضاء ذلك اليوم وأشار إلى أنّه يفضّل المثول أمام المحكمة وتبرئة ساحته.

طالب تون صالح بأن تتألف هيئة المحكمة من نظرائه، والواضح أنه لم يكن في استطاعتنا إيجاد عدد كافٍ من رؤساء المحكمة العليا السابقين، لكنّ القضاة الذين اختيروا كانوا قضاة كباراً سابقين أو قضاة لا يزالون في منصة القضاء. ترأس المحكمةَ الخاصة تون حامد عمر الذي كان آنذاك رئيس المحكمة العليا بالوكالة، وضمّت هيئة المحكمة القاضي السابق تان سري

عبد العزيز زين؛ والقاضي والرئيس السابق للبرلمان تان سري محمد زهير إسماعيل؛ ورئيس السلطة القضائية في بورنيو تان سري لي هون هو. وكي نضمن لتون صالح جلسة استماع منصفة، ضمّت الهيئة قاضيين أجنبيَّين: **الأول** كاي. أي. بي راناسينغ من سريلانكا **والثاني** القاضي المرموق في المحكمة العليا بسنغافورة، تي. أس. سيناثوراي.

رفض تون صالح في تلك القضية المثول أمام المحكمة وعلّل رفضه بسببين: **الأول** زعمه أن المحكمة الخاصة لم تُشكَّل وفقاً للأصول، **والثاني** زعمه أن المستشار الذي أوكل إليه تمثيله مُنع من المشاركة؛ لذلك لم يعد أمام المحكمة خيار سوى الاستماع إلى مرافعة المدّعي العام واستخدامها في التوصّل إلى قرارها. وحتى في أثناء انعقاد المحكمة، حاول تون صالح وقف إجراءات المحكمة من خلال التقدّم بطلب من جانب واحد بإصدار أمر حظر المحكمة الخاصة على أسس دستورية لمنعها من التشاور ورفع توصياتها إلى الملك.

وبما أنّ محاولة تون صالح وقف الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الخاصة من خلال الطلب من جانب واحد لم تلق تجاوباً وقتذاك، انعقدت المحكمة وتشاورت بشأن الأدلة التي قُدّمت إليها.

نظرت المحكمة في القضية في ٢٩ حزيران/يونيو وأكملت إجراءاتها في اليوم التالي. وبعد أن أرجأ القاضي داتوك عجائب سينغ الاستماع إلى الطلب إلى ٤ تموز/يوليو لعدم تمكن المدعي العام من الحضور، تقدّم تون صالح بطلب وقف مؤقت لسير الإجراءات إلى المحكمة العليا لمنع تقديم تقرير المحكمة الخاصّة للملك. وعلى الفور، جمع تان سري وان سليمان باوانته، قاضي المحكمة العليا، هيئة ضمّت خمسة قضاة للنظر في القضية، وهم داتوك جورج سيه، وتان سري عزمي قمر الدِّين، وتان سري يوسف عبد القادر، وتان سري وان حمزة وان محمد صالح، وتان سري وان سليمان. بدا واضحاً أنّهم قرروا أمراً سلفاً واجتمعوا للموافقة على طلب وقف سير إجراءات المحاكمة. لم تسعَ الهيئة للحصول على موافقة رئيس المحكمة العليا بالوكالة؛ لأنّها لم تكن مطلوبة، وأجّل القضاة بطريقة تعسّفية القضايا الأخرى التي كان من المقرّر أن ينظروا فيها.

كان الأحرى بهيئة الرجال الخمسة، كونهم قضاة، استخدام القنوات القانونية المناسبة لدحض ما قامت به الحكومة أو رفضه، كان في مقدورهم تسجيل اعتراضاتهم كأفراد، أو التحوّل إلى طالبي استئناف والطلب إلى قضاة آخرين النظر في قضيتهم. وعوضاً عن ذلك، اختاروا طريقة بدت كما لو أنّهم أرادوا استخدام مراكزهم في إفشال عمل محكمة تشكّلت بطريقة قانونية.

وفي اليوم الذي التأمت فيه هذه المجموعة، استمع عجائب سينغ إلى مرافعة المدّعي العام، واطلع على مستندات تُظهر وجهة نظر الملك حيال إيقاف تون صالح، ثم صرف عجائب سينغ النظر عن طلب الحظر الذي تقدّم به تون صالح.

كانت الرسالة الثانية، المتعلّقة بشكوى تون صالح منّي، هي التي قُدّمت بعد ذلك كدليل في مرافعة المدّعي العام أمام المحكمة وليس الرسالة الأولى (المتعلّقة بالشكوى من الضجيج الذي تسبّبت به أعمال ترميم منزل أغونغ). ربّما كان هناك بعض الحساسية بشأن الرسالة الأولى وهي التي أَمْلَت على المدّعي العام قراره، وعلى أيّ حال، هذا ما قام به، كما استدلّ بالخطابين اللذَين تحدّث فيهما تون صالح عنّي وعن الحكومة كدليل على إساءة رئيس المحكمة العليا التصرّف. لم أسمع عن الخطابين ولم أشتكِ منهما من قبل؛ لذلك، بدا أن ملاحظاته بشأني هي دوافع قضية إقالة تون صالح، لكن تُجوهلت بالكامل حقيقة أنّ الملك هو الذي أوعز إليّ بإقالة تون صالح بسبب رسالته الأولى التي اشتكى فيها من الضجيج.

لم أتكلّم أو أكتب من قبل عن توريطي بسبب المقاربة التي اعتمدها المدّعي العام؛ لأنّني اعتقدت مدةً طويلة أنّه استخدم الرسالة الأولى مع تعليمات الملك عندما عرض قضيته على المحكمة الخاصة. وفي أثناء كتابتي هذه المذكرات وفي شرحي لماتياس تشانغ، سكرتيري السياسي السابق والذي كان أحد المحامين الذين لاموني على فعل ظنّ أنّني فعلتُه، أدركت فجأة سبب شدّة عداء الموقف الذي اتّخذه المحامون والقضاة منّي؛ إذ حسبوا أنّ سبب إقالة تون صالح هو ما قاله في خطابيه عنّي.

اتصلتُ مؤخراً بالمدّعي العام الحالي، تان سري أبو طالب عثمان،

وسألته عن مكان الرسالة الأولى فقال إنها في حوزة الحكومة وأنا لا أستطيع الوصول إليها الآن، لكنني مستعد للحلف على القرآن الكريم أن تلك الرسالة والتعليمات الصادرة عن الملك هي التي حرّكت دعوى إقالة تون صالح عباس.

وفي ٨ آب/أغسطس، وُجد تون صالح مذنباً بإساءة التصرّف، وعقب التوصية التالية التي رفعتها المحكمة الخاصة إلى الملك، أقيل من منصبه رسمياً، ثمّ شكّل قضاةُ المحكمة العليا الخمسة محكمة خاصة ثانية للتحقيق في مزاعم إساءة التصرّف، تألفت هيئة هذه المحكمة من داتوك إدغار جوزيف جي آر رئيساً، وأم دي أتش فيرناندو من سريلانكا، وبي كومارسْوامي من سنغافورة، وتون محمد يوسف شين وتان سري ليمان محمد يونس. والحصيلة هي أن وان سليمان وسيه أُقِيلَا من منصبيهما. وفي ظلّ ظروف عادية، كانا سيخسران معاشيهما التقاعديَّين، لكن بناءً على التماس تقدّم به المدّعي العام، وافقتُ على إعطائهما معاشيهما التقاعديَّين كاملَين، بما في ذلك معاشات الأرامل والأولاد المستحقّة لهما.

رأى المحامون والصحافة الأجنبية في إقالة هؤلاء القضاة برهاناً على أنني أضعفتُ استقلال السلطة القضائية، لكنّ إقالتهما تمّت بالطريقة التي نصّ عليها الدستور، والمحكمة الخاصة هي التي اتّخذت القرار. إنّ الإجراء الذي اتُّخذ في حق رئيس المحكمة العليا بُني على الرسالتين غير اللائقتين اللتَين بعث بهما إلى الملك، وعلى خطابَي تون صالح. ومن الأمور التي ينبغي أن يشار إليها أنّ الملك هو الذي أمر بإقالة تون صالح، لكن لا أحد يصدّق ذلك.

تكلّف تون صالح في كتابه **أيار يوم للعدالة** (*May Day for Justice*)، عناء شرح اعتقاده بعدم حدوث مقابلة بيني وبين الملك، وأني كذبتُ على المدّعي العام الذي بدوره كرّر الكذبة أمام المحكمة الخاصة، وأشار أيضاً إلى أنّ تاريخ رسالتي التي بعثتها إلى الملك، وهو ١ أيار/مايو ١٩٨٨م، صادف يوم الأحد، وليس الأربعاء يوم إجرائي مقابلة مع الملك. وربما وقع خطأ في كتابة التاريخ، وهو أمر يكثر حصوله في المحاكم وغيرها؛ حيث يُعطى تاريخ غير صحيح لحدث ما، لكن من التبسيط بمكان تخيّل أن مجرّد إعطاء تاريخ

خطأ لمناسبة يعني عدم حدوثها، كما أنّه ربما طُبعت الرسالة في اليوم الذي سبق اجتماعي بالملك.

لم يكن في مقدوري بشكل من الأشكال أن أجعل من الملك شاهداً يؤكّد تفاصيل المقابلة لأن ذلك لن يكون عملاً لائقاً، وكانت لدى المدّعي العام رسالة الشكوى التي بعث بها تون صالح وعلى هامشها ملاحظات الملك. لكن وكما أشرت في موضع سابق، لم تُقدَّم الرسالة الأولى كدليل للمحكمة الخاصة التي شُكلت لاحقاً لأسباب لا يعرفها أحد أكثر من المدّعي العام، وهو في موقع يخوّله التأكد مما إذا كانت موجودة أم لا.

بما أنّني أنظر إلى أعمال معيّنة يقوم بها محامون معيّنون (وبخاصة الضالعون في السياسة) بشيء من الكراهية، يفترض الناس غالباً أنّ أغلبية ما قمت به في الحياة العامة وأثّر في القضايا القضائية كان مدفوعاً برغبة في الانتقام من الوسط القانوني ككل وإلزامه حدوده. ويبدو أن عدداً من الناس، وبخاصة المحامون، سعداء بإشاعة هذه الفكرة. وفي وجهة نظرهم مشكلة وهي أنها خاطئة بكل بساطة؛ فقد انتقدتُ الأطباء، مع أنني واحد منهم، وانتقاداتي للملايويين معروفة جيداً لكنها لا تعني أني أكرههم. وأنا أعتقد دائماً بأنه عندما يقع أمر خطأ، ينبغي لشخص ما إخبار الشخص المعني.

سيسأل بعض القرّاء الميّالين إلى الشك لماذا كنت مستعداً، بوصفي رئيس وزراء منتخَباً، لإقالة رئيس المحكمة العليا صاحب أعلى منصب قضائي في البلاد بناء على توصية الملك ببساطة وعلى طلب شخصي منه. فقد كنت في النهاية قاسياً مع الحكام وقمت بأعمال لم تعجبهم، وتصادمت علناً مع معاليهم وكان بوسعي رفض أمر الملك بشكل قاطع.

لكني لم أفعل، أخذتُ الرسالة وعرضتها على الوزارة وسألت أعضاءها عن آرائهم فيها، ولا يمكنني تذكر أي واحد نصح لي بتجاهلها أو مناشدة الملك اتخاذ إجراء آخر.

سألت المدّعي العام، وبقدر ما تسعفني به الذاكرة، تحدّث عن الإجراءات كما هو منصوص عليها في الدستور، وأنا أكتب ذلك الآن لا لإلقاء اللوم على شخص آخر؛ فالقرار النهائي والمسؤولية عن رفع الدعوى على تون صالح كانت مسؤوليتي أنا.

تبدو حقيقة وجوب أن يوافق رئيس الوزراء بتلك الطريقة على طلب الملك مستبعَدة فضلاً عن كونها بغيضة في نظر عدد من الماليزيّين العصريين، لكن هذه هي حقيقة ما حصل. وأنا لم أسرد طريقة حصول تلك الواقعة لتبرئة نفسي، كما لم أقدّمها في مسعى لتحاشي المسؤولية وإلقاء اللوم على الآخرين، لكني قصصتها ببساطة في مسعى لشرح ما حصل فعلاً حينها.

أتوقّع أن يرى المختصون بالقانون من الذين لا يكنّون لي الودّ أنّ قصتي أبعد من أن تُصدَّق، وهذا من حقهم، لكنّ ذلك لا يغيّر الحقائق. عدد من الملايويين لا يرون إلّا ما ينشدون رؤيته، وعندما لا يبدو الذي يرونه بأعينهم منسجماً مع أفكارهم المتصوَّرة مسبقاً، ومع إدراكهم للأشياء، يميلون إلى رفضه، وأنا أرى أن هذه هي طبيعة الإنسان ببساطة ويتعيّن القبول بها.

إن للألقاب وزناً كبيراً في الحياة العامة، ولا سيما الألقاب السياسية، وعندما وُصفت ذات مرّة بـ«الملايوي المغالي»، غدا كل ما أقوم به متطرّفاً ولو كان حميداً. وعندما لُقّبتُ لاحقاً بالمخرّب القانوني، التصقت بي تلك التهمة وعلى الأرجح أنها ستلازمني بقية حياتي.

أشار تون صالح في كتابه إلى قضية ألفريد دريفوس، وهو ضابط يهودي في الجيش الفرنسي واتُّهم بالتجسس وأُدين ونُفي إلى جزيرة دَفِلْز (الشيطان). وكان إيميل زولا، الكاتب الفرنسي الشهير، من ناضل لإثبات براءته، بَدءاً بمقالته الصحافية الشهيرة بعنوان «j'accuse» (إنّي أتهم) وبفضل زولا أُعيد تأهيل دريفوس. وإذا كان تون صالح يعتقد أنه دريفوس عاثر الحظ، ينبغي أن يكون سعيداً لوجود كثير من أشباه زولا بين أشقائه المحامين، وفي ما يتعلق بحظّه من شأني، لا أتوقّع أن أجد واحداً مثل زولا.

الفصل الثالث والأربعون

مشكلات في القلب

أحسست بوخزة ألم في صدري أول مرّة قبل نحو شهر من النوبة القلبية التي تعرّضت لها في سنة ١٩٨٩م، لكنّي تجاهلته. كنت في جنتينغ هايلاند؛ حيث حضرت لقاء خرّيجي كلّية الطبّ في جامعة الملك إدوارد السابع وحضر اللقاء عدد من زملائي وأولادهم وأمضى الجميع وقتاً مسلّياً. كنت أراقبهم عندما جذبني الشباب إلى قاعة الرقص، وفي أثناء الرقص بدأت أشعر بضيق في التنفس وبألم في صدري، لكنّهم توقّفوا حين جلست. وفي اليوم التالي، ذهبت لركوب الخيل وأحسست بضيق في التنفس وبالألم نفسه مجدداً، لم أشأ الاعتراف لنفسي بأنّها ربما تكون نوبة قلبية ولذلك لم أخبر أحداً وأملت أن تزول أعراضها ببساطة، فحتى عندما تكون طبيباً وتعرف العلامات والأعراض، فأنت لن ترغب في الاعتراف بأنك ربما تعاني مشكلة.

لم أكن أجري فحوصات طبّية شاملة في تلك الأيام، لكنّي أذكر أنني خضعت لفحص طبّي مكثّف في لندن بناء على نصيحة طبيب بعد أن عانيت مشكلة بسيطة في ارتفاع ضغط الدم. كانت التجربة مزعجة حقاً لأنّ الفحص استغرق مدة طويلة وكنت مرغماً على وضع ماكينة «تخطيط كهربائية القلب» بارزة عند خصري. وكان عليّ حضور مأدبة عشاء فيما الماكينة مثبّتة على جسدي وبدا كما لو أنّني أحمل سلاحاً.

وبعد شهر على حفلة جنتينغ، تناولت العشاء في مطعم تايلاندي في «المول» مع حاسمه وزوج مارينا للاحتفال بعيد ميلاد مُخزاني مع أنه لم يكن حاضراً، كان المفترض حضور أربعة أشخاص لكنّ مارينا لم تحضر، ولذلك بقيت أنا وحاسمه وديدير زوج مارينا آنذاك فقط. طلبنا طعاماً لأربعة

أشخاص لكن آل بي الأمر إلى تناول حصة مارينا ـ ربما بسبب الحرمان الذي عانيناه في زمن الحرب، كرهت إهدار الطعام، وعندما وصلنا إلى المنزل، بدأت أحس بألم في صدري وباحتباس أنفاسي لكنّ الأعراض أبت أن تزول هذه المرة. حاولت التمدّد والقعود لكنّ الألم بقي شديداً كما كان، اتصلت حاسمه بصديق أخصائي في مستشفى كوالالمبور العام، وهو زميلي في الدراسة الدكتور جيمي إيبين، وصفَت له على الهاتف الأعراض التي أشكو منها فحضر على الفور. شخّص الأزمة بأنها نوبة قلبية أو احتشاء قلبي، لكنه اضطر إلى العودة إلى منزله لإحضار ماكينة تخطيط كهربائية القلب قابلة للنقل، وعندما أكّدت شكوكَه، نُقلتُ إلى المستشفى على الفور، ومع أنني أحسست بتحسّن كافٍ كي أتنقّل مشياً، أصرّوا على أن أستخدم كرسياً للمقعدين.

كان يجدر بي الاستنتاج بأنها نوبة قلبية لأن أعراضها معهودة، كما أن معاناتي آلاماً في الصدر وضيق في التنفّس بعد الإجهاد الذي سببه الرقص وركوب الخيل ملازم للنوبة القلبية أيضاً. من الأمور التي تعجّل حدوث النوبات القلبية القلق، والرحلات الطويلة والإكثار من تناول الطعام في الوجبة الواحدة، وأنا أكلت طعاماً كثيراً في تلك الليلة. لم يكن يجدر بي تجاهل الألم عندما أحسست به أول مرة وكان الأحرى أن أعترف لنفسي بأنني كنت أعاني نوبةً قلبية.

نُقلتُ إلى مستشفى كوالالمبور العام في ليلة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩م، وهناك، أكّدت لي داتو الدكتورة رُبَيعة زمبهاري أنني عانيتُ نوبةً قلبية وأعطتني حقنة لتخفيف الألم، وطلبت إلى حاسمه إبلاغ أسرتنا، ما جعلنا ندرك خطورة الوضع. واتصلتْ أيضاً بتون غفار بابا، مساعد رئيس الوزراء آنذاك، وأيقظتْه من نومه لتخبره بما يحصل.

بعد إكمال الفحوصات المعتادة، قرّر الأطباء أنّني في حاجة إلى إجراء صورة وعائية. وصدف أن الدكتور سايمون ستيرتزِر، وهو مختصّ في أمراض القلب من كاليفورنيا، كان في المنطقة فطُلب إليه الحضور لمتابعة الإجراءات، فخلَص هو والدكتورة رُبَيعة إلى أنني عانيت احتشاءً قلبياً وأنني في حاجة إلى مجازة تاجية، وخيّراني بين السفر إلى الولايات المتحدة

لإجراء العملية أو إجرائها في كوالالمبور، لكنّي قررت بلا تردّد إجراء العملية هنا؛ إذ كان عليّ الوثوق بأطبائنا الماليزيّين وعرفت أنه إذا لم أجعل من نفسي قدوة في ذلك، لن يثق أحد بخدماتنا الطبية. في السابق، كانت جميع شخصياتنا المهمة تسافر إلى الخارج، لكنّي عرفت أن داتوك الدكتور روزالي واثوث أجرى من قبل هذه العمليات بنجاح في مستشفى كوالالمبور العام، وكان قد ترك السلك الحكومي للعمل في مركز سوبانغ جايا الطبّي، لكن كان هناك أخصائيّون آخرون في أمراض القلب في المستشفى العام، منهم تان سري يحيى أوانغ. وعرفت أنّ الدكتور يحيى ذو خبرة واسعة وقرّرت ائتمانه على حياتي.

وكوني طبيباً، عرفت المخاطر التي تكتنف العملية وعرفت أنني قد لا أعيش بعدها لأنها لم تكن إجراءً شائعاً في ذلك الوقت، ولا يزال الناس يخشون السماح للأطباء بفتح صدورهم والتلاعب بقلوبهم، لكني قلت في نفسي إذا كنت سأموت، سيكون ذلك قدري - سأسلّم أمري إلى الله ثم إلى مهارة الجرّاح. ربما يبدو كلامي عاطفياً الآن لأن أشخاصاً كثيرين أجروا جراحات قلبية ناجحة، لكن عندما تقبّلت إمكانية الموت، أحسست بارتياح شديد.

أقمت في المستشفى أربعة أيّام قبل إجراء الصورة الوعائية التي أكّدت أنّني في حاجة إلى إجراء العملية. وعاد الدكتور ستيرتزر وعرض عليّ إجراء المجازة التاجية في كاليفورنيا مع أنه قال إن الدكتور يحيى بمثل كفاءة أي جرّاح قلب في الولايات المتحدة. وعندما خلوتُ بحاسمه، طلبت إليها الاتصال بالدكتور يحيى، وعندما دخل الغرفة، قلت له ببساطة إني أريد منه إجراء العملية، حتى إني عرفت والده جيداً. إن الدكتور أوانغ طبيب ناجح للغاية وكان عضواً في البرلمان حين كنت عضواً برلمانياً أيضاً بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٩م، وعندما عانيت النوبة القلبية كان قد أصبح حاكم ولاية بينانغ.

حال دخولي المستشفى دون حضوري الاجتماع الوزاري الأسبوعي يوم الأربعاء، وحذّرني الأطباء من استقبال الزوار، وقررت حاسمه تنفيذ أوامرهم بنفسها. وقدم كثير من الناس وأصرّوا على رؤيتي لكنّ حاسمه كانت في

منتهى الحزم، ولم تسمح سوى لبضعة منهم باختلاس النظر فيما كنت مخدّراً في السرير عقب إعطائي مسكنات، وتزامن ذلك مع إجراء انتخابات فرعية وسرت شائعات بأن حالتي حرجة حتى إن بعضاً تحدث عن وفاتي.

بقيت حاسمه بجانبي طوال الوقت ولم تغادر المستشفى أبداً، وعرضت عليّ الدكتورة رُبَيعة إعطاء حاسمه مسكناً في ليلتي الأولى، لكنّها عزمت على السهر حرصاً على عدم مجيء أحد يُزعجني.

وعشية إجراء العملية، تلقيتُ مكالمة هاتفية من لي كوان يو عند الساعة العاشرة مساءً تقريباً؛ إذ استبدّ به القلق كثيراً وتحدّث إلى حاسمه كوني تلقّيت عقاقير لتحضيري للعملية الجراحية وسألها أن تقنعني بإرجاء العملية لأن لديه فريقاً طبياً جاهزاً للتوجه إلى كوالالمبور جواً ومعه جراح قلب مشهور اسمه الدكتور فكتور تشانغ، وهو سنغافوري مقيم في أستراليا ليتولّى إجراء العملية. قال إن الدكتور تشانغ يملك خبرة واسعة؛ إذْ إنه أجرى أكثر من ألف من هذه العمليات، وعندما سأل عن اسم الجرّاح، أجابت حاسمه إنّه الدكتور يحيى، وهو طبيب لم يسمع به تشانغ من قبل فشكرت له صنيعه ووعدته بالاتصال به حال انتهاء العملية. عرفت حاسمه أنني عندما أقرّر أمراً فأنا لا أعدل عنه أبداً كما إنها كانت مطمئنة تماماً إلى قدرة الدكتور يحيى على إجراء العملية. والظاهر أن لي كوان لم يكتفِ بمناشدة حاسمه، بل اتصل بتون دائم زين الدِّين ليسأله التوسّط لديها، وعلى الرغم من اختلافاتنا الكثيرة التي امتدت سنين، قدّرت لكوان اهتمامه.

كان أبنائي الثلاثة خارج العاصمة آنذاك وكانت مارينا في سنغافورة، وكانت ابنتها إنيزا تنام في سرير نقّال في غرفتنا. وفي غمرة استعجال حاسمه لإدخالي إلى المستشفى، أوشكت أن تقفل عليها الباب في الليلة التي عانيت فيها النوبة القلبية، لكنّها تذكرت في الوقت المناسب ونقلت السرير إلى غرفة الأولاد. وقدمت مارينا، ومُخزاني الذي كان في مدينة ميري، جواً في اليوم التالي. ومع أن مخرز كان في بوسطن وميرزان كان في فيلادلفيا، فقد تمكّنا من العودة إلى كوالالمبور عشية إجراء العملية، وأدخلوا حاسمه ثم الأولاد ليقبّلوني الواحد تلو الآخر قُبيل إجراء العملية، تلك كانت المرة الأولى التي تنهار فيها حاسمه.

مشكلتك عندما تكون طبيباً أنك تعرف ماذا سيفعلون بك في أثناء الجراحة، وهم في جراحة القلب يوقفون قلبك ورئتيك ويمرّرون دمك عبر ماكينة القلب والرئة. لم ترُقْ لي الفكرة ولا سيّما أنّ الإجراءات كانت حديثة نسبياً والمعدّات لم تكن معقّدة مثلما هي الآن. وسبق أن أجرى تون حسين عون عملية مجازة تاجية لكنّه لم يستعد عافيته بعدها، وهناك شخص مهم آخر خضع لمثل هذه العملية وهو داتوك جعفر حسن، الوزير الأول في بيرليس، لكنه تُوفي بعدها لاحقاً. لكني طرحت على الدكتور يحيى سؤالاً واحداً، «كيف سيفتحون صدري؟» فأجاب بأنهم سيستخدمون منشاراً كهربائياً، فأجبته: «أشكر لك عظيم الشكر، لم أعد في حاجة إلى معرفة المزيد».

بعد أن مدّدوني على سرير متحرّك ونقلوني إلى غرفة العمليات، أذكر بشيء من الغموض رؤيتي للسقف في أثناء نقلي في الممرّات نحو غرفة الانتظار المجاورة لغرفة العمليات. سمعت بعض الكلمات المهدّئة من طبيب التخدير وهو يباشر عمله، ثم وُضعت على طاولة العمليات وطُلب إليّ أن أعدّ من عشرة إلى واحد وعندما أفقتُ في المرة الثانية، كنت في غرفة الإنعاش؛ وفي هذا الشأن، تعتبر الجراحة الحديثة بمثابة معجزة.

استغرقت العملية نحو ست ساعات، مع أنّني تصوّرت أنّها لم تستغرق أكثر من ثانيتين، اضطرّت أسرتي إلى الجلوس والانتظار في الخارج. وفي أثناء العمليّة، أخذ الأطباء أوردة من رِجليّ وأنشؤوا خمس مجازات. قام الدكتور يحيى، والدكتور روزالي ومساعدوهما بعمل جيد ولم تحصل مضاعفات. في هذه الأيام، لم تعد هناك حاجة كبيرة إلى العمليات الجراحية التوسعية، وباتت جراحات الأوعية الدموية تحقق نتائج أفضل، فيما الالتزام بالحمية وممارسة الرياضة بانتظام يمكن أن تقلّلا حالات تصلّب الشرايين التاجية والاحتشاء، ويقول بعضٌ إن اتّباع الحمية يمكن أن يمنع التصلّب وهو الأمر الذي أحاول القيام به الآن.

عندما استيقظت، لم أفكر سوى في حقيقة أني لا أزال حياً، لكني أذكر الضيق لأني كنت أشعر بألم عندما أحاول تغيير وضعية نومي أو عندما أسعل وكانت هناك أنابيب في جسمي، ومصرف إفرازات الجراحة في بطني وقناع أكسجين على وجهي، وبقيت في المستشفى أسبوعين لكني استغرقت وقتاً أطول مقارنة بالآخرين.

كان الجوّ موحشاً جداً وغريباً في غرفة العناية الفائقة؛ لأنه ليس فيها نوافذ، وكان من السهل أن يفقد الإنسان الشعور بمرور الوقت، ولم أستطع سوى متابعة الساعات بالاعتماد على تغيّر نوبات الممرّضات. كان الجو مثيراً للكآبة الشديدة ـ كنت في الرابعة والستين وكانت تلك أول مرّة أدخل فيها مستشفى وبسبب عملية معقدة. ومع أني عملت في عدة مستشفيات من قبل، فأنا لم أدخل أياً منها كمريض وكوني خجولاً، أحسست بالإحراج لكون الممرّضات يعتنين بي.

كانت معالجتي الفيزيائية مرعبة وكانت ترغمني على السعال لتفادي تجمّع أي سوائل في رئتَي لأن ذلك قد يؤدي إلى الإصابة بذات الرئة أو بالتهاب رئوي. ربما امتعضتُ من إصرارها آنذاك، لكن حين أُصبت بالتهاب خطير عقب جراحتي القلبية في سنة ٢٠٠٧م، صرت أقدّر نواياها ودوافعها على نحو أفضل. وفي هذه الأثناء، كان عليّ إرجاء سفراتي وتجنّب ترؤس الوزارة مدة من الزمن.

من الأحداث التي رفعت معنوياتي في تلك المرحلة فوز الجبهة الوطنية في الانتخابات الفرعية في أمبانغ في اليوم الذي تلا إجرائي العملية. سمعت جلبة وأنا في غرفة العناية الفائقة واعتقدت في البداية أننا خسرنا الانتخابات، لكن حين قدم أحمد رزالي، شقيق حاسمه، وأشار بإبهامه إلى أعلى، أدركت أن الخبر جيد، لكن المؤسف أن نجل تون غفار الذي شارك في حملته الانتخابية تُوفي إثر تعرّضه لنوبة قلبية قوية في يوم الانتخابات.

لم تكن غرفة العمليات في المستشفى العام حسنة التجهيز في أثناء إقامتي فيها؛ إذ افتقرت إلى حيّز للمعدات الضرورية، مثل أسطوانات الغاز اللازمة للتخدير، لكنّ غرف العمليات في المستشفى العام لم تُصمَّم لإجراء عملية جراحة قلبية شديدة التعقيد، وبالكاد استطاع الجرّاحون وأطباء التخدير القيام بعملهم، أدركت حينها أنهم يعملون ضمن قيود وضغوط شديدة، وهذا ليس منصفاً للأطباء وللمرضى على حد سواء. ومع ذلك، لم تكن الحكومة قد أولت حاجاتِ المستشفى اهتماماً كبيراً حتى ذلك الحين. وبعد أن تعافيت، لم يخجل الأطباء من الإشارة إلى الحاجة الملحّة وإلى توفير مرافق أفضل.

جادلوا بأنه عوضاً عن توفير تجهيزات كاملة لغرف العمليات في المستشفيات العامة، سيكون إقامة مركز خاص لأمراض القلب خياراً أفضل. وافقت على الاقتراح وقررت أنه يجب على الحكومة تخصيص أموال كافية لهذا الغرض، وهكذا شُيّد معهد القلب الوطني.

كان بناء هذا المرفق وتجهيزه عملاً سهلاً، لكنّ تزويده بالموظفين أبرزَ مشكلةً؛ إذ كان المختصون لدينا يتركون مستشفيات الحكومة بشكل جماعي لتدنّي رواتبهم، ومع ذلك، لم يكن في وسعنا زيادة رواتبهم من غير أن يطالب الموظفون الحكوميون الآخرون بزيادة مماثلة. وهذا ببساطة أمر لا يُحتمل؛ لذلك قررنا أن المركز المختص سيبقى ملكاً للحكومة على أن يدار كمؤسسة مستقلة. وبالتالي خصخصنا إدارة المعهد، ما أتاح له إعداد جدوله الخاص للرواتب والمكافآت وما إلى ذلك. ومع أن الشروط الوظيفية لم تكن على قدر جاذبية الشروط الوظيفية في القطاع الخاص، فقد كانت جيدة بما فيه الكفاية للسماح للمختصين الملتزمين بالبقاء وتقليص عدد الذين يتركون السلك الحكومي منهم تقليصاً كبيراً، كما إن أغلبية المرضى الذين يدخلون المعهد كانوا موظفين حكوميين وتكفّلت الحكومة بتغطية تكاليف علاجهم.

شكّلت معاناتي نوبةً قلبية إجهاداً هائلاً لأسرتي ربما فاق إجهادي؛ لأني سلّمت بإمكانية موتي أصلاً. ولا يزال مُخزاني إلى يومنا هذا يقلق عندما يقترب تاريخ عيد ميلاده لتزامنه المستغرب مع وقوع عدد من الحوادث المؤسفة، مثل حرب الخليج الأولى، وكسره كاحله، وعمليتي الجراحية.

لكن أيّاً من أفراد أسرتي، ولا حتى الأطفال، حاول التباحث معي بشأن التقاعد المبكر بعد أن تعافيت من وعكتي لأنّهم عرفوا أن هذا الاقتراح لن يزيدني إلّا إجهاداً وأنني سأتخذ قراري بنفسي.

لم يسبق أن أحسست بضغط كبير وأنا أعمل، لكنّ الواضح أن وظيفة رئيس الوزراء تستلزم التعرّض لإجهاد خفيّ متواصل. كنت أباشر عملي بطريقتي المعتادة دائماً وأعالج المشكلات بهدوء ولا أسمح لنفسي بالانفعال الزائد ولا أستشيط غضباً إلّا نادراً. ربما أحسّ بالارهاق، لكني أستيقظ في اليوم التالي دائماً بنشاط متجدّد واستعداد للعودة إلى العمل. استمتعتُ

بوظيفتي وبفرصة القيام بأعمال لا يملك سلطة القيام بها إلّا رئيسُ وزراء، ولا بدّ من أن التحديات التي واجهتها في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧م حين حاول تنكو رزاليغ وتون موسى هيتام الإطاحة بي قد سببت لي إجهاداً كبيراً، وكذلك عملية لالانغ. لكنّي استطعت التعامل معها ولم أشعر بأي ضغوط مفرطة. وعلى مستوى أعمق، أفترض أنه لا بدّ من أن جسمي تفاعل بشكل مختلف وعانى إجهاداً أكبر من أتمكن من ملاحظته.

وبعد العملية، طُلب إليّ أخذ إجازة لمدة ثلاثة شهور قبل اتخاذ أي قرار بشأن مستقبلي. وعقب مغادرتي المستشفى، تشوّقت إلى العودة إلى عملي، لكن أسرتي وأطبائي أصرّوا على أن آخذ إجازة ولذلك سافرت إلى المغرب وإسبانيا. ومع ذلك، استأنفت روتيني المعتاد في أسرع وقت ممكن، مثل التوجّه إلى مكتبي، ورؤية فريق عملي وزملائي في الوزارة، والالتقاء بالزوار والاطّلاع على ملخّصات حول كل ما كان يجري.

في الحقيقة، كان ذهني مملوءاً بالأفكار المتعلّقة بتطور البلاد، وكنت متشوّقاً إلى رؤية البدء بتنفيذها ومتابعة سير التنفيذ. عرفت أن مرضي قد يعاودني، لكنه احتمال تعيّن عليّ القبول به، وطالما بقيت رئيساً للوزراء، تكون صحتي على خير ما يرام. حتى إني ازددت قوة بالتحديات التي كان عليّ مواجهتها وبنجاحي في التعامل معها، ولم تعاودني مشكلاتي القلبية إلّا بعد أن تقاعدت.

لم أخفّف وتيرة عملي عقب تقاعدي، وإلى جانب إلقاء كلمات في شتى أنحاء العالم وفتح مكتب في مؤسسة بيردانا للقيادة في بوتراجايا، عدت إلى ركوب الخيل من جديد. وقمت برحلات سنوية إلى الأرجنتين لركوب الخيل في جبال الأنديز، وعلى مدى ثماني ساعات متواصلة أحياناً. لكن قبيل انتهاء العام ٢٠٠٦م، وبعد رحلة مُجهدة إلى المملكة العربية السعودية واليابان ونيوزيلندا وعدد من الارتباطات المتتالية في كوالالمبور، عانيت نوبةً قلبية خفيفة في المساء الذي تلا حفلة أقامها أبنائي في أحد الأعياد.

كنت في المنزل في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر حين أحسست من جديد بالاختناق المألوف في صدري. اتصلت حاسمه بداتوك الدكتور ناصر مودا، وأخصائي في أمراض القلب وطبيبي الشخصي، ونُقلت إلى المعهد الوطني

للقلب في ساعات الصباح الأولى. وهناك، علّق لي الأطباء مصلاً على الفور، وبعد إجراء تخطيط كهربائية القلب، شخّصوا حالتي بأنها نوبة قلبية خفيفة. تعافيت بسرعة، وبحلول اليوم الرابع، جلست في سريري جاهزاً لاستئناف عملي، وتعتقد حاسمه دائماً أن طلبي لوح الكتابة علامة جيدة.

وعلى الرغم من تحسّن صحتي بسرعة، اتضح أن عليّ التفكير في إمكانية إجراء عملية قلب أخرى. في أغلبية الحالات، يبقى المرضى في صحة جيدة مدة ١٠ سنوات بعد عملية المجازة التاجية، لكنّ ١٨ سنة مرّت منذ إجراء العملية. وقال أطبائي ينبغي أن أقرر بسرعة إن كنت في حاجة إلى إجراء عملية مجازة تاجية ثانية قبل أن تسوء حالتي الصحية ويصبح إجراؤها أمراً بالغ الخطورة. كان عليّ الاستناد في قراري إلى حقيقة أنني في الثمانينيات من عمري أصلاً وأن شفائي بعد العملية سيكون أصعب بكثير على الأرجح.

وفيما كنت أفكر في قراري، بدأت بنظام تمارين صُمم لتنشيط دورتي الدموية، ولذلك بدأت باستعمال ماكينة المشي بحيث كنت أمشي مسافة تصل إلى ١٠ كم في اليوم أحياناً، وهو ما اعتبرته حاسمه تمريناً مفرطاً. وفي الواقع، عرفت لاحقاً أنها طلبت تدريب حصاني على عدم الجري بسرعة عالية.

وعلى الرغم من التمرين، أحسست بثقل في رجليّ في أيار/مايو ٢٠٠٧م ولم أكن أستطيع التنفس حين صعود السلم. في ذلك الشهر، حضرت اللقاء السنوي السابع والأربعين في بوكيت ميراه بولاية بيراك وأمضيت عدة أيام برفقة أصدقاء قدامى من كلّية الطبّ، وكنت أتسامر حتى ساعة متأخرة جداً كل ليلة. عدت وحاسمه بالطائرة على الفور إلى لنكاوي بعد انتهاء اللقاء السنوي لقضاء عطلة قصيرة.

وفي أثناء إقامتي في الجزيرة، عانيت وذَمة رئوية[١]. كنت متعباً في يوم الوعكة واستيقظت من قيلولتي بعد أن أحسست بضيق في التنفس، استخدمت

(١) إن الوذَمة الرئوية الحادة حالة يمكن أن تؤدي إلى الوفاة بسبب امتلاء الأكياس الهوائية في الرئتين بالسوائل ما يمنع امتصاص الأوكسجين.

جهاز للاستنشاق لكنه لم ينفع. وبعد ذلك، تتابعت الأمور بسرعة كبيرة ـ مع امتلاء رئتيّ بالسوائل وإحساسي بصعوبة في التنفس، طلب الدكتور ناصر سيارة إسعاف، لكنه وجد أن انتظار وصولها سيستغرق وقتاً طويلاً؛ لذلك، ساعدني على ركوب السيارة وهرع بي إلى المستشفى وأذكر أني سمعته وهو يلحّ عليّ بالصمود مع أنني أحسست بأني أتهاوى وأغيب عن الوعي. وفي الطريق، تجاوزنا سيارة الإسعاف التي كانت متوجهة إلى المنزل لكن الدكتور ناصر، الذي عرف أنه لم تعد تفصلنا مسافة طويلة عن الوصول إلى المستشفى، أمر سائقنا بمواصلة السير. وذكرت لي حاسمه أنها اعتقدت أنها ستخسرني في ذلك اليوم وكي تفسح المجال لي وللدكتور ناصر، جلست في المقعد الأمامي ولم يسعها سوى مدّ يدها على ركبتي لمواساتي.

وفي المستشفى، أوصلوا الأوكسجين إلى رئتيّ إلى أن أصبحت حالتي مستقرّة بعد نصف ساعة، واتصل الدكتور ناصر بزملائه في المعهد الوطني للقلب، وقَدِمَت طبيبة التخدير الدكتورة شريفة ثريا سيد محمد طاهر، جوّاً، ومعها جميع المعدات التي افتقرت إليها المستشفى التي في لنكاوي.

في تلك المرحلة، بدا كما لو أنّ أغلبية الناس في الجزيرة سمعت بالخبر وبدؤوا بالتجمهر في المستشفى. وكي أتجاوز الحشود في اليوم التالي عدنا بالطائرة إلى كوالالمبور، اضطر مدير المستشفى إلى استخدام سيارة إسعاف للتمويه فيما غادرنا المستشفى خلسة من باب خلفي. وعندما وصلنا إلى المطار، كان بعض أبنائنا قد وصلوا للتوّ على متن رحلة تجارية واضطروا إلى العودة على متن الطائرة نفسها إلى كوالالمبور.

تبيّن أن وضعي في الطائرة الخاصة لنقلي إلى العاصمة مهمّة معقّدة؛ فالسلّم لم يتّسع للحمالة التي كنت عليها، ولذلك تعيّن عليهم حملي، فأسند أحدهم رأسي وكتفيّ فيما أمسك رجل ثانٍ بقدميّ. وكي لا ينحني جسمي، أصرّت معالجتي الفيزيائية بوي غود تشي على الزحف في الأسفل لإسناد ظهري في أثناء صعود سلّم الطائرة، وكنت في حاجة إلى أوكسجين، لكنّ استخدام خزانات الأوكسجين على ارتفاعات شاهقة عملية خطيرة ولذلك حلّقت الطائرة على علوّ منخفض في رحلة الإياب إلى كوالالمبور.

أحسست بعد هذه النوبة بأنني ضعيف ولست على ما يرام وبدأت

بالتفكير ملياً في العمل بنصيحة الأطباء والخضوع لعملية مجازة تاجية ثانية. ستكون العملية الثانية أشدّ خطورة بطبيعة الحال لأني أصبحت في الثانية والثمانين. ومن ناحية أخرى، إذا لم أخضع للعملية، سأتعرّض لنوبة تالية لا محالة. وفي النهاية، مع أنّني عرفت أنّ خضوعي لعملية ثانية لا يمنحني ضمانات، قررت المخاطرة، وهنا أيضاً، تبيّن أن كوني طبيباً لا ينفعني في شيء لأني عرفت المضاعفات التي يمكن حدوثها.

فكّرت هذه المرة في إجراء العملية في الخارج، لكني خشيت أيضاً أن يؤدي ذلك إلى إضعاف ثقة الناس بأطبائنا. لكننا أحضرنا استشارياً من «مايو كلينيك» في الولايات المتحدة، لكن الفريق الطبي كان برئاسة الدكتور يحيى والدكتور روزالي أيضاً.

نُقلت إلى المعهد الوطني للقلب في ٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧م، وأجريت عملية المجازة التاجية الثانية بعد يومين. ولم يشارك في العملية الثانية من الفريق الطبي الذي أجرى لي العملية الأولى في سنة ١٩٨٨م غير الدكتورين يحيى وروزالي. ومن الناحية الفعلية، شارك الجميع في إجراء العملية أيضاً، بما في ذلك الممرّضات العاملات في غرفة العمليات، وكان بعضهم قد غادر المعهد للعمل في القطاع الخاص لكنّهم عادوا جميعاً للإشراف على عمليتي.

في أثناء فترة النقاهة، بعد العملية بمدة، بقيت أعاني كوابيس وأحلاماً غريبة بأني كنت ابن سلطان أو كنت أعمل مدرباً للخيول. اعتقدت في بعض الأحيان أنني في مكان آخر، في جاكرتا أو تايلاند أو الصين، كان عليّ أن أتنفس بواسطة ماكينة منعتني من البلع والكلام. وحتى بعد أن أخرجوا الأنبوب من قصبتي الهوائية، أحسست كما لو أنه ما زال هناك ووجدت صعوبة في البلع مدة من الزمن. وبما أنه لم يكن في مقدوري الكلام، فقد لجأت إلى الكتابة، لكني وجدت أنني لا أستطيع تذكر الحروف الصحيحة؛ لذلك، أعطتني أسرتي لوحة مفاتيح لأشير إلى الحروف التي أريدها، لكني كنت أضعف من أن أتمكن حتى من فعل ذلك. وفي مرحلة معيّنة، حين تملّكني الإحباط، أردت سحب كل الأنابيب من جسمي، لكنّ حاسمه وبّختني قائلة إن أشخاصاً كثيرين بذلوا جهوداً مضنية لمساعدتي.

أُصبت بعدوى عقب بقائي في غرفة العناية الفائقة طوال أسبوعين، عرف الأطباء أنه يتوجّب عليّ العودة إليها وقلقوا من عدم موافقتي على إجراء عملية أخرى، لكنّي قررت المضي قدماً آملاً بأن يساعدني ذلك على الشفاء بسرعة أكبر والخروج من كابوس الحاجة إلى الأنابيب والنوم وهي في رقبتي ويدي وظهري وصدري.

نُقلتُ إلى غرفة العملية على كرسي للمقعدين في ٢٢ أيلول/سبتمبر، لكن على الرغم من سير العملية الجراحية من دون مشكلات، تبيّن أن معافاتي بعد العملية معقدة. أُصبت باكتئاب، وصرت أشعر بأنني تعب إلى حدّ عدم استطاعتي على المتابعة، ولرفع معنوياتي، سُمح لعدد من الزوار برؤيتي، منهم رفاقي في رياضة ركوب الخيل، ومفتي ولاية بيرليس الدكتور محمد عصري زين العابدين[٢]، وطبيبي الشخصي السابق داتوك الدكتور زين حميد. كما حاولت حاسمه تشجيعي فأحضرت لي صورها المفضلة وأشارت إليها وقالت برفق إنها أحضرت هذا الرجل إلى المستشفى وهي عاقدة العزم على إعادته إلى منزله.

لم تفارقني حاسمه طوال مدى إقامتي في المستشفى إلّا نادراً، وفي تلك الحالات، كانت تمضي في المنزل ليلة واحدة خلال شهر رمضان لقضاء بعض الوقت مع أسرتنا، لكنها باتت باقي الليالي في المستشفى وقد أرهقها ذلك كثيراً. وفي أحد الأيام، سقطت عن كرسيها من شدة التعب واستيقظت ووجهها على الأرض فتسبب ذلك بحالة ذعر بسيطة في غرفة العناية الفائقة، لكنّ حاسمه أصرّت على أنها بخير وأنهما تعبة جداً فحسب.

وعلى العموم، أمضيت ٤٩ يوماً في المعهد الوطني للقلب وغادرته في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. يتعين عليّ الاعتراف بأنه مرّت لحظات أحسستُ فيها بخطر دنوّ أجلي. في الحقيقة، خضعت للعملية وأنا أعلم كل الاحتمالات حقّ العلم، وفي اليوم الذي أُدخلت فيه المعهد، أعطيت حاسمه توليفة أرقام حقيبتي المقفلة التي احتفظت فيها بجميع أوراقي الخاصة. ومرّت بي أوقات خلال مدة إقامتي الطويلة في المعهد حين بدا أن حالتي لن

(٢) عيّنت كل من الولايات الماليزية الثلاث عشرة، بما في ذلك بيرليس، مفتياً لإفتاء حكومات الولايات في المسائل المتصلة بالشريعة الإسلامية.

تتحسّن، مما دفعها إلى التفكير في فتح الحقيبة، لكنها عندما قالت لميرزان، قال إن الوقت لم يحن بعد وأن الأفضل ترك الحقيبة كما كانت.

تمكنت من استعادة أغلبية طاقتي القديمة منذ إجرائي هاتين العمليتين الأخيرتين، لكني أتعب بسهولة وبقي وزني تحت الوزن الطبيعي. ولأول مرة، أكافح لأزيد وزني في بلد الجميع فيه عازم دائماً على إطعامك حتى التخمة.

أكتب هذه السطور وقد مضى على إجرائي العملية الثانية ثلاث سنوات، ومع أنّني تعافيت على نحو أبطأ بكثير منه في المرة الأولى، فأنا أستردّ عافيتي باطراد وأشعر الآن أني نشيط تماماً.

عدت إلى ركوب الخيل مجدداً منذ أكثر من عام، وأنا أتابع برنامجاً أسبوعياً. كما أنني أمارس رياضة المشي حين يكون الطقس جيداً، وإلّا أستخدم ماكينة المشي، وفي الصباح، أرفع الأثقال، كما أنني سافرت إلى الأرجنتين في شباط/فبراير ٢٠٠٩م وأمضيت عشرة أيام في ركوب الخيل في السهول صباحاً ومساءً.

أنا أعمل يومياً في ثلاثة مكاتب منفصلة من الساعة الثامنة والنصف صباحاً حتى السادسة مساءً وغالباً ما أقوم بوظائف ليلية. وفي أغلبية أيام عطل نهاية الأسبوع، أغادر منزلي أو أسافر إلى الخارج مرة في الشهر على الأقل لإلقاء كلمات.

ومع أنني أجريت عمليتين جراحيتين، فأنا أتمتع بصحة جيدة عموماً والناس يسألونني دائماً عن سرّ قوتي وكيف استطعت الظهور في سنّ أقل من سنّي الحقيقية وأنا أتحاشى تلك الأسئلة بالإجابة مازحاً بأنه ينبغي للمرء اختيار والديه بعناية.

لكنّ سيل الأسئلة لا ينقطع؛ إذ يظنّ بعضٌ أنني آخذ حقناً في سويسرا ويخبرون الآخرين بذلك. حتى إن سيدة اقتربت مني في سوبرماركت وسألتني إن كنت أتعاطى دواءً يكلّفني ٥,٠٠٠ رنغيت في اليوم. وذهب عدد من الأشخاص إلى الصيدلية التي أشتري منها حبوب الفيتامين ليشتروا أي شيء أشتريه.

أخيراً، وعدتُ بأن أحكي في مذكراتي كل شيء. لكن ماذا لدي لأقوله؟ يخيب أمل الناس إذا بدأت بالحديث عن الرعاية الصحية أو عن النظافة الشخصية لأنهم يرغبون في حل سريع، لكن لا يوجد مثل هذا الحل إلا أنّ هناك أموراً معيّنة يمكن أن تساعدنا على أن نبدو في سنّ أصغر من سنّنا.

المحافظة على النشاط أمر مهم في المراحل العمرية كافة، لكنّ أهميته تزداد بعد التقاعد وأنا أحاول التمسك بروتين عملي قدرَ الإمكان؛ أنا أنهض من فراشي باكراً لأداء صلاة الفجر وبعد الصلاة، أحلق ذقني وأنظّف أسناني وأستحمّ بمياه ساخنة جداً وأمارس تمارين تنفسية عميقة وتمارين خفيفة لبضع دقائق قبل وجبة الإفطار.

أتناول وجبة إفطار خفيفة ثم أبدأ يومي ببعض الكتابة، أشعر بالضياع إذا لم أكتب شيئاً في الصباح الباكر وأظنّ أن الكتابة تنشّط الدماغ وتساعد في المحافظة على حدّة الذهن وأنا لا أُجري تمارين مُجهدة إلّا نادراً وليس في صباح يوم عمل بالتأكيد. وأنا أمشي على ماكينة المشي بين الحين والآخر، ولا أمارس رياضة المشي بقدر ما أرغب كما أني لا أمارس لعبة الغولف.

لكنني أهوى ركوب الخيل، وقد تعلمته وأنا في سنّ الستين، وكان الرئيس الباكستاني الجنرال الراحل محمد ضياء الحقّ قد دعاني لحضور الاستعراض السنوي في اليوم الوطني لباكستان. ذهبنا بالسيارة ثم ركبنا عربة تجرّها الأحصنة وعلى جانبيها خيالة الباثان (الباشتون) في زي عسكري كامل. تأثرتُ بما رأيت وقررت شراء حصانين في باكستان، لكنّ الرئيس ضياء الحق علم برغبتي وقرر إهدائي الحصانين. وهكذا بدأتُ بتعلّم ركوب الخيل في سلانغور بولو وفي رايدينغ كلوب.

أول شيء تعلّمته بشأن ركوب الخيل هو الجلوس مستقيماً ومنتصباً على السرج، هذه الجلسة مهمة لأنّها تقيك آلام الظهر. وأعتقد أنها تساعدني على الوقوف قائماً وعدم الوقوف مترهلاً أو منحنياً حتى بعد بلوغي سنّ الثمانين؛ لأنّ المرء يبدو كبير السنّ عندما يحني ظهره.

اعتدت المشي كما لو كنت أمشي على إيقاع لحن عسكري، ومن

الطبيعي أن تتباطأ مشية أغلبية الذين بلغوا الثمانين، حتى إنهم يمشون متثاقلين وهم يجرّون أقدامهم. ويميل الأشخاص الأصغر سناً إلى مساعدة المسنّين حين ينهضون ويقفون ويمشون ويصعدون السلالم. وفي بعض الأحيان، يطلب المسنّون المساعدة، فهم يتمتعون بكونهم محل عناية أبنائهم أو أحفادهم ورعايتهم. لكن إذا سمح المرء للآخرين بمدّ يد المساعدة، فقد يتطوّر ذلك إلى عادة؛ فالأفضل لهم إذاً أن يحاولوا تجنّب طلب المساعدة والعون أطول مدة ممكنة، كما أن ذلك يضفي عليهم مظهر الشباب، وهذا فعلاً جيد للتوتر العضلي (أي للقضاء على التوتر العضلي) والمحافظة على التوازن.

أحاول أيضاً النوم ساعات كافية ـ ست ساعات ليلاً في سرير مريح إذا أمكن ذلك. ثم آخذ قيلولة قصيرة لمدة ١٥ دقيقة بعد الغداء. وفي هذه القيلولة لا أتمدد في أثناء نومي ولكن أجلس على كرسي مريح ورأسي إلى أعلى. وأنا أفعل الأمر نفسه حين أسافر وحين لا يكون بين يديّ عمل أقوم به؛ إذ إن أخذ القيلولة والرأس إلى أعلى أمر مهم لأنك إذا تمددت، ستستيقظ مع شعور بالدوخة ولن تقدر على العمل.

وإلى جانب التمكّن من اقتطاع أوقات قصيرة للنوم، ساعدتني خبرتي كطبيب زاول المهنة على العمل ساعات طويلة كرئيس وزراء. فبعد أن أنام طوال مدة سفري جواً، أتوجه مباشرة إلى عملي. ففي النهاية، عندما أزور دولاً أجنبية، لا أستريح ولكن أبدأ بالعمل فور وصولي أو في اليوم التالي على الأكثر.

لكنّ الأهم من ذلك كله أن نحافظ على سعادتنا إذا كنا نريد المحافظة على شبابنا، إن سعادة من وقعوا في الغرام واضحة جداً لكن يصعب البقاء سعيداً طوال الوقت طبعاً، لكنك إذا أحصيت نِعَمَ الله عليك كل صباح، ستشعر بالسعادة. ستبرز مشكلات يتوجّب حلها، ومصائب تتعيّن مواجهتها، لكن يوجد شيء دائماً يُشعرك بالبهجة. وأنا أعتبر استيقاظي حياً نعمة عظيمة حتى في الماضي، لكني أكثر استحضاراً لها الآن.

كما ترى، ليس لديّ وصفة خاصة كي لا أظهر في سنّي الحقيقي، والأشخاص الذين يتوقعون مني تسمية إكسير الشباب الذي يحفظ شبابي سيخيب أملهم والحقيقة هي أنه لا يوجد شيء من هذا القبيل.

الفصل الرابع والأربعون

تحديات جديدة، حلول جديدة

احتجت إلى بعض الوقت كي أتعافى من عملية المجازة التاجية في سنة ١٩٨٩م، وإلى السفر إلى الخارج كي أُشفى تماماً. وفي النهاية، استعدت قوتي وأصبحت جاهزاً لمواجهة تحدّيات سياسية جديدة.

بحلول ذلك الوقت، كان أمْنو بارو، الذي سجّل اسمه عقب إصدار المحكمة قراراً قضى بعدم قانونية أمْنو الأصلي في سنة ١٩٨٨م، يحقق نجاحات في كسب دعم أغلبية أعضاء أمْنو السابقين، وأعيد إنعاش الهيكلية التقسيمية للحزب في البلاد كلها.

لكن في ولاية صباح، مُنيت الجبهة الشعبية الموحدة في صباح، أو برجايا[1] وحلفاؤها في الجبهة الوطنية بخسارة شنيعة في انتخابات سنة ١٩٨٦م. ولطالما اتسمت السياسة في تلك الولاية بالتعقيد، فمع أنّ أغلبية سكان الولاية مسلمون وميّالون إلى التحالف مع الحكومة الفدرالية، لم يشعر الكدَزندوسونيون الصينيون بالودّ لشبه الجزيرة أبداً. نتج من ذلك مشهد سياسي مقسّم سياسياً، وزاده كثرة تنقل السياسيين في صباح من حزب إلى آخر بشكل متكرر، وقد شاع حدوث ذلك إلى حدّ أنه غدا سمة مميِّزة لسياسة ولاية صباح ولا تزال تمثّل مشكلة إلى اليوم.

تحالفت المنظّمة الوطنية المتحدة في صباح، بقيادة تون مصطفى هارون أول حاكم للولاية، مع تونكو عبد الرّحمن ومع أمْنو، بقي تون مصطفى أهم شخصية سياسية في صباح مدة طويلة. وبعد أن عُيّن وزيراً أول في سنة ١٩٦٧م، حكم بيد من حديد واستطاع دائماً تقديم ١٦ مقعداً للجبهة الوطنية

---

(١) برجايا أحد الأحزاب المشاركة في الجبهة الوطنية منذ تأسيسه في سنة ١٩٧٥م.

في كل انتخابات عامة. لكن بمرور الوقت، أظهر تون مصطفى استخفافاً بالحكومة الفدرالية، ولا سيما عقب تنحّي تونكو عن رئاسة الوزراء. وبحلول ذلك الحين، كان قد أصبح واسع الثراء ولم يتردّد في استخدام ثروته، ويقال إنه في إحدى زياراته إلى كوالالمبور أمر بإعادة طائرته إلى صباح ليجلبوا له آلة الكمان.

لم تكن علاقتي بتون مصطفى جيدة، وبخاصة بعد أن انتقدتُ تونكو في سنة ١٩٦٩م، وفي أثناء لقاء سرّي، طالب بأن أعتذر إلى تونكو لكنني رفضت. وفي النهاية، تلقّى تون مصطفى وحزبه هزيمة في سنة ١٩٧٦م على يد بيرجاسا، وهو الحزب الذي شكّله داتوك سيري حارس صالح بدعم من الكدزندوسونيين، بمن فيهم داتوك سيري جوزيف بايرين كيتينغان. أوصل ذلك النصرُ حارس إلى السلطة وأصبح ثاني رجل يتقلّد منصب الوزير الأول في ولاية صباح. جلب كثيراً من التنمية للولاية، بما في ذلك جزيرة لابوان التي أصبحت بموافقته الأرض الفدرالية الثانية في ماليزيا في سنة ١٩٨٤م.

أحد الأسباب التي أدت إلى خسارة تون مصطفى مساندة الشعب أنه تحوّل إلى رجل مستبدّ. وارتكب حارس الخطأ نفسه وهُزم حزبه في النهاية على يد حزب صباح المتّحد[٢] بقيادة بايرين في انتخابات العام ١٩٨٥م.

أقمت علاقة وثيقة مع حارس لكن ساورتني شكوك في بايرين لأني لم ألحظ مؤشراً واضحاً على ولائه للجبهة الوطنية. وما من مرّة زرت فيها صباح عندما كان الوزير الأول فيها إلّا وأحسست أني في أرض للمعارضة. ولحمله على الالتزام بالجبهة الوطنية، وعدت ولاية صباح بأنه سيكون لها جامعتها الخاصة إذا فاز ائتلافنا فيها، كما اصطحبتُ بايرين في رحلتي إلى كوريا الجنوبية وتحدثت معه مطوّلاً عن صباح ومستقبلها. وبوصفه الوزير الأول، سجّل اعتراضه على موافقة حارس على أن تصبح لابوان أرضاً فدرالية لأنّه اعتبرها جزءاً من ولاية صباح التي ينبغي تقويتها لا إضعافها. وتأكيداً لزعمه، عقد ذات مرّة اجتماعاً وزارياً في بولاو لايانغ لايانغ، وهي جزيرة في بحر الصين الجنوبي استعادتها الحكومة الفدرالية، للإشارة إلى

(٢) انشق بايرين عن برجايا بسبب اختلافات مع حارس وشكل حزب صباح المتحد في سنة ١٩٨٥م.

أنها أيضاً جزء من صباح. كما تناول بإسهاب القضايا العشرين[٣] التي زعمت صباح عدم التوصل إلى تسوية بشأنها منذ انضمامها إلى ماليزيا. توقّعت أن أعاني مشكلة معه ولذلك تعيّن عليّ البحث عن حليف قوي في مكان آخر.

زرت جميع الولايات بدءاً بجوهور لتوطيد نفوذ أمْنو والجبهة الوطنية. إن فشل تنكو رزاليغ حمزة في إزاحتي أقنع المتطرّفين والقادحين في هذه الأثناء بأنه لا يمكن الإطاحة بي بسهولة. وبعد تنفيذ عملية لالانغ، لم تعد الصحافة والمنظّمات غير الحكومية تثير القضايا العِرقية مثلما كانت تفعل في الماضي، مع أنه أُخلي سبيل أغلبية الموقوفين.

تقرّر إجراء انتخابات عامة بحلول سنة ١٩٩٠م، ومع أنّي لم أتوقّع تحقيق نتائج طيبة، بقيت على اعتقادي بأن الجبهة الوطنية ستفوز بأغلبية الثلثين. وفي غمرة تحضيراتنا للانتخابات، تُوفي اثنان من رؤساء الوزارة السابقين في كانون الأول/ديسمبر، هما تون حسين عون وتونكو عبد الرّحمن. قضى تون حسين نحبه في أمريكا في أثناء خضوعه لعلاج طبّي، فيما تُوفي تونكو في مستشفى كوالالمبور العام. وبحسب وصية كل منهما، وُوري تون حسين الثرى في المقبرة الوطنية بجانب المسجد الوطني، فيما دُفن تونكو في ضريح قدح الملكي في لانغار شمال شرق ألور ستار.

في هذه الأثناء، بدأ داتوك الدكتور جيفري كيتينغان، شقيق بايرين الأصغر، بإثارة ما سُمّي القضايا العشرين، نال جيفري، متقلّب المزاج، شهادة دكتوراه من جامعة هارفارد. وكانت لديه طموحات سياسية كبيرة أيضاً، لكنّه كان يدعم الطرف الخطأ دائماً وكان يقفز من حزب إلى آخر بلا تأنيب ضمير.

عندما بدأ بالحديث عن إمكانية انفصال ولاية صباح عن ماليزيا، اعتُقل ووُضع قيد الاحتجاز. وساند الجبهة الوطنية عقب إطلاق سراحه، لكنّه أحس بخيبة أمل كبيرة حين لم يُعيَّن وزيراً في حكومة صباح. وحالياً، يدعم جيفري حزب العدالة الشعبي، وهو الحزب الذي شكّله داتوك سيري أنور إبراهيم عقب اعتقاله.

---

(٣) تم التوصل إلى اتفاقية النقاط العشرين، التي تضمنت قضايا متصلة بالدِّين واللغة والدستور والهجرة والجنسية والتعرفات الجمركية والمكانة الخاصة لأعراق السكان الأصليين والتعليم، في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣م.

عندما أجريت انتخابات سنة ١٩٩٠م، توجّهت إلى صباح للمشاركة في الحملة الانتخابية، لكنّ الأجواء هناك لم تكن جيدة على الرغم من وعدي بناء جامعة الولاية. وعقب عودتي إلى كوالالمبور، وفي أثناء جلوسنا إلى مائدة العشاء في أنغكسابوري (مركز الإذاعة والتلفزيون الوطني)، همس وزير الإعلام تان سري محمد رحمات في أذني قائلاً إن بايرين قد سحب حزب صباح المتحد من الجبهة الوطنية. سُرّ تنكو رزاليغ حمزة حين وقف حزب صباح المتّحد في جانب ائتلاف المعارضة، كان ذلك مثالاً آخر على التقلّب السياسي كثير الحدوث في صباح.

سارعت إلى دعوة المجلس الأعلى في أمْنو إلى اجتماع تقرّر فيه تشكيل فرع لأمْنو في صباح. وكانت سياستنا إلى ذلك الحين تقضي بعدم إضعاف الأحزاب المحليّة الموالية للجبهة الوطنية في صباح وسراواك بتأسيس فرع لأمْنو فيهما. والآن، ورداً على انشقاق حزب صباح المتحد، توجّب علينا تأكيد حضورنا في صباح للمحافظة على موقع الجبهة الوطنية.

لم تكن المهمة سهلة، لكن تون غفار بابا، مساعد رئيس أمْنو، أمضى وقتاً طويلاً في صباح لتنظيم أقسام حزبنا في جميع الدوائر الانتخابية. وقد جاء الردّ جيداً، لكنه لم يرقَ إلى حدّ مساعدة الجبهة الوطنية على الفوز بعدد كافٍ من المقاعد يخوّلها تشكيل الحكومة في الولاية.

على الرغم من تأسيس فروع لأمْنو في الولاية بحلول يوم الاقتراع، لم تستطع المشاركة في الانتخابات بسبب انشقاق بايرين، وجاء ردّ أمْنو على ذلك بعد انتهاء مهلة الترشّح. وجلّ ما كان في استطاعة أمْنو فعله كان مساندة أوسنو، حزب تون مصطفى. وشارك بيرجاسا، حزب حارس، بثمانية وأربعين مرشحاً لكنه لم يفز ولو بمقعد واحد. وتمكن أوسنو من الفوز بأربعة عشر مقعداً فقط من أصل مقاعد الجمعية الثمانية والأربعين في الولاية. ومن ناحية أخرى، حقق حزب صباح المتّحد نصراً مبيناً؛ إذْ فاز بأربعة عشر مقعداً من مقاعد البرلمان بينما لم تفز الجبهة الوطنية سوى بستة مقاعد، وكان ذلك أسوأ أداء للجبهة الوطنية في صباح.

لكن في شبه الجزيرة، أنزلت الجبهةُ الوطنية هزيمة ساحقة بائتلاف المعارضة بقيادة سيمنغات ٤٦ الذي يرأسه تنكو رزاليغ. لكنّ آمال بايرين

بالبقاء في الحكومة الفدرالية تبدّدت لأنه راهن على الحصان الخاسر. وبانشقاق بايرين عن الجبهة الوطنية، خسر الفائدة التي كان سيجنيها يوماً ما من الحكومة الفدرالية لتطوير ولاية صباح، ولا سيما تأمين جامعة لولايته. وبعد أن تبيّن أن حزب صباح المتحد لم يعد يحظى بتعاون الحكومة الفدرالية، انشقّ عنه عدد من أعضائه.

وفي شبه الجزيرة أيضاً، خسرت الجبهةُ الوطنية ولاية كلانتان من جديد. وكان تون حسين قد استعاد الولاية في سنة ١٩٧٨م عندما انقسم حزب باس إلى فصيلين وحين اعتقد عدد من الناس أن ذلك علامة على أفول نجم «باس»، لكني رأيت خلاف ذلك وتبيّن أنني كنت على حق؛ فبحلول سنة ١٩٩٠م، كان حزب بيرجاسا المنشقّ عن باس قد خسر مواقعه ولم يستطع الفوز بأكثر من مقعد واحد، كما خسرت الجبهة الوطنية جميع المقاعد التي تنافست عليها، فيما فاز باس وسيمنغات ٤٦ معاً بثمانية وثلاثين مقعداً. وبات يحكم كلانتان الآن ائتلاف فضفاض يضم باس وسيمنغات ٤٦ بقيادة داتوك نيك عزيز نيك مات، الوزير الأول لكن سرعان ما ظهرت الانشقاقات. وفي النهاية، حُلّ سيمنغات ٤٦ وعاد أعضاؤه وقائده تنكو رزاليغ وانضموا إلى أمْنو. لكنّ الاستياء من سيمنغات ٤٦ في أوساط أمْنو بقي قوياً، فيما آثر بعض أعضاء سيمنغات ٤٦ البقاء مساندين للمعارضة.

على الرغم من خسارة الجبهة الوطنية في صباح وكلانتان فإنها نجحت في الحفاظ على أغلبية الثلثين في البرلمان. وبذلك استعادت الحكومة قوّتها، ما سمح لنا بالتركيز على التنمية الاقتصادية وعلى المحافظة على معدلات نمو مرتفعة بين العام ١٩٨٧م والعام ١٩٩٧م.

بدا أن روح الشعار الجديد «يمكن لماليزيا أن تفعل ذلك» ترسّخت وواكبت فترة النمو هذه. وافتُتح «سجلّ مآثر الماليزيّين» وسعى الناس الآن لتحقيق مآثر غير عادية لتسجيل أسمائهم فيه. وقد ولّدت هذه الروح التنافسية الجديدة، المقرونة برغبة في إثبات أن في وسع الماليزيّين فعل أي شيء، حماسة منقطعة النظير في البلاد. وعلى سبيل المثال، جاب داتوك أزهر منصور بحار العالم منفرداً، وتسلّق داتوك أم ماجنذْرين وداتوك أن مهنداس

قمّة إفرست؛ وقطع داتوك عبد الملك القنال الإنكليزية سباحة؛ وقطعت داتين بادوكا شريفة مَزلينا سيد عبد القادر مسافة ١,١٠٠ كم عبر إنتركتيكا وصولاً إلى القطب الجنوبي. ونظّمت لاحقاً رحلة استكشافية توجّهت إلى القطب الشمالي، وهتف الناس لهؤلاء الماليزيّين الشجعان ورأوا أن إنجازاتهم حققت مستوى عالمياً إن لم تكن قد سجّلت أرقاماً عالمية.

لكن على الرغم من هذه العزيمة الجديدة، بقيت حقيقة أننا لم نبلغ أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة. ومضى بحلول ذلك الوقت أكثر من ٢٠ سنة على تنفيذ هذه السياسة، وبدا كما لو أننا لن نقدر على تحقيق هدف تمليك السكان الأصليين ٣٠ في المئة من ثروة الشركات. وفي ما عدا العاملين في المهن الحرّة، بقيت أغلبية الملايويين والماليزيّين الآخرين من السكان الأصليين متخلّفين كثيراً عن الأعراق الأخرى.

وفي الواقع، زادت التباينات الاقتصادية بين الملايويين والصينيين بالقيمة المطلقة منذ تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة. وذلك عائد ببساطة إلى كون ثروة البلاد اليوم أكبر بكثير والفارق في الثروة الذي بلغ ٢٨ في المئة بين الملايويين والصينيين في سنة ١٩٧٠م محسوب على ناتج إجمالي محلّي صغير. واليوم، أصبح الناتج المحلي الإجمالي أكبر بمرات عديدة من نظيره آنذاك، وحصة الأربعين في المئة التي يمتلكها الصينيون من الناتج المحلي الإجمالي الجديد الكبير ستكون أكبر بكثير بالقيمة المطلقة من حصة الثلاثين في المئة من الناتج المحلي الإجمالي التي امتلكوها في سنة ١٩٧١م، ومع ذلك، بقي الملايويون متخلّفين عنهم وزاد التباين بين الطرفين. لكنّ القادة الملايويين يحجمون عن الإشارة إلى ذلك كيلا يُغضبوا الملايويين، والصينيون لا يرغبون في تسليط الضوء على هذه الحقيقة أيضاً لأن ذلك سيدفع الملايويين إلى مطالبة الحكومة بمزيد من السياسات الفاعلة لتصحيح هذا الخلل في التوازن.

احتجتُ إلى تمديد العمل بالسياسة الاقتصادية الجديدة، لكن مع وقوف تنكو رزاليغ في صفوف المعارضة وتحقيق حزبه مكاسب كبيرة، يمكن أي خطوة خاطئة إحداث أزمة. والواضح أن أغلبية الملايويين استاءت من الفشل في بلوغ هدف امتلاك ٣٠ في المئة من ثروة الشركات ولم يقبلوا

بتحميل أنفسهم أغلبية المسؤولية عن ذلك التقصير، ولاموا بدلاً من ذلك الحكومة على عدم مساعدتها الكافية لهم، لاموا الصينيين، لاموا الجميع إلا أنفسهم وعجزهم عن بلوغ مستويات جديدة في الكفاءة والثقة بالنفس أو حتى محاولة بلوغها.

بحلول العام ١٩٩٠م، لم يحرز السكان الأصليون إلا ٢٠ في المئة من ثروة الشركات الوطنية، وتمّ ذلك بدرجة كبيرة من خلال صناديق حصص الاستثمار المتنوّعة التي تديرها الحكومة. ومع أنّ ملكيّتهم من الأسهم زادت من حيث الحجم المطلق، فإنّ النمو السريع الذي حقّقه اقتصاد البلاد عنى أنّ الثروة التي امتلكها الملايويون لم تتجاوز ٢٠ في المئة، بل إنّها تقلّصت قليلاً في الواقع.

كانت زيادة ثروة الشركات، أو محاولة القيام بذلك، طريقة جرّبناها، وكانت إتاحة الفرص التعليمية طريقة أخرى. وبسبب العدد الكبير من المنح الحكومية طرأت زيادة كبيرة على عدد أصحاب الاختصاص في السكان الأصليين، فارتفعت نسبة الأطباء من السكان الأصليين إلى نحو ٤٠ في المئة من مجموع الأطباء، فيما لم تزد عن نحو خمسة في المئة سابقاً. وطرأت زيادات كبيرة بالمثل على عدد المهندسين، والمعماريين، والأطباء البيطريين، والمحاسبين، والمحامين، والعاملين في الفنادق، وفي المهن الرئيسة الأخرى من السكان الأصليين. ونجح بعضهم كمطوّرين، وصناعيين، ومنتجين، وعاملين في قطاع النقل، حتى إن عدداً منهم أصبحوا، بانتفاعهم من سياسة الخصخصة التي انتهجتها الحكومة، متعهدين قادرين على منافسة غير الملايويين.

إحدى النواحي التي كاد السكان الأصليون يفشلون فيها فشلاً كاملاً أعمال تجارة المفرّق؛ إذ يبدو أنهم لا يحبون هذا القطاع لأنهم لا يستطيعون الإثراء بسرعة من خلاله، لكن يتعين على الأشخاص الذين يبغون النجاح في القطاع المهني تقبّل الحاجة إلى الاجتهاد في العمل، والمثابرة عليه ساعات طويلة، والتحلي بعادات نظامية وإدارة منضبطة للوقت. وعوضاً عن استمتاع المرء بجميع الأرباح اليوم، يلزمه القبول بالمتعة المؤجلة والاستعداد لاستثمار بعض أرباحه في تنمية تجارته أملاً بالتمتع ربما بعائدات أكبر في

وقت لاحق. لكن هنا أيضاً، لا يبدو موقف الملايويين بعيداً عن المنطق تماماً حين النظر إلى الأمور على المدى القصير. إن المفاتن على المدى القصير تغريهم بعدم امتلاك نظرة بعيدة المدى، وأنا أعتقد أنّ جذور هذه النظرة ضاربة في عمق الثقافة الملايوية. صحيح أنّ بعض الملايويين أصبحوا وكلاء لشركة بروتون ومدراء لمحطات وقود، لكن بالكاد نجد، باستثنائهم؛ أي عاملين بأعمال تجارة المفرق، في المناطق الحضرية. ولا يزال الطابع الصيني مهيمناً بدرجة كبيرة على بلداتنا ومدننا، وحياتنا التجارية بالتأكيد. لقد فشلت السياسة الاقتصادية الجديدة في تغيير الطابع الأساسي للبلدات الماليزيّة.

من جانبي، كنت أتمنّى وقف العمل بهذه السياسة وترك السكان الأصليين في ميدان المنافسة بلا مساعدة؛ إذْ إن وقوفهم على أرجلهم هو المطلوب منهم تماماً. لكنّي أخشى أن يفشلوا، والسماح بانكفائهم من جديد سيكون خطراً، والسماح لشبح التباينات الاقتصادية بأن يطلّ رأسه من جديد سيكون أمراً لا يمكن الصفح عنه، ولا تزال أغلبية الناس شديدة التحسس لأعراقها. وإذا تجدد الوضع الذي كان سائداً قبيل أعمال الشغب التي اندلعت في سنة ١٩٦٩م، ربما تنطلق شرارة اشتباكات عِرقية جديدة بسهولة.

لكنّ غير الملايويين راقبوا الحكومة عن كثب، وكنت على ثقة بأنهم سيعترضون على تمديدي العمل بالسياسة الاقتصادية الجديدة. وإذا لم أمدّد العمل بها، ربما يجعل تنكو رزاليغ والحزب باس والملايويون من المسألة قضية.

أخيراً، قررت الإبقاء على عناصر معيّنة في السياسة الاقتصادية الجديدة وإضفاء طابع أكثر وطنية وشمولاً عليها بصياغة سياسة تنمية وطنية. بموجب سياسة التنمية الوطنية، سنتمسّك بإيثار الملايويين في القطاع المهني، لكنهم إن لم يتجاوبوا أو لم يقدروا على الانتفاع من الفرص المتاحة لهم، يصبح من حق غير الملايويين الانتفاع بتلك الفرص. كما أضفينا مزيداً من المرونة على شرط مشاركة السكان الأصليين بنسبة ٣٠ في المئة، حتى إن صناديق حصص الاستثمار التي تديرها الشركة الوطنية المحدودة للاستثمار فُتحت أمام الماليزيّين من أصول تايلاندية أولاً ثم أمام الماليزيّين من أصول برتغالية

بعد ذلك. وفي النهاية، فتحت صناديق حصص الاستثمار أمام الجميع، وبموجب سياسة التنمية الوطنية، استطاع غير الملايويين الانتفاع أحياناً من خلال مقاولة الباطن، وإقامة شراكات مع مواطنين ناجحين من السكان الأصليين، وبشراء عقود حكومية من الملايويين في بعض الحالات. وبموجب هذه السياسة، صار في مقدور المواطنين من غير السكان الأصليين الانتفاع بطريقة مباشرة بتولّي المشاريع التي لم يقدّم الملايويون عطاءات لنيلها.

كما مُنح طلابٌ من غير السكان الأصليين عدداً أكبر من المنح الدراسية وخُصص لهم عدد أكبر من المقاعد في مؤسسات التعليم العالي. إن أهداف سياسة التنمية الوطنية أقلّ جموداً لأن الحكومة رغبت في التحلي بمرونة في تنفيذها، كما طُرحت أفكار جديدة عديدة لزيادة مشاركة السكان الأصليين. وبحلول ذلك الوقت، أمكن استخدام برنامج الخصخصة بلا قيود لزيادة الفرص المهنية الكبيرة المتاحة للسكان الأصليين من دون إقصاء غير الملايويين.

شجّعت الحكومة على منح حقوق امتياز في أعمال تجارة المفرق. وبناءً على ذلك، أُعطيت حقوق امتياز في المهن الصغيرة كافة، مثل: الفنادق الصغيرة، ومغاسل الثياب، ومحلات الطباعة ومطاعم الوجبات السريعة. وتعاون غير الملايويين في هذا المخطط، بجعل مؤسساتهم ذات الامتيازات متاحة للملايويين المقتدرين. وزيدت برامج التدريب وتخرّج مزيد من العمال المهرة من الملايويين ومن السكان الأصليين.

لم تكن سياسة التنمية الوطنية استمراراً للسياسة الاقتصادية الجديدة تحت اسم آخر ـ أردنا التشجيع على تعاون ذي مغزى بين الملايويين وغير الملايويين وتوقعنا أن يستثمر الملايويون أموالهم في الأسهم ثم يجتهدوا في العمل مع شركائهم غير الملايويين. وهذا ما حصل بدرجة معيّنة؛ إذْ برز عدد من المتعهّدين والمقاولين الماليزيّين وقاموا بعمل ممتاز، وطوّروا قدرة كافية ليكونوا مستقلين، وقد مالت الحكومة بالبداهة إلى منح هذه الشركات المقتدرة العقودَ. وفي هذه المرة أيضاً، وُجهت اتهامات بمحاباة المقربين، لكنّ محاباة غير المقتدرين كانت ستؤدي إلى فشل أكيد وإلى مشكلات مالية،

وتبيّن أن إقناع النقاد بأن الحكومة لا تحابي أحداً مهمة تكاد تكون مستحيلة.

استطاعت الشركات الحكومية التي يديرها مجلس صناديق الاستثمار للسكان الأصليين (مارا) والشركات الحكومية التي جرت خصخصة إداراتها الحصول على عدد من الرخص والمشاريع الحكومية. لكن ما فعلته في النهاية كان حرمان القطاع الخاص الملايوي من الفرص، فكونها مدعومة بموارد الدولة، تنافست بشكل مباشر غالباً مع الشركات الخاصة الملايوية المتعثّرة. وأضرب مثلاً شركة مارا للحافلات، والتي دعمتها الحكومة برأس المال وكانت تعمل على الخطوط ذاتها التي تعمل عليها الشركات الملايوية التي تسيّر حافلات. لم تكترث لكون المقاعد في حافلاتها شاغرة فأضاعت المال؛ لأن إدارتها وعمالها رأوا أنهم لن يخسروا شيئاً - سيحتفظون بوظائفهم ويواصلون سحب الرواتب ذاتها، لكنّ شركات الحافلات الخاصة لن تتحمل خسائر متواصلة. وكانت هذه الشركات التي تمتلكها الحكومة بلاء بالنسبة إلى عدد من رجال الأعمال الملايويين، لكن لم يكن في وسعهم فعل شيء حيالها.

صدر عدد من الدعوات منذ البدء بتنفيذ سياسة التنمية الاقتصادية مطالبة بالعودة إلى السياسة الاقتصادية الجديدة، وحتى وقت قريب في سنة ٢٠٠٥م، طالب جناح الشبيبة في أمْنو بإعادة تطبيقها لمساعدة الملايويين[٤]. لكنّ نجاح ذلك أمر مستبعد لأن بعض الأسباب الرئيسة التي حالت دون نجاح السياسة الاقتصادية الجديدة نجاحاً كاملاً في المرة الأولى، مثّل أخلاقيات العمل الضعيفة لدى الملايويين وعدم استعدادهم لتعلّم كيفية إدارة الأعمال بالشكل المناسب، ولا تزال متفشّية.

تحدّثتُ مراراً عن ذلك بشكل وافٍ داخل أمْنو وأمام أيّ جمهور ملايوي أمكنني مخاطبته. ناشدت، ودعوت، ونظمت القصائد وتلوتها، وتوسلت، وحتى بكيت لكن في حين ربما يقول الناس إنهم جميعاً يوافقونني

(٤) في الجمعية العامة التي عقدها أمْنو في سنة ٢٠٠٥م، طالب داتوك سيري هشام الدين حسين، رئيس جناح الشبيبة، بإعادة السياسة الاقتصادية الجديدة صوناً لمصالح الملايويين. ونُقل عنه قوله: «ينبغي إعادة تطبيق تعريف السياسة الاقتصادية الجديدة نفسه كجزء من سياسة التنمية الوطنية لتمكين الملايويين وعدم تهميشهم من الآن إلى سنة ٢٠٢٠».

الرأي، واصلت أغلبيتهم تجاهل نصيحتي والقيام بكل الأعمال الخاطئة. ولا ريب أن تغيير التفكير كان ضرورياً، لكنه في حدّ ذاته لم يكن كافياً، توجّب ربط هذا التغيير بتغيير في الموقف والشخصية. إن النجاح في العمل في الاقتصاد الحديث والعالم المعاصر يستلزم تفانياً وانضباطاً وتفكيراً استراتيجياً متسقاً وطويل الأجل، وهي الأمور التي لا يزال الملايويون في حاجة إلى اكتسابها.

يستمتع الملايويون بكونهم شركاء نائمين لأن ذلك يناسب مزاجهم ونمط عيشهم. في الماضي، كان المزارعون الملايويون في القرى يمكّنون أصحاب المحلات الصينيين من الحصول على جميع محاصيلهم في مقابل بضائع وسلع تموينية من المحلات الصينية. نادراً ما كان المزارع الملايوي يعرف؛ إذْ لم يكن لديه وسيلة ليعرف، إن كانت قيمة ما حصل عليه مساوية لما كانت ستدرّه محاصيله لو باعها نقداً. لم يحتفظ بسجل لقيمة محاصيله أو البضائع التي حصل عليها سابقاً، أو سيحصل عليها لاحقاً، من عملية المقايضة. وربما اقترض المال من صاحب المحل أحياناً ولم يكلّف نفسه عناء سداده مفترضاً ببساطة أن المحصول الذي يعطيه لصاحب المحل سيغطي كل شيء. لم تكن تلك المقاربة العقلانية اللازمة ليتقدم الملايويون اقتصادياً.

حتى إن ملّاك أراضي مناجم القصدير الملايويين الكبيرة فعلوا الأمر نفسه في الماضي. أعطوا امتيازات التنقيب للصينيين العاملين في التنقيب عن القصدير وكانوا سعداء بالحصول على أي ثمن يختار الصينيون دفعه، ولا يوجد دليل على أنّهم تحققوا فعلاً من كميات القصدير المستخرجة. وإذا كان خدّامهم الملايويون يتحققون من عدد الأكياس التي تحتوي على خام القصدير، يرجّح أن الخدام أيضاً كانوا يأخذون رِشىً، لكنّ الدخل الذي حققه ملّاك أراضي مناجم القصدير الكبيرة من الامتيازات التي منحوها الصينيين العاملين في التنقيب عن القصدير كان أكبر بكثير من الدخل الذي كانوا سيحققونه لو نقبوا عن القصدير بأنفسهم. فطرقهم في التنقيب كانت أقل كفاءة لأنهم لم يكلّفوا أنفسهم عناء تعلّم طرق الصينيين في التنقيب وتقليدها وتكييفها لرفع مستوى إنتاجهم. وكانوا سعداء برؤية الصينيين وهم يفعلون ذلك وتقاضي المال وهم جالسون بلا حراك. والنتيجة هي أن

العاملين الصينيين في التنقيب عن القصدير جمعوا ثروات طائلة، وافتقر ملّاك الأراضي الملايويون بالتدريج مع نضوب موارد القصدير، ولا بدّ من أن الملايويين لاحظوا ذلك، لكنهم لم يسعوا إلى التنقيب في أراضيهم التي هي ملك لهم.

نحن نرى الممارسة ذاتها في أيامنا الحاضرة حين تباع الرخص والعقود وأذونات الاستيراد للصينيين. لم يدخل عالمَ المال والأعمال فعلاً غير عدد قليل من الملايويين الذين جمعوا ثروات أكبر بكثير من الذين باعوا عقودهم ورخصهم وأذوناتهم لقاء مكسب سهل قصير المدى، والواضح أنّ أولئك الملايويين أصبحوا واسعي الثراء أيضاً، لكن ببيعهم رخصهم وعقودهم وغير ذلك، لم يسهموا بشيء في محاولة بلوغ أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة ولا في التنمية الاقتصادية في البلاد، كما إنّ ثروتهم لم تدم طويلاً. وقد رأينا ملايويين مُنحوا امتيازات في الغابات مثلاً وأصبحوا من أصحاب الملايين بين عشية وضحاها، لكنهم اليوم معوزون. واعتاد عدد من الملايويين حياةً قائمة على الحصول على دعم اقتصادي متواصل إلى حدّ أنه حين توقف سيل الأموال لم يتمكّنوا من الاتكال على أنفسهم. وعوضاً عن اكتساب معلومات عن المهن وتعلّم إدارة المال، سخّروا طاقاتهم في البحث عن عقود والبحث عن فرص سهلة قصيرة الأجل.

في الظاهر، يبدو أنّ الملايويين قوميون إلى حدّ أنهم يصبحون عنصريين في بعض الأحيان. ويمكن أن يصبحوا شديدي العداء للصينيين ولن يترددوا في اللجوء إلى الوقاحة والبعد عن التعقل حين توجَّه إليهم انتقادات، وموقفهم هذا يذكّرنا بسلوك العرب في فلسطين؛ فعندما بدأ الصهاينة أولاً بمحاولة إقامة دولة إسرائيل على تراب فلسطين، لم يمتلك اليهود غير خمس في المئة من الأراضي وكان عدد اليهود ضئيلاً بالمثل في فلسطين، لكن فيما تفنن العرب الفلسطينيون في إدانة المخطط الصهيوني، باعوا أراضيهم لليهود عن طيب نفس، وسواء أكانوا وطنيين أم لا، لم يتمكنوا من مقاومة إغراء الأسعار التي عُرضت عليهم.

لا أقصد بذلك الإشارة إلى أنّ مواطنينا الماليزيّين الصينيين يشبهون اليهود، وإنما أردت القول إن الملايويين تصرفوا مثلما تصرّف عرب

فلسطين، وبصراحة، عندما قرّر البريطانيون الانسحاب من سنغافورة، كان الواجب إعادتها لتكون جزءاً من ماليزيا، لكنّ الملايويين هناك غدوا أقلية ضئيلة فقيرة ليست لديها أرض من الناحية الفعلية، ما جعل ضمّ سنغافورة إلى ماليزيا مستحيلاً. ولو ضمن ملايويو سنغافورة وجوهور بقاء أجزاء واسعة من سنغافورة في حوزتهم، ولو أنّهم ضمنوا بقاءهم أغلبية سكان سنغافورة، لكانت سنغافورة اليوم جزءاً من ماليزيا بلا شك، لكن بالنسبة إلى ملايويي إقليم ويليزلي، ستكون بينانغ أشبه بسنغافورة.

يحبّ الملايويون الاعتقاد أو الزعم بأن الصينيين نجحوا في المهن عن طريق الغِش، لكن حين يريد الملايوي التوقيع على عقد (لبناء منزل مثلاً)، لا يمنح مقاولاً ملايوياً العقد، بل يؤثر عليه مقاولاً صينياً، الواضح أنه يثق بالصينيين أكثر مما يثق بالملايويين.

وكوني ملايوياً، أتردد في شجب أخلاق العمل السيئة لكثير من الملايويين، لكن هذا ما يعيدهم إلى الوراء ويمنعهم من النجاح في عالم المال والأعمال. وأعتقد أني رأيت هذه الأمور بوضوح بخلاف كثير من الملايويين. لدي بعض الأفكار الواضحة بشأن كيفية التغلّب على أوجه الضعف هذه، على نحو جزئي وتدريجي إن لم يمكن التغلّب عليها بالكامل وفوراً. أعتقد أنني أستطيع ترويج هذه الأفكار ببراعة بالاجتماع بالملايويين، كما ذكرت سابقاً، والتحدث إليهم بقسوة وصراحة. وسعيت أيضاً لجعل نفسي قدوة من خلال عاداتي ومواقفي في العمل، لكنني لا أعتقد أنه كان لي تأثير كبير، ولا أزال قلقاً على مستقبل الملايويين. إذا لم يتعلموا كيف يواجهون التحديات في الحاضر وفي المستقبل كشعب، فإن ما سيحصل لهم غنيّ عن البيان. سيُهمَّشون من جديد، كما فُعل بهم في زمن الاستعمار، حيث سيكون بقاؤهم كأفراد أو كأسر بل وكشعب محفوفاً بمزيد من المخاطر. لا يمكن افتراض بقاء الملايويين واستمرار وجودهم، لكن يتعيّن السعي له باستمرار. وأنا أسأل نفسي إن كان سيوجد مكان للملايويين دائماً في العالم، حتى في بلادهم. وأنا أخشى أن تلك الكلمات الشجاعة التي تُفصح عن التحدي الملايوي ـ (ينبغي لنا نحن الملايويين ألّا نزول عن هذا العالم) ـ ستؤرقنا في يوم من الأيام. ولطالما كان تلافي حصول ذلك أكبر تحدّ واجهه جيلي وواجهتُه طوال حياتي. كما إنه سيكون أكبر تحدّ للجيل

الملايوي التالي ولمن سيأتي بعده إلى أبعد مرحلة في المستقبل يمكننا تصوّرها. وأنا آسف لأولئك الملايويين الذين يطالبون، بعد أن انتفعوا من جهود رفع المظالم، بوجوب حرمان من سيأتي بعدهم من المنافع ذاتها.

الفصل الخامس والأربعون

الرؤية ٢٠٢٠

بقدر ما أقلقني تقدم الملايويين، أردت التأكد أيضاً من أن ماليزيا ككل يمكن أن تسير قدماً. بحلول أواخر ثمانينيات القرن الماضي، شهدنا معدل نمو بلغ في المتوسط ثمانية في المئة سنوياً، وهو معدل جيد على نحو استثنائي. بدا أن سياساتنا تؤتي ثمارها وأننا نسير إلى الأمام ـ لكن إلى أين؟

وجدنا أننا في حاجة إلى وضع هدف نهائي، ولذلك طوّر تان سري الدكتور نور الدِّين سوبي، من معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية، مخططاً تفصيلياً مفاهيمياً رسم مسار تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأنا أنجذب، كوني طبيباً، إلى القياس البصري للرؤية: يشير الرقم ٢٠٢٠ إلى رؤية بنسبة مئة في المئة في كلتا العينين. وتلك كانت التسمية التي أطلقناها على خطتنا في النهاية ـ الرؤية ٢٠٢٠ ـ لأنها تضمنت فكرة واضحة عن المكان الذي ننوي الوصول إليه والحال التي ينبغي أن نكون عليها بحلول سنة ٢٠٢٠.

أطلقنا الرؤية ٢٠٢٠ في سنة ١٩٩١م، وهي خطة تمتدّ ثلاثين سنة تلحظ ما يلزمنا القيام به لنصبح دولة متقدمة. اعتُبرت تسع عشرة دولة في ذلك الوقت بأنها متقدمة تماماً، ومنها المملكة المتحدة وكندا وهولندا والسويد واليابان. لكن هل كنا في حاجة إلى سلوك المسارات نفسها التي سلكتها تلك الدول؟ لا شك في أن لكل مسارٍ نقاطَ قوةٍ، ونقاطَ ضعفٍ أيضاً. هناك كثير من الأمور التي تُميّز الدول المتقدمة ولا نرغبها، مثل مادّيتها المتطرّفة وانحلال قيمها الأخلاقية، هذه ليست الخصال التي أردنا محاكاتها أو إعادة إنتاجها. وأردنا أن تتطور ماليزيا وتصبح دولة عصرية بحسب نمطنا التاريخي الخاص، مع عدم المساس بفضائلنا وقيمنا الأخلاقية المتميّزة، أردنا أن

نرسم خط رحلتنا ونصبح دولة متطورة في قالبنا الثقافي الخاص، وبقيت أشدّد طوال سنين على إيماننا ببناء مجتمع مفعم بالرعاية والمشاركة، مجتمع كثير الدِّينامية، لكن بلا جشع. أردنا مجتمعاً له وجه إنساني وقلب إنسان كبير.

لم نجد معياراً ولا مؤشراً واحداً كي نتّبعه، فالثروة حين تُحسب بناء على دخل الفرد لا تشير في حدّ ذاتها إلى مستوى تطور البلاد. وعلى سبيل المثال، دخل الفرد مرتفع جداً في الدول المنتجة للنفط، لكن لا يمكن اعتبار سوى قلة منها، إن وُجدت، دولاً متقدّمة. وأغلبيتها مصنَّفة في عداد الدول النامية، بل إن بعضها دول متخلّفة أو تعاني نمواً متوقفاً. ومع ذلك، يعدّ دخل الفرد المرتفع سمة أساسية دائماً ـ سمة ضرورية لكنها ليست كافية في حدّ ذاتها. لاحظنا أن أغلبية الدول المتقدمة صناعية بدرجة كبيرة وتتمتع بمستويات تعليمية مرتفعة، ولا سيما في العلوم والرياضيات، ومشاركتهم الشعبية في الشؤون العامة والحكم واسعة، واقتصاداتهم مبنيّة على الأعمال الحرّة.

إذا كانت ماليزيا تريد أن تصبح دولة متقدمة، يلزمها إظهار أغلبية المزايا القياسية لتلك الدول ولن يكون امتلاك بعضها بالغ الصعوبة لأننا أصلاً دولة ديمقراطية فيها قطاع خاص قوي وشعب مثقّف. اعتقدنا أنه يتعين زيادة ثروة السكان ليبلغ دخل الفرد السنوي نحو ١٦,٠٠٠ دولار أمريكي. ولبلوغ ذلك الهدف، نحن في حاجة إلى نمو بمعدل سبعة في المئة سنوياً على مدى ثلاثين سنة بدءاً بالعام ١٩٩١م.

قدّمت تقرير «الرؤية ٢٠٢٠» في أول اجتماع للمجلس المهني الماليزيّ يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٩١م، قلت إنه يتعين أن تتخطى تنميتُنا الإطارَ الاقتصادي وعلينا أن نكون دولة راقية سياسياً ومتقدّمة اجتماعياً وثقافياً مع عدم التفريط في قيمنا الروحية والأخلاقية. ويتوجّب أن تعكس نوعيةُ حياة الماليزيّين مستوى التقدّم الذي توقّعنا تحقيقه وأن تُجاريه ويتعيّن أن يكون لدى أبناء شعبنا ما يبرّر اعتزازهم بكونهم ماليزيّين، واعتزازهم ببلدهم وإنجازاته. يتعيّن عليهم الوقوف شامخين أمام أنظار العالم، على أن يكونوا متواضعين في ما بينهم في ما يتصل بمنزلتهم الاجتماعية والاقتصادية.

احتجنا إلى تحديد العقبات المحتملة كافة من البداية وامتلاك فكرة ما بشأن كيفية تجاوزها. وفي سياق ذلك كلّه، تعيّن علينا مراعاة أجندتنا الوطنية الخاصة برفع المظالم بحسب ما هو مذكور في السياسة الاقتصادية الجديدة ومن بعدها سياسة التنمية الوطنية. وبالجملة، حدّدتُ تسعة تحديات توجّب علينا مواجهتها، ومع أنه ليس فيها تحدٍّ جديد، فقد باتت تستلزم عناية مركّزة الآن إذا كنا ننوي التقدّم نحو تحقيق هدفنا.

احتجنا، أولاً، إلى بناء دولة ماليزيّة واحدة وموحَّدة، ويتعيّن على جميع الماليزيّين اعتبار أنفسهم أبناء بلد واحد وأوحد وإن كانوا من أعراق مختلفة؛ فمع أنّنا مختلفون في أصولنا، فإنّ مصيرنا واحد وربما نختلف في ولاءاتنا السياسية أيضاً، لكن يتعيّن أن يكون ولاؤنا للأمة وتفانينا في سبيلها ثابتين لا يتزعزعان. وكنا جميعاً، بلا تحفّظ أو قيد، جزءاً من شعب ماليزيّ واحد، شعب متّحد لكنه متنوّع.

توجّب أيضاً أن تكون الأمّة آمنة نفسياً، وكان علينا أن نعتزّ بأنفسنا وبإنجازاتنا، وعنى ذلك أنه توجّب على مجتمعنا السعي للتفوق باستمرار وألّا نقنع بأقل من ذلك. لكن لا بدّ من أن تكون النوعية التي نسعى إليها مناسبة لنا، لا أن نستعيرها من جهات لها اهتمامات وتطلعّات مختلفة عن اهتماماتنا وتطلعاتنا. توجّب علينا وضع حدّ لإذعاننا للغربيين، وبخاصة المستعمرون السابقون، وكان علينا أن ننال استقلالنا بمعناه السياسي وأن تفرض ماليزيا سيادتها. وعلى مستوى الأفراد ومستوى المجتمع، كان علينا أن نحقّق استقلالاً ذهنياً ونفسياً أيضاً، كان علينا النهوض وفقاً لشروطنا الخاصة وتأكيد شخصيتنا وقيمنا، وكي يحترمنا الآخرون، توجّب علينا احترام أنفسنا أولاً.

في هذه الأثناء، لا بدّ من أن تكبر سياساتنا وتتجاوز الإطار الذي كانت فيه. وتعيّن أن تكون دولتنا ديمقراطية ناضجة تركز على المجتمع بحقّ، بناءً على روح التوافق وممارسته. عنى ذلك أنه يتوجّب على الماليزيّين الأفراد إلزام أنفسهم بشكل مطلق بالتمسّك بمجتمع أخلاقي شريف يحترم القيم الدِّينية والروحية. كما تعيّن علينا اختراق الحواجز العِرقية التي سببت لنا آلاماً وانقسامات كثيرة في الماضي. إذا كنا نريد أن يكون مجتمعنا ناضجاً،

علينا القبول بأنّه من حقّ الماليزيّين على اختلاف عقائدهم ومشاربهم ممارسة شعائرهم وعاداتهم وثقافاتهم، ويتعيّن على الماليزيّين القبول بتلك الفوارق وكذلك بالأساس المشترك لاعترافهم وتوكيدهم وهو معرفة أنّهم جميعاً ينتمون إلى شيء أكبر من هويّاتهم الفردية الموروثة.

كما كان إحراز تقدّم في مجال العلم والتكنولوجيا حيويّاً لأننا احتجنا إلى الإقلاع عن كوننا مستهلِكين للتكنولوجيا ببساطة. كان علينا البدء بالابتكار والتطوير بالاعتماد على أنفسنا وألّا نكون مجرّد متلقّين أو مستهلكين بليدين؛ لأن ذلك لن يمكّننا من إحداث التغييرات الاجتماعية الرئيسة التي نتطلّع إليها. وتوجّب علينا أن نكون في مصافّ الدول الخلّاقة الأخرى وأن نكون قادة في ميدان الاكتشاف العلمي والابتكار التكنولوجي.

كما توجب علينا شعباً ومجتمعاً تجنّب عقلية دولة الرفاهية التي تسيطر على الغرب، فاحتجنا بحقّ إلى احتضان ثقافة رعوية في مجتمعنا على أن تكون مبنيّة على نظام أُسري قوي ومرن. والتشجيع على تقليص الاتكال على الدولة لن يبني مثل هذا المجتمع المتماسك والمعتمد على الذات، كما أننا لن نبنيه بالنزعة الفردية العنيفة والطائشة ـ استسلم الغرب في وقت واحد لكِلا المرضين وتكبّد تكلفة باهظة. تنبع قوة المجتمع الآسيوي من أساسه الأُسري القوي الذي يجمع ويوازن بين النزعة الفردية والنزعة الجماعية. وفّر هذا الأساس سياقاً لتربية نشء ركز على الأهداف بجدّية مع التمسك بالأخلاق وتحمّل المسؤولية.

رأينا الضرر الاجتماعي الذي ألحقته الرأسمالية والشيوعيّة على حد سواء بالعالم، ونحن لم نُرِدْ أن يلحق بنا ما لحق بالعالم. وجلّ ما أردناه بناء مجتمع عادل يؤمن بالمساواة ومبنيّ على الشراكة في التقدّم الاقتصادي؛ فتعيّن أن يكون تقدّمنا تكاملياً على الصعيد الاجتماعي، وألّا يكون مُخلاً بالتوازن ومسبّباً للشرذمة، وأن يكون متّسقاً مع أجندتنا المتصلة برفع المظالم. وكان علينا أن نتوقّف عن الربط بين وظائف معيّنة وأعراق معيّنة والقضاء على الفقر المرتبط بالعِرق.

أخيراً، احتجنا إلى بناء اقتصاد قوي ومتنوّع يتمتع بقدرة تنافسية وديناميّة كاملة، وقدرة على تجاوز الأوقات الصعبة وحتى الازدهار فيها، عنى ذلك

تشجيع نمو طبقة وسطى قوية بالمعنى الاجتماعي والواسع وليس بالمعنى الاقتصادي فقط. احتجنا إلى تجنّب التركيز على النمو حصراً - ولا سيّما على التنمية الاقتصادية الضيقة ومؤشراتها الأساسية - على حساب الناس، وتنميتهم البشرية وقدرتهم على سدّ حاجاتهم بأنفسهم.

واصل اقتصاد البلاد نموّه في السنين التي أعقبت إطلاق «الرؤية ٢٠٢٠» بمعدلات فاقت السبعة في المئة سنوياً؛ أي إن معدّلات التنمية تجاوزت الهدف المحدّد في «الرؤية ٢٠٢٠»، لكنّ ذلك لم يدم طويلاً بسبب الهجوم على عملتنا الذي أدّى إلى ركود اقتصادي في سنة ١٩٩٧م لكنّ اقتصادنا انتعش بسرعة واستأنف نموّه بمعدلات تراوحت بين الخمسة والستة في المئة. وبما أنّنا تخطّينا هدفنا في السنين الأولى، أملتُ بأنّ نحقق نمواً إجمالياً بمعدل سبعة في المئة وتحقيق طموحنا بأن نصبح دولة متقدّمة بحلول سنة ٢٠٢٠م.

كانت تكنولوجيا المعلومات مجالاً ركّزنا عليه لدعم نمو البلاد، واحتجنا أيضاً إلى إنتاج منتجات مبتكرة يمكننا تحديثها بانتظام كي لا تتخلف بسبب تخلف التكنولوجيا. وقد استلزم ذلك معارف ومهارات وبحوثاً جديدة، وكان يعمل عدد صغير من العلماء والمهندسين الماليزيّين ذوي المؤهّلات العالية في مؤسسات بحثية في الخارج وتوجّب علينا بذل جهد خاص لإعادتهم مع أنهم اعتادوا أنماط العيش في الدول المتقدّمة، ولم يكونوا متحمّسين للعودة. لم نستطع تقديم حوافز كبيرة لهم من دون إثارة استياء نظرائهم المحليين، وجهازنا الإداري أشْعَر هؤلاء الناس بأنهم غير مرحَّب بهم. وعلى الرغم من نية الحكومة المعلنة بإعادة هؤلاء الماليزيّين كي يعملوا في بلادهم، عملت العوائق البيروقراطية على تنفيرهم إلى حدّ أنّ قلّة قليلة منهم عادت فحسب.

بقي إيثار المواطنين من السكان الأصليين في المنح الدراسية لدراسة تخصّصات معيّنة سياسةً حكومية، لكنّنا لم نجد عدداً كبيراً من المؤهلين أو التوّاقين إلى متابعة الدراسات العلمية. ومن ناحية أخرى، وُجد عدد قليل من الطلاب من غير المواطنين الأصليين ممن زادت مؤهّلاتهم على المؤهّلات المطلوبة لدراسة العلوم والهندسة. وسياستنا القائمة على إيثار المواطنين

الأصليين عنت أن هؤلاء الطلاب الصينيين والهنود وجدوا صعوبة في الحصول على منح دراسية، وهو ما شكّل مأزقاً؛ إذْ تعيّن علينا التمسك بأهداف السياسة الاقتصادية الجديدة لكنّنا لا نتحمل خسارةَ خيرِ عقولِنا. لذلك قررتُ مواصلة السياسة الاقتصادية الجديدة بحكمة. أنا مؤيد لمبدأ رفع المظالم، لكن حين لا يكون المواطنون الأصليون متحمّسين للدارسة وخدمة البلاد، وجدت أنه من غير المنصف حرمان غير المواطنين الأصليين من المنح التي يحتاجون إليها. يمكننا وضع شروط على المنح التي يحصلون عليها لضمان عودتهم، وبسبب القلق المتزايد بشأن الحصص والنسب الموزّعة على الأعراق المختلفة، فشل بعض المسؤولين الحكوميين بكل أسف في رؤية حاجتنا الوطنية إلى القوة البشرية الماهرة أو أنهم تجاهلوها. وتوجّب عليّ التدخل المرّة تلو الأخرى والتوصية بتقديم منح دراسية لطلاب من غير المواطنين الأصليين، لكنّ توصياتي قوبلت بالإعراض وبعض الأعذار الواهية في عدد من الحالات لعدم إعطاء المنح الدراسية. عندما نصل إلى مصافّ الدول المتقدّمة، لا نريد أن نرى ملايويين ومواطنين من غير السكان الأصليين لا يتمتّعون بحصّتهم المستحقّة لهم من ثروة بلادهم وفي عيش حياة هانئة، لكنّ تلك الحصة لن تأتيهم على طبق من فضة، بل يتعيّن عليهم القيام بعمل دؤوب لنيلها. ولطالما اعتقدت بأنّ الملايويين وسكان البلاد الأصليين الآخرين ليسوا أقل قدرة وذكاءً من أبناء المجتمعات الأخرى، لكنّ الذكاء وحده لا يكفي. فحتى أوفر الناس ذكاء يحتاج إلى بذل الجهد لحيازة القدرات المطلوبة أياً يكن الميدان الذي يعمل فيه.

عندما زرت منشآت تصنيع المعدات الإلكترونية (وادي السيليكون) في الولايات المتحدة، أصررت على تفقّد المنشآت البحثيّة هناك ووجدت أن عدداً من المختبرات يديرها آسيويون ـ من الهنود والباكستانيين والكوريين الجنوبيين أساساً ـ قرروا العمل في أمريكا لأنه، ببساطة، ليس في بلادهم منشآت تتيح لهم استغلال معارفهم ومهاراتهم الخاصة. كما أنهم يتقاضون أجوراً أفضل ويستمتعون بمستوى معيش جيد. وقد أصبحت هذه الملاحظة أساس مبادرتنا «الممرّ الضخم للوسائط المتعددة»، والتي سأتطرّق إليها في الفصل التاسع والأربعين.

عندما تدخل ناحية تشتمل على تكنولوجيات جديدة، يتعيّن عليك أن

تتحلّى بالجدّية والالتزام وعدم توقّع تحقيق عائدات فورية؛ لأنك إذا ركّزت على عائدات الاستثمارات في البحوث، فلن تستثمر أموالك أصلاً لأنه ليس هناك ضمانة بأن يُفضي البحث إلى عائد يمكن توقّعه، لكن من دون البحث لن نكتشف شيئاً جديداً قد يسهم في ثروتنا، ربما تجني كثيراً من الأموال من خط بحثي يجعل الأموال المستثمرة كافة تبدو تافهة، لكنك لن تعرف ذلك مسبقاً. ربما تبدو مسألة حظ، لكن النجاح في الابتكار التكنولوجي وتطبيقاته لا يعتمد على الحظّ إلّا نادراً، بل يعتمد على المخاطرة المبنية على معلومات أكيدة، وعلى التخطيط والالتزام. ومع ذلك، يتعين عليك الاستعداد للمخاطرة لكن بطريقة ذكية لا بطريقة عمياء أو طائشة.

لم نمتلك تلك العقلية بعد، فعندما أطرح على الناس أفكاراً جديدة، يردّون في الأغلب بقول إن في استطاعتهم إثبات عدم قابلية هذه الأفكار للتنفيذ. وبالتالي، طالما أن هذا الموقف يبقى سائداً، لن نحقق تقدماً أبداً، لا أنكر أنني حملت الحكومة على الاستثمار في عدد من المشاريع التي أخفقت، لكن هكذا تسير الأمور في هذه الحياة، وقد تبيّن لاحقاً أن عدداً من المشاريع الصناعية آتت ثمارها لأنا كنا مستعدين للقيام بمجازفات محسوبة.

البحث المبتكر معلم مهم للمنزلة المتقدّمة، بل إنّه أهم من دخل الفرد، وأذكر أنّ عدداً من الشركات الماليزيّة أنتجت أشياء لم تستطع تسويقها في البلاد ولذلك توجّب عليها إيجاد أسواق لها في الخارج إنّنا نميل إلى عدم تقبّل منتجاتنا الجديدة. وعلى سبيل المثال، توصّل «معهد تطوير البحوث الزراعية الماليزيّة» (ماردي)، وهو مركزنا البحثي الأول في العلوم الزراعية والعلوم المتصلة بالأعمال المهنية الزراعية، إلى نتائج بحثية مهمة، لكنّ شركاتنا المحلية لم تعتمدها. وتعيّن على ماردي الانخراط في تطوير المنتجات، بما في ذلك التطوير التجاري، لإقناع المستثمرين باعتماد نتائج بحوثه. وبسبب هذا الموقف، خسرنا أمام سنغافورة التي يُسعدها استيعاب خيرة طلابنا، الذين يبشّرون بالخير، ومواهبهم العلميّة.

لطالما اعتمد نجاح «الرؤية ٢٠٢٠» على موظّفينا الحكوميين الذين هم المؤتمَنون الفعليون على سياساتنا الوطنية، وفي حال فشلوا في فهم وضعنا

وأهدافنا، تصاب الحكومة بالشلل، وإذا أفشلوا السياسات والأهداف الوطنية، لن نتمكن من تغيير هذا البلد أبداً وبلوغ مرتبة الدول المتقدّمة. وعلى العموم، أدّى السلك المدني الماليزيّ مهمّته، وما كنّا سنصل إلى ما وصلنا إليه اليوم لو لم تُنفّذ أغلبية السياسات الحكومية، على أنّه يوجد مجال للتحسين دائماً طالما أن الحكومة المنتخَبة تعي المشكلات التي تحدق بالبلاد وطالما أنّ السلك المدني يعرف دوره المناسب ومسؤوليّاته.

إحدى الصعوبات الرئيسة التي اعترضت تطبيق «الرؤية ٢٠٢٠» دائماً هي حمل الناس على استيعاب مفهوم «الأمّة الماليزيّة» (بانغسا ماليزيا). إننا دولة متعدّدة الأعراق ومكوّناتها العِرقية غير متوافقة ـ إنها مختلفة عن بعضها على الصعيد الإثني والثقافي واللغوي والدِّيني، والأهم من ذلك كله أنها منقسمة في إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية.

لكنّ «الأمّة الماليزيّة» ليست مفهوماً يصعب استيعابه وعندما طرحته في سنة ١٩٩١م، كنت واثقاً بأننا سنكون قد امتلكنا هوية مشتركة بحلول سنة ٢٠٢٠م. المقصود من «الأمّة الماليزيّة» في الأساس أنّه ينبغي للمواطنين اعتبار أنفسهم ماليزيّين أولاً وقبل كل شيء. وبوصفهم مواطنين، يتعيّن عليهم ربط هويتهم ببلادهم، وبهذا المعنى، لا يمكنك أن تكون صينياً بالكامل أو هندياً بالكامل ثم تعتبر نفسك ماليزيّاً. وسيأتي الوقت الذي تسود فيه هوية واحدة مشتركة في ماليزيا، لكن سيبقى هناك عدد من الطرق المختلفة مدّة طويلة من الزمن ليكون المرء ماليزيّاً، بما في ذلك الطريقة الصينية، والهندية، والإيبانية، والكادازانية وغيرها، والطريقة الملايوية بالطبع وستكون الهوية الماليزيّة شاملة بما يكفي لتعترف بكل هذه الفوارق وتحتضنها ويمكن مواطنونا الملايويون والصينيون الهنود والإيبانيون والكازادانيون وغيرهم التعبير عن هوياتهم التاريخية الخاصة بطرقهم المميّزة (وينبغي أن يظل ذلك حقاً لهم)، لكن ليس بنزعة انفصالية. ومن الناحية المثالية، علينا أن ننسى جميعاً البلد الذي نشأ فيه أجدادنا وأن نعتبر أنفسنا ماليزيّين فحسب، لكنّ الحلول المثالية ليست الحلول الممكن تحقيقها دائماً.

يقتضي تحقيق مفهوم الأمّة الماليزيّة تركيزاً على النظام التعليمي، يمكن شبابنا الماليزيّون تلقّي تعليمهم بالملايوية بمستوى لا يقل عن التعليم

بالصينية، لكن حين تصرّ على وجوب أن يتعلّم ابنك باللغة الصينية فأنت تربط نفسك بدولة أخرى هي الصين. والصينيون لا يرغبون حتى في الاقتراب من ملايوي في المدرسة، بل إنهم يرفضون مفهوم «المدرسة الحلم» في حرم مشترك يضمّ في مكان واحد مدارس تدرّس بجميع اللغات الرئيسة الثلاث. كانت فكرة «المدرسة الحلم» محاولة للجمع بين الماليزيّين حين لا يزالون في المدرسة لتأهيلهم للتعامل مع بعضهم لاحقاً عندما يبلغون سنّ الرشد. إنّ الرفض الصيني لجميع المحاولات الرامية إلى الجمع بين الماليزيّين على اختلاف أعراقهم مخيّب للآمال كثيراً. في هذا البلد، لا تزال هناك أمور كثيرة متصلة بقضايا عِرقية، وعندما تُضاف المسائل الدِّينية إليها، أخشى أن نواجه مشكلات جديدة وأكثر تعقيداً. وبحلول سنة ٢٠٠٨م، عندما عقد مجلس نقابة المحامين منتديات استفزازية عن الهيمنة الملايوية وعن مسألة اعتناق الإسلام في ماليزيا، تحوّلت هذه المخاوف إلى أمر واقع[(١)].

يتعيّن على الناس تذكّر أن ماليزيا دولة مستقرة لأن الملايويين على استعداد لتقاسم ما لديهم. لكن في الدول المتعدّدة الأعراق، يرفض السكان الأصليّون تقاسم ميراثهم مع أناس يعتبرونهم قادمين جدداً، ولن يتنازلوا عن ادعاء السيادة. وإذا أراد الآخرون المطالبة بالجنسيّة، يتعيّن عليهم أن يكونوا مميَّزين عن السكان الأصليين. لكن في ماليزيا، وافق السكان الأصليون على تقاسم بلادهم مع الآخرين، بل وافقوا على تبنّي صفات بعض الشعوب التي أتت لاحقاً.

طرحنا «الرؤية ٢٠٢٠» لتكون مخطّطاً وخريطة طريق لنصبح دولة تدخل بنجاح وقوة عالم الحداثة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، دولة ربما تبحث على هذا الأساس عن مستويات جديدة من الابتكار. لكنّنا أردنا القيام بذلك بالاعتماد على أسسنا الثقافية الخاصة وضمن إطار حضارتنا، لا بتقليد الآخرين وخسارتنا شخصيتنا.

وفي النهاية، أدركنا أننا لن نتمتع باقتصاد أو مجتمع أو صناعة أو

(١) أصرّ مجلس نقابة المحامين في آب/أغسطس ٢٠٠٨م على عقد منتدى لمناقشة حالات اعتناق الإسلام على الرغم من موقف الحكومة القائل إنه سيؤدّي فقط إلى تهييج عواطف أصحاب الرؤى المختلفة. تجمّع المتظاهرون خارج المنتدى ونصحت الشرطة منظّميه بإغلاقه لأسباب أمنية.

تكنولوجيا حديثة ما لم نكن شعباً حديثاً فعلاً في قلب ماليزيا الجديدة هذه وروحها. إن المباني والنظم والصناعات الحديثة ليست كافية وحدها، والعنصر المفقود هو الناس. العنصر الذي كنا في حاجة إليه ماليزيّون يمكنهم من خلال التربية والعلم أن يشقّوا طريقهم قدماً مع المحافظة على قيمهم الآسيوية وهوياتهم الإنسانية بشكل مميز. وينتابني خوف في بعض الأوقات من أنه على الرغم من أننا نجحنا في بناء صناعات حديثة وإتقاننا تكنولوجيات حديثة، فقد فشلنا في تطوير أنفسنا بالكامل؛ إذْ لا تزال نفسيّاتنا وذهنيّاتنا وطرقنا في التفكير ماليزيّة.

إذا نظرتَ إلى مطار كوالالمبور الدولي أو إلى برجَي بتروناس التوأم، سترى رموزاً وتجليات رمزية عظيمة لتلك الحداثة الماليزيّة الجديدة. إنها بمثابة شاهد ملموس لا يمكن إنكاره على ما نحن قادرون على فعله، وأنا آمل بأن نتمكن في أحد الأيام من تحويل أنفسنا بطرق مماثلة قوية ومدهشة، لكنّ الحوادث الأخيرة أشارت إلى أن تحقيق ذلك سيستغرق وقتاً أطول مما تصوّرنا في البداية. لطالما خطّطت ماليزيا لتطوّرها بعناية، لكن حين يتمّ التخلي عن هذه الخطط وحين نُترَك ونحن لسنا متهيّئين لمواجهة تحدّيات جديدة وغير متوقّعة، فإنّنا نعرّض للخطر الحلمَ الذي تصوّرناه لأنفسنا من خلال مفهوم «الرؤية ٢٠٢٠».

الفصل السادس والأربعون

تسويق ماليزيا

التجارة ليست شيئاً جديداً بالنسبة إلى العالم الملايوي والثقافة الملايوية، ونحن لم نخسر مركزنا التجاري المتفوق إلّا بعد أن تعمّد البريطانيون تدمير ملقا؛ لتطوير بينانغ أولاً بدءاً بالعام ١٧٨٦ ثم لتطوير سنغافورة بدءاً بالعام ١٨١٩م. وبعد قرن ونصف القرن من التدخل البريطاني ثم «الحماية» البريطانية، لم يعد لدينا سوى القصدير والمطاط لنصدّره غداة استقلالنا في العام ١٩٥٧م. كانت سوقنا المحلية صغيرة ودخل الفرد لدينا لا يكفي لدعم جهود التصنيع، وبدا في الظاهر أنّه محكوم علينا أن نظلّ دولة نامية فقيرة ما لم تخترق منتجاتُنا الصناعية الأسواق العالمية.

قررنا وضع استراتيجية لنمو معتَمِدٍ على التصدير، ولذلك أرسلتُ تان سري رفيدة عزيز، وزيرة التجارة الدولية والصناعة لدينا، وفوداً كثيرة لإيجاد أسواق للمنتجات الماليزيّة. وقادت بعض هذه الوفود في بعض الأحيان، كانت أمريكا الجنوبيّة إحدى القارات التي كان تبادلنا التجاري معها ضعيفاً ولا نعرف عنها الكثير. إعتقدت بأهمية دراسة هذه الدول وأسواقها، ولذلك جمعت في سنة ١٩٩١م وفداً تجارياً ضمّ مئة وعشرين عضواً سافروا على متن طائرة مستأجَرة إلى العاصمة التشيليّة سانتياغو عابرين جنوبيّ المحيط الهادئ. توقّفنا في أثناء الرحلة في فيجي وتاهيتي وجزيرة إيستر، تُشتهر تاهيتي بنموذجها الخاص لرقصة «الهولا»، لكنّنا لم نكن لنسمح لأحد بالتفوق علينا؛ فقد اصطحبنا راقصين ماليزيّين تقليديين وقدّموا عرضاً مدهشاً كما قدّمت الفرقة عروضاً مدهشة في جميع مدن أمريكا اللاتينية التي زرناها، وربّما كانت تلك أول مرة يشاهد فيها سكان أمريكا اللاتينية هذه الرقصات.

لم تكن أوضاع دول أمريكا اللاتينية على ما يرام في ظلّ نظمها

العسكرية الدكتاتورية المتنوعة. كانت الأرجنتين، التي تبلغ مساحتها ٢,٨ مليون كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها ٣٦ مليون نسمة، ثاني أغنى دولة في العالم قبل الحرب العالمية الثانية. كان منتجها الرئيس لحوم البقر عالية الجودة والتي كانت تصدَّر إلى الولايات المتحدة وأوروبا، لكن بعد أن طوّرت أوروبا قطعان مواشيها، أوقفت استيراد اللحوم الأرجنتينية، فيما زعمت الولايات المتحدة في النهاية أنّ الماشية الأرجنتينية مصابة بمرض الحُمّى القُلاعية، ومع عدم وجود صادرات أخرى، لم تعد الأرجنتين تكسب عملات أجنبية وتدهورت قيمة عملتها باطراد على الرغم من إصدار عملات جديدة عدة مرات، ومع أنّ دخل الفرد في الأرجنتين كان مرتفعاً، فقد أفقر التضخمُ السريع شعبَها. سمحت لشعبها وللأجانب بجني المال في البلاد وادّخارها في الولايات المتحدة مما جعل البلاد من دون عملات أجنبية.

ومن ناحية أخرى، أحكمت البرازيل إغلاق أسواقها في تلك الأيام كي لا يمكن استعمال غير أجهزة التلفزيون محليّة الصنع في البلاد. وبلغ التضخّم مستويات مرتفعة إلى حدّ أنّ الأسعار كانت ترتفع كل ساعة من الناحية الفعلية، وكان في محلات السوبرماركت ٧٠ صندوق للمحاسبة في العادة لأن الأُجراء كانوا يتهافتون في اللحظة التي يتقاضون فيها رواتبهم الأسبوعية على شراء مؤنهم قبل ارتفاع أسعارها مجدداً. أما تشيلي فكانت أكثر دول أمريكا اللاتينية تطوراً، وكانت تصدّر النبيذ إلى ماليزيا أصلاً قبل توجّهنا إليها، لكنّ الاستثمار أبرز مشكلات عديدة لأن السلطات المحلية هناك كانت على خلاف غالباً مع الحكومة المركزية.

كانت علاقتنا بالأرجنتين الأكثر إثارة للاهتمام، وقد بدأت حين توجّه مواطنونا إليها لشراء جياد البولو قصيرة القامة لفرق البولو الملكية. وبعد أن شجعتُ على ركوب الخيل في مرحلة لاحقة، تم استيراد المزيد من هذه الجياد الأرجنتينية. وأقام المستوردون صداقات مع أرجنتينيين يتمتّعون بصلات رفيعة وعادوا ليحكوا لنا عن ذلك البلد، أثاروا اهتمامنا وفضولنا حيال الأراضي العشبية الشاسعة التي تسمّى بامبا، وجبال الأنديز التي لم نعرف عنها شيئاً سوى الذي قرأناه في كتب الجغرافيا. الأرجنتينيون هم أفضل لاعبي البولو في العالم وهم يربّون جياداً معيّنة قصيرة القامة لهذه اللعبة، تحدّث مواطنونا عن رؤوس الماشية والجياد التي ترعى بالآلاف في

الأراضي العشبية المستوية الشاسعة التي تبلغ الأفق. وكنت قد بدأت بركوب الخيل وأنا في الستين من عمري، وكان عدد من جيادي مستورداً من الأرجنتين. وعقب زيارتي الأولى لذلك البلد، أقنعي مدرّبي أوانغ قمر الدِّين بسهولة بالتوجّه إلى الأرجنتين لامتطاء الخيل هناك، وعقب رحلتي الأولى على ظهر جواد في مزرعة لرجل أعمال أرجنتيني موسر، أحببت ذلك البلد. وأقنعت أصدقائي في رياضة ركوب الخيل بشراء مزرعة هناك، واليوم يملك رجل الأعمال الماليزيّ تان سري أي بي أروموغام مزرعة في سهول البامبا ومنتجعاً للتزحلق على الجليد أسفل سفح جبال الأنديز وأنا أمضي عطلاتي منذ سنين في الأرجنتين حيث أركب الخيل في سهول البامبا وفي المناطق الجبلية. والغريب أن الماليزيّين روّجوا رياضة ركوب الخيل في الجبال وهم من تولى مسؤولية تطوير منتجع التزلّج في وادي لاس ليناس أسفل سفح الأنديز.

كما تحسنت التجارة مع الأرجنتين أيضاً واستثمر الماليزيّون في واحدة من أكبر مدابغ الجلود هناك في مشروع مشترك مع تشيليين، بينما استورد أحد التجار الماليزيّين أنابيب فولاذية غير ملحومة خاصة بصناعة النفط من الأرجنتين ليوزّعها في الشرق الأقصى. واستوردنا الحبوب الأرجنتينية أيضاً، وأقنعتُ أروموغام بجلب ١,٥٠٠ رأس ماشية من هناك إلى ماليزيا، مع أنها تتكاثر بسهولة هنا، فنحن نفتقر إلى أراضٍ عشبية كافية لامتلاك قطاع مواشٍ جيد. وقد حاولت منذ أن تقاعدت تربية خيل البولو صغيرة الحجم الأرجنتينية في ماليزيا، وأنا سعيد بالإشارة إلى أن فحلاً عربياً من نوع الباريك، أهدانيه الأمير سلطان من المملكة العربية السعودية قد أنجب أربعة أمهار بواسطة أربعة أفراس أرجنتينية منذ ذلك الحين. واشتريت فرساً عربياً لمحاولة توليد خيول عربية أصيلة من نوع الباريك لكني لم أنجح إلى الآن.

إن الذهنية التجارية الأمريكية اللاتينية مختلفة عن ذهنيتنا تماماً، والأشخاص الوحيدون الذين تحلّوا بالجرأة كانوا تشيليين. وبالمقابل، لم تصدّر الأرجنتين لحوم البقر إلى ماليزيا، ولا أستطيع تذكر استقبال أي وفد تجاري حاول الترويج لمنتجاتها، كانت محاولة تطوير التجارة معها مهمة صعبة. وما زالت تجارتنا البينية في صالحهم إلى حدّ بعيد لأننا نبتاع منهم كثيراً من الحبوب، لكنّنا نتبنّى رؤية بعيدة المدى لتطوير تجارة ثنائية، حسبنا

أنّنا نستطيع تطوير أسواق هنا لمحاصيلهم، وسعينا أولاً لبيع سيارات بروتون هناك، لكنّي لم أصل إلى الوكالات المناسبة. وسيكون الاستثمار في زراعة علف المواشي في الأرجنتين فكرة جيّدة لأنّنا نستورد حالياً كثيراً من العلف من دول أخرى.

تبيّن أنّ إقناع الماليزيّين بالذهاب إلى ذلك البلد البعيد - في الجانب المقابل من الكرة الأرضية عملياً - مهمة عسيرة. ومن حسن الحظّ أنّني استطعت إقناع أروموغام، وهو رجل قوي العزيمة أثبت أنّه حين تتوافر الإرادة، تتوافر وسيلة دائماً، ينبغي للملايويين عدم القناعة بالسعي وراء الأسواق السهلة والمألوفة فقط. في الأزمنة القديمة، كانت ملايا دولة تجارية تحتلّ موقعاً استراتيجياً عند مفارق طرق تتوسط شرق آسيا وغربها، وتوسعاً شرق آسيا وأوروبا. وقد غدت ماليزيا دولة تجارية عظيمة من جديد يبلغ حجم تجارتها مثلَي ناتجها المحلي الإجمالي، لكن يتعيّن علينا مواصلة الاعتناء بالتجارة وتوسيعها. وكي نفعل ذلك، نحن في حاجة إلى ماليزيّين مغامرين، إلى رجال أعمال مجازفين بحقّ، ومتعهّدين أذكياء يلمحون الفرص ويحسبون المخاطر، ويزدهرون بتحقيق نتائج مربحة، ويتعيّن على الحكومة توفير التشجيع وتعبيد الطريق، لكن يتعيّن أن يقع العمل الحقيقي على كاهل التجار الماليزيّين، والنّجاح الذي حقّقناه أصلاً يُثبت هذا الكلام. واليوم، يتمتّع التجار والمقاولون الماليزيّون بحضور نشيط في مختلف أنحاء العالم، بل إنهم استحوذوا على شركات أجنبية أسماؤها علامات تجارية مشهورة. وربما بدت أمريكا اللاتينية بعيدة كل البعد عنّا، لكن في عالم بلا حدود، لم يعد هناك مكان أبعد من أن يثير اهتمامنا ويجذب رجال أعمالنا.

لم تكن أمريكا اللاتينية المنطقة الوحيدة التي قدتُ وفوداً إليها؛ فحين كنت وزير التجارة الدولية والصناعة، ترأست عدداً من البعثات التجارية والاستثمارية، لكني اعتقدت أنني أستطيع فتح مزيد من الأبواب أمام رجال أعمالنا بعد أن أصبحت رئيس الوزراء. بناء على ذلك، قدت وفدين مهنيَّين على الأقل في كل سنة إلى دول لم يألفها الماليزيّون. ذهبت إلى دول أوروبا الشرقية وروسيا، وتوجّهت لاحقاً إلى دول آسيا الوسطى بعد أن نالت استقلالها وقدت وفداً ضخماً ضمّ ٢٠٠ شخص إلى الصين ما إن انفتحت

على العالم. كانت الصين بالمقارنة مع ماليزيا دولة متخلّفة وسرعان ما وقّع مواطنونا عدداً ضخماً من العقود لبناء طرق وجسور تعمل برسم مرور وتشغيلها. لكنّ الصينيين تعلّموا بسرعة فائقة وسرعان ما امتلكوا القدرة على فعل أي شيء بأنفسهم وبتكلفة متدنّية. لكنّ مواطنينا لا يزالون يلقون الترحاب هناك وأنا على ثقة بأنّ نمو الصين السريع سيوجد فرصاً مهنية للماليزيّين.

وفي أوروبا، تاجرنا مع المملكة المتّحدة أساساً؛ لأنّنا عرفناها أكثر من غيرها، لكنّنا وسعنا تجارتنا بسرعة كبيرة لتشمل دولاً أوروبيّة أخرى بما في ذلك أوروبا الشرقية. وشاركنا في معارضهم التجارية الضخمة والحسنة التنظيم واخترقت المنتجات الماليزيّة في النهاية جميع الأسواق الأوروبية.

قوبلنا بترحاب شديد في الدول الأفريقية، لكنّ الحكومات هناك كانت سبباً للمشكلات غالباً. وعلى سبيل المثال، اشترينا في غانا شركة اتصالات ومصارف وشركات إذاعية لم تكن تعمل على ما يرام، وأصلحنا أوضاعها، لكن حين أوصلت الانتخاباتُ حكومةً جديدة، اتهم الرئيسُ الجديد الحكومةَ السابقة بالفساد وعزم على إبطال كل ما فعله سلفه. وهذه الممارسة لم تشجّع الأجانب على التجارة والاستثمار هناك، كما بنينا منشأة لتوليد الطاقة في تنزانيا، لكنّنا لم نستطع تشغيلها حين اكتمل بناؤها. وكانت الأمم المتحدة تدير مشروعاً لتوليد الطاقة الكهرومائية ووجدت الحكومة أن تعرفتنا، التي اتفقنا عليها مسبقاً، مرتفعة للغاية. وفي النهاية بعنا المحطة، لكن هذا هو عالم المال والأعمال، إنه قائم على ركوب المخاطر مما قد يُفقدك مالاً أحياناً. يمكن أن يكون فقدان الأمل والطمأنينة والثقة في مثل هذه الحالات أشدّ إيلاماً من خسارة المال. والنجاح غير مضمون في عالم المال والأعمال، المخاطرة المحسوبة هي الأساس للموقف الاقتصادي والثقافة المهنية التي يتعين على الماليزيّين، وبخاصة الملايويون، تعلّمها.

وبالمقابل، تبيّن أنّ جنوب أفريقيا تتمتّع بمناخ مهني أكثر تنظيماً. وفي إحدى المراحل، كان الماليزيّون أكبر المستثمرين الأجانب وتركّزت اهتماماتهم على شركات الاتصالات وتوزيع النفط والفنادق وغيرها.

وفي ما يتّصل باليابان، تصنّع شركات يابانية منتجاتٍ مثل مكيّفات

الهواء في ماليزيا ثمّ توردّها إلى اليابان، ونحن نصنع بالمثل مكوّنات لمنتجات متنوّعة أخرى للسوق اليابانية. ومع أنّها ليست طريقة جيدة للتحوّل إلى الصناعة، لكنها تظلّ وسيلة للانطلاق، كما أنّها توجد وظائف وتطوّر المهارات وتزيد عائدات التصدير.

قرأتُ في السابق عن كيفية تطوير اليابانيين بلادهم، بما أنّ اليابان تفتقر إلى الموارد الطبيعية، فقد بنت نموها على استيراد الموادّ الخام، ومعالجتها، وإضافة قيمة إليها، ثم إعادة تصديرها. قررنا فعل الشيء نفسه تقريباً، ويحب الناس القول إنّ ماليزيا دولة غنية بالموارد، لكن باستثناء القصدير ومناخ مؤاتٍ لبعض النباتات الاستوائية، ماليزيا دولة فقيرة بالموارد الطبيعية؛ لذلك، حذونا حذو اليابانيين، لكن تعيّن استيراد أغلبية تكنولوجيا التصنيع الضرورية، وعنى ذلك أنه يمكننا إضافة قيمة أقل إلى المنتج النهائي، لكن يظلّ ذلك أفضل من تصدير الموادّ الخام. والنتيجة هي أن تجارتنا نمت بسرعة مع نمو قطاعنا الصناعي، وتشكل السلع المصنَّعة الآن ٨٢ في المئة من إجمالي صادراتنا التي تبلغ ١٠٠ مليار دولار، ولولا تلك السلع، ما تجاوزت صادراتنا ١٨ مليار دولار ولَكُنّا دولة أفقر بكثير، لقد تغيّر نمط تجارتنا بالكامل، وحلّت صناعاتنا محل إنتاج المطاط وزيت النخيل والنفط.

أنت ترى في هذه الأيام كثيراً من المنتجات الصناعية التي تحمل عبارة «صُنع في ماليزيا». عندما نتحدث عن التصنيع، نجد أن الكوريين الجنوبيين أبلوا بلاءً حسناً بل طوّروا تكنولوجياتهم المبتكرة الخاصة. وبالعودة إلى ماليزيا، أملتُ أن تساعد سيارتُنا الوطنية بالمثل على تطوير قدرات هندسية محلية. عندئذٍ، سيحمل مزيد من الصادرات عبارة «صُنع في ماليزيا».

تظل اليابان نموذجاً صناعياً على أعلى مستوى، وما من مرّة زرت فيها ذلك البلد إلّا وتعلّمت شيئاً جديداً. وأنا على ثقة بأننا إذا استطعنا نسخ ولو بعض من استراتيجياتهم وطرقهم، ستتمكن ماليزيا من تحقيق نمو متسارع وتصبح دولة متقدّمة بوقت قياسي، حتى إننا تعلمنا من أخطاء اليابانيين لأننا درسنا الأسباب التي قادت إلى ركودهم الطويل لنتلافى نشوء الوضع نفسه في ماليزيا.

إننا نخسر اليوم أمام الصين وفييتنام لتدنّي تكلفة العمالة فيهما، لكنّ

صادراتنا لا تزال تنمو وهي تتخطّى وارداتنا، وهذا إنجاز عظيم لبلد صغير لا يمتلك تكنولوجيّاته الخاصة. وعندما كنا نسافر إلى الدول الأفقر منا، كنت أصرّ على معرفة الأشياء التي ربما نستوردها منها، علّلتُ ذلك بأنه يُستبعد أن يرحب الناس بالجهات التي تريد فقط بيعهم منتجاتها، ولا سيّما حين يكون الميزان التجاري مائلاً إلى تلك الجهات. وكان شراء المنتجات من الدول الفقيرة إحدى الوسائل التي تساعدها على الازدهار، وبعد أن تزدهر، تزداد مبيعاتنا إليهم نمواً.

يقول منتقديّ غالباً إنني سرت بسرعة عالية جداً، ويتعيّن عليّ الاعتراف بأني كنت على عجلة من أمري دائماً، لم أعرف مقدار الوقت المتاح لي أو طول مدة رئاستي للحكومة؛ لأنه جرت محاولات عديدة أصلاً لإسقاطي كما أنّني ربما أموت فجأة ومع أني نجوت من النوبة القلبية الأولى، حسبت أنني لن أنجو من الثانية. ومخافة ذلك، كان عليّ فعل كل شيء ممكن لتطوير البلاد والسير بها نحو هدف «الرؤية ٢٠٢٠» قبل تركي منصبي.

أشار آخرون إلى مدى صعوبة مواكبتي في أثناء زياراتي التجارية إلى الدول الأجنبية. لدي جدول أعمال مزدحم دائماً كل يوم مما كان يؤدي إلى تخلّف عدد قليل من أعضاء الوفود وتفويتهم بعض الاجتماعات. أنا لا أبالي بزيارة المعالم الجميلة، وجلّ ما كنت أريده هو الاجتماع بالمسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال المناسبين لمناقشة العلاقات والتجارة الثنائية. وأنا أعتبر الجلوس وعدم القيام بعمل مضيعة لأوقاتنا في هذه الحياة، ولطالما أملت بالقيادة بجعل نفسي قدوة، وفي هذه المسألة أعتقد أنني حققت بعض النجاح أيضاً. ففي عهدي، نهض ملايويون بأعداد متزايدة لإتقان فنون التجارة بتعلّم العمل بإتقان والدراسة بجدّ، فاق عدد المهنيين الملايويين في عهدي عددهم في أي وقت مضى، مع عدم تبديد تطلّعات غير الملايويين وفرصهم. ويقرّ غير الملايويين أيضاً بأنّهم قاموا بعمل جيد بموجب سياساتي لأنني ضغطتُ عليهم بقوة، وعلى ذلك الأساس، تواصلت التنمية في البلاد بوتيرة سريعة.

كما كان مطلع تسعينيات القرن الماضي فترة تغيير بالنسبة إلى التجارة العالمية، تحدث الناس عن تحرير التجارة في اجتماعات «الاتفاقية العامة

للتعرفة الجمركية والتجارة» (اتفاقية الغات)[1]، لكن من دون التوصل إلى اتفاق. أرادت الدول الغنية الوصول إلى أسواق الدول الفقيرة ومواردها، لكنها فرضت إجراءات شديدة لحماية اقتصاداتها، ولا سيما قطاعاتها الزراعية. وسخر الناس من «الغات» قائلين إن حروف اسمها تعني «الاتفاقية العامة للحديث والحديث»؛ إذْ إنه يمكن الجهات التي تعيش أوضاعاً غير مؤاتية ولديها شيء تخسره أن تؤخر تغييراً لا تريده بنقاش لا ينتهي.

المفاوضات التجارية جزء غريب من الدبلوماسية الدولية، ولا يبدو أنّ الهدف هو حصول شيء وإنما عدم حصوله. لم تصل «اتفاقية الغات» ـ واتفاقية «منظمة التجارة العالمية»[2] التي حلت بعدها منذ ذلك الحين ـ إلى شيء وذلك عائد إلى مقاومة الدول الغنية أساساً. إنها تتحدّث بطلاقة عن التغيير، لكنّها لا تريد تغييرات تؤثّر في مصالحها الخاصة، وفيما يسعدها الحديث عن التساوي في الفرص الذي تسلّم به عولمة السوق الحرّة وتقتضيه، فهي لا تقبل بالمنطق ذاته حين تكون القضية تطبيق قواعد تجارة عالمية ومنصفة.

عادة ما تكون الدول الأشدّ فقراً في وضع غير مؤاتٍ في تلك المحادثات؛ لأنّه لا يسعها سوى إرسال وفود صغيرة. لكنّ دولاً مثل الولايات المتحدة ترسل وفوداً مؤلّفة من مئتي خبير في جميع الميادين، وغالباً ما لا يكون للدول الفقيرة تمثيل في اجتماعات لجان العمل الصغيرة، فيما تصرّ الدول القوية على وجوب قبول الهيئة العامّة بالقرارات التي تتوصّل إليها اللجان الفرعية، وهذا يعني أن دولاً وشعوباً بأكملها ستكون ملزَمة بقرارات لم تشارك في صنعها. وكما تتحدّث الدول الغنية بكل سرور عن مبادئ التجارة الحرّة حين تلائمُها، وتفعل الشيء نفسه في موضوع الديمقراطية. وهي على استعداد دوماً لفرض مفاهيمها الديمقراطية الخاصة على الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة مع أنه يتعيّن على الدول الغنية أن تعرف أن هذا ليس من شأنها. لكنها لن تقبل بمبدأ الديمقراطية في الهيئات

---

(١) تبلورت الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة في سنة ١٩٤٧م نتيجة للفشل في تأسيس منظمة التجارة العالمية التي كان يراد منها تنظيم التجارة الدولية كجزء من خطة إنعاش عالمية بعد الحرب العالمية الثانية.

(٢) تشكلت المنظمة في سنة ١٩٩٥م، وهي تدير عملية تحرير التجارة الدولية.

الدولية والمنظمات التجارية المتنوعة. حتى إنّ الولايات المتحدة أقيمت على مطلب «لا ضرائب من دون تمثيل»، وأن كل نظم جباية الضرائب والتعرفات المفروضة على الناس من دون موافقتهم أو حتى مشاركتهم تعتبر غير قانونية. ومن المؤسف أنه لم يعد في وسع هؤلاء القادة الاعتراف الآن بقوة هذا المبدأ نفسه في التجارة الدولية في عصر العولمة.

في مطلع تسعينيات القرن الماضي، عندما عاد الوفد الماليزيّ مرة أخرى أيضاً من جولة مفاوضات عقيمة ضمن إطار «الغات»، قلت هذا يكفي. فبما أن للأوروبيين مجموعتهم الاقتصادية (لم يكن الاتحاد الأوروبي قد تشكل بعد)[٣] وأن للأمريكيين «اتفاقية التجارة الحرّة لأمريكا الشمالية» (نافتا)[٤] والتي تضمّ الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، رأيت أنه من الصواب أن يكون لشرق آسيا تجمّعها الخاص؛ لذلك اقترحت ماليزيا تشكيل المجموعة الاقتصادية الشرق آسيوية. ومن شأن هذه الهيئة تمكين آسيا من رفع مستوى تمثيلها عند التفاوض مع أوروبا وأمريكا. استُبعدت أستراليا ونيوزيلندا لأنهما آثرتا وجهات النظر الأوروبية دائماً، ولذلك تقرّر أن تضمّ المجموعة: اليابان وكوريا الجنوبية والصين في شمال شرق القارّة (مع استبعاد تايوان لتلافي المشكلات مع الصين) ودول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في جنوب شرق القارّة (لم تكن كمبوديا وفييتنام ولاوس وبورما قد انضمت إلى آسيان بعد، ولذلك انضم إلى المجموعة ستة منا ـ إندونيسيا وماليزيا والفيليبين وسنغافورة وتايلاند وبروناي). ظننا أنه سيكون تجمّعاً جيداً يجمع بين قوة شمال شرق القارة وديناميّة الدول الناشئة في جنوب شرق القارة، وصار في وسع مجموعتنا الاجتماع أولاً للتوصل إلى موقف مشترك قبل أيّ مفاوضات على المستوى الدولي. ولم نفكّر في تشكيل منظمة تجارة حرّة أو تجمّع مثل الاتحاد الأوروبي، وإنما اكتفينا بمنتدى شرق آسيوي يناقش القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية.

لكنّ الولايات المتحدة لم تسمح لنا بإقامة هذا التجمّع، وهي تتمتّع

---

(٣) المجموعة الأوروبية هي الهيئة التي سبقت الاتحاد الأوروبي. وهي اليوم إحدى ركائز الاتحاد الثلاث، وتتولى الإشراف على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

(٤) تروّج اتفاقية نافتا للتجارة بين الدول الموقعة الثلاث وقد سرى مفعولها منذ ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤م.

بنفوذ كبير في اليابان وكوريا الجنوبية، وكان جايمس بايكر، وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، صريحاً للغاية في مقاربته. أبلغ اليابانيين أنه رآني أرتدي الساورونغ في أثناء زيارته إلى كوالالمبور في سنة ١٩٩١م، وهو ثوب فضفاض يشكل جزءاً من الملابس التقليدية الملايوية والظاهر أنه اعتقد أن ذلك ثوب متخلّف وأنه يشير إلى أن ماليزيا لا تزال دولة بدائية. لم يدرك أننا التقينا في وقت متأخر من صباح يوم جمعة وكنت أنوي الذهاب إلى المسجد الوطني لأداء صلاة الجمعة، والواضح أن الحس الثقافي لم يكن خصلة قوية فيه. كما ذكر للكوريين الجنوبيين أن ماليزيا لم تحارب من أجل كوريا في الحرب الكورية. كانت تلك ملاحظة سخيفة؛ إذْ كيف يمكننا أن نحارب من أجل الكوريين فيما كنا لا نزال مستعمرة بريطانية؟ وقال لرجال الأعمال اليابانيين وللحكومة اليابانية أن المجموعة الاقتصادية الشرق آسيوية غير مقبولة وأنه ينبغي ألا يكون لهم علاقة باقتراح تشكيلها. أصغت اليابان وكوريا الجنوبية إلى حليفتهما القوية وأحجمتا عن المشاركة.

ثم مارس الأمريكيون تأثيرهم في عدد قليل من دول آسيان لحملها على معارضة المجموعة الاقتصادية الشرق آسيوية، ولا سيما إندونيسيا وسنغافورة. ثم غُيّر الاسم من المجموعة الاقتصادية الشرق آسيوية إلى «المؤتمر الاقتصادي الشرق آسيوي» وفي إشارة إلى كونه تجمعاً غير رسمي وليس هيئة رسمية. لم أرَ في هذا الفارق مشكلة عظيمة؛ لأن الأساس هو عزمنا على الاجتماع معاً قبل اجتماع منظمة التجارة العالمية التالي أو أي مفاوضات اقتصادية دولية أخرى لكنّ اهتماماتنا لم تكن متطابقة بطبيعة الحال. ولو أنها كانت كذلك، لما احتجنا إلى التوصل إلى موقف تفاوضي مشترك. ومع ذلك، جمعت بيننا مصالحُ وقضايا مشتركة كافية كي نتمكن من التوصل إلى موقف مشترك؛ لأنّ هذا ما احتجنا إلى فعله، في أي اجتماع دولي مالي أو تجاري. لم تكن هناك حاجة إلى الردّ على حملة بايكر لأنّ لدى الآسيويين كل الحق في عقد مناقشات خاصة بهم، لكن عدداً من الدول خافت من الأمريكيين أو أحسّت بأنها مدينة للولايات المتحدة بشكل أو بآخر. ومع ذلك، كانت فكرة استحقّت الدعم الآسيوي، وهي لا تزال حاضرة في أذهان جميع الآسيويين مع عدم تمكّنهم بعد من فعل أي شيء للترويج لها. وحتى بعد أن تقاعد بايكر من العمل الحكومي، ذهب إلى

اليابان وجمع رجال أعمال يابانيين لتذكيرهم بأنه ليس لهم علاقة بالمؤتمر الاقتصادي الشرق آسيوي. كما وضعت إندونيسيا وسنغافورة كافة أنواع العراقيل أمام تكوين التجمّع. وبقي المؤتمر معلّقاً إلى حين وصول كيم داي جونغ إلى سدّة الرئاسة في كوريا الجنوبية واقترح إجراء حوارات بين دول شمال شرق آسيا الثلاث مع آسيان. عُرفت هذه الحوارات باسم آسيان زائد ثلاثة، لكنّها كانت المجموعة الاقتصادية الشرق آسيوية من الناحية الفعلية.

بقيتُ شديد الإصرار على ألّا يكون لأستراليا ونيوزيلندا مكان في هذه المجموعة، ما أثار غضبهما الشديد، وبخاصة أستراليا، قلت لهما إنهما دولتان غير آسيويتين، وإنهما أوروبيتان وثقافتهما أوروبية. وفي أثناء أزمة تيمور الشرقية[٥]، أراد رئيس الوزراء الأسترالي جون هوارد أن يكون معاون شريف الولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا. أحبّت أستراليا أن تكون دولة تابعة للولايات المتحدة، وإذا كان ذلك ما تريده، فليكن ذلك، إنّها ليست دولة شرق آسيوية بالتأكيد ولا حتى آسيوية لكنّ إندونيسيا وسنغافورة واليابان رغبت في إشراك أستراليا ونيوزيلندا. بقيتُ معارضاً للفكرة طوال مدة عملي رئيساً للوزراء، لكنّ الدول الأعضاء الأخرى ضمّت الدولتين بعد أن تنحّيت بل أشار بعضٌ إلى وجوب ضمّ الولايات المتحدة أيضاً. لكن يوجد أصلاً منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (أبيك)[٦] الذي يضمّ الولايات المتحدة، غير أنّ المجموعة الاقتصادية الشرق آسيوية مجموعة آسيوية خالصة وليس فيها إشارة إلى «المحيط الهادئ».

لكنّ الولايات المتحدة تريد السيطرة على العالم بأسره، فلا شيء يمكن فعله في أي مكان من دون تدخلها المهيمن. إنها تخشى نفوذ الصين في آسيا وتعتقد أنه يتعيّن احتواء الصين بطريقة ما. وأي تجمّع يضم الصين واليابان سيكون أقوى من قدرة الأمريكيين على التعامل معه، ولذلك تبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها لإذكاء نار العداوة بين الصين واليابان. بيد أنّ هذه الاستراتيجية ستفشل في النهاية؛ لأنه لا يمكن الولايات المتحدة أن تحافظ

(٥) غرقت تيمور الشرقية، وتعرف باسم تيمور ليشتي اليوم، في صراع أخذ شكل اقتتال داخلي بين فصائل مسلحة في سنة ٢٠٠٦م. لكنّ العنف امتدّ في النهاية إلى مختلف أرجاء البلاد وأدّى إلى استقالة رئيس الوزراء مرعي الكثيري.

(٦) تأسست أبيك في سنة ١٩٨٩م لتعزيز النمو الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

على هيمنتها إلى الأبد. وسواء أحبّت الولاياتُ المتحدة أو اليابانُ أو باقي دول العالم الصين أم كرهوها، ستصبح الصين القوة الاقتصادية الأكبر في العالم، والقضاء على المجموعة الاقتصادية الشرق آسيوية لن يُضعف قدرة الصين. والأفضل بكثير أن تكون الصين متلازمة دائماً مع الدول الآسيوية غير العدوانية.

سعدنا كثيراً بتشكيل آسيان زائد ثلاثة، لكن يتعين على الآسيويين البقاء متنبهين لإمكانية تلاعب الولايات المتحدة بالمجموعة عن طريق أستراليا ونيوزيلندا. كما يجب ألّا ينسى الآسيويون أن إخراج الرئيس الإندونيسي سوكارنو من السلطة[٧] كان ثمرة دسائس أمريكية وعندما سخطت أمريكا على خليفته سوهارتو، أُخرج من السلطة هو الآخر، فمن يستطيع الحفاظ على صداقته مع الولايات المتحدة هم فقط أولئك الذين لا يشكلون تهديداً حقيقياً أو وهمياً عليها.

كانت أبيك فكرة أسترالية للردّ على المؤتمر الاقتصادي الشرق آسيوي وبقي الشرق آسيويين رافضين لها إلى أن أقنعت أستراليا الرئيسَ الأمريكي بيل كلينتون برعاية تشكيل المنتدى. وعندما استدعى قادة دول شرق آسيا إلى سياتل في واشنطن للشروع في تشكيل أبيك، رفضتُ حضور ذلك الاجتماع على الرغم من أن عدداً من الأشخاص سألوني الذهاب إلى هناك. إعتقدت أنه من غير اللائق أن يستخدم الأستراليون رئيسَ الولايات المتحدة لإرغام دول شرق آسيا على دعم مبادرة أسترالية. وكان السفير الياباني لدى ماليزيا أبعد ما يكون عن الدبلوماسية حين اتصل بمكتبي، بناء على تعليمات من حكومته التي تلقّت اتصالاً من الولايات المتحدة بلا شك، ليطلب مني الحضور.

أصررت على موقفي ورفضت المشاركة، وكان ذلك سبب إزعاج شديد لبول كيتينغ رئيس الوزراء الأسترالي حينها، رأى في تشكيل أبيك إنجازاً أسترالياً عظيماً. وبدافع رهبته من قوة الولايات المتحدة وثروتها، لم يقدر على تصوّر رفض أي شخص إطاعتها واشتُهر بتسميتي «متمرداً».

---

(٧) أقيل سوكارنو رسمياً في سنة ١٩٦٨م.

أنا لا أبالي بذلك فعلاً لأنّي لا أُعطي أهمية كبيرة لما يعتقد، وآثرت تجاهل حماقته ببساطة لكنّ الماليزيّين والصحافة الماليزيّة، التي ظنّت أنني أُهنت، ذمّت كيتينغ على سلوكه السيّئ. وكان عليّ إظهار استيائي بعد ذلك أيضاً لأنه لا يمكنني بوصفي سياسياً عزل نفسي عن رأي آمن به الناس بقوة.

وعندما استضاف الرئيس سوهارتو اجتماع أبيك في السنة التالية، شاركتُ فيه لأني أحسست أنه قرار اتخذتْه المجموعة وليس الرئيس سوهارتو فقط، وباعتبار أن أبيك منظمة خاصة بالمحيط الهادئ، أصررت على وجوب إشراك البيرو وتشيلي، وأردت إقناع دول أخرى مطلّة على المحيط، مثل: كولومبيا وإكوادور بالانضمام إلى أبيك أيضاً. كما ضُمّت روسيا أيضاً، وهي خطوة سعيت من أجلها، وكذلك تايوان مع أنها لم تستطع حضور اجتماع أبيك لسنة ٢٠٠١م في شنغهاي. إذا كانت أبيك تصف نفسها بأنها خاصة بدول المحيط الهادئ، ينبغي إذاً أن تكون كياناً شاملاً للدول المطلة على المحيط، لكن كلما زادت عضوية الدول المطلة على المحيط فيها، ضعفت صبغتها الآسيوية وضعف القبول بزعم شرعيتها ككيان آسيوي.

لم تكن حادثة «التمرد» نهاية مغامراتنا مع أبيك فعندما استضافت ماليزيا قمة أبيك في سنة ١٩٩٨م، وجد الرئيس كلينتون عذراً للغياب وإرسال نائبه آل غور لينوب عنه، وفي واحد من أكثر الخطابات بُعداً عن اللباقة يلقيه قائد دولة حديثة متطورة، حثّ آل غور الماليزيّين على الإطاحة بحكومتهم أمامي مباشرة. وبعد أن أنهى خطابه، غادر العشاء الرسمي الذي كان قد وافق على حضوره وساد غضب عارم في ماليزيا على سلوكه الفظّ كضيف رسمي أمام مضيفه. ونشر تان سري نور الدّين سوبي، رئيس «معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية»، إعلاناً غطى صفحة واحدة في **نيو سترايتس تايمز** (*New Straits Times*) يعنّف آل غور على وقاحته.

اخترت مواصلة قيادة الوفود التجارية التي توجهت إلى دول كثيرة وبلغ حجم مبادلاتنا التجارية مع الولايات المتحدة وأوروبا أكثر من ٤٠ في المئة من إجمالي حجم تجارتنا العالمية، ومع أنني لم أُرد تقليص الحجم المطلق لمبادلتنا التجارية مع أمريكا وأوروبا، أردتُ تقليص نسبتها النسبية من تجارتنا الإجمالية، كانت الصين إحدى الدول التي اعتقدتُ أنّها ستكون شريكاً

تجارياً كبيراً لماليزيا. ظننت في البداية أن الصين لن تشكل تهديداً لقدرتنا على جذب الاستثمارات لافتقارها إلى الإطارين القانوني والإداري فضلاً عن البنية التحتيّة اللازمة، كما كان الصينيّون ميّالين آنذاك إلى الارتياب من الأوروبيين واليابانيين، والحزب الشيوعي مسيطراً على جميع المؤسسات التجارية وجميع الشركات الصينية ملكاً للدولة، لكنني كنت مخطئاً؛ إذْ سرعان ما حوّلت الصين نفسها، بسوقها المحلية ذات الإمكانات الضخمة، إلى دولة تجذب المستثمرين. وربما كان دخل الفرد فيها أقل بكثير من نظيره في ماليزيا، لكن لا بدّ من أن يكون الناتج المحلي الإجمالي لـ ١,٣ مليار إنسان ضخماً للغاية. كانت تايوان أول دولة استثمرت أموالها في الصين لاستغلال العمالة الرخيصة فيها، ثم تلتها اليابان وأوروبا والولايات المتحدة. ولم يطل الأمر حتى تطورت صناعات الصين، وارتفعت صادراتها بسرعة وحقّقت نمواً بلغ عشرة في المئة أو أكثر مرات عديدة. وما لبثت أن أصبحت الصين مصنع العالم ينتج للمستثمرين الأجانب وللمتعهدين المحليين، ويورّد كل شيء تقريباً وأعتقد أن تكاليف إنتاجها سترتفع في النهاية مثلما حصل لليابان. لكن في حالة الصين، سيستغرق ذلك زمناً أطول لعظم حجم العمالة الصينية. وبصرف النظر عما سيحصل، ستزداد القدرة الشرائية للشعب الصيني، وسيكونون في حاجة إلى كثير من الأشياء من باقي دول العالم. وعلى الأرجح أن تنتفع ماليزيا من هذه السوق الضخمة بطريقة أو بأخرى.

أنا شديد الإعجاب بالقادة الصينيين، إنهم أذكى من الروس، فمع إن الروس حاولوا تغيير نظامهم السياسي والاقتصادي في وقت شروع الصين في ذلك، أبقى الصينيون على حكومتهم المركزية القوية ولم يُصلحوا غير نظامهم الاقتصادي. وتمكنوا من بناء اقتصاد رأسمالي/اشتراكي هجين بحيث تمتلك الدولة وتسيطر على أغلبية المؤسسات المهنية الكبيرة مع السماح لمتعهدين من القطاع الخاص باستغلال الفرص والنمو، إن تفوّق المقاربة الصينية على المقاربة الروسية جليّ. وعلى الرغم من سياسة التخطيط المركزي، بات الشعب الصيني اليوم أغنى في المتوسط من الشعب الروسي على صعيد القدرة الشرائية. وكما حصل مع اليابانيين في وقت سابق، وصلت تأثيرات التغيرات التي أُدخلت في الصين إلى العالم قاطبة من خلال منتجات رخيصة

الأسعار ومشتريات البلاد الضخمة من الموادّ الخام والنفط والعدد الضخم من السياح الصينيين الذين يجوبون العالم. وما زلنا نصدر الإلكترونيات إلى الصين إلى جانب زيت النخيل والغاز والمنتجات الفولاذية المصنَّعة، وما زلنا أكبر شريك تجاري للصين في منطقة جنوب شرق آسيا.

لكنّ كوريا الشمالية تعيش وضعاً شاذاً من بين دول شرق آسيا كافة، لقد ذهبت إليها حين كنت مساعد رئيس الوزراء وكانت زيارة أخرى تُضاف إلى زياراتي الرسمية التي لن أنساها؛ فغداة وصولنا في اليوم الأول، قيل لنا إن القائد العظيم كيم إل سونغ مهتم بصحتنا؛ فأرسل طبيباً ليعاينني أنا وحاسمه، وافقنا في البداية لكن بعد أن أصبحت شاملة رفضنا العرض، وفي نهاية اليوم، أذعنوا لطلبنا عدم الخضوع لفحص طبّي.

في الحادثة الثانية التي لا تُنسى، طُلب إلى زوجتي في أثناء مأدبة الغداء الرسمية إلقاء كلمة رداً على رفع الرئيس كيم كأسه ترحيباً بنا. وكان القائد العظيم قد ألقى كلمة باللغة الكورية وتقدمت السيدة الأولى بعدها بوقت وجيز من حاسمه وقالت لها «حان دورك». قالت لي حاسمه لاحقاً إنها كانت أشد اللحظات ترويعاً في حياتها، وفي غمرة الصمت الذي تلا ذلك، حاولت حاسمه لفت انتباهي، لكني نظرت إلى جميع الجهات إلّا إليها. وفي النهاية، نهضت عن كرسيّها ورفعت كوباً من الماء وقالت «أطيب الأمنيات وأفضل العلاقات» قبل أن تجلس فجأة. وعندما عدنا إلى ماليزيا، اتصلت حاسمه بـ«المعهد الوطني للإدارة العامة» (إنتان)[٨] وطلبت إليهم البدء بتعليم زوجات الوزراء طريقة رفع الكؤوس لشرب نخب مضيفيهم أو ضيوفهم.

لم تستطع كوريا الشمالية بعد تحويل نفسها داخلياً بالقدر الكافي الاستفادة من عالم متغيّر. كانت كوريا الشمالية تمتلك قدرة مماثلة لقدرة كوريا الجنوبية، وفي أثناء الاحتلال الياباني كانت كوريا الشمالية الدولة الصناعية. لكن كوريا الجنوبية سبقت جارتها الشمالية اليوم، مثبتة أنه عندما يتبنّى القادةُ الاستراتيجيةَ الخاطئة، ستفشل دولهم ولو كانت أفضل

(٨) يشرف إنتان على البرامج التدريبية لكافة الدوائر الحكومية في ماليزيا.

الدول، لكنّ التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م أشاعت قدراً من الأمل بأن تعود كوريا الشمالية إلى كنف العالم بالتدريج.

الفصل السابع والأربعون

نمو آسيان

عندما كان تون عبد الرزّاق حسين رئيس الوزراء، قرّر أنه ينبغي لماليزيا إقامة علاقات مع جميع البلدان، أياً تكن الاختلافات بيننا وبينها في الأيديولوجيا أو في نظام الحكم. وآمنت إدارتي بفكرة «لينعم جارك بالازدهار»، لم تكن الفكرة ثمرة إيثار الغير بل كانت نابعة من منطق حصيف وعملي ـ أدركنا أن مساعدتنا لغيرنا خير وسيلة لمساعدة أنفسنا. بقيامك بذلك، تكسب شركاء وأصدقاء فضلاً عن كسب ودّهم وإقرارهم بالجميل.

وعلى هذا الأساس شُكّلت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في سنة ١٩٦٧م وكانت نواتها إندونيسيا والفيليبين وتايلاند وسنغافورة وماليزيا. وفي أثناء ولايتي لرئاسة الوزراء، انضمّت بروناي إلى الرابطة في سنة ١٩٨٤م، وانضمّت فييتنام في سنة ١٩٩٥م، ولاوس وميانْمار في سنة ١٩٩٧م وكمبوديا في سنة ١٩٩٩م. عندما بدأنا بالتفكير في توسيع آسيان في مطلع تسعينيات القرن الماضي، ساد خوف طال أمده من نظرية الدومينو[1]، وهي فكرة اخترعها الأمريكيّون لترويعنا وحملنا على مساندتهم في حربهم ضدّ فييتنام. لكنّنا لم نسقط في يد الشيوعيين عقب هزيمة أمريكا المذلّة على يد فييتنام بعكس ما تكهّنوا، لكنّ الأفكار القديمة لا تموت بسهولة.

وفي النهاية، انضمت فييتنام وكمبوديا ولاوس إلى آسيان من دون معارضة تُذكر مع أنها لم تنبذ الشيوعية. وشهدت كمبوديا مجزرة ارتكبها الخمير الحمر وراح ضحيتها مليونا شخص، ولا تزال البلاد تتعافى من هذا الإرث العنيف. وعندما زرتها عقب تشكيل سامديش هون سِن حكومة

(١) بحسب نظرية الدومينو، إذا سقطت إحدى الدول في يد الشيوعيين، فسوف تسقط الدول المحيطة بها قريباً.

بالتعاون مع الأمير رناريد، كانت العاصمة فنوم بينه لا تزال مهجورة. قُتلت أغلبية سكانها، والذين عادوا عانوا مشكلاتٍ في استعادة منازلهم. كانت لاوس، التي حكمها حزب لاو الثوري الشعبي، مدينة داخلية تعيش فقراً مدقعاً. وعلى الرغم من تاريخها المليء بصراعات مديدة بين الفصائل المتنوعة على السلطة، استطاعت لاوس حلّ مشكلاتها ورحّبنا بانضمامها إلى آسيان.

واصلت فييتنام الموحدة تمسّكها بالأيديولوجيا الشيوعية وممارساتها، وعندما زرت هانوي للمرة الأولى، لم أجد على الطرقات سوى الدرّاجات الهوائية وأشخاص ضعاف الأجسام مفتولي العضلات. كانت فييتنام متلهّفة لتطوير نفسها فدعت الأجانب إلى الاستثمار فيها، وبانضمامها إلى آسيان، تعلّمتْ كيفية توسيع اقتصادها. واليوم، أصبحت فييتنام أسرع دول جنوب شرق آسيا نمواً، حتى إنها دعت الأمريكيين إلى الاستثمار فيها.

لكنّ ماليزيا توّاقة خصوصاً لانضمام ميانمار إلى الرابطة لأنّنا نعتقد أن ضمّ هذا البلد إلى آسيان قد يؤثّر في تفكير حكومتها العسكرية. لم نعتقد أنّ عزلهم بالقوة عن الاتجاه السائد في الدول الدِّينامية في منطقة جنوب شرق آسيا سيغيّرها. لكنّ الولايات المتحدة وأوروبا لا تتفقان معنا في الرأي - سواء في ميانمار أو في العراق، آمنتا بممارسة الضغط من خلال العقوبات لإرغام الناس على الثورة على حكومتي البلدين ولم أشهد اندلاع ثورة فعلية بسبب العقوبات إلّا في جنوب أفريقيا. لكن في ما عداها، العقوبات تؤذي الشعوب فقط ولا تؤثر في النخب الحاكمة.

وفي سنة ٢٠٠١م، دعونا الجنرال الأول ثان شوي، رئيس «المجلس الرسمي للسلم والتنمية» لزيارة ماليزيا، أردنا أن نريه كيف تعمل الديمقراطية فبيّنتُ له أنّه ينبغي ألا يخاف من أن تحرمه سلطته. في الواقع، ربما تكون وسيلة كي يكسب دعماً شعبياً في حال شكّل حزباً سياسياً وزار قادته المناطق الريفية وتحدثوا إلى المواطنين، عمل بنصيحتي وأصبح أكثر انفتاحاً وودّية لكنّه بقي متوتراً بشأن الديمقراطية. عيّن الجنرال خين نيونت رئيساً للوزراء مدة من الزمن وتبيّن لاحقاً أنه أكثر هدوءاً وانفتاحاً على الأفكار المتعلّقة بالتنمية وخدمة الناس. ولسوء الحظ، لم يُسَرّ كبار الجنرالات بالطرق اللينة

التي اتّبعها خين نيونت فاتهموه بالفساد، ونعتوه بالخائن ووضعوه في الإقامة الجبرية، كان ذلك تطوّراً محبطاً للغاية.

يبدو أن ميانمار تعزل نفسها من جديد وقد سعيت في عدة مناسبات لرؤية أون سان سو تشي، زعيمة الرابطة الوطنية للديمقراطية التي أمضت عدة سنين في الإقامة الجبرية، لكنّ حكومة ميانمار رفضت السماح بذلك، أردتُ أن أتواصل معها، علماً بأنني راسلتها قبل ذلك، ومع أنّها ردت رسائل جوابية، ولكننا لم نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك. اعتقدتُ أنها في حاجة إلى الراحة والتحلّي بمزيد من المرونة لأنّ شدّة التصلّب وكثرة المطالب ستضايق قادة البلاد، كما إن تان سري رزالي إسماعيل، الذي عيّنَتْه الأمم المتحدة وسيطاً مع ميانمار، لم يقطع شوطاً بعيداً أيضاً. وبدا أن القادة العسكريين غير مستعدين للتنازل ولو عن جزء بسيط من سلطتهم، وعندما تبيّن أن أونغ سان سو كيي وحزبها فاز في الانتخابات، تلاعبوا بالنتائج. وأنا أعتقد أنهم شاهدوا من قبل كيف حُوكم الحكام المستبدون الذين تنازلوا عن السلطة، ولذلك لم يكن أعضاء المجلس الرسمي على استعداد لائتمان الشعب على مصيرهم في انتخابات ديمقراطية. ذلك أنه ما إن وافق حكام بنغلادش وكوريا الجنوبية وإندونيسيا على تبنّي الديمقراطية حتى اتُّهموا بارتكاب أنواع الجرائم كافة وزُجَّ بهم في السجون. حتى إنه حُكم على أحدهم بالإعدام وتعرّض الرئيس سوهارتو للمضايقة والتهديد، ولم يُنقذه من دخول السجن غير اعتلال صحته وقوة حزبه السابق.

من شأن ضم هذه الدول إلى آسيان زيادة الاستقرار في المنطقة فضلاً عن جدواه الاقتصادية لأنه سيوسّع السوق الإقليمية، وسيبلغ تعداد شعوب منطقة آسيان نحو نصف مليار نسمة، وحتى وإن كان دخل الفرد لدينا ضئيلاً، تظل آسيان سوقاً كبيرة. وجرى تشجيع التجارة البينية بين دول آسيان فنمت بسرعة فائقة. إن حجم التبادل التجاري بين ماليزيا ودول آسيان الأخرى كبير جداً. وكان ينمو باطراد أصلاً حتى قبل توقيع اتفاقية التجارة التفضيلية أو إقامة منطقة التجارة الحرّة لدول آسيان (أفتا)، بل إنّ نموها اليوم يتسارع بوتيرة أعلى من السابق.

توجّب على ماليزيا والفيليبين العمل معاً في سياق إدارة شؤون آسيان

والمشاركة في اجتماعاتها. ومع أنّ مطالبة الفيليبين بولاية صباح تظلّ حجر عثرة، فقد تجنّبت الدولتان الدخول في مناقشات مفتوحة لهذا الزعم. وفي سنة ١٩٩٥م، عمل فيديل راموس على تقريب المسافة بين الدولتين بزيارة ماليزيا بُعَيد وصوله إلى سدة الرئاسة متجاهلاً السياسة السابقة التي اعتمدتها بلاده والقائمة على تفادي أي اتصال ثنائي مباشر. ونحن نقيم اليوم علاقات دبلوماسية لكن بدا دائماً أن مشكلة المطالبة بصباح مستعصية على الحلّ.

كانت سنغافورة أقلّ دول آسيان حماسة وأنا معتاد موقفَ سنغافورة في التهاون مع جاراتها منذ أن كنتُ وزيراً للتربية والتعليم ومشاركتي في منظمة وزراء التربية والتعليم في دول جنوب شرق آسيا (سيميو). اعتُقد أنه بتبادل المعلومات والخبرات وبإقامة منشآت تعليمية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء، ربما نتجنب التكرار المكلف. خُصص لماليزيا «مركز الرياضيات والعلوم» فيما خُصص لسنغافورة «مركز اللغة الإنكليزية»، وهما مركزان أريد منهما تدريب المعلمين؛ إذ جنت سنغافورة أموالاً من الأجور التي تقاضتها لكثرة الطلب على مركز اللغة الإنكليزية.

التقى الوزراء كل عام في إحدى الدول الأعضاء بالتناوب وأذكر أنه عُقد أحد هذه الاجتماعات في منتجع باجيو الجبلي في الفيليبين. كان الدكتور سجاريف ثاجيب، وزير التعليم والثقافة الإندونيسي، الرئيس في تلك السنة. اتُّخذ قرار بزيادة قيمة الاشتراك في المنظمة ووافق الجميع إلّا سنغافورة. أرجأ باباك سجاريف الاجتماع لأنه أراد التحدث شخصياً إلى مندوبي سنغافورة. بموجب الاتفاقية الجديدة، توجّب على سنغافورة دفع مبلغ إضافي مقداره ١٠,٠٠٠ دولار، وتوجّب على الدول الأخرى مبالغ أكبر، لكنها وافقت على الفور. لكنّ سنغافورة هدّدت بالانسحاب من المنظمة، ولم يتمكّن باباك سجاريف من ثنيهم عن الانسحاب إلّا بمشقة كبيرة. كانت العشرة آلاف دولار مبلغاً تافهاً بالنسبة إلى سنغافورة، لكنها كانت مستعدة للانفصال عن جاراتها بسببه.

لكن هذه هي سنغافورة، إنها تُحصي كل سنت تدفعه مقابل أي شيء وهي تسعى دائماً لخفض التزاماتها المالية في أيّ منظمة، ولذلك لم أُفاجَأ بدعمها الفاتر لآسيان. وعندما اقترحت ماليزيا «المجموعة الاقتصادية الشرق

آسيوية»، كانت سنغافورة من جديد أقل داعميها حماسة بطبيعة الحال.

آسيان أنجح تجمع من بين سائر تجمّعات الدول النامية؛ إذ أجرت حوارات منتظمة مع الدول المتقدّمة وحضرها رؤساء الحكومات غالباً. واستطاعت التفاوض مع كبرى اقتصادات العالم في الشؤون التجارية وشؤون أخرى، وأثبتت دول آسيان قدرتها على التحوّل إلى دول تنعم بمناخ تجاري جيد يحبّذه المستثمرون الأجانب، كما إنّ نجاحها أغرى دولاً خارج منطقة جنوب شرق آسيا بالانضمام إليها. وعلى سبيل المثال، أصبحت بابوا غينيا الجديدة وتيمور ليشتي عضوين في اجتماعات آسيان بصفة مراقب، فيما تتشوّق سريلانكا إلى الانضمام إليها.

جمعت آسيان جميع دول شرق آسيا العشر معاً على الرغم من الضغوط الأمريكية والأوروبية لإبقاء ميانمار خارجها وعقب انضمام ميانمار، استمرّت المحاولات لإقناع آسيان بطردها. وعقب فشل منظمة التجارة العالمية في تحقيق تقدّم، اقتُرح إقامة منطقة تجارة حرّة لآسيان ووافقت الدول الأعضاء على الاقتراح. وتقرّر تعزيز التبادل التجاري بين دول آسيان بخفض الرسوم المفروضة على الواردات إلى أن تصل إلى خمسة في المئة، وعنى ذلك أن جميع الدول الأعضاء ستخسر عائدات ضريبية متأتّية من رسوم الواردات. وحدها سنغافورة التي لن تخسر شيئاً لأنه ميناء مفتوح أصلاً.

إن وضع سنغافورة كميناء مفتوح يجعل أسعار السلع الأجنبية فيها أقلّ من أسعارها في شبه الجزيرة دائماً، وهو ما يجعل الماليزيّين يتوجّهون إليها جماعات لشراء سلع معفاة من الرسوم وتهريبها إلى ماليزيا. وبما أنّ سنغافورة لا تجبي ضرائب على الواردات، لم يكن هناك ضريبة يتوجّب خفضها أو إلغاؤها لإفادة أي شريك في أي منطقة تجارة حرّة؛ لذلك، كان توقيع سنغافورة اتفاقات تجارة حرّة مع أي بلد سهلاً. وربما تدخل السلع المصنَّعة في سنغافورة الدول المشاركة في اتفاقيات التجارة الحرّة مع فرض رسوم مخفّضة عليها أو عدم فرض شيء على الإطلاق، بينما لا يتوجّب على سنغافورة تقديم شيء لمورّدي البضائع إلى تلك الدولة الجزيرة وليس متاحاً أصلاً. ومع ذلك، اعتُبرت اتفاقية التجارة الحرّة التي وقّعتها مع الولايات المتحدة نموذجاً لدول آسيان الأخرى. وإذا أرادت تلك الدول الاحتذاء

بسنغافورة، سيتعيّن عليها التنازل عن شيء مهم بالمقابل بخلاف سنغافورة.

آثر بعضهم التوصّل إلى اتفاقيات تجارة حرّة من أجل التبادل التجاري بين دول آسيان. ودخلت تان سري رفيدة عزيز، وزيرة التجارة الدولية والصناعة آنذاك، في مفاوضات مع دول آسيان لخفض الضرائب المفروضة على السلع المورَّدة إلى الدول الأخرى أو إلغائها، من غير أن تستشير الوزارة في ذلك. كان التوصّل إلى اتفاقية تجارة حرّة لآسيان فكرة جيدة من حيث المبدأ، لكنّ تكاليف اليد العاملة لم تكن متساوية في دول آسيان المختلفة. في الواقع، كانت تكلفة اليد العاملة في ماليزيا مرتفعة، وكانت الثانية في الترتيب بعد سنغافورة، ولذلك باتت تكلفة منتجاتنا التي تتطلّب يداً عاملة كثيفة أعلى من تكلفة منتجات دول آسيان الأخرى.

ذكرتُ في موضع سابق أن رفيدة وافقت أيضاً على اشتراط أن يكون المحتوى المصنّع محلياً ٤٠ في المئة ليكون المنتجُ وطنياً؛ أي اعتباره محلّي الصنع بالكامل، ليتمتّع على هذا الأساس بمزيّة تصديرية واضحة حين يباع في دول آسيان الأخرى؛ لذلك، تهافتت الدول الصناعية المتقدّمة إلى دول آسيان ذات العمالة منخفضة التكلفة؛ حيث أقامت مصانع لإنتاج بضائع تورَّد إلى الجارات في دول آسيان. وقد تجلّى ذلك في إنتاج سيارات الركاب خصوصاً حيث بلوغ نسبة الأربعين في المئة من المكونات المحلية سهلاً، لكنّ ارتفاع تكلفة اليد العاملة في ماليزيا لم يجعلها مقصداً مستحبّاً لإنتاج السيارات الأجنبية، والأسوأ من ذلك أنّنا ننتج سيارات يبلغ محتواها المحلي ٩٠ في المئة، وبالتالي فإنّ تكلفة إنتاجها أعلى. يمكنك أن ترى على الطرق الماليزيّة سيارات كثيرة صُنعت في تايلاند وإندونيسيا، لكنّ عدداً قليلاً جداً من السيارات الماليزيّة الصنع يباع في دول آسيان الأخرى. كما سيطرت سنغافورة على الواردات من سيارات الركاب باشتراطها على البائعين الحصول على شهادات استيراد. إنها شهادات باهظة التكلفة وتشكّل عوائق تجارية غير متعلّقة بالرسوم والتعرفة؛ أي إنه فيما تمنح اتفاقية التجارة الحرّة لآسيان الفرصة لدخول منتجات سنغافورة مجاناً إلى جميع دول آسيان الأخرى، لم تقدّم سنغافورة تضحية مماثلة بخفض التعرفة الجمركية، وفرضت بالمقابل على وارداتها من السيارات المصنَّعة في آسيان ضرائب ثقيلة من الناحية الفعلية. ويرجع سبب ارتفاع تكلفة شهادات الاستيراد هذه

إلى السقف المسموح الذي حدّدته الحكومة لعدد السيارات التي يمكن استيرادها كل عام. وبالنظر إلى الطلب الكبير دائماً من جانب المجتمع السنغافوري المزدهر، أدّى الحدّ من عدد شهادات الشراء الممنوحة إلى زيادة ارتفاع الأسعار. لا يهمّني العائق الذي ربما تضعه هذه السياسة أمام من يشترون السيارات في سنغافورة، لكنّ التضحية الملازمة لشراء الشهادات، وبالتالي ضيق سوقها، يوجد من الناحية الفعلية حاجز تعرفة كبيراً أمام توريد المركبات السيارة المصنّعة في دول آسيان إلى سنغافورة، وهذا القيد على الواردات يشكّل حاجزاً تجارياً أيضاً أي إنه في ما يتعلّق بالسيارات، يمكن وصف سنغافورة بأي شيء سوى أنها ميناء حرّ.

يبدو أن جميع دول شرق آسيا الأخرى تعتمد استراتيجيات تنموية متشابهة، وقد بدأت جميعها بفتح أسواقها أمام الاستثمارات الأجنبية في الصناعة، وتعزيز نمو اقتصادي معتمد على الصادرات، وتطوير بناها التحتية لكن أنظمة الحكم فيها بالكاد تكون متطابقة.

ففي حين تريد فييتنام المحافظة على نموذج حكمها الاشتراكي والاستبدادي، تتبنّى أغلبية الدول الأخرى بعض الممارسات الديمقراطية في اختيار قادتها، وهي تُجري انتخابات بصفة دورية، حتى وإن أُعيد انتخاب الحزب نفسه في كل مرة. ربما ينظر بعضٌ إلى ذلك شزراً، مثل عدد من الدول الغربية، بما في ذلك تعليقاتها المتعلّقة بماليزيا، لكن طالما أنه لا يجري التلاعب بالانتخابات، يتعيّن على المرء احترام حق الشعب في اختيار الحزب نفسه في كل انتخابات. والمؤسف أنّه في حين يجري حثّ جميع الدول في العالم على التحوّل إلى الديمقراطية، نجد أنّ من يروّجون للديمقراطية ليسوا ديمقراطيين؛ فإذا كانت الانتخابات الديمقراطية تفرز حكومات صديقة للدول الديمقراطية القوية، فلن يروا بأساً في ذلك لكن إذا جاءت النتيجة بعكس ما يشتهون، يشعر هؤلاء الديمقراطيون «الانتقائيون» بأن لهم الحق في فرض تغييرات في النظام لتعديل نتائج انتخابات حرّة ونزيهة. يمكنني القبول بأعمالهم العبثية، لكن بشرط ألّا تكون متستّرة خلف قناع مبدأ ادعاء الصلاح.

الظاهر أن ميانمار الدولة الأولى التي يرجّح أن يتغيّر نظامها من بين

سائر دول آسيان، وقد فُرضت عليها عقوبات، لكن من غير استخدام القوة إلى الآن. وربما كانت الدول الديمقراطية الكبرى في العالم منشغلة بمشكلات أخرى، أو ربما كانت احتياطات ميانمار النفطية تافهة للغاية ومع أنّ تغيير النظام لا يُفرض غالباً بشكل سافر على دول جنوب شرق آسيا ـ القليل الآن يتذكّرون ما فعلته الولايات المتحدة في جنوب فيتنام في سنة ١٩٦٢م، أو ما حاولت فعله في إندونيسيا في خمسينيات القرن الماضي ـ فقد مورست ضغوط خفية بفاعلية كبيرة. وربما لم يتمّ التخطيط بشكل سافر للهجمات التي شُنَّت على عملات عدد من دول آسيان لفرض تغيير في نظمها، لكنّها حقّقت ذلك الهدف في حالة واحدة على الأقل. ففي أثناء الأزمة المالية الآسيوية، أدّى هبوط قيمة الروبية إلى انهيار حكومة الرئيس سوهارتو، لكن التأثير لم يقتصر على القادة ـ فقد تغيّر نظام الحكم بأكمله.

وبالمقابل، تؤمن دول آسيان بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بعامة، وفي شؤون الدول الأعضاء الأخرى بخاصة. إنها سياسة جيدة لأنها تُظهر احترام الاستقلال السيادي لجميع الدول الأعضاء، كما أنها الأساس التي بُنيت عليه العلاقات الأوروبية والدولية في العالم قاطبة منذ القرن السابع عشر حين اتفقت هذه الدول غداة انتهاء الحروب الدِّينية الشنيعة على وجوب اعتبار العالم شبكة من دول قومية مستقلة يعترف كل منها بسيادة الدول الأخرى.

من المؤسف أنه نتج من سياسة عدم التدخل مذابح منهجية ارتكبتها الحكومة الكمبودية في حقّ شعبها وحصدت مليوني إنسان. ربما يكون هناك حالة تسوّغ التدخل في شؤون الدول ـ على ألّا يكون إذناً حصرياً لقوة عظمى أو عملاً منفرداً تقوم به. وينبغي التفكير في المبرّرات التي تجيز هذا التدخّل الإنساني والتخطيط له وإدارته بتأنّ، وربما ألمحت آسيان إلى الطريق المؤدّية إلى ذلك بعد أن دمّر إعصار نارغيس دلتا إراوادي في أيار/مايو ٢٠٠٨م. وكما هو معتاد، أرادت القوى العظمى أن تتدخل وتسيطر، لا على عملية الإغاثة فحسب بل على التطوّر الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للدولة في نهاية الأمر. لكنّ القوى العظمى، والمجتمع الأوروبي، وحتى الأمم المتحدة لم تستطع إيجاد طريقة لتقديم مساعدات إنسانية في النهاية، ومن خلال آسيان فقط أمكن التوصّل إلى اتفاقيات لتقديم إمدادات الإغاثة والخدمات الطبية.

كان بعض دول آسيان مستعداً أصلاً للتخلّي عن سياسة عدم التدخل بالدعوة إلى التدخّل البنّاء في حالة ميانمار، لكنني خلصتُ بعد كثير من التفكير إلى أنّه قد يترتّب على القيام بذلك عواقب وخيمة. فلا يمكن لآسيان التخلي عن سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء من حيث المبدأ، كما لا يمكن لآسيان زعم حق فرض تغييرات في النظم لأنّ ذلك عمل خاطئ وشديد الخطورة بكل بساطة، لكن يتعيّن على آسيان عدم السماح مجدداً بارتكاب إبادة جماعية مثل التي ارتُكبت في كمبوديا. يتعيّن وجود مادّة رسمية في ميثاقها تجيز لآسيان كمجموعة مطالبة الأمم المتحدة بالتحرّك لوقف أعمال الإبادة الجماعية في أي من الدول الأعضاء، وكشرط مسبق لانتهاج هذا المسار، ينبغي لآسيان تقديم براهين مقبولة، لكن يتعيّن ألّا تتولّى آسيان ـ أو أي طرف آخر ـ تطبيق القانون بحال من الأحوال. ويتعيّن على آسيان ألّا تُذعن لضغوط الولايات المتحدة وتقوم بعمل ضدّ ميانمار.

آسيان مفهوم رائع يمكن أن يكون نموذجاً لتعاون إقليمي بين دول نامية متجاورة، وهناك أعمال إضافية كثيرة يمكن القيام بها ومنافع أخرى يمكن جنيها من العلاقات الوثيقة بين دول جنوب شرق آسيا. وربما ينبغي لآسيان إحياء فكرة الصناعات ذات الملكية المشتركة المقامة داخل الدول الأعضاء المتنوعة، بينما يمكن الوزارات اعتماد وتطوير نموذج منظمة وزراء التربية والتعليم في دول جنوب شرق آسيا (سيميو) الخاص بالتعاون في مجال التعليم، وينبغي ألّا يكون اقتسام المنافع التي تدرّها هذه المشاريع المشتركة بالتساوي أمراً مستحيلاً.

في هذه الأثناء، ستصبح الصين والهند عما قريب دولتين قويتين في شتى النواحي، ولا يمكن دول آسيان الإفرادية توقّع القدرة على منافسة هذين العملاقين، لكنّ آسيان كمجموعة يمكنها مضاهاة قوتيهما أو إيجاد وسائل بنّاءة على الأقل للتعامل معهما. يمكن أن تصبح آسيان العملاق الآسيوي الثالث، لكن يتعيّن على آسيان ألّا تسمح لنفسها، وألا تسمح للآخرين باستخدامها، في إعاقة الصين أو الهند. لقد عاشت دول جنوب شرق آسيا مع الصين والهند طوال ألفي عام وأكثر، ولم تحاول أي من الدولتين احتلال ذلك الجزء من العالم لكن الدول الأوروبية الإثنية حاولت

ذلك، وكان لذلك عواقب لا تزال شعوب المنطقة جميعها تحاول التعامل معها.

إن تحدّي التطوير الذي نواجهه جميعاً هو تحدّي القضاء على العوز الاقتصادي والإنساني الذي جلبته لنا الهيمنةُ الاستعمارية. وقعنا جميعاً تحت هيمنة الإنكليز والفرنسيين والإسبان والبرتغاليين والهولنديين، وفُرض علينا التكفل بتطوّرهم ودعمهم وتجاهلُ تطورنا في سياق ذلك. هذا هو أصل ما يسمى «التخلّف» والركود الذي بقي الأوروبيون يبالغون في وصفنا به ردحاً طويلاً من الزمن، والذي لا يزال يتعيّن علينا، داخل آسيان وخارجها، أن نتخلّص منه. إن توقف التنمية الذي يتعيّن علينا محاربته ليس ناجماً عن قصور في ثقافاتنا ولا عن قيم دَنِيّة ولا عن افتقار إلى القدرة الاقتصادية، إنه تخلّف فُرض علينا بعد أن أُرغمنا على خدمة تطور أوروبا على حساب تطورنا.

إن صعود الصين والهند ودول آسيان جزء أساسي من ذلك الردّ التاريخي، وحركة التقويم والإصلاح والتنمية تلك. لقد باشرت الصين والهند تلك المهمة بوصفهما دولتين كبيرتين مبنيتين على حضارتين قديمتين؛ ودول آسيان تقوم بذلك كرابطة أو تكتّل حديث لدول قومية تفرض نفسها في القضايا ذات الأهمية الإقليمية وحتى العالمية.

الفصل الثامن والأربعون

القانون والنظام: الشرطة والسياسيون والشعب

في يوم من سنة ١٩٩٣م، طلب تون حنيف عمر، مفتش عام جهاز الشرطة آنذاك، رؤيتي. وكان قادة الشرطة ورؤساء أقسامها يُطلعونني على المشكلات الحالية بصفة دورية، لكنّي لم أكن مستعدّاً للتقرير المقلق الذي قدّمه إلي تون حنيف في ذلك اليوم.

كشف لي أن الشرطة تلقّت معلومات معيّنة عن داتوك سيري أنور إبراهيم، وزير المالية آنذاك، وأنهم أتبعوها بوضعه تحت المراقبة. أبلغني تون حنيف أنه اتضح أن أنور منغمس في أنشطة جنسية شاذّة، ولم يقدّم إلي أي دليل في ذلك الاجتماع، ولكنه قدّم تقريراً شفهياً عما لاحظه ضباطه. ومع أنني بتّ موقناً آنذاك بأن المفتش العام لا يأتي لزيارتي إلّا بعد أن يجد أنه اكتشف أمراً مهماً ـ تبين أن معلوماته صحيحة دائماً في العادة ـ فقد كان ردّ فعلي الأول التشكيك في الخبر.

ترقّى أنور في سلّم المناصب في أمْنو بسرعة خاطفة وأوجد لنفسه عدداً لا بأس به من الأعداء في أثناء ذلك، ولذلك بدا لي أن شخصاً ما يحاول توريطه. يمكنني التصديق بأن بعضاً من وزرائي يقيمون علاقات غرامية مع أشخاص من الجنس الآخر، لكنّ مزاعم الشذوذ الجنسي في حقّ شخص تقيّ مثل أنور بدت بالغة الأثر بكل صراحة، كان رجلاً شديد التديّن إلى حدّ أنني عانيت صعوبة في تصديق أنه يواعد نساء، ناهيك بمواعدة الرجال؛ إذ سيكون ذاك شخصاً مختلفاً تماماً عن أنور الذي عرفته وكان الأمر أبعد من أن يُصدَّق.

أعتقد أن مفتش عام جهاز الشرطة شعر بذلك، ومع أنه لم يوصني بالقيام بأي إجراء إضافي، توقعتُ أن تواصل الشرطة عملية المراقبة وأنها

ستعدّ تقريراً إذا عثرت على شيء ملموس، قنعتُ بترك الأمور عند هذا الحدّ، وعندما وُجّهت اتهامات الشذوذ الجنسي إلى أنور من جديد بعد خمس سنين، عدت بالذاكرة إلى اجتماعي مع تون حنيف في سنة ١٩٩٣م لكني لم أفاجأ في هذه المرة مثلما تفاجأت وقتذاك وكنت مستعداً للإنصات إلى أي دليل جديد اكتشفته الشرطة.

وعلى العموم، وثقتُ بتون حنيف ولم أتدخل في عمله ولم أكن لأحمي وزيراً من القانون بكل تأكيد، لكن تعيّن عليّ التأكد دائماً من أنه لا تجري التضحية بأي شخص، عرفتُ أنه من السهل أن يكون السياسيون محلّ دسائس صُممت بعناية للقضاء على آمالهم المستقبلية، حتى إني عانيت هذا الأمر شخصياً وعرفت مدى سرعة تأثير هجوم مقنّع ولم أشأ أن يكون أي شخص عرضة لذلك النوع من الاغتيال السياسي الطابع، لكن في غضون سنين قليلة لاحقة، لم يعد تجاهل هذه المزاعم ممكناً.

قيل لي إنه ترسّخ في أيام رئاستي للوزراء تصوّر في أذهان الناس وهو أن في استطاعة الشرطة أن تتصرّف على الوجه الذي يحلو لها. وعلى سبيل المثال، ساد اعتقاد بأن الشرطة تستطيع قتل المشبوهين من دون عقاب، لكن ذلك ليس صحيحاً، صحيح أن الشرطة ليست مثالية، لكنها التزمت بالقواعد بوجه عام. وعند التعامل مع مشبوهين خطرين، ولا سيّما إذا كان يُعتقد أنّهم مسلّحون، لا أعتقد أنه من المنصف توقّع قيام الشرطة بمجازفات غير لازمة، إن التصويب على الرِّجلين قد يصيب المشبوه بالشلل، لكنّ عدم إصابة الرِّجل وارد جداً، ولذلك يُسمح لرجال الشرطة بإطلاق النار على الجسم الذي يعتبر هدفاً أسهل. وربما يُقتل المشبوه في العملية بطبيعة الحال ـ لكني وعدد من رفاقي المواطنين نعتقد أنها حصيلة أفضل من أن يُقتل الشرطي ويفرّ المشبوه.

إن إعطاء ضابط الشرطة صلاحية القتل ليس أمراً يمكن التعامل معه بخفّة، لكن حين يتوجّب عليه التعامل مع أشخاص عنيفين ربما يكونون مسلحين، ربما يلزم زرع الخوف من الموت مبني على أسس واقعية إذا كان المراد أن يكون للعاملين على فرض القانون هيبة. كان رجال الشرطة مزوّدين بمسدسات في عهدي، لكن تعيّن على رجال الشرطة في ماليزيا اليوم حمل

بنادق نصف أوتوماتيكية. ربما تكون علامة على تردّي الأوضاع التي نعيش فيها وعلى زيادة مخاطرها باطراد. المجرمون اليوم أكثر تنظيماً منهم في أي وقت مضى، وهم يستغلّون أي نقطة ضعف في جانب العاملين على فرض القانون. ومن جملة الأسباب التي حملتنا على إصدار أحكام قضائية بالإعدام في جرائم معيّنة أن القوانين السائدة لا تردع الأشخاص المعنيين. إن حكماً بالسجن المؤبد يعني قضاء ٢٠ سنة في السجن حقيقة، ومع السلوك الجيد، ربما تخفَّض تلك المدة إلى ١٣ سنة فقط. ومع هذا التخفيض، لم يعد السجن المؤبد رادعاً والقضاة لا يصدرون حكماً بالسجن «طوال الحياة الطبيعية للشخص» إلّا نادراً لأن المجرمين الذين يدركون أنهم سيموتون في السجن لن يقيموا اعتباراً للسلوك الجيد أو لن يهتموا به ولن يترددوا بالمقابل في قتل سجّان ربما يحاول تأديبهم، لكنّ عدداً من مروّجي المخدرات ومهربيها لن يمانعوا في قضاء مدة محددة في السجن وتحصيل مكاسبهم المحرمة عقب إطلاق سراحهم، وبالنسبة إلى هؤلاء، عقوبة الإعدام وحدها ستكون رادعاً. لكن إذا مُنح القضاة خياراً، سيتجنبون إصدار أحكام بالإعدام؛ لهذا السبب طُرح الحكم القضائي بالإعدام في حقّ تجار المخدارت عندما كان تون حسين عون رئيس الوزراء، مع أنه عارض شخصياً ذلك القانون، حتى إنه أرجأ الموافقة على التعديل مدة من الوقت.

لديّ وجهات نظر قوية جداً معارضة لحكم الإعدام لأن إزهاق روح شخص، وإن كان مجرماً، عمل غير إنساني. لكنّ مشكلة المخدرات أصبحت شديدة الخطورة ومروّجو المخدرات ومهرّبوها يحكمون على أشخاص في ريعان شبابهم بحياة فظيعة وموت مبكر. إن مروجي المخدرات وتجارها أسوأ من القتلة، وتعيّن عليّ التغلب على وساوسي والموافقة على أحكام الإعدام القضائية. يمكنني تفهّم أحاسيس القضاة تجاه فرض عقوبة الموت ـ عندما تعيّن عليّ لأول مرة المصادقة على حكم بالإعدام في مجلس عفو، لم أستطع النوم عدة أيام. إن التفكير في رجل يتدلّى من نهاية حبل بسببك ليس باعثاً على السرور، لكنْ هناك عمل علينا أن نقوم به.

بحلول ذلك الوقت كان هناك أكثر من مئة ألف شخص مدمن على المخدرات في ماليزيا، وأغلبيتهم في مقتبل العمر، حتى إن عدداً منهم أصيب بمرض الإيدز، علماً بأنّ من يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن

يشكّلون أغلبية ضحايا الإيدز في البلاد، كما أنّ أخطر الجرائم، بما في ذلك الاغتصاب والقتل، مرتبطة بالمخدرات أيضاً. لقد طالت المخدرات أسرتي ـ كان ابن أختي مدمناً عليها ـ كان لطيفاً جداً عندما كان فتيّاً، لكنّه غدا شريراً ومحتالاً ومخادعاً حين بدأ بتعاطي المخدرات. والألم الذي سببه لأمّه كان فظيعاً، ولا سيما بعد وفاة أبيه؛ إذ كانت تخشى الإقامة في منزلها بمفردها لأنها لا تعرف ما قد يفعله ابنها بها. وبطريقة ما، وبعد علاجات وانتكاسات متكرّرة، تمكن من الإقلاع عن المخدرات ويتعيّن عليّ الاعتراف بأنّني اضطررت إلى طلب المساعدة من الشرطة مرات كثيرة. ولسوء الحظ، عاد إلى ركوب الدرّاجات النارية بسرعة عالية عقب إعادة تأهيله، وفي أحد الأيام تعرّض لحادث أدّى إلى موته، ولا بدّ من أن معاناة الآباء الآخرين الذين لديهم أبناء لم يتعافوا من الإدمان كانت أكبر من معاناة شقيقتي.

الشباب الملايويون هم أغلبية الذين يتعاطون المخدرات في ماليزيا، أنا لست خبيراً اجتماعياً لكني أعتقد أن الملايويين لم يتمكّنوا من التعامل مع التغيرات الكبيرة التي طرأت على حياتهم؛ إذ إن الرقابة الأبوية ضعيفة الآن، والمدارس لا تستطيع تأديب الأطفال وغرس القيم في نفوسهم، ولا سيما بعد أن نزحت أسرُهم إلى البلدات والمدن. تركّز أغلبية مدرّسي مادة الدِّين الإسلامي، كما بيّنتُ في الفصل السادس والثلاثين، على أداء العبادات بشكل أساسي وربما إلى حدّ الإفراط، وعلى تفاصيل الالتزام الظاهري والمحافظة على الشعائر، لكنّهم أقل اعتناءً بتدريس الدِّين الإسلامي كطريقة حياة وبدمجه في الحياة الخاصة للمرء وفي جوهر شخصيته الأخلاقية. وهم بالتأكيد لا يشدّدون كثيراً على القيم الإسلامية التي يمكن أن تقوّي شخصية الفرد المسلم، وبما أن تعاطي المخدرات مشكلة ملايوية إلى حدّ بعيد، وبما أنّه لا يزال يتعيّن على الملايويين فعل الكثير للّحاق بالماليزيّين الآخرين، فقد قلقت من ذلك أشدّ القلق.

وعلى الرغم مما تقدّم، بدا أنّ المحاكم غير راغبة في إصدار أحكام بالإعدام. وحتّى حين أصبح إصدارها ملزماً ـ بمعنى أنه يتعيّن على القاضي إدانة المتّهم أو تبرئته، من دون الرجوع إلى تقديره الشخصي؛ لأنّ البرلمان أجاز حكم الإعدام بشكل نافذ المفعول ـ تمكنت المحاكم من إعفاء عدد من

المجرمين من عقوبة الإعدام. وهي قامت بذلك بشكل مقنّع وعبر ممارسة التقدير الشخصي المحظورة قانوناً، مثل تعديل التهمة أو اللجوء إلى مسائل تقنية. ربما ينمّ ذلك عن إنسانية وشفقة، لكنه ليس حكيماً من زاوية السياسة العامة، كما إنّه ليس أفضل ممارسة للمسؤولية القضائية أيضاً.

في هذه الأثناء، يقع مزيد من الشبان في براثن الإدمان على المخدرات ويموتون موتة بائسة وسابقة لأوانها، وما زلنا نعاني مشكلة تعاطي المخدرات، ومن المحتّم أن تزداد سوءاً كما أن الإدمان يترافق مع جرائم على صلة بالمخدرات؛ لأنّه حين يشعر المدمن بالحاجة إلى حقنة مخدّرة، سيفعل أي شيء للحصول عليها، ومن المدمنين من قتل أمّه لعدم إعطائه المال اللازم لشراء مزيد من المخدرات كما أن المدمن سيرتكب أيضاً جرائم عند وصوله إلى حد النشوة، بما في ذلك الاغتصاب والقتل. إن تعاطي المخدرات آفة اجتماعية خطيرة ويتعيّن على الحكومات الاستعداد للذهاب إلى أبعد حدّ لاستئصالها. وعندما لا يرتدع المجرمون من العقوبة المحددة لفعلتهم، يصبح عمل الشرطة أشدّ صعوبة وعندما يُروَّج لانتقادات عامة الناس للشرطة بقوة، يتردد ضباط الشرطة ويحجمون عن فرض سلطتهم. وقد بلغ ذلك مستوى خطيراً لأن الناس قد يجدون الشرطة غير راغبة في نجدتهم.

إن علاقة الحكومة بالشرطة دقيقة للغاية، فالحكومة في حاجة إلى الدعم الذي توفّره الشرطة، لكن يتعيّن عليها كذلك ضمان عدم إساءة الشرطة استعمال صلاحياتها. خلاصة القول إن الشرطة تعتمد على الحكومة في تأمين مواردها ودعمها وسلطتها، لكن الحكومة تعتمد على الشرطة في ضمان رفاهية المجتمع وحمايته وأمنه. وعلى سبيل المثال، يتعين على الحكومة التنسيق مع عدد من الأقسام الوظيفية المختلفة، كما بيّنتُ في مناقشتي لعملية لالانغ، ويتعين عليها كذلك التعويل على خبرتها وحصافتها. ويتعين عليها الوثوق بوكالات محترفة ومتخصصة، مثل الشرطة، تكون خبرتها ومسؤوليتها المحافظة على النظام العام.

الدستور يضع الشرطة تحت سلطة الحكومة المنتخبة وتوجيهاتها، لكن يتعيّن تذكر أنهم رجال يحملون بنادق وهناك دول عديدة استولوا فيها على

السلطة وأقاموا حكماً استبدادياً. إنهم يقومون بذلك ربما لافتقار الحكومة القائمة إلى الشرعية الدستورية أو لأن من يرأسها قادة فاسدون يسيئون استخدام سلطاتهم. وربما يتدخلون لإنقاذ المجتمع والأمّة، بحسب تعبيرهم، من الفوضى ومن السياسيين الذين يُزعَم أنهم أشاعوها. هناك درس واضح هنا، وهو أنه يتعين على الحكومات المدنية التي لا ترغب في حصول ذلك أن تضمن المحافظة على النظام الاجتماعي، وتلافي حدوث انهيار وفوضى اجتماعية بادئ ذي بدء بواسطة الشرطة. ويتعين عليها تهيئة الوسائل والظروف المعقولة للشرطة لتقوم بذلك وتنفّذ المهام الموكولة إليها على الوجه المطلوب.

بعد أن يتذوّق قادتها طعم السلطة، لا يعود اختلاق الذرائع لتنظيم انقلاب أمراً بالغ الصعوبة. ربما يستولون على السلطة لدى أتفه إخفاق تُمنى به الحكومة، وسيمرّ وقت طويل جداً قبل أن يعيدوا السلطة إلى الأشخاص الذين تكمن فيهم السيادة بمعناها الحديث - حتى في ماليزيا مع ما فيها من تبجيل للجلالة (دولت) التاريخية للحكام الملايويين التقليديين. وهذا يخدم الحكومة في تحاشي إساءة استخدام السلطة، إما بالإفراط أو بالتفريط في استخدامها. وفوق ذلك كله، يتعين على الحكومة عدم استخدام رجال مسلحين لغايات غير تلك المنصوص عليها في القانون. ويتعين عليها عدم إرغامهم على القيام بالعمل القذر نيابة عمن هم في السلطة - مثل تهديد معارضي الحكومة أو العمل ضدهم بوجه غير قانوني.

وأي حكومة تقوم بذلك، تُفسد الشرطةَ والجيش، كما أن امتنان الرجال المسلحين عليها يكبّل يديها، وإذا أساؤوا استخدام سلطاتهم بعد ذلك، لن يكون في وسع الحكومة منعهم. ومع مرور الوقت، تتزايد الإساءات، ما سيحتّم على الحكومة، غير القادرة على كبحهم، التورّط بالتدريج في أعمالهم الشرّيرة. وسرعان ما سيؤول هذا البلد التعيس إلى دولة بوليسية تضع نهاية لحكومة ديمقراطية ودستورية.

بالنسبة إلى دولة نامية، تمتلك ماليزيا واحداً من أفضل أجهزة الشرطة المحترفة. ويتجلّى ذلك في دعوة الأمم المتحدة المتكرّرة للشرطة الماليزيّة إلى العمل في عدد من المناطق المضطربة في العالم وإلى تدريب قوات

الشرطة في عدد من الدول المستقلة حديثاً، وينبغي لشعبنا أن يفخر بشرطته، وينبغي للحكومة أن تكون ممتنّة لخدمتها الوفية، وينبغي عدم الاقتصار في التعبير عن هذا الامتنان على الإيماءات الرمزية ولكن يتعيّن أن يكون تقدير الشعب والحكومة لرجال الشرطة ملموساً؛ ينبغي مكافأتهم على أعمالهم بالشكل المناسب، ولا يجدر توبيخهم جهاراً أو المبالغة في إذلالهم إذا أخفقوا أو أساؤوا التصرّف، ولا سيما من جانب الحكومة. وإذا برزت حاجة إلى تأنيبهم، ينبغي استدعاء كبار ضباطهم وتوجيه النقد إليهم مباشرة، وإذا توجّب تمرير الانتقاد أو التوبيخ عبر السلّم القيادي، سيعرف هؤلاء الضباط الطريقة المثلى والأكثر فاعلية للقيام بذلك.

يتمّ تجنيد أغلبية عناصر شرطتنا من المجتمع الملايوي، ومن المهم أن نتذكر أن الملايويين حساسون للغاية، والتوبيخ العلني لن يُعتبر إذلالاً فحسب، بل قد يزيد الوضع سوءاً. إن الملايوي المطعون فيه ملايوي مستفَزّ: هذه هي النفسية الثقافية للملايويين والتأنيب القاسي وغير المبرَّر أو الموجّه بطريقة غير لائقة لن يعمل سوى على تشجيع موقف التحدّي ومثل هذا الموقف لا يمكن أن يكون الأساس لفرض فاعل للنظام ولا لتعاون مثمر بين الشرطة والشعب وقادته السياسيين.

الفصل التاسع والأربعون

الممر الضخم للوسائط المتعددة

لم يشجّع البريطانيون التحوّل إلى الصناعة في مستعمراتهم، ولذلك فاتت ملايا الثورةُ الصناعية. وجد المستعمرون أنّ الأفضل أن تنتج ملايا الموادّ الخام مثل القصدير والمطاط لإمداد الصناعات البريطانية. لكن حين بزغ فجر عصر المعلوماتية بعد سنين عديدة، بتنا نسيطر بالكامل على مصيرنا ولم نشأ أن نبقى متخلّفين في الصناعات والمهن الحديثة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. كان اختراع الترانزستور الذي حلّ محلّ الصمامات المفرّغة في أجهزة الراديو وفي معدات الاتصال اللاسلكي الأخرى أحد أكبر التطورات في مجال الإلكترونيات في الأوقات كافة. وعندما باشرت ماليزيا التحوّل إلى الصناعة، ركزت على الإلكترونيات، ولذلك أَلِف عمالنا التعامل مع الترنزستورات، لكنّنا افتقرنا إلى مهندسين إلكترونيّين مؤهّلين ومتخصصين في الترانزستورات التي هي من الدقّة في الحجم بحيث يمكن طبعها على رقاقة سيليكون وتعمل بكفاءة تضاهي كفاءة الترانزستورات العادية في جميع أنواع التطبيقات. وفي مطلع ثمانينيات القرن العشرين، حثّني تنكو داتوك الدكتور محمد عزمان شرف الدِّين تنكو إبراهيم، عميد كلّية الهندسة في الجامعة الملايوية، وبروفسور سويدي على إطلاق بحث محلي في مجال الدوائر الدقيقة. سحرتني الفكرة فخصّصت ٥ ملايين رنغيت لهما لإقامة وحدة بحثية. بناء على ذلك، أقام تنكو عزمان مختبراً في مقرّ حكومي صغير من طابق واحد في وسط المدينة في سنة ١٩٨٤م لاستكشاف الإلكترونيات والدوائر الدقيقة، وأطلق على منظمته اسم «ميموس»، وتعني معهد نظم الإلكترونيات الدقيقة زرتُ المختبر وأذهلتني قدرة العاملين في المختبر على تصميم الرقائق الدقيقة؛ لذلك، خصصنا مزيداً من الأموال لـ«ميموس» وكنت أطّلع على تقارير منتظمة عن تقدّمه، ما وفّر

لي كثيراً من المعلومات عن الثورة الجديدة المعتمدة على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات ثمّ انتقل ميموس إلى إنتاج رقائقه الدقيقة الخاصة وإلى تأسيس جارينغ، أول مورّد لخدمات الإنترنت في البلاد.

عندما ظهر اختراع الحاسوب في أواسط القرن الماضي، لم يخطر ببال أحد أنه سينفع في شيء غير تسريع العمليات الحسابية. لكن مع اختراع الترنزستورات ثم نمنمة المفاتيح بواسطة الرقائق الدقيقة، بات من الممكن وضع ملايين المفاتيح على رقاقة سيليكون مساحتها سنتيمتر مربع واحد. وأدّت قدرة «التشغيل/الإيقاف» التي زادت بشكل هائل، والمرتبطة بمنطق النظام الثنائي، إلى زيادة قدرة الحواسيب زيادة هائلة، ما جعلها قادرة على استقبال كميات ضخمة من المعلومات من سائر الأنواع وتخزينها واستعادتها كما أصبحت المعلومات المخزنة فيها أدقّ. ومع انتشار هذه الحواسيب فائقة القدرة والمعلومات التي يمكنها نقلها وخزنها، بدأ عصر المعلومات وسرعان ما نشرت المجلات العلمية وحتى المجلات الإخبارية العامة تقارير ومقالات مسهبة عن طريق المعلوماتية السريع وعن ظهور الإنترنت.

زُعم أنه من خلال التطبيقات الحاسوبية هذه والتطورات في مجال الاتصالات، سيتمكن كل إنسان من الوصول إلى كمّ لا حدّ له من المعلومات والبيانات التي يمكن استخدامها في الأنشطة البشرية كافة، بدا كما لو أنّ مكتبة ضخمة ستوضَع في كل مكتب ومنزل. إن الوصول السهل إلى معلومات غير محدودة سيصنع ثورة في طريقة صنعنا للأشياء، وسيحلّ عصر المعلومات محلّ العصر الصناعي، وجدتُ أن هذه الأفكار كافة مربكة ومشوّقة في آن معاً؛ فهل يستطيع الحاسوب، الذي يتضاءل حجمه باطراد، خزن مكتبة الكونغرس الأمريكي بأكملها؟ لم يبد الأمر ممكناً، لكنّ الحواسيب الضخمة التي كان حجم الواحد منها بحجم الغرفة تطوّرت وأصبحت حواسيب سطح مكتب، ثم حواسيب محمولة، ثم حواسيب كفّية قادرة على خزن واسترجاع معلومات ثقافية بشرية وتقنية هائلة.

كينيشي أوهمي هو الذي ساعدني على أن أستوعب بالكامل هذه التطورات الآخذة في التبلور بسرعة. إنه مستشار مهني ياباني كان يعمل في شركة تقدّم خدمات استشارية إدارية آنذاك تدعى «ماكنزي أند كومباني»، كان

شخصاً رائعاً فهم التكنولوجيا الحديثة والتطبيقات المحتملة للحواسيب. وعن طريقه بدأت بتلمّس ما يمكن تكنولوجيا المعلومات أن تقدّمه إلى ماليزيا.

اقترح أوهمي مقاربة فريدة ـ تأسيس مجال محدّد لإتاحة امتيازات مزايا معيّنة للعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات. وتقرّر أن يتألف المجال المذكور، الذي يعرَّف على وجه التقريب بأنه ممرّ ممتدّ من برجي بتروناس التوأمين في كوالالمبور إلى مطار كوالالمبور الدولي الجديد في سيبانغ، ليكون ممرّاً ضخماً للوسائط المتعددة. كما ستُشيَّد مدينة وسائط متعددة جديدة بالكامل، واسمها سايبر جايا، ضمن هذا الممرّ. وفي هذا المكان، يمكن تأسيس طائفة من الصناعات التي تستخدم المعلومات وتُجري بحوثاً في التكنولوجيا المعتمدة على المعلومات وتطبيقاتها، إلى جانب مؤسسات مهنية متنوعة أخرى معتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ستتمكن هذه المؤسسات المقامة في هذه المنطقة على مسافات قريبة من التفاعل في ما بينها وتعزيز قدرات تكنولوجيا المعلومات وصناعتها بوجه عام في ماليزيا، وستكون منطقة انسياب حرّ بعد التصنيع لا منطقة صناعية تجارية حرّة. وسيتمتع الأجانب المنخرطون في هذه الصناعات بسهولة دخول البلاد ومغادرتها، وستوفر المدينة بيئة جاذبة لكل من الباحثين المحليين والأجانب، وستوفر البنية التحتية اللازمة، مع إيلاء عناية خاصة لنظم الاتصالات.

دُشّن الممر الضخم للوسائط المتعددة في سيليكون فالي (وادي السيليكون) في ولاية كاليفورنيا في سنة ١٩٩٦م. وعقدنا مؤتمراً في جامعة ستانفورد ودعونا إليه أسماء لامعة في صناعات عصر المعلومات، وشكّلنا «هيئة استشارية دولية» بالتعاون مع شخصيّات بارزة مثل بيل غايتس من شركة مايكروسوفت، ولورنس أليسون من شركة أوراكل، ونوبويوكي آيدي من شركة سوني، وسكوت ماكنيلي من شركة صن ميكروسيستمز، وستان شيه من شركة آيسر. قدّم أعضاء الهيئة النصح للحكومة بتوفير رؤاهم وخبراتهم بشأن السياسيات والممارسات والتشريعات والمعايير المناسبة للممرّ الضخم للوسائط المتعددة. وفي ماليزيا، باشرنا العمل على بناء المدينة التي تطلّ اليوم على البحيرة ذاتها التي تطلّ عليها عاصمتنا الإدارية الجديدة بوتراجايا. طوّرت ثلاثُ شركات من القطاع الخاص وهي كاونتري هايتس، وأم كاي

هولدينغز، ورينونغ المحدودة. ومن أجل هذا المشروع، أُسست شركة ملك للشركات الثلاث تسمى سيتيا هارومان. كما شاركت تيليكوم ماليزيا بقوة في التطوير فأقامت البنية التحتية اللازمة للاتصالات فضلاً عن إقامة جامعة الوسائط المتعددة التابعة لها في المدينة الجديدة.

كانت فترة مشوّقة للغاية، لكنّ إطلاق عجلة العمل لم يكن أمراً سهلاً، زار عدد من المستثمرين المنشآت وكرّستُ وقتي للقاء بهم. وبما أنّني عرفتهم جيداً، استطعت إقناع ميبون تليغراف أند تلفون، وهي أكبر شركة اتصالات في آسيا، بتشييد المبنى الأول في سايبر جايا. والشركات الكبرى الأخرى، مثل فوجيستو وإريكسون وإيدس إما شيّدت مقارّها الخاصة أو أوعزت إلى شركة تطوير الوسائط المتعددة[1] ببناء المقارّ بحسب المواصفات التي تريد لاستئجارها. كما أقامت المصارف الدولية منشآت لمعالجة تعاملاتها المصرفية العالمية بطريقة إلكترونية. بالنسبة إلى الشركات الماليزيّة الوليدة الصغيرة، بنينا حاضنات، أو مساحات مكتبية ومخبرية صغيرة مجهّزة بالمعدّات الأساسية اللازمة لبحوث تكنولوجيا المعلومات. وهناك، طوّرت أنواع البرمجيات الخاصة كافة بتطبيقات مهنيّة محدّدة، وشقّ بعض هذه المنتجات طريقه إلى الدول الأخرى. وقال عدد من المختصّين في تكنولوجيا المعلومات إنّنا روّاد لأنّنا استحدثنا ناحية مخصّصة لصناعة تكنولوجيا المعلومات؛ حيث وفّرنا الحوافز للجهات التي استثمرت أو عملت هناك. وفي أعقاب إقامة ممرّنا الضخم للوسائط المتعدّدة، اتخذته دول عديدة أخرى نموذجاً لبناء مساحاتها المخصّصة لبحوث تكنولوجيا المعلومات والتطوير الصناعي.

في هذه الأثناء، قدّمت الهيئة الاستشارية الدولية إسهامات كبيرة في تطوير الممرّ، ووجد المسؤولون التنفيذيّون وكبار المسؤولين الآخرين في شركات تكنولوجيا المعلومات الكبيرة المرموقة الاجتماعات نافعة لأنّها لم تكن تجتمع كثيراً قبلها لتتحدّث عن رؤاها المهنيّة والصناعيّة البعيدة المدى، صار في مقدورها استعراض القضايا التكنولوجيّة والمهنيّة ذات الاهتمام المشترك في اجتماعات الهيئة والتفاعل اجتماعياً. عمّت منافع الهيئة

(١) شركة تطوير الوسائط المتعددة وكالة حكومية تدير الممر الضخم للوسائط المتعددة.

الجميع؛ لأنّ مستشارينا استطاعوا مشاطرة الآخرين أفكارَهم، والاستماع إلى أفكارنا، وتقديم آراء بشأن ما اقترحنا القيام به، كما أطلعونا على المستقبل كما يرونه. وعلى سبيل المثال، تكهّن مدير تنفيذي في شركة آي. بي. أم. بأنّ بطاقة الذاكرة التي طُوّرت للكاميرات ربما تُستخدم كذلك في خزن كتب كاملة؛ أي إنّه عوضاً عن حمل كتب ضخمة في أثناء السفر، لن يعود المرء في حاجة إلى أكثر من بطاقات ذاكرة وقارئ إلكتروني، كانت الإمكانات هائلة وكانت تكبر بسرعة.

لحماية صناعة تكنولوجيا المعلومات، صغنا قوانين إلكترونية (سيبيرانية) وأنظمة أمن إلكتروني، ولم يكن الأمر سهلاً في المجالين لأن معرفتنا بهذين المجالين اللذَين يتطوّران بسرعة كانت محدودة للغاية. وعلى سبيل المثال، اعتقدنا أنّنا نستطيع بطريقة ما توثيق المستندات الموجودة في الحواسيب على طريقة توثيق المستندات الورقية. واعتقدنا في البداية أيضاً أن حماية التواقيع الممهورة على المستندات المنقولة عبر الحواسيب أمر ممكن، لكنّنا لم نستطع تحقيق ذلك بعد. ولا يزال العالم يجاهد لحلّ مشكلات أمن البيانات المخزّنة والمنقولة عبر الإنترنت، وأصبح التسلّل إلى المعلومات المخزّنة في الحواسيب والمنقولة عبرها مشكلة متنامية، وطُورت فيروسات وديدان وأحصنة طروادة وأنواع أخرى من البرمجيات الخبيثة لاختراق البرمجيات والبيانات وتدميرها. وحلّت بنا الجرائم الإلكترونية التي لم تكن في البال سابقاً ولا يمكن القوانين العاديّة التعامل معها بفاعلية.

واجهنا مشكلات أخرى أيضاً، صحيح أنّ رغبة الحكومة في الاضطلاع بدور ريادي في ثورة تكنولوجيا المعلومات غير مشكوك فيها، لكنّها واجهت إعاقات غالباً بسبب أفعال موظّفين حكوميين عديمي المرونة. فقد انزعج بعض الموظّفين الإداريين من فكرة دخول الأجانب البلاد ومغادرتهم لها متى شاؤوا، ولم يستطع هؤلاء الموظّفون التغاضي عن الحاجة إلى السيطرة على هذه العملية. وعندما كنت لا أزال رئيساً للوزراء، اعتُقل نحو ٢٧٠ باحثاً هندياً أرادوا التوجّه إلى صناعاتنا واحتُجزوا ظنّاً أنّهم مهاجرون غير شرعيين. ومن البدهي أنهم غضبوا وغطت صحافتهم الحادثة بشكل بارز، وهذا الخطأ الفاضح زاد من صعوبة جذبنا للأجانب ليساعدونا على دعم صناعات تكنولوجيا المعلومات في الممر الضخم للوسائط المتعددة.

المشكلة المتكرّرة الأخرى كانت عدم استعداد الباحثين الماليزيّين المدرَّبين جيداً والمؤهلين للعودة من الولايات المتحدة وبريطانيا. ولم نجد خياراً آخر سوى البحث عن باحثين أجانب ربما يكونون مهتمين بإجراء بحوثهم في سايبر جايا. وباستخدام اتصالاتي، التقيت بأمريكي عربي ليبي كان يمتلك مختبراً بحثياً بالقرب من نيويورك. زرت مختبره حيث أراني بعض اختراعاته، والتي تضمّن أحدها إنتاج الكهرباء باستخدام رقاقة ألمنيوم ومعلّبات مصنوعة من الألمنيوم. وتحدّثت مجلات علمية أمريكية عن بعض اختراعاته التي بيعت إلى شركات إلكترونية كبرى في الولايات المتحدة، ولذلك أقنعته بزيارة ماليزيا لرؤية منشآتنا. وعندما وافق على إجراء جزء من بحوثه في سايبر جايا، بنينا له مختبراً وموّلنا شراء المعدات البحثية. وقضت الخطّة بأن يدير المنشأة ويجنّد باحثين من ماليزيا والخارج، كما كان يأمل بإعادة بعض العلماء الماليزيّين الذين لا يزالون يعملون في الخارج. لم أتوقّع أن يتوصّل مختبرنا البحثي إلى اكتشاف منتجات مذهلة تدرّ أرباحاً طائلة فجأة، وكما هي الحال في كل هذه الأمور، كنا في حاجة إلى وقت وكنت مستعداً للانتظار.

لكنّ الآخرين كانوا عديمي الصبر، توقّع بعض الموظّفين الحكوميين وكبار السياسيين في ماليزيا تحقيق الأموال المستثمرة في المختبرات البحثيّة عائداً مضموناً في غضون وقت محدد. وسرعان ما برز خلاف بين الوزير المختص والباحث الأمريكي العربي، واتهمته الحكومة بعد أن تنحّيت عن رئاسة الوزراء باختلاس الأموال، داهموا مختبره وصادروا جميع الوثائق وأوقفوا العمل فيه بالقوة. ووُضع مختبره الذي بلغت تكلفة إقامته وتجهيزه نحو ٣٠٠ مليون رنغيت تحت الرعاية الوصائية لشركة محاسبة تقاضت مبلغاً ضخماً، ورشح لاحقاً خبراً مفاده عدم حصول اختلاس في الواقع، لكنّ الحكومة قرّرت، خلافاً للمنطق المهني السديد، أنّ المال المستثمَر في المختبر كان قرضاً للباحث الأمريكي العربي، وهو متَّهَم الآن بعدم سداد القرض. وقيل له لاحقاً بأنّ امتلاكه حصة واحدة في الشركة يحرمه من حقّ رفع دعوى قضائية للمطالبة بأي شيء أو العودة وإعادة فتح مختبره.

الحادثة الأخرى التي أضرّت بسايبر جايا تضمّنت اقتراحاً بإقامة مؤسسة لصنع أفلام رسوم متحرّكة بواسطة الحواسيب، التقيتُ بصانع رسوم متحركة

بواسطة الحاسوب ودرستُ عمله ومؤهّلاته، وساندتُ انتقاله من سنغافورة إلى سايبر جايا لأنّي أردت منه أن يعمل أيضاً في جامعة الوسائط المتعدّدة لتدريب صانعي الرسوم المتحركة بواسطة الحاسوب، كان الطلب قويّاً جداً على الأشخاص الذين لديهم هذه المهارات حتى في ذلك الوقت. ولسوء الحظ، ولأسباب لم أستطع فهمها، تلقّى الرجل تعليمات بأن يتوجّه إلى جوهور، وقرّر في النهاية العودة إلى سنغافورة. وبذلك أضعنا فرصة ذهبية في ناحية من تكنولوجيا المعلومات لاحظتُ أنها تنمو بسرعة وتهيمن على صناعة الأفلام.

يمكن بكل سهولة إفساد فرصنا بتحقيق نموّ مستدام بمثل هذه الخطوات الطائشة، ومع أنّ سايبر جايا لا تزال تنمو، فقد تباطأت وتيرة نموها بدرجة كبيرة. وقد حضرت اجتماعاً للهيئة الاستشارية الدولية في السنة التي تلت تركي لمنصبي، لكن ما يحدث في سايبر جايا الآن غير واضح، وأنا على ثقة بأنّ «الممر الضخم للوسائط المتعددة»، الذي توسّع الآن ليشمل كلانغ فالي بأسره وعدد من الأجزاء الأخرى في ماليزيا، سيُسهم في تقدّم ماليزيا في مجال تكنولوجيا المعلومات.

عندما خصخصنا مديرية الاتصالات، توخيتُ الحذر واحتفظت للحكومة بجزء كبير من الشركة. وكما توقّعت، بعد أن توسّع استخدام الاتصالات بسرعة بعد الخصخصة وأصبحت المؤسّسات مربحة للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، كان لدى مديرية الاتصالات عدد من المنشآت التدريبية، ومع توسع استخدام الأجهزة الهاتفية والخدمات المتّصلة بها، زاد الطلب على المهندسين المدرَّبين. وسرعان ما توسّعت منشآت التدريب وأقيمت جامعة متخصّصة بتكنولوجيا الاتصالات ـ أُطلق عليها لاحقاً اسم جامعة الوسائط المتعدّدة، تضمّنت مقرّراتها التعليمية الوسائط المتعدّدة الخلّاقة، والإلكترونيات والهندسة، وإدارة الأعمال. وقد جذبت الجامعة، التي تعمل حاسمه اليوم مستشارة لديها، عدداً كبيراً من الطلاب الأجانب واستطاعت إلى حدّ ما سدّ حاجتنا إلى موظفين متدرّبين لمساعدتنا في دخول عصر المعلومات. وفي هذه الأثناء، يجري التوصّل إلى اكتشافات وتطبيقات في تكنولوجيا المعلومات يوميّاً. ويقال إنّ قدرة الرقائق الدقيقة تتضاعف كل ١٨ شهراً وأن الترانزستور أصبح أصغر حجماً وأنه يمكن طبع عدد أكبر من

الترانزستورات على شرائح رقاقات السيليكون، ومع ازدياد قدرة الترانزستور، انخفضت تكلفة الرقاقات أيضاً، وحاصل ذلك يشجّع على التوصّل إلى مزيد من التطبيقات. وبفضل برمجة الرقاقات، أمكن إضافة كافة أنواع الوظائف إليها، لكنّنا نواجه بعض التحدّيات الأساسية في هذا المجال، ويتطلّب تصميم الرقاقات مهارات معيّنة نحن في حاجة إليها إذا كنا نريد مواكبة تطوّر تكنولوجيا المعلومات. لكن يجري التوصّل إلى معارف جديدة بسرعة هائلة إلى حدّ أننا سنتخلّف عن الركب إذا كان علينا الانتظار ريثما تُترجَم الأوراق البحثية والمنشورات إلى لغاتنا الوطنية. ونحن نفتقر إلى أشخاص لديهم مؤهّلات في هذه الفروع المعرفية الجديدة ويجيدون اللغتين الوطنية والإنكليزية ليتولّوا عملية الترجمة، لكنّ العدد القليل الذي نمتلكه من المؤهَّلين يمكنه إيجاد عمل أهم وأنفع مادياً: تولّي إجراء البحوث بأنفسهم، أو المساعدة على تطوير سياسة أو دراسة خيارات تأسيس مشاريع عوضاً عن إنتاج كمّ كبير من الترجمات. ونحن بذلك نعرّض أنفسنا لخطر التخلّف في مجال تكنولوجيا المعلومات كما فعلنا في العصر الصناعي.

عندما ناقش المجلس الأعلى في أمْنو هذه المشكلة، أحست الأغلبية بأنّه ينبغي لنا استخدام اللغة الإنكليزية لتفعيل فرص حصول البلاد على هذه المعرفة الجديدة، لكنّنا خشينا أيضاً من ردّ فعل القوميين المتعصبين للغة؛ إذ يؤثر بعضهم البقاء في الجهل على التخلّي عن لغته الوطنية. وإذا كان الوطنيون يقولون «وطني، على الحقّ كان أم على الباطل»، فإنّ عقيدة هؤلاء النقّاد من الناحية الفعلية هي «لغتي، على الحقّ كانت أم على الباطل»، لكنّنا توصّلنا إلى تسوية في النهاية. سندرّس العلوم والرياضيات باللغة الإنكليزية، لكنّنا سندرّس المواد الأخرى باللغة الملايوية، ويتعيّن على الماليزيّين إجادة لغتين على الأقل، بمعنى إجادة اللغتين الملايوية والإنكليزية، يضاف إليهما اللغة الأمّ لغير الملايويين. ولم يكن تشديدنا المتجدّد على اللغة الإنكليزية خيانة لقوميتنا ولكنه كان خياراً وطنياً. قرّرنا سلوك هذا المسار بالتحديد لأنّنا أردنا أن يحظى شعبنا بتعليم جيد وأن يكون متقدّماً تكنولوجياً بقدر تقدّم شعوب الدول المتقدّمة، شتموني لأنّي خنت المعتقد الجوهري للقومية الملايوية، وممّا أحزنني أنّ عدداً من أولئك الذين وجّهوا إليّ كلمات قاسية كان أصدقائي وكانوا في معظمهم من خرّيجي كلّيات الفنون والظاهر أنّهم لم

يروا للعلوم أهمية. عرفوا حقيقة شعوري وإحساسي الدائم حيال عِرقي وشعبي - وعلى وجه الخصوص حقنا في أن تكون لنا لغتنا وثقافتنا وتراثنا الخاص، كيف لهم إذاً اتهامي بخيانة شعبي في حين أن ما أردت فعله جعله أكثر اطّلاعاً؟

ومع ذلك، عرفت أنّ هذا هو العمل الصائب الذي ينبغي القيام به، ولذلك كنت مستعداً لتلقي اللعنات وتشويه السمعة لقيامي بهذه الخطوة. قيل لي إن اليابانيين تمكّنوا من إتقان العلوم الحديثة والرياضيات من دون تعلّم اللغة الإنكليزية، لكنّي أعرف أيضاً أنّ نجاح اليابانيين في تطوّرهم الصناعي ونموهم الاقتصادي اشتمل على إتقان دائرة الموظفين الأساسيّين للغة الإنكليزية، وقد التقيت بشخص حائز جائزة نوبل في الفيزياء وكان يتكلّم الإنكليزية بطلاقة. واليوم، توسّع الصين تعليم الإنكليزية في مدارسها، والظاهر أنّ ذلك البلد يهدف إلى امتلاك ٢٠٠ مليون صيني يتقنون اللغة الإنكليزية. ولطالما أذهلتني طلاقة المترجمين الصينيين الذين عُيّنوا لي، لقد درسوا الإنكليزية بالكامل في الصين، ومع ذلك استطاعوا إجادة استخدامها.

أصبحت اللغة الإنكليزية لغة دولية سواء أحببنا أم كرهنا، لغة التفاهم المشتركة بين شعوب العالم قاطبة، وأصبحت بالتأكيد لغة العلم والتكنولوجيا والمعرفة الحديثة عموماً ولا يمكننا تحمّل القومية اللغوية الضيقة. ويتعيّن علينا عدم السماح لولاء للغة الملايوية أسيء توجيهه بأن يجعلنا شعباً جاهلاً - هذا إذا كنّا نريد أن نصبح متقدّمين ومحترمين بقدر شعوب الدول المتقدّمة، وأياً يكن رأي المتعصبين للغة، أعتقد أنني أكثر قومية منهم.

لسوء الحظ، قرّرت حكومة داتوك سيري نجيب رزّاق عكس هذه السياسة وتدريس العلوم والرياضيات باللغات الملايوية والصينية والتاميلية، ومناشدة الآباء منحهم خيار استخدام اللغة الإنكليزية رُفضت في الحال. وبحلول وقت تركي لمنصبي، كان الممر الضخم للوسائط المتعددة قد حقّق نجاحاً فاق توقعاتنا، متجاوزاً الأهداف التي وُضعت له في الأصل. وأحسستُ بالرضى عن التقدم الذي نحرزه في عصر المعلومات وقت تركي لمنصبي وأخشى أنه لن يوجد من يشاطرني هذا التشديد والمحافظة عليه من بعدي ومن دواعي الأسف أنّ حكومة تون عبد الله أحمد بدوي عكست

سياسة تكنولوجيا المعلومات تلك من الناحية الفعلية، وأصبحت تكنولوجيا المعلومات ابن جارية مهملاً وممقوتاً.

المحزن أن رحلتنا في عصر المعلومات باتت تراوح مكانها على ما يبدو، سنحت لنا فرصة للمشاركة في عصر المعلومات الجديد من البداية، والانطلاق على قدم المساواة مع الدول الأخرى بشعب متشوّق لاستيعاب المستقبل وانتهاز فرصه جديدة، لكنّنا ضيّعنا تلك الفرصة؛ إذ إن ماليزيا تستحقّ الأفضل وقادرة على الوصول إليه.

الفصل الخمسون

برجا بتروناس التوأمان

عندما أقمت في كوالالمبور في أيّام دراستي الجامعية، لم يكن في العاصمة مبانٍ شاهقة، وكان فيها عدد صغير من «الفنادق»، لكنّها كانت في الأساس منازل للإيجار يستخدمها المسافرون. كما كان يوجد منازل تضمّ محلات شُيّدت جدرانها الداخلية بطريقة سيئة لتقسيم حيّز الطابق العلوي إلى غرف، وكان شارعا أمبانغ وتون رزّاق اللذان اصطفّت الأشجار على جانبيهما حكراً على التوكايات الصينيين، ولم يكن يسير على الطرقات غير عدد قليل من السيارات إلى حدّ أنه كان في استطاعتي التجوّل بدرّاجتي الهوائية في جميع أنحاء البلدة.

أول «ناطحة سحاب» في كوالالمبور كانت فندق فيدرال المؤلف من تسعة طوابق والذي افتُتح قبل ثلاثة أيام من يوم الاستقلال، وبقي المبنى الأكثر ارتفاعاً في كوالالمبور حتى سنة ١٩٨١م، مع أنّه توسّع بحلول ذلك الوقت وبلغ ٢١ طابقاً. وفي غضون أربعين سنة، تغيّر منظر المدينة[1] تغيّراً جذرياً، ولدينا في قلب العاصمة اليوم برجا بتروناس التوأمان اللذان بقيا مدة من الزمن أطول مبنيين في العالم، ولا يزالان أطول برجين توأمين في العالم.

شُيّد البرجان على أرض مساحتها ١٠٠ فدان تطلّ على شارع أمبانغ الذي كان ملكاً لنادي سِلانغور تورف (الذي دشّنه البريطانيون عندما كان السير فرانك سويتنهام المفوّض السامي). كان الموقع آنذاك خارج البلدة

(١) من المباني التي كانت بارزة في كوالالمبور في سبعينيات القرن الماضي فندق كراوني موتيارا (كوالالمبور هيلتون سابقاً) المؤلف من ٣٦ طابقاً والذي شُيّد في سنة ١٩٧٢م، ومبنى يو أم بي سي ومنارة بروميت.

ولذلك لم يشكل مشكلة مدة طويلة من الزمن لكن بحلول ثمانينيات القرن الماضي، تشابكت حركة السير في عطل نهاية الأسبوع في شارع أمبانغ مع الحشود والسيارات في أيام السباق في النادي. وبات الازدحام الناتج لا يطاق حتى بالنسبة إلى عدد سائقي الدرّاجات النارية الذي كان لا يزال صغيراً، لذلك أوعزت الحكومة إلى النادي بالانتقال إلى مكان آخر، اشترى تي أناندا كريشْنان[٢]، وكان عضواً في النادي، واشترى الموقع بأكمله وكان يُعتبر آنذاك أرضاً ممتازة. ونُقل نادي سِلانغور تورف إلى سونغاي بيسي المطلّ على الطريق السريع الشمالي الجنوبي، ومن دواعي الأسف أنّه تحدث اليوم اختناقات مرورية هناك أيضاً في أيام السباق.

أراد أناندا تطوير الموقع وتنبّه إلى إمكاناته التجارية، ولا سيّما أن فرصة العثور على قطعة أرض أخرى مساوية لها في المساحة في وسط كوالالمبور ضعيفة، لكنّه كان متحسساً لمشاعر الملايويين أيضاً ولم يشأ أن يكون أغلى مشروع عقاري في كوالالمبور ملكاً حصرياً له. تفطّن لضرورة وجود مشاركة ملايوية في أي مبادرة للتطوير العقاري، والشركة الوحيدة التي تمتلك الموارد المالية اللازمة كانت بتروناس فاشترت نصف حصته.

في هذه الأثناء، قرّرت الحكومة بناء حديقة عامة في وسط المدينة، توصّلنا إلى أنّ نادي سِلانغور تورف السابق هو الموقع الأنسب، لكن لم يكن في وسع الحكومة شراؤه. كما أنّه لم يكن من المنصف سؤال أناندا وبتروناس التبرّع بأرض اقتنوها، أو بيعها. وعوضاً عن ذلك، تقرّرت الموافقة على خططهم التطويرية بشرط استثمار نصف أرض الموقع فقط، على أن يتمّ تطوير النصف الثاني وتحويله إلى منتزه عام، فوافقوا على ذلك.

بما أنّه سيشكّل جزءاً مهماً للغاية من المدينة، شاركت شخصياً وعن كثب في التخطيط له ولم يخطر ببالنا بناء البرجين في الأصل، ناهيك بجعلهما أطول مبنيين في العالم واقترح أنانْدا إجراء منافسة دولية لتصميم الأعمال التطويرية، فتوافد مشاركون من اليابان والولايات المتحدة

(٢) تنتشر مصالح تي أناندا كريشنان، أحد أثرى رجال الأعمال في ماليزيا، في شتى أرجاء العالم وتتضمّن محطة تلفزيونية فضائية، وشركات اتصالات، ومزارع، وأندية قمار، وحتى استديو لأفلام الكرتون في هوليوود.

وبريطانيا. قُدّمت تصاميم كانت أغلبيتها لمبانٍ صغيرة، لكنّ التصميم الذي لفت انتباهنا تضمّن برجيْن مرتفعَيْن للغاية، تحيط بهما أبراج أقل ارتفاعاً، ومجمّع تسوّق وحديقة. قدّم التصميم سيزار بيلّي، وهو مهندس معماري أرجنتيني مقيم في الولايات المتحدة وهو متخصص في المباني الشاهقة. وُصل البرجان التوأمان في اقتراحه المذهل بجسر على ارتفاع شاهق، وبذلك سيشكّلان معاً قوساً عظيماً ربما يشير إلى بوابة لمستقبل عصري تفخر به ماليزيا وليس بوابة لكوالالمبور فقط.

وعلى شاكلة معظم ناطحات السحاب الموجودة في الولايات المتحدة، اعتمد برجاه على تصميم مربّع الشكل في الأصل، أردنا أن يأخذا شكلاً يمكن تعريفه بأنه ماليزيّ مع إدخال بعض الخصائص المعمارية الإسلامية. وكانت هناك سابقة لاختيارنا، وهو مبنى دايابومي[٣] الذي شُيّد في كوالالمبور في ثمانينيات القرن الماضي وزُيّن بمصبّعات على شكل زخارف عربية أضْفت على تصميمه رونقاً مميزاً، كما أننا استبعدنا فكرة الأبراج الزجاجية التي كانت رائجة وقتذاك؛ لأنها غير جميلة ولا تناسب مناخنا. حتى إنّ بيلّي نفسه لم يكن مطلعاً على التصاميم الإسلامية، ولذلك اقترحت أن تأخذ قاعدة المبنى شكل نجمة لها ثمانية زوايا يستدقّ مجسّمها كلّما ارتفع ويصبح أصغر حجماً. كانت اللمحة الفنّية الإسلامية واضحة ـ ففي حين تتألّف نجمة المسلمين من خمسة رؤوس، فإن النجمة التي لها ثمانية رؤوس نمط معماري إسلامي شائع، ولا سيما في تصاميم النوافير والحدائق المغربية. وقد اعتمدت من قبل اللمحة الفنّية ذاتها في تصاميم سبق أن اقترحتها للنافورة التي في منزلي ولنافورتين أخريين في المسجد الوطني. أشرت إلى وجوب أن ينتصب المبنى المقترح ويرتفع من أساس مؤلّف من مربّعين متداخلَين ومتعامدَين، مثل هذا المبنى يستحضر ويشابه عدداً من المباني التاريخية الرائعة في العالم الإسلامي الكلاسيكي بتصاميمها المعمارية الرائعة.

سُحر بيلّي بالفكرة واستخدمها بحماسة في إعادة تصميم المبنى بأكمله،

(٣) كومبلكس دايابومي المؤلف من ٣٩ طابقاً هو أول ناطحة سحاب ماليزيّة مصممة على الطراز الإسلامي الحديث.

صانعاً شيئاً في غاية الجمال في سياق العملية. قال لنا إن وجود عدد كبير جداً من الزوايا يعني خسارة كثير من الحيّز، ولذلك وصل المخطط النجمي بأجزاء منحنية تخفّف حدّة الشكل من دون إلغاء الرؤوس الثمانية ثمّ أضاف ما سمّاه «إطاراً داعماً» قبالة البرجين بارتفاع ٤٠ طابقاً. وبضمّه إلى البرجين الرئيسين، يوفر هذا المنشأ مزيداً من الحيّز للطوابق مع تمتّعه بخدمة مصاعد البرجين الرئيسين في الوقت نفسه. تحتاج المباني الشاهقة إلى عدد من المصاعد، والحيّز الذي تشغله يقلّص المساحة الصالحة للإيجار في كل طابق، وستوفّر الأطر الداعمة حيّزاً إضافياً من دون الحاجة إلى تركيب مصاعد إضافية. ولزيادة قدرة المصاعد من دون زيادة الحيّز الذي تشغله، خُطّط لمصاعد ذات مقصورتين، وكانت أول مصاعد بمقصورتين في العالم، وقد مكّنتنا من تقليص الحيّز المطلوب. وقرر بيلّي وضع الجسر الرابط الذي يحوّل البرجين إلى قنطرة مرتفعة بين المستويين ٤١ و٤٢ من المبنى المؤلف من ٨٨ طابقاً. إن الوقوف عليه يشبه الطيران في الهواء ـ لا يوجد شيء في الأسفل، ولكن يوجد حيّز فارغ. ويجد بعض الناس أن عبور الجسر يوقف الشعر، بينما يجده بعضهم الآخر باعثاً على الانتعاش.

سيكون البرجان أعلى مبنيين في ماليزيا، وربما في سائر أرجاء جنوب شرق آسيا سيصبحان معلماً ماليزياً، وبرهاناً على ما تمكنا من إنجازه، ورمزاً لما نأمل بتحقيقه في المستقبل. وبعد أن أشرت إلى رئيس بتروناس، تان سري عزيزان زين العابدين، بشكل عابر إلى أن المبنيين أقل ارتفاعاً من برج سيرز في ولاية شيكاغو الأمريكية بمقدار عشرة طوابق فقط، سألته، لِمَ لا نزيدهما طولاً؟ وبعد ذلك، أوعز إلى بيلّي من دون معرفتي بإضافة بضعة طوابق إضافية وأن تعلو المبنيين قمّتان مستدقّتان تُضمّان إلى الارتفاع الإجمالي للبرجين. زادت القمتان ارتفاع البرجين إلى ٤٥٠ متراً، ما جعلهما أطول مبنيين في العالم في ذلك الوقت. لكن ليس فيهما من الطوابق مثلما في الأبراج الأخرى لتخصيص طابقين للماكينات، لكنّ ارتفاع كل طابق أكبر من ارتفاع الطوابق في المباني الشهيرة. وتم توفير حيّز إضافي لتركيب أنابيب المياه ومواسير الأسلاك الكهربائية تحت الأرض وفوق السقف، وأعتقد أن بيلّي لم يكن أقل ابتهاجاً من عزيزان عندما أخبراني أن المبنيين سيكونان أطول مبنيين في العالم.

طلبنا إلى مصمّم المناظر الطبيعية البرازيلي الراحل روبيرتو بيورلي ماركس تخطيط الحديقة. وتميّزت خرائط المناظر الطبيعية بالجاذبية والذكاء وتضمّنت مضماراً للجري بطول ١,٣ كم ونوافير وبركة سباحة للأولاد ومجسّمات مائيّة زخرفية ومسجداً؛ لترفع جمالية المدينة وقيمة مبانيها. واليوم، ذاع صيت مركز التسوّق سواريا كاي أل سي سي، ولا سيما لدى السياح. وهو يتوسّع باطراد ويبقى منافساً عنيداً لعدد من مجمعات التسوّق الحديثة الأخرى التي انتشرت في جميع أنحاء المدينة. ويجد بالقرب من سواريا كي أل سي سي فندق مندارين أورينتال من فئة الست نجوم وهو يطلّ على المنتزه. ويتفاجأ الزوار الأجانب من السعر المتدني نسبياً للغرف في هذا الموقع المتميز بإطلاله على المنتزه.

أحدثت بتروناس سابقة بمنح عقد البناء لشركتين مختلفتين من دولتين مختلفتين ـ سامسونغ إنجنيرينغ أند كونستراكشن من كوريا الجنوبية وهزاما كوربورايشن من اليابان ـ لإيجاد منافسة وخفض التكاليف. كانت تكلفة بناء البرجين ستبلغ ثلاثة أمثال تكلفة بناء الأبراج في الولايات المتحدة وغيرها، لكننا استطعنا إبقاء التكاليف متدنية لأننا لسنا في منطقة معرّضة للزلازل الأرضية ولعدم وجود براكين ورياح قوية تستوجب بناءً يقاومها. وعندما وقعت هزة أرضية في سومطرة، عانى البرجان اهتزازات بسيطة فحسب، كما إنّ كوالالمبور مشيَّدة على أرض صلبة من الحجر الجيري في الأغلب بخلاف عدد من مدن جنوب شرق آسيا التي شُيّدت على أراضي مستنقع حيث يكلّف دقّ أعمدة الأساسات مبالغ طائلة.

ومع ذلك، لم تخلُ أعمال البناء من مشكلات؛ فبالنظر إلى الارتفاع الكبير للبرجين، توجّب علينا أن نحفر حتى عمق كبير لوضع الأساسات حيث اكتشف المهندسون أنّ الموقع يعلو جرفاً جيرياً صخرياً. عنى ذلك الحاجة إلى استخدام أعمدة الأساسات بمسافات غير متساوية، ما قد يؤدي إلى توفير دعم غير منتظم. وفي النهاية، تعيّن علينا إزاحة موقع البناء قليلاً لوضع الأساسات على أرض جيرية صلبة ومستوية.

إن تصميم المباني الشاهقة وبناءها معقد جداً بسبب الحاجة إلى تركيب عدة أميال من أنابيب المياه والأسلاك الكهربائية وإخفائها عن الأنظار. كما

توجد عشرات الآلاف من المفاتيح، وعدد لا يُحصى من المراحيض والمجاري الهوائية وغيرها، لكنّ المتعاقدين الكوريين الجنوبيّين واليابانيّين قاموا بعمل رائع وتمكّنوا من إكمال طابق واحد كل أربعة أيام. وشارك أمريكيان في الإشراف على العمل وقاما بعمل رائع أيضاً، لكن في برنامج وثائقي عن عملية البناء، أعطت محطة ديسكوفري تشانل التابعة لمحطة سي. أن. أن. انطباعاً بأنهما من شيّدا البرجين بنفسيهما ولم تتطرّق إلى الكوريين الجنوبيين وإلى اليابانيين وإلى آلاف المهندسين والعمال الآسيويين الآخرين الذين بنوا المنصة في الواقع وأنجزوا مدّ جميع الأسلاك الكهربائية والأنابيب. ثم عدّلت محطةُ السي. أن. أن. برنامجها الوثائقي لاحقاً، واعترفت بمشاركة عدة أشخاص آخرين، منهم عدد لا يُحصى من الماليزيّين.

مرّت عملية البناء ببضع لحظات متوترة، منها اكتشاف أن أحد البرجين كان يميل بدرجة بسيطة، ولذلك خشيت أن يعرّض المشروع بأكمله للخطر، لكنّ المهندسين الخلّاقين دائماً استطاعوا تصحيح ميلانه. كما تمكنوا من إدارة مشكلة تركيب الجسر الهوائي العويصة الذي اعتُقد في البداية أنه يمكن تركيبه بسرعة ومن دون صعوبة. صُنّع الجسر بأكمله في كوريا الجنوبية، وهو عبارة عن هيكل فولاذي صلب من طابقين مغُلّف بالزجاج، وتعيّن شحنه إلى ماليزيا ثم رفعه بواسطة الرافعة ووضعه بين البرجين، وعملت أربع ركائز فولاذية مائلة على تثبيته في البرجين عند المستوى ٤١ وعلى إسناد جزئه الوسطي. وعندما وُضع الجسر في مكانه أخيراً، أُدخل في الحيّز الذي أُعدّ له بدقة ـ كانت تلك تحفة هندسية رائعة حقاً.

وفي ما عدا ذلك، تواصلت أعمال البناء بسلاسة، وتسابق المتعاقدون اليابانيون والكوريون الجنوبيون كي ينهي كل من الطرفين جزأه من العمل، لكن الكوريين الجنوبيين هم الذين أنهوا أعمالهم قبل اليابانيين بشهر، مع أنهم باشروا عملهم بعد اليابانيين بشهر. قام الكوريون الجنوبيون بأعمال التصنيع في الموقع، بينما اضطر اليابانيون إلى إقامة ساحات التصنيع في أماكن متعددة، كما شُيّد البرجان على أساس من نوع «اللبشة» (الحصيرة)، وهي تقنية تستلزم دقّ جميع أعمدة الأساسات (الركائز) ثم ربط رؤوسها ببلاطة خرسانية ضخمة، ومع اشتداد الخرسانة تُطلق حرارة هائلة، ولذلك

تعيّن استخدام الثلج لتبريدها، ولضمان عدم تصلّب (شكّ) البلاطة في أوقات مختلفة، تعيّن صبّها من دون انقطاع على مدى ٢٤ ساعة، والمبنى ينتصب الآن على تلك الطبقة الخرسانية الضخمة التي تربط جميع رؤوس أعمدة الأساسات (الركائز) معاً. ثم تعيّن بناء أعمدة ضخمة يزيد قطر الواحد منها على مترين في الأسفل لحمل البرجين، ومع ارتفاع الأعمدة، تُصبح أنحف وحتى أصغر، ويتعيّن إمالتها بعض الشيء نحو الداخل أيضاً. لا أعرف كيف أجروا الحسابات التي تحدّد ذلك، لكنّ التنفيذ تمّ بدقة متناهية، والتوصّل إلى هذه الأفكار الخلّاقة لم يقتصر على المهندسين المعماريين، بل شارك فيها مهندسون وعمّال حوّلوها إلى حقيقة تستحقّ الثناء.

زرت الموقع بشكل متكرّر، مرّة واحدة على الأقل كل أسبوعين بل مرة كل أسبوع أحياناً. وكنت أتوجّه بسيارة رباعية الدفع بنفسي إلى موقع البناء في عطل نهاية الأسبوع لأطّلع على سير عمليات البناء. وفي إحدى المرات عندما كانت أعمال البناء لا تزال جارية، استخدمت المصاعد التي يستخدمها العمال، وبما أن البرج يستدقّ كلما صعدت، توجّب عليّ تغيير المصاعد ثلاثة مرات والمشي على الممرّات الفولاذية التي لم تبدُ آمنة تماماً. ومن الأعلى شاهدت منظراً خلّاباً لكوالالمبور وضواحيها.

كان الماليزيّون الذين أشرفوا على المشروع على قدر عالٍ من المهارة، وكذلك مهندسو الزخارف الداخلية. وكان عدد من المهندسات المدنيّات والمهندسات المعماريات الملايويات في عداد الأشخاص الذين أطلعوني على سير الأعمال وعلى اقتراحاتهم المتعلّقة بالأشغال الداخلية: الديكور، والغرف وكل شيء. وكنت أشعر بإحباط شديد من حين إلى آخر حين لا يتواجد الملايويون الذين فازوا بالعقود في الموقع في أثناء زياراتي له. ربما ظنّوا أنهم ما إن ينالوا العقود حتى يصير في وسعهم تسليمها إلى مقاولي الباطن وإلى مشرفين ليستغنوا عن تنفيذ العقود بأنفسهم، لكن إذا كان العمل عملك، فكذلك مسؤولية الإشراف على العمل مسؤوليتك. وشعرت بالإحباط أيضاً لوجود عدد كبير من العمّال الأجانب، فيما رفض العمال الماليزيّون، وبخاصة الملايويون، أداء ذلك العمل، تذرّعوا بأن المبنيين مرتفعان جداً، لكنّ الباكستانيين والبنغلادشيين والإندونيسيين شمّروا عن سواعدهم وتقاضوا

أجوراً مرتفعة فعلاً. وكان يجدر بالماليزيّين انتهاز فرصة المشاركة في بناء أطول مبنيين في العالم، ولا سيما أنّهما في بلدهم.

كان أحد البرجين ملكاً لأنانْدا في الأصل والثاني لبتروناس، لكنّ أناندا باع برجه لبتروناس. فاستئجار الحيّز الشاسع في البرجين استغرق وقتاً، وذلك عائد أساساً إلى شدة تدقيق بتروناس في المستأجرين، ورأت الشركة أنّه لا يمكن أن يكون البرجان، في موقعهما المهيب، عنواناً لأي كان. ولم تشأ بتروناس الانتقاص من مقام البرجين، ولذلك تعيّن أن يكون المستأجرون أشخاصاً وشركات حسنة السمعة، لكن ربّما كان المدراء شديدي الانتقائية ومتزمّتين أكثر من اللازم. وهناك القليل من الملايويين الذين يمكنهم استئجار حيّز في مجمع التسوق، لكنني انزعجتُ كثيراً عندما تعيّن طرد ماليزيّ يُنتج بضائع فائقة الجودة مصنوعة من جلود التماسيح. وإذا كنّا سنواصل النظر إلى منتجاتنا النوعية باستخفاف، لن نتمكن أبداً من تطوير بضائع شهيرة تحمل علامات تجارية ماليزيّة.

في أعقاب الهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تملّكتنا هواجس جديدة، وكذلك جميع ملّاك ومدراء المباني الشاهقة، لم نطلب من أحد إعطاء ضمانة ضدّ هذا النوع من الهجمات، لكنّ كل شيء ممكن بالطبع، إنّ تصميم البرجين التوأمين واستخدام الفولاذ في بنائهما أعطاهما متانة قوية جداً. وذُكر لي أنّه ربما يتمايل البرجان عندما تهبّ رياح قوية أو عند حدوث هزّات، مع أنّني شخصياً لم أحسّ بحركتهما، وكل ما تسبّبت به هزّة أرضية ضربت سومطرة في إحدى الليالي كان تكسّر بعض الألواح الزجاجية في البرجين.

ما إن اكتمل بناء البرجين حتى قررت بتروناس تقديم مكتب إلي في أحد الطوابق العليا، إنه أعلى مكتب في ماليزيا، وربما في جنوب شرق آسيا، وهو يضم غرفة جلوس وغرفة اجتماعات. لكنّي لم أشغله إلى أن تقاعدت واحتجت إلى مكتب في المدينة، وأنا أتمتّع برؤية مشهد خلّاب لمدينة كوالالمبور ومحيطها من نافذتي، وفي الأيام الصافية، يمكنني رؤية جنتنغ هايلاند في الشرق والساحل في الغرب.

قررت بتروناس خلال عملية التخطيط أيضاً تضمين مركز بتروزاينز (علم

النفط) وقاعة لأوركسترا سمفونية مجهّزة بسقف يمكن خفضه قليلاً للحصول على أفضل التأثيرات الصوتية. واليوم، أصبحت فيلْهارمونيك أوركسترا ذائعة الصيت، بحيث يتوافد الناس من شتّى دول العالم لحضور حفلاتها الموسيقية، لكني لم أتنبّه آنذاك إلى أنه سيكون في فرقتنا الموسيقية هذا العدد الكبير من الموسيقيين الأوروبيين، وآمل بأن يزيد عدد الماليزيّين في الفرقة في الوقت المناسب، مما يعطي إشارة إلى مستوى التقدم الذي أردته دائماً لماليزيا.

من نافلة القول إنّ عدداً من الناس اشتكوا من كثرة المال الذي أُنفق وتساءلوا عن الأسباب التي أحوجتنا إلى بناء البرجين. وفي الواقع، لم تتجاوز تكلفة بنائهما ٣ مليارات رينغت، بينما ستبلغ التكلفة ثلاثة أمثال هذا المبلغ في أغلبية الدول الأخرى. ويتعيّن على الناس تذكّر أنّ قيمة العقارات ترتفع بمرور الوقت بخلاف السيارات والمنتجات الهندسية الأخرى التي تتقادم وتنخفض قيمتها. وفي وسعنا أن نبيع البرجين لو أردنا، وسنجني أرباحاً طائلة. وفي النهاية، أنا أؤمن بتحريك المال لجني المزيد منه وأؤمن بعدم تجميده وفي هذه الحالة، كان في حوزة بتروناس المال اللازم. وعندما شيّدت البرجين، حفّزت الاقتصاد لأنّ الجميع بدءاً بمقاولي الباطن وانتهاءً بالعمال ومروراً ببائعي ناسي ليماك[٤] يجنون المال من المشروع. وفي النهاية، ستجبي الحكومة ضرائب من جميع هذه الأنشطة المهنية.

يروق للأجانب الإشارة إلى أن لدينا كثيراً من الأراضي المغتصَبة في المدينة على الرغم من أننا بنينا هذين البرجين. وفي فيلم أنتجته هوليوود عنوانه «إنترابمنت» أدى فيه دور البطولة كل من شون كونري وكاثرين زيتا جونز، صوّروا منطقة تنتشر فيها الأحياء الفقيرة في ملقا وضمّوها إلى مشاهد البرجين، فبدا الأمر كما لو أنهما شُيّدا فيما لا يزال شعبنا فقيراً. وعندما كنت في نيويورك، أوعزت إلى العاملين لدينا في التلفزيون بتصوير مشاهد لرجل يرتدي ثياباً بالية وينام على مقعد في المنتزه فضلاً عن مشاهد للأحياء

(٤) يتناول الماليزيّون غالباً طبق ناسي ليماك، وهو عبارة عن أرز مطبوخ بحليب جوز الهند، مع أطباق جانبية مع صلصة كثيرة التوابل، وأسماك الصغيرة، وبيض مسلوق، وخيار مقطع إلى شرائح، لوجبة الإفطار.

الفقيرة التي في المدنية، لكنّ الماليزيّين لا يزالون يشعرون بأنه من الخطأ عرض مشاهد بشعة لأورانغ بوتيه. إن عقدة الدونية هذه كامنة في نفسية الملايويين، وربما في نفسية الماليزيّين بوجه عام. عندما بنينا البرجين، لم يغب عن بالنا الفقر المتفشي في ماليزيا، لكن لم يكن في وسعنا الانتظار ريثما يُستأصل الفقر بالكامل ليتسنّى لنا إنفاق أموالنا على أشياء أخرى يكون لها إسهام كبير في اقتصاد البلاد. قلت في حفل افتتاح البرجين إنه عندما يكون الناس قصار القامة، سيحتاجون إلى الخطابة في الساحات العامة ليراهم الناس ويسمعونهم. قلت إن الناس لا يعرفون عنا كثيراً وإننا قصار القامة على سبيل المجاز، ولسنا لاعبين طوال القامة في اللعبة الدولية. البرجان هما الساحة العامة لماليزيا، لكنهما أصبحا معلم المدينة منذ ذلك الحين، وجزءاً من صورتنا الانطباعية المعترف بها والمبجَّلة دولياً. وعلى أي حال، من خلال جهود الحكومة، أمكن تقليص الفقر في ماليزيا إلى أقل من خمسة في المئة.

لدى بتروناس اليوم أموالاً تكفي لبناء ٢٠ من هذه المجمعات البرجية مع بقاء مال كثير في حوزتها. والشركة تُعتبر الآن شركة نفطية دولية كبرى وكانت مدرجة يوماً في مجلة **فورتشن** (*Fortune*) كأكثر الشركات ربحية في العالم. وقد فاقت أرباحها في سنة ٢٠٠٥م مجموع ما نجبيه من ضرائب الدخل وضرائب الشركات. لذلك، إذا كان في استطاعتها بناء هذه الأبراج، فلمَ لا؟ أظهرت دول أخرى بذخاً أكبر وفي أشكال أقل إنتاجية بكثير إلى حدّ أنها أعاقت التنمية الاقتصادية الوطنية ولم تدفعها، ويصعب إنكار أن البرجين يشكلان مزيّة إضافية لماليزيا.

كيف يمكن بتروناس تحمّل تكاليف بناء هذه الأبراج فيما لا تزال ماليزيا مُنتجة جديدة وصغيرة نسبياً للنفط؟ إلى جانب إنتاجها النفطي الساحلي صغير الحجم في ميري وسراواك والذي بدأته شركة شِل في حقبة الاستعمار، لم تبدأ ماليزيا بإنتاج النفط وتصديره بشكل جدّي إلّا في سنة ١٩٧٥م. وبعكس ما هو معهود في الإنتاج الساحلي، منحنا شركة واحدة فقط كامل الرصيف القارّي شرقيّ شبه الجزيرة. ومن حسن الحظ أننا استطعنا إعادة التفاوض على الامتياز النفطي واستعدنا معظمه واليوم، يتم إنتاج معظم النفط الماليزيّ هناك ونحن نمتلك أغلبية كمياته. يبلغ إنتاجنا

الإجمالي الأقصى من النفط ٧٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم ـ نستهلك منه نحو ٤٠٠,٠٠٠ برميل ويبقى ٣٠٠,٠٠٠ برميل للتصدير. بتروناس شركة ملك للحكومة بنسبة مئة في المئة لضمان أن يعمّ نفع العائدات النفطية جميع الماليزيّين.

فكرنا في بدء العمل كما تعمل الشركات النفطية الوطنية الأخرى ـ بأن نجمع ببساطة حقوق امتيازات إنتاج النفط والغاز من الشركات النفطية الأجنبية. لم يخطر ببال أحد في الأصل أننا نستطيع الانخراط بأنفسنا في الإنتاج أو في أي أنشطة تصاعدية أو تنازلية. لم يعتقد أحد أننا امتلكنا أو أن في وسعنا امتلاك الخبرات والقدرات اللازمة، كانت تكلفة التنقيب عن النفط واستخراجه مرتفعة للغاية وبدت أنها خارج قدراتنا، ولا سيما في حالة الإنتاج البعيد عن الشاطئ. لكن سرعان ما جمعت بتروناس الرساميل الكافية من حقوق الامتيازات التي منحناها، ولذلك قرّرت الحكومة وجوب الاستثمار في قطاع النفط؛ لذلك أسّست بتروناس كاريغالي، وهي شركة تعمل في التنقيب عن النفط، فيما درس المهندسون والمسؤولون الإداريون في بتروناس القطاعات التصاعدية والتنازلية المتنوّعة في صناعة النفط، وأصبحوا ضالعين في الإدارة، والعمليات والتسويق. وعوضاً عن تقاسم عائدات الإنتاج بموجب اتفاقيات تقاسم الإنتاج، بدأت بتروناس بالاستحواذ على العملية بأكملها في النواحي التي تمتلك فيها امتيازات، لن يعود هناك مزيد من الأموال السهلة ليجنيها الآخرون من مواردنا، فقد عانينا ذلك من قبل بما يكفي إبّان حكم الاستعمار.

عندما أصبحت رئيس الوزراء، شجّعت بتروناس على توسيع أعمالها خارج البلاد، وكان هناك حديث كثير في عهد تون حسين عون عن زيادة النشاط التجاري في الخارج، لكنّ فكرة الانخراط بنشاط في الخارج لم تتحوّل إلى واقع ملموس إلّا عندما أصبحت رئيس الوزراء. كان توجّه بتروناس إلى العمل في الخارج أمراً منطقياً ـ فاحتياطياتنا النفطية صغيرة، وستُستنفَد بحسب الخبراء في غضون عشرين سنة. ولتأمين إمدادات مستقبلية، احتجنا إلى امتلاك امتيازات وإنتاج النفط في الدول الأجنبية. وما لم نتوجّه إلى الخارج، ستضيع جميع الخبرات التي حزناها هباءً متى نضبت احتياطياتنا النفطية.

دشّنت الشركة في سنة ١٩٩٢م أول مشاريعها في الخارج، وهي شركة بتروناس كاريغالي أوفرسيز أس. دي. أن. المحدودة في فييتنام، مع أنّ حربها مع الولايات المتحدة وضعت أوزارها في سنة ١٩٧٥م، ولا تزال فييتنام شديدة الارتياب في الشركات الأوروبية، ولهذا لقيت بتروناس الترحاب في ذلك البلد. وبعد ذلك وجّهنا أنظارنا إلى مناطق أخرى وذهبنا إلى دول أخرى للانخراط في جميع نواحي الصناعة النفطية من مدّ خطوط الأنابيب إلى التنقيب عن النفط، ومن الإنتاج إلى الانخراط في الصناعات البتروكيماوية. رحّب بعضهم بنا لأنّهم لاقوا الرفض من اللاعبين الأمريكيين والأوروبيين الرئيسيين. أصررنا على تدريب المحليين في جميع نواحي الصناعة النفطية، من التفاوض على اتفاقيات تقاسم الإنتاج إلى تدريب المهندسين والعمال، أردنا أن يدير المحليون إنتاجهم النفطي وإدارته والسيطرة عليه مثلما فعلنا في بلادنا.

كان السودان قد منح شركات أمريكية عقوداً، لكنّ الحكومة الأمريكية حظرت العمل على الشركات الأمريكية في ذلك البلد واعتبرته دولة شرّيرة، عرف الرئيس السوداني بلادنا كونه درّس في كلّية الأركان عندما كان في الجيش السوداني، قال الأمريكيون من قبل إن احتياطات السودان النفطية صغيرة ولا تزيد عن ١٠,٠٠٠ برميل يومياً، لكنّ بتروناس التي تعمل مع الحكومة السودانية ومع الصينيين، تنتج هناك الآن نحو ٣٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم ثمّ مُنحت امتيازات أخرى لبتروناس بعد ذلك. تتمنى الحكومة الأمريكية لو تتمكن من منع بتروناس من العمل في السودان، لكنّ الشراكة مع شركة النفط الصينية حمت بتروناس. وفي دول أخرى، تحالفت بتروناس مع شركات نفطية كبرى أخرى لتجنّب مضايقات الحكومة الأمريكية.

إن النجاحات التي حققتها الشركة في السودان أتاحت لها عروضاً للتنقيب عن النفط واتفاقيات لإنتاجه في عدد من الدول التي خافت استغلال كبرى شركات النفط الغربية. غامرت بتروناس بمشروع مدّ أنابيب في الأرجنتين واشترت شركة إنجن الجنوب أفريقية التي تكرّر النفط وتورّده إلى جميع الدول الواقعة في جنوب القارّة الأفريقية. وفي مصر، بنت بتروناس مُنشأتين للغاز الطبيعي المسال تنتجان الغاز السائل المعَدّ للتصدير إلى أوروبا، ولدينا منشأة أصلاً في بينتولو بولاية سراواك وقد امتلكت الخبرات

اللازمة ولذلك فإن معظم المدراء في جميع هذه المنشآت ماليزيّون. وتبيع بتروناس النفط في عدد من الدول، حتى إنها اشترت بعض سلاسل بيع النفط في دول أجنبية. وغالباً ما يترك المهندسون الذين تلقّوا تدريبات فائقة بتروناس بإغراء من الشركات النفطية الأخرى، الوطنية منها والمتعددة الجنسيات، وتعمل بتروناس اليوم في نحو ٤٠ بلداً ولديها واحد من أكبر أساطيل ناقلات للغاز الطبيعي المُسال في العالم.

مرّت بتروناس بظروف عصيبة في أيامها الأولى، وتقرّر في أثناء ولايتي لرئاسة الوزراء أن يرأس الشركةَ رئيس غير تنفيذي ومسؤول تنفيذي. وقبل توزيع الأدوار بين الاثنين، شغل تون موهار راجا بديع الزمان[٥] منصبَي الرئيس والمسؤول التنفيذي. وعُيّن عزيزان، الذي كان الأمين العام للشؤون الداخلية وسكرتيري الخاص السابق في مكتب رئيس الوزراء، مسؤولاً تنفيذياً وتان سري بصير إسماعيل[٦] رئيساً. ثم أصبح عزيزان الرئيس وتان سري حسن ميريكان المسؤول التنفيذي. إن توليفة عزيزان وحسن جلبت للإدارة الاستقرار واستطاعت بتروناس أخيراً مواصلة تقدمها والتوسّع. الإدارة المستقرة عنصر أساسي في ربحية الشركة بالإجمال، لكن في صناعة النفط، يمكنك تحقيق أرباح طائلة ببساطة بسبب زيادات كبيرة في أسعار النفط الخام.

إن هوامش الأرباح في هذه الصناعة كبيرة وعلى الأغلب يتجاوز الطلب على النفط العرض الحالي تقريباً، وعادة ما تكون الشائعات التي تتحدّث عن اضطرابات في الدول الرئيسة المنتجة كافية لزيادة ارتفاع الأسعار. وعندما يرتفع سعر البرميل من ٣٠ دولاراً إلى ٧٠ دولاراً، تكون الدولارات الإضافية الأربعون ربحاً صافياً. وبحلول سنة ٢٠٠٨م، اضطررنا إلى التساؤل إن كان العالم قد وصل إلى «الذروة النفطية» ـ عندما تستمرّ الزيادة في

(٥) كان راجا تون موهار بديع الزمان رئيس نظام الخطوط الجوية الماليزيّة أيضاً بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩١م، والمستشار الاقتصادي الخاص لثلاثة من رؤساء الوزارة وهم تون عبد الرزاق حسين، وتون حسين عون، وأنا.

(٦) شغل تان سري بصير إسماعيل مناصب كثيرة منها الرئيس التنفيذي لشركة المطارات الماليزيّة القابضة المحدودة، ورئيس كومبولان فيما، ورئيس سيبانغ إنترناشونال سيركويت، ورئيس يونايتد بلانتايشنز.

الطلب ويتراجع الإنتاج مما يرفع أسعار النفط بشكل صاروخي. وفي هذه الحالة، يكون الاقتصاد السياسي لصناعة النفط قد بلغ مرحلة جديدة على مستوى العالم، وإذا كانت الحال ستستمرّ على ذلك، تصبح بتروناس في موقف مناسب للتكيف مع الوضع الجديد ومطالبه، بشرط أن يتصرّف قادتُها والحكومة الماليزيّة بتعقّل، فهناك بُعدان دائماً للمشكلة، البُعد الاقتصادي العالمي والبُعد السياسي المحلي، ففي مطلع العام ٢٠٠٨م، أحدثت الحكومة الماليزيّة هزّة كبيرة عندما ألغت بشكل مفاجئ أغلب دعمها لأسعار المشتقات النفطية المخصّصة للاستهلاك المحلي، وهذا وضع يوجب التعامل معه بحذر فائق.

في ماليزيا، تسيطر الحكومة على أسعار المشتقات النفطية التي تُباع في المحطات، لكن في إنكلترا، تُفرض ضريبة مرتفعة للغاية على النفط لأن الطرق هناك لا تعمل برسوم مرور، ولكن تتم تغطية تكاليف شقّ الطرقات وصيانتها بواسطة الضرائب المفروضة على النفط، وهي تعتمد على نسبة مئوية من بيع المشتقات النفطية بحسب أسعارها في المحطات، حتى إن أسعار المشتقات النفطية في الدول الخليجية الغنية بالنفط، أعلى منها في ماليزيا. ومع ذلك، سيثير الماليزيّون جلبة متى عزمت الحكومة على زيادة أسعار النفط، وعدد منهم يرفضون الإقرار أو الاعتراف بالتشوّهات الناجمة عن دعم المشتقات النفطية: يمكن تهريب النفط الماليزيّ الرخيص إلى خارج البلاد، ويمكن أن يفد الأجانب إلى بلادنا لملء خزاناتهم، فضلاً عن انتفاع الصناعات المملوكة لأجانب والتي تستخدم النفط كوقود ولإنتاج الكهرباء - لينتهي بنا الأمر إلى إعانة الأجانب وليس إعانة أنفسنا، ولا ينتفع الماليزيّون من هذا الدعم إلّا حين تكون منتجاتهم النفطية مخصصة للاستهلاك المحلي. ومع ذلك، يجني بعض الناس هنا أرباحاً فاحشة عندما ترتفع أسعار النفط بزيادة أسعار المنتجات بالنسبة المئوية ذاتها لزيادة سعر النفط مع أن النفط قد لا يشكل أكثر من ١٠ في المئة فقط من تكاليف هذه المنتجات. وهذا يعني أنه سينشأ عن زيادة سعر النفط بنسبة ١٠ في المئة ارتفاع تكلفة هذه المنتجات بنسبة ١ في المئة فقط، وهذا لا يبرّر زيادة الأسعار بنسبة ١٠ في المئة، ويحصد نسبة التسعة في المئة الباقية الجشعون والانتهازيون المستعدون لإبرام صفقات مشبوهة.

تدفع بتروناس ضريبة على النفط مساوية للضرائب التي تدفعها الشركات الأخرى، وبما أن الشركة ملك للحكومة، فهي تحصّل جميع أرباحها بعد اقتطاع الضريبة. وفي سنة ٢٠٠٥م، حقّقت بتروناس أرباحاً بلغت ٨٦ مليار رينغت وسدّدت ضرائب بقيمة ناهزت ٣٠ مليار رينغت، ومبلغ ٥٦ مليار رينغت المتبقي ملك للحكومة، وإذا قارنتَ هذه المبالغ بعائدات ضريبة الدخل الوطنية البالغة ٦٠ مليار رينغت، يتبيّن لك أنّ بتروناس تجني أرباحاً طائلة، إنها البقرة الحلوب التي تمتلكها الحكومة لكنّ تان سري حسن أصدر تنبيهاً في سنة ٢٠٠٨م مفاده أنّ أكثر من نصف أموال الحكومة مصدره بتروناس والشركات المتنوعة التابعة لها. بالمعنى النسبي أو المطلق، الإنفاق العام في ماليزيا يعتمد على النفط الآن أكثر مما كان يعتمد على القصدير أو المطاط أو الإلكترونيات أو حتى على هذه الثلاثة مجتمعة، وحذّر من أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى الأبد وأنه ربما كانت الحكومة والشعب الماليزيّ يعيشان في سعادة وهمية.

في هذه الأثناء، هناك مسحوبات أخرى من أموال بتروناس، لكن يتوجّب على الشركة الاحتفاظ ببعض أرباحها للاستثمار في مشاريع جديدة، وما زلنا ننتج في المتوسط ٦٥٠,٠٠٠ برميل نفط يومياً، وأنا لا أثق كثيراً بالتكهنات الأولى التي تشير إلى أن مخزوننا النفطي سينضب بعد عشرين سنة. فعندما دخلنا صناعة النفط، خصّصنا جميع احطياطياتنا من الناحية العملية لبتروناس التي دخلت أيضاً في اتفاقيات تقاسم إنتاج مع شركات أجنبية. تردّدت تلك الشركات في التعاقد مع محليين ظناً منها أنهم لا يعرفون طريقة القيام بالعمل. لكنّ ذلك لم يعد صحيحاً الآن، وبما أننا ما زلنا ننقّب عن النفط في مياهنا الإقليمية، اقترحتُ تأسيس شركة نفطية ثانية تكون ملكاً للقطاع الخاص، ربما تنخرط هذه الشركة في التنقيب في مناطق معيّنة في عرض البحر لا تهتم فيها بتروناس. لكن لم تُمنح أي شركة ماليزيّة امتيازاً محلياً إلى الآن، مع أنّ بعض الشركات حصلت على امتيازات في دول أخرى مثل إندونيسيا، وحقّقت نجاحاً هناك.

إن الدور الذي تؤديه بتروناس على الصعيد المهني ليس الدور الوحيد الذي تؤديه الشركة؛ فقد أوعزنا إلى الشركة بأن تكون مسؤولة اجتماعياً. ففي السودان على سبيل المثال، بنت الشركة مستشفى لموظفيها وفتحت أبوابها

للسكان المحليين، وأدارت مدارس للتلاميذ المحليين، ونحن بوجه عام نعامل السكان المحليين كما لو كانوا أصدقاء لنا، ونهتم بتوظيفهم متى افتتحنا مكتباً. ومُنح عدد من الطلاب الأجانب منحاً للدراسة في جامعة بتروناس للتكنولوجيا المرموقة.

تعدّ بتروناس اليوم واحدة من أنجح الشركات النفطية الوطنية في العالم، وبتوجّهها إلى الخارج للتنقيب عن النفط وإنتاجه وتسويق مشتقاته المتنوعة، أظهرت للماليزيّين أنه يمكن شركاتنا ومواطنينا النجاح خارج ماليزيا. وبما أن الشركة قادت بنجاح عدداً من المشاريع المهنية الأجنبية، يجري تشجيع شركات ماليزيّة أخرى على الاحتذاء بها. ومما يشحذ العزم ويُقرّ العين أن نرى ماليزيّين يديرون أعمالاً مهنية ويتيحون خبراتهم المهنية للعالم أجمع، وهذا مَعْلم آخر في مسيرتنا نحو التحول إلى دولة متقدّمة.

لقد أحرزنا تقدّماً فعلاً، لكن ليس على الطريقة الجشعة التي اتّبعتها دول غربية كثيرة في زمن الاستعمار، وحتى في هذه الأيام، تواصل الدولُ الغربية إفقار جاراتها والدول الأخرى عموماً. تقدّمنا بكسب الأصدقاء والدخول في شراكات مهنية ذات منفعة متبادلة، بتروناس لم تبنِ البرجين التوأمين فحسب، بل جعلت ماليزيا برجاً وسط الدول النامية.

الفصل الحادي والخمسون

بوتراجايا

شهدت العاصمة كوالالمبور في أواخر الثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن الماضي مرحلة نمو سريع جداً. وانتصبت في سماء المدينة مئات مرافع البناء، ومع تحفيز الناس على شراء السيارات بعرض سياراتنا الوطنية، باتت الاختناقات المرورية ظواهر يومية في أرجاء المدينة كافة، وكان ذلك برهاناً على تقدمنا الناجح على نحو مذهل، وإن كان مُنفّراً ومُسخطاً من بعض النواحي.

بدا أن السير البطيء في الشوارع المزدحمة في المدينة يستهلك مقادير هائلة من الوقت والطاقة والمال، ويجعل الذهاب إلى مكان العمل عملاً روتينياً مضجراً للموظفين الحكوميين، ولا سيما أن المكاتب الحكومية موزّعة في أنحاء كوالالمبور كافة. كما أصبحت إدامة الاتصالات وتسليم الشحنات بين الدوائر الحكومية المختلفة تحدياً أيضاً. اقترح تان سري إلياس عمر، ثم داتوك بندر أو رئيس البلدية آنذاك، وجوب نقل العاصمة إلى موقع آخر لأن إبقاء المدينة مقراً للحكومة ولجهازها الإداري لم يعد ممكناً، فهمت ما أشار إليه ـ بدت الحاجة إلى قدر من الراحة واضحة. لكن كوالالمبور كانت عاصمتنا الوطنية منذ الاستقلال، وهي أيضاً مقرّ البرلمان ومكان الإقامة الرسمي للرئيس الأعلى للدولة (الملك). رأيت أننا في حاجة إلى بناء مركز إداري جديد وليس عاصمة جديدة.

أنا شخصياً أحبّ الطقس البارد في جبالنا وآثرتُ في البداية تشييد مدينة جديدة في بوكيت تِنغي أو في جاندا بايك، وكلا الموقعين على تلال باهانغ. وأعطت حكومة ولاية باهانغ التي سرّها المشروع موافقتها على الفور، لكنّ تكلفة استملاك الأرض كانت باهظة، ولذلك قررنا البحث عن

موقع في مكان آخر. وتبيّن أنّ ذلك كان نعمة لأنّنا لو مضينا في خيارنا الأول وأقمنا مراكزنا الإدارية في بوكيت تِنغي أو في جاندا بايك، لكانت المسافة التي ستفصلها عن مطارنا الدولي الجديد أبعد من المسافة التي تفصلها عن كوالالمبور. وفي النهاية، قرّرنا تشييد المدينة الإدارية في سِلانغور واخترنا أرضاً مزروعة بأشجار النخيل تسمى بيرانغ بيسار موقعاً لها. طوّر العقارَ شركة بريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، ومن هنا جاء اسمها بيرانغ بيسار أو الحرب العظمى، بدأ كعقار لأشجار المطاط، ثم حُوّل عقب الاستقلال إلى عقار مزروع بأشجار نخيل الزيت، وبلغت أبعاد العقار نحو ثمانية كيلومترات طولاً وثلاثة كيلومترات عرضاً، ومساحته نحو خمسة آلاف هكتار على شكل أرض متموجة تقع في مكان مناسب يتوسّط المسافة بين كوالالمبور والمطار الدولي الجديد في سيبانغ، وجدنا في الأرض ضالّتنا وكانت كافية لتحقيق غايتنا. وبناء على ذلك، اشترت الحكومة العقار بأكمله بسبعمئة مليون رينغت، وبحلول سنة ١٩٩٣م بوشر العمل على المخططات التطويرية لبوتراجايا (على اسم تونكو عبد الرّحمن بوترا)، وهو الاسم الذي أُطلق على المدينة.

زرتُ واشنطن العاصمة وكانبيرا ومدناً أخرى شُيّدت لتكون عواصم، بما في ذلك إسلام أباد ونيودلهي، ولاحظت أن عدداً منها مُقامة بالقرب من مساحات شاسعة من المياه. أنا أحبّ البحيرات، ولذلك طلبت إلى مخططي البلدة إدراج بحيرة في المخطط، والسمة الأخرى التي أردتها كانت شقّ جادة مركزية ومستقيمة لتنظيم الاستعراضات. وكان الرئيس الفرنسي جاك شيراك قد دعاني ذات مرّة لمشاهدة استعراض يوم الباستيل في باريس وكان عرضاً مدهشاً للغاية. مشت التشكيلات المسلحة إلى جانب مركباتها المدرّعة ومدافعها وصواريخها في شارع الشانزليزيه، الجادة العريضة التي تمتدّ من قوس النصر إلى قصر الكونكورد، لكنّ كوالالمبور افتقرت إلى شارع عريض لتنظيم استعراض يوم الاستقلال، والطريق الممتد أمام مبنى السلطان عبد الصمد، والذي كنا نستخدمه في العادة، قصير جداً. أوعزت إلى المخططين بتضمين جادة مركزية عريضة مع مسارب جانبية مثل شارع الشانزليزيه الذي يمرّ في وسط المدينة، وهذا ما فعلوه.

خططنا بوتراجايا لتكون مقرّاً لنحو ٣٠٠,٠٠٠ شخص جلّهم موظفون

حكوميون، وخططنا أيضاً مدينة حدائق تضمّ سبعة منتزهات، بما في ذلك حديقة نباتية. ستصطفّ الأشجار والأجمات والنباتات المزهرة على جنبات الجادة والشوارع والطرقات. أردنا أن تكون الشوارع جميلة ومزدانة بالألوان كرمز على تقدّم الأمة وتفوقها وينبغي أن تكون الطرقات والشوارع عريضة وحسنة التخطيط، لكن كانت هناك حاجة إلى نقل كمّي سريع. تنبّهنا إلى ازدحام حركة المرور في كوالالمبور، ولذلك بنينا نفقاً من البداية أسفل الجادة المركزية لخط سكة حديدية منفردة ماليزيّ الصنع. أُنفق نحو ٦٠٠ مليون رينغت على النفق الذي يسير بموازاة نفق آخر لإمدادات المياه، والكابلات الكهربائية وأنابيب المياه المبتذلة وخطوط الهاتف. لكن لسبب ما، قررت حكومة تون عبد الله أحمد بدوي عدم بناء السكة الحديدية المنفردة، مما يعني أن الجسر المعلَّق الذي بنيناه يظل معلقاً بالمعنى الحرفي للكلمة. وربما سيُبنى خط السكة الحديدية المنفرد في يوم قريب عندما تسمح موازنة الحكومة بذلك.

قدّمت بتروناس اقتراح تطوير بوتراجايا في شباط/فبراير ١٩٩٥م. اقترحت تأسيس بوتراجايا هولدينغز أس. دي. أن. المحدودة على أساس تجاري لتكون المالكة والمطوِّرة، فيما تكون شركة كوالالمبور سيتي سنتر الشركة الاستشارية ومديرة المشروع. وستكون بيربادنان بوتراجايا السلطة المحلية الموجِّهة وستكون مستقلة عن حكومة الولاية. وسيتمّ نقل قطعة الأرض بأكملها إلى بوتراجايا هولدينغز، وستشكّل تكلفتها البالغة ٧٠٠ مليون رنغيت أسهماً بنسبة ٣٠ في المئة عائدة إلى وزارة المالية. وسيكون حَمَلَة الأسهم الآخرون إيمبلويز بروفيدِنت فاند بنسبة ٢٠ في المئة، وناشونال تراست فاند أو خزانة ناسيونال بيرهاد[1] بنسبة ٢٠ في المئة أيضاً، وبتروناس بنسبة ٣٠ في المئة. وفي ما عدا الفندق والمباني القليلة الأخرى التي ستشيدها الحكومة وتمتلكها، ستتولى بوتراجايا هولدينغز بناء وتأجير جميع المباني الأخرى للحكومة. وبعد ٣٠ سنة، تعود ملكية المباني إلى الحكومة وتكون الإيجارات بمثابة دفعات استملاكية مقسطة.

شُيّدت المدينة عندما كان سلطان سِلانغور الراحل المرحوم سلطان

(١) خزانة ناسيونال بيرهاد هي الذراع الاستثمارية للحكومة.

صلاح الدِّين عبد العزيز شاه الحاج ابن المرحوم سلطان هشام الدِّين علم شاه الحاج ملكَ البلاد. سرّه أن يرى العاصمة الإدارية للدولة تُشَيَّد في سِلانغور. وفي أثناء مقابلاتي الرسمية الأسبوعية معه، كنت أشير إلى أن هذا المشروع التطويري الكبير سيكون إسهاماً كبيراً في نمو ولايته وتطويرها. وقد أظهر لي اهتماماً قوياً بسير الأعمال التطويرية في بوتراجايا.

أثرت أمامه مشكلة إدارة المدينة، وتوجّب أن تكون تابعة للحكومة الفدرالية لا لحكومة الولاية، وإلّا ستنشأ صعوبات لاحتمال وجود اختلافات بين سياسات الحكومتين.

كنت متفطناً تماماً إلى التضحية التي قدمتها سِلانغور أصلاً بموافقتها على نقل كوالالمبور إلى الحكومة الفدرالية، عنى ذلك أنه يتعين على سِلانغور الموافقة على اقتطاع أرضها لبناء كوالالمبور كأرض فدرالية. لكن بحلول تسعينيات القرن الماضي، امتدّ النمو السريع لكوالالمبور إلى المناطق المحاذية لسِلانغور، مما أسهم في نمو الولاية وتطويرها. كنت واثقاً بأنه سيكون لتطوير بوتراجايا التأثير الامتدادي ذاته في سِلانغور.

قلتُ للسلطان متلعثماً أنه سيكون تطوير بوتراجايا أسهل إذا جُعلت أرضاً فدرالية، وكم كانت مفاجأتي عندما وافق على ذلك على الفور. أعتقد أن القرار لم يُسعد عدداً من الأشخاص في حكومة سِلانغور مع أنهم ينتمون إلى الحزب الذي يشكل الحكومة الفدرالية. ومع ذلك، التزمنا بجميع الإجراءات القانونية حرفياً، بما في ذلك الحصول على موافقة حكومة الولاية، قبل أن يتم نقل بوتراجايا إلى الحكومة الفدرالية لتكون أرضاً فدرالية وأعتقد أن ذلك خدم مصالح الجميع؛ فقد سهّل الإشراف على العاصمة الإدارية الجديدة بالتأكيد، وشجّع على تطوير المناطق المحاذية لسِلانغور وما وراءها، وأسهم في ترسيخ الهوية والعزة الوطنية لجميع الماليزيّين.

ترأستُ حفل وضع حجر الأساس، الذي شهده سفراء من نحو ٨٠ بعثة دبلوماسية في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦م، أقيم نُصب من الفولاذ على شكل علم ماليزيّ مشرَّع على سارية منخفضة ليرمز إلى المدينة. وبعد مرور أقل من ثلاث سنين، انتقلتُ إلى المكتب المقبَّب الجديد لرئيس الوزراء، وكان عملاً قياسياً لأني عرفت أنه لم يسبق أن شُيّدت عاصمة أخرى في هذا الوقت

الوجيز. زرتُ موقع البناء كل أسبوع تقريباً، وتساءلت مرات كثيرة إن كنت سأكون أول المقيمين فيه، وكنت أفكر جدياً في التنحي ولو أنني تنحيت في سنة ١٩٩٨م كما خططتُ في الأصل لما عايشت تجربة العيش في المقرّ الجديد لرئيس الوزراء أو العمل في مكتب رئيس الوزراء في بوتراجايا، وربما تعود السرعة المدهشة لأعمال البناء إلى كون الموقع حقلاً عشبياً؛ لذلك لم يكن هناك أنابيب أو كابلات مطمورة يتوجّب الابتعاد عنها أو نقلها إلى مكان آخر، ولا طرق قديمة تتعين إزالتها، ولا مبانٍ قائمة يتعين هدمها. ولو أننا حاولنا استخدام أرض مبنية، لأدى نقل الخدمات إلى أماكن أخرى وهدم المنشآت القائمة إلى رفع التكاليف وتأخير أعمال البناء.

تم رفد البحيرة التي اقترحتُ على المخططين تضمينها في التصميم بواسطة عدد من الجداول الصغيرة التي تنشأ في الوديان لتصبح نهيرات دائمة الجريان. ظنّ المخططون أن وصول البحيرة إلى منسوب القناة في فم الوادي سيستغرق سنتين، لكنه في النهاية لم يستغرق أكثر من شهرين. أثبتت الطبيعة أنها تقوم بعمل أفضل من عملنا في الالتزام بالمهل المحددة. وكان يوجد تل صغير في وسط الأرض، لكن المياه غمرت الأراضي الخفيضة المحيطة وحوّلت التل إلى جزيرة، وتقع الجادة والمباني الوزارية التي تكتنف البحيرة في هذه الجزيرة. عملت هذه البحيرة على تحسين جمال المدينة، ومع أننا اضطررنا إلى بناء عدد من الجسور فوقها مما رفع تكلفة التطوير، فقد أحسسنا أن الأمر يستحق ذلك. بُنيت أغلبية الجسور وفقاً لأحدث التصاميم، لكن جسراً واحداً احتفظ بتصميم كلاسيكي، وهي مواقع رائعة لجذب الزوار، ومصدر اعتزاز للماليزيّين، ونقطة التقاء للناس في الأمسيات والليالي الصافية.

وفي ما يتعلق بالجادة، يبلغ طولها أربعة كيلومترات، وأنا أحسّ بأنها تضيف عظمة إلى قلب المركز الإداري، ويوجد مكتب رئيس الوزراء في نهاية الجادة، وتقرّر بناء مركز مؤتمرات دولية في الطرف الآخر. ونظّمنا أول استعراض بمناسبة عيد الاستقلال في تلك الجادة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٣م، وكان عرضاً مهيباً، كما أنه آخر عرض حضرته وأنا رئيس وزراء.

وكما كان متوقعاً، وُصفت بوتراجايا بالمشروع العملاق من قبل

القادحين الأجانب الذين رددوا، على نحو متوقع بالمثل، صدى النقاد المحليين. وبما أنني لم أعد رئيس وزراء، يقيم الذين ينتقدونني، وفيهم أعضاء في حكومة تون عبد الله، يوماً مشهوداً بانتظام لشجب هذا «المشروع العملاق مبدِّد الأموال». وذُكر أنه أحد المشاريع التي أفلست البلاد وأدت إلى التخلي عن جميع المشاريع الحكومية في «الخطة الثامنة لماليزيا». وقيل أيضاً إنه لم تسنح فرصة للشروع حتى في الخطة التاسعة لماليزيا لعدم توافر المال. وقيل للمتعاقدين الملايويين الذين اعتمدوا على العقود الحكومية أن عليهم أن يلوموا الحكومة التي قدتها، ويلومونني شخصياً على الضائقة التي يمرون فيها.

صحيح أن بوتراجايا مشروع ضخم، لكنّ معظم المشاريع التطويرية التي يقوم بها القطاع الخاص ضخمة أيضاً؛ فليس هناك أحد في ماليزيا يبني منزلاً واحداً فقط ولا حتى صف من المنازل التي تضم محلات ـ في العادة، يبني المطوّرون من القطاع الخاص بلدات مع مساحات ومجمعات للمتاجر، ومنتزهات وحدائق، ودور حضانة ومدارس، وحتى مساحات يُحتفَظ بها لدور العبادة. أضرب لك مثلاً مونت كيارا[٢]. عندما كنت أقود سياراتي قبل عشر سنين فقط في الممرّات التي تخترق الأجمات التي تغطي المنطقة، لم أكن أرى فيها ولو منزلاً واحداً. واليوم، يوجد العشرات من المباني السكنية الشاهقة، والشقق والمكاتب المملوكة، وناحية واسعة فيها متاجر ومطاعم كثيرة مصطفَّة على جنبات شوارعها وطرقاتها المؤدية إلى طرق سريعة علوية، وحتى خارج كوالالمبور وسِلانغور، المشاريع السكنية في الولايات الأخرى ضخمة أيضاً. وهي تندمج في حالات كثيرة مع مشاريع تطويرية مجاورة أخرى لتشكل بلدات كبيرة. وتعيّن أن تكون بوتراجايا أكبر من أغلبية العقارات السكنية، لكنها لن تُبنى مرة أخرى، ونحن نتصوّر اكتمال بنائها في سنة ٢٠٢٠م.

إن عقاراً سكنياً في القطاع الخاص مجرد عقار سكني، لكن بوتراجايا أكبر من ذلك بكثير ـ إنها جزء من عاصمة ماليزيا ومركزها الإداري. وآمل بألّا يجرؤ أحد على الإشارة إلى أنه ينبغي أن تكون العاصمة الإدارية لدولة

(٢) مونت كيارا ضاحية حديثة وثرية نسبياً شماليّ كوالالمبور.

ربما كانت أكثر الدول النامية تقدماً بمثل حجم عقار سكني خاص أو حتى أصغر منه. إنّ البلدات الجديدة في كلانغ فالي، مثل سري كيمبانغان وبوشونغ، أكبر الآن من بوتراجايا، ونموها سيستمرّ وكذلك شاه علم، العاصمة الجديدة لسِلانغور. ولو كانت بوتراجايا بمثل حجم عقار سكني فحسب، لغطت عليها البلدات المجاورة الجديدة في المنطقة ذاتها وقللت من أهميتها، ولما كان في وسعنا دعوة المستثمرين الأجانب والاستشاريين الدوليين إلى مجمع حضري صغير. ماذا سيقولون عنا؟ ألن نكون في نظرهم شعباً مخيلته محدودة؟ يتعين أن تكون عاصمتنا الإدارية مدهشة وأن تعكس بحقّ التطور الذي تشهده البلاد لأنها ستكون عاصمتنا في المستقبل البعيد لا في زماننا الحاضر فقط. يتعيّن تشييدها لتعمّر طويلاً، مع مساحات واسعة للنمو، وينبغي أن تحظى هندستها المعمارية بإعجاب الأجيال اللاحقة. وبحجمها وتخطيطها وهندستها، تعيّن أن تكون راقية وأخّاذة، وهكذا كانت - هذه هي شهادة عدد من زوارها الأجانب، بما في ذلك قادة ومسؤولون من دول أخرى قرروا بناء مراكزهم الإدارية الوطنية أو عواصمهم الجديدة، وأعربوا صراحة عن نيتهم في استخدام بوتراجايا نموذجاً يحتذون به.

لكن هل أفلست البلاد بسبب بنائها بوتراجايا؟ وفقاً لأفضل المعلومات المتاحة لي، كانت الأوضاع المالية في ماليزيا جيدة عندما سلّمتُ مقاليد السلطة. لا ريب أنه لو عملت الحكومة بنصيحتي، ما تكلّفنا فلساً واحداً لبناء بوتراجايا. اقترحت بيع عدد من الممتلكات الحكومية في كوالالمبور، والتي كانت ستُخلى بعد الانتقال إلى بوتراجايا، وهي واقعة في بعض أكثر النواحي المرغوبة تجارياً والمهمة استراتيجياً في المدينة. كما إننا اشترينا عقار بيرانغ بيسار بالفدان، بينما الأراضي في كوالالمبور تباع بالقدم المربّع بمبلغ يمكن أن يصل إلى ٣,٠٠٠ رينغت للقدم المربع الواحد. اشترينا نحو ١٠,٠٠٠ فدان (أو ٤٠٠ مليون قدم مربّع) لكنّ الأراضي الحكومية في كوالالمبور تناهز بمجموعها ملايين الأقدام المربعة. ولا ريب أن تمويل حيازة الأرض وبناء بوتراجايا كان سيسهل كثيراً بواسطة عائدات بيع تلك الأراضي - من دون تحميل الموازنة أي عبء.

لو أن المسؤولين الحكوميين عملوا بنصيحتي، لأمكن تطوير بوتراجايا بالكامل من دون أن تسحب الحكومة ولو فلساً واحداً من الصندوق الموحّد

الذي تودَع فيه جميع العائدات الحكومية. لكنّ المسؤولين الحكوميين، الأميل إلى التأثر بالعواطف منهم إلى الواقع، كرهوا التخلي عن مكاتبنا في كوالالمبور، أرادوا الاحتفاظ بها واستخدامها لمآرب أخرى أرادوا المحافظة على هوية كوالالمبور كونها العاصمة الفدرالية كي لا تكون ملكاً للقطاع الخاص بشكل كامل. يمكنني تفهم مشاعرهم لأني أنا أيضاً أحنّ إلى ماضينا الوطني ـ لكن المفاخر والمشاعر تكلّف مالاً.

وبسبب تطوير عقار بيرانغ بيسار، ارتفعت قيمة أرضه، وفي مقدورنا بيع بوتراجايا لو أردنا. إن حكومة تتذرّع بعدم امتلاكها المال يمكنها تحصيل أكوام منه. والخيار البديل هو أن نبيع الأراضي المتبقية غير المستثمرة في بوتراجايا واسترداد المبالغ التي دفعناها سابقاً. تعتبر شركات تطوير الأراضي من بين أكثر الشركات ربحية في ماليزيا. وكنت قد نفّذت مشروع بناء مساكن في ألور ستار قبل أن أصبح رئيس الوزراء، وجنيت منه مبلغاً كبيراً على الرغم من افتقاري الكامل إلى الخبرة في الأعمال التجارية. وبوصف الحكومة مطوّراً لبوتراجايا، كان يجدر بالحكومة امتلاك القدرة على تحقيق أرباح ضخمة، وبالتالي لم تخسر الحكومة مالاً، على الصعيد المالي، من تطوير بوتراجايا؛ أي إن الانتقادات التي تقول إن بوتراجايا مشروع عملاق وهدر للمال غير مبررة وأن المشروع بالمقابل استثمار ممتاز.

تعلّمت أن الأرصدة التي لا تكون محل استخدام جيد تتدهور قيمتها وتتبدد في النهاية. الشيء الذي يُثري بعض الناس وبعض الدول هو قدرتها على تطوير إمكانات أرصدتها وتفعيلها إلى أقصى حدّ. وعندما كانت كوالالمبور أرضاً منخفضة هامدة، تمكن عدد قليل من جمع الثروات، وحتى أصحاب العقارات في المدينة لم يتفطّنوا إلى القيم المحتملة الكاملة لأملاكهم. وسواء أكانت المدنية متخلفة أم متقدمة، لم يكن يوجد من يشتريها. فالأعمال التجارية، بما في ذلك المحلّات التي تبيع الموادّ الأساسية بالتجزئة، لم تكن على ما يرام في تلك الأيام، ولم يكن يوجد بالتأكيد متاجر فخمة تبيع السلع الكمالية ذات الماركات العالمية. ولم تكن الأموال تأتي إلينا ولم يكن في استطاعة الماليزيّين جمع ثروات لأنه لم يكن يوجد أحد، محلي أو أجنبي، كثير الإنفاق.

لكن بعد أن حثّت الحكومةُ القطاعَ الخاص بجعل نفسها قدوة ـ بعد أن شيّدت البنية التحتية الداعمة واستثمرت في عمليات التطوير ـ بدأت كوالالمبور بالنمو، وأصبحت في النهاية مدينة رائعة فيها كافة ملذّاتِ مركزٍ حَضَري عالمي. ومع ذلك النمو، باتت هناك قيمة للأصول التي يمتلكها الناس ـ الذكاء، والحذق التجاري والمهارات، وليس الأرض فقط. لم يعد هناك هدر للأصول، ولا موارد مجمَّدة لا تُستغَلّ بالقدر الكافي، بأي شكل من الأشكال. الأمر المهم في سياق تطوير الدولة قدرة المرء على جمع أصوله وتطويرها واستغلالها؛ لأنّ الفشل في القيام بذلك يعني أنه سيظلّ فقيراً، وحتى لو كانت الأرض تحوي ذهباً، لن يغتني صاحبها منها ما لم يقدر على استخراجه وبيعه.

استثمرنا أموالنا في بوتراجايا وأوجدنا أصولاً تزداد قيمها باطراد، لكنّ هذه الأصول في حدّ ذاتها لن تدرّ عائدات ما لم، وإلى أن، نحسن استغلالها. وإذا كنت لا تعرف كيفية استخدام الأصول وكيفية تحقيق عائدات ملموسة منها، لن تكون سوى عبء وهدر لأنه لا يتأتّى عائد من امتلاكها. والموقف الذي يشجع الناس على النوم على أصول مجمَّدة هو الذي طالما كبح التطور الاقتصادي لعدد من الملايويين الريفيين على حساب تكلفة كبيرة تحمّلها شعبنا ودولتنا، إنه ليس من نوع المواقف التي تُفضي إلى فلسفة وطنية تقدمية وديناميّة، إن تحول بوتراجايا إلى مشروع جديرٍ بالمال أو هادرٍ له يعتمد على أصحاب الأصول التي توفرها بوتراجايا ومنشآتها. فإذا كان ملّاكها لا يعرفون كيفية استخدام تلك الأصول، وكيفية استغلالها بطريقة منتِجة، إذاً يرجّح أن يشجبوها باعتبارها هدراً، وهو أمر يعكس انعدام خبرتهم في الحقيقة. إنه حكم على الأصول وكذلك على الأشخاص الذين أساؤوا فهم استخداماتها المحتملة. وعندما تفتقر الحكومات إلى الأفكار الخاصة بتنظيم المشروعات، يصبح نمو البلاد وازدهارها مستبعدين. وهذا ما يعبّر عنه خير تعبير مثال ملايوي يقول: «إذا كنت لا تعرف كيفية الرقص، ستقول إن الأرض غير مستوية».

ربما تكون بوتراجايا تجسيداً لغرور شخص ورؤيته الشخصية، لكن لا مجال لإنكار أنها رد مميز للغاية على حاجة ماليزيا الملحة إلى عاصمة إدارية جديدة، ولولاها، لخرجت مشكلات النقل في كوالالمبور عن السيطرة منذ

زمن بعيد، كانت ستستعصي بالكامل على أي حلّ في غضون ١٠ أو ٢٠ سنة أخرى. لقد ساعدت بوتراجايا على حلّ أغلبية مشكلات الازدحام في كوالالمبور فيما كان العلاج لا يزال متاحاً.

ربما كنا سنبني أي بلدة بالية، مثلما فعلنا فور نيلنا الاستقلال ـ ولكانت تكلفتها أدنى بكثير بكل تأكيد. إذا كان الماليزيّون يريدون الافتخار بالبِلى، فليكن، لكنني أحس بأنهم يريدون شيئاً أفضل يفتخرون به، وإذا كانت الحال كذلك، لديهم الهندسة المعمارية المذهلة لبوتراجايا ليحتفلوا بها. ربما تطلّب بناؤها مالاً أكثر، لكنّ مشاعر حبّ النظر إلى الخلف والاعتزاز المحدود يكلّف مالاً أيضاً كما أسلفنا. وخير ما تنفق الحكومة الأموال عليه الأصول، مثل عاصمة إدارية جديدة تعبّر عن اعتزاز وطني صادق وتقوّيه.

بوتراجايا مدينة وظيفية جميلة، وأذكر أنّني حين زرت قصر فرساي خارج باريس، سمعت المرشد السياحي وهو يمدح جمالها، لكن حين شيدها ملك الشمس لويس الرابع عشر، لم يكن لدى سكان باريس خبزاً ليأكلوه، لكن عندما بنينا بوتراجايا، كانت مَعِدُ الماليزيّين متخمة ولم نشيّدها على حساب إهمال حاجاتهم، لذلك فهي تعبّر عن عزّة الشعب لا عن غرور قائده.

الفصل الثاني والخمسون

انهيار العملة

لم أكن مُلِمّاً بالنظام النقدي أو المالي الدولي حين تداعى وهدّد في غضون وقت وجيز بتقويض بلادنا من الداخل في سنة ١٩٩٧م. وقد شهدت وأنا صغير معدّلات تضخّم مرتفعة في أثناء الاحتلال الياباني عندما بلغت أسعار الموادّ آلاف الدولارات وعندما تعيّن على الناس حمل أكياس من الخيش الغليظ ملآى بما سُمّي «عملة الموز» لشراء حاجياتهم، لم يكن يوجد مصارف آنذاك وكانت التعاملات المالية كافة تتم نقداً.

كان هناك نقص في كل شيء في أثناء الاحتلال وكانت الأسعار ترتفع بشكل صاروخي، وكل ما فعلته الإدارة العسكرية اليابانية للتغلّب على المشكلة كان طبع مزيد من العملات الورقية ذات الفئات الكبيرة، بل لجأت إلى طبع أرقام جديدة على الأوراق المالية ذات الفئات الصغيرة لتغطية تكاليف سداد أجور موظفيها المحليين ومؤنها الخاصة والتي كانت تتضخم باستمرار، لكننا تمكنّا من تدبير أمورنا بطريق أو بأخرى؛ فبالنسبة إلى أسرتي، كنت أَوْفَر أشقائي مالاً لأنّي اخترت بيع الموز ومؤن أخرى في بيكان رابو، سوق الأربعاء الأسبوعية. وتعلّمت في وقت وجيز كيف أرفع أسعار مبيع معروضاتي لأتمكن من سداد تكاليف مؤني التي توقّعت ارتفاعها. وبالمقابل، عمل أشقائي في وظائف بمرتبات لدى الحكومة ووكالاتها، لكنّ زيادات رواتبهم بقيت متخلّفة دائماً عن الأسعار المرتفعة باستمرار ومتأخرة كثيراً إلى حدّ عدم كفايتها لتغطية التكاليف المرتفعة؛ انخرطنا جميعاً في السوق السوداء، وبعنا الثياب القديمة، والحليّ، وبعضاً من مقتنياتنا القليلة، كما بعنا السجائر اليابانية أيضاً متى تمكنا من الحصول عليها من الجنود اليابانيين.

بحلول سنة ١٩٤٤م، لم تكن الحرب تسير وفق ما يشتهي اليابانيون، واعتقدتُ أنّ البريطانيين عائدون عاجلاً أو آجلاً. وتحسّباً لذلك، دفعت كمية ضخمة من أموال الموز اليابانية لقاء ١٠٠ دولار من عملة مستوطنات المضيق والولايات الملايوية الورقية القديمة؛ لأنّي كنت واثقاً بأنّها ستصبح عملة قانونية من جديد متى عاد البريطانيون. كانت طريقة هبوط الأسعار إلى مستوياتها التي كانت عليها قبل الحرب فور عودة العملة القديمة إلى التداول أشبه بالمعجزة، وتقاضى الموظّفون الحكوميون رواتب ثلاثة شهور لتعويضهم عن عدم استلامهم رواتبهم منذ مغادرة البريطانيين ملايا، وبهذه الطريقة عادت العملة القديمة إلى التداول بشكل نهائي. تدفّقت في اقتصاد مدمَّر كان يعمل منذ مدة من الزمن بلا عملة فاعلة وثابتة وجديرة بالثقة، لم يكن الناس محنّكين حينها، فقبلوا من دون سؤال بالعملة التي أصدرتها الإدارة العسكرية البريطانية وتخلّصوا من عملة الموز اليابانية التي سرعان ما أصبحت بلا قيمة، هذا هو سرّ العملة الورقية ـ إنها في حدّ ذاتها لا تساوي شيئاً لكن لها قيمة طالما أنّ الناس يعتقدون أن لها قيمة، هذه هي طريقة عمل المال.

لكنّ دراسة عملية استعادة الاقتصاد الملايوي عافيته وتوثيقها وإعادة استخدام الدولار الملايوي للحلول محلّ العملة اليابانية لم تتمّ بشكل وافٍ بكل أسف. وربما يمكننا تعلم شيء من تلك التجربة وعن كيفية التعامل مع العملات وأزماتها، وأشير إلى أنّني عملت كاتباً لمدّة مؤقتة في مكتب «حراسة أملاك العدو» في وقت مبكر في سنة ١٩٤٧م وتقاضيت ٨٠ دولاراً في الشهر. كان الكتبة الدائمون يتقاضون ٦٠ دولاراً في الشهر، وهو الراتب نفسه الذي تقاضوه قبل الغزو، وبدا كما لو أنه لم يحدث تضخم إبّان الاحتلال الياباني.

طرأ تضخم محدود للغاية في الأيام الأولى للإدارة العسكرية البريطانية والاتحاد الملايوي وما كان يُعرف بفدرالية ملايا آنذاك. زاد حجم المعروض من المؤن لكنّ البطالة بقيت مرتفعة، وسرعان ما طبّقت الحكومة الاستعمارية ضوابط على الأسعار، غالباً ما يُلجَأ إلى هذا النوع من التدابير في زمن الحرب، لكنّ حكومة الاستعمار وجدتها طريقة جيدة لخفض التضخم، ولا تزال ماليزيا إلى هذا اليوم تراقب أسعار السلع الأساسية لأننا لا نرى في ذلك تعارضاً مع قواعد السوق الحرّة. إنّ المفهوم القائل إنّه يتعيّن أن يحدّد

العرضُ والطلب الأسعارَ دائماً غير صحيح بالمطلق لأن التجّار يفتعلون حالات نقص أو وفرة مصطنعة في العرض للتأثير في الأسعار وحتى التلاعب بها. لذلك السوق ليست آلية مجرّدة خالية من العيوب يمكن الاعتماد عليها لعرض الحقيقة غير المشوّهة لمستويات الأسعار المناسبة. وفي الواقع، قُدّر لنا أن نتعلم بعد خمسين سنة أن مبادئ السوق الحرّة تجيز حرية غير مقيّدة للتلاعب بالأسعار، سواء الخاصة بالسلع المحليّة الأساسية أم العملات الوطنية على المستوى العالمي.

استخلصت قليلاً من العبر بشأن التعامل مع معدلات التضخّم المرتفعة في أثناء انخراطي في الأعمال المهنية الصغيرة في زمن الحرب، وتعلّمت مسك الدفاتر في المدرسة، لكن لم يزوّدني كلُّ ما تقدّم بالمعرفة اللازمة للتعامل مع أزمة العملة التي ضربت ماليزيا في سنة ١٩٩٧م.

في أيار/مايو من تلك السنة، قرّرت أخذ إجازة لمدة شهرين، وَأَنَطْتُ مهامي بداتوك سيري أنور إبراهيم كرئيس وزراء بالوكالة، رأيت أنها فرصة جيدة لأراقب طريقة أدائه فيما بدأت بالتفكير في التنحي في سنة ١٩٩٨م، أردت التأكد من قدرة أنور على إدارة البلاد بالشكل المطلوب حين يتسلّم السلطة مني.

وفيما كنت في بليديشلوي في كوتسْوالدز بإنكلترا، وردتْني أنباء عن تعرّض أظنه البات التايلاندي لهجوم شنّه تجار العملة. الواضح أن رجال الأعمال التايلانديين اقترضوا مبالغ ضخمة بالعملة الأجنبية بمعدلات فائدة متدنية مقارنة بمعدلات الفائدة على القروض بالبات، ويمكن جني أرباح سريعة من الفوارق بين معدلات الفائدة ـ بشرط استقرار قيمة البات. رأى تجار العملة الدوليون، وهم أشخاص يعيشون على ملاحظة أي نواحٍ خارجة عن المألوف أو نقاط ضعف واستغلالها، أنّ الوضع مناسب لهذا النوع من التجارة. بناءً على ذلك، أشاعوا كلمة مفادها أن قيمة البات أعلى من قيمته الحقيقية وأن الاقتصاد التايلاندي غير مستقر، ثم باع تجار العملة كميات ضخمة من البات مما أدى إلى انخفاض قيمته أمام الدولار الأمريكي وإلى إيقاع التايلانديين الذين اقترضوا بالدولار في مشكلات. توجّب عليهم حيازة مزيد من البات لسداد قروضهم بالعملات الأجنبية لأنه إذا لم تكن أرباحهم

التجارية كافية، سيكونون مهددين بخطر التخلف عن سداد قروضهم، وإذا تخلّفوا عن السداد، ستبدو مزاعم تجار العملة بأن الاقتصاد التايلاندي ضعيف صادقة، عندئذٍ أغرق التجارُ السوقَ بمزيد من البات مما زاده ضعفاً وزاد عدد القروض المتعثرة بالعملة الأجنبية. ومع ذلك، ربما بدا أن التجار يردّون ببساطة كمتفرّجين أبرياء على أزمة هم من أطلق شرارتها.

وسرعان ما تبلورت دورة مفرغة: كلما انخفضت قيمة البات، زاد عدد القروض المتعثّرة وزاد الاقتصاد التايلاندي ضعفاً، وحاولت الحكومة التايلاندية شراءه مستخدمة احتياطياتها من الدولار الأمريكي للمحافظة على قيمته، لكن بدا أنه لدى تجار العملة كميات لا تنضب من البات يغرقون بها الأسواق. وفي نهاية المطاف، عانت الحكومة التايلاندية تدنّي قيمة البات بدرجة كبيرة ونضوب احتياطياتها من العملات الأجنبية، فنتج من ذلك دورة جديدة من بيع البات بسبب ضعفه الناجم عن افتقاره المتصوَّر إلى دعم من احتياطيات العملات الأجنبية. وحين عدت من إجازتي إلى الديار في آب/ أغسطس ١٩٩٧م، بدت الأمور بالغة السوء بالنسبة إلى تايلاند؛ لذلك قررنا إقراضها بعض العملة الصعبة لدعم احتياطياتها لكن من دون جدوى - فقد واصل البات هبوطه.

كانت أوضاع ماليزيا المالية جيدة آنذاك؛ لأنه لا الحكومة ولا رجال الأعمال احتاجوا إلى اقتراض الكثير من العملة الأجنبية، ولطالما كانت معدلات الفائدة لدينا منخفضة ولم يكن الاقتراض بالعملات الأجنبية يعود علينا بأي مكسب. كما كانت احتياطيات مصرف نيجارا من العملات الأجنبية كافية، أو أننا اعتقدنا على الأقل أنها كافية لدعم الرينغت إذا تعرّض لهجوم، لكنّ ذلك الاعتقاد بدا فرضياً، فنحن لم نُضعف موقفنا مثلما فعل التايلانديون من خلال اقتراضهم بالعملات الأجنبية وتعاملاتهم مع تجّار العملة، فلماذا نخاف؟

ثم بدأنا نسمع حديثاً عن «عدوى» مالية، وأننا على وشك أن نُعْدى بمشكلات جارتنا. بدا أن متانة اقتصادنا وأوضاعنا المالية قد لا تحمي الرينغت من التعرّض لهجوم، فإذا استطاع التجار تبديد الثقة بماليزيا أيضاً، ستنخفض قيمة الرينغت أيضاً. لم أفهم ببساطة لماذا ستسير الأمور على هذا النحو، لكنّ خبراءنا الاقتصاديين جزموا بقرب حصول ذلك.

كانوا على حقّ، وبدأ تجار العملة ببيع الرينغت بكميات ضخمة وسرعان ما انخفضت قيمته. كان سعر صرف الرينغت ٢,٥٠ مقابل الدولار في أواسط سنة ١٩٩٧م، لكنه خسر نحو نصف قيمته بحلول نهاية تلك السنة، لم نعرف من كان يبيع الرينغت كما لم نعرف سبب بيعه له. حدّثوني عن رجل اسمه جورج سوروس الذي هاجم الجنيه الإسترليني البريطاني والليرة الإيطالية ـ واجهت إنكلترا وإيطاليا أوضاعاً صعبة في درء هجماته وانخفضت قيمة عملتيهما عنوة. وبما أننا لم نعرف هوية تجار العملة، افترضتُ أن سوروس أحدهم، لكنّ الأمر أغاظني أياً يكن الشخص الذي سببه. كيف يمكن الغرباء إفقار بلدنا وشعبنا؟ كيف يمكنهم فعل هذا الشيء عن علم وقصد؟ حتى وإن لم يكن ذلك غايتهم الأساسية، لماذا اختارونا ليجلبوا لنا الخراب كمنتج ثانوي لاستراتيجياتهم في التجارة؟ بدا لي الأمر مجرداً من المنطق سواء على الصعيد الاقتصادي أم الأخلاقي.

وفي وقت وجيز، أحسّ الماليزيّون، وقطاع الأعمال بوجه خاص، بتأثير انخفاض قيمة الرينغت. ولم يعد المستوردون يجنون مالاً كافياً بالرينغت لشراء الدولارات اللازمة لدفع أثمان البضائع التي يتعيّن شراؤها من مورّدين أجانب، ما جعلهم مفتقرين إلى المال الكافي وعاجزين عن خدمة ديونهم، والماليزيّون الذين اعتادوا السفر إلى الخارج وجدوا فجأة أنّ السفرات إلى الدول الأجنبية باهظة التكلفة. ومع أنّ صادراتنا باتت تعود على أصحابها بمبالغ أكبر بالرينغت لأن المبيعات تسعَّر بالدولار غالباً، طالب المشترون الأجانب بدفع أثمان أقل لمنتجاتنا. وأصروا على القول إن التكاليف في ماليزيا قد انخفضت بانخفاض قيمة الرينغت، لكنّ تكاليف الموادّ الخام والمكوّنات المستورَدة ارتفعت، وكذلك السلع الرأسمالية(*)، وهذا يعني أن انخفاض قيمة الرينغت لم يقوّ مزيّتنا التنافسية، وخصوصاً في التعاملات مع جاراتنا التي هوت عملاتها أيضاً.

أحسسنا بالعجز لأن الرينغت واصل هبوطه واقترب اقتصادنا أكثر من الركود، ولم نصل إلى مستوى نمو نسبته ثمانية في المئة سنوياً، وعلى مدة نحو عشر سنين متتالية، إلّا مؤخراً، وبتنا نواجه الآن إمكانية تحقيق نمو

(*) مثل الآلات والمصانع (المترجم).

سالب، لكني لم أستطع قول شيء عن تجار العملة ـ ما من مرّة أدليت فيها بتصريح علني إلا وزاد تدهور الرينغت على الفور.

وفي ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٧م؛ أي قُبيل بدء الهجوم على العملات الإقليمية، أثنى مايكل كامديسوس، المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، في مجلس الشؤون العالمية في لوس أنجلوس على حاكم مصرف نيجارا لحسن إدارته للاقتصاد وللنظام المالي، وقال: «ماليزيا مثال جيد لدولة تعي سلطاتُها جيداً تحديات إدارة الضغوط الناجمة عن النمو المرتفع والمحافظة على نظام مالي متين في غمرة تدفقات الرساميل الضخمة وسوق عقارية مزدهرة». وأشار إلى أنّ معدّل التضخّم منخفض وأن الرينغت حافظ على سعر صرف ٢,٥ مقابل الدولار لمدة طويلة، وأنه عملة قوية فعلاً، ما يعكس الأوضاع المالية القوية للبلاد، لكنّ الأشخاص أنفسهم باتوا يقولون إن اقتصادنا محموم، وأنّ هذا هو سبب ترنّح الرينغت تحت وطأة انقضاض تجار العملة. لكنّي رفضت الاعتقاد بأن انخفاض قيمة الرينغت يُعزى إلى اقتصاد ضعيف أو إلى أي فقدان ثقة بالسوق في ماليزيا.

اشتريت كتباً تتحدّث عن تجارة العملة لأفهم آلياتها على نحو أفضل؛ لأني اعتقدت أن تجارة العملة هي التي تؤثر في عملتنا، وليس الوضع الأساسي لاقتصادنا أو لعملتنا نفسها. وسبق أن التقيت بكامديسوس وبدا أنه رجل لطيف، والتقى أنور، بصفته وزير المالية ومساعد رئيس الوزراء، برئيس صندوق النقد الدولي مرات كثيرة. أوعزت إلى أنور في مناشدة كامديسوس وقف تجارة العملة والمجادلة بأنه لا لزوم لها وأنها تلحق أضراراً باقتصادات الدول النامية، لا أعرف إن كان أنور أوصل كلامي إلى كامديسوس، لكن لم تُبذَل محاولة لوقف التجارة.

أنا أعتقد أن التجارة بالعملة كما لو كانت سلعاً عمل منافٍ للعقل؛ فالبن والسكر والمطاط وما شاكل ذلك سلع حقيقية ولها استخدامات بشرية مهمة متنوعة، لكنّ أمر العملة مختلف؛ فقيمتها في المقايضة تكمن في أنها وسيلة لاقتناء السلع الحقيقية فقط، وليس لها قيمة في حدّ ذاتها، فلا يمكن استخدامها بأي طريقة أخرى كما لا يمكن استهلاكها مباشرة. ونحن لم نعد نعيش في القرون الوسطى الآن؛ إذ لم يكن للاقتصاد الأوروبي أي عملة

جديرة بالثقة، وكان التجار في الأسواق الفرنسية يتخذون من التوابل الجنوب شرق آسيوية مالاً لهم ووسيلة مقايضة لكننا نستخدم التوابل والبهارات الآن لتحسين مذاق طعامنا ولدينا المال اللازم لشراء السلع التي نحتاج إليها.

أذكر أنني قرأت عن ذلك في إحدى المرات عندما كان يوجد فائض من البن في الأسواق وكانت أسعاره متدنّية للغاية، عمد البرازيليون إلى طرح حبوب البن في البحر لإحداث نقص في البن ورفع سعره، لكن هل يمكنك استخدام الطريقة ذاتها فتطرح أموالك في البحر أو تحرقها لتزيد قيمتها؟ في حالة العملة، الوضع أشدّ سوءاً في الواقع لأنّ المال المتاح للتداول أكثر من الأموال التي أصدرتها المصارف المركزية ومجالس النقد. ذلك أنّ الأيادي لم تعد تقتصر على استخدام المال الحقيقي في التعاملات لأنه يوجد شيكات وبطاقات ائتمانية وحوالات إلكترونية، ولا بدّ من أنّ القيمة الإجمالية التي تمثّلها تتجاوز القيمة الإجمالية للعملات الورقية الصادرة والمتاحة للتداول؛ أي إنّ المال أضحى افتراضياً من الناحية العملية.

بالعودة إلى الوراء الآن، أفترض أنّني أخذت على محمل الجدّ عبارة يُكثِر خبراء الاقتصاد قولها وهي أنّ المال عصب حياة النظام المالي والاقتصادي. وبصفتي طبيباً، فهمت أنّ هناك كمية محدّدة من الدماء التي تجري في عروق الإنسان في أي وقت (مع أنّ عليك أن تزيدها في بعض الأحيان من خلال نقل الدم)، لكنني تعلمت عدم تطبيق تلك الفكرة أو المفهوم المجازي الحرفي الطبّي على الاقتصاد. إن المال مختلف عن الدَّين لأنّ الديون قد تفوق بكثير المال المتداوَل واللازم لدعمها وتحديد قيمتها، وخبراء الاقتصاد يختلفون عن الأطباء في طريقة تفكيرهم، فهم يرون أنّ حاصل اثنين زائد اثنين قد يزيد على أربعة أحياناً.

عقب بروز الولايات المتحدّة من الحرب العالمية الثانية بوصفها القوة العسكرية والاقتصادية المهيمنة، قبل العالم بالدولار الأمريكي بصفته العملة القياسية في التجارة الدولية وعملته الاحتياطية. وكانت اتفاقية بريتون[1] قد ثبّتت الدولار الأمريكي عند مستوى ٣٥ دولاراً مقابل أونصة الذهب. ومن

---

(١) اجتمع مندوبو ٤٤ دولة قُبَيل انتهاء الحرب العالمية الثانية لمناقشة كيفية إعادة بناء الاقتصاد العالمي.

ثَمّ ثبّتت جميع الدول الأخرى عملاتها مقابل الدولار، والذي عنى تثبيت قيمها مقابل الذهب من الناحية الفعلية. انتعش الاقتصاد العالمي بعد الحرب في أثناء سريان مفعول هذا النظام، لكن عندما تخلّت الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب في سنة ١٩٧١م، وذلك عائد بدرجة كبيرة إلى حاجتها إلى سداد التكاليف المتراكمة لحرب فيتنام، تخلخل استقرار العملات في جميع أنحاء العالم، وباتت قوى السوق تحدّد الآن معدلات الصرف وباتت أغلبية العملات «تعوم» إزاء بعضها بعضاً.

أحسست أن ذلك قضى على سيادة الدول وتركها تحت رحمة السوق وجشع البشر، والأشخاص الجشعون لن يقيموا اعتباراً لرفاهية الناس الآخرين، وهم لن يتحسسوا حاجات الدول النامية بالتأكيد، وكي يجنوا الأرباح، يدمّرون دولاً بأكملها ويفقرون شعوبها.

لكن تعيّن علينا القبول بهذا الوضع مع علمنا بإمكانية التلاعب بآليات السوق وقواها، ولم يطل الأمر حتى بدأ المضاربون بإساءة استخدام النظام. اخترعوا البيع المكشوف للسلع والأسهم، واخترعوا الآن البيع المكشوف للعملات.

جنوا ثروات من إفلاس الدول، وبخاصة دول العالم النامي، إنهم قتلة ماليون بكل ما في الكلمة من معنى، أقام مؤسسو المشاريع صناديق تحوّط ودعوا الأثرياء إلى المشاركة فيها. ومع أنّ عائدات الاستثمار من خلال قنوات أخرى ستكون أكبر بكثير، لكنّ العمليات التي تقوم بها هذه الصناديق لا تنتج شيئاً يمكن استخدامه في السوق أو في تلبية حاجات الناس.

إن تنظيمها أقل ما يتوجّب فعله، لكن فيما يصرّ المروّجون لها على ضرورة توافر الشفافية في كل صفقة أو عملية وفي خطط كل من عداهم - إذْ هل يُعقل أن يخاطر المستثمرون الجادّون بأموالهم بوضعها في شيء تكتنفه السرّية؟ - أُجيز لعمليات الصناديق ذاتها أن تبقى مبهمة. فمن هم التجار، ومن أين حصلوا على أموالهم، وكم يبلغ المال الذي اقترضوه، وإلى من باعوا عملاتهم ومن الذي اشتراها: نحن لا نعرف الإجابة عن أي من هذه الأسئلة. يمكن الصناديق أن ترفع رساميلها إلى ٢٠ ضعفاً، وبهذه الصناديق، يتخطى التوسعُ الائتماني المالَ المعروض ولا يعود بينها وبينه أي علاقة

متماسكة، وهو الأمر الذي يصحّ في الاقتصاد أكثر من أي شيء آخر، إن تأثير عملياتها مدمّر.

كامديسوس رجل فرنسي وبلغني أنه صديق للرئيس شيراك، وبما أنني أعرف شيراك جيداً، بعثت إليه برسالة حدثته فيها عن عمليات النهب التي يقوم بها تجار العملة وطلبت إليه التوسط لدى كامديسوس ليوقف التجارة بها. ومرة أخرى التقيت بتوني بلير في اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث في إدينبورغ بسكوتلندا في سنة ١٩٩٧م، وكان قد أصبح للتوّ رئيس وزراء بريطانيا. بيّنت له بإسهاب تأثير تجارة العملة وطلبت إليه التنسيق مع صندوق النقد الدولي، لكنّ جهودي ضاعت هباءً.

كان لماليزيا تجربة سابقة في التجارة حين انخرطنا فيها لنضمن عدم نضوب احتياطياتنا بسبب تذبذب العملات التي ادخرناها، لكننا لم نتعامل سوى مع عملات الدول المتقدمة. ضاربْنا كما يفعل الجميع في السوق، لكننا لم نتلاعب وكانت مسألة القيام بمجازفات محسوبة، وعندما أخفقت مغامراتنا في المضاربة، خسرنا كثيراً من المال، وبعد أن تعلّمنا ذلك الدرس، أقلعنا عن ذلك العمل.

دُعيت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧م للتحدث في المؤتمر السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في هونغ كونغ وانتهزتُ الفرصة للهجوم على تجار العملة متهماً إيّاهم بالإمعان في إفقار الدول الفقيرة في العالم. وأشرت إلى سوروس بالاسم كواحد من التجار الذين تلاعبوا بعملات دول جنوب شرق آسيا وقوّضوا نموها. وفي اليوم التالي، تحدث أنور في المؤتمر نفسه، وكنت قد سافرت إلى صباح عندما اتصل بي هاتفياً وبدا منزعجاً وأبلغني أن خطابي زاد قيمة الرينغت تدهوراً. وبما أنه لم يصل إلى حدّ الطلب إليّ عدم الحديث بهذه الطريقة مرة أخرى، فقد واصلت انتقاد صندوق النقد الدولي وتجار العملة. وفي مؤتمر لاحق في العاصمة التشيلية سانتياغو، شجبت أفعالهم، وهبطت قيمة الرينغت من جديد، وبدا لي أن ذلك برهان على أن تجار العملة يضغطون لتخفيض قيمة عملتنا. ومحال أن يكون ذلك من فعل السوق لأن ردّ الفعل جاء فورياً. وكان ذلك من صنيع حفنة من اللاعبين المستترين الأساسيين الذين يتحكمون بالسوق لا بسبب إجماع عام فيها،

ولأسباب تخصهم أيضاً ـ إذْ كان بعض الناس يحاولون منعي من التحدّث عن تجار العملة.

وفي ماليزيا، باشر أنور العمل بما بات يسمّى «حلّ صندوق النقد الدولي من دون صندوق النقد الدولي»، لكنّنا لم نعانِ مشكلة اقتصادية في الأساس. ولم يكن لنا حاجة في الاقتراض من صندوق النقد الدولي لتسوية ديوننا الخارجية لأنّنا لم نقترض كثيراً ولأنّ الديون التي باتت مستحقة كانت قليلة. وكان لا يزال في مقدورنا تدبّر أمرنا في تلك الديون المستحقّة، لكن بصرف النظر عن حاجتنا إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي من عدمها، أحسّ أنور أنّ على ماليزيا القبول بنصيحة الصندوق وظنّ أنه كي نحافظ على الثقة الدولية بإدارتنا الاقتصادية، ينبغي لنا فعل ما يقال لنا وإدارة اقتصادنا وفقاً للطريقة التي اقترحوها. بدا أن أنور يظن أن علاج صندوق النقد الدولي نافع لنا وأنه سيساعدنا على التعافي من التوعّك الدولي، حتى وإن لم يكن الداء قد ألـمّ بنا بعد؛ ولذلك رفع أنور معدلات الفائدة وقلّص الإنفاق الحكومي، حذّرته من أن أفعاله قد تحرم الحكومة من عائدات هي في حاجة إليها لسداد رواتب موظفيها، وحاول أيضاً خفض مدة التخلف عن سداد أقساط القروض من ستة شهور إلى ثلاثة قبل التصريح بأن القروض متعثرة السداد. وهذا ما رفع النسبة المئوية للقروض المتعثرة السداد التي منحتها المصارف، مع إشهار إفلاس المقترضين، تباطأ النشاط التجاري، وحلّ بنا المرض وكان دواء صندوق النقد الدولي سبب مرضنا وليس علاجه، ومع ذلك، مضى أنور قدماً.

اتضح الآن أن الاقتصاد متجه نحو الركود؛ كانت الشركات تُفلس وتتخلّف عن سداد قروضها المصرفية، ولا سيما بعد قرار أنور خفض مهلة التخلّف ورفع معدلات الفائدة إلى ١٢ في المئة؛ لذلك قرّرنا تشكيل وكالة عمليّات على غرار مجلس العمليات الوطني الذي تعامل مع ذيول أعمال الشغب التي وقعت في سنة ١٩٦٩م. أردنا التقليل من المماحكات السياسية ولذلك قمنا بضمّ جميع الوزراء الأُول ورؤساء وزارات الولايات ـ بما في ذلك المنتمين إلى باس ـ إلى ما سمّيناه «مجلس العمل الاقتصادي الوطني»[٢].

(٢) أُنشئ مجلس العمل الاقتصادي الوطني في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨م لتقديم النصح للحكومة في جميع القضايا المتصلة بالأزمة المالية.

وكان قادة النقابات التجارية والمؤسسات المهنية في عداد أعضاء المجلس أيضاً.

شرحنا لهم المشكلات التي تواجهها البلاد واستمعنا إلى آرائهم حيال كيفية التعامل مع الوضع، لكنّ حجم المجلس الكبير منعه من عقد اجتماعات كثيرة. ولذلك قررتُ تشكيل هيئة استشارية صغيرة لمتابعة التطورات واقتراح العلاجات وتعيّن أن تحظى بمساندة الوزارة ككل، مع أن عدداً قليلاً من الوزراء كانوا فيها. ومن حسن الحظ أن الوزارة لم تشكك في صلاحيات تلك الهيئة القوية أو ترتيبات تشكيلها. كان في عداد أعضائها أنور، وداتوك مصطفى محمد وهو خبير اقتصادي ذو مؤهّلات عالية وهو يتقلّد الآن وزارة التجارة الدولية والصناعة في الحكومة الماليزيّة، وتون دائم زين الدِّين، والسكرتير الأول تان سيري شمس الدِّين عثمان، والمدير العام لوزارة المالية تان سيري شمس الدِّين هيتام، ومساعد حاكم مصرف نيجارا داتوك فونغ وينغ فاك (لسبب ما لم يحضر حاكم المصرف اجتماعاتنا)، وتان سري علي أبو الحسن سليمان الذي ترأس وحدة التخطيط الاقتصادي، وأوه سيو نام وهو رجل من القطاع الخاص ملمّ بالأعمال المصرفية والأسواق المالية، وتان سري الدكتور سوبي رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية.

كانت هذه اللجنة الصغيرة تلتقي كل صباح في مكتبي على مدى ثلاث ساعات على الأقل، دققنا في جميع الإحصاءات المتعلّقة بالاقتصاد، وأمرنا بإجراء دراسات عن كل ما رأينا أنه ربما يؤثّر في الأداء الاقتصادي أو في دلائل مستقبل البلاد، وأحضرنا خبراء ليشرحوا التطوّرات ويدلوا بآرائهم، واستمعنا إلى تقارير كثيرة، واتخذنا قرارات غالباً بشأن الأعمال الواجب اتخاذها. ومن حسن الحظ أننا لم نشهد اضطرابات اجتماعية في هذه الفترة الحرجة، يمكن الماليزيون أن يتلقّوا الضربات، لكنّ الردّ الهدّام ليس طريقتهم. كما كنا نجري التحضيرات النهائية لألعاب الكومنولث التي تقررت إقامتها في السنة التالية ولم يكن في مقدورنا تحمّل انعدام الاستقرار بأي شكل من الأشكال.

واصلتُ السفر إلى الخارج فيما أدرت الأزمة لمتابعة كل من المبادرات

الاقتصادية والدبلوماسية. وكنت في العاصمة الأرجنتينية بيونس آيرس عندما تذكرت فجأة تان سري نور محمد يعقوب الذي ترأس من قبل عملية تجارة العملة الفاشلة التي تولاها المصرف نيجارا، لمحته وهو يسير في شارع في كوالالمبور قبل مغادرتي إلى بيونس آيرس، وخطرت ببالي تلك الصورة الآن وقررت أنه ربما يكون قادراً على شرح تجارة العملة وربما اقترح طرقاً لمواجهتها. ربما استخلصت ماليزيا من مغامرتها الفاشلة في التجارة عبرة قيّمة وحتى إنقاذية لأن تجّار العملة أطبقوا علينا الآن وكانت المسألة ملحّة ولم أستطع الانتظار ريثما أرجع إلى البلاد، لذلك أوعزت إلى مكتبي بتحديد مكان نور محمد وإرساله جواً إلى الأرجنتين. وبعد ذلك بوقت وجيز، جلسنا معاً في الفندق في بيونس آيرس وشرح لي الأمور الدقيقة المتصلة تجارة العملات ولماذا خسرنا أموالنا، سألته عن الدروس المستخلَصة من تلك التجربة والتي يمكن تطبيقها على وضعنا الحالي.

إقترح أن يقيم بعضُ مؤسساتِنا التي لديها موارد مالية صندوقاً خاصاً لشراء الرينغت. وهذا ما فعلناه، لكن لم يكن في حوزتنا هنا أيضاً أموال تضاهي الأموال التي في حوزة تجّار العملة. وكان في مقدورهم رفع رساميلهم بمقدار عشرين ضعفاً وكنا سنستنفد احتياطياتنا في محاولة محاربتهم بهذه الطريقة. ولم نكن نحارب صندوقاً واحداً بل كنا نحارب عدة صناديق ضالعة في تجارة العملة ولذلك لم يكن هناك مفرّ من فشل المحاولة، لكنني وجدت نور محمد رجلاً واسع الاطلاع وقررت تعيينه مستشاراً مالياً لديّ وعضواً في مجلس العمل الاقتصادي الوطني.

طرحنا عليه كثيراً من الأسئلة في محاولتنا فهم تجارة العملات وكبحها. كان عليّ أن أستوعب بالكامل النظم المصرفية والمالية واستطاع نور محمد شرحها جميعاً؛ ذلك أن عدم فهمنا لهذه المسائل المعقّدة جعلنا نتخذ إجراءات ثبت عدم جدواها. وفي مرحلة معينة فكرت في تعمّد خفض قيمة الرينغت وزيادة الرواتب والأجور لإبطال تأثير هبوط قيمته، وعندما طرحت الفكرة على بعض الزملاء والوزراء، أصرّوا على عدم وجود إمكانية لنجاحها، لكنني اعتقدت بأن هناك عملاً يمكن أن تقوم به الحكومة بشكل قانوني لمنع التجارة بعملتنا، كنت لا أزال تحت تأثير انطباع بأن الأيادي تتناقل أموالاً حقيقية خلال هذه التعاملات، ولم أكن قد استوعبت بعد

الطبيعة المجرّدة والافتراضية للمال، وكيفية تدفق التعاملات الورقية بالمليارات في شتى أنحاء العالم على نحو أسرع من سدادك ثمن خضار قيمتها ١٠ رينغت في السوق المسائية المحلّية.

ولهذا السبب ظننا حين قيل لنا إنه يجري إخراج المال من البلاد أن الناس يحملون نقوداً حقيقية معهم عند رحيلهم، وطلبنا إلى ضباط الجمارك عند نقاط المغادرة التدقيق في حقائب المسافرين، لكنهم ذُهلوا لأنه لم يكن يجري إخراج أموال نقدية من البلاد، لكنّ حجم الكتلة النقدية في ماليزيا بات أقل بكثير منه في السابق، وعلمنا أن الأموال تتدفق في سنغافورة بالملايين. ولهذا السبب سألنا الحكومة السنغافورية إيداع كميات من الرينغت في المصارف الماليزيّة، واحترنا أيضاً في كيفية امتلاك تجّار العملة خارج ماليزيا مليارات الرينغتات الجاهزة للبيع. وتساءلت متعجباً من أين حصل هؤلاء المفترسون الدوليون على الرينغت؟ كانوا يبيعونه على المكشوف ويوقعون عقوداً لتسليم مبالغ منه بدا أنهم لا يمتلكونها، ومع ذلك، كان عليهم تسليمها في وقت ما.

سألتُ نور محمد عن كيفية خروج مثل هذه الكميات الهائلة من الأموال من ماليزيا من غير أن تُكتشَف وكيف يمكن تجّار العملة التعامل مع مليارات الرينغتات مادياً. لم يكن لدينا سجل بالكميات التي اقتنوها منه قبل بدئهم المتاجرة به كسلعة والإخلال باستقرار سعر الصرف، لكني استنتجت في مرحلة معيّنة بأنه لا بدّ من أنهم جمعوا هذه الأموال قبل البدء ببيعها في السوق.

بيّن نور محمد لمجلس العمل الاقتصادي الوطني أنه لا يجري تحريك أي نقود بشكل فعلي، وسيكون حجم مبلغ مليون رينغت، ولو كان على شكل أوراق من فئة ١٠٠ رينغت ضخماً جداً ولن يكون نقله سهلاً. ويستحيل وجود طريقة لنقل مئات الملايين أو مليار رينغت بالتأكيد. كما إنه عملة قانونية داخل ماليزيا فقط ولا يمكن استخدامه خارجها، وربما تقبل المصارف والصرافون في الدول الأخرى بالرينغت لمقايضته بعملة محلية، لكن بكميات صغيرة فقط. وفي النهاية، يتعيّن عليهم إعادة الأوراق النقدية إلى ماليزيا، لكن الواضح أن ذلك لم يكن يحصل ـ وإلّا لَلَزِم تحريك أرتال

لا نهاية لها من المركبات المقفلة المدرّعة جيئة وذهاباً باستمرار بين سنغافورة وماليزيا.

إذاً، ما هي الأموال التي تجري التجارة بها الآن؟ بيّن نور محمد أنّه لا توجد أموال نقدية مستخدَمة في هذه المتاجرة، ولكن يجري الاحتفاظ بها نقداً في مصارف ماليزيّة في حسابات عائدة في الأغلب إلى الأشخاص الذين يمتلكون هذه الأموال، فسألت نور محمد ماذا يحصل عندما يُشترى المال أو يباع، أجاب نور ربما يتمّ إيداع مقادير صغيرة في المصارف أو سحبها نقداً، لكن في العادة، يُقيَّد المال في حسابات الشخص الذي يقوم بالدفع أو تُخصَم من حسابه. ولا تتم أي تعاملات نقديّة على الإطلاق لأنّ التعاملات ورقية محضة ولا تتغيّر سوى الأرقام في سجلات ودائع المصارف فقط؛ أي إنه عندما تتمّ صفقات متاجرة بالرينغت، لا تغادر الأموال البلاد ولا تدخلها. ربما تكون العملية أعقد بعض الشيء في حالة فتح حسابات بعملات أجنبية في مصارف أجنبية، لكن حتى في هذه الحالة، لن تخرج الرينغتات المتاجَر بها من ماليزيا.

أدركت فجأة أنه لا بدّ من أنّ هذه هي طريقة المتاجرة بعملتنا، وكنا قد أوعزنا إلى مصرف نيجارا في سحب أوراق من فئة ١,٠٠٠ رينغت من السوق لمنع الناس من إخراج الأموال من البلاد. وتبيّن أن الأموال مودعة في الواقع في مصارف ماليزيّة في حسابات أجانب، وبما أن الأجانب يملكون المال، لم يكن في مقدورنا استخدامها.

كان ذلك إلهاماً بالنسبة إليّ، فأنا لست مصرفياً ولم أُجرِ غير تعاملات معدودة مع المصارف. وأنا أسدد دفاعاتي بالشيكات من دون تفكير في كيفية تغيّر الأرقام في حساباتي، كما إن عملياتي التجارية كانت صغيرة ويمكن مساعدي الشخصي معالجتها في العادة، لكنّي أصبحت مذعوراً الآن لكوني أنفقت مبالغ ضخمة من الأموال الحكومية من دون معرفة طريقة عمل المصارف. لكن من اللحظة التي عرفت فيها أن الرينغتات التي تتم المتاجرة بها لا تغادر ماليزيا من الناحية الفعلية أبداً، وأن المبيعات والمشتريات تشتمل ببساطة على عمليات نقل لملكية المال من حساب إلى حساب آخر في ودائع المصارف، بدأت بالتفكير في سبل قد تمكّن الحكومة من استخدام

سيطرة مصرف نيجارا على المصارف في ماليزيا لوقف تجارة العملة.

ظننت أن عدداً من زملائي في مجلس العمل الاقتصادي الوطني عرفوا أن الائتمانات التي يولّدها النظام المالي تفوق بكثير الأموال التي تصدّرها المصارف المركزية، لكنهم لم يروا كيف يمكن استخدام هذه المعرفة في فرض الحكومة سيطرتها على التجارة. وربما يكون الجهل بالنظام المالي أمراً جيداً لأنه سمح لي برؤية طريقة إفساد خطط تجّار العملة من زاوية جديدة.

سألت أنور عن إمكانية إصدار الحكومة أمراً للمصارف بعدم نقل الملكية عندما يشتري التجار الرينغت ويبيعونه. قال إن ذلك ممكن، فأمعنت النظر في هذا الخيار وشرعت مع تون دائم ونور محمد والمصرفيين في المجلس بالتباحث في إمكانية غلق منافذ الرينغت أمام تجار العملة. وفي الوقت عينه، تعيّن علينا وقف بيع الأسهم الماليزيّة وشرائها من خلال «السجل المركزي للطلبيات المحددة»، وما يسمى «سوق الأوراق المالية الموازية» التي أقامتها سنغافورة للتجارة بالأسهم الماليزيّة بعد فصل سوقَي الأوراق المالية الماليزيّة والسنغافورية في سنة ١٩٨٩م. كانت التجارة عن طريق السجل المركزي للطلبيات المحدودة السنغافوري تسبب هبوطاً مستمراً لأسعار أسهمنا، وكان المؤشر المركّب (سوق كوالالمبور للأوراق المالية) عندنا في حدود ١,٢٠٠ عندما بدأت قيمة الرينغت بالانخفاض، فهرع المستثمرون الأجانب إلى الخروج خوفاً من خسارة الأموال التي استثمروها في ماليزيا، فباعوا أسهمهم وحوّلوا الرينغتات التي حصلوا عليها إلى دولارات أمريكية أو إلى عملات أخرى. ونتج من مبيعاتهم هذه زيادة أسعار أسهمنا انخفاضاً إلى أن تدنّى المؤشر عن ٣٠٠ في إحدى المراحل. وباتت رسملة سوق الأوراق المالية لدينا الآن أقل من ربع ما كانت عليه قبل الأزمة.

تبيّن لنا أنّ جميع الأسهم التي اشتُريت من خلال السجل المركزي مسجَّلة بأسماء شركات أمناء استثمار وكانت عمليات قانونية تماماً، لكن حين بيعت الأسهم ضمن كل شركة منها، لم تتغير الملكية ولكن بقيت باسم شركات أمناء الاستثمار القابضة؛ لذلك، لم يكن هناك حاجة إلى إصلاح

سوق الأوراق الماليزيّة للتعاملات المالية. ومع ذلك، تسبّب البيع المستمرّ لهذه الأسهم الماليزيّة في هبوط أسعارها ولم يكن في استطاعة سوق كوالالمبور للأوراق المالية فعل شيء حيال السجل المركزي للطلبيات المحدودة ولم يكن هناك حاجة إلى تسجيل التعاملات مع سوق كوالالمبور للأوراق المالية طالما أنها بقيت على الورق مع أمناء الاستثمار أنفسهم.

تعيّن علينا وضع حدّ لهذه الممارسة، ولذلك قررنا عدم الاعتراف بأي عملية بيع ما لم يكن حَمَلَة الأسهم الحقيقيون مسجّلين في سوق كوالالمبور للأوراق المالية. وإذا لم يكونوا كذلك، لن تكون الصفقة قانونية وتُعتبر الأسهم ملكاً للبائع قانوناً. بعد أن فرضنا هذا الشرط، لم تعد تجارة الأسهم في السجل المركزي ممكنة من دون التسجيل لدى سوق كوالالمبور للأوراق المالية، ولم يعد للسجل المركزي دور في تجارة الأسهم ولذلك أُقفل.

في هذه الأثناء، اتخذنا قراراً بربط الرينغت بالدولار، وهي خطوة كانت ستثير جدلاً بلا شك، لكن كان علينا تحديد سعر صرفه حال إعلام المصارف بوجوب عدم تحويل الأموال التي في حساباتها إلى أي صفقة. كما كان علينا التأكد من توافر عملات أجنبية (ولا سيما الدولارات الأمريكية) بكميات كافية في المصارف وفي مصرف نيجارا لتغطية احتياج التجار إلى سداد أثمان مستورداتهم. وكان علينا التأكّد بالطبع من وجود كميات كافية من الرينغت في المصارف لمقايضتها بالعملات الأجنبية بحسب المعدل الذي ثبّتناه.

لطالما أصرت ماليزيا على وجوب إعادة عائدات مبيعات المنتجات الماليزيّة إلى الأجانب وإيداعها في المصارف الماليزيّة. وهناك دول نامية، مثل الأرجنتين، تجيز إبقاء العائدات في الخارج (في حالة بعض الدول الشرق أوسطية، لم تتم إعادة مبالغ ضخمة مما يسمى «الدولارات البترولية» أبداً ولكن سُمح بتحريكها جيئة وذهاباً بحثاً عن استثمارات مربحة في العالم قاطبة).

في حالة ماليزيا، كان سينجم عن ذلك خروج متواصل للمال من البلاد، ومع عدم قدرة البلاد على الحصول على النقد الأجنبي الذي جنته، ستعجز عن سداد أثمان مستورداتها أو قروضها. وبفضل ممارسة إعادة

أموالنا التي بعملات أجنبية تمكّنت ماليزيا دائماً من امتلاك قدر كافٍ منها لتمويل المستوردين الراغبين في شراء سلع أو خدمات من الخارج. وعندما ثبّتت الحكومة سعر الصرف، كان عليها امتلاك القدرة على ضمان إتاحة النقد الأجنبي لسداد أثمان تلك المستوردات الضرورية بالمعدل الثابت.

حتى إننا ربما كنا سنُثري أنفسنا بتقوية الرينغت وإعادته إلى سعر صرف ٢,٥ مقابل الدولار كما كان قبل الأزمة؛ لأن قيمة الرينغت كانت قد تحسّنت بحلول ذلك الوقت بعد أن انخفضت إلى نحو ٥ رينغت مقابل الدولار، وباتت تتراوح الآن بين ٣,٨ و٤ رينغت مقابل الدولار، لكن إذا كان الرينغت قوياً جداً بسبب تثبيتنا سعر صرفه عند مستوى مرتفع جداً، ستعجز الصادرات الماليزيّة عن منافسة المنتجات المشابهة التي تورّدها تايلاند والفيليبين وإندونيسيا في الأسواق الدولية؛ لذلك، كان علينا تحديد سعر صرف لا يُفقرنا بدرجة كبيرة ويحفظ لمنتجاتنا قدرتها التنافسية أيضاً. وبناء على ذلك، قررنا تثبيته عند مستوى ٣,٨ مقابل الدولار.

أبقينا الأمر سرّاً، لكن كان على مصرف نيجارا وسوق كوالالمبور للأوراق المالية تطبيقه وكان على الحكومة أن تتابع تنفيذ خططها على مدار الدقيقة عملياً. وعندما وضعنا هذه التدابير موضع التنفيذ، لم يكن في مقدورنا التأكد من فاعلية هذه الضوابط أو من إمكانية تنفيذ قرارنا المتعلق بإلزامية تسجيل مبيعات الأسهم لدى السجل المركزي أو إمكانية مواصلة العمل به، لكننا اتخذنا القرار في مجلس العمل الاقتصادي الوطني. تجدر الملاحظة إلى أن أنور كان لا يزال مساعد رئيس الوزراء ووزير المالية، ولم يعترض على الخطة الرامية إلى وقف أعمال تجار العملة والحد من السجل المركزي للطلبيات المحدودة السنغافوري.

وبقصد تأدية دور محامي الشيطان، قدّم نور الدِّين، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية، أكثر من ٣٠ سبباً لعدم السير في هذه الخطط فكان عليّ مجادلته وتفنيد كل اعتراضاته. وأظهر أعضاء المجلس الآخرون مستويات متفاوتة من الحماسة مع إشارة بعضهم إلى أنه لم يسبق لأحد تنفيذ هذه الإجراءات من قبل. هذا صحيح، فالخطط محفوفة بالمخاطر وربما ينهار الرينغت انهياراً كاملاً، وربما تبرز سوق سوداء أيضاً

تبيعه بأدنى من السعر الذي ثبّتناه. وربما تغرق مواردنا المالية واقتصادنا في الفوضى ويُفلت من السيطرة بالكامل - لم نكن متأكدين من أي شيء. لكنّ الحجة القائلة إنه يتعين عدم اللجوء إلى تدبير يُتَّخَذ لأول مرة تروق للجبان والتقليدي لا لشخص مسؤول عن بلده في زمن عصيب لم يسبق له مثيل.

أشار بعضٌ إلى رفض الناس في عدد من الدول النامية دفع أثمان مشترياتهم بالعملة المحلية، وإصرارهم على دفعها بالدولار الأمريكي. وربما يُرفض استخدام الرينغت في سداد أثمان المشتريات أيضاً، وفي هذه الحالة لن يساوي ثمن الورق الذي طُبع عليه، وعلمت لاحقاً أن بعض أعضاء المجلس طلبوا إلى الوزراء الأول في عدد من الولايات محاولة إيقافي، لكنهم لم يكونوا مستعدين لمواجهتي للمجادلة بشأن تجارة العملة والسجل المركزي للطلبيات المحدودة فيما هم لا يعرفون عنهما سوى القليل، بل إنهم كانوا أقل معرفة بتعقيدات التدابير التي كنا نخطط لاتخاذها والمخاطر التي تمثّلها، وحتى لو كان لدى أي منهم شكوك قوية، لم يكن في وضع يمكّنه من الدفاع عن آرائه.

عمل هذا الوضع لصالحي، ارتحت لقرارنا لكنّ ذلك لا يعني أني لم أتخوف من أن تجلب خططنا على البلاد كارثة. خشيت السير في عكس الاتجاه المتعارف عليه، ومعارضة جميع الخبراء، بمن فيهم الخبراء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لا ريب أن استراتيجيتنا كانت «مخالِفة» وأن المنتقدين سيسددون سهامهم إليها. خالفت الاعتقاد السائد، وبالتالي إذا عانينا انهياراً، لن يهبّ أحد لنجدتنا، بل ربما كان عليّ إيجاد مهرب لي من العار، وهو أمر روّعني بحقّ.

لكني كرهت فكرة فقدان السيطرة على البلاد مثلما سلّمت إندونيسيا زمام أمورها لصندوق النقد الدولي. كرهت الصورة المعبّرة لكامديسوس، المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، وهو يقف خلف الرئيس سوهارتو فاتحاً ذراعيه وهو يراقب الرئيسَ بابتسامة متكلّفة تنمّ عن الرضى وهو يوقّع اتفاقية التنازل عن السيطرة على اقتصاد إندونيسيا الذي هو أساس سيادتها الوطنية التي خاض من أجلها حرباً مريرة ضدّ الهولنديين في أربعينيات القرن

الماضي. وأنا لم أشأ بالتأكيد أن تجد ماليزيا نفسها في وضع مماثل، وحاولنا إقناع إندونيسيا بعد الاستسلام لصندوق النقد الدولي، وكان مرعي محمد، وزير المالية الإندونيسية، على اتصال وثيق بأنور الذي طلب إليه نصح سوهارتو بعدم التوقيع.

ذُكر لي أن الرئيس الإندونيسي لم يستطع النوم آنذاك، وخسر نحو ٤٠ مليون إندونيسي وظائفهم، وهوت قيمة الروبية من ٢٠٠٠ إلى ١٦,٠٠٠ مقابل الدولار ووقعت أعمال شغب في العاصمة جاكرتا، وأُشعلت النيران في المحلات وأُزهقت أرواح الناس. لام الإندونيسيون الصينيين الإندونيسيين على أزمتهم ولم يروا أن الأمريكيين وسيطرتهم على صندوق النقد الدولي هي المسؤولة عن أزمة عملتهم. فعندما وضع الصندوق يده على الموارد المالية الإندونيسية، لم تزد التدابيرُ التي فرضها على البلاد، مثل رفع الدعم عن الموادّ الغذائية والمحروقات، الأوضاعَ إلّا سوءاً ووقع مزيد من أعمال الشغب. كما إن حال تايلاند والفيليبين اللتين خضعتا لصندوق النقد الدولي أيضاً، لم تكن أفضل، ولم تستطع غير كوريا الجنوبية تحقيق بعض الانتعاش الملموس.

لم أثق ببساطة بحلول صندوق النقد الدولي التي فرضها أنور على البلاد، بدأ الوزراء بالشكوى من عدم توافر الأموال اللازمة لمشاريعهم التطويرية. وقُلّصت جميع امتيازاتهم، والإجراءات التقشفية التي فُرضت عليهم كانت مؤلمة، أراد أنور تحقيق فائض في الموازنة، لكنّ ذلك لم يكن ممكناً لتدنّي القدرة الشرائية للرينغت، ولذلك خفَّض الموازنة بنسبة ٢٥ في المئة. ولو أننا واصلنا العمل بتلك الإجراءات، ما بقي مال في الخزينة، ولوقع ما هو أسوأ، وانتهى بنا الأمر أيضاً إلى التنازل عن سيادتنا الاقتصادية.

عزمت على المضي في حلولنا، وفي الدقيقة الأخيرة، اتصل بي أنور هاتفياً ليقول إن تان سري محمد دون، حاكم مصرف نيجارا، ومساعده فونغ قد قدّما استقالتيهما. صُدمت لكنّي بقيت عازماً على السير قدماً، وطلبت إلى ثالث أرفع مسؤول في المصرف المجيء لرؤيتي. في ذلك الوقت، كانت تان سري الدكتورة زِيتي أختار عزيز مساعدَة الحاكم المسؤولة عن الشؤون

الاقتصادية، والعمليات في الأسواق الأجنبية والمالية والرقابة على معدلات الصرف[٣]، عرفتها من قبل لكنّ معرفتي بها لم تكن جيدة ولم يكن هناك وقت لإيجاد حاكم جديد ولذلك عيّنتها على الفور حاكماً بالوكالة قَدِمتْ إلى مقرّي وشرحت لي الوضع وما تنوي فعله. ومن حسن الحظ أنها أبدت كثيراً من التعاون وكانت مقتدرة، قالت إنها ستجري اتصالات مع المصارف وتوقف كل الحوالات المالية الضخمة المتصلة بتجارة العملة، لكن كان عليها بالطبع السماح بسداد الدفعات الخاصة بالتعاملات المالية التجارية.

أعلنت زيتي رسمياً فرض ضوابط على العملة وربط الرينغت بالدولار الأمريكي في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. قالت للصحافة: «علينا أن نعمل بمفردنا بالنظر إلى فشل المجتمع الدولي في إيجاد أي علاج ناجع للفوضى المالية العالمية، ومن الناحية المثالية، ينبغي للعالم أن يعمل بالتنسيق مع الدول لا أن يرغمها على التصرف بشكل منفرد».

انضمت زيتي، التي أصبحت حاكمة المصرف المركزي ونالت عدداً من الجوائز الدولية لقيادتها المصرف، إلى مجلس العمل الاقتصادي الوطني وقدّمت إسهامات جيدة بشأن الوضع الحالي في السوق وتحركات الرينغت وكنا نترقب بروز سوق سوداء له، راقبنا الأسعار وحاولنا التأكد من عدم استغلال أحد الوضع لتحقيق أرباح فاحشة، وحرصنا على توافر كميات كافية من جميع المواد الأساسية، وتواصلت اجتماعات المجلس اليومية. طُلب إلى المصارف إيداع جميع العملات الأجنبية التي تحصل عليها في مصرف نيجارا، وعنى ذلك عدم معاناتنا نقصاً في النقد الأجنبي لبيعه للمستوردين الحقيقيين. ثُبّت الرينغت بشكل صارم عند سعر صرف ٣٫٨ مقابل الدولار الأمريكي، وأثبت ذلك جدواه للمستوردين وللمورّدين.

تلقّت المؤسسات المهنية بارتياح كبير إجراء تثبيت الرينغت عند مستوى ٣٫٨ متى أرادت بيع ما لديها من دولارات أو عملات أجنبية. وارتاحت أيضاً لتأكيداتنا أننا سنحافظ على سعر الصرف طالما تطلّب الأمر ذلك لتثبيت

---

(٣) تان سري الدكتورة زيتي أختار عزيز هي المرأة الوحيدة التي تولّت منصب حاكم مصرف مركزي في آسيا. كما إنها ابنة البروفسور أونغكو عبد العزيز أونغكو عبد الحميد، أول خبير اقتصادي في البلاد والعميد السابق لكلّية الاقتصاد بجامعة ملايا، وابنة أخت داتوك عون جعفر مؤسس أمْنو.

الوضع. وصار في مقدور المؤسسات التجارية وضع موازنات للسنة بأكملها ولم تعد مضطرّة إلى التحوّط من الخسائر المالية الناجمة عن تذبذب قيمة الرينغت مما خفّض تكاليف مزاولتها أعمالها، كما إنّ اشتراط تسجيل جميع حملة الأسهم في سوق كوالالمبور للأوراق المالية ووقف بيع الأسهم الماليزيّة التي في حوزة شركات أمانة الاستثمار وضع حداً للمضاربات المتهورة في السوق، وفي غضون مدة وجيزة، ارتفع مؤشر سوق كوالالمبور للأوراق المالية إلى أكثر من ٨٠٠ نقطة بعد أن وصل إلى أدنى من ٣٠٠ نقطة. وتراجع عدد القروض المتعثرة السداد بعد إعادة مدة التخلف عن السداد إلى ستة شهور، وبدأ الاقتصاد بإظهار علامات انتعاش.

اتخذنا جملة من التدابير في أثناء الأزمة للمساعدة على تخفيف حدّة المشكلة، وعندما طرأ ركود على مبيعات العقارات، نظّمنا حملات لتملّك المنازل جمعت بين المطوّرين والمشترين المحتمَلين والمموّلين والمسؤولين الحكوميين والمحامين. وفي أول معرض ترويجي، بيعت أملاك بقيمة ٣ مليارات رينغت، ولإطلاق عجلة صناعة البناء من جديد، قررنا بناء ٤٠,٠٠٠ شقة سكنية لإيواء محتلّي العقارات في المدن. وبما أنّ مبيعات التجزئة كانت ضعيفة، حددنا أماكن يعرض فيها تجار البيع بالتجزئة بضائعهم وساعدنا على خفض أسعارها متى لزم الأمر. ودرسنا التقارير المتعلّقة باستهلاك الطاقة الكهربائية، وحركة الشحن والحاويات في المرافئ، والسياح القادمين والمسافرين جواً، والمركبات المسجَّلة وعدد من الأمور الأخرى، وعرفنا بالتفصيل مستوى أداء الاقتصاد وغالباً ما توصلنا إلى طرق لتحفيزه.

أَولى مجلس العمل الاقتصادي الوطني عناية بالغة لعمليّات «شركة إدارة الأصول الوطنية»، و«الشركة الوطنية لإعادة التمويل المصرفي» و«لجنة إعادة جدولة ديون الشركات»، وقد أُسست جميع هذه المؤسسات لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة السداد وإعادة رسملة المصارف.

لم نسمح ببيع الأسهم التي تمّ شراؤها من خلال السجل المركزي للطلبيات المحدودة في السوق مباشرة لأن ذلك سيدفع بأسعار جميع الأسهم إلى الانخفاض. وتعيّن على حَمَلَة الأسهم تسجيل أنفسهم في سوق كوالالمبور للأوراق المالية أولاً وأسسنا لاحقاً شركة خاصة لشراء هذه

الأسهم، والإشراف على استعادتها، ثم إدارة بيعها التدريجي في السوق كي لا نؤثّر في أسعار الأسهم بوجه عام. وفي البداية، تذمّر حَمَلَة الأسهم التي تتم التجارة بها من خلال السجل المركزي، لكن مع انتعاش بورصة كوالالمبور، ارتفعت أسعار الأسهم بنسبة ٢٠٠ في المئة بحلول الوقت الذي اشترت فيه شركتُنا الخاصة أسهمهم. وبذلك أمكن تجنيبهم الخسائر المالية الفادحة التي كانوا يخشَوْنَها، وتبيّن أنّ التريّث، ريثما يمكن جني الأرباح، نافعٌ لهم. كما حقّقت الشركة ربحاً في التعامل مع تلك الأسهم واستعادت الحكومة المال الذي أنفقته في مبادرتها الإنقاذية الجريئة.

شجب العالم الضوابط المفروضة على عملتنا وقال عدد من الخبراء الاقتصاديين إنها لا تنسجم مع نظام المتاجرة في السوق الحرّة، وتكهّن الخبراء بوقوع كارثة في ماليزيا وتوقعوا عودتها بفرح مع حمل وعاء التسوّل، لكنّ ذلك لم يردعنا، واعتقدنا أنّنا وجدنا الجواب الصحيح لعمليات نهب الدول الصغيرة التي يقوم بها تجار العملة الأثرياء. ربما لم يكن حلاً تقليدياً، لكنه نجح وتركنا الآخرين يدافعون عن المبدأ الاقتصادي ـ توجّب علينا إنقاذ دولتنا وأنفسنا. وفي النهاية، انتعشنا بسرعة فاقت سرعة انتعاش جميع الدول التي قبلت، طوعاً أو كرهاً، بتلقّي قروض من صندوق النقد الدولي وخضعت لحلّه الذي يقترحه لجميع المشكلات فأوقف تجار العملة عملياتهم بل إن صندوق النقد الدولي أقرّ بنجاح حلّنا، مع أنه لم يُوصِ به دولاً أخرى.

وفي هذا السياق، ساند جوزيف ستيغْليتز، الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد، وجهة نظرنا[٤]. حتى إن سوروس اعترف في وقت لاحق بأنّ ماليزيا قامت بعمل صائب بعدم إذعانها لصندوق النقد الدولي.

إن الحلّ الذي اعتمدناه ناسب وضعنا، لكنه ليس الوضع الذي يعيشه عدد من الدول النامية الأخرى. ولا يمكن هذا الحل أن ينجح في غير بلدنا لأنه بالإضافة إلى إرادتنا السياسية ومواردنا الغنية بالخبرات السياسية العملية، كان في تصرّف مصرف نيجارا احتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية

---

(٤) انتقد جوزيف ستيغليتز في كتابه **العولمة ومساوئها** *(Globalisation and its Discontents)* طريقة تعامل صندوق النقد الدولي مع الأزمة المالية.

ليدافع بها عن سيادتنا الوطنية، كما تمتّعنا بمدّخرات ضخمة عائدة بدورها إلى إدارتنا الاقتصادية المسؤولة على مرّ السنين. إن نجاحنا في صدّ هجوم تجار العملة المفترسين وردّ اقتراح صندوق النقد الدولي لا يُعزى حصراً إلى أفعالنا الحاسمة آنذاك، بل إنه اعتمد على المراقبة الحكومية الشاملة للاقتصاد على مرّ السنين وأثبت جدواها، ولا سيّما منذ سبعينيات القرن الماضي وثمانينيات.

لكنّ أزمة العملة لم تكن المشكلة الوحيدة التي كنا نكابدها، فبعد يوم واحد من إعلان زيتي عن الضوابط التي فرضتها ماليزيا على العملة، بلغت مشكلاتي مع أنور مستوى دراماتيكياً.

الفصل الثالث والخمسون

تحدّي أنور

بعد انقضاء أربع سنين على تبلّغي من تون حنيف، مفتش عام جهاز الشرطة، مزاعم تربط أنور بأنشطة شذوذ جنسي، بعث أحدهم إليّ كتاباً بعنوان: **٥٠ سبباً لاستحالة أن يصبح أنور إبراهيم رئيساً للوزراء** (*50 Dalil Kenapa Anwar Ibrahim Tidak Boleh Jadi Perdana Menteri = 50 Reasons Why Anwar Ibrahim Cannot Become Prime Minister*)، كتبه داتوك خالد جفري، وهو محرّر سابق في صحيفة **أوتوسان ماليزيا** (*Utusan Malaysia*) التي تصدر باللغة الملايوية[1]. الواضح أنّ الكتاب كان محاولة تعتمد الإثارة الحسية لكسب المال ولذلك لم أقرأه، لكنّ الشائعات بشأن أنور أبت أن تخبو.

وصلتني رسالة في سنة ١٩٩٧م من امرأة تدعى أومّي هافيلدا علي، أزعجني محتواها لتضمّنه مزاعم أكثر تحديداً وتفصيلاً عن شذوذ أنور، وعلمتُ لاحقاً أن أومّي شقيقة محمد عزمين علي، السكرتير السياسي لأنور[2]. يتعين عليّ الاعتراف بأني ظننت حتى في تلك اللحظة أن المزاعم مبالغ فيها، فلو أنّ فحوى الرسالة تحدّث عن إقامة أنور علاقات غرامية مع بعض النسوة، لكنتُ أقلّ ميلاً إلى الشكّ، لكن كيف يمكن شخص بهذه التقوى في الظاهر أن يكون منغمساً في شذوذ جنسي؟ وجدت صعوبة بالغة

---

(١) في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥م، قضت المحكمةُ العليا بدفع ٤,٥ مليون رينغت لأنور كتعويض إثر قضية قذف علني رفعها على خالد الذي تُوفي من مضاعفات ناشئة عن إصابة مزمنة بمرض السكري بُعَيد النطق بالحكم بأيام قلائل.

(٢) يشغل محمد عزمين علي اليوم منصب مساعد رئيس حزب العدالة الشعبي الذي أسسه أنور، وهي عضو في البرلمان ممثلة مقاطعة غومباك بولاية سِلانغور وعضو في جمعية الولاية ممثلة منطقة بوكيت أنترابنغسا.

في الاعتقاد بإمكانية أن يفعل هذا الفعل أيّ شخص في مثل هذا المنصب الرفيع، مسلم راشد ومحترم، ومع أن مزاعمها عزّزت تقرير مفتش عام الشرطة الذي قدّمه إليّ قبل أربع سنين، لم أتعامل معها بجدّية. وبعد نحو شهر، بعثت إلي أومّي رسالة أخرى، قالت فيها هذه المرة إنها تراجعت عن ادّعاءاتها، وتعجّبت من سبب إنكارها الآن ما قالته سابقاً.

في هذه الأثناء، واصلت الشرطة مراقبتها لأنشطة مساعد رئيس الوزراء؛ لأنّ هذه ممارستها المعتادة وحتى لو طلبت إليهم التوقف أشكّ في أنهم كانوا سيستجيبون لطلبي، لكنّهم جمعوا أدلة في هذه المرّة، تضمّنت صوراً واعترافات لأشخاص ضالعين في القضية. وعندما قدّم إليّ مفتش عام الشرطة الجديد تان سري عبد الرحيم نور ومساعده التحرّي تان سري موسى حسن الأدلة، أدركت أنني لا أستطيع تجاهل المعلومات، قلت إني أريد الاجتماع بالشهود والتحدّث إليهم شخصياً، وكانت تلك عملية دقيقة لأنها عنت أن أشارك بنفسي في القضية وبشكل مباشر، كنتُ قد قطعت شوطاً طويلاً في حلّ أزمة العملة وأردت التركيز عليها وعلى ألعاب الكومنولث المرتقبة في سنة ١٩٩٨م؛ إذ عنت لي الألعاب كثيراً ولذلك ساءني أن تقتضي منّي تلك الملهّيات متابعتها باهتمام أيضاً.

مضى زمن قبل التقائي بالشهود، اجتمعت بكل واحد منهم على انفراد في سري بيردانا (مقرّ الإقامة الرسمي لرئيس الوزراء) في كوالالمبور، طمأنتهم على أنّ محادثاتنا ستبقى سرّية وأن جلّ ما أريده هو الاستماع إلى رواياتهم شخصياً. أحد هؤلاء الشهود كان عزيزان أبو بكر، سائق داتين سيري الدكتورة وان عزيزة وان إسماعيل، زوجة أنور. ذكرت الشرطة أن أنور عاشر عزيزان جنسياً مرات كثيرة، سألتُ عزيزان عن هذه المزاعم، ومن البدهي أنّه ذُعر لأنّ أنور كان مساعد رئيس الوزراء وبدا شديد التوتر في أثناء اجتماعنا ومشوشاً بعض الشيء، أخبرني عزيزان بالتفصيل أين حصلت الحادثة الأولى وقال إنه خائف لأنّ أنور رجل واسع النفوذ ويمكن أن يوقعه في مشكلات كثيرة، وقال إن ذلك كان سبب عدم مقاومته.

أعرف صعوبة تذكّر التواريخ والأوقات الدقيقة حين تحصل الأمور ولذلك لم أتقصّ تلك التفاصيل، لكنّ الاجتماع كان كافياً لإقناعي بأنه يقول

الحقيقة. لكن في المحكمة، تكتسي التواريخ والأوقات الدقيقة أهمية بالغة وهي كافية لإدانة المتهم أو تبرئته، لكنّي أشك حتى في قدرة المحامين والقضاة على تذكر ما قاموا به بالتفصيل في السنة الفائتة، وربما يحتفظ بعضهم بيوميات، لكن لا أحد يدوّن كل ما يفعله في كل يوم.

كما قابلتُ أربع فتيات أخبرْنني كيف أنّ رجلاً هندياً عرفنه باسم نالّا أقنعهنّ برؤية شخص واسع النفوذ، اصطحب كلَّ فتاة على حدة إلى منزل في كيني هيلز، وهي ضاحية راقية في كوالالمبور. وهناك التقينَ بشخص عرفنَ أنه مساعد رئيس الوزراء، وطُلب إليهنّ نزع ثيابهنّ ليعاشرهنّ جنسياً، قالت اثنتان منهنّ إنهما أبتا أن يفعلا ذلك لكنّ الفتاتين الأخريين وافقتا، كنّ على استعداد للتحدث إلى الشرطة وإليّ لكنهنّ رفضنَ بعناد المثول أمام المحكمة للإدلاء بشهاداتهنّ. وأطلعتني الشرطة بالتفصيل على نتائج التحقيقات وعن رأيها في الأدلة التي جمعتها، واقتنعت الشرطة أيضاً بأن الشهود الذين اجتمعوا بي قالوا الحقيقة.

وبعد أن واجهتني الشرطة بجميع هذه المعلومات وبعد أن أجريتُ مقابلاتي الخاصة، أحسست بأنه يتوجّب عليّ فعل شيء، لم أستطع ببساطة السماح لشخص تحوم حول شخصيته الشكوك بأن يخلفني في منصب رئيس وزراء ماليزيا. في الواقع، لم أكن أستطيع إبقاءه في الحكومة أصلاً. إن أفعاله ونفاقه بالتنكّر في مظهر فرد شديد الالتزام بدينه أمر غير مقبول، ووجدتُ في الوسيلة الحقيرة التي يستخدمها للإيقاع بالناس ثم ضمان لزومهم الصمت أمراً مروّعاً.

استدعيت جميع الوزراء الأُوَل الأعضاء في أمْنو ورؤساء الولايات إلى سري بيردانا لعقد اجتماع وطلبت إلى الشرطة إحضار الشهود الذين قابلتهم. ثم أطلعتُ قادة الحزب على الأخبار التي وصلتني بشأن أنور وأريتهم صور الشهود، سألتهم إن كانوا يرغبون في طرح أسئلة على الشهود بأنفسهم، لكن بعد مناقشة مطوّلة قالوا جميعاً إنهم مقتنعون وإنه لا حاجة إلى مقابلتهم.

ثمّ سألتهم عن العمل الذي يتوجّب عليّ فعله؛ ذلك إنه إذا تستّرتُ على الأدلة وسمحت لأنور بالبقاء في منصبه، ربما يُفتضَح سلوكه ويُستخدم في ابتزازه، وسيكون مستهدفاً وبالتالي ستكون ماليزيا كذلك، حتى إني سأصبح

مهدّداً لأنه إذا تبيّن أنني كنت على علم بأمره ولم أتخذ الإجراء اللازم، فسوف أُتَّهَم بالتستّر عليه. وفي كلتا الحالتين، لا يمكنني السماح له بالبقاء في منصبه ـ عليّ أن أفصح عن الحقيقة وأقيله من منصبه، كنت على ثقة بأنّ الناس سيوافقون على إجرائي بعد أن يعرفوا الحقيقة، أيّد القادة المجتمعون الخطةَ التي اقترحتُها بالإجماع وقالوا إنهم سيؤازرونني إذا بدر أي ردّ فعل.

بخلاف إقالة أحد القضاة، لم يتطلّب طرد أنور اتّباع إجراءات دستورية؛ فأنا أملك بصفتي رئيس الوزراء حقّ إقالته من منصب مساعد رئيس الوزراء وإخراجه من الوزارة مثلما كان لي الحقّ في تعيينه، لكنه كان سيظلّ عضواً في أمْنو ومساعد رئيسها حتى بعد خروجه من الحكومة. وهذا وضع غير مقبول أيضاً، لكنّ إقالته من منصب مساعد الرئيس وتجريده من عضوية لا يتحقّق إلّا بقرار صادر عن المجلس الأعلى في أمْنو.

كنت أفكّر جدّياً في الاستقالة في ذلك الوقت، ولذلك توجّب عليّ اتخاذ قرار سريع. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨م، أصدرت بياناً عبر وكالة الأنباء الوطنية، بيرناما، قلت فيه إن نائب رئيس الوزراء داتوك سيري أنور إبراهيم قد أُقيل من الحكومة، لكن بحلول ذلك الوقت كان عدد من الناس قد قرؤوا كتاب خالد جفري الذي وُزّع على جميع المندوبين الذين حضروا آخر جمعية عامة لأمْنو وكانت تباع نسخ كثيرة منه في الأسواق المسائية المجاورة، كما عرف أشخاص كثر بأمر الرسالة التي أرسلتها أومّي هافيلدا، لكنّ أغلبية الناس لم تطّلع على القضية أو لم تقتنع بما حصل فعلاً. وساد اعتقاد بأن طرد أنور كان لدواع سياسية لأن محاولاته إضعاف مصداقيتي وتقويض الدعم الذي أتمتع به لدى أعضاء أمْنو لم تكن خافية على أحد. اتهمني أنصاره بالمحاباة والفساد، وفي الجمعية العامة السنوية لأمْنو في سنة ١٩٩٨م، انتقدني بعضهم صراحة وانتقد قيادتي، عرف الناس أنني على علم بوقوف أنور وراء كل هذه الهجمات لكني لم أكن في وضع يمكنني بعد من شجب إساءاته علناً، وجلّ ما أمكنني فعله كان إطلاق إشارات من غير الإفصاح عن هذه المسائل في خطابي الختامي. فما أمكن شرحه بالتفصيل للوزير الأول ولقادة أمْنو تعذّر إظهاره للناس عامة، ولذلك افترض معظمهم على نحو يمكن تفهّمه أنّ طرد أنور كان مدفوعاً بخوفي من أن يزيحني.

ويصعب عليّ حتى أن أشرح بطريقة مُقنعة في هذا الوقت أنّني لم أكن

أخشى حصول ذلك. فبحكم أنني كنت مقتنعاً بأنّي أتمتع بشعبية لدى أغلبية أعضاء أمْنو، كنت على ثقة بأني سأفوز في أي منافسة انتخابية يتحدّاني فيها أنور، وسبق أن فزت على تنكو رزاليغ حمزة وعلى تون موسى هيتام من قبل، وكان كلاهما عضواً شديد البأس في أمْنو ويحظى بشعبية، بينما كان أنور دخيلاً عادياً عارض الحزب في الماضي، وأنا من استماله وأعانه على الترقي في هرمية أمْنو إلى أن أصبح مساعد رئيس الحزب وبالتالي مساعد رئيس الوزراء. كنت واثقاً بأنّ أعضاء أمْنو سيرون جحود هذا المحظيّ عديم الصبر والوافد الجديد، كان في نظر المخضرمين في الحزب دعيّاً خدش كرامة كثير من الناس، وثابت العزم شقّ طريقه عنوة على سلّم المناصب في أمْنو.

ربما كان لديه أنصار أقوياء ملتزمون وحتى ممتنّون ومدينون بالفضل له لسبب أو لآخر، لكني كنت واثقاً بقدرتي على الفوز عليه إذا تحدّاني، والاعتقاد بأنّي طردته مخافة أن يزيحني لا أساس له. طردته لسببين لا ثالث لهما: لم يكن الشخص اللائق ليواصل العمل في الحكومة، ولم يكن الشخص اللائق ليخلفني في منصب رئيس الوزراء.

توجّب عليّ الآن إحالة قضية أنور إلى المجلس الأعلى في أمْنو، بما أن الوزراء الأُول ورؤساء وزارات الولايات الذين ائتمنتهم على القضية أصلاً كانوا جميعاً أعضاء في المجلس الأعلى، توقّعت دعماً قوياً منهم لكنّ أنور كان عضواً في الحزب ومساعد رئيسه بطبيعة الحال، وعنى ذلك أنه سيكون حاضراً في اجتماع المجلس - في الواقع سيكون جالساً بجانبي.

التأم الاجتماع بعد بضعة أيام في مقرّ أمْنو في مركز بوترا للتجارة العالمية لتقرير مصير أنور، بدأت بشرح الأسباب التي تدعوني إلى طرده من الحكومة مورداً أكبر قدر من التفاصيل. وبما أنّ موضوع بياني المفسر كان جالساً بجانبي مباشرة، كان الوضع متوتراً وشعرت بانزعاج شديد، لكن لم يكن في يدي حيلة - لم يكن في استطاعتي إخراجه؛ لأنّ من حقه حضور الاجتماع بصفته عضواً في المجلس، وبعد أن أنهيت كلامي، قلت إن في استطاعة مساعد رئيس أمْنو الآن الردّ على المزاعم المنسوبة إليه وذكر الأسباب التي توجب عدم طرده.

تطرّق أنور إلى مسألة الشذوذ الجنسي مرة واحدة خلال شرحه الطويل، مركزاً على أن علاقاته الغرامية كانت بالنساء فقط. وصرّح بأنه لم يفعل شيئاً خارجاً عن المألوف وأصرّ على أن كل شخص، بمن فيهم جميع أعضاء المجلس الأعلى، يقومون بمثل هذه الأفعال، وضرب الطاولة مرّة أو مرّتين لإظهار غضبه، وأصغى إليه أعضاء المجلس باهتمام ولم أحاول مقاطعته أو إيقافه.

كان داتوك بادوكا إبراهيم علي أول المتحدّثين بعد أن أنهى كلامه، قال إنه عرف أنور منذ وقت طويل، منذ سبعينيات القرن الماضي عندما احتُجزا في مركز الاعتقال كامونتينغ[٣]. انتقد أنور لضربه الطاولة وقال إنه يميل إلى تصديق ما قلتُه لأنه قرأ كتاب خالد جفري ولأنه اطلع على رسالة أومّي هافيلدا (الظاهر أنه جرى التداول علناً بنسخ للرسالة)، وقال إبراهيم إنه يرى وجوب إقالة أنور من منصب مساعد رئيس أمْنو وحتى طرده من الحزب وليس إقالته من منصب مساعد رئيس الوزراء فقط.

أعطيت الفرصة للجميع ليتكلموا جرياً على عادتي، تكلم عامّة المشاركين وضدّ أنور غالباً، مع أنّ أياً منهم لم يصل إلى مستوى قسوة إبراهيم. ساندوا إجرائي السابق الذي بموجبه أقلته من منصب مساعد رئيس الوزراء، وأعرب بعضهم الآن عن مساندته اقتراح إقالة أنور من منصبه في أمْنو، ووصل عدد قليل منهم إلى حدّ الحثّ على إلغاء عضويته في أمْنو.

لم أكن مستعداً بعد لمناقشة الإجراء الواجب اتخاذه، وبعد أن تكلّم الجميع، طلبت إلى أنور الردّ على الآراء التي عبّر عنها أعضاء المجلس، فرفض ـ وذلك بأن نهض عن كرسيه وغادر المكان ثم سألت المجلس عما ينبغي القيام به، وذكّرتهم أن هناك اقتراحين: إقالته من منصب مساعد رئيس أمْنو وطرده من الحزب، آثرت الأغلبية طرده، ما عنى أن أنور لن يعود مساعد الرئيس بطبيعة الحال.

انتهى الاجتماع بحلول منتصف الليل تقريباً، لكني بقيت للتوقيع على بعض الأوراق بعد أن غادر الأعضاء الآخرون. قيل لي إن أنصار أنور

(٣) كامونتينغ مركز اعتقال تطبَّق فيه إجراءات أمنية قصوى بالقرب من تايبينغ في ولاية بيراك.

تجمّعوا في الطابق الأرضي لكن الشرطة ستضمن عدم وقوع أعمال عنف. وعندما نزلت السلالم لاحقاً، وجدت نحو ٦٠ من أنصاره في مزاج نكد، رموني بقوارير المياه البلاستيكية قبل أن أتمكن من الوصول إلى سيارتي. صاحوا بغضب، ونعتوني بأوصاف مثل «ظالم» و«دكتاتور»، والواضح أن أنور أحضر معه هذه المجموعة من الموالين وخطب فيهم قبل الاجتماع، لكنّي عرفت أن هؤلاء الناس لن يتمكنوا من أذيتي وأن الوضع تحت السيطرة لأنني محميّ بحرّاسي الشخصيين وبرجال الشرطة.

اعتدت حتى تلك الليلة التعامل مع أناس مهذبين أينما ذهبت، لكنّ هذه الحادثة كانت تجربة مختلفة تماماً؛ إذ فوجئت برؤية أنصار أنور هناك، طُرد آخرون قبله بمن فيهم داتوك هارون إدريس وعزيز إسحاق وحتى أنا، لكن لم يحصل مثل هذا الأمر من قبل وخبرتي تفيد أن هذا الردّ الدراماتيكي المفرط معبّر عن شخصية أنور الكلاسيكية.

واصل أنور إلقاء الخطب في جمهور المعجبين له بعد طرده من الحزب، جال في أرجاء البلاد وقال للناس إنّ طرده حلقة من مؤامرة لمنعه من الوصول إلى رئاسة الوزراء، وأنّ الأمر برمّته مكيدة سياسيّة محضة، لم يتطرّق من قريب أو بعيد إلى أي انغماس في أنشطة منافية للأخلاق، وبات حزب «باس»، الذي دان أنور عندما التحق بأمْنو، يعبّئ الناس لقضيته، وابتهج محمد سابو، وهو عضو في البرلمان من حزب «باس» كان قد ألمح في خطاباته السابقة إلى ممارسات أنور الشاذّة جنسياً، واحتضنه بالمعنى الحرفي للكلمة. ونظّم أعضاء «باس» المهرجانات التي وصل عدد المشاركين في بعضها إلى ٣٠,٠٠٠ شخص، وكان لأنور فيها كلمات، ولئن كانت أغلبية الحضور من حزب «باس» أو من أنصاره، فقد حضر تلك المهرجانات عدد من أعضاء أمْنو أيضاً.

لم أشأ تحويل حملته السياسية الوطنية إلى قضية كبرى لأنّ ألعاب الكومنولث كانت قائمة على قدم وساق آنذاك ولم يكن في وسعي التنقّل في أرجاء البلاد لأشرح الوضع، كانت مسألة دقيقة وليست مسألة يمكن شرحها لجمهور عريض بسهولة، لكنّي استدعيت قادة القواعد الشعبية لأمْنو لإطلاعهم على التفاصيل، صدّقتني أغلبيتهم، لكنّ قلة منهم تفوّهوا بعبارات

غير مترابطة وغادروا. كان من الصعب إقناع الناس بأن أنور ليس ضحية ظلم، وليس القدوة في الفضيلة التي جعل من نفسه مجسّداً لها، وكان قد أمضى كثيراً من الوقت في التودّد إلى قادة أقسام أمْنو وأعضاء فروعها لأنّي فوّضته المحافظة على صلات القيادة وخطوط الاتصال مع الناشطين في الحزب وأعضائه العاديين، لكنّه وظّف تلك الزيارات للترويج لنفسه، ولا سيما في أوساط السكان القرويين. استطاع أن يؤمّ المسلمين في صلوات الجماعة وإلقاء خطب مُقْنعة، وبناءً على ما تقدّم، صعب على الناس التصديق بإمكانية ارتكابه هذه الأفعال التي تتناقض مع تعاليم الإسلام بالمطلق ورأوا أنه إذا كان رجلاً صالحاً، فلا بدّ من أني رجل سوء لأنني عدوه. وليس من السهل مجابهة هذا المنطق التبسيطي الذي جسّده ببراعة خطيب مفوّه؛ لذلك بدوتُ ظالماً في عيون عدد من المسلمين المتديّنين.

بعد مرور بضعة أيام على إقالة أنور من الحكومة، أصدر ليم كيت سيانغ، زعيم المعارضة البرلمانية، بياناً صحافياً قال فيه إنه يتعين عليّ بصفتي رئيس الوزراء أن أشرح للشعب وللمجتمع الدولي سبب صرف أنور. كما قال بي راماكْريشنان، رئيس أليران[٤] إن من حق الشعب الاطلاع على أسباب إقالة أنور. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت ١٤ منظمة غير حكومية بياناً صحافياً مشتركاً طالبتني فيه بـ«توضيح مناسب» لأسباب إقالة أنور.

مع تزايد المطالبات من كل حدب وصوب بتقديم تفسير، عقدتُ مؤتمراً صحافياً في مكتبي في ٢٢ أيلول/سبتمبر، فسألني أحد الصحافيين في ذلك المؤتمر عن سبب إقالة أنور من منصب مساعد رئيس الوزراء، ووزير المالية ومساعد رئيس أمْنو. بيّنتُ أنّني لم أصدّق في البداية المزاعم التي نسبت إلى أنور انغماسه في الشذوذ الجنسي عندما ظهرت لأول مرة، لكنني اقتنعت لاحقاً عندما قابلتُ شريك أنور شخصياً. عندئذٍ رفع أنور ضدي دعوى تشهير مطالباً بمبلغ ١٠٠ مليون رينغت تعويضاً عن الأضرار التي لحقت به.

لكنّ المحكمة العليا ردّت دعوى أنور لاحقاً على أساس أنني محميّ

(٤) أليران كيسدران نيجارا (أليران) حركة اجتماعية مدنية تأسّست في بينانغ في سنة ١٩٧٧م، وهي تصدر مجلة، **أليران مونثلي** *(Aliran Monthly)*، تسعى إلى معالجة القضايا الاجتماعية المهمة في ماليزيا.

بإعفاء من المسؤولية الجنائية، وهذا الإعفاء هو دفاع كامل في دعاوى التشهير. وقالت المحكمة العليا إنه يقع عليّ، بصفتي رئيس الوزراء، واجب قانوني وأخلاقي واجتماعي بإعلام الأمّة بالمسائل التي تخصّ أنور ومدى ملاءمته للمناصب العامة التي كان يشغلها سابقاً، وباتت القضية مصلحة عامة. وكان من واجبي أن أشرح للأمّة ردّ الحكومة وأمْنو على الهجمات الكثيرة التي شنّها أنور، وهي جميعها مسائل تخصّ المصلحة العامة التي لدى الشعب فيها كل سبب وحقّ للاطلاع عليها. وقالت المحكمة العليا إنني تصرّفت بحسن نية ولم أضمر حقداً عندما نطقت بتلك الكلمات بشأن أنور، ولذلك، أنا محميّ بالإعفاء من المسؤولية الجنائية. وردّت محكمة الاستئناف دعوى الالتماس التي تقدّم بها أنور وقالت أيضاً إنني محميّ بالإعفاء من المسؤولية الجنائية، ورفضت المحكمة الفدرالية كذلك طلب أنور الإذن برفع قضية استئناف، وأيّدت قرار المحكمة العليا[٥].

في هذه الأثناء، بدا أن الأحداث الجارية في إندونيسيا تشجع أنور ومناصريه؛ ففي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨م، أُطيح بالرئيس سوهارتو عقب مظاهرات ضخمة ومستمرة في الشوارع. وبغرض محاكاة الحملة الإندونيسية المناوئة لسوهارتو، بدأ أنور بالحديث عن الإصلاح ونعتني بالفاسد ومحابي المقربين. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر؛ أي قبل بيوم من اختتام ألعاب الكومنولث، دعا أنور إلى تنظيم تجمّع حاشد في داتران ميرديكا في وسط العاصمة كوالالمبور، في ذلك الموقع التاريخي؛ حيث طالبنا باستقلالنا الوطني في سنة ١٩٥٧م. ربما كان في اختيار المكان عملاً ذكيّاً من الناحية الرمزية بالنسبة إليه وإلى المتعاطفين معه، لكنّها كانت محاكاة ساخرة في نظر كل من شاركني وجهات نظري وإحساسي مثل عدد من أعضاء أمْنو، أريد من توقيت مهرجانه أن يتزامن مع زيارة الملكة إليزابيث الثانية لكاتدرائية سانت ماري المجاورة للموقع التاريخي. كان ذلك عملاً جريئاً ينمّ عن عدم احترام رئيسة دولة زائرة، لكن أنور لم يبالِ بذلك. نشرنا عناصر الشرطة في المنطقة وحرصنا على أن تكون الملكة إليزابيث بمنأى عن أي خطر.

---

(٥) إن الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف، والمحكمة الفدرالية مبينة في:
Dato' Seri Anwar Ibrahim v Dato' Seri Dr Mahathir Mohamad [1999] 7 CLJ 32 HC; [2001] 1 CLJ 519 CA; [2001] 1 CLJ 663 FC.

وصل إلى حدّ حثّ أتباعه على إحراق منزلي ومقرّ أمْنو، وتمكّنت إحدى المجموعات بالفعل من اقتحام مبنى أمْنو وتخريب بعض غرفه. واقتربت مجموعة أخرى حتى مسافة كيلومتر واحد من منزلي، لكنّ الشرطة وصلت في تلك اللحظة وتمكّنت من تفريقهم، بيد أنه لم يعد في مقدور الشرطة التغاضي عن مظاهرات أنور، سواء في وقت تنظيم الألعاب أم بعده، وفي مساء ٢٠ أيلول/ سبتمبر، ألقت القبض عليه وهو في منزله.

عرفت أنّه سيقع مزيد من المشكلات، لكنّي أملت بألّا تحدث فيما لا تزال ألعاب الكومنولث جارية. وقد رأى عدد من الصحافيين الأجانب الذين كانوا يغطون المناسبة في تمرّد أنور فرصة لشجب ماليزيا لاعتقالها أحد زعماء المعارضة؛ فهذه هي الأخبار التي يعشقونها، على أن الصحافيين المحليين الذين عرفوا خلفية الحدث اقتصروا إلى حدّ بعيد على إعداد تقارير عن سير الألعاب ونتائجها، ولا سيما أداء ماليزيا المميَّز، وتميّزت تقاريرهم التي غطت المظاهرات بالواقعية. لكن حين أقمنا للصحافة حفل استقبال في وقت الغذاء في فندق مينت الذي كان المركز الصحافي في أثناء الألعاب، طرحت صحافية أسترالية سؤالاً بشأن أنور وسخرت من اتهامه بالقيام بعمل شائن. كنت قد نسيت أن الشذوذ الجنسي بين راشدين مميِّزين أمر عادي في أغلبية المجتمعات الأوروبية الإثنية وفي نظر تلك المجتمعات، لم يرتكب أنور إثماً.

كنت لا أزال أشرف على تطبيق ضوابط العملة في ذلك الوقت، وذكر الصحافيون والمراقبون الأجانب أن خلافاتي مع أنور بشأن طريقة التعامل مع أزمة العملة كانت من جملة الأسباب التي دعتني إلى إقالته، لكن ذلك ليس صحيحاً بكل بساطة. صحيح أن خلافاتنا كانت تستحق جدالاً قوياً في الوزارة، لكنّ ذلك لا يستحق مثل هذا العمل الجذري، ولم يكن ضرورياً بحال من الأحوال لأن أنور وافق على آرائي المتصلة بضوابط العملة، ولو في الظاهر، كونه عضواً في مجلس العمل الاقتصادي الوطني. كما أشار بعض الناس إلى أنّه كان سبب تقديم حاكم مصرف نيجارا ومساعده استقالتيهما، لكنّني لم أشتبه بشيء حينذاك، إنّ ادّعاء إقالتي لأنور بسبب خلافاتنا حول طريقة التعامل مع أزمة العملة معيب، وكذلك مقولة إنني أزحته لدواعٍ سياسية، مثل محاولاته تقويض دعم الحزب لي ـ فقد كان في

مقدوري التعامل مع هذه المحاولات أيضاً من دون اللجوء إلى طرده.

عندما أبلغني مفتّش عام جهاز الشرطة أن الشرطة قررت اعتقال أنور بتهمة التحريض على العنف، تملّكني الخوف، وعرفت أن المتعاطفين معه لن يتلقّفوا أمر اعتقاله بهدوء، فضلاً عن كون اعتقاله سيحوّله إلى شهيد سياسي. نصحت للمفتش العام بعدم استخدام العنف عند اعتقال أنور أو تكبيله بالأصفاد. لكن عوضاً عن ذلك، فعلت الشرطة ما تفعله دائماً ـ اتّبعوا الإجراءات القياسية وتوجّهوا إلى منزله واضعين قلنسوات على رؤوسهم، وخلعوا الباب وقيّدوه بالأصفاد. وألقوا به في مركبة مقفلة للشرطة واصطحبوه إلى مقرّ الشرطة.

توقّعت أن يواجه تهماً في المحكمة على الفور، لكن مضت أيام ولم يحدث شيء. ثم ذُكر لي أنه محتجز بموجب قانون الأمن الداخلي، سألت الشرطة مراراً عن أسباب عدم توجيه تهم إليه بعد، لكنني لم أحصل سوى على إجابات مبهمة. وأخيراً، علمت أنه لُكم على عينه في أثناء احتجازه وأن الشرطة تنتظر شفاءه قبل تقديمه إلى المحكمة أمام عدسات الكاميرا. لكنّ زوال أثر الكدمة استغرق وقتاً طويلاً، وبما أن احتجازه بموجب قانون الأمن الداخلي أقلقني، قلت للشرطة إننا لا نحتمل الانتظار مدة أطول.

وُجّهت التهم إلى أنور في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨م، بعد تسعة أيام من اعتقاله. وظهر في العلن لأول مرة وآثار الكدمة على عينه لم تزل واضحة. وبصفتي طبيب، أعرف مدى سهولة إصابة كدمة في العين ولذلك ظننت في البداية أنه تعمّد أذية نفسه ولم أتصوّر إمكانية اعتداء أحد عليه، وقولي إنه تعمّد أذيّة نفسه أغضب الناس، لكنني لم أعتقد بحق أن الشرطة يمكن أن تضربه، ولا سيما بعد أن طلبت إلى مفتش عام جهاز الشرطة شخصياً توخّي الحرص.

تبيّن أن عبد الرحيم، مفتش عام جهاز الشرطة كان المسؤول عن إصابته في عينه، وسمح لأنور باستفزازه فهاجمه، لكنّه وفّر له في سياق العملية رصيداً سياسياً طويل الأجل استطاع أنور وأنصاره استخدامه خير استخدام. ولم يُسدِ لي عبد الرحيم أي خدمات سياسية ـ في الحقيقة، ألحق بموقف ماليزيا على الساحة الدولية ضرراً شديداً. وابتهج أنصار أنور وأحزاب

المعارضة بامتلاك دليل ملموس على أساليبي «الدكتاتورية»، وعرضوا في أنحاء البلاد كافة ملصقات لأنور وهو مصاب بعينه. عرض أنصاره القضية كما لو أنني مسؤول شخصياً عن معاملته بطريقة متوحشة، مع أني حاولت ضمان عدم حصول مثل هذا الأمر.

وُجّهت إلى أنور تهمتين منفصلتين الأولى تتعلق بالفساد والثانية تتعلق بالشذوذ، لكنّ التهمتين رُبطتا بمزاعم تحدثت عن طلبه من ضابط رفيع في الشرطة، وهو داتوك محمد سعيد أوانغ مدير الفرع الخاص، تهديد أومّي هافيلدا وحملها على التراجع عن رسالتها الأولى التي بعثت بها إليّ. استمرت محاكمته بتهمة الفساد، والتي بدأت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨م، أكثر من خمسة شهور. شهدت المحكمة كثيراً من الإثارة عندما أدلى محمد سعيد بشهادته وذلك حين تحدث عن إيعاز أنور إليه بـ«تغيير رأي» هافيلدا وحملها على التراجع وإنكار فحوى الرسالة التي بعثت بها إليّ، شكل ذلك فساداً وإساءة لاستخدام السلطة ووجدته المحكمة مذنباً. وعلى الرغم من كل الجهود القضائية التي بذلها أنور منذ ذلك الحين، ثبّتت جميع محاكم الاستئناف إدانته.

بدأت محاكمته بتهمة الشذوذ في ٧ حزيران/يونيو ١٩٩٩م، وكانت متابعة سير المحاكمة في الصحف مثيرة للإحباط لأن الادعاء أساء التصرف في مناسبات عديدة؛ ففي واحدة من اللحظات التي أزعجتني بوجه خاص، ادّعى وكيل الدفاع عدم حدوث لواط في اليوم المذكور في التهمة. ولم يقل المدعي العام تان سري مختار عبد الله شيئاً، كما لو إنه موافق على عدم وقوع جريمة، ثم ذكرت الصحف أنه لا توجد قضية لواط، لكن حتى لو لم تقع الجريمة في يوم محدد، فذلك لا يعني عدم وقوعها على الإطلاق. المشكلة في المدّعين لدينا أنهم موظفون حكوميون ولا يعرفون العقل الإجرامي، كانت متابعة القضية مثيرة للإحباط الشديد لأنهم لم يؤدّوا عملاً جيداً ولم يكن في مقدوري فعل شيء حيال ذلك. قدّموا أدلة كثيرة لا صلة لها بالقضية في المحكمة، فازدادت شكوك الناس وصاروا أقل اقتناعاً بوقوع جريمة، ومع أن المحكمة العليا وجدت أنور مذنباً في النهاية، استطاع تسجيل نقاط عديدة وإقناع عدد من الماليزيّين بأنه ضحية مؤامرة سياسية.

لكني لا أفهم في الواقع كيف يمكن أحد تصديق ذلك، إن التآمر على أنور بهذه الطريقة يعني أنني اتفقت على ذلك سراً مع الشرطة والمدعي العام والمدعين في المحكمة وشهودهم والقاضي وخبراء المختبر الجنائي وكثيرين غيرهم. لا ريب أن شخصاً في هذا الجيش الصغير من المتواطئين في هذه المؤامرة كان سيسرّب تفاصيل مكيدتنا إلى الناس في النهاية. ومع أن بعض الشهود تبنّوا مني موقفاً عدائياً، لم يتقدّم أي منهم ليقول إنني أرغمته على قول أكاذيب لمساندتي. أحد هؤلاء الشهود المعادين كان المدير العام السابق لوكالة مكافحة الفساد، داتوك شافعي يحيى الذي اتهمني من قبل بالتدخل في تحقيق أجرته الوكالة مع تان سري علي أبو الحسن سليمان، المدير العام لوحدة التخطيط الاقتصادي آنذاك. كانت قد وصلتني شكوى في سنة ١٩٩٨م بأن وكالة مكافحة الفساد أبدت عدوانية في التحقيق معه، ولذلك طلبت إلى شافعي شرح الوضع لمعرفتي أن المسؤولين الحكوميين متحمسون أكثر مما ينبغي في أدائهم مهامهم. لم يسر لقاؤنا على ما يرام واستشاط شافعي غضباً واتهمني بالتدخل في مهامّه. في الواقع، لم يكن للواقعة المتصلة بوكالة مكافحة الفساد علاقة بقضية أنور، لكنه نال فرصته في المحكمة وبدا أنه سعيد بذمّي.

ومع أنّ محكمة الاستئناف أقرّت الإدانة التي توصّلت إليها المحكمة العليا، أبطلت المحكمة الفدرالية الإدانة بقرار الأغلبية وبرّأت أنور من تهمة الشذوذ. قالت المحكمة الفدرالية إن الدليل لا يعزز رواية عزيزان، وهي أن أنور وشقيقه بالتبني سوكما درماوان سسميتا افتعلا الفاحشة، في الزمان والتاريخ والمكان المحدّد. يجهل معظم الماليزيّين ما جاء في حكم المحكمة الفدرالية الذي برّأ أنور على أساس تقني بسبب الخطأ المتصل بتاريخ وقوع الحادثة. لم ينتبهوا أن أغلبية قضاة المحكمة الفدرالية ذكروا في حكمهم أنهم وجدوا «. . . دليلاً يؤكد أن المستأنفين [أنور وشقيقه بالتبنّي] كانا ضالعَيْن في ممارسات جنسية شاذّة وأننا أميل إلى الاعتقاد بوقوع الحادثة المزعومة في تيفولي فيلا . . .»(٦). ومع إن الإدانة أُبطلت بسبب تقني، فإنّ

(٦) حكم المحكمة الفدرالية مذكور في:

Dato' Seri Anwar Ibrahim v PP & Another Appeal [2004] 3 CLJ 737 FC.

النتائج القضائية النهائية للمحكمة الفدرالية، والتي تفيد بأن أنور وشقيقه بالتبنّي كانا ضالعَيْن في ممارسات جنسية شاذّة، لا تزال صالحة.

العنصر المزعوم الآخر في «مؤامرتي» على أنور متعلق بتدخلّي المفترَض في النظام القضائي. غالباً ما كنت أُتَّهم بإضعاف المحاكم، وإذلال القضاة، والعداوة لمهنة المحاماة. وقد عالجتُ هذه المسائل في موضع آخر من هذا الكتاب، لكن يكفي في هذا المقام القول إن أنور مثل أمام المحكمة في قضية اعتقدتُ أنها واضحة تماماً. الملايويون متدينون عموماً ومحافظون، والشذوذ في نظرهم كبيرة وهم لن يتغاضوا عن هذه الأعمال أو يظهروا أي تعاطف مع مرتكبيها، لكنّ سمعة أنور بأنه رجل ملتزم دينياً أقنعت عدداً من الناس بأن اتهامه بارتكاب ذلك الفعل سخافة، وإن وجدت المحاكم أنه ارتكبها.

كما إن الصحافة المحلية والأجنبية أبت أن تتخلى عن تصويري بالدكتاتور، حكمت الصحافة الأجنبية على وجه الخصوص بأن أنور بريء ووافقها بعض الماليزيّين الرأي. ولم تفشل أحزاب المعارضة وصحفها في تصويري بأبشع صورة ممكنة، وهذا ما جعلني أشعر كما لو أنني كنت الشخص الذي مثل أمام المحكمة، وإذا صدّق الناس مقولتهم، فذلك يعني أني كرست حياتي وعملي كله لتدمير أنور وحياته السياسية.

رفع أنور ضدّي دعوى تشهير من جديد بناء على إجابتي عن سؤال طرحه صحافي عقب إلقائي خطابي الافتتاحي في مؤتمر عنوانه «حقوق الإنسان والعولمة» والذي نظّمته سوهاكام[٧] في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥م. ورداً على سؤال متعلق بقضية أنور، بيّنت أن الشذوذ في مجتمعنا عمل مرفوض وأنه لا يمكنني الموافقة على وجود شخص يفعل ذلك الفعل في وزارتي، والذي ربما يخلفني ويصبح رئيس الوزراء. وقلت أيضاً: «تخيّل وجود رئيس وزراء شاذّ جنسياً، إذاً، لن يكون أحد في مأمن».

لكنّ المحكمة العليا رفضت دعوى التشهير التي رفعها أنور ضدّي، وهنا أيضاً على أساس أنني محميّ بقانون الإعفاء من المسؤولية الجنائية.

(٧) سوهاكام تعني: اللجنة الماليزية لحقوق الإنسان.

كما ردّت محكمة الاستئناف الالتماس التالي الذي تقدّم به أنور لعيوب كثيرة في سجل الاستئناف الذي قدمه محاموه[٨]. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، نطقت المحكمة الفدرالية بحكمها رافضة طلب أنور الإذن بالتقدّم باستئناف أمام المحكمة الفدرالية.

غالباً ما اشتكى أعضاء المجلس الأعلى في أمْنو من الصحافة حين فُصل أنور وأوصوا دائماً بالتخلّص من المنتقدين، ولا سيّما إذا كانت انتقاداتهم موجّهة إليّ شخصيّاً. وعندما تُخُلّص من كبار المحرّرين أو نُقلوا، لامني الناس من خارج المجلس الأعلى ظنّاً منهم أنّني الشخص الذي باشرت أمر إبعادهم أو طالبت به، يتعيّن عليّ الاعتراف بأنّي لم أدحض تلك المزاعم، لكنّي وافقت على قرارات المجلس الأعلى لأني لم أشأ أن يشعر الأشخاص الذين كانوا قلقين عليّ بشكل واضح بأنني خذلتهم، ظننت أنّهم صادقون تماماً في إظهارهم دعمهم، لكن بعد أن تنحّيت عن رئاسة الوزراء، انقلبوا عليّ بسرعة مماثلة لإرضاء رئيسهم الجديد. والذي حدث أنه في ظلّ قيادة الرئيس الجديد، أقيل تان سري عبد الله، رئيس تحرير **نيو سترايتس تايمز** (*New Straits Times*)، من دون وخز ضمير إضافة إلى إقالة عدد من كبار المحرّرين فيها وفي **أوتوسان ماليزيا** (*Utusan Malaysia*)، ولم يتهم أحدٌ خليفتي بمعاقبة المحررين الذين رفضوا مساندته.

شئتُ أم أبيت، يتعيّن عليّ القبول بأن هذه هي حال الماليزيّين، وعندما تكون الرجل الأول، يسعى الناس لقراءة أفكارك ومحاولة القيام بما يظنّون أنه مرادك، إنهم يغضبون نيابة عنك، وستخيّب آمالهم إذا لم تكن غاضباً مثلهم. وكما ذكرت سابقاً، عندما نعتني رئيس الوزراء الأسترالي السابق بول كيتينغ بـ«المتمرد»، لم أغضب ـ لكنّي اكتفيت بالقول إنّي أرفض مجاراة كل شخص آخر وأن الوصف ينطبق عليّ تماماً، فأنا لا أفعل دائماً ما يفعله الآخرون، ومعظم الماليزيّين يعجبهم هذا الجانب من شخصيّتي لأنّه سمح لبلادنا بإظهار قدرتها وجاهزيتها للدفاع عن نفسها، لكن الناس توقعوا أنّني

---

(٨) الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف مذكورة في:

Dato' Seri Anwar Ibrahim v Tun Dr Mahathir Mohamad [2007] 5 CLJ 118 HC; [2010] 1 CLJ 444 CA.

تعرضتُ لإهانة بالملاحظة التي أبداها كيتينغ وأنهم أُهينوا بالتبعيّة، ولأنّي لم أشأ إحراجهم عمدتُ إلى مجاراتهم.

أدّت قضية أنور وأزمة العملة إلى زعزعة استقرار ماليزيا، وكان من واجبي استعادة التوزان السياسي والاقتصادي للبلاد. ومع أنّ الاقتصاد أظهر علامات انتعاش في أواخر سنة ١٩٩٨م، لم يتحسّن الوضع السياسي بالقدر نفسه، فقد تلازمت حركة الإصلاح التي دعا إليها أنور وتشكيله حزب العدالة مع تسيير مزيد من المظاهرات في الشوارع وإقامة مهرجانات شعبية ضخمة.

مع أنّني تنحّيت عن منصب رئيس الوزراء منذ عدة سنين، لم يطو النسيانُ مزاعمَ قيام أنور بممارسات جنسية شاذّة، فقد صُدم الناس من جديد عندما صدرت مزاعم جديدة تحدّثت عن ممارسة أنور الشذوذ الجنسي. زُعم في هذه المرة أنّ أنور مارس اللواط مع مساعده محمد سيف البخاري أزلان البالغ من العمر ٢٣ عاماً في ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ في شقة في كوالالمبور. وفي ٧ آب/أغسطس من تلك السنة، اتُّهم أنور في المحكمة بمعاشرة سيف.

وفي ١٥ آب/أغسطس، حلف سيف على القرآن أمام المسؤولين في «مسجد الأراضي الفدرالية» بأن أنور عاشره جنسياً، تلك كانت طريقة سيف في إثبات أنه يقول الحقيقة، ثمّ تحدّى سيفُ أنورَ بالحلف على القرآن وإنكار معاشرته له جنسياً. وفي ١٦ آب/أغسطس، تحدّيتُ أنور بأن يحلف على القرآن وإثبات أنه بريء حقاً. قلتُ إنه ينبغي لأنور، بصفته شخصية بارزة على الساحة السياسية الماليزيّة، أن يتصرّف بما ينسجم وأحاسيس الناس وأن يحلف على القرآن ويدلي بشهادة تحت اليمين بشأن زعم سيف بشأن ممارسته الشذوذ الجنسي معه. لم يحلف أنور على القرآن لإنكار معاشرته لسيف جنسياً، ومع تتابع مجريات المحاكمة، امتنعتُ عن الإدلاء بأي تعليق عليها.

أنور رجل كاريزمي بلا شك ويعرف كيفية إغراء الناس بدعمه، وكل ما فعلته من أجله في الماضي طواه النسيان، اعتُبرت أنني ضحّيت به وألقيته في السجن كما لو أنه لم يمثُل أمام المحكمة. وما من مرة يُذكر فيها اسمي في كتاب أو مقالة إلّا ووُصفت بأني رئيس الوزراء الذي ألقى مساعده في السجن، ولا يأتي ذكر حقيقة أنه اتُّهم وحوكم أبداً.

أنا رجل متسامح بطبعي، أعدتُ تأهيل مجرى حياة أشخاص كثر حاولوا إضعافي سياسياً، حتى إن رشّحت أحدهم ليكون خليفتي عقب إقالة أنور من منصب مساعد رئيس الوزراء، لكنّي أجد صعوبة في الصفح عن أنور لتشنيعه صورتي في عيون العالم بأسره.

المفترض أن يكون أنور رئيس وزراء ماليزيا اليوم، لكن إذا لم يصبح كذلك فبسبب أفعاله الخاصة. لم يترك لي خياراً سوى إقصائه، وأنا قمت بما اعتقدت أنه الأفضل للبلاد، وربما ارتكبت عدداً من الأخطاء، لكن إقالة أنور لم تكن أحدها.



الفصل الرابع والخمسون

١٩٩٨م: ألعاب رائعة، مكاسب رائعة

أعتقد اليوم أن سنة ١٩٩٨م هي أكثر السنوات التي قضيتها في رئاسة الوزراء امتلاءً بالتحديات. كانت سنة الأزمة المالية الآسيوية، وسنة إقامة ألعاب الكومنولث، وسنة إقصاء داتوك سيري أنور إبراهيم، والمثير للسخرية أنها كانت أيضاً السنة التي خططتُ فيها للتنحي عن منصبي.

كنت أنوي الاعتزال بعد الدورة السادسة عشرة لألعاب الكومنولث، وكانت أضخم حدث رياضي نُظّم في ماليزيا وأول دورة لألعاب الكومنولث استضافتها آسيا. إعتقدت أنها ستكون تتويجاً لرئاستي للوزراء والوقت المثالي للتقاعد.

تحمّست لاستضافة الألعاب لأنها ستبرز صورة ماليزيا وتجذب إليها الناس ليعاينوا التقدم الذي أحرزناه، فقد ضقت ذرعاً بالأشخاص الذين ربما لا يزالون يصدقون أننا نعيش على الأشجار، كما إن تنظيم الألعاب فرصة جيدة للسياحة طوال مدة الدورة ولمدة طويلة بعدها. إن المكانة التي تتأتى من تنظيم المناسبات الدولية بالغة الأثر، وألعاب الكومنولث تأتي بعد ألعاب الأولمبياد من حيث عدد الدول والفرق الرياضية المشاركة، حتى إن بعض المتبارين أبطال أولمبيون.

كما إنّنا أردنا تطوير القدرة على تنظيم مناسبات معقّدة كبيرة الحجم ومتعددة الأوجه. وكنت قد شكّلتُ وحدة لتنظيم المؤتمرات الدولية بعد وقت قصير من تسلّمي رئاسة الوزراء، لكنني لاحظت أن موظّفينا لا يزالون عاجزين عن القيام بعملهم بالشكل اللائق. وعلى سبيل المثال، كانوا يفشلون في توفير مترجمين ومسؤولي بروتوكول، والطرق التي يراد سلوكها من الزوار لم تكن تُحدَّد وتُبيَّن على الخرائط بشكل صحيح.

تقدمّنا بعرضنا لاستضافة الألعاب في سنة ١٩٩٢م وبذلنا جهوداً مضنية، تنافسنا مع مدينة أديليد الأسترالية وبذل الوفد الأسترالي قصارى جهده لدعم عرضه. قالوا إنه لا همّ لماليزيا سوى تنشيط السياحة، وزعموا أنّ الرياضيين سيجدون صعوبة كبيرة في الأداء بسبب مناخنا الحارّ والرطب. ومن جانبنا، دعونا ببساطة الأشخاص الضالعين في تنظيم الألعاب ليرَوا ماليزيا بأم أعينهم ويحكموا على قدرتنا على استضافة الدورة بأنفسهم. هنا أثبتت سياسة التودّد إلى الدول النامية جدواها لأنها مالت الآن إلى إنصافنا، وقد كان لها الدور الحاسم في النهاية. صحيح أنّ الدول النامية الصغيرة لن تجعلنا أغنياء، لكن تأتي مناسبات نحتاج فيها إلى أصدقاء وأنصار، وتلك كانت إحداها. اختيرت ماليزيا بأغلبية ٦٦ عضواً في اتحاد ألعاب الكومنولث في اقتراع سرّي في ٢١ تموز/يوليو ١٩٩٢م في العاصمة الإسبانية برشلونة.

أوليت للتحضير للألعاب عناية بالغة، قررنا بناء مجمع رياضي جديد في بوكيت جليل خارج مركز المدينة. ومع ازدحام شوارع المدينة أصلاً بأعداد ضخمة من المركبات، لم يعد الإستاد القديم في وسط كوالالمبور مناسباً. احتجنا إلى إستاد جديد وأضخم حجماً، وإلى إستاد آخر للألعاب الداخلية، وحوض سباحة أولمبي الحجم وقرية ألعاب للمشاركين. ولذلك، حدّدنا ميادين اللعب المناسبة للألعاب المتنوعة في كوالالمبور وفي محيطها، والتي ستبرز الحاجة إليها حين تقام عدة مناسبات في وقت واحد، كما بنينا حقلاً للرماية في لنكاوي. أراد المنظمون إجراء مباراة الرماية في كوالالمبور، لكني رأيت أنه من النافع منح سكان لنكاوي فرصة لحضور جزء من الألعاب على الأقل. كما كانت فرصة ليرى المشاركون المقصد السياحي الجذّاب الذي تمثّله الجزيرة.

صُمّم مجمّع الألعاب الجديد وشُيّد بالكامل بأيادٍ ماليزيّة، وكان من المهم في نظري أن تكون المنشآت مناسبة للألعاب الأولمبية وليس للألعاب القريبة فقط. ربما يأتي ذلك اليوم ـ وقد لا أكون حياً لأشهده ـ والذي نستضيف فيه أرفع المناسبات الرياضية مقاماً. أنا لا أحب التوسعات التدريجية، ولذلك بإنفاقنا القليل من المال الزائد في المراحل الأولية، ربما نتلافى الحاجة إلى إضافات بشعة ومُكلفة لاحقاً، والمنشآت التي بنيناها خدمت غاياتنا على الوجه اللائق. وإحدى مزايا الإستاد الرئيس سقفه الذي أقيم على عناصر شدّ كابلية، وهي مأثرة هندسية عظيمة.

أجرينا سلسلة من التجارب لتحديد أي عيوب في المنشآت والترتيبات وتصحيحها، فمهما بذلت من جهد في إنجاز المهام على الورق، لا شيء يضاهي تجربتها عملياً؛ لأنك ستجد دائماً أموراً كنت تعتقد أنها ستنجح لكنّ الواقع يثبت خلاف ذلك. كما إننا قلقنا من إمكانية عدم إكمال الأعمال الإنشائية في الوقت المحدّد، ولذلك كنت أزور مواقع العمل دائماً وأطلب إعداد تقارير عن سير الأعمال. عرفت أنه إذا لم أفعل، وإذا قلّت الإمدادات من مادّة معينة تُستخدم في البناء مثلاً، سينتظر المسؤولون عن المشروع وصولها ببساطة، ويتوقفون عن العمل متذرّعين بنقصها، والتأخير والقعود بلا حراك لا يزعج بعض الناس، ولذلك عليك أن تضغط عليهم في بعض الأحيان.

جرت فعاليات دورة الألعاب بين ١١ إلى ٢١ أيلول/ سبتمبر واعتُبرت نجاحاً عظيماً، وسُجّل رقم قياسي لعدد المشاركين الذي بلغ ٧٠ دولة ومنطقة مع مشاركة ٣,٦٣٨ رياضياً. أُدخلت بعض الألعاب الجماعية، مثل: الرغبي والهوكي والكريكت لأول مرة جاذبة رياضيين ورياضيات على أرقى مستوى. الحدث الأبرز في نظري هو أنّ ماليزيا قامت بعمل ممتاز بالإجمال وفزنا بعشر ميداليات ذهبية، وهو أكبر عدد نلناه من الميداليات في تلك الألعاب.

أَعْدَدْتُ برنامجَ أعمالي بحيث يتسنّى لي حضور معظم النهائيّات وأهمّها سباق المئة متر عدو، وكان بطل الأولمبياد أتو بولدون من ترينداد وتوباغو قد قرّر المشاركة في الألعاب في الدقيقة الأخيرة، ولذلك تشوّق الجميع لمشاهدة السباق. قال لنا عدد من ضيوفنا إنهم يعتقدون أن هذه إحدى أفضل الدورات تنظيماً، وسُرّ جميع المشاركين بالمنشآت وبطريقة برمجة المناسبات وتنسيقها، وبدا أنّ المتفرّجين يمضون أوقاتاً طيبة أيضاً، وعندما ركبت سيارة مكشوفة سارت بي في المضمار في أثناء حفل الافتتاح، بدا التصفيق الحادّ من جانب الجماهير صادقاً يُثلج الصدر.

كانت الألعاب المناسبة الوحيدة الساطعة فيما لم تكن الأمور الأخرى في البلاد على ما يرام وكنت أخوض معارك على عدة جبهات، فإلى جانب أزمة العملة، بدأ أنور بالتجوّل في أرجاء البلاد مطلِقاً حملة ضدّي، حتى إنّه

صدر تهديد بأنه سيقود مظاهرة لأنصاره تتوجّه إلى مكان الحفل الختامي في المجمع، ولذلك نُصحت بعدم التنقل بالسيارة ذات الغطاء القابل للطيّ التي استخدمتها في يوم الافتتاح، ومع أنّه لا يمكن تجاهل الاعتبارات الأمنية، فقد شعرت بخيبة أمل كبيرة.

برز بعض العراقيل الثانويّة التي أعاقت جريان الألعاب بشكل سلس، من ذلك أنّ الملكة إليزابيث الثانية وصلت بالطائرة إلى حفل الاختتام وسارت الأمور من دون مشكلات إلى أن حان وقت إلقائها خطابها. وكان من المفترض أن تقول في نهايته «أعلن اختتام الألعاب»، وهي العبارة التي تستخدم للبدء بالألعاب النارية، ومن دواعي الأسف أنّ الشخص الذي دعا الملكة إلى صعود المنبر استخدم عبارة «اختتام» قبلها فانطلقت الأسهم النارية، حاولَت التحدّث بصوت يعلو صوت الضجيج، لكنها قطعت خطابها في النهاية. ومع ذلك، أثبتت الألعاب أنّنا نمتلك القدرة على تنظيم مناسبات دولية، وبعد ذلك، استضفنا اجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث في كوالالمبور في سنة ١٩٨٩م، وقيل لزيمبابوي، المضيف التالي للاجتماع، إنّ هناك عملاً شاقّاً يلزمها القيام به، ولو طُلب إلينا تنظيم الألعاب الأولمبية، أنا واثق بأنّنا سنقوم بعمل جيد.

وفيما أثبتنا أننا منظّمون مقتدرون، بقي أداؤنا في إدارة منشآتنا سيئاً، أردنا امتلاك مبانٍ جميلة، لكن يظهر أننا لا نعرف كيفية المحافظة عليها. ففي سيري بيردانا القديم على سبيل المثال، وهو مقرّ رئيس الوزراء في كوالالمبور، بُنيت بركة أسفل السلّم لتربية أسماك كوي اليابانية، لكنها لم ترَ قطرة ماء واحدة واستُخدمت في النهاية كناحية تخزين. ويوجد في عدد من الأماكن نوافير جميلة وساعات لا تعمل؛ أي إنه بعد أن بنينا مجمّعنا المدهش للألعاب الرياضية، نحن في أمسّ الحاجة الآن إلى مدراء يمكنهم ضمان استمرار إقامة المناسبات في المنشآت حتى بعد انقضاء مدة طويلة على اختتامها، فهذه المنشآت لا تحتاج إلى مناسبات رياضية فحسب بل تحتاج إلى فرق موسيقية وإلى حفلات موسيقية مناسبة أيضاً، لكنّ ذلك لا يحدث دائماً، مع أنّ بعض المدارس تقيم مهرجاناتها الرياضية هناك، ويبدو أنّنا قادرون على بناء منشآت عظيمة، لكنّنا لا نمتلك القدر نفسه من الموهبة في وضعها قيد الاستخدام الجيد. حتى إن مركز بوتراجايا للمؤتمرات الدولية

لم يُستغَلّ بالقدر الكافي[1] منذ افتتاحه عندما عُقدت قمّة «منظمة المؤتمر الإسلامي» هناك في سنة ٢٠٠٣م.

سعينا بقدر الإمكان لتشجيع المدراء على تفعيل استخدام هذه المنشآت وتعهّدها، لكن ليس لديهم أدنى فكرة غالباً عما يتوجّب عليهم فعله. وليس هناك أي ميزانية مرصودة لذلك غالباً، وإذا توافرت، تكون مبلغاً تافهاً وغير كافٍ حتى للمحافظة على نظافة المنشآت، نحن نعمل على تطوير بلادنا منذ أكثر من ٥٠ سنة واستطعنا تحويلها إلى دولة واسعة الثراء، لكنّنا لم نطوّر تقديراً لما هو في حوزتنا كما إننا لا نمتلك حساً قويّاً بالمسؤولية.

أعتقد أن أداءنا كان أفضل في مطار كوالالمبور الدولي في سيبانغ، وهو مشروع آخر من المشاريع التي أطلق عليها النقّاد اسم «مشاريعي العملاقة». أردنا في البداية إضافة مدرج آخر في مطار سوبانغ الدولي، لكن لم تتوافر مساحة أرض كافية. وكي نمتلك تلك الأرض، كان علينا أن نستملك الأراضي التابعة للمعهد الماليزيّ لبحوث المطاط، واقتلاع أشجار مطاط لا يمكن تعويضها زُرعت منذ زمن بعيد لغايات بحثيّة.

يشير التاريخ إلى أنّا لم نبرع أبداً بتوقّع نمو حركة السفر الجوي، بنينا مطارنا الأول في سونغاي بيسي في مرحلة مبكرة في عهد تونكو، واتضح أنه أصغر من أن يلبّي حاجاتنا وأقرب إلى المدينة بحيث يستحيل توسيعه. كما كانت الطائرات الحديثة تُحدث ضجيجاً قوياً، لكنّ المشكلة التي واجهها تونكو انزعاج الناس من بعد موقع المطار، أرادوا إبقاء المطار قريباً من المدينة بل اقترحوا تغيير مكان خط السكّة الحديدية القريب من تحت الأرض، لتتسنّى توسعة المدرج في سونغاي بيسي. وفي النهاية، نقل تونكو المطار إلى سوبانغ؛ حيث تعدّى على بعض الأملاك التابعة للمعهد الماليزيّ لبحوث المطاط واحتجّ العلماء البريطانيون الوافدون العاملون في المعهد وقدموا استقالاتهم بسبب قطع بعض أشجار المطاط.

فحوى التوقّعات آنذاك أنّ كوالالمبور يمكنها استقبال ٤٠٠,٠٠٠ زائر

---

(١) يقع في المنطقة الخامسة في المركز الإداري الجديد، وقد بدأت أعمال بناء المركز في سنة ٢٠٠٠م واكتمل بناؤه في سنة ٢٠٠٣م.

في السنة كحدّ أقصى، وعنى ذلك أنّ مطاراً يضمّ مبنى محطّة طرفيّة صغيراً ومدرّجاً واحداً سيكون كافياً. كما إنّ مدرّج مطار سوبانغ الدولي كان أطول مدرّج في جنوب شرق آسيا آنذاك، ما جعل تونكو شديد الفخر به. بدت التوقّعات صحيحة لأنّ تكلفة السفر جواً كانت خارج متناول أغلبية الناس في ذلك الوقت ولذلك لم يكن رائجاً، لكن بحلول تسعينيات القرن الماضي، بلغت حركة المسافرين ١٠ ملايين مسافر في السنة.

صرنا في حاجة إلى مدرج إضافي للتعامل مع عدد أكبر من الرحلات، وإلى جانب وجوب استملاك مزيد من الأراضي التابعة للمركز الماليزيّ لبحوث المطاط، استوجب بناء مدرّج جديد في سوبانغ نقل الصناعات التي كانت قد نمت حوالى أرض المطار، وكان يوجد هناك أيضاً عقارات سكنيّة يستوجب استملاكُها دفعَ أموال كثيرة، وكان علينا أن نسأل أنفسنا، «ماذا سيحصل حين تزداد حركة النقل الجوي في المستقبل ويتوجّب علينا بناء مدرج ثالث؟» الواضح أننا احتجنا إلى مطار جديد مع أرض كافية لتوسيعه، لكن صعب علينا إيجاد أرض خالية إلى حد بعيد وقريبة من المدينة بالقدر الكافي. لا ريب أن الأشخاص الذين يسكنون في مكان قريب من موقع المطار المقترح سيعترضون على موقعه، ففي مطار ناريتا الدولي في طوكيو على سبيل المثال، تعذّر بناء مدرج ثانٍ طوال سنين لرفض المزارعين المحليين مغادرة أراضيهم، حتى إنّ احتجاجهم على المطار أخذ منحى عنيفاً وتوجّب إقامة أسياج مرتفعة ونشر مفرزة كبيرة من رجال الشرطة لمنع عمليات التخريب.

لضمان توافر حيّز كافٍ لأعمال التوسعة المستقبلية، لم يكن أمامنا خيار سوى العثور على موقع بعيد عن المدينة، حدّدنا أخيراً قطعة أرض جنوبيّ كوالالمبور وتبعد نحو ٥٠ كم عنها. ومع أنها مسافة طويلة، كانت قطعة الأرض الوحيدة التي حوت عدداً قليلاً نسبياً من المنازل، كان علينا أن ننظر إلى الأمام، إلى ما بعد سنيّ حياتنا، والتفكير في إمكانية التوسع بعد ١٠٠ سنة من الآن. لم نشأ أن تؤدي الحاجة ذاتها إلى التوسّع إلى إرباك الحكومات المستقبلية. وللتعامل مع الحاجات المتوقّعة، توجّب علينا توفير مساحة كافية من الأرض الآن وقبل أن يبدأ الناس ببناء منازل قريبة باعتبار أنّ المطارات تتحوّل بطبيعتها إلى مراكز نمو. ولذلك استملكنا ٢٥,٠٠٠

فدان للمطار الجديد، وهي مساحة تكفي لبناء خمسة مدارج، ومَبْنَيَيْن لمحطتين طرفيتين، وأربعة مبانٍ تابعة مع إتاحة القدرة على استقبال ١٢٥ مليون مسافر في السنة.

أردت أن يتمّ بناء مطار كوالالمبور الدوليّ بسرعة، لكن عملية تقديم العطاءات لهذا النوع من المشاريع قد تستغرق ثلاث سنين، وتستلزم وثائق تكفي لملء ثلاث غرف كبيرة. كان من المهمّ محاولة التأكّد من عدم وجود انحياز في اختيار الاستشاريين والمقاولين، مع أنّ هذه العمليّة دقيقة وغير واضحة كما بيّنتُ في فصل سابق.

ربما يكون الدافع إلى رغبتي في الإسراع في بناء المطار اختصار قدر من عملية تقديم العطاءات، لكن عندما تبني منشآتك في الوقت المحدّد أو تكملها قبله، تكون أنت الفائز، يمكنك مثلاً توفير المبالغ اللازمة لاستئجار مبنى آخر مخصّص للاستخدام المؤقت. ولطالما اعتقدت بأنّه إذا كنت ستخسر مالك على أي حال، فالأفضل أن توكل إلى شخص تشييد البناء بشكل جيد وفي وقت مبكر على أن تعتمد على شخص ربما يطلب ثمناً أقل، لكنّه سيقوم بعمل غير متقَن وربما لن يتمكن من إكمال المشروع أبداً.

عيّنا المهندس تان سري جميلوس حسين من مديرية الأشغال العامة للإشراف على عملية بناء المطار بأكمله، والتي بدأت في سنة ١٩٩٤م، كما شُكّلت وحدة خاصّة برئاسة مسؤول كبير في الخزينة هو تان سري كليفورد هيربرت لإدارة المشروع وحلّ أي مشكلة تبرز. وممّا يُسعد النفس رؤية فريقنا المحلي وهو يدير وينسّق أعمال بناء اقتضت في بعض الأحيان توظيف قوة دولية قوامها ٢٥,٠٠٠ عامل. استطاع الفريق بناء الطرق، ومبان خاصة ومبتكرة ومنشآت أخرى في الوقت نفسه. وبما أنّ العمال قدموا من باكستان وبنغلادش وإندونيسيا ودول أخرى، من الطبيعي أن تبرز مشكلات في التواصل، كان لا بدّ من إدارة المتعاقدين المحليين والأجانب وتوجيههم. وكانت تقع مشاجرات بين جماعات من جنسيات مختلفة بين وقت وآخر، لكنها ما تلبث أن تهدأ، كما تعيّن بناء فندق مؤقت لإيواء العدد الكبير من الخبراء والمستشارين الذين توجّب عليهم البقاء قريبين من الموقع لمدد طويلة.

تعيّن حلّ عدد قليل من المشكلات قبل مباشرة أعمال البناء. وعلى سبيل المثال، احتوت تربة موقع المطار على كثير من الخُثّ(*) وكانت ألين من أن تناسب مدارج المطارات؛ لذلك، تمّ نقل حمولة مئات الشاحنات من هذه التربة بعد حفر الموقع بواسطة عشرات من مجارف ميكانيكية، ثمّ نقل الصخور الجيرية والتربة الطينية الحمراء لملء الفراغ الناتج ومع ذلك، تبلور المطار بسرعة عالية. وأخيراً، جاء اليوم الذي أجرت فيها طائرة بوينغ ٧٤٧ هبوطاً تجريبياً على المدرج الأول، حطّت وأقلعت بشكل مثالي على وقع هتافات الضيوف الزوار والمسؤولين.

أكبر مشكلة واجهناها بعد اكتمال أعمال البناء كانت وجوب نقل عمليات المطار المتنوعة من سوبانغ إلى سيبانغ في ليلة واحدة، وتوجّه موظفونا إلى ميونخ ليروا كيف أجرى مطار ميونخ عملية النقل هذه. ودُعيت إلى التوجه في أول رحلة محلّية من مطار كوالالمبور الدولي إلى لنكاوي عند الساعة ٧:٢٠ في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٨م، في الصباح التالي لعملية النقل الضخمة للعمليات. كانت غرفة الشخصيّات المهمة التي نمت فيها أنا وزوجتي باردة مثل الثلاجة، لكن الرحلة خلت من أي مشكلات. لكن بعد أن وصلت إلى لنكاوي، قيل لي إنه حدثت فوضى في المطار في ذلك الصباح لتعطّل الآلات وتيهان الناس لضعف نظام الإشارات. حتى إن موظفي المطار أنفسهم لمّا يألفوا المنشآت وعجزوا عن مساعدة الناس على الاهتداء إلى طريقهم. وتوجّهت الصحافة المحلية إلى البلدة وتحدّثت عن إخفاقات، متجاهلة عامل عملية النقل الضخمة للعمليات من سوبانغ في ليلة واحدة.

كانت مأثرة رائعة بكل صراحة، ولا يمكن توقّع عمل الأشياء بشكل مثالي من الساعة الأولى من اليوم الأول، فالمطارات الحديثة بالغة التعقيد في تصميمها وعملياتها. ينبغي فصل الركاب القادمين عن الركاب المغادرين، ويتعيّن فحص حقائبهم وجوازات سفرهم، وشهاداتهم الصحية. ويتعيّن نقلهم بسرعة لتفادي الازدحام، علماً بأنّ عدد الركّاب ضخم بالنظر إلى الطائرات التجارية الضخمة التي تحلّق الآن في الأجواء. وعندما وصلت الطائرات إلى المحطة الطرفية الرئيسة، لم تبرز مشكلة، لكن المتاعب بدأت

(*) أنسجة نباتية نصف متفحمة (المترجم).

عندما وصل الركاب إلى المبنى التابع؛ إذْ تعيّن جمع حقائبهم وتحميلها على شاحنات صغيرة ونقلها إلى السير الناقل في مبنى المحطة الطرفية الرئيسة، وباتت الحقائب عرضة للسرقة، وهي مشكلة لم تُحَلّ إلى الآن بشكل جذري.

لكنّ معظم المشكلات الأخرى حُلّت بسرعة كبيرة وأصبح مطار كوالالمبور واحداً من تحف البلاد، وقد اعتُرف به على نحو متكرّر بأنّه أفضل مطار متوسّط الحجم في العالم. يصل الأجانب، وبخاصة الذين قرؤوا تعليقات منفّرة عن ماليزيا، إلى المطار فتتغيّر تصوّراتهم على الفور. إن مشهد البناء الضخم فائق الحداثة المزوّد بستة طرق سريعة، كل منها من ستة مسارب، فضلاً عن التطوّر المتنوّع الملحوظ على امتداد الطريق وصولاً إلى المدينة يقنعهم بأن هذه ليست إحدى دول العالم الثالث القياسية الغارقة في التخلف. كان الطريق المؤدي إلى سيبانغ يمرّ من خلال مستنقع، لكن يوجد اليوم عقارات سكنية على كلا جانبيه، ولطالما اعتقدت أنّه عندما تشيِّد بنية تحتية، ستحفز النموّ، والمطار هو المحفّز لهذه التنمية التي تبلغ قيمتها عدة مليارات من الدولارات.

بلغت التكلفة الإجمالية للمطار نحو ٩ مليار رينغت، وهي تكلفة يمكن أن تقارن بتكلفة مطار هونغ كونغ الدولي التي بلغت ٢٠ مليار دولار (٧٢ مليار رينغت) والذي افتُتح قبل أيام معدودات من افتتاح مطار كوالالمبور الدولي واحتاج إلى وقت أطول لحلّ مشكلات التأسيس التي اعترضته. وهذا يعني أنّه توافرت مبرّرات كثيرة لاستثمار الحكومة، ومع أنّي لا أعرف مقدار المال الذي جنيناه من مطار كوالالمبور الدولي، فنحن نستقبل الآن نحو ٢٣ مليون مسافر سنوياً وشحنات كثيرة، وأنا لا أستطيع تخيّل مآل حالنا لو أننا بقينا نستخدم سوبانغ كمطار دوليّ وعندما نقلنا العمليات إلى مطار كوالالمبور الدولي، كان سوبانغ يستقبل نحو ١٤ مليون مسافر في العام. وعلى الرغم من إضافة محطتين طرفيتين إلى المجمّع، يكاد أن ينفجر من شدة الازدحام بالمعنى الحرفي للكلمة.

يعتبر مطار كوالالمبور الدولي أحد أفضل الأمثلة على إدارة المشاريع في ماليزيا وعلى قدرة البلاد الإنشائية. وبعد اكتمال بناء المطار، أوعزت

إلى جميلوس ـ الذي مُنح لقب تان سري في ليلة تدشين الملك للمطار رسمياً ـ بتأسيس شركة لتقديم عطاءات لعقود بناء مطارات أخرى في مناطق أخرى في ماليزيا وفي الخارج. وفي إمكان هذه الشركة الآن تصميم وبناء أحدث المطارات وأفضلها تجهيزاً.

صُمّمت المرحلة الأولى من مطار كوالالمبور الدولي ـ وتضمّنت مبنى المحطة الطرفية الرئيس وأحد المباني التابعة ـ لاستقبال ٢٥ مليون مسافر سنوياً. أرادت شركة النقل الجوي متدنّي التكلفة إيرآسيا[٢] تشغيل سوبانغ، لكنّ ذلك كان سيعني خسارة مطار كوالالمبور الدولي لمجموع حركة الطيران وعدد الركاب الواصلين هناك؛ لذلك، أصرّت الحكومة على أن تبقى الشركة في مطار كوالالمبور لكنها لم تشأ استخدام منشآت مثل جسر تحميل الركاب لأنه يزيد تكلفة عملياتها. أرادت مكاناً يُبقي تكاليفها التشغيلية متدنّية مع أدنى قدر من النفقات، ولهذا شُيّدت الآن محطة طرفية متدنيّة التكلفة[٣]. خسر مبنى المحطة الطرفية الرئيسة في مطار كوالالمبور والمبنى التابع عدة ملايين من الركاب في العام نتيجة لذلك، لكنّ الطيران المتدني التكلفة جلب أكثر من ١٠ ملايين مسافر في السنة.

على العموم، ثبت أن مطار كوالالمبور الدولي هو المطار الذي أمِلت ببنائه، وأصبحت بنيته التحتية على مستوى عالمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ مع إطلاق «وصلة السكة الحديدية السريعة»، وهي خدمة قطار متوسط السرعة بلغت تكلفتها ٢,٤ مليار رينغت تربط المطار بمركز النقل المركزي في العاصمة. يمكن الركّاب حجز مقاعدهم في محطة المدينة الطرفية الجوية المركزية في كوالالمبور. ومع توافر خدمة قطار السكة الحديدية السريع الذي يسير بسرعة قصوى مقدارها ١٦٠ كم/س، يمكنك في كل ١٥ دقيقة قطع مسافة الخمسين كيلومتراً بين العاصمة والمطار في غضون ٢٨ دقيقة فقط. إنّ خدمة القطار السريع لدينا شبيهة للغاية بنظام السكة الحديدية الذي يربط

---

(٢) إيرآسيا هي أول شركة طيران متدنّي التكلفة في ماليزيا. أسستها دي آر بي هيكوم في سنة ١٩٩٣م، وباشرت العمل في سنة ١٩٩٦م، ثم استحوذت عليها شركة خاصة هي تيون إير في سنة ٢٠٠١م.

(٣) تبعد المحطة الطرفية المتدنية التكلفة نحو ١٠ كم عن مطار كوالالمبور وقد افتُتحت في آذار/مارس ٢٠٠٦م.

مطار هيثرو بمحطة بادينغتون في وسط لندن، لكنّنا استطعنا بناء نظامنا بحيث غطى ضعفي تلك المسافة وبتكلفة أدنى بكثير. تبلغ تكلفة خدمة قطار من هذا النوع نحو ١٥٧ مليون رينغت لكل كيلومتر، بينما بلغت تكلفة قطارنا ٣٥ مليون رينغت لكل كيلومتر، وهذا الخفض في التكلفة يتيح لنا تقديم خدمة على مستوى عالمي بسعر يبلغ ثلث الأسعار العالمية؛ ويوفر هذا القطار أرخص أجرة نقل سكة حديدية سريعة بالنسبة إلى المسافة في العالم، وبما أنّنا لم نمتلك معرفة أو خبرة سابقة في هذا المجال، استعنّا بكثير من المدخلات الأجنبية في بناء وصلة السكة الحديدية السريعة. تولّى تنفيذ المشروع شركة سيمنز الألمانية وشركة إكسبرس رايل لينك أس دي أن، التي تمتلك شركةُ واي تي أل بيرهاد، أشهر شركة بناء في ماليزيا، حصةً فيها. استطاعت الشركتان معاً إكمال بناء المشروع قبيل الأجل المحدّد وضمن الموازنة المحدّدة. ومع توافر خدمة القطار السريع، بات مطار كوالالمبور الدولي على قدم المساواة مع المطارات الحديثة الأخرى في العالم، كما يبقى مطاراً تنافسياً كمركز إقليمي للنقل الجوي أيضاً.

بنينا في الوقت عينه تقريباً مضمارنا لسباق سيارات «الفورمولا وان» وهو مجاور لمطار كوالالمبور. كان لديّ جملة من الأسباب لبناء مضمار لسباقات الفورمولا وان في ماليزيا ـ ستجني البلاد شهرة واسعة من التغطية التلفزيونية للبطولة فضلاً عن إتاحة الفرصة للمهندسين الماليزيّين لامتلاك تكنولوجيا محرّكات سيارات السباق.

أذكر أنّني قلت للصحافة في سنة ١٩٩٦م إنه لدينا أجندة محددة، أردنا أن تصبح ماليزيا أكثر شهرة وهذه واحدة من طرق الترويج للبلاد. ستحظى البلاد بتغطية واسعة وسيكون الجمهور ضخماً إذْ سيترقّب الحدث أكثر من ٦,١ مليون مشاهد في ٢٠١ دولة. وبناء على حساباتي، سيُترجم ذلك إلى ٢٦,٤٠٠ ساعة تغطية مع ترقّب ٣٦٧ مليون مشاهد في المتوسط لكل سباق في بثّ مباشر، إلى جانب جمهور قريب من مضمار السباق يزيد على ٢,٤ ملايين شخص. وأشير إلى أن تكلفة إعلان تلفزيوني مدته ثلاث دقائق في اليابان تبلغ مليون رينغت، لكنّنا لم ندفع فلساً واحداً طوال الأيام الثلاثة التي ظهرت فيها سيبانغ على شاشات التلفزة في العالم قاطبة.

أيّدنا فكرة إقامة البطولة العالمية لسباق الفورمولا وان مرتين، وقبل وقت طويل من إجرائها في ماليزيا. كما أبرمت بتروناس عقداً مدة خمس سنوات مع فريق ريد بول سوبر سمح للفريق، من جملة ما سمح به، بوضع عبارة «ماليزيا وبتروناس» على جوانب ومقدمات ومؤخرات السيارات.

نافسنا في عرضنا استضافة بطولة عالمية لسباقات سيارات الفورمولا وان كلاً من الصين وكوريا الجنوبية وإندونيسيا، لكنّ آمالي انتعشت في سنة ١٩٩٤م عندما تلقيتُ رسالة من بيرْني إكليستون. وبصفته نائب رئيس الاتحاد الدولي للسيارات ورئيس اتحاد صانعي سيارات الفورمولا وان ـ يملك هذا الاتحاد حقوق سباقات الفورمولا وان ـ عرفت أن إكليستون هو الرجل الذي يمكنه إنجاح أو إفشال عرض ماليزيا استضافة أحد سباقات الفورمولا وان. قال في رسالته «كي تُدرَج الدول في سباقات الجائزة الكبرى لسيارات الفورمولا وان، لا بدّ من أن تكون في وضع يمكّنها من دعم مناسبة على مستوى عالمي. ولديّ ثقة بأن في استطاعة دولتكم القيام بذلك».

أوكلت مهمة بناء مضمار السباق لـ«ماليزيا إيربورتس بيرهاد»، ووضعتها في اليدين المقتدرتين لتان سري بصير إسماعيل رئيسها التنفيذي، حرصنا على ألّا يؤثر مضمار السباق الذي بلغت تكلفته ٣٠٠ مليون رينغت في أنشطة مطار كوالالمبور الدولي حين اكتمال بناء المضمار. يمكن إجراء ما يصل إلى ٣٢ سباقاً مختلفاً في العام على ذلك المضمار، ولا فائدة تُرتجى من بناء مضمار لا يستضيف غير سباق الفورمولا وان لأن فعاليات ذلك السباق تستغرق ثلاثة أيام فقط سنوياً. أي إنه يتعين بناء المضمار لاستضافة مناسبات أخرى أيضاً، مثل سباق «فورمولا آسيا» وسباقات الهواة الأسبوعية التي تُجرى في مضمار شاه علم. أخيراً، وبعد سجل قياسي لأعمال بناء استغرقت ١٤ شهراً، افتُتح مضمار سيبانغ الدولي رسمياً في مطلع العام ١٩٩٩م.

وفيما أظهرت ألعاب الكومنولث قدراتنا التنظيمية، نقلنا مطارُ كوالالمبور الدولي في سيبانغ ووصلة السكة الحديدية السريعة عدة خطوات إلى الأمام نحو هدفنا وهو أن نصبح دولة متقدمة بحلول سنة ٢٠٢٠م. وفي سياق تلك المسيرة الدولية، كانت سنة ١٩٩٨م حافلة بالتحديات لكن تبيّن في النهاية أنها سنة ألعاب رائعة ومكاسب ملفتة لنا، وبالعودة إلى الوراء إلى ذلك الوقت المحفوف بكثير من الشكوك، يتبين أنّها كانت سنة إنجازات مدهشة.

الفصل الخامس والخمسون

تداعيات الأزمة المالية

ساهمت الضوابط على العملة التي فرضناها في وقف النزيف الذي أحدثته الأزمة المالية، لكننا وجدنا أنفسنا في أعقابها مباشرة أمام مشكلة ترنّح شركات مرموقة عديدة على حافة الإفلاس. من بين الشركات الكبيرة التي واجهت خطر الانهيار شركات تمّت خصخصتها حديثاً مثل الخطوط الجوية الماليزيّة، وشركات تدير نظام سكك النقل الخفيفة، وشركة معالجة مياه الصرف إنداه واتر كونسورتيوم، ورينونغ، وهي تكتل أقيم في الأساس لإدارة أصول أمْنو.

لم نشأ أن تواجه الشركات الإخفاق لأن المشكلة أضحت آنذاك مشكلتنا من وجوه عديدة؛ فالحكومة لا تجبي ضرائب من الشركات المتعثرة. ويتعيّن عليها في الأغلب أيضاً إعادتها إلى سابق حالها، والتوصل إلى طريقة بديلة لتقديم الخدمات الأساسية، والتعامل مع التداعيات الإنسانية لإخفاق الشركات، والمعاناة من العواقب السياسية أيضاً إذا كانت الشركة قد خُصخصت مؤخراً، عندما تُفلس شركة ما، تميل إلى جرّ شركات أخرى معها فيخسر العمّال وظائفهم ويتكبّد مقاولو الباطن خسائر أيضاً، وربما تصبح الأموال التي اقترضوها ديوناً معدومة وهذا يؤثّر في المصارف أيضاً، وهذا يعني أنّه حين تفلس إحدى الشركات، يصعب تقدير تأثير ذلك في المجتمع وفي الاقتصاد ككل. وإذا أفلس عدد كبير من الشركات، ستطال نتائج إفلاسها المدمّرة كل شخص وكل دولة، وإذا أمكن تلافي ذلك أو إذا أُجريت تصحيحات، لا يوجد سبب يبرر السماح ولو لشركة عاملة واحدة أو قابلة للعلاج بأن تُفلس.

يمكن شركة ازدهرت أوضاعها من جديد الإسهام في رفاهية مالكيها

وموظفيها، وستدفع ضرائب للحكومة. والفكرة هي أنّ إقفال الشركات عديمة الكفاءة أو المتعثّرة فوراً هو الملاذ الأخير وليست النموذج العقلاني للتفكير الرأسمالي.

من جملة التدابير التي اتخذناها لتخفيف وَقْع الأزمة استحداث وكالات للتعامل مع السيولة المصرفية وسيولة الشركات. بناء على ذلك، أُسست شركة داناهارتا في حزيران/يونيو ١٩٩٨م لحل مشكلة القروض المتعثرة السداد، وأُسست شركة دانامودال في آب/أغسطس من ذلك العام لإعادة رسملة نظامنا المصرفي، بينما ركزت «لجنة إعادة جدولة ديون الشركات» على التأكد من مواصلة تمويل المؤسسات المهنية القادرة على البقاء، وحقّقت الوكالات الثلاث أهدافها واستعادت مليارات الرينغتات في إعادة جدولة القروض والديون.

من الشركات التي تعيّن علينا إنقاذها شركة الخطوط الجوية الماليزيّة التي خُصخصت واستحوذ عليها تان سري تاج الدِّين رملي، وكان قد اقترض ١,٨ مليار رينغت لسداد ثمن حصة مهيمنة من الأسهم لكنّ الأزمة المالية أرهقت الشركة بالديون واستنزفت أموالها، وقد تحمّلت الشركة منذ استحواذه عليها ديوناً بلغت ٩,٤ مليار رينغت بحلول نهاية العام ٢٠٠٠م.

كانت الشركة على خير ما يرام حين بيعت لتاج الدِّين في سنة ١٩٩٤م، واعتُبر استحواذه على الخطوط الجوية الماليزيّة انقلاباً. وفي ذلك الوقت، كان تاج الدِّين صاحب شركة سلْكوم، وهي شركة هواتف خلوية تقوم بعمل ممتاز، وكان قد حاول بيع حصته البالغة ٢٩ في المئة في الخطوط الجوية الماليزيّة عبر مقايضة أسهم بين الشركة وسلْكوم، ولو تمّ له ذلك لما احتاج إلى إنفاق فلس واحد. لكن في النهاية، احتاج إلى اقتراض مبلغ كبير من المال لشراء الأسهم، ولو أني عرفت ذلك، لأوقفت عملية الاستحواذ.

بحلول نهاية سنة ٢٠٠٠، حين اتضح أن تاج الدِّين لن يستطيع خدمة ديونه، قررت الحكومة إعطاءه ١,٧٩ مليار رينغت لقاء حصته المهيمنة وإعادة الاستحواذ على الشركة. وبعد ادّعاء تاج الدِّين شراءه الخطوط الجوية الماليزيّة بدافع الواجب الوطني، طالب بالحصول على الثمن الذي دفعه لشراء الأسهم. لكني عرفت أنه اشترى الشركة لأنه اعتبرها استثماراً جيداً ـ

نقلت التقارير الصحافية آنذاك قوله إنه ليس ذلك الشخص الذي يستثمر ١,٨ مليار دولار لو لم يكن سيحصل على عائد جيد. وُوجه شراؤنا حصة تاج الدِّين بانتقادات كثيرة لأننا دفعنا له ٨ رينغت للسهم الواحد، فيما كانت القيمة السوقية ٣,٦٢ رينغت للسهم الواحد. تولّى التفاوض على إعادة شراء الأسهم تون دائم زين الدِّين وزير المالية آنذاك. وساءني تحديد ذلك السعر لكن تون دايم زعم أن ذلك كان جلّ ما في استطاعته فعله لإنقاذ شركة الخطوط الجوية الوطنية.

كما سدّدت الأزمةُ المالية ضربةً قوية لبوترا وستار اللتين أدارتا نظام سكك النقل الخفيفة. وفي ذلك الوقت، لم يكن الماليزيون يستخدمون النظام بالوتيرة المطلوبة لأن تقبل أي بنية تحتية واستخدامها يستغرق وقتاً، والماليزيّون مدلَّلون كثيراً وهم يتوقعون أن توصلهم المركبة إلى باب مكان عملهم أو منزلهم كما يوجد تناقض في السياسة العامة يقرّ به الجميع لأننا شجعنا الماليزيّين على شراء السيارة الوطنية. وصدف أن نسبة عدد السيارات إلى عدد السكان في ماليزيا هي الأعلى في جنوب شرق آسيا.

ورغبة في تجنّب إفلاس نظام سكك النقل الخفيفة، تدخّلت الحكومة ودفعت نحو ٩ مليار رينغت للاستحواذ عليه، فاتُّهمنا هنا أيضاً بإنقاذ رجال أعمال لهم صلات سياسية، لكن تبين أن رزمة الإنقاذ كانت استثماراً جيداً؛ إذ يدرك الجميع، اليوم، مدى أهمية نظام السكة الخفيفة بالنسبة إلى كوالالمبور، إذ لولاه لازدحمت الطرقات بسيارات الركاب والحافلات. وخطوط السكة الحديدية الخفيفة تنقل الآن حمولات كاملة من الركاب، حتى إنها لا توفر في أوقات الذروة سوى عربات وقوف فقط، ومع التذبذب الكبير في أسعار النفط ارتفاعاً وانخفاضاً، جاء وقت القبول الكامل بالنقل العام وتطويره.

كان تان سري حليم سعد رجل أعمال ملايوياً آخر اضطررنا إلى مساعدته، وهو رئيس شركة رينونغ التي كانت مثل شركة تاج الدِّين، أحد المحسوبين على تون دائم. جرت الاستعانة به في الأصل لإطلاق مشروع الطريق السريع الشمالي الجنوبي في سنة ١٩٨٧م والذي تباطأ تنفيذه وتجاوز ميزانيته. ومع أنه كان هناك تلازم بين رينونغ وأمْنو في وقت من الأوقات،

فقد أصبحت مؤسسة تابعة بالكامل للقطاع الخاص والتزمت عدداً من المشاريع العامة بحلول تسعينيات القرن الماضي. شيّدت المجمّع الرياضي الوطني لألعاب الكومنولث على سبيل المثال، وأكملت شركة يو. إي. أم. التابعة لها الطريقَ السريع الشمالي الجنوبي الذي درّ على الشركة مداخيل كبيرة وعلى الحكومة عائدات ضريبية.

لكنّ شركة رينونغ كانت مثقلة بالأعباء المالية قبل وقوع الأزمة المالية أصلاً، وعندما كان داتوك سيري أنور إبراهيم مساعد رئيس الوزراء ووزير المالية، ذهب حليم لرؤيته للتباحث معه بشأن خطة إعادة هيكلة تضمّنت نحو ١٠ مليارات رينغت على شكل سندات مدعومة من الحكومة. أعطى أنور موافقته المبدئية، مع أنّه أنكر ذلك لاحقاً وقال إنّه رفض الفكرة، لم أتبلّغ الأمر إلّا بعد إقالة أنور ومجيء حليم ليخبرني عن الخطة. وعندما وقعت الأزمة المالية، خسرت شركة رينونغ نحو ٨٠ في المئة من قيمتها في سوق الأسهم وبلغت حصة ديونها من جميع ديون النظام المصرفي خمسة في المئة، وأرغمت لجنةُ إعادة جدولة ديون الشركات شركةَ يو. إي. أم على إصدار سندات بقيمة قاربت ٨,٥ مليار رينغت، واستُخدم بعض المال المجموع في سداد ديون رينونغ.

سعى حليم إلى المحافظة على موقعه في رينونغ من خلال سلسلة من المناورات شديدة التعقيد، فأقنع يو. إي. أم بشراء أسهم رينونغ بسعر مرتفع للغاية ووعد بإعادة شرائها لاحقاً. لكن حين جاء وقت إعادة الشراء، طلب تأجيل العملية لعدم امتلاكه المال الكافي وحاول اقتراض المزيد. وفي النهاية، تعيّن علينا التدخل، فأوعزت إلى «خزانة ناسيونال بيرهاد» بالاستحواذ على يو. إي. أم لأنه إذا تخلّفت رينونغ عن سداد ديونها، ستُغرق معها عدة مصارف على الأرجح، ولم يكن في وسعنا السماح بحصول ذلك بكل بساطة.

لم تَسلَم أسرتي من الانتقادات التي قوبلت بها رزمُ الإنقاذ هذه؛ إذ حققت شركة ابني ميرزان، «كونسورتيوم لوجيستيك بيرهاد» (كاي أل بي) أرباحاً بلغت ٦٠,٧ مليون رينغت في سنة ١٩٩٦م، لكنّها تأذت بشدّة بالأزمة المالية إلى حدّ أنّ ديونها بلغت ٢,٥٧ مليار رينغت بحلول سنة ١٩٩٧م.

وبلغت أقساط فوائد هذه الديون لوحدها ٩٠,٦ مليون رينغت في تلك السنة. وامتلكت الشركة ٤٠ سفينة وثلاث ناقلات للغاز الطبيعي المسال، لكن أغلبيتها كانت لا تزال قيد التمويل؛ لذلك، قرّرت إدارة الشركة أن المخرج الوحيد بيع أصولها واستثماراتها في السفن وانحصرت المسألة بسوق المشترين، والشركة الوحيدة التي كانت قادرة على تقديم المال هي «ميسك بيرهاد»، وهي شركة تابعة لبتروناس وإحدى أكبر شركات الشحن البحري الدولية في البلاد. شكلت عملية الاستحواذ بالنسبة إلى ميسك خطة استراتيجية ستسمح لها بالتحوّل إلى أكبر شركة محلية تملك السفن وتشغّلها. وبحيازة ميسك على أصول كاي أل بي، تمتلك أسطولاً مؤلفاً من ١٤١ سفينة. وفي هذا الصدد، قيّمت شركتان أجنبيتان أصول الشحن التي كانت تمتلكها كاي أل بي، وثبّتت سعرها عند ٣٦٧ مليون دولار أمريكي إذا كانت الصفقة تشمل عقد إيجار مدته ٢٠ سنة، وعند ٢٢٢ مليون دولار من دون العقد. آثرت بتروناس تجاهل قيمة عقد الإيجار وعرضت دفع ٢٢٠ مليون دولار ـ وهو أقل من أدنى قيمة مقدَّرة. لم يكن أمام كاي أل بي خيار سوى القبول بالعرض، متكبّدة خسارة إجمالية بلغت ٤٥٧,٨ مليون رينغت مبيَّنة في دفاترها.

الواضح أن الاستحواذ على سفن كاي أل بي كان مربحاً للغاية بالنسبة إلى ميسك وبتروناس. لم تتضمن الصفقة عملاً خيرياً واستند القرار إلى منطق مهني جيد. وزعم أنور مراراً أنني أوعزت إلى بتروناس بمساعدة مرزان بشراء أصول كاي أل بي مقابل ٢ مليار رينغت. لم تكن لي علاقة بالصفقة ويمكن التحقّق من جميع التفاصيل بالرجوع إلى السجلات الحكومية وعلى أي حال، لم تكن تلك رزمةَ إنقاذ. وعندما يتمّ شراء كامل شركة واقعة في ورطة، تكون العملية في صالح المشتري. وهذا ما يحصل عندما تشتري شركاتٌ أجنبية مصارفَ وشركات بأسعار مخفَّضة للغاية عندما تكون في أزمة. تُقدَّم رزم الإنقاذ إذا كانت الأموال المدفوعة ستُعين صاحب مالك المؤسسة على الخروج من مشاكله وبتروناس لم تشترِ كاي أل بي بسعر متدنٍّ للغاية فحسب، بل باعت سفن الشحن عندما انتعشت صناعة الشحن البحري محققة أرباحاً طائلة.

المشروع المتعثّر الآخر كان منشأة بوكان لتوليد الطاقة الكهرومائية في

سراواك[1]. طُرحت فكرة إقامته أول مرّة في بداية ولايتي لرئاسة الوزراء في سنة ١٩٨٢م، وعادة ما تكون المناطق كثيرة الثلوج والمناطق التي تسود فيها درجات حرارة معتدلة خير مكان لإنتاج الطاقة الهيدروليكية، حيث تُستمَدّ المياه من ذوبان الثلوج الذي يدوم معظم أوقات السنة ولذلك تتوافر مياه دائماً لإدارة التوربينات. وفي المناطق الاستوائية، تعتمد الطاقة الهيدروليكية على مياه الأمطار، وبما أن هطول المطر في سراواك يتواصل من دون انقطاع معظم أيام السنة بدا أن بناء محطة باكون لإنتاج الكهرباء هناك أمر منطقي. ومع أنه سيكون للمشروع وَقْع على البيئة، هناك قدر من التضحية دائماً مقابل أي عمل تطويري وبخاصة إقامة مشروع كبير.

انطوت الفكرة في الأصل على نقل الكهرباء بواسطة كابل ممدود في قاع البحر مسافة ٦٠٠ كم حتى الساحل الشرقي لولاية جوهور، وبعدها توزيع الطاقة في أنحاء الجزيرة، لكنّ الفُلطية تنخفض في سياق العملية لعدم القدرة على رفعها أثناء نقلها عبر البحر. عندما درسنا الفكرة لأول مرة لم تكن تكنولوجيا الكابلات متطوّرة بقدر ما هي الآن، لكنّ المصنّعين أكدوا لنا قدرتهم على تنفيذ المهمة. تمتد الكابلات في بحر الشمال أو في بحر البلطيق مسافة تناهز ٢٠٠ كم، لكن ليس في العالم كابلات تمتدّ مسافة ٦٠٠ كم. لم نكن مستعدّين لمخاطرة يمكن أن تُفضي إلى فشل بما أنّ تكلفة الكابل مساوية لتكلفة إقامة منشأة قدرة حرارية في شبه الجزيرة، ولذلك ضعفت جاذبية الفكرة يوماً بعد يوم.

لا تستهلك ولايتا صباح وسراواك كميات كبيرة من الكهرباء. ربما يرقى الإنتاج الإجمالي لبوكان إلى ٢,٤٠٠ ميغاواط، وهي كمية تزيد كثيراً عن حاجات الولايتين. قررنا تفعيل الاستخدام المحلي ببناء صناعات تستخدم الطاقة بكثافة في سراواك، ما يساعد كذلك على تحويل اقتصادها إلى اقتصاد صناعي، أكبر مصنع يستهلك الكهرباء أمكننا التفكير فيه كان مَصهَر ألمنيوم، لكننا وجدنا صعوبة كبيرة في البداية في البحث عن أشخاص مهتمّين بصهر الألمنيوم، لكن مع اكتساب مشروع تحويل الصين إلى اقتصاد صناعي زخماً، زاد الطلب على الألمنيوم. وفي الوقت عينه، قرّرت دول عديدة

(١) سراواك أكبر ولاية في ماليزيا وتقع على جزيرة بورنيو.

إغلاق مصاهر الألمنيوم لديها لارتفاع تكاليف الكهرباء ونقلها إلى أماكن تتدنّى فيها تكلفة توليد الطاقة. ماليزيا واحدة من هذه الأماكن وكذلك الشرق الأوسط الغني بالغاز الطبيعي، ومضى وقت طويل قبل أن نعثر أخيراً على شركة مستعدّة لإقامة مصهر لدينا وشراء الطاقة، وهي شركة دبي للألمنيوم (دوبال).

كنا قد باشرنا بناء السدّ قبل وقوع الأزمة المالية، وبعد وقوع الأزمة قررنا إرجاء تشييد السدّ الرئيس ومنشأة الطاقة، ثم قرّرنا بعد أن تعافينا منها في سنة ١٩٩٨م المضي في المشروع من جديد فأعدنا شراء الحصة المهيمنة على المشروع من شركة باكون للطاقة الكهرومائية عن طريق تكتل شركات بقيادة إكران بيرهاد التي أُنيطت بها مهمة بناء السدّ. كان علينا بناء السدّ الرئيس مع قنوات تصريف الفائض الملحقة به فضلاً عن منشأة الطاقة الكهرومائية. ولضمان شراء جزء من الطاقة التي ستنتجها باكون، أقنعنا شركة دوبال بالاستثمار في منشأة الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، كان عليهم بناء مصهر ألمنيوم لشراء الكهرباء المنتَجة، ما يمثّل صيغة نافعة لها من جميع النواحي. فإذا كان سعر الكهرباء متدنّياً ينتفعون من مصهر الألمنيوم، وإذا كان سعرها مرتفعاً، ينتفعون من منشأة الطاقة. كما وافقت على بناء المصهر وامتلاك حصة نسبتها ٣٠ في المئة في منشأة الطاقة. وبما أنها متمرّسة في ميدان مصاهر الألمنيوم ولديها التكنولوجيا والمال اللازمان للاستثمار، سعدنا كثيراً بهذا الاتفاق. سدّدت مبلغ ٩٠ مليون رينغت كعربون نسبته ١٠ في المئة من حصتها البالغة ٣٠ في المئة، وبما أنّ بناء السدّ سيتم عبر عملية تقديم عطاءات، تدنّت تكلفة بنائه بدرجة كبيرة، ورسى العقد على شركة صينية قدّمت أدنى عرض بالاتحاد مع شركة سام داربي.

بدأت أعمال البناء بعد أن تنحّيت عن رئاسة الوزراء بوقت وجيز، وقرّرت الحكومة عدم التنازل عن حصتها من الأسهم في منشأة الطاقة لدوبال في النهاية، أعيد لها عربونها، وتبدد حافز دوبال للاستثمار في مصهر بولاية سراواك. ساءني ذلك لأننا اجتهدنا طوال خمس سنين لجذب العرب إلى بلادنا والاستثمار فيها، وها هو رئيس الوزراء الجديد يعيد لهم أموالهم، الانسحاب من عقد ليس خطوة ذكية لكن حكومتنا أرجعت قرارها إلى عدم امتلاك المستثمر العربي، وهو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، المال

اللازم، إنه في الواقع حاكم إمارة دبي وكان يعمل على تطوير إمارته وعدد من المناطق الأخرى في العالم العربي وشبه القارّة الهندية وتبلغ رساميل شركاته الثلاث عدة مليارات من الدولارات، والقول إنه لا يمتلك المال اللازم لمنشأة الطاقة زعم سخيف. كما إن إمارة دبي تشغّل مصهراً ضخماً للألمنيوم مستخدمة الغاز الطبيعي كوقود لإنتاج الطاقة الكهربائية اللازمة، وهي ملمّة بالصناعة وبهذا المجال المهني ولذلك لم تقرّر الاستثمار في مشروع كهرومائي في ماليزيا من دون تفكير أو بدافع ثقة في غير محلّها، كانت تلك فرصة مهنية حقيقية بالنسبة إليها.

بلغني بعد ذلك أنّ حكومتنا أرادت الاستحواذ على هذه الكهرباء الرخيصة لإفادة شعبنا الفقير في هذا البلد. بناءً على ذلك، تحدّث تون عبد الله أحمد بدوي قبل تنحّيه عن رئاسة الوزراء عن خطط لنقل الكهرباء إلى شبه الجزيرة عبر كابل ممدود تحت الماء ـ وهي فكرة تخلّينا عنها قبل زمن طويل لأسباب وجيهة ـ والسبب هو أنّه بحلول وقت وصول الكهرباء إلى شبه الجزيرة، لن تعود رخيصة الثمن وستكون خسارة الفُلطية، على مدى هذه المسافة الكبيرة، كبيرةً للغاية حتى لو تطوّرت تكنولوجيا مدّ الكابل. وفي النهاية، لم تكن التكلفة لكل وحدة أدنى من تكلفة طاقة كهربائية بواسطة منشأة طاقة في شبه الجزيرة، وبالتالي، كيف سينتفع الناس الفقراء من الطاقة الكهرومائية المنتَجة في باكون؟ الجهات الوحيدة التي ستنتفع هي الجهات التي ستفوز بعقد مدّ الكابل في قاع البحر، وهي ليست فقيرة بالتأكيد.

واصل النقّاد المحليّون على الأقل إدانة محاولات إنقاذ الشركات المتعثّرة في ماليزيا. توقّعت الصحافة والناس ببهجة سقوط حديثي العهد بالثراء، وبخاصة الملايويون الذين انتفعوا من برنامج الخصخصة. إذا كانت مداهنة الأثرياء والمشاهير ثم سبّهم متى تعثّروا من الخصائص البشرية العامة، يظهر أن الملايويين يجدون في ذلك متعة خاصة عندما يكون الثري المفلس واحداً منهم. وصفوا أي محاولة من جانب الحكومة لمدّ يد العون بأنّها رزمة إنقاذ وافترضوا دائماً أنه لا بدّ من أنّ من جرى إنقاذهم من المقربين إليّ. وفي الواقع، حثّ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على السماح بإفلاس الشركات «غير الكفء» لأن ذلك سيعني أنّ الشركات

الأصلب عوداً والأكفأ ستتجاوز من دون غيرها الأزمةَ المالية. ربما يكون ذلك نافعاً للاقتصاد، لكنّ تحديد نفعه أو ضرره لدولتنا ولشعبنا مسألة أخرى. لم تأخذ هاتان المؤسستان الدوليتان في الاعتبار الأوضاع غير العادية التي تسبب بها انخفاض قيمة العملة، كما لم تباليا بالبطالة والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى الملازمة لهذه الإفلاسات، وأنت لن تدفع شركة نحو الهاوية لمجرّد أنها تترنّح عند حافّتها.

نتيجة للعمل بنصيحة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أقفلت شركات عديدة في الدول المجاورة أبوابَها بالمعنى الحرفي للكلمة، وطردت ملايين العمال من وظائفهم. وقام هؤلاء بأعمال شغب، وأحرقوا عدة مبانٍ، وثاروا وأمعنوا في البلاد اغتصاباً وقتلاً. وعلاوة على التكلفة الاجتماعية الهائلة، زادت اقتصادات تلك الدول تدهوراً، لكنّ المصارف والشركات في الدول الغنية جاهزة دائماً للإنقاذ، حيث يشترون الشركات والمصارف المتعثّرة بأسعار متدنّية للغاية ويقلبون أوضاعها رأساً على عقب، ثم يبيعونها ويجنون أرباحاً طائلة. وبعد «إنقاذ» الدولة من خلال القروض الممنوحة لتسوية ديونها الخارجية، يزعم صندوق النقد الدولي حقّ إدارة اقتصادها على الوجه الذي يحلو له. وهذا يعني وجوب إزالة العوائق كافة التي تعترض عمليات الاستحواذ الأجنبية، وهذا يقتضي أن تشرّع هذه الدول أبوابها أمام الرساميل الأجنبية، لتخسر استقلالها الاقتصادي وسيادتها الوطنية في سياق العملية.

بعد أن تفطّنّا لما حصل لبعض جاراتنا، لم نستطع السماح لانتقادنا بأن يمنعنا من تخفيف تأثيرات أزمة العملة. كما إن الحكومة كانت لا تزال ملتزمة بأهداف السياسة الاقتصادية الجديدة ـ يتعيّن صون اللُّحمة الاجتماعية للأمّة وبقاؤها على المدى الطويل.

واليوم، استرجعت تلك الدول الغنية أموال الإنقاذ التي قدّمتها بمقادير لا يمكن تصوّرها؛ إذْ جنت تريليونات الدولارات. وباتت تعرف الآن أنه إذا لم تُنقذ مصارفها ومؤسساتها المالية، فسوف ينهار اقتصادها بأسره، ولم تعد تتحدث عن خططنا الإنقاذية الآن لأنها اضطرت إلى اللجوء إلى الاستراتيجيات ذاتها، لكنّها ستجد أن الرزم الإنقاذية قد لا تنفعها بقدر ما نفعتنا.



الفصل السادس والخمسون

أشرس معاركي الانتخابية

جرت الانتخابات العامة لسنة ١٩٩٩م، والتي كانت الأخيرة وأنا على رأس ائتلاف الجبهة الوطنية، بعد شهور قلائل من إقالة أنور إبراهيم من منصب مساعد رئيس الوزراء وطرده من أمْنو. ومع الكدمة التي تلقاها على عينه، على الخصوص بعد أن ضربه مفتش عام جهاز الشرطة في أثناء اعتقاله، عرفنا أن قضية أنور ستهيمن على الحملة وتصوغ نتائج الانتخابات. لم أستطع إرجاء الانتخابات، لكني لم أكن متأكداً من تغيّر الأمور لصالحنا؛ إذ كان أنور سياسياً ماهراً ومثيراً مُقنعاً لعواطف الدهماء ـ وبتحلّيه دائماً بالقدرة على الإقناع، عرف أيضاً كيف يقرّب نفسه إلى الناس.

كان أنور خلف القضبان عندما قررنا الدعوة إلى إجراء الانتخابات، لكنه غدا رمزاً قوياً التفّت حوله المعارضة. كانت المشاعر متأججة ضدّي حتى في أوساط أعضاء أمْنو، والسيدات اللاتي دعمنَ الحزب بإخلاص في الماضي انقلبنَ عليّ فجأة واقترعنَ لحزب باس.

على الرغم من هذا الجوّ العدائي، قرّرت المضي في الانتخابات لأننا تجاوزنا الأزمة المالية للتوّ واستملنا المجتمع الصيني. وبفضل الإجراءات التي اتخذناها، تحسّنت فجأة أوضاع رجال الأعمال الصينيين الذين كانوا على شفير الإفلاس وأزيحت عن كواهلهم ضغوطُ المصارف، وكان عدد منهم شديدي الامتنان إلى حدّ أنهم اقتربوا منّي في المنتديات العامة ليقولوا إني أنقذت حياتهم. أقنعني ذلك أن الصينيين سيدعمون الجبهة الوطنية بقوة، مما سيعوّض خسارة أصوات الملايويين.

كانت انتخابات قاسية وبدت المشاعر السلبية في أوساط الملايويين واضحة مع محاولة باس تشنيع صورتي بوصفي بشتى أنواع النعوت، لكنهم

لم يكونوا في حاجة إلى ذلك ـ فالعين السوداء سيئة الذكر كانت كافية لإكسابهم عدد من الأصوات وتكبيد أمْنو خسارة ثقيلة، وكان أنور قد أسّس قبل اعتقاله حزباً سياسياً جديداً سمّاه حزب العدالة، وبما أنّه لم يستطع قيادة حزبه بنفسه لإدانته في المحكمة[1]، كلّف زوجته داتين سيري الدكتورة وان عزيزة وان إسماعيل بالحلول محله في قيادة الحزب والمشاركة كمرشّحة في دائرته بيرمتانغ بواه الانتخابية بولاية بينانغ. وبما أنه علم أن الجبهة الوطنية انتفعت دائماً من تحالفها الإثني البيني، وضع لحزبه هدفاً هو التوصل إلى اتفاق انتخابي مع أحزاب المعارضة الأخرى على تشكيل ائتلاف سمّاه «الجبهة البديلة». وكان تنكو رزاليغ قد اعتمد الأسلوب ذاته عندما قاد سيمنغات ٤٦ وسعى للجمع بين باس وحزب العمل الديمقراطي في حلف مع حزبه، وفي حين أخفق تنكو رزاليغ، قُدّر لأنور أداء عمل أفضل.

يكمن نجاح أي ائتلاف من هذا النوع بموجب نظامنا الانتخابي في استعداد الأحزاب المنضوية فيه لعدم التنافس مع بعضها. ويتعين عليها بالمقابل مؤازرة مرشحي الائتلاف المتفَق عليهم في كل دائرة انتخابية إلى أي حزب انتموا، وبهذه الطريقة استطاعت الجبهة الوطنية و«التحالف» الذي كان قبلها الفوز بشكل متوالٍ منذ الاستقلال. لم يكن في بال حزب العمل الديمقراطي القبول بمفهوم الدولة الإسلامية الذي يتبنّاه باس ويشمل إقامة الحدود المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية على طريقة فهم باس لها. ومن جانب حزب باس، لم يكن مستعدّاً بالمثل للتنازل عن مطلب إقامة نموذجه الخاص لدولة إسلامية مخافة أن يؤدي ذلك إلى خسارته دعم الملايويين الريفيين. وفي النهاية، أخفقت «الجبهة البديلة» في العمل بشكل كامل كتحالف وخسرت أمام الجبهة الوطنية.

حين كنتُ عضواً برلمانياً عالي الصوت في ستينيات القرن الماضي، نَعَتَني لي كوان يو والصينيون بالملايوي المغالي، حتى إني خسرت مقعدي في الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٩م لانقلاب الصينيين عليّ في دائرتي الانتخابية. وبدا وقوفهم إلى جانبي بحزم في سنة ١٩٩٩م فيما اتخذ عدد من

---

(١) بموجب قانون الانتخابات الماليزيّ، يُمنع أي شخص قضى محكومية في السجن من تولّي منصب سياسي لمدة خمس سنين بدءاً من تاريخ إخلاء سبيله.

الملايويين موقفاً فاتراً في أحسن الأحوال أمراً مستغرباً، وحتى مثير للسخرية. وفي الواقع، كان الدعم الصيني من القوة بحيث حصدت الجبهة الوطنية أكثر من ثلثي المقاعد البرلمانية فضلاً عن فوزها في الانتخابات.

أمضيتُ ليلتي كعادتي دائماً في مراقبة النتائج في الطابق الثاني والثلاثين بمقرّ أمْنو في مركز بوترا للتجارة العالمية. تجمّع معظم قادة الحزب معي هناك وراقبوا الشاشة التلفزيونية العملاقة التي كانت تومض بنتائج التصويت حال ورودها. كان الهتاف يعلو متى فزنا بمقعد، وساد جو من الإثارة حين حصلنا أولاً على أغلبية بسيطة ـ عندما علمْنا علم اليقين أننا سنشكّل الحكومة التالية ـ ثم حين حصلنا على أغلبية الثلثين.

لكنّ ذلك لم يعفينا من بعض الخسائر المؤلمة، فقد انخفضت حصة أمْنو من المقاعد البرلمانية إلى ٧٢ مقعداً بعد أن كانت ٨٩ مقعداً. وإلى جانب الفشل في إعادة انتزاع كلانتان من باس، خسرت الجبهة الوطنية السيطرة على ترينغانو أمام باس لأول مرة منذ أربعين سنة. وارتفعت حصة باس من المقاعد البرلمانية إلى ٢٧ مقعداً بعد أن كانت سبعة مقاعد فاز بها في الانتخابات العامة لسنة ١٩٩٥م، وحقّق نجاحات كبيرة في ولايتي قَدح وبيرليس، وكذلك في باهانغ وملقا وإن بدرجة أقل. وفاز كل عضو في الوزارة بأغلبية متقلّصة وخسر أربعة وزراء مقاعدهم، لكنّ أكثر النتائج إثارة للذهول كانت نتيجة وزير التعليم آنذاك داتوك سيري نجيب رزّاق الذي تمكن من الاحتفاظ بمقعده بفارق ٢٤١ صوتاً فقط بعد أن كان قد فاز به في انتخابات سنة ١٩٩٥م بأغلبية زادت على ألف صوت. كنّا قد توقّعنا تقلّص نجاحنا في هذه الانتخابات وقدّرتُ أنّ صورة عين أنور السوداء كلّفتنا نحو ٣٠٠,٠٠٠ صوت.

شكّلت هزيمة الجبهة الوطنية في ترينغانو خيبة أمل كبيرة، لكنها لا ترجع إلى أنور فقط، فقد بقي الوزير الأول في منصبة زمناً طويلاً بل أطول من مدة رئاستي للوزراء، وأصرّ مع ذلك على منحه ولاية أخرى. حتى إن أعضاء أمْنو المخلصين تخلّوا عن دعمه فخسر، على أن هزيمته لم تكن شخصية ببساطة لأنّها عنت سقوط ترينغانو في يد باس. كانت ترينغانو ولا تزال أكبر منتِج للنفط في ماليزيا، وتصبّ خمسة في المئة من عائدات ذلك

النفط، وتناهز مليار رينغت في السنة، في خزائن حكومة الولاية. عرفنا أنه إذا أصبح ذلك المال في متناول الحكومة الجديدة التي يشكلها باس في الولاية، سيستخدمه على الأرجح في ترسيخ شعبيته والترويج لقضيته وتعيّن إيجاد طريقة لمنعه من الحصول على ذلك المال. بناء على ذلك، أعلن وزير المالية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أن العائدات النفطية ستُخصَّص للمشاريع التنموية مباشرة لإفادة سكان الولاية عوضاً عن تخصيصها لحكومتها. رفع باس قضيته إلى المحكمة، لكنها لم تُحَلّ حتى حين فازت الجبهة الوطنية بترينغانو من جديد في الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٤م.

في هذه الأثناء، جلب الوزير الأول بولاية قَدح إلى نفسه عداوة سلك الخدمة المدنية، ومدرّسي التربية الدِّينية وحتى بعض أقسام أمْنو. فاز بالمقعد، لكنّ مرشحي الجبهة الوطنية، وكانوا في أغلبيتهم أعضاء في أمْنو، استطاعوا بالكاد الاحتفاظ بأغلبية الثلثين في جمعية ولاية قَدح. اقتنع باس بأنه سيفوز بولاية قَدح في الانتخابات التالية[٢]. قررتُ عقب الانتخابات أنه لا بدّ من تعيين وزير أول جديد. وبعد دراسة خياراتنا، وقع اختياري على داتوك سيري سيد رزّاق سيد زين بركه باه، وهو عضو في المجلس التنفيذي في الولاية. وبناء على توصيتي، منحه السلطان سلطة تشكيل مجلس تنفيذي جديد، والذي يعادل وزارة على مستوى الولاية.

لم أدرك أن تان سري عثمان أروف، وهو وزير أول سابق، متحمس أيضاً لإعادة تعيينه وعندما أطلعتُه على خياري خاب أمله كثيراً. وبعد عدة سنين، وبعد أن تنحّيت عن رئاسة الوزراء، شنّ هذا الرجل حملة شعواء ضدّي عندما سعيت كي أُنتخَب عضواً في قسمي القديم بأمْنو في كوبانغ باسو لأكون أحد مندوبيه في الجمعية العامة لأمْنو وأشاع بين الناس أنني لم أقدّم له شيئاً. وبالنظر إلى أنني جعلته وزيراً أول ثلاث مرات قبل استبداله، لم يكن فهم ادعائه سهلاً وتساءلت ما هو الشيء الآخر الذي كان عليّ منحه إيّاه ليكون أكثر امتناناً.

عرفت منذ اعتزالي أن قلّة قليلة من السياسيين تمكنها المحافظة على

---

(٢) أخفق مسعاه في انتخابات سنة ٢٠٠٤م، لكنه نجح أخيراً في سنة ٢٠٠٨م في غمرة موجة سخط عامة استهدفت إدارة تون عبد الله أحمد بدوي.

ولاء الناس لهم، فما إن تخسر موقعك وسلطتك حتى يتجاهلوك وينقلوا ولاءهم إلى أي شخص يحلّ مكانك، حتى إنهم سيدينونك إذا اعتقدوا أن ذلك سيُسعد قائدهم الجديد. تقول أغنية قديمة: «لا أحد يعرفك حين تكون منكسراً ومنبوذاً»، والحكمة نفسها تنطبق على الحياة السياسية الملايوية؛ فإذا كان يعجب الملايويين الحديث عن الإخلاص والزعم بأنهم يعلّقون أهمية كبيرة عليه، فهو ليس القوة المهيمنة في عالم السياسة الملايوية، ولا هو الدافع أو الحس السياسي الرئيس. الولاء السياسي في نظام الحياة الملايوية يعتمد على ما يمكن القادة الموجودون في السلطة حالياً تقديمه ولا يعتمد على الماضي أو الذاكرة أو الامتنان، وقد شعرت بحزن شديد عندما اكتشفت ذلك.

أظهرت لنا نتائج الانتخابات العامة لسنة ١٩٩٩م أننا في حاجة إلى فعل المزيد لحشد دعم الملايويين للجبهة الوطنية. بحلول ذلك الوقت، شكلت السيدات نحو نصف أعضاء أمْنو، لكنني لاحظتُ أن الجناح النسائي، أعني وانيتا أمْنو، فقد حيويته. لم تكن الحال كذلك سابقاً ـ في أيام أمْنو الأولى، اضطلعت السيدات بدور كبير في حشد الدعم الشعبي. كنّ نشيطات دائماً في الحملات الانتخابية وكنّ يتحدّثن إلى ربّات البيوت بلا وجل لإقناعهنّ بمساندة مرشح الحزب والإدلاء بأصواتهنّ، ولطالما نظرت بإجلال إلى المرأة الملايوية؛ إذ إنها تجتهد في عملها وتحمل المسؤولية أكثر من الرجل غالباً. ففي كلانتان، تعمل السيدات في حقول الأرز، وتتولّى معظم عمليات البيع في الأكشاك، والتجارة في أسواق البلدات والمدن. وهنّ يوفرن بهذه الطريقة الشبكة الرئيسة والبنية التحتية التجارية الأساسية للاقتصاد الريفي، فيما يجلس الرجال في المقاهي للتحدث في السياسة.

إن للمرأة دوراً حاسماً في السياسة، ولذلك ذُعرت من تراجع اهتمام السيدات بالعمل الحزبي واعتقدت أنه ربما أسهم ذلك سلباً في نتائجنا الانتخابية. الواضح أن عدداً من السيدات، وبخاصة الشابات، تردّدن في الانضمام إلى القسم النسائي في أمْنو والظاهر أنهنّ رأين أنه لا مستقبل لهنّ فيه طالما أن الأعضاء الأكبر سنّاً يهيمنّ على القسم ولا يُظهرن ميلاً إلى التخلّي عن مراكزهنّ ولا سيما على مستوى مقرّ الحزب، كما استاء بعضهنّ من تحويل طموحاتهنّ السياسية وطاقاتهنّ إلى مركبة حزبية موازية لا إلى

الهيكلية التقسيمية الرئيسة للرجال. وفي نظر هؤلاء الشابات المقتدرات والعازمات، يتعيّن فتح مساحات جديدة للمشاركة السياسية والتأثير والإنجاز داخل أمْنو.

كانت تان سري رفيده عزيز إحدى أكبر العوائق التي اعترضت ذلك؛ إذْ بقيت على رأس القسم النسائي وانيتا أمْنو طوال سنين، وهي واجهت تحدّياً ذات مرّة وخسرت[٣]، لكنّها استعادت مركزها في انتخابات الحزب التالية. وبعد ذلك، أبقت جميع المتحدّيات المحتملات خارج المنافسة، ولم تفز غير المذعنات لها بمناصب حزبية، لكنّ الحال تغيّرت منذ ذلك الحين؛ إذْ هزمتها مساعدتها داتو سري شهرزاد عبد الجليل في انتخابات أمْنو لسنة ٢٠٠٩م.

لكني أحسست بقوة وأنا في رئاسة الوزراء بأنّنا في حاجة إلى كسب تأييد السيدات الملايويات الأصغر سنّاً. كنّ بنات جيل جديد، وذرّية مختلفة، وثمرة دولة مستقلة ونتاج السياسة الاقتصادية الجديدة، وهنّ أوفر تعليماً على العموم من أمّهاتهنّ وكبار الأعضاء في وانيتا أمْنو. وحمل عدد منهنّ مؤهّلات مهنية وكنّ ناجحات في العالم المهني، في ميادين المحاماة والهندسة المعمارية والمحاسبة والطبّ والهندسة. حتى إنّ بعضهنّ وصلن إلى رئاسة دوائر ووزارات حكومية، فيما أصبح بعضهنّ الآخر مديرات تنفيذيات، بل مسؤولات تنفيذيات ومسؤولات ماليات رئيسيات في شركات كبيرة، بما في ذلك شركات متعددة الجنسيات، كما إن بعضهنّ استشاريات مرموقات، ومؤلّفات وصحافيات شهيرات. بيد أنه إذا كانت أغلبيتهنّ تناقش الشؤون الحالية، فقلة منهنّ أبدت أي اهتمام بالسياسة أو بالمشاركة في الحياة السياسية، فاعتقدتُ أن لامبالاتهنّ الواضحة تنبع من غياب الفرص، لا من فقدان الاهتمام أو الثقة بالنفس أو القدرة.

بحلول تسعينيات القرن الماضي، شهدنا ظاهرة غير عادية أيضاً؛ عندما كنت في الجامعة، كانت هناك طالبة واحدة فقط من سبعة طلاب ملايويين التحقوا بكلّية الطبّ في سنة ١٩٤٧م، لكن بحلول التسعينيات، باتت

(٣) هزمتها داتين بادوكا سيتي زهرة سليمان، مساعدة وزير الصحة آنذاك في سنة ١٩٩٦م.

الطالبات الملايويات على مقاعد الدراسة في الجامعات المحلية أكثر عدداً من الطلاب الملايويين. وهنّ يشكّلن اليوم نحو ٧٠ في المئة من الطلاب والطالبات في الجامعات المحلية، شكّل ذلك تغيّراً جذرياً لم يكن في وسع حزب سياسي مثل أمْنو تجاهله. وبدا واضحاً أن السيدات سيضطلعنَ في المستقبل بدور متعاظم الأهمية في شتى مجالات الحياتين المهنية والعامة في ماليزيا.

لطالما كانت الملايويات في ماليزيا ـ سواء العاملات من بنات الطبقة الوسطى أم ربّات البيوت القرويات ـ أكثر تحرراً من المسلمات في الدول الأخرى. أدركتُ بأنه إذا كان المراد رفْد سياسات أمْنو بتفكير أشمل ورؤى أعمق، يتعيّن تشجيع النساء على توفير ذلك. وكي يتمكنّ من فعل ذلك، ينبغي أن يكنّ قادرات على الانضمام إلى الحزب وتقديم إسهاماتهنّ بسرعة وسهولة أكثر من أي وقت مضى.

لكنّ السيدات القديمات في وانيتا أمْنو خَشَيْن التحدّي الذي تمثّله الشابات الملايويات الأوفر تعليماً والأكثر شباباً. لم تعارض السيدات الكبيرات علناً انضمام الشابات إلى وانيتا، لكنهنّ بالكاد شجّعنَهنّ على ذلك. وما لم يعالَج هذا الوضع سريعاً، سيعاني أمْنو خسارة مزدوجة: شيخوخة عضويته وتضاؤل حجمها الحالي في وانيتا إلى جانب تراجعها في الإسهامات في الحزب؛ وعزوف جيل صاعد بأكمله من الأعضاء المقتدرين. وهدر طاقات هؤلاء وإسهاماتهم أمر ليس في وسع الحزب ولا ماليزيا تحمّل خطر حدوثه.

رُفع اقتراح إلى المجلس الأعلى في أمْنو باستحداث جناح جديد يرعى السيدات الشابات اللاتي يردْن الانضمام إلى الحزب ومنحتُ هذا الاقتراح تأييدي المطلق، فاعترضت رفيده على الفور وشكّكت في الحاجة إلى مثل هذا الكيان وأصرت على أن وانيتا مفتوحة لجميع السيدات الكبيرات منهنّ والشابّات، وعندما أشار أحدهم إلى السيدات في وانيتا، وبخاصة اللاتي يتولّيْن مناصب قيادية، طاعنات في السنّ، استعر غضبها واستياؤها.

ومع أنّ الأعضاء الذكور في المجلس الأعلى كانوا أكثر إيجابية، عرفتُ أنّ الرجال في الحزب ليسوا أفضل حالاً من السيدات حين يتعلّق الأمر

بقبول التحاق أشخاص يملكون مؤهلات عالية بفروع الحزب. غالباً ما يخشى رؤساء الفروع من خسارة مناصبهم ونفوذهم إذا سُمح لأشخاص مؤهّلين بالانضمام إلى شبيبة أمْنو أو الانضمام كأعضاء عاديين إلى الفروع، ولا يقتصر الأمر على أصحاب المناصب الحاليين في الأقسام، بل يشمل عدداً من الطامحين المنافسين من الحرس القديم الذين يمتعضون من رؤية دخول مواهب جديدة مقتدرة إلى أقسامهم وإلى الفروع المحلية للحزب. تبنّى عدد منهم وجهة نظر إزاء المناصب الحزبية وهي أنه يوجد من الناحية الفعلية طابور أو قائمة انتظار: وهي أنه ينبغي للأشخاص الذين انتظروا دورهم الحصول على المناصب أولاً، وينبغي للآخرين أن يبقوا خلفهم. ومن جهة أخرى، تبنّى الأعضاء الشباب المتحمسون والمقتدرون وجهة نظر مختلفة، لكن في حين توافر للشباب جناح «شبيبة أمْنو» على الأقل، لم يتوافر شيء للشابات. والاقتراح الذي رفعناه بالكاد يُعتبر تجديداً جذرياً، وهو أن نستحدث للسيدات الملايويات قسماً مناظراً أو موازياً لجناح الشباب.

إن الخوف الذي استبدّ بأعضاء الحزب المخضرمين ليس جديداً في الواقع. فحين عدتُ كطبيب مؤهَّل متحمّس لتأدية دور قيادي ناشط في أمْنو بولاية قَدح، قال لي أحد القادة إن أشخاصاً من أمثاله كافحوا لنيل الاستقلال ليتسنّى للأشخاص من أمثالي تلقّي علم أفضل وبلوغ مناصب رفيعة في الحكومة. وبعد أن امتلكتُ تلك المؤهّلات الآن ـ أضاف ذلك القائد ـ ينبغي لي تركيز جهودي في الخدمة العامة وليس إضاعة وقتي في السياسة، فأمامي مستقبل رائع هناك في سلك الخدمة الدائمة لدى الحكومة. وبمرور السنين، اشتدت رغبة الأعضاء الكبار في السنّ في التشبّث بالمناصب الحزبية وفي التحوّل إلى أعضاء مبجّلين في البرلمان وفي جمعيات الولايات في نهاية المطاف. بالنسبة إلى عدد من هؤلاء، ولا سيما الذين ليس لديهم مؤهُّلات مهنية حديثة ومستقبل زاهر، تمثّل الانتخابات بدءاً بانتخابات أمْنو ومروراً بانتخابات المجالس التشريعية على مستوى الولايات وانتهاءً بالمجلس التشريعي الفدرالي تقدّماً كبيراً لا على صعيد الدخل والفرص فحسب، بل في الوضع الاجتماعي والمهابة العامة التي يقدّرها عدد من الملايويين كثيراً.

إن تزايد المكافآت المتاحة لشاغلي المناصب الحزبية زاد المنافسة عليها حدّة. وبالتالي، لم يكن اعتراض الجناح النسائي القوي على تشكيل الجناح

الجديد، بوتري أمْنو، مفاجأة. عرفت المتزمّتات في وانيتا أنه سيتعين في مرحلة معينة التفكير في تقديم مرشحات من بوتري للانتخابات في المجالس المتنوعة في الحزب وحتى للانتخابات البرلمانية. ومن جانبي، رأيت وجوب إيجاد مكان في أمْنو للشابات الملايويات المقتدرات، وكنت متأكداً من أنهنّ سيتمكنّ من الإسهام في قوة الحزب وفي تقبّل الشابات ودعمهنّ عموماً للحزب، لكنني لم أعرف على التحديد كيف سيؤدّين ذلك الدور، لكن سيكون في وسعنا التفكير ملياً في الأمر متى تشكّل جناح بوتري الجديد.

بحلول ذلك الوقت، بدأنا بالتعامل مع محامية شابة تدعى داتوك سري أزَلينا عثمان سعيد كعضو في المجلس الأعلى، لم تكن ناشطة في وانيتا لكنها اشتُهرت بمساندتها أمْنو. دافعت بمبادرة خاصة منها عن الحزب وعن سياسات الحكومة، وبخاصة جهودها الرامية إلى مساعدة السيدات الملايويات، وعندما قرر المجلس الأعلى أخيراً تشكيل بوتري أمْنو، مُنحت فيه الدورَ القيادي. وأثبتت أزَلينا امتلاكها قدرات عالية وسرعان ما بات لكل فرع لأمْنو في البلاد جناح بوتري. وكانت أغلبية قادته وعدد من السيدات الأعضاء فيه مهنيّات لديهنّ مؤهّلات عالية[٤].

اعتمد جناح بوتري اللون الوردي الفاتح لأزيائه، وهو لون تناقض مع اللون الأحمر الزاهي الذي اعتمده جناح وانيتا أمْنو وأشار إلى حيوية أعضاء بوتري. وفي ظلّ قيادة أزَلينا، نشط بوتري في العمل الاجتماعي، بل حملني على القراءة لليتامى في دور الحضانة. وسرعان ما أثبت بوتري حضوره في كل مكان، لكنّ أهميّته السياسيّة لم تكن قد اختُبرت بعد، مع أنه أثبت في بعض الانتخابات الفرعية قدرة فائقة ونظّم حملات قوية. ولم يقتصر تركيزه على القضايا التي تخصّ المرأة، بل نشط في عدد من القضايا الأخرى وفي الأوساط الاجتماعية كافة. وفي الواقع، أثبت فاعلية حدت بخصومنا في حزب باس إلى إفشال جهود بوتري بأقذر الأساليب[٥].

---

(٤) أُستُبعدت داتوك سري أزلينا سعيد، التي كانت وزيرة السياحة، من قائمة الوزارة التي شكلها داتوك سيري نجيب رزاق، سادس رئيس وزراء في ماليزيا.

(٥) وُصفت منظّمات حملات وانيتا وبوتري بالساقطات والعاهرات في الانتخابات البرلمانية في بيندانغ وفي الانتخابات الفرعية في أناك بوكيت في تموز/ يوليو ٢٠٠٢م. وفي إحدى المرات، رفع أحد أنصار باس رداءه مظهراً عورته لإحدى المشاركات في حملة لبوتري.

لا شكّ في أنّ بوتري أقام جسور التواصل بين أمْنو وجيل الملايويين الشباب، ولا سيّما السيدات الملايويات وأثار حماسة جديدة لعالم السياسة في نفوس الجيل الملايوي الصاعد وعرّف المنتفعين من أمْنو بواقع الحزب ونضالاته وبات عدد ممّن تلقّوا تعليماً جامعياً يعرفون الآن أنّهم مدينون بالكثير لأمْنو وسياساته. وإلى جانب إحساسهم بالامتنان، أصبحوا على دراية بوجوب استفادة الأجيال المستقبلية من السياسات والمنافع ذاتها، وهناك طريق وحيد واضح للقيام بذلك، وهو رفع مستوى المشاركة في أمْنو.

عدت إلى دراسة خطط اعتزالي عقب انتخابات سنة ١٩٩٩م وقررت وجوب استعادة قوة الحزب أولاً، وإعادة ترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد، وإعادة إطلاق عجلة النمو الاقتصادي، وضمان تمتع الحكومة بموارد مالية جيدة. لم أشأ توريث خليفتي تركة من مشكلات استجدّت في عهدي.

بحلول ذلك الوقت، استطعت إلى حدّ بعيد رأب الصدع الذي برز في صفوف الحزب غداة طرد أنور فأعدت عدداً ممن عارضني إلى أمْنو، ووضعت خطة لعملية نقل السلطة وحدّدت خليفتي فعاد أمْنو حزباً مستقراً من جديد. والآن، ومع تشكيل بوتري أمْنو، زاد الحزب قوة وبتُّ على ثقة بأن بوتري سيُسهم بدرجة كبيرة في فوز الحزب في الانتخابات العامة التالية بعد اعتزالي.

الفصل السابع والخمسون

أحداث ١١ سبتمبر والعالم الإسلامي

كنت أتناول عشائي قبل توجّهي إلى المطار لأستقلّ طائرة متوجّهة إلى لندن عندما اصطدمت طائرتان بمبنيي مركز التجارة العالمي في نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م. عندما تلقّت زوجة ابني رسالة نصية وصفت ما حصل، فاعتقدت لأول وهلة أنّها حادثة بسيطة؛ ذلك أنّ طائرة صغيرة اصطدمت من قبل بمبنى إمباير ستايت في نيويورك، وبقي المبنى منتصباً مع أنّه تعرّض لبعض الأضرار، لكن مع ورود مزيد من الرسائل إلينا، قرّرنا تشغيل التلفاز لمشاهدة الأخبار. وكم فزعنا عندما شاهدنا البرج الأول غارقاً في الدخان والنيران، ثمّ شاهدنا الطائرة الثانية وهي تصطدم بالبرج الثاني. وبالكاد صدّقنا، مثل عدد من الناس الآخرين، أنّ ما كنا نشاهده يحصل فعلاً في نيويورك البعيدة في تلك اللحظة بالذات. لكنّ ما شاهدناه كان حقيقة ـ شاهدنا حدثاً مزّق العالم، وهجوماً على الولايات المتحدة قُدّر أن يغيّر بعده كلّ شيء اعتقدنا حتى ذلك الحين أنه من الثوابت.

ألغيتُ رحلتي إلى لندن وبقينا جميعاً قريبين من التلفاز وقد أُسرنا بالكارثة التي تكشّفت أمام أعيننا. وفجأة، صدرت لهثة من معلّق. تداعى أحد البرجين، ثم انهار البرج الثاني بالطريقة ذاتها. أذكر أنني فكرت في مدى غرابة انهيار البرجين رأسياً بتلك الطريقة، وعندما انقشعت سحب الغبار ببطء، لم يبقَ شيء من المبنيين قائماً، ولم يظهر غير فراغ كامل ـ حتى العارضات الفولاذية لم يعد لها وجود ـ وشرح المعلّقون التلفزيونيون لاحقاً كيف أنّ بناء برجَي مركز التجارة العالمي بطوابقهما الـ ١١٠ كان فريداً. دُعم المبنيان من الأسفل إلى أعلى بجدران خارجية، ولذلك عندما انهارت الجدران، انهارت معها جميع الطوابق الـ ١١٠. وبدا بالتالي أنّ الأمر ذاته حصل لآبار المصاعد الداخلية، التي لا بدّ من أنها استُخدمت في بنائها

خرسانة قوية وفائقة السماكة لدعم وزن جدران آبار بارتفاع ١١٠ طوابق. والواضح أنه كان يوجد شيء غريب في كل ذلك.

سرعان ما بدأ الناس بالحديث فقط عن الإرهابيين وعن الحاجة إلى أن يحاربهم العالمُ بأسره ويوقف هجماتهم العنيفة. ظهر الرئيس جورج دبليو بوش على شاشات التلفزة في كل مكان، وبدا أنه شديد الغضب، حمّل الإرهابيين الإسلاميين مسؤولية تدمير البرجين ودعا إلى شنّ «حملة صليبية» عليهم؛ ذُهلتُ واكتأبت، فباعتبار أني قرأت كثيراً عن الصليبيين، اعتقدت أن الإشارة غير لائقة بكل ما في الكلمة من معنى؛ فقد حرّض الصليبيون عالمَ المسيحيين الأوروبيين على العالم الإسلامي. بالنسبة إلى شخص مثل بوش، ستكون، فعلياً، محاربة المسلمين حرباً صليبية أخرى، وصدى واستمراراً لصراع أوروبا في العصور الوسطى مع حضارة الإسلام، لكنّي لم أعتبر، وكذلك ملايين المسلمين الآخرين، المسيحيين أعداءً لنا. نحن لا نحبّ الولايات المتحدة ودعمها المطلق لإسرائيل، وقد أشرت غالباً بما يكفي إلى أن الحرب في فلسطين ليست حرباً دينية، إنها قضية أرض ـ ثمرة الاستيلاء على أراضي العرب الفلسطينيين، علماً بأن بعضهم مسيحيون، وإقامة دولة يهودية عليها. لكنّ الواضح أن بوش استنتج بأن الهجوم على نيويورك إنما هو هجوم إسلامي على المسيحيين.

صحح بوش كلامه لاحقاً ولم يستخدم كلمة «حملة صليبية» مجدداً، لكن بعد فوات الأوان ـ كان استخدام العبارة لمرة واحدة كافياً لكشف الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها تفكيره. وبعد ذلك، لم يُلقِ اللوم على الإسلام ولكن ألقاه على الإرهابيين الإسلاميين، وعلى وجه الخصوص تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن. لم أشكك في توكيده آنذاك مُفترضاً أنه عرف أموراً لا أعرفها. إن وكالة الاستخبارات الأمريكية وكالة ضخمة وكنت على ثقة بأنها حددت هوية المجرمين.

لم أعد على القدر نفسه من الثقة الآن؛ ففي حزيران/يونيو ٢٠٠٦، قَدِم أمريكيون كثيرون للاجتماع بي في مكتبي في بوتراجايا وما قالوه لي وشريط الدي في دي الذي عرضوه ألقى شكوكاً على ما قيل بشأن الهجمات التي شُنَّت على مركز التجارة العالمي وعلى وزارة الدفاع الأمريكية. هؤلاء

الأشخاص ليسوا غريبي الأطوار وكان أحدهم بواباً عمل في مركز التجارة العالمية مدة زادت على عشر سنين. كان وليام رودريغيز، وهو مواطن أمريكي من أصول لاتينية، هناك عندما وقعت الهجمات، كان في حوزته المفتاح العام للغرف وساهم في إنقاذ نحو ٣٠٠ شخص كانوا في البرجين. ووصفته الحكومة الأمريكية والرئيس الأمريكي بالبطل القومي، لكنه انضم إلى عدد من الأمريكيين المطالبين بإجراء تحقيق جديد لتحديد هوية مدمّري مركز التجارة العالمية أو تحديد السبب الذي أدى إلى تدميره. قام بذلك لأن إفادته التي أدلى بها أمام المحققين استُبعدت من التقرير الرسمي، زعم أنّه سمع انفجارات في قبو المبنى وهي لا يمكن أن تكون ناجمة عن اصطدام الطائرتين بالبرجين في الأعلى واعتقد أنّه تمّ زرع متفجّرات في المبنيين، وأنّه تمّ تفجيرها مما تسبب في انهيار البرجين أو أنها أسهمت في انهيارهما على الأقل.

شاهدت شريط الفيديو الذي أحضروه والذي تبلغ مدته ثلاث ساعات، وظهر فيه عدد من الخبراء الذين أدلوا بآرائهم بشأن انهيار مركز التجارة العالمي والضرر الذي لحق بمبنى وزارة الدفاع الأمريكية، البنتاغون، في واشنطن العاصمة. وفي سياق أحاديثهم عُرضت لقطات أظهرت مشاهد للبرجين ولمبنى وزارة الدفاع في أوقات مختلفة من ذلك الصباح في المراحل المتتالية لدمار المباني، ثم تذكرت استغرابي طريقة انهيار البرجين، أشار المتحدث الرئيس في شريط الفيديو إلى أنّ انهيار المباني انهياراً رأسياً غير عادي إلّا إذا تُعُمّد تدميرهما بتفجير سلسلة من الشحنات الناسفة. وأظهر شريط الفيديو أيضاً مبنى ثالثاً هو المبنى الرقم (٥٧) الذي اعتُقد أنه لم يُصب في اصطدام الطائرة، لكنه انهار أيضاً بالطريقة ذاتها ولا أذكر تطرّق التقارير الإخبارية عن هذا المبنى وكانت تلك أول مرة أسمع فيها عن انهيار مبنى ثالث مع أنه لم يُضرَب بأي طائرة.

أصر زواري على أنّه جرى إسقاط المبنيين بطريقة محسوبة بواسطة شحنات ناسفة، وفي ما يتعلق بمبنى البنتاغون، لم تُظهر الصورة التي التُقطت على ما يبدو بُعَيد سقوط الطائرة عليه أي حطام لطائرة على الإطلاق، ولا ريب أنّه لم يكن في استطاعتهم إزالة الحطام بسرعة بالغة كما إن الثقب في جدار مبنى البنتاغون كان أصغر بكثير حتى من مقدمة الطائرة. وهنا أيضاً،

وعلى العكس من الحوادث الخطيرة الأخرى، لم أشهد ذلك النوع من التقارير المكثّفة عن الحادثة التي تحبّ الصحافة الأمريكية نشرها.

بناء على هذا الدليل وعلى أدلة مشابهة، لديّ الآن شكوك حول ما إذا كان الإرهابيون دمروا طائراتهم فعلاً أو أنّ الحادثة برمّتها دراما دُبّرت عن قصد لإقناع العالم بأن هجوماً إرهابياً خطيراً شُنّ على الولايات المتحدة ويستوجب شنّ حرب شاملة. وحتى داخل الولايات المتحدة، يوجد جماعات تشكك في الرواية الرسمية عن الهجوم وعن دور الولايات المتحدة فيها، وهي جماعات تضمّ علماء ومهندسين معماريين ومهندسين إنشائيين وعلماء دين.

نحن نعرف الآن أن مبرر غزو العراق كان كذبة فاضحة؛ إذْ تبيّن عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل. وكانت الاستخبارات الأمريكية قد أبلغت الرئيس الأمريكي تلك الحقيقة، لكنّه أصرّ على المضيّ في غزو العراق وتدمير ذلك البلد وقتل مئات الآلاف من الناس أو التسبب بوفاتهم. إن رئيس أمريكا وأفراد بطانته الذين لم يتورّعوا عن الكذب بشأن وجود أسلحة دمار شامل للحصول على الحرب التي يريدونها لن يشعروا بوخز ضمير بشأن شنّ هجوم إرهابي أدّى إلى مقتل ثلاثة آلاف شخص بريء - إذا كان ذلك ما يلزم لحمل العالم على مساندة حرب على الإرهابيين المسلمين وعلى أفغانستان والعراق.

إننا نعيش أوقاتاً عصيبة، ونحن نشاهد حرباً لا نهاية لها في ما يوصف بأنه مهد الحضارة العالمية. إن الهجوم الكبير «الصادم والمروّع» لم يكن بقدر ما ادّعاه المعتدون: تقليص النزاعات وخفض المعاناة، وإزالة تهديد العراق بإيقاد حرب باستخدام أسلحة دمار شامل بل إن الأمر كان على الضدّ من ذلك تماماً: إن الأعمال التي قام بها الغرب المتحضّر والأشخاص أنفسهم الذين تباهوا بخوض حربين عالميتين لوضع حدّ لجميع الحروب، لم تساعد إلّا على نشر وإشاعة الإرهاب الذي يزعم الغرب بأنه يرغب في استئصاله، ويصرّ على وجوب أن ينضم العالم بأسره إليه في محاربته. إن جهلهم وحماقتهم جلبت مزيداً من القمع والقتل لذلك الشعب الذي زعموا أنهم يريدون إنقاذه. وبصرف النظر عن الذنب الذي ارتكبه صدام حسين،

فهو لا يقارَن بالموت والدمار الذي سببه الذين عيّنوا أنفسهم «منقذي» العراق.

أرعبتني، وأنا صغير، فكرة خوض الحروب والتعرّض للقتل في آن واحد، ولم أستطع أن أصدق تحوّل الأشخاص طوعاً إلى جنود والقبول بتلك الفكرة؛ إذ بدا القتل بعنف وبلا مبرر على الأرجح عملاً غير إنساني في نظري وقد طالعت وأنا في المدرسة كتباً عن أمجاد الحروب، وانتصارات البريطانيين في أوروبا ثمّ في باقي أنحاء العالم في سياق بنائهم إمبراطوريتهم العظمى. لم ترو هذه الكتب سوى جانب واحد للقصة، إنّنا نجد الأمر نفسه في الأفلام، مثل أفلام الغرب القديم التي تُظهر رعاة البقر الشجعان وهم يقتلون سكان أمريكا الأصليين رمياً بالرصاص. كانت جثث هؤلاء «المتوحّشين» تُرمى في المروج الشاسعة وكنت ـ بمعرفتي المحدودة وسهولة انقاد حماستي كطفل ـ أصفّق لرعاة البقر إعجاباً ببسالتهم بمسدساتهم المزودة بست طلقات وكنت أشعر بسعادة غامرة دائماً لإنقاذ البطلات الجميلات وجميع الأطفال البيض الحسان أصحاب الشعور الجميلة. لكنّ خوفي من الحروب قلّ بعض الشيء وصرت أعتقد أنها حروب مجيدة لأن الأعداء فقط يُقتلون فيها وكنت بجانب المنتصرين، ولذلك لن أُقتَل، كانت فكرة مطمْئنة للغاية. وفي استطاعتي أنا أيضاً أن أكون جندياً وأحارب أعداءنا وأعود بطلاً.

ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩م، وبدا أولاً أنها محصورة في أوروبا والألمان هم الأعداء، ما عنى أنهم الجهة التي سيستحرّ فيها القتلُ وتُهزَم، لكن الغريب أنهم بدوا الطرف المنتصر. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢م امتدّت الحرب إلى ملايا عندما نزل اليابانيون بالقرب من كوتا بارو وغزوا البلاد من الشمال، وكم فزعتُ عندما تقهقر البريطانيون. شاهدتهم وهم يمشون بجهد في الوحل وتحت المطر، وهو مشهد لا يشبه بشيء الأوروبيين الفخورين الذين عرفتهم، وبذلك عادت جميع مخاوفي من الحروب والتعرّض للقتل.

امتلأ قلبي فرحاً عندما انتصر البريطانيون والأمريكيون في النهاية، لكنّ خوفي من الحروب وكراهيتي لها لم يتبددا وأصبح القتل الذي تستلزمه

الحروب أمراً حقيقياً في نظري. في الأيام السابقة، كانت أغلبية القتلى من الشباب، لكنّ الحروب اليوم حروب شاملة تحصد كل شخص وأي شخص ـ محاربين وغير محاربين، جنوداً ومدنيين ـ وكان الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ومنحها لليهود وبالتالي إيقاد نيران الحرب أمراً سيئاً. والآن، تتعمّد الولايات المتحدة وبريطانيا إشعال الحروب على دول لا يمكنها الدفاع عن نفسها.

بصفتي رئيس وزراء ماليزيا، وافقتُ الرئيسَ بوش في البداية على وجوب أن نحارب جميعاً الإرهاب، لكن عندما غزا بوش أفغانستان، قررت وجوب ألّا تساندها ماليزيا فربما كان أسامة هناك، وربما كان المسؤول عن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، لكنني كنت على ثقة بأن غزو أفغانستان لن يضع حداً للهجمات الإرهابية، ولن يزيدها إلّا كثافة، بصرف النظر إن خرج بوش وحلفاؤه منها منتصرين أم مهزومين ولم يكن في وسعه غير تصوّر خروجه منتصراً بطبيعة الحال؛ إذ ظنّ أنه يستحيل كسر الإرادة الأمريكية، وربما لم يعرف أن القوى الإمبريالية لم تتمكّن يوماً من قهر أفغانستان. وتوقّعتُ أن يكيل الأفغانُ للأمريكيين الضربات، لكنّ كابل سقطت ونصّبت الولاياتُ المتحدة حامد كرزاي رئيساً للوزراء، وهو موظف سابق لدى إحدى شركات النفط الأمريكية، ابتهج الأمريكيون واتضح أنهم يتحرّقون شوقاً إلى حرب أخرى وإلى انتصار سهل آخر.

هناك مثل قديم يقول، مع بعض التعديل: «إذا أراد الله تدمير شخص، يصيّره متعجرفاً أولاً». أصيب الأمريكيون بجرح في ١١ أيلول/سبتمبر ولم يرغبوا في الظهور بمظهر الضعيف والعاجز؛ لذلك كان عليهم مطاردة شخص ما وتلقينه درساً مثلما كانت جماعات رعاة البقر تفعل، وإذا لم يكن في استطاعتهم تسديد ضربة لأسامة، سيضربون في أفغانستان وبهذه الطريقة يبعثون برسالة واضحة إليه وإلى جميع المتعاطفين معه والمسلمين المتردّدين فحواها نحن عمالقة، ونحن أقوياء، ونحن غاضبون، ولذلك لا تعبثوا معنا ولا تقاومونا.

إن تحوّل مجرى الأحداث على هذا النحو جعلني قلقاً للغاية. ماليزيا لن تُجَرّ إليها، لكنّ ذلك لن يحمي الناس من التعرّض للقتل، سُمّي العراق

جهاراً الهدفَ التالي للعمل العسكري الأمريكي. إنه بلد ضعيف بما يكفي كي يتنمّر عليه الأمريكيون ويستحوذوا على نفطه وهذا هو الأهم. وبعد حملة قصيرة، يصار إلى تنصيب حكومة مدجَّنة ومذعنة ويصبح النفط الأمريكي في متناول الولايات المتحدة. ومع أنّ العراق لم يكن يُؤوي أسامة وأن توريط ذلك البلد في هجمات نيويورك لم يكن ممكناً بأي شكل من الأشكال، لم يكن ذلك ليشكل عقبة. اتُّهم العراق بامتلاك قدرة نووية وبحيازة أسلحة كيميائية وأسلحة دمار شامل أخرى. إن دعوى حيازة أسلحة الدمار الشامل هذه أتاحت ذريعة كافية لغزو ذلك البلد، وخلع قائده وإتاحة ثروته النفطية للعالم.

اتضح لي أنّ ما يخطط الأمريكيون لفعله في العراق يعادل عملية سطو في وضح النهار. كان يجري طرح مفهوم جديد ـ شنّ حرب دفاعية لمجرّد الاشتباه بأنّ عدواً أو دولة ربما تخطّط لشنّ هجوم على الدولة المعنية. ليس في هذا المفهوم شيء من المنطق في عالم يتوجّب على وزارة الدفاع في كل دولة إعداد خطط طارئة وتحديثها باستمرار استعداداً لجميع السيناريوهات المستبَعد وقوعها والاحتمالات المشكوك فيها. إن شنّ الحرب بالاعتماد على الشكّ والعمل الدفاعي مفهوم مُرعب. ربما يكون لدى الجميع شكوك، لكن لا يمكن غير دولة تمتلك قوة عسكرية طاغية شنّ حرب دفاعية، أما الدول الضعيفة، حتى التي تواجه إمكانية حقيقية بأن يغزو عدو أراضيها، فلن يتاح لها خيار توجيه الضربة الأولى. إنّ تبرير مبدأ الحرب الدفاعية يعني ببساطة الترخيص لأقوى دولة في العالم بالتهديد بالحرب وشنّها على من تشاء وقت ما تشاء، إنه مخطّط لعالم ليس فيه دولة آمنة ولا حتى ماليزيا.

التقيتُ ببوش مرات عديدة في المؤتمرات وذهبتُ إلى واشنطن العاصمة للاجتماع به في زيارة رسمية، كما بعثت إليه برسائل كثيرة قبل ذلك وكان لطيفاً كفاية بأن ردّ عليّ شخصياً، اعتقدتُ أنه ينبغي لي أن أكتب إليه لتحذيره من مغبّة غزو العراق، ولا سيما أنني عرفتُ تأجج مشاعر المسلمين حيال الغزو. ربما كانوا لا يحبون الرئيس العراقي صدام حسين، لكنهم سيكونون شديدي العداء لغزو أمريكي للعراق، عرفتُ أيضاً أموراً متصلة بالإرهاب والدوافع التي تحرّك الإرهابيين. تعاملت ماليزيا مع الإرهابيين من سنة ١٩٤٨م إلى سنة ١٩٩٠م. وشاركتُ في اجتماعات مجلس الأمن القومي منذ

أن أصبحت وزيراً في عهد تون رزّاق حسين، ولذلك كنت على إلمام تام بسلوك الإرهابيين وعرفت الحرب النفسية التي استخدمناها بنجاح ضدهم. أعتقد أنّني عرفت عقلية الأشخاص الذين يشنّون هجمات إرهابية، ربما يبدون مجانين وربما يبدو أنهم يتمنّون الموت ـ لكنّ العواطف الجيّاشة هي التي تحرّكهم؛ لذلك، لن نتمكن من التعامل معهم بفاعلية ما لم نفهم تلك المشاعر. وربما لا نجدها عقلانية في البداية، لكنك لن تشرع في مكافحة الإرهاب بكفاءة إلّا بعد أن تفهم عواطفهم. لم تعتمد ماليزيا على السلاح حصراً، فالمعركة الكبرى التي خضناها كانت معركة استمالة الناس، وذلك يشمل الإرهابيين، وفي النهاية انتصرنا.

كنت على ثقة تامة بأن غزواً أمريكياً للعراق لن يُسهم في الحرب على الإرهاب وسيكبّد العالم خسائر لا تُحصى؛ لذلك كتبت إلى بوش وتوني بلير، وإلى جاك شيراك والمستشار الألماني غيرهارد شرودر وناشدتهم عدم غزو العراق لأنّ الغزو سيؤدّي فقط إلى زيادة الهجمات الإرهابية ومضاعفة عدد الأشخاص المستعدّين للتضحية بأرواحهم، لكنّ رئيس أقوى دولة في العالم لم يكن ينوي الإصغاء إلى قائد دولة نامية صغيرة؛ فلم يردّ على رسالتي، وأعلن عوضاً عن ذلك عزمه على غزو العراق وأخبرني وزير الخارجية البريطاني جاك سترو أن بريطانيا ستحاول إقناع الأمريكيين بعدم القيام بذلك العمل، لكنّنا نعرف جميعاً الآن أنّ الأمريكيين هم الذين أقنعوا البريطانيين بأن يكونوا عدوانيين.

يتعيّن على الناس معرفة أنّ شأن الحرب الحديثة قتل الناس عشوائياً وعلى نطاق واسع، وأنّها لم تعد حرباً تدور رحاها بين جنود يقاتلون جنوداً في ميادين القتال؛ إذ يعتبر قتل الناس جريمة في أي مجتمع، ويتمّ إنزال عقوبات شديدة في حقّ القتلة حتى في المجتمعات الأقل تحضّراً، وربما تصل عقوبتهم إلى الإعدام. لكن القتل الجماعي للناس، محاربين أم غير محاربين، تجيزه القوى العظمى حماية لمصالحها الوحشية، وتمتدحه وتبجّله وتكافئ عليه. إن الأمريكيين والبريطانيين يعارضون جرائم القتل اليومية مثل أي شعب آخر، لكنّهم مستعدّون للقبول بحالات القتل الجماعي «العرَضي» الناجمة عن الحرب. أي نوع من الشعوب هؤلاء؟ لا جدال في أنّ أفراداً من شعوبهم قُتلوا على أيدي إرهابيين، لكنّ الأشخاص الذين سيتأثّرون بأجندتهم

الانتقامية ليسوا الإرهابيين ولا هم على صلة حتى بالإرهابيين. الشعوب المتحضّرة لا تقتل أسر القتلة ولا أصدقاءهم ولا رفاقهم المواطنين، ولا الأشخاص الذين ليس لهم صلة ولو بعيدة بالقتلة بالتأكيد. أي مجتمع هذا الذي سنعيش فيه إذا كان يجيز قتل أسرة وأصدقاء القاتل أو القتلة نيابة عن معاقبة المجرمين الفعليين؟

لولا قوّتهم الفائقة والساحقة ما كانوا ليتجرّؤوا على تشكيل «ائتلاف المتطوعين» لغزو العراق، لكنهم جبناء في الحقيقة لأنهم ينتقون الأشخاص الذين لا طاقة لهم بمواجهة جبروتهم العسكري. ومراكز الاعتقال الأمريكية في أبي غريب وغوانتنامو التي احتُجز فيها المشتبه في ضلوعهم بالإرهاب وأخضعوا لتعذيب وحشي، كشفت أسوأ الذي فيهم. إنّ حكم العالم على وحشيّتهم الهمجية وبربريتهم مأخوذ بالإجماع.

في مقابل قتل نحو ٣,٠٠٠ مسلّح قُتل ٦٠٠,٠٠٠ عراقي، جُلّهم من المدنيين الأبرياء. ولا يعلم إلّا الله عدد الذين أُصيبوا بجروح، أو أُصيبوا بإعاقات دائمة أو تأذّوا مدى الحياة، وهو عدد قد يبلغ مئات الآلاف، وعدد الأشخاص الذين تشتّتت حياتهم ودُمّرت. لكن من أجل أي شيء؟ يظهر لي أن العراق اليوم أسوأ حالاً منه في عهد صدام حسين لكنّ التعطّش للدم لم يُروَ؛ فلا يزال الأمريكيون والبريطانيون يتأمّلون فكرة توسيع رقعة الحرب لتشمل سوريا التي يقال إنها تُؤوي إرهابيين، ولتشمل إيران التي يُفترض أنها تطوّر قنبلة نووية.

أظهر مسح للبريطانيين وأوروبيين آخرين أنهم يعتبرون تهديد الولايات المتحدة للسلم العالمي أشدّ خطراً من تهديد إيران أو كوريا الشمالية. ولا يوجد شخص عاقل يعتقد أن بلاده عرضة لخطر غزو إيراني أو كوري شمالي. وحتى اليابانيون لا يمكنهم التفكير بجدية في إمكانية تعرّض بلادهم لهجوم كوري شمالي بقنبلة أو قنبلتين نوويتين؛ إذ إن كوريا الشمالية تعرف أنها إذا استخدمت أسلحة نووية أو حتى تقليدية في محاربة اليابان، فإن ما ستسقطه الولاياتُ المتحدة من رؤوس حربية نووية على شعبها سيبيده عن بكرة أبيه وستصبح كوريا الشمالية بلداً غير صالح للسكن.

الدولة الوحيدة التي استخدمت أسلحة نووية أو يمكن أن تستخدمها هي

الولايات المتحدة. ربما يوجد في حوزتها أكثر من عشرة آلاف رأس حربي نووي ولديها الوسائل اللازمة لإيصالها إلى أي مكان في العالم وتدمير أي بلد، وغزوها للعراق برهان على أنّها يمكن أن تكون حمقاء وعديمة المسؤولية، وهنا يكمن الخطر. في الواقع، إنها تستخدم الأسلحة النووية على شكل يورانيوم منضّب، وهي تطوّر ما يسمّى أسلحة نووية «آمنة» كي تلتف على اعتراض العالم على الحرب النووية. وهذا يعني أن قادة أمريكا لم يتعلّموا من هزيمتهم في فيتنام شيئاً، فلا يزالون يعتقدون أنّه لا بدّ من أنّ تكون الغلبة للقوة العسكرية وأن تنصرهم في حروبهم، وتحقّق لهم غاياتهم وتروّع العالم بأسره، لكن عليهم أن يعرفوا أن الانتصار في المعارك لا يعني الانتصار في الحرب، وخصوصاً في هذه الأوقات الحديثة.

أنا لست خبيراً في الحرب كما إنني لست خبيراً في علم المالية وعلم الاقتصاد. إن عدم كونك خبيراً قد يكون مزيّة؛ لأنك لن تكون حبيس التفكير التقليدي وأفكاره حيال ما هو مناسب أو غير مناسب، وما هو معقول وما هو غير معقول. إن للتفكير خارج الأطر المحددة مزاياه، ربّما لم أشارك في حرب لكنّي شهدت كثيراً من الحروب في حياتي: الحرب العالمية الثانية، وحرب المحيط الهادئ، والتمرّد المسلّح في ماليزيا، والحرب في فلسطين، وحرب فيتنام، وحرب الخليج، وغزو الاتحاد السوفياتي ثم الأمريكي لأفغانستان، ثم الحرب على أفغانستان والعراق عقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. كما عشت حقبة شهدت حروب استقلال كثيرة شنّتها المستعمرات على الإمبرياليين الأوروبيين. بالاستناد إلى ما تَقدّم، وإلى عدم استعداد حتى الدول ذات القوة المتكافئة لتحدي بعضها، توصلتُ إلى استنتاجات معيّنة.

أعتقد أن حروب الاحتلال لم تعد ممكنة؛ فالشعب الذي احتُلّت أرضه سيرفض البقاء على ذلك النحو أو السماح لمحتلّيه بالبقاء أسياده ولو لمدة قصيرة. ربما تستسلم الحكومات وربما تُرغَم على الخضوع للغزاة المنتصرين، لكنّ الشعوب لن تحذو حذو حكومتها وستنهض عاجلاً وليس آجلاً وتقاتل للتخلّص من سيطرة أسيادها. وفي سياق صراعها من أجل تحرير أنفسها، ستكون مستعدة للتضحية بالغالي والنفيس وستحارب مستعينة بأي أسلحة تقع عليها أيديها، ستهاجم في شتّى أنحاء العالم وليس داخل

دولها فقط، وستقاتل مواطني الدولة التي تتحكّم برقابها حتى وإن قُتل المزيد من أبنائها؛ إذ ربما يُقتَلون أو يؤسَرون أو يُعذَّبون، لكنّ الآخرين سيكونون مستعدين للحلول محلّهم ومواصلة القتال.

يوصف هؤلاء الناس بالإرهابيين، لكنّهم يرون أنّهم مقاتلون من أجل الحرّية، ويعتبرون أفعالهم مجيدة فيما يعتبرهم رفاقهم المواطنون أبطالاً وشهداء وفي وجه هؤلاء، ستكون جميع الأسلحة القوية والتكنولوجيا المعقدة المستخدمة في الحرب الحديثة بلا طائل.

لن ينتصر المحتلّون ولو مسحوا البلاد بأسرها، ولن تُمحى البلاد من ذاكرة الناجين المنفيين في الدول الأخرى، وستكون كراهيتهم شديدة إلى حدّ أنّه لو أُعطوا نصف فرصة سيقتلون العدو أو أبناءه وأحفاده، وستبقى هذه الكراهية إلى الأبد.

بعبارة أخرى، لا يمكن في عالمنا الحاضر لأقوى الدول والمجهّزة بأكثر الأسلحة تعقيداً أن تغزو وتحتلّ وتنتصر ولو على أضعف دولة، لمدة طويلة جداً على الأقل. وفّرت حرب فيتنام مثالاً مصوّراً على ذلك عندما زعم أحد القادة الميدانيين الأمريكيين أنه دمّر بفضل تفوقه التكنولوجي قرية معيّنة لإنقاذها من الوقوع في الأسر، ورأى أنّه حال دون وقوعها في قبضة العدو، لكن ما لم يتفطّن له هو أنه لم يُنقذ القرية بعمله ذاك، بل خسرها وخسر المصداقية الأخلاقية لبلاده.

لن يقتصر خوض الحروب الحديثة على جيوش وأسلحة بحرية وجوية كاملة التجهيز تقاتل بعضها، وتخوض معارك واسعة النطاق بتشكيلات ضخمة بناء على خطط أُعدّت بعناية. ستؤول الحروب الحديثة في النهاية إلى حروب فدائية يزعج فيها أشخاص سيّئو التسليح أعداءهم، ويقنصونهم ويقتلونهم، ويشنّون هجمات «إرهابية» لتقويض السلام والاستقرار، وكلّما كان الاحتلال أعنف، زاد العنف الذي يلجأ إليه القابعون تحت الاحتلال. إنها حرب تتعلّق بالمصداقية في النهاية، صراع أخلاقي لا بدّ من أن يخسره الغزاة آخر الأمر؛ حرب يتعيّن عليهم أن يتنازلوا فيها، إذا ما استمرّت، عن كل ما تبقى لهم من سمعة وشرعيّة على المستوى الدولي، وهذا ما حصل في فيتنام. لقد هُزم جبروت أمريكا على يد فدائيين فيتناميين يرتدون البجامات ومزودين بأسلحة خفيفة غالباً.

هذه حقيقة ينبغي للدول الغنية والقوية ولقادتها أن يتدبّروها. ولهؤلاء أقول: أنتم تبدّدون أموالكم في تطوير آلات قتل تزداد تعقيداً باطراد وربما تُهاجَمون وتُقتَلون في أي مكان في العالم بواسطة متفجرات، أو مسدسات، أو حتى سكاكين على يد أشخاص قهرتموهم وأغضبتموهم؛ لذلك، فكّروا في تكلفة أمنكم.

أنتم في حاجة إلى أعداد هائلة من الأشخاص لتراقبوا زوّار بلادكم، والتدقيق في سفن الشحن والطائرات القادمة، ولتلافي خطف الطائرات المدنية. لكنّكم تردعون رجال الأعمال وليس الإرهابيين عن زيارة بلداكم في كل مرة تُجبِرون فيها الطائرات على الهبوط أو تفتّشونها بحثاً عن أشخاص يشتبه في كونهم إرهابيين. ستُضطرون إلى إنفاق مليارات الدولارات على تطوير أجهزة ترفع مستوى أمنكم، لتجدوا أنّ أعداءكم اكتشفوا طرقاً للالتفاف على أجهزتكم المعقدة وإجراءاتكم الأمنية المُكْلفة. وقد تأثرت التجارة العالمية والمؤسّسات المهنية سلباً أصلاً بالهجمات الإرهابية التي كنتم الدافع إلى شنّها وبإجراءاتكم العقيمة التي اعتمدتموها لمعاقبتهم ومكافحتهم. والأسوأ من ذلك كله أنه لا نهاية لذلك كله، فلا يمكنك توقيع معاهدة مع «إرهابيين».

بالنسبة إلى الدول الصغيرة والضعيفة التي ترغب تلك القوى الكبيرة بالهيمنة عليها، لا تتعدى تكلفة دفاعها عن نفسها جزءاً صغيراً جداً من التكلفة التي سيتكبدها مهاجموها المحتملون. والشيء الذي هي في أمس الحاجة إليه هو تطوير المهارات والقدرات اللازمة لشن حرب عصابات مديدة على الغزاة، لكن مهما كان الالتزام البشري كبيراً، لن تتحمل من جرّائه تكلفة كبيرة على الصعيد الماديّ ربما تحتفظ بقوات عسكرية تقليدية صغيرة نسبياً بتكلفة متدنية حقاً، وبما أن هذه القوات تألف بلادها، ستكون قادرة على إخفاء فدائييها المدرّبين وعلى تدريب عناصر غير عسكرية على حرب العصابات.

لم تهزم فيتنامُ الولاياتِ المتحدة بامتلاك أقوى الأسلحة أو أضخم قوة عسكرية، ولكن هزمتها بحفر مئات الأميال من الأنفاق تحت الأرض في مواقع استراتيجية، ما مكّن قواتها الفدائية من الظهور والتخفّي متى

شاءت[1]، ولم تجد القوات الأمريكية سبيلاً لحماية نفسها. ومن ناحية أخرى، امتلك الفييتناميون أهم الموارد: المعرفة المحلية والاستخبارات، إلى جانب الإرادة السياسية النابعة من الكبرياء البشري الضروري والأساسي، تلك كانت توليفة مرعبة لا يمكن صدّها في الواقع. وفي ماي لاي[2]، بلغ الضيق بالولايات المتحدة حداً جعل قواتها الحانقة تقرر قتل أي شخص. لكنّ ذلك لم يزد الفييتناميين إلّا غضباً وتصميماً واستعداداً للقتل أو التعرّض للقتل. وقد ألحق ذلك ضرراً فادحاً بالصدقية الأخلاقية للولايات المتحدة.

تعترف الولايات المتحدة الآن أن غزو العراق كان غلطة، لكنّ الغلطة الحقيقية هي اعتقادها أن جيشها لا يُقهَر، ربما كان ذلك الاعتقاد صحيحاً في الماضي، لكنّ زمانه ولّى اليوم، فالحرب لم تعد خياراً للقوي، والاستعداد للحرب لا يضمن السلام. ومع ذلك، يهوى الأوروبيون الإثنيون القتال الجيد واختبار القوة.

عندما انتهت الحرب الباردة، لم يستطع الأوروبيون، بقيادة الولايات المتحدة، تحمّل فترة سلام وجيزة؛ إذْ سرعان ما بدؤوا بالبحث عن عدو جديد. وانطلاقاً من فكرة صامويل هانتينغتون[3] السطحية القائمة على «صراع الحضارات» ـ عداء لا مفرّ منه بين الحضارة الغربية (أو الأوروبيين الإثنيين) والحضارة الإسلامية ـ وجدوا أخيراً ذلك العدو.

استغلّت الولايات المتحدة إلى الحدّ الأقصى كراهيةَ المسلمين للشيوعية الإلحادية للفوز بتعاونهم على طرد الاتحاد السوفياتي من أفغانستان خلال الحرب الباردة. وفي تلك المرحلة دعمت الولاياتُ المتحدة تنظيم القاعدة وأمدّته بالأسلحة. وبالمثل، شجّعت الولاياتُ المتحدة صدام حسين على

---

(١) سمحت أنفاق سو تشي المحفورة تحت الأرض للفييت كونغ بالتنقل والتواصل مع بعضها بعيداً عن المراقبة، وبخزن الطعام وتكديس الأسلحة، كما خدمت أجزاء من الأنفاق كأحياء سكنية ومستشفيات.

(٢) في ١٦ آذار/ مارس ١٩٦٨م، هاجم الجنود الأمريكيون قرية ماي لاي في فييتنام وقتلوا مئات المواطنين العُزّل، وذُكر أن الهجوم كان بدافع الثأر بعد أن تكبّدت سرية من الجنود الأمريكيين خسائر في كمين فييتنامي.

(٣) نشر العالم السياسي صامويل هانتينغتون كتابه **صراع الحضارات** *(The Clash of the Civilizations)* الذي شرح فيه أفكاره المتصلة بالنظام العالمي بعد الحرب الباردة.

مهاجمة إيران التي رأى نظامُها الثوري في الولايات المتحدة الشيطان الأكبر، لكن عقب طرد السوفيات من أفغانستان وإخفاق الهجوم العراقي على إيران، انقلبت الولاياتُ المتحدة على حلفائها السابقين. هوجمت أفغانستان واحتُلَّت لاستضافتها أسامة بن لادن، ثمّ جاء دور العراق الذي غُزيت أراضيه بزعم امتلاكه أسلحة دمار شامل أولاً ثم لأن الولايات المتحدة قررت أن حليفها السابق صدام حسين دكتاتور، لكنّ السببين زائفان، وكل ما في الأمر أن الرغبة في الحرب كانت قوية للغاية ولا سيما الحرب على الضعيف.

غلطة الولايات المتحدة اعتقادها أن القاعدة منظمةٌ يمكن دحرها عسكرياً، لكنّ القاعدة حركة مقاومة، حركة تتألف على الأرجح من مجموعات عديدة تعمل بشكل مستقل. وقد برزت مثل هذه المجموعات في ماليزيا وإندونيسيا ـ جماعة «المعونة» والحركة الماليزيّة المسلّحة في ماليزيا، والجماعة الإسلامية في إندونيسيا، ربما حُدّدت هويات قادة هذه الجماعات وأعضائها واعتُقلوا، لكن سيبرز آخرون ويحلّون محلّهم.

هؤلاء الناس ليسوا في حرب مع الولايات المتحدة لأنهم فقراء وغير مثقفين ودافعهم أكثر دقة وتحديداً. يوجد في العالم الإسلامي كراهية عميقة وغضب عارم بسبب إقامة دولة إسرائيل على الأراضي العربية الفلسطينية، وقد استعر هذا الغضب منذ أن احتلّ الإسرائيليون معظم ما تبقى من أرض فلسطين في سنة ١٩٦٧م، وأقاموا عدداً كبيراً من المستوطنات، وتحكموا بحركة الناس من فلسطين وإليها فضلاً عن الحركة داخلها، وأنكروا وجود الدولة الفلسطينية وشعبها. وفي الأمس القريب، عندما أجرى الفلسطينيون انتخابات انتصرت فيها حماس على حركة فتح، رفضت الولايات المتحدة وإسرائيل الاعتراف بحماس كسلطة فلسطينية منتخَبة، واحتجزت إسرائيل الضرائب التي تحصّلها والمستحَقّة للسلطة الفلسطينية المنتخَبة لمنع الحكومة الجديدة التي شكّلتها حماس من القيام بوظيفتها.

وفي هذا الوقت، تواصل إسرائيل مهاجمة الفلسطينيين مستخدمة الدبابات وطائرات الهليكوبتر الهجومية والطائرات النفاثة، مُسحت قرى بأكملها وهُدّمت منازلها وقُتل جميع من كان فيها، واحتجز الإسرائيليون

الآلاف تلو الآلاف من الفلسطينيين، لكن عندما أسر حزبُ الله جنديَيْن إسرائيليَّيْن، قُصفت بيروت ومناطق أخرى في لبنان وقُتل كثير من المدنيين. يُسمح للإسرائيليين بتنفيذ أعمال عدوانية وارتكاب فظاعات في حقّ الفلسطينيين، فيما تمدّ الولاياتُ المتحدة إسرائيل بالسلاح والمال. وهذا يعني أنّ الفلسطينيين يقاتلون القوّة المسلّحة للولايات المتحدة من الناحية الفعلية ومن غير المفاجئ، إذاً، أنّهم لا ينالون سوى تغطية إعلاميّة سيّئة. يجري تصويرهم بأنّهم معتدون مجرمون وتصوير الإسرائيليين بأنّهم مدافعون شجعان، ومحاولات الفلسطينيين اليائسة نقل الحرب إلى إسرائيل نفسها بإرسال انتحاريين قوبلت بردود ثأرية إسرائيلية عنيفة. وفي ذلك تتّبع إسرائيل والولايات المتحدة استراتيجية بسيطة وهي التفوّق على الإرهابيين في إرهابهم، فيردّ الإسرائيليون على الهجمات الفلسطينية غير المتكافئة بالجرافات والدبابات وطائرات الهليكوبتر الهجومية التي تدمّر قرى بأكملها وتبيد ساكنيها.

ومؤخراً هاجمت إسرائيلُ قطاع غزّة بزعم إطلاق حماس صواريخ على إسرائيل، لكنّ الصحافة الغربية تجاهلت حقيقة أن إسرائيل فرضت حصاراً على قطاع غزّة قبل إطلاق الصواريخ ومنعت الطعام والإمدادات الطبية والوقود من دخول القطاع. تضوّر سكان غزّة جوعاً حتى الموت وماتوا لانعدام الموادّ الطبية وانقطاع التيار الكهربائي اللازم لتشغيل المستشفيات والتدفئة.

عندما هاجم الإسرائيليون غزّة بالقنابل والصواريخ، ثمّ بالدبابات والمدافع، لم تنشر وسائل الإعلام الغربية أيّ تقارير عن الفظاعات التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية ولا عن قتل الأطفال والمسنّين. وعوضاً عن ذلك، استمتع العالم الغربي بأسره بفيلم من إنتاج شركة بلوك باستر عرض الفظاعات التي ارتكبها الألمان في الحرب العالمية الثانية، وهكذا جُعل ما يسمى المحرقة النازية عذراً لقتل الشعب الفلسطيني.

يتعيّن تحميل بريطانيا على الخصوص مسؤولية استمرار الحرب في غرب آسيا بين العرب وإسرائيل، فعقب هزيمة السلطنة العثمانية وتفكيكها في الحرب العالمية الأولى، أناطت عصبة الأمم ببريطانيا إدارة فلسطين كأرض

منتدَبة. في ذلك الوقت، كانت أغلبية الفلسطينيين من العرب المسلمين، كما كان هناك بعض العرب المسيحيين وعدد ضئيل من اليهود؛ لأن معظمهم كانوا يعيشون في الدول الأوروبية، وأشير إلى أن الأوروبيين لم يرحّبوا باليهود أبداً، وكانوا يرتكبون في حقهم مجازر دورية ارتكب النازيون آخرها وأشنعها.

وبعد الحرب العالمية الثانية، تبرّم البريطانيون من الهجمات الإرهابية الإسرائيلية المتكررة. ورغبة منهم في إيجاد مخرج سهل، اتفقوا مع المتطرّفين الصهاينة على إقامة دولة إسرائيل في فلسطين ولذلك، آتى الإرهاب أُكُله في حالة اليهود، لكنّ ذلك حدث من دون استشارة شعب فلسطين. وعقب إصدار الأمم المتحدة قراراً بتقسيم فلسطين، طُرد العرب من الشطر الإسرائيلي واضطروا إلى العيش في مخيمات اللاجئين منذ ذلك الحين. وعلى مدى السنين الستين التالية، ناضل الفلسطينيون والعرب والمسلمون الآخرون في العالم أجمع لاستعادة أرض فلسطين.

لكنّ الأمريكيين والبريطانيين يأبون الاعتراف بأنّ إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين هي التي زعزعت استقرار الشرق الأوسط، وحرّضت العرب على اليهود. وبمساعدة أمريكية وبريطانية، احتلت إسرائيل مزيداً من الأراضي الفلسطينية عقب حرب ١٩٦٧م. وما من مرّة نهض الفلسطينيون للقتال واستعادة أرضهم المسلوبة إلّا وساعد البريطانيون والأمريكيون إسرائيل على صدّ العرب؛ لذلك، لن يتمّ التوصّل إلى حلّ للصراع في الشرق الأوسط ولا التخفيف من حدّة عداء المسلمين لأمريكا وبريطانيا ما لم يتمّ التوصّل إلى حلّ مُنصف للمشكلة الفلسطينية. وطالما لم يتمّ تصحيح الظلم القائم، سيشنّ المسلمون هجمات في العالم قاطبة. وربما كان هجوم سنة ٢٠٠١ على مركز التجارة العالمية واحداً منها، مع أنه أكثر ضخامة ودراماتيكية، كما وقعت عدة هجمات في بريطانيا، وبُذلت محاولات لإسقاط طائرات إسرائيلية في أفريقيا. كما نُسفت السفارة الأمريكية في كل من كينيا وتنزانيا، وهوجم المنتجع الإندونيسي في جزيرة بالي مرتين ما أدّى إلى مقتل عدد من الأستراليين والأمريكيين. وفي ماليزيا، أخفقت الانتفاضة المسلحة التي قامت بها جماعة المعونة. لكنّ الحركة الماليزيّة المسلحة اغتالت عضواً في جمعيّة إحدى الولايات، وسطت على مصارف وفجّرت

قنابل في أماكن عديدة، واعتُقل عدد من الناشطين واحتُجزوا وأصبح واحد أو اثنان خبيريْن في صنع المتفجرات لصالح جماعات إسلامية راديكالية في إندونيسيا. ولا يزال بعض أفراد هذه الجماعات خارج قبضة العدالة ولا تزال ماليزيا في مأمن من هذه الهجمات في هذا الوقت، لكنّ غضب بعض الشبان الملايويين ومرارتهم ازدادت سوءاً بشكل ملموس بسبب الهجمات الأمريكية على أفغانستان والعراق.

ربما يجوز نعت كل هذه الهجمات «بالإرهابية»، لكنّ ذلك لن يجعل وقفها أسهل، إنهم في نظر عدد من المسلمين طالبو ثأر محقّون يردّون على الاعتداءات الأمريكية على الدول الإسلامية، الإرهابيون الحقيقيون في نظر عدد كبير من المسلمين هم الأمريكيون والبريطانيون؛ فعمليات القصف وإطلاق النار والقذائف الصاروخية والهجمات الصاروخية التي ينفّذونها زرعت رعباً على نطاق واسع في صفوف أولئك الناس العاجزين. وقد أكّدت دراسة أعدتها جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة مقتل ٦٥٠,٠٠٠ عراقي من جرّاء غزو الأمريكيين. لم يكن لدى العراق آنذاك، كما أنه ليس لديه الآن، ٦٥٠,٠٠٠ جندي، ولذلك لا بدّ من أن أغلبية من قُتلوا والآلاف الآخرين الذين أصيبوا بجروح كانوا مدنيين. وبالنسبة إلى مئات وآلاف الأشخاص الذين قُتلوا أو جُرحوا أو شُوّهوا أو أصيبوا بعاهات عقلية في تلك الحرب، فإن الأمريكيين هم الإرهابيون.

هذه الحرب الدائرة بين أولئك الذين يزعمون شرعية قوة الدولة وبين الذين أُرغموا على حمل السلاح دفاعاً عن الفلسطينيين الضعفاء والمشرّدين والذين ليس لهم دولة لن تنتهي بانتصار أي طرف، لكن يمكن إنهاؤها إذا وضعت أمريكا وبريطانيا حدّاً للتعنّت الإسرائيلي. حُلّوا القضية الفلسطينية وسينعم العالم بالسلم ومزيد من الأمن، لكنّ تحميل الدين الإسلامي الوزرَ لن يوصلنا إلى أي مكان.

الفصل الثامن والخمسون

التعليم

أدركت منذ زمن بعيد أن ماليزيا في حاجة إلى أن تطوّر نظامها التعليمي ليتسنّى لشعبنا التسلّح بالأدوات اللازمة للبقاء في هذه الألفية، ومن بين أقربائي كنت الوحيد الذي التحق بالجامعة التي اعتُبرت امتيازاً نادراً قبل الاستقلال. ولا ريب أن التعليم أكبر منحة منحني إياها أبواي وهي منحة أرغب في أن تتاح للجميع.

كما كان التعليم مجالاً اهتممت به في مرحلة مبكرة؛ ففي أثناء دراستي في الجامعة، انخرطتُ في توثيق أوضاع الطلاب الملايويين وحاولت معرفة سبب عدم أدائهم عملاً جيداً. وكنت في عداد الأشخاص الذين اقترحوا في مرحلة مبكرة جداً أن تقيم الحكومة مدارس داخلية للتلاميذ الملايويين القادمين من القرى؛ لأني عرفت أنهم لن يستطيعوا الدراسة في منازلهم باعتبار أن بيئتها لا تعين على الدراسة ولعدم وجود من يعينهم في دروسهم، وعندما كنت عضواً في البرلمان، عُيّنتُ في مجلس جامعة ملايا، ثم رئيس مجلس التعليم العالي الماليزيّ. كما تولّيت حقيبة التربية والتعليم في سنة ١٩٧٤م، ثمّ رئاسة الوزراء لاحقاً بالطبع، لكن على الرغم من كلّ ما بذلته في هذه المراكز المتنوعة لتطوير نظامنا التعليمي، بقي عدد من المشكلات العالقة حتى عندما تنحّيت عن رئاسة الوزراء.

يوجد في ماليزيا مدارس داخلية حكومية يفوق عددها ما هو موجود في أي دولة نامية، وأصبحت أشدّ دفاعاً عنها حين أصبحت وزير التربية والتعليم. كان هناك قليل من المدارس الداخلية قبل ذلك، لكنها صُممت في الأغلب لخدمة النخبة وليس الناس العاديين؛ ففي سنة ١٩٠٥م، أسست حكومة الاستعمار كلّية ملايا في كوالا كانغسار لأبناء الأُسر الملكية

الملايوية الذين كان يجري تهيئتهم لتولّي مناصب رفيعة في الخدمة المدنية. أقيمت هذه الكلّية على غرار ما يسمّى المدارس الأهلية الكبيرة في إنكلترا وأصبحت «إيتون» الشرق.

وعندما برزت حاجة إلى قيادة عسكريّة أفضل في وقت لاحق، أسست الإدارة الاستعمارية برئاسة المفوّض السامي السير جيرالد تمبلِر الكلّيةَ العسكرية الاتحادية[1] في سنة ١٩٥٢م على غرار مؤسسات مشابهة في إنكلترا، كما تأسست كلّية السلطان إدريس للتدريب[2] في سنة ١٩٢٢م لتدريب المعلمين الملايويين. وكان المعلمون المتدرّبون الشباب الأُول في هذه الكلّية في عداد أوائل الوطنيين ـ أقاموا اتحاد الشباب الملايوي، وكان حركة سرّية تعاوَن أعضاؤها الذين مقتوا الاستعمار بشدة مع القوات اليابانية الغازية.

لم يبدأ الضغط من أجل إقامة شبكة واسعة من المدارس الداخلية إلّا مع تأسيس كلّيات مارا للعلوم للمرحلة قبل الجامعية، بدءاً بالعام ١٩٦٦م[3]. أُرسل ألمع الطلاب الملايويين من أنحاء البلاد كافة ـ فضلاً عن عدد قليل من غير الملايويين ـ إلى هذه المدارس الداخلية حسنة التجهيز. وقيل لي في مرحلة متأخرة جداً إنّ مدرّسي التربية الدِّينية حاولوا تحويل هذه المدارس إلى مدارس شرعية؛ حيث جُعلت الموضوعات الأخرى تابعة للتعليم الروحي التقليدي وأداء الشعائر الدِّينية وغيرها. وآمل بألّا ينجحوا في تقويض أهدافنا من إقامة هذه المدارس فنحن في حاجة إلى تعلّم ديننا أيضاً، لكن مع عدم استبعاد مجالات المعرفة الأخرى.

لم يكن لدينا نظام مدرسي وطني في البداية، بل كانت توجد أنواع مختلفة من المدارس. شكّلت المدارسُ الإنكليزية التي أسّستها الإدارة الاستعمارية والإرساليات المسيحية المتنوعة أغلبية المدارس الثانوية في

(١) تعرف اليوم باسم الكلّية العسكرية الملكية وهي أهم مدرسة داخلية في ماليزيا.

(٢) رُقّيت كلّية السلطان إدريس للتدريب بالتدريج على مرّ السنين وأصبحت جامعة في ١ أيار/مايو ١٩٩٧م. وهي تسمّى اليوم جامعة السلطان إدريس التربوية.

(٣) تأسست هذه الكلّيات لتدريب الطلّاب من السكان الأصليين في المرحلة الثانوية والمرحلة التي تسبق الجامعة في مجالات العلم والتكنولوجيا لتهيئتهم للدراسة الجامعية.

البلاد. وتوزّعت المدارس المحليّة تبعاً للمحاور الإثنية: مدارس إعدادية أهلية تدرّس باللغة الملايوية؛ ومدارس خاصة صينية إعدادية وثانوية تأثّرت كثيراً بنظام التعليم الصيني؛ وعدد صغير من المدارس الإعدادية الخاصّة التي تدرّس باللغة التاميلية. ولم تسنح للتلاميذ الذين درسوا في مدارس «اللغة الأمّ» هذه أي فرصة للاختلاط مع التلامذة من أبناء الإثنيات الأخرى، ومن حسن الحظ أنّ بعض المدارس الإنكليزية الأهلية أتاحت التعليم الإعدادي للأطفال من جميع الأعراق. وكانت مدرستي، وهي المدرسة الإنكليزية الأهلية التي سُمّيت لاحقاً كلّية السلطان عبد الحميد، من هذه الفئة وأتاحت صفوفاً للمرحلتين الإعدادية والثانوية. كان زملائي شديدي التنوّع ولذلك لم أجد مشقة أبداً في إقامة صداقات أو العمل مع أشخاص من جميع الأعراق.

عندما تولّى تون عبد الرزّاق حسين حقيبة التربية والتعليم في سنة ١٩٥٥م، قرّر تنظيم المدارس الإعدادية في نظام وطني يعتمد الملايوية لغة التعليم. وتجسّد هذا الهدف في تقرير التعليم الذي أعدّه عبد الرزّاق[٤]، لكنّ الحكومة لم تكن على عجلة من أمرها في تطبيقه لانشغال البلاد بالنضال لنيل الاستقلال آنذاك. كما إنّه بالكاد كان البريطانيون متحمّسين له والذين كانوا لا يزالون يتمتّعون بسلطة كبيرة على الحكومة الانتقالية المنتخَبة برئاسة تونكو عبد الرّحمن.

بعد استقلال البلاد بوقت وجيز، حدث تغيّر مفاجئ في نظامنا التعليمي. أمر عزيز إسحاق، الذي كان وزير الزراعة والتعاونيات في وزارة تونكو إلى جانب تسلّمه وزارة التربية والتعليم بالوكالة أيضاً، بتحويل جميع المدارس الإعدادية الأهلية إلى مدارس وطنية لغتها التعليمية هي اللغة الملايوية. وكانت الصفوف الإعدادية في المدارس الإنكليزية في عداد تلك الصفوف التي حُوّلت فجأة بهذه الطريقة. احتجّ المجتمع الصيني على الفور، لكن لم يكن في وسع الوزارة التراجع بسهولة عن قرار عزيز؛ لأنّ القرار حظي بشعبية في أوساط المعلّمين الملايويين، وعامة الملايويين. لذلك قررت الوزارة إطلاق اسم «مدارس من النوع الوطني» على المدارس

---

(٤) أصبح تقرير رزاق أساس تطوير سياسة التعليم الوطنية.

الإعدادية الصينية والتاميلية عوضاً عن تسميتها «المدارس الوطنية». وتعيّن أن تكون مناهجها التعليمية متوافقة مع المنهاج التعليمي في المدارس الوطنية مع أنّ لغة التعليم ستكون الصينية أو التاميلية.

في هذه الأثناء، أبقت المدارسُ الثانوية الأهلية اللغةَ الإنكليزية لغة التعليم وبقي الطلاب الصينيون والتاميليون يتلقّون علومهم في هذه المدارس. وافتُتحت مدارس ثانوية تدرّس باللغة الملايوية لكنها لم تجذب طلاباً غير ملايويين. وكحلّ وسط، تقرر منح المدارس الثانوية الصينية دعماً مالياً حكومياً إذا اعتمدت المنهاج الدراسي الوطني، لكنّ هذه المدارس لم تحظَ بإعجاب الآباء الصينيين الذين آثروا إرسال أبنائهم إلى مدارس ثانوية تدرّس باللغة الإنكليزية، وكذلك فعل كثير من الملايويين وأغلبية الهنود.

عقب الانتخابات العامّة لسنة ١٩٦٩م وأحداث الشغب العِرقي التي تلتها في كوالالمبور، عُيّن تون عبد الرّحمن يعقوب وزيراً للتربية والتعليم وطلب تون رزّاق مني مساعدته، لكني أدركت بعد أن تناولت العشاء معه أنه لا يريد مساعدتي، وقد فُصلت من أمْنو على أي حال بعد وقت وجيز من ذلك ولم أعد مستشار الوزارة. وعلى نحو غير متوقّع، أعلن تون عبد الرّحمن تحويل جميع المدارس الثانوية الأهلية والمدارس التي تتلقّى دعماً حكومياً إلى مدارس ثانوية وطنية؛ حيث سيكون التعليم باللغة الملايوية لكن استُثني من القرار المدارس في ولايتي سراواك وصباح. وهذا القرار جعل تون عبد الرّحمن يحظى بشعبية كبيرة في أوساط الملايويين، ولا سيما طلاب جامعة ملايا، لكنّها كانت خطوة سياسية لا أجندة أكاديمية. وأصبح عضواً في المجلس الأعلى في أمْنو مع أنه لا يحقّ له بصراحة الانضمام إلى الحزب كونه من ولاية سراواك. النتيجة الأوضح لتحويل المدارس الثانوية التي تدرّس باللغة الإنكليزية إلى مدارس ثانوية وطنية انتقال جماعي للطلاب الصينيين إلى المدارس الثانوية الصينية «من النوع الوطني»؛ حيث كان التعليم لا يزال باللغة الصينية. وبالتالي أضحت المدارس الإعدادية والثانوية الوطنية ملايوية بالكامل تقريباً وفُقد الوسط الوحيد لاختلاط الشباب الماليزيّين من الأعراق كافة.

بحلول الوقت الذي أصبحتُ فيه وزير التربية والتعليم، ترسّخ ذلك

النمط وفات أوان إدخال أي تغييرات جوهرية، والأمر الوحيد الذي أمكنني القيام به كان جعل المدارس الثانوية الوطنية الأهلية حسنة التجهيز وجذابة إلى أقصى حدّ ممكن. وبما أن المدارس الصينية التي تتلقى دعماً حكومياً لم تحصل على أموال كافية لتتوسع أو تترقّى، أملتُ بأن تُقنع هذه السياسة أعداداً أكبر من الآباء الصينيين بإرسال أبنائهم إلى المدارس الأفضل تجهيزاً في القسم الثانوي الوطني، لكنّ ذلك لم يتحقق؛ إذْ نهض الصينيون للتحدي وجمعوا أموالاً كافية ليدعموا بأنفسهم المدارسَ الصينية، ولم يمضِ وقت طويل حتى أضحى بعض مدارسهم الثانوية أفضل من المدارس الأهلية من جميع النواحي.

عقب أحداث الشغب التي وقعت في سنة ١٩٦٩م، زاد وعي الملايويين عموماً بحقيقة أنهم ملايويون، وهو انتماء له بُعْد ديني مهم. نتيجة لذلك، زادت مستويات الالتزام الدِّيني وأداء الشعائر الإسلامية وازدادت أعداد من يؤدّون صلاة الجمعة وبرز طلب دائم على بناء المساجد، كما بُذلت ضغوط قوية لتوفير تعليم ديني أفضل في المدارس، ذلك أنّ المدارس الثانوية الإنكليزية التي بنتها حكومة الاستعمار لم تُدرج التعليم الدِّيني في مناهجها الدراسية، وكانت مدارس الإرساليات تدرّس الكتاب المقدّس الذي تعيّن حتى على الطلاب الملايويين دراسته، لكنّ تعليم الدِّين الإسلامي لم يكن جزءاً من منهاجها. والآن، جعلت الحكومةُ مادة التربية الدِّينية موضوعاً دراسياً، وبما أنّها لن تكون إلزامية للطلاب غير المسلمين، أُتيح لهؤلاء صفوف للتعليم الأخلاقي، ومع أنّني كنت وزير التربية والتعليم، تولّى «المركزُ الإسلامي» تحديد المنهاج الدراسي الإسلامي[٥].

افترضتُ أنّ المنهاج الدراسي الدِّيني سيشمل بشكل عام التعاليم الإسلامية كافة، إذا أُعطي الشكل المناسب، سيشجّع تعليم طريقة الحياة الإسلامية (الدِّين) الطلابَ على الاستقامة والاجتهاد. لن يُهمَل تدريس الشعائر الدِّينية لكنّها ستشكّل جزءاً فحسب من تعليم الدِّين الإسلامي، ما يتيح للطلاب المسلمين تعلّم شعائرهم الدِّينية وممارستها لينالوا النعيم في الآخرة، لكنّ المواد غير الدينية الأخرى ستحظى باهتمام مناسب.

---

(٥) يُشرف المركز الإسلامي على جميع الأنشطة ذات الصلة بالدين الإسلامي في البلاد.

لسوء الحظ، أهمل المنهاجُ الدراسي المعتمَد تعليم طريقة الحياة الإسلامية وقيمها التي تبني الشخصية، وجرى التشديد بدرجة كبيرة بالمقابل على أداء العبادات بالشكل الصحيح. كان الإسلام يُدرَّس كدين يشمل شعائر، وواجبات ومنهيّات، ومستلزمات مجرَّدة ومحظورات، لا كدين يقوم على مسؤولية إنسانية وأخلاقية بالغة الأثر ولا كطريقة حياة. والأسوأ من ذلك أنّ عدداً من مدرّسي الدِّين الإسلامي كانوا من أنصار باس الذي انتهز الفرصة ـ وأساء استخدام موقعه وثقة الناس ـ في غرس عقيدته وآرائه السياسية في عقول طلابه الشباب.

يتمتّع مدرّسو مادة الدِّين الإسلامي بنفوذ قوي على الرغم من تدنّي منزلتهم في أغلبية المدارس، حتى إنّ نظّار المدارس لا يجرؤون على تأديبهم مخافة اتهامهم بقلّة احترام الدِّين. وعندما اشترط مدرّسو مادّة الدِّين على الطلاب أداء الصلوات المسنونة وقراءة الكتب الدِّينية طوال الليل فيما ينبغي للأولاد أداء فروضهم المنزلية، لم يستطع النظّار إبطال أوامرهم. أصرّ مدرّسو الدِّين هؤلاء على أن يرتدي الأولاد ثياباً تعتبر إسلامية، وتوقّفت البنات عن ممارسة الألعاب من الناحية العملية، وفي بعض المدارس، أُلزم الصبيان باعتمار غطاء للرأس عندما يلعبون وقت الاستراحة.

وفي هذه الأثناء، قرّرت الحكومة أن تكون اللغة الإنكليزية لغة ثانية عظيمة الأهمية يتعيّن على الجميع تعلّمها وإجادتها، مع وجوب أن تكون لغة بهاسا ماليزيا القومية لغة التدريس. لكنّ عدداً من الطلاب الملايويين وجدوا، بتشجيع من الناشطين الشباب والقوميين الملتزمين بالنمط القديم، أن اللغة الملايوية تكفيهم، وهم ليسوا في حاجة إلى تعلّمها بإتقان لأنها لغتهم الأمّ، إنها كافية ليعرفوا لهجاتهم المحلية لكنّهم لا يهتمون بإتقان الملايوية المكتوبة والمحكية الحديثة. وبسرعة كبيرة قلّت براعة الطلاب الملايويين بلغتهم، هذا فضلاً عن قلّة إلمامهم بالإنكليزية، لكنّ الطلاب الصينيين والهنود اجتهدوا في دراسة الملايوية والإنكليزية، فضلاً عن استخدامهم لغتيهم الأمّ. وقد ترسّخت إلى حدّ بعيد هذه التطوّرات المقلقة بعد أن لم أعد وزير التربية والتعليم. لكن يوجد استثناء واحد؛ إذْ سمُح لمعهد مارا للتكنولوجيا الذي انبثق عن المدارس المهنية التابعة لهيئة تنمية الصناعات الريفية (ريدا) باستخدام الإنكليزية في صفوفه. تطوّر معهد مارا

للتكنولوجيا إلى أن أصبح مؤسّسة ضخمة للغاية ـ عندما أصبح جامعة تضمّ أكثر من مئة ألف طالب جميعهم ملايويون أو مواطنون أصليون. وبفضل إلمام خرّيجي المعهد باللغة الإنكليزية، استطاع عدد منهم مواصلة دراساته العليا في الخارج والفلاح في الحياة.

دافعتُ ونافحتُ عن اللغة الملايوية بإخلاص لا يقل عن إخلاص أي قومي ملايوي إن لم يكن أكثر، وبالعودة إلى أربعينيات القرن الماضي، ناضلت أصلاً دفاعاً عن استخدام اللغة الملايوية. كتبت في **ستريتس تايمز** (*Straits Times*) أن الملايوية ليست لغة خمسة ملايين شخص في ملايا فحسب، بل لغة ١٢٠ مليون إندونيسي آنذاك. تولّدت لديّ رغبة قوية في أن يُعترف بالملايوية لغة عالمية رئيسة، لكن مع تقدّمي في السنّ واكتسابي الخبرة، أدركت أنّ اللغة لا تنتشر ما لم يكن المتكلّمون بها ناجحين في الحياة. عندئذٍ سيرغب آخرون في تعلّم لغتهم أيضاً، ودخول محيطهم العقلي وعالمهم الثقافي والانتفاع من مشاركتهم حكمتهم.

في أحد الأزمنة، اعتُبر العرب الذين طوّروا الحضارة الإسلامية أصحاب معرفة لا تضاهى ليس في الشريعة فحسب، بل في جميع ميادين المعرفة الأخرى؛ لذلك، تعلّمت أغلبية الناس في العالم الإسلامي، الذي امتدّ من إسبانيا إلى آسيا الوسطى، اللغةَ العربية واستخدموها. وعلى سبيل المثال، كتب الفيلسوف اليهودي ميامونيدس (أو ابن ميمون) جميع مؤلّفاته باللغة العربية، كما تعلّم الأوروبيون العربية لامتلاك الثروة الفكرية التي كانت تزخر بها المكتبات العظيمة في قرطبة وبغداد؛ حيث جرت المحافظة على أعمال فلاسفة اليونان وعلمائه ومتخصّصيه في الرياضيات بعد ترجمتها إلى العربية للأجيال اللاحقة والشعوب الأخرى. والغريب أنه فيما كان الأوروبيون يتعلّمون العربية، قرّر المسلمون عدم التبحّر في العلوم سوى العلوم الشرعية. ولذلك لم تعد العربية لغة مهمة لاكتساب المعرفة الجديدة والحية، وحلّت محلها اللغة اللاتينية، ثمّ اللغات الأوروبية الأخرى. وأضحت العربية لغة المعرفة والحكمة القديمة، ولغة تعاليم دينية تزداد عزلة، ولغة حضارة أسيرة راكدة.

وبالمثل، شاع استخدام اللغة الإنكليزية؛ لأن الشعوب الناطقة

بالإنكليزية كانت الأكثر نجاحاً في الاستعمار وفي بناء الإمبراطوريات، وقد نالت إحدى هذه المستعمرات البريطانية استقلالها وأصبحت أقوى دولة في العالم، دولة قادرة على فرض إرادتها والترويج لأجندتها على مستوى عالمي. إن الولايات المتحدة هي المسؤولة اليوم عن الاستخدام المتواصل للإنكليزية بصفتها اللغة الأساسية للمعرفة والعلاقات الدولية. كما أسهمت كندا وأستراليا ونيوزيلندا والهند وجنوب أفريقيا في رفع مكانتها العالمية، وكذلك شعوب دول الكاريبي، والأغلبية العظمى من جميع المعارف العلمية التي أُنتجت ونُشرت في العالم قاطبة موثّقة الآن باللغة الإنكليزية، بل إنّه بات يتعيّن الآن على المذاهب العلمية الوطنية التي أنتجها الألمان والفرنسيون والهولنديون والروس والإيطاليون وغيرهم، وكانت عظيمة يوماً، أن تبرز نفسها على الساحة الدولية باللغة الإنكليزية، وكذلك الثقافات العلمية الأحدث لدول دينامية مثل اليابان وكوريا الشمالية.

إذا كان المراد أن تكون الملايوية لغة دولية، يتعيّن على الشعوب الناطقة بالملايوية النجاح في جميع الميادين، وبخاصة في تولّي الريادة في التوصّل إلى معارف جديدة. لكن بحكم أنني شخص واقعي، أعترف بأن الملايويين ليسوا ناجحين في الحياة بشكل لافت كما أنهم ليسوا مخترعي معارف جديدة، وكي نكون كذلك، علينا أن نتعلّم من الآخرين أولاً. توجّب على الأوروبيين سابقاً تعلّم العربية للّحاق بالعرب في زمان الحضارة الإسلامية العظيمة. والآن، وبحسب الطريقة ذاتها، يتعيّن على الملايويين تعلّم اللغة الإنكليزية. كما يمكننا تعلّم لغات أخرى أيضاً بل يجب علينا ذلك، لكنّ الحقيقة التي لا مفرّ منها هي أنّ الإنكليزية باتت اليوم اللغة المشتركة للمعرفة والتجارة الدولية.

لدى معاينة مشكلة العدد المتزايد من الخرّيجين العاطلين عن العمل في أواخر ستينيات القرن الماضي، اكتشف المجلس الأعلى في أمْنو أنّ جزءاً من المشكلة يكمن في كون كثير منهم لا يتكلّمون الإنكليزية؛ لذلك، اقترح بعض أعضاء المجلس العودة إلى تدريس كل شيء باللغة الإنكليزية، لكنّ هذا الاقتراح رُفض بعد جدال طويل. ومع ذلك، أحسّ كل عضو بأنّه يتعيّن فعل شيء لجعل الخرّيجين الملايويين أهلاً لنيل وظائف. توجّب على الطلاب الملايويين التعامل مع دراسة اللغة الإنكليزية في مدارسهم بمزيد من

الجدّية مثلما يفعل الطلاب غير الملايويين، لكنّ عدداً من أعضاء المجلس أحسّوا بأنّها طالما أنّ مادّة اللغة الإنكليزية ليست إلزامية، سيبقى الطلاب قادرين على تحصيل العدد اللازم من تقديرات «ممتاز» لدخول الجامعات المحليّة من دون الحصول على تقدير جيد في مادة اللغة الإنكليزية. قرّرنا أخيراً وجوب تدريس بعض مواد الامتحانات الأساسية باللغة الإنكليزية. وبما أنّ معظم نواحي المعرفة التطبيقية الحديثة تدرَّس بالإنكليزية، أحسسنا أن العلوم والرياضيات هما أفضل تلك النواحي.

هناك أسباب أخرى دعت إلى اختيار العلوم والرياضيات كمادّتين تدرَّسان باللغة الإنكليزية. معظم المواد الأخرى التي تدرَّس في المدارس ثابتة نسبياً، بمعنى أنّها لا تتغيّر كثيراً ولا يُضاف إليها سوى القليل من المعرفة بمرور الوقت، لكنّ العلوم في تغيّر دائم وتتطوّر بسرعة؛ لذلك يمكن إبدال المعرفة القديمة بالمعرفة الجديدة التي تضاف كل يوم تقريباً في سياق إجراء البحوث. وتكاد تكون كل هذه المعارف الجديدة منتَج باللغة الإنكليزية، وتستحيل ترجمة كل هذه الإضافات إلى اللغة الملايوية؛ لأنه ليس لدينا ببساطة أشخاص مؤهّلون في الحقول المختلفة ويجيدون كلاً من الإنكليزية العلمية والملايوية ليقوموا بالترجمة، وإذا وُجدوا لن يرغبوا في تمضية حياتهم في ترجمة الأوراق البحثية والكتب والفشل في حيازة المعرفة العلمية الجديدة سيعني أننا سنصبح متخلّفين، لكن إذا درسنا العلوم بالإنكليزية، سيكون كل عالم قادراً على الاطلاع على آخر المكتشفات في مجاله التخصصي بنفسه.

تُعقد مؤتمرات في الميادين العلمية المتنوعة باستمرار، والمشاركة في المناقشات العلمية على مستوى العالم تستلزم إجادة اللغة الإنكليزية العلمية، حتى إن استخدام النماذج الملايوية المتنوعة للمصطلحات العلمية الإنكليزية لن يُجدي نفعاً.

زد على ذلك أنه ربما يرغب بعض الماليزيّين في متابعة دراساتهم في جامعات أجنبية، واللغة الإنكليزية هي لغة التدريس في هذه المؤسسات في أغلبية الحالات ومن دون إجادة الإنكليزية العلمية لن يقدروا على الانتفاع من تلك الدراسات، والأمر نفسه ينطبق على الرياضيات. وإذا كان لا يطرأ

تغيّر كبير على محتوى مادّة الرياضيات، فقد زادت تطبيقاتها في عدد من الميادين. وعلى سبيل المثال، لن يكون إطلاق قمر صناعي ممكناً من دون حسابات رياضية للقوة، والمسار والزمن، وجميع هذه المعارف الرياضية متاحة بالإنكليزية، ولا يزال يتعيّن القيام بعمل متقدم في الحسابات الرياضية باللغة الملايوية، ونحن في حاجة إلى عدد من الكتب الدراسية والبحوث التي تتناول الرياضيات المتقدّمة.

لهذه الأسباب كافة، ساندتُ بقوة تدريس العلوم والرياضيات بالإنكليزية، يتعيّن على الماليزيّين التبحّر في العلوم والرياضيات مثل أقرانهم في الدول المتقدّمة إذا كانوا يرغبون في تحقيق «الرؤية ٢٠٢٠».

جرى التحوّل من الملايوية إلى الإنكليزية في تدريس هاتين المادتين في سنة ٢٠٠٣، قبيل اعتزالي رئاسة الوزراء. عندما تطرح أي شيء جديد في المدارس، تظهر مشكلة متجددة وهي الحاجة إلى البدء بالصفوف الأدنى للعمل بالتدريج صعوداً بالتزامن مع صعود التلاميذ. وبعد إدخال تغيير في الصفوف الدنيا، يستغرق تعرّف التلاميذ إليه في المستويات المدرسية كافة ١١ عاماً، وهذا يعني أنّه سيمضي وقت طويل قبل أن يمكننا تقييم النجاح أو التغيير إذا لم يتحقق. لكن يوجد خيار آخر: برمجيات حاسوبية يمكن تصميمها بحيث يمكن التحول إلى الإنكليزية في العلوم والرياضيات في جميع الصفوف في وقت واحد. ولن يكون المدرّسون أنفسهم في حاجة إلى إجادة اللغة الإنكليزية، وفيما يدرّسون المواد التي تخصّصوا بها، يمكنهم تطوير إتقانهم الإنكليزية مع طلابهم. لست أدري إن كانت وزارة التربية والتعليم تبنّت هذا المسار الإجرائي لأنها كانت لا تزال تبحث عن معلّمين متقاعدين للتدريس باللغة الإنكليزية. ربما يحلّ ذلك جزءاً من المشكلة لكن يُستبعد وجود عدد كافٍ من المعلّمين الكبار من أصحاب الخبرة المطلوبة.

وجّه القوميّون المتعصبون للغة الملايوية إليّ انتقادات كثيرة، وهناك عدد من المطالبين بالعودة إلى تدريس العلوم والرياضيات باللغة الملايوية. قال المنتقدون إنّه مضى على تطبيق هذه السياسة ست سنوات ولم ينتج منها سوى بروز فجوة بين الطلاب الحضريين والطلاب الريفيين، والطلاب الملايويون يتراجعون في هاتين المادّتين لأن فهمهم للغة الإنكليزية ليس

جيداً كفاية. رفضت الحكومة الإذعان لتلك الضغوط السياسية آنذاك، لكن في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٩، أعلن تان سري محيي الدِّين ياسين قرار الوزارة العودة إلى تدريس هاتين المادتين بلغة بهاسا ماليزيا في سنة ٢٠١٢، أعتقد أنها غلطة؛ فالتعليم لا يتعلّق بتطوير اللغة فحسب، بل باكتساب جميع أنواع المعرفة أيضاً.

وإلى جانب قابليّة الخرّيجين للتوظيف، برزت مشكلة الجمع بين تلاميذ المدارس المنتمين إلى الأعراق المختلفة. توقّف معظم الطلاب الصينيين والهنود عن مخالطة الطلاب الملايويين منذ تحويل المدارس التي تدرّس باللغة الإنكليزية إلى مدارس وطنية. ومع أنّ الجامعات الأهلية استقطبت طلاباً من جميع المجتمعات، لم يندمجوا في حرم الجامعة. وعلى سبيل المثال، أعاقت كلّيات الدراسات الإسلامية في الجامعات الأهلية مخالطة الملايويين لغير المسلمين في مهاجع الطلاب، ما يوحي بأن الاتصال بغير المسلمين أو حتى مجاورتهم تعني التلوّث بالنجاسة. كما يتحاشى الطلاب الصينيون الإقامة في المهاجع أو بيوت الشباب التي يقيم فيها الطلاب الملايويون. إنّ فشل طلاب الجامعات المحلية في الاختلاط مع بعضهم يُنذر مستقبلَ البلاد بالشرّ، إذا أوجدوا لأنفسهم كيانات منفصلة وفضاءات اجتماعية متوازية في حرم الجامعة، سيعيدون إنتاج الفصل العِرقي نفسه في المجتمع ككل بعد تخرّجهم. وجامعاتنا، التي هي أبعد ما تكون عن دعم تطوّر مجتمع متماسك متعدد الأعراق وحثّ جميع الطلاب وبخاصة الملايويون على امتلاك القدرة على التفاعل بين الإثنيات والمخالطة الاجتماعية، ستضمن عوضاً عن ذلك وجود نظم تعليمية تقسيمية بحسب العِرق بدءاً بالمرحلة الإعدادية ووصولاً إلى المرحلة الثانوية لتترسخ من خلال الجامعات في جميع نواحي الحياة اليومية العامة، لكنّ الماليزيّين لا يمكنهم العيش داخل مقصوراتهم العِرقية. ومن المهم في مجتمع متعدّد الأعراق أن يتآلفوا مع بعضهم وهم لا يزالون صغار السنّ. وإذا كانت المدارس عاجزة عن تحقيق ذلك، ينبغي للجامعات أن تحقّق ذلك، وإلّا لن يحصل انصهار أبداً.

اقترحت في مرحلة مبكرة مقاربة جديدة: إقامة مبانٍ تضم عدة مدارس أو مناطق تعليمية تسمى «مدارس الرؤية». الفكرة هي أنّنا سنبني مدارس

للأعراق الرئيسة الثلاثة داخل حرم واحد. وفي هذه المجمّعات، يحضر الطلاب صفوفهم في مدارس منفصلة بحسب اللغة التي يفضّلونها، على أن يتمّ جمعهم في أنشطة مدرسية معيّنة. وستتم فعاليات هذه التجمّعات المدرسية في قاعة اجتماعات لفئات المدارس الثلاث كلها وسيلعبون معاً بعد تقسيمهم إلى فِرق لا تتبع المدرسة ولا العِرق. وهذا يعني أن كل فريق سيضمّ خليطاً من طلاب من فئات المدارس كلها، وستجمع جميع الأنشطة غير الأكاديمية بين مختلف الطلاب كمشاركين مع تجاهل تقسيمات فئات مدارسهم. وربما يجمع عدد من الجمعيات التربوية كذلك الطلاب معاً من فئات المدارس الثلاث.

لسوء الحظ، عارض التربويون الصينيون هذه الفكرة، وآثر عدد من الآباء الصينيين الذين أذعنوا لآراء هؤلاء التربويين مواصلة إرسال أبنائهم إلى مدارسهم الخربة القديمة على إرسالهم إلى «مدارس الرؤية» الحديثة، وبدا أنّ الصينيين لا يريدون أن يختلط أبناؤهم مع أبناء الملايويين والهنود. وربما اعتقدوا أنّ الأولاد الملايويين شديدو الميل إلى اللعب وإلى عدم أخذ دراساتهم على محمل الجدّ وربّما تخوّفوا من عدوى المواقف السيئة، أو ربما يوجد سبب آخر ـ لكني استأت من موقفهم. وبما أنّ المدرسة الصينية شديدة الرغبة في استقبال التلاميذ الملايويين والهنود، حيث الصينية هي لغة التعليم، أصبح رفضها دعم مفهوم «مدارس الرؤية» أشدّ إيلاماً، وقد اقتنع عدد من الآباء الملايويين، الذين تنبّهوا إلى أنّ الصينية هي لغة عالم قطاع الأعمال المحلي، بأن فرص أبنائهم ستكون أفضل إذا تعلّموا اللغة الصينية. كما زعم عدد لا بأس به منهم أنّ التعليم في المدارس الصينية أفضل؛ لأن المدرّسين الصينيين أكثر إخلاصاً وجدّية.

إذا أضحت هذه المواقف والممارسات أوسع انتشاراً، سيفشل التعليم الوطني باللغة الملايوية حتماً، لكنّي أحسستُ في بعض الأوقات أنّني أوافق هؤلاء الآباء الملايويين الرأي ـ فالمعلّمون الملايويون لا ينكبّون قلباً وقالباً على وظائفهم ويظهر أنه لا همّ لدى عدد منهم سوى حياتهم المهنية وأوضاع العمل، إنهم يشتكون بلا انقطاع من تدنّي الرواتب وحتى بعد تحسين جداولها ـ والتي جرى تحسينها مرات كثيرة خلال السنين الاثنتين والعشرين

التي قضيتها في رئاسة الوزراء ـ لا يزالون يجهرون بالشكاوى ذاتها كما لو لم يتمّ فعل شيء حيالها.

ليس في العالم دولة نامية أنفقت على التعليم بقدر ما أنفقت ماليزيا، لدينا مبانٍ مدرسيّة جميلة في جميع أنحاء البلاد، حتى إنّ بعض المدارس الثانوية أشبه بالجامعات. وغالباً ما يشير الزوار القادمون من الدول النامية الأخرى إلى فخامة المدارس الماليزيّة وحسن تجهيزها. لدينا اليوم «مدارس سمارت» المجهَّزة بأنواع الأدوات المساعدة التعليمية الحديثة كافة. والمرافق التعليمية التي وفرتها الحكومة لا يمكن أحد أن يعيبها، كما إن المنح الدراسية متاحة بكثرة.

كما كنت أترقب دائماً الأشياء التي ربما تسهّل تحصيلنا للمعرفة، وفي أحد الأيام، أحضر تربوي ملايوي رجلاً من الصين إلى مكتبي ومعه عدد من الأطفال الذين تراوحت أعمارهم بين الخامسة والعاشرة. بيّن الرجل قدرة هؤلاء الأطفال على حلّ مسائل حسابية تتضمّن أرقاماً كبيرة بومضة عين، فثار فضولي، كتبت رقماً من نحو ثماني خانات مضروباً بعدد كبير مماثل فتلقّف الأطفال بإجابة سريعة في ثوانٍ معدودة من دون كتابة، أذهلني ما رأيت واعتقدت أنه لا بدّ من أن هؤلاء الأطفال مميَّزون فقال الرجل إنهم أطفال عاديون دُرّبوا على استعمال طرق خاصة، وبيّن لي أيضاً أن الحساب باستخدام المِعْداد يمكن أن يكون في مثل سرعة الحساب بواسطة الآلة الحاسبة، إن لم يكن أسرع.

تبيّن أن هذا الرجل الصيني بروفسور من الصين، سألته إن كان يستطيع تعليم تلاميذ المدارس في ماليزيا فعل الأمر نفسه فأبدى استعداده للإقامة في ماليزيا بقدر ما يلزم لتعليم المعلّمين الماليزيّين طريقته، سُررت وأوعزت إلى وزير التربية والتعليم بتضمين استخدام المعداد وطرق الحساب الذهني التي ابتكرها البروفسور الصيني في المنهاج الدراسي. لا ريب أنها ستساعد في تطوير مهارات أبنائنا الحسابية، لكنّ فكرة إضافة المعداد أبرزت مشكلات بيروقراطية عديدة؛ إذ أراد التربويون الحكوميون مقارنة طرق الرجل الذي أوفدته إليهم بطرق رجل آخر لديه مهارات مماثلة، ثم كان عليهم تحديد سلّم أجر الرجل الذي طلب إبرام عقد خاص، وهو طلب منطقي. وفي النهاية،

استُؤجر الرجل بعد مفاوضات طويلة دامت أكثر من عام. لم أتلقّ أي تقرير بعد ذلك، لكنني بقيت مقتنعاً بأن اقتراح استخدام المعداد، سيطوّر التلاميذ الملايويّين وخصوصاً مهاراتهم الحسابية.

لكن ينبغي عدم قصر التعليم على تحصيل المعرفة، بل ينبغي أن يُعنى ببناء الشخصية أيضاً. ينبغي أن يرعى المواقف والسمات التي تبني خصال الشخصية والقيادة الجيدة، والثقة بالنفس، وحبّ الاستطلاع الذي يحفز التفكير والقدرة على الابتكار، ويتعيّن أن يساعد على تطوير توجّه صحيح نحو عالم معتمد على التفكير العقلاني والمنطقي. إن تطوير الفكر والشخصية عمليتان ليستا منفصلتين، بل هما متلازمتان، فالشخص العقلاني يكون محترماً وجيداً، والشخص الجيد لن يتصرف بتهوّر أو بطريقة غير عقلانية. كما إن الشخص الجيد يمكنه التفكير بوضوح وعقلانية، فضلاً عن إظهار قيم أخلاقية جيدة. ولا شيء أخطر من معرِفةٍ في يَدَي فرد فاسد أو غير جدير بالثقة.

على الرغم من إدراج التعليم الدِّيني والأخلاقي في المقرّر التعليمي، لا يلقى بناء الشخصية وغرس القيم الجيدة اهتماماً كبيراً في المدارس والجامعات الماليزيّة، ويتمّ تعليم أغلب الأشياء بتحفيظها عن ظهر قلب وإعادة إنتاج المعلومات في الامتحانات بطريقة آلية من دون فهم. ولا يأخذ الممتحِنون في اعتبارهم التفكيرَ المبدع ولا يشجعون عليه بالتأكيد. وقد أخبرني بروفسور مساعد كان يحاضر في مجموعة من الطلبة الجامعيين أن أمله خاب عندما لم يطرح عليه أي من الطلاب سؤالاً، وظنّ أن السبب واحد من أمرين، إما أنّهم لم يستوعبوا ما قاله، أو أنه ليس لديهم قدرة على التحليل والتفكير النقدي.

هناك عدد من الأشخاص الذين لا يفهمون حتى الحاجة إلى التحلّي بالصدق وصون الشرف. ففي المدرسة، يجري حثّ الطلاب على الانضباط من غير أن تُبيَّن لهم الأسباب، ولذلك يرون الانضباط عبئاً ثقيلاً وليس سيطرة على الرغبات الأساسية. لا يبيَّن لهم أن حياتهم ربما تعتمد في يوم من الأيام على تحلّيهم بالانضباط، وعلى قدرتهم على إبقاء أنفسهم تحت السيطرة في أحرج الأوضاع، لكنّ مجرّد إخبارهم بوجوب التحلّي بالانضباط

لا يولّد غير الاستياء والمقاومة، والنتيجة النهائية ستكون أي شيء عدا الشخصية الجيدة المنشودة.

غرس فيّ أبواي قيماً مكّنتني من مواجهة التحديات والتغلب على كثير منها على مرّ السنين، لكن لا يتوافر لأغلبية الآباء وقت كثير في هذه الأيام للقيام بذلك، ولا تقوم المدرسة وكذلك المعلّمون بهذه المهمة بكل أسف، ومع أنّ هذه القيم قد توجب كبح الذات؛ لأنها تستلزم منا السيطرة على أنفسنا وكبح جماحها بطرق متنوعة، فهي تمنحنا الدافع أيضاً لأنها تشجعنا وتمكّننا من القيام بأعمال نبيلة تستحق الجهد لم نكن لنقدر على القيام بها لولا هذه القيم. صحيح أنّ بعض المعلّمين مُخلصون وملهمون ـ لا يكتفون بالحديث عن تلك القيم، لكنهم يجسّدونها بالعمل بمقتضاها وتوصيلها للآخرين، بمن فيهم الطلاب، بطريقة مقْنعة ـ لكنّ أغلبيتهم جعلت التعليم وسيلة لكسب الرزق ولا يرون تجسيد الشخصية لطلابهم جزءاً من وظيفتهم.

ينبغي لمدرّسي مادّة الدِّين أن يكونوا من بين من لديهم قدر من الإلمام بمفهوم تطوير الشخصية، وينبغي لهم بالتالي أن يأخذوا على عاتقهم أداء دور في تطوير شخصيات طلابهم، لكنّ المؤسف أنّ الحال ليست كذلك، فالأفكار التي ينقلونها بالكاد تصلح لزماننا. إنهم يشجّعون على التعلّم عن طريق الحفظ وعلى الالتزام الحرفي بالتفاصيل الظاهرية للممارسات التعبّدية لا على القدرة على الفهم والاختيار من بين الخيارات الأخلاقية والقيم الأساسية والعمل بمقتضاها. وينبغي لمدرّس مادّة الدِّين المشاركة في التعليم الأخلاقي وغرس القيم القوية والإيجابية، لكنهم ليسوا مدرّبين على فعل ذلك. وفي الواقع، يمكن أن يكون فهمهم للتجسيد الناجح لشخصية راشدة ناضجة وخلوقة عميقاً جداً، لكنّهم بالكاد يدرّسون المفاهيم التي جعلت المسلمين ناجحين في العهد الذهبي للحضارة الإسلامية. تركيزهم يقتصر على الأداء الآلي لشعائر وشكليات معيّنة للفوز بالنعيم في الآخرة، لكنّهم لا يركزون على تنمية الوازع الأخلاقي للفرد. وفي النهاية، هم يشجّعون على تطوير شخصية طيّعة تعاني عقدة دونية وعدم الثقة بالنفس، شخصية لا يمكنها الشموخ وتحمّل المسؤولية والتحلّي بالوعي الأخلاقي. بعبارة أخرى، إنّهم يشجعون على تطوير شخصية من النوع الذي يخضع لآراء دينية لأنّهم هم أنفسهم يجسدونها ويفهمونها.

أعتقد أنّ كل شخص قادر على القيام بأعمال عظيمة، وعلى اكتساب المعرفة والمهارات، وعلى النجاح في أي عمل يختار القيام به. خلق الله فينا خاصية تمكّننا من تطوير قدرتنا وتحقيق النجاح إذا قمنا بعمل ما بشكل متكرر، وبهذه الخاصية تعلّمت علم الأمراض في سنتي الثالثة في كلّية الطبّ؛ قرأت الكتاب مرات عديدة إلى أن تمكّنت، فعلياً، من تصوّر صفحاته وليس فهم نصوصها فقط. صرت أرى في عين عقلي النص الحقيقي والرسوم التوضيحية عند الإجابة عن الأسئلة. إنها طريقة لا تعتمد على الحفظ المتعمَّد للنص ولكن تعتمد على جعل المعلومات مألوفة للغاية ـ على طريقة تعرّفنا على الوجوه على سبيل المثال.

والأمر نفسه ينطبق على العمل العملي، كنت أزاول خراطة الخشب كهواية، توصّلت إلى نتائج سيّئة للغاية في البداية، لكن مع أداء العمل بشكل متكرّر، استطعت إتقان التقنية وصنع قطع جميلة. وهناك منحة إضافية للأشخاص الذين يجتهدون في اكتساب المعرفة أو المهارات. فالمهارات التي يكتسبها المرء تُمرَّر بطريقة ما إلى أبنائه وأحفاده، وأذكر أنني راقبت في أحد الأيام صبياً من بالي وهو ينحت قطعة خشبية وأدهشتني مهارته، استطاع إنتاج منحوتات جميلة من دون جهد تقريباً ولم يكن في مقدوري فعل ذلك، كما إنني لا أعرف إن كان في مقدور أبنائي فعل ذلك، لكنّ سكان بالي شباباً وشيوخاً يستطيعون نحت أشكال جميلة على الخشب أو الحجر والظاهر أنهم ورثوا المهارة من أسلافهم وحسّنوها.

إذا عقد الملايويون العزم على اكتساب المهارات المهنية مثلاً، أنا على ثقة بأنّهم سيضارعون الصينيين في عالم المال والأعمال في غضون جيل واحد أو جيلين. الظاهر أنّ الملايويين لا يقتنعون عندما أقول لهم ذلك؛ إذ توفر لهم الحكومة الدعم بأشكاله كافة لمساعدتهم في تحصيل المعرفة والمهارات، ومن سوء الحظّ أنه تطوّرت لديهم عادة الاتكال على هذا الدعم والمطالبة بتوفيره بشكل دائم، لكن ما الفائدة في كوننا دولة مستقلة إذا كنّا في صميمنا كأفراد وكمجتمعات معتمدين على الآخرين دائماً؟

تبيّن لي أنّ المواقف الإيجابية ليست الوحيدة التي تنتقل من جيل إلى جيل، بل يمكن توريث المواقف المعطّلة أيضاً. وبطريقة أو بأخرى، يكتسب

كل طفل وكل جيل المواقفَ وتوجّهات القيم التي تصبح جزءاً من الفرد ومن المجموعة أو العِرق أيضاً. الشخصية تعبّر عن نفسها في العمل ـ في أفعال الآباء والمدرّسين فيما يربّون الجيل التالي؛ وفي طائفة من المهارات التخصّصية، والتقنيات والمواقف التي يورّثونها. وبهذه الطريقة أصبح اليابانيون يابانيين ولا يزالون كذلك، والإنكليز باقون على ما كانوا عليه، والألمان باقون على ما كانوا عليه بكل ما في الكلمة من معنى، والأمر لا يتعلّق بلون البشرة أو المناخ، بل بالثقافة ونظام القيم الذي يطوّرونه.

ناقشتُ السياسة الاقتصادية مطولاً في هذه الصفحات وكيف أنها أسهمت بكثير في تقليص التباينات الاقتصادية الكبيرة والعوائق الاجتماعية بين الأعراق في ماليزيا، لكنّ برامج إزالة المظالم الاجتماعية لا يمكن أن تستمرّ إلى الأبد، وكنت آمل بإزالة أغلبية صور التباين من خلال التعليم، ولهذا السبب تحمّلنا الانتقادات التي وُجّهت إلينا بدعوى التمييز في تقديم المنح الدراسية. بيد أنه مضى نحو أربعين سنة الآن منذ البدء بتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة ولمّا نحقق هدفنا المتمثل في جعل الملايويين يمتلكون ٣٠ في المئة من ثروة الشركات في البلاد. كما عانت جهود الحكومة في تسهيل تحصيل التعليم الجامعي على الملايويين من فرص ضائعة مماثلة، ومن الظلم الطلب إلى السكان غير الأصليين الوقوف جانباً والانتظار فيما كثير من السكان الأصليين سعداء باللهو وعدم الدراسة.

لتصحيح هذا الوضع، قررت الحكومة وجوب اعتماد الجدارة معياراً لقبول الطلاب في الجامعات المحلية، فإذا لم يوجد عدد كافٍ من الملايويين المؤهّلين، أو إذا لم تكن لديهم رغبة في الانتفاع من الفرص، يصار إلى قبول غير الملايويين المؤهّلين. علا صياح الملايويين، بيد أن النسبة المئوية للملايويين في الدفعة التالية التي التحقت بالجامعات عقب اعتماد الجدارة معياراً كانت أعلى في الواقع من النسبة المئوية للملايويين الملتحقين بالجامعات قبل اعتمادها. حيّرتني النتائج إلى أن اكتشفت أنّ مؤهلات قبول الملايويين وغير الملايويين لم تكن واحدة، استند قبول الملايويين إلى نتائج امتحانات القبول في الجامعات بينما استُند في قبول غير الملايويين إلى امتحان الشهادة الثانوية، كنت آمل بأن أصدم الملايويين كي يفيقوا ويتعاملوا مع قضية التعليم بجدّية لكني فشلت. إنّ رغبة المسؤولين

الملايويين في «مساعدة» الطلاب الملايويين أفشلت خطتي، ولن يتعلم الملايويون أبداً كيفية التنافس بناء على قواعد اللعبة ذاتها إذا كان حُماتُهم يصرّون على إمالة الكفة لصالحهم.

واجهنا في السنين الأخيرة أيضاً مشكلة خلل توازن لدى طلابنا الجامعيين؛ إذْ وصلت نسبة الإناث إلى ٧٠ في المئة الآن ولا يمكن إرجاع السبب إلى قلة عدد الذكور المؤهلين للدخول. يقول عدد منهم إنهم يؤثرون العمل وتحقيق إيراد على إنفاق عدة سنين في الجامعات من غير أن يكسبوا شيئاً. ويقول بعضٌ إنهم يؤثرون التدرّب كتقنيين، لكنك لا تراهم يعملون في الميادين التقنية، كما إن عدداً منهم ضالعون في أنشطة توشك أن تصبح إجرامية، فأغلبية سائقي الدرّاجات النارية المتهورين ملايويون وكذلك معظم المدمنين على المخدرات.

ما لم يتمّ التوصّل إلى طريقة لجذب الملايويين الذكور إلى التعليم الجامعي، لن تجد الفتيات المؤهّلات أزواجاً ينظرن إليهم بعين التبجيل والاحترام؛ ذلك أن ما يجنيه الأزواج من أصحاب المؤهّلات الضعيفة سيكون أدنى مما تجنيه زوجاتهم، وربما يهوى عدد من الرجال الملايويين أن يكون الأمر على هذا النحو، وأن يكونوا معتمدين اقتصادياً على زوجاتهم وعالة عليهنّ، فيما يضيّعون أوقاتهم في المقاهي أو يتفنّنون في الألعاب البهلوانية الخطرة على الدرّاجات النارية. ربما يناسبهم هذا النوع من الاتكال والسلبية وإذا كانت الحال كذلك، وإذا كانوا يريدون أن يكونوا أبناء أمّهات متهاودات، وأزواجاً غير مسؤولين وغير مقتدرين اجتماعياً لزوجات ملايويات، وأرباب أسر ملايوية ضعيفة، فلا يجدر بهم إنكار حقوق الآخرين. وموقفهم هذا يجعلني قلقاً على مستقبل الملايويين، وأنا أتساءل، أين أخطأنا؟ نحن نتحدّث في هذه الأيام عن التعليم مدى الحياة، وربما يوجد عدد قليل من المطوّرين المتأخرين الذين يمكنهم الاستفادة من الفرص التعليمية في مراحل لاحقة من حياتهم، لكنهم بالتأكيد أقل بكثير من الجموع الغفيرة من الملايويين ضعاف الأداء.

بعد أن دنا أوان تقاعدي، لم يعد لديّ وقت لمعالجة كل هذه المشكلات ولم يعد يوجد شيء يمكنني فعله بعد الآن، كانت الأفكار التي

بيّنتها في كتابي **المعضلة الملايوية** (*The Malay Dilemma*) قد تبلورت ببطء في ذهني قبل وقت طويل من تقلّدي منصب رئيس الوزراء، حين كنت لا أزال طالباً شاباً في كلّية الطبّ في سنغافورة في مطلع خمسينيات القرن الماضي، وربما قبل ذلك. كنت أقترب من سنتي الثانية والعشرين في رئاسة الوزراء، لكن على الرغم من كل ما أنجزناه، لا يزال بعض أكثر المشكلات الأساسية التي يعانيها الشعب الملايوي والتي أوضحتها في كتابي **المعضلة الملايوية** على حاله. والظاهر أن بعض هذه المشكلات ليست أقرب إلى الحلّ الآن منها حين بدأتُ بالحديث عنها.

جلّ ما يمكنني قوله هو أنني آسف على فشلي في تغيير الملايويين، وتشكيل الملايوي الجديد، وتسليح الشعب الملايوي بالمعرفة والمهارات التي يحتاج إليها لينجح في حياته وينال المكانة التي يستحق في بلده. وإذا كان يبدو أنه لا همّ لي سوى الملايويين، فلأن الأعراق الأخرى، حتى العِرق الهندي، قادرة على الاعتناء بنفسها؛ لقد التقيت بطلاب هنود يكافحون لدراسة الطب في أقاصي العالم، في حين تُحجَز أماكن للملايويين في الجامعات المحلية ولا يكلّفون أنفسهم عناء التأهل لنيلها. فأي شيء آخر يتوقعون منا تقديمه لهم؟

الفصل التاسع والخمسون

الاستقالة

بقيت أقوم بواجبي على أفضل ما أستطيع طوال إحدى وعشرين سنة، لكنّي كنت أزداد انتباهاً لما كانت تقوله لي أمّي دائماً حين كنت صبياً صغيراً: «لا تُطِل زيارتك إلى أن تُضجر مُضيفك». اخترتُ أن أرى استقالتي نهاية فصل في حياتي وبداية فصل آخر، فصل يكون مختلفاً وربما مليئاً بالتحديات أيضاً، فأنا لا أستطيع تخيل نفسي بلا عمل. أردت بالإضافة إلى كتابة مذكراتي أن تكون هذه المرحلة وقتاً للسفر والالتقاء بالناس، وكنت آمل بالإسهام بشيء مختلف أو إضافي في هذه المرحلة الأهدأ في حياتي.

عندما تأكد لي أخيراً أن الوقت مناسب لاستقالتي، أكننت قراري في نفسي ولم أطلع عليه أحداً ولا حتى حاسمه. وبالمقابل، أعددت الرسائل التي سأرسلها إلى الملك، والوزير الأول في الحكومة، والأمين العام لأمْنو استعداداً لتصريحي العلني، كتبت الرسائل بخط يدي لأني لم أشأ أن يطّلع عليها أحد، وكنت قد عزمت على إعلان استقالتي في ختام الجمعية العامة السادسة والخمسين لأمْنو في سنة ٢٠٠٢؛ حيث تقرر أن ألقي الخطاب الختامي. اخترت ذلك الزمان والمكان لأن الإعلان سيكون تصريحاً علنياً لن أقدر على التراجع عنه، وظننت أنه إذا أخبرتُ عدداً قليلاً من الأشخاص، سيحاولون ثنيي عن ذلك، وإذا تراجعت عن موقفي بعد ذلك، سيقول النقاد إنني نكثتُ بوعدي، كما إن الصحافة الأجنبية ستضحك طويلاً إذا سمعتني أقول إني سأقدّم استقالتي ثم لا أقدّمها.

بقيت أخطط لاعتزالي عدة شهور، ومع أنني لم أخبر أحداً، طلب إليّ عدد قليل من الأصدقاء ألّا أستقيل وساورتهم شكوك في خليفتي، لكني عزمت على الاحتفاظ بوعدي لنفسي، لكنّ الوضع كان متوتراً على الرغم من

ذلك ـ وهو إحساس لا يمكن وصفه؛ فبعد إحدى وعشرين سنة قضيتها رئيساً للوزراء، بدت الخطوة كبيرة بالنسبة إليّ آنذاك وأحسست أنّني ما زلت أتمتّع بشعبية كبيرة. لكن فيما كان كتماني لسرّي عبئاً فظيعاً، أحسست أنه ينبغي عدم تخفيفه بتحميله على كواهل الآخرين. لم يكن لدى حاسمه أدنى فكرة عن قراري، لكنني عرفتُ أنني أستطيع الاعتماد على تفهمها ودعمها في جميع الأوقات والشيء الوحيد الذي قمت به هو سؤالي مساعدي تون عبد الله أحمد بدوي ـ قبل نحو سنة من إعلاني استقالتي ـ إن كان جاهزاً للحلول محلّي، فردّ بالإيجاب، لكني لم أُشر إلى الوقت الفعلي لاستقالتي.

أعلنت قرار استقالتي من رئاسة أمْنو ورئاسة الوزراء عند الساعة الخامسة والخمسين دقيقة مساء ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٢، كان ذلك قبيل نهاية خطابي الذي اختتمت فيه الجمعية العامة لأمْنو، توقّعت بروز ردّ فعل بصورة ما، لكن ليس في الصورة التي رأيتها؛ فعلى الفور، هرع الحاضرون إلى المنبر دفعة واحدة وسألوني التراجع عن إعلاني. استسلمت تان سري رفيده عزيز، رئيسة وانيتا أمْنو آنذاك، وداتوك سيري هاشم الدِّين حسين، رئيس شبيبة أمْنو لعواطفهما. بقيت رفيده، التي ذكرت لاحقاً أن كعب حذائها قد انكسر عندما هرعت نحوي، تسألني «لماذا؟ لماذا؟ لماذا؟» كما اعتلى المنبر أيضاً داتوك بادوكا إبراهيم علي، الطفل دائم المشكلات في الشؤون السياسية لأمْنو.

حدثتني حاسمه لاحقاً، وكانت جالسة في الشرفة العليا، عن اللحظة المذهلة التي عاشتها عندما سمعت إعلاني فذُهلتُ مثلما ذُهل الآخرون، وقرّب فريق تصوير من نيوزيلندا عدسة الكاميرا من حاسمه وصوّرها وهي فاغرة الفم وجلست هناك بضع دقائق محاولة استيعاب ما سمعت، ثم دفعها الحاضرون حولها برفق لتنزل وتقنعني بالعدول عن رأيي. عندئذٍ نهضت من مقعدها، مع أنّها بقيت على دراية تامة بأن المجلس هو لأمْنو ولا يمكنها التدخل فيها، عرفتْ أنني سأستقيل في أحد الأيام، لكنها لم تعرف أن استقالتي ستكون في ذلك الوقت وبتلك الطريقة.

خشيتُ قبل الإعلان أن أنهار، لكن الذي حصل كان أسوأ، فعلى الرغم من أنني تدرّبت على إلقاء الخطاب، لم أستطع سوى التلفظ بجمل

متماسكة قليلة وحين جاء وقت الإعلان انهمرت الدموع من عينيّ على نحو مخجل، لم أستطع التعامل مع هذه النقطة المفصليّة في حياتي مثلما كنت أنوي.

وفيما تجمهر قادة أمْنو حولي عند المنبر طالبين منّي إعادة النظر في قراري، أذكر أنني أومأت برأسي وقلت لقد حسمتُ أمري، وتوجّه تون عبد الله إلى المنبر الآخر على المنصة وأوعز على الفور إلى تون سليمان نينام شاه، الرئيس الدائم لأمْنو، بالطلب إلى الجمعية رفض قراري.

نهض تون سليمان وحاول أن يقول شيئاً، ويناشد الحاضرين التزام الهدوء، لكن حالة من الصخب عمّت القاعة وكان المندوبون ينشدون ويغنّون أغاني الحزب ويصيحون «لا! لا!» و«لا تستقلْ!» ثم أنزلني عدد من أعضاء المجلس الأعلى عن المنبر وتوجهنا إلى الغرفة الرئاسية بالقرب من قاعة الجمعية؛ حيث أحاط بي مزيد من أعضاء المجلس الأعلى وقادة أمْنو الذين بقوا يلحّون عليّ لأبقى وكان نوّاب الرئيس جميعهم حاضرين وكذلك أعضاء الحزب المخضرمين مثل تان سري عائشة غاني[1] وشقيقة زوجتي تان سري صالحة علي[2]، حتى إنّ تون غزالي شافعي وتنكو رزاليغ حمزة دخلا الغرفة، ولا بدّ من أنهم أرادوا جميعاً معرفة ما كان يجري ـ أو أنهم خافوا أن يتغافل الناس عنهم بطريقة ما.

بعد ذلك بوقت وجيز، اقترح تون عبد الله، الذي كان مساعد رئيس أمْنو، أن ترفض الجمعية استقالتي فوافق الأعضاء بالإجماع. وبما أنني كنت في الغرفة، لم أتنبّه إلى ما كان يحصل في الخارج. وبحلول ذلك الوقت، انتشر المراسلون الصحافيون في كل مكان وتجمهرت أعداد متزايدة من الناس في غرفتي لرؤيتي، ولتجنيبي ازدحامهم حولي، جرى تهريبي عبر باب خلفي واصطحابي إلى المقرّ الرسمي في بوتراجايا. ربما يبدو كل هذا التملّق

(١) كانت تان سري عائشة غاني إحدى أكثر السيدات شهرة في الشؤون السياسية لأمْنو، وخدمت عضواً في البرلمان من سنة ١٩٦٢م إلى سنة ١٩٨٦م، وخدمت وزيرة الرعاية الاجتماعية من سنة ١٩٧٣م إلى سنة ١٩٨٤م.

(٢) كانت تان سري صالحة علي، شقيقة حاسمه، مدافعة عن حقوق المرأة والمعاقين، وسياسية، والمرأة الملايوية الأولى التي تلتحق بكلّية لندن للاقتصاد.

المفرط والدعم الآن دراماتيكياً على نحو زائد وربما كاذب، لكني تأثّرت حينها بردود الناس وكلماتهم.

وصفت المعارضة إعلاني بـ«سانديوارا» ـ لعبة مدبَّرة لاستثارة عواطف الناخبين قبل انتخابات عامة عاجلة. وقال آخرون إنه مجرّد عمل هزلي لترسيخ تفويض لي داخل الحزب كي أبقى، لكنّ كل تلك الادعاءات عارية عن الصحة وتعتبر مدة إحدى وعشرين سنة زمناً طويلاً بالنسبة إلى رئيس وزراء دولة ما، والأشخاص الذين لم يحملوا ذلك العبء لا يمكنهم تخيّل الشعور المصاحب لذلك؛ إذ شعرت أنني أطلت الإقامة. وعلى أيّ حال، لو لم أستقل لظنّ خليفتي المسمّى أنني لن أستقيل أبداً، يقول لي بعضٌ الآن إن استقالتي كانت غلطة، لكن تصوّر ماذا كان سيقال لو لم أستقل: «متى سيتنحى هذا الرجل العجوز؟» «هل يرغب في البقاء رئيساً للوزراء مدى الحياة؟» «لقد طفح الكيل».

ومساء ذلك اليوم، اجتمع أولادي في مقرّ سكني ليبقوا معنا، كانوا قلقين على صحتي، ولا سيما إمكانية تعرّضي لنوبة قلبية بعد ذلك اليوم المُجهِد ساندوا وحاسمه قراري بالتقاعد. وقدم عدد من قادة أمْنو، بمن فيهم تون عبد الله، لنقل مشاعر مندوبي الحزب في الجمعية العامة السنوية وقلت لهم إنني سأدرس طلبهم بجدّية. قررتُ أن تكون مرحلةً انتقالية لأن انتقالاً سلساً للسلطة هو الأفضل. لذلك، أكدت في اليوم التالي أنني سأبقى سنة أخرى إلى ما بعد مؤتمرَيْ حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي اللذَين تقرر عقدهما في كوالالمبور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣م.

حاولتُ جاهداً طوال مدة رئاستي للوزراء وضع معايير معيّنة؛ أولاً، لم أشجّع على التملّق والتمجيد المفرط الذي يلقاه القادة غالباً، وعزمت على إبطال عبادة الشخصية البارزة وحتى حين كنت وزير التربية والتعليم، أوقفت ممارسة تسمية المدارس باسم الوزير. وعندما أصبحت رئيس الوزراء، رفضت كذلك السماح بإطلاق اسمي على المباني والمنشآت أو إطلاق اسم أي شخص حي عدا الحكام الملايويين، وأعطيت تعليمات بعدم تعليق صوري في المباني الحكومية، مع أنه جرى تجاهلها على نطاق واسع، وإلى اليوم لم يُطلَق اسمي على شيء باستثناء زهرة أوركيد، حتى إني رفضت فكرة إقامة مكتبة تذكارية.

عارضت بقوة تأسيس أُسر سياسية ولا أزال؛ عندما كنت رئيس الوزراء، لم يُسنَد إلى أبنائي أي دور في الحكومة أو في أمْنو، وحتى لو أخفوا نية في نيل منصب سياسي، ما كانوا لينالوا دعمي وربما أثار ذلك استياءهم، لكن كان عليّ أن أرفض اقتراحات عديدة لترشيحهم للانتخابات. وفي هذا الصدد، موقفي هو الآتي: إذا كانوا متحمّسين للعمل في السياسة، عليهم البدء بالمستوى الأساسي وشقّ طريقهم صعوداً. بناءً على ذلك، لم أسمح لمخرز بالترشح في دائرتي الانتخابية البرلمانية حين اقترح الحزب ترشيحه بعد تقاعدي. إن كراهيتي محاباة المعارف تشمل حتى أعضاء أسرتي الذين تربطني بهم قرابة بعيدة، ومع أن تون حسين عون عيّن عديلي وزيراً أول في سِلانغور، لم أتردّد في إقالته عندما وُجّهت إليه تهم بالفساد.

عملت بجدّ طوال رئاستي للوزراء على تقديم نموذج جيد للناس عموماً ولجميع قادة أمْنو خصوصاً، أردتُ أن أثبت أنّ في استطاعتي تسيير الأمور من دون التورّط في الفساد وأنه ينبغي للآخرين فعل الشيء نفسه، ويفترض معظم الناس أن من تسنح لهم فرصة للوقوع في الفساد سيقع فيه، إنّ رأيهم هذا وجهة نظر سيئة للغاية في الطبيعة البشرية. ربما كانوا محقّين في الحديث عن أنفسهم، لكنّ ذلك لا يجعلهم محقّين في وصف الآخرين. لكن من دون برهان داعم، وبالاستناد حصراً إلى أدلة مشكوك فيها، يفترض هؤلاء الناس غالباً أنني كنت فاسداً وأنا رئيس للوزراء، وإقناعهم بأني لم أكن كذلك ليس عملاً سهلاً.

رفعت وأنا رئيس للوزراء شعار «القيادة بالقدوة» وسعيت للعمل بمقتضى ذلك الشعار بالطرق كافة، واستقالتي طوعاً كانت جزءاً من تلك العقيدة. ينبغي للقادة عدم التشبّث بمناصبهم، ولكن ينبغي لهم تلمّس أمارات ما يشعر به أتباعهم فإذا شعروا أن الوقت قد حان كي يرحل قادتهم، عليهم أن يرحلوا، ومع أنني بتُّ أعرف الآن أنّ الذين استفادوا من قراري لن يكونوا ممتنّين ولا حتى معترفين بالجميل دائماً، فأنا لم أندم أبداً على استقالتي طوعاً. وما زلت أعتقد أنه ينبغي للقادة، مهما بلغت شعبيتهم، أن يصغوا إلى ضمائرهم وعدم الانتظار إلى أن يُزاحوا بالقوة.

أول المناسبات العديدة التي استرعت انتباهي قبل سنة واحدة من تقاعدي كانت حركة عدم الانحياز التي عقدت قمّتها الثالثة عشرة في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، لم يكن الأمريكيون قد غزوا العراق بعد، لكني شددت على إدانة مساندتهم إسرائيل. في ذلك الوقت، كان المسلمون يُتهَمون بأنهم إرهابيون وكان بعض المبشرين المسيحيين حديثي عهد بالتديّن يصفون رسول الله محمد (ﷺ) بأنه قائد إرهابي، وكانت تلك محاولة مكشوفة لتحويل نظرية صراع الحضارات التي طرحها صامويل هانتينغتون إلى حقيقة، ثار غضبي بسبب المعايير المزدوجة التي يستخدمها الأمريكيون والأوروبيون؛ عندما يرتكب الإسرائيليون أفعالاً شنيعة مثل المجزرة التي وقعت في مخيمي صبرا وشاتيلا، لا يوصَفون بالإرهابيين، وهذه المعايير المزدوجة السافرة أغاظت المسلمين. قلت في مؤتمر حركة عدم الانحياز إني أدين الحرب لأنها «عملية ذبح للناس... ويتعين تحريم الحرب».

وبعد شهر غُزي العراق في ٢٠ آذار/ مارس. عارضتُ الغزو قبل ذلك وبعثت برسائل إلى بوش وبلير لحثّهما على عدم الشروع في هذه المغامرة لأنها ستزيد الوضع سوءاً. أنا لست مبصّراً، لكن بعد رؤية يأس الفلسطينيين ومنفّذي عملياتهم الانتحارية، لم يعد التنبؤ بوقوع أعمال إرهابية تلي غزو العراق أمراً صعباً.

وإلى جانب مؤتمرَيْ حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كان عليّ حضور لقاء قمّة آسيان في بالي، ولقاء «منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ» (أبيك) في بانكوك واجتماع «اتحاد المنظمات الهندسية التابع لآسيان» (أفيو) في جوغجاكرتا. كما قمت بآخر زيارتين رسميتين إلى تيمور ليشتي وبابوا غينيا الجديدة. وفي ماليزيا، ترأستُ الاجتماع العام السادس والأربعين لأمْنو، وقدّمتُ موازنة سنة ٢٠٠٤ والمراجعة النصفية لـ«خطة ماليزيا الثامنة»[٣]، وفي الواقع، كنت مشغولاً جداً.

(٣) النقاط الأساسية التي تضمنتها خطة ماليزيا الثامنة هي الآتية: التحوّل إلى استراتيجية نمو معتمد على المعرفة؛ وتسريع تحوّل كل من القطاع الزراعي والصناعي والخدمي؛ وإدامة التوزيع المتساوي للثروة الوطنية لتعزيز الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي.

سمعت من قبل عن رؤساء عاجزين لا تُحمَل قراراتهم وتوجيهاتهم على محمل الجدّ تحسباً للتغيير عندما يتولّى رئيس جديد المنصب لكني لم أتوقّع أن أكون رئيس وزراء عاجزاً ولم يخامرني شك في أن خليفتي سيطبّق على الأقل القرارات التي وافقت الوزارة عليها من قبل. وفي هذه الأثناء، تابعت مهامّ الحكم لأنّ هناك مشاريع بنية تحتية لازمة لنمو البلاد وتنتظر التنفيذ ومن هذه المشاريع جرّ المياه من باهانغ إلى سِلانغور، وبناء خط سكة حديدية كهربائي مزدوج من جوهور بارو إلى بادانغ بيسار، والجسر الذي سيحلّ محلّ «كوزواي» [طريق فوقي]، والمَرْمَد عالي التقنية للتخلّص من الفضلات الصلبة في بروغا بولاية سِلانغور.

وفي حزيران/يونيو ٢٠٠٣، تقرّر أن يعقد أمْنو جمعيته من جديد، وكان آخر اجتماع أرأسه على هذا المستوى، أمضيت وقتاً طويلاً في كتابة خطابي الافتتاحي لأني لم أشأ أن أبدو عاطفياً للغاية، وكان ينبغي أن يتحدث عن الأمّة، والشعب، والحزب ـ لا عن وداعي الشخصي. أردت التحدث عما يرجِّح حصوله وعن حاجة الحزب وأعضائه إلى التهيؤ للمستقبل؛ قلت إن ماليزيا قد تغيّرت بدرجة كبيرة منذ نيل الاستقلال قبل ست وأربعين سنة فقد زاد عدد السكان بنسبة ٥٠٠ في المئة من ٥ ملايين إلى ٢٥ مليون نسمة، وإن بقاء الجبهة الوطنية في السلطة وإصرار الشعب على انتخابها لحكم البلاد أمر رائع؛ ذلك أنّ معظم الأحزاب التي ناضلت من أجل الاستقلال لم يعد لها وجود. واستقرار البلاد وتقدّمها كان ممكناً بفضل حكمة رئيس الوزراء تونكو عبد الرّحمن الذي تولّى مسؤولية تشكيل ائتلاف حزبي منع الساحة السياسية الماليزيّة من التحوّل إلى ساحة صراع لا نهاية له بين الأعراق المختلفة. حقق الملايويون على الرغم من إخفاقاتهم العديدة تقدماً هائلاً، مظهرين قدرتهم على استلام إدارة بلادهم من البريطانيين والترقّي إلى المناصب العليا في الشركات الضخمة المتعددة الجنسيات.

قلت إن العالم كله تغيّر والدول الأوروبية الإثنية القوية تتجاهل الآن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ لذلك، يتعين علينا في ماليزيا التعرّف إلى الأوروبيين جيداً لأنهم سيؤدون دوراً رئيساً دائماً في حياتنا، وأشرتُ إلى أن الأمم المتحدة لن تقدر على مساعدتنا وحذّرت أيضاً من نشر الأوروبيين مذهب المتعة عبر وسائل إعلامهم وثقافتهم.

وعلى الصعيد الداخلي، سنواجه تحديات وسيجد الجيل الأصغر سنّاً صعوبة في العلاقات العِرقية، وأشير إلى أن الإسلام لا يُدرَّس على الوجه الصحيح. ويتعين علينا أيضاً تذكر أن دولتنا لم تصبح غنية بعد وأنه ينبغي لنا عدم التصرف كما لو أننا أغنياء. وفي حين أننا نرغب في أن يحقق شعبنا مداخيل أكبر، ينبغي أن تعتمد هذه المداخيل على الجدّ في العمل وعلى زيادة الإنتاجية. وفي ما يتصل بأمْنو، سيعتمد أداؤه بدرجة كبيرة على أعضائه والصراعات على قيادته لن تؤدّي إلّا إلى إضعافه. وقد انشقت عنه ثلاث مجموعات على الأقل منذ تأسيسه: حزب استقلال ملايا الذي أسسه داتو عون جعفر (وخلفه حزب نيجارا)، وحزب سيمنغات ٤٦ الذي أسسه تنكو رزاليغ، وحزب العدالة الشعبية الذي أسسه داتوك أنور إبراهيم، بل إن باس أسسته مجموعة انشقت عن أمْنو، لكنّ هذه الانشقاقات لم تُفضِ إلى نتيجة والغاية من الانتخابات الحزبية إيجاد قادة جيدين وليس مواصلة المشاجرات والدفع بالطموحات الشخصية. وعقب انتهاء الانتخابات الحزبية، ينبغي للخاسرين التوافق مع الفائزين. هذا هو سلوك من فهم الديمقراطية فهماً صحيحاً، وألححت على الحزب مجدداً وأعضائه بالتمسّك بتعاليم الإسلام الحقّة؛ لأني طالما اعتقدت أن التفسيرات المختلفة للإسلام هي التي جعلت المسلمين ميّالين إلى الخصام.

أخيراً، ذكّرتُ الأعضاء بأن أمْنو ليس مجرّد حزب، بل هو الحزب الحاكم في ماليزيا وهذا يُلقي مسؤولية ثقيلة على كواهل جميع أعضائه وقادته الذين يتعين عليهم الاستعداد لتقديم التضحيات. إن الحزب يناضل من أجل رفاهية الكل لا رفاهية فرد بعينه. وفي نهاية المطاف، سيكسب الجميع من نمو الأمّة وينبغي للناس تذكر أن عدد المناصب في الحزب والحكومة أقل دائماً من عدد الأشخاص الطامحين إلى تولّيها. وشكرت الناس على دعمهم ودعوتُ اللهَ أن يُنقذ عباده من التأثيرات المُفسدة، ويمكّنهم من تحقيق النجاح ويجعلهم قدوة لجميع المسلمين في العالم.

بقيت هادئاً طوال مدة خطابي ولم أذرف ولو دمعة واحدة بعكس ما توقّعه كثيرون منّي. وعندما أعيد قراءته الآن، أحسّ أنني لم أُنصف أسلافي، فلم أتطرّق إلى إسهامات تونكو عبد الرّحمن سوى مرة واحدة، لكن مهما كانت اختلافاتي العرَضية معه مشهورة، بلغت إسهاماته حداً سهّل

عليّ مهمّتي. كما أدين بالكثير لتون رزّاق حسين الذي أنقذني بالمعنى الحرفي للكلمة من الغربة السياسية وجعل تون حسين عون يميل إلى اختياري مساعداً له. هناك آخرون ساندوني كذلك وكان يجدر بي الإشادة بهم، لكنّ خطابي كان طويلاً من دون ذلك أصلاً ولم أقدر على الثناء عليهم جميعاً، وأنا نادم الآن على ترتيب أولوياتي في ذلك الخطاب. همّي الأساسي آنذاك كان تقديم نصائحي النهائية للأعضاء ولأمْنو وللشعب ككل، أما وأني لم أعد رئيساً للوزراء، قد لا يكون في وسعي التقدم إليهم بالشكر الجزيل كما ينبغي. صفّق لي الحاضرون طويلاً ووقفوا للاحتفاء بي. تأثرت بذلك، ما جعلني أشعر بأن السنين الاثنتين والعشرين التي قضيتها في الكدح والكفاح لم تضع هباءً. لكن على ضوء كل ما حصل منذ ذلك الحين، أتساءل الآن إن كان التصفيق والهتاف وقوفاً كان صادقاً فعلاً.

وفي ٢١ حزيران/يونيو والذي كان اليوم الأخير للجمعية، ألقيت خطابي الختامي حيث ذكرت مجدداً أن الفساد آفة الملايويين وسبب ذلك حبّهم الطريق السهل فأمراؤهم خسروا أراضيهم، وحتى سيادتهم، قديماً لرغبتهم في تحصيل الأشياء المادّية بسرعة ومن دون جهد كبير. وحذّرت من أن الفساد سيقضي على الملايويين ويكلّفهم استقلالهم ويجعلهم عبيداً.

استمتعت لمدة وجيزة باللقب الجديد الذي منحني إياه أعضاء أمْنو. سمّوني «الرجل المحبوب»، لكنني قلت لهم مداعباً بأنه مع تقديري لهذا اللقب، ينبغي إظهار الحبّ نفسه للرئيس ولرئيس الوزراء القادمَين. وبالعودة إلى تلك المرحلة، أخشى أنني لم أقم بعمل جيد في خطابي الأخير. وعندما اختتمت الجمعية العامة أعمالَها بحلول منتصف الليل، كنت منهكاً تماماً. سافرت بالطائرة إلى لنكاوي بقصد نيل قسط من الراحة، لكنّي لم أستطع مقاومة الرغبة في متابعة الأعمال الجارية في حوض إصلاح السفن الجديد في مرفأ تيلاغا والأعمال في المرحلة الثانية من معرض بيردانا حيث تقرر عرض جميع الهدايا الرسمية التي تلقّيتها وأنا رئيس للوزراء على الجمهور العام. لم تُمنح لي الهدايا بصفتي الشخصية ولذلك لم أعتبرها ملكاً لي.

ربما كان يجدر بي ترك مهمة تقديم موازنة سنة ٢٠٠٤ والمراجعة النصفية لـ«خطة ماليزيا الثامنة» لرئيس الوزراء القادم، لكنّي قدمتها بنفسي

معتقداً ـ ربما مجانباً للحكمة ـ أنني لن أشهد تغييرات كثيرة عقب استقالتي، وعندما ألقيت خطاب الموازنة في ١٢ أيلول/سبتمبر، عالجت بإسهاب كل ناحية من نواحي التنمية؛ لأني أردت تحذير البلاد من التحدّيات التي تترصّدها.

بعد كل هذه السنين التي قضيتها في الحكم، أدركت أنه لم يكن في مقدورنا الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية دائماً، وهي حقيقة ذكرتها في خطابي. علينا أن نقنع شعبنا بالادخار والاستثمار، ولذلك ينبغي إيجاد حوافز جديدة. سيبقى قطاع الصناعة المسهم الأول في نمو الاقتصاد الذي توقعنا أن ينمو بنسبة ٧,٢ في المئة في سنة ٢٠٠٤م، وقدّمت مراجعتي النصفية لـ«خطة ماليزيا الثامنة» قبل استقالتي بيوم واحد.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم تان سري شمس الدِّين، السكرتير الأول، لرؤيتي في وزارة المالية ليخبرني بأن الملك قرر منحي وسام سيري مهراجا مانغكو نيجارا، وهو أعلى وسام مدني ويحمل اللقب «تون»، قلت أولاً إنني لم أقبل به، فعندما عُرض عليّ لأول مرة منحي لقب «داتو» قبل زمن بعيد، قدّمت عذراً لرفضه بأدب؛ إذ لطالما أحسست أنه ينبغي عدم تقديم المنح لشاغلي المناصب تلقائياً، ولكن ينبغي أن تُعطى لك لأدائك عملاً جيداً في منصبك، وبعد تقييم دقيق لإسهاماتك، وإذا كنت لا تزال تُعتبر بعد مدة من الزمن أهلاً للقب، يصار إلى منحك إيّاه.

حاولت تطبيق هذا المبدأ عندما كنت في الحكم، لكنّ الإحساس العام هو أنه ينبغي منح المسؤول مكافأة ولقباً يعتبر مكافئاً لمكانة المنصب حال تعيينه فيه؛ أي إنه فيما فرضنا سيطرتنا على الأسعار في الميدان الاقتصادي، عانينا تضخماً سريعاً في المكانة بماليزيا. وعندما كنت رئيساً للوزراء، عُرض عليّ لقب تون عدة مرّات، لكنني رفضت كل تلك العروض، لكن حين ألحّ شمس الدِّين عليّ بقبول المكافأة، عدلتُ عن رأيي لأني لم أشأ أن أبدو غير مقدّر وقليل الاحترام للملك.

مع اقتراب وقت استقالتي، ازددت قلقاً بشأن احتمال أن يقع اختيار تون عبد الله على داتوك سيري نجيب رزّاق ليكون مساعد رئيس الوزراء. أحسستُ أنني جُرْت قليلاً على نجيب عندما اخترت تون عبد الله، علماً بأن

نجيب هو الذي فاز بأكبر عدد من الأصوات حين ترشّح لمنصب مساعد رئيس أمْنو. ولذلك أردت التأكد من كون نجيب صاحب المنصب الثاني مع أن التعيين حق مقصور على رئيس الوزراء. وفي أحد الخطابات المرتجلة التي ألقيتها قبل استقالتي، قلت صراحة إني آمل بأن يقع اختيار تون عبد الله على نجيب. أبرزَت الصحف هذا الخبر وذكّرتني بأن اختيار مساعد رئيس الوزراء من اختصاص تون عبد الله، وتنفست الصعداء عندما عُيّن نجيب أخيراً مساعد رئيس الوزراء.

في هذه الأثناء، ظهرت دعايات شغلت مساحات واسعة في الصحف المحلية للتعبير عن الامتنان لي والإشادة بالسنين الاثنتين والعشرين التي قضيتها في رئاسة الوزراء، وهذه ممارسة خاصة بالماليزيّين. إن نشر إعلانات تحتل صفحات بأكملها لشكر وتهنئة الملك والسلاطين ورؤساء الوزراء وحتى الوزراء شائع في المناسبات الخاصة. فجميع حكومات الولايات، والشركات والأفراد يفعلون ذلك، كما تنشر لجان أمْنو وأقسامه في الولايات إعلانات تحتلّ صفحات كاملة لتهنئة الرئيس وشكره. ومن الناحية السياسية، هذه الإعلانات التي تحتلّ صفحات كاملة هي أعمال شكلية خالية من أي مضمون غالباً وإذا كان بعض الأشخاص الذين نشروا هذه الإعلانات صادقاً بلا شك، أدرك الآن أنها لم تعكس مشاعر حقيقية. فالملايويون يحبّون «السعال عند أسفل السلّم» غالباً ليحيطوك علماً بوجودهم ونيل بعض الشرف بتواجدهم في المكان، إن تقييم مدى موثوقية ناشري الإعلانات ليس سهلاً، وأنا أرى أنّ عادة نشر هذه الإعلانات إضاعة للمال من دون داعٍ. لكنّ الصحف استاءت عندما اقترحتِ وقف هذه الممارسة لأنّها مصدر دخْل جيّد لهم.

لم أُضمر سوى النيّة الطيبة لرئيس الوزراء الجديد واخترته بعد أن جعله أمْنو جديراً بالمنصب بانتخابه أحد مساعدي رئيس الحزب. وكان اختياري أيضاً لكبر سنّه ولبراءته الظاهرة من الفساد (اشتُهر بلقب «السيد نظيف»)، مع أنني لم أتأكد في البداية من هوية الحائز على أكبر عدد من الأصوات من بين نواب الرئيس الثلاثة. وإذْ لم يغب عن ذاكرتي أنني نلت منصب مساعد الرئيس بعد أن نلت أقل عدد من الأصوات ومع ذلك اختارني تون حسين مساعد رئيس الوزراء، لم أعتقد أن عليّ اعتماد عدد الأصوات كمعيار

وحيد. كان تون عبد الله في سنّ الرابعة الستين حين تولّى المنصب، ما جعله أسنّ رجل يتولّى رئاسة الوزراء في تاريخنا ـ وكنت أسنّهم قبله لأني أصبحت رئيس الوزراء وأنا في سنّ السادسة والخمسين، ورأيت أن سنّ تون عبد الله سيُترجَم إلى خبرة وقدرة.

لكني سألت نفسي، إذا اعترض نموَّ البلاد شيء، هل سأتمكن من الامتناع من التدخل؟ لكني أعطيت وعداً بألّا أتدخل ما إن أستقيل، ولذلك لم أُمعن النظر كثيراً في المسألة. كنت على ثقة بأن الحكومة والاقتصاد في أتمّ عافية، لكني بقيت في السلطة لأتأكد من أننا تعافينا من الأزمة المالية التي عصفت بالمنطقة، وأحلّ مشكلة أنور. كما قدتُ الحزب في الانتخابات العامة لسنة ١٩٩٩م وفزت بأغلبية الثلثين المعتادة، ولذلك لم يكن هناك ما يثير القلق، لكنه لم يكن في مقدوري التنبّؤ بالتغيرات الجذرية التي حدثت في السنين القصيرة القليلة اللاحقة.

الفصل الستون

صخب في مؤتمر منظمة الدول الإسلامية

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣م؛ أي قبل أسابيع معدودة من استقالتي من رئاسة الوزراء، ألقيتُ في القمّة العاشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي خطاباً حمَل الغربَ عموماً والولايات المتحدة خصوصاً على اتهامي بمعاداة السامية، استضفنا المؤتمر في تلك السنة ـ وكنت رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي وأردت أن تنفخ ماليزيا في المنظمة روحاً جديدة. كما كانت القمة أول لقاء رسمي لقادة المسلمين منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وكان هدفي تنبيه أعضاء المنظمة إلى الوضع الذي يواجهه المسلمون الآن مع تطوّر مجريات «الحرب على الإرهاب».

قلتُ في خطابي أنه يتعيّن على المسلمين أن يتعلّموا من اليهود الذين تجاوزوا قروناً من الاضطهاد وأصبحوا أحد أقوى الشعوب في العالم. قلت إنهم «بقوا (أي اليهود) بعد ٢,٠٠٠ سنة من المذابح بالتفكير لا بالردّ على المعتدين واخترعوا الاشتراكية وروّجوا لها بنجاح وكذلك الشيوعية وحقوق الإنسان والديمقراطية ليظهر مضطهدوهم أنهم مخطئون، وليتمتّعوا بحقوق مساوية لحقوق الآخرين، وبواسطة هذه الأدوات سيطروا على أقوى الدول وغدا هذا المجتمع الصغير قوّة عالمية. ونحن لن نقوى على محاربتهم بالقوة العضليّة فقط، بل يتحيّنَ علينا استخدام عقولنا أيضاً». وهذا بالضبط ما ينبغي للمسلمين المقيمين في الولايات المتحدة فعله لمواجهة اللوبي اليهودي القوي. عندما يخطط المسلمون بطريقة استراتيجية، يصبحون قوة يُحسَب لها حساب، يقال إن اللوبي اليهودي من القوة بحيث إنه عندما يقترع يمكنه تحديد من سيكون رئيس الولايات المتحدة. وفي الانتخابات الرئاسية الأمريكية لسنة ٢٠٠٤، كتبتُ إلى المسلمين في الولايات المتحدة ناصحاً لهم عدم التصويت لبوش ولم يكن سبب ذلك أنّ خصمه أفضل منه بل لأنّي

أردت أن يُظهر المسلمون أنهم هم أيضاً قوة في الانتخابات الأمريكية، لكنّ أصوات المسلمين توزّعت على المرشّحَيْن وأخفقوا في امتلاك نفوذ في السياسة الأمريكية.

تحدثتُ عن اليهود كنموذج ناجح في تجاوز الخلافات وبناء دولة ولوبيات ضغط، يمكن الدول الإسلامية ـ التي اقتتلت في ما بينها زمناً طويلاً عوضاً عن السعي للوحدة التي أوجبها الإسلام عليها ـ أن تستفيد منه. والآخرون ينكّلون بكثير منا نحن المسلمين ويذلّونهم، لكنّ تفرّقنا هو الذي أفسح المجال لهذا القمع بل غالباً ما ساعدنا أعداء المسلمين على شنّ الحروب على مسلمين آخرين وقتلهم.

كما عالجتُ في خطابي المسألة الآتية: «بعد أن كنا أمّة واحدة، سمحنا لأنفسنا بأن ننقسم إلى طوائف ومذاهب[1] وطرق[2] كل منها أكثر اهتماماً بزعم تمثيله الإسلام الصحيح منه بالقبول بأننا جميعاً ننتمي إلى الأمّة، أو إلى المجتمع الإسلامي. لكننا فشلنا في الانتباه إلى أن منتقدينا وأعداءنا لا يهمهم إن كنّا مسلمين بحقّ أم لا، أو ما إذا كنا ننتمي إلى هذه الطائفة أو تلك. في نظرهم، نحن جميعاً مسلمون وأتباع دين ونبيّ صرّحوا بأنه يدعو إلى الإرهاب، ونحن جميعاً ألدّ أعدائهم، سيهاجموننا ويقتلوننا، ويغزون أراضينا، ويُسقطون حكوماتنا سواء أكانت سنّية أم شيعية أم وهّابية أم أي شيء آخر، ونحن نعينهم ونغريهم بمهاجمة بعضنا وإضعافنا، وبتنفيذ مطالبهم نعمل كأذرع لهم في مهاجمة أشقائنا المسلمين في بعض الأحيان، ونحن نحاول إسقاط حكوماتنا من خلال العنف، لكننا ننجح فقط في إضعاف بلداننا وإفقارها».

كان اعتماد لهجة قاسية مبرَّراً؛ إذ يشكّل المسلمون ١,٣ مليار نسمة لكنهم يبقون مجتمعاً متخلفاً إلى حدّ بعيد، يريد بعضُ الاعتقاد بأنّه لا شيء يهمّ سوى اليوم الآخر وأن الفقر والمعاناة والتعرّض للقمع في هذا العالم من سمات المسلمين، ويقول هؤلاء المسلمون إنّ جلّ ما ينبغي لهم فعله

---

(١) المذهب يعني مدرسة فكرية إسلامية.

(٢) الطرق عبارة عن جماعات دينية صوفية إسلامية تنشد البحث عن الحقيقة الإلهية.

ليكونوا مسلمين صالحين ارتداء عباءات خاصة وأداء شعائر معيّنة وسينالون نعيم الجنّة، وهم بذلك يهملون مقاطع كاملة من القرآن الكريم.

أحسست في ذلك الشهر أن العالم بأسره ينظر إلينا، إلى مؤتمر قمة مؤتمر العالم الإسلامي. علّق أكثر من مليار مسلم آمالهم علينا لنقودهم ونوجههم في مسيرة استعادة مكانة الإسلام والمسلمين. كيف يمكن أن يكون وقوفنا موقف المتفرّج وعدم تحريك ساكن هما إرادة الله، والآية ١١ من سورة الرعد تقول: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ**﴾؟ وبصفتي مضيف قمة منظمة مؤتمر العالم الإسلامي، رأيت أنه من المهمّ تذكير المسلمين بوجوب عدم خذلان الأمّة. وكان عليّ في سياق ذلك عقد مقارنات مع مجتمعات أكثر تقدّماً وهي التي تلقّفها الجمهور الدولي لتشنيع صورتي.

كل من يقرأ الخطاب الذي ألقيته في ذلك المؤتمر كاملاً سيجد أنّه متوازن ومنصف للغاية، وربما كنت قاسياً مع اليهود بسبب اعتداءاتهم، لكني أثنيت عليهم أيضاً بوصفهم نماذج. فعلى الرغم من معاناتهم الشدائدَ، اكتسبوا طائفة واسعة من المهارات وأصبح عدد منهم واسعَ الثراء وأصبحوا مموّلين وسياسيين وعلماء ورجال أعمال أقوياء. وبالمثل، أشرتُ إلى أنّ عدداً من المسلمين أفادوا العالم في المجالات المالية والسياسية والاقتصادية، لكنّي شجبت المسلمين لاقتتالهم المستمرّ في ما بينهم ورفضهم الطوعي حيازة المهارات التي تجعلهم تنافسيين. وألححتُ على شباب المسلمين في التوقّف عن تنفيذ هجمات انتحارية وانتقدتُ من يعتقد أنّ الإسلام يعارض العلم والتقدّم، وأردتُ منهم استخدام عقولهم ليستعيد المجتمع الإسلامي كرامته ويعود إلى الإسلام مجده.

وبقصد إقناعهم، ذكرت العبارة الآتية: «قتل الأوروبيون ستة ملايين يهودي من أصل اثني عشر مليوناً، لكنّ اليهود يحكمون العالم اليوم بالوكالة وحملوا الآخرين على القتال والموت من أجلهم». يزعم اليهود أنّ المحرقة النازية كادت أن تفنيهم، وكادوا يُهزَمون مادياً ومعنوياً لكنهم ازدادوا قوة. كانوا شعباً بلا أرض، وهم يحكمون اليوم إسرائيل بيد من حديد ويفرضون نفوذهم وسلطتهم على دول مثل الولايات المتحدة.

كانت مقارنة مهمة لجعل كل من التاريخ والأحداث الجارية برهاناً على ما قلته، وقد ذُهلت عندما زرت فلسطين في سنة ٢٠٠٥ ورأيت أنّ الدولة بأسرها خاضعة لاحتلال إسرائيل، وهناك طرق لا يُسمح للفلسطينيين باستخدامها وأماكن في بلادهم لا يُسمَح لهم بالذهاب إليها، وهذا يبيّن بجلاء سبب استعار الغضب العربي إلى هذا الحدّ. إنه نابع من الأفعال المُرعبة، بما في ذلك تحويل العرب أجسادهم إلى أسلحة بربطها بأحزمة متفجرة وبقدر ما يعتبر هذا العمل فظيع، لا يمكنك رفض ما يفعلونه ووصفه بأنه جنون. إنّهم يعيشون في أوضاع غير إنسانية منذ أكثر من ستين عاماً، وقد فعلوا كل ما في وسعهم لاستعادة أرضهم التي هي ملك لهم، وأنا لا أعتقد أنهم سينجحون يوماً بالاعتماد على الأعمال التي يقومون بها وأجد هذا المسار غير مناسب أخلاقياً وغير فاعل سياسياً، لكن الشعب اليائس يقوم بأعمال يائسة، وذكْر ذلك لا يعني الدفاع عن العنف ولكنه مناشدة للتبصّر والفهم الإنساني.

وهذا كلّه يزيد ضعف اعتداد المسلمين بأنفسهم ضعفاً وهو ما تطرّقت إليه في خطابي أمام قمة منظّمة المؤتمر الإسلامي: «لا يزال هناك إحساس باليأس لدى الدول الإسلامية وشعوبها. إنهم يشعرون أنهم لا يقدرون على فعل شيء بطريقة صحيحة. وهم يعتقدون أن الأمور لن تزداد إلّا سوءاً، وسيبقى المسلمون مضطهَدين ومحكومين إلى الأبد من قبل الأوروبيين واليهود، وسيبقون فقراء ومتخلّفين وضعافاً إلى الأبد».

لطالما اعتقدت بأنّ إقامة دولة إسرائيل كانت غلطة، أراد الأوروبيون إخراج اليهود من قارّتهم حتى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، ففكروا في أماكن مثل أمريكا الجنوبية وأوغندا كمنطقتين محتملتين لإيوائهم. وهم لم يرغبوا في التنازل عن أي شبر من أراضيهم، لكنّهم كانوا سعداء بتقديم أرض ليست لهم، كان عدد اليهود في فلسطين ضئيلاً جداً في ذلك الوقت، ولذلك قرّر الأوروبيون تقسيم ذلك البلد وتخصيص جزء منه ليصبح دولة إسرائيل، ومن الطبيعي أن يغضب العرب. فما هو ردّ الأمريكيين لو اقتطع طرفٌ ثالث نصفَ ولاية تكساس وأعطاها للمكسيكيين؟ في حالة فلسطين، لم تقسَّم الأرض فحسب، بل طُرد العرب الذين عاشوا فيها زمناً طويلاً لإيجاد مكان لإسرائيل ومن دون أي تعويض، والعرب القليلون الذين بقوا في إسرائيل يلقون معاملة أسوأ من معاملة مواطنين من الدرجة الثانية، وإذا

كانت توجد دولة عِرقية، فهي إسرائيل؛ لأنّ المواطنة فيها معتمدة على العِرق لا على الإقامة أو الولاء.

تقوم استراتيجية إسرائيل على التفوّق على الفلسطينيين في الإرهاب بارتكاب أعمال إرهابية بطريقة رسمية، ويبقى العالم صامتاً فيما تقوم بذلك - بسبب ذنب المحرقة النازية. الغرب هو الذي صنع دولة إسرائيل ولذلك يجد أنه يتعيّن عليه تبرير قراره بدعمه مهما كلّف الأمر. وعلى الجهات التي تجادل بأنه لا يمكن إزالة إسرائيل ببساطة أن يتنبّهوا إلى كونها تحتلّ أرضاً أكبر من الأرض التي خصّصتها لها الأممُ المتحدة في سنة ١٩٤٧م. ويتعيّن على إسرائيل أيضاً الموافقة على عودة العرب الذين أُخرجوا من ديارهم - فهذه أرضهم في النهاية، لكنّ الصهاينة يخشون السماح بعودة العرب لأنهم إذا عادوا بأعداد كبيرة فقد يتكاثرون بسرعة.

بناءً على كل هذه الحقائق، لم أخطئ حين قرّرت إلهاب مشاعر المسلمين لقلة مبالاتهم وتفرّقهم. تلك هي الأسباب التي تفسّر عدم تحقيق المسلمين أي نتائج بعد قتال استمرّ أكثر من خمسين عاماً في فلسطين، بل إنّ الوضع ازداد سوءاً في الواقع واحتجتُ إلى تذكير أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي بالأسباب التي دعت إلى تشكيلها. إنّ مبادئ المؤتمر، بحسب ميثاقه، هي دعم القيم الاجتماعية والاقتصادية الإسلامية والدعوة إلى وحدة الدول الأعضاء. وتشدّد المبادئ كذلك على أهمية الثقافة والعلم والتكنولوجيا، ولطالما قامت ماليزيا بدورها في المنظمة بجدّية منذ تعيين تونكو عبد الرّحمن الأمين العام الأول للمؤتمر منذ تأسيسه في أيار/مايو ١٩٧١م إلى سنة ١٩٧٣م.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي منظمة ضعيفة بصفتها صوت الأمّة الإسلامية بما أنّ أعضاءها لا يمكن أن يتفقوا على شيء. تقوم المنظمة على أساس الإجماع، لكنّ هذا الإجماع لا يُتوصّل إليه أبداً، ولذلك لا يمكنها اتخاذ قرار أو العمل على أي شيء، اعتقدتُ أن ماليزيا قد تساعد في إيجاد طرق لزيادة فاعلية المنظّمة، لكنّ ذلك لم يتحقّق بكل أسف. واقترحت بهدوء التخلّي عن فكرة الإجماع واقترحت بالمقابل عدداً أقل من الدول الأعضاء، أو ائتلافاً من دول متشابهة في الرأي، للردّ على التطوّرات من

دون إلزام المنظمة بكامل أعضائها؛ ففي وسعك إقناع خمس دول بالموافقة على أمر معيّن، لكنّك لن تستطيع إقناع خمسين دولة ولن تتمكن بالتأكيد من إقناع ٥٠ دولة إسلامية منقسمة على نفسها. إن مبدأ حكم الأغلبية ناجح غالباً، لكن حتى تأمين الأغلبية مستحيل في منظمة المؤتمر الإسلامي واعتقد بعض الأعضاء في المنظمة أن التخلّي عن مبدأ الإجماع فكرة جيدة، لكن لم يتبنَّ أحد الفكرة، كما إنه ينبغي الإجماع على التخلّي عن الإجماع، وهذا هو «التقهقر الأبدي» للفُرقة الإسلامية.

قلّة هي الأهداف المنصوص عليها في الميثاق وأمكن تحقيقها، وليس هناك ناحية يتجلّى فيها غياب الوحدة مثل قضية فلسطين. وبحسب رؤيتي، فعل المسلمون الشيء القليل أو لم يفعلوا شيئاً على الإطلاق لمساعدة أنفسهم، وأنا لم أخجل من طرح أسئلة قاسية في خطابي. قلت: «لكن هل يصح أنه ينبغي لنا ألّا نفعل شيئاً أو أنّنا لا نستطيع فعل شيء لأنفسنا؟ لماذا تكتفون بردّ غاضب أعمى؟ أليس هناك طريقة أخرى غير دعوة شبابكم إلى تفجير أنفسهم وقتل الناس والتسبّب بمجزرة يروح ضحيتها مزيد من أبناء شعبكم؟» إنّ المخاصمات المستمرّة والاقتتال الداخلي الذي لا ينتهي ضمن صفوف الأمّة لم يزد وضعها إلّا سوءاً، ولذلك قلت لهم إن دعاءهم لن يُستجاب على الأرجح. وهذا حكم أقسى من حكمي على اليهود، ومع ذلك لم أحصل على ثناء اليهود ولا على ثناء المدافعين عنهم.

جاءت إدانة خطابي سريعة؛ حيث قال مسؤول إسرائيلي إن خطابي شجّع على «مزيد من الكراهية وسوء الفهم»، وقال متحدّث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية لمحطة سي. أن. أن: «ينبغي أن لا نفاجَأ أنه يجري في قمّة مثل هذه، البحث عن أدنى قاسم مشترك بين الأعضاء وهو مهاجمة إسرائيل». وصرّح مسؤول في إدارة بوش بأن ملاحظاتي «المفعمة بالكراهية» تزيد إرثي من «التصريحات العلنية المُجحفة والمضلِّلة» رسوخاً. ووصف جون هاورد، رئيس الوزراء الأسترالي آنذاك، خطابي بالعدائي، قائلاً في تصريح علني عبر محطة إذاعية: «دعوني أوضح أمراً وهو أن أي إثارة للخصومة بين اليهود والمسلمين غير نافعة بالمرّة». وفي بروكسل، اتهمني القادة الأوروبيون بنشر الأكاذيب وزرع بذور الانقسامات الإثنية والدِّينية. وجاء في بيان القادة الأوروبيين: «إن تعليقاته غير المقبولة تعيق جميع

جهودنا الرامية إلى زيادة الانسجام بين الإثنيات والأديان وليس لها مكان في عالم محترم».

الواضح أنّ أحداً من هؤلاء لم يقرأ خطابي كاملاً، وحتى لو أكملوا قراءته، لا بدّ من أنهم قرروا انتقاء بضعة اقتباسات وإخراجها من سياقها بالكامل. كما إنّه ليس لديهم علم بأنّ الحكومة الماليزيّة دعت مجموعة من التلاميذ الإسرائيليين لزيارة بلدنا في أيار/مايو ١٩٨٧م؛ لأننا أردنا أن نُظهر لهم أن المسلمين لا يُضمرون لهم أي كراهية. كان إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل آنذاك وكان أقلّ تشدداً من بعض أسلافه، ما جعل الزيارة ممكنة. وفي سنة ١٩٩٧م، وعلى الرغم من اعتراضات باس، سمحنا لفريق كريكت إسرائيلي باللعب هنا في الدور الثاني للبطولة العالمية للكريكت. أردنا هنا أيضاً أن نُظهر للعالم أن المسلمين، أبعد ما يكونون عن النمطية، وهم ليسوا بعيدين عن المنطق.

لكنّ أياً ممّا تقدّم لم يمنع الناس من وصفي بمعاداة اليهود، لكنّ ذلك لا يزعجني كثيراً لأني أعرف أنه لو كان وصفهم ذاك صحيحاً، ما كان لديّ أصدقاء يهود، أنا لست ضدّ اليهود أو الإسرائيليين، وإنما ضدّ ما يفعله الصهاينة بحقّ الفلسطينيين. لكن بطريقة ما، يستحيل عليّ التطرّق إلى هذه القضية من دون أن أُتَّهم بمعاداة السامية. إن العالم يبدو غير منسجم مع نفسه على نحو غريب بهذه الطريقة، وأنا لا أستطيع أن أفهم لماذا يجوز اتهام جميع المسلمين بأنهم إرهابيون ولا يجوز انتقاد بعض اليهود على أفعالهم، حتى إن الإشارة إلى عدد من قُتل من اليهود في المحرقة النازية أقل من ستة ملايين يمكن أن يوقعك في مشكلة خطيرة. ففي سنة ٢٠٠٦، سُجن المؤرّخ البريطاني ذو النزعة التعديلية ديفيد إرفينغ مدة سنة تقريباً في أستراليا لتشكيكه في هذا الرقم حين كان في المملكة المتحدة، وأتساءل غالباً عن طريقة نظر العالم إلى دولة إسلامية تسجن شخصاً قال إن المسلمين إرهابيون أو إن تعاليم نبي الإسلام شريرة. هذا هو واقع الأمر: فيما يمكن الإدلاء ببعض التصريحات بحصانة، يمكن تشنيع تصريحات أخرى أو تجريمها متى نُطق بها، وهذا كله معتمد على قوة الذين يؤيدون تلك التصريحات أو يرفضونها، وكل الحديث الدائر حول حرّية التعبير مجرّد كلام ليس فيه معنى.

وبقدر ما لديّ من اعتراضات شديدة على ما فعله اليهود، يعجبني فيهم مرونتهم؛ ففي السنين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، لم يكن في مقدورهم الالتحاق بجامعة هارفارد سواء كطلاب أو كموظفين، لكنّ عدداً من الأساتذة الجامعيين يهود اليوم. وكان يوجد قيد حكومي أمريكي سابقاً على المؤسسات المالية التي يديرها يهود، وقد تغلّبوا عليه أيضاً بتقديم خدمات مالية لا يستطيع تقديمها غيرهم. إن نفوذهم الثقافي والسياسي كبير على قلّة عددهم؛ لأنهم يمتلكون معظم وسائل الإعلام الوطنية والدولية، كما إنهم يهيمنون على المؤسسات المالية والمؤسسات الفكرية السياسية.

بالمقابل، يستسلم المسلمون بسهولة ويفقدون تركيزهم، لكنّ التقارير التي صدرت عقب خطابي تجاهلت بالشكل المناسب ما قلتُه في حقهم، مع أن انتقادي إياهم ـ انتقادي لجهلهم وحماقتهم ـ لم يكن أقل قساوة من انتقادي اليهود لوحشيتهم ومكرهم؛ إذ أراد عدد من القادة الأوروبيين صياغة قرار يشجب تصريحي بنعته بالكاذب والعدائي، يمكنني إثبات أنّ كل ما قلته دقيق لا يقبل النقاش. انتظرت فراغهم من صياغة قرارهم لأنّي عرفت أصلاً ما أقوله ردّاً عليهم، وهؤلاء هم القادة أنفسهم مدّعو الصلاح الذين يتحدّثون عن حقوق الإنسان وحرّية التعبير، فالناس أحرار في قراءتهم خطابي على الوجه الذي يحلو لهم، لكنّ الحقيقة تبقى أنني تكلّفت عناء التحلّي بالإنصاف. وأنا على استعداد لانتقاد المسلمين ولذلك سأكون أقل توازناً إذا لم أنتقد اليهود، وأنا في ذلك أمارس حقّي في التعبير.

بقي الغضب الذي أثاره خطابي في منظمة المؤتمر الإسلامي مدة من الوقت. وفي قمة أبيك التي عُقدت في بانكوك بعد ذلك بزمن وجيز، ذكر عدد من التقارير الإعلامية أن الرئيس جورج دبليو بوش جذبني جانباً لتوبيخي على ما قلته، لكن الذي حصل مختلف تماماً، ففيما بدا أنّه نبرة دفاعية، حاول أن يشرح لي السياسات المحلية المتصلة باليهود والمسلمين في بلاده، وأذكر أنني قلت لحاسمه إنه بدا نادماً على ملاحظاته القاسية في حقّي، لكنّ مفسّري الحقائق من زاوية بوش ذكروا للصحافة أنه وبّخني شفهياً على تصريحي بأن الولايات المتحدة تعمل وكيلاً لليهود.

الغرب مستعد دائماً لغضّ الطرف عن أخطاء اليهود، ربما لأنّ لدى

الأوروبيين عقدة ذنب كبيرة بسبب معاملتهم لليهود طوال تاريخهم وبسبب المحرقة النازية. إنّهم محقون في الإحساس بالذنب بسبب دهور من المجازر التي ارتكبوها في حقّ اليهود بصفة دورية، لكنّ ذلك لا يبرّر تجاهلهم عمليات النهب التي يقوم بها اليهود، وربما نسي معظم الناس في الغرب أعمال الإرهاب التي قامت بها عصابتا الإرغون[٣] والهاغاناه[٤]، ومجزرة العرب الفلسطينيين في دير ياسين[٥] في أثناء صراع اليهود مع البريطانيين، ولا أحد يجرؤ على الإشارة إلى أنّ سلوك إسرائيل ليس ما يتوقّعه العالم من ضحايا المحرقة. ورؤيتهم وهم يعاملون الفلسطينيين بهذه الطريقة توضح أنّهم لم يتعلّموا شيئاً من الاضطهاد المروّع الذي عانوه في ظلّ النظام النازي.

يتعيّن على منظمة المؤتمر الإسلامي التحدث بصوت واحد في هذه القضية على الأقل، قلت في خطابي إنه كي يبقى المسلمون في النظام العالمي الجديد، عليهم أن يبدؤوا بالتفكير لأنّهم في صراع مع شعب يفكر، «علينا أن نتغيّر شئنا أم أبينا، ولا أقصد بذلك تغيير ديننا وإنما تطبيق تعاليمه في سياق عالم مختلف تماماً عن العالم في القرن الأول الهجري[٦]، الخطأ ليس في الإسلام ولكن في تفسيرات علمائه الذين هم ليسوا أنبياء ويمكنهم الوقوع في الخطأ على كثرة تبحّرهم في العلم. إننا في حاجة إلى الرجوع إلى تعاليم الإسلام الأساسية لنعرف إن كنّا نؤمن حقاً بالإسلام الذي دعا إليه النبي الكريم (ﷺ) ونمارس شعائره، فلا يعقل أنّنا نمارس جميعاً الإسلام الحقّ والصحيح فيما معتقداتنا شديدة التباين».

أشرت مراراً وتكراراً في كتاباتي وخُطبي إلى أنني أعارض الحرب وأعتقد دائماً بوجود طرق سلمية مختلفة لحل الصراعات السياسية، حتى بين الدول، وأنا متمسك بما قلته في القمة العاشرة لمنظمة المؤتمر

---

(٣) كانت إرغون تسفاي ليومي جماعة صهيونية مسلحة قامت بهجمات إرهابية دعماً للدولة اليهودية. وجرى دمج إرغون لاحقاً في الجيش الإسرائيلي.

(٤) الهاغاناه منظمة يهودية شبه عسكرية أصبحت في ما بعد نواة قوات الدفاع الإسرائيلية.

(٥) في آذار/ مارس هاجمت قوات إرغون القرية الفلسطينية دير ياسين، كهجوم معاكس ضد جيش الإنقاذ العربي، في محاولة لقطع الإمدادات عن القدس، وقد قتل أكثر من ١٠٠ قروي.

(٦) تشير الهجرة إلى هجرة المسلمين بأمر من رسول الله (ﷺ) من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة في سنة ٦٢٢ ميلادية حيث بدأ الإسلام بالانتشار.

الإسلامي وأقتبسُ مرة أخرى من خطابي للإشارة إلى نواياي: «يتعيّن علينا ألّا نتخاصم مع أحد، ويتعيّن علينا كسب ودّ الجميع، ويتعين علينا عدم تعزيز قوة عدونا بدفع الجميع إلى معسكره من خلال أعمال غير مسؤولة وغير إسلامية، وتذكّروا مراعاة النبي الكريم (ﷺ) لأعداء الإسلام، ويتعيّن علينا فعل الأمر نفسه، فكسب الصراع هو المهم وليس الثأر أو الانتقام الغاضب».

أنا لا أعتذر عن أي شيء ذكرته في خطابي، لكنني أعتذر فقط عن سوء الفهم المحتوم الذي ربما آذى بعض الناس.

الفصل الحادي والستون

مشكلات مع سنغافورة

لطالما كانت علاقتنا بسنغافورة إحدى النواحي المفعمة بالتحدّيات في السياسة الخارجية الماليزيّة، ربما أكون مخطئاً، لكنّي أشك في أنّ لي كوان يو لم تخامره فكرة أن يصبح رئيس وزراء ماليزيا؛ إذ كانت سنغافورة في ذلك الوقت ساحة أصغر بكثير من أن تسع موهبته العظيمة. إذا أمكن جعل سنغافورة وسكانها الصينيين بأكثريتهم الساحقة جزءاً دائماً من ماليزيا الديمقراطية، تتوافر له فرصة قوية كي يفوز بدعم الأغلبية ويصبح رئيس وزراء منتخباً، وقد دلّت الأحداث على أن الملايويين يمكن أن يكونوا شديدي التشرذم، وكونهم أغلبية ليست مشكلة تحول دون خضوعهم لحكم الآخرين.

لكنّ تونكو خيّب لي كوان وبدّد آماله عندما حصر عملياً أنشطة حزبه، «حزب العمل الشعبي»، في سنغافورة فقط، محوّلاً إياه إلى حزب معارِض. وفي تحدّ لهذه المشيئة، نافس حزبُ العمل الشعبي مرشحي الحزب الصيني الماليزي في الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٤م، لكنّ أداءه كان ضعيفاً؛ إذْ لم يفز إلّا بمقعد واحد، بددت النتيجة آمال لي كوان بالحلول محلّ الرابطة كشريك أمْنو الرئيس في الائتلاف الحاكم، وهذا التحدّي أقنع تونكو باستحالة التوصّل إلى تفاهم مع حزب العمل الشعبي ومن ثَمّ طرد سنغافورة في سنة ١٩٦٥م، وبعد أن أصبحت سنغافورة دولة مستقلة، استلزمت العلاقة بين الدولتين إعادة نظر جدّية.

عنى الفصل القسري نهاية حلم لي كوان، فصاح عندما أُعلن الخبر على شاشة التلفاز ولم يصفح عن تونكو أبداً. كما بقي قاسي القلب مع سيد جعفر حسن البار بسبب الاشتباكات الصينية الملايوية في سنغافورة والتي

جعلت الفصل ضرورة[1]، ومعي وهو الذي وصفني بالملايوي المغالي. لم يعزُ الطرد إلى سلوكه وإلى طموحه الواضح، واختار عوضاً عن ذلك الاعتقاد بشكل راسخ أننا كنا وراء قرار تونكو، وعندما اتّخذ تونكو قرار الفصل، لا بدّ من أنّه أدرك أخيراً أنّه بجعل سنغافورة جزءاً من ماليزيا، يصبح الصينيون أغلبية إجمالية قادرة على الفوز بعدد كافٍ من المقاعد البرلمانية لتشكيل حكومة.

تصادمتُ مع لي كوان مرات كثيرة حين كنّا عضوَين برلمانيَّين في الجلسات البرلمانية في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥م، لم أستسغ مواعظه الطويلة عما يجب أن تفعله ماليزيا أو تكون عليه، وإحساساً بمرارة الانفصال المؤلم، وصف الملايويين بـ«عرب الأدغال»، مشبّهاً إيّاهم بعرب الصحراء الذين بدا أن رأيه فيهم سيئاً، وأنا أشكّ في كونه سيحطّ من قدرهم اليوم لأن سنغافورة أنشط من ماليزيا في جذب المستثمرين الشرق أوسطيين، وفي كونها نموذجاً هي ومستشاريها للمنطقة في شؤون التنمية.

على الرغم من مشاجراتنا القديمة، عزمتُ على إقامة علاقات ودّية مع سنغافورة حين أصبحتُ رئيس الوزراء، وما كان ينبغي أن تكون العملية صعبة بما أن عدداً من قادتنا تلقّوا علومهم في المدارس والكلّيات والجامعات ذاتها، لكنّ الحديث عن حلّ مشكلاتنا الخطيرة معهم كان أيسر من فعله.

كانت المشكلة المتّصلة بالمياه أقدم هذه المشكلات، وقّعنا اتفاقيتين في عامي ١٩٦٠ و١٩٦١م قبل انضمام سنغافورة إلى ماليزيا تعهّدت الجزيرة بموجبهما بإمداد سنغافورة بـ٣٥٠ مليون غالون من المياه غير المعالَجة يومياً مقابل ثلاث سينات لكل ألف غالون. وبموجب الاتفاقية ذاتها، تستورد جوهور المياهَ المعالَجة من سنغافورة بنسبة لا تتجاوز ١٢ في المئة من المياه غير المعالجة التي اشترتها، تمّ الاتفاق على أن يكون سعر المياه المعالَجة

---

(١) وقعت سلسلة من أعمال الشغب العرقية في سنغافورة بين الصينيين والملايويين في سنة ١٩٦٤م. وقعت الحادثة الأولى في تموز/يوليو حين تجمّع نحو ٢٥,٠٠٠ ملايوي للاحتفال بعيد المولد النبوي، لكنّ التجمّع اتخذ منحىً عنيفاً أدّى إلى مقتل ٣٦ شخصاً ثمّ وقعت أعمال شغب في أيلول/سبتمبر عقب وفاة سائق عربة أجرة اعتُقد على نطاق واسع أنه راح ضحية جريمة قتل نفّذتها مجموعة من الصينيين.

٥٠ سيناً لكل ألف غالون مع أنّ تكلفة معالجة المياه في المنطقة كانت على الأرجح ١٢٠ رينغت لكل ألف غالون، عنى ذلك أن ما سيتوجب على ماليزيا دفعه لسنغافورة إذا استوردت منها الحدّ الأقصى البالغ ١٢ في المئة سيتجاوز بكثير ما ستدفعه سنغافورة لماليزيا لقاء شراء المياه غير المعالَجة. وهذا يعني أنّ ماليزيا لا تجني شيئاً، فيما تحصل سنغافورة على ١٠,٥٠٠ رينغت في اليوم بعد سدادها ثمن المياه غير المعالَجة.

يضاف إلى هذه المعادلة غير المنطقية أنّه لا يمكن تغيير الأسعار ما لم يوافق الطرفان على ذلك، لكن إذا طلبت ماليزيا زيادة سعر المياه غير المعالَجة، سترد سنغافورة بالتأكيد بطلب زيادة سعر المياه المعالَجة زيادة كبيرة، كنّا عالقين في مشكلة وكان أجل الاتفاقية الأولى سينتهي في سنة ٢٠١١ والثانية في سنة ٢٠٦١، لكنّ سنغافورة أرادت التفاوض قبل هذين التاريخين، وتحديداً في سنة ٢٠٠١، على اتفاقية مياه جديدة لمدة ١٠٠ سنة. أرادت شراء حصتها البالغة ٣٥٠ مليون غالون من المياه غير المعالَجة يومياً مقابل السعر ذاته وبناء على الشروط ذاتها وأرادت أيضاً استيراد المياه من نهر جوهور لأنه أنظف بحسب قولها.

وجدت ماليزيا أن المخرج الوحيد في التوقف عن شراء المياه المعالَجة من سنغافورة قبل طلب زيادة سعر المياه غير المعالَجة. بناء على ذلك، خُصص مبلغ ٧٠٠ مليون رينغت لولاية جوهور لتبنّي محطة تكرير مياه لتأمين حاجات الولاية. اكتمل بناء المحطة قبل استقالتي، وتوقعتُ أن تطلب الحكومة الماليزيّة مراجعة سعر المياه غير المعالَجة المورَّدة إلى سنغافورة من غير أن تقلق من زيادة سعر المياه المعالَجة، بسعر ٣٠ سنتاً لكل مليون غالون مياه يومياً تجني جوهور ما يصل إلى ١٠٥,٠٠٠ رينغت في اليوم أو ٣٨,٣٢٥,٠٠٠ رينغت في السنة. وفي هذه الأثناء، كانت سنغافورة تجني أرباحاً طائلة من بيع المياه الماليزيّة المعالَجة والمخصصة لسكان سنغافورة وللتصدير بواسطة السفن، وبعد أن تحرّرت سنغافورة من أي تعهد ببيع المياه المعالَجة لجوهور بسعر مدعوم، صار في مقدورها بيع مزيد من المياه وتحقيق أرباح أكبر. ومن جانبنا، لم نشأ حرمان سكان سنغافورة من المياه لكننا أحسسنا بأنه ينبغي لتلك الدولة الجزيرة دفع ثمن أكثر إنصافاً مقابل حصولها على المياه غير المعالَجة.

بموجب اتفاقية المئة سنة الجديدة التي سعت سنغافورة للتفاوض عليها، أرادت الحصول على ٤٠٠ مليون غالون إضافي من المياه غير المعالَجة، كانت ماليزيا على استعداد لتوفير هذه الكمية لكن بشرط الحصول على السعر المناسب، لكن لم يطرأ تقدّم في اتفاقية المياه مع سنغافورة منذ استقالتي وما زلنا ندفع ثلاث سينات مقابل كل ألف غالون، والمثير للسخرية أن جوهور تبيع المياه غير المعالَجة لملقا مقابل ٣٠ سيناً لكل ألف غالون، فلماذا يتوجب على ماليزيا دعم حكومة سنغافورة؟ الحقيقة هي أنّنا ندعم حكومة سنغافورة وليس شعبها الذي يدفع ١٧ دولار سنغافوري (وهو مبلغ أكبر بكثير من ٤٠ رينغت ماليزيّ) مقابل كل ألف غالون من المياه المعالَجة. وفي الواقع، تتحمل ماليزيا أعباءً ثقيلة مقابل المحافظة على علاقات طيبة مع سنغافورة فيما الأصدقاء الذين يشترون المياه ليسوا أصدقاء حقيقيين.

المشكلة الثانية متصلة بمحطة السكك الحديدية لدينا في تانجونغ باجار في الجزء الجنوبي من الجزيرة. ويمرّ خط السكة الحديدية عبر وسطها التجاري، وبما أنه لا يوجد تقاطعات على مستوى واحد، لا يؤثر الخط في حركة السير البرّي بسنغافورة. يتخذ ضباط الجمارك والهجرة الماليزيّون من المحطة مركزاً لهم منذ أيام الاستعمار؛ أي إنهم يعملون داخل أراضي سنغافورة. يسهّل هذا الترتيب حركة السفر ولم يشكل مشكلة، ونحن نرغب في المحافظة على الخط وعلى المحطة لتحسين الخدمة باستخدام قطارات كهربائية حديثة.

لكنّ سنغافورة تريد استعادة الأرض، إنها أرض ثمينة، والمفترَض أنهم يفكرون في استخدامها لغرض جديد، وتنص اتفاقيتنا منذ زمن الانفصال على أن في إمكاننا البقاء؛ حيث كنا طالما أننا نسيّر قطارات إلى سنغافورة، لكننا اتفقنا على إعادة التفاوض إذا أرادت سنغافورة تطوير الأرض. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠م، وقّع تون دائم زين الدِّين، وزير المالية الماليزيّة آنذاك، و«لي» وثيقةً عُرفت باسم «نقاط الاتفاقيات». تضمنت الوثيقة نقل محطة تانجونغ باجار إلى بوكيت تيماه، وهي نقطة على منتصف المسافة بين محطة تانجونغ باجار وكوزواي. وفي مقابل تنازلنا عن الشطر الجنوبي من الخط وعن المحطة، تدفع لنا سنغافورة تعويضاً بتقديم أرض لنا مساوية في القيمة عند شينتون واي بالقرب من وسط المدينة كي تطوّرها ماليزيا.

ولأسباب غير واضحة، أخبرني تون دائم أن سنغافورة زعمت عقب ذلك بأنّ وثيقة «نقاط الاتفاقيات» قد عُدّلت لأن مسؤولاً ملايوياً في السكك الحديدية قال إن المحطة الواقعة في آخر خط السكة الحديدية ستكون في جوهور بارو، ولا أعرف كيف يمكن تصريح صادر عن مسؤول في السكك الحديدية أن يعدّل اتفاقية بين حكومتين. وفي العادة، تُجرى التعديلات المناسبة كتابة وتصادق عليها الحكومتان، إن وثيقة «نقاط الاتفاقيات» ملتبسة الآن مع مطالبة سنغافورة بنقل منشآت الجمارك والهجرة والحجر الصحّي إلى وودلاندس القريبة من نهاية كوزواي [الطريق الفوقي] في سنغافورة. وفي هذه الأثناء، زعمت سنغافورة أن الأرض التي ستقدّمها لماليزيا تعويضاً عن تانجونغ باجار وخط السكة الحديدية ستُطوَّر بإدارة مشتركة لا بإدارة ماليزيّة منفردة.

جرت لقاءات متكرّرة بين مسؤولين ماليزيّين وسنغافوريين لكنها فشلت في حلّ المشاكل العالقة. وما سيحصل لخط السكة الحديدية قد يرتبط بمشكلة أكثر تعقيداً بين ماليزيا وسنغافورة تتضمن الجسرَ الجديد الذي اقترحتُه، لكنّ الحكومة الماليزيّة في عهد تون عبد الله أحمد بدوي ألغت المشروع.

النقطة العالقة الأخرى في علاقاتنا الثنائية هي بولاو باتو بوتيه، وهو نتوء صخري يُرمَز إليه في بعض الخرائط باسم بيدرا برانكا («الصخرة البيضاء» باللغة البرتغالية). ففي حقبة الاستعمار، بنى البريطانيون منارات على عدد من الجزر الممتدّة على ساحل شبه الجزيرة ولا أعني بذلك أن البريطانيين امتلكوا تلك الجزر أو أنه جرى التنازل عن السيادة الملايوية عليها أو تقسيمها بحال من الأحوال. وعلى بولاو باتو بوتيه، وفي الممرّ البحري الذي يبدأ بالجانب الشرقي لشبه الجزيرة يقترب ويتجه نحو سنغافورة، شيّد البريطانيون منشأة ملاحية في سنة ١٨٥١م اسمها هورسْبورغ لايت. كان مقرّ الحكومة الاستعمارية في سنغافورة، ولذلك أديرت جميع هذه المنارات من مكتب واحد هناك، وعقبة تشكيل الاتحاد الملايوي وانفصال سنغافورة عن ماليزيا، استمرت إدارة تلك المنارات من سنغافورة.

نحن نرى أن بولاو باتو بوتيه تابعة لجوهور، ونحن سمحنا لسنغافورة

بمواصلة تشغيل المنارة بعد الاستقلال وكذلك فعلنا مع المنارة المشيَّدة فوق بولاو بيسانغ في الجانب الغربي للجزيرة والتي تتبع جوهور أيضاً، لكنّ سنغافورة زعمت أن بولاو باتو بوتيه تابعة لها، وشيّدت حصناً صغيراً عليها ولم تسمح للصيادين الماليزيّين الذين اشتغلوا في صيد السمك هناك منذ قرون واعتادوا الاحتماء بالجزيرة من العواصف من الاقتراب منها. وفي إحدى المرات، عندما اقتربتُ من الجزيرة على متن زورق للشرطة الماليزيّة، أرسلت سنغافورة على الفور زورقين تابعَين لبحريتها لاعتراضنا، وبما أني لم أُرد افتعال حادثة، أوعزتُ إلى قائد زورق الشرطة بمغادرة المنطقة.

وافقت سنغافورة أخيراً على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية لإصدار حكم بشأنها. وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، أصدرت المحكمةُ حكمها الذي تأخّر وطال انتظاره وبأغلبية صوت واحد، منحت بولاو باتو بوتيه لسنغافورة، استند قرارها إلى الأسس الآتية: **أولاً**، لم تستطع ماليزيا تقديم الرسالة الأصلية التي حدّدت الشروط التي وافق سلطان جوهور بموجبها على بناء منارة هورسبورغ في سنة ١٨٥١م، الرسالة ليست في جوهور ولا في المحفوظات الوطنية، لكن ربما تكون في مجموعة سجلات سلطة الاستعمار في سنغافورة والتي شغّلت المنارة من هناك، وربما توجد في المحفوظات الوطنية البريطانية. **ثانياً**، أدارت سنغافورة المنارة على مدى فترات طويلة من دون انقطاع أو اعتراض من جانب ماليزيا. **ثالثاً**، تنازل سلطان جوهور عن أي مطالب بالجزيرة في رسالة وقّعها وزير الخارجية في سنة ١٩٥٣م أي قبل الاستقلال.

إنّ الرسالة التي تُطَمْئن السلطات البريطانية في سنغافورة إلى عدم رغبة سلطان جوهور في المطالبة بالجزيرة نفسها والتي وقّعها وزير خارجية مؤقت أو بالوكالة ربما تشير إلى أنّ الموافقة الطوعية انْتزعت بطريقة مناسبة فيما كانت الولاية تحت الحكم البريطاني، لكن يظهر أنّ المحاكم والمحامين الذين فهموا كتب الأحكام لكنّهم أقلّ إحاطة بطريقة عمل العالم وكيفية استعمال دقائق المعاني الملايوية، لم يقدّروا هذه النقطة بعد. وعلى الرغم من منح سنغافورة بولاو باتو بوتيه، قرّرت المحكمة أنّ النتوء الصخري ميدل روكس المجاور، وهو أبعد مسافة من سابقه عن ماليزيا، أرض ماليزيّة، وهذا يعني أنه ستبدو الجزيرة التي مُنحت سنغافورة واقعة في المياه الماليزيّة.

ربما رأت المحكمة أنها تحقّق الإنصاف بإعطاء شيء لكل من الطرفين المتنازعَيْن. وهذه وجهة نظر شاع التعبير عنها في هذه الأيام عقب نطق المحكمة بقرارها، وفحواها أنّ ماليزيا وسنغافورة ستتفقان قريباً على أن يجتمع خبراؤهما التقنيون لحل المسائل المعقدة كافة الخاصة بترسيم الحدود، والتفاصيل العملية لإدارة جميع الأنشطة في المنطقة الخاضعة لقرار محكمة العدل الدولية، وهذا ظنّ وزير الخارجية الماليزيّ داتوك سيري الدكتور رئيس يتيم وقوله أيضاً؛ إذ قال إنه بموجب قرار المحكمة يمكن الآن حلّ جميع المسائل العملية حبّياً وتعاونياً، شئنا أم أبينا.

أن تكون بالغ اللطف أمر لطيف، لكنّ المفاجأة كانت فقط من نصيب الأشخاص الذين كانوا متأكدين من لطف الآخرين حين زعمت سنغافورة بشكل منفرد السيادة على المياه الإقليمية كافة والموارد التي في قاع البحر في جميع المنطقة المحيطة، أجهضت هذه الخطوة عمل مجموعات العمل التقنية الخبيرة التي كان وزير الخارجية الماليزيّ يتطلّع بشدّة إلى أن تباشر عملها، فمن الصعب أن تكون جاراً جيداً وودّياً ووفياً لجهةٍ لا تستطيع التسليم بحق أي طرف في فعل أي شيء، كانت خسارة تلك الجزيرة الصغيرة نتيجة مشؤومة، والقرار بالتوجّه إلى محكمة العدل الدولية اتُّخذ وأنا لا أزال رئيساً للوزراء، وكنا قد آثرنا سلوك هذا المسار ظناً منّا أنّ حجّتنا أقوى من حجّة سنغافورة.

هناك مشكلة أيضاً في استخدام سنغافورة المجالَ الجوّي الماليزيّ، وأجزنا من قبل للطائرات التابعة لسلاح الجوّ السنغافوري باستخدام مجالنا الجوي فوق المناطق الجنوبية من ولاية جوهور لأغراض التدريب، لكن حين أرسل طوافة إلى شمال المنطقة المحدّدة من دون إبلاغنا أولاً لإنقاذ طيار تحطّمت طائرته هناك، تراجعنا عن قرارنا. وبعد ذلك، ما من مرّة حاولنا فيها حلّ مشكلاتنا مع سنغافورة إلّا وطالبت بأن نتنازل عن سيادتنا على أجوائنا أولاً قبل الاتفاق على أي شيء، ولم تسعَ ماليزيا لتدريب طيّاريها في أجواء سنغافورة لأنّه ينبغي أن تكون هذه الترتيبات متبادلة بكل تأكيد، لكنّي لم أطلب ذلك في أثناء ولايتي لأنني آثرت تدريب طيارينا في مجالنا الجوي.

اتفقنا في مرحلة معينة على تسوية جميع قضايانا العالقة دفعة واحدة، لكن بالنّظر إلى أن سنغافورة لن ترضى بمراجعة سعر المياه، فلا يمكن حلّ جميع القضايا الأخرى ما يجعل الحل الشامل مستحيلاً، بعثتُ رسالةً إلى غوه تشوك تونغ، رئيس الوزراء السنغافوري آنذاك، قلت فيها إنه بما أنّ تلك المقاربة لن تُفضي إلى تسوية، علينا الرجوع إلى التعامل مع القضايا كلٍ على حدة فوافق وقال إنه سيأمر موظفيه بمعالجة مشكلة المياه أولاً.

القضية **الرابعة** تتعلّق بالماليزيّين العاملين في سنغافورة ويتعيّن عليهم الإسهام في «صندوق التوفير المركزي» هناك، رفضت سنغافورة السماح للماليزيّين المقيمين على أراضيها بسحب أموالهم التي في الصندوق حين يتوقّفون عن العمل هناك. والغريب أنّها لم تفرض قيوداً مشابهة على الماليزيّين القادمين من ولايتي صباح وسراواك، وهذا في رأيي تمييز سخيف، فهاتان الولايتان جزء من ماليزيا، لكن يبدو أن سنغافورة تعتبرهما ولايتين منفصلتين، وقد ذكرتُ في موضع سابق تأسيس سنغافورة سوقاً فاعلة للأوراق المالية للمتاجرة بالأسهم الماليزيّة عقب فصل سوق سنغافورة للأوراق المالية عن السوق الماليزيّة. وكان سجلّ الطلبيات المحدودة المركزي، وهو اسم تلك الهيئة السنغافورية، أحد الضالعين في الهجوم على الأسهم الماليزيّة إبّان أزمة العملة ما أرغمنا على إغلاقه.

لم ترغب حكومة سنغافورة منذ مرحلة مبكرة جداً في أن يملأ مواطنوها خزانات مركباتهم في جوهور بارو؛ حيث أسعار المشتقّات النفطية أقلّ منها في سنغافورة التي حدّدت سقفاً لعدد السيارات المسجَّلة في الجزيرة للترغيب في استخدام المترو الذي تمتلكه الحكومة ومرافق النقل العامة الأخرى. لم يشكّل بيع المشتقّات النفطية قطاعاً مهمّاً في سنغافورة ولذلك كانت الضرائب التي تحصّلها الحكومة من هذه المبيعات صغيرة. ومع ذلك أصرّت سنغافورة على وجوب أن تكون خزانات السيارات المتوجّهة إلى جوهور بارو مملوء نصفها في الحدّ الأدنى، ومع أنّ القرار ينمّ عن ضيق أفق، فهو يعكس عقليّة الأشخاص الذين يحكمون سنغافورة.

طوّر البريطانيون سنغافورة لتكون ميناء الاستيداع الرئيس في جنوب شرق آسيا، ولسدّ حاجات الولايات الماليزيّة، بنى البريطانيون ميناء سويتنهام

في سِلانغور واسمه الآن ميناء كلانغ. ولضمان عدم تطوّره وتحوّله إلى منافس لسنغافورة، تعمّدوا أن تكون الأجور المفروضة على عمليّات نقل البضائع بالسكك الحديدية من الأراضي الداخلية الماليزيّة إلى ميناء سويتنهام أعلى من الأجور التي فرضوها على عمليات نقل البضائع إلى سنغافورة، وعندما نالت ماليزيا استقلالها، شرعنا في تطوير ميناء كلانغ، فعمّقنا القناة للسماح بعبور السفن الكبيرة وبنينا أرصفة بحريّة جديدة للميناء الشمالي والميناء الغربي.

قمنا بحملة ترويجية نشطة لميناء كلانغ لكنّنا فشلنا في إقناع الشركات التي تسيّر سفن تجارية عملاقة باستخدامه، ثمّ قرّرت شركة خاصة بناء ميناء تانجونغ بيليباس بالقرب من سنغافورة، طلبتُ إلى المطوّرين في القطاع الخاص دعوة سنغافورة إلى المشاركة في مشروع ميناء تانجونغ بيليباس، لكنّها رفضت، وربما ظنّاً منها أن الميناء لن يقوى على منافستها أبداً. لكن بحلول سنة ٢٠٠٢، استطاع مدراء تانجونغ بيليباس الفوز بعميلين رئيسيَّين من هيئة ميناء سنغافورة هما إفِر غرين من تايوان وميرسك سلاند كبرى شركات الشحن البحري بواسطة الحاويات في العالم.

تستقبل الموانئ الماليزيّة اليوم أكثر من ١٠ ملايين حاوية سنوياً، وبعد أن أحسّت سنغافورة بحرارة المنافسة، خفّضت الرسوم المرفئية وقدّمت قروضاً لخطوط الشحن البحري. يرجع انخفاض الرسوم المرفئية في الموانئ الماليزيّة إلى تدنّي تكلفة المعيشة في ماليزيا مقارنة بسنغافورة، وكانت ماليزيا تفرض قبل بناء موانئها ضريبة مقدارها ١٠٠ رينغت على كل شاحنة متوجّهة إلى سنغافورة بقصد استخدام مينائها، وأعتقد أنّ تلك الضريبة لم تعد مفروضة الآن. لكن في حين أن تانجونغ بيليباس، المنافس الرئيس لسنغافورة، ملك شركة خاصة، نجد أن الموانئ السنغافورية ملك الحكومة؛ أي إن المنافسة غير منصفة بالمرّة لأن سنغافورة تدعم موانئها من الناحية الفعلية، والظاهر أنّ سنغافورة لا يمكنها التسليم بأنها لم تعد الموقع الاستراتيجي الوحيد في جنوب شرق آسيا. وبالنظر إلى التجارة الضخمة التي تولّدها دول المنطقة، من الأجدى تصدير الشحنات من الدول المعنيّة مباشرة من دون الحاجة إلى تجميعها في موانئ استيداع مثل سنغافورة.

من البدهي أن تورّد ماليزيا وتستورد المنتجات عبر موانئها، ولا يمكن ماليزيا البقاء ضعيفة إلى الأبد بأدائها دور الأراضي الداخلية لسنغافورة، والعمليات المرفئيّة جعلت سنغافورة مركزاً تجاريّاً كبيراً وكانت مصدر ثروة لذلك البلد. وبدلاً من أن تتفرّج ماليزيا على سنغافورة وهي تستخلص صفوة الثروة الماليزيّة، أعطيت ماليزيا الحق في استعادة بعض من تلك الثروة ببناء وتشغيل موانئها الخاصة للبضائع التي تورّدها أو تستوردها، لكن يظهر أنّ سنغافورة مستاءة من المنافسة الماليزيّة.

لتشجيع المرفأين الواقعَين عند الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة، وعلى التحديد في باسير جودانغ وتانجونغ بيليباس، يلزم في نظري إزالة العوائق التي أوجدها الطريق جوهور كوزواي أمام حركة البضائع المشحونة بحراً بين الميناءيْن، وعوضاً عن إقامة جسر فوقي، ينبغي بناء جسر مرتفع بما يكفي لعبور الزوارق الكبيرة التي تنقل الحاويات أسفله. زدْ على ذلك أنّ الحركة المتّجهة صوب كوزواي والقادمة منه تسبّب اختناقات مرورية فظيعة في جوهور بارو، ومن المحتم أن تشتدّ تلك الاختناقات مع استعمال مزيد من السيارات في الشارع؛ لذلك اقترحتُ على حكومة سنغافورة إبدالنا كوزواي بجسر. ومن الناحية الفعلية، ليس من حقّ سنغافورة الموافقة على الاقتراح أو الاعتراض عليه، لكن وكما مشكلاتنا الأخرى مع سنغافورة، ستبقى هذه المشكلة أيضاً على الأجندة من دون اتخاذ قرار. الأجندة في معناها الحرفي تعني قائمة «بالأمور الواجب فعلها»، لكن مع سنغافورة، الأجندة المشتركة تعداد للأمور التي يتعيّن إرجاؤها إلى الأبد، وعلى حساب ماليزيا في هذه الحالة، وأنا على ثقة بأنّ هذا الجسر لن يُشيَّد أبداً إذا كنا سننتظر موافقة سنغافورة.

تحدّثتُ إلى «لي» وألححت عليه بإقناع جوه، وبعث «لي» رسالة قال فيها إن رئيس الوزراء جوه يحنّ إلى الماضي الذي يمثّله كوزواي وأنّه لا يمكن إزالته إلّا بعد تقاعد رئيس الوزراء. يمكن أن يكون الحنين إلى الماضي إحساساً باهظ الثمن، لكن لم يظهر هذا الإحساس ليوقف مشروع إعادة التطوير الضخم لوسط سنغافورة والذي حظي بمساندة «لي» وحكومة جوه، ثم أثرت المسألة مع جوه من غير أن أستخلص منه رداً إيجابياً، مع أن الجسر لم يكن جزءاً من رزمة المشكلات عندما سعينا لجمع كل

مشكلاتنا العالقة وحلّها دفعة واحدة، ونحن في غنى عن أي إعاقات ناجمة عن المشكلات الأخرى في سياق تنفيذ اقتراحنا الخاص بتشييد جسر جديد. وعلى أي حال، ذكرت لجوه من قبل أنّه ثبت أن حلّ رزمة المشكلات دفعة واحدة مستحيل عملياً، وهذه الرزمة مجرّد أداة أخرى لتجميد أجندة لا لتنفيذها، وإذا امتنعت سنغافورة عن التعاون في اقتراح الجسر، تعيّن عليّ إيجاد حل آخر.

بعد التباحث مع الأطراف المعنية في ماليزيا، قررنا بناء جسر في جانبنا من مضيق تيبراو[٢] إذا رفضت سنغافورة مشاركتنا في بناء ذلك الجسر، ويقع خطّ المياه العميقة الذي يشكّل الحدود بين دولتينا عند منتصف كوزواي تماماً. وبإنهاء الطرف الجنوبي لجسرنا الجديد في جانب ماليزيا من الحدود الدولية وفي منتصف كوزواي، لن نحتاج إلى إشراك سنغافورة على الإطلاق في التخطيط لجسرنا أو تنفيذه؛ أي إن تحديد إن كان جسرنا مسطحاً ومستوياً أو منحنياً مع قوس مرتفع أمور تخصنا وحدنا.

بدا أن جسراً مستوياً في الجانب الماليزيّ فقط لن يكون طويلاً بما يكفي لمنحه الارتفاع اللازم لمرور الزوارق أسفله؛ لأنه يتعين أن يكون انحداره خفيفاً للسماح للشاحنات المحمَّلة بأوزان ثقيلة بتسلّقه، ولذلك اقترحتُ جسراً محدَّباً يتمتّع بطول كافٍ ليناسب انحدارُه المركبات الثقيلة، على أن يكون طوله وانحداره التدريجي الصاعد والنازل كافيين لعبور المراكب الكبيرة والزوارق والسفن الصغيرة الأخرى بسهولة أسفل النقطة العليا لقوس الجسر، وأثبتت دارسة هندسية أنّ الفكرة قابلة للتنفيذ بالكامل. وبناءً على ذلك، تقرّر أن يكون الجسر بطول نحو ١,٥ كم وأن يتألف من طريق من ثمانية مسارب يعلو المضيق مسافة تقارب ٢٥ متراً. وبما أنّه ليس في مقدور القطار تسلّق الانحدار الذي يناسب المركبات، تقرر أن يكون خط السكة الحديدية أقرب ما يكون إلى المستوى الأفقي، ولذلك قرّرنا بناء جسر السكة الحديدية بشكل منفصل عن جسر المركبات. وللسماح للسفن بالمرور أسفل جسر السكة الحديدية، تقرر أن يكون جزء منه قابلاً للرفع وتقرّر بناء هذا القسم من جسر السكة الحديدية في الجانب الماليزيّ من المضيق بطبيعة

---

(٢) يعرف مضيق تيبراو بمضيق جوهور أيضاً، وهو يفصل شبه جزيرة ماليزيا عن سنغافورة.

الحال وأن يتّصل بالخط القديم في الجانب الماليزيّ من كوزواي.

هناك أسباب أخرى دعت إلى بناء الجسر، منها أنّ مياه المضيق راكدة وملوَّثة، وبناء الجسر سيسمح للمياه بالجريان مع حركتي المدّ والجزر. وستجد اليخوت والقوارب الصغيرة الأخرى فتح المضيق مناسباً للغاية وسيشهد كذلك حركة تجارية ناشطة للغاية، وبخاصة حركة السياح بواسطة القوارب بين الأجزاء الشرقية والغربية لكل من جوهور وسنغافورة. كتبت لجوه لأبلغه بأنّه إذا لم يوافق على إزالة ذلك الجزء من كوزواي الواقع في الجانب السنغافوري، سنزيل أغلبية الجزء الذي في جانبنا بكل بساطة ونستبدله بجسر يتّصل بالجزء الماليزيّ من كوزواي، ثمّ تستمرّ حركة السير نحو الجانب السنغافوري من كوزواي، ردّ جوه بأنّه يفضّل من الناحية الشخصية جسراً مستوياً، لكن إذا كانت ماليزيا راغبة في بناء جسرها في الجانب الماليزيّ، فسوف يقبل بذلك. لم تُشِر سنغافورة إلى معارضتها الجسر المحدَّب الماليزيّ المقترَح كما لم يتقدّم جوه بأي مطالب أو يفرض أي شروط، وهذا كلّه موضّح في الرسائل المتبادلة بيننا والتي نشرتها حكومة سنغافورة.

بوصل الجسر بطريق سريع فوقي، يُزال العائق الذي كان يعترض حركة المركبات في جوهور بارو. وفي هذه الأثناء، تقرّر أن تكون منشآت الجمارك والهجرة والحجر الصحّي داخل البلاد على مسافة كافية ليكون انحدار الطريق خفيفاً للشاحنات والحافلات. وتلقّى المقاول تعليمات بمباشرة العمل في منشآت الجمارك والهجرة والحجر الصحي والجسر وجسر السكة الحديدية قبل استقالتي.

طُلب إلى حكومة سنغافورة نقل أنابيب المياه لديها والتي كانت تعترض منشآت الجمارك والهجرة والحجر الصحي والطريق، وقامت بذلك فعلاً بموجب اتفاقية إمداد المياه الموقَّعة مع سنغافورة. ربما دُفنت أنابيب المياه التي في الجانب الماليزيّ في قاع البحر لكنها بقيت متصلة بالأنابيب الموجودة في الجانب السنغافوري. عرفت حكومة سنغافورة بهذا الأمر ولم تعترض عليه حين وافق جوه في الرسالة التي أرسلها إليّ على الخطّة التي وضعتها ماليزيا لبناء جسر في جانبها من المضيق، ولذلك حين اقتضى العمل

على تشييد مبنى الجمارك والهجرة والحجر الصحي ومحطة السكة الحديدية نقلت سنغافورة أنابيب المياه لديها وقامت بذلك من دون احتجاج. والزعم لاحقاً بأنّ حكومة سنغافورة لم تتنبّأ بالحاجة إلى نقل أنابيب المياه الموجودة في كوزواي غير مقبول، ورئيس الوزراء جوه لم يتطرّق إلى موضوع الأنابيب حين أعرب في رسالته عن موافقته على خطة ماليزيا، والدراسة التي أعدّها المقاول عن التأثير البيئي أظهرت عدم وجود سبب يدعو إلى عدم بناء الجسر حيث تقرّر بناؤه. وحكومة سنغافورة لم تتقدّم بأي طلبات خاصة حيال التأثير البيئي. وفي هذه الأثناء، كان العمل قد بدأ على منشآت الجمارك والهجرة والحجر الصحي، وعلى الطريق المرفوع وعلى نقل محطة السكك الحديدية إلى الموقع الجديد بجوار منشأة الجمارك والهجرة والحجر الصحي. كما نُقل خط الأنابيب الذي يجرّ المياه إلى سنغافورة وكان يعترض الطريق أمام بناء منشأة الجمارك والهجرة والحجر الصحي.

كان العمل جارياً على المشروع بأكمله ولم يصدر عن سنغافورة أي اعتراض، ولم تستطع ذلك لأن الجسر سيشيّد على أرض ماليزيّة بالكامل، وطرفه الجنوبي متّصل بجزء من كوزاوي في الجانب الماليزيّ أيضاً من حدود المياه العميقة. ولم تحتج سنغافورة إلى إدخال أي تعديل على جانبها من كوزواي، وخط السكة الحديدية الذي سيُحتفَظ به في الجانب الماليزيّ من كوزواي لن يؤثّر في الخطّ الواقع في الجانب السنغافوري على الإطلاق؛ إذْ لن يوصل جسر السكة الحديدية الجديد إلّا في الجانب الماليزيّ شماليّ الحدود الدولية مع سنغافورة، وبدا أنّ كل شيء سيُنفَّذ وفقاً للخطة المرسومة.

ثم أعلن رئيس الوزراء تون عبد الله بشكل مفاجئ في سنة ٢٠٠٤ بأنّ العمل على الجسر سيتوقف وأنه ستُجرى مفاوضات جديدة مع سنغافورة لبناء جسر مستوٍ. والظاهر أنّ حكومة تون عبد الله لم تستسغ جسراً محدَّباً وربما كان لديها أسباب أخرى لم أعرفها. كان من المزمع أن يكون الجسر الجديد محدَّباً وليس مقوّساً، وبالكاد يعتبر ذلك خروجاً عن المألوف؛ ففي الولايات المتحدة، تقرّر أن يكون الجسر الشهير الممتدّ فوق مضيق ضيّق بين البرّ الرئيس والجزيرة محدَّباً لأنّ السلطات أرادت توفير ارتفاع كافٍ للجسر ليتسنّى للطوافات التحليق أسفله. كما إنّ الجزء الأهم من الطريق السريع الرائع

الذي بُني حديثاً عبر القارة الأوروبية يأخذ شكل جسر محدّب في فرنسا، وجسرنا الجديد الذي تعيّن أن يكون أطول بكثير من جسر مستقيم سينحني بشكل متدرّج وسلس وسيصبح نقطة جذب للزوار، صُمّم الجسر ليكون عملياً ومناسباً لالتقاط الصور. فمن سيكون لديه اعتراض منطقي على ذلك؟

سيبدو جسرنا الذي أردناه محدّباً منظراً لافتاً في الليل خصوصاً حين تُضاء أنواره، وسيوفّر ارتفاعاً خيالياً مقداره ٢٥ متراً، وهو ارتفاع الوصلة الثانية نفسه في تواس[٣] التي شيّدناها من قبل. وسيخدم غايته مثل جسر مستوٍ وبالتالي ما من سبب يبرّر نقض القرار لمجرّد رغبة مفاجئة أو ميل متأخّر إلى اعتماد جسر مستوٍ، لكنّ الحكومة الماليزيّة هي التي قرّرت وقف البناء وإعادة التفاوض مع سنغافورة. انقضت سنة من دون نتيجة، ثم انقضت سنتان، ثم توالت الشهور، ومع ذلك، لم يصدر أيّ مؤشّر على أنّ سنغافورة ستوافق على تشييد جسر مستوٍ. ولذلك، واصلت ماليزيا الانتظار بصبر، لكني أعرف سنغافورة. لقد تفاوضت معهم أكثر من عشرين عاماً من غير أن نتوصل إلى حلّ أي من القضايا العالقة بيننا، فسنغافورة تؤخّر المشاريع دائماً وتعيق الاتفاقيات وتطالب بتنازلات لا تُحتمَل في مقابل الموافقة على ما هو حقّ لنا.

ثمّ سمعت أنّ المفاوضين الماليزيّين عرضوا تقديم مليار متر مكعب من الرمل لسنغافورة والموافقة على تحليق الطائرات التابعة لسلاح الجو السنغافوري فوق المناطق الجنوبية في جوهور. تساءلتُ إن كانت إمكانية بيع الرمل حملت الحكومةَ الماليزيّة على وقف أعمال بناء الجسر وعلى إعادة التفاوض على بناء جسر مستوٍ. وفي هذه الأثناء، اعترضت حكومة ولاية جوهور بقوة على تراجع الحكومة الفدرالية، وهي الولاية الضالعة مباشرة في المشروع برمّته وتصاعدت صيحات الاحتجاج على الاقتراح الجديد، لكنّ داتوك سيري نجيب رزّاق، مساعد رئيس الوزراء، قال إن ماليزيا ستبني الجسر في جانبنا أياً يكن موقف سنغافورة. وصرّح تان سري سيد حميد البار، وزير الخارجية الماليزيّ بأنه ليس من حقّ سنغافورة الاعتراض على

---

(٣) افتتح الجسر عند الوصلة الثانية في سنة ١٩٩٨م لتخفيف زحمة السير على كوزواي (الطريق الفوقي) بين جوهور وسنغافورة.

الجسر الذي يجري بناؤه على الأراضي الماليزيّة وظننتُ أنّنا سنرجع إلى فكرة بناء الجسر المحدَّب الذي وافق عليه وزير خارجية سنغافورة أصلاً. كنّا قد أضعنا سنتين بحلول ذلك الوقت تواصلت في أثنائهما عمليات بناء منشآت الجمارك والهجرة والحجر الصحّي. وحتى لو استأنفنا بناء الجسر المحدَّب، لم يكن سيكتمل بحلول اكتمال بناء منشآت الجمارك والهجرة والحجر الصحّي، كنّا سنُثقل كاهلَنا بشيء عديم القيمة تبلغ تكلفة بنائه نحو مليار رينغت.

أوقفتُ بيع الرمل لسنغافورة حين كنت رئيساً للوزراء، وكانت عمليات استصلاح الأراضي التي تقوم بها سنغافورة في محيط جزرها في مضيق تيبراو تؤثر في البحر الذي تعبره السفن وزوارق بحريتنا للوصول إلى مرفأ باسير جودانغ أو إلى القاعدة البحرية الجديدة عند مصبّ نهر جوهور. ذلك أن رفع مليار متر مكعب من الرمال من قاع البحر في محيط شبه الجزيرة سيؤدي إلى تآكل الخط الساحلي، والقضاء على مناطق تفريخ الأسماك لدينا، وتؤثر أيضاً في معيشة صيادي السمك الماليزيّين. والحكومة المتلهفة إلى رفع الرمال من قاع البحر قبالة شواطئنا الشرقية والغربية حكومة لا تبالي كثيراً بمصلحة ماليزيا، وبما أنّه لا الحكومة ولا رجال الأعمال الحاصلين على امتيازات رفع الرمل سيجنون مالاً كثيراً من هذه الصفقة، فمن هو المنتفع من هذا الاقتراح فعلاً؟

ثم جاء الخبر الصاعقة، أعلن رئيس وزراء ماليزيا آنذاك أنّ الجسر لن يُبنى على الإطلاق. قال إن الماليزيّين لا يريدون بيع الرمال لسنغافورة، كما إنهم لا يريدون السماح للطائرات العسكرية السنغافورية بالتحليق في أجواء جوهور ثمّ أضاف أنّ الماليزيّين لا يريدون الجسر على أي حال. لكنّنا لم نسمع شيئاً من هذا القبيل بل إنّ سلطان جوهور منح الأرض فعلاً في جوهور بارو للمساعدة في نقل المواطنين الذين سيضطرون إلى الرحيل بسبب الطريق الفوقي الجديد، وهذا يوضّح أنه لم يُعارض بناء الجسر مستقيماً كان أم محدَّباً.

عرف الأشخاص الضالعون في التفاوض مع سنغافورة أن الحكومة الماليزيّة برئاسة تون عبد الله بدوي عرضت بيع ٥٠ مليون متر مكعب من

الرمال كل عام لسنغافورة على مدى ٢٠ عاماً بحيث سيبلغ إجمالي حجم الرمال المباعة مليار متر مكعب وسيكون ذلك كافياً لزيادة مساحة سنغافورة بمقدار مرة ونصف؛ أي إنّ ماليزيا ستبيع أرضاً لسنغافورة من الناحية الفعلية، ما يوفر لها الوسيلة للتوسع بل التسلل إلى أراضينا إذا اختارت ذلك. وإذا انطلت على جدِّ السلطان الحالي حيلة البريطانيين فباعهم سنغافورة بستين ألف دولار، فإن حكومتنا تتنازل عن التراب الماليزيّ بالمعنى الحرفي للكلمة.

ربما يوجد أساس لمطالبة سنغافورة ماليزيا بتنازلات، لو أننا أردنا بشكل مفاجئ تعديل جميع اتفاقياتنا وبناء جسر مستوٍ، لكن لا يسع سنغافورة المطالبة بأيّ تنازلات إذا كنّا سنبني جسرنا في جانبنا من المضيق فقط. لم تُفرَض شروط أو تحظَ بموافقة، لكن تون عبد الله أشار إلى أنّ بناء جسر، ولو على أراضينا، يقتضي الآن موافقة سنغافورة. والواضح أنّ ماليزيا لا تمارس سيادتها الكاملة على أراضيها ومنشآتها، وأنا متعجّب من كيفية حصول ذلك. طالبت بدليل على وجود أي اتفاق بهذا المعنى، لكنّ أحداً لم يعرض عليّ شيئاً.

هذا الوضع سخيف للغاية، هل اعترضت سنغافورة على حق ماليزيا في بناء جسرها؟ هل ستتحلّى ماليزيا باحترام الذات وتطعن في هذا الزعم أمام المحاكم في حال ظهر إلى العلن؟ الحقيقة هي أننا لا نستطيع سوى استخلاص نتيجة واحدة من هذه الحادثة المؤسفة برمّتها وهي أن الحكومة الماليزيّة لا تريد بناء جسر محدَّب أو لا تجرؤ على بنائه، وربما سيجعل الجسرُ المستوي بعضَ الأشخاص واسعي الثراء؛ لأنّه سيستلزم بيع مليار متر مكعب من الرمال لسنغافورة.

اغتظتُ كثيراً لشدة قلق الحكومة الماليزيّة على مصالح سنغافورة وحقوقها عوضاً عن القلق على مصالح ماليزيا وحقوقها؛ إذ إنها وصلتْ إلى حدّ القول إنه لا يجوز لماليزيا المساس بكوزواي لأنه ملك مشترك للدولتين، ولذلك ينبغي للطرفين الموافقة على أي تعديل لبنيانه وترتيباته، أنا أرى أنّ ذلك يعني أنّ حكومتنا لا تتحلّى بالشجاعة، فليس هناك اتفاق ينصّ على الملكية المشتركة للجسر. وقد أظهرت الحكومة الماليزيّة جبنها مرة أخرى

في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ حين أشار «لي» إلى أنّها لا تعامل الصينيين الماليزيّين معاملة جيدة(٤).

كيف كان ردّنا؟ اكتفى نجيب بالقول إن سنغافورة «سيئة السلوك». وفي مسعى متأخر، استدعت وزارةُ الخارجية الماليزيّة المفوّض السامي السنغافوري لتنقل إليه اعتراضها على ملاحظة «لي». لكنّها لم تقم بذلك إلّا عقب استدعاء إندونيسيا السفير السنغافوري على خلفية القضية ذاتها، وبما أنّ رئيس وزرائنا آنذاك لم يكن يعرف البروتوكول الدبلوماسي، فقد كتب إلى «لي» طالباً منه تقديم تفسير، إلى جانب إظهار نفسه في مظهر الأحمق، كانت خطوة خاطئة لأنّ سنغافورة هي التي تدين باعتذار وليس «لي»، كان يجدر بتون عبد الله إرسال رسالة إلى رئيس الوزراء السنغافوري الرئيس الاسمي لحكومة سنغافورة وكان إرسال رئيس الوزراء الماليزيّ رسالة إلى شخص ليس أكثر من وزير، خطوة خاطئة ومنافية للبروتوكول. وبالمقابل، لم يعتذر «لي» على ملاحظاته وإنما قال إنه يأسف إن كانت سببت إزعاجاً لتون عبد الله.

ثمّ عمد «لي» إلى جرّ اسمي في القضية وقال إنني غالباً ما أقول أشياءً سيئة عن سنغافورة. ربما فعلتُ ذلك ولا أزال، لكنه لم يطلب منّي أي اعتذار في أثناء رئاستي للوزراء.

(٤) قال «لي» في ندوة عُقدت في١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦م: «لدى جارتينا (ماليزيا وإندونيسيا) مشكلات مع مواطنيهما الصينيين، إنّهم ناجحون للغاية، إنّهم عمال مجتهدون ولذلك يجري تهميشهم بطريقة ممنهَجة».

الفصل الثاني والستون

إرث ومآزق جديدة

أخيراً، آن أوان الرحيل، نمت نوماً هنيئاً في الليلة التي سبقت استقالتي غير منزعج بالأفكار المتعلّقة باليوم التالي.

شهدتُ عند الساعة ٣ بعد الظهر من يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ حفل إدلاء تون عبد الله بدوي بالقسم بصفته رئيس الوزراء الجديد في إستانا نيجارا، وعدنا بعد الحفل إلى مكتب رئيس الوزراء حيث سلّمته مهامّي بشكل رسمي. وفي اليوم التالي، نشرت جميع الصحف صوراً لتسليمي إياه ملفاً رمزياً. كانت تلك خطوة مقصودة لإفادة وسائل الإعلام ـ أراد المصورون إظهار عملية تسليم دقّة القيادة، لكن في الحقيقة لم يحتوِ الملف على شيء.

في العادة، عندما أغادر مكتبي قاصداً منزلي، أنزل مستخدماً المصعد الخاصّ المؤدّي إلى سيارتي التي في المرآب في الطابق السفلي، لكن في ذلك اليوم، تجمّع مئات الأشخاص لوداعي أمام المبنى. ومحاولة التهرّب منهم ليست لائقة، ولذلك نزلت السلّم لأحيّيهم، لطالما تأثرتُ بمجيء الناس لإظهار دعمهم. ولو لم أكن شعبياً، ربما كانوا سيرشقونني بالبيض أو يكتفون بتجاهل رحيلي، لكنّ الحقيقة أن عدداً من الوجوه التي أحاطت بي وأنا أمشي نحو سيارتي بدت كئيبة وحزينة.

وفي اليوم نفسه، مُنحتْ حاسمه لقب سيري سيتا مخوتا ماليزيا ومُنحتُ لقب سيري مهراجا نيجارا، وهكذا صرنا حاملَيْن لقب تون معاً، وابتسمتُ حين خاطب أمينُ القصر الملكي حاسمه بـ«توه بوان»، لقب زوجة صاحب لقب تون، حين طلب إليها التقدّم لاستلام وسامها، وبعد استلامها وسامها من الملك، صار أمين القصر الملكي يخاطبها بـ«تون». بقيت توه بوان بضع

دقائق فقط، لكنّ الفترة الوجيزة بين منح الوسامين كانت مهمّة وما كانوا ليتجاهلوا منزلتها الانتقالية طوال مدتها، هذه هي شدة التدقيق الملايوية في المنزلة وتلمّسهم الدقة في قواعد التشريفات الاحتفالية الرسمية.

شكّلت استقالتي من أعلى منصب في البلاد بعد اثنتين وعشرين سنة خطوةً كبيرة بالنسبة إليّ، لكنّي لم أقلق بشأن طريقة التعامل معي، فأنا لم أعتبر نفسي يوماً غير شخص عادي، وقد سعيت حين كنت رئيس الوزراء لعيش حياتي بشكل طبيعي بقدر الإمكان ـ كنت أذهب للتسوق، وأقود سيارتي متى أمكنني ذلك، وأخالط الناس من دون قيود، وأحسستُ بعد تقاعدي أنني سأستطيع فعل الشيء نفسه.

بقي جدول أعمالي مزدحماً في الشهور التالية كما كان دائماً، واصلت إلقاء الكلمات داخل البلاد وفي المؤتمرات الدولية. تحدثت عن الإسلام، وعن أهمية المعرفة، والحكم الرشيد، والعولمة، والإمبريالية الجديدة، والتطوّرات الاجتماعية السياسية، والنموذج الاقتصادي الماليزيّ. بدا الناس توّاقين إلى معرفة أفكاري حيال هذه الموضوعات ومواضيع أخرى واسعة الطيف. وبحكم خبرتي التي تمتدّ سنوات بنينا في أثنائها سيارة وطنية وقمنا بتحديث البنية التحتية، ورفعنا موقعنا التجاري وتغلّبنا على أزمة العملة، توقّعوا أن يكون لديّ بعض الحلول للتحدّيات التي تنطوي عليها إدارة دولة ما.

سمح لي التقاعد أيضاً بالاهتمام بمسألة الحرب الملحة؛ إذ تشكلت منظمة بيردانا للسلام العالمي ـ التي أنا مؤسسها ورئيسها ـ في سنة ٢٠٠٥ لأداء هذه المهمة على التحديد. إنها خطوة صغيرة أولى نحو سلام عالمي، وأردت بالتعاون مع أنصار السلام البارزين على الساحة الدولية أن يكون للمنظمة حضور جادّ وناشط في صراع متواصل مناوئ للحرب، أُعلن أن الحربين العالميّتين الأولى والثانية حربان أريد منهما إنهاء جميع الحروب، لكن بعد مقتل أكثر من ٧٠ مليون إنسان، وتشويه ملايين غيرهم وتسوية بلدات ومدن بأكملها بالأرض، ما زلنا نخوض الحروب. وفيما يسهل ترك الأمور على حالها، لديّ اعتقاد راسخ بأنّنا سنستحقّ الشجب الأخلاقي إذا بقينا نتفرّج ونراقب الناس وهم يُقتَلون فيما جُعلت دول بأكملها ميادين قتالية وحُوّلت إلى ركام.

خاض الناس الحروب في الماضي لاحتلال الأرض، وبناء إمبراطوريات، والترويج لأيديولوجيات، وبسط الهيمنة. وإذا ما اعترض أي شخص طريقهم، فإنه يُطارَد ويُقتَل وتُحتَلّ أرضه وتقام دولة جديدة عليها، ثم اندلعت حروب أريد منها في الظاهر بناء مجتمعات تؤمن بالمساواة بين البشر، وفي سبيل ذلك، لقي عشرات الملايين من الأشخاص حتفهم، والآن، تجري التضحية بعدد أكبر من الأرواح باسم حقوق الإنسان والديمقراطية، وأنا أسعى من خلال هذه المنظمة لنشر رسالة فحواها أن السلام في نظرنا يعني ببساطة انعدام الحروب، ويتعيّن علينا عدم الانحراف عن هذه الرسالة البسيطة.

أعددت معظم خطبي في مؤسسة بيردانا للقيادة التي يوجد مقرّها في بريسنكت ٨ المواجه لبحيرة بوتراجايا، جاءت هذه المؤسسة ثمرة فكرة طرحها سكرتيري السياسي السابق ماثياس تشانغ، وأقيمت للمحافظة على الأوراق والوثائق المهمة التي تناقلتها أيادي رؤساء الوزراء الأربعة الأُوَل. وقدّمت لجنة خاصة مؤلّفة من أعضاء من القطاع الخاص ـ جلّهم من أصدقائي ـ لتمويل المبنى برئاسة الراحل تون سري عزيزان زين العابدين[١]، وبالتالي لم تحوَّل أموال حكوميّة إلى المؤسسة.

سرت أقاويل في ذلك الوقت تحدثت عن استلامي هدايا عديدة من الحكومة، صحيح أن الحكومة عرضت عليّ قطعة أرض، لكني قلت إني سأدفع ثمنها، وهذه هي الأرض التي يوجد فيها بستان أشجاري المثمرة اليوم. لم أرغب يوماً في أخذ ما ليس لي، ولذلك لم أقبل الأرض التي عرضتها عليّ حكومةُ ولاية قَدح بعد وقت قصير من تسلّمي منصب رئيس الوزراء، والأمر نفسه ينطبق على سياراتي ـ أنا لا أملك غير سيارتين، الأولى من طراز كانسيل والثانية بروتون ساغا وقد سددت ثمنهما، وما تبقّى من سيّارات فمسجَّل لدى وزارة المالية وتُعتبر أملاكاً حكومية. وقد أعدتُ هذه السيارات حين تقاعدت، بما فيها تلك التي قدّمتها إلي شركة بروتون. وهناك عدد من السيارات الأخرى التي قُدّمت إلي كهدايا في أثناء وجودي في السلطة وهي معروضة الآن لجمهور الناس في معرض بيردانا في

(١) توفي تان سري عزيزان زين العابدين، رئيس بتروناس، في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٤م.

لنكاوي، وأنا لم أتملّكها يوماً ولكن اعتبرتها أملاكاً حكومية حين استلمتها وأنا رئيس للوزراء.

سألتُ تون عبد الله قبيل انتهاء ولايتي تعييني مستشاراً لدى بتروناس، وبروتون، والخطوط الجوية الماليزيّة، وهيئة تطوير لنكاوي (لادا)، وهيئة تطوير تيومان، ولا أملك حقّ المطالبة بشيء بالطبع، لكنني اعتقدت أنّه طلب منطقي بالنظر إلى مشاركتي الشخصية في جميع هذه الهيئات. وأشير إلى أنني عينتُ تون حسين عون رئيساً لمعهد الدراسات الاستراتيجية والدولية ومستشاراً لدى بتروناس حين كنتُ رئيس للوزراء.

عُيّنتُ مستشاراً لدى بروتون في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وسُررت حين تلقيت الرسالة من تان سري نور محمد يعقوب الذي أصبح وزير المالية الثاني. وبعد ذلك بوقت قصير، ذهبتُ إلى المكتب الرئيس لشركة بروتون للاستماع إلى إيجاز عن أوضاع الشركة. وفي تلك الجلسة، شاهدت نماذج متنوعة تقرّر إطلاقها قريباً، كانت الروح المعنوية لدى الموظفين مرتفعة وبدا أنهم جاهزون لمواجهة التحدّيات.

ذكرت في موضع سابق أنني أُبلغت في وقت قريب من هذا الوقت أنّ وزارة التجارة الدولية والصناعة كانت تصدر عشرات الآلاف من التراخيص المجازة لعدد ضئيل من الناس، وأراد هؤلاء بيع التراخيص وكسب ملايين من شيء حصلوا عليه مجاناً من الحكومة، وقال لي تنكو تان سري مهاليل تنكو عارف، المسؤول التنفيذي الرئيس في بروتون، أنه ما لم توقف الحكومةُ إصدار التراخيص المجازة مجاناً وتضمن عدم إنقاص المستوردين أسعار مستورداتهم ليدفعوا ضرائب أقلّ، فسوف تتأثّر مبيعات بروتون. أقلقني الخبر فبعثتُ برسالة إلى تان سري رفيده عزيز، وزيرة التجارة الدولية والصناعة، تطرّقتُ فيها إلى الممارسات السيئة، لكنّي لم أحصل على تطمينات بأنه سيصار إلى حل تلك المشكلات، ثم لجأتُ إلى الصحافة لمتابعة القضية فضلاً عن مشكلات أخرى كثيرة تؤثّر في صناعة السيارات. بدت الصحافة توّاقة إلى نشر وجهات نظري في البداية، لكنّ تعليقاتي وآرائي قوبلت بعد ذلك بوقت قصير بتعتيم من وسائل الإعلام.

وبصفتي مستشاراً لدى بروتون، توقّعت أن أضطلع بدور ناشط وأردت

المساعدة على تحويل الشركة إلى اسم تجاري مرموق للبلاد. لم يتدرّب تنكو مهاليل ليكون مهندس سيارات، لكنه فهم أسس هذه الصناعة، وأصبحت بروتون في عهده شركة مُربحة وأحسست أنني أستطيع العمل معه بشكل وثيق.

عندما كنت رئيساً للوزراء، ألححتُ على بروتون لتعمل مع فرايزر ناش، وهي شركة بحثية بريطانية يملكها مواطن بريطاني هندي، احتاجت بروتون لتظلّ قادرة على المنافسة إلى الابتكار باستخدام مزج الإشارات للتخلّص من مجموعة الأسلاك الضخمة، وكان في استطاعة فرايزر ناش مساعدتنا في هذه المسألة وكذلك في تطوير سيارة هجينة باستخدام تكنولوجيا جديدة، السيارات الهجينة هي الحل للتعامل مع أسعار النفط المرتفعة، وكانت فرايزر ناش قد عملت على ذلك بناء على طلبي وبلغت مرحلة قطعت السيارة عندها ١٦٠ كم لكل غالون، يضاف إلى ذلك أنه تم التخلّص من الانبعاثات بشكل شبه كامل، وسبق أن عملتُ مع الشركة البحثية من قبل على عدد من أفكاري المتهورة ووجدتُ أنّ لديها القدرة على التوصّل إلى حلول قابلة للتطبيق. وعندما أصبحت مستشاراً، لاحظتُ أن حصة بروتون في السوق الماليزيّة تتضاءل بسرعة وكي أبقي على المقدرة التنافسية لبروتون، أملتُ بإقناع تنكو مهاليل باستثمار المزيد في صنع السيارة الهجينة.

ثمّ قررت الحكومة تعيين رئيس جديد لشركة بروتون، التقيتُ بداتوك محمد أزلان هاشم وأكّد لي أنّه لم يرأس الشركة ليتخلّص من تنكو مهاليل، لكنّ عمله كان أقرب إلى مسؤول تنفيذي رئيس منه إلى رئيس مجلس إدارة وأزاح تنكو مهاليل عن عدد من المناصب التي كان يتقلّدها في الشركات التابعة لبروتون.

وعندما انتهى عقد تنكو مهاليل، عُرضت عليه شروط غير مؤاتية بالمرّة ليبقى في الشركة، وأعتقد أنّ ذلك كان أمراً متعمَّداً، ومن البدهي أنه رفض ذلك العرض، استُبدل تنكو مهاليل في وقت لاحق، لكنّ الإدارة الجديدة لم تفهم الصناعة بقدر فهمه لها وهوت حصة بروتون في السوق بنسبة ٥٠ في المئة، حتى إنّ حصتها انخفضت عن ذلك مع سيل السيارات الأجنبية الذي يصبّ في السوق وقيل لي إنه لم يعد في احتياطيات الشركة في إحدى

المراحل غير ٥٠٠ مليون رينغت بعد أن بلغ ٢,٥ مليار رينغت. وبدأ عدد من المدراء التنفيذيين الكبار والمهندسين بتقديم استقالاتهم وسرت أقاويل بأن الشركة ستُعرَض للبيع فأحسست بحزن عميق بسبب ذلك. ومع أنني كنت المستشار، رفضت رؤية أزلان ـ بدا أنه يعتقد أنه في الشركة لينصح لي وليس العكس.

كان بيع بروتون شركة الدرّاجات النارية الإيطالية أم. في. أغوستا، وهي مسألة ناقشتها في فصل سابق، تطوّراً مُحزناً آخر؛ إذ لم يتم الكشف عن هوية الشاري حتى وقت هذه الكتابة وسعينا للبحث عن الشركة لكنا لم نعرف عنها سوى القليل. وجلّ ما عرفناه هو أن المشتريَيْن محاميان وأن الشركة غير مدرجة حتى في مصلحة تسجيل الشركات الإيطالية.

لم تصبّ قضية التراخيص المجازة في مصلحة تعزيز موقع بروتون، وكان تنكو مهاليل قد نقل همومه إلى الصحيفة الصينية **أورينتال دايلي** (*Oriental Daily*) قائلاً إنّ الحكومة لا تدعم بروتون وأنّها تعامل شركة السيارات الوطنية بإجحاف، وعندما سمع مجلس إدارة بروتون بذلك، أعطى تنكو مهاليل مهلة يومين لتبرير تصرفاته. وبما أنني عرفتُ الحقيقة أيضاً، فقد دافعتُ عنه وقلتُ للصحافة إنه تم إصدار ٦٧,٠٠٠ رخصة مجازة للاستيراد في سنة ٢٠٠٤، ذهب ١٢,٦٠٠ رخصة منها فقط إلى ٨٢ شركة فيما أُصدرت نحو ٥٤,٠٠٠ رخصة أخرى لشركتين، ثم تدخّل تون عبد الله وقال إنه ينبغي لرفيده أن تشرح كتابة القضايا التي أثرتُها، لكنها رفضت.

وفي تموز/يوليو ٢٠٠٥، انضمت المعارضة وعدد كبير من المدوّنات الإلكترونية إلى المعمعة مطالبة بتفسير، وتحت الضغط أوعزت الوزارةُ إلى رفيده بتقديم تفاصيل تبيّن سبب إصدار مجموعة ضخمة من تراخيص الاستيراد المجازة لعدد صغير من الشركات. وعوضاً عن الإدلاء بتفاصيل، اكتفت بإنكار الاتهامات وقالت إنها مستعدّة للهجمات في الجمعية العامة لأمْنو التي تقرّر عقدها في وقت لاحق من ذلك الشهر. وكان مكتب رئيس الوزراء من أصدر في النهاية لائحة كاملة بالأفراد الذين حصلوا على تراخيص مُجازة للاستيراد منذ سنة ١٩٧٠م، وضمت اللائحة أسماء سياسيين وبعض أبناء الأُسر الملكية وأبناء شخصيات ماليزيّة بارزة، لكنّ الحقيقة

الساطعة هي أنه تمّ إصدار أكثر من ٦٠,٠٠٠ رخصة مجازة في تلك السنة وخُصصت بالكامل تقريباً لداتوك سيري سيد عزمان سيد إبراهيم، وداتوك محمد حنيف عبد العزيز، والراحل تان سري نسيم الدِّين أس. أم. أمين[٢].

ثارت عواطف رفيده، وأنكرت قيامها بأي عمل سيّئ وانهارت في أثناء مؤتمر صحافي حظي بتغطية واسعة ووُصفت في بعض التقارير الإخبارية بالشرّيرة التي تعاملت بوقاحة معي. وزاد وضعها سوءاً حين استُقبلت بصيحات الاستهجان في الجمعية العامة لأمْنو، ردّها الوحيد هو أنها «أوذيت إلى حدّ أنها أصبحت عاجزة عن الكلام». ولم أفهم سبب أخذها القضية على محمل شخصي، لكن هذا ما فعلته في الظاهر وعندما أوجزت للوزارة قضية التراخيص المجازة في آب/أغسطس، ذُكر أنها كانت ميالة إلى «القتال» و«المواجهة» و«المماحكة»، ولا سيّما مع زملائها الذين خالفوها الرأي في الوزارة. وفي مسعى لحل المشكلة، أعلن رئيس الوزراء أنه سيرأس هيئة لمراجعة نظام إصدار التراخيص المجازة، لكنّ رفيده أعلنت بعد وقت وجيز أنّ النظام سيُلغى من أصله.

إذا كان دوري في بروتون مليئاً بالإثارة، لم أجد حماسة تقريباً في صفتي مستشاراً لدى بتروناس واعتقد عدد من الأشخاص أنّ امتلاك حضور في الشركة يعني أنّني أمارس تأثيراً مستمراً في الشركة، فيما كانت قرارات بتروناس تصدر في الواقع عن هيئة الموظفين في الشركة. كما إن المسؤول التنفيذي لبتروناس يرفع تقاريره إلى رئيس الوزراء، وكنت أشارك في جلسات إحاطة بالمعلومات بين الحين والآخر وأطلع على تقارير سنوية للجمعية العمومية للشركة.

وفيما سعيت للتأقلم مع دوري الجديد، قرر رئيس الوزراء إثبات شرعيته بإجراء انتخابات عامة في آذار/مارس ٢٠٠٤م. وسبق أن أحطتُ الجميع علماً بأنني سأكون حاضراً دوماً لمد يد العون في الحملة، وخطبتُ في

---

(٢) إن داتوك سيري سيد عزمان سيد إبراهيم المدير الإداري لشركة ويستستار موتورزبورت أس دي أن بي أتش دي، وهو يمتلك ٨٠ في المئة من أسهم الشركة، ونسبة الـ ٢٠ في المئة المتبقية يمتلكها شريكه داتوك محمد حنيف عبد العزيز. وكان تان سري نسيم الدين المؤسس والرئيس والمسؤول التنفيذي الرئيس في نازا غروب، وهي شركة رائدة لصناعة السيارات في ماليزيا.

المهرجانات في جميع الولايات عدا تِرينغانو. أراد أمْنو استعادة الولاية من باس، لكني أُخبِرت بأنني قد أتسبب بخسارة أمْنو بعض الأصوات هناك. فقد ارتبط اسمي بتان سري إريك شيا الذي انتهت عملياته في بيرواجا في الولاية بفضيحة وخسائر مالية. اتُّهم شيا باختلاس أموال الشركة ولامني الناس على تعيينه، وقد خلَصت المحكمة في النهاية إلى أنه غير مذنب، غير أن الرجل المريض عانى كثيراً ومات بُعَيد ذلك.

وعلى أي حال، كنت على استعداد للإسهام بقدر استطاعتي، ولطالما كنت أشير إلى أن عدداً من أصحاب منصب الوزير الأول وعدد من الوزراء والبرلمانيين سيختفون ما إن يخسروا مناصبهم ولا يبذلون أيّ جهد لمساعدة الحزب على الفوز، اعتقدت أنه ينبغي للأعضاء الذين تلقّوا دعماً قوياً من الحزب من قبل أن يسدّدوا ديونهم بمساعدة الحزب في أثناء الانتخابات، وقد شدّدت في المهرجانات على أن تون عبد الله رجل طيب وأن مساندته مهمة للاستمرار السياسي.

كانت تلك أول انتخابات عامة منذ أربعين عاماً لم أكن مرشحاً فيها، وكانت رغبة تون محمد خليل يعقوب، الأمين العام لأمْنو، أن يرشح ابني مخرز عن دائرتي الانتخابية القديمة كوبانغ باسو، لكني رفضت؛ لأن الأمر شديد الشبه بمحاباة الأقارب وأنا لم أشأ تشكيل أسرة سياسية. كان على مخرز أن يخوض صراعه بمفرده، وهو ما قام به حين فاز بمقعد جيرلون بولاية قَدح في سنة ٢٠٠٨ بعد استقالتي بخمس سنين.

توقّعتُ نتيجة إيجابية للجبهة الوطنية في انتخابات سنة ٢٠٠٤ لأنّ المقترعين كانوا مفعمين بالطاقة والنشاط. كما إنّه لم يعد لطرد داتوك أنور إبراهيم أهمية فيما واصل المجتمع الصيني الاستمتاع بثمرات تثبيت أسعار الصرف الذي ساعد كثيراً من الناس من قبل في الإفلات من الإفلاس، وكانت هناك حكومة جديدة في السلطة وتوقّع الناس استمرار الانتعاش الاقتصادي ومعدلات نمو أكبر. بقيت رئيساً لحكومتهم طوال أكثر من عقدين وأتصوّر أنّ هناك أشخاصاً ملّوا من طريقتي في إدارة الحكومة، والتغيير يوحي بالتفاؤل دائماً ولذلك كان دعم المقترعين قوياً للغاية. والأشخاص الذين اقترعوا ضدّ الحكومة في سنة ١٩٩٩م بسبب قضية أنور عادوا وأهدوا الجبهة الوطنية فوزاً كاسحاً في سنة ٢٠٠٤م.

سرت أقاويل كثيرة بشأن عزو الانتصار إلى «عامل باك لاه» ـ كان يتمتّع بسمعة حسنة ويعرف باسم «السيد نظيف» ولم يكن عدائياً مثلي. كانت حملة خُطّط لها بذكاء شديد وكانت خطوة ذكية من جانب تون عبد الله بإحجامه عن الردّ شخصياً على هجمات المعارضة في تناقض مباشر مع طريقتي في الردّ. توقّع الماليزيّون أن تتحلّى الحكومة الجديدة بقدر أكبر من الدّينامية وتكهّنوا بحدوث فورة في التنمية الوطنية، وشعرت بفرحة غامرة بسبب أداء الجبهة الوطنية المدهش لأنه أكّد صحة قراري بتعيين تون عبد الله.

لكنّ الأمر لم يطُلْ كثيراً قبل أن أدرك أنّه ليس أهلاً لتولّي منصب رئيس الوزراء. شكّل ذلك لي خيبة أمل مريرة؛ لأنّه بدا في البداية أنّه يقدّر الأساس المنطقي لعدد من المشاريع الواجبِ تنفيذها لإبقاء الاقتصاد نشطاً ومتحرّكاً، وكانت أهم هذه المشاريع الحساسة ـ السكة المزدوجة وتسيير قطارات بواسطة الطاقة الكهربائية من جوهور إلى بادانغ بيسار ـ على وشك الحصول على الموافقة في آخر أسبوع لي في الحكم. وفي اجتماعي الأخير بتون عبد الله، بيّنتُ ضرورة هذا المشروع ووافق على المضيّ فيه حين تولّى السلطة، وكان لدينا خط سكة حديدية مزدوج لنقل الأعداد المتعاظمة من الحاويات التي ترِد البلاد من تايلاند. ومعلوم أن الشاحنة لا تنقل أكثر من حاوية واحدة في الرحلة الواحدة، وبما أننا نتعامل مع ١٠ ملايين حاوية في السنة، ستزدحم الطرقات عما قريب بهذه المركبات المقطورة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تنقل القطارات ما يصل إلى ٥٠ حاوية في الرحلة الواحدة، ومع عدم وجود تقاطعات مستوية لن تحدث اختناقات مرورية، وأنا أعلم علم اليقين أنه كان يتوافر مال كافٍ لبناء السكة الحديدية حين استقلت.

وفي أثناء إقامتي في اليابان مدة أسبوعين عقب استقالتي وردتني أنباء بأن رئيس الوزراء اختار تأجيل المشروع وساورتني ظنون كثيرة، وكنت سأقول كلاماً لولا وعدي السابق بعدم التدخل. لم أحدّث أحداً بشأن الموضوع، لكني تألّمت وفوجئت بنكثه وعده، وحصل ذلك فور استقالتي إلى حدّ أنه محال أنه نسي وعده.

وعلى الفور حصلت انتكاسات أخرى وأُلغي الاستثمار العربي في

مشروع باكون للطاقة الكهرومائية الذي عملتُ على تأمينه خمس سنين، وأعيدت الوديعة التي فاقت ٩٠ مليون رينغت لقاء حصة نسبتها ٣٠ في المئة من المشروع إلى المستثمر، ثم صرت أسمع اتهامات بأنني أنفقت كل أموال الحكومة على مشاريع عملاقة من الواضح أن الدولة ليست في حاجة إليها، وكنت على استعداد للتسامح مع هذه الاتهامات، لكن حين أُلغي مشروع بناء جسر يمتدّ إلى سنغافورة أُصبت بذهول للسماح للسنغافوريين بإملاء شروطهم، أضعفت الإدارةُ الحالية سيادة دولتنا من الناحية الفعلية ولم يعد أمامي خيار: فإما أن ألتزم الصمت وأحافظ على صورة رجل دولة كبير محترم، أو أسمع صوتي من جديد فآثرت الخيار الثاني ـ لأنه عزّ عليّ رؤية بلادي وهي تذعن لسنغافورة.

عندما ألغى تون عبد الله خطة الجسر بشكل مفاجئ في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، عنى ذلك أنه يتعيّن على الحكومة الماليزيّة دفع مبلغ ١٠٠ مليون رينغت للمقاول كتعويض. وكشفت لجنة الحسابات العامة أن التكلفة الإجمالية لإلغاء المشروع بلغت ٧٤٠ مليون رينغت؛ أي أكثر من نصف تكلفة الجسر لو شُيِّد، لكنّ تون عبد الله فسّر الأمر بأنه امتثال لمشاعر الناس على الأرض. إذا كانت الحال كذلك فعلاً، لماذا صبر مدة سنتين قبل إلغائه؟

كانت تلك اللحظة التي قرّرت فيها التحدّث علناً؛ لأنّي أحسست أنّه ينبغي للحكومة المضي في تشييد الجسر من جانب واحد، التُقط تعليقي بأنّنا «دولة غير مبالية ولا تتحلّى بالشجاعة» وأذيع في العالم بأسره، وذكر بعض الصحافيين الأجانب أنّني أعاني متلازمة ما بعد رئاسة الوزراء، لكنّ السؤال هو الآتي: لِمَ نحن مذعورون من السنغافوريين؟ لو أنّنا مضينا في خططنا كنّا سنحتاج إلى العمل على الأراضي الماليزيّة وفي مياهنا الإقليمية فقط.

ثمّ علمت أنّ ماليزيا عرضت بيع الرمال لسنغافورة والسماح لها باستخدام المجال الجوي الماليزيّ من دون قيود ـ وهذان زعمان أنكرتهما الحكومة، والواضح أنّ تصريحاتي أزعجت بعضهم، وهبّ أعضاء الوزارة والسياسيون الواحد تلو الآخر للدفاع عن رئيس الوزراء. وبمرور الوقت، وجدت نفسي أواجه تعتيماً متزايداً من جانب الصحف الشعبية، ولا سيّما في

ما يتّصل بالملاحظات المتعلّقة بمشاركة أفراد أسرة تون عبد الله في إدارته. والردّ الوحيد الذي تلقّيتُه من تون عبد الله كان «صمتاً مهيباً»، بحسب وصف تون موسى هيتام ثم اكتشفت في وقت متأخّر أن سبب هذا الصمت المهيب عجزه عن تبرير أفعاله.

كما إنّ علاقاتي بقادة الحزب، وبخاصة أولئك الذين كانوا زملائي في المجلس الأعلى في أمْنو وفي الوزارة سنوات عديدة، لم تبقَ ودّية بالقدر الذي تمنّيته. وفي الواقع، ما إن قدّمت استقالتي حتى بدأ قادة أمْنو وأعضاء الوزارة بالنأي بأنفسهم عني، جعلني ذلك أشعر كما لو أنني غريب ـ أشبه بِعَدو ـ وهذا الشعور لم يكن بعيداً عن الشعور الذي انتابني حين أُلقي بي في البرّية السياسية لوقوفي في وجه تونكو باستثناء أن غربتي كانت أشدّ في هذه المرّة؛ فالوزراء الذين كنت من عيّنهم في الأصل ولا يزالون في الوزارة أساؤوا إليّ صراحة.

ألحّ عليّ أعضاء في قسم أمْنو في كوبانغ باسو في سنة ٢٠٠٦ في الترشّح لأكون أحد مندوبي القسم السبعة المنتخَبين في الجمعية العامة لأمْنو في وقت لاحق من تلك السنة، ولأنّني أردت نقل اعتراضاتي للمندوبين، وافقت ـ لكنّي خسرت. وقيل لي في مرحلة متأخّرة أن خططي أثارت ثائرة المجلس الأعلى في أمْنو وقرّر في أحد اجتماعاته وجوب اتخاذ هذا الإجراء للحيلولة دون اختياري. وهذا القرار مدوّن في محاضر الجلسة، لكن حين أشرت إلى أنّ اتخاذ المجلس الأعلى قرارات بهذا الخصوص عمل غير قانوني، سُحبت جميع محاضر الجلسات وأُصدرت محاضر جديدة ليس فيها السجل الأصلي.

ونزولاً عند إلحاح عدد من صناديد أمْنو الكبار الذين خافوا من أن يؤدّي الشقاق الذي بيني وبين تون عبد الله إلى إضعاف الحزب، اجتمع بي رئيس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ نحو ساعتين لمناقشة خلافاتنا. قنعتُ في البداية لحصولي على فرصة لأحدثه عن هواجسي وجهاً لوجه، لكنّ الاجتماع انتهى من دون نتيجة. قلت للصحافيين في وقت لاحق إننا نعيش في دولة بوليسية لأنه ما من مرة يدعوني فيها أحد لأتكلم إلّا ويتلقى مكالمة من الشرطة لتحذّره أو تأمره بسحب دعوته. وعلى سبيل المثال، كان

مصير أمين سرّ فرع أمْنو في جوهور الإقالة في وقت لاحق بسبب إصراره على أن أخاطب أعضاء الحزب هناك ووقعت حوادث مشابهة في تِرينغانو. إنها تصرفات غير قانونية ـ لم يكن يوجد في السابق كما لا يوجد اليوم قانون يمنح الشرطة حق منع الأفراد من عقد لقاءات ما لم تشكل تهديداً للأمن الوطني.

كانت هواجسي حيال أمْنو تتفاقم، وكما يعرف أي شخص قرأ التاريخ الماليزيّ، أمْنو حزب ديمقراطي وقادته يُنتخَبون بدءاً بمستوى الفرع ومروراً بمستوى القسم وانتهاءً بالمستوى الوطني. وإذا اختلف الأعضاء مع القادة في الرأي، يمكنهم التعبير عن اختلافاتهم في أي مكان، بما في ذلك الجمعية العامة. وربما يعمدون إلى تغيير قادتهم في انتخابات الحزب إذا رأت الأغلبية ذلك. وفي سجلات أمْنو، يوجد رئيس واحد فقط اضطرّ إلى الانسحاب بينما اختار آخر الاستقالة بعدما أحس بأن الأغلبية ضده. وللحيلولة دون حدوث تغيرات طائشة يمكن أن تكون مكلفة ومضيعة للوقت، يوجد قواعد تقلل من فرص إساءة استخدام العملية الديمقراطية. وعندما كنت رئيس أمْنو، برز من تحداني مرة واحدة لكنني فزت، غير أن المعارضين رفعوا القضية إلى المحكمة التي حكمت بعدم قانونية أمْنو.

وفي عهد عبد الله، حوّل رئيس أمْنو نفسه إلى مؤسسة ولم يُسمح لأحد بالترشّح ضدّه وكان من غير يمكن التشكيك في سياساته وتصرفاته، وبدا أن واجب كل عضو وكل مندوب في الجمعية العامة مساندة الرئيس والثناء على كل ما يقوله، وإذا جرى الإفصاح عن أي ملاحظات نقدية لها صلة بالرئيس أو خطابه، لا يُكتفَى بتوبيخ الشخص المعنِيّ ومعاقبته، بل يُمنع من الترشح في الانتخابات المستقبلية.

المؤسف أنّ أعضاء أمْنو أصبحوا مجموعة من المتملّقين الذين لا همَّ لهم سوى البقاء ضمن دائرة المحظيين لدى الرئيس لضمان تحقيق مكاسب شخصية، ولم تعد الأعمال والسياسات التي تضرّ بالحزب تلقى أي اهتمام. وإذا أثيرت قضية شائكة، يصار إلى إسقاطها إذا أمر رئيس الوزراء بذلك. والنتيجة هي أنّ أحداً لم يسأل أمْنو عن سبب عدم إمكانية بناء نصف الجسر في مياهنا الإقليمية ولم يسأل أحد عن سبب إهدار مليار رينغت أنفقت على

مجمّع الجمارك والهجرة والحجر الصحّي. كما لم يوجد من يستعلم عن أسباب توقف الحكومة عن التفاوض على قضايا أخرى، مثل اتفاقيات المياه مع سنغافورة. في الواقع، باستثناء مجموعة من المدونات الإلكترونية، ليس في أمْنو عضو ولا قائد تساءل عن سبب انتقال شركات ماليزيّة تبلغ رساميلها مليار رينغت إلى سنغافورة.

عندئذٍ أعلن تون عبد الله عن لائحة بعدة مشاريع ضخمة، بما في ذلك جسر بينانغ الثاني، وسكة حديدية بخط أحادي لبينانغ، وتوسّعات لنظام سكك النقل الخفيفة، وخطّ السكّة الحديدية الأحادي في كوالالمبور ومبادرات تنموية اقتصادية في المناطق الرئيسة في البلاد والتي تستهلك بلا شك عدة مليارات، لكن لم يُعرف لغاية أواخر سنة ٢٠٠٨ إن كان قد بُدئ العمل في أي من هذه المشاريع أو إن كان له تأثير في البلاد.

استؤنف العمل جزئياً في عدد من المشاريع التي أوقفت من قبل ـ السكة الحديدية المزدوجة، ومشروع لجرّ المياه من باهانغ إلى سِلانغور[٣] وطريق جديد يؤدي إلى الطريق الفوقي، لكنّ مشروع السكة المزدوجة سيُنفَّذ من إيوه إلى بادانغ بيسار فقط، وبسبب التأخير، ستبلغ تكلفة بناء هذه الوصلة القصيرة نحو ١٢ مليار رينغت، في حين كان الاقتراح الأصلي الذي يشمل خط سكة حديدية من جوهور بارو إلى بادانغ بيسار سيكلّف ١٤ مليار رينغت فقط. والعمل جارٍ على سدّ باكون، مع أنّ حكومة تون عبد الله اختزلت العمل بموجب خطّة تقضي بمد كابليْن في قاع البحر بطول ٧٠٠ كم لإيصال التيار الكهربائي إلى شبه الجزيرة، وهي فكرة رفضناها من قبل في أواخر تسعينيات القرن الماضي؛ لصعوبة تنفيذها من الناحية التقنية وارتفاع تكلفتها من الناحية المادّية.

انزعجتُ بالمثل من تأثير «سياسة قطاع السيارات الوطنية» التي أعلنها تون عبد الله في آذار/مارس ٢٠٠٦؛ إذ عندما طُبّقت هذه السياسة، انخفضت مبيعات السيارات، وتكبّدت بروتون خسائر ضخمة وهي الآن تفكّر في صنع

(٣) صُمم هذا المشروع الذي يستغرق تنفيذه ١١ سنة، ويشمل بناء سدّين في باهانغ وخزان في سِلانغور، للمساعدة في تلبية الطلب المتوقَّع على المياه المعالَجة المنقولة بواسطة الأنابيب في سِلانغور وكوالالمبور.

سيارات كهربائية وفي مشاريع أخرى لتبقى شركة مُربحة، وبسبب هذه السياسة، بتنا نستورد عدداً أكبر من المكوّنات والسيارات فيما يجدر بنا تصنيعها وتصديرها.

لكن لا شيء أرغمني على توجيه انتقادات علنية مثل النتائج المفزعة للانتخابات العامة الثانية عشرة التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٨، وكنت في كوالالمبور مساء إعلان نتائج الانتخابات. وكان يُفترض أن أسافر إلى الرياض في المملكة العربية السعودية في اليوم التالي، واحتجت إلى أخذ قسط من الراحة قبل ذهابي في تلك الرحلة. وبعد أن اتصلت بي حاسمه لتخبرني بنبأ فوز مخرز بمقعد جيرلون البرلماني في ولاية قَدح، استطعت النوم بهدوء، لكن في صباح اليوم التالي، ذُهلتُ عندما قرأت النتائج الكاملة[٤]؛ إذ كان لديّ فكرة عن إمكانية أن تخسر الجبهة الوطنية بعض المقاعد، لكنّ مدى الإذلال الذي تعرّض له الائتلاف فاق توقّعاتي.

عندما أُبلغتُ بخبر إرجاء رحلتي إلى الرياض، دعيت على الفور إلى مؤتمر صحافي لأصرّح علناً بأنه يتعيّن على تون عبد الله تحمّل المسؤولية عن النتائج والاستقالة. وكان ذلك الإجراء الصائب بعد تكبّد هذه الخسائر الضخمة، كنت قد توقّعتُ وقوع بينانغ وقَدح وكلانتان في يد المعارضة، لكن ليس سِلانغور وبيراك أيضاً. لم تشكّل خسارة قَدح مفاجأة ـ فقد كدنا نخسر هذه الولاية في سنة ١٩٩٩م بسبب أنور وعينه السوداء، لكن في تلك الانتخابات، حظيت الجبهة الوطنية بدعم صيني ساحق، بيد أنّ الصينيين والهنود بالإضافة إلى الملايويين تخلّوا عن الحزب الحاكم في هذه المرّة كما أشارت الاستطلاعات.

لم يكن لي دور في انتخابات سنة ٢٠٠٨ لأن أحداً لم يطلب مني المساعدة، ولذلك أمضيت وقتي في دائرة مخرز الانتخابية في أثناء فترة الحملة الانتخابية، وهناك التقيت برجل قال بأسى بأنه لم يعد للديمقراطية

---

(٤) خسرت الجبهة الوطنية أغلبية الثلثين التي دأبت على الفوز بها؛ إذ لم تحصل سوى على ١٤٠ مقعداً برلمانياً من أصل ٢٢٢ مقعداً، أو ٦٣,١ في المئة من عدد المقاعد. وسيطرت المعارضة كذلك على خمس ولايات هي بينانغ وسِلانغور وقَدح وبيراك وكلانتان، فضلاً عن المنطقة الفدرالية في كوالالمبور.

وجود في أمْنو ففكرتُ ملياً في كلماته واستنتجتُ بأنّ ما قاله صحيح.

ينبغي للديمقراطية أن تمنع قائداً سيّئاً من البقاء في السلطة، لكن الحال لم تعد كذلك مع أمْنو، وحتى حين تبيّن أنّ عبد الله لا يحظى بالدعم، أصرّ على تمتّعه به، وكان في حالة إنكار بالفعل. بات لدى أفراد الشعب قائد يضغط عليهم لتخليد حكمه، وكما خضع الملايويون في الماضي لحكامهم من دون اعتراض، أخطأ قادة أمْنو اليوم بتفسير الخنوع بأنه ولاء.

أسهم ما تقدّم بالإضافة إلى المال السياسي واعتقاد الملايويين المضلل بـ«تفوّقهم» إسهاماً كبيراً في إضعاف الحزب. وكما ينصّ قانون الطبيعة، عندما تكون ضعيفاً ستخضع للضغط كذلك، ولا بدّ من أن السلاطين الذين أصرّوا على أن يكون لهم رأي في تسمية الوزير الأول في عدد من الولايات قد لاحظوا تقلّص قوة تون عبد الله بدرجة كبيرة بعد الانتخابات؛ ففي الماضي، عندما كانت الجبهة الوطنية تتمتّع بأغلبية مهيمنة في البرلمان، اكتفى الحكام بتأييد المرشحين الذين يسمّيهم الحزب الحاكم، والآن، أحجم راجا (أمير) بيرليس، الذي لم يرغب ببساطة في ترشيح داتوك سيري شهيدان قاسم، عن تأييد إعادة ترشيحه، يوجد في بيرليس اليوم وزير أول جديد اسمه داتوك سيري الدكتور عيسى سابو. وحدث صراع مشابه في تِرينغانو حين بقيت الولاية عدة أسابيع بلا حكومة لأن السلطان لم يرغب، لسبب ما، في إعادة تعيين داتوك سيري إدريس جوسوه وزيراً أول، وقد بذل تون عبد الله قصارى جهده للإبقاء على إدريس لكن من دون جدوى.

على الرغم من حاجة أمْنو الماسّة إلى فحص شامل بعد الخسائر المدمّرة التي مُني بها في الانتخابات العامة لسنة ٢٠٠٨، جلّ ما رأيته كان التعامل مع المشكلات بشكل يومي. بدا أنّه ليس هناك فكرة أو أنه لم يتمّ تحديد ما ينبغي تغييره وإصلاحه، وأنّ الحزب لا يتّبع استراتيجية معيّنة للمّ شمله. وعلى مدى شهور، سمع تون عبد الله مطالبات، من داخل أمْنو ومن خارجه على حدّ السواء، تدعوه إلى الاستقالة. وأحسست من بعض النواحي أنني مسؤول شخصياً عن كل ما حصل لأني علّقتُ آمالاً كبيرة على قدرته على إدارة دفّة البلاد بحزم في الاتجاه المحدّد في «الرؤية ٢٠٢٠» ولأني اخترتُه ليكون خليفتي. وبقصد الإصلاح، انضممتُ إلى مجموعة الأصوات

المطالبة باستقالته، لكنه قال إنه لن يتزحزح من مكانه حتى يحقق عدداً من «الأهداف الإصلاحية» بصفته رئيساً للوزراء. وكإجراء أخير، انسحبتُ من أمْنو في أيار/مايو ٢٠٠٨؛ إذ بقيت عضواً في الحزب نحو ستين عاماً، لكنّي لم أعد أرى فيه ذلك الحزب الذي خدمتُه معظم أيام حياتي.

شهدت الشهورُ التي تلت الانتخابات كذلك تفكّك الجبهة الوطنية مع إلماح الأحزاب المكوّنة إلى إمكانية انسحابها منها أو الانتقال إلى صفوف المعارضة، وكان الائتلاف الحاكم محطّ الأنظار لأسباب خاطئة تماماً. وردّه على الأزمة نابع بوضوح من يأسه، وهذا ما زاد موقف الحكومة ضعفاً في عيون الناس، بدأ بالتفكير في مطالب العِرقيين المتطرّفين التي تثير احتجاجات الأعراق الأخرى. وتوتّرت علاقات العمل المعقولة بين الأحزاب المكوّنة التي تمثّل الأعراق المختلفة ووصلت إلى شفير القطيعة.

هناك من يصرّ على أنّ المشكلة أكبر من تون عبد الله، ويزعم هؤلاء أنّ الشعب يبتعد عن السياسات المعتمدة على الأعراق. ومع أن أنماط التصويت تدعم هذه المقولة في الظاهر، فليس صحيحاً أنه لم يعد للأحزاب الإثنية أهمية، فلو كان الناس يميلون بالفعل إلى أحزاب متعددة الأعراق، لَأبلى حزب غيراكان بلاءً أفضل بكثير في الانتخابات. وعوضاً عن تفسير النتائج بأنها تمثّل نهاية السياسات المعتمدة على الإثنيات، أميل إلى قراءتها بأنّها ليست أكثر من أصوات احتجاجية. أنا أقول ذلك لأنّ ماليزيا لا تزال دولة شديدة الارتكاز على الإثنيات. ولا يمكن أن يكون هناك سياسات متعدّدة الأعراق على نحو صادق إلّا بعد أن يمتلك الملايويون ثقة بأنفسهم بأنّهم قادرون على منافسة الصينيين اقتصادياً وبعد أن يتوقّف الصينيون عن تأكيد أصولهم الصينية واختلافهم عن الآخرين.

يعمل أنور الآن على استغلال التذمّر على الأرض قائلاً إنه سيقترح سياسة دمج حقيقية للإثنيات في البلاد. وقد استحوذ على مخيلة عدد من الناس بكلامه الليبرالي والتقدّمي في ظاهره، لكن لدى الفحص الدقيق، نجد أنه ليس في كلامه شيء يعكس التقدمية، إنه يتفوه بمشاعر المتطرفين العِرقية فحسب في كل مجموعة لكسب تأييدها. ولطالما كان مؤيّداً للإسرائيليين، لكن حين بدا أن الحكومة تراجع سياستها المناوئة لإسرائيل أدانها مزعجاً بذلك اليهود.

وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أعلن تون عبد الله أنّه لن يترشح للبقاء في منصبه في الجمعية العامة لأمْنو التي تقرّر عقدها في آذار/مارس ٢٠٠٩، ما مهّد الطريق أمام مساعده داتوك سيري نجيب تون رزّاق ليحلّ محله كرئيس لأمْنو ورئيس وزراء ماليزيا السادس، فهل يكفي ذلك لإنقاذ أمْنو والجبهة الوطنية؟

الشيء الواضح هو أنّنا في حاجة إلى قائد قوي يُخرجنا من هذا المستنقع، وما لم تُتَّخذ تدابير جذرية، لن تبقى الجبهة الوطنية في الانتخابات العامة التالية.

ذكرت في المقدمة أن حكمة آبائنا المؤسسين هي التي أفضت إلى نظام حكم متكامل ومتوازن استمتعنا به في ظلّ الجبهة الوطنية. وعلى الرغم مما فيه من عيوب، استطعنا حل عدد من مشكلات تعدّد الأعراق والأديان بطريقة ديمقراطية خالية من العنف، ولهذا السّبب كنت مستعدّاً للعودة إلى أمْنو للمساعدة في استعادة تماسك التحالف. ويحزّ في قلبي أن أرى البلاد تتخبّط في ظلّ إدارة غير فاعلة كهذه الإدارة، لكنّ التطوّرات السياسية التي حصلت مؤخراً أظهرت أنّ الانقسامات في المجتمع الماليزيّ عميقة كما كانت دائماً.

مع وصولي إلى نهاية مذكراتي، لا يزال العالم عاجزاً عن التعافي من ركود مالي. أشهرَ المصرف الاستثماري الكبير «ليهمان بروذرز هولدينغز» إفلاسه في الولايات المتحدة، وتعيّن إنقاذ «ميريل لينش» و«أميركان ناشونال غروب» بواسطة رزم إنقاذ ماليّ بلغت مليارات الدولارات. أطلق ذلك سلسلة من الانهيارات في أسواق الأسهم المالية في شتى أنحاء العالم واتخذت الحكومات في أمريكا وأوروبا تدابير جذرية لمنع المصارف والمؤسسات المالية من الانهيار. بدا مدّة من الزمن أنّ الأزمة أشبه بانهيار مالي لا ينجو منه إلّا الأقوى. ومع أن حكومة نجيب أعلنت عن رزمتين تحفيزيتين اقتصاديتين كبيرتين، لم يتّضح إن كانت ماليزيا في عداد الناجين حقاً، ومع ذلك، أداء إدارة نجيب أفضل بكثير من أداء إدارة عبد الله.

أنا ممتنّ للأشخاص في ماليزيا الذين مكّنني دعمهم من قيادة بلدنا العزيز طوال اثنين وعشرين عاماً، حاولتُ بذل كل ما أستطيع مع أنني لا

أستطيع الحكم على عملي، والحكم منوط بالناس اليوم وفي المستقبل. ومن جانبي، يتعيّن عليّ الإقرار بأنّي أشعر بأكبر قدر من الارتياح عندما أرى الأدلة المحسوسة على نجاح خططنا وسياساتنا التي صغناها وأنا رئيس للوزراء. أنا لا أزعم أن النتائج ثمرة عملي وحدي، بل أسهم فيها أفراد من طبقات المجتمع كافة، والموظفون الحكوميون، والزملاء في الحكومة، وأعضاء حزبي. وأحمد الله (ﷻ) على كرمه وعلى منحي والدَيّ اللذَين ربّياني وغرسا فيّ القيم التي جعلت مسيرتي المهنية ممكنة.

ثبت المصطلحات

العادات

هي أعراف الأصول الاجتماعية الماليزية وتقاليدها، وتشير أيضاً إلى القانون العرفي مثل عادات بيرباتيه، وهي تشريع قانون النسل الأمومي [الذي ينسب الولد إلى أمّه] في نغري سيمبلان.

أغونغ

الحاكم الأعلى، وينتخبه مجلس حكام الولايات الماليزية لشغل المنصب مدة خمس سنين، ويستثني المجلس من المرشّحين حكامَ بينانغ وملقا وصباح وسراواك التي يحكمها حكام معيّنون فدرالياً وليس عائلات ملكية تتوارث الحكم، وتعتبر ماليزيا واحدة من آخر النظم الملكية الانتخابية في العالم.

رخص مجازة

تشير الرخص المجازة إلى نظام يراقب الواردات الماليزية، تُصدر وزارة التجارة الدولية والصناعة رخصاً مجازة فردية لاستيراد وحدة واحدة من منتج معيّن كالسيارة مثلاً.

آيـــة

وتعني في اللغة الهندية مربّية أطفال أو خادمة.

باجو ملايو

الزيّ الرسمي الملايوي التقليدي للرجال، ويتألّف عموماً من قميص طويل الكمّين وطوق رقبة صلب يسمى سيكاك موسانغ (رباط الثعلب)، ويُصنع البنطال من قماش ولون مماثلَين، وكاين سامبينغ الذي يُصنع من قماش سونغكيت - أو سارونغ - ويُلبس على شكل وزرة، وهناك بعض الاختلافات بين منطقة وأخرى.

باريزان ناسيونال

الاسم الملايوي لـ«ائتلاف الجبهة الوطنية» وقد تشكّل في سنة ١٩٧٣م بوصفه خَلَفاً لحزب الائتلاف، وشكّل بهذه الطريقة الحكومةَ الفدرالية في ملايا وماليزيا منذ سنة ١٩٥٧م، ويضم الائتلاف اليوم ١٤ حزباً بقيادة الشركاء الأصليين في الائتلاف وهم أمْنو والحزب الصيني الماليزي والكونغرس الهندي الماليزي.

باريزان ألترناتيف

وهي الجبهة البديلة التي شكّلتها أحزاب المعارضة في سنة ١٩٩٨م لمنافسة باريزان ناسيونال. ضمّت الجبهة الحزب الإسلامي الماليزي (باس) وحزب العمل الديمقراطي (داب) وكياديلان (الذي أصبح لاحقاً حزب العدالة الشعبي) وحزب الشعب الماليزي، بدأت عرى الجبهة بالتفكك في سنة ٢٠٠١ حين انسحب منها حزب العمل الديمقراطي، ثم حلّ «الائتلاف الشعبي» محلّها.

بيرجاسا

مختصر «الجبهة الإسلامية الماليزية، تأسست في سنة ١٩٧٧م على يد مجموعة من المنشقّين عن الحزب الإسلامي الماليزي، وأبلت الجبهة بلاءً حسناً في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٨م بفوزها بأحد عشر مقعداً في ولاية كلانتان، لكنها تراجعت بعد ذلك.

بينديهارا

كانت الكلمة ذات مرّة اللقب الرسمي لرئيس الوزراء، وهو معناها أيضاً، أو رئيس الديوان الملكي، وهي تشير اليوم إلى لقب ملكي في عدد من الولايات، مثال ذلك، النجل الثاني لسلطان جوهور، والراجا وريث حاكم بيراك.

بوميبوترا

تستخدَم هذه الكلمة في الإشارة إلى الملايويين وجماعات السكان الأصليين في ماليزيا، وهي مؤلفة من كلمتين سنسكريتيْن قديمتيْن معناهما «أمير الأرض».

سيراماه

خطاب سياسي (أو ديني) على شكل محاضرة، وهي أداة لازمة في الحملات الانتخابية، وكان معنى الكلمة قديماً «الثرثار» في اللغة الملايوية.

داب

حزب العمل الديمقراطي، تأسس في سنة ١٩٦٥م، وهو في الأصل فرع لحزب العمل الشعبي السنغافوري، وقد تبلور الحزب حين اختار أعضاؤه البقاء في ماليزيا عقب انفصال سنغافورة عن الفدرالية.

دولت

السلطة السيادية للحاكم وهي شبيهة بـ«الحق الإلهي» للملوك الأوروبيين.

داتوك، داتو

انظر الألقاب التشريفية الملايوية، وهي تعني «السيد».

الولايات الملايوية المتحدة

أسسها البريطانيون في سنة ١٨٩٥م «لأغراض إدارية»، وضمّت ولايات سلانغور وبيراك ونغري سيمبلان وباهانغ. أُرغمت كل ولاية على تولية حاكم بريطاني غايته «نصح» السلطان، لكنه امتلك من الناحية الفعلية سلطات سياسية وإدارية كاملة، ثمّ حلّ محلّها الاتحاد الملايوي في سنة ١٩٤٦م. انظر أيضاً الولايات الملايوية غير المتحدة ومستوطنات المضيق.

غيراكان

حزب الحركة الشعبية الماليزية، تأسّس في سنة ١٩٦٨م كحزب معارض في الأصل، لكنه انضمّ إلى الائتلاف الوطني في سنة ١٩٧٢م.

حرام

وتعني المحظور في العربية، وهي تشير إلى كل أمر تحظره الشريعة الإسلامية.

الحدود

وهي أنواع القصاص المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية.

الإمام

هو من يؤمّ المصلين في المسجد، أو المرشد الديني عند الشيعة.

الاحتلال الياباني

بدأ الاحتلال العسكري الياباني لملايا وبورنيو الشمالي (صباح اليوم) وسراواك في سنة ١٩٤١م مع غزو بورنيو وانتهى في سنة ١٩٤٥م حين استسلمت آخر الوحدات الغازية.

كامبونغ

وتعني القرية في الملايوية، مع أن عدداً منها اليوم أخذ شكل بلدات حديثة، تعكس أسماء هذه البلدات في الأغلب أصولها المتواضعة.

كياديلان

حزب سياسي شكّله داتوك سيري أنور إبراهيم بعد اعتقاله، انظر حزب كياديلان راكيات.

أهل الكتاب

وتعني في العربية اليهود والنصارى.

الألقاب التشريفية الملايوية

بحكم وجود نظام ملكي انتخابي في ماليزيا يضم ١٤ حاكم ولاية، يوجد نظام تشريفات بالغ التعقيد. يمنح السلاطينُ والحكام لقب داتو وداتو سيري (بنماذجه مثل داتوك سيري بانغليما وداتو أمار)، بينما يمنح أغونغ الألقاب داتوك وتان سري وتون.
أشرت في هذه المذكرات إلى جميع ألقاب داتو بنماذجه بكلمة واحدة هي داتوك باستثناء داتو عون جعفر الذي يظهر اسمه مرات كثيرة بهذه الصيغة إلى حدّ أن الإشارة إليه بلقب آخر ستكون خارجة عن المألوف.

مـارا

مجلس صناديق الاستثمار الخاصة بالسكان الأصليين، تأسس في سنة ١٩٦٦م لرفع شأن السكان الأصليين ولا سيما في مجالي التجارة والصناعة.

MCA

الحزب الصيني الماليزي، عضو مؤسس في حزب الائتلاف ثم في ائتلاف الجبهة الوطنية، وقد تأسس في سنة ١٩٤٩م.

MCP

الحزب الشيوعي الملايوي، تأسس في سنة ١٩٣٠م، وحُظر في سنة ١٩٤٨ وحمل السلاح لمقاومة الحكم الاستعماري وهو ما أدى إلى فرض حالة طوارئ استمرت إلى سنة ١٩٨٩م.

منتيري بيزار

وتعني حرفياً «الوزير الأول»، وهو رئيس وزراء ولاية يحكمها سلطان، وفي الولايات التي يحكمها حاكم، يُستخدم اللقب الإنكليزي أو مقابله الملايوي كيتوا منتيري.

مرديكا

الاستقلال.

MIC

الكونغرس الهندي الملايوي (ثم الماليزي)، تأسس في سنة ١٩٤٦م وكان أحد الأعضاء المؤسسين لحزب الائتلاف.

أورانغ بوتيه

المعنى الحرفي «السكان البيض» أو «الرجل الأبيض»، والعبارة الأخرى التي تُستخدم بكثرة في الإشارة إلى الأوروبيين هي «مات سالّيه» مع أن أصول هذه العبارة غامضة.

باكاتان راكيات

الائتلاف الشعبي لأحزاب المعارضة الفدرالية، تأسّس عقب الانتخابات العامة التي أُجريت في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، ويضمّ الائتلاف الحزب الإسلامي الماليزي (باس) وحزب العمل الديمقراطي (داب) وحزب العدالة الشعبي والحزب الاشتراكي الماليزي.

باس

الحزب الإسلامي الماليزي، هو في الأصل فصيل من أمنو انفصل آخر الأمر للمشاركة في الانتخابات العامة لسنة ١٩٥٥م باسم مستقل.

حزب كياديلان راكيات

حزب العدالة الشعبي، تأسس الحزب بعد اندماجه مع حزب الشعب الماليزي في سنة ٢٠٠٣م، ولطالما وُصف داتوك سيري أنور إبراهيم بأنّه رئيس هذا الحزب، مع أنّ زوجته داتين سيري الدكتورة وان عزيزة وان إسماعيل ترأست الحزب خلال المدة التي قضاها زوجها في السجن (وكانت أيضاً أول امرأة تتزعم حزباً معارضاً في البرلمان الماليزي).

PBS

حزب صباح المتحد، أسّسه داتوك سيري جوزيف بايرين كيتينغان في سنة ١٩٨٥م، وشكّل حكومة الولاية في السنة ذاتها وانضمّ إلى الجبهة الوطنية في سنة ١٩٨٦م، وانسحب منها في سنة ١٩٩٠م، ثم عاد وانضم إليها في سنة ٢٠٠٢م.

راكيات

المواطن أو الشعب، وهناك كلمات تحمل معاني متشابهة مثل وارْغانيغارا (مواطن) وأورانغ راماي (الشعب)، لكن راكيات تتميز بدلالة واجب ولاء الشعب لقادته، ولذلك فهي رائجة جداً في الخطب السياسية.

سانديوارا

الوصف القديم لمسرحية أو حفلة كوميدية أو حفلة موسيقية أو أي شكل آخر من التسلية الحية، كما تُستخدم العبارة على المستوى الشعبي في وصف مسرحيات الدمى المتحركة وتحولت بالتالي إلى وصف لطيف لأنواع متنوعة من المكائد السياسية، وعندما يتحدث الناس عن سانديوارا في ماليزيا اليوم، فهم يتحدثون عادة عن دراما سياسية فيها مؤامرات معقدة وأيادٍ خفية، وما شابه ذلك.

سين

وحدة أساسية في العملة الماليزية وتعادل واحد على مئة من الرينغت (الدولار الماليزي سابقاً)، وهي تكافئ السنت في عملات أخرى.

سونغكيت

قماش فاخر مشغول باليد مطرّز بخيوط ذهبية أو فضية في أشكال معقدة.

سونغكوك

قبعة بيضاوية الشكل سوداء اللون مصنوعة من القماش العادي أو المخملي، ويعتمرها الرجال (الملايويون في العادة، وكذلك غير الملايويين في المناسبات الرسمية).

مستوطنات المضيق

وهي مناطق كانت خاضعة في الأصل لسيطرة شركة الهند الشرقية البريطانية، كانت مستوطنات المضيق بينانغ وملقا وسنغافورة (ولابوان في سنة ١٩٠٦م) مستعمرات تابعة للتاج البريطاني إلى سنة ١٩٤٦م، انظر أيضاً الولايات الملايوية المتحدة والولايات الملايوية غير المتحدة.

سايسز

كلمة أصلها هندي وتعني الخادم الذي يرعى الخيل ويقود العربات وما إلى ذلك، وتُستخدم في ماليزيا في الإشارة إلى سائق السيارة.

تاناه ملايو

ومعناها الحرفي والرسمي «الولايات الملايوية» في الولايات الملايوية المتحدة أو غير المتحدة، لكن للعبارة دلالة أوسع؛ إذ تشير إلى «الوطن الأم ملايا».

تان سري

راجع ألقاب التشريفات.

توكاي

سيد، معلّم، وهو لقب أصله صيني كان يُستخدم في التحدّث اللبق إلى أي موظف صيني أو أي صيني أرقى من الطبقة العاملة، (وتُلفظ أيضاً تاوكيه).

تـوان

سيد، معلّم، لورد، لقب تشريف للرجال المحترمين شاع في السابق في ماليزيا وإندونيسيا، لكنّ مضامينه الاستعمارية (كان المسؤولون في الحكم الاستعماري البريطاني يخاطَبون بتوان)، خرجت العبارة من التداول، لكنّها تظل صفة التخاطب المتعارف عليها مع الرجال غير الملايويين في المراسلات الرسمية وهي لقب مجاملة للحاج (الذي أدّى فريضة الحج)، كما يحمل أحفاد الرسول (ﷺ) لقب سيد.

تـون

راجع ألقاب التشريفات الملايوية.

تونكو وتنكو

الأمير، وهما لقب أبناء الأسر الملكية الحاكمة ويخاطَب بهما الرجال والنساء على السواء.

العلماء

والمراد علماء الشريعة الإسلامية.

الأمّة

وتعني جماعة المسلمين في العالم قاطبة.

الولايات الملايوية غير المتحدة

وهي ولايات جوهور وكلانتان وترينغانو وقَدح وبيرليس والتي رفضت «الحماية» البريطانية، وسعت عوضاً عن ذلك إلى البقاء مستقلة اسمياً، لكنها أُرغمت على تعيين «مستشارين» بريطانيين، مارسوا، كما الحكام في الولايات الملايوية المتحدة، سيطرة سياسية وإدارية كاملة.

أمنـو

المنظمة الملايوية الوطنية المتحدة، تأسست في سنة ١٩٤٦م وهي الشريك الرئيس في حزب الائتلاف ولاحقاً في الجبهة الوطنية.

ملحق الصور


مع المتخرجة الجديدة د. سيتي حاسمه، واحدة من أوائل الطبيبات الملايويات.


وأنا طبيب. مع حاسمه في يوم تخرجي، ١٩٥٣.


ركوب الخيل هو إحدى هواياتي.



أنا وحاسمه خلال السنوات الأولى من زواجنا.



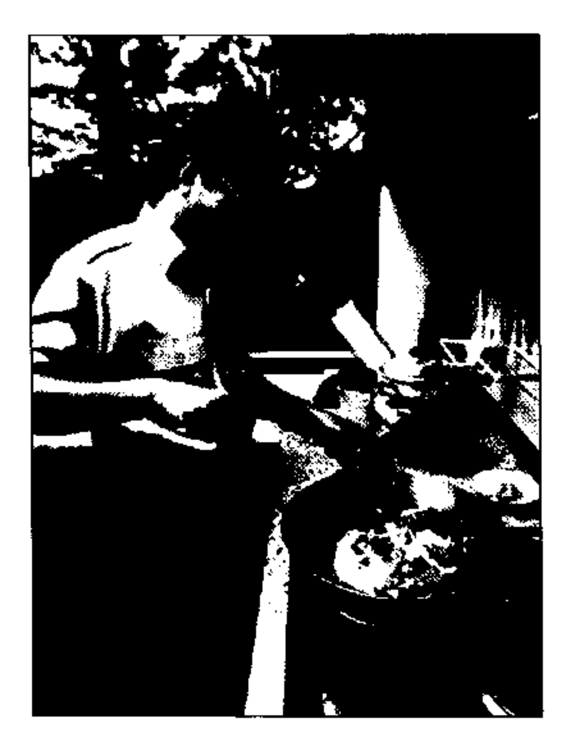
شغف الآباء، مع مولودنا الأول، مارينا، في أسبوعها الثاني، ١٩٥٧.



تناول الفطور مع حاسمه، ميزورا ومزهار.



الانغماس في «تحت الخشب» هواية مفضلة أخرى.



معظم الناس لا يعلمون أني أطبخ. والأرز المقلي من أحد الأطباق الذي أشتهر في صنعها.



نحت نموذج لطائرة نفاثة ـ بومبارديه تشالنجر.



إبحار في البحر المتوسط.



تجربة شعور الطيران في الهليكوبتر الهجومية دانل رويفالك
في معرض لنكاوي الدولي للمعدات البحرية والفضائية، ١٩٩٥.



يومي المئة كرابع رئيس وزراء لماليزيا، ١٩٨١.



مع حاسمه في أنتركتيكا، ٢٠٠٢.



لقاء تون عبد الرزاق، الذي لطالما اعتبرته مرشدي، في موريب ـ سلانغور، ١٩٧١.



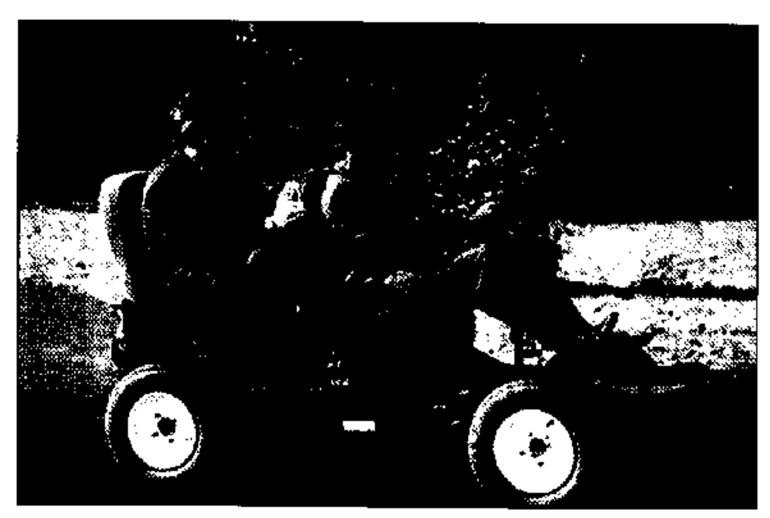
أمة تحزن. وصول نعش تون عبد الرزاق إلى مطار سوبانغ، ١٩٧٦.



صورة إضافية للألبوم مع حاسمه.



الصلاة أمام الكعبة في أثناء تأدية العمرة.



اختبار عربة (بوجية) كهربائية في محلة متشيت - إنكلترا، ١٩٩٨.



على مر السنوات، قمت بعدة رحلات إلى الأرجنتين، لأجل ركوب الخيل.



ركوب الخيل في إكواين سنتر ـ بوتراجايا.



تأدية القسم كوزير للتربية والتعليم بحضور تون عبد الرزاق، ١٩٧٤.



مغادرة مكتب رئيس الوزراء في بوتراجايا لآخر مرة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.



حاسمه تقف خلفي وأنا أتنحى بعد ٢٢ عاماً، ٢٠٠٣.



معانقة تون حسين بعد تسليمه قيادة الحزب ورئاسة الوزراء لي،
في الجمعية العامة لـ «أمنو»، ١٩٨١.



مصافحة تنكو رزاليغ في الجمعية العامة لـ «أمنو» ١٩٨٧، حيث نافسني وهزم.
وقد ذهب إلى تأسيس حزب سيمنغات ٤٦. بحضور تون موسى هيتام.



في الجمعية العامة لـ «أمنو» مع رئيس الحزب تون حسين.



مع تونكو عبد الرحمن في أثناء غداء المجلس الإقليمي للدعوة الإسلامية
في منطقة جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ (ريساب) ـ مجلس النواب، ١٩٨٢.



تونكو عبد الرحمن يشرف الجمعية العامة لـ «أمنو».



آخر خطاب رسمي لي كرئيس وزراء، في ختام الجمعية العامة لـ «أمنو» ٢٠٠٢.



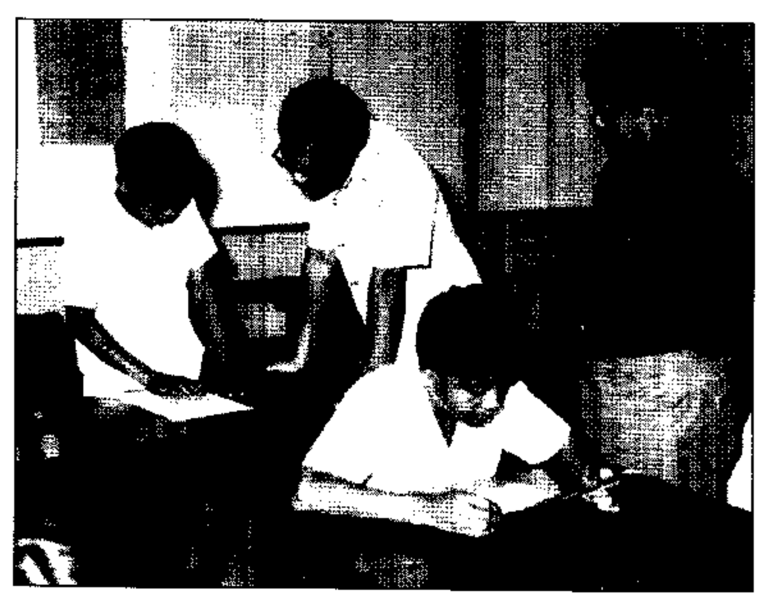
إحدى لحظاتي الحزينة، إعلان استقالتي من الجمعية العامة لـ «أمنو»، ٢٠٠٢.



منزل متحرك لأرملة، طراز كامبونغ، في أثناء حملة سيمارك في كلانتان، ١٩٨٨.



«القيادة بالقدوة» في حملة تنظيف في شارع منشي عبد الله ـ كوالالمبور.



زيارة إحدى المدارس كوزير للتربية، ١٩٧٥.



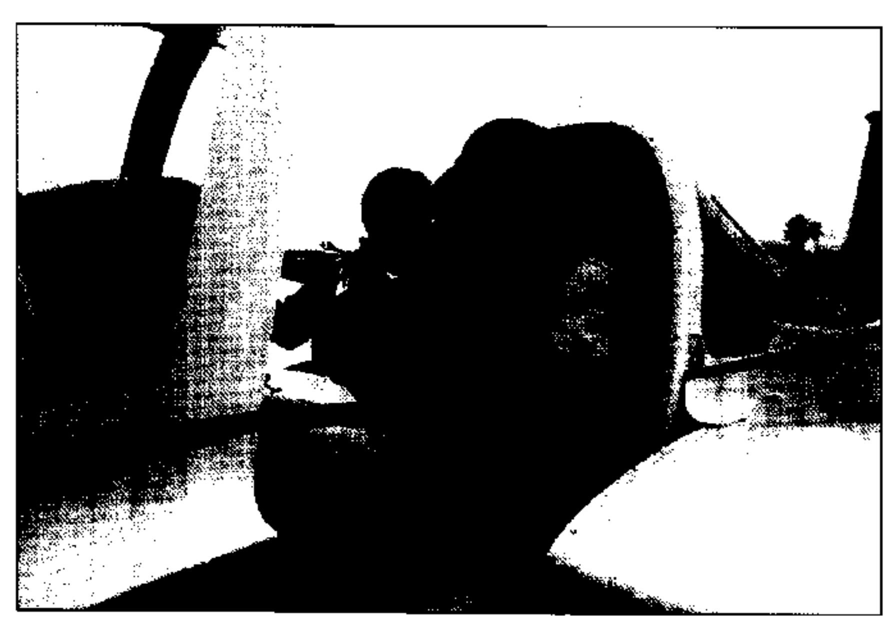
إظهار مهاراتي في صنع الشاي (teh tarik) في يوم الأسرة.



في لنكاوي، مع البخار داتوك أزهر منصور بعد عودته من جولة بحرية منفردة حول العالم على متن جالور جيميلانغ، ١٩٩٩.



التلذذ بزرع الأرز في بيراك، ١٩٨٤.



إجراء اختبارات قبل الطيران على متن طائرة التدريب SME MD3-160، ١٩٩٥.



أحاول دائماً توفير الوقت للقاء الشعب.



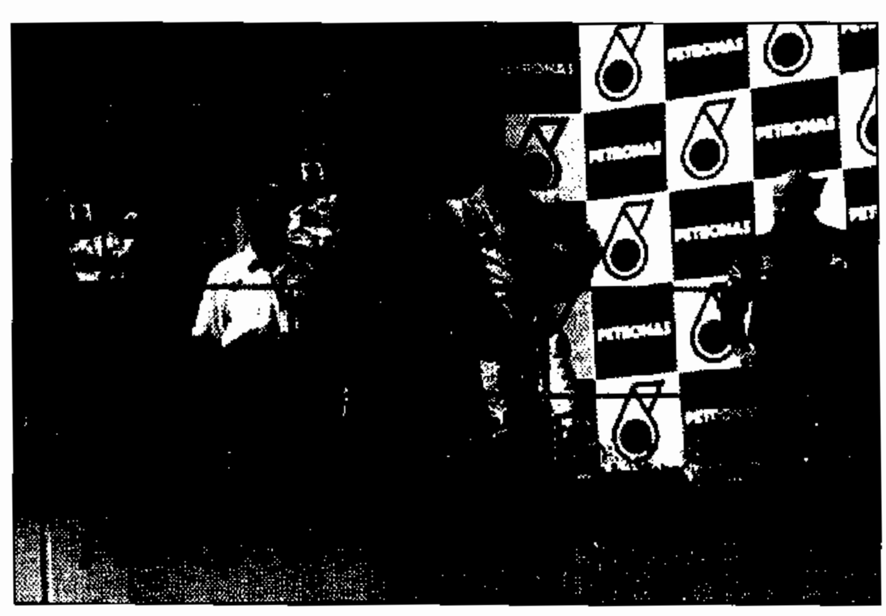
إطلاق بروتون بيردانا ٢٠٠٠ سم٣، ١٩٩٥.



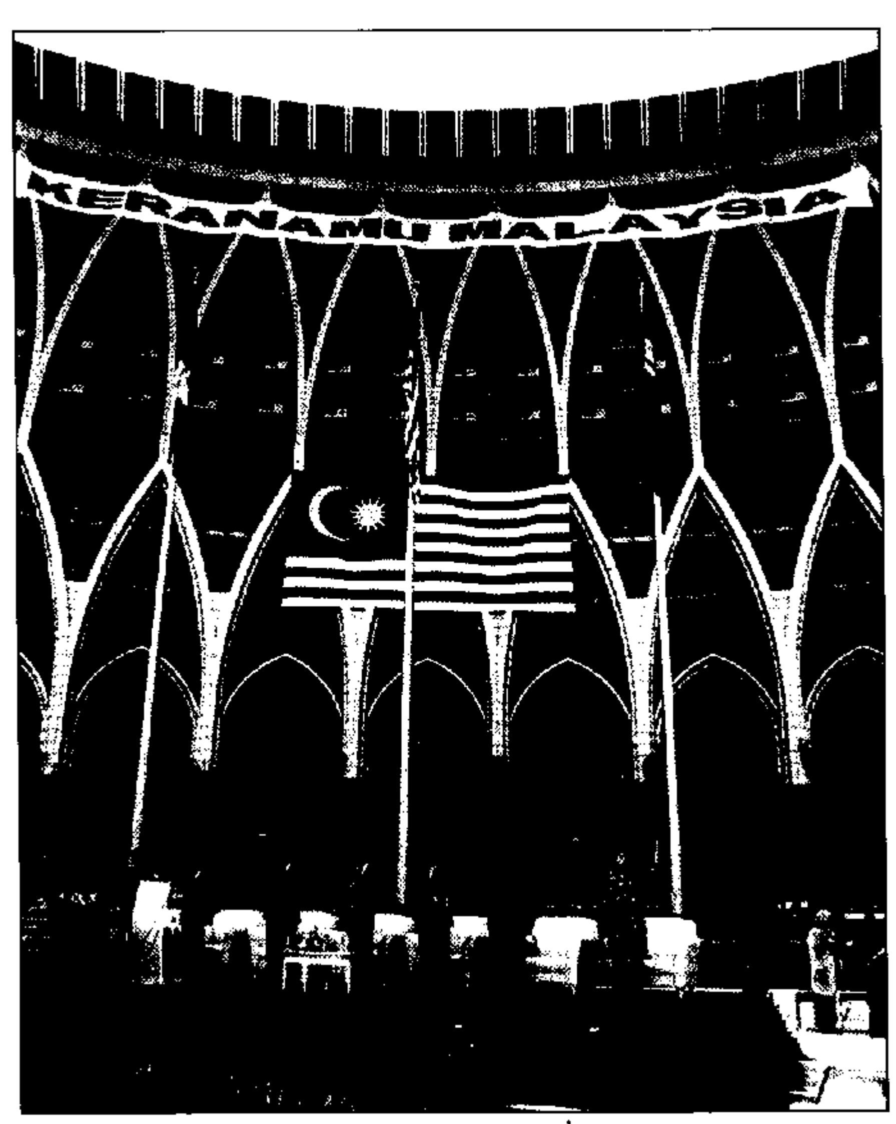
زيارة أنتاركتيكا مع تان سري لو هيينغ دينغ،
تان سري سيد حميد البار وداتوك سيري نجيب تون رزاق، ٢٠٠٢.



القيادة بفخر، بروتون بيردانا V6، ١٩٩٩.



مع الفائزين في الجائزة الكبرى الماليزية لبتروناس.



مخاطبة الجمعية أمام وزير المالية الجديد، بوتراجايا، ٢٠٠٢.



مع الراحل تان سري يحيى أحمد (الثاني من اليمين)،
في أثناء إطلاق دراجات مودناس النارية، ١٩٩٦.



استقبال البارونة مارغريت تاتشر في اللجنة العليا الماليزية في لندن.



قائد عظيم وانساني بحق، رئيس جنوب أفريقيا نلسون مانديلا
في أثناء زيارته ماليزيا، ١٩٩٠.



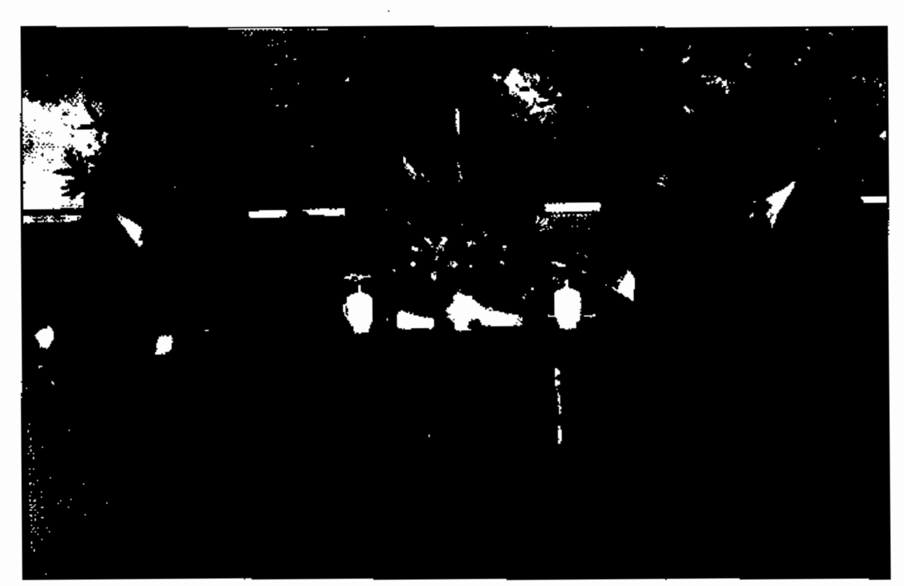
في لقاء أبيك في شنغهاي، الصين، ٢٠٠١. من اليسار، مع الإندونيسي ميغاواتي سكرنوبوتري، الياباني جونيشيرو كويزومي، الكوري الجنوبي كيم داي - يونغ، النيوزيلاندية هيلين كلارك، سلطان بروناي هاسانول بولكياه والصيني جيانغ زيمين.



السنغافوري لي كوان يو وزوجته، كواجيك شو، في استقبالي في أثناء زيارتي الرسمية الأولى إلى الجمهورية، ١٩٨١. علاقتنا كانت مدنية وليست علاقة صداقة.



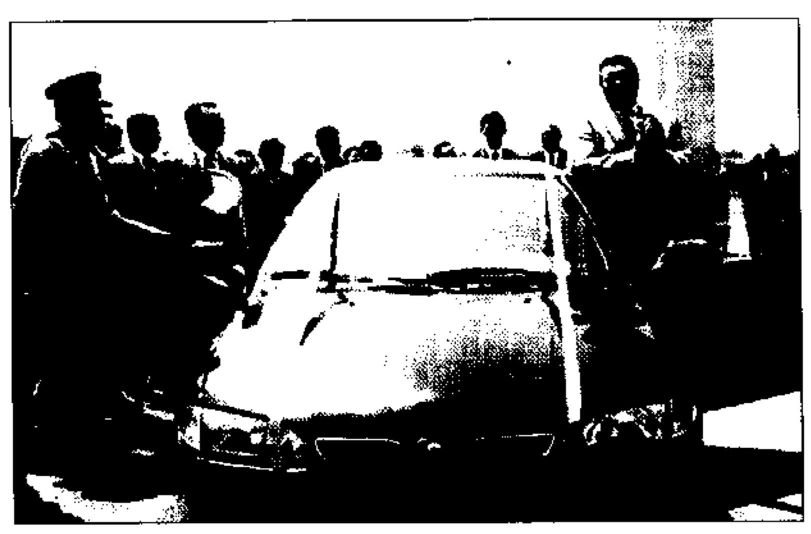
تعرفت إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك عندما كان رئيس بلدية باريس. وجدته ودوداً جداً، وربما الأكثر وداً بين قادة مجموعة الدول السبع (G7). وقد أُخذت هذه الصورة في أثناء زيارته إلى ماليزيا، ١٩٩٧.



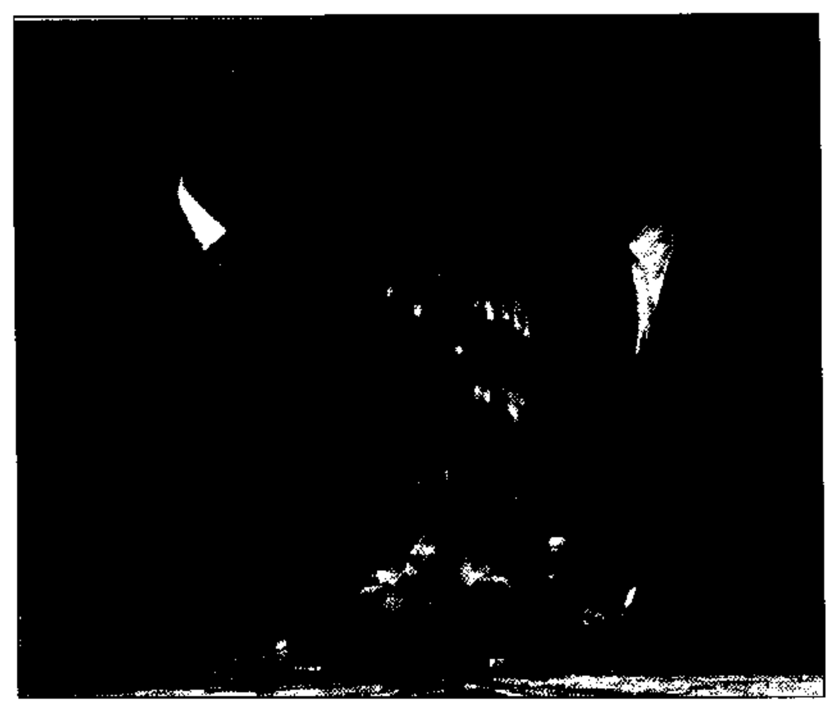
مع رئيس الصين جيانغ زيمين في بكين، ٢٠٠٣.



في مؤتمر مجموعة الدول ـ ١٥ (G-15) في القاهرة، ٢٠٠٠.



تقديم بروتون ويرا (١،٦) إلى رئيس غانا، المتقاعد جيري جون راولينغز
في أثناء زيارتي إلى غانا، ١٩٩٦.



استمرت علاقتي جيدة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حتى بعد تقاعدي. هنا نبدو
ونحن نتحدث في أثناء زيارته الرسمية إلى ماليزيا في ٢٠٠٣، حيث شهدتُ توقيع اتفاقية
شراء ١٨ طائرة حربية من نوع سوخوي ٢٧ للقوات الجوية الماليزية الملكية.



مع حاكم خاباروفسك كراي، فكتور إيشاييف (الثاني من اليمين) في سنترال سكوير، كومسومولسك - نا - آمور، في الشرق الأقصى الروسي، ١٩٩٩.



حاسمه وأنا مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وزوجته أمينة، في أثناء زيارتها إلى ماليزيا، ٢٠٠٣.



زيارة ياسر عرفات إلى ماليزيا، ١٩٩٠. ويبدو من اليمين وزير الخارجية تان سري أبو حسن عمر.



الترحيب بالضيوف مع المستشار غيرهارد شرودر في أثناء زيارتي إلى ألمانيا، ٢٠٠٢.



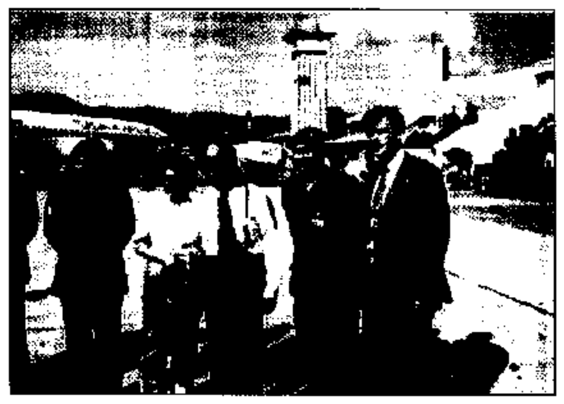
زيارة مصنع كومسومولسك ـ نا ـ آمور لإنتاج الطائرات في خاباروفسك كراي، لمشاهدة منشآت صناعة طائرات خوسوي، ١٩٩٩.



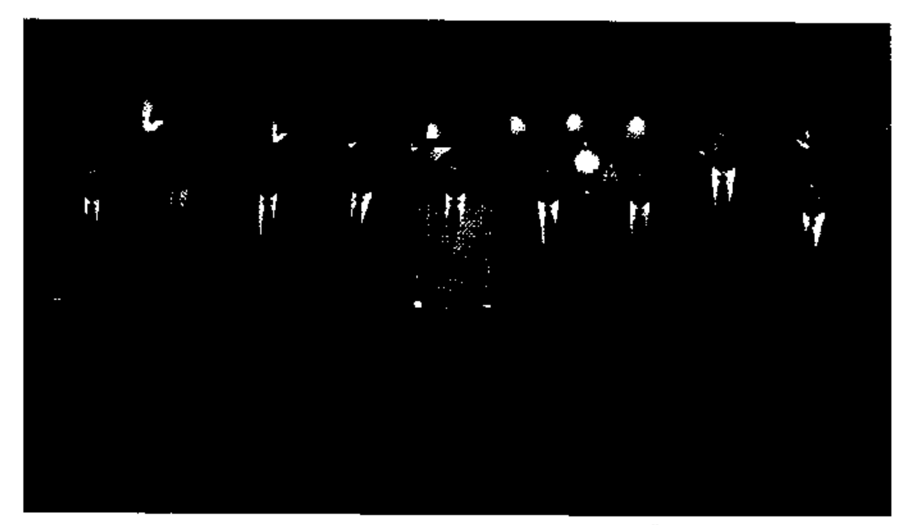
في لقاء مجموعة الدول ١٥ (G-15) في الأرجنتين، ١٩٩٥.



تحية القوات في كونجيك، البوسنة والهرسك، ١٩٩٤.



في مطار سارايفو مع حاسمه وقائد الفرقة الماليزية (الثاني من اليمين)،
كول هاشم حسين، ١٩٩٤، وقد تقاعد بعدها كجنرال وقائد الجيش.



لقاء آسيان الثاني غير الرسمي في كوالالمبور، ١٩٩٧.



مع البابا جون بول الثاني في مقره في الفاتيكان، ٢٠٠٢.